

A 0509

فهرسة اهلوز الرابع من حاشية الطحاوى على الدر المختار

صحيحة	صحيحة
٠٠٢ كتاب الاجارة	٢٣٩ باب ما يجوز ارتهاه وما لا يجوز
٠١٤ باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافا فيها	٢٤٥ باب الرهن يوضع على يد عدل
٠٢٣ باب الاجارة الفاسدة	٢٤٧ باب التصرف في الرهن الخ
٠٣٤ باب ضمان الاجير	٢٥٣ فصل في مسائل متفرقة من كتاب الرهن
٠٤٢ باب فسخ الاجارة	٢٥٦ كتاب الجنائيات
٠٤٧ مسائل شتى في الاجارة	٢٦٠ فصل فيما يوجب القود وما لا يوجبه
٠٥٢ كتاب المكاتب	٢٦٧ باب القود فيه يادون النفس
٠٥٥ باب ما يجوز للمكاتب أن يفعله	٢٧٢ فصل في النعلين
٠٦٠ باب كتابة العبد المشترك	٢٧٦ باب الشهادة في القتل واعتبار حاله
٠٦١ باب موت المكاتب ومجزؤه وموت المولى	٢٧٨ كتاب الديات
٠٦٦ كتاب الولاء	٢٨٢ فصل في الشجاج
٠٧٠ فصل في ولأه الموالاة	٢٨٥ فصل في الجنين
٠٧١ كتاب الاكراه	٢٨٧ باب ما يحدث الرجل في الطريق وغيره كالمسجد
٠٨٠ كتاب الحج	٢٩٠ فصل في الحائض الماتل
٠٨٧ فصل بلوغ الغلام	٢٩٢ باب جناية الهيممة والجناية عليها
٠٨٨ كتاب المأذون	٢٩٨ باب جناية المملوك والجناية عليه
٠٩٨ كتاب الغصب	٣٠١ فصل في الجناية على العبد
١١٠ فصل غيب	٣٠٣ فصل في غصب القن وغيره
١١٧ كتاب الشفعة	٣٠٤ باب القسامة
١٢١ باب طلب الشفعة	٣١١ كتاب المماقل
١٢٦ باب ما تنبت فيه أولا	٣١٤ كتاب الوصايا
١٢٧ باب ما يطلها	٣٢٢ باب الوصية بثلمت المال
١٣٢ كتاب القسمة	٣٢٨ باب العتق في المرض
١٤١ كتاب المزارعة	٣٢٩ باب الوصية للاقارب وغيرهم
١٤٦ كتاب المساقاة	٣٣٣ باب الوصية بالخدمة والسكنى والتمرة
١٤٩ كتاب الذبائح	٣٣٥ فصل في وصايا الذمي
١٥٩ كتاب الاضحية	٣٣٧ باب الوصى
١٦٨ كتاب الحظروا الاياحة	٣٤٤ فصل في شهادة الاوصياء
١٧٧ فصل في اللبس	٣٤٩ كتاب الخنثى
١٨٢ فصل في النظر والمس	٣٥٢ مسائل شتى
١٨٧ باب الاستبراء وغيره	٣٦٤ كتاب الفرائض
١٩٢ فصل في البيع	٣٨٢ فصل في العصابات
٢١٤ كتاب احياء الموات	٣٩٢ باب العول
٢١٧ فصل الشرب	٣٩٦ باب توريت ذوى الارحام
٢٢١ كتاب الاشربة	٤٠٢ فصل في الغرقى والحرقى
٢٢٧ كتاب الصيد	٤٠٤ فصل في المناجحة
٢٣٤ كتاب الرهن	٤٠٥ باب الخنارج

الجزء الرابع من حاشية العلامة الطحطاوى
على الدر المختار شرح تنوير الابصار
في فقه مذهب الامام الاعظم
أبي حنيفة النعمان مع
الشرح المذكور
نفع الله به
المسلمين
آمين

١٢٤

بسم الله الرحمن الرحيم

• (كتاب الاجارة) •

من اجر من حذضرب وقتل والمذاق فصح قال الزمخشري آجرت أفعلت فانا مؤجر وآجر خطأ وقيل آجر الدار
من أفعل ومؤجرة الاجير من فاعل كعامل معاملة فلا يتعدى الالفهول واحد وقيل هما فيها اه عبد البر
وقال ابن الضياء في شرح الجمع والصواب ما ثبت في العين والاساس أن فاعل بمعنى المضاعفة كالمزارعة
والمشاركة والمشاركة ونحوها لا يتعدى الا الى مفعول واحد ومؤجرة الاجير من ذلك فالعامل أنك اذا قلت
آجرت الدار والمملوك فهو من أفعل لا غير واسم الناعل مؤجر وما آجر بعناء فغلط محض وأما آجر الاجير محقق
أن يكون من الافعال ذكره في المغرب والصباح وأن يكون من المؤجرة وهي المضاعفة وعليه ابن الحاجب
واستبعد جعله من الايجار وهو الافعال اه (قوله اكونها عليك عين) أي والاعيان مقدمة وجودا على المنافع
اولا في الاولى فيها عدم العوض والثانية فيها العوض والعدم مقدم على الوجود ثم لعقد الاجارة مناسبة خاصة
يفعل الصدقة من حيث انهم ما يتبعان لازمين فلذلك لم يورد كتاب الاجارة متصلا بذكر الصدقة اه طوري (قوله
اسم للاجرة) قال في التبيين وفي اللغة الاجارة فعالة اسم للاجرة وهي ما أعطى من كراء الاجير وقد أبرمه اذا أعطاه
اجرته اه وفي العيني هي فعالة أو عالة على تقدير حذف فاء الفعل اه وقال في البناية ويجوز أن تكون الاجارة
مصدرا قال قاضي زاده لم يسمع في اللغة أن الاجارة مصدر اه طوري (قوله وهي ما يستحق على عمل الخير)
في العبارة خلل يدل عليه ما في شرح العيني على الكثر والاجارة الاسم وهي ما يعطى من كراء الاجير والاجر
ما يستحق على عمل الخير ولهذا يدعى به فيقال أعظم الله اجره اه (قوله تمليك نفع) أي بايجاب وقبول ولو أراد
التعريف بالحقيقة لقال هو عقد يفيد تمليك الخ وفي التارخانية وتنعقد الاجارة بغير انظر كالمواستأجر دار سنة
فلما انقضت المدة قال ربه الله المستأجر فترغها الى اليوم والافعال كل شهر بألف درهم فجعل في قدر ما ينقل متاعه
أجر المثل فان سكن شهرافه عا قال المالك طوري وخرج بأقايك وان كان جنسا فانه قد يخرج به النكاح قال
المصنف تبعا للزبلي فانه استباحة المنافع بعوض لا تمليكها اه قال سري الدين وهو يخالف ما سبق
في النكاح من أنه عقدي رد على ملك المتعة قصدا وقال لزيلى في النكاح ولا يتعدى بلفظ الاجارة في الصحيح
لانها ليست بسبب ملك المتعة اه وخارج بقيد النفع البيع والهبة وأقاد المصنف أن هذا التعريف يصح
من الاجارة والقاسد لعدم التقييد بالعلومية في النفع والعوض (قوله أراوان) الاولى الايمان بالبناء لانه
منصوب (قوله لا يسكنها) بل حتى يشال ان هذه الدار فلان مثلا ومن ذلك ما لو استأجر شجرة ليحفظ عليها

• (كتاب الاجارة) •
قدم الهبة اكونها عليك عين وهذه تمليك
منفعة (هي) لغة اسم للاجرة وهي ما يستحق
على عمل الخير ولهذا يدعى به يقال أعظم الله
اجرنا وشركا (تمليك نفع) مقصود من العين
(بعوض) حتى لو استأجر ثيابا أو أوان
لنحسبها بها ودابة ليحسبها بين يديه أو دارا
لا يسكنها أو عبد أو دراهم أو غير ذلك لا
ليست عمل بل ليظن الناس له فلا جارة
قاسدة في ذلك

ثوبه كافي الهندية (قوله ولا أجر له) ولو استعملها فيما ذكره قواهم ان الأجر يجب في الفاسدة بالاتفاق محله فيما
 إذا كان النفع مقصودا (قوله أي بدلا في البيع) قال في المنع ومراعاة من الثمن ما كان بدلا عن شيء قد دخل فيه
 الاعيان فان العين تصلح بدلا في المقايضة فتصلح أجره وإشارته المختصر الى انها لو كانت الاجرة دراهم أو دنانير
 انصرفت الى غالب نقد البلد فان كانت الغلبة مختلفة فالأجرة فاسدة ما لم يبين نقدا منها والى أن لو كانت كملها
 أو وزنها أو عدد ديار متقاربا فالشرط فيه بيان القدر والاجل والصفة ويحتاج الى بيان مكان الألفاء ان كان له
 محل وموتة عند الامام وان لم يكن له محل وموتة فلا يحتاج الى بيانه وعنده ما ليس بشرط ولا يحتاج الى بيان
 الاجل فان بين جازوت والى أن لو كانت ثيابا أو عروضا فالشرط فيه بيان القدر والاجل والصفة لانه
 لا يثبت دين في الذمة الا من جهة السلم فكان لثبوته أصل واحد وهو السلم فلا يجوز الاعلى شرائطه وهذا
 اذا لم بشرق ان أشار في كافي ولا يحتاج الى بيان القدر والوصف وانما لو كانت حيوانا لا يجوز الا أن يكون معينا
 اه مختصرا (قوله ولا ينعكس كليا) أي عكسا لغويا أو ماعكسا المنطقي فصحيح لان عكس المرجعية الكلية
 موجبة جزئية فانه هنا بعض ما صلح أجره صلح غنا (قوله لجواز اجارة المنفعة بالمنفعة) قال في التبيين ولا يتأتى
 العكس حتى صلح أجره ما لا يصلح غنا كالمفعة فانما لا تصلح غنا وتصلح أجره اذا كانت مختلفة الجنس كاستئجار
 سكنى الدار لزراعة الارض وان اتحد جنسهما لا يجوز كاستئجار الدار لسكنى بالسكنى أي بسكنى دار كذا
 في الخلاصة وذكر الشارح في كتاب النسخة أو بسكنى حانوت اه أو استئجار أرض للزراعة بزراعة أرض أخرى
 لان المنافع معدومة فيكون بينهما بالنسبة على ما قالوا فلا يجوز ذلك في الجنس المتحد لانه يكون كبيع القوهي
 بالقوهي بخلاف مختلف الجنس اه بزيادة من سري الدين (قوله وتنعقد بأعرتك الخ) وبلفظ الصلح كما ذكره
 الحلواني والظاهر أنهما تنعقد بلفظ البيع اذا وجد التوقيت عنائية (قوله لان العارية بعوض اجارة) لانها
 مأخوذة من التعاور وهو التداول وهو كما يكون بغير عوض يكون بعوض والتعاور بعوض اجارة اه مخ (قوله
 بخلاف العكس) أي ان العارية لا تنعقد بلفظ الاجارة حتى لو قال آجرتك هذه الدار بغير عوض كانت اجارة
 فاسدة ولا تكون عارية كما لو قال بعتك هذه العين بغير عوض كان باطلا وفاسدا ولا يكون هبة اه مخ عن الخاتبة
 (قوله أو وهبتك) أي ان ذكر المنفعة والاجرة كوهبتك منافع هذه الدار بكذا جوي عن الخلاصة (قوله
 أو آجرتك منافعها) فانه يجوز على الاسح وقيل لا يجوز بناء على أنه لا بد من اضافة الاجارة الى العين وتقام مقام
 المنفعة في حق الانعقاد لا في حق الملك (قوله أفاد أن ركنها الايجاب والقبول) اهل هذه الافادة من قول المصنف
 هي عليك دفع بعوض فان هذا لا يتأتى الا بايجاب وقبول قال في الهندية انما تنعقد بلفظين يعبر بهما عن الماضي
 فحوا أن يقول أحدهما آجرت هذه الدار ويقول الآخر قبلت ولا تنعقد بلفظين أحدهما يعبر به عن المستقبل فحوا
 آجرتي فيقول الآخر آجرت كذا في النهاية اه (قوله وشرطها الخ) قال في الهندية وشرطها أنواع بعضها شرط
 الانعقاد وبعضها شرط النفاذ وبعضها شرط لزوم فشرط الازمة ناد العقل فلا تنعقد من مجنون وصبي لا بعقل
 لا البلوغ ولو آجر الصبي العاقل ماله أو نفسه فان كان مأذوبا ينفذ وان كان محجورا توقف على اجارة
 الولي ولو آجر نفسه لعمل وسلمها وعمل يستحق اه ومثله المبدد فلا يشترط الحرية فالكلام فيه كالكلام في الصبي
 الا أن الاجر له ولاه ومنها الملك والولاية فاذا اعتقدها الفضولي توقف على اجارة المالك ويظهر أن هذا من شروط
 النفاذ وكذا قوله ومنها تسليم المستأجر فان هذا شرط للزوم الاجر ومنها اقسام العقود عليه فلو آجر المالك عقد
 الفضولي بعد استيفاء المستأجر المنفعة لم تجز اجارته وكانت الاجارة للعاقل لان المنافع العقود عليها قد انعدمت
 ومنها تسليم المستأجر في اجارة المنافع فحوا اذا كان العقد مطلقا عن شرط التجهيل حتى لو انقضت المدة
 من غير تسليم المستأجر لا يستحق شيئا من الاجرة ولو سلم في البعض يعتبر بحسابه وشرائط الصحة رضا المتعاقدين
 وعلومية المنفعة علمائهم المنازعة وبيان محل المنفعة حتى لو قال آجرتك إحدى هاتين الدارين أو أحد هذين
 العبدين لا يصح وبيان المدة في الدور والمنازل والظن لا يبان ما يعمل فيها الا في الارض فلا بد من بيانه وفي اجارة
 الدواب لا بد من بيان المدة أو المكان وبيان ما يستأجره من الجمل أو الركب وكونه مقدورا لاستيفاء حقه
 أو شرعا فلا يجوز استئجاره الا بقبول ولا الاجارة على المعاصي لانها غير مقدورة للاستيفاء شرعا وأن لا يكون العمل
 المستأجر له فرضا ولا واجبا وكون المنفعة مقصودة وأن لا تكون الاجرة منفعة هي من جنس العقود عليه

ولا أجر له لان المنفعة غير مقصودة من العين
 برؤية وسجى (وكل ما صلح غنا) أي بدلا
 في البيع (صلح أجره) لانها من المنفعة
 ولا ينعكس كليا فلا يقال ما لا يجوز غنا لا يجوز
 أجره لجواز اجارة المنفعة بالمنفعة اذا اختلفا
 كما سيجي (وتنعقد بأعرتك هذه الدار شهرا
 بكذا) لان العارية بعوض اجارة بخلاف
 العكس (أو وهبتك أو آجرتك منافعها)
 شهر بكذا أفاد أن ركنها الايجاب والقبول
 وشرطها كون الاجرة والمنفعة معلومتين
 لان جهات التمهات في الممازعة

وجب كمالها وقدرها في الملك في اليومين ساعة
 فساعة وهل تنعقد بالتعاطي ظاهر الخلاصة
 نعم ان علمت المدة وفي البرازية ان قصرت ثم
 والا لا (وبه لم ينفع بيان المدة كالسكنى
 والزراعة مدة كذا) أي مدة كانت وان
 طالت ولو مضافة كاجر نكحها غدا ولها وجر
 يومها اليوم وتطال الاجارة به بنتي خانية
 (ولم ترد في الاوقاف على ثلاث سنين)
 في الضياع وعلى سنة في غيرها كما مر في باب
 والحيلة ان يعقد عدودا متفرقة كل عقد
 سنة بكذا فلا يلزم العقد الاول لانه ناجز
 لا الباقي لانه مضاف فلهذا قول فسخه خاتية
 وفيها لو شرط الواقف مدة يتبع الا اذا
 كانت اجازتها اكثر منه فبغيرها القاصي
 لا المتولي لان ولايته عامه فقلت وقد منا
 في الوقت ان الفتوى على ابطال الاجارة
 العارية ولو يعقد ووسعي متساويا راجع
 وليخصها (فلو آجرها المتولي أكثر لم يصح)
 الاجارة وتنفس في كل المدة لان العقد اذا
 فسد في بعضه فسد في كذلك لا في ما سوى قارئ
 الهداية ورجحه المصنف على ما في أنفع
 الوسائل وأما في ما يقع كثيرا من أخذ
 كرم الوقف أو لغيره مساقاة

كاجارة السكنى والخدمة بالخدمة وخلو الركن عن شرط لا يقتضيه العقد ولا يلائمه وشروط اللزوم منها
 أن يكون العقد صحيحا وأن لا يكون المستأجر عيبا أن يكون المستأجر مريئا لا مستأجرا وسلامته عن حدوث
 عيب به يحل بالاتفاق فان حدث به عيب يحل بالاتفاق لم يبق العقد لازما وعدم حدوث عذر بأحد العاقدين
 وبالمستأجر حتى لو حدث بأحدهما أو بالمتأجر عذر لا يبيح العقد لازما وانهما عدم عقد المستأجر حتى لو آجر
 رجل عبده سنة فلما مضى ستة اشهر اعتقه فهو بالخيار ان شاء مضى على الاجارة وان شاء فسخ ومنها عدم بلوغ
 القاصي المستأجر اذا آجره أبوه أو وصي أبيه أو جده أو وصي جده أو القاضي أو أمينه اه مختصرا (قوله وحكمها
 وقوع الملك في اليدين ساعة فساعة) الا بشرط تعجيل الاجرة هندية قال في البحر والمراد من انعقاد العلة
 ونفاذها في المحل ساعة فساعة على حسب حدوث المنافع هو عمل العلة ونفاذها في المحل ساعة فساعة
 لا ارتباطا لايجاب والقبول كل ساعة وان كان ظاهر كلام مشايخنا يوجب ذلك والحكم تأخر من زمان انعقاد
 العلة الى حدوث المنافع ساعة فساعة لان الحكم قابل للتأخر بكذا في البيع بشرط الخيار اه (قوله ظاهر
 الخلاصة نعم) وذكره محمد في الاصل فاذا استأجر رجل من آخر قد ورثه بغير أعيانها لا يجوز للتفاوت بين القدر
 في الصفو والكبر فان جاء بقدر وروقه لها المستأجر على الكراء الاول جاز وبه بكذا كون هذا الاجارة مبتدأة بالتعاطي
 وفي القيمة سألت أبا يوسف رحمه الله عن الرجل يدخل الفينة أو يحتجم أو يقتصد أو يدخل الحمام أو يشرب الماء
 من السقاء ثم يدفع الاجرة وعن الماء قال يجوز استحسانا ولا يحتاج الى العقد قبل ذلك هندية عن التتار خاتية
 اه (قوله ان علمت المدة) هذا في نحو الدار اما الخياطة فلا يشترط بيان المدة اه (قوله وفي البرازية ان قصرت
 نعم) قال في المنع ولا تنعقد الاجارة الطويلة تنعقد بالتعاطي كذا في الخلاصة فان وفاد بكذا لا هم أن الاجرة
 اذا كانت معلومة في الاجارة الطويلة تنعقد بالتعاطي لانه جعل العلة في عدم انعقادها كون الاجرة فيها غير
 معلومة اه (قوله ويعلم النفع ببيان المدة) لان المدة اذا كانت معلومة كان قدر النفع فيها معلوما بغير (قوله
 أي مدة كانت) يجوز أي مدة المدة الاولى وكان نامة وينصبه خبر المكان المتأخرة (قوله وان طالت) وان كانا
 لا يبعثان لها واختاره المصنف وقال بعضهم لا يصح لانه بكذا لا يدمعني والتأيد يطلها فكذا ما كان
 بعينه وبه كان ينبغي الامام أبو عاصم العامري ووجه الاول أن العبرة فيها للعاقدين وان عقدها يقتضي
 التوقيت لا تعين الوقت (قوله به ينبغي) وفي رواية ليس للمؤجر أن يبيع (قوله على ثلاث سنين) محله اذا آجره غير
 الواقف أما اذا آجره الواقف فله أن يؤجره أكثر من ثلاث سنين وفي القنية آجر الواقف عشر سنين ثم مات بعد
 خمس وانتقل الى مصر فآخرت تلك الاجارة ويرجع باق في تركة الميت اه مري الدين (قوله في الضياع) أي
 الاراضي الا اذا كانت المصلحة في عدم الجواز طوري (قوله وعلى سنة في غيرها) كالدار والحانوت الا اذا كانت
 المصلحة في الجواز وهذا امر يختلف باختلاف الزمان والمواضع طوري (قوله في باب) أي الوقف (قوله والحيلة)
 أي اذا احتاج القيم منح (قوله يتبع) طال أو قصر لان شرط الواقف راعي بكذا النصوص تبين قال الطوري
 وقد وقعت حادثة واقف شرط في كتاب وقته أن لا يؤجر وقفه من متجوه ولا من طالب ولا من حاكم فآجر الناظر
 منهم وعجلوا الاجرة قدر اجرة المثل هل يجوز هذا العقد لان الواقف انما منع خوفا على الاجرة من الضياع وعدم
 النفع للفقراء فأجبت بالجواز أخذ من قول صاحب الوجيز اذا شرط الواقف مدة وكان نفع الفقراء في غيره
 بخلاف شرط الواقف ويؤجر بخلافه اه وفيه ان ذلك قد يكون وسيلة من المستأجر لوضع اليد عليه ثم بعد ذلك
 بماطل وهو معتاد لهم كما هو شاهد (قوله فيؤجرها القاضي) لان للقاضي ولاية النظر على الفقراء وصلى الميت
 أيضا وليس للقيم أن يؤجرها بنفسه خاتية ومنه لم عدم صحة الاجارة الطويلة الواقعة في زمانا فان القاضي
 لا يعتد هابل بأذن بها أو يباشرها المتولي وحده جوى (قوله لم يصح الاجارة) وقيل تصح وتفسخ بكذا كره
 الذي منح (قوله على ما في أنفع الوسائل) من أن الظاهر أنه يفسخ العقد في المدة الزائدة على ثلاث سنين
 ان كان المستأجر ضيعة وعلى سنة ان كان غيرا قال السيد الحوي الظاهر فسادها أي في الكل اذا انعقد
 الواحد لا يوصف بفضه بالهبة وبفضه بالفساد يؤيده ما في المحيط لو آجرها أكثر من سنة فسخا فالشرط لم يجوز به
 أفق قارى الهداية اه (قوله وأفاد) أي المصنف (قوله من أخذ كرم الوقف أو البتيم) أي من أن شخص يربد

أن يأخذ كرم الوقف أو البيت مسافة فيستأجر اه (قوله ويساقى على أتباعه) أي يعمل على أتباع الوقف
 أو البيت وأفراد لان العظماء (قوله بسهم) أي باعطاء سهم واحد للبيت أو بجانب الوقف والباقي للمساقي
 (قوله فناداه) أي فناد ما ذكر في المنع عن ثلثية من أن الوصي إذا أجر أرض البيت أو استأجر أرض البيت مال
 البيت اجارة طويلا رمت بثلاث سنين لا يجوز ذلك وكذلك أبو الوالي غير ومتولى الوقف لان الرسم في الاجارة
 الطويلة أن يجعل شيء يسير من مال الاجارة بمقابلة السنين الاول ومعظم المال بمقابلة السنة الاخيرة فان كانت
 الاجارة لأرض البيت أو الوقف لا تصح الاجارة في السنين الاول لانها تكون بأقل من أجره المثل فلا تصح
 وان استأجر أرض البيت أو الوقف بمال الوقف في السنة الاخيرة يكون الاستئجار بأكثر من أجر المثل فلا تصح
 والفساد في الكل على الظاهر ووجه الاولية أن هذا العقد قد احتوى على ما هو خير للبيت والوقف وشروطه
 حكم فيه بالفساد فالفساد فيما إذا كان العقد كله شرا كالمسافة المذكورة أولى ويرجع الضمير في مناداه على
 غيره مستناد من كلامه (قوله عقد جديد) أي مستقل (قوله قلت الخ) تأييد لما في أنفع الوسائل اه حاشي
 (قوله فتدبر) أشار به الى أن هذا العقد ضعيف فيقتصر الفساد على الزيادة ولا يسرى الى الأصل (قوله وجهه لوه
 ايضا من الفساد الطاري) هذه تقوية أخرى فلا يسرى وفي كونه طارئا تأمل (قوله ومن حوادث الروم)
 نقرية أخرى فان البيع أقوى من الاجارة وقد صدر في الملك والوقف بعد واحد وصح في الملك (قوله لدين)
 أي على الميت (قوله على انهما ملكه) أي البيت (قوله فتأمل) يشير الى التقوية ولا تنس ما مر عن الحوى أن العقد
 الواحد لا يوصف بعضه بالصحة وبعضه بالفساد وظاهر كلام الهندي أن العقد إذا كان واحدا يتعدى الفساد
 (قوله انه أجر ثلاثين عقدا) أي كل عقد ثلاث سنين وهذه العبارة مستغنى عنها بقوله سابقا قلت وقد منافي الوقف
 (قوله صيانة للاوقاف) أي من ادعاء المستأجر هذه المدة الممنوعة (قوله ويرتفع الخلاف) انما يرتفع اذا وقع
 القضاء في حادثة شرعية بأن وجد تداعيان أحدهما يدعي الصحة والآخر البطلان ففرض القاضي بالصحة
 مجرد اطلاعه على الحادثة من غير تداع وحكم شرعي فهو تنفيذ للقول لا يفيد رفع الخلاف (قوله يلزم المستأجر
 تمام أجر المثل) وهو اختيار المتأخرين وقيل يلزم المتولى كما هو اختيار المتقدمين كذا يستفاد من الذخيرة
 حوى (قوله وانه يعمل بالانزع للوقف) أخذ من ذلك أن الرزق الاحباسية التي تولى عليها الملتزمون وجب وهما
 عن أوقافهم بالالتزام وما في معناه كالتمسك ومال الحماية ويستغلون مالها بأقضى القيم ويدفعون بلهجة الاوقاف
 من المال أو الغلال شيئا قليلا دون أجره المثل بغيب فاحش ويأخذون الباقي لانفسهم واذ اشرفت الارض
 بتمتعون من دفع هذا القليل مما لا يجوز لهم اذ لا يجوز لهم وضع أيديهم بدون اجارة شرعية بأن تكون
 من النظا وبأجر المثل فأكثر أو بما يتغاب الناس في مثله فاذا وضعوا أيديهم وتصر فوايدون استئجارا بمن له
 ولاية ذلك صاروا غاصبين فيضنون به المنفعة مطلنا استوفوها أو عطلوها بأجر المثل بالغاما بلغة مدة وضع أيديهم
 وما أجروه منها للزراع وقبضوا الجرنه رذالى الاوقاف على ما عليه الفتوى والاجراء غايية سقط بعدم الرى
 اذا استأجروا من النظا للزراعة وأما لو شرفت وهو بأيديهم بغير ذلك فيلزمهم أجره مثلها بالحيولة ووضع أيديهم
 تعديا كما يلزم المسمى لو استأجروها من القيم مقيلا ومر احاقيناب الحكم على رفع أيدي هؤلاء عن الاوقاف
 وتمكين النظار من التصرف فيها بالوجه الشرعي والزامهم تمام الاجر عن المدة الماضية حتى فيما استأجروه
 من النظا بغير فاحش وينتفى بالظن في غصب عقار الوقف وغصب منافعه وكذلك بكل ما هو أنفع للوقف
 فيما اختلف فيه العلماء كما يذكروه المصنف أفاده أبو السعود عن شيخه وهو فقه حسن قال وأما تسيط البلاد
 فقال شيخ الاسلام الشرى لى انه لم يدخل تحت قاعدة شرعية ولا يصح جعل الالتزام اجارة لانه لا عقد
 ولا يعطى أى ولا تعيين مدة وما يؤخذ منهم وقته ليس أجره قطعا وقبض الارض انما يكون بالتخلية وتخلية
 البعيد باطله كما ذكره في البيع ومعلوم أن الاجارة بيع المانع ويظهر أن الالتزام الآن الحادث من زمان
 قريب عمالة شرعية للعامل يأخذ مما يحصل ما يكفيه وأعوانه الخ ووافقه على ذلك علماء عصره من أهل
 المذاهب كالشيخ عبد الحى والشيخ أحمد الدقوسى والشيخ محمد الزرقانى والشيخ ابراهيم البرماوى والشيخ أحمد
 المرحوم والشيخ صالح الحبلى وغيرهم اه وقد كان الميرى سابقا يجمعه أعوان الحاكم الكبير المستقر بعصره من
 غير تعيين بعض بلاد بعض الناس ثم حدث من مدة سابقة هذه الالتزامات فتعهد الملتزمون بخلاص الميرى

فيستأجر أرضه الخالية من الأشجار يبلغ
 كثر ويساقى على أشجاره بسهم من ألف
 سهم فالخلف ظاهر في الاجارة لاني المسافة
 فناداه فساد المسافة الاولى لان كلامهم
 عقد جديد قلت وقيدوا سراية الفساد في باب
 البيع الناسد بالفساد القوي الجموع عليه
 فيسرى كجموع بين حرم وعبد بخلاف الضعيف
 فيقتصر على محله ولا يتعداه كجموع بين عبد
 ومدرقة تدبر وجهه أيضا من الفساد
 الطاري يقتبه ومن حوادث الروم وصى
 زيد باع ضيقه من تركته لدين على أن يملكه
 ثم ظهر أن بعضهما وقف مسجدهم بل يصح
 البيع في الباقي أجاب فر بن بنهم وفر بنى بال
 والى بعضهم رسالة ملخص ما تروى في الاول
 فتأمل وفي جواهر التناوي أجر ضيقة وقفا
 ثلاث سنين وكتب في الأصل انه أجر ثلاثين
 عقدا كل عقد عقيب الا - نزل تصح الاجارة
 وهو الصحيح وعليه الفتوى صيانة للاوقاف
 ثم قال ولو قضى فاض بجهتها تجوز ويرتفع
 الخلاف انتهى قلت وسيجي أن المتولى
 والوصى لو أجرا بدون أجر المثل يلزم
 المستأجر تمام أجر المثل وانه يعمل بالانزع

من المزارعين وجعلوا الميرى قدر ابعادها وما أسقطوا له قدر في مقابلة من اقله من المزارعين أو أرض تطلت
وقدروا أيضا أرضا بزرعها العلف بمائة وغير ذلك تسمى الاوسية تحسب على الملتزم ثم انتقلت الحال وصار
الى ما صار فان قال هل يجوز للعساكم نائب ولانا السلطان أن يخرج انسانا من هذه العمالة ويدفعها لغيره
قلت أما اذا كان ذلك لتقصير في الاستمارة من الميرى أو لتلطف للمزارعين أو رأى اخراجه من العمالة أصح
فلاشك في الجواز وأما اذا كان لغير ذلك فلي القول باعتبار العرف الخاص لا يجوز اخراجه لاسيما وهو لا يدفع
المال وقت الاخذ المسمى بالحلوان الا لتبقى يده عليها فان العرف الخاص حاضر بعدم اخراجه بل ذلك صار عرفا
عاما فان قلت ما هذا الحلوان الذي يدفعونه لانه كمن من هذه البلاد قلت مال يدفعونه لولى الامر يتوصل بعضهم
به الى ظلم المزارعين ومضاعفة الخراج اليهم وأسرههم كما بأسر الكفار المسلمين أو أعظم مع أنه لا حاجة للإمام
أو نائبه تبعثه على اخذ ذلك انما هي آراء تنفذ على مخالفة الشرع ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
(قوله وفي صلح الجانية) اتى المصنف به في شرحه تقوية لما أفق به فارئ الهداية وظاهره أن الفساد باقصار
كما ذكره المؤلف آنفا وعبارة المصنف قلت وما يشهد لصحة هذا الجواب أى جواب فارئ الهداية ما ذكره فاضل
خان من كتاب الصلح انه عند أبي حنيفة اذا فسد العقد الى آخر ما هذا (قوله كالمصاغة) أى اذا بين بين ان لا يؤذى
الى تنازع (قوله والصبيغ) اذا بين المصبوغ والصبيغ وقد مر ما يصبغ به وجهه اه طورى وقوله وقد مر ما يصبغ به
هذا لا يظهر الا في نحو الدودة كالزعفران والعصفر ولذا قال في البحر وقد مر الصبيغ اذا كان مما يختلف اه
وفي التمهيد انى والصبيغ بالفتح التلوين وبالكسر ما يصبغ به (قوله والخياطة) اذا بين جنس الخياطة والمخيط
طورى (قوله بما يرفع الجبهة) متعلق ببيان أى بيان العمل على وجه لا جهالة فيه وفي التصاريف لا بد أن يكون
الثوب معلوما ولهذا قال في المحيط لو استأجره لتصرف عشرة ثواب ولم يرها فلا جارة فاسدة وان سمي جنسها لانه
يختلف بغيره وورقه اه (قوله فهو فاسدة) أى فلا يجب أجر المثل الا بحقيقة الانتفاع قال في البحر وبه يعلم
فساد جارة دواب العلاقات الواقعة في زمانها عدم بيان الوقت والموضع اه (قوله بالاشارة) فيه أن العمل علم
بذكره وانما يحتاج الى بيان قدر المحمول وهو يعلم من الاشارة الى بيان المكان المنقول اليه وهو يعلم من قوله الى
كذا ولذا قال الامام الزياهي وهذا النوع قريب من النوع الاول (قوله لا يلزم بالعقد) لان العقد ينعقد أى
باعتبار حكمه شيئا فاشياء على حسب حدوث المنفعة والعقد معاوضة ومن قضيتها المساواة فمن ضرورة التراضي
في جانب المنفعة التراضي في جانب البذل الاخر فلا يمتنع قرب المزجر لو كان أجرة ولا يملك المطالبة بتسليمها
للمعالم ولا يلزم عليه مناصحة الابراء عن الاجرة والكفالة والرهن به الا ناشول ذلك بناء على وجود السبب فصار
كالمعقود من القصاص بعد وجود الجرح كذا في البحر عن غاية البيان (قوله فلا يجب تسليمه) أى اذاؤها كذا
في النهاية وقول المصنف لا يلزم بالعقد معناه لا يملك فان محمدا ذكر في الجامع الصغير أن الاجرة لا تملك
وما لا يملك لا يجب ايثاره (قوله بل يتجمل) قال في التبيين وان جعلها أو اشترط تجملها فقد التزمها بنفسه وأبطل
المساواة التي اقتضاها العقد فصح اه وفي العناية اذا جعل الاجرة الى ربه لا يملك الاسترداد ولو كانت الاجرة عينا
فأعارها أو أودعها رب الدار فهو كالتجمل اه وفي المحيط لو طالبه بالاجرة عينا وقبض جاز لتضمنه تجمل الاجرة
نقله الطوري (قوله فلا تملك فيها الاجرة بشرط التجمل) فان الشرط باطل ولا يلزمه للمعالم شيء لان المضاف الى
وقت لا يكون وجودا قبل ذلك الوقت فلا تغير هذا المعنى بالشرط أفاده الزيلعي (قوله أو شرطه) انه المطالبة
بها وحسب المستأجر عليها وحسب العين المؤجرة عنه وله حق الفسخ ان لم يجمل له المستأجر كذا في المحيط اه
ليس له يعاقب قبضها اه يجوز انظر كيف جاز هذا الشرط مع أنه مخالف لمقتضى العقد وفيه منع أحدهما (قوله
وقيل يجعل عقودا) هذا الكلام ذكره في الاجارة المتعارفة بخارى ومورتم ابو جرون الدار والارض ثلاثين
سنة متوالية غير ثلاثة أيام من كل سنة ويجعلون لكل سنة أجرا قليلا الا الأخيرة فيجعلون لها أجرا كثيرا
واختلف في جوازها والصحيح جوازها عند الجميع لان هذه الايام ليست بشرط خياري في الاجارة بل قد استثبتت
ولم يثبت فيها حكم الاجارة وكان ذلك يفعل لاجل عدم اتصال السنوات ثم اختلف المشايخ الذين قالوا بجواز
هذه الاجارة بعضهم يثبتها عقودا مختلفة وقال بعضهم تعتبر عقدا واحدا لانهم لو اعتبروها عقودا يكونون
ما سوى العقد الاول مضافا ولا جارة المضافة لا تملك الاجرة فيها بالتجمل ولا بالشرط والغرض من هذه الاجارة

وفي صلح الجانية متى فسد العقد قد في البعض
بفساد قدر يفسد في الكل (و) يعلم النفع
أيضا (بيان العمل كالمصاغة والصبيغ
والخياطة) بما يرفع الجبهة في شرط
في استئجار الدابة للركوب ببيان الوقت
أما موضع فلو خلا عنهم فافى فاسدة بزازية
(و) يعلم أيضا (بالاشارة كمثل هذا الامام
الى كذا) لم تن (الاجرة لا يلزم بالعقد ولا جارة)
تلميذ به بل يتجمل أو شرطه في الاجارة بشرط
المخبرة أما المضافة فلا تملك فيها الاجرة بشرط
التجمل اجماعا وقبل نجعل عقودا في كل
الاستكام

تلك الاجرة قال صدر الاسلام الاجل الشهيد رحمه الله تعالى الصحيح عندي أنها تعتبر عقوداً في حق سائر
الاحكام وعقد واحد في حق ملك الاجرة بالتجديد أو باشتراط التجديد اه فموضوع كلام الشارح هذه المسئلة
أما اذا قال اجرتك داري غدا بكذا فقد تقدم أن شرط التجديد فيها باطل اجماعاً ولا يلزمه الحال شيء كما ذكره الزيلعي
ولهذا قال الحلبي وبهذا التصريح لم أن كلام الشارح كالمزبالي غير محذور اه (قوله فيفتي برواية غلظها) الاولى
أن يقول وقيل يجعل عقداً واحداً فيفتي برواية غلظها بشرط التجديد أي على هذا القول (قوله أو الاستثناء
للمنفعة) مستبعدا إذا استوفى في المدة فلو ذكر مدة ومساقة فركبها إلى ذلك المكان بعد مضي المدة لا يجب الاجر
ولو لم يستوف وجبهم في بيته ومضت المدة فان استأجرها لغيرها خارج المصر لا تجب الاجرة ولو في المصر تجب
الاجرة أعاده الطوري فلو ملكك في الاولى ضمن له عدي بالحبس بخلاف الثانية (قوله أو غلظها منه) فإذا سلمها
فارغة عن متاعه ولا مانع منه ولا من اجنبي سلطان أو غاصب فقد تمكن وترك الاستيفاء منه حيثئذ تعطيل فلا
يمنع لزوم الاجر فلو لم يملك في فارغة أو سلم فارغة في غير المدة أو فيها سكن حبسه في غير محل الاجارة أو
في محلها وبها عذر مانع أو لا عذر ومنعه سلطان أو غاصب غاصب أو كانت فاسدة فلا اجر حوى (قوله الا في ثلاث
مذكورة في الاشياء) الاولى اذا كانت الاجارة فاسدة وذكر الشيخ شرف الدين أن استثناء الاجارة
الفاسدة غير مناسب لانها إما آخر وهو أنه لا يجب الاجر فيها الا بحقيقة الاستيفاء وهو حسن وان ناقتـه
الشيخ صالح فيه الثانية اذا استأجر دابة للركوب خارج المصر فحبسها عذره ولم يركبها اه وهذه الصورة أخذت
من قواهم ان الاستيفاء انما يجب الاجر اذا تمكن منه في المكان الذي أضيف العقد اليه فهي خارجة به هذا
القييد والثالثة استأجر ثوباً كل يوم بدائى فأمسكه سنين من غير أن يسلم يجب أجرة ما بعد المدة التي لو ايسره فيها
لتحرق قال البيهقي يعفى يجب لكل يوم دقائق مادام الوقت الذي يملكه لم أنه لو ايسره لا تحرق لانه يمكن أن يستوفى
الثوب منتفعاً به في ذلك الوقت واذا مضى وقت يعلم انه لو كان ليه لتحرق فقط عنه الاجر لانه بعد مضي ذلك
الوقت تعذر جعله منتفعاً به اه (قوله ثم فزع على هذا) أي الاخير وهو التمكن من الانتفاع (قوله وهذا
اذا كانت الخ) مما يؤيد كلام الشرف الغزي أنه لا حاجة الى استثناء الصورة الاولى (قوله أما في الفاسدة) قال
في الهندية الفاسدة قد يكون لجهالة قدر العمل بأن لا يمين محل العمل وقد يكون لجهالة قدر المفعة بأن لا يمين
المدة وقد يكون لجهالة البدل وقد يكون بشرط فاسد مخالف للمقتضى العقد فالفاسد يجب فيه اجر المثل
ولا يراد على المسمى ان يسمى في العقد مالا معلوماً وان لم يسم يجب اجر المثل بالفاسد ما باغ وفي الباطل لا يجب الاجر
والعين غير منضمومة في يد المستأجر سواء كانت صحيحة أو فاسدة أو باطلة كذا في العناية اه (قوله رظا ماهر
ما في الاسعاف الخ) عبارة الاسعاف ولو استأجر أرضاً أو داراً أو قنناً اجارة فاسدة فزرعها أو سكنها يلزمه اجرة
مثانها لا يتجاوز المسمى ولو لم يزرعها أو لم يسكنها لا يلزمه اجرة وهذا على قول المتقدمين اه فأخذ صاحب البحر
من مفهومه ما ذكره المؤلف فان تقيده بعدم لزوم الاجر بقول المتقدمين يفيد لزومه على قول المتأخرين اه قال
العلامة البيهقي لم نرى في المسئلة للمتأخرين كلاماً والذي رأيناه في وقف الناصحي وان كانت الاجارة فاسدة
فقبضها المستأجر فلم يزرع الارض أو لم يسكن الدار فلا شيء عليه ثم قال فيؤخذ من هذا أن المستأجر للوقف
فاسد لا يبعد غاصباً لا يجب عليه الاجر ان لم يتففع به رقتل عن الاجناسر التصريح بأن الاجرة في الوقف
في الاجارة الفاسدة لا تجب الا بحقيقة استيفاء المنفعة قال ولا تزداد على ما رضى به المؤجر اه وهذا نص صريح
في عدم الوجوب في الوقف اذا أوجر فاسداً الا بحقيقة الانتفاع قلت واذا علم الحكم في الوقف يعلم في مال البيت
والمعدل للاستغلال اذا أوجر فاسداً (قوله والمستأجر في البيع وقاه) بفتح الجيم يعني اذا استأجر البائع وقاه
ماباعه من المشتري وقاه وكان ذلك به قبضه فار الاجارة صحيحة مدة الاجارة فلو مضت المدة بقي في يده فأفتي
علماء الروم بلزوم اجر المثل ويسمونه بيع الاستغلال اه وفيه أنه لا اجارة أصلاً بد انتضاء المدة فتدبر (قوله
فانراجع) أي هذه المسائل (قوله محل تردد) لا تردد لما ذكرنا لانه اذا حكم بالصحة في هذه الاجارة فيمكن فيها التمكن
وحكم بالفاسدة لا يتغير (قوله وبقتوله) عطف على قوله بقوله من قوله ثم فزع على هذا بقوله واسم الإشارة يرجع
الى التمكن أي وفي مسئلة الغصب لم يوجد التمكن (قوله أي بالحيلولة الخ) ولو كان الحائل الساكن الاول أو المؤجر
يجوز والى في شرح الحوى عن القنينة بخالفه وعبارته وفيها استأجر رضى مع الدار فعه الجيران بشئوى الائمة

فيفتي برواية غلظها بشرط التجديد للحاجة
شرح وهبانية للشربلالي (أو الاستثناء)
للمنفعة (أو غلظها منه) الا في ثلاث مذكورة
في الاشياء ثم فزع على هذا بقوله (فيجب الاجر
لدار قبضت ولم تسكن) لوجود التمكن من
الانتفاع (وهذا اذا كانت الاجارة صحيحة
أما في الفاسدة فلا) يجب الاجر (الا بحقيقة
الانتفاع) كما بسط في العمادية وظاهر
ما في الاسعاف الخراج الوقت فيجب اجرة
في الفاسدة بالتكم كذا في الاشياء قلت
وهل مال البيت والمعدل للاستغلال والمستهأجر
في البيع وقاه على ما أفتى به علماء الروم كذلك
محل تردد فراجع وبقتوله (وبسقط الاجر
بالغصب) أي بالحيلولة بين المستأجر والبائع
لان حقيقة الغصب لا تجوز في العقار

أو القضاء لا تسقط عنه الاجرة ما لم يمنع حـ او فيها الغاصب بعد المستأجر عن الدار في المدة أو في بعضها لا يسقط
 الاجر منه والاجر اذا منع المستأجر عن سكنى الدار التي آجرها بعد التسليم لا يسقط الاجر وقد نصوا أن ما في القنية
 اذا خالف غيره لا يتبع (قوله وهل تنسخ بالغصب الخ) غرة الخلاف تظهر فيما اذا زال الغصب قبل انقضاء المدة
 فعلى القول بعدم النسخ يستوفى ما بقي من المدة وعليه الاجر بحسبه اهـ أبو السعود وهذا يفيد لزوم الاجر بمجرد
 التمكن بعد زوال الغصب لبقاء العقد وقال الطوري قال غرة الاسلام في قضاواه والنضال لا تنسخ فاذا أراد
 المستأجر أن يسكن بقية المدة ليس للمؤجر منعه اهـ وهو يفيد أن ذلك موكل الى ارادة المستأجر والاول ألبق
 بالقواعد ثم رأيت أبا السعود قتل عن الظهيرة أنه ليس لاحدهما الامتناع بدون رضا الآخر (قوله ولو غصب
 في بعض المدة فحسبه) قال في المحيط فان عرض في المدة ما يمنع الانتفاع كما اذا غصب الدار من المستأجر أو غرقت
 الارض المستأجرة أو انتطع عنها الشرب أو مرض العبد أو أبقى سقطت الاجرة بقدر ذلك اهـ (قوله بشذاعة
 أو حياية) فان أمكن لا تسقط وان لم يخرجها لانه مقصور بهدم الانخراج مع امكانه معوى في حاشية الاشياء ولولم
 يمكن انخراجه الا بانفاق مال لا يلزمه قال في القنية ولو استأجر دارا فغصبها غاصب مدة سقطت حـ ثم ان لم
 يمكن انخراجه الا بانفاق مال وان أمكن بالشذاعة أو الحياية لا يسقط اهـ والظاهر أن الشذاعة تكون باعطاء
 خاطر الغاصب والحياية تكون ممن يمنعه قهرا (قوله يحكم الحال) فان كان المستأجر هو الساكن في الدار حال
 المنازعة فاقول للمؤجر وان كان فيها غير المستأجر فالقول للمستأجر ولا أجر عليه اهـ بحر (قوله كمثل الطاحونة)
 يعنى لو وقع الاختلاف بين مستأجر الطاحونة والمؤجر بعد انقضاء المدة في جريان الماء وانقطاعه فانه يحكم
 الحال فان كان جاريا حال المنازعة فالقول للمؤجر والا فالقول للمستأجر اهـ حلي قال العلامة المقدسي
 ويدل كثيرا عن دعوى الشرائع بعد فوات وقته فأقيت بأن اثباتها على المستأجر لان النزاع وقع بعد فوات
 الشرائع الذي هو المانع ولا ينفذ الى كون الماء منقطعاً في ذلك الوقت لان انقطاعه ليس مانعاً طلقاً بل انما
 يكون مانعاً في وقت مخصوص وهو وقت الري ووقت النزاع كان الماء منقطعاً ولو كان المانع هو عدم الماء كان
 ذلك موجوداً في كل أرض رويت ثم زال عنها الماء اهـ معوى في شرحه (قوله ولا يقبل قول الساكن) أى من
 كان ساكناً في مسئلة الغصب وان لم يكن فيها ساكن أصلاً فالمستأجر ضامن للاجر هندية عن المبسوط (قوله
 وبسوء الخ) ظاهر العطف أنه مفرع على التمكن وليس كذلك بل هو مفرع على عدم لزوم الاجرة بمعنى عدم ملكها
 والاولى للمصنف أن يجعلها مسئلة مستقلة لعدم ظهور ضررها على ما قبلها (قوله من التسليم) الاول أن
 يجعل مسئلة التسليم مسئلة تصدير المثل بقوله فلو سلمه فكان يقول فليس لاحدهما الامتناع من التسليم
 وكذا ليس للاخر الامتناع من التسليم فتدبر (قوله كميوت مكة الخ) وكذا ائتمت في زمن المولد (قوله فلولم
 يـ لم) الاول أن يقول ولم يسلم ويكون معطوفاً على قول المصنف كان من قوله فان كان فيها الخ (قوله كما في البيع)
 أى اذا اشترى نحو بيت مكة قبل زمن الموسم فلم يقع التسليم الا بعد فواته فان المشتري يخبر انوات الرغبة
 وفي الهندية وان قال له المالك ذلك المنزل فاسكنه الا انه لم يفتح الباب وقال المستأجر بعد المدة لم أسكنه ان قدر
 على الفتح بلامه لزمه الاجر والا فلا وليس للمؤجر أن يحتج ويقول فلا كسرت الغلق ودخلت المنزل اهـ (قوله
 ولو اختلف) أى بعد مدة والفتاح مع المستأجر وقال لم أقدر على فتحه وقال المؤجر بل قدرت على فتحه وسكنت
 ولا يثبت له ما منع (قوله يحكم الحال) انظر ما يبيانه وله به يؤمر بالفتح في الحال فان لم يسد فاقول له وان قدر
 فله مؤجر (قوله مينة المؤجر) لانه لا عبرة لكيم الحال متى جاءت المينة وهي مثبتة لانها قامت على القدرة
 (قوله وكذا البيع) تشبيه في قوله وكذا الوعظ المستأجر قال في المنع اشترى دارا وقبض مفتاحها ولم يذهب الى
 الدار فان كان المفتاح بحال يتيه له أن يفتح من غير كلفة يكون قبضاً والا اهـ (قوله ان قال له قبض)
 أى ولا يعتبر الدفع من غير هذا القول وظاهره منه (قوله كل يوم) لانه منفعة مقصودة ومادون اليوم لاحد له
 ويقال مثله في الحال أى اذا استؤجر لجلس أى أياماً أو ان يذبح أن يجب شيئاً فشيئاً ولو منى خطورة أو سكن
 ساعة الا أنما استحسننا وقد رتبنا يوم ومرحلة لما في القياس من الحرج (قوله ولو بين تعين) قال الاتقاني واذا اشترط
 في جميع هذه الوجوه تعجيل الاجر أو تأخيرها فهو على ما اشترطه لما اشترطه عن قضية المعادلة اهـ أى بين
 البدلين (قوله وللغياطة) قال في الفتاوى الظهيرية الخبط والخبط على الخياط وهذا في عرفهم أما في عرفنا

وهل تنسخ بالغصب حـ
 خلافاً لثاني خان ولو غصب في بعض المدة
 فحسبه (الا اذا أمكن انخراج الغاصب)
 من الدار مثلاً (بشذاعة أو حياية) أشباه
 (ولو أنكر ذلك) أى الغصب (المؤجر) وآدعاه
 المستأجر (ولا يثبت له يحكم الحال) كمثل
 الطاحونة ولا يقبل قول الساكن لانه فرد
 ذخيرة وبسوء (ولا يثبت قريب المؤجر لو كان
 اجرة) لانه لم يملكه بالعقد والمراد من تمكنه
 من الاستيفاء تسليم الحمل الى المستأجر بحيث
 لا مانع من الانتفاع (فلو سلمه) العين المؤجرة
 (بعد مضى بعض المدة) المؤجرة (فليس
 لاحدهما الامتناع) من التسليم وان لم
 في باقي المدة (اذا لم يكن في مدة الاجرة وقت
 يرغب فيها الا جـ لانه فان كان فيها) أى في العين
 المؤجرة (وقت كذلك) كميوت مكة وفي
 وحوائثه ما من الموسم فانه لا يرغب فيها
 بعد الموسم فلولم يسلم في الوقت الذي يرغب
 لا جـ له (خبري قبض الباقي) كما في البيع كذا
 في البحر ولو سلمه افتاح فلم يسد على الفتح
 لفضاعه ان أمكنه الفتح بلا كلفة وجب الاجر
 والا أشباه قلنا وكذا الوعظ المستأجر
 عن الفتح بهذا الافتتاح لم يكن تسليمه لان
 اتخذه لم يفتح صرفة ولو اختلفنا يحكم
 الحال ولو برهننا فيينة المؤجر ذخيرة وكذا
 البيع وقيل ان قال له قبض المفتاح وافتح
 الباب فهو تسليم والا لا كما بسطه المصنف
 (ولو مؤجر طالب الاجر لدار والارض كل يوم
 ولداية كل مرحلة) اذا أطلقه ولو بين تعين
 (وللغياطة وغوها) من الصناع

فانظروا على صاحب الثوب اه حاي (قوله فلهلكه) بصيغة المصدر مبتدأ وقوله بقط الاجر خبر (قوله له الاجر
 كما فرغ) ولا يسهط الاجر بالهلال بعده بحر (قوله وان عمل في بيت المستأجر) هذا يقتضي أن الفراغ من العمل
 في بيت المستأجر ليس بتسليم وليس كذلك قال في التبيين وفي الخياطة ونحوها لا يكون مسلماً إليه الا اذا سلمه
 له صاحبه حقيقة وفي خياطته في منزل المستأجر يحصل التسليم بمجرد الفعل اذ هو في منزله والمثل في يده فلا
 يحتاج فيه الى التسليم الحقيقي فيجب بمجرد العمل اه فعلى هذا اذا هلك بعد الفراغ من العمل قبل التسليم الى
 المستأجر حقيقة وجب الاجر لوجود التسليم كما اذا عرفت هذا فلا معنى لقول المصنف وان عمل في بيت
 المستأجر وصاحب الهداية وان ذكر هذا التعميم لم يذكر فيه التسليم وهذا منه وليس للقصار والخياط أن
 يطالب باجرة حتى يترغ من العمل لان العمل في البعض غير منتفع به فلا يتوجب به الاجر وكذا اذا عمل
 في بيت المستأجر لا يتوجب الاجر قبل الفراغ لما بينا اه حاي ونقل الجوى عن شرح الكافي ما نهى اذا
 استأجر أجراً يعمل له في بيته فترغ منه ولم يضعه عن يده حتى فسد العمل أو هلك فله الاجر تاماً لان
 محل العمل في يد المستأجر فصار مسلماً اليه بواسطة المحل وكذا لو استأجره ليخيط له ثياباً ففسد بعضها فسرق فله
 أجر ما خاطه اعتباراً بالبيض بالكل بخلافه بيت الخياط قال الأيرى أنه لو استأجره ليدين له ثياباً لم يسرق فله
 بعضه أو كله ثم انهم لم يفرغوا من عمله في ذلك صاحبه كغيره في ملكه وخبره في بيته فغيره سرق وان
 سرق قبل أن يفرغ فله أجر ما عمل ثم قال وهذا يشك على كلام الهداية فتأمل اه (قوله ثم الخ) الوجه
 للاستدلال فان الخياطة ان كانت في بيت المستأجر وجب الاجر كلاً أو بعضاً لوجود التسليم وان كانت في دار
 الاجير فلا أجر كلاً أو بعضاً الا بالتسليم أما البناء فلا يتأق الا عند المستأجر (قوله أو انهم لم) أي اليه ضم بعد
 ما بناء (قوله بحر) قال فيه ومثله البناء منصوص عليه في الاصل أنه يجب الاجر بالبعض لكونه مسلماً الى
 المستأجر ونقله الكرخي عن أصحابنا وجرم به في غاية البيان راداً على الهداية فكان هو المذهب ولذا اختاره
 المصنف في المصنف وان كانت عبارته هنا مطلقة اه (قوله قبل أن يقبضه رب الثوب) هذا فيما يشترط فيه
 القبض كما اذا كان في غير بيت المستأجر أما اذا كان فيه فيجب الاجر بمجرد الفراغ من العمل فاذا فقهه الاجنبي
 لا يسهط الاجر وتوجه المطالبة بالضمان (رب الثوب فتدبر) (قوله بل له) أي للخياط لانه بدل عمله الذي ألقاه
 عليه أفاده في البحر (قوله بخلاف فتق الاجنبي) لا حاجة اليه (قوله وهل للخياط أجر التفصيل) موضوع هذه
 المسئلة فيما اذا دفع الثوب اليه ليخيطه فقطعه ومات من غير خياطة أما اذا كان المقصود التفصيل فقط فلا شئ
 في وجوب الاجر لانه عمل مقصود فليتأمل (قوله ثم رأيت في التارخانية) لا حاجة اليه لان صاحب المضمرات
 وصاحب الكبرى ذكر أن الفتوى على وجوب الاجر للقطع وظاهر عبارته أن صاحب الكبرى نقل أنه أفق
 بعدم الازوم وليس كذلك فتأمل (قوله وبأخراج بعضه) متعلق بمحذوف تقديره ويجب الاجر بأخراج بعضه
 (قوله وقال لا يفرم الخ) أقول أطاق الجواب بعدم الضمان في الجامع الصغير ولم يذكر الخلاف وكذلك انروح
 الجامع الصغير لم يذكروا خلافاً بل قالوا الا ضمان عليه مطلقاً فمن هذا قالوا الجواب في الجامع الصغير بحري
 على عمومهما أما عند أبي حنيفة فلا ضمان عليه لانه لم يهلك من صنعه وأما عندهما فلا نه ذلك بعد التسليم وانما
 ذكر الخلاف القدوري في شرحه لمختصر الكرخي برواية ابن سماعة عن محمد اه اتقاني (قوله ولا أجر) وجهه على
 هذه الرواية أن العمل لم يسلم له (قوله وأعطاه الاجر) لان العمل صار مسلماً اليه (قوله لتقصيره) أي بعدم القام
 من التنوير فان ضمنه فبمجهوزاً أعطاه الاجر وان ضمنه دقيقة لم يكن له أجر بحر عن غاية البيان (قوله لعدم
 التسليم حقيقة) قال في التبيين لانه لم يصير الخبز مجرد الانخراج مسلماً الى صاحبه لان المنزل ليس في يده فلا بد من
 التسليم الحقيقي اه (قوله لو سرق) المناسب زيادة أو احتراق (قوله خلافاً له) فانه يضمن عندهما ثم اذا صار
 ضامناً فالأصل بالخيار ان شاء ضمنه دقيقة ولا أجر له وان شاء ضمنه الخبز وأعطاه الاجر اه زيلعي (قوله وهي
 مسئلة الاجير المشترك) فان الامام يجعل المتاع في يده أمانة وضمناء (قوله وان احترق الخبز أو سقط من يده
 قبل الانخراج) هذا الحكم متحد في الخبر في بيت المستأجر وغيره فكان الاولى حذف قوله سابقاً وقبله لا أجر له
 ويغرم وتكون هذه الجملة راجعة الى الصورتين اللتين ذكرهما المصنف فليتأمل ثم رأيت أبا الـ محمد قال في حاشية
 مسكين قوله لا أجر له أي على كل حال سواء كان في بيت المستأجر أو الاجير وعليه الضمان لانه جناية يده (قوله

(اذا فرغ وسلم) فلهلكه قبل تسليمه به
 الاجر وكتبت هذا من لعملة أثره وما لا أثر له
 كمال له الاجر كما فرغ وان لم يسلم بحر (وان)
 وصلة (عمل في بيت المستأجر) نعم لو سرق
 بعد ما خاط بعضه أو انهم لم يسلموا ما بناء فله
 الاجر بحسب ما به على المذهب بحر وابن كمال
 (ثوب خاطه الخياط باجر ففقهه رجل قبل
 أن يقبضه رب الثوب فلا أجر له) بل له تضمنين
 الاول (ولا يجبر على الاعادة وان كان الخياط
 الماتق) فعليه الاعادة) كأنه لم يعمل
 هو الثاني فتق الاجنبي وهل للخياط أجر
 بخلاف فتق الاجنبي وهو لا يشاء ان
 التفصيل بالخياطة الاصح لا يشاء ان
 في حديثهم اعزوا بالضميرات المفتى بينهم وقال
 المصنف ينبغي أن يحكم العرف انتهى ثم
 رأيت في التارخانية من زيا لا يفرم
 أن الفتوى على الاول فتأمل (و) للخيار
 طلب الاجر للخبر في بيت المستأجر بعد
 خراجه من التنوير) لان تمامه بذلك وبأخراج
 بعضه بحسب ما به جوهر (فان احترق بعده)
 أي بعد ان خرج به بغير فعله (فله الاجر) تساميه
 بالوضع في بيته (ولا غرم) لعدم التعدي
 وقال لا يفرم مثل دقيقة ولا أجر وان شاء ضمنه
 الخبز وأعطاه الاجر (ولو) احترق (قبله)
 لا أجر له (ويغرم) انما قاله قصيره ويرد بحر
 (وان لم يكن الخبز فيه) أي في بيت المستأجر
 سواء كان في بيت الخيار أو لا (فاحترق)
 أو سرق (فلا أجر له) لعدم التسليم حقيقة
 (ولا ضمان) لو سرق لانه في يده أمانة خلافاً
 لهما وهي مسئلة الاجير المشترك جوهر
 (وان) احترق الخبز أو سقط من يده (قبل
 الانخراج) فعليه الضمان) ثم المبدأ بالخيار

المستأجر وبين اللين اه ويمكن حل ما في المؤلف تبعاً للزبلي على ما اذا استأجره لضرب عدد معلوم ولكنه لا فرق
 حيث يدين كونه في بيته وغيره فتدبر (قوله على الحال) هذا اذا استأجره للعمل أما اذا استأجره دابة ليجعل عليها
 صاحبها الحمل فانزال الحمل عن الدابة يكون على المكاري وادخال الحمل في المنزل لا يكون عليه إلا أن يكون ذلك في
 موضع يكون ذلك عرفاً لهم اه كذا يستفاد من البحر (قوله وايفاء دابة) وكذا حملها كما في البحر (قوله كالنشا)
 قال في المصباح هو ما يعمل منه الحلوى فارسي عزب وأصلها نشاسته فحذف بعض الكلمة فبقى مقسوراً ذكره
 في البارع والصراح وغيرهما وبعضهم يقول تكلمت به العرب عدواً والتصر مولى اه (قوله أجمعهما الثاني) قال
 في البحر وصحح الثاني في مستصفاه معزياً إلى الذخيرة أنه ليس له حق الحبس أي في مجزء ما يعاين فاختلف التصحيح
 وينبغي ترجيحه وقد جزم به صاحب الهداية بقوله وغسل الثوب نظير الحمل اه (قوله والخياط والخفاف) فيه
 أنه لا جبر فيه ما عين مملوكة وهو الخياط إلا أن يكون من المالك (قوله فلا يملك حبسها) لأن التسليم ليس بواجب
 عليه للمالك كالموابع شيئاً بمنزلة حبسها ليس له الحبس اه بحر (قوله كعمله في بيت المستأجر) تشبيهه في عدم ملك
 الحبس (قوله تسليمه حكماً) أي لأن المتاع وقع مسالماً إلى المالك لكون المحل في يده خلاصة (قوله ولا ضمان) أي
 عند الامام وهي مسألة الاجبر المشترك (قوله كالحال) ضبطه بالخاء أولى لعمومه كما ذكره المؤلف بخلاف الجبر
 اه (قوله والملاح) قال في التهذيب الملاح بفتح الميم وتشديد اللام صاحب السفينة اه وفي المصباح هو السفن
 الذي يجري السفينة اه وهو النوق كما في القاموس (قوله لا تحبسه) أي ما اذا كان تحبسه فله حق الحبس قال
 في البحر أطلقه فشمّل ما إذا لم يكن لعمله الا إزالة الدرن بالغسل فقط على الاصح لأن البياض كان مستتراً وقد
 ظهر بفعله فكانه أحدثه فيه ثم نقل عبارة النسفي في المستصفى السابقة (قوله وسيجي في بابه) قال المصنف
 والشارح هنا لوجب مثله ان هلك وهو مثلي وان انقطع المثلي بأن لا يوجد في السوق الذي يساع فيه فقيته يوم
 الخصومة أي القضاء وعند الثاني يوم الغصب وعند محمد يوم الانقطاع ورجحنا وجب القيمة في القيمي يوم غصبه
 اجاعا اه (قوله أي بدلها) تعميم ليشمل المتليات اه حلي (قوله بأن يقول اعمل بنفسك أو يملك) هذا امانة
 صاحب الغنابة عن حميد الدين الضريرو الذي في الخلاصة أن يقول اعمل بنفسك أو يملك ولا تقبل بيد غيره
 اه وظاهر هذا أن قوله اعمل بنفسك أو يملك كقوله على أن تعمل واقتصر ابن الكمال والاكترون على نحو
 ما في المؤلف (قوله لا يستعمل غيره) ولو غلامه أو أجنبه فهستاني رفي المكي قال الشيخ أبو سارة رأيت مرفوعاً
 في نسخة من البرهان بهاء شهاب المراد بعدم الاستعمال حرمة الدفع إلى الغير مع صحة الاجارة واستحقاق
 المسمى أم فساد الاجارة به واستحقاق أجر المثل اه وقال في الخاتمة وان قال استأجرتك تضبط أو تقتصر بنفسك
 فدفع إلى غلامه أو تلميذه لا يجب الاجراء (قوله كان له أن يستأجر غيره) لأن الواجب حمله في الذمة فيمكن وقاؤه
 بغيره بمنزلة إيفاء الدين اهجوى وصورة الاطلاق أن يقول استأجرتك تضبط الثوب بدركهم فهذا من قبيل الاطلاق
 عرفاً وان كان المذكور هنا خياطه لفظاً اه مكي عن السمرقندي وقال الاتفاقى لأن المطلق ينصرف إلى المعتاد
 والمعارف فيما يشترط والصناع يعملون في العادات بأنفسهم وبأجرائهم فكان له أن يعمل بنفسه وبأجبره
 اه (قوله أفاد بالاستئجار) الذي هو جائز في صورة الاطلاق (قوله انه لو دفع لاجنبي) المراد به غير الاجبر اه
 حلي (قوله ضمن الاول لا الثاني) عند الامام وعندهما ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني اهجوى (قوله
 فقرط) أي في العمل (قوله لا يضمن) كانه لأن اليوم مثلاً ذكر للاستئجار (قوله وأجاب شمس الأئمة) ظاهر هذا
 المنيع أن المعتد الاول لا نفراد شمس الأئمة بهذا الجواب (قوله اطلاق) أي حكمه حكم الاطلاق اه حلي
 (قوله فله أجره بحسبه) أي ان كان المأني بنصفهم فله نصف الاجر أو الثلث فالثالث هذا ما يذهبهم من ظاهره (قوله
 أي له كل الاجر) في التمهتاني فان جهلوا فسدت ولزم أجر المثل اه وان حل الكل هنا على كل أجر المثل زاد الثاني
 وفي الكفاية شرح الهداية قوله بحسبه أي أجر الذهاب بكمله وأجر الحى بشدده لأن الاجر مقابل نقل العيال
 لا بقطع المسافة ولهذا اذا ذهب ولم ينقل أحدا منهم لا يستوجب شيئاً اهجوى (قوله ان كانت المؤنة تنقل بثمنان
 عدد هم) هو منقول عن الامام الهندوانى وذلك كما اذا كان الغائب صغيراً وضعاً أو صغيرين أو كان ذلك في
 استئجار السفينة لانه لا يظهر التفاوت فيها بنقصان عدد دول من الكار وهذا اذا كان الاستئجار على أن يحملهم
 وأما اذا وقع الاستئجار على مصاحبهم والحمل على المرسل أو كان المحل قريفاً فكانوا مشاة أو لهم قدرة على المشى
 مقابل أجورهم (والا) يكوون معلومين (فكاه) أي له كل الاجر وقيل ابن الكمال ان كانت المؤنة تنقل بنقصان عدد هم فبصاحبها والا كله

فدفع إلى غلامه أو تلميذه لا يجب الاجراء (قوله كان له أن يستأجر غيره) لأن الواجب حمله في الذمة فيمكن وقاؤه
 بغيره بمنزلة إيفاء الدين اهجوى وصورة الاطلاق أن يقول استأجرتك تضبط الثوب بدركهم فهذا من قبيل الاطلاق
 عرفاً وان كان المذكور هنا خياطه لفظاً اه مكي عن السمرقندي وقال الاتفاقى لأن المطلق ينصرف إلى المعتاد
 والمعارف فيما يشترط والصناع يعملون في العادات بأنفسهم وبأجرائهم فكان له أن يعمل بنفسه وبأجبره
 اه (قوله أفاد بالاستئجار) الذي هو جائز في صورة الاطلاق (قوله انه لو دفع لاجنبي) المراد به غير الاجبر اه
 حلي (قوله ضمن الاول لا الثاني) عند الامام وعندهما ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني اهجوى (قوله
 فقرط) أي في العمل (قوله لا يضمن) كانه لأن اليوم مثلاً ذكر للاستئجار (قوله وأجاب شمس الأئمة) ظاهر هذا
 المنيع أن المعتد الاول لا نفراد شمس الأئمة بهذا الجواب (قوله اطلاق) أي حكمه حكم الاطلاق اه حلي
 (قوله فله أجره بحسبه) أي ان كان المأني بنصفهم فله نصف الاجر أو الثلث فالثالث هذا ما يذهبهم من ظاهره (قوله
 أي له كل الاجر) في التمهتاني فان جهلوا فسدت ولزم أجر المثل اه وان حل الكل هنا على كل أجر المثل زاد الثاني
 وفي الكفاية شرح الهداية قوله بحسبه أي أجر الذهاب بكمله وأجر الحى بشدده لأن الاجر مقابل نقل العيال
 لا بقطع المسافة ولهذا اذا ذهب ولم ينقل أحدا منهم لا يستوجب شيئاً اهجوى (قوله ان كانت المؤنة تنقل بثمنان
 عدد هم) هو منقول عن الامام الهندوانى وذلك كما اذا كان الغائب صغيراً وضعاً أو صغيرين أو كان ذلك في
 استئجار السفينة لانه لا يظهر التفاوت فيها بنقصان عدد دول من الكار وهذا اذا كان الاستئجار على أن يحملهم
 وأما اذا وقع الاستئجار على مصاحبهم والحمل على المرسل أو كان المحل قريفاً فكانوا مشاة أو لهم قدرة على المشى
 مقابل أجورهم (والا) يكوون معلومين (فكاه) أي له كل الاجر وقيل ابن الكمال ان كانت المؤنة تنقل بنقصان عدد هم فبصاحبها والا كله

في البعيد فيلزمه الكل لان مصاحبة جماعة لا تنقص بنقص فرد أو فردين الا أن يكونوا ارقاء فحفظ البعض منهم
أخف من حفظ الكل جوى بجنا (قوله قط) بالكسر النصب والصل وكأب المحاسبة والجمع قطوط والسور ووجهه
قطاط وقطاعة قاموس والمثلة صورتهم في الجامع الصغير محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة في رجل استأجر رجلا
ليذهب بكتابه الى البصرة الى فلان ويحيى بجوابه فذهب فوجد فلا فادما فردد الكتاب قال لا أجر له وقال محمد
له الاجر في الذهاب الى حنيفة في أصل الجامع الصغير وقال غير الدين قاضي خان في شرحه الاصح أن قول
أبي يوسف كقول أبي حنيفة وأجروا له لوزن الكتاب ثمة ولم يرد الى المرسل يستحق أجر الذهاب وأجر وانه
لو ذهب الى البصرة ولم يحمل الكتاب لا يستحق الاجرة وأجروا له لو استأجر رسولاً ليبلغ الرسالة الى فلان بالبصرة
فذهب ولم يجد فلا فادما يستحق الاجر الى حنيفة قاضي خان اه شلي وأنت ترى تصوير المثلة انه استأجره
ليذهب بالكتاب ويحيى لا مجرد الاتصال ثم رأيت الواني قال كان الملائق أن يقول في أول المثلة استأجر رجلا
لا يصل قط والاثبات بجوابه لانه لو لم يذ كر في العقد اثبات الجواب يجب تمام الاجر كما صرح به في شرح المجموع اه
ومبنى الخلاف بين محمد وشيخه أن الاجر مقابل بايصال الكتاب الى المكتوب اليه أو مقابل يحمل الكتاب وقطع
المسافة به فقال محمد انه مقابل بقطع المسافة بالكتاب لا يحمل الكتاب وجوابه لان حمل سيرة لا يقابل به البديل غالباً
نخفة مؤتمته ثم قطع المسافة وقع في الذهاب الى المستأجر فوجب أجر الذهاب ولم يتبع قطعه ما في العود لانه استأجر
فلم يجب أجره ووجه قوله ما أن المقصود من الاستئجار على حمل الكتاب الى فلان بالبصرة هو ايصال الكتاب اليه
لا حمله وانما الحمل وسيلة اليه وقد أبطل عمله قبل التسليم فلا يستحق الاجر اه (قوله ويد عوفلانا) مودها قاضي خان
في تبليغ الرسالة وقرئ بينهما وبين مسئلة ايصال الكتاب بان الرسالة قد تكون سرّاً لا يرضى المرسل
بأن يطلع عليها غيره أما الكتاب فمختوم فلو تركه محتوماً لا يطلع عليه غيره اه وحزم الحلواني بأن الكتاب والرسالة
سواء في الحكم وجعل في المؤلف دعاءه كالرسالة (قوله وجب الاجر بالذهاب) نزل قاضي خان الاجماع عليه
كالمسألة (قوله لكن في القهستاني الخ) عبارته والكلام مشير الى أنه لو ترك الكتاب ثم وجب كل الاجر وهذا اذا لم
يشترط المجي بالجواب والافأجرة لذهاب بالاجماع كذا في النهاية (قوله واختلف فيما لو مرقة) قال في الحاشية
له الاجر في قولهم اذا لم ينقض عمله وقبل اذا مرقة ينبغي أن لا يجب الاجر لانه اذا تركه ثمة ينقض به وارث
المكتوب اليه فيحصل الفرض بخلاف التزريق اه ومقتضى النظر انه ان مرقة بعد ايصاله فله أجر الذهاب وان
كان قبل ايصاله فلا أجر له فليحذر (قوله بغير أجر المثل) الاولى أن يقول بدون أجر المثل لان الغير صادق بالاكتر
وان كان المقام بعين المراد (قوله كما غاط فيه بهضم) تقدم عن الجوى أن عبارة الذخيرة تفيد أنه اختيار
المتقدمين وعبارتهما الوأجر القيم داراً بأقل من أجر المثل قدر ما لا يتغيب الناس حتى لم تجز الاجارة لو تسلمها
المستأجر كان عليه أجر المثل بالغام باغ على ما اختاره المتأخرون اه (قوله وكذا حكم وصي وأب) أي اذا أجرة عقار
الصغير بدون أجر المثل وتسلمه المستأجر فانه يلزم تمام الاجر (قوله في غصب عقار الوقف) قال في اللؤلؤلية
الفتوى في غصب العقار الموقوف بالثمان نظر الوقف متى قضى عليه بالقيمة تؤخذ منه فيشتري به ما يفيده
أخرى تكون على سبيل الوقف الاول ذكره في شرح تنوير الاذهان (قوله وغصب سناقه) قال في جامع الفصولين
شري داراً ثم ظهر أنها وقف أو له غير فعلية أجر المثل صيانة مال الوقف والصغير وفي الاختصار شرح المختار باع
المتولي منزل الوقف فسكنه المشتري ثم فسخ لبيع فعلى المشتري أجر المثل اه ومقابل المفتي به ما صححه في العمدة انه
لا تضمن منافعه وفي القيمة سكن دار الوقف سني بزعيم الملك ثم استحق الوقف بالقيمة المادلة لا يجب عليه أجر
ما مضى اه قال السيد الجوى وهو مبنى على تصحيح العمدة والذي عليه الفتوى هو ما قد دم وصححه صاحب
المحيط وهو الذي ينبغي اعتماده اه وهو المختار فيجيب وهذه المسئلة من أفراد ما وقع فيه الاختلاف بين العلماء
(قوله عند الزيادة العاشرة) أي زيادة أجر المثل من غير تغيب كما يأتي قريباً (قوله وصيانة لخلق الله تعالى) فان
الوقف حبس العين والنصدق بالانفقة لوجهه تعالى وفي الاشياء الغاصب اذا أجرة ما منافع مضمونة من
حال وقف أو يقيم أو مده فاعني المستأجر المسمى لا أجر المثل ولا يلزم الغاصب أجر المثل انما يرد ما قبضه من
السكنى في بناويل عقد (قوله لو العيز في يده) قال في اللؤلؤلية استأجر داراً وعمل الاجرة فقات المؤجر قبل
قبضه الدار وانفسخ العقد لا يكون له ولاية حبس الدار لاستيفاء الاجرة المججلة وفي جامع الفصولين قال استأجر

(استأجر رجلاً لا يصل قط) أي كتاب
(أو زاد الى زيد ان رده) أي المكتوب
(الزاد لمونه) أي زيد (أو غيبته لاني له) لانه
نقصه بعوده ~~كالمسألة~~ اذا غاط ثم فسخ
وفي الحاشية استأجره ليذهب اوضع كذا
ويدعو فلاناً بأجر مسمى فذهب له اوضع فلم
يجده فلاناً وجب الاجر (فان دفع القط الى
ورثته) في صورة الموت (أو من يسلم اليه اذا
مضى في صورة غيبته وجب الاجر
بالذهاب) وهو نصف الاجر المسمى كذا
في الدرر والفرر ووجهه المصنف ولعلكن
تعبه المحشون وعولوا على لزوم كل الاجر
لكن في القهستاني عن النهاية أنه ان شرط
المجي بالجواب فنصفه والا فكله فليكن
التوفيق (وان وجدته ولم يوصله اليه لم يجب
له شيء لا تنفاه المدة ودعليه) وهو الايصال
واختلف فيما لو مرقة (متولى أرض الوقف
أجره بغير أجر المثل يلزمه استأجرها) أي
استأجر أرض الوقف لا المتولى كما غاط فيه
بعضهم (تمام أجر المثل) على المفتي به
كما في البحر من التلخيص وغيره وكذا حكم
وصي وأب كما في مجمع الفتاوى (يفي بالثمان
في غصب عقار الوقف وغصب منافعه وكذا
يفي بكل ما هو أنفع للوقف) فيما اختلف
فيه العلماء حتى نشؤوا الاجارة عند الزيادة
لما حشة تطرأ للوقف وصيانة لخلق الله تعالى
حاوي التديهي (ما لا أجر وعليه ديون)
حتى فسخ العقد بعد تعجيل البديل
(فالمستأجر) لو الهين في يده

بما اجارة فاسدة وعمل الاجرة ولم يقبض البيت حتى مات المؤجر أو انقضت المدة فأراد حبس البيت لاجر عمله
 ليس له ذلك في الجارة ففي الفاسدة أولى اه ولو مقبوضا صحيحا أو فاسدا فليس له حق الحبس لاجر عمله وهو أحق
 بثمنه لو مات المؤجر كذا في حاشية الشيخ صالح الغزي يعنى اذا مات المؤجر وعلمه ديون لغير المستأجر فيبعت العين
 المستأجرة كان المستأجر أحق بالثمن من سائر الغرماء أبو السعود وقوله فليس له حق الحبس مخالف لما هنا إلا أنه
 في المال يرجع اليه من حيث كونه أولى بالثمن ويحتمل أن ليس زائدة (قوله ولو بعته فاسد) فلا فرق بين عقدها
 الصحيح والفاسد ومثلها الشراء والرهن إلا في مسألة واحدة وهي ما اذا وقعت الاجارة والبيع بين سكان
 للمستأجر أو المشتري على الأجر أو البائع ثم فسحا عقد الاجارة أو البيع وكان ذلك فاسدا لا يكون للمشتري
 ولا للمستأجر حق الحبس لاستيفاء الدين ولا يكون أولى به من سائر الغرماء اذا مات الأجر أو البائع وإذا كان
 عقد الاجارة أو البيع صحيحا وكان كل منهما يدين للمستأجر والمشتري على الأجر أو البائع ثم فسحا العقد بينهما
 يكون للمستأجر والمشتري حق الحبس لاستيفاء الدين ويكونان أحق به من سائر الغرماء لو مات الأجر أو البائع
 وعليهم ما ديون كثيرة اه عمادية (قوله بخلاف الرهن الخ) أفاد به هذا أن المرتهن له حق الحبس في الرهن وظاهر
 إطلاقه يقتضى أن له ذلك ولو فاسد إلا أن محل ما إذا الحق الدين الرهن الفاسد اما إذا سبق الدين ثم رهن فاسدا بذلك
 ثم تناقضا به فقبضه ليس للمرتهن حبه لاستيفاء الدين السابق وليس المرتهن أولى من الغرماء به بعد موت الرهن
 لعدم المقابلة حكما فساد السبب بخلاف ما إذا كان الرهن سابقا والدين لاحقان الرهن قبضه بمقابله الرهن
 وهذا القبض سابق فتثبت المقابلة الحقيقية ثم بخلاف الرهن الصحيح تقدم الرهن أو تأخر لصحة السبب وبه ثبتت
 المقابلة الحقيقية برزاية وعمادية (قوله بأقل من قيمته ومن الدين) تركيب فاسد لانه يشهد أنه يضم شيئا
 هو أقل من قيمته وليس مراد ابل المراد أنه ينظر الى الدين والى القيمة فأيهما كان أقل يكون الرهن مضموما به وصوابه
 بالأقل من قيمته ومن الدين قد يكون من بيانية لا تفضيلية اه حلي موضحا (قوله الزيادة في الاجرة الخ) قال
 في الهندية واذا زاد الأجر أو المستأجر في المعقود عليه وفي المعقود به ان كانت الزيادة مجعولة لا تجوز سواء كانت
 من الأجر أو من المستأجر وان كانت معلومة ان كانت من جانب الأجر تجوز سواء كانت من جنس ما أجر أو من
 خلاف جنس ما أجر وان كانت من جانب المستأجر ان كانت من جنس ما استأجر لا تجوز وان كانت من خلاف
 جنس ما استأجر تجوز كذا في الذخيرة اه (قوله تصح في المدة بعدها) هذا خلاف ما في المنع والاشباه ونص
 الاشباه الزيادة في الاجرة من المستأجر من غير أن يزيد عليه أحد فان بعد مضي المدة لا يصح والخط والزيادة في المدة
 جائزان اه وعمل محشوها عدم صحة الزيادة بعد المدة بأن محل العقد قد فات فان قيل الخط تركه قبض الاجرة وهو
 جائز ولو بعد المدة فخارجه المنع بعده أوجب بأن المراد خط يلحق بأصل العقد وهو انما يكون في المدة وأما الذي
 بعده فانه أمر مستأنف اه حوى وفي شرح العلامة البكري عن خزانة الاكمل لو استأجر دارا شهرين أو دابة
 ليركبها فربما سجن فلما سجن فيها شهرا أو سافر فربما زاد في الاجرة فالتمس أن تعتبر الزيادة لما بقى ومحمد استحسن
 وجهه اموزة لما مضى ولما بقى (قوله الزيادة على المستأجر) يعنى اذا زاد الأجر عن القدر الذى أجر به المستأجر
 (قوله ولو لم يسم) سوى في الاعراف بين الوقف وأرض النبيه وكذا في الجوهرية فجعل المستأجر فيه ما بدون أجر
 المثل غاصبا وكذا في كفايه انه لا يصير غاصبا ويلزمه أجر المثل حوى في حاشية الاشباه (قوله لم تقبل) قال
 في الاشباه مطلقا وفسر الحوى هذا الاطلاق بما قبل مضي المدة وبعبده وفسره في تنوير الاذهان بقوله سواء زاد
 عليه أحد في أجرته أم لا اه (قوله كالورخصت) أراد أنها لا تنتقض برخص السعر سواء كان قبل مضي المدة
 أو بعده كالورادات اه (قوله فان الاجارة فاسدة) كالووقعت بدون أجر المثل (قوله لكن الاصح صحتها الخ) عبارة
 الاشباه لكن الاصل وقوعها صحيحة بأجر المثل وهو كذلك في بعض النسخ والاوضح في التعبير أن يقول ولو أذى
 رجل أنها بقين فاحش فالأصل صحتها بأجر المثل الا اذا أخبر القاضى يعنى لا يحكم بعدم صحتها بمجرد دعواه
 انها بقين فاحش نظر الأصل المذکور بل يرجع الى قول أهل البصر والامانة (قوله فان أخبر القاضى ذو خبرة)
 والواحد يكتفى عندهما خلافا لمحمد اه اشباه (قوله وان شهدوا وقت العقد) وأصل بما قبله حوى (قوله والا) أى
 وان لم يخبر ذو خبرة أنها وقعت بقين فاحش وقد قلنا ان الأصل العصاة (قوله فان كانت اضراراً وتعتنا) فسر
 العلامة ابن نجيم ذلك في فتاواه بالزيادة التي لا يقبلها الا واحد أو اثنان اه وفي النبايع زاد بعض الناس

ولو بعته فاسدا اشباه (أحق بالمستأجر من
 غرمائه) حتى يستوفى الاجرة المجدولة (الا انه
 لا يسقط الدين به لانه) أى به لانه هذا المستأجر
 لانه ليس برهن من كل وجه (بخلاف الرهن)
 فانه مضعون بأقل من قيمته ومن الدين كما
 صحت في باب جمع الفتاوى وفروع الزيادة
 في الاجرة من المستأجر تصح في المدة بعدها
 وأما الزيادة على المستأجر فان في الملك ولو لم يسم
 لم تقبل كما لو رخصت وان في الوقف فان الاجارة
 فاسدة أجراها الناظر بلا عرض على الأول
 لكن الاصح صحتها بأجر المثل ولو أذى رجل
 انها بقين فاحش فان أخبر القاضى ذو خبرة
 انها كذلك فسقطها وتقبل الزيادة وان شهدا
 وقت العقد انها بأجر المثل والا فان كانت
 اضرازا وتعتنا لم تقبل :

وان كانت الزيادة جراً للمثل المختار قبولها فيفسخها المتولى فان امتنع فالقاضي ثم يوجبها من زاد فان كانت داراً أو حائناً أو أرضاً فارتبة عرضها على المستأجر فان قبلها فمهرأحق ولزمه الزيادة من وقت قبولها فقط وان أنكر زياً جراً للمثل وادعى انها اشترار فلا بد من البرهان عليه وان لم يقبلها آجرها المتولى وان كانت من روعة لم تصح اجارتها الغير صاحب الزرع (١٤) لكن تضمن عليه الزيادة من وقتها وان كان بنى أو غرس فان كان استأجرها مشاهرة

فانها توجب اجرة اذ فرغ الشهر ان لم يقبلها لان عقادها عند رأس كل شهر والبناء يملكه الناظر بقيمة مستحق القلع للوقف أو يصبر حتى يتخلص بناؤه وان كانت المدة باقية لم توجب له غيره وانما تضمن عليه الزيادة كالزيادة وبها زرع وأما اذا زاد جراً للمثل في نفسه من غير أن يزيد أحد للمتولى ففسخها وعليه الفتوى ومالم يفسخ كان على المستأجر المسمى الشبهاء عز بالصغرى قلت وظاهر قوله والبناء يملكه الناظر الخ انه يملكه لهوة الوقف قهر اعلى صاحبه وهذا هو الارض تنقص بالتقاع والاشترط رضاه كما في عاتمة الشروح منها البحر والمنع فيقول عليهم الانها الموضوعة لنقل المذهب بخلاف نقول الفتاوى وفي فتاوى مؤيد زاده من الوقف عز بالله ولين حائوت وقف بنى فيه ساكنه بلا اذن متوليه ان لم يضر رفعه وقعه وان ضربه فهو المضيع ماله فليس يرضى الى أن يتخلص ماله من تحت البناء ثم يأخذه ولا يكون بناؤه مانعاً من صحة الاجارة لغيره اذ لا يملكه على ذلك البناء حيث لا يملك رفعه ولو اصرطوا أن يجعلوا ذلك للوقف بمن لا يجاوز أقل القيمتين من زرعاً ومبنياً فيه صح ولولحق الا جردين رفع الامر الى القاضي لينسخ العقد وليس للاجبر أن يفسخ بنفسه وعليه الفتوى وتجوز بذل الاجر أو أكثر أو أقل مما يتغاب فيه الناس لا بما لا يتغابن فتكون فاسدة فيؤجره اجارة صحيحة اما من الاول أو من غيره باجر المثل أو بزيادة قدر ما يرضى به المستأجر انتهى وفي فتاوى الحانوتى بينة الاثبات مقدمة وهي التي شهدت بأن الاجرة أو لا اجرة المثل وقد اتصل بها القضاء فلا تنقض قال وبه أجاب بقيمة المذهب فليحفظ والله أعلم

(باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافاً فيها) أي في الاجارة (تصح اجارة حائوت) أي دكان (ودار بلا بيان ما يعمل فيه) ما تصرفه للمتعارف (و) بلا بيان (من يسكنها) فله أن يسكنها غيره باجارة غيرها كما سيجي (وله أن يملكه) أي الحانوت والدار (كل ما أراد) فيدوير بربطه

في اجرتها لم يلتفت اليه لعله منعته اه (قوله وان كانت الزيادة جراً للمثل) المراد أن تزيد الاجرة في نفسها القلق سرها عند الكل أما اذا زادت اجرة المثل لكثرة رغبة الناس في استئجاره فلا كافي شرح المجمع للعيني وعبارته ولا تنقض الاجارة اذا زادت الاجرة أما اذا زادت الاجرة في نفسها لا لرغبة راغب ولا لزيادة من قبل متعنت بل انقضت سرها عند الكل فانما تنقض وتعد ثانياً ويجب المسمى بالاجارة الاولى الى حين الزيادة واجر المثل من بعد الثانية اه (قوله ثم يوجبها من زاد) كذا وقع لغيره والاولى حذف هذه الجملة لئلا يتأني التنصيص المذكور بعد (قوله عرضها على المستأجر) ولا يعرض في القاعدة وقيل يعرض فيها ايضاً (قوله فلا بد من البرهان عليه) أي لا بد من دلي على الزيادة من برهان يشهد على المسكر الذي هو المستأجر لان القول قول المسكر والبيينة على المدعي والاصل بقاء ما كان على الذي عليه كان جوى (قوله وان لم يقبلها آجرها المتولى) الاولى تقديم هذه على قوله وان أنكر زيادة جراً للمثل الخ (قوله فانها توجب لغيره) محله ما اذا كانت توجب زيادة لورفع البناء أما لو كانت لا توجبها كثيراً أخذها لورفع البناء فانما تبقى في يده بذلك الاجر لان فيه ضرورة فأقاده صاحب المهيض (قوله والبناء يملكه الناظر الخ) فارق في البحر في شرح قوله فان مضت المدة فلعها وسلمها فارتبة الا أن يغرم له المؤجر قيمة مقصودا ويملكه بأن تقوم الارض بدون البناء والشجر وتقوم وبها ذلك فيضمن فضل ما بينهما كذا في الاختيار (قوله وعليه المتوى) وما في التارخانية زاد جراً للمثل ليس للمتولى تنقض الاجارة فينقصان المثل لان اجر المثل يعتبر وقت العقد فاذا كان المسمى وقت العقد اجراً للمثل فلا يعتبر التغير بعد ذلك اخلاف المفتي به جوى (قوله بخلاف نقول الفتاوى) منها فتاوى مؤيد زاده التي ذكر عبارتها بعد والتحجيس والحانية فانهم نقلوا أن المتولى لا يملك ذلك البناء قهر اعلى المستأجر ولو أضر وعبارة التحجيس كافي المنع ثم بعد فسخ الاجارة يتطرق ان كان رفع البناء لا يضر بالوقف برفعه الباني لانه ملكه ويحجب على الرفع اذ الم رفع هو وان كان رفعه يضر بالارض فليس للباني أي الرفع لانه وان كان ملكه فليس له أن يضر بالوقف ثم اذا كان يضر بالوقف فهذا على وجهين أما أن يرضى المستأجر أن يأخذ المتولى بناء للوقف بقيمة منزعاً ومبنياً أيم - ما كان أقل أو لم يرض فان رضى فلتقيم أن يدفع اليه أقل القيمتين ويتمك البناء لاجل الوقف لان التملك بغير رضاه لا يجوز فيؤجرها من غيره أو يبقى الباني الى أن يتخلص ملكه ولا يكون بناء المستأجر مانعاً من صحة الاجارة من غيره لانه لا يملكه على ذلك حتى لا يملك رفعه اه فجعل الخيسار للباني عند الاضرار بالقاع (قوله ان لم يضر رفعه رفعه) أي جبراً عليه كما اذا بنى بالاذن بل ذلك أولى (قوله من تحت البناء) الاولى حذف تحت (قوله حيث لا يملك رفعه) حينية تعليل (قوله ولولحق الا جردين) أي ولا قضاء له الا من العين المؤجرة وسيأتي بيان ذلك في الاعذار الموجبة لفسخ الاجارة ارشاد الله تعالى (قوله ليضخ العقد) أي عقد الاجارة ثم يبيعه القضاة الذين (قوله وتجوز) أي الاجارة وقوله بما يتغابن فيه يرجع الى الاكثر والإقل (قوله فتكون فاسدة الخ) قد تقدم ما فيه (قوله وفي فتاوى الحانوتى الخ) عبارته مثل نور الدين الى الطرابلسي عمالو حكم حاكم بصحة اجارة الوقف وأن الاجرة اجرة المثل بعد أن أقيمت البيينة بذلك ثم أقيمت بيينة أنهم ادون اجرة المثل يعمل بيينة بطلانها أم لا أجاب بيينة الاثبات مقدمة وقد اتصل بها القضاء فلا تنقض اه والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافاً فيها) أي إذا خلافاً والاضح أن يشول باب ما يجوز من الافعال في الاجارة (قوله تصح اجارة حائوت أي دكان) قال القاري أصل حائوت قاعول وأصلها الهاء وأبدلت تاء والحائوت يذكر ويؤنث ورجل حائوت نسبة على القياس والحائوت يتبياع به الخمر والحائوت جمعه حائات والنسبة حائت على القياس اه وقيل أصله فعلوت كما تكون من الملك قلبت الواو أو انما تصرفها وفتح ما قبلها كافي طالوت اه وفي القاموس الحائوت الدكان للجمار يؤنث ويذكر والحائوت نفسه والدكان كزمان الحائوت وجمعه دكاكين معرب اه ويطاق الدكان على الدصكة التي يقعد عليها (قوله لصرفه للمتعارف) قال في البحر لان العمل المتعارف فيه السكنى فينصرف اليه وانه لا يتفاوت اه (قوله فله أن يسكنها غيره) أي ولو شرط أن يسكنها وحده - منرد اه - سري الدين وهذا في الدور والحوانيت كما هو الموضوع أما التوب فلا بد من بيان لاسبه وكذا كل ما يختلف باختلاف المستعمل بحر (قوله ويربط دوابه) أي فيما اعتل بطها قال الانتاني فان كان في الدار موضع معتل بط الدواب كان له ذلك والا فلا لانه يؤدي الى افساد الدار اذ ربط الدواب في موضع السكنى افساد اه فلا يجوز له أن يجعل الدار المستأجرة مطبلاً (قوله

ويكسر حطبه) قيده في البحر بالعتاد فأما إذا كان غير عتاد وتلف به شيء ضمنه كما يؤخذ من مفهومه وفي المبني
عن الزبلي وعلى هذا وكسر الحطب المعتاد للطبخ ونحوه لأنه لا يؤمن للبناء وإن زاد على العادة بحيث يؤمن البناء
فليس له ذلك إلا برضا صاحبه اه وفي البحري الذي ليسير المعتاد اه (قوله وإن ضرب به يفتي) تباع فيه المصنف
وهو تابع لنقل شيخه في مجرمه عن الخلاصة وهو قد سقط في نقله ما منه يستفاد الحكم وهو المنع وعبارة الخلاصة
كما في الرمز ولا يمنع من رضى البدوان كان يضرب بمنع وعليه الفتوى اه قال الحوى بعد نقل ما في الرمز والحامل
أن ما يؤمن البناء لا يستحقه عطل العقد إلا أن يشترطه أو يرضى المالك به وما لا يؤمن يستحق به اه (قوله بالبناء
للفاعل والمنعول) الأولى أن يقول من الثلاثي أو الرباعي قال في المنع فيه وجهان الأول أن يكون بفتح الياء من
الثلاثي المجرد فيكون انتصاب حداد وما بعده على الحال وفيهم منه عدم اسكان غيره دلالة بالأولى الثاني أن
يكون بضم الياء وكسر الكاف وانتصاب ما بعده على المفعولية وفيهم منه عدم سكناه بنفسه بالإشارة لأنه إنما
لم يجز أن يسكن غيره لأن ذلك يؤمن البناء وفي سكنى نفسه لتباسب هذه الأشياء وهذا المعنى حاصل اه (قوله
كألو أنكر أصل العقد) فإن القول له أي فكذا إذا أنكر نوعاً منها (قوله وفيها الخ) في الحوى ولو عين نوعاً خاف إلى
مثله أو دونه جازاه (قوله ولو فعل ما ليس له) أي وقد مضت المدة أو ما لم مضى بعض المدة هل يسقط أجره أو يجب
يجزى اه مقدمي (قوله يطل التقييد) الأولى أن يقول ويطل فيه التقييد ويكون كلاماً مستأنفاً قال
في المنع ولا يعتبر في ذلك تقييده حتى إذا شرط سكنى رجل بعينه في الدار له أن يسكن غيره لأن التقييد لا يفيده
إعديم التفاوت (قوله بخلاف ما يختلف به) كالركوب واللبس فإنه يضمن إذا خالف لأن التعيين مفيد للتفاوت
الناس في الركوب واللبس فيعتبر فاذا خالف ما رمت عليه يضمن اه (قوله بخلاف الجنس) أي جنس ما استأجر به
(قوله أو أصل فيها شيئاً) والكنس ليس باصلاح حوى (قوله لا تصح) سواء كان قبل القبض أو بعده مجزى ولو كان
بواسطة ثالث للزوم تعليق المالك ذكره المؤلف في المتفرقات قلت وعلى هذا فيطلب الفرق بين الإجارة بعد
القبض والبيع حيث يجوز البيع من البائع بعد القبض اه حوى (قوله وسيجي) تصحج خلافه) أي خلاف
الصحح فإنه قال في المتفرقات وهل تطلب الأولى بالإجارة للمالك الصحيح لا وهبانية قلت وصححه قاضي خان وغيره
وفي المتفرقات وعليه الفتوى قال المؤلف ونقل المصنف عن الخلاصة ما يفيد أنه إن قبضه بعد ما استأجره
بطلت والألا فيمكن التوفيق (قوله ما يزرع فيها) بفتح الياء حوى عن المعراج (قوله كي لا تصح المنازعة) قال
السيد الحوى في شرحه لأنها تستأجر للزراعة وللبناء أخرى وما يزرع متفاوتة فصار ضرراً فلا بد من البيان
لدفع النزاع اه ويرفع بتدوين الخيرة اليه (قوله وتنقلب صحبة بزرعها) استحقاقاً لأن المعقود عليه صار
معلوماً بالاستعمال والفساد كان لأجل الجهالة فإذا ارتفعت وقت الزراعة كفي وصار كأن الجهالة لم تكن
فعدت صحبة اه زبلي مختصراً وهذا يفيد تقييده بما إذا علم المؤجر بيمين المزروع كما إذا علم بعين الملابس في صورة
استحجار الثوب ولذلك قال العلامة المقدسي يفتي بتقييده بما إذا علم المؤجر بما يزرع فرضي وبما إذا علم
من أمس والألا فالزراعة يمكن اه (قوله ولله استأجر الشرب والطريق) وإن لم يشترطها بما بخلاف ما لو اشترى أرضاً
فأتم ما لا بدخلان بالأذكر الحقوق ونحوها لأن الإجارة تعقد لا لتفادع ولا لتفادع بالأرض إذا لم يدخل الشرب
والطريق فيدخلان ليتحقق الاتفادع والمقصود من البيع تلك الرتبة لا لتفادع بينهما ولهذا يجوز بيع الجنس
الغير الذي لا يتفادع به في الحال ويجوز بيع الأرض السجدة ولا يجوز إجارته ما لم يعدم الاتفادع أقاده السليبي
(قوله ويزرع زرعير) قال في القنية لو استأجرها سنة لزرع ما شاء له أن يزرع زرعير ربيعاً أو خريفياً اه فأن
ترى أن هذه مفروضة في استيجار مدة يمكن فيها زرعان وقد أطلق في عقد الإجارة (قوله والألا) بأن كانت غير
معتادة للرى مثل هذه المدة التي عقد عليها الإجارة وإن جاء من الماء ما يزرع بعضها فالمستأجر بالخيار إن شاء
نقض الإجارة كلها وإن شاء لم ينقضها وكان عليه من الأجر بحسب ما روى منها اه قلت يؤخذ منه عدم صحة
إجارة الأرض العالية للزرع لأنها ليست معتادة للزرع اه حوى (قوله إن كان الزرع بحق) كأن كان بإجارة
ولو فاسدة كإجارة الوقف بدون أجر المثل على ما رجحه الخصاص من أن المؤجر بدون أجر المثل لا يكون غصباً
ويكون عليه أجر المثل وفي فتاوى قارئ الهداية أن المستأجر إجارة فاسدة إذا زرع يتي وكذا المساقاة اه ومن
الزرع بحق زرعها عارية فلا يجوز إجارته قبل أن يستحصد الزرع لكن إذا رجع المير قبل أن يستحصد الزرع يلزم

ويكسر حطبه ويستثنى جوارده ويتخذ بانوية
أن لم يضرب بطعن برحى البدوان من ربه يفتي
قنية (غير أنه لا يسكن) بالبناء لتفادع والمفعول
(حداد أو قصر أو طعناناً من غير رضا المالك
أو اشتراطه) ذلك (في) عقد الإجارة) لأنه
يؤمن البناء فيوقف على الرضا (ولو اختلفنا
في الاشتراط فالقول له مؤجر) كما لو أنكر أصل
العقد (وإن أقام ما يئنه فالبينة بينة المستأجر)
لأنه لا يثبت الزيادة خلاصة وفيها استأجر للتجارة
فله الحدادة أن اتخذ ضرراً ولو فعل ما ليس
له لزمه الأجر وإن أهدم به البناء ضمنه ولا أجر
لأنه لا يثبت ما من (وله المسكن بنفسه واسكان
غيره بإجارة وغيرهما) وكذا كل ما لا يختلف
بالمستعمل يطل التقييد لأنه غير مفيد بخلاف
ما يختلف به كما سيجي ولو أجر بأكثر تصدق
بالفضل إلا في مسألة إذا أجرها بخلاف
الجنس أو أصل فيها شيئاً ولو أجرها من المؤجر
لا تصح وتنسخ لا جارة في الأصح مجزى
للجودة وسيجي تصحج خلافه فتنبه (و) تصح
إجارة (أرض للزراعة مع بيان ما يزرع فيها
أو قال على أن أزرع فيها ما أشاء) كي لا
تقع المنازعة والألا فهي فاسدة للجهالة وتقلب
صحبة بزرعها ويجب المسمى ولله استأجر
الشرب والطريق ويزرع زرعير ربيعاً
ونحوها ولو لم يكن الزراعة له لا يستأجرها
لأنه في أكرى أن أمكنه الزراعة في مدة
العقد جازوا الألا ونماه في القنية (أجرها
وهي مشغولة بزرع غيره إن كان الزرع بحق
لا يجوز) الإجارة

المستعبر من اجرام مثل الارض لما يستقبل افاده أبو السعود (قوله لكن لو حصدته وسلمها الخ) صادق بما اذا كانت المدة
باقية وقسح فيها وكذا يقال في قوله مالم يستحصدا الزرع (قوله مالم يستحصدا الزرع) أي مالم يؤل الزرع الى الحصاد
بقريته ما يمدده وهو البناء للفاعل والفاعل الزرع (قوله الا أن يؤجرها مضافة الى المستقبل) بشرط أن تكون
الارض فارغة عند مجيئ الزرع الذي أضيفت الاجارة اليه أبو السعود عن شيخه (قوله مطلقا) أي سواء كان الزرع
بحق أم لا ولا حاجة اليه لانه اذا لم ذلك فيما اذا كان بحق يعلم في غيره بالاولى (قوله يجبره) أي بسبب جبر الزرع
(قوله ادرك أولا) لانه لا حق لصاحبه في ابقائه بجر (قوله تصح اجارة الدار المشغولة) عند صاحب القنية لذلك بابا
حيث قال باب اجارة المشغول آجر دار الوقت وفيها رجل قد انقضت مدة اجارته وهي مشغولة بتجارة جازوا ابتداء
المدة من حين تسليمها اه (قوله وسيجيئ في المتفرقات) قال هناك ان كان حرر محشي الاشياء صحة اجارة المشغول
ويؤمر بالتفرغ والتسليم مالم يكن فيه ضرر فله فسخها اه (قوله أم كن زرعها أم لا) بأن كان لا يشتمل الماء لانه لم
يستأجرها للزراعة بخصوصها حتى يكون عدم ربحها فسخا لها فاده في الجبر (قوله قلعهما) أي الا أن يكون
في الغرس غرة فيبقى بأجر المثل الى الادراك (قوله وسلمها فارغة) وعليه تسوية الارض لانه هو الخرب لها فعليه
اصلاحها جوى وما ذكره هنا من لزوم القلع والتسليم هو ما في الاسعاف والعمادية من أن البناء اذا كان لا يضرب
بالوقف يرفع الباني لانه ملوكه ويجبر عليه وذكر في القنية ما يخالف ذلك حيث قال استأجر أرضا وقفنا وغرس فيها
وبني ثم مضت مدة الاجارة فلما استأجر أن يستأجرها بأجر المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر ولو أبي الموقوف عليهم الا
القلع ليس لهم ذلك اه وسلك أبو السعود طريق التوفيق بين العبارتين فحمل ما في الاسعاف وغيره على ما اذا كان
ابقاء البناء والغرس بضرب بالارض وما في القنية على ما اذا لم يضرب وهو صريح ما فيها حيث قال اذ لم يكن في
ذلك ضرر قلت وقد ذكر بعضهم ان ما في القنية اذا انقردت به لا يعمل به فكيف وقد خالف ما فيها الكتب المشهورة
أو يحمل على اختلاف المشايخ وأفاد أبو السعود انه على ما في القنية لا يحتاج في ثبوت الخلو الى الحكم به من
حاكم مالكي الاعلى وجه الاستباط اه وظاهر من صنع المصنف أن هذا في الملك وقوله ولو استأجر أرض وقف الخ
حكم الوقف بخصوصه (قوله اعدم نهائيهما) أي لانه ليس لنهائيهما مدة معلومة وابقاؤه ما يضرب الارض
بخلاف الزرع حيث يترك بأجر المثل رعاية للجائين لان نهائيه معلومة جوى (قوله أي البناء أو الغرس) أي قيمة
كل واحد منهما فافرد الضمير نظرا الى كل واحد (قوله بأن تقوم الخ) هو الذي ذكره غيره ولكنه لا يصح تصويرا
لما قلوع فتدبر (قوله لان فيه نظرهما) حيث أوجبنا تسليم الارض الى مالكها بعد انقضاء مدة الاجارة
وأوجبنا لصاحب البناء والغرس قيمته ما قلوعين لان أهل وضعهما بحق (قوله وهذا الاستثناء من لزوم القلع)
فالتقدير يلزم الباني والغرس القلع والتسليم الا اذا غرم المؤجر له القيمة فلا يلزم به ما ولا نظر لكون الارض تنقص
بالقلع أولا لان ذلك النظر انما هو من حيث الجبر وعدمه بجر وقصد صاحب الجبر الرد على الامام الزبلي
في قوله هذا أي قول المصنف الا أن يغرم المؤجر قيمته ما قلوعا اذا كانت الارض تنقص بالقلع لان الواجب دفع
الضرر عنه ما اذا كانت أرضه تنقص بالقلع تضرب به فكان له دفع هذا الضرر بدفع القيمة الى المستأجر
وينفرد به لان المستأجر لا يضرب بذلك اذا الكلام في مستحق القلع والقيمة تقوم مقامه وان كانت الارض
لا تنقص بالقلع وأراد أن يضرب له قيمته ويكون له البناء فليس له ذلك الا برضا صاحبه لاستوائهما في ثبوت الملك
وعدم ترجيح أحدهما على الآخر فلا بد من اتفاقهما في التركة بخلاف القلع حيث ينفرد به أحدهما في هذه الحالة
دون الآخر اه ولم يظهر وجه الرد انما ذلك نظرا باعتبارين الجبر وعدمه فينظر فيه الى تنقص الارض وعدمه
ولزوم القلع وعدمه فينظر الى المؤجر هل يغرم القيمة أو يرضى أولا (قوله ويرضى المؤجر الخ) ذكر السيد أبو السعود
بجنا أن محل اشتراط رضا المؤجر بالترك اذ لم يشترط المستأجر بقاء ما بناه أو غرسه بأجر المثل بعد انقضاء المدة
ولم يكن فيه ضررا ما اذا اشترط ذلك فله الاستبقاء بغير رضا وهو محل مسألة القنية الا تية وتقدم
الكلام عليها وقد علمت انه لا يقول على ما انفرد به صاحب القنية فيها على أنه قد يقال ان هذا الشرط يفسد
الاجارة لانه لا يقتضيه العقد وفيه نفع للمستأجر اذ لا يشترط فهو هذا الشرط الا اذا عادت منه غرة
عليه ولا يلزم العقد أيضا فليأمل (قوله ان بأجر) بأن بعد قد ابقاها في الارض عقد اجارة بشرطها
(قوله قلعهما) مرتبط بقوله والا فاعارة (قوله يجبر القيم) نظرا لاصلاح الوقف (قوله الخ) تمام عبارة القنية

الترك (لو حصدته وسلمها الخ) جازية (مالم
يستحصدا الزرع) قيجوز ويؤمر بالحصاد
والتسليم به بقى برزنية (الا أن يؤجرها مضافة
الى المستقبل قيجوز مطلقا) وان كان الزرع
(بغير حق حيث) لا يمكن التسليم بجبره على
قلعه أدرك أولا قفساوى قارى الهداية
وفي الوهبانية تصح اجارة الدار المشغولة يعني
ويؤمر بالتفرغ والتسليم والتسليم المدة من حين
تسليمها وفي الاشياء استأجر مشغولا وفاقا
صحيح في الدار غرة ط وسيجيئ في المتفرقات
(و) تصح اجارة أرض (البناء والغرس) وسائر
الاستناعات كطبخ آجر وخرف ومقيل ومراحا
حتى يلزم الاجرة بالتسليم أمكن زرعها أم لا
يجبر (فارضت المدة قلعهما وسلمها فارغة)
اعدم نهائيهما الا أن يغرم له المؤجر قيمته
أي البناء أو الغرس (مقلوعا) بأن تقوم
الارض به ما يردونهما فيض من ما بينهما اختيار
(وبملكه) بالنصب عطف على يغرم لان فيه
نظرا لهما قال في الجبر وهذا الاستثناء من
لزوم القلع على المستأجر فاد أنه لا يلزمه
القلع لو رضى المؤجر بدفع القيمة لكان
ان كانت تنقص بما كسبه الجبر على المستأجر
والا فبرضا (أو يرضى) المؤجر عطف على
يغرم (بتركه) أي البناء أو الغرس (فيكون
البناء والغرس لهذا والارض لهذا) وهذا
الترك ان بأجر فاجارة والا فاعارة فلهما
أن يؤجرهما بالثالث ويتبعها الاجر على
قيمة الارض بالبناء وعلى قيمة البناء بالارض
فيأخذ كل حصته مجتبي وفي وقف القنية بني
في الدار المسئلة بلا اذن القيم وزرع البناء يضرب
بالوقف يجبر القيم على دفع قيمة الباني الخ

ويجوز له استأجر غرس الأشجار والكروم في الموقوفة إذا لم يضرب بالارض بدون صريح الاذن من المتولي دون
 غير الحياض وانما يحل للمتولي الاذن فيما ين يديه الوقف خيرا وهذا إذا لم يكن له قرار العمارة فيها أما إذا كان
 فيجوز الحفر والغرس والحياض من ترابها لوجود الاذن في مثلها دلالة اه بجزو غيره (قوله وبني) الواو يعني أو
 (قوله ليس لهم ذلك) تقدم ما فيه وقد يحمل فيها على ما إذا كان لوزعها من يده هذا المستأجر بوجرها
 اغيره بهذا الاجر فيئذ يوجه على القيم أن يقال له ما الفائدة في نزعه من هذا ثم اجارته من غيره مع اتحاد
 الاجر والله تعالى أعلم بالصواب وفي شرح المؤلف للمتنق بعد ما ذكره من مسألة المصنف السابقة وهي
 فان مضت المدة قلها وما وسلمها فافرة الخ قال ولو وقفنا للمستأجر امة بقاؤها فيها بأجر المثل ولو جبر الا لضرورة
 وهذا يفيد أن موضوع كلام المصنف في المالك وما ذكره في القضية موضوعه في الوقف وبؤيده ظاهر صنيع المصنف
 كما به ناه عليه لكن يكر عليه أن نص الاعراف والعمادية صريح في أن البناء إذا كان لا يضرب في الوقف وجب
 رفعه فتدبر (قوله وبمذا نعلم) مسألة الارض المحتركة (أي حصة حكمها وهي مالواستأجر أرضا وقفنا بيني فيها
 او يفرس ثم مضت مدة الاجارة فللمستأجر أن يستبقها بأجر المثل إذا لم يكن في ذلك ضرر ولو أبي الموقوف
 عليهم الا القلع ليس لهم ذلك اه طوري وفي أبي السعود فتحة ل أن المستأجر إذا بني بشرط استبقاء العمارة له
 بأجر المثل بعد انقضاء مدة الاجارة ثبت له حق القرار حيث لا ضرر على الوقف وحيث لا يضر للمتولي قاله
 لجهة الوقف الارض المحتركة اه (قوله والرطوبة) بالفتح هي البرسيم وقيل غير ذلك وهذا أولى مما في الطوري فانه عين
 مسألة الارض المحتركة اه (قوله والرطوبة) بالفتح هي البرسيم وقيل غير ذلك وهذا أولى مما في الطوري فانه عين
 ما في المصنف (قوله كالشجر) أي لا كالزرع والاولى تأخير هذه المسألة بعد بيان حكم الزرع (قوله فتقطع الخ)
 هذا تفريع غير ظاهر لان الحكم الذي ذكره المصنف انها تبقى الارض بأجر المثل حيث لا ضرر وان أبي الموقوف
 عليهم الا القلع ليس لهم ذلك ثم ظهر لي انه مرتبط بما قبل مسألة الوقف (قوله اوزهره) الاولى التعبير بالتمر ليم
 الزهر وغيره (قوله كما في النخل) بضم الفاء كما بق وفيه أن النخل والجوز ليسا من الرطوبة بل قلها ان مرة واحدة
 ثم لا يعودان (قوله وقواه بما في معاملة الخسائية) المعاملة المسماة ذلك في الهندي لودفع أرضا للزراع فيها
 الرطاب أو دفع أرضا فيها أصول رطوبة باقية ولم يسم المدة فان كان شيئا ليس لا بد ان يسهل ولا لاتهاء جذه
 وقت معلوم فالمعاملة فاسدة فان كان وقت جذه معلوما يجوز وقوعه على الجدة الاولى كما في الشجرة المثمرة (قوله
 رعاية للجانبين) فروعي جانب مالك الارض بايجاب أجر المثل له وروعي جانب المستأجر بابقا زرعها الى اتهاه
 (قوله أما بعد هذا فبأجر المثل) والفرق انه بانتهاء المدة لم يبق حكم الذي تراخيا عليه من المدة لا ارتفاع العدة قد
 بانقضاءها فاحتيج الى تسمية جديدة ولا كذلك قبل انقضاء المدة لانه بقي بعض المدة التي سماها فاستغنى عن
 تسمية جديدة اه (قوله المستعير) أي مستعير الارض للزراع إذا أراد صاحبها الرجوع فيها للزراع لم يدرك فانها
 تترك في يد المستعير بأجر المثل الى حصاده (قوله فتترك الخ) هذا قاصر على ما اذا استعارها للزراع ولم يبين حكم
 ما اذا استعارها للبناء والغرس والظاهر أن حكم المستأجر يجري فيه (قوله مطلقا) أي وان لم يدرك (قوله لطلبه)
 وهو واجب الهدم لا التبرير جوى وغيره (قوله أي بقضاء) أي ببقاء ما في الارض بأجر المثل وأطلق في الاجر نعم
 أجر المثل في القضاء والمسمى في العدة (قوله حتى لا يجب الاجر الا بأحدهما) استثنى في الشرط ليلية أرض الوقف
 واليتم والمدة للاستغلال فان وجوب أجر المثل لا يتوقف على القضاء ولا على العدة اه أبو السعود (قوله
 للركوب والحل) ولو استأجرها لركوبها لم يركبها وان استأجرها لركوبها لم يركبها (قوله لا يجوز له
 فلا أجر عليه لان الركوب يسمى حلا يقال ركب فلان وحل معه غيره ولا يسمى الحل ركوبا أصلا اه خلاصة
 (قوله لا يجزئها) أي يقودها الى جنبه فأفاده في القاموس وذلك لعدم التعارف ولجهل مدة الانتفاع (قوله
 ولا يركبها) لم يصرح بعنفه ومعه وهو يفيد أنه اذا استأجرها لم يصح نظير الركوب وغيره تبع له ويجوز
 (قوله أو لا جيل ان يزين بيته) بفتح الهمزة من زانه قلت من هذا النمط ما يفعل في الزينة في البلاد فلا تجوز فيه
 الاجارة اه ومنزل حكم الزينة حكم مالواستأجر ثوبا لبيته في بيته ولا يجلس عليها ولا ينام فانه لا يجوز ذكره
 العلامة عبد البر (قوله لا صلى فيه) سواء كان المستأجر مسلما أو كافرا لان الفساد من جهل مدة الانتفاع - في
 لو وقتها صحت الاجارة وذلك لا يختلف بالنية الى المسلم والكافر وكذا اذا جعلت العدة ككون المنفعة غير

ولو استأجر أرضا وقف وغرس فيها (وبني
 (ثم مضت مدة الاجارة فللمستأجر استبقاؤها
 بأجر المثل إذا لم يكن في ذلك ضرر) بالوقف
 (ولو أبي الموقوف عليهم الا القلع ليس لهم
 ذلك) كذا في القضية قال في البصر فبمذا نعلم
 مسألة الارض المحتركة وهي منقولة أيضا
 في أوقاف الخصاف (والرطوبة) عدم نياتها
 (كالشجر) فتقطع بعد مضى المدة ثم المراد
 بالرطوبة ما يبقى أصله في الارض أبدا وانما
 يتعاف ورقه ويبيع أو زهره وأما إذا كان
 له نهاية فهو موقوف كما في النخل والجوز
 والباقيان فينبغي أن يكون كل زرع ينزل
 بأجر المثل الى نهايته كذا حذر المصنف في
 حواشي الكنز وقواه بما في معاملة الخسائية
 فليحفظ ان يبقى لوله نهاية معلومة لكنها بعيدة
 طويلا كما نصب فيكون كالشجر كما في فتاوى
 ابن الحاجي فليحفظ (والزراع ينزل بأجر المثل
 الى ادراكه) رعاية للجانبين لان له نهاية كما
 (بخلاف موت أحدهما قبل ادراكه فانه ينزل
 بالمسمى) على حاله (الى الحصاد) وان
 انفسخت الاجارة لان ابقاءه على ما كان
 أولى ما دامت المدة باقية أما بعد هذا فبأجر
 المثل (ويحقق بالمستأجر المستعير) فتترك الى
 ادراكه بأجر المثل (وأما الغاصب فيؤمر
 بالقطع مطلقا) لطلبه ثم المراد بقوله لم يترك
 الزرع بأجر أي بقضاء أو بعقدهما حتى لا يجب
 الاجر الا بأحدهما كذا في القضية
 فليحفظ بجزو (وتصح) الاجارة الدائمة للركوب
 والحل والثوب ليس لا تصح اجارة الدائمة
 (لجانبها) أي لا جيل أن يجعلها اجنية بين يديه
 (ولا يركبها ولا) تصح اجارتها أيضا (لأنه) اجل
 (أن يركبها) على باب داره ليراه الناس
 فيقال له فرس (أو) لا جيل أن (يزين بيته)
 أو حانوته (بالزينة) لما قدمنا أن هذه منفعة
 غير موصولة بن العين وإذا فسدت فلا أجر
 وكذا لو استأجر بيتا ليلى فيه أو طية ان يشتم

مقصودة ذكر العلامة عبد البر راداه على مصنف الوهبانية انه لا يصح استتجاره للصلاة من كافر (قوله أو كتابا)
منه يعلم فساد اجارة اجزاء القصص كل لادة بقدر معلوم كالدلهمة وغيرها وهو عما يقوله بعض الناس (قوله
وان لم يقيد هابراكب ولا بس) بأن عمه كأن يقول على أن أركب أو ألبس من شئت جوى (قوله وتعين أول
راكب ولا بس) لتعينه مراد من الاصل فصار كالتص عليه ابتداء بجر (قوله وان لم يسكن من يركب) الصواب
أن يقول ولو استأجر هابراكب مطلقا وذلك كأن يقول للراكب ولم يزد أفاده الجوى (قوله فسدت للجهالة) قال
صاحب البحر والفرق انه في النائية صار الراكب من شئ من شخصين كالجنسين فيكون المقود عليه مجهولا فلا يصح
وفي الاصل رضى المالك باقتر الذي يحصل في ضمن الراكب فصار المقود عليه معلوما اه (قوله وتنقلب صحبة
بركوبها) سواء ركبها بنفسه أو أركبها غيره ويجب الاجر المسمى استحسانا في القياس أجزا المثل لانه استوفى
المنفعة بحكم عقد فاسد ووجه الاستحسان أن المقد وهو الجهالة قد زال فيزول الفساد لانه لا يجعل التعيين
في الانتهاء كالتعيين في الابتداء ولا ضمان بالهلاك لانه غير متعقد اعدام المخالفة زياحي (قوله وان قيد براكب
أو ولا بس) وليس له في التقيد الاجارة والاعارة والايادع ولو اضرورة وله ذلك في صورة التعميم بجر (قوله ضمن
اذا عطيت) لان الناس يتفاوتون في العلم براكب والبس قرب خفيف يكون ركوبه أضر على الدابة بلعله ورب
ثقل لا يضر ركوبه بالدابة لعله قاله الاتقاني (قوله ولا اجر عليه) لانه لا يجعله نافعا لافان الابتداء والانلاف
لا يتقابل بالاجر (قوله وان سلم) لانه لا يكون غاصبا او منافع الغصب غير مضمونة الا فيما استثنى (قوله اقعده فيه
حدادا) أي مع انه ليس له ذلك لما تقدم من انه لا يمكن حدادا ولا قصارا ولا طحانا (قوله وانه مما لا يوهن الدار)
فيه نظر اذ قد تقدم أن القصار والحدادة مما يوهن بناء الدور والحوادث اه جوى (قوله لانه مع الضمان محتتم)
تعطيل لقوله ولا اجر له اه حلي (قوله ومثله) أي ما ذكر من الدابة والثوب في التعميم وعدمه والضمان بالعطب
وعدم لزوم الاجر قال الشافعي في حاشيته اذا استأجر دابة للراكب ولم يسكن من يركبها لا تصح الاجارة وكذا اذا
استأجر ثوبا للبس ولم يسكن من يلبسه وكذا اذا استأجر قدر للطبخ ولم يسكن ما يطبخ فيها وكذا اذا استأجر أرضا
للزراعة ولم يسكن ما يزرع فيها وقد روينا ذلك عن شرح الطحاوي اه (قوله كالفسطاط) عندهما فانهما متفاوت
تفاوت الناس في نصيب واختيار محملها وضرب أو نأدها وجعله محمدا كسكنى الدار اه جوى وفي البرازية وأوناء
الفسطاط على المستأجر والاطناب على المؤجر اه (قوله لانه ان يسكن غيره) وله أن يسكن زائدا على الواحد كما في
نظم هذا الكتاب لابن الفصيح لما تقدم من عدم التفاوت قلت فيه نظرات سكنى الجماعة ليست كسكنى الواحد
باعتبار حاجتهم الى الوضوء وكسر الحطب وغير ذلك فليست كسكنى الدار اه جوى وأفاد في الهندية أنه اذا اشترط أن لا يسكن
غيره معه ان لم يكن في الدار بئر بالوعة ولا بئر وضوء فلا منفعة للمؤجر بهذا الشرط وكثرة السكان توهن البناء فلا
يفسد هذا الشرط واذا كان في الدار ما ذكر كان في هذا الشرط نوع منفعة وانه شرط لا يقتضيه العقد فأوجب
فسادها واذا فسدت وسكن فيها المستأجر فعليه أجر المثل بالغاما بالغ (قوله وان سمي نوعا وقدر) الضمير في سمي
يرجع الى المؤجر أو المستأجر (قوله ككررت) الكثرة والقدر والبر النوع والكثرة ستون قنبرا والنفير ثمانية مكاكين
والمكول صاع ونصف فيكون اثني عشر وسعة لمصباح وهذا عند أهل بغداد والكوفة اه مفاتيح العلوم وله تقدير
آخر في عرف البصرة ورواها جوى يتصرف (قوله له حل مثله) في الثقل والضرر كبر غيره وقد عين بر جوى
(قوله وأخف) ككرت شعير وشمس وبكسه ضمن (قوله لا أضر) بالنسخ جرحا عطف على مثله وبالضم عطف على حل
والاصل لا حل أضر غذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فارتفع أفاده الجوى (قوله مقدرة) أي معينة
قدرا ونوعا ودخل في ذلك زراعة الارض لو عين نوعا للزراعة له أن يزرع مثله وأخف منه لا أضر (قوله ومنه) أي
من غير الجائر المفهوم من قوله لم يجز (قوله قطننا) أو بنينا أو حطبنا والاصل أن المسمى متى كان مجولا لفعل غيره
واستويا وزنا لأن المحمول يأخذ من موضع الحمل أقل مما يأخذ المسمى ضمن لان المحمول يكون أضر بالدابة
من المسمى كالجمل يسمى بر الحمل جرحا كوزنه وان كان المحمول يأخذ من موضع الحمل أكثر من المسمى لا يضمن
لانه أيسر فلا يضمن بالخلاف اليه الا اذا جاوز المحمول موضع الحمل وبه يفتى جوى وفي الزيلعي ولو حل عليها مثل
وزن الحنطة قطننا ضمن لانه يأخذ من ظهر الدابة أكثر من الحنطة وفيه حرارة أيضا فكان أضر عليها من الحنطة
فسار كما اذا حل عليها بنينا أو حطبنا اه (قوله لا شعير في الاصح) يعني أنه لو عين قدرا من الحنطة فحل على مثل وزنه

أو كتابا ولو شئ من الية - رآه أو من غير ما شرح
وهبانية (وان لم يقيد هابراكب ولا بس)
أركب من شاء (وتعين أول راكب ولا بس)
وان لم يسكن من يركب فسدت للجهالة وتنقلب
صحبة بر كويها (وان قيد براكب أو ولا بس)
تخالف ضمن اذا عطيت ولا اجر عليه وان سلم
بجلاف حانوت اقعده فيه حدادا مثلا حيث
يجب الاجر اذا سلم لانه المسمى يبين أنه لم يجز
ونه مما لا يوهن الدار كما في الغاية لانه مع
الضمان محتتم (ومثله) في الحكم (كل ما يتخلف
بالعمل) كالفسطاط (وفيما لا يتخلف فيه
بطل تقيد به كالمشرط سكي واحد له أن
يسكن غيره) لما تراءى التقيد غير فريد
(وان سمي نوعا وقدر) ككررت له حل مثله
وأخف لا أضر (كالمحل) والاصل أن من
استثنى منفعة متدرة بالاعتداف استوفاه
أو مثله أو دونها جاز ولو أكثر لم يجز ومنه
تجديد وزن البر قطننا لا شعير في الاصح

شعباً فاعطيت لا يضمن على ما ذهب اليه شيخ الاسلام في شرحه قال وبه كان يفتي الصدر الشهيد لان ضرر الشعر
في حق الدابة عند استوائهم اوزناً أخف من ضرر الحنطة لانه يأخذ من ظهر الدابة أكثر مما تأخذ الحنطة فيكون
أخف عليهم بالانسياط ومقابلته ما في النهاية وعزاه الى الميسوط انه يضمن (قوله ولو أردف من يستمسك بنفسه)
رديف من تحمله خاف على ظهر الدابة وقيد بقوله أردف لان المستأجر لو كان هو الرديف يضمن الكل فقله
في الغاية عن الاستيعاب وبأني تمامه (قوله ولا اعتبار بالنقل) قال السيد الجوى بعد قول المصنف ضمن النصف
ولو كان أثقل لان ثقلها لا يتشأن عن الثقل فرب ثقل يحسن الركوب لا يضر الركوب وخفيف يضر لجهله والانس
لا يوزن بقبان فاعتبر عدد اركاب كعدد الجناة في الجنائيات اهـ والجناة جمع جان كقضاة وقاض يعني اذا جرح
رجل رجلاً جراحة واحدة والاخر عشر جراحات خطافات فالدية بينهما ما أنصافاً لانه رب جراحة واحدة أكثر
تأثيراً من عشر جراحات اهـ غايه (قوله بكل حال) أي وان كان لا يستمسك (قوله لكونه في مكان واحد) فيكون
أشقى على الدابة زيلجي (قوله لا يستمسك) مفهوم المستمسك (قوله وليس المراد أن الرجل يوزن) أي ويوزن الحمل
لتصرف الزيادة اليه من (قوله لكم يزيد) أي الحمل على ركوبه في الثقل اهـ من (قوله لما مر) أي من كونها
في مكان واحد (قوله وكذا الولد يسيراً كثيرة) قال في المنع ولو استأجرها لرب كهباً ثم لبس من الثياب أكثر مما عليه
ضمن وان لبس ما يلبسه الناس ضمن بحساب ما زاد اهـ فالمراد بقوله أكثر مما عليه أي وأكثر مما يلبسه الناس (قوله
لركوبه بنفسه) هذا جواب عن سؤال حاصله أن الاجر والضمان لا يجتمعان وفي هذه المسئلة اجتمعوا وحاصل
الجواب أن الاجر في مقابلة ما استوفاه من منفعة ركوبه ولا ضمان فيه والضمان في مقابلة ما استوفاه رديفه من
منفعة ركوبه ولا أجر فاختلاف المحلان والسببان فلا تنافي كذا ينطبق العلامة في السراحي جوى يتصرف
(قوله أي انصف القيمة) هذا انما يظهر في المستمسك وقياس غير المستمسك أن يضمن ما زاد الثقل مع الاجر (قوله
ان ضمن الراكب) أي المستأجر (قوله والا) أي ان كان مستعيراً لا يرجع اهـ شاي (قوله لانها وصلت) أي في جميع
الصور (قوله لانه لو أقعده في السرج) الاولى أن يقول لانه لو كان المستأجر هو الرديف ضمن وهو الذي نقله
صاحب الغاية عن الاستيعاب ويتقيه مسئلة ما لو أقعده في السرج (قوله ما يخالفه) حيث قال قوله فأردف
رجلاً معه خرج محرج العادة لان العادة أن المستأجر يكون أصلاً ولا يكون رديفاً اذا المستأجر لو جعل نفسه
رديفاً وغيره أصلاً فحكمه كذلك اهـ (قوله فايستأتمل عند الفتوى) اشار الى انه ما قولان وأقول قد ايد ما في الغاية
بشرح نظيره في الحكم (قوله لا يجتمعان) محله ما اذا ملك العين المؤجرة بالضمان فانه لا أجر في ملكه ولا وجه لذكر
هذه العبارة لما علم من انه لم يملك شيئاً من الضمان مما شغل به ركوب نفسه وجميع المسمى بمقابلته ذلك وانما ضمن
ما شغل به ركوب غيره ولا أجر بمقابلته ذلك اهـ (قوله وان استأجرها ليجعل عليها مقدارا) مودته أكثر مما يحمل
عليها عشرة مخاتيم حنطة تحمل عليها أحد عشر مخاً وما ينساقلفه المكان الذي سماه ثم عطيت من ذلك فعليه
الكرا كما لا وعليه جزء من أحد عشر جزءاً من قيمة الدابة بقدر ما زاد عليها الاتانف - صل بفعل الكل وبعضه
مأذون وبعضه غير مأذون فيستقط حصة الحمل المأذون ويجب حصة الباقي لنفسه الاستيعابي والمخاتيم جمع
المخوم وهو الصاع ويشهد له حديث الخدرى الوسطى ستون مخاً وما وانما سمى به لانه يجعل على اعلاه خاتم مطبوع
لئلا يزداد أو ينقص سرى الدين عن المغرب (قوله ضمن ما زاد الثقل) قال الانصافى الثقل بكسر الشاء وفتح القاف
خلاف الخفة والثقل بكسر الشاء وسكون القاف الحمل والنقل بفتح هـ تناسع المسافر وانما قيل للجن والانس
الثقلان لانهم اقاطن الارض فكانهم ما ثقلها اهـ (قوله فان حملها صاحبها بيده وحده) مودته استأجرها ليجعل
عليها عشرة مخاتيم بخاء يجوالت في عشرين وأمر المكاري بتحميلها لحملها وحده أي وعطيت فلا ضمان أصلاً
ولو قال المالك هو عشرة كما في العمادية فيقال له كان ينبغي لك أن ترز قال العلامة المقدسي وفيه تأمل وكأنه
يشير الى الضمان بسبب انه لم يعلم وهو بحث (قوله عمادية) وهو في تمة الفتاوى (قوله وجب النصف على
المستأجر بفعله وهو ردفع ربه) لانها ملكت بفعل يوجب الضمان وهو فعل المستأجر وفعله لا يوجب وهو فعل
صاحب الدابة فيجب النصف على المستأجر وهو ردفع صاحبها من (قوله لا يوجب) عن المحيط ونقل يمدد عن الخلاصة انه يضمن
ربيع القيمة لان النصف بأذن وفيه والنصف الاخر بغير اذن ويحملها ايضاً نصف هذا النصف ونقله في حاشية
الشاي عن تمة الفتاوى وفي حاشية سري الدين عن الخلاصة والميسوط (قوله جوقها) جمعه جوقا بفتح الجيم

(ولو أردف من يستمسك بنفسه وعطيت
الدابة يضمن النصف) ولا اعتبار بالنقل لان
الادوية يضمنه وزون وهذا (ان كانت)
الدابة (تطيق حمل الامنين والا فالكمل) بكل
حال (كأنوا حمله) الراكب (على غائقه) فانه
يضمن الكل (وان كانت تطيق حملهما)
لكونه في مكان واحد (وان كان) الرديف
(صغيراً لا يستمسك يضمن بقدر ثقله) تحمله
شيئاً آخر ولو من ملك صاحبها كولد الناقة
لا عدم الاذن وليس المراد أن الرجل يوزن بل
أن يسأل أهل الخبرة كم يزيد وركب على
موضع الحمل ضمن الكل لما مر وكذا الولد
ثياباً كثيرة ولو ما يلبسه الناس ضمن بقدر
ما زاد محبتي (واذا ملكك بعد بلوغ النصف
وجب جميع الاجر) لركوبه بنفسه (مع
التضمن) أي لنصف القيمة لركوب غيره من
ان ضمن الراكب لا يرجع وان ضمن الرديف
رجع لومته مستأجر من المستأجر والا لا قيل
بكونه أعطيت لانها وصلت من المسمى فقط
وبكونه أردفه لانه لو أقعده في السرج صار
خاصة بما زاد أجر عليه بجزء من الغاية ان كان في
السراج الوهاج عن المشكل ما يخالفه
فليتامر عند الفتوى كيف وفي الاشياء
وغيرها أن الاجر والضمان لا يجتمعان
(واذا استأجرها ليجعل عليها مقدارا) مودته أكثر مما يحمل
عليها أكثر من عشرة مخاتيم (فان حملها صاحبها)
وهذا اذا حملها المستأجر على المستأجر لانه
بيده (وحده فلا ضمان على المستأجر) (دها)
هو المباشرة عمادية (وان حملها) الحمل (دها)
ووضعها عليها (وجب النصف على المستأجر)
بفعله وهو ردفع ربه (ولو) كان الراكب
مؤثراً في جوقها فحمل كل واحد منهما
(جراً) أي وعطيت ربه

والجوابين أيضا وربما قالوا الجوارف ولا يجوز سيبويه كذا في مختار اللغة من (قوله أي ما رزمن الحكم) وهو
ضمن ما زاد النقل في المسئلة الأولى (قوله تطيق) قال في القاموس وقد طاقه طوقا وطاقه اه أبو السعد (قوله
الاجر للعمل والضمان للزيادة) هذا جواب عما يقال كيف اجتمع الاجر والضمان وقد تقدم نظيره أفاده في البحر
(قوله انهم من جنس المسمى) لان الزيادة من جنس المزيد عليه (قوله اذا سلمت) وأما اذا ملكت فهو ما في المصنف
(قوله فقط) أي ولا يجب للزيادة شي لانها منفعة مفصولة (قوله وان جعلها المستاجر) قال في البحر أما اذا جعلها
الحال وحده فلا كلام وأما اذا جعلها المستاجر زائدا على المسمى فنافع الغصب لانضمين اه (قوله ومنه) أي
من قوله اظهروا وجوب المسمى فقط (قوله حكم المكاري في طريق مكة) أي اذا زاد على المسمى شيئا وسلمت فانه
لا يستحق بالزيادة شيئا وانما يجب عليه المسمى فقط لكن لا يحل له الزيادة (فرع) في المنع عن الخائسة ليس لرب
الدابة أن يضع شيئا من متاعه مع حل المستاجر فان وضع وباعته المنة لا ينقص من الاجر شيئا وهذا بخلاف
ما اذا شغل المالك بيتا من الدار المستأجرة فانه يقطع من الاجر بحسبه اه ملخصا (قوله ونهين بضربها
وكعبها) أي ضمتها اذا عطيت بضربها وكعبها بلجها ما هو بذهبها الى نفسه بالجام بعنف لجوهرة وبابه
قطع كما في المختار (قوله تنقيذ الاذن) أي بالضرب والكعب بالسلامة بخلاف ضرب القاضي الحذو والتعزير فانه
لا ضمان فيه بالهلال لان الضمان لا يجب بالواجب اه جوى (قوله ضمن) أي الدية ووجبت عليه الكفارة جوى
(قوله لوقوعه) أي التأديب أي لحصوله وهذا تعديل غير السابق (قوله ونعريك) أي فرك اذن (قوله لا بضمان
بالمعارف) لانه لا صلاح ونفعه يعود اليه وهو أجور عليه كعمله بل أولى اذ ليس له ولاية الضرب انما يستفاده
منه جوى وله أن يضرب اليتيم فيما يضرب به ولده ووردت الاخبار والاثار وقالوا أيضا لا يضمن المستاجر بالضرب
والصحيح اذ قيل فعلا معناد الاستفادته بطريق العقد فكان ثابتا بالعرف هذا وفي الجوى عن الحافظية عن
امم ميل الزاهد استأجرها ليركبها فضربت بافادت ان باذن المالك وأصاب الموضع المعتاد لا ضمان اجماعا
وان غيره ضمن اجماعا الا اذا نصح المالك عليه به منه بأن كان لا يتقاد الا بضربه فيه اه وفي المنع عن الروضة انه أن يكره
ولده الصغير على تعليم القرآن والادب والعلم لان ذلك فرض على الوالدين اه (قوله ان للمستاجر الضرب) وان كان
مقيد بشرط السلامة من غير أن يفيده العبارة ليفيد اباحة الضرب المعتاد للمستأجر (قوله لا يضربها أصلا)
ثم قال به لا يخاصم ضارب الحيوان فيما يحتاج اليه للتأديب ويخصم فيما زاد عليه اه وهذا يفيد جواز ضربه
المعتاد للتأديب فتأمل (قوله ويخصم فيما زاد على التأديب) قال السيد الجوى في شرحه وقالوا يخاصم ضارب
الحيوان لا بوجهه ومعناه أن كل أحد يخاصم ضارب الحيوان بلا وجه لانه انكار حال مباشرة المنكر ويعلم
كل أحد ولا يخاصم الضارب بوجه الا اذا ضرب الوجه فانه يمنع ولو بوجه فان الله خلق آدم على صورته والوجه
مجمع الحامض وهذا معنى قول محمد في المذهب يطالب ضارب الحيوان لا بوجهه ولا بوجهه ولا بوجهه كمال رسالة
في هذه العبارة حاصلها لا يزيد على ما ذكرنا اه بتصرف وفي البحر عن الروضة ولو أمر غيره بضرب عبده - بل
لله أمور يضربه بخلاف الحر وهذا نص على عدم جواز ضرب ولد الا أمر بأمره أمّا المعلم فجاز منه بالامر لانه يضربه
نيابة عن الاب لمصلحته والمعلم يضربه بحكم المالك بتعليمه الولد اه ويضرب زوجته على ترك الزينة وهو
يريد ما ترك الاجابة الى الفراش وترك الغسل والخروج من المنزل وعلى ضرب جارية غير متنها ولم تهبط بوعظمه
وعلى ضرب المولود الذي لا يعقل عند بكانه وعلى شقه أو شتم أجنبي وعلى تزني نيايب الزوج واخذ لحيشته وقولها له
يا جارية أبله أو لعنته وان شقه على ما عليه العامة أو كسفت وجهه - اه الغير محرم أو ككبت اجنبيا أو تكلمت
مع الزوج ليسمع الا جني صوتها أو أعطت من يمينه ما لم تجر العادة باعطائه أو دعت عليه وفي ضربها وضرب
ولده على ترك الصلاة روايتان اه ملخصا (قوله ضمن بنزع السرج) أفاد الجوى والشافعي في شرحه أن مجرد نزع
السرج موجب للضمان وفي الجوهرة لو استأجرها ليركبها بسرج لم يركبها عسريا وان استأجرها للركوب لم
يجز أن يحمل عليها ساعا ولا يجوز أن يستلحق عليها ولا يكتفى على ظهرها بل يكون رابكا على العرف والعادة اه
(قوله ووضع الايكاف) لعنه الله شبه عليه الايكاف الذي هو المصدر ومعناه وضع الاكاف بالاكاف الذي هو اسم
لما يوضع على ظهر الدابة فقد روض ولا حاجة اليه ولذا قال الحلبي لادعي التقدير هذا المضاف فان معنى الايكاف
وضع الاكاف اه (قوله سواء يوكف بمثله أم لا) لان الاكاف يستعمل لما لا يستعمل له السرج وأثره بخالفه

(محمده) ووضعه على ما معناه أو متعاقبا
(لا ضمان على المستاجر) ويجهل حمل
المستاجر ما كان مستحقا باله قد غاية
ومفاده انه لا ضمان على المستاجر سواء
تقدم أو تأخر وهو الوجه ومن ثم
عوانا عليه على خلاف ما في الخلاصة
كذا في شرح المصنف قلت وما في الخلاصة
هو ما يوجد في بعض نسخ المتن من قوله
(وكذا لا ضمان لو حل المستاجر أو لا ثم رب
الدابة وان جعلها لربها أو لا ثم المستاجر
ضمن نصف القيمة) انتهى فنبه (وهذا) أي
ما رزمن الحكم (اذا كانت الدابة)
المستأجرة (تطيق منه) أما اذا كانت لا
تطيق فجميع القيمة لازم على المستاجر
زبلي (ويجب عليه كل الاجر) الاجر
للمعمل والضمان للزيادة غاية وأفاد بان زيادة
أنهم من جنس المسمى فلو من غيره ضمن الكل
كما لو حل المسمى وحده ثم حل عليها الزيادة
وحدها بجر قال ولم يتعرضوا للاجر اذا سلمت
لنا ظهور وجوب المسمى فقط وان جعلها
المستأجر لان منافع الغصب لا تضمن عندنا
ومنه علم - حكم المكاري في طريق مكة
(رضين بضربها وكعبها) بلجها بالتمقيذ
الاذن بالسلامة - حتى لو هلك الصغير بضرب
الاب أو الوصي للتأديب ضمن لوقوعه
بجر وتعييرك قال لا بضمان بالمستعارف
وفي الغاية عن النعمة الاسع رجوع الامام
لقدواها (لا) ضمن (بسوقها) انفا فاعطاه
الهداية أو المستاجر الضرب للاذن العرفي
وأما ضرب الدابة فانه في النعمة عن أبي
حنيفة رحمه الله تعالى لا يضربها أصلا
ويخصم فيما زاد على التأديب (و) ضمن (بنزع
السرج) وضع (الايكاف) سواء يوكف
بمثله أم لا

أيضا لانه لا ينسب كالمسرح فكان خلافا الى خلاف جنس المستحق فلم يصير مستوفيا شيئا من المسمى فيضمن الكل على الأصح قاله شيخ الاسلام وقال أبو يوسف ومحمد الا كاف كالسرج فلا يضمن اذا كان يوكف بمثله الجمر الا اذا زاد على السرج المتزوع فيضمن الزيادة لانه كالسرج فريضه به كرضاه بالا كاف اه جوى ملخصا وفي الحقائق عن العيون الفتوى على قواها ثم قيل تعتبر الزيادة مساحة حتى اذا كان السرج بأخذ من ظهر الجمار قد رشرين والا كاف قدر أربع يضمن نصف القيمة وقيل ثلثا حتى اذا كان السرج منورين والا كاف ستة امناه يضمن ثلثي القيمة شربة لالية عن البرهان (قوله بما لا يسرج هذا الجمار بمثله) كأن أسرج الجمار بسرج البردون اه جوى لانه يعد اتلافا اه كشف وأما اذا أسرجها بسرج يسرج بمثله فهلك لا يضمن اتفاقا اه (قوله مكان الايكاف) الاولى الا كاف بدون ياء (قوله فيضمن بحسابه) قال في المنع وان كان لا يسرج بمثله يضمن اتفاقا اه قال في العناية ولم يبين مقدار المضمون اتباعا لرواية الجامع الصغير فانه قال هو صامن وذكر في الاجارات يضمن بقدر ما زاد من المشايخ من قال ليس في المسئلة روايتان وانما المطلق محمول على المنسرح ومنهم من قال فيها روايتان في رواية الاجارة يضمن بقدر ما زاد وفي رواية الجامع الصغير يضمن جميع القيمة قال شيخ الاسلام وهذا أصح اه (قوله لا يلجم بمثله) وأما اذا كان الجمار مثله فلا ضمان (قوله وكذا الوأبدله) أي يلجم لا يلجم بمثله (قوله لان الجمار الخ) الانسب لانه بغير المماثل يكون مستعدبا (قوله غير ما عينه) قيد بالتعيين لانه لو لم يعين لاضمان اه مخ (قوله بحيث لا يسلكه الناس) أما لو كان يسلك فلا ضمان اذا لم يكن بينهما تفاوت أما اذا تفاوتوا يضمن لصحة التقييد قال العلامة المقدسي قديمتين الا وعرف طرف في السهل أو عكسه فاذا خالف ما حكم اه أي هل يعد خلافا الى خبر والظاهر انه وجد أمران متعارضان الامن والوعر والسهولة والخطوف فيتساقطان ويرجع الى التقييد والله أعلم بالصواب (قوله أو حله في البحر) أي اذا استأجر رجلا ليبلغ المتاع في البر الى موضع كذا فحله في البحر (قوله لخطر البحر) أي اصابته وندرة السلامة فيه (قوله وان بلغ المنزل) قيل الاتقاني السماع في بلغ بالتشديد أي وان بلغ الحال المتاع الى ذلك الموضع الذي اشترط ويجوز التخفيف على اسناد الفعل الى المتاع اه (قوله لحصول المقصود) وهو بلوغ المتاع المقصود فكذا كان لم يخالف (قوله لان الرطبة أضرم من البر) لا تشارع ووقها وكثرة الحاجة الى سقيها فكان خلافا الى شرع مع اختلاف الجنس بخلاف مستأجر دابة لحل فزاد على المسمى يضمن بحسابه لثقلها بما دون فيه وغيره فتعدي بالغير اه جوى وقال السمرقندي الرطبة كالقضاء والبطيخ والباذنجان وما جرى مجراه (قوله لانه غاصب) أي استوفى منفعة الغصب وفيه لا أجر جوى (قوله الا فيما استثنى) قال في المنع قلت ما ذكره من عدم وجوب الاجر وجوب ما نقص من الارض مذهب الملة متميز من المشايخ وأما مذهب المتأخرين فيجب أجر المثل على الغاصب اذا كانت الارض للوقف أو لليتيم أو أعتقه صاحبها للاستقلال كالجنان ونحوه اه (قوله لانه بالاكل ضرر الا بضمير) كما اذا استأجر زرع الرطبة فزرعها بتر (قوله بخياطة قباء) وهو المنفرج من أمام ويسمى قرطفا قال في مختصر النهاية وعليه قرطو أي قباء وهو قريب كثرته وقد تضمن طأوه ونصغيره قريطق اه (قوله وله) أي لصاحب الثوب أخذ القباء لان القباء والتقميص متناوتان نفعا وأجزاءهما واحدة كم وذيل ودخريص فصار موافقا من هذا الوجه مخالفا من حيث التقطيع فيميل الى أيهما شاء فان مال الى الخلاف ضمنه قيمته ومملكه الخياط أو الى الوفاق يأخذه ويدفع أجر مثله لا يجاوز المسمى لانه لم يررض بالمسمى الا في التقميص والخياط لم يخطه مجانا اه (قوله وقد أمر بالقضاء) أو بتقميص ولو ذكرنا كان أولى ليناسب قوله فتقيد الدرر بالقضاء اتصافا (قوله فان الحكم كذلك) وهو التضمير لاتحاد أصل النفع من حيث دفع الحر والبرد ومن حيث الموافقة في أصل الخياطة ومن حيث الستر (قوله في الأصح) وقيل ينقطع حق المالك الى الضمان اه هندية ولا مانع من حمل ما في الدرر من التقييد بالقضاء على الاحتراز عن السراويل نظرا لاحد القوانين (قوله لا يضمن الصباغ) أي وله الاجر المسمى فيما يظهر (قوله عند أهل قته) أي بحيث يقول أهل تلك المنطقة انه فاحش اه جوى عن الخلاصة (قوله كذا) راجع لكل واحد مما قبله (قوله عفو) لعلة لانه مما لا يحل بالنوب عادة ومما يتسامح فيه والاولى فهو عفو ولعل المراد بنحو الاصبع الاقل من أصبع ثان (قوله ضمنه) لانه مما يحل بالمقصود فيعد اتلافا (قوله ضمن) كأنه لانه غرور وقع في عقد معاوضة (قوله لا يضمن) لانه قطع به بأمره والكلام السابق اخبار منه

(وبالاسراج بما لا يسرج) هذا الجمار (بمثله جميع قيمته) ولو بمثله أو أمرجه امكان الا يكاف لا يضمن الا اذا زاد وزنا فيضمن بحسابه ابن كمال (كما) يضمن (لو استأجرها بغير الجمار فأجرها بالجمام لا يلجم بمثله) وكذا لو أبدله لان الجمار لا يختلف بالجمام وغيره غاية (أو ذلك طريقا غير ما عينه) المالك (وتفاوتا) بعدا أو وعرا أو نحوها بحيث لا يسلكه الناس ابن كمال (أو حله في البحر اذا قيد بالبر طائفا) سلكه الناس أو لا لخطر البحر فلو لم يقيد بالبر لا ضمان (وان باع) المنزل (فله الاجر) لحصول المقصود (رضمن بزرع رطبة وقد أمر بالبر مائة من الارض لان الرطبة أضرم من البر ولا اجر) لانه غاصب الا فيما استثنى كما سيجي قيد بزرع الاضطر لانه بالاكل ضرر لا يضمن ويجب الاجر (و) ضمن (بخياطة قباء أو أمر بتقميص قيمة ثوبه وله) أي لصاحب الثوب (أخذ القباء ودفع أجر مثله) لا يجاوز المسمى كما هو حكم الاجارة الفاسدة (وكذا اذا خطه سراويل) وقد أمر بالقضاء فان الحكم كذلك (في الأصح) فتقيد الدرر بالقضاء اتصافا (و) ضمن (بصبغه أصفر) وقد أمر بأجر قيمة ثوبه (أبيض وان شاء) المالك (أخذه) وأعطاه ما زاد الصبغ فيه ولا أجر له ولو صبغ زديا لم يكن الصبغ (فاحشا لا يضمن) الصباغ (وان) كان (فاحشا) عند أهل قته (ضمن) قيمة ثوبه (أبيض خلاصة) فروع قال للخياط أقطع أطوله وعرضه وكسه كذا الخياطة فاقبض ان قدر أصبع ونحوه عفو وان أكثر ضمنه * قال ان كذا قيمته فاقطعه بدرهم ونحوه فاقطعه ان كذا لا يكفيهك ضمن ولو قال لا يكفني قبيضا فاقطعه فاقطعه فاقطعه ثم قال لا يكفنيك

نزل الجبال في مفازة ولم يرتحل حتى فسد
 المال بسرقة أو مراضة لو السرقة والمطر
 غالباً خلاصة وفي الاشياء استعان برجل
 في السوق ليبيع متاعه فطلب منه أجرة
 فالعبرة لعادتهم وكذا لو أدخل رجلاً في حانوته
 ليعمل له وفي الدرر دفع غلامه أو ابنته لمالك
 مدة كذا ليعلمه النسيج وشرط عليه كل شهر كذا
 جاز ولو لم يشترط فبعد التعليم طلب كل من
 المولى والمولى أجرة من الآخر اعتبر عرف البلدة
 في ذلك العمل وفيها استأجرت أجرة إلى موضع
 فجاوز بها إلى آخر ثم عاد إلى الأول فعطيت
 ضمنه مطلقاً في الأصح كما في العارية وهو قوله
 والراجع الإمام كما في مجمع الشتاوي وفيه
 خوفوا المكارى فراجع وأعاد الحل للحل الأول
 لا أجرة له وينبغي أن يجبر على الإعادة وفيه
 دفع ابريسه إلى صباغ ليصبغه بكذا ثم قال
 لا تصبغه وردة على فلم يرده ثم هلك لاشمان
 وفيه مثل ظاهر الدين عن استأجر رجلاً
 ليعمل له في الضيعة فلما خرج نزل المطر وامتنع
 بسببه هل له الأجر قال لا استأجر دابة
 ليعملها كذا فرضت فعملها دون هل
 لا مستكرى الرجوع بحسنه قال لا لأنه رضى
 بذلك استأجر رضى فذهبه الجيران عن الطعن
 لتوهين البناء وحكم القاضي بتمعه هل تسقط
 عنه مدة المنع قال لا ما لم يمنع حسان
 الطعن استأجر حساناً ففرق مدة هل
 يجب كل الأجر قال إنما يجب بقدر ما كان
 منه في الوهبانية

وبسطة في وقت العمارة مثل ما

لوانه تبعض الدار فالهدم يحزر
 وخالف في قدره مارة أمر

يقدم فيها قوله لا الماعمر
 قلت ومفاده رجوع المستأجر بما ثبت على
 المؤجر بمجرد الأمر يعني الأثر في تنوير بالوعة
 فلا بد من شرط الرجوع عليه ولو خربت الدار
 منقط كل الأجر ولا تنفسخ به ما لم يفسخها
 المستأجر بحضرة المؤجر هو الأصح وإذا ثبت
 لا خيار له وفي سكنى عرصتها لا يجب الأجر
 قاله ابن النخبة قلت وفي تنقيته نظروا له
 أريد المسمى أنما أجرة لمثل أو حصة العرصة
 فلا مانع من لزومه أفتأمله

لم يصادف محلاً ولا يلزم به ضمان (قوله غالباً) أي كل منهما في هذا المحل لأن الغالب كالمحقق فكان متعدياً
 بأهله بخلاف ما إذا لم يكن غالباً فإنه مما يتعسر الاحتراز عنه فلا يكون متعدياً (قوله استعان برجل في السوق)
 أي ولم يعينه له أجرة جوى (قوله فالعبرة لعادتهم) أي لعادة أهل السوق فإن كانوا يعملون بالأجر يجب أجرة
 المثل وإن كانوا يعملون بغير أجر فلا يجب أجرة جوى (قوله وشرط عليه) أي شرط المولى على الاستأذ
 كذا يفهم من الدرر (قوله اعتبر عرف البلدة في ذلك العمل) فإن كان العرف يشهد للاستأذ يحكم بأجر مثل
 تعليم ذلك العمل وإن كان يشهد للمولى فأجر مثل الغلام على الاستأذ انتهى درر (قوله مطلقاً) سواء استأجرها
 ذاهباً وجائياً أو ذاهباً فقط اهـ حلي (قوله في الأصح) صححه في الهداية وقيل إنما يضمن إذا استأجرها ذاهباً
 فقط لا ذاهباً وجائياً لأنه في الأول ينتهي العقد بالوصول إلى الأول فلا تصيب بالعود مردودة إلى يد المالك
 معنى وفي الثاني يكون بمنزلة المودع إذا خالف في الوديعة ثم عاد إلى الوفاق اهـ وصححه صاحب السكافي درر
 (قوله كما في العارية) فإنه لا يبرأ من الضمان بالعود إلى الوفاق (قوله خوفوا المكارى) قال في ضياء الحلوم
 المكارى الذي يكرى دابته والكارى الذي يبيع تريم اهـ مكى (قوله لا أجرة له) لعدم حصول المعقود عليه
 (قوله وينبغي أن يجبر على الإعادة) لتحصيل المعقود عليه (قوله ثم هلك لاشمان) يعني إذا هلك من غير تعدى اهـ
 بقى لو صبغه هل يلزم له الأجر الظاهر نعم حيث لم تحصل منه أجرة بقوله وقول المؤجر لا تصبغه لا يقتضي الفسخ
 (قوله قال لا) لأنه لم يأت بالمعقود عليه والمنع ليس من جهة المستأجر (قوله ما لم يمنع حسان من الطعن) المراد والله
 أعلم أن يحال بينه وبين الدوارة فلا يقدر عليها أو تغفل الدابة من الطاحونة ويمنع التدوير (قوله ما كان منه منها)
 أي به لعدم إمكان الانتفاع في مدة الفرق (قوله ويسقط في وقت العمارة) الضمير في يسقط إلى الأجر أي
 ويسقط جميع الأجر عن المستأجر مدة العمارة إن انهدم جميع الدار اهـ حلي (قوله مثل ما) بالنسبة سنة صدر
 محذوف أي سقوطاً مماثلة لسقوط الكائن في انهدام بعض الدار (قوله فالهدم يحزر) بتقديم الزاى على الراء
 الملهة أي يعلم قدر أجرة المهدم بالحزر والتقدير وبسقوطه هذا خلاف ظاهر الرواية وظاهر الرواية أنه لا يسقط
 من الأجر شيء بانهدام بيت منها أو حائط بخلاف ما إذا شغل المؤجر بيتاً منها فإنه يسقط بحسبه لأن القوات بفعل
 المؤجر أما في الأول فلم يكن مقعوداً بالتناول أفاده العلامة عبد البر (قوله وخالف) فعلى ما مضى وأما فاعل
 والمفعول محذوف تقديره المستأجر وصورة المسئلة أمر رب الدار المستأجر بالبناء بحسبه من الأجر فاتفقا على
 البناء واختلفا في مقدار النسخة فله قول رب الدار والبيئة ينسب إلى المستأجر اهـ من خزائن الأكل (قوله فوات
 وفناده الخ) لا ارتباط لهذا بمسئلة النسخ لأنها منقولة عن الخزائن وفيها أنه أمره بحسبه من الأجر وإنما هذا مرتبط
 بعبارة القيمة التي نقلها العلامة عبد البر ونصه وفي القنية رقم النجم اهـ ثم قال المستأجر إذا عمر في الدار
 عمارات باذن الأمر يرجع عما أنفق وإن لم يشرط الرجوع صريحاً وكذلك القيم اهـ ثم رقم لقاضي خان قال
 وفي التنوير وبالوعة لا يرجع بمجرد الأذن إلا بشرط الرجوع لأن العمارة لا صلاح ملكه وصيانة داره عن
 الاختلال بخلاف التنوير وبالوعة اهـ أي فإن المقصود منها منع المستأجر وإذا علمت نقل القنية عن نجم الأئمة
 تعلم أن ما ذكره المؤلف صريحاً لا مفاده (قوله سقط كل الأجر) وفي مختصر المحيط ولواستوفي المنافع مع العيب
 يلزمه جميع البدل اهـ (قوله ولا تنفسخ به ما لم يفسخها المستأجر) قال العلامة عبد البر واختلاف المشايخ في
 الانفساخ بدون فسخه إذا انهدمت الدار وانقطع ماء الرى والشرب عن الأرض قبل تنفسخ هذه العوارض
 وقبل لا تنفسخ بدون فسخه وهو الأصح اهـ (قوله بحضرة المؤجر) تبع فيه الشرنبلالي في الحاشية والذي في
 شارح العلامة عبد البر عن الفخري أي قنارى نجر الدين قاضى خان مانعه استأجر داراً وبضها فسقط منها
 حائطاً وانهدم بيت من الدار كان للمستأجر أن يفسخ الأجرة بحضرة الأجر ولا يصح فسخه عند غيبته لأن
 هذا بمنزلة الرد بالعيب فإن انهدم كل الدار كان للمستأجر أن يفسخ عند حضرة وغيبته وبسقط الأجر عند الكل
 ولا تنفسخ الأجرة ما لم يفسخ اهـ وفي القنية استأجر داراً فانهدم بعضها والأجر غائب أو مقرر لا يحضر محاسن
 القاضى لا تنفسخ وينصب عنه القاضي وكذا فيفسخه هندية وفي حاشية الشرنبلالي هنا اختلال (قوله
 وإذا ثبت لا خيار له) لعدم انفساخها في الهدم قبل الفسخ (قوله قلت) البحث للشرنبلالي اهـ حلي (قوله أما
 أجرة المثل) أي مثل العرصة أو حصة العرصة أي من الأجر المسمى ووقع في الهندية عن محيط السرخسى مثل

ما لابن الشحنة (قوله ما يفيد) هو قوله وفي التبين لو انقطع ماء الرحي والبيت مما ينتفع به لغير الطعن فعليه من
الاجرة بحصته ابتداء المعتود عليه فاذا استوفاه لزمه حصته اهـ علي وبفيدة أيضا كلام الهندي فقد ذكر فيها
وان انهدم الدار كلها فله الفسخ من غير حصة رب الدار لكن الاجارة لا تنفسخ لان الانتفاع بالعرصة ممكن اليه
ذهب خواهر زاده وفي اجارات شمس الائمة اذا انهدمت الدار كلها الصحيح انها لا تنفسخ لكن سقط الاجر عنه
فسخ اولم يفسخ كذا في الصغرى فظاهره ان في المسئلة خلافا وعلى قول من اوجب الاجرة انما اوجبها للعرصة
لا مكان الانتفاع وهذا يشير الى انه يجب لها حصه من الاجرة قمتله وقد وجد بعد قوله فتنبيه زيادة في بعض
الشروح وعلمها كتبنا (قوله للعطلة) بضم العين قال في القاموس تعطل بقي بلا عمل والاسم العطلة بالضم اهـ
قال في الهندي اجرة حاصلة سنة على ان يحيط أجر شهرين للتعطيل فهي فاسدة ولو قال على ان احط عنه مقدار
ما كان معطلا جاز (قوله فان شرط) يصح جعل شرط فعلا ماضيا ومصدرا وفعل الشرط محذوف تقديره فان كان
شرط حظه واقاد انه اذا كان أكثر أو مجهولا لا يصح (قوله أجره السجين) بكسر السين المشددة المكان الذي
يسجن فيه (قوله يجب ان تكون على رب الدين) لانه محبوس لاجله ولم يفرقوا بين كون المدين محاطا ولا ولا
(قوله لانه لم يسكنها على وجه الاجارة) ظاهره ولو معد الاستغلال وقال في الهندي استأجر دارا شهرا فممكن
شهرين لا أجر عليه في الشهر الثاني هذا جواب الكتاب وروى عن أصحابنا يجب ودفن الكرخي وابن سلمة بين
الروايتين فحمل جواب الكتاب على غير المعدل للاستغلال وجواب الاصحاب على المعدل من غير تفصيل بين الدار
والحام والارض قال الصدوق يفتى اذا سكن الرجل في دار رجل ابتداء من غير عقد فان كان الدار معدة
للاستغلال يجب الاجر وان لم يكن معدة للاستغلال لا يجب الاجر الا اذا تقاضاه صاحب الدار بالاجر وسكن
بعد ما تقاضاه لانه يسكنه يكون راضيا بالاجر قالوا وفي المعدل للاستغلال انما يجب الاجر على الساكن اذا سكن
على وجه الاجارة عرف ذلك منه بطريق الدلالة اما اذا سكن بتأويل عقد أو بتأويل ملك كبيت أو حانوت
بين رجلين سكن أحدهما فيه لا يجب الاجر على الساكن وان كان معدا للاستغلال محبوس ولو نزل خانقاه يئزنة
الاجر ولا يصدق أنه سكن بغير أجر قال فخر الدين النتوي على أنه سكر بأجر الا اذا عرف خلافه بقريضة
فحو أن يكون الساكن معروفا بالظلم أو الغصب أو كان صاحب جبره لم أنه لا يستأجر مسكنا اهـ مضمرة
ثم ذكر بعد ذلك مسألة السفينة اذا انتقضت مدة الاجارة وهي في ومط البحر اذا أبي الاجر أن يعطيه السفينة
يستعين المستأجر باعوانه ورفقائه حتى يترك السفينة الى أن يجد سفينة أخرى قال وبهذه المسئلة تبين أن من
سكن دار غيره لا يجب الاجر اذا كان صاحب الدار يابى ذلك وان كانت الدار معدة للاستغلال الا اذا استأجر
الساكن بنفسه فيقول استأجرت كل شهر يكذا اهـ ونقله عن الذخيرة (قوله فليكن الفسخ عند تمام الشهر)
لانتهاء العقد الصحيح ولو قال فسخت رأس الشهر يفسخ اذا أهل الشهر بالاشبهة ولو قدم أجره شهرين أو ثلاثة
وقبض الاجرة لا يكون لو احدث منها الفسخ في قدر المجل أجرته ثم ان الفسخ انما يكون بمحض من صاحبه ولو كان
بغير محضه لا يصح عند الامام ومحمد وقيل لا يصح في قولهم جميعا هندية مخلصا (قوله لم يكن للاجر الفسخ مع
المرأة) لا بشرط حصة الاخر (قوله فاذا تم تنفسخ الاولى) قال في السراج لو أجرة داره شهر او هو المحرم ثم أجرة
من آخر شهر صرف والعقد في المحرم فانه يملك الدار أولا صاحب المحرم فاذا انسخ يسلمها الى الذي استأجر في صرف
اهـ (قوله فتنعقد) أي يظهر أثر عقدها والا فالعقد الاول صحيح (قوله ونسلم) بآلينا للمجهول والضمير للدار
والله تعالى أعلم وأسئله فر الله العظيم

(باب الاجارة الفاسدة)

ما فرغ من بيان أحكام الاجارة الصحيحة شرع في بيان أحكام الاجارة الفاسدة وقد تم الصحيحة لانها موجودة
بأصلها او وصفه ففككت أولى بالتقديم من الاجارة الفاسدة التي هي موجودة بأصلها دون وصفها (قوله دون
وصفه) وهو ما عرض عليه من الجهالة أو بشرط شرط لا يقتضيه العقد حتى لو خلا عنه كان صحيحا (قوله والباطل
ما ليس مشروعا أصلا لا بأصله ولا بوصفه) لانه حيث فسد الأصل فسد الوصف لتبعية الباطل كأن استأجر
عبثة أو دم أو استأجر طيبا يشمه أو شاة لتبعية ما غنمه أو فخ لا يئزوا واستأجر رجلا لينحت له صنما أو يزخر له
بيتا أو صارير أو قال أمير العسكر لمسلم ان قتلت ذافلك مائة فقتله فانه لا يئزله (قوله وجوب أجر المثل) المراد

وسيجب في فسخها ما يفيد مقتضيه * استأجر
حاما وشروط حط أجره شهرين للعطلة فان
شرط حطه قدر العطلة فسخ بزازية * اجرة
السجين والسجين في زمانها يجب أن تكون
على رب الدين خزانة الفناوى * انتقضت مدة
الاجارة ورب الدار غائب فسكن المستأجر
بمدد ذلك سنة لا يلزمه الكراء اهـ هذه المسئلة
لانه لم يسكنها على وجه الاجارة وحسب ذلك
لوانقضت المدة والمستأجر غائب والدار في يد
امرأة لان المرأة لم تسكنها بأجرة * أجر داره
كل شهر يكذا فليكن الفسخ عند تمام الشهر
بوغاب المستأجر قبل تمام الشهر وورث زوجته
وهو ساعه في الم يكن للاجر الفسخ مع المرأة
لان البيت يخصم والحيلة اجارة الاخر قبل
تمام الشهر فاذا تم تنفسخ الاولى فتنعقد الثانية
فتخرج منها المرأة وتسلم للثاني خاتمة والله
تعالى أعلم
(باب الاجارة الفاسدة) *
(المادة) من العقود ما كان مشروعا بأصله
دون وصفه والباطل ما ليس مشروعا أصلا
لا بأصله ولا بوصفه (وحكم الاول) وهو
الساد (وجوب أجر المثل بالاسئلة)

باجر المثل أجرة شخص مماثل له في ذلك العمل مثلاً والاعتبار فيه لزمان الاستتجار كفي وقف الظهيرة ولا يمكن
 الاستتجار من جنس الدراهم أو الدنانير لأن جنس المسمى أن كان غيرهما ولو اختلف أجر المثل بين الناس
 فالوسط والاجر يطيب وان كان السبب حراماً أهـ أبو الوالد عود عن القهستاني وهذا ما عليه الحلواني لكنه مقيد
 عنده بما إذا كان أجر المثل وعلى ما ذهب إليه المالكة لا يطيب وهو الأصح بخلاف البيع أقاده في المنع ومحل اعتبار
 اجر المثل على الاطلاق اذ لم يكن مسمى أما اذا وجدت تسمية فلا يراد أجر المثل على المسمى (قوله لو المسمى معلوماً)
 ظاهره أنه يجب أجر المثل بالمثل بالبيع عند وجوب التسمية وليس كذلك كما علمت وهو موهوم أنه اذ لم يكن المسمى
 معلوماً أنه لا يجب أجر المثل مع أنه يجب بالغام ما بلغ أقاده الحلبي (قوله فانه لا أجر فيه بالاستعمال) ظاهره
 ولوه عقد الاستغلال لانه انما يجب الاجر فيه اذ لم يستعمله بتأويل عقد أو لك كما سلف وهما استعماله بتأويل
 عقد باطل ويجوز (قوله بخلاف فاسد الاجارة) ذكره وان كان مستغنى عنه لينزع عليه (قوله ليس له أن يؤجرها)
 هو أحد قولين صحيحين وعلى قول من أجاز له الاجارة لا يراد أن يقتض الثانية ويأخذ الدار أقاده المصنف
 وفي الهندية الفساد قد يكون لجهالة قدر العمل بأن لا يعين محل العمل وقد يكون لجهالة قدر المنفعة بأن لا يعين
 المدة ومنه يكون لجهالة البدل وقد يكون بشرط فاسد بخلاف مقتضى العقد فالناسد يجب فيه أجر المثل ولا يزداد
 على المسمى ان سمي فاقدم لا معلوماً وان لم يسم يجب أجر المثل بالغام ما بلغ وفي الباطل لا يجب الاجر والعين
 غير مضمونة في يد المستأجر سواء كانت صحيحة أو فاسدة أو باطلة كذا في العناية اهـ (قوله يجب أجر
 المثل) أي على المستأجر الثاني اذا سمي بينهما أجر هل يجب المسمى نظر التسمية وهو الظاهر وأجر المثل لترتيبها على
 فاسد يجوز وفي جامع التصويلين دفع يتي إلى رجل ليسكنه ويرمه ولا أجر له فآجره هذا من آخر اجارة فاسدة تخرب
 من سكنى الثاني بعضها يكون الثاني بمنزلة الغاصب وقيل لا يملك اجارة صحيحة اكر لو آجر يستحق الاجر
كغاصب وقيل يملكها بعد قبضها كاسترقا فاسد له البيع جائز وهو الصحيح (قوله ولا قول) أي لا يؤجر
 الاول وهو المالك (قوله لا يجر) تمامه وقيل لا ينقل أبو الوالد عن النصاب تصحيح الجواز ونقل شرف الدين
 الغزي عن البرازية والعمادية والخلاصة مثله (قوله بالشروط المخالفة الخ) كالأستاذ جرحى ماء على أنه ان انقطع
 ماؤه فالاجر عليه فان موجب العقد أن لا يجب الاجر الا بالتمام كن من استيفاء الموقوف عليه وكل شرط
مخالفة اوجب العقد ففسد لان اذ جازت بنت على المخالفة والمما كسة ففسد بالشرط كالبيع لان اشتراطه
 يكون سبباً للمنازعة وليس منه ما اذا استأجر دابة إلى بغداد من لا بشرط أن يعطيه الاجر اذ يرجع منها فانه
 صحيح وليس له المطالبة بالاجر الى أن يرجع الا اذا مات بغداد فحينئذ له أن يأخذ أجر الذهاب اهـ شلبي (قوله فكل
 ما أفسد الخ) الاولى الواو بدل الفاء ليكون أعم (قوله مما مر) هو الجهة التي نظير الجهة المذكورة بعد الشرط
 الذي لا يقتضيه العقد (قوله وكشروط طعام عذوق دابة) قال القهستاني أبو الليث في الدابة تأخذ بقول
 المتقدمين أي وهو الفساد وأما العبد فانه يأخذ كل من مال المستأجر عادة اهـ ومثله في الدابة اهـ جوى أي
 فيصح اشتراطه أقول فرق بين الاكل من مال المستأجر بلا شرط وبه بشرط فليأكل (قوله وغارمها) قال
 الاتقاني والشروط التي تفسدها كاشتراط تطيين الدار ومثلها أو تعليق باب عليها أو ادخال جذع في سقفها
 على المستأجر وكذلك اشتراط كزي النهر في الارض أو ضرب مائة عليها أو حفر بئر فيها أو سرقتها وكذلك اشتراط
 رد الارض مكروية كل ذلك يفسد الاجارة لانه جعل هذه الاعمال من جهة الاجر وانما مجهولة غير معلومة
 وجهالة بعض الاجر فوجب جهالة الباقي فتفسد به الاجارة اهـ قال أبو الوالد عود في حاشية الاشياء ومن هنا
 يعلم أن ما عارفه الملتزمون من أن صاحب القرية اذا آجرها لغيره يشترط على المستأجر جميع اللوازم والكاف
 كالخرف وخدم العسكرو ما أشبه ذلك ففسد الاجارة لانه حينئذ يلزم كونه الاجرة مجهولة وهي حادثة الفتوى
 وقال في حاشية مسكين وذكر في البحر تفريعاً على ما سبق من أن شرط المغارم يتصورها يفسد الاجارة أن ما يقع
 في زمان من اجارة أرض الوقف بأجرة معلومة على أن المغارم أو أجرة الكاشفة أو الخرف على المستأجر فاسد
 ونقل عن المقدسي أن أجر المثل في الوقف يجب بالغام ما بلغ وعن شيخه أن دار الصبي ثلاث اهـ (قوله أو خراج)
 قيل هذا خراج المقاسمة لانه مجهول أما خراج الوظيفة فيا تراكب النوى على أنه لا يجوز مطاق اهـ حلبي

لو المسمى معلوماً ابن كمال (بخلاف الثاني)
 وهو الباطل لانه لا أجر فيه بالاستعمال
 معاقبة (ولا تملك المناقعة في الاجارة الفاسدة
 بالقبض بخلاف البيع الفاسد) فان المبيع
 يملك فيه بالقبض بخلاف فاسد الاجارة حتى
 لو قبضها المستأجر ليس له أن يؤجرها
 وللأول نقض الثانية بجزمه من التلاصق
 وفي الاشياء المستأجر فاسد الوأجر صحيحاً جاز
 وسعي (تفسد الاجارة بالشروط المخالفة
 لمقتضى العقد فكل ما أفسد البيع) مما مر
 (بفسدها) كجهالة ما جاور أو أجرة أو مدة
 أو عمل أو كشرط طعام عذوق دابة
 بمسرة دار وغارمها أو شر أو خراج

عن المنع وجعل الفساد في حواشي الاشياء على قول الامام لان الخراج على المؤجر عنده (قوله ومؤنة رد) أي
رد العين التي اهاجل ومؤنة أبو السعود (قوله بالشيوخ) سواء كان فيما يحتمل القسمة أو لا عنده (قوله بأن يؤجر
نصيبا من داره) وعليه قيل لا يشترط حتى لا يجب الا برأصلا وقيل يتعقد فاسدا فيجب ابر المثل وهو الصحيح اه
جامع الفصولين (قوله أو نصيبه من دار مشتركة) عدم الجواز احدى روايتين عن الامام وفي رواية يجوز وبها
صدري في جامع الفصولين (قوله أو من أحد شريكه) قال في جامع الفصولين أرض بين جماعة فوكل أحدهم بإجارة
حظله فأجره وكيله من جميعهم جاز ولو من أحدهم لم يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كالموالي بشر الموكل اه
ولم يذكر تعليلا (قوله من الفصل الثلاثين) ذكره صاحب جامع الفصولين في الحادى والثلاثين (قوله واحتز
بالاصلي) هو كالمورد المتقدمة (قوله على الظاهر) أي عن الامام وبفسدها في رواية عنده اه من الجامع (قوله
أو أجزأ الواحد فئات أحدهما أو بالعكس) قال في جامع الفصولين استأجر دارا من فئات أحدهما المتضمن
الإجارة في حصة الميت وتبقى في حصة الحي وكذا لو استأجر رجل فئات أحدهما تبطل في حصة الميت لا الحي
وعند زفر تطل في الكل ولورضى الوارث وهو كبير يفتاء الإجارة ورضى به المستأجر جاز اه (قوله وهي الحيلة
في إجارة المشاع) الأولى تقديم هذه على قوله أو أجزأ الواحد قال في الجامع والحيلة في إجارة المشاع أن يلحق بها
الحكم أو يصدق في الكل ثم يفسخ في البعض اه والمحكم كالتقاضى ان تعد المرافعة اليه هندية (قوله فيجوز)
أي في ظاهر الرواية عنه وروى عنه أن لا يجوز اه جامع (قوله وجوزاه بكل حال) سواء كان من شريكه أولا
فيما يحتمل القسمة أولا اه حلي (قوله فلا يقول عليه) والمعول عليه ما في فتاوى فخر الدين أن الفتوى على قول
الامام وبه جزم أصحاب الشروح والمتون فكان هو المذهب أفاده المصنف (قوله وفي البدائع الخ) يخرج على
قول الامام (قوله وسلم جاز) ظاهره ولو بعد المجلس ويدل عليه ما بعده فانه اعتبر الحكم (قوله لم يجوز) لان القضاء
في محل الاجتهاد يرفع الخلاف (قوله لو استأجر العرصة لرجل والعرصة لا آخر) أي فاجرب البناء بناء من أجنبي وله أجر
من رب العرصة جاز ولو استأجر العرصة بلبنة جاز اه جامع (قوله يعني الوسط منه) أي من الفعل المذكور
والاوضح أن يقول أعني والواقع أنه قريب من النصف الثاني منه (قوله كسمية ثوب أو دابة) هذا مجهول الكل
(قوله أو مائة درهم الخ) هذا مجهول البعض ويلزم منه جهالة الكل فصح قوله بعدم فيصير الاجر مجهولا (قوله
اصرورة المرقمة) أي ما يثنى عليها (قوله وتنفذ بعدم التسمية أصلا) بأن قال أجرتك دارى شهر أو سنة ولم يقل
بكذا من (قوله أو بتسمية خرا أو خنزير) حكمهما ما حكم عدم التسمية فيجب الاجر بالغاما بلغ (قوله يعني الوسط
منه) أي عند اختلاف الناس فيه (قوله ولا ينتقص عن المسمى) فيه أنه لا تسمية أصلا ما عند عدمها فالامر ظاهر
وأما عند جهالة المسمى فهو كالمعدم أيضا لعدم معرفة ما يرجع اليه على أنه عند التسمية ينتقص عنها كما يأتي
(قوله بالتمكين) أي تمكين المالك له من الانتفاع وان لم ينتفع بالفعل وفي نسخ بالتمكين أي تمكن المستأجر من
الانتفاع كما ترى قوله وحكم الاصل وجوب الاجر بالاستعمال (قوله ولا ينتقص عن المسمى) فيه أنه لا مسمى
وهو ينافي ما قبله من قوله اعدم ما يرجع اليه (قوله لرضا عما به) قال في الدرر وانما يجب ابر المثل في الفساد
بما بالغاما بلغ ولم يرد على المسمى في الفساد بغيره ما لان المنافع لا قيمة لها في أنفسها عند ما وانما تنتقم
بالعقد أو شبهته فاذا لم تنتقم في أنفسها وجب الرجوع الى ما قامت به في العقد وسقط ما زاد عليه لرضاها بما به
في اسقاطه واذا جهل المسمى أو عدمت التسمية اتى المرجع ووجب الاصل وهو وجوب القيمة بالغاما بلغت اه
(قوله ما لو استأجر دارا على أن لا يسكنها) أي وقد سمي اجرا (قوله وحله في البحر) عبارته وفيه نظر لان الاجرة
ان لم تكن مسماة فهي المسئلة المتقدمة وان كانت مسماة ينبغي أن لا يجاوز المسمى كغيرها من الشروط اه وفي
حاشية الشافعي على المسئلة المذكورة فيه نظري وينبغي أن لا يجاوز المسمى لان فساد الاجارة هنا لا بشرط المذكور
وهو عدم السكنى لا عدم تسمية الاجرة اه وفي حاشية بسري الدين فيه نظر اذا الفساد ليس بجهالة المسمى ولا لعدم
التسمية بل لا بشرط خلاف مقتضى العقد وهو نظير ما لو باع على أن لا يملك المشتري المبيع أي فانه فاسد أيضا
ونقله عن المحي قال العلامة المقدسي لا نظري فيه لان هذا قسم آخر وهو وان كانت الاجرة مسماة لكن في حكم غير
المسماة لكونه بشرط عدم السكنى فلم يكن راضيا بالاجرة المسماة في مقابلة السكنى وكما يصير مجهولة بعدم ذكرها
أو ذكره فانه يصير مجهولة بعدم ما يتايلها اه قال الحوي وفيه تأمل اه ولعل وجهه ما ذكره المحي (قو

ومؤنة رد اشياء (و) تفسدا أيضا (بالشيوخ)
بأن يؤجره ببيان داره أو نصيبه من دار
مشتركة من غير شريكه أو من أحد شريكه
أنفع الوسائل وعمادية من الفصل الثلاثين
واحتزب (الاصلي) عن الطائفة فلا يفسدها
على الظاهر كأن أجر الكل ثم يفسخ في البعض
أو أجزأ الواحد فئات أحدهما أو بالعكس وهي
الحيلة في إجارة المشاع كالموقوفى بجوازه
(الا إذا أجر) كل نصيبه أو بعضه (من شريكه)
فيجوز وجوزاه بكل حال وعليه الفتوى
ز يلقى ويجوز به بالامتناع لكن بهذه العلامة
فاسم في نصيبه بأن ما في المسمى شاذ مجهول
الناظر فلا يقول عليه قلت وفي البدائع لو أجر
مشاعا يحتمل القسمة فقسه وسلم جاز وال
المانع ولو أبطلها الحالك ثم قسم ولم يجوز
ويفتى بجوازه ولو البناء لرجل والعرصة لا آخر
فصولين من الفصل الحادى والعشرين يعني
الوسط منه (و) تفسدا (بجهالة المسمى) كله
وبعضه كسمية ثوب أو دابة أو مائة درهم على
أن يبرها المستأجر اصبرورة المرقمة من الاجرة
فيصير الاجر مجهولا (و) تفسدا (بعدم التسمية)
أصلا أو بتسمية خرا أو خنزير (فان فسد
بالاخيرين) بجهالة المسمى وعدم التسمية
(وجب ابر المثل) يعني الوسط منه ولا ينتقص
عن المسمى لا بالتمكين بل (بالاستيفاء المفعلة)
حقيقة كما مر (بالغاما بلغ) لعدم ما يرجع
اليه ولا ينتقص عن المسمى (والا) تفسدا بما
بل بالشرط أو بالشيوخ مع العلم بالمسمى (لم يرد)
اجر المثل (على المسمى) لرضاهما به (ويشترط
عنه) لفساد التسمية واستثنى الزباني
ما لو استأجر دارا على أن لا يسكنها فسد
ويجب ان سكنها أجر المثل بالغاما بلغ وحله
في البحر على ما اذا جهل المسمى

لكن أرجعه فاضى خان في شرح الجامع الى
 جهة المسمى فافهم وعلى كل فلا استثناء
 فتنبه فان وينبغي استثناء الوقت لان
 لو اجب فيه أجر المثل بالغاما بالغ فتأمل (فان
 أجر داره) ثم رجع على جهة المسمى (بعد
 مجهول فمكن مدة ولم ينفذ ففعليه للمدة أجر
 المثل بالغاما بالغ وتفسخ في الباقي) من المدة
 (أجر حانونا كل شهر يكذا صبح في واحد فقط
 وفقد في الباقي) لجه التما والاصل أنه متى
 دخل كل فيما لا يعرف منتهاه تعين أدناه فاذا
 يتم الشهر فكل فصحها بشرط حضور الآخر
 لانتهاه العقد الصحيح (و) في كل شهر سكن في
 أوله هو الليلة الأولى ويومها عرفا وبه ينقضي
 (صح العقد فيه) أيضا وليس له مؤجر أخرجه
 حتى ينقضي كالمسمى زياي (الآن يسمى
 فكذا يكون كالمسمى زياي) فيصح لزوال
 الكل (أي جلة شهر معلومة) بكذا صبح وان لم
 المانع (واذا أجرها سنة) (أو أول المدة
 باسم أجر كل شهر) (والأوقات العقد) هو أولها
 مسمى (ان مسمى) (حين جيل) بضم فتفتح أي
 (فان كان) العقد (حين جيل) يوم الأول من الشهر
 يسر الهلال والمراد باليوم الأول من الشهر
 شمس (اعتبر الأهلة والأفلايا) كل شهر
 ثلاثون وقالا يسمي لأول بالايام والباقي بالأهلة
 (استأجر عبدنا أجره يوم وبطعامه لم يجز)
 لجهة بعض الأجر كما تر

لكن أرجعه فاضى خان في شرح الجامع الى
 جهة المسمى فافهم وعلى كل فلا استثناء
 فتنبه فان وينبغي استثناء الوقت لان
 لو اجب فيه أجر المثل بالغاما بالغ فتأمل (فان
 أجر داره) ثم رجع على جهة المسمى (بعد
 مجهول فمكن مدة ولم ينفذ ففعليه للمدة أجر
 المثل بالغاما بالغ وتفسخ في الباقي) من المدة
 (أجر حانونا كل شهر يكذا صبح في واحد فقط
 وفقد في الباقي) لجه التما والاصل أنه متى
 دخل كل فيما لا يعرف منتهاه تعين أدناه فاذا
 يتم الشهر فكل فصحها بشرط حضور الآخر
 لانتهاه العقد الصحيح (و) في كل شهر سكن في
 أوله هو الليلة الأولى ويومها عرفا وبه ينقضي
 (صح العقد فيه) أيضا وليس له مؤجر أخرجه
 حتى ينقضي كالمسمى زياي (الآن يسمى
 فكذا يكون كالمسمى زياي) فيصح لزوال
 الكل (أي جلة شهر معلومة) بكذا صبح وان لم
 المانع (واذا أجرها سنة) (أو أول المدة
 باسم أجر كل شهر) (والأوقات العقد) هو أولها
 مسمى (ان مسمى) (حين جيل) بضم فتفتح أي
 (فان كان) العقد (حين جيل) يوم الأول من الشهر
 يسر الهلال والمراد باليوم الأول من الشهر
 شمس (اعتبر الأهلة والأفلايا) كل شهر
 ثلاثون وقالا يسمي لأول بالايام والباقي بالأهلة
 (استأجر عبدنا أجره يوم وبطعامه لم يجز)
 لجهة بعض الأجر كما تر

وكسوتها اه مبسوط (قوله وجاز اجارة الحمام) مع جهل مدة مقامه فيه وقد رمايته عمله منه فان ما فيه من
الجهالة ساقطة للضرورة حموى ملغية وقال الانقافى لان الناس في سائر الامصار يدعون اجرة الحمام وان لم يكن
مقدار ما يستعمل من الماء معلوما ولا مقدار القعود قدل اجماعهم على جواز ذلك وان كان القياس بأياه لوروده
على اتلاف العين مع الجهالة اه وفي اجارة الحمام نقل الرمد والسرقين وتفرغ موضع القسالة يكون على
المستأجر ولو اذ ثلاث البالوعة من جهة المستأجر على الاجرة تفرغه واذا استأجر حماما سنة بحسب كذا لم يسر
الى المستأجر شهرين ثم سلم في الباقي رأي المستأجر فانه يجبر على قبضه واذا استأجر حماما واحدا فانه سدد منه
يث قبل القبض او بعده فله ان يتركه ولو استأجر حماما ودخل الاجر مع احد فانه الحمام لا يجب عليه الاجرة
لانه يرد بعض المقتود عليه وهو منفعة الحمام في المدة ولا يسقط شيء من الاجرة لانه ليس بمعلوم هندية والحمام
مؤث في الاغلب وجمعه حمامات على القياس وفي ذكرى ان اول من وضعه نبي الله تعالى سليمان عليه الصلاة
والسلام انتهى حموى (قوله دخل حمام الخنزة) في مجتبه الشمائل الشريفة من المواهب ان حديث دخوله
صلى الله عليه وسلم حمام الخنزة موضوع اه سري الدين (قوله كذا كره ابن حجر) وكذا رواه احمد في كتاب السنة من
حديث أبي رائل عن ابن مسعود قال ان الله نظر الى قلوب العباد فاختر له اصحابا فجعلهم انصار دينه ووزرائه
فصار آراء المسلمون حسنة فاهو عند الله حسن ومارآه المسلمون قبيحة فاهو عند الله قبيح وهو موقوف حسن وكذا
أخرجه البراء بن العاصي والطبراني في ترجمة ابن مسعود من الحلية اهدى المقاصد الحسنة (قوله بل حاجتهن أكثر
لكثرة أسباب اغتسالهن) من الحيض والنفاس والجنابة واستعمال الماء البارد يضرك وقد لا يتمكن من الاستيعاب
وازالة الوسخ مقصودة وذلك يحصل بدخول الحمام اه مخ (قوله وكراهة عثمان الخ) روى عن عمارة ابن عقبة
قال قد قدمت على عثمان بن عفان فسأني عن حالي فآخبرته ان لي غلاما مراحا ماله غلة فذكر لي غلة الخجابين وغلة
الحمام وقال انه بيت الشيطان وسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم شرييت فانه تكشف فيه العورات وتصب فيه
الفسالات والنجاسات ومنهم من فرق بين حمام الرجال واتساء فقال ~~كره~~ ايجار حمام النساء لانهن ممنوعات
من الخروج وقد أمرن بالقرار في البيوت واجتماعهن قل ما يخل عن العتق اه مخ (قوله في الكراهة)
أي التحريمية بل هو حرام حاي فيكون المراد الكراهة اللغوية فتم الحرام (قوله احتجيم وأعطى أجرته) روى
مسند الى أنس بن مالك قال حجج أبو طيبة رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمر له بساع من غر وأمر أهله أن
يخففوا عنه من خراجه ولانه عمل معلوم أبيع استيفاءه فجازأخذ الاجرة عليه كسائر الاعمال اه اتقافى
وفي الجوهره وان شرط الحمام شيئا على الجبامة فانه يكره لان قدر الجبامة مجهول اه (قوله منسوخ) بما روى
أه عليه الصلاة والسلام قال له رجل ان لي عبلا وغلاما مجاما فأطعم عبلي من كسبه قل نعم اه مخ او يجعل
حديث الخبث على الكراهة طبعها من حيث المروءة ما فيه من الخبث والدناءة اتقافى ولو كان خبيثا شرعا لم يعط
صلى الله عليه وسلم أجرته قال الشعبي فانه كما لا يحل لاحد أكل الحرام لا يحل له دفعه الى غيره يأكله اه (قوله بكسر
فهمين) ويجوز تحقيفها حموى (قوله الموضة) قال الحموي في بيانها الناقصة تعطف على ولد غيرها ومنه قيل لامرأة
تخضن ولد غيرها وللرجل الحاضن أيضا والجمع أطار كاسمال وربما جعت المرأة على ظنار بكسر الظاء وضمة
وظاؤرت اظنار بضم الظاء تخضت ظنرا اه (قوله بأجر معين) فان سمى دراهم فلا بد من بيان قدرها وصفها
وان استأجرها بكميل أو موزون فلا بد من بيان قدره وصفته واذا استأجرها بشباب يشترط فيه جميع شرائط
السلم محيط (قوله لعدم التعارف) ولان العقد يرد فيها على استئلال العير قصدا قال الامام محمد استئنان ابن
الآدمية بعقد الاجارة دليل على أنه لا يجوز بيعه وجواز بيع ابن الانعام دليل على أنه لا يجوز استئناقه بعقد
الاجارة اه (قوله وكذا بطاعها وكسوتها) وهما عليهما اذا لم يشترط في عقد الاجارة على المستأجر اه خلاصة
ولا يسمع الظن ان تمام واحد من طاعهاهم بغير أمرهم فاذا زارها أحد من ولدها فلهم أن يمنعوه من الكسوة
عندها مبسوط (قوله ولها الوسط) أي ان لم يوصف لها شيء هندية والتأقيت شرط في استئجارها اجماعا كما في
الفتاوى الصغرى (قوله لجران العادة بالتوسعة) وعدم المشاحة بل تعطى ما طلبت وتوافق على مرادها
والجهالة اذا لم تنض الى المنازعة لا تمتنع الصحة وقالا لا يجوز وهو قول الشافعي وهو القياس لان الاجرة مجهولة
(قوله ولا زوج أن يطأها) لانه حق فلا يمكن المستأجر من ابطاله وله أن يمنعها من الخروج وأن يمنع الصبي

(وجاز اجارة الحمام) لانه عليه الصلاة
والسلام دخل حمام الخنزة واتعطف الناس
وقال عليه الصلاة والسلام مارآه المؤمنون
حسنة فاهو عند الله حسن قلت والمعروف
وقفه على ابن مسعود كذا كره ابن حجر (و) جاز
(بناؤه للرجال واتساء) هو الصحيح للحاجة بل
حاجتهن أكثر كذا كره ابن حجر (و) جاز
وكراهة عثمان حمولة على ما فيه كشف عورة
زيلي وفي احكامات الاشياء وبكسر لهما
دخول الحمام في قول وقيل الامريضة أو غلة
والمعة أن لا كراهة مطلقا قلت وفي زماننا
لا شك في الكراهة لضعف كشف العورة
وقد مر في النفقة (والحمام) لانه صلى الله عليه
وسلم احتجيم وأعطى أجرته وحديث النهي عن
كسبه منسوخ (والظنر) بكسر فاءه من الموضة
(بأجر معين) لتعامل الناس بخلاف بئس
الحيوانات لعدم التعارف (و) كذا
(بطاعها وكسوتها) ولها الوسط وهذا
عند الامام لجران العادة بالتوسعة على الظنر
شفقة على الولد (ولا زوج أن يطأها) خلافا
لما لا في بيت المستأجر لانه ملكة فلا
يدخله (الاباذنه)

الدخول عليها زيلعي وليس للظن ان تمنعه نفسها ولا يسع أهل الصبي أن يمنعوها من ذلك غاية (قوله شأنه
اجارتها) بأن كان وجهها بين الناس لأن الأرض صليح والسهر بالليل يضعفها ويذهب جمالها فكان له المنع منه
كما يمنعه من الصيام تطوعا اه وفدر الاطلاق أيضا بوا كان التزويج بعد الاجارة أو حدثت بعده بفجر اذنه
في الاصح قال العلامة المقدسي فيه تأمل لانه اذا كان أذن لها ليس له الفسخ فاذا تزوج بعد العقد ينبغي أن
لا يكون له ذلك بطريق أولى اه (قوله لان قولهما الخ) وفي التمني لان عقد الاجارة لزمها وقولها غير مقبول
في حق المستأجر وفي الهندية وان لم تكن معروفة بالظن وهي ممن يعاب عليها فلهما الفسخ بخلاف ما اذا كانت
تعرف بذلك ومعنى كونها غير معروفة أن تكون هذه أول اجارة منها حضرات وتسخن ان لم تعلم بشقة الظارة
ثم علمت عتابة واذا كانت ممن ينسبها الارضاع فلا عليها الفسخ لانهم يعيرون به ولها ذلك أيضا فاداه صاحب
الجوهرة (قوله ومرضها) أي مرضا لا يستطيع معه الارضاع الابشقة أو تعجز عما هو مقصود المستأجر
سوى قال في التبيين لان لبن الحلي والمرضة يضرب بالصغير وهي أيضا يضربها فاسكان لها ولهم الخيار فعا
للضرب عنها وعن الصبي اه (قوله وبجورها) أي زناها اه مثلي لانها تستغل بالتجور تبين أي عن حفظ الصبي
اه غاية (قوله ونحو ذلك من الاعذار) كالمو كان الصبي يتقيا لبنها أو كانت سارقة لانهم يخافون على مناعه
وعلى - لي - الصبي وكذا اذا كان الصبي لا يأخذ ثديها وكذا اذا ادعى مرضها به كان لها الفسخ لانها تضرب ربه على
ما قبل تجوع الحرة ولا تأكل بنديها اه تبين قال في الهندية وكل ما يضرب بالصبي فحواله ويجمع من فذل الصبي
زمانا كثيرا أو ما أشبه ذلك فله ان يمنعه وطاعته وما لا يضرب بالصبي فليس لهم منعها منه لما جرت الي ذلك
ويصير ذلك القدر مستثنى من الاجارة كوقوف الصلاة ونحوها ومعنى قوله - كل ما يضرب بالصبي أي لا محالة
وأما ما كان يوهم الضرر فليس لهم منعها عنه كذا في المحيط (قوله لا بكفرها) كذا في التبيين ويحالفه ما في الخاتمة
اذا ظهرت الطاهر كآفة أو محجونة أو زانية أو حقة فلهم فسخ الاجارة اه قال في النهاية ولا يحد أن يقال عيب
التجور في هذا فوق عيب الكفر الا ترى انه كان في نساء بعض الرسل كما مر أي نوح ولوط عليهما السلام وما يغت
امرأته نبي قط هكذا قال صلى الله عليه وسلم اه تبين قال فيه وقوله تعالى ضرب الله مثلا للذين كفروا امرأة نوح
وامرأة لوط أي بين الله تعالى للكافرين تنبيها أنهم لا يفتقروا الوصلة بالنكاح وغيره مع اختلاف الدين وفيه نوع
تنبيه لا زواج النبي صلى الله عليه وسلم أن وصلته مع النبي صلى الله عليه وسلم لا تغنيهن من الله شيئا اذا عصين
وخالفن الاخر وقوله فخاتما هما أي في الدين أي كفرتا ولم يسألوا بصحاح للرسولين بالاساعدة على الاسلام وقبل
كاتبنا منافقتين قال ابن عباس فخاتما هما بالانفاق ولم يفجرا امرأة نبي قط اه مثلي (قوله ولومات أبوه لا) لان الاجارة
وقعت للصبي لا للاب سواء كان له مال أولا اه زيلعي وفي الهندية وهو قول البعض وكان الفقيه أبو بكر البخني
يقول انما لا تبطل اجارة الظن بعوت الاب اذا كان للصبي مال أما اذا لم يكن له مال تبطل بعوت الاب واطلاق محمد
في الكتاب يدل على الاول وأجر الظن في ميراث الابن سواء فيه المدة التي في حياة الاب وما يستقبل بعدها على
الصحيح ولو قالت عممة الصغير للظن بعد موت الاب أرضعته حتى أعطيك الاجر فارضعته شهرا وان لم يكن للصبي
مال حين استأجرها الاب فن يوم مات الاب الاجر على العممة ثم ينتظر ان كانت وصية للصغير رجعت بذلك في مال
الصغير والا فلا وان كان له مال يوم استأجرها الاب فالاجر كله في مال الصغير ذخيرة وان حدث للصبي مال بعد
جارة الاب الظن فأجر ما مضى قبل حدوث المال على الاب وأجر ما بقي في مال الصغير طهريه (قوله وعليها غسل
الصبي الخ) الاصل أن الاجارة اذا وقعت على عمل فكل ما كان من توابع ذلك العمل ولم يشترط ذلك على الاجير
في الاجارة يرجع فيه الى العرف وليس عليها من أعمال أبويه شيء الا أن تبرع ولا تترك الصبي وحيدا عفاية
(قوله وثيا به) بالجر عطف على الصبي وأطلق في غسل الثياب وفي الكدابة الصحيح أن غسل ثياب الصبي من البول
ونحوه عليها ومن الوسخ والدرن لا يكون عليها كذا في المحوى وفي الهندية عن جواهر الفتاوى انه الاصح (قوله
واصلاح طعامه) بأن تمضغه له ولا تأكل شيئا يفسد لبنها ويضربه وعلمها أيضا طبخ طعامه هندية عن السراج
وفي غاية البيان عليها أن تهني له الطعام اه وهذا أعم فانه يعم نحو تدعيمه ووضع في اناء ونحوه له (قوله للعرف)
عله لانه كور (قوله عليها) أي غمه (قوله وأمره علمها) وهو الارضاع وما يتبعه (قوله لا أبرأها) لانها لم تأت
بالعمل الواجب عليها وهو الارضاع وهذا الجار وليس يرضاع وهو غير ما وقع عليه عقد الاجارة ولهذا لو أبرأ

(و) الزوج (له في نكاح ظاهر) أي معلوم
بغير الاقدار (فسخها مطلقا) شأنه اجارتها
أولا في الاصح (ولو غير ظاهر) بأن علم
بفسخها لان قولها لا يقبل
في حق المستأجر (ولا مستأجر فسخها
في حق المستأجر وبجورها) بخورا بينها
يجب لها ومريضها (لا بفسخها)
ونحو ذلك من الاعذار (لأنها) فخرها
لانه لا يضرب بالصبي (ولو مات الصبي أو الظن
انتقضت) الاجارة (ولو مات أبوه لا وعيها
غسل الصبي وثيا به وادخله طعامه ودفعه)
بفتح الال أي طلبة بالدهن للعرف وهو معتبر
في الاصل فيه (لا يلزمها) نعم شيء من ذلك
وما ذكره محمد من أن الدهن والرياحان عليها
فعادة أهل الكوفة (وهو) أي غمه (وأجرة
عملها على أبيه ان لم يكن له) للصغير مال والا
ففي ماله (لانه كالتنفقة) فاذا أرضعته ابن
شاة أو غذته بطعام ووضعت المدة لا أبرأها

بلين الظئر في المدة لم يستحق الاجر من غير العناية وان جحدت انظروا قالت ما أرضعته بلين البهائم وانما أرضعته
 بلين فالقول لها مع عيبتها استحسن ما وان أقاموا بينة على ما ادعوا فلا أجر لها وتأويل المسئلة كما قال
 شمس الاعمه لانهم شهدوا أنها أرضعته بلين الشاة وما أرضعته بلين نفسها أما انما اكتفوا بقولهم ما أرضعته بلين
 نفسها لا تقبل شهادتهم لان هذه شهادة قامت على النفي مقصودا بخلاف الفصل الاول لان النفي هناك دخل
 في ضمن الاثبات وان أقاموا البينة أخذ ببينة الظئر هندية عن الذخيرة (قوله هو الارضاع) ولا يكون الا بلين
 الآدية (قوله لا اللبن) أي مطلقا (قوله أراستأجرت من أرضعته) فإن عليها الاجر المشروط لمن استأجرتها
 ولها الاجر كاملا استحسننا في القياس يتصدق بالفضل ميسر لانها أخذت زيادة على عملها غاية
 (قوله حتى تستحق الاجرة) تفريعية وما بعد ما مر فوع وفي نسخة حيث (قوله الا اذا شرط ارضاعها على
 الاسح) والاوجه انها تستحق هندية عن الصغرى وقوله عن الذخيرة الذي في الهندية عنها الصحيح أنما لا تستحق
 الاجر ثم ذكر الاوجه الذي قدمناه (قوله ولم يعلم الاولون) أما اذا علموا فلا انهم كما يؤخذ من فهو (قوله لشبهه
 بالاجير الخاص والمشتري) قال صاحب النهاية الوجه أن الاجير الواحد في الرضاع يشبهه الاجير المشترك من حيث
 أنه يمكنه ايتاء العمل لكل واحد منهما كما في الخياط ولو كانت أجيرا وحده حقيقة لم تستحق الاجر كاملا فلشبهها
 بالاجير المشترك تستحق الاجر كاملا ولشبهها بالواحد نأثم وقال شيخ الاسلام علاء الدين الاسيحي في شرح
 الكافي الذي هو بسوطه والمسائل متعارضة في هذا الباب بعضا يدل على انها في معنى اجير الواحد وبعضها
 يدل على انها في معنى الاجير المشترك والصحيح انه ان دفع الولد اليها لترضعه فهي اجير مشترك وان سلمها الى منزله
 فهي اجير واحد اه شلبي مختصرا (قوله لعصب التيس) التيس في الاصل الذكر من المعز اذا حمل عليه الحول
 وهو هنا مطلق النعل والعصب ضرب اب الابل ويقال ماؤه صحاح وفي المجموع العصب الكراء الذي يؤخذ على
 ضرب اب النعل فقوله وهو نزوه هو أحد اقوال وخصه لانه المراد وانما لم تجز اجارته على ذلك لقوله عليه الصلاة
 والسلام ان من السحت عصب التيس ومهر البقي وكسب الحجام ولانه عمل لا يقدر عليه وهو الاحبال فلا يجوز
 أخذ الاجر عليه ولانه أخذ المال بمقابلته الماء وهو نجس مهين لا قيمة له فلا يجوز أخذ الاجرة عليه اه تبين
 وقد علم من ذلك أن المنهى عنه أخذ الاجرة على ذلك وأما اعارة النعل لضربه فتدوب اليها فتدريجها في الحديث
 ومن حقه اطراف فخاها اه شلبي (قوله وهو نزوه) قال في القاموس نزوا ونزوا ونزوا ونزوا ونزوا ونزوا
 ثم قال والنزاء كسواء وكساء الفساد (قوله مثل الغناء) بالكسر والمقدار الصوت واما المقصور فهو اليسار صحاح
 واما بالفتح والمدة فهو النفع وفي المصباح الغناء ككتاب رقباسه الضم لانه صوت أبو السهود (قوله والنوح) يقال
 فاحت المرأة على الميت نوحا من باب قال والاسم النواح كغراب وربما قيل نياح بالكسر جوى عن المصباح
 والنوح البكاء على الميت وتعدد محاسنه أبو السهود عن البرجندی (قوله والملاهي) كالزمار والطبل وغيره
 أي طبل اللهو وأما اذا كان غيره كطبل الغزاة وطبل العرس فيجوز قال الانتفاني عن ظهير الدين اسحق الوالوي
 رجل استأجر رجلا لا يضرب له الطبل ان كان للهو لا يجوز لانه معصية وان كان للغزاة أو القافار يجوز لانه طاعة اه
 وفي كون طبل القافلة طاعة نظروا مثل الغناء الحدا وقراءة الشعر وغيره ولو استأجره ليخصي له عبدا لا يجوز
 وقيل في الفرس والبقر يجوز هندية عن المعتاية قال في التبيين في علة عدم جواز الاجارة على المعصية
 لان المعصية لا يتصور استحقاقها بالعقد فلا يجب عليها الاجر من غير أن يستحق هو على الاجير شيئا اذا المبادلة
 لا تكون الا باستحقاق كل واحد منهما على الآخر ولو استحق على المعصية لكان ذلك مضافا الى الشارع من حيث
 انه شرع عقدا موجبا للمعصية تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا اه (قوله يباح) كذا في المحيط وفي الملتقى امرأة تاتخذه
 أو صاحبة طبل أو صاحبة زمرا اكتسبت مالارته على اربابه أن علموا والاتصدق به وان من غير شرط فهو لها
 قال الامام الاستاذ لا يطيب والمعروف كالمشروط اه قلت وهذا مما يتعين الاخذ به في زماننا تعلم انه لا يذهبون
 الا بأجر البينة (قوله مثل الاذان) بأن يقول استأجرتك بكذا على أن تؤذن كافي المستصحب أما اذا أمر بالاذان
 من غير ذكر اجارة فيجوز وانما لا يجوز لان منفعة عمله تحصل له مؤذن لانه بكثرة الجماعة يزداد ثوابه اه جوى (قوله
 والمطج بأن يقول استأجرتك على أن تتج عني بكذا فيكون المعقود عليه هو المطج حتى يجب عليه تسليمه ويجب
 على المستأجر تسليم الاجرة أما اذا أمر بالمطج بأن قال أعتقك أن تتج عني فيجوز من غير ذكر الاجارة

لان الصحيح أن المعقود عني هو الارضاع
 والتربية لا اللبن والتغذية عناية (بخلاف
 ما لو دفعته الى خادمها حتى أرضعته) تستحق
 أو استأجرت من أرضعته حتى تستحق
 الاجرة الا اذا شرط ارضاعها على الاسح
 شرب لالبينة عن الذخيرة ولو آجرت نفسها
 لذلك لتقوم آخرين ولم يعلم الاولون فأرضعتهما
 وفرغت أثمت ولها الاجر كاملا على الذريتين
 لشبهها بالاجير الخاص والمشتري وتعامه
 في العناية (لا تصح الاجارة لعصب التيس)
 وهو نزوه على الاناث (و) لا لاجل المعاصي
 منه (ل) الغناء والنوح والملاهي (ولو أخذ
 بلا شرط يباح (و) لا لاجل الطاعات منه
 الاذان والمطج

انتهى شلبي عن المصباح (قوله بنصفه) أي مثلاً (قوله أي بنصف الغزل) أي المنسوج (قوله لانه استأجره بجزء
من عمله) أي من معموله قال في العناية قوله والمعنى فيه يعني الماعى الفقهى في عدم جواز ذلك هو أن المستأجر
عاجز عن تسليم الاجر وهو بعض المنسوج أو المحمول لأن حصوله بفعل غيره والشخص لا يعتد قادراً بقدره غيره
اه فالدرة على التسليم شرط صحة العقد اه زياي قال في الهداية وهذا أصل كبير يعرف به فساد كثير من
الاجارات قال الاتقاني أي جعل اجرة بعض ما يخرج من العمل أصل عظيم يعرف به حكم كثير من الاجارات
كما اذا استأجره ليصير له قفيزاً من ماله من دونه وكذلك اذا دفع أرضاً لغيره فيها شجر على أن يكون الارض
والشجر بينهما نصفين لم يجز والشجر لرب الارض وعليه قيمة الشجر وأجر ما عمل كذا في الناموس وكذا اذا استأجره
لغزل هذا القطن أو هذا الصوف برطل من غزل وعلى هذا اجتناء القطن بالنصف ودياس الدخن بالنصف
وحصاد الحنطة بالنصف ونحو ذلك كله لا يجوز اه شلبي (قوله انه عليه الصلاة والسلام عن فقير الطحمان)
وهو أن يستأجر ثوراً ليطحن له حنطة بتقير من دقيقه زيلبي (قوله أو يسمى قفيزاً بلاتعيين) فيكون ديشاً في ذمته
(قوله لا أجر له أصلاً) لا المسمى ولا أجر المثل اه عناية (قوله لصيرورته شريكاً) أي ومن عمل طعاماً مشتركاً بينه
وبين غيره لا يستحق الاجر لانه لا يعمل شيئاً شريكاً الا ويقع بعضه لنفسه فلا يستحق الاجر زياي (قوله
وما استسكه الزياي) حيث قال وفيه اشكالان أحدهما أن الاجارة فاسدة والاجرة لا تملك بالصحة منها بالعقد
عندنا سواء كان عبداً أو ديناً على ما ينه من قبل فكيف ملكه هنا من غير تسليم ومن غير شرط التجهيل والثاني
انه قال ملكه في الحال وقوله لا يستحق الاجرة يتأني الملك لانه لا يملكه اذا ملكه الا بطريق الاجرة فاذا لم يستحق
شيئاً فكيف يملكه وبأي سبب يملكه اه حلي (قوله اجاب عنه المصنف) حيث قال أقول يمكن الجواب عنه أما عن
الاول فلأن صورة المسئلة انه يجعل له الاجرة فانه قال ملك المصنف في الحال بالتجهيل وهي تلك به كما تملك بشرطه
أي التجهيل كما تقدم تقريره اه وقد سبقه الى هذا الجواب قارئ الهداية وقاضى زاده والاكل في العناية والعلامة
المقدمي وأما عن الثاني فلانه لما ملكه بالتجهيل كما ذكرنا عمل تبيين بعد ذلك عدم استحقاقه شيء من الاجرة
كما لو جعل له الاجرة عند العقد فانه يتحكم بكونه املاً كما اذا استحقها استحق تبين كونه لغيره الملك انتهى قال
قاضى زاده وأما الثاني فلأن المسئلة بين قولهم ملك الاجر في الحال وبين قولهم لا يستحق الاجر ولا يجب
الاجر ممنوعة اذ معنى الاول أنه يملك الاجر ابتداءً بموجب العقد وتسليم الاجر الى الاجير بالتجهيل ومعنى الثاني
انه لا يستحق الاجر اطلاقاً العقد قبل العمل بعد أن ملك الاجر بالتسليم بسبب أنه صار شريكاً في الطعام قبل ايفاء
شيء من المعقود عليه فلا يذهب عليه انه لا تنافي بين هذين المعنيين بل الاول منهما يؤدى الى الثاني اه وفيه أن
ملك الاجرة انما هو بالمقدار الصحيح وقد صدر هذا العقد فاسداً ولا يجب الاجر فيها الا بحقيقة العمل ولم يعمل بعد
وأيضاً لا تجهيل بدون الافراز ولم يوجد الا انه وقع بوصف الصحة ثم فسد ولذا قال بعضهم ونقله الشافعي أن ملكه
للاجر في الحال منطوقه الى التقدير يدل عليه ما أجاب العلامة المقدمي به عن هذا التنافي بقوله قوله لم انه
لا يستحق شيئاً أي على فرض كونه ملك المصنف في الحال وبتقديره واذ لازم من تقدير ملك المصنف عدم استحقاق
شيء من الاجر والمؤجر لم يجعل له شيئاً الا هذا المصنف فلا يستحق شيئاً أصلاً وهو قريب مما قاله بعض الفضلاء
أن مرادهم بنفي الاستحقاق نفي الملك لأن وجوده يؤدي الى عدمه وما هو كذلك يطل فقوله لم ملك الاجر في الحال
كلام ورد على سبيل الفرض والتقدير فيكون تقدير الكلام لو وجب الاجر في الصورة المفروضة للملك الاجير الاجرة
في الحال بالتجهيل اه (قوله كما زعمه مشايخ بلخ) قال في التبيين وكان مشايخ بلخ والنسفي يجيزون جعل الطعام
ببعض المحمول ونسج الثوب ببعض المنسوج لتعامل أهل بلادهم بذلك ومن لم يجوزه فاسه على قفيز الطحمان
والقياس بترك التصارف ولئن قلنا انه ليس بطريق القياس بل النص يتناول دلالته فالنص يخص بالتعامل
ألا ترى أن الاستصناع ترك القياس فيه وخص من القواعد الشرعية بالتعامل ومشايخنا رحمهم الله تعالى
لم يجوزوا هذا التخصيص لأن ذلك تعامل أهل بلدة واحدة ولا يخص الترخيل الاستصناع فان التعامل به
جرى في كل البلاد وبمثل بترك القياس ويخص الاثر اه وفي العناية فان قيل لا تترك بل يخص عن الدلالة بعض
ما في معنى قفيز الطحمان بالعرف كما فعل بعض مشايخ بلخ في الشياح بلربان عرفهم بذلك قلت الدلالة لا عموم لها
حتى تخص اه (قوله عند الامام) وقال هو جازلانه يجعل المعقود عليه العمل حتى اذا فرغ منه نصف النهار

(بنصفه) أي بنصف الغزل (أو استأجره فلا
لعمل طعامه ببعضه أو ثوبه ليطحن بره بعض
دقيقه) فسدت في الكل لانه استأجره
بجزء من عمله والاصل في ذلك أنه عليه
عليه وسلم عن قفيز الطحمان وقد مناه في بيع
الوقاء والحيلة أن يفرض له الاجر الا لا أو يسمى
قفيزاً بلاتعيين ثم يعطيه قفيزاً من هذا الطعام
ولو استأجره ليعمل له نصف هذا الطعام
بنصفه الا أن لا أجر له أصلاً اه ضرورة
نرى في كتابنا ما استسكه الزياي اجاب
عنه المصنف وقال وصرحوا بأن دلالة
النص لا عموم له فلا يخص به
بما عرف كما زعمه مشايخ بلخ (أو)
(خيار الضمير كذا) لقضية دقيق (اليوم
به) فسدت عند الامام

فله الاجر كاملا وان لم يفرغ في اليوم فعليه ان يعمل في الغد لان المقصود هو العمل وذكر الوقت للاستحصال
 لا لتعيق القعدة فكأنه استأجر للعمل على ان يفرغ منه في أسرع الاوقات عناية (قوله يلجعه بين العمل والوقت)
 أي وكل منهما صالح للاجارة لان ذكر الوقت يوجب كون المنفعة معقودا عليها وذكر العمل يوجب كونه
 معقودا عليه وليس أحدهما بأولى من الآخر والجهالة المنفية الى النزاع تفسد العقد وانما كانت تؤدي
 الى النزاع لان نفع المستأجر في العمل حتى لا يجب عليه الاجر الا بتسليم العمل ونفع الاجير في المدة لاستحقاقه
 الاجر بتسليم نفسه وان لم يعمل فاذا مضى اليوم ولم يفرغ من العمل جاز ان يطلب الاجير أجره نظرا الى المدة
 ويمتنعه المستأجر نظرا الى العمل فأفضى الى النزاع وجعلها ماذكر الوقت للتجمل تحكم لتفاوت الاعراض فيه
 فقد يكون للتجمل وقد يكون لكون المنفعة معلومة عناية (قوله حتى لو قال في اليوم جازت) أي اجاعا لانه
 للعارف والمظروف لا يستغنى عن الظرف فكأنه قال ان عملت في بعض اليوم وذلك يبيد التجمل فكان العمل هو
 المعقود عليه بخلاف قوله اليوم فان المنفعة تستغرق الوقت فيصلح ان يكون معقودا عليه وتلزم الجهالة عناية
 (قوله أو أرضا بشرط أن يشيها) قال في القاموس شيا تشي بجمعها اثنين اهـ وجعله من الافعال أو التفعيل
 أبو السعود عن الجوى والكلام على تقديره ضاف أي يثنى كراهم فان الثنا له لا للارض الاصل ان ما كان
 ملائما للعقد لا يكون مفسدا له والارضى انما تستأجر لمنفعة المستأجر خاصة فكل فعل ينتفع به المستأجر خاصة
 كالسكراب والاراعة والسقي يكون ملائما للعقد وكل فعل ينتفع به المؤجر خاصة يكون مخالفا للعقد مفسدا له
 كشرط ابقاء السرقين ورد الارض مكروبة شاي عن الاتقاني بتصرف وفي المنع ان كان المراد ان يردها مكروبة
 فلا شك في فسادها فانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاحد العاقدين وهو المؤجر وان لم يكن المراد هذا فان
 كانت الارض لا تخرج الربيع الا بالسكراب مرتين لا يفسد العقد لان الشرط مما يقتضيه العقد وان كانت
 مما يخرج بدونه فان كان أثره يبيد انتهاها العقد يفسد اذ فيه منفعة رب الارض وان كان أثره لا يبيد لا يفسد اهـ
 (قوله أي يجرها) الحث هو السكراب وهو ثمار الارض لازراعة من كرب وبابه نصر وفي المثل السكراب على
 البقر أي لا تكرب الارض الا بالبقر يعنون أن ممارسة كل امر يجرب بالآلة شاي منيدا (قوله أو يكرى انهارها)
 أي يجرها من باب رمى جوى (قوله العظام) أما الجسد اول فالاجارة بشرط كرها صحيحة لانه يجب على المستأجر
 بدون شرطه وانه لا يبيد أثره بعد السام فلا تفسد وهو الصحيح قال الصدوق والشهيد واختاره الوالد برهان الاثمة
 والبيه ذهب في الهداية وقوى بعضهم بين السكراب والمغار في الفساد لا لطلاق محذور صحة في الذخيرة واختاره
 خواهر زاده وبه كان يثنى اهـ جوى بتصرف (قوله أو يسرقها) أي يضع فيها السرقة بين وهو الزبل لتسهيل الزرع
 (قوله لم تفسد) لانه لنفع المستأجر فقط وهو مما يلائم العقد (قوله أو بشرط أن يزرعها بزراعة أرض أحد) أراد به
 اجارة نوع بنوع آخر من جنسه لا قدر فيها ما كاجارة السكنى بالسكنى واللبن باللبن والركوب بالركوب قال
 سري الدين ولو سكنى دار بسكنى حانوت قال النازح في كتاب القسمة قال في اجارة الاصل ان اجارة الدار بمنافع
 الحانوت لا تجوز اهـ وذكر الخصاص أن الدار والحانوت جنسان فيحتمل أن في المسئلة رواية وفي منية المفتي
 أن اجارة البقر بالجار تجوز بخلاف الثيران اهـ أبو السعود (قوله لما يجي) ان الجنس بانفراد يجرم التسام (حكى
 أن محمد ابن جماعة أرسل كتابا الى محمد ابن الحسن يسأله لم لا يجوز اجارة سكنى دار بسكنى دار فاجاب بقوله انك
 اطأت الفكرة وأصابك الحيرة وجالت الخناني وكانت زلة عظيمة أما علمت أن اجارة السكنى بالسكنى كبيع
 القوهي بالقوهي نسبية اهـ وفيه نظران حرمة ذلك في المقدرات وما نحن فيه ليس منها ولانه لو كان كذلك لما جاز
 بخلاف الجنس أيضا لان الدين بالدين لا يجوز وان كان بخلاف الجنس ولان العقد ينفع ساعة فساعة بحسب
 حدوث المنفعة قبل وجودها لا ينفع عليها فاذا وجدت فقد استوفيت فكيف يتصور فيها النسبية فالاولى
 أن يقال أجزت الاجارة على خلاف القياس للحاجة ولا حاجة الى استيجار نفع بجنسه فبقى على الاصل بخلاف
 مختلف الجنس واذا استوفى أحدهما عند الاتحاد فعليه أجر المثل في ظاهر الرواية لانه استوفى منفعة بحكم
 عقد فاعده فعليه أجر المثل اهـ زياحي وروى عن أبي بشر أنه لا شيء عليه لانه تقوم المنفعة بالمنفعة وقد فسدت اهـ
 والحناني يفتح الماهلة ويخفيف النون نسبة الى حنان اسم رجل محدث منهم في دينه فكان ينكر الخوض على
 بن جماعة في هذه المسئلة وجنسها ويقول لابرهان لكم عليها والقوهي منسوب الى قوهستان كورة من كور

يلجعه بين العمل والوقت ولا ترجيح
 لاحدهما فافضى للمنازعة حتى لو قال في
 اليوم أو على أن تفرغ منه اليوم جازت
 اجاعا (أو أرضا بشرط أن يشيها) أي
 يجرها من ثمن (أو يكرى انهارها) العظام
 (أو يسرقها) ابقاء أثره هذه الافعال رب
 الارض ولو لم يبق لم تفسد (أو) بشرط أن
 يزرعها بزراعة أراد به يجرم التسام
 وان الجسد يفسد وهو قوله ولو دفع
 (فسدت) جواب الشرط وهو قوله ولو دفع
 الخ (وحيث لو) استأجرها (على أن يكرى
 ويرعها أو يسقيها ويزرعها) لانه شرط
 يقتضيه العقد

فارس والكورة المدينة وقد تكلم الاكل وغيره في هذه المسئلة بما يطول فراجع ان شئت (قوله ولو استأجره لجل طعام مشترك) ومثل الشريك بمجده ودائته كما يأتي لان نحو السفينة قال في الولو الجبة طعام بيزرجلي لا أحدهما سفينة فأراد أن يحمله الى بلد وقال الشريك لرب السفينة آجرني نصف سفينتك فهو جائز ولو استأجر أحدهما عبد صاحبه أو دأبته ليحمل عليها فإنه لا يجوز والاصل أن كل شيء استأجره أحدهما من صاحبه مما يكون له عمل لا يجوز ولو عمل فلا أجر له وان لم يصح له عمل فهو جائز مثل الجوالق وغيره اهـ سرى الدين (قوله فلا أجر له) لا المسمى ولا أجر المثل زيلبي (قوله لانه لا يعمل شيئا الا ويقع بعضه لنفسه) قال في العناية لقائل أن يقول لا يخلو من أنه عامل لنفسه فقط أو عامل لنفسه وغيره والاول ممنوع فانه شريك والثاني حق لكن عدم استحقاقه للأجر على فعل نفسه لا يستلزم عدمه بالنسبة الى ما وقع لغيره والجواب انه عامل لنفسه فقط لان عمله لنفسه أصل وموافق للقياس وعمله لغيره ليس بأصل بل بناء على أمر يخالف للقياس للعاجلة وهي تدفع بجعله عاملا لنفسه للحصول مقصود المستأجر فاعتبر جهة كونه عاملا لنفسه فقط فلم يستحق الأجرة اهـ حلي وفي قوله وهي تدفع الخ تأمل وفي التبيين ولانه ما من جزء يحمله الا وهو شريك فيه فيكون عاملا لنفسه فلا يستحق تسليم المعقود عليه لان كونه عاملا لنفسه يمنع تسليم العمل الى غيره ويدون التسليم لا يجب الأجر اهـ وتعامه فيه (قوله لانه يملكه) قال في التبيين وهذا لان حقيقة الاجارة هي عليك المنافع بعوض والمرتين غير مالك للمنافع فلا يملك عليها اذ التملك من غير المالك محال والراهن اعيا يمكن من الانتفاع فيه من حيث انه مالك له اذ الملك هو المطلق للتصرف الا أنه ممنوع منه بسبب ما يتعلق به من حق المرتن فاذا اطل حقه بالاجارة صار منتفعا به على انه ملكه لزوال المنافع اهـ وفي الحلي الاولى أن يقول لا تنفعه بملكه (قوله لا أجر عليه) وهل يحرم عليه أم اذا كان بغير رضا المستأجر فلا شك في الحرمة وأما اذا كان برضاه فالظاهر أنه لا حرمة لاسقاط المسئلة أجرة حقه وسريره فلا (قوله أو أي شيء يزرعها) أي أو ذكر أنه يزرعها ولم يذكر أي شيء يزرع (قوله فسدت) لان المعقود عليه مجهول فان الارض تستأجر للزراعة وغيرهما من البناء والمراح ونصب الخيم وكذا ما يزرع فيها مختلف فنه ما يضر بالارض ومنه ما لا يضر (قوله الا أن يعمم) بأن يقول ازرع ماشئت ونقل سرى الدين عن المجيب انه اذا استأجر أرضا بأجر معلوم مدة معلومة مقيلا ومراحا ان كان معنى ذلك عند الناس سواء انتفع أولم ينتفع فلا جارة فاسدة لانه ينحل الى أنها مملوكة بالمنفعة ولو صرح بذلك كانت فاسدة فكذلك اذا قال مقيلا ومراحا ان كان معناه أنه ينتفع بها سائر الانتفاعات فهو أيضا محل توقف ونظرا اهـ وأيده بما يؤيده على بعد وقوله لانه ينحل الخ غير ظاهرا لان معناه انتفع بالفعل أولا لا أنها مملوكة بالمنفعة وقوله وان كان الخ غير ظاهرا أيضا لانه عند التعميم تصح الاجارة (قوله عاد صحيجا) الصواب حذفه لان عوده الى الصحة لا يتوقف على مضي الاجل بل على الزراعة قبل مضي الاجل وانما هذا قيد في لزوم المسمى كيف والمسئلة من مسائل الجامع الصغير وقد ذكر فيه مضي الاجل ونصه محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة في الرجل يواجر الارض ولم يسم أنه يزرع فيها شيئا قال الاجارة فاسدة فان اختصما قبل أن يعمل فيها شيئا فسدت وان زرعها ومضى الاجل فله الاجر الذي سمي اهـ فتدبر (قوله فله المسمى استحصانا) والقياس أن يجب أجر المثل وهو قول زفر وعلى هذا الخلاف اذا أسقط الاجل المجهول قبل مجيئه والخيار الزائد على ثلاثة أيام قبل مجيئ اليوم الرابع اهـ تبيين وانما ذكر هذه المسئلة هنا وان كان قياسها أن تذكر عند قوله وأرض للزراعة مع بيان ما يزرع فيها أو قال على أن أزرع فيها ما أشاء اهـ لفائدة وجوب المسمى عند مضي الاجل وقد زرع (قوله وكذا لو لم يزرع الاجل) انما جاءه هذا من قوله الذي زاده على المصنف وهو قوله عاد صحيجا والا فالمصنف لا يرد عليه شيء لان كلامه في وجوب الاجر وحينه فلا بد من هذا التقيد (قوله قبل عام العقد) الاولى المدة بدل العقد (قوله وان استأجر حجارا الى بغداد) في حكم هذه المسئلة ما اذا استأجر عبد اولم يسم ما استأجره كما في شرح الكافي وما اذا استأجر ثوبا باليس ولم يعين اللابس لا يجوز لان الناس يتفاوتون فان عين اللابس بعد ذلك يجوز استحسانا كما قاله نحر الدين قاضي خان (قوله فله المعتاد فله لم يعين) أما اذا حمله غير المعتاد فله كما يجب أن يعين اتقاني (قوله لفساد الاجارة) الاولى أن يقول في التركيب لانه أمانة وان كانت الاجارة فاسدة اهـ حلي وقال الاتقاني وانما لم يجب الضمان في الحل المعتاد لان مطلق الاذن ينصرف الى المعتاد ولم يعمد المعتاد والعين أمانة في يد المستأجر لانه قبضها باذن مالئها ولم يوجد منه خلاف بعد فلا يعين لان حكم الفاسدة يؤخذ من

(ولو استأجره لجل طعام) مشترك (بينهما)
فلا أجر له (لانه لا يعمل شيئا الا ويقع بعضه
لنفسه فلا يستحق الأجر) (كراهن استأجر
الرهن من المرتن) فانه لا أجر له لانه يملكه
وفي جواهر الفتاوى لو استأجر حجارا فدخل
المؤجر مع بعض أصدقائه الحمام لأجر عليه
لانه يستأجر بعض المعقود عليه وهو منفعة
الحمام في المدة ولا يسقط شيء من الاجارة لانه
ليس بمعلوم (استأجر أرضا ولم يذكر أنه
يزرعها أو أي شيء يزرعها) فسدت الا
أن يسمي بخلاف الدار لوقوعه على السكنى
كما مر واذا فسدت (فزرعها فمضى الاجل)
عاد صحيجا (فله المسمى) استحسانا وكذا
لو لم يزرع الاجل لا ارتفاع الجبالة بالزراعة
قبل تمام العقد قلت فلو حذف قوله فمضى
الاجل كقاضي خان في شرح الجامع امكن
اولى (وان استأجر حجارا الى بغداد ولم يسم
حمله فله المعتاد فله لم يعين) الجمار (لم يعين)
لفساد الاجارة فالعين أمانة كما في الصحيفة

الصحة وفي الاجارة الصحة اذ لم يوجد منه خلاف لا يجب الضمان فكذا في الاجارة السادسة فكيف وقد انقلب
 العقد جائز بالحمل المعتاد استحسانا اهـ (قوله لما روى في الزراعة) من ارتفاع الجهالة بالزراعة قبل تمام العقد فيقال
 نظيره هذا وقال الاسيحياني عليه ما سمي من الكراء لاننا جعلنا التعيين بالنقل كالتعيين بالقول في حالة اهما حكمكم
 ابتداء العقد لان العقد في حق الحكم ينعقد عند حدوث المنفعة ولو بين في الابداه صح فكذا في هذه الحالة اهـ
 (قوله فسخت الاجارة) لان الحمل يختلف باختلاف المحمول فلا بد من بيان العمل معلوما فاذا لم يبين فسد
 العقد اهـ اسيجاني (قوله دفعا للفساد) الاولى ان يقول رفعها بالراء لا بالمال اهـ شلبي وسبقه اليه الاتقاني
 ابو السعود لان الدفع بالمال قبل التحقق والقبول والرفع بعدم وهو المناسب هنا (قوله لقيامه بعد) أي في الحال
 (قوله ثم يجد الاجارة) أي واقعت البيعة عليه كما يدل عليه كلامهم (قوله والاجر والضمان لا يجتمعان) أي اجر
 ما بعد الجود مع ضمان الدابة لو هلك بعد الجود اهـ شلبي (قوله وعقد محدد يجب المسمى) أي كله لانه سلم من
 الاستعمال فسقط الضمان تبين (قوله قصر الثوب بالحدود) ثم جاء به تصور او اقربه ولو الجنية (قوله فان قبله فله
 الاجر) لان العمل وقع لصاحب الثوب (قوله والا لا) لان العمل وقع للعامل لانه غاصب بالحدود (قوله وكذا
 الصباغ) ان صبغه قبل الجود له الاجر وان بعد الجود قرب الثوب بالخيار ان شاء اخذ الثوب وأعطاه قيمة ما زاد
 الصبغ فيه وان شاء تركه وضعه قيمة ثوب أبيض ولو الجنية (قوله والنساج) أي ان نسجه قبل الجود له الاجر وان
 بعده لا أجر له والثوب للنساج وعليه قيمة الغزل كما اذا كان حنطية فطحنها اهـ ولو الجنية وبه يفتح ما في كلام
 المؤلف والاشياء من الاجال (قوله اجارة المنفعة بالمنفعة الخ) هذه أعم من المسئلة السابقة في قوله أو ان يزرعها
 بزرعة أرض أخرى وقد علمت به اثنين الاولى ما ذكره المؤلف وقد تقدم البحث فيه الثانية ما ذكره صاحب الفقيه
 أنه انما فسدت للاستغناء عن ذلك فان عنده من ذلك الجنس ملكا أي والاجارة انما تجوزت بخلاف القياس
 للعاجلة ولا حاجة قال المصنف وجاز ان يعمل الحكم بعلم شئ (قوله كاجارة السكنى بالسكنى) قد سلف أنه لا يجوز
 اجارة سكنى دار بسكنى حانوت على ما ذكره محمد في الاصل ويجوز على ما ذكره الخصاص (قوله لفساد العقد)
 الاولى ان يقول بحكم عقد فاسد ويكون الجارية ملقا باستيناء (قوله فان وقت لذلك وقتا) بان استأجره ليحطب
 يوم الى الليل (قوله جاز) لان الاستئجار على المنفعة وهي تحصل بتسليم نفسه عمل أولا وقال في الولو الجنية لان
 هذا أجبر وحدو شرط يحتمل بيان الوقت وقد وجد (قوله والا لا) أي والحطب للعامل (قوله وعين الحطب فسد)
 قال في الهندية ولو قال هذا الحطب فالاجارة فاسدة والحطب للمستأجر وعليه أجره اهـ (قوله وبه يفتى) أي بما
 ذكر من أنه اذا ذكر اليوم يكون للمستأجر ويصح العقد وهو الذي في الحاوي أما الذي في الصيرفية فعدم الجواز
 ولو ذكر اليوم كما تقدمه عبارة المنع (قوله لم يجز) لان هذا العمل من الواجب عليه اديانه لان النبي صلى الله عليه
 وسلم قسم الاعمال بين فاطمة وعلي فجعل عمل الداخل على فاطمة وعمل الخارج على علي وأفاد المصنف آخر
 الباب أن استئجار المرأة للطبخ والخبز وسائر أعمال البيت لا تنعقد ونقله عن المضمرات (قوله وللبيع جاز) حيث
 كان القدر معلوما لتتفي الجهالة (قوله فلا أجر) لان منفعة السكنى تعود اليهما ولان الزوج يخرج من الدار في
 بعض الاوقات وعسى أن يكون عامة ثمارة في السوق وتكون الدار في يد المرأة مخ عن الخيانة (قوله قال قاضي
 خان) لعده في شرح الجامع الصغير أو ان ياد ان له والا فالذي في فتاواه هو ما تقدم عنها (قوله الفتوى على صحتها)
 لان سكاها معه لا يمنع التسليم والخلية لانها تابعة للزوج في السكنى ولان اجارته الدار من الزوج انعدت صحة
 حتى لو لم تسكن معه يجب الاجر بلا شك بخلاف الاستئجار للطبخ والخبز وسائر أعمال البيت لانها لم تنعقد اهـ
 (قوله ان ذكر العمل والمدة) قال الشرنبلالي في شرح الوهبانية الواويعني أو اهـ شلبي (قوله والنهر) هو
 مجرى الماء (قوله لعدم البلوى) أي انه لا يصح استئجار الماء لكون العقد يرد على استهلاك العين وحيلة الصحة
 أن يؤجر مجرى الماء مدة معلومة من المجرع مع الماء تبعالا لاجارة ما ذكر ويجري الماء المحتاج اليه فيها هذا
 ما ظهر لي والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(باب ضمان الاجير)

لما فرغ من ذكر أنواع الاجارة صححها وفسدها شرع في بيان الضمان لانه من جملة العوارض التي تترتب على
 عقد الاجارة فيحتاج الى بيانه اتقاني وأل في الاجير للجنس ليسهل فوعيه وان كان سبب الضمان فيه ما يختلف

(فان بلغ فله المسمى) لما مر في الزراعة
 (فان تزعاقبل الزرع) في مسألة الزراعة
 (والحمل) في مسألة الاجارة دفعا
 (لفساد) لقيامه بعد (استأجر دابة ثم يجد
 الاجارة في بعض الطريق وجب عليه أجر
 مركب قبل الانكار ولا يجب لما بعده)
 عند أبي يوسف لان الجود صار غاصبا والاجر
 والضمان لا يجتمعان وعند محمد يجب المسمى
 بزرر وكأنه لا قول للامام وفي الاشياء فسر
 الثوب بالحدود فان قبله فله الاجر والا وكذا
 الصباغ والنساج (اجارة المنفعة بالمنفعة
 تجوز اذا اختلفا) جنسا كما استجارسكنى
 دار بزرعة أرض (واذا اختلفا لا تجوز
 كاجارة السكنى بالسكنى واللبس باللبس
 والركوب بالركوب ونحو ذلك لما تقر بأن
 الجنس بالشراده يحترم النساء فيجب أجر المثل
 باستيفاء النفع كما مر لفساد العقد (استأجره
 ليحطب له أو يحطب) له (فان وقت) لذلك وقتا
 (جاز) ذلك (والالا) فلو لم يوقت وعين الحطب
 فسد (الاذا عين الحطب وهو) أي الحطب
 (ما يجره فيجوز) يجزى وبه يفتى صيرفية
 فروع استأجر امرأته لتخبره خبرا لا شكل
 لم يجز ولبيع جاز صيرفية أجرت دارها
 لزوجها فستكافها فلا أجر أشباه وخالية قلت
 لكن في حاشيتها اشوبير البصائر عن المضمرات
 معز بالذكبرى قال قاضي خان هذا الفتوى
 على صحتها تبينها في السكنى فليحفظ
 وجاز اجارة لما شطه لتزين العروس ان ذكر
 العمل والمدة بزرارية وجاز اجارة الشاة والنهر
 مع الماء به يفتى لعدم البلوى مضمرات
 والله أعلم

(باب ضمان الاجير)

واقترع على ذكر الضمان وان ين في الباب غيره لانه اهم وفي الحموى عن الجمل اجرت الرجل مؤجرة اذا جعلت
له على فاعله اجرة وفي باب فاعل من جامع الفوري وديوان الادب والصادر والعين آجره الدار واجرته الدار ايجارا
اه فها هو صدران لا جرم ودال الاله في الاول على وزن فاعلت وفي الثاني على اكرمت (قوله فالاول) قال
المصنف والسؤال عن وجه تقديم المشترك على الخاص دورى اه قلت انما قدمته اكثرته او لكثرة الانتفاع به
قال الحموى ولما كان له ان يعمل لا يشترط لكون المعقود عليه عملا أو اثره سمي مشتركا اه (قوله ونحوه) لا حاجة
اليه مع الكاف (قوله كأن استأجره لرعى غنمه شهر ابد رهم) قال في الهندية عن الذخيرة واذا جمع بين العمل والمدة
وذكر العمل أو لا نحو أن يستأجر راعيا مثلا لرعى له غنما اسماء بدرهم شهر اربعينه فهو أجبر مشترك الا اذا سرح
في آخر كلامه بما هو حكم أجبر الواحد بأن قال على أن لا ترعى غنم غيرى مع غنمى واذا ذكر المدة أو لا نحو
أن يستأجر راعيا شهر لرعى له غنما اسماء بدرهم يعتبر أجبر وحده بأول الكلام الا انصر في آخر كلامه بما هو
حكم الاجبر المشترك فيقول وترعى غنم غيرى مع غنمى اه (قوله ولا ترعى غنم غيرى) الا فصح حذف حرف العلة
للجائز (قوله وفي جواهر الفتاوى الخ) هذا الفرع صريح في الاجبر المشترك وما ذكره حكمه وهو ظاهر لا يحتاج
الى التنبيه عليه (قوله حتى يعمل) قال الامام الاسيحي في شرح الطحاوى والاجبر المشترك ما لم يفرغ من العمل
لا يستحق الاجرة الا اذا عمل في بيت المستأجر فكل ما عمل استوجب له الاجرة بعد أن علم لذلك القدر في العمل اجرة
اه مكى وانما كان استحقاق الاجر بالعمل لان الاجارة عقد معاوضة تقتضى المساواة بين العوضين فمال يسلّم
المعقود عليه للمستأجر وهو العمل لا يسلّم للاجبر العوض وهو الاجر اه منح (قوله وله خيار الرؤية الخ) أى
للاجبر قال في المنع عن المجتبى شرط قصار على أن يقتصر له ثوبا مريا بدرهم ورضى به فلما رأى الثوب القصار قال
لا أرضى فله ذلك وكذا الخياط والاصل فيه أن كل عمل يختلف باختلاف المحل ثبت فيه خيار الرؤية عند رؤية
المحل وما لا فلا كمن استأجر ايكيل له هذه الخنطة أو يحجم عبده فلما رأى محل العمل امتنع ليس له ذلك ثم قال
والاصل أن الاستتجار على عمل في محل هو عنده جائز وما ليس عنده فلا بيع ما ليس عنده اه (قوله ولا يصح
ما هلك في يده) عند الامام سواء هلك بسبب يمكن التحرز عنه كالسرقة أو بما لا يمكن التحرز عنه كالخرق الغالب
والغارة وهو مروى عن عمرو على وهو قول ابراهيم النخعي كما روى عنهم مثل قولهما وفي الاتفاق روى في شرح
الكافي أن عليا كان يضمن الخياط والقصار ومثل ذلك من الصنائع احتياط للناس أن يضيعوا من أموالهم وهذا
كان من رأيه بدأ ثم رجع ذكره أول كتاب الاجارات اه وروى محمد في الآثار عن أبي حنيفة عن حماد عن
ابراهيم أن شريحا لم يضمن أجيرا قط اه وكان حكم شريح بحضرة الصحابة والتابعين من غير تكبر في محل
الاجماع اه وقال لا يضمن الا اذا هلك بأمر لا يمكن التحرز عنه وروى عن عمرو على رضي الله تعالى عنهم ما قال
في التبيين وبقولهما يفتى لتغير أحوال الناس وبه يحصل صيانة أموالهم اه وفي الخسائية والمحيط والتمه الذنوى
على قوله اه فقد اختلف الاقواء ثم ان محل الخلاف اذا كان المتاع المستأجر عليه محدثا فيه عمل أم لا أو أعطاه
مصحفا لعمل له غلافا أو سيفا لعمل له جهازا أو سكينا لعمل له نصا بافضاع المصنف أو السيف أو السكين
فانه لا يضمن بالاجماع لانه لم يستأجره على ايشاع العمل في ذلك وانما استأجره على غيره اه وفي الحقيقة هذا مما
هلك في يده لا بهمله وفي المحيط والخلاف فيما اذا كانت الاجارة صحيحة فان كانت فاسدة فلا ضمان بالاتفاق
لان العين حينئذ تكون أمانة لكون المعقود عليه وهو المنفعة مضعونة بأجر المثل أبو السعد عن شرح الجمع
لابن مالك (قوله وان شرط عليه الضمان) قال في التبيين وان شرط الضمان على الاجبر المشترك في العقد فان شرط
عليه فيما لا يمكن التحرز عنه لا يجوز بالاجماع لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لاحدهما ففسدت وان شرط
عليه فيما يمكن الاحتراز عنه فعلى الخلاف فعندهما يجوز لانه يقتضيه العقد وعند منسند لان العقد لا يقتضيه
اه مختصرا (قوله خلافا لما في الاشياء) أى من أنه ان شرط ضمانه ضمن اجماعا اه حلي وهو منقول عن الخلاصة
قال الفقيه أبو الليث الشرط وعدمه سواء لانه أمين واشترط الضمان على الامين باطل وبه يفتى اه وفي البرازية
والتنوى على أنه لا أثر له واشترطه وعدمه سواء (قوله وأفتى المتأخرون بالصالح على نصف القيمة) قال الحموى
وفي الظهيرية لا اختلاف الصحابة رضي الله تعالى عنهم أى في ضمان الاجبر المشترك أى وعدم ضمانه اختار
المتأخرون الصالح على نصف القيمة اه موضحا قال البرازي وبعضهم أفتى بالصالح جبرا على القولين ومعناه عمل

(الاجراء على ضربين مشترك ونخاص فالاول
من يعمل لا لواحد) كالحياط ونحوه
(أو يعمل له عملا غيره وقت) كأن استأجر
للخياط في بيته غير مقيد بمدة كان أجيرا
مشتركا وان لم يعمل له غيره (أو وقتا بالا
تخصيص) كأن استأجره لرعى غنمه شهر
بدرهم كان مشتركا الا أن يقول ولا ترعى غنم
غيرى ويستفصح وفي جواهر الفتاوى استأجر
حائكا لينسج ثوبا ثم أجرة الحائك نفسه من
آخر للنسج مع كلاً العقدين لان المعقود عليه
العمل لا المنفعة (ولا يستحق) المشترك (الاجر
حتى يعمل كالحياط ونحوه) كقتال وجمال
وملاح ودلال وله خيار الرؤية في كل عمل
يختلف باختلاف المحل المجتبى (ولا) يضمن
(ما هلك في يده وان شرط عليه الضمان) لان
شرط الضمان في الامانة باطل كما لو دع (وبه
يفتى) كافي عامة المعتبرات وبه جزم اصحاب
المتون فكان هو المذهب خلافاً في الاشياء
وأفتى المتأخرون بالصالح على نصف القيمة

وكان بأمر يمكن التحرز عنه أفاده المكي (قوله وفيها حل) هي نظير ما في المسئلة لا محل العمل غير مسلم اليه (قوله قلت وقد من الخ) لم يظهر لي وجه مناسبة ذكر هذا الفرع هنا ثم ذكره الزيلعي في هذا الباب لمناسبة وعمله بأن الحفظ واجب عليه مقصودا (قوله ولا يضمن به بنى آدم) أي ديتهم مكي عن المعدن (قوله مطلقا) صغيرا أو كبيرا على الصحيح كما في التبيين وقيل عدم الضمان إذا كان كبيرا استمسك على الدابة ويركب وحده والافه وكالمناجى اه مكي (قوله أو سقط) ضميره يرجع الى من التفسير لى بنى آدم من غير نظر الى صلته (قوله لا لا آدمى لا يضمن بالعقد) قال في الجوهره لانه لو ضمنهم لكان موجب ضمانه على العاقلة والعاقلة لا تضمن بالاقرار وعقد الاجارة قول ولا بنى آدم في بدأنفسهم اه مكي والتعليل الثاني لا يناسب القول الصحيح من عدم الفرق بين الكبير والصغير (قوله لا ذنه فيه) هذا ظاهر في الكبير أى ولاذن ولي الصغير فيه (قوله وان انكسرت في الطريق) الذين يفتح الدال قال في المصباح هو كالحب الاله أطول منه وأوسع رأسا وجمعه دنان كسهم وسهام اه حوى ولا فرق في هذا الحكم بين كون صاحبه معه أولا وبالاقل صريح في البرازية أبو السعود وسواء كان على ظهره أو دابة كما في مسكر وقيد بقوله في الطريق لانه لو انكسره ما انتهى بالحل الى المكان المشروط فلا ضمان عليه وله الاجر اه معدن عن المبسوط والتوائد الظهيرية وعمله في العمادية بأنه لم انتهى الى المكان المشروط لم يبق الحل مضمونا عليه لوجوب جميع الاجر له فصار الحل مسلما الى صاحبه والمتولد من عمل غيره مضمون لا يكون مضمونا ومثله في جامع الفصولين غير أنه تنقل عن الذخيرة أن هذا قول محمد آخر أماعلى قوله انه قول وهو قول أبي يوسف فان الحال يضمن ولو انتهى الى المقصد اه مكي (ملخصا) قوله ضمن الحال الخ) لانه لما انكسر في الطريق والجر شئ واحد حكما دل الحل المستحق بالعقد ما ينتفع به وهو أن يجعله محمولا الى موضع عينه ظهر أنه وقع تعديا بمداة وفي الحقيقة ابتداء وسليم وانما صار تعديا عن الكسر فان مال الى الوجه الحكمى فلا أجر له لانه ما استوفى من عمله شيئا أصلا وان مال الى الوجه الحقيقي فلا أجر بقدر ما استوفى والاجر والضمان لم يجتمع في حالة واحدة لانه اذا ضمنه في مكان الكسر فقد جمل المنافع أمانة عنده من حيث انه حل الى موضع الكسر فوجب الاجر في حال الامانة وانما صار مضمونا في حالة الكسر وهذه حالة أخرى شلبي للحناع الكاكي (قوله بصنعه) بان زاحم الناس كما في الشاي وغيره (قوله بأمر زاحم الناس) أو أصابه حجر حوى لان ذلك بمنزلة الحرق والغرق الغالبين شلبي عن شرح الطحاوى (قوله خلا قالهما) فقالا ابو حوب الضمان في موضع الكسر ويعطيه أجره ويجوز لان العير مضمونة على الاجر المشترك عندهما اه زيلعي (قوله ولا ضمان على جهام الخ) لانه التزمه بالعقد فصار واجبا عليه والفعل الواجب لا يجامعه الضمان كما اذا حدث الشائى أو عزر ومات المضروب بذلك اه والاولى زيادة ونحوهم له حل أيجب. تبريع قوله فلو قطع الختان الخ عليه لان الختان ليس واحدا من هؤلاء الثلاثة فليقتل (قوله وبزغ) بزغ حاضر بابها ثم مكي عن اسمر فقد (قوله وفصاد) خاسر بالآدمى مكي عن السمرقندى وفي شرح الجوز الخ ممانعة حاجم من حجمة وبأية قتل واسم الصناعة بحمامة بالكسر والبراغ من البرغ وهو الشو والنصاد بالغة فاصدر فصاد من باب ضرب اه (قوله لم يجاوزا موضع المعتاد) أى لم يتعدته في الجلم والبرغ والنصد كما في شرح مسكين اه مكي (قوله ضمن الزيادة كلها) لم يبين طريق الضمان ولعله في البراغ أن تقوم الدابة وبها الجبرسة المأزونة فيه وتقوم وبها قدر اجراحة الزائد ومثله النصد والحمامة في الغلام وما في الحرفان كانت في الرأس يجري فيها حكم الشجاج وان كان حرا اعتبر عيدا بالكيفية المتقدمة ان كان ذلك في غير الشجاج ويعتبر ذلك من لدنه ويحزر ذلك (قوله وهى عضو كامل كاللسان) قال في المنخ فان قبل هذا انحاطا لجميع مسائل الديار فانه كلما ازداد أثر جنسية اتقص ضمانه أجيب بأن محمدا قال في النوادر انه لما يرى كان عليه ضمان الحشفة وهو عضو مقصود لا ثانى له في النفس فينتد به بدل النفس كما في قطع اللسان وأما اذا مات فقد حصل تلف النفس بفعل الخ وقال الرازى هذا من أعجب المسائل حيث وجب الاكثر بالبره والاقل بالهلاك (قوله لحصول تلف النفس) أعاده وان قدمه قريبا لما فيه من إيضاح الفعل المأذون فيه وغيره (قوله لا يصح) حتى لو هلك لا ضمان عليهم منخ (قوله قال له غلام) أى ستر (قوله على عاقلة النصاد) مرتبط بالصورتين كما في المنخ وذلك لان فعله غير مأذون فيه حيث لم يعتبر انهم اللعبر عليهم في الاقوال اه حابى (قوله لانه خطأ) أى من القتل خطأ اذ لم يتعمد قتله والدليل عليه عدم مجاوزة الفعل المعتاد (قوله قال يجب القصاص) لانه قتله بالمخدد

وفيهما حل رب المتاع متاعه على الدابة وركبها
فساقها المكاري فغرت وفسد المتاع لا يضمن
اجتماعا قلت وقد سئلت عن الاشياء معزيا
للزبيدي أن الوديعة بأجر مضمونة فليحفظ
(ولا يضمن به بنى آدم مطلقا من غرق
في السفينة أو وسقط عن الدابة وان كان
بسوقه أو قوده) لأن الآدمي لا يضمن
بالعقد بل بالجناية ولا جناية لاذنه فيه
(وان انكسر دق في الطريق) ان شاء المالك
(ضمن الحال قيمته في مكان حمله ولا أجر أوفى
موضع الكسر وأجره بحسابه) وهذا
لو انكسر بضاعه والا بأن زاحجه الناس
فانكسر فلا ضمان خلافا لهما (ولا ضمان
على حجام وبراع) أي بيطار (وفصاد لم يجاوز
الموضع المعتاد فان جاوز) المعتاد (ضمن الزيادة
كاه اذا لم يهلك) المجنى عليه (وان هلك ضمن
نصف دية النفس) لتمامها بما أذن فيه وغير
مأذون فيه فيقتصف ثم فرغ عليه بقوله
(فلو قطع الختان الحشفة وبرئ المتطوع
تجب عليه دية كاملة) لأنه لما رى كان عليه
ضمان الحشفة وهي عضو كامل كاللسان
(وان مات فالواجب عليه نصفها) الحصول
نصف النفس بفعلين أحدهما مأذون فيه
وهو قطع الجلد والاخر غير مأذون فيه
وهو قطع الحشفة فيضمن النصف ولو شرط
على الحجام ونحوه العمل على وجه لا يبرى
لا يصح لأنه ليس في وسعه الا اذا فعل غير
المعتاد فيضمن عمدا دية وفيما سئل صاحب
المحيط عن فصاد قال له غلام ثوب عبد افسدني
فقتله فصاد اعتمد اذقات به به قال تجب
دية الحر وقيمة العبد على عاقلة الفصاد لانه
خطأ وسئل عن فصاد نائم اوتركه حتى مات
من السيلان قال يجب القصاص

(قوله وهو الاجير الخاص) انما ذكر ذلك هنا وفي المشترك قال فالاول اقرب الاول من التقسيم دون هذا أفاده
الحلي (قوله ويسمى اجير واحد) قال في المغرب اجير واحد على الاضافة خلاف الاجير المشترك فيه من الواحد
بمعنى الوحيد ومعناه اجير المستأجر الواحد وفي معناه الاجير الخاص ولو حرّك الحاء يصح لانه يقال رجل واحد
بفتحين أى منفرد اه وقيل الواحد مصدر بمعنى التوحيد والمعنى عامل التوحيد والاضافة لادنى ملابسة أى
الموحد في العمل (قوله وهو من يعمل لواحد) قال الجوى في شرحه وعرفه بعض المتأخرين بأنه من يعمل لواحد
أو ما في حكمه موقفاً بالخصيص اه وانما قال أو ما في حكمه لانه لا يرد عليه ما لو استأجر اثنان أو ثلاثة عبداً
لخدمتهم مدة أو لربى غنمهم فان الظاهر أنه اجير خاص بل صرح به في البرازية فانه قال واجير الواحد قد يكون
رباً لمن استأجر ارباباً لربى غنمهم أو ما في حكمه من نقل عن المقدسي انهم اذا استأجروا واحداً أو ازيد رعى غنمهم مشتركين
أو مجموعة بعقد واحد على أن لا يعمل لغيرهم كان خاصاً وإن ورزوا له لغيرهم فمشترك والله تعالى أعلم اه ملخصاً
وفي القهستاني والاجير الخاص يستحق الاجر بتسليم نفسه الى مستأجره واحداً أو أكثر فلو استأجر رجلان
أو ثلاثة رجلاً رعى غنمهم أو أولهم خاصة كان اجيراً خاصاً كما في المحيط وغيره (قوله موقفاً) خرج من يعمل
لواحد فقط من غير توقيت تأليطاً اذا عمل لواحد ولم يذكر المدة اه حلي (قوله بالخصيص) خرج من يعمل لواحد
فقط علام موقفاً من غير تخصيص كالراعى اذا عمل لواحد فقط علام موقفاً من غير أن يشترط عليه عدم العمل
لغيره اه حلي رقبه أنه اذا استأجر شهر الراعى الغنم كان خاصاً وإن لم يذكر التخصيص فاعل المراد بالخصيص أن
لا يذكر غيره وما سواه ذكر التخصيص أو أنه لا بد من أن لا يكون مستأجره بغير شرط بل كالتهميم كما يأتي في عبارة الدرر (قوله
لخدمة) أى لخدمة المستأجر وزوجته وأولاده ووظيفته لخدمة المعتادة من السحر الى أن تنام الناس بعد
العشاء الاخيرة وأكله على المؤجر فلو شرط على المستأجر كعلف الدابة فسد العقد كذا في كثير من الكتب لكن قال
الفقيه في زماننا العبد يأكل كل من مال المستأجر جوى عن الظهيرية والحاشية وتقدم ما فيه (قوله بأجر مسمى)
متعلق بقوله استأجر وهذا بيان لعقد الاجارة الصحيح فانه اذا لم يسمى الاجر كان فاسداً (قوله بتسليم نفسه)
فيستحق الاجر بذلك عمل أو لم يعمل اه زياحي الا اذا أبقى العمل ولو حكماً كمرض أو مطر فلا أجر له اه در منتهى
(قوله وتحققته في الدرر) نعم اعلم ان الاجير للخدمة أو لرى الغنم انما يكون اجيراً خاصاً اذا شرط عليه أن لا يخدم
غيره أو لا يرى غيره أو ذكر المدة ولا يجوز ان يستأجر راعياً شهر الراعى له غنماً مسمية بأجر معلوم فانه اجير خاص
بأول الكلام أقول بمره أنه أوقع الكلام على المدة في أوله فتكون منافعه للمستأجر في تلك المدة فيمتنع أن تكون
لغيره فيها أيضاً وقوله بعد ذلك لرى الغنم يحتمل أن يكون لا يتناع العقد على العمل فيصير اجيراً مشتركاً لانه
من يقع عقده على العمل وأن يكون لبيان نوع العمل الواجب على الاجير الخاص في المدة فان الاجارة على المدة
لا تعجز في الاجير الخاص ما لم يبين نوع العمل بأن يشترط استأجره ثلث شهر للخدمة أو للعماد فلا يتغير حكم الاول
بالاحتمال فيبقى اجير واحد ما لم ينص على خلافه بأن يقول على أن ترمى غنم غري مع غنمى وهذا ظاهر أو آخر
المدة بأن استأجره لرى غنماً مسمية له بأجر معلوم شهر الخ فيتمد يكون اجيراً مشتركاً كما بآول الكلام لا يتناع العقد
على العمل في أوله وقوله شهر في آخر الكلام يحتمل أن يكون لا يتناع العقد على المدة فيصير اجير واحد ويحتمل أن
يكون لتقدير العمل الذي وقع العقد عليه فلا يتغير أول كلامه بالاحتمال ما لم يكن بخلافه اه حلي وتعتب
النسبة الى تصويره الاجير الخاص فيما اذا ذكرت المدة أو لا بصورة أن يستأجر راعياً شهر الراعى له غنماً مسمية
باجر معلوم فقال ان العقد اذا وقع على هذا الترتيب كان فاسداً وهى مسئلة الجواز السابقة (قوله وبه صرح في
العمادية) وهو الموافق لما مر عن الزياحي وللمتون فهو مقدم على تشييد الجوهره بقولها مادام يرمى منها شيئاً
أفاده الحلي (قوله ولا يضمن ما هلك في يده) لان العين أمانة في يده أمانة الامام فظاهر وأما عند صاحبيه فلا ت
تضمنهما الاجير المشترك انما هو استحسان لصيانة أموال الناس حتى لا يتسبب الاجير في حفظها ولا يتقبل
الامانة قدر على حفظه والاجير الخاص يعمل للمدة أو لأجر في موضعه ولا يتقبل علام من غيره فمما لا فيه بالقياس اه
(قوله أو بعمله) كالتهميد في الطبع والظهور والتحريق في الغنم ونحو ذلك اه حلي لان الاجير لما سلم نفسه للمستأجر
صار عمله منقولاً الى المستأجر وصار كانه فعله بنفسه اه وهذا اذا كان العمل معتاداً أو مألوفاً فمما لا عينها
أو كسر رجلاها من اذا الغنم لم يدخل في عهده على الراعى وهو يتحقق بدونه كصباح وصفح اذ الغنم في العمادة

(والثاني وهو) الاجير (الخاص) ويسمى
اجير واحد (وهو من يعمل لواحد موقفاً
بالخصيص ويستحق الاجر بتسليم نفسه
في المدة وان لم يعمل كان استأجره شهر
لخدمة أو شهر (لرى الغنم) المسمى بأجر
مسمى بخلاف ما لو استأجره أن استأجره
لرى شهر اجير يكون مشتركاً في المدة
أن لا يخدم غيره ولا يرى غيره فمما لا
وتحققته في الدرر ولا يضمن لخاص أن يعمل
لغيره ولو عمل نقص من أجره بقدر ما عمل
فناوى الزوازل (وان خلاف في المدة نصف
الغنم أو أكثر) من نصفه (قوله الاجرة كره له)
مادام يرمى منها شيئاً المسمى بأن المدة ودفعه
تسليم نفسه جوهره وظاهر التعليل بقائه
الاجرة وثلثها كالماء وبه صرح في العمادية
(ولا يضمن ما هلك في يده أو بعمله) كالتحريق
الذوب من دونه اذا لم يفسد الفاسد في يده

تساق ذلك ولا يضمن لو هلك شيء في سقي أو رعى ولو ذبحها الراعي أو الاجنبي ضمن لو ربحى حياتها
أو كان أمرها مشكوكا ولا يضمن لو يئقن موتها إذا لم ير الراعي أمرا بالحفظ والحفظ المأمون حال يئقن الموت الذبح
فيصير ما ورأيه والاذن للاجنبي موجود دلالة في هذه الحالة وهذا هو الصحيح ومثل الغنم البعير فلا يذبح الحمار
والبعير إذا لم يسلح لجهدهما ولا الفرس عنده إذا الصحيح عنده كراهة التحريم ولو قال الراعي ذبحتم الرضها أو أنكره
ربها صدق ربه إذا اقترب بسبب الضمان ولو شرط على الراعي أن يأتي بسعة ما لم يصح هذا الشرط ومصدق
الراعي في الهلاك وإن لم يأت بالسعة جوى مختصا عن جامع النصولين وإذا مات شيء من الغنم أو أكله الذئب
لم يضمن والقول قوله في ذلك مع يمينه لأنه أمين مكى عن الجوهرة (قوله كما نودع) أي إذا تعدد الفساد فانه يضمن
(قوله لكونها أجبر وحده) قال أبو السعود الحاصل أن المسائل في الظاهر تعارضت فها ما يدل على أنها في معنى أجبر
الوحيد كقوله بعدد الضمان في هذه المسائل أعني ما ذكر في المصنف ومنها ما يدل على أنها في معنى المشترك
كقوله أنهم استحقوا الجبر على القريتين إذا آجرت نفسها لها قال الاتفاقى والصحيح أنه ان دفع الولد إليها لترضعه
فهي أجبر من ترك وان حملها إلى منزله فهي أجبر وحده اه مختصا (قوله وكذا الضمان على حارس السوق وحافظ
الطمان) فانه ما من الاجبر الخاص على ما ذكره الفقيه أبو جعفر ونقل عن صاحب المحيط أنه أجبر من ترك وفي
الذخيرة الفتوى على الاول جوى عن البرجندى (قوله بالترديد في العمل) لأنه سمي نوعين معلومين من العمل
وسمي أنكل منهما ما لا معلوم فاجوز كما في اخيره في البيع بين عبيدين اه تبين (قوله في الاول) قال في البرهان
لأن العقد المضاف الى الغد لم يثبت في اليوم فلم يجتمع في اليوم تسميتان فلم يكن الاجر مجهولا في اليوم والمضاف
الى اليوم بقي الى الغد لأنه لم ينقص بضمي اليوم لما صار ذكر اليوم للتجمل لا للتوقيت فيجتمع في الغد تسميتان
درهم ونصف درهم فيكون الامر مجهولا لجهالة مانعة من التاميم والتسلم وهي تمنع جواز العقد اه مكى وهذا
مذهب الامام وعندهما الشرطان جائزان وعند زفر الشيطان فاسدان وقدين الدليل للجميع صاحب
التبيين ونقل المصنف في شرحه (قوله ملحقا) أي تنسبه (قوله ولم يشرحه) قد يشرحه بأنتم شرح ونقل عبارة الحلبي
(قوله وسيتنسخ) أي بقوله الا في يجب بخياطته في الاول الخ (قوله قال شيخنا) لا حاجة الى هذا بعد ما وعد
ياضاحه اه حلبي (قوله وكذا الوخير بين ثلاثة) أي من هذه المسائل كلها (قوله ولو بين أربعة لم يجز كما في البيع)
لأن دفع الحاجة بثلاث غير أنه لا يشترط اشتراط الخيار هنا وفي البيع روايتان اه زياي (قوله وفي الغد أجر المثل
لا يزداد على درهم) أي ولا ينقص عن نصف درهم لأن التسمية الاولى باقية في الغد فتعتبر لمنع الزيادة تعتبر الثانية
لمنع النقصان وهذا ما في الجامع الصغير وهو ظاهر الرواية كما في سري الدين وذكر الزياي انه لا يزداد على نصف
درهم في الصحيح لأنه هو المسمى فيه وقدمه في الذكر على ما في الجامع (قوله لا يزداد على نصف درهم) عند الامام
لأنه لم يرض بتأخيرها الى الغد بأكثر من نصف درهم فأولى أن لا يرضى الى ما بعد الغد أي بأكثر من نصف درهم
والصحيح على قواهم أنه ينقص من نصف درهم ولا يزداد عليه اه تبين (قوله وفيه خلافا) وخلاف زفر
كما سلف (قوله تنورا) بفتح التاء وثالث النون المضمومة (قوله أو كانوا) هو المناسب لذكر الاحتراق فأفاده الحلبي
(قوله لا ضمان عليه) لأن هذا انتفاع بظاهر الدار على وجه لا يغير هيئته الباقى الى النقصان اه درر (قوله في
وضعه) بأن ترك الاحتياط في الوضع اه درر بأن وضع البعض خارج الكانون أو غفل عنه حتى احترق ما كان
خارج الكانون ففرق بعض البيوت (قوله لا يوقد مثلها) الاولى أن يقول بأن لا يوقد مثلها في التنوير وعادة
الدرر كالمصنف سألته من الركاكة حيث قال صاحب الاولى الآن يصنع ما لا يصنع الناس من ترك الاحتياط
في وضعه وإيقاد نار لا يوقد مثلها في التنوير والكانون اه عمادية (قوله استأجر حارا) أي مثلا (قوله ان علم انه
لا يجوده) الظاهر أن المراد به غلبة الظن وظاهر هذا الصنيع حيث اعتبر حاله أنه يصدق في دعواه انه لا يجوده
(قوله كذا راع ند الخ) قال في المنع ولو نذرت بقره من الباقورة وترك الراعي اتباعها فهو في سعة من ذلك ولا ضمان
عليه فيما تناف بالاجماع ان كان الراعي خاصا وان كان مشتركا فكذلك عند الامام وعندهما يضمن وانما لا يضمن
عنده وان ترك الحفظ فيما نذرت لأن الامين انما يضمن بترك الحفظ اذا ترك بغير عذر أو ما اذا ترك له ذرفانه لا يضمن كما
لو دفع الوديعة الى أجنبي حالة الحرب فيقانه لا يضمن ولو ترك الحفظ لأنه ترك بعذر وانما ترك الحفظ به ذر كما لا يضيع
الباقى وعندهما يضمن لأنه ترك الحفظ به ذر يمكن الاحتراز عنه قال صاحب الذخيرة ورأيت في بعض النسخ

تأودع ثم فزع على هذا الاصل قوله
(قوله ضمان على ظن في صبي مضاع في يدها
أو سرق ما عليه) من الحلبي (قوله لكونها أجبر
وحده وكذا الضمان على حارس السوق
وحافظ الطمان) وسبح ترديد الاجر بالترديد
في العمل (قوله) كان خطه فارسيا فبدرهم
أو روميا فبدرهمين (وزمانه في الاول) كذا
بخط المصنف ملحقا ولم يشرحه وسيتنسخ قال
شيخنا الرملي ومعناه يجوز في اليوم الاول
دون الثاني كان خطه اليوم فبدرهم أو غدا
فبدرهم (ومكانه) كان سكنت هذه فبدرهم
أو هذه فبدرهمين (والعامل) كان سكنته
عطارا فبدرهم أو وحدا فبدرهمين
(والمسافة) كان ذهبت للكوفة فبدرهم
أو للبصرة فبدرهمين (والجل) كان حلت
شعير فبدرهم أو برف فبدرهمين وكذا الوخير
بين ثلاثة أو بين أربعة لم يجز كما في البيع
ويجب أجر ما وجد الا في تخيير الزمان فيجب
بخياطته في الاول ما سمي وفي الغد أجر المثل
لا يزداد على درهم ولو خاطه بعد غدا لا يزداد على
نصف درهم وفيه خلافا (قوله المسألة أجبر
تنورا أو كانوا) عبارة الدرر أو كانوا (في الدار
المستأجرة) واحترق بعض بيوت الجيران
أو الدار لا ضمان عليه مطلقا (سواء في باذن
رب الدار أم لا) (الا أن يجاوز ما يصنعه الناس)
في وضعه وإيقاد نار لا يوقد مثلها في التنوير
والكانون (استأجر حارا) فنقل عن الطارق
ان علم أنه لا يجوده بعد الطلب لا يضمن كذا راع
قد من قطيعه شاة غاف على الباقى لهلاك
(ان تبعها) لأنه انما ترك الحفظ بعذر فلا يضمن
كذلك الوديعة حال العبث وتالا لأن

الراعي مشتر

لا ضمان عليه فيه فثبت اذا لم يجد من يبعثه ردها أو يبعثه ليخبر صاحبها بذلك وكذلك لو تفرقت فرقا ولم يقدر على اتباع الكل فاتبع البعض وترك البعض لا يضمن لانه قول الحفظ بعذر وعندهما يضمن اه وفي جواهر الفتاوى بتارك الباقر مع صبي ليحفظها فله كسرة بقره وقت السبق باقفة فان كان لصبي قدرة الحفظ لم يضمن لانه ما ضيع وان لم يكن له قدرة الحفظ ضمن لانه تركها بالحفظ اه بتصرف (قوله يوم الخطا) لانه يوم الاستهلاك (قوله فلا ضمان) لانه مما لا يمكنه مراعاته (قوله ولا يسافر بعبد الخ) قال في البرازية استأجر عبد الخدمه ليس له أن يسافر به بل يخدمه في المصر وقرأ فيما دون السفر لان خدمة السفر أشق فلا تدخل بلانص ويخدمه منهارا والى العشاء ويخدمه وضيافته وامراته ويكلف أنواع الخدمة المباحة وليس له أن يضربه اه مكى فتدعات أن المراد السفر الشرعي وقد توقف في ذلك سري الدين وفي القهستاني وفيه روى الى أنه يخرج به الى القرى وأمنية البلد (قوله لم يملكه) أي لم يملكه السفر أي الخدمة فيه على خدمة الحضر ولا مؤنة الرعي على المولى ويلحقه ضرر بذلك فلا يمكنه الا باذنه اه تبين (قوله الا بشرط) أو يرضى به بعده مكى عن العرهان (قوله لان الشرط أم لك) أي أشد ما كاد أدخل في الاتباع وهو أفعول تفضيل من المبى للفاعل أو المفعول أي أشد ما كاد أو مملوكة بالنظر لمن اشترط ومن اشترط عليه (قوله عليك) متعلق بمحذوف حال من الضمير في أم لك (قوله أم لك) فيه الجنس التام للنظري (قوله وكذا لو عرف بالسفر) الذي في التبين الا أن يشترط ذلك أو يكون وقت الاجارة متهيئاً للسفر وعرف بذلك لان الشرط ملزم والمعروف كالشروط (قوله بخلاف العبد الموصى بخدمته) مثله المصالح على خدمته اه سري الدين (قوله مطلقا) سواء شرط السفر به أم لا منع (قوله لان الاجر والضمان لا يجتمعان) أي في حالة واحدة فلو أوجبتنا الاجر عند السلامة وأوجبتنا الضمان عند الهلاك في سفره لا يجتمعان في حالة واحدة وهي حالة السفر (قوله من عبداً صبي) أي أجرا أنفسهما (قوله أجرا) الاجر الواجب هنا أجر المثل كما في النهاية وفي شرح المعنى وعليه أجر المثل جوى (قوله اعودها بعد الفراغ صحيحة) قال في التبيين وهذا لان العبد محجور عن تصرف ينسب المولى لا عن تصرف يتبع المولى ألا ترى أنه يجوز قبضه الهدية بغير إذن المولى لكونه نفعاً في حق المولى وجواز الاجارة بعد ما سلم من العمل فحضر نفعاً في حق المولى لانها اذا جازت يحصل للمولى الاجر بغير ضرر ولو لم تجز ضاعت منافع العبد عليه مجازاً فحينئذ القول بالجواز اذا جازت الاجارة صحيح قبض العبد الاجرة لانه العاقد وقبض البذل الى العاقد وفي صحيح قبضه لا يكون له استأجر أن يرده منه اه وذكره في الصبي وهذا التعليق يقتضي لزوم المسمى وفي حاشية الشارح عن السكاكي لو كان الصبي من العمل فعلى عاقلة المستأجر الدية وعليه الاجر فيما قبل الهلاك بخلاف العبد المحجور اذا ملك من العمل يجب عليه قيمته ولا أجر عليه اه لانه اذا ضمن صار مالاً كاملاً وقت الاستعمال فيصير مستوفياً من قيمة نفسه فلا يجب عليه الاجر اذ زيل (قوله استحضارنا) والقياس ان يكون له أخذ هذه لان غدة المحجور عليه لا يجوز فيبقى على ملك المستأجر لانه بالاستعمال صار غاصباً اه حلي (قوله ولا يضمن غاصب الخ) صورته اذا غصب رجل عبداً فاجرا العبد نفسه فأخذ الغاصب الاجرة من يد العبد فأكلها الا ضمان عليه زيل (قوله لعدم نقومه عند أبي حنيفة) وذلك لان الضمان يجب باتلاف مال محررم من نفسه وهذا ليس بمحرر لان الغاصب ليس بنائب عنه والعبد ليس في يد نفسه بل هو في يد الغاصب فخاف في يد الغاصب أضراراً بنفسه فلا يتصور أن يكون محرراً بحرر اذ هو لا يحزر نفسه عن الغاصب فكيف يحزر ما في يده عنه ومالم يقع في يد المولى حقيقة أو حكماً بالاستنابة لا يكون معصوماً وقال عليه ضمانه لانه أتلف مال الغير بغير إذنه من غير تأويل ونظام في التبين (قوله كما يضمن اتفاقا) أي عندنا وعند الاثني الثلاثة يرجع المالك على الغاصب بأجر المثل كما لو أجرا العبد نفسه اه شلي عن السكاكي (قوله لو أجرا نفسه) لما شتره للعقد والقبض نفع محض فيخرج المستأجر عن عهدة الاجر بادائه اليه جوى (قوله لانه العاقد) أي المولى كذا في عهدة عبارة العناية فليس له لقوله وجاز للعبد قبضها لو أجرا نفسه وان كان صاحبها وانظر ما لو أجرا الغاصب هل يملك العبد القبض ومفاد التعليق أنه لا يجوز قبضه (قوله أخذها) قال السمرقندي سواء أجرا العبد نفسه أو أجرا الغاصب اه مكى (قوله كسر وق بعد القطع) قال الزيلعي كما في المسروق بعد القطع فانه لم يبق منقوماً حتى لا يضمن بالاتلاف ويقتضي المالك فيه حتى يأخذه المالك اه (قوله صح على الترتيب المذكور) والمذكور ألا يصرف الى ما يلي العقد فخر بالجواز كما اذا قال استأجر من من هذا

ولو خلاط الغنم ان أمكنه التمسير لا يضمن والقول له في تعيين الدواب انهم بالفلان وان لم يمكنه ضمن قيمتها يوم الخطا والقول له في قدر القيمة عمادية وليس للراعي أن ينزى على شيء منها بلا إذن ربه فان فعل فعطبت ضمن وان نزى بلا فعله فلا ضمان جوهرة (ولا يسافر بعبد استأجره للخدمة) لم يملكه (الا بشرط) لان الشرط أم لك عليك أم لك وكذا لو عرف بالسفر لان المعروف كالشروط (بخلاف العبد الموصى بخدمته) فان له أن يسافر به مطلقا لان مؤنته عليه (ولو سافر) المستأجر (به) فذلك ضمن قيمته لانه غاصب (ولا أجر عليه وان سلم) لان الاجر والضمان لا يجتمعان وعند الشافعي له أجر المثل (ولا يسترد من تأجر من عبداً أو صبي محجور) أجر ادفعه اليه لا جل عمله (اعودها بعد الفراغ صحيحة استحضارنا) ولا يضمن غاصب عبد ما أكل (الغاصب من أجره) الذي أجر العبد نفسه به لعدم نقومه عند أبي حنيفة (كما) لا يضمن اتفاقا (لو أجرا الغاصب) لان الاجر له لانه لا يملكه (وجاز للعبد قبضها) لو أجرا نفسه (ولو وجدها مولاه) فاعته (في يده أخذها) لبقاء ملكه كسروق بعد القطع (استأجر عبداً شهرين شهرين بأربعة وشهرين بأربعة صح على الترتيب المذكور حتى لو عمل في الاول فقط فله أربعة وبالعكس خمسة

العبد شهر او سكت فانه ينصرف الى ما يلي العقد وانظرا الى تنجز الحاجة فان الانسان انما يستأجر الشيء لحاجة
تدعو الى ذلك والظاهر وقوعها عند العقد واذا انصرف الاول الى ما يلي العقد والثاني معطوف عليه ينصرف
الى ما يلي الاول ضرورة اه عناية (قوله حكم الحال الخ) أي يجعل الحال حكما بينهما فلو كان العبد مريضا أو ابنا
في الحال فالقول للمستأجر لان الظاهر شاهده لان الاباق والمرض ظاهر في الحال وهو يدل على ما مضى فكان
عدم التمكن من الانتفاع فيما مضى ثابتا ظاهرا فالمؤجر بقوله ما أبقي الا في الحال يدعي أنه كان متمكنا من
الانتفاع والمستأجر منكر فكان القول بقوله وان كان صحيحا في الحال أو غير آتق فالقول للمؤجر لان التمكن منه
ثابت فيما مضى ظاهرا بدلالة الحال فالمستأجر يدعي فوات التمكن فيما مضى والمؤجر ينكر فيكون
القول بقوله والحال وان لم يصلح حجة عندنا يصلح مرجحا اذا ترجح ابد انما يقع بما لا يصلح حجة اه مكي عن البرهان
(قوله فيكون القول قول من شهد له الحال) قال الزياي ولا يشكل ما اذا شهد للمستأجر لفعلة الاستحقاق عه
بل يشكل اذا شهد للمؤجر حيث استحق به الاجر ولا يصلح له وجوابه أنه يستحق بالسبب السابق وهو العقد
والظاهر شهديته لانه لذلك الحين لا تفاقه على سبب الوجوب وبانكاره تعرض لنفيه فلا يقبل بلا حجة اه قال
العلامة المقدسي وفيه أنهم قالوا لا يجب الاجر بالقد بل بالتجمل اه وفيه أن المذكور في كلامهم أن الاجرة
لا تملك بالقد بل بالتجمل أو بشرطه أو بالاستيفاء والكلام في الملك غيره في الوجوب فتدبر (قوله فالقول قول من
في يده الثمر) هذا الظاهر اذا كان الثمر باقيا فما اذا كان هالكا أو مستهلكا فلم يتكلم عليه والظاهر أنه يتولد من
ذلك عنده أو استهلك ويحترق (قوله ولو عادت) افاد به أن عقد الاجارة لا ينسخ بقطاع الماء (قوله فالقول
للمستأجر) لانه يتقضي الضمان الزائد عن نفسه (قوله ولو في نفسه حكم الحال) هو من تمة عبارة الخلاصة وهو
معلوم من قول المصنف حكم الحال (قوله والقول قول رب الثوب بيمينه) قال في التبيين أما اذا اختلفا في
الخطاطة والصنف فلان الاذن يستفاد من جهة رب الثوب فكان أعلم بكيفية تملكه ولانه لو انكر الاذن بالكتابة كان
القول قوله فكذلك اذا أنكر وصفه اذ الوصف تابع للاصل لكنه يختلف لانه ادعى عليه شيئا أو اقرب له منه فاذا أنكره
يخالف فاذا خالف فالخطاط ضامن ومالك الثوب مخير ان شاء ضمنه قيمة الثوب غير معمول فلا أجر له أو قيمته
معه ولا فله أجر مثله لا يجاوز به المسمى لانه موافق من وجه وهو اصل العمل يخالف من وجه وهو الصنف فيميل الى
أيهما شاء اه (قوله في القميص الخ) أي أي ذلك ادعى فالقول له فيه (قوله وكذا في الاجر وعدمه) لانه ينكر تقوم
عمله ووجوب الاجر عليه والصانع يدعيه فكان القول للمذموم والموضوع أنهم ما اتفقا على عدم التسجية كما تدل
عليه العبارة المذكورة بعد (قوله ان كان الصانع معاملا له فله الاجر) قال في العناية بأن تكررت تلك المعاملة بينهما
بأجر وفي التبيين بأن كان يدفع اليه شيئا للعمل ويقاطعه عليه فله الاجر والا فلا لأن ما تقدم منهما من المقاطعة
يدل على أنه يعمل بأجر فقام ذلك مقام الاشتراط لان العادة جرت بالدفع للعمل الى من يخاطمه من غير تسجية
الاجرة للعلم به اه (قوله بشهادة الظاهر) قال في التبيين لانه ما فتح الدكان لاجله جرى ذلك مجرى التسبب عليه
اعتبار الظاهر المعتقد اه (قوله فيهما فان) فيه أن المالك يدعي التبرع بالعمل ان حصل فاذا لم يحصل العمل
لمعتبر أن يمنع ولا حاجة للبين (قوله بيمينه الاستاذ) لانه ينقل عمله الى استاذه وهو أجبر مشترك بيمين
وأما التلميذ فانه أجبر خاص فلا يضمن ما تلف في يده الا اذا تعذر (قوله ادعى نازل الخان الخ) أي أنه فعل ذلك من
غير اذن على وجه الغصب (قوله والاجر واجب) أي أجر المثل (قوله وكذا مال اليتيم) أقول مثله الوقف اه - لم ي
يجنأ (قوله كالخراج) أي الموظف لخراج المشاعة وهو ظاهر اه - لم ي (قوله على المعتقد) مخالف لما ذكره
الاول الجلى من الفرق بينهما وهو أنه اذا زرع أرضا خراجية فأصاب الزرع آفة فذهب لا يجب الخراج لانه لم يسلم
له النماء لا حقيقة ولا اعتبارا لان القوات لم يكن من جهته حتى يصير مالم اعتبارا لان سبب الخراج ملك أرض
نامية حولا كاملا لا حقيقة أو اعتبارا فاذا فأت النماء في مدة الحول ظهرا أن الخراج لم يكن واجبا وقد ذكرنا
قبل هذا ما يخالف هذا والاعتماد على هذه الرواية أبو السعود عن تنوير الاذهان عن الولوالجية (قوله وسقط
ما بعده) خلاف المفتي به قال في المحيط القسوى على أنه اذا لم يبق بعد هلاك الزرع مدة يتمكن فيها من إعادة الزرع
لا يجب الاجر على المستأجر ولا يجب حيث تمكن من زرعها مثل الاول أو دونه في الضرر ومثل ذلك لو منعها
خاصب أي ان بقي من المدة بعد زوال الغصب ما يتمكن المستأجر من زرعها فيها لا بسقط الاجر أبو السعود

(اختلفا) الا - جر والمستأجر (في أباقي العبد
أو مرضه أو جرى ماء الرحي حكم الحال
فيكون القول قول من شهد له) الحال (مع
يمينه كما يحكم الحال) (لو باع شجرة افسه ثمر
واختلفا في بيعه) أي الثمر (معها) أي الثمر
(فالقول قول من في يده الثمر) والاصل
أن القول ان يشهد له الظاهر وفي الخلاصة
انقطع ماء الرحي سقط من الاجر بحسبه
ولو عادت ولو اختلفا في قد والانتفاع
فالقول للمستأجر ولو في نفسه حكم الحال
(والقول قول رب الثوب) بيمينه (في القميص
والقباء والحرة والصفر) كذا في الاجر
وعنده (وقال أبو يوسف ان كان الصانع
معاملا له فله الاجر والا لا) (وقيل) أي وقال
محمد (ان كان الصانع معروفا به هذه الصنعة كان
بالاجر وقيام حاله بها) أي بهذه الصنعة (والا فلا
القول قوله) بشهادة الظاهر (وما قبله
وبه يفتي) زيلعي وهذا بعد العمل أو ما قبله
فتبين ان اختياره فروع - فعل الاجر في
كل الصنائع يضاف لاستاذه فاما انما يضمنه
الاستاذ وفي الاشياء ادعى نازل الخان وداخله
عمادية وفي العقد الاستقلال الغصب
الحام وسلك الاجر واجب قلت وكذا مال اليتيم
لم يصدق والاجر واجب وفيه الاجرة لا أرض
على المذني به قنينة وفيه الاجرة لا أرض
كالخراج على المعتقد فاذا استأجرها للزراعة
فأصل الزرع آفة وجب منه للمقبل
الاصطلاح وسقط ما بعده

في حاشية الاشباه (قوله لكن جزم في الحاشية برواية عدم سقوط نهي) الذي نقله الشيخ صالح عن الحاشية انه ان بقي من المدة قدر ما يتمكن من زراعتها مثل الاول أو أقل ضرر لم يستطع وهو المختار للفتوى اه ذكره أبو السعود وهو موافق لما قدمناه عن المحيط وقد ذكر ان عليه الفتوى فيكون ما عداه من الاقوال غير مفتي به وقد نقل في الهندية عن الحاشية هذه المسئلة وجعلها رواية عن محمد ونصها وان استأجر أرضاً فغرقت قبل أن يزرعها انقضت المدة فلا أجر عليه كما لو غصبها غاصب وان زرعهما فأصاب الزرع آفة فهلك الزرع أو غرقت بعد الزرع ولم تثبت عن محمد في رواية كان عليه الاجر كاملاً وعنه في رواية اذا استأجر أرضاً فزرعها فقتل ماؤها وانقطع فله أن يخاصم الا جري الى القاضي حتى يترك الارض في يده بأجر المثل الى أن يدرك الزرع فان بقي زرعاً بعد ذلك لم يكن له أن ينقص الاجارة والمختار للفتوى أنه ان هلك الزرع لم يكن عليه ما مضى من المدة بعد هلاك الزرع أجز الا اذا كان متمكناً أن يزرع مثل ذلك ضرراً بالارض أو أقل ضرراً من الاول وان اختل الزرع ونقصت غلته كان عليه الاجر كاملاً وان لم يسقه اذا كان لم يرفعه الى الحاكم كذا في فتاوى قاضي خان وهكذا في المحيط اه (قوله فلا أجر عليه) لعدم التمكن من الانتفاع وقيل ما سبق أن يقال الا اذا جفت الارض وقد بقي من المدة ما يتمكن به من زراعة استأجر الارض له أو ما هو أقل ضرراً منه والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

• (باب فسخ الاجارة) •

ذكر انفسخ آخر الان فسخ العقد بعد وجود العقد لا محالة فتاسب ذكره آخر اه شاي (قوله تنسخ بالقضاء أو الرضا بخيار شرط) اي قبل انقضاء الايام الثلاثة فلا استأجر كذا ناشه راعلي أنه بالخيار وثلاثة أيام ينسخ فيها فلو فسخ في الثالث منها لم يجب أجر اليومين لان ابتداء المدة من وقت سقوط الخيار وفيه اشعار بأنه لا يشترط حضور صاحبه ولا علمه خلافاً للطرفين والاول المختار كما في المضمرات اه قهستاني وهذا ينبغي أن يشترط القضاء او الرضا قول الطرفين قد بدروا فاد أن القضاء او الرضا لا بد منه في الخيارين وهذا خلاف ما في القهستاني فانه قال في النسخ بخيار الرؤية وفيه اشعار بأنه لا يشترط في هذا النسخ القضاء ولا الرضا ونبغي أن يكون فيه خلاف خيار الشرط اه (قوله ورؤية) لانه عليه الصلاة والسلام قال من اشترى شيئاً ولم يره فله الخيار اذا رآه والاجارة شراء المتافع فيتناولها ظاهر الحديث لفظاً وأدلالة اه منح (قوله خلافاً للشافعي) فقال لا يصح اشتراط الخيار فيها ولا يصح استجارها لم يره أفاده الزيلعي (قوله وبخيار عيب الخ) قال في حاشية الشافعي عن الاتفاق الاصل فيه أن العيب اذا حدث بالعين المستأجرة فان أثر ذلك في المنافع ثبت الخيار للعبد المستأجر كالعبد اذا مرض والدابة اذا مرضت والدار اذا انهم بدتم بعضها لان كل جزء من المنفعة كالمعقود عليه فحدوث عيب فيه قبل القبض يوجب الخيار وان لم يؤثر ذلك في المنافع لا يثبت الخيار كالعبد المستأجر للخدمة اذا ذهبت إحدى عينيه وذلك لا يضر بالخدمة أو سقط شعره وكالدار اذا سقط منها حائط لا ينتفع به في سكاها لان العقد ورد على المنفعة دون العين وهذا النقص حاصل بالعين دون المنفعة والنقص بغير المعقود عليه لا يثبت الخيار ثم فيما يثبت له الخيار اذا استوفى المنفعة فيه يلزمه الاجر كاملاً كما لشترى اذا رضى بالعيب ثم اذا حدث ما يوجب النسخ لا يجوز النسخ الا بحضور المتعاقدين لان حضورهما أو حضور نائبهما شرط النسخ اه وفي الجوى عن ان ياد ان خيار العيب في الاجارة يفارق خيار العيب في البيع فانه يتقرر المشتري بالرد في البيع قبل القبض وأما بعد القبض فيشترط القضاء أو الرضا وفي الاجارة يتقرر المستأجر بالرد قبل القبض وبعده كما في البرهندي انتهى وان سقطت الدار كما افلده أن يخرج شاهد اصحاب الدار أو غائباً اه ولا أجر عليه فسخ أول فسخ واعتبر استماع من القبول وهو يصح حال غيبة صاحبه جوى عن شمس الأئمة قال الجوى في الشرح وحاصله أنه لو انهدمت الدار وسكن بالعرصة لأجر ولو انهدم بيت منها وسكن بالباقي لا يسقط نهي من الاجر ولذا لو أجز داره على أن يها ثلاثة بيوت فاذا فيه ايتان يتخير ولا يسقط نهي من الاجر ونحوه في الهندية وفي المتن لو انهدم بيت يرفع من الاجر بمصته الا أنه خلاف ظاهر الرواية اه قال العلامة المقدسي يحتمل ما فيه على ما لو كان كبيراً يحصل به دمه خال فاحش وظاهر الرواية على خلافه فليستأجل اه (قوله حاصل قبل العقد) كما اذا استأجرها فوجد هامعينة (قوله أو بعده بعد القبض أو قبله) لاقتضاء العقد السلامة فاذا لم يسلم فأت الرضا فتنسخ والمنافع تحدث ساعة فساعة فواجب من العيب كذا حدث قبل القبض في حق ما بقي ثم قوله تنسخ بخيار شرط

قلت وهو ما اعتقده في الاول الجدية لكن جزم في الحاشية برواية عدم سقوط نهي حيث قال أصاب الزرع آفة فهلك أو غرق ولم يثبت لزوم الاجر لانه قد زرع ولو غرقت قبل أن يزرع فلا أجر عليه انتهى

• (باب فسخ الاجارة) •

(تنسخ) بالقضاء أو الرضا (بخيار شرط ورؤية) كالبيع خلافاً للشافعي (و) بخيار (عيب) حاصل قبل العقد وبعده بعد القبض أو قبله (يدون النفع به) صفة عيب

ورؤية وعيب يشير الى أن الاجارة لا تنسخ بهذه الاشياء ولكن يثبت له حق النسخ وبه أفقئ شمس الاثمة السرخسي
وشنخ الاسلام واستدل لذلك بما روى هشام عن محمد أنه لو استأجر بيتا فانهم لم يثمنوا الا بجر فليس للمستهأجر
أن يمنع من القبض ولا للارجر فلهذا دليل على أن العقد لم ينسخ وهو الاصح وقال بعضهم ينسخ واختاره
القدوري والسبب ذهب صاحب الحنفية وأبو نصر البغدادي في شرحه (قوله وانقطاع ماء الرحي) سواء كان
الانقطاع دائما أو في بعض الاحيان والرحي يكتب بالياء وهو مؤنث اهـ مكي عن المعدن وفي الجوى عن الدراية
قال محمد لو نقص ماء الرحي ان كان النقصان فاحشا فله حق النسخ والا فلا لان مدة الاجارة لا تخلو عن نقصان
غير فاحش غالباً وتخلو عن نقصان فاحش قال القدوري في الشرح اذا صار يطعن أقل من نصف طعنه فهو
فاحش اهـ ولا يخفى أن النقصان غير الانقطاع ونقل في الهندية أنه يثبت له حق النسخ في طعن النصف ولكن
إذا استقر عليه وجب عليه الاجر كما لا (قوله وان لم تنسخ) أي بدون نسخ (قوله كما مر) أي في قوله قرييا وفي
الخلاصة انقطع ماء الرحي سقط من الاجر بحسابه ولو عاد عادت اهـ وفي قول المصنف تنسخ فانه يفيد عدم
الانفساخ (قوله لو استأجرها بغير شربها) أما لو استأجرها بشربها وانقطع الشرب عنها في يوم فسد الزرع
من انقطاع الشرب الاجر عنه ساقط هندية عن الكبرى والمحيطين (قوله فانقطع ماء الزرع) قال في الهندية
إذا استأجر من آخر أرضا وزرعها ولم يجد ماء يستقيم اقبس الزرع قال ان كان استأجرها بغير شرب ولم ينقطع
ماء النهر الذي يربح منه السقي فعليه الاجر وان انقطع كان له الخيار اهـ وهو محمول على الانقطاع الذي لا يربح
معه السقي (قوله سقط الاجر عنه) مطلقا كذا أجاب به ركن الاسلام السندي وأجاب شمس الاثمة ان لم يستطع
الترقي بالجمام سقط اهـ أي وان استطاع الترفق به لا (قوله في الجملة) أي ليس كالاتفاق المعتاد في مثله (قوله
ودبر الدابة) بالفتح جرح ظهر الدابة أو خذنها قاله ابن الاثير (قوله وسقط حائط دار) أي أدخل بالدار أما إذا كان
لا ينتفع به في سكناها لم يثبت الخيار بخلاف بين الاثمة الاربعة حموي (قوله والبيت) أي بيت الرحي (قوله
فإذا استوفاه لزمه حصته) ظاهره أنه لا يلزمه أجر حصته الا بالاستيفاء وفي الجوى عن نص الاصل انها
لا تنسخ في الرحي وله النقص فان لم ينقص يرفع عنه من الاجر بحسابه اهـ واختلاف في معنى قوله بحسابه قبل
مراده حساب أيام الانقطاع فلو انقطع عشرة أيام سقط عنه حصة عشرة أيام وقبل بقدر حصة الماء أي يرفع عنه
أي وينظر الى كم يسكن هذا المثل مجردا عن الماء والاول أصح بدليل قوله اذا انقطع ومضى الشهر فلا أجر له وهذا
لان الرحي لا تستأجر لا سكنى بل للطحن فسدوا والسكنى تدخل في عاود البديل لا يقابل التبع اهـ كذا في المحيط وظاهر
قوله وهذا لان الرحي الخ يفيد أنه لا يلزمه أجر بسكنى بيت الرحي اذا انقطع الماء وفي فتاوى قاضي خان ان استأجر
بيتا بالرحي والخجر بن فله حق فوق الرحي فان انقطع الماء ولم يرد حقه مضت السنة فان كان البيت ينتفع به بدون
الرحي يقسم الاجر عليهم ما وبسقط حصة الخجر بن ويلزمه حصة البيت وان لم يكن منتفعا به الا بشفعة الرحي لا شيء
على المستأجر وان لم يرد البيت اهـ فليست له وقوله والاول أصح يفيد أن الاقوال غيره مرجوحة (قوله فان لم يخل
العيب) كعور العبد وسقوط شعره وحائط دار لا يوجب خلافا في الانتفاع بها (قوله وأزاله المؤجر) كما إذا جنى
الدار المهدومة ونحوه اذا زال العيب أفاده القهستاني (قوله بالمثل) بصيغة اسم المفعول (قوله زال السبب)
أي الموجب للرد قبل النسخ والعقد بجدة ساعة فم يوجب فيم يأتى بعده فسقط خياره اهـ تبين قوله
ونظيئها) أي الذي يوجب تركه فلا وقع في بعض عبارات تطييع سطحها (قوله كان للمستأجر أن يخرج منها)
أي ولا أجر عليه حينئذ كما لا يخفى (قوله واصلاح ماء البئر الخ) هذه المسئلة مثل ما قبلها من كل وجه فلامعنى
لفصلها بكلام على حدة اهـ حلبي (قوله وبالبلوعة والخرج) وان ملأ من قبل المستأجر وهذا استحصان
والقياس أن يجب ذلك على المستأجر لان الشغل حصل من جهته وجه الاستحصان أن المشغول بهذه الاشياء
باطن الارض وشغل باطن الارض لا يمنع التسليم به مدة انقضاء العقد ولهذا قلنا اذا سلمه المؤجر له مشغولا كذلك
يجب الاجر كما لا وعلى المستأجر رحي التراب والرماد المجمع في الدار من كنهه لانه ليس من باب السكنى منع وان
أنكر أن يكون الرماد من عمله فالقول قوله (قوله لانه لا يجبر على اصلاح ملكه) قال الجوى يفهم من هذا التعليل
أن الدار لو كانت وقفا يجبر الناظر على ذلك اهـ (قوله لوعده عليها صفة واحدة) أما اذا تعددت الصفة فكل
يختص بحكمها (قوله وفي حاشية الاشياء) مثله في الهندية عن الخاتبة (قوله ان العذر ظاهر) كمثل قلع

(كخراب الدار وانقطاع ماء الرحي) انقطاع
ماء (الارض) وكذا لو كانت نسقي بماء السماء
فانقطع المطر فلا أجر خاتبة أي وان لم تنسخ
على الاصح كما مر في الجوهرة لو جاء من الماء
ما يزرع بعضها فالمتأجر بالخيار ان شاء فسخ
الاجارة كما هو وتركه ودفع بحسابه ما يربح منها
وفي الولو الخاتبة لو استأجرها بغير شربها
فانقطع ماء الزرع على وجه لا يربح فيه السقي
وان انقطع قلبه لا قلبه لا يربح فيه السقي
فلا أجر واجب وفي لسان الحكماء استأجر
جاء ما في قرية فنزعها واوردها وسقط الاجر (أو يخل)
وان نذر بعض الناس لا بسقط الاجر (أو يخل)
سقط على يثوث (به) أي بالنفع بحيث ينتفع
به في الجملة (كرض العبد ودبر الدابة)
أي قر - تم وسقوط حائط دار وفي التبئين
لو انقطع ماء الرحي والبيت مما ينتفع به لبعض
الطحن فعليه من الاجر بحسبه لبقاء بعض
المعدود عليه فاذا استوفاه لزمه حصته
(فان لم يخل) العيب (به أو أزاله المؤجر)
أو انتفع بالمثل (سقط خياره) زال السبب
(وعسارة الدار) المستأجرة (ونظيئها)
واصلاح البئر وما كان من البناء على رب
الدار) وكذا كل ما يخل بالسكنى (فان أبي
صاحبها) أن يفعل (كان للمستأجر أن يخرج
منها الا أن يكون) المستأجر (استأجرها
وهي كذلك وقد رآها) لرضاه بالعيب (واصلاح
ماء البئر وبالبلوعة والخرج) لأنه لا يجبر على
الدار) لكن (بلا جبر عليه) لأنه لا يجبر على
اصلاح ملكه (فان فعله المستأجر فهو متبرع)
وله أن يخرج ان أبي ربحا خاتبة أي الا اذا
رآها كما مر في الجوهرة وله أن ينفرد بالنسخ
بلا قضاء ولو استأجر دارين فسقطت
أو تعينت احدها فله تركهما لوعده عليهما
صفتة واحدة قلت وفي حاشية الاشياء
ههنا بالنهاية ان العذر ظاهر ان ينفرد

الضرر اه حاي (قوله وان مشتبه لا يتقرب) كالمدين اذا زعم أن لا وفاء له الا من ثمن ما آجر حوى (قوله وبعد
 الخ) قال في الشكز وهو عجز أحد العاقدين عن المضي في موجهه الا يتحمل ضرر زائد لم يستحق به قال في التبيين
 وهذا لان جواز هذا العقد للعاجلة ولزومه لتوفير المنفعة على المتعاقدين فاذا آل الامر الى الضرر أخذنا فيه
 بالقياس فقلنا العقد في حكم المضاف في حق المعقود عليه والاضافة في عقد التملكات تنسج الزوم في الحال
 كالوصية اه (قوله استؤجر لقلعه) قال في المنع فان العقد ان بقي لزمه قلع من صحيح وهو غير مسمى بالعقد اه
 قال الحوى ويفهم من كلام المصنف كالهديا انه لو لم يكن وجعه لا يكون له الفسخ وفي المبسوط اذا استأجره
 ليقطع يده للاكاة أو اهدم بناءه ثم بدله في ذلك كان عذرا اذ في ابقاء العقد اتلاف شئ من ماله أو ماله وهذا
 صريح في أنه لو لم يكن الوجع يكون له حق الفسخ (قوله استؤجر طبياخ لطبخ وليتها) فان العقد ان بقي تضرر
 المستأجر باتلاف ماله في غير الولية اه مخ (قوله بعيان من الناس) بحيث لا يشكر قالوا في تعليله لان في ابقاء عقد
 الاجارة ضرر لم يلزمه بالعقد وهو الحبس الى سقوط حق المستأجر من العين فان قيل ينبغي أن لا يجبه القاضي
 اذا تعلق به حق المستأجر بل يتأخر الى أن تنقضي الاجارة قلنا القاضي لا يصدق انه لا وفاء له الا من ثمن المستأجر
 فلذا يجبه (قوله أو اقرار) قال الحوى في شرحه عن الزيادة فان لم يكن المدين عليه ظاهرا فاقترالا آجر
 بالمدين لرجل وكذبه المستأجر وصدة المقر له بيعت الارض ونقضت الاجارة به عنده وعندهما لا تنقض لان هذا
 الاقرار يضر المستأجر فلم يجز الاقرار في حقه فوجب اخراج المقر من السجن لانه ظهر عجزه ولا يمنع الغريم من
 ملازمته على ما عرف حتى ينتهي عقد الاجارة ثم يعاد الى السجن لبيع الارض وللامام أن الاقرار يلاقي ذمة
 المقر ولا حق لاحد فيه فيصح ثم يعتدى واذا صح وجب البيع واذا صح البيع كان على المستأجر في هذا كاه
 الاجر المسمى الى أن يباع ثم يقضى القاضي بالبيع لان الاجارة لا تنسخ الا بقضاء القاضي فلا يقطع عنه الاجر
 حاي اه تصرف (قوله ولا مال له غيره) أما لو كان له مال غيره لا تنسخ الاجارة حوى (قوله الا اذا كانت الاجرة
 المحجلة تستغرق قيمتها) أي فانها لا تنسخ بالمدين لانها اذا فسخت طو لب المؤجر بما يحل المستأجر له من الاجرة
 وليس له وفاء الا من العين المستأجرة وهو الحق بهما من غيره فلا فائدة في الفسخ بل ينتظر الغريم انقضاء مدة
 الاجارة فلا تنسخ الا اذا كان ثما يزد على دين المستأجر وفي الهندية واذا باعه القاضي يد ابدن المستأجر من
 ثمنها فمافضل فلغرماء حتى لو لم يكن في الثمن فضل لم يفسخ وبعد الفسخ له أن يجبس الدار حتى يصل اليه ما يحل
 انتهى (قوله وبمذرافلاس مستأجر دكان) وكذا اذا كسد سوقها حتى لا يمكنه التجارة كافي القنية (قوله بماله
 لا يبرته) قبل عمله لان من ليس له مال ويعمل بالاجر فمأس ماله ابرة ومقراض فلا يتحقق العذر في حقه اه مخ (قوله
 وبمذريدا مكنرى دابة) هو بالمد وبفقتين مصدر يد الله أي ظهر له رأي غير الاول منعه منه مخ أي لو استأجر دابة
 الى بغداد ثم بدله ان يقعد عن السفر أو أكثرى ابلا للبحر ثم بدله ان لا يبحر من عامه ذلك او مرض وعجز عن السفر
 كان عذرا وان مرض أي المستأجر أو لزمه غرم أو خاف امرا أو عثرت الدابة أو أصابها شئ لا يستطيع الركوب
 معه فبعض هذا عيب في المعقود عليه وبعضه عذر المستأجر في التخلف عن الخروج ولو احتاج الى مال الاجارة
 بسبب العجز عن الكسب أو الفقر أو المرض ليس له أن يفسخ الاجارة واذا استأجر انما بالقصر تبا باله أو ليضبط
 أو ليقطع قصا أو لينى بيتا له أو ليزرع له أرضا يذره ثم بدله أن لا يفعل كان ذلك عذرا وكذا اذا استأجره لحفر بئر
 أو للجماعة أو للفصد وبغلبة الرمل على الارض المستأجرة أو صيرورتها سبعة تبطل الاجارة كافي الخاتمة وغلبة
 الماء عليها أو اصابة التزجيج لا يقدر على الزراعة عذر وان عجز عن الزراعة وكان من يزرع بنفسه له الفسخ
 كما اذا أبق العبد أو كان سارقا أو عمله فاسدا الا اذا لم يكن حاذقا في العمل وان وجد بيتا هو أرخص منه أو اشترى
 منزلا واراد التحول اليه لم يكن عذرا الحل من الهندية والاولى للمصنف حذف دابة لان البداء ليس قاصرا
 عليها (قوله وسهولة) الواو يعني أو (قوله بخلاف بداء المكنرى) كما اذا وجد زيادة على الاجرة التي آجر بها وان
 كانت أضعافا وانهم منزله ولم يكن له منزل آخر فاراد أن يسكنه فليس له تقصها أو اراد التحول من المصر لانه
 لا يخرج المنزل مع نفسه فلا يلحقه ضرر فوفق ما التزمه بالعقد او عرض له مرض لا يستطيع الشخص مع دابته أو
 حبه غريم أما اذا اراد نقض اجارتها وبيعها لانه لا تنفقه ولعليه فله ذلك كافي الكبرى ولو اراد أن يبيع المنزل
 الذي آجره لم يمح ظهره في بيع المنزل لم يكن له أن يفسخ الاجارة ومن الاعذار فساد العقد (قوله اذ يمكنه الخ)

وان مشتبه لا يتقرب وهو الاصح (وبعد...)
 عطف على بخلاف شرط (لزم ضرر لم يستحق
 بالعقد ان بقي العقد كافي سكون فمستأجر)
 فقلعه وموت عرس أو اختلاعه (استؤجر)
 طبياخ (لطبخ وليتها) بعذر (لزم دين) أو
 كان ثانيا (بعيان) من الناس (أوبان) أي بينه
 (أو اقرار) الحال انه (لا مال له غيره) أي غير
 المستأجر لانه يجبس به فبفسخ استأجره (و) بعذر
 الاجرة المحجلة تستغرق قيمتها (أو فلاس
 (أو فلاس) مستأجر دكان (استأجر عبد
 سياط يعمل بماله) لا يبرته (استأجر عبد
 ليضبط قتل عمله) (وبعد) (بدا مكنرى دابة
 من سفر) ولو في نصف طريقه فله نصف الاجر
 ان استويا صعوبة وسهولة (أو فلاس) شرح
 وهبانية وخاتمة (بخلاف بداء المكنرى) فانه
 ليس بعذر اذ يمكنه ارسال أجهره

وفي الملتقى ولو مرض فهو عذر في رواية
الكرخي دون رواية الاصل قلت وبالأولى
يفتي ثم قال ولو استأجره كذا لم يعمل الخياطة
فتركه لعمل آخر فمذركه كذا الواسط أجره قاراً
ثم اراد السفر انتهى وفي القهستاني سفر
مستأجر دار المسكن عذر دون سفر مؤجرها
ولو اختلفا فالقول للمستأجر فيجاب بأنه
عزم على السفر وفي اللؤلؤ الحية فحوله عن
منعته الى غيرها مذكروا لم يفسح حيث
لم يمكنه أن يتعاطاها فيه وفي الاشياء لا يلزم
المكاري الذهاب معها ولا إرسال غلام وانما
يجب الاجر بتخليتها (و) بخلاف (ت) ترك
خياطة مستأجر عبد ليخياطه (منعني
ترك) (في الصرف) لا مكان الجمع (و) بخلاف
(بيع ما أجره) فانه أيضا ليس بقدر دون
طوق دين كما مر ويوقف بيعه الى
انقضاء مدتها وهو المختار لكن لو قضى بجواره
نفذ وتماه في شرح الوهبانية وفيه معزيا
للغنية لوباع الاجر المستأجر فأراد المستأجر
أن يفسخ بيعه لا يملكه هو الصحيح ولو باع
الراهن الرهن للمرتهن ففسخه (وتنفسخ)
بلا حاجة الى الفسخ (بموت أحد عاقدين)
ههنا لا يجزونه مطبقا (عقد هاتين)
الضرورة كونه في طريق مكة ولا حاكم
في الطريق فبقي الى مكة فرفع الامر الى
القاضي ليحل الاصل فيؤجره له لو أمينا
أو يبيعها بالقيمة ويدفع له أجرة الاباب ان برهن
على دفعها وتقبل البيعة ههنا بلا خصم لانه
يريد الاخذ من ثمن ما في يده أشباه وفي الخ
استأجر داراً أو حائلاً أو أرضاً شهراً فمكن
شهرين هل يلزمه أجر الشهر الثاني ان معداً
للاستغلال نعم والا لا يفتى قلت فكذا
الوقف ومال اليتيم وكذا الوقف فاضاء المالك
وطالبه بالاجر فمكن يلزمه الاجر بسكاه بعدد
ولو سكن المستأجر بعد موت المؤجر هل يلزمه
أجر ذلك قبل نعم لضمه على الاجارة وقيل هو
كالمسألة الاولى وينبغي أن لا يظهر الانفساخ
ههنا لم يطالب به وارث بالتفريق أو بالتزام أجر
آخر

هذا التعديل قاصر على ما اذا بدله عدم السفر مع دابته والبداء أعم (قوله قلت وبالأولى يفتى) لانه تعذر خروجه
لا باختباره وغيره لا يقوم مقامه الا بضرر وذكر الحدادي في شرح النظم عن الكرخي أنه عذر مطلقا وهو الاظهر
اتهي حوى (قوله ثم قال) أي في الملتقى اه حلي (قوله فتركه لعمل آخر فمذركه) هذا خلاف ما في الهندية عن
الكبرى من التفصيل وهو أنه ان تهيأ أن يعمل الصنعة الثانية في ذلك الحانوت ليس له النقص والافله النقص
لانه تحقق العذر اه وهو المذكور بعد عن اللؤلؤ الحية (قوله وكذا الواسط أجر الخ) هو من افراد بداء المكثري
(قوله ولو اختلفا) أي فقال رب البيت انه يتعلل ولا يريد الخروج هندية أي وقال المستأجر أريد الخروج (قوله
ولا ارسال غلام) كذا ذكره شيخ الاسلام خواهر زاده وذكر محمد في الكتاب أنه يؤمر أن يرسل غلاما يتبع الدابة
اه ويمكن التوفيق بأنه ان قال له اذا وصلت مقصدا فادفعها الى فلان لا يلزمه الا ارسال والا يلزمه لانه يمكن
أن لا يجده من يأتمه عليها وان تركها ههنا لا يلزمه نعمانها وان أنفق كان متبرعا والله تعالى أعلم بالصواب
(قوله وبخلاف ترك خياطة الخ) تركيب ركبت المعنى مع تنابع الاضافة ولو قال وبخلاف خياطة استأجر عبدا
للخياطة فتركها لم يعمل في الصرف لكان أوضح (قوله لا مكان الجمع) اذ يمكنه أن يبعد الغلام للخياطة في ناحية
ويعمل في الصرف في ناحية اه (قوله وهو المختار) قال البرازي باع بغير إذن المستأجر اختلف فيه ألفاظ محمد قال
في الاصل بطل البيع وفي المزارعة جاز البيع وفي البيع موقوف وهو المختار ويمكن صرف اللفظين الى المختار اه
(قوله لو قضى بجواره) أي بيع المستأجر ومثله المرهون كما في شرح العلامة عبد البر (قوله نفذ) لانه عند الامام
الثاني يجوز البيع اه منه (قوله ولو باع الراهن الرهن للمرتهن ففسخه) من قطة عبارة الخانية وفي العمادية عن
الصغرى يفتى بأن يبيع المرهون نافذ في حق المرتهن وليس للراهن والمرتهن حق الفسخ بمقتضى بيع المستأجر اه
(قوله وتنفسخ بلا حاجة الى الفسخ) أقاد بذلك أنه يخالف لحكم المسائل السابقة وانما تنفسخ لان الواقعة نصير
المنفعة المملوكة او الاجرة المملوكة لغير الماقدسة بالعدالة تقاها الى الوارث وهو لا يجوز اه درر (قوله
عندنا) قال الشافعي رضي الله تعالى عنه لا تنفسخ بالموت (قوله لا يجزونه مطبقا) قال في الدر المنثور ولا تطال
الاجارة يجزونه احدهما ولا برده الا أن يطبق بدار الحرب وينقض به فان عاد مسلما في المدة عادت الاجارة كما في
الباقين عن الظهيرية (قوله ولا حاكم في الطريق) قل أن يركب على حاله حتى يأتي مكة فيرفع ذلك الى القاضي قالوا
هذا اذا كان موت رب الدابة في موضع يخاف أن ينقطع فيه ويسقط ثمنه فاض ولا سلطان ارفع الامر اليه فكان
المؤثر في بقاء عقد الاجارة كلا المعنيين لانه يخاف على نفسه وماله اذ هو في موضع لا يمكنه أن يملك فيه
ولا يستأجر دابة أخرى بخلاف ما اذا مات في المصر فانه لا ضرورة في بقاء عقد الاجارة مع الموجب للفسخ وهو
الموت أبو الهود عن تنوير الازهار (قوله فيؤجره له) بيان للاصلح (قوله وتقبل البيعة ههنا بلا خصم) قال
في شرح البيهقي وطريق قبول البيعة أحد شيئين اما أن ينصب القاضي وصيا واما أن يقبلها من غير نصب وصي
لان الخصم انما يشترط لقبول البيعة اذا اراد ان يبيعها ما اذا اراد أن يأخذ من ثمن مال كان في
يده وهو يد المقيم للبيعة لا يشترط الخصم لقبول البيعة اه (قوله ان معداً للاستغلال) ولا يصير للاستغلال بالاجارة
سنة أو سنتين أو أكثر الا اذا باه ذلك أو اشتراه له وباعداد البائع لا يصير معدة للاستغلال في حق المشتري
وعليه اتفاق ائمتنا الثلاثة ونقل عن نجم الأئمة البخاري اذا أجرها ثلاث سنين متواليات تصير معدة للاجارة
أفاده العلامة عبد البر (قوله فكذا الوقف ومال اليتيم) صرح بذلك في شرح الوهبانية للشرنبلالي (قوله وكذا
لو تقاضاه المالك) أي طلب منه أجر الشهر الثاني في غير المعتد (قوله وطالب) عطف تفسير على تقاضاه اه
حلي (قوله وقيل هو كالمسألة الاولى) أي مسئلة ما اذا سكن شهرين اه حلي وهو ان كان معداً للاستغلال
ونحوه أو تناضاه الوارث في المالك الاجر لزمه والا لا (قوله وينبغي أن لا يظهر الانفساخ) يحتمل رجوعه الى
المصنف وإلى المسئلة التي قبله فاسم من افراد ما في المصنف وقد نقله المصنف في شرحه عن شيخه والمعنى أنه
لا يحكم بانفساخ الاجارة اذا سكن المستأجر بعد موت الاجر الا فيما ذكره فاما في أنه لا يظهر أثره وعدم
وجوب الاجرة وهذا ترجيح منه للقول الاول (قوله ما لم يطالب به الوارث) أي الا اذا طالب به الوارث بالتفريق
أي فامتنع وسكن بعد موت المؤجر فان طالبه بالتفريق دليل عدم رضاه بسكاه (قوله أو بالتزام اجر آخر)
أي غير الذي عقد عليه الوارث أي فابى وسكن فانه يحكم بانفساخ الاجارة في هاتين الصورتين ولا يلزمه الاجر

العقد بالمسمى حتى يدرك وبعد المدة بأجر المثل وفي جامع الفصولين لورضي الوارث وهو كبير ببقاء الاجارة ورضي به المستأجر جازاته أي فيجعل
الرضا بالبقاء انشاء عقد أي بجوازها (٤٦) بالتعاطي قائله وفي حاشية الاشياء المستأجرة والمرتهن والمشتري أحق بالعين من سائر الغرماء

لواله قد صححها ولو فاسد افساد الغرماء
فليحفظ (فان عقد الغريم لا) تنسخ
(كوكيل) أي بالاجارة وأما لو كان
بالاستئجار اذ مات تطل الاجارة لان
الموكل بالاجارة فهو وكيل بشراء المنافع
فساير كالتوكيل بشراء الاعيان فيصير
مستأجرا لنفسه ثم يصير مؤجرا للموكل
فهو معنى قولنا ان الوكيل بالاستئجار بمنزلة
المالك كذا نقله المصنف عن الذخيرة قلت
ومثله في شرح الجمع والبرازية والعمادية
ثم قال المصنف قلت هذا مستقيم على
ما ذكره الكرخي من أن الملك يثبت
للوكيل ثم ينتقل الى الموكل وأما على ما قاله
أبو طاهر من أنه يثبت للموكل ابتداء وبه
جزم في الكنز وهو الأصح كما في البحر فلا يستقيم
والله أعلم انتهى قلت وتوقفه شيخنا بأنه غير
مستقيم على ما ذكره الكرخي أيضا لا تناسقهم
على عدم عتق قريب الوكيل لأن ملكه غير
مستقر والموجب للعتق والفساد الملك
المستقر ثم قال ولخاصة أن الأصح أن
الاجارة لا تنسخ بموت المستأجر والمقتل به
مستفيض انتهى والله أعلم (وروي)
وأب وجد وقاض (ومثولي الوقف) لبقاء
المستحق عليه والمستحق حتى لو مات الموقوف
له بطلت درر الا اذا كان متولي وقف
خاص به وجميع غلبه له كما في وقف الاشياء
منه بالالوهبانية قال واطلاق المتون بخلافه
قلت وباطلاق المتون أفق قارئ الهداية
فكان هو المذهب المعتمد كما قاله المصنف في
حاشيته على الاشياء ولذا قال في الاشياء بعد
أربع أوراق لا تنسخ الاجارة بموت مؤجر
الوقف الا في مستثنيتين ما اذا آجرها الواقف
ثم ارتدت ثم مات لبطان الوقف برذته وفيما اذا
آجر أرضه ثم وقفها على معين ثم مات تنسخ
وفي وقف فتاوى ابن نجيم مثل اذا آجر الناظر
ثم مات فأوجب لا تنسخ الاجارة في الوقف
بموت المؤجر والمستأجر كذا رأيت في عدة
شرح الكفة مخالف لما في اجارة فتاوى قارئ
الهامية فتنبه وفيه أيضا لا تنسخ بموت المتولي
ولو الغلة بغيره فتنبه وفي القرض الواقف
لواجره وقف بنفسه ثم ان في الاستحسان لا يطل لانه آجر غيره ومثله في البرازية وفي السراجية وحكم عزل الناضي والمثولي كالموت وذو تنسخ (قوله

واعاقلنا وأي لانه لو طالبه بأجر آخر وسكت وأقام به الزمة الاجر كما يفيد ظاهرها قال في الاشياء المستأجرة
في الاجارة رضا وقبول قال الراعي لا أرضي بالمسمى إنما أرضي بكذا فكذلك المالك فرعي لزمته وكذلك لو قال
للساكن اسكن بكذا او لا فانتقل فسكن لزمه مسمى (قوله ولو لمعدلا لاستغلال) الاولى ولو غير معدلا لاستغلال
فان المعنى أنه لا يظهر الانفساخ في هاتين الصورتين ولو غير معدلا لانه هو الذي يتوهم فيه الانفساخ عند
عدمهما (قوله لانه فصل مجتهد فيه) قال في المنع لان موت احد المتعاقدين يوجب انفساخ الاجارة عندنا خلافا
للشافعي فاذا كان مختلفا فيه لا يظهر ما لم يطالبه الوارث بالتفريق أو بالتزام أجر آخر وفيه أنه وان كان الشافعي
رضي الله تعالى عنه يقول بعدم الانفساخ بالموت لا يلزم الحنفى أن يجري على مقتضى ما بل الحنفى يخبر عنه به
فلنأمل (قوله وهل يلزم المسمى) أي تطيره في الشهر الثاني وهذا اذا رجع الى قوله وفي الحاشية استأجر دارا
الخ وأما اذا رجع الى قوله ولو سكن المستأجر بموت المؤجر الخ فهو محمول على أنه مات المؤجر قبل انفساخ
المدة فتدبر (قوله ظاهر التنية الثاني) ونسبه الى أبي يوسف (قوله بالمسمى حتى يدرك) اعلم أنه لا يتأق اعتبار
المسمى الا اذا كانت المدة باقية فلو قال في المدة بقابل قوله بعد وبه المدة بأجر المثل اسكن حسنا والمراد يكون
الزرع بقلانه لم يدرك (قوله أي بجوازها بالتعاطي) الظاهر أنه لا تعاطي وانما ينزل عقد ابا لفاظ فقول الوارث
منه تركها في يدك باق قدر الذي أخبرني به مورني بمنزلة قوله آجرتكها بكذا وقول المستأجر نعم أرضيت قبول
دلالة نعم يظهر اذا وجد منهما ما يجزى الرضا (قوله المستأجر والمرتهن الخ) قال في الهندية ولومات الآجر وعليه
ديون فالمستأجر أحق به من الغرماء كما هو في الرهن (قوله والمشتري) أي لو اشترى العين شراء صحها
ولم يقبضها من البائع حتى مات وعليه ديون فالمشتري أحق بها من سائر الغرماء (قوله ولو فاسد افساد الغرماء)
أي لو كانت الاجارة أو الرهن فاسدا فان المستأجر والمرتهن يكون اسوة للغرماء في دينه قال في حاشية
المكي ويحذف ما قدمه قبل باب ما يجوز من الاجارة عن الاشياء من التسوية بين العقد الصحيح والفساد
في الحكم بأن له الجبر لو العين في يده وقد صرح في العمادية أن له الجبر في الصحة والفساد لاستيفاء الاجارة
المجبرة اذ اقامت المؤجر اذ انقضت الاجارة لو العين في يده وأنه أحق بثمنه اذ اقامت الآجر وأما قبل القبض فصريح
في العمادية والخاتمة بأنه ليس له اذ اقامت يده على المؤجر اجارة صحيحة أو فاسدة اذ اقامت المؤجر افسدت لاستيفاء
المجبر منها اه ولو كان عقد الشراء فاسدا ولم يقبضه من بانه فهو اسوة لهم أما اذا قبضه فانه يكون أحق به من
سائر الغرماء بل قبل تجهيزه فله حق حبه حتى يأخذ ما له فبأخذ المشتري دراهم الثمن بعينها الواقعة ومثلها
لو هالكه لم يقتصرا (قوله والفساد) أي فساد النكاح فيما اذا اشترى امرأته من سيدها الرجل بطريق الوكالة
اه حلي (قوله بموت المستأجر) أي الوكيل المستأجر اه حلي وقد وجد في نسخ (قوله المستحق عليه) وهو المؤجر
والمستحق من استؤجره (قوله الاخ) استثناء من المصنف (قوله قلت واطلاق المتون) قد ذكر هذه العبارة
صاحب الاشياء وفي بعض النسخ قال وضميرها الى صاحب الاشياء قال العلامة عبد البر والذي في غالب كتب
المذهب يقتضي عدم بطلان الاجارة في الوقف بموت المؤجر سواء الواقف وغيره من القيم والوصي والقاضي
وذو المقتضى تعليلاتهم أن المستحق اذا كان ناظرا لا تطل بموته وان كان مستحقا لجميع الربيع اذ لا ملك له في الرقبة
وانما حقه في الغلة وذكره الشرنبلالي (قوله ثم مات) أي أو قتل على رذته (قوله لبطان الوقف برذته) ويصير
ميراثا ولو كان على الفقراء وهذا كما ترى فيما اذا كان الواقف ذكرا أما المرئدة فوقفها صحح ماض على ما سبقت
عند الامام الا أن يكون اقربهم بغير اعيانهم مثل الحج والعمرة وما أشبه ذلك فلا يجوز اه من شرح الشرنبلالي
للوهبانية (قوله تنسخ) لان ابتداء العقد كان لنفسه اه حلي (قوله لكنه مخالف) أي في ذكر المستأجر
قال الحلي وهو مخالف لاثبات المتون الا أن يكون المراد بالمتأجر الناظر اذا استأجر أرضا من شخص من
مال الوقف لا يستغنى بالوقف اه (قوله وفيها أيضا) هذا أيضا مما يرد على مانعة صاحب الاشياء فيما اذا كان
المؤجر متولي وقف خاص وجميع غلبه فالاولى ذكر ذلك قبل قوله وفي فتاوى ابن نجيم وأشار به فتنبه الى
الرد المذكور (قوله في الاستحسان الخ) وفي القياس أنها تبطل لان اجارته بمنزلة اجارة المالك ملكه اعدم المزايم
فتبرجت ما به له المالك على مشابهته للوصي والوكيل ذكره صاحب الروضة وقد سبق ما قاله العلامة
عبد البر (قوله فلا تنسخ) هذا هو الصواب ووقع في نسخة المنع التي عندى تنسخ الاجارة وليس بصواب

لواجره وقف بنفسه ثم ان في الاستحسان لا يطل لانه آجر غيره ومثله في البرازية وفي السراجية وحكم عزل الناضي والمثولي كالموت وذو تنسخ (قوله

وهي حادثة الفتوى (قوله وأحرق شيئا) أي أوقفنا عين شخص فديته على عاقلة اهتداه عن الاتساق (قوله
ولولم يضربه وأخرجه الريح لا) بئى ما إذا ضرب به وأخرجه الريح هل يزول فعليه نقل الريح أو يعتبر بحز (قوله
لا تختم له) بأن كانت صعودا وأرض جاره هبوطا يعلم أنه لو سقى أرضه نفذ إلى جاره ضمن ولو كان يستقر في أرضه
ثم يتعدى إلى أرض جاره فلو تقدم إليه بالأحكام ولم يفعل ضمن ويكون هذا ككاشهاده على حائط ولولم يتقدم
لم يضمن شربة لآلية عن جامع القصورين وظاهر قوله بأن كانت صعودا الخ أنه يضمن بمجرد السقي وإن كانت تختم له
يقرب من قوله بعد ولو كان يستقر في أرضه وفيه حرج على رب الأرض المساعدة فالتصوير خلاف المصور فتأمل
(قوله ضمن) لأنه لم يكن مستمعا فمما قبل بل كان متعديا فليكن (قوله أقعد الخ) قال ملاسكين صورته خياط
أو صباغ أقعد في حانوته خياط أو صباغ على أن يتقبل العمل ويطرح ويكون الأجر بينهما نصفين اه (قوله
صح استحسانا) والقياس أن لا يصح والطحاوي أخذ في هذه المسئلة بالقياس وقال القياس عندى أولى من
الاستحسان اه شلى عن الكاكي ووجه القياس أنه استجار بنصف ما يخرج من عمله وهو مجهول كقفير الطحان
(قوله لأنه شركة الصنائع) فيه تعريض بصاحب الهداية حيث جعلها شركة وجوه ورده الزيلعي بأن شركة
الوجوه أن يشترك على أن يشترى شيئا بوجوههما ويبيعهما وليس في هذه بيع ولا شراء بل هي شركة الصنائع وهو
أن يكون العمل عليهما وإن كان أحدهما يتولى العمل بمحذاقته والآخر يتولى القبول بوجاهته فيكون العمل
واجبا عليهما والقبول جائزا لهما إذ ليس في كلامهما الاختصاص أحدهما بالتقبل والآخر بالعمل وتخصيص
الشيء بالذكر لا يدل على نفي ما وراءه اه حلي وأجاب العلامة عزى زاده بأن صاحب الهداية لم يرد بشركة الوجوه
ما هو المصطلح عليه بل مراده بها هنا ما وقع فيها تقبل العمل بالوجهة يرشد ذلك إليه قوله هذا بوجاهته يقبل وهذا
بمحذاقته يعمل اه إلا أنه غير المتبادر من الإطلاق إذا انقضا في كتبهم تنصرف إلى مصطلحهم (قوله
كاستجار رجل) أي غيره هين (قوله ليحمل عليه محملا) يفتح الميم الأولى وكسر الثانية وبالعكس الهودج الكبير
النجاشي اه مغرب (قوله وراكبين) التقييده انصافي إذا ركب الواحد كذلك مكى (قوله وله الحمل المعتاد)
وعلى المكاري تسليم الحزام والقبض والسرجه والبرة التي في أنف البعير واللبام للفارس والبرذعة للعمار فان تلف
منه شيء في يد المكاري لم يفتنه وأما الحمل والغطاء فعلى المكاري وعلى المكاري أشالة الحمل وحطه وسوق اداية
وقودها وعليه أن ينزل الراكبين للطهارة والصلاة الفرض ولا تجب للراكب صلاة النفل لأنهم يمكنهم فعلهما
على الظهر وعليه أن يبرك الجمل للمرأة والمرضى والشيخ الضعيف اه مكى عن الجوهرية (قوله ورقرته أحب) لأنه
أننى للجهالة حوى (قوله وكذا إذا لم ير الطراحة واللحاف) أي فانه يجوز العتد قال في الشامل استأجره من
إلى مكة ليحمل على أحدهما محملا فيه رجلا من مالهما من الوطاء والدتر فرأهما ولم يروطا وعلى الآخر كذا
محتوما من الوديق وما يكون من الماء ولم يبين قدره وما يصلح من الخلل والزيت والمعالق ولم يبين وزنه أو شرط أن
يحمل من مكة هدايا ما يحمل الناس فهو فاسد قياسا لجهالة الحمل وجاز استحسانا لأن التعامل جرى ويحمل
قربين من ماء وادواتين من أعظم ما يكون اه قال في التبيين وجه الاستحسان أن المعتود وعليه هو الراكب
وهو معلوم والمحمل تابع ومافيه من الجهة لا يزول بالصرف إلى المعتاد وكذا إذا لم ير الوطاء وهو والمهاد والدتر وهو
ما يليقه المرء على نفسه اه (قوله محلا) بفتح الحاء وسكون الميم مصدر (قوله قلت فبأيه له الجياج) وينصرف
المطابق في ذلك إلى المتعارف (قوله مقدار من الزاد) أو من غير الزاد من المكبل أو الموزون هذا أو أفاده المؤلف بعد
بقوله ونحوه (قوله ردعوضه) وقال بعض أصحاب الشافعي ليس له أن يردعوض ما أكل قال الكاكي رده هذا
الخلاف إذا أطلق أما إذا شرط الاستبدال بخلاف ولو شرط عدمه لا يستبدل بخلاف ولو سرق
أو هلك بغيره أكل أو بأكل غير متادير تبدل بخلاف اه شلى (فرع) يصح استجارا للنبية وهو أن يستأجر
داية لاتباعه باقي الركوب ينزل أحدهما ويركب الآخر وإن لم يبين مقدار ما يركب كل واحد منهما الجريان العرف
بذلك اه حوى وغيره (قوله إذا أنكر) ظاهرا ولولم يكن الأفكار وقت قول المالك ويحزر (قوله لأنه صريح)
الأولى أن يقول كما قال المصنف أي صريح بعدم الرضا (قوله فلو قال لا ساكن الخ) صورته استأجر حافوتا
كل شهر بثلاثة دراهم فبعد ما مضى مدة قال له رب الحانوت ان رضى كل شهر بمائة والافقرغ الحانوت
فلم يفعل واستمر ساكنا كذا يجب لكل شهر خمسة لأن الساكن رضى اه تنوير الأذهان والظاهر أن محل ذلك

وأحرق شيئا ضمن ولولم يضربه وأخرجه الريح
لا زيلعي (سقى أرض جاره) فأفسدها (ضمن)
الماء (إلى أرض جاره) فأفسدها (ضمن)
لأنه باشر لا تسبب (أقعد خياط أو صباغ)
في حانوته من بطرح عليه العمل بالنصف
سواء اتحد العمل أم اختلف كخياط مع قصار
(صح) استحسانا لأنه شركة الصنائع
فهذا بوجاهته يقبل وهذا بمحذاقته يعمل
كاستجار رجل ليحمل عليه محملا وراكبين
إلى مكة وله الحمل المعتاد ورقرته أحب
وكذا إذا لم ير الطراحة واللحاف وفى
الولو الجلية ولو تكارى إلى مكة ابلا مسماة
بغير أعيانها جاز ويجوز العمل المعتود عليه محلا
في ذمة المكاري والابل آلة وجهاتها لا تنفسد
قلت فبأيه له مكة بلانعين الابل جميع والله
أو الركوب إلى مكة بلانعين الابل جميع والله
أعلم (استأجره لاجل مقدار من الزاد فأكل
منه ردعوضه) من زاد ونحوه (قال الغاصب
دارقظه أو الأفا جرتما كل شهر بكذا فلم يفرغ
ووجب) على الغاصب (المسمى) لأن سكونه
رضا (إذا أنكر الغاصب ملكه وإن أثبتته)
بينية لأنه إذا أنكره لم يكن راضيا بالاجارة
(أو أقر) بطلب على أنكر (به) أي بملكه (و)
سكن (لم يرض بالاجر) لأنه صريح بعدم
الرضا في الاستئجار الساكن الساكن ساكن ساكن
وقول فلو قال للساكن ساكن ساكن ساكن ساكن
والأفانقل

مع الاجماع

Chir

بتعين بدلالته فان المراد المسمى افاده ابو السعد في حاشية الاشياء (قوله وفي الغاية) اي غاية البيان للاتفاق
وعبارتها الوقال هي لك هبة اجارة كل شهر بدرهم او اجارة هبة فهي اجارة في الوجهين جميعا لانه نص على جهة
الاجارة قال ولا اشكال في قوله هبة اجارة لانه ذكر في آخر كلامه ما يغير اوله وانما الاشكال في قوله اجارة هبة
كل شهر بكذا فانها لا تكون هبة بل اجارة اي ولم يغير آخر الكلام اوله لان الاول انما يغير اذا كان محتملا للتغير
وهنا لا محتمل باخرا لان اوله معارضة واخره تبرع والمعارضة لا تقتضي التغير الى التبرع (قوله صحت غير لازمة)
لانه امكن العمل بالاعتقدين اي لفظ الاجارة والهبة فعدم اللزوم فيهما والتمكن من الرجوع نظر للهبة ولزوم الاجر
نظر للاجارة والظاهر وجوب المسمى كقول صاحب البحر انه ان ممكن وجب الاجر والذي في البيهقي عن الذخيرة
التصريح بوجوب اجر المثل فتعين المصير اليه (قوله وفي لزوم الاجارة المضافة الخ) قال القهستاني وفيه اشعار
بأنه لو اراد نقض هذه الاجارة قبل مجي ذلك الوقت لم يجوز فلو عمل الاجارة غلظ وفي رواية جاز فلم يملك بالتجسس
والفتوى على الاول فجعل الفتوى على اللزوم ولو باع قبل ذلك صح البيع وعليه الفتوى اه (قوله وعن محمد
تجوز) نص في المبسوط على جواز استجار بيت في علو دار ومنزل على ظله على ظهر طريق وعلاه بأنه منزل معه
للانتفاع من حيث السكنى وفي الخلاصة عن الحيل عن شمس الاثمة لو كان البناء لرجل والعريضة لا تحرفا بجر
صاحب البناء بناءه لان صاحب العريضة اختلف المشايخ فيه قال والفتوى على أنه يجوز ولو اجر من صاحب
العريضة يجوز وكذا لو استأجر العريضة دون البناء وفي البرازية لو كان البناء مملوكا والعريضة وقفها فاجر المتولى باذن
المالك البناء فالاجر ينقسم على البناء والعريضة ويظهر بكم يستأجر كل فها اصاب البناء فهو لما لكة اه ذكره
عبد البر (قوله ومنه اجارة بناء مكة) فان البناء مملوك لصاحبه اظهر الاختصاص الشرعي به افاده صاحب
الهداية (قوله وكراه اجارة أرضها) لقوله صلى الله عليه وسلم من اجر أرض مكة فكأنها ككل الربا وانما
ياكل نار او في مختارات النوازل لا بأس ببيع بناء مكة واجارته ويكره بيع أرضها عنده وعندهما لا بأس ببيع
أرضها وهو رواية عنه أيضا ذكره العلامة عبد البر (قوله وفي السكب) سواء كان كلب مبيدا أو حراسة وفي الخاتمة
عن بعض الروايات ان بين الكلب والبازي وقتا يجوز للاجارة واذا لم يبينه لا يجوز ولا يجوز استجار سنور لياخذ
الفارة من بيته باتفاق وليس كالكلب والبازي لان المستأجر يرسل الكلب والبازي فيذهب بإرساله فيصيد
ولا كذلك السنور والقولان فيما اذا استأجر فرد الكلب البيت (قوله والبازي) بالتشديد للنظم (قوله كام
القرى) أي كاجارة بناء ام القرى قال المصنف وانما نصت عليه مخافة ان يتوهم انه لا يجوز بيعه كما يجوز بيع
الارض (قوله لوراح) بأن ذهب به التاجر ولم يظفر به الدلال ليس بخسر أي الدلال لانه ما دون له في الدفع عادة
قال قاضي خان وعندي انه انما لا يضمن اذا دفع اليه الثوب ولم يشارقه أما اذا شارقه ضمن كما لو اودعه الدلال
عند ابنه وتركه عند من يريد الشراء اه من شرح العلامة عبد البر (قوله قصدي أن اسافر) أي وأراد فسخ
الاجارة فهذا العذر وانكر المؤجر وقال انما اراد التحيل للفسخ (قوله فافسخن) اشار به الى ما قال به بعض المشايخ
أن القاضي يحكم رؤية ثيابه فان كانت ثياب السفر يجعل مسافرا وفي بعض النسخ فافسخن ولا وجه له (قوله خلفه)
اشار به الى ما مال اليه الكرخي والقدرى من التكليف ولو قال وحاقه وتكون الواو بمعنى أو ويكون اشارة
الى توبع الخلاف لكان اولى (قوله او فاسأل رفاقا) اشار به الى ما في الذخيرة من أن القاضي يسأل رفاقا هل
فلان يخرج معكم استعد للفرج فان قالوا نعم ثبت العذر (قوله ويفسخ من ترك التجارة) من جارة تعاليلية
ولا يستقيم الوزن على الموصول ويفسخ بالبناء للفاعل والمفعول كاكثري (قوله ما اكثري) ما مفعول يفسخ (قوله
وهو جرح) هو بكسر الجيم مبتدأ خبره الجملة بعده والمعنى أن المؤجر لو اجر بالامعينة ليعمل فلانا وانما قاله فانت
انفسخت بخلاف ما اذا وقعت على دواب لا يمينها وسلمها الا بجر الى المستأجر فانت لا تنفسخ لان العقد لم يقع
عليها وعلى المؤجر أنه يأتي بغيرها وقال ابو يوسف لا مؤجر حتى الفسخ وهذا معنى قوله واطلق به قوب اي اطلق
الفسخ في المعينة وغيرها وهو ضعيف لانها خلاف رواية الاصل عنه وقوله لم فسخها فيه انها تنفسخ بلا حاجة الى
الفسخ وقوله ولو كان في بعض الطريق الى قوله يذكركم نظم العلامة عبد البر لاس الوهبانية (قوله وايضا رضى
ضعف) اي مريض (قوله من الكل جائز) اي من كل المال لانه لو اعارها وهو مريض جازت فالاجارة بأقر من
أجر المثل اولى وفي العمادية تبرع المريض بالمتاع به تبرع من جميع المال لان المريض يحجر عن التصرف فيما يتعلق به

وفي الغاية (داري لانا اجارة هبة صحت غير
لازمة فالكمل فسخها ولو بعد التبرع فافسخ
وفي لزوم الاجارة المضافة تصحيحا وأيد عدم
زومها بأن غاية الفتوى وفي المجتبى لا تجوز
اجارة البناء وعن محمد تجوز لو كانت هبة
كجدار أو سقف أو به يفتى ومنه اجارة بناء مكة
وكراه اجارة أرضها وفي الوهبانية
وفي السكب والبازي ولان البناء
كام القرى اذ أرضها ليس توجب
ولو دفع الدلال ثوبا لتاجر
بقيمة لوراح أمير بخسر
ومن قال قصدي أن اسافر فافسخن
خاتمه أو فاسأل رفاقا ليدكر
وينسخ من ترك التجارة ما اكثري
ولو كان في بعض الطريق ولو
به فسخها لو مات منه ما اكثري
واما قوله قوب وبافسخ يذكركم
وايضا رضى ضعف من الكل جائز

بقوله بافظ الكتابة أو ما يؤدي معناه والفرق بينهما من حيث المعنى أن المكاتب بالعجز يعود رقية ماديون المعتبر
 على مال اه وقد ذكر الجوى مسائل فيها الافتراق بين هذه الموقوف غير ما ذكر (قوله أو ما يؤدي معناه) سيأتي بيانه
 وكتول السيد أدنى ألف درهم كل شهر مائة وأنت حر فوه ومكاتبه جائزة لانه عطف الحرية على اداء الالف منجما
 فترقب الحرية على اداها ولو قال اذا أدبت الى المال شهر مائة درهم فأنت حر أول التجوم كذا وأخرها كذا
 فقبل فهو مكاتب اه قال الاتفاقى اعلم أن الكتابة لا تجوز قياسا لما فيها من اثبات الدين على العبد والمولى
 لا يستوجب على عبده شيئا ولكن جوزت استحسانا بالكتاب والسنة واجماع الامة اه (قوله معلوما قدره
 وجذبه) فان لم يكن كذلك كانت فاسدة لان تلك الجهة لا تؤدي الى المنازعة وسواء كان البذل مالا أو منفعة درر
 (قوله منجما أو مؤجلا) الفرق بينهما أن المؤجل من أجل لجمعه أجل واحد والمنجم كما سيأتي ما تفرق على آجال
 متعددة لكل بعض منه أجل (قوله لصحة الحال) ونقل في الدرر عن الشافعي رضى الله تعالى عنه انه لا يجوز
 الا مؤجلا بنجمين (قوله انتفاء الحجر في الحال الخ) قال في الدرر لان الغرض من الكتابة وصول المولى الى بدلهما
 والحرية الى العبد بأدائه وهذا لا يتحقق الا بذلك اه (قوله وعوده المسكة اذا عجز) هذا من الاحكام المتعلقة بالعبد
 وأما بالنظر الى المولى فاسترداده الى ملكه اذا عجز به عبر في الدرر (قوله ولو القى صغيرا به قتل) اى البيع والشراء فانه
 اذا عقل كان من أهل القبول والتصرف نافع في حقه فيجوز اه درر (قوله فان أدبته فأنت حر) قال العلامة
 نوح لا بد منه لان ما قبله يحتمل الكتابة والعق على مال ولا يمين جهة الكتابة الا بهذا القيد وما قوله وان
 عجزت فأنت حر لا حاجة اليه وانما ذكره مثلا للعبد على اداء عند التجوم اه (قوله لا حلاق قوله تعالى فكانت بهم)
 اى وقد تناول الصغير والكبير وكل من يتأق منه الطلب والحال والمؤجل والمنجم (قوله على الصحيح) وقال داود
 الظاهري يجب عليه اذا طلب العبد ذلك وعلم المولى فيه الخير لان الله تعالى أمر به والامر للوجوب وقال بعض
 مشايخنا هو لا بأسه واشترط علم الخير فيهم خرج على وفق المادة فان العادة جرت بأنه لا يكتبه الا اذا علم فيه الخ
 فهو كقوله واذا حلفت فاصطادوا وانما أن الامر قد يكون للندب وهو الظاهر هنا بدليل ما بعده من قوله وآتوهم
 من مال الله الذي آتاكم فانه لا بد فكذا أمر الكتابة وهذا الحل يؤدي الى أنه لا فائدة في ذكر الشرط لان
 الكتابة جائزة وان لم يعلم فيه الخير وكلام الله لا يكون غير فائدة أصلا فيكون التعليق بالشرط للندب كقوله تعالى
 ومن لم يستطع منكم طولا الآية أفاده صاحب التبيين (قوله والمراد بالخبر أن لا يضر بالمسلمين) وقيل الوفاء وأداء
 الامانة والصلاح وقيل المال فان الخير يطلق عليه ومنه قوله تعالى ان ترك خيرا وماتت فورا من خير وهو أن يكون
 كسوبا يقدر على اداء البذل أفاده الزيلعي (قوله ونصفه الاخر مأذون له في التجارة) وعق بالاداء نصفه وما فضل
 من الكسب نصفه ونصفه للمولى وسعى في نصف قيمته جوى عن مختصر الطحاوى (قوله خرج من يده دون
 ملكه) تفرع على ذلك انه لا بد من كل معلول لى - ولانه اوجب العتق لكل معلول مضاف اليه بالمعلوكية
 المطلقة وهذا غير منقطع في المكاتب لانه يملكه رقية لا يدا وكذا لا يعتق المكاتب ان قال له السيد ان كنت عبدي
 فأنت حر لان في كونه عبدا قصورا اه ولواجبة (قوله حتى يؤدي كل البذل) وهو مذهب زيد بن ثابت وبه
 اخذ علماء الامصار ومذهب على كرم الله تعالى وجهه انه يعتق بقدر ما أدى اعتبار الجزاء بالكل ومذهب ابن
 مسعود انه يعتق اذا أدى قدر قيمته والباقي دين في ذمته وعند ابن عباس يعتق بالعقد (قوله ثم فرع عليه) تبع
 المصنف في هذا التعبير ولا يظهر الا أن يراد التفرع معنى وهو غير ظاهر أيضا لان مقتضى بقاء ملكه فيها أن لا
 يغرم غيرها ولم يذكر في اكثر ولا فيما اطاعت عليه من شروطه أن هذا مفرع على ما قبله (قوله العقر) هو في الحرائر
 مهرانا وفي الاما يراد به عشر قيمتها ان كانت بكر او نصف العشر ان كانت ثيبا ابو السعود فقال توقف السيد
 الجوى فيه (قوله ان وطئ مكاتبته) ولو مرارا ويكون العقر لها لانها صارت أحق بكسبها وأجزائها المتوسل الى
 المقصود بالعقد وهو الحرية بأداء البذل ومنافع البضع ملحقة بالجزاء والاعيان اه ولو شرط وطأ فاسدت
 الكتابة ونعتق بأداء البذل ولا يثبت لها شيء من الاحكام المتعلقة بما قبل الاداء وهكذا حكم الفاسدة بقوات شرط
 من شروط الصحة وأما الباطلة وهي التي قامت شرط من شروط الانعقاد فلا يثبت بها شيء من الاحكام يعنى مطلقا
 ولو بعد الاداء لان علق عتقه بأداء البذل فيعتق به كسائر الشروط شرنا لالة عن الجوهرية والدراية والبدائع
 (قوله لحرمة) اى الوطء (قوله اوجبى عليها) قال الشيخ ابوالحسن الكرخي في مختصره واذا جنى المدير على مولاه

(ونشرها كرون البذل) المذموم ورقيها
 (معلوما) قدره وجذبه وكون الرق في الحل
 قائما (لا) كونه (منجما أو مؤجلا) لصحتها
 بالحال (وحكمها في جانب العبد انتفاء الحجر)
 في الحال (وثبوت الحرية في حق البذل الرقية)
 الا بالاداء (وفي) جانب (المولى ثبوت ولاية
 مطالبة البذل في الحال ان كانت جالة والمال
 في البذل اذا قبضه) وعوده المسكة اذا عجز
 (كتب قته ولو) النتن (صغيرا به قتل) اى
 اى فقد كله (أو مؤجل) كله (أو منجم) اى
 مقسط على أشهر معلومة (أو قال جمل
 عليك انما تؤديه تجوما أو لها كذا وأخرها
 كذا فان أدبته فأنت حر وان عجزت فقس
 وقيل) العبد ذلك (صح) وصار مكاتبا
 لا طلاق قوله تعالى فكانت بهم والامر للندب
 على الصحيح والمراد بالخبر أن لا يضر بالمسلمين
 بعد العتق فلو يضر فلا فضل تركه ولو فعل صح
 ولو كاتب نصف عبده جاز ونصفه الآخر
 مأذون له في التجارة ولو أراد منه ايسر له
 ذلك كذا يبطل على العبد حق العتق وقامه
 في التارخانية (و) اذا جنى الكتابة (خرج
 من يده دون ملكه) حتى يؤدي كل البذل
 لحديث ابى داود المكاتب عليه بقره (وغرم المولى) العقر
 درهم ثم فرع عليه بقره (لحرمة عليه) (أو جنى
 ان وطئ مكاتبته) (أو جنى) (عليها)
 فانه يغرم ارشها (أو جنى) (عليها)
 ولدها أو تلف المولى (مالها) لانه بعدد
 الكتابة صا ركل منهم ما كالا جنى

نعم لا حد ولا فرد على المولى للشبهة
 (ولو اعتقه عتق مجاناً لا سقاط حقه) (و) فسد
 (ان كاتبه على خيرا وخيرا) لعدم ماليتها
 في حق المولى لم يلو كذا في جاز (او) على
 (قيمه) اي قيمة نفس العبد لجهالة القدر
 (او على عين معينة اخرى) ليجزى عن تسليم ملك
 الغير (او على مائة دينار ليرد) بيده عليه
 (وصفاً) غير مبرم من لجهالة القدر (فهو) اي
 عقد الكتابة (فاسد) في السجل لما ذكرنا
 (فان أدى) المالك (الجزء) (وسعى
 وكذا الخنزير) لماليتها في الجلالة (وسعى
 في قيمته) بالغة ما بلغت يعني قبل أن يترافعا
 للقاضي ابن كمال (و) اعلم أنه متى سمي مالا
 وفسد الكتابة بوجه من الوجوه (لم ينقص
 من المسمى) بل زاد عليه (ولو) كاتبه (على
 مائة ونحوها) كالم (بطل) العقد لعدم
 ما اشبهه أو صلا عند أحد فلا يعتق بالاداء
 الا اذا علقه بالشروط صريحاً فيعتق بالشروط
 لا لانه قد (وسعى) العقد (على حيوان بين جنسه
 فقط) اي لا نوعه ومنه (ويؤدى الوسيط
 او قيمته) ويجبر على قبولها

او رقيق مولا أو متاعه فهو هدر كما وكذلك ان جنى المولى عليه بجنائته هدر ولا يلزم المولى شيء لانه عبده
 وكذلك أم المولى في جنائته على المولى وجناية المولى عليه لانهم لولاه وما جنى عليه فأرشد ذلك للمولى وأما
 المكاتب بجنائته المولى عليه تلزم المولى وجناية المكاتب على سيده تلزم المكاتب وكذلك جنائته المولى على
 رقيق المكاتب او ماله يلزم كلاً منهما ما جنى على صاحبه في نفسه او ماله اه (قوله للشبهة) اي شبهة الملك (قوله
 لا سقاط حقه) وهو ملك الرقبة اي وهو يجوز له اسقاطه جازاً (قوله وفسد ان كاتبه على خيرا وخيرا) الفرق بين
 الكتابة الجائزة والفسادة أنه في الفاسدة يرد المولى في الرق وبفسخ الكتابة بغير رضاه وفي الجائزة لا يفسخ
 الا برضا العبد وللعبد أن يفسخ في الجائزة والفسادة جميعاً بغير رضا المولى انقضى (قوله وفسد ان كاتبه)
 لا حاجة الى تقدير فسد للاستغناء عنه بقول المصنف بعد فساد اه حابي (قوله في حق المسلم) سواء كان كل
 منهم مسلماً أو أحدهما أفاده الجوى (قوله لجهالة القدر) اي قدر القيمة باختلاف المقيم ولجهالة الجنس أيضاً
 لان القيمة تعتبر بجنس الثمن وهو النقدان ولم يتعين واحد منهما قال البرجدي ومعه ذلك اذا أدى القيمة يعتق ثم
 أداء القيمة يثبت بتصادقه على أن ما أدى قيمته وان اختلفا يرجع الى تقويم المقيم فان اتفق اثنان منهم على
 شيء يجعل ذلك قيمته والاعتبار أقصى ما يقع به تقويم المقيم جوى عن الظهيرية (قوله او على عين معينة) قيد
 بعينه لاخراج النقود فلو كاتبه بقدر غيره يجوز لعدم تعيينه في عقد معاوضة وفسخ (قوله لغيره) فلو كانت على
 عين في يده من كسبه بأن كان مأذوناً جازي رواية وصحها في البيانية نقلاً عن صدر الاسلام البرجدي جوى
 وأما اذا كاتبه على دراهم نفسه فهو جازي باتفاق الروايات لانها لا تتعين في عقود المعاوضة (قوله ليجزى عن تسليم
 ملك الغير) فلو أجاز مالك العين فغن محمد يجوز كافي الشراء المبني على الماكسة وهو المختار ولو لم يكن
 العبد هذه العين فأداهاروى عن الامام أنه لا يعتق الا أن يعلق الحرية على الاداء وروى أصحاب الاملاء عن
 أبي يوسف أنه يعتق مطلقاً كالمالك (قوله لغيره) على خرفادها وظاهر كلامهم اعتقاد الاول (قوله وصيفاً) الوصف
 والوصيفة الغلام والحرارية دون المراهقة مصباح وفي القاموس الوصف كصير الخادم والخدمة وجهه
 وصفاً فالوصيفة وجهه وصاتق اه (قوله لغيره) اما اذا كان معيناً فحجوز الكتابة بالاتفاق (قوله لجهالة
 القدر) لان الوصف لا يمكن استثنائه من الدائير الا باعتبار القيمة وتسمية القيمة ففسد العقد فكذا استثنائها
 وقال أبو يوسف تجوز الكتابة وتنقسم المائة على قيمة المكاتب وعلى قيمة وصيف وسط فإصاب الوصف بسقط
 عنه ويكون مكاتباً باقياً (قوله لما ذكرنا) اي من العلل الاربع اه حابي (قوله فان أدى المكاتب الخمر) اي بيده
 او لورثته بعده جوى عن الرضى (قوله عتق بالاداء) وان لم يعلق بأداء ثم التعلق العتق به معنى وموجبه العتق بأداء
 البطل (قوله وسعى في قيمته) اي سعى العبد في قيمته نفسه قال في الهداية لانه وجب رد رقبته لفساد العقد وقد
 تعذر بالعقود فيجب رد قيمته اه حابي (قوله يعني قبل أن يترافعا للقاضي) قال الجوى في شرحه ويعتق بأداء
 القيمة قبل ابطال القاضى لانها لما فسدت بتسمية ما نهى عن تأييده وتماكبه في تعليق العتق بأداء المسمى والمعتود
 عليه في المعاوضة الفاسدة يضمن بالقيمة فاعتقدت المكاتب على القيمة فيعتق بأدائها اه اي وأما اذا ابطال
 القاضى العقد قبل دفع العين فكأنه لم يكن (قوله واعلم أنه متى سمي مالا) اي ولو من وجه يشعل مسألة الخمر
 والخنزير وينتدري قوله لم ينقص من المسمى مضاف الى قيمة المسمى قال في حاشية المكي عن المعدن قوله ولم ينقص
 قيمته عن المسمى أي الخمر اي ان كانت قيمة نفسه انتقص من المسمى اه ثم قال نقلاً عن الدرر وعتق في اداء الخمر
 والخنزير ثم سمي في قيمة نفسه لا ينقص منه ويزاد عليه هذه مسألة لها فروع تعلق بمقابله اغبر مختصة به يعني
 أن القيمة في الكتابة الفاسدة اذا كانت من جنس المسمى فان كانت ناقصة عن المسمى لا ينقص منه وان كانت
 زائدة زيدت عليه لان الواجب رد رقبته لفساد العقد وقد تعذر بالعقود فوجب رد قيمته بالغة ما بلغت لان المولى
 لم يرض بالنقصان والعبد رضى بالزيادة لانه لا يبطل حقه في العتق فوجب ذلك اه (قوله فيعتق بالشروط) اي
 التعليق ولا يلزم العبد شيء لما ذكر من أن العتق يحصل بقضية التعليق لا بقضية المعاوضة (قوله بين جنسه) كعبد
 ووصيف لان الجهالة في ذلك يسيرة ومثله يحمل في الكتابة لان مبناها على المساهلة فتعتبر جهالة البطل
 بجهالة الاجل حتى لو كاتبه الى الحصاد صحت اه أبو السعود (قوله ويؤدى الوسيط) قال صدر الاسلام في زماننا
 يجب اي في العبد عبدي ووسطاً لان الاتزان الجاد والهنود ردوا والرومين أوساط (قوله ويجبر على قبولها)

كما يجبر على قبول العين لان كل واحد اصل فالعين اصل تسببه والقيمة اصل لان الوسط لا يعلم الا بهما فاستويا
 زيلعي (قوله فله قيمة الخمر) لتعذر تسليم عين الخمر بحكم الاسلام لان المسلم ممنوع من غلبتها وتغلبها او المكتوبة
 صحيحة اه جوى (قوله وعقوبتها) يحتمل رجوع الغنم الى القيمة وعليه منى المصنف وهو ما لا خلاف فيه
 ويحتمل رجوعه الى الخمر وهو ما قاله المؤلف ونفسه روايتان فقال قاضي خان في شرح الجامع الصغير يعق وكذا
 النيسابوري في شرحه والقاضي ظهير الدين الشيرازي ونجم الدين الافطس والسرخسي وفي شرح الطحاوي
 والترناشي لو ادى الخمر لا يعق ولو ادى القيمة يعق لان الكتابة انتقلت الى القيمة ولم يبق الخمر لاني هذا العقد
 لانه انعقد صحيحا وبقي صحيحا على حاله ولا يتصور بقاءه صحيحا على الخمر بعد الاسلام فخرجت الخمر عن أن تكون
 بدلا لضرورة وبأداء غير البديل لا يعق اه من التبيين وغيره (قوله كما مر) في مسئلة كتابة المسلم على خمر أو خنزير
 (قوله والا جرت) بالمذموم الجيم اللين المحرق اه حابي عن الشربلية (قوله لحصول الركن) وهو الايجاب
 والقبول فال فيه للجنس (قوله والشرط) وهو كون البديل معلوما (قوله وهو) اي غير المال التصرف اي تصرف
 العبد تصرف الاحرار وذلك كما اذا كاتبه على قدر من المال على أن لا يخرج من البلد فلا تسد به لانه ليس
 في صلب العقد (قوله الا أن يكون الشرط في صلب العقد) كما اذا كاتبه على خمر أو خنزير ونحوه من المسائل
 المتقدمة أو شرط عليه خدمة مجهولة كما سيجي في عبارة الهداية (قوله لانه) اي الفساد في البديل اي أحد ركني
 الكتابة قال في الهداية الكتابة تشبه البيع يعق انتهاء لانها بآداء المال بآداء المال ونسبه الذكاح ابتداء
 لانها بآداء المال بغير المال وهو التصرف ابتداء فألحقها بالبيع في شرط يتمك في صلب العقد كما اذا
 شرط عليه خدمة مجهولة لانه في البديل وبالذكاح في شرط لم يتمك في صلبه اه درر والله تعالى أعلم
 وأستغفر الله العظيم

• (باب ما يجوز له كاتب أن يفعله) •

(أوله ولو محاباة يسيرة) هذا بالنسبة المذهب المأخوذ وأما عند الامام فلا تنقيد المحاباة باليسيرة قال الشريف
 العلوي في الشرح وكذا البيع بقليل الثمن وكثيره وبأى جنس كان وبندقة ونسيئة عند الامام وقال لا يملك البيع
 الا بما يتغاب الناس فيه وبالدرهم والدنانير والنقد لا النسيئة اه ويملك الاجارة والاعارة والايداع والاقرار
 بالدين وامة يفساه وقبول حوالة تدين عليه لان لم يكن عليه وله أن يشاركه عما لا مفاوضة لاستلزامها المكنالة
 وهو ليس من أهلها شربلية عن البدائع (قوله والسفر) لان قصده الوصول الى البديل وقصد العبد الحزبة
 وذا انما يحصل بالبيع والشراء وربما لا يتفق في الحاضر فيحتاج للسفر (قوله وان شرط المولى عدمه) لكونه
 شرطا محققا مقتضى العقد ولا يفسد العقد لعدم تمكنه في صلبه (قوله وتزويج أمته) أي من أجنبي لانه اكتسب
 المهر والنفقة أما من عبده فلا يجوز (قوله وكتابة عبده) لانها كالبيع بل أنفع منه فاذا جاز البيع فأولى
 أن تجوز الكتابة اذ البيع يزيل المالك بنفسه والكتابة بعد وصول البديل اليه (قوله والولاء له ان ادى الثاني بعد
 عتقه) حديث الولاء لمن اعنت وانما اعنت الثاني بعد تمام المالك الاول في رقبته وهو اهل للولاء حينئذ (قوله
 فله) لتعذر اضافته اليه ولا ينتقل الولاء اليه بعد لان المولى جعل معتقا وهو لا يقبل النقل كالنسيب (قوله
 لا التزوج بغير إذن مولاه) لانه ليس من الاكساب وفيه ضرر بالمولى يلزم المهر في رقبته وانما استفاد من
 التصرف بعقد الكتابة ما كان سببا لاداء بدل الكتابة فبقى على الخمر في غيره فاذا اذن له المولى بذلك زال الخمر وهذا
 في المكاتب والمكاتبه فلا يجوز تزويجها وان كان فيه اكتساب المهر والنفقة لان ملك المولى باق فيها فبقيت من
 الاستيلاء بنفسها وفيه تعذيبها وربما يهجر فيبقى هذا العيب فيكون على المولى ضرر وليس مقصودها بالتزوج المال
 بل الاحصان والاعفاف (قوله ولا الهبة ولو بعوض) لانها تبرع ابتداء وهو ليس من أهله (قوله الا يسير منها) في
 الذخيرة أنه يتصدق ويهب بقدر فلس ورغيف ونفقة أقل من درهم ويتخذ الضيافة اليسيرة بالطعام المهيأ
 للاكل بقدر دائق ولو وهب أو أهدى درهما لا يجوز اه وانما جواز اليسيرة لانه من ضرورات التجارة لانه لا يجد
 بدلا من اتخاذ دعوى للجهازين وهم الاغنياء من التجار والاهداء اليهم واعارة مسكن ونحو ذلك استجلا بالاعطاش
 ومن ملك شيئا ملك ثوابه (قوله ولو باذن) أي من المولى قال الجوى في شرحه اي لا تجوز له الكفالة بنفس
 او مال سواء كان بأمر المكفول عنه أو بغير أمره وسواء كان باذن المولى أو بغير اذنه لانه تبرع ابتداء فان ادى فعتق

• (باب ما يجوز للمكاتب أن يفعله) •
 وما لا يجوز (للمكاتب البيع والشراء)
 ولو محاباة يسيرة (والسفر وان شرط المولى
 عدمه وتزويج أمته وكتابة عبده والولاء
 له ان ادى الثاني) (بعد عتقه والا) بأن آداء
 قبله أو اذناها (فلسيده لا التزوج بغير إذن
 مولاه) لا الهبة ولو بعوض (لا) (التصدق
 الا يسير منها) لا (التكفل مطلقا) ولو باذن
 يفس لانه تبرع

(و) صح أيضا (من كافر كاتب قنا) كافر
 (مثله على خير) لانه عندهم (معلومة) اي
 مقدرة ليعلم البديل (وأي) من المولى والعبد
 (أسلم فله قيمة الخمر وعقوبتها) تعليق
 عتقه بأداء الخمر لكن مع ذلك يسمي في قيمته كما مر
 (و) صح أيضا على (خدمته شهر له) اي للمولى
 (او غيره او خمر) (بما يرفع النزاع) لحصول الركن
 المأمور والآخر (لا تفسد الكتابة بشرط) لانها
 والشرط (لا تفسد لانها بآداء المال بغير مال وهو
 بالذكاح ابتداء لانها بآداء المال بآداء المال
 التصرف (الا أن يكون الشرط في صلب
 العقد) ففسد لشبهها بالبيع انتهى لانه
 في البديل هذا هو الاصل والله أعلم

لزمته الكفالة لوقوعها صحيحة في حقه لانه اهل الاداء الا انه لا يطالب به في الحال لحق المولى كعبد محجور وكفل
 فعق ولواجاز المولى كذاته أو هبته لم يصح لانه لا ملك له في ماله وانما حقه متعلق به فهو كالغريم اذا أجاز عتق
 الوارث وهبته في مال مورثه لا يجوز ولو كفل عن سيده صح لان بدل الكتابة عليه فلم يكن متبرعا اه مختصرا
 (قوله ولا اقراض) لانه تبرع وليس من ضرورة التجارة والاكتساب وهو وان كان يستوجب به بدلا لكنه
 يخرج عن ملكه للحال يبدل في ذمة المثلث لان المستقرض يكون مفلسا غالبا وفي البرجندی ينبغي أن يجوز
 باليسير كالهبة بل هذا أولى (قوله ولو بئال) بأن يقول لعبدك أنت حر على ألف درهم فاذا قبل العبد به متق من
 ساعته ويكون البدل واجبا في ذمته وانما لم يملكه المكاتب لان فيه ازالة ملكه عن العبد بدلين في ذمة المثلث
 فلا يملكه وكذا لا يملك المكاتب تعليق العتق باداء المال بأن قال لعبدك أنت حر فان في إثبات
 الحرية قصودا ولانه فوق الكتابة لا يرى انه لا يقبل النقض والكتابة تقبله (قوله ويبيع نفسه منه) أي نفس
 عبده من عبده لانه اعتناق على مال في الحقيقة وان أدى المال نقدا لا يجوز لانه مفلس عند العقد برجندی
 (قوله وتزوج عبده) من أمته أو أمة غيره أو حرّة (قوله فيما ذكر) من التمرقات ثبوتها ونفيها فلهم انكاح امته
 وكتابة قنّه ولا يملك ان اعتناق عبده ولو بئال ويبيع نفسه عبده منه وانكاح عبده ولو من امته قال البدر العيني
 لان الاب والوصي يملكان الاكتساب فبئال كان ما يملكه المكاتب اه (قوله بخلاف مضارب الخ) الاصل أن
 من كان تصرفه عاما في التجارة وغيره يملك تزويج الامّة والكتابة كلاب والوصي والجد والمكاتب والقاضي
 وامينه وكل من كان تصرفه خاصا في التجارة كالمضارب والشريك والمأذون لا يملك تزويج الامّة ولا الكتابة
 عندهما وقال أبو يوسف يملكون تزويج الامّة لان فيه منفعة وجوابه أنه ليس من باب التجارة فلا يكونه (قوله
 على الاشبه) أي بقواعد النكح وجعل في النهاية شريك المفاوضة كالمكاتب (قوله تمكاتب عليه) أي دخل في
 كتابته تبعا وانما لم يقل صار مكانا لانه لو كان مكانا بالقبول كتابته بعد عجز المكاتب الاصلى وأيسر كذلك
 حتى اذا عجز المكاتب تبعه الاب لان المكاتب من أهل أن يكتاتب وان لم يكن أهلا للعتق لعدم ملك ارقبة (قوله
 والمراد قرابة الولاد) واقواهم دخول الولد المولود في الكتابة ثم الولد المشتري ثم الوالدان وعن هذا يتفاوتون
 في الاسكاف فان الولد المولود في الكتابة يكون حكمه حكم اميه حتى اذا مات ابوه ولم يترك وقاير هي على نجوم
 اميه والولد المشتري يؤدي بدل الكتابة حالا والاردي في الرق والوالدان يردان في الرق كما مات ولا يؤدان حالا
 ولا مؤجلا والتوجيه مذکور في التبيين (قوله خلافا لهما) حيث قالوا يكتاتب عليه اعتبارا بقرابة
 الولاد او وجوب العلة ينتظمها وله ان لا يكتاتب كسبب الام لا كغيره ان الكسب
 يكفي للعلة في الولاد حتى ان القادر على الكسب يخاطب بنفقة الوالد والولد لا يكتاتب في غيرها حتى لا تجب
 نفقة الاخ الاعلى الموسر اه حابي عن الهداية (قوله ولو اشترى ام ولده مع ولدها) قيد بشراء الولد لانهم الولدان
 في ملكه لم يجز بيعها سواء كان ولدها باقيا ام ميتا حوى (قوله وكذا الوثر اها ثم شرأه) ومثله مالو شرأه ثم شرأها
 اه حابي بخلافه ان الملك في شرح الجمع ما يحصل له أنه ان اشترأه أولا ثم اشترأها حرم بيعها لان الولد تكتاتب
 عليه أولا وبواسطته تكتاتب امه اذا اشترأها وان اشترأها أولا لا يحرم بيعها لان انتفاء مقتضى وهو تكتاتب الولد
 ثم اذا اشترى الولد حرم بيعها عند شراء الولد لوجود مقتضى قال أبو السعود ومن هنا ظهر أن المدا على
 اجتماعهما في ملكه اعم من أن يكون قد اشترأهما معا او متعاقبا اه (قوله لتبعيتها الولدها) لان الولد لما دخل
 في كتابته امتنع بيعها لانها تبع له قال صلى الله عليه وسلم اعتقها ولدها (قوله لانه لم يملكها) علة لقوله ولا تدخل
 في كتابته ولقوله ولا يفسخ نكاحه (قوله وكذا المكتوبة اذا اشترت بعلمها) أي لا يفسخ النكاح وله أن يطأها
 بملك النكاح (قوله مطلقا) الظاهر أن معنى الاطلاق ولو اشترت اولادها معاه (قوله لان الحرية لم تثبت من
 جهتها) أي بخلاف ما اذا اشترى ام ولده مع الولد فانها تابعة للولد ولا يجوز بيعها لان الحرية لم تثبت
 من جهة بواسطة الابن (قوله خلافا لهما) وجه قولهما انها ام ولده وله أن القياس جواز بيعها وان كان معها
 ولد لان كسب المكاتب موقوف فلا يتعاقب به ما لا يحتمل الفسخ وهو امومية الولد الا انه ثبت هذا الحق فيما اذا كان
 معها اولاد ثبوتها في الولد وبدون الولد لو ثبت ثبت ابتداء القياس بغيره فبئال أي بئال امتناع البيع أبو السعود
 عن العلامة نوح والجميع قول الامام وعليه مشي الامام المحبوبي اه نرى الدين (قوله وان ولده من امته ولد)

(و) لا (الاقراض واعتناق عبده ولو بئال
 ويبيع نفسه منه وتزوج عبده) انتقصه بالهر
 والنفقة (واب ووصي وقاض وامينه في
 وقبض صغير) تحت حجرهم (ككتاب) فيما ذكر
 (بخلاف مضارب ومأذون وشريك)
 ولو مفاوضة على الاشبه لا يختص
 تصرفهم بالتجارة (ولو اشترى اباه او ابنه
 تكتاتب عليه) تبعا والمراد قرابة الولاد لا غير
 (ولو اشترى محرما) غير الولاد (كالاخ
 والام لا) يكتاتب عليه خلافا لهما (ولو
 اشترى ام ولده مع ولده منها) وكذا الوثر اها
 اشترى ام ولده مع ولدها (لتبعيتها الولدها
 ثم نراه جوهره) لم يجز بيعها (ثم فرع عليه
 (و) لكن) لا تدخل في كتابته (ثم فرع عليه
 بقوله) فلا تفتق بعقده ولا يفسخ نكاحه (لانه
 لم يملكها) بخلافه ان يطأها يملك النكاح
 وكذا المكتوبة اذا اشترت بعلمها غير أن لها
 بيعه مطلقا لان الحرية لم تثبت من جهتها
 (ولو ملكها بدونه) أي بدون الولد (جازه
 بيعها) خلافا لهما (وان ولده من امته ولد
 فاذا جاء) يكتاتب عليه) تبعا له

اعترض بأن المكاتب لا يملك وطء أمته وأجيب بأن النسب لا يتوقف على الحل كافي وطء أمته أمته مشتركة
 فإذا ثبت النسب من الأب فمن المولى أولى (قوله لانه كسب كسبه) أي أن الولد كسب الأب فيكون كسبه كسب
 الكسب (قوله زوج المكاتب أمته من عبده) استشكله الشريفة لاني بما تقدم من أن المكاتب لا يزوج عبده
 قال وقد يقال لا منافاة لأن تزويج المكاتب أمته من عبده ليس مفيداً صحة عقده ومملكه أياه فالعقد غير صحيح
 ومع ذلك ثبت النسب كما في النكاح الفاسد وكما أن المكاتب لا يملك التسري ومع ذلك لو وطئ أمته فاذن
 ولها ثبت النسب وليس تزويج المكاتب عبده كتزويجه نفسه يكون موقوفاً لا يجوز له حال صدوره وتزويجه
 هو له مجزؤه والمولى الحر اه وجعل الجوى الضمير في زوج للمولى أي الذي لم يكاتب أو لأم كاتبة بعد وكذا هو
 المتبادر من التبيين وعليه ما فلا إشكال (قوله لأن تسميتها أريج) من إضافة المصدر إلى مفعوله وانما كانت أريج
 لأن المولى يسرى إليه الصفات الشرعية الثابتة في الأم كالتدبير والاستيلاء والحزبية والملك وأقارب كالتبعية
 أنهم ما لو قبلوا الكتابة عن أنفسهم ما وعين ولدهم ما صغر فقتل الولد حيث يكون قيمته بينهما ولا تكون آدم أحق
 بهم إلا أن دخوله في الكتابة هنا بالقبول وقد وجد منهما ما يتبعه ما ولا يكون أحدهما أولى به من الآخر (قوله باذن
 مولاه) أفرد الضمير لأن المطف بأو (قوله خلافاً لمحمد) أي فانه قال يأخذ بالقيمة وعلمته ما ذكره بقوله لانه ولد
 المغرور والمذكور في المبسوط وهو ظاهر الرواية عن محمد أن القيمة تلزمه حالا وفي شرح الجامع أن قيمة الاولاد
 عنده يتأخر أدائها إلى ما بعد العتق أفاده الاكمل في العناية (قوله وخصاً للمغرور بالحرز) قال في الهداية لهما أنه
 مولود بين رقيقين فيكون رقيقاً وهذا لأن الأصل أن الولد يتبع الأم في الرق والحزبية خالفنا هذا الأصل في الحرز
 بأجماع الصحابة وهذا ليس في معناه لأن حق المولى هناك مجبور بقيمة ناجزة وخصاً بقيمة متأخرة إلى ما بعد
 الاحتاق فيبقى على الأصل ولا يلحق به اه حلي وهو الزام لمحمد بما يؤول من أن القيمة لازمة للمغرور بعد عتقه
 وهو ما صرح به في شروح الجامع الصغير اه مكي وقد علمت أنه يخالف لما في المبسوط الذي هو ظاهر الرواية
 عنه من أنها حالة فلا فرق عند محمد بينهما (قوله واستشكله الزيلعي) حيث قال وهذا مشكل جداً فإن دين العبد
 إذا لزمه بسبب إذن فيه المولى يظهر في حق المولى ويطلب به للمال والموضوع هنا مفروض فيما إذا كان
 باذن المولى وانما يقيم هذا إذا كان التزويج بغير إذن المولى لانه لا يظهر الدين فيه في حق المولى فلا يلزمه المهر
 ولا قيمة الولد في الحال اه حلي وأجاب الرازي بأن المولى إنما اذنه بالنكاح وما يتعلق به من المهر والنفقة فيظهر
 في حقه أما المغرور فليس باذنه فلا يكون راضياً به نه آخر إلى ما بعد عتقه اه وقال العلامة الواني إن الاذن بالشئ
 إنما يكون إذا ما يتعلق به إذا كان من لوازمه والوطء ليس كذلك اه (قوله شراء فائدة) بأن عقد الشراء بضم
 أو خنزير اه مكي عن السمرقندي (قوله فوطئها) باذن أو بغير إذن من المولى أفاده أبو السعود (قوله أو شراها
 شراء صحبها) اعترض بأن الاستحقاق يمنع صحة الشراء وأجيب بأنه وصف بالعصية باعتبار اظاهر (قوله لدخوله
 في الكتابة) أي الشراء مطلقاً قال السيد الجوى في الشرح وانما وجب للحال لأن هذا دين لزمه بسبب هو من
 أنواع التجارة فإن التصرف يقع صحبها وفاسداً والكتابة تنظم البيع والشراء بنوعيهما فكان المكاتب مأذون
 فيهما اه (قوله لأن الاذن بالشراء الخ) لو قال لأن الاذن بالشراء أسقط الحد فوجب العقر لكان أولى لما يأتي
 (قوله اذن بالوطء) أي والعقر وجب به قال صدر الشريعة لقائل أن يقول العقر يثبت بالوطء لا بالشراء
 والاذن بالشراء ليس اذناً بالوطء والوطء ليس من التجارة في شئ فلا يـكون تابساً في حق المولى وأحسن
 ما أجيب به عن هذا الإشكال ما ذكره الاكمل من أن الكتابة أوجب الشراء والشراء أوجب سقوط الحد
 وسقوط الحد أوجب العقر فالكتابة أوجب العقر أفاده أبو السعود (قوله بلا اذن) أما بلا اذن فيظهر في حق
 المولى ويطلب المكاتب به حالا اه حلي (قوله أخذ بالعقر من ذعتي) هذا إذا كانت الأمة ثيباً أما إذا كانت
 بكرافاً فقتله أو أخذ به في الحال لانه ضمان جنائياً اه اتقاني (قوله عدم دخوله) أي النكاح بلا اذن اه حلي
 (قوله كما تر) أي أول الباب من أن المكاتب ليس له التزويج بلا اذن اه حلي (قوله والمأذون كالمكاتب فيهما)
 لأن التزويج ليس من الأكتساب ولا من باب التجارة فلا ينظمه الاذن بالتجارة اه مخ بخلاف الوطء شراء لانه
 من أنواع التجارة فيتناولها الاذن اه جوى (قوله في الفصلين) أي فصل الشراء بقصده وفصل النكاح (قوله
 وتأخذ العقر منه) لتستعين به في بدل الكتابة إن كان العلوق حال الكتابة بأن جاءت به لا أكثر من ستة أشهر

(و) كان (كسبه له) لانه كسب كسبه
 (زوج) المكاتب (أمته من عبده) فكتبت ما
 فولدت دخل في كتابتها وكسبه) وقيته
 لو قتل (لها) لأن تسميتها أريج (مكاتب
 أو مأذون نكح أمته زعمت أنها حرة باذن
 مولاه) متعلق بنكح (فولدت منه ثم استصفت
 فالولد رقيق فليس له أخذ بالقيمة) خلافاً
 لمحمد لانه ولد المغرور وخصاً للمغرور بالحرز
 بأجماع الصحابة واستشكله الزيلعي (ولو اشترى
 المكاتب أمة شراها فاسداً فوطئها ثم ردها
 للفساد) لشرائها (أو) شراها ثم (صحبا
 فاستصفت وجب عليه العقر في حالة الكتابة)
 قبل عتقه لدخوله في الكتابة لأن الاذن
 بالشراء اذن بالوطء (ولو) وطئها (بنكاح)
 بلا اذن (أخذ به) بالعقر (من ذعتي) أي
 بعد عتقه لعدم دخوله فيها كما مر (والمأذون
 كالمكاتب فيهما) في الفصلين (وإذا ولدت
 مكاتبه من سيدها) فلهما الخيار إن شاءت
 (منعت على كتابتها) وتأخذ العقر منه

مذ كاتبا وان جاءت به لاقن فلا عقر عليه أفاده الاتفاني وغيره اه مكي (قوله عجزت نفسها) أي اعترفت بالهجز
 عن أداء بدل الكتابة وانما عجزت لانه تلة اها جهتها حرية عاجلة يبدل وأجله بغير بدل وفي كل منهما فائدة وهو
 تجهيل الحرية يبدل وحصول الحرية بلا بدل فاختار أي ما شئت واذا مات المولى عتقت بالاستيلاء وسقط عنها
 مال الكتابة لانها ما التزمت البذل الا تسلم او انفسها بعتا بانه بجهة الكتابة فاذا سلمت لها بجهة أخرى لم ترض
 بتسليمه له أو لورثته مجانا فلا يجب عليها (قوله ويثبت نسبه بلا تصديقها) وان ولدت ولدا آخر لم يثبت نسبه منه
 من غير دعوة حرمة ومائها عليه حتى اذا عجزت نفسها ولدت بعد ذلك في مدة يمكن له الوقوع بعد التجهيز يثبت نسبه
 من غير دعوة الا اذا انفاد صريحها كسائر أمهات الاولاد ولم يدع الثاني وماتت من غير وفاء سعي هذا الولد
 في بدل الكتابة لانه مكاتب تباعاها ولومات المولى بعد ذلك عتق وبطالت عنه السعاية لانه بمنزلة أم الولد اذ هو
 ولدها فبها اه منح ثم حكمها أي المصكبات مع سعيدها بخلاف حكم جارية تباعاها مع السيد فانه لا يثبت
 النسب من المولى الا بتدقيق المكاتب لانه انما له حق الملك فيها لا حقيقة فيحتاج فيه الى تصديقها اه (قوله
 صح) أي عقد الكتابة لعدم المشافاة بينهما حتى لو أديا بدل الكتابة قبل موت المولى عتقا لبقاء الرق فيه ما وان
 كانت أم الولد غير متقومة عنده جوى (قوله وعتقت أم الولد مجانا بونه) قبل أداء بدل الكتابة والباء في
 بونه للمصاحبة وفي قوله بالاستيلاء دلل بسبب أي عتقت من غير شيء بسبب أنها مستولدة وحكم الاستيلاء بعد
 الكتابة باق فانها لا تنافيه فلا تطالب ببدل الكتابة لانها انما التزمت المال فيها تسلم لها رقبته اجهتها والحال
 انما لم تسلم به هذه الجهة فلا يجب البذل (قوله وسعي المديري في ثلثي قيمته الخ) لانه سلم له بالتدبير السابق على الكتابة
 الثلث فيكون البذل بمقابلته الثلثين تجزى الاعتراف عنده فعنده لما كان متجهز تابق ما وراه الثلث عبد او بقيت
 الكتابة فيه فتوجه لعتقه جهتان كتابة مؤجلة وسعاية مججلة فيخير لكون أحد البديلين مؤجلا وفي التخير فائدة
 لجواز أن يكون أكثر البديلين أيسر باعتبار الاجل وأقلها ما أعسر أداء لكونه حالا فكان في التخير فائدة وان كان
 يفتقر المال متحدا اه زيلعي وعند أبي يوسف يبي في الأقل منهم ما وعند محمد يبي في الأقل من ثلثي قيمته وثلثي
 بدل الكتابة (قوله ولو دبر مكاتبه صح) هذه المسئلة عكس المسئلة التي قبلها لان التدبير هنا بعد الكتابة اه جوى
 (قوله صح) أي التدبير لانه يملك تمييز العتق فيه فملك التعليق بشرط الموت (قوله بقى مدبرا) ابقاء تدبيره (قوله
 والا) أي بأن لم يعجز نفسه ومضى على الكتابة فان أدى بدلها قبل موت سيده عتق وان مات المولى قبل الاداء
 فحكمه ما ذكره المصنف (قوله أو ثلثي القيمة) لان الثالث يستحق بالتدبير المتأخر فيسقط به ثلث بدل الكتابة
 وهذا قول الامام وهما عينا الأقل للسعاية وهو الاظهر كافي المواهب جوى (قوله فانه يعنى مجانا) لحصول
 مقصود العبد وهو الحرية بدون بدل الكتابة والكتابة تنسخ بالتراضي اجماعا وقد وجد من السيد باقدا مه على
 العتق ومن العبد لم يولد غرضه بلا عوض وسلامة أسكساية له (قوله صح) أي عند الامام ومحمد استحضانا
 والقياس أن لا يجوز لانه اعتياض عن الاجل بنصف بدل الكتابة وهو ليس بمال والدين مال فكان ربا وجه
 الاستحضار انما جعل ذلك الصلح فسخا منهم ما للكتابة السابقة ونجديا للعهدة منهم ما على خسمائة حالا اه جوى
 وبالقياص أخذ أبو يوسف (قوله ولم يترك غيره) أما اذا ترك ما لا غيره يخرج هذا البذل من ثلثه صح التأجيل فيه
 لان الوصية تصح بعينه فلا تنص بتأجيله أولى كذا ظهر وحرره (قوله أدى المكاتب ثلثي البذل) أي ثلثي
 الالفين حالا لان التأجيل تبرع من المريض من حيث ان الوارث يصير منوعا من المال بسبب التأجيل كما يصير
 ممنوعا بنفس التبرع وتبرع المريض بعينه من ثلث المال وجميع المسمى هنا بدل الرقبة بدليل أنه يثبت فيه
 أحكام الابدال اه (قوله ثلثي القيمة) وهي ألف والباقي الى أجله لان أن يترك الزيادة بأن يكاتبه على قيمته
 فكان له أن يؤخر الزيادة وهي ألف درهم بالطريق الاولى فعنده الاجل فيما زاد على القيمة يصح من رأس المال
 ويعتبر في قدر القيمة من الثلث (قوله لقيام البذل مقام الرقبة) تعليل لقوله أدى ثلثي البذل (قوله فتنفذ في ثلثه)
 أي المحاباة في التأجيل قال في التبيين ولهما أن جميع المسمى بدل الرقبة وحق الورثة متعلق بالمبدل فكذا بالابدال
 والتأجيل اسقاط معين فيعبر من ثلث الجميع اه مختصرا (قوله وسقط الباقي) لانه قد أدى المكاتب أكثر مما
 كوتب عليه ولنفذ تصرف المريض في الثلث والمراد انه سقط الباقي من الالفين وسقط أجله بقوطه (قوله
 لوقوع المحاباة في القدر والتأخر) أي وهو لا يملك اسقاط ما زاد على ثلث قيمته ولا تأجيله لان حق الورثة تعلق

(أو) ان شاءت (عجزت) نفسها (وهي ام
 ولده) ويثبت نسبه بلا تصديقها لانها ملكه
 رقية (ولو كاتب شخص أم ولده أو مدبره
 صح وعتقت) أم الولد (شأننا بونه) بالاستيلاء
 (وسعي المديري في ثلثي قيمته) ان شاء (أو) سعي
 (في كل البذل موت سيده فديرا) لم يترك غيره
 (ولو دبر مكاتبه صح) فان عجز بني مدبرا
 (والا سعي في ثلثي قيمته) ان شاء (أو) في ثلثي
 (بذل بونه) أي المولى (معسرا) لم يترك غيره
 (وان) سكان مات (موسرا بحيث يخرج)
 المديري (من الثلث عتق) بالتدبير (وسقط عنه
 بدل الكتابة كما لو عتق المولى مكاتبه) فانه
 يفتقر مجانا لقيام ملكه (كاتبه على ألف
 مؤجل ثم صالحه على نصفه حالا صح)
 استحضانا (مريض كاتب عبده على ألفين
 الى سنة فمات) المريض (و) الحال أن (قيمة
 المكاتب ألف) درهم (ولم تجز الورثة
 التأجيل) ولم يترك غيره (أدى) المكاتب
 (ثلثي البذل) وعند محمد ثلثي القيمة (حالا
 والباقي الى أجله أو رقبته) لتقسيم البذل
 مقام الرقية فتنفذ في ثلثه (وان كاتبه على
 ألف الى سنة و) الحال أن (قيمته ألفان
 ولم يجزوا أدى ثلثي القيمة حالا) وسقط
 الباقي (أو رقبته) انما قالو وقوع المحاباة
 في القدر والتأخر فتنفذ بالثلث

بجميعه وهذا بخلاف الاولى فان الزيادة على القيمة كانت حق الميراث حتى يملك اسقاطها بالكلية بأن يبيعه بغيره فتأخيرها أولى لأنه أهون من الاسقاط وهذا إشارة الى الفرق بين هذه وما قبلها على خلاف قول محمد (قوله الغائب) لا حاجة الى ذكره اذا لا يختلف الحكم في هذه المسئلة في الحاضر والغائب (قوله وقيل المولى) الذى في عبارة التبيين وقيل الرجل وهو الذى في عبارة من لا يسكن وقال السيد الخوئى في حاشيته هذا صريح فى أن الامر لا يكون ايجابا فى باب الكتابة البيع فليجوز راتى (قوله ثم اذى الحزأ لصاعق) محله ما اذا لم يرذ العبد الكتابة قال فى التبيين ولو قال العبد لا قبله فأذى عنه الرجل الذى كاتب عنه لا يجوز لان العقد ارتد بردة ولو ضمن الرجل لا يلزمه شئ لان الكفالة يبدل الكتابة لا تجوز راتى (قوله بحكم الشرط) أى بحكم وجوده كما اذا علقه بغيره من الشرط (قوله يعتق استحسانا) والقياس أن لا يعتق لان العقد موقوف والموقوف لا حكم له ولم يوجد التعليق اه تبيين (قوله فى كل ماليس بشر) عبارة التبيين لان الكتابة صحيحة نافذة فيما ينفع العبد وهو أن يعتق عند أداء المشروط موقوفة فيما يرجع الى وجوب البذل عليه نظر للعبد ونفعها للعقد بقدر الامكان (قوله ولا يرجع) أى الامر على العبد لانه متبرع وحصل مقصوده وهو عتق العبد وقيل ان ضمنه يرجع على المولى بما اذا اذاه اليه لبطلان الضمان يبدلها كما فى الصحة وان اذى بغير ضمان لا ومحله اذا اذى كلى البذل فان اذى بعضه فله أن يرجع على المولى سواء اذى بضمنان أو غيره لانه لم يحصل غرضه وهو العتق (قوله واذا بلغ العبد) أى قبل الاداء سواء كان بعد مقتور كفى العقد أو بعد الايجاب (قوله صار مكاتباً) لان الكتابة كانت موقوفة على اجازته فى الاتهاء كقبوله فى الابتداء ولو قبله فى الابتداء أو وكاه به نفذ فكذا اذا اجازته اه (قوله صح العقد استحسانا) والقياس أن يجوز عن نفسه خاصة لولائه عليها الا عن غيره لعدمها (قوله فى الحاضر أصالة والغائب تبعاً) هذا وجه الاستحسان يعنى أن المولى خاطب الحاضر قصد اوجع الغائب تبعاً له والكتابة على هذا الوجه مشروعة كالامة اذا كوتبت دخل فى كتابتها ولدها المولود فى الكتابة والمشتري فيها والمضموم اليها فى العقد تبعاً له احتج بعقوباً راتى وليس عليهم شئ من البذل ولان هذا تعليق العتق بأداء الحاضر والمولى يتفرده فى حق الغائب فيجوز عن غير توقف ولا قبول من الغائب اه تبيين (قوله وأيهما اذى بديل الكتابة عتقا) لوجود شرط عتقهما وهو اداء بديل الكتابة ويجوز للمولى على القبول أما اذا دفع الحاضر فلا بد البذل عليه وهو أصل فيه وأما اذا دفع الغائب فلا بد له شئ به شرف الحرية فيصير المولى على القبول لكونه مضطراً اليه كما اذا اذى ولد المكاتب فانه يجبر على القبول وان لم يكن البذل عليه اه زيايى (قوله بل يرجع) أى لا حدهما على الآخر أما الحاضر فلا بد منه قضى دينا عليه فلا يرجع به على غيره وان عتق به كالأذى المكاتب البذل وعنده أولاده وآبائه فانه لا يرجع عليهم بشئ وان عتقوا معه اكونهم اتباعاً وأما الغائب فلا بد اذى بغير أمره وليس مضطراً فيهم من جهته بل يطلب نعماً مبتدأ اه (قوله ولا يطالب العبد الغائب بشئ) ولوا كتب شيئاً ليس للمولى أن يأخذه من يده وليس له أن يبيعه من غيره لانه مكاتب تبعاً انتهى (قوله لغو لا يعتبر كرده) لان الكتابة قد نفذت ونمت من غير قبوله فلا يعتبر بعد ذلك قبول ولا يتغير بردة (قوله سقط عن الحاضر حصته) لان الغائب دخل فى العقد مقصوداً أى وان لم يكن مقصوداً بالخطاب فكان البذل منقسماً عليهم ما وان لم يكن مطالباً به (قوله اذى الغائب حصته حالاً والارثتنا) لانه دخل مقصوداً بخلاف المولود فى الكتابة حيث يبق على نفقهم والده اذا مات كذا فى الدرر فان قلت هذا ينافى ما تقدم من أنه داخل فى العقد تبعاً قلت هو أصل باعتبار اضافة العقد اليه تبعاً باعتبار عدم مشافهته به بخلاف المولود فى الكتابة فانه تبع من كل وجه لعدم وجوده وقت العقد كذا يؤخذ من العناية اه حلى (قوله ولو أبرأ الحاضر) أى من كل البذل وكذا يقال فيما بعده وان أبرأ أو وهب له به مضطراً بالباقي اذا لمطالبة على الغائب ولا عتق له ما لم تبرأ ذمة الحاضر من الجميع فليست أمثل (قوله لما تمل) أى من التبعية والقياس أن لا يجوز وفى الجوى عن الاكل ثبوت الجواز هنا قياساً واستحساناً لان الولد تابع لها بخلاف الأجنبي وأرى أنه الحق اه (قوله من ذكر) ولو احدى الابنين فان قبل اذى احدى ما ينبغى أن لا يعتق الابن الا بخر لانه لأصالة بينهما ولا تبعية فالجواب أن أحدهما ان اذى كان ادائه كانه لانه تابع لهما من كل وجه ولو أدت عتقوا فكذا اذا اذى أحدهما اه جوى (قوله الى آخر ما مر) قال فى التبيين وقبول الكتابة وردهم لا يعتبر ولو أعتق الامتق بغير علم من بديل الكتابة بغيرهم

(حر) قال المولى عبد كاتب عبيدك فلانا
الغائب (على ألف درهم على أنى ان أدبت
الكاتب الفاسق وحر فكتابه المولى على هذا
الشرط وقيل) المولى (ثم اذى) الحز (ألفاً
تق) العبد بحكم الشرط وكذا لو لم يقل ان أدبت
فأذى يعتق استحساناً بالنفوذ من تصرف الفضولى
فى كل ماليس بشر ولا يرجع الحز على
العبد لانه متبرع (واذا بلغ العبد) هذا الامر
(فقبل صار مكاتباً) انما يحتاج لقبوله لاجل
لزم البذل عليه (قال عبد حاضر) بده
كاتبى عن نفسه وعن فلان الغائب
فكتابه ما قبل (العبد) الحاضر صح (العقد
استحساناً فى الحاضر أصالة والغائب تبعاً
(وأيهما اذى بديل الكتابة عتقا جميعاً)
بل يرجع (ويجوز للمولى على القبول) البذل
من أحدهما (ولا يطالب) العبد (الغائب
بشئ) لعدم التزامه (وقوله) الكتابة (لغو)
لا يعتبر (كرده) اياهما ولو حره سقط عن
الحاضر حصته ولو حر الحاضر أو مات
ادى الغائب حصته حالاً والارثتنا ولو أبرأ
الحاضر أو وهب له عتقاً جميعاً (وان كاتب
الامة عن نفسه) اه وعن ابنين صغيرين اياهما
وقبات (صح) استحساناً لما مر (وأى اذى)
من ذكر (لم يرجع) على الآخر لانه متبرع
ويجبر على القبول الى آخر ما مر

يؤدونها في الحال ويطالب المولى بالبدل دونهم ولو أعتقهم سقط عنها حصتهم وعليها الباقي على مجموعها
ولوا اكتسبوا شيئا ليس للمولى أن يأخذه ولأنه أن يبيعهم ولو أبرأهم عن الدين أو وهبه لهم لا يصح وله ما يصح
فمعتق ويعتقون معها اهـ فهذه المسئلة تطرية ما قبلها في جميع الاحكام (قوله عتق نصفه وسعي في بنية قيمته)
قال في خزانة المفتين رجل كاتب نصف عبده صار نصفه مكاتباً لا غير فاذا أراد العبد أن يخرج من المصر ليس
للمولى منعه وان أراد أن يخدمه يوماً ويخذه يوماً ذلك قياساً والاستحسان أن لا يتعزض له في شيء حتى يؤدى
أو يهجز اهـ وهذا مذهب الامام فان الكتابة عنده تعجزاً كالاتفاق فتقتصر الكتابة على الجزء الذي عينه ويبي
في باقيه وهو على مملوكيته وقال العبد كاهـ مكاتب لان ما غير متعززة عندها وكتابة البعض كتابة الكل فكأنه
كاتب جميعه على هذا القدر والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (باب كتابة العبد المشترك) •

لما فرغ من كتابة عبد غير مشترك شرع في كتابة عبد مشترك وقدم الاول لان الاصل عدم الاشتراك اولاً لان الأكثر
من واحد ينطق بعد الواحد وأطلق كتابة العبد المشترك ولم يقيد بكتابة أحد الشريكين أو بكتابه ما حتى يشعل
الاصرين لان الباب لبيان ما يجيء اهـ جوى (قوله لصاحبه) أي شريكه (قوله خطه) أي خط المأذون له
في الكتابة (قوله ويقبض) قال في التبيين وفائدة الاذن بالكتابة أن لا يكون له حق الفسخ كما يكون له اذا لم يأذن
وفائدة اذنه بالقبض أن يتقطع حقه فيما قبض بل يختص به القابض لان اذنه بالقبض اذن للعبد بالاداء اليه
منه فيكون متبرعاً بنصيبه على المكاتب فيصير المكاتب أخص به فاذا قضى به دينه اختص به القابض وسلم له
كاه الا اذا نهاه قبل الاداء فيصح نفيه لانه تبرع لم يتم بعد اهـ ملخصاً (قوله تعجز الكتابة عنده) لا فادتها الجزية
يذا فصارت كالاتفاق من هذا الوجه وهما جعل المقبوض بينهما وان لم يهجز لانها لا تعجز عندهما فيكون الاذن
بكتابة نصيبه اذ فأكاتبه الكل فاذا اصبحت مكاتبه يكون مكاتباً نصيبه بحكم الملك ونصيب شريكه بحكم التوكيل
فيكون مكاتباً لهما ويكون بدل الكتابة بينهما فيرجع لوموسرا والافعل العبد اهـ جوى (قوله فيكون متبرعاً)
أي على العبد وظاهر كلام الدرر ما نفاها الهداية والاتقاني أن التبرع على القابض (قوله عتق خط القابض)
ولا يضمن لشريكه ولكن يبي العبد في نصيب الساكن اهـ مكين (قوله خلافاً لهما) فقالا هي أم ولد للاول
تكميلاً للاستيلاد لان الكتابة تفسخ فيما لا يتخسر ربه المكاتب كما اذا أعتقه من كفارة راداً صار كاهاً أم ولد له
فوطء الثاني صادق أم ولد الفيرة فلا يثبت نسب الولد منه ولا يكون حراً بالقيمة ولزومه كل المهر لان الوطء في دار
الاسلام لا يخلو عن النمان الجابر أو الحذر الزاجر وقد تعذر ايجاب الحد لاشبهه فيجب العقر اهـ تبين (قوله بعد
ذلك) أي بعد الوطين والدعوتين (قوله ويثبت في الحقيقة أم ولد للاول) قال في التبيين فاذا هجزت بعد
ذلك جعل كاتناً الكتابة لم تكن وتبين أن الامة كاهاً أم ولد للاول لان مقتضى التملك قائم والمانع من التكميل
الكتابة وقد زالت فيعمل مقتضى عمل من وقت وجوده كالبيع بشرط الخيار لاتباع اذا سقط الخيار يثبت الملك
من وقت وجوده اهـ (قوله ووطؤه سابق) جواب عما عساه يقال ان كلاله ملك فيها ووطئ كل واحد في المربع
لاختصاص الاول بكونها أم ولد له (قوله وضمن الاول لشريكه نصف قيمتها) أي حال كونها مكاتبه وقيمة المكاتب
نصف قيمته فسالاه حر يد او بيعت الرقبة اهـ جوى وشرباً ليلية عن الفتح (قوله وضمن شريكه عقرها الخ) قال
في غاية البيان وأما الشريك الثاني فقد أقر بوطء أمة كاهاً ملك الاول على اعتبار العجز فيغرم عقرها كاملاً وعلى
اعتبار الكتابة يغرم عقرها كاملاً أيضاً لانها مكاتبه بينهما ووطء الرجل مكاتبه يوجب العقر كوطء مكاتبه الغير
اهـ (قوله لانه بمنزلة المغرور) لانه وطئها على ظن أنها على حكم ملكه وظهر بالعجز وبطلان الكتابة أنه لا ملك له فيها
ورلد المغرور ثابت بالنسب منه حر بالقيمة لكنه وطئ أم الولد فزسه كمال العقر اهـ (قوله ترد للمولى) أي ترد العقر لانه
ظهر اختصاصه بها أفاده الزيلعي (قوله والمسللة بجهاها) أي وقد كاتبها ووطئها الاول فولدت فادعاء (قوله
بطل التدبير) أي بالاجماع أما عندهما فلا ان المستول على ملكها قبل العجز وأما عنده فلا أنه بالعجز ظهر أن كاهاً أم
ولد للاول فلم يكن له فيها ملك والملك شرط لصحة التدبير قوله نصف قيمتها) أي مكاتبه على ما مر لانه تملك نصيبه
بالاستيلاد (قوله ونصف عقرها) لانه وطئ جارية مشتركة بينهما فيجب عليه العقر بحسبه اهـ (قوله وهي أم
ولده) لانه تملك نصيب شريكه وكمل الاستيلاد (قوله فهجرت) أما قبل العجز فليس له أن يضمن المعتق عند الامام

• فرع • كاتب نصف عبده فادى الكتابة عتق
نصفه وسعي في بنية قيمته وقال العبد كله
مكاتب على ذلك المال وبه تأخذ حادى
القدسي

(باب كتابة العبد المشترك)

(عبد شريك) كمن أذن أحدهما لصاحبه
أن يكتب خطه بألف ويقبض بدل الكتابة
فمكاتب (الشريك المأذون له فخطه
فقط عند الامام تعجز الكتابة عنده وليس
لشريكه فخطه لاذنه (و) اذا قبض بعضه
بعض الالف (فهجرت فاقبض) ككاه
(للقابض) لاذنه لا بالقبض فيكون متبرعاً
ولو قبض الالف عتق خط القابض (أمة بين
شريكين كاتباً هافوطها أحدهما فولدت
فادعاء) الواطئ (ثم وطئها) الشريك (الآخر
فولدت فادعاء) الواطئ الثاني سمع دعوى
اقدام ملكه ظاهراً خلافاً لها (فان هجزت)
بعد ذلك جعلت الكتابة كأن لم تكن وحجتك
(فوى) في الحقيقة (أم ولد للاول) زوال
المانع من الانتقال ووطؤه سابق (وضمن)
الاول (لشريكه عقرها) كاملاً لونه أم ولد
وضمن شريكه عقرها (أيضا) وهو ابنه
الغير حقيقة (وقية الولد) أي من الشريكين
لانه بمنزلة المغرور (وأي) من الشريكين
(دفع العقر الى الكتابة صح) أي قبل العجز
لاختصاصها بمنافعها فاذا هجزت ترد للمولى
(وان دبر الثاني ولم يطأها) والمسئلة بجهاها
(فهجرت بدل التدبير وضمن) الاول (لشريكه
نصف قيمتها ونصف عقرها والولد الاول)
وهي أم ولده (وان) كاتبا هافوطها

أحد هافوطها وسر افهجرت

لأن الاعتاق لما كان يجهزاً عنده كان أثره أن يجعل نصيب غير المعتق ~~من~~ المكاتب فلا يتغير نصيب صاحبه
لأنه مكتوبة قبل ذلك وعنده المالك لا يجهز المعتق الكل فله أن يضع قيمة نصيبه مكاتباً إن كان موسراً أو يبيعه
العبد إن كان معسراً جوى (قوله ضمن المعتق لشريكه) أي إن اختار الساكت تضمينه وإن شاء أعتق
أو استسعى اه جوى (قوله إذا ضمن المعتق) أي بهذا التجهيز كما هو الموضوع قال في التبيين فإذا جهزت ظهر أثر
العتق فيها وكان للساكت الخيار المذكورة في الاعتاق وهي إن كان المعتق موسراً فله أن يعتق وإن شاء
استسعى العبد وإن شاء ضمن المعتق فإذا ضمن المعتق كان للمعتق أن يرجع على العبد المعتق لأنه قام مقام
الساكت وإن كان المعتق معسراً كان له خيار العتق أو الاستسعاء اه (قوله أو ضمن شريكه في الأولى فقط)
أي ضمنه قيمته مدبراً وهي ثلثا قيمته فماله أن يلقه وهو مدبر بخلاف ما إذا تأخر التدبير حيث لا يضمه لانه بمباشرة
التدبير يصير مبرراً للمعتق عن الضمان لمعنى وهو أن نصيبه كان قسماً عند اعتاق المعتق فكان تضمينه إياه متعاقفاً
بشرط تلك العيب بالضممان وقد فوت ذلك بالتدبير اه حلي عن العناية قال التلبي فرع قال فاضى خان
في شرح الجامع الصغير منافع المملوك الثلاثة الاسترباح بالبيع والاستخدام وقضاء الدين من ماله بهد الموت
وبالتدبير فتوت منفعة واحدة وهي الاسترباح والاستيلاء فتوت منفعتان قضاء الدين بهد الموت والاسترباح
فتوزع القيمة على ذلك فيكون قيمة المدبر ثلثي قيمته وقسماً رقيقة أم الولد ثلث قيمته اه وقد سبق أن قيمة المكاتب
نصف قيمته فماله حريداً لمول رقيقة والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

• (باب موت المكاتب وعجزه وموت المولى) •

تأخير هذا الباب ظاهر المناسبة لتأخر أحكامه عن عقد الكتابة لأن الموت والعجز عارضان بهد الكتابة فكان
التأخير هو المناسب لأن العارض بعد الأصل اه جوى (قوله عن أداء فحيم) أي قسط واستعماله بمعنى التسهل
بماز عن استعماله بمعنى الوقت واستعماله بمعنى مجاز عن استعماله بمعنى الطالع فحينئذ يكون استعماله
بمعنى القسط مجازاً بمرتين اه جوى (قوله سيميل إليه) أي يرجي وصوله إليه بأن كان ديناً يقتضيه أو مالا ينحو
هبة يأتية (قوله لم يعجزه الحاكم) أطلق في الحاكم فشميل المحكم لأن حكمه يصح فيما سوى الحدود والقصاص
إذا كان له أحلية القضاء جوى عن البيانية (قوله ضربت) أي جعلت وحددت (قوله لا لبلاء الأعذار) أي
أظهار الأعذار اه شلي كافي مدة الخيار وأمهال المرتد وأمهال المدعي عليه للدفع بهد توجه الحكم عليه
وأمهال المدين للقضاء فانه إذا استهل ثلاثة أيام يهل اه (قوله ولا يعجزه الحاكم في الحال) لأن عجزه عن فحيم
أماره عجزه عن الباقي (قوله وفسخها) وجوباً وذكر الفسخ بهد التجهيز لأن التجهيز غير كاف فلا بد من الفسخ بهد
إذا العجز الجرد لا تنسخ به الكتابة ولا يعود به المكاتب إلى الرق بل يحتاج بعد ذلك إلى القضاء أو الرضا جوى
(قوله أو فسخ مولا برضاه) بهد أن عجزه وقال أبو يوسف لا يعجزه حتى يتوالى عليه فحيمان لقول علي رضي الله
تعالى عنه إذا توالى على المكاتب فحيمان رد في الرق وبقوله قال أحمد وابن أبي ليلى وابن عيينة والحسن بن جنى قال
نظر الإسلام على البردوى وقول أبي يوسف استحسان صار إليه تيسيراً على العبد اه ككاكي واتفقاني وفي
القهستاني عن المضمرات الصحيح قوله ما وإن لم يرض به العبد فلا بد من القضاء بالفسخ لانه عقد لازم تام فلا بد
من القضاء أو الرضا كالأدب العيب اه زيلعي وقيل ينقرد المولى بالفسخ ولا يشترط رضا المكاتب وقوله لانه عقد
لازم تام أي في حق المولى شرناً ليلية عن البدائع (قوله فالمولى له الفسخ) بل يجب عليه وفعل لا ثم بالرجوع عن
سببه (قوله ويملك المكاتب فسخها مطلقاً) لأنهم ما غير لازمة في حقه وقوله في الجارية والفاضة الخ بيان للإطلاق
(قوله وعاد رقه بفسخها) لأن ذلك الجركان لا جعل الكتابة وقد انفسخت والأولى أن يقول عاد إليه أحكام الرق
أي من البيع وغيره من التصرفات لانه في حال الكتابة رقه موقوف كافي مكنين والجوهرة أفاده المكي (قوله
وما في يده لمولاه) ولو صدقة والمولى غنى في الصحيح (قوله وله مال) يفهم منه أنه لو مات لاعتن مال تنسخ الكتابة
حق لو تطوع أحد بأداء بدل كتابه لا يقبل منه وهذا قول الاسكاف وقال أبو الليث لا تنسخ الكتابة ما لم يقض
القاضي بالعجز والفسخ حتى لو تطوع أحد بأداء البدل قبل قضاء القاضي جاز وعق ~~من~~ في المنصورية
اه جوى (قوله لم تنسخ) لأن عقد الكتابة عقد معاوضة لا ينسخ بموت أحد المتعاقدين وهو المولى فلا ينسخ
بموت الآخر وهو العبد كالبائع وهذا لأن قضية المعاوضة المساواة بين المتعاقدين فإذا أجاز بقضاء العقد بموت

قبل أيه لا مانع من ارثه اه أبو السعود (قوله أي معتقة) فسر الحرة هنا بذلك لان حرة الاصل لا ولا لا احد على
ولدها اه عزى زاده وبديل على هذا التفسير قوله ولو قضى بالولا لقوم أمته (قوله بخي الولد) أي جنباية خطأ
مكي من المعدن لان العاقلة لاتعقل العمد وهذا في البالغ أما له غير فعمده خطأ (قوله ضرورة أن الاب لم يعق
بعد) لان العتق انما هو بالاداء بالفعل قال في التبيين لان المكاتب وان ترك مالا وهو الدين لا يحكم بمقتقه الا عند
أداء بدل الكتابة اه قال الحلبي وهو علة للقضاء بالجنباية على عاقلة الأم (قوله لعدم المناقاة) بل هو تقرير لها
لان من قضية قيام الكتابة أن يكون واجب جنباية على موالى الأم فاذا قضى بها القاضي عليهم كان القضاء
تقرير للكتابة فتبقي الكتابة على حالها فاذا أدى بدل الكتابة عتق المكاتب وظهر للابن ولا في جانب الاب
فيخبر اليه ولاؤه لان الولاء كالسب والتسب لا يثبت من قوم الأم الا عند تعذر إثباته من قوم الاب اه تبيين
مختصرا (قوله ولا رجوع) أي لعاقلة الأم على موالى الاب لانهم حين عقولوا كان الولاء ثابتا لهم وانما يثبت اقوم
الاب مقتصر على زمان اعتاقه لان سببه وهو العتق يقتصر فلا يرجعون به كذا علة الزيلعي في كتاب
الولا في تكمله الذي يرى مانعه ثم في مسئلة الارش اذا ظهر للولد ولا من قبل الاب عند أداء البديل فوالى الأم
لا يرجعون بما عقولوا من جنباية الولد في حياة المكاتب على موالى الاب لانه انما حكم بمقتقه في آخر جزء من أجزاء
حياته فلا يستند عتقه الى أول عقد الكتابة أما لو عقولوا عن جنباية بعد موت الاب قبل أداء البديل رجعوا لان
عتق الاب استند الى حال حياته فتبين أن ولاؤه كان لموالى الاب من ذلك الوقت وموالى الأم كانوا مجبورين على
الاداء فيرجعون بما أدوا اه أبو السعود بزيادة من سرى الدين عن النهاية (قوله لان في العين الخ) حذف اسم ان
وهو ضمير الشأن والمراد بالعين ما يعم النفود الموجودة في التركة (قوله لا مكان الوفاة في الحال) ان قلت انه قد يمكن
الوفاة من الدين في الحال بأن يكون المدين حاضر اسامة موت المكاتب فيطالب بما عليه فيسدد فحالا قلت
المراد الامكان القريب وهذا المكان بعيد وقول المصنف فهو تعجيز لان هذا اختلاف في الولا مقتضود وذلك
ينبغي على بقاء الكتابة وانتقاضها فانها اذا فسخت مات عبده او استقر الولا لموالى الأم واذا بقيت واتصل به
الاداء مات - ترا وانقل الولا الى موالى الاب وهذا فصل مجتمد فيه فينفذ ما لا يقيه من القضاء فلهذا كان تعجيزا
اه حوى قال في التبيين والحكم بالارث من الولد لموالى الأم كالحكم بالولا لهم حتى تنسخ به الكتابة ولا يجوز
نقضه اه قال اذ تقاضى وأما اذ مات الاب بعد موت المكاتب فاختص موالى الاب وموالى الأم في ميراثه فقضى
القاضي بالولا لموالى الأم كان ذلك القضاء فسخا للكتابة لان خصوصتهم وقعت في بقاء الكتابة وانتقاضها ولا يستقر
الولا لاحد الوليين الا بناء على ذلك ان بقيت وأذيت الكتابة وعتق الاب كان الولا لموالى اليه وان انتقضت كان
لموالى الأم فوالى الأم يقولون انتقضت حيث اعتقدوا أن المكاتب مات عبدا وهو مذهب بعض الصحابة اذ مات
المكاتب عن وفاء وموالى الاب يقولون بقيت حيث اعتقدوا أن المكاتب مات حرا كما هو مذهب بعض الصحابة
وانقل الولا اليه اه عزى زاده ثم اذا قضى القاضي بالولا لموالى الأم وقع ذلك في فصل مجتمد فيه فنفذ فكان القضاء
تعجيزا ثم اذا خرج الدين كان للمولى لانه كسب عبده اه (قوله لانه في فصل مجتمد فيه) علة لما تنمنه قول المصنف
فهو تعجيز من النفاذ لانه لا يكون تعجيزا الا اذا كان نافذا وانما كان نافذا صيانة له عن البطالان وهو وان لم منه
بطالان الكتابة مع انها حق المكاتب وهو واجب الرعاية اولى بالصيانة عن البطالان من صيانة حق المكاتب لما ذكر
من أن القضاء وقع في فصل مجتمد فيه وهو نافذ بالاجماع وصيانة ما هو مجمع عليه اولى من صيانة كتابة تختلف
الصيانة في بقائها (قوله وطاب) أي حل قهستاني (قوله فيجوز لتبذل الملك) وهذا بالاجماع لانه يتبدل الملك صار
كعين آخر ولو عجز المكاتب قبل الاداء الى المولى فكذلك الجواب في الصحيح وهذا عند محمد ظاهر لانه يعجزه يملك
المولى أ كسابه ملكا مستأعده ولهذا وجب نقض اجارة المكاتب أمته ظنرا اذا عجز وكذا عند أبي يوسف فانه
وان تقدر ملك المولى في كسبه عنده يعجزه فلا نوع ملك فيه وبالعجز يتأ كذا ذلك الحق وليس الخبث في نفس الصدقة
اذ لو كان فيها للمفارقها انما هو في فعل الاخذ لكونه اذلالا له وهو لا يجوز للفقير بلا حاجته ولا لالهامشي لزيادة حرمة
والاخذ لم يوجد من المولى اه حوى (قوله وأصله حديث بريرة) قال في التبيين وتبذل الملك كتبذل العين فصار
كعين آخر واليه أشار النبي صلى الله عليه وسلم بقوله في حديث بريرة هي لها صدقة ولنا هدية قال ذلك حين اهدت
اليه وكانت مكتوبة اه قال قارئ الهداية بل كانت حرة اه وبه علم أن الاولى للمؤلف أن يأتي بضمير الغائبة (قوله

(فان ترك) المكاتب (ولدا من حرة) أي
معتقة (و) ترك (ديناني يبدلها بخي الولد
فقضى به) بما جنى (على عاقلة أمه) ضرورة
أن الاب لم يعق بعد (لم يكن ذلك) القضاء
(تعجيزا لايه) لعدم المناقاة ولا رجوع قيد
بالدين لان في العين لا يتأ في الحال (ولو قضى به)
بالأم لا مكان الوفاة في الحال (ولو قضى به)
بالولا (لقوم أمه به) دخولهم مع قوم
الاب في ولائه فهو (أي القضاء بما ذكر
(تعجيزا) لانه في فصل مجتمد فيه (وطاب
لسببه وان لم يكن صرفا للصدقة) ما أدى
اليه من الصدقات فيجوز (تبذل الملك وأصله
حديث بريرة هي لك صدقة ولنا هدية

فانها تطيب له) لان المحرم على الغنى ابداء الاخذ لما فيه من الذل فلا يرخص له من غير ضرورة أي وقد وجدت
 فاذا أخذ في حالة الفقر فيه ذلك ليس فيه الا الاستدانة فيطيب له اه زبلي (قوله لان الملك لم يتبدل) لان
 المباح له يتناول على ملك المبيع اه اتفاق (قوله جاهلا بجنائه) فيدبه لانه لو كان عالما بها عند الكتابة يصيرها
 مختارا للقضاء سوى عن مسكين (قوله عاجني) أي بوجبه (قوله فجز) راجع الى الصورتين (قوله لزوال المانع)
 أي من الدفع وهو الكتابة (قوله وان قضى به عليه) اه هذا مما يخص المكاتب (قوله يبيع فيه) لا انتقال الحق من
 رقبته الى قيمته بالتضام) يشير الى أن الواجب هو القيمة لا الاقل منها ومن الارش وهو مخالف لما ذكرنا من رواية
 الكرخي والمبسوط وعلى هذا يكون تأويل كلامه اذا كانت القيمة اقل من أرش الجنابة اه حلي عن العناية
 (قوله في كسبه) أي لان موجب الجنابة عند دفعه لا يدفع على من يكتسبه له المكسب الا تعذر جنابة المدبر وأم
 الولد فوجد من ارى اقل من قيمته ومن الارش لما انه أحق بكسبه ما اه تبين (قوله ويلزمه الاقل من قيمته
 ومن الارش) لان دفعه منه ذر بيب الكتابة (قوله قبل القضاء) أي الحكم بأرث الجنابات السابقة يعني
 اذا كنت اقل من الارش والا فالواجب الاقل من القيمة ومن الارش كافي شرح المجمع والشريعة لايسة والمراد
 بالارش الارش لانه قد تكرر فالمعنى يجب عليه الاقل من قيمة واحدة ومن جلة الارش ومعلوم أن هذه القيمة
 اذا واحدة اذا كانت لا رباب الارش تقسم عليهم بالحصص ويدل عليه ما في عزه زاده حيث قال لزمته قيمة
 واحدة فيسمى للاولياء في الاقل من قيمته ومن أرش الجنابة لان دفع نفسه متعذر لكونه مكاتبا كذا في شرح
 المجمع (قوله لا يلزمه الاقل من قيمته) (قوله ولو بعد فقير) قال في المبسوط واذا جنى
 المكاتب جنابة خائفا فانه يبيع في الاقل من قيمته ومن أرش الجنابة فاذا جنى جنابة أخرى بعد ما حكم
 عليه بالاقل في الجنابة الاولى يلزمه بالجنابة الثانية أيضا الاقل من قيمته ومن أرش الجنابة وان كانت الجنابة
 الثانية قبل أن يحكم عليه بموجب الجنابة الاولى فليس عليه الاقيمة واحدة عندنا اه هندية (قوله بطلت)
 كافي حق المولى وبواخذهم بابعاد العتق عند الامام خلافا له ما ونص شارح المجمع لو قتل خطأ فصالح على مال
 أو اقتربه فقتل عليه بالقيمة ثم عجز أو اقتره قتل عد ثم صالحو ولم يؤد حتى عجزه ومطالب بعد العتق عند أبي حنيفة
 وقاله مطلقا أي يطلب به في الحل ويساع فيه بعده اه ومثله في البرهان شربلاية هذا وفي الهندية عن
 المبسوط وان أقر المكاتب بجنابة خطأ أو عمد فلا قصاص فيه واقارره جائز مادام مكاتبا وان عجز ورد في الرق
 بطلت عنه قضى عليه به أو لم يقض وهذا أقول الامام وذكر في كتاب الجنابات أن أبا يوسف ومحمد ارحمهما الله قالا
 يؤخذ بما قضى عليه من خاصمة وما اذا بطل العجز لم يسترد عندهم جميعا اه وفيها عن السكاكي وان صالحو
 المكاتب عن دم عد أو قتر به ولم يؤد قبل الصبح عجز ورد في الرق فالصلح في حق المولى فاسد ولا يؤخذ به الا بعد
 العتق عند الامام وعندهما يؤخذ به في الحان اه (قوله لم تنسخ الكتابة) لانها حق العبد قال في الدرر لانها
 سبب الجزية وسبب حق المرء حقه اه مكى (قوله ويؤدى المال الى ورثة) أي وارثه الكبير ووصى الصغير
 فهستاني وذلك لانهم قاموا مقام الميت ولو دفع المكاتب الى وصى الميت عتق براء كان على الميت دين أو لا لان
 الوصى قائم مقام الميت فصار كما لو دفعه اليه وان دفعه الى الوارث ان كان على الميت دين لم يعتق لانه دفعه الى من
 لا يستحق القبض منه فصار كالدفع الى أجنبي وان لم يكن عليه دين لم يعتق أيضا حتى يؤدى الى كل واحد من
 الورثة حصته ويدفع الى الوصى حصته المغار لانه اذا لم يدفع على هذا الوجه لم ينفع الى المستحق مكى عن الجوهره
 (قوله بخلاف موت المطلوب) فانه يطل الاجل لان ذمته قد خربت وانتقل الثمن الى التركة وهي عين اه زبلي
 (قوله لا يصح تأجيله الا من الثلث) الاولى في الثلث قال في الشريعة لايسة فاكاتبه وهو مريض لا يصح تأجيله
 الا في الثلث فيؤدى ثلثي البدل حالا والباقي على نجومه اه (قوله وان حرره) هذا الاتفاق من جهة الميت
 حتى ان الولاء يكون للذكور من عصبته دون الاناث اه جوهره (قوله استحصانا) والقياس لا يعتق لانهم
 لم يملكوه لان المكاتب لا يقبل الثمن بسائر الاسباب فكذا بالارث ولهذا لا يكون للاناث منهم الولاء ولو ملكوه
 لكان لهم وجه الاستحصان أن هذا يجعل ابراهيم عن بدل الكتابة فانه حقههم وقد جرى فيه الارث فيكون الاعناق
 ابراهيم اقتضاء أو اقرارا بالاستيفاء منه فقبضه لانه لم يبق عليه دين فيعتق لبراءة ذمته كما اذا أبرأ المولى عن بدل
 الكتابة كله اه حلي عن التبيين (قوله لم ينفذ عتقه) لانه لم ينتقل اليهم بالارث وانما ينتقل اليهم ما في ذمته ولان

(مكسب ما في وارث) شخص (فقير مات
 عن صدقة أخذها) وارثه الغنى (و) كافي
 (ابن سبيل) أخذها ثم وصل الى ماله وهي في
 يده (أي الزكاة) وكففة واستغنى وهي
 في يده فانها تطيب له بخلاف فقير أباح لغنى
 أو اشترى عين زكاة أخذها لا يجبل لان الملك
 لم يتبدل (فان جنى عبيد وكاتبه سيده جاهلا)
 بجنابته (أو) جنى (مكاتب فلم يقض به)
 عاجني (فجز) فان شاء المولى (دفع) العبد
 (أو فدي) لزوال المانع بالعجز (وان قضى به
 عليه) حال كونه (مكاتباً فجز ببيع فيه)
 لا انتقال الحق من رقبته الى قيمته بالقضاء قيد
 بالعجز لان جنابات المكاتب عليه في كسبه
 ويلزمه الاقل من قيمته ومن الارش وان
 تكرر قبل القضاء فعليه قيمة واحدة ولو
 بعده فقير ولو أقر بجنابة خطأ لم يبيعه
 كسبه بعد الحكم به ولو لم يحكم عليه حتى
 عجز بطلت (وان مات المولى لم تنسخ الكتابة
 كاتبا ببراءة ومية الولد) وكاتب جيل الدين
 اذا مات الطالب (ويؤدى المال الى ورثته
 على نجومه) كاتبا جيل الدين بخلاف موت
 المطلوب للمراب ذمته هذا اذا كاتبه وهو
 صحيح ولو في مرضه لا يصح تأجيله الا من
 الثلث (وان حرره) أي كل الورثة في مجلس
 واحد (عتق ميانا) استحصانا ويجعل ابراهيم
 اقتضاء (فان حرره بوضعه) في مجلس
 والاخر في آخر (لم ينفذ عتقه)

اعتناق البعض ابراء عما يصادف حصته لا غير ولو برئ منه بالاداء لم يعتق فكذا بالابراء جوهرية ولا يبرأ من الدين أيضا لان البراءة لم تثبت الاقتضاء فاذا بطل المقتضى للابراء أي وهو الاعتناق بطل المقتضى أيضا أي وهو الابراء لانه لم يثبت الاية وكذا الوقبض تصيب الكل بغير أمرهم لا يعتق الا اذا أجازوا قبضه او قبضه بأمرهم لانه اذا قبضه بغير أمرهم لم يبرأ عن نصيب غير القابض ولهذا كان لهم أن يطالبوا به المكاتب زيلعي مختصرا (قوله على الصحيح) وقيل يعتق اذا اعتقه الباؤون ما لم يرجع الاول اهـ وجرم به التهمستاني فان قلت حيث جعلتموه ابراء اقتضاء أو اقرارا فما المانع من أن يجعل الاعتناق من واحد كذلك لانه يملك الابراء في نصيبه والاقرار ما تفتاته قلنا لا يصح لانا نجعله ابراء اقتضاء تصحيحا لعتقه والعتق لا يثبت في المكاتب بالبراء بعض البديل أو أدائه لا في بعضه ولا في كله لان عتقه معلق بسقوط جميع البديل ولهذا الوأبرأ المورث عن بعض البديل لم يعتق منه شيء واذا لم يمكن اثبات المقتضى لا يثبت المقتضى فلا وجه لبراء البعض أفاده الا كل في العناية (قوله طلقها ثنتين) كذا في الفرولان اعتبارا بالنساء فاني بعض نسخ المتن طلقها ثلاثا لا وجه له فانه بطلاقها اثنتين حصلت الحرمة القاطنة (قوله وكذا الحر) أي اذا طلق أمة طلقين ثم ملكها لا تفحل حتى تنكح زوجها غيره ومثل الحر القن والمدبر وابن أم الولد والمستحى ولذا قال الحلبي هذه المسئلة ليست من كتاب المكاتب في شيء (قوله كتابا عبدا كتابة واحدة الخ) قيد بالعبد الواحد احتراز عن عبيدين لرجلين كتابا هما كتابة واحدة ثم يجزأ أحدهما كان لمولاه أن يفسخ الكتابة وان كان مولى الا آخر غائب هندية عن المحيط (قوله لانهم ما) أي السيدين كسيد واحد وهو لا يقبل التجزئ (قوله يجزئه بطلب أحدهم) أي بعد طلب العبد لان أحد الورثة ينتصب خصما عن الباقي (قوله بجرة) أي بعقد واحد (قوله ولم يعلم) أي القاضي لم يصرح بحقه ومعه فيحتمل أن يقال ان القاضي اذا كان عالما وقضى بجزئه صح ويحتمل أن المراد أن القضاء به ليس له وجه الا عند عدم العلم ومع ذلك لا يتفاد اذا كان عالما فعدم النفاذ بالاولى ويجزئ وقال الحلبي ورأيت بهامش المجتبى على قوله ولم يعلم القاضي مانعه وفيه نظر انتمى لكن اذا حملناه على الوجه الثاني لا نظير (قوله فليس لا) خررده في الرق الذي في الهندية عن المحيط فان غاب هذا الذي رد في الرق بسبب عجزه وجاء الاخر واستسماه المولى في نكح أو فجزأ من فجزأ فارد أن يرده أو القاضي فليس له ذلك اهـ (قوله فالتقول للمكاتب عندنا) لانه ينكر الزيادة وينفي النقصان عن نفسه (قوله وفيما سوى دين الكتابة) كدين استهلاك أو دين اخذه من سيده حال اذنه ثم كتابه أو قرض أو ثمن ما باعه له (قوله قولان) ظاهره انهما على حد سواء (قوله وفي غير جنس الحق الخ) قال العلامة عبد البر الحبس لغة المنع وسيدامعول بحبس والفاعل مكاتبه والضمير فيه السيد وفيها للكتابة وفي البيت ثلاث مسائل الاولى لو كان المولى استولى على مال لمكاتبه من غير جنس بدل الكتابة لمطالبة المولى به ويجب له الحاكم عليه الثانية من مفهوم ذلك أنه لو كان من جنس بدل الكتابة قاصصه به وكانت مسئلة الظفر فليس له المطالبة الثالثة المشار اليها بقوله والعبد فيها مخير أي لا يجبر على قبولها وله فسخها بغير رضا المولى لانها عتقه لازم في حق المولى فقط اهـ وافاد أن هذا حكم الكتابة مطلقا وانما أتى به تقييما لا نظم (قوله لا ولاد) متعلق بولاد زوجين متعلق باستقرار صفة لا ولاد والضمير في حررا لازوجين ولولى أيهم متعلق بولاد والحاصل أن المعققة اما أن تزوج نفسها من عبدا أو مكاتب فولادها لمولوا اليها الا اذا اعتق الاب بعد فانه يجزئ ولولا الولد الى مواليه فقوله ليس لادم أي لمواليها دخول في الولاد فغير مصدر ميمي بمعنى الدخول وان تزوجت بميت قوم فكذلك لانه استوى الجانبان اذ في كل ولا عتاقة والاب هو الاصل في الولاد كالنسب فكان اثبات الولاد من جانبه أولى وان تزوجت نفسها من عربي فكذلك لانه اجتمع شرفان في جهتين ففي جانب الام شرف العتاقة وفي جانب الاب شرف نسب العرب وهو فوق ولاد العتاقة فيكون اثبات من جانبه أولى وان تزوجت نفسها من رجل أسلم من أهل الحرب فولادها ولادها الى الام عندها ما سواها والى الاب أولم يوال وقال أبو يوسف ان كان للاب موالى فلهم ولو تزوجت نفسها من عجمي له آباء في الاسلام فعندهما الولاد للاب وعند أبي يوسف لقوم الام أفاده العلامة عبد البر (قوله توفي) ضميره كالضمير الذي بعده للمكاتب (قوله فأما لميت) أي فأما ولد المكاتب الذي قد مات ولدها (قوله من الولد) باسكان اللام متعلق بمحذوف صفة لميت (قوله بع) أي لاجل ايتنا بدل الكتابة ولو قالت أودى بدل الكتابة كلها في الحال لم يقبل ذلك منها وتباع في قول الامام كذا رواه أبو سليمان عنه ذكره عبد البر (قوله والحى) بالجر عطفا على ميت أي اذا كان معها ولد حتى ولد

على الصحيح لانه لم يملكه ولو عجز به موت المولى عادره (مكاتب فتنه أمة طلقها ثنتين فلكها لا يجزئ له) أن يطأها (حتى تنكح زوجها غيره) وكذا الحر كما تنكح في محله (كتابا عبدا كتابة واحدة) أي بعقد واحد (ولعجز المكاتب لا يجزئه القاضي حتى يجتعا) لانهم ما كواحد بخلاف الورثة فان القاضي يجزئ بطلب أحداهم مجتبى وفيه كتاب عبدي بجرة فجزئ أحدهما فرده المولى في الرق او القاضي ولم يعلم بكتابة الا آخر ثم يجزئ فليس لا خررده في الرق وجاء الاختلاف المولى والمكاتب في قدر البديل فالتول للمكاتب عندنا ولا يجزئ المكاتب في دين مولاه في الكتابة وفيما سوى دين الكتابة قولان سراجية قلت وفي عتاق الوهابية وفي غير جنس الحق بحبس سيدها مكاتبه والامد فيها مخير ولولا ولاد زوجين حررا لمولى أيهم ليس لادم معبر توفي وما توفي فاما لميت من الولاد بع والحى تسمى وتخصن

في كتابه أو اشتراه معها تسمى على نجوم المكاتب وقوله وتختصر من أجزر أي تختصر النجوم التي كانت على
المكتبة والضمير في تسمى وتختصر لأم الولد (قوله أي وإن لم يكن) الأولى حذف الواو كما هو في نسخ كذلك (قوله
على نجومه) أي المكاتب (قوله مطلقا) سواء كان معها ولد أم لا ولا تباع هذا ما في مختصر الكافي وفي اجناس
الناطقي أن أبابوسف يرجع الى قول الامام والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

*(كتاب الولاء) *

أورد كتاب الولاء عقب المكاتب لانه من آثار زوال ملك الرقبة اه منح ولم يذكر عقب كتاب العتق ليكون واقعا
عقب سائر أنواع العتق فان الكتابة من أنواعه أبو السعود (قوله مشتق من الولي) هو بفتح الواو وسكون اللام
مصدر وابه يليه بالكسر فهما وهو شاذ كذا في جامع اللغة اه حلي (قوله وهو القرب) والقرب في الولاء حاصل
لان حكمه وهو الارث بقرب ويحصل عند وجود شرطه من غير فصل يقال ولي الشيء الشيء اذا حصل الثاني
بعد الاول من غير فصل ومنه قوله عليه السلام يليق منكم أولوالاحلام والتهنى (قوله عبارة عن التناصر)
قال الملا على وهو في الشرع عبارة عن عصوبة متراخبة عن عصوبة النسب يرث به الماتق وبلى أمر النكاح
والصلاة عليه اه وهو أولى لان التناصر من آثاره وما قاله الملا يرجع الى قول المؤلف بعد بل قرابة حكمية
ونحو ذلك في الدرر (قوله بولاء العتاقة) الباء فيه وفيما بعده للسببية فالتناصر يحصل بالاعتناق ولهذا يعقل
عن الماتق مولاه لان عاقلة الرجل أهل قصرته ولهذا لو كان قوم يتناصرون بالحرفة كان عاقلتهم أهل الحرفة
ومن لا قرابة له ينتصر بمولاه وبعصبة مولاه فيكون مواليه مولاه وعصبته الاقرب فالقرب اه اتقاني (قوله
ومن آثاره الارث) وذلك لان الرقيق هالك حكما لا ترى انه لا يثبت في حقه كثير من الاحكام التي تختص
بالاحياء فهو التضا والشهادة والمالك في الاموال وكثير من العبادات فكان الاعتناق احياء له لثبوت أحكام
الاحياء به كالا حياء بالايلاذ فيرث به كما يرث الاب من ولده ولهذا يسمى ولا نعمه لانه أنعم عليه حيث أحياء
حكما قال الله تعالى واذا تقول لأذي أنعم الله عليه وأنعمت عليه أي أنعم الله عليه بالهدى وأنعمت عليه بالاعتناق
ولانه يهدى قل عنه فوجب أن يرثه لان الغنم بالغرم اه تبين وقال الاتقاني ان الاعتناق احياء معنوي لانه ازالة الرق
الذي هو جزاء الكفر الذي هو الموت المعنوي فيكون الاعتناق احياء معنويا والنسب احياء حقيقي لان من
لانسب له كولد الزنا لا يني حياغا بالعدم من بريته اذ لا اب له ينسب اليه وليس للام قوة التريسة لضعف بنيتها
فكان النسب احياء حقيقيا ثم بالنسب الذي هو كالا حياء الحقيقي كالولاد يثبت استحقاق أهلية الارث فجاز ان
يثبت بالاحياء المعنوي الذي هو الاعتناق لقوله عليه الصلاة والسلام الولاء لجة كلمة النسب الا ان الارث
انما يثبت الاعلى دون الاسفل لقوله عليه الصلاة والسلام انما الولاء لمن اعترق اه واللحمة بالضم في النسب وبه
وبالفتح في الثوب وقيل فيها ما بالفتح وأما بالضم فمما يصاد به الصيد ومعنى الحديث الخاطلة في الولاء وانها تجري
مجرى النسب في الارث كما تخاطط اللحمة سدى الثوب حتى يصير كالشيء الواحد لما بينهما من المداخلة الشديدة
جوى عن نهاية ابن الاثير وفسر في الجهرة وديوان الادب اللحمة بالقرابة وقال في المغرب أي تشابك ووصلة
كوصلة النسب اه (قوله وبهذا علم ان الولاء ليس نفس الميراث) أي بقول المصنف ومن آثاره وهو عريض يصدر
الشريعة حيث فسر بالميراث قال القهستاني وهو تفصيل بالحكم وذات غير عزرا اه حلي (قوله تصلح بهيما
للارث) الأولى حذف تصلح أو يقول تحصل الارث لانه لا يلزم من الصلاحية وجود السببية بالفعل بل يكفي فيها
الامكان والمقصود الاول وانما يستثنى بعض الصور كعتق الذمي عبده المسلم (قوله لا الاعتناق) قال شمس الأئمة
السرخسي في شرح الكافي وأكثرا محبا بنا يقولون يجب هذا الولاء الاعتناق ولكنه ضعيف فان من ورث قريبه
فعتق عليه كان مولاه ولا اعتناق هنا والاصح أن يبيح العتق على ملكه لان الحكم يضاف الى سببه يقال
ولاء العتاقة ولا يقال ولواء الاعتناق اه (قوله لان بالاستيلاد) اسم ان ضمير الشأن محذوف والمراد به أن تكون
الجارية أم ولده فانها تعتق عليه بموته لا باعتناقه (قوله لجري على الغالب) قال العلامة المقدسي أو القصر
اضافي أي لامن شرطه من بائع ونحوه (تنبيه) قال في البساتين شرط ثبوت الارث بولاء العتاقة أن لا يكون
للعبد الماتق أولولده عصبة نسبية فان كان لا يرثه الماتق وشرط الولاء في ولد الماتق أن تكون الام معتقة فان
كانت ملوكة فلا ولا على الولاء وأن لا تكون حرة أصلية ولو كان الاب معتقا فان كانا معتقين فالولد يتبع الاب

أي وإن لم يكن معها أولاد بيت وإن كان
استسعت على نجومه صغيرا كان ولدها
أكبرا وعندهما تسمى مطلقا
*(كتاب الولاء) *

(هو) لغة النعمة والمحبة مشتق من الولي
وهو القرب وشرعا (عبارة عن التناصر بولاء
العتاقة أو بولاء الموالاة) زباني (ومن آثاره
الارث والعقل) وولاية الانكاح وبهذا لم
أن الولاء ليس نفس الميراث بل قرابة حكمية
تصلح سببا للارث (وسببه العتق على ملكه)
لا الاعتناق لان بالاستيلاد وارث القريب
يحصل العتق بالاعتناق وأما حديث الولاء
لمن اعترق فجري على الغالب

في الولاء وأن لا يكون الابن عر يسا ولا مولاه وأن لا يكون الولد معتقاً ولا فولاؤه من اعتقه اه وأن يكون
 المعتق أهلاً للارث بأن يكون حرّاً مسلماً اه محطاً فلو اعتق ذمي مسلماً فولاؤه الا أنه لا يرثه ان فقد شرطه ويجوز
 ثبوت الولاء ولا ارث لعدم شرطه حتى لو أسلم الذمي ثم مات العتيق يرثه وكذلك لو كان لهذا الذي عصبة مسلم يرث
 العتيق بالولاء ويجعل الذي كالميت وإن لم يكن له عصبة مسلم يرثه المال حوى (قوله ولو من وصيه) فان
 الولاء يكون لاموصى قال في التبيين وكذا العبد الموصى بعقده أو بشرائه واعتاقه فاعتقه الوصى بعد موت
 الموصى لا يتقال فعل الوصى اليه اه (قوله أو بفرع له) أي للاعتاق (قوله ككتابته) ولو أدى المكاتب بعد موت
 المولى فعتق فولاؤه له ولي فيكون له عصبته المذكور لما ذكرناه لا يملك بالارث اه تبين (قوله وتندبير واستيلاد) قال
 في الدرر وأورد بأن الولاء بالتدبير والاستيلاد كيف يكون للمولى وأتم الولد والمدير أي المطلق انما يعتق بعد موت
 المولى وأجيب بأن صورته أن يرتد المولى ويلحق بدار الحرب حتى يحكم بعقده مدبره وأتم ولده ثم اذا جاء للمالكات
 مدبره وأتم ولده فان الولاء يكون له والا حسن أن يقال ان ثبوت الولاء لعصبة المولى فيها انما يكون بسبب ثبوته
 للمولى فانه المستحق له أو لاصدور سبب العتق منه ثم يسرى منه الى عصبته اه وانما كان الاخير أحسن لأن
 الجواب الاول لا يتأني الا نادراً عليه عليه الطلبي والى الجواب الاخير أشار المؤلف بقوله أو ميتاً الخ (قوله
 ولو امرأة) لقوله صلى الله عليه وسلم ليس للنساء من الولاء شئ الا ما اعتقن الحديث وروى أن ابنة جزة اعتقت
 عبد الهاموات عن بنت فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم نصف ماله لبنته ونصفه الا تحارب جزة ولا نهأ حبيته
 حكما فترثه كالرجل اه زيلعي وقال الحوري في شرحه وكذا أي يثبت الولاء للمعتق ولو كان العتق عن واجب
 كفارة القتل والافطار والظهار والنذور والايان وغيرها وأوجب وكذلك اذا أمر غيره باعتاق عبده في حال
 حياته أو بعد وفاته يكون من الاحرار والولاء والقياص أن يكون عن المأمور به قال زفر اه (قوله ولو شرط
 عدمه) وكذا اذا جعله غيره برهان (قوله الموجود عند العتق) أشار به الى علة عدم الانتقال وذلك أن الجنين
 عتق بعقده أتمه وعتقت أمه مقصوداً فكذلك هو يعتق مقصوداً لانه جزء الأم والمولى أوقع الاعتاق على جميع
 أجزائها مقصوداً فيكون للجنين والولاء لا ينتقل عن المعتق (قوله أبداً) أي ولو عتق أبوه حتى لو جنى الولد حكم
 بجنائيه على مولى الأم اه حوى (قوله ضرورة كونهم ما توأمن) قال في التبيين لا فائقة أن الاول كان موجوداً
 وقت العتق وتيقنا أنهم ما توأما من حلت بهما جلة لعدم تقاضى مدة الحمل بينهما ما فاذا تناول الاول الاعتاق تناول
 الاخر الاعتاق أيضاً ضرورة فصار معتقاً لهما والولاء لا ينتقل من المعتق اه (قوله لا أكثر من نصف حول)
 لو قال لستة أشهر أو أكثرها كما أفاده الشربلالي لكان أولى (قوله فولاؤه لمولى الأم أيضاً) كفاي المسئلة
 الاولى لان الولد جزؤها فيتبعها في الصفات الشرعية ألا ترى أنه يتبعها في الرق والحزبة فكذلك في الولاء (قوله
 لا بعده) أما اذا عتق الوالد بعد موت الابن لا ينتقل ولا الابن الى مولى الاب لا لان مولى الأم اسقطه واولاد الولد
 زمان مونه وتقر ذلك فلا ينتقل عنهم حوى (قوله جزؤه لانه الى مواله لزوال المانع) وذلك لان مولى الأم
 لم يعتق الولد هنا لجدونه بعد اعتاقها وانما نسب اليه الولد لانه لا يمتنع نسبها الى الاب فاذ اعتق الاب أمكن
 نسبته اليه فجعله تبعاً له أولى من جعله تبعاً للأم لان الولاء كالنسب والنسب الى الاباء فكذلك الولاء والاصل في جز
 الولاء ان الزبير أبصر قبية لعساء بخير فأعجبه نظرفهم وأتهم مولاه لرافع بن خديج وأبوهم عبد لبعض الخرقه من
 جهينة فاشترى الزبير أباهم فاعتقه ثم قال اتسبوا الى قال رافع بل هم موالى فاختمنا الى عثمان فقتل بالولاء
 للزبير وفي هذا دليل على أن الولد ينسب الى قوم الأم مالم يظهر له ولا من قبل أبيه فاذا ظهر له ولا بالعق جزؤه لانه
 الولد اليه اه زيلعي والاعس كون الشفة تضرب الى السواد قليلاً وهو مما يستحل يقال شفة لعساء وقبية ونسوة
 اعس والطرف أي بالفتح الكياسة وقد ظرف ظرافة بالضم فهو ظريف وقوم ظراف وظرف والكيس بوزن
 الكيل ضد الحق وخديج بفتح الخاء المعجمة وكسر الدال والخرقة بضم الخاء المهملة وفتح الراء والشاف لقب لبطان
 من جهينة أبو السعود بنصر ف (قوله هذا الخ) أي تقييد الولادة بمحصلها قبل نصف الحول مدعتقت (قوله
 لا ينتقل لمولى الاب) لانه كان موجوداً عند عتق الأم لثبوت نسبة العلوق الى ما قبل العتق بل قبل الفراق ولهذا
 يثبت نسبته من الزوج ضاده الاعتاق ضرورة فلا ينتقل الى مولى الاب (قوله عجمي) له مولى موالاة صورته
 أن يكون الاب كافر افألم فترقج معتقة ثم الى رجلاً (قوله أو لم يكن له ذلك) انما فرضه المصنف فين له مولى

(من عتق) أي حصل له عتق (باعتاق)
 ولون وصيه (أو بفرع له) ككتابته وتندبير
 واستيلاد (أو بملك قريب فولاؤه لاسيما)
 ولو امرأة أو ذمياً أو ميتاً حتى تندب وصاياه
 وتندب ديونه منه (ولو شرط عدمه) له القبة
 للشرع في بطل (ومن اعتق أمته) والحال
 ان (زوجها قن) الغير (فولدت) لا قبل من
 نصف حول مدعتقت (لا ينتقل ولا الحمل)
 الموجود عند العتق (عن مولى الأم أبداً)
 الموجد عند العتق (من شدة
 وكذا الولد ولدين أحدهما لا قبل من
 أشهر والاخر لا أكثر منه وبينهما أقل من
 نصف حول) ضرورة كونهم ما توأما (فاذا
 ولدت بعد عتقها لا أكثر من نصف حول فولاؤه
 لمولى الأم) أيضاً لتعذر نسبته لابن لرقه
 (فان عتق القن وهو الاب) قبل موت الولد
 لا بعده (جزؤه لانه الى مواله) لزوال المانع
 هذا اذا لم تكن معتقة فولاؤه معتقة فولدت
 لا أكثر من نصف حول من العتق ولدون حواين
 من الفراق لا ينتقل لمولى الاب (بجسمي له
 مولى موالاة) أو لم يكن له ذلك

قديده لانه لو كان في دار الاسلام صح أبو السعود (قوله عبد احريا) قديده لانه لو كان مسلماً أو ذمياً صح اعتناقه
 بالاجماع والولاء لانه لا يسترق جوى عن البدائع (قوله لا يعتق بجرد اعتناقه) أي باعتناقه المجرد عن التخلية
 كما اذا قال له وهو آخذ بيده أنت حر فإنه لا يعتق عند الامام خلافاً لما حتى لو أسلم الحربى والعبد عنده
 فهو ملكه عند أبي حنيفة اهـ شاي وقوله والعبد عنده يفيد أن الاخذ بيده ليس بشرط (قوله وكان له أن يوالى
 من شاء) عند الامام لانه ما عتق بالقول والعتق وان صح بالتخلية فهو وانما صح في حق زوال الملك ولا يتم في حق
 زوال الرق لأن كون الحربى في داره سبب رقه ولو يبي بعد ملكه لقبوله للتملك أقاده أبو السعود عن الجوى
 والطورى (قوله عتق بالتخلية) يناقيه ما ذكره الشرنبلالى عن البدائع (قوله في دار الاسلام) مثله ما اذا كان في
 دار الحرب والمولى مسلم لأن عتقه جائز بالاجماع كذا في الهندية ونقله الجوى عن البدائع ولو شترى حربى مستأن من
 عبداً فأعتقه ورجع الى دار الحرب فسبى فاشتراه عبده المعتق فأعتقه يـ ون كل منهما مولى للآخر جوى
 (قوله ادعيا ولأهـ ميت) أي ادعى كل ولأهـ استقلالاً (قوله يقتضى بالولاء والميراث لهـ ما) ولو كانت التركة في يد
 أحدهما اذا المقصود من هذه الدعوى الولاء وهو ما سبان ولم يرجح صاحب البدائع سبب الولاء وهو العتق لا يتأكد
 بالقبض بخلاف الشراء شريطة لا ية عن مختصر الظهيرية وهذا ما لم يوقتسا فان وقتا فالسابق أولى لانه أثبت
 العتق في وقت لا ينافيه صاحبه ولو كان هذا في ولا الموالاة كان صاحب الوقت الاخر أولى لأن ولا الموالاة
 يحتمل النقص فكان عقد الثاني نقضاً للاول لأن يشهد شهود صاحب الوقت الاول أنه قد عدل عنه لانه حينئذ
 لا يحتمل النقص فأشبهه ولا العتاقه هندية (قوله المولى) أي المعتق ولو كان عتقه بكتابة أو تدبير أو استملاء
 (قوله الكفاية تميز في ولا العتاقه) قديده لانها تعبر في ولا الموالاة كما سبق قريسا (قوله عتقة التاجر)
 الذي يهجر في البروخوه (قوله دون الدباغ) فلو نكحت عتقة التاجر عتيق الدباغ فلو لاها حق الفسخ مالم تلد
 أو تحبل على ظاهر الرواية وعلى رواية الحسن المفتى بها أنه لا ينعقد أصلاً قياساً على ولي النسب هذا والانسب
 أن يقول فعتق التاجر كذا ولم ينعقد العطار لا يكون كذا والهام عتيق الدباغ لأن الكفاية تعتبر لهما لاله فليست
 وقد وجد في نسخ كذلك على الانسب (قوله بمعنى عدم الرق في أمهاتها) أي ولا فيها وانما فسر بذلك لأن حر
 الاصل يطلق أيضاً على من لم يجر عليه في نفسه رق سواء جرى على أصله رق أو لا وليس يراد كما حنفته في الدرر اهـ
 سابي (قوله فلا ولا على ولدها) أما من جهة الام فظاهر فانه لا دخل للولاء فيها وأما من جهة الاب فلأن الولاء
 مبني على زوال الملك وزواله فرع ثبوته وثبوته على الولد يكون من قبل الام لما تقر بأن الولد يتبع الام في الرق
 والحرية ولا يسرى ملك الاب الى الولد فلا يكون زواله عن الولد الا من قبل معتق الام فاذا لم يكن في جانب الام
 رق لا يتصور على الولد اهـ (قوله والاب اذا كان كذاه) أي حر الاصل أي والام معتقة أو لا كما قاله القاضى عزى
 زاده (قوله فلو عريا) أو مولى لعربي فان حكمه حكمه اتول النبي صلى الله عليه وسلم مولى القوم منهم شريطة لا ية
 عن البدائع (قوله مطلنا) أي لا اقوم الاب ولا اقوم الام لأن الولاء لجهة الاب ولا رق في جهة اهـ حلي (قوله
 خلافاً للثاني) فانه يقول الولد يتبع الاب في الولاء كما في العربي لأن النسب للآباء وان ضعف ولهما أنه لانه رة
 ولا نصرة له من جهة الاب لأن من سوى العرب لا ينعصرون بالقبائل اهـ شريطة لا ية قال في الدرر والحاصل أن
 الابوين اذا كانا حريين أصليين بمعنى عدم دخول رق فيهما ولا في أصولهما فلا ولا على الولدان كما في معتقين
 أو في أصلهما معتق فالولاء لقوم الاب واذا كان الاب معتقاً أو في أصله معتق والام حره الاصل بذلك المعنى سواء
 كانت عربية أو لا فلا ولا على الولد لقوم الاب واذا كانت الام معتقة والاب حر الاصل بذلك المعنى فان كان
 عربياً فلا ولا على الولد لقوم الام وان كان غير عربى يكون الولاء لقوم الام عند الامام ومحمد خلافاً للثاني وقال
 الشرنبلالى في رسالته المؤلفة في الولاء والحاصل أنه في هذا الباب ثبت أصلاً ان يجب العمل بكل منهما بقدر
 الامكان أحدهما أن الولد يتبع الام في الرق والحرية والثاني أن الولاء لجهة كلمة النسب فان لم يكن في جانب
 الام رق يتبعها الولد فلا يثبت عليه الولاء لانه من آثار الرق وان كان في الجانبين رق يعتبر قوة النسب وثبت الولاء
 لجانب الاب وهذا ما قاله في الهداية ولو كان الابوان معتقين فالنسبة الى قوم الاب لانهما استويا والترجيح لجانبه
 لشبهه بالنسب أولان النصرة به أكثر حتى لو كان نسب الاب ضعيفاً بأن يكون عجمياً حر الاصل والام معتقة كان
 الولاء لقوم الاب عندهما خلافاً للثاني اهـ والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

عبد احريا لا يعتق) جرد اعتناقه (الآن
 بجلى سيده فاذا خلا عتق) حينئذ (ولا ولاه
 له) حتى لو شترى ابناً مسلماً لا يرثه خلافاً
 للثاني (و) كان (له أن يوالى من شاء) لانه لا ولاه
 لاحد عابه (ولو دخل مسلم في دار الحرب
 فاشترى عبداً فاعتقه فأعتقه بالقول عتق) بلا
 تخلية (ولو كان العبد مسلماً فأعتقه مسلم أو
 حربى في دار الاسلام فولاؤه) أي لمعتقه
 وفروع ادعيا ولا ميت وبرهن كل أنه
 أعتقه يفتى بالولاء والميراث لهما المولى
 يستحق الولاء أو لا حتى تنفذ منه وصاياه
 ونهضى نفسه ديونه الكفاية تعتبر في ولا
 العتاقه فتعق التاجر كقول معتق العطار دون
 الدباغ الام اذا كانت حرة الاصل بمعنى عدم
 الرق في أصلها فلا ولا على ولدها والاب اذا
 كان كذلك فلو عريا الا ولا عليه مطلقاً ولو
 عجمياً لا ولا عليه لقوم الاب ويرث معتق
 الام وعصبته خلافاً للثاني

* (فصل في ولاء الموالاة) *

من والاه موالاة وولا من باب قاتل تابعه هذا معناه لغة ومعناه شريعة كما في شرح كافي الحاكم الاسيحي ان
يقول رجل غريب ان ليس لي عشيرة ولا ناصر فانضم اليك حتى اعدم من جماعتك فتصيرني وتدفع
عني نوابي وان مت كان ميراثي لك فيمنع قد بينهما عقد موالاة ويكون بمنزلة الموصى له بجميع المال بقدر ايصاؤه
اذا لم يكن له وارث وقدم المصنف ولا العتاقة على ولا الموالاة لان ولا العتاقة أقوى لانه غير قابل للتحويل
والا تقال في جميع الاحوال بخلاف ولا الموالاة فان للمولى ان يتقل فيه قبل العقل ولان ولا العتاقة مستفقة
عليه في أنه سبب الارث وقال مالك والشافعي رضي الله عنهما لا اعتبار لهذا الولاء أصلاً وقال ابن
سعد من أسلم على يد رجل كان الولاء له والادلة في المأولات (قوله أسلم رجل مكاف) أي عاقل بالغ فلو أسلم الصبي
العاقل ووالى لم يجز وان أذن له أبوه الكافر لا يثبت لانه لا ولاية للكافر على ولده المسلم فكان اذنه وعدم
اذنه بمنزلة واحدة ولهذا لا يجوز سائر عقود باذنه كالبيع ونحوه هندية (قوله كونه عجمياً) فلو والى عربي رجلاً
من غير قبيلته لم تكن موالاة ولكن ينسب الى عشيرته وهم يعقلون عنه وكذا حكم المرأة هندية (قوله لا مسلمة)
قال في الهندية وأما الاسلام فليس بشرط لهذا العقد وكذلك كورة ليست بشرط فتجوز ولا المرأة امرأة
وعكسه وكذا دار الاسلام حتى لو أسلم حربي فوالى مسلماً في دار الحرب أو في دار الاسلام فهو موالاة بدائع اه
(قوله على أن يرثه اذا مات الخ) تبع فيه صاحب الهداية والاصح كثيرين قال الاتقاني عن الشهيد في الكافي
قال ابراهيم النخعي اذا أسلم الرجل على يد رجل ووالاه فانه يرثه ويعقل عنه وهذا قول علماء الثلاثة اه
وهو يدل على أن صحة الموالاة لا تتوقف على شرط الارث والعقل بل العقد كاف بأن يقول واليتك ويقول الآخر
قبلت لان الحاكم لم يذكر الارث والعقل شرطاً لصحة الموالاة بل جعلها محكاً بعد صحتها وبؤيده تفسير صاحب
التحفة عقد الموالاة بقوله ان من أسلم على يد رجل وقال له أنت مولاي ترثني اذا مت وتعقل عني اذا جنيت
وقال الآخر قبلت فيمنع قد بينهما مائة وكذلك اذا قال واليتك وقال الآخر قبلت اه قال الشربلاني
ورده قاضي زاده بأنه ليس في شيء مما ذكر ما يدل على عدم اشتراط الارث والعقل اه وفيه تأمل وقد بنى قاضي زاده
رده على الجواز والامكان لا على التحقيق بالبرهان (قوله ويعقل عنه) قال في المصباح عقبات البعير عقلاً من باب
ضرب وعقبات القتل عقلاً أيضاً أدبت ديتة قال الاصمعي سميت الدية عقلاً تسمية بالمصدر لان الابل كانت
تعقل بنسائها ولي التمثيل ثم كثر الاستعمال حتى أطلق العقل على الدية ابلاً كانت أو ناقة اه مكي (قوله وكذا الوشرط
الارث من الجانبين) ذكره من غير خلاف وهو كذلك في كثير من الكتب ونقل العلامة المقدسي عن ابن الضياء أنه
قوله ما لا يمكن الجمع بين الولاءتين اذ يجوز أن يكون شخصان كل منهما يرث من الآخر ويعقل عنه كالاخوين
وابني العم فلا يتضمن صحة أحدهما انتقاض الآخر وقال الامام بصير الثاني وولي الاول ويطل ولا الاول لان
المولى الاسفل تابع للاعلى كالمعتق تابع للمعتق ولذا يرث الاعلى الاسفل ويعقل عنه ولا يكون اتبع متبوعاً
والمتبوع تبعاً لا يجوز الجمع وتضمن صحة الثاني انتقاض الاول اه وفرع عليه أبو السعد بطلان الارث فيما اذا وقع
اشتراط الارث بينهما بكلام واحد بأن قال واليتك على أن يكون التوارث بيني وبينك من الجانبين فقبل عند الامام
فليتأمل (قوله عاقل) قيد به لانه اذا لم يعقل لا يعتبر تصرفه أصلاً اه درر (قوله صح) وارثه له وعقله عليه اه درر
(قوله اعدم المانع) قال في الدرر لانه أهل للارث والتزام المال ولانه أهل لان يثبت له ولا العتاقة بأن ملك قريبه
ذا الرحم المحرم منه أو كاتب أبوه عبد الله بخاز أن يثبت له ولا الموالاة اذا صدر عنه عقدها بالاذن اه بتصرف
(قوله ويكون وكيلاً عن سيده) لانه ليس بأهل للارث والتزام المال بل هو وكيل عن الأهل أفاده صاحب الدرر
(قوله لضعفه) فان الموالاة عقد مافلا تلزم غيرهما وذا الرحم وارث شرعاً فلا يمكن إبطاله اه وهذا
بخلاف الزوجين فانه يرث معهما لانهما بعد الموت كالاجانب ولذا لا رد عليهما ما إذا أخذ أحدهما صارا الباقي
خالياً عن الوارث فيكون للمولى الموالاة وان مات الاعلى فيراث الاسفل لا قرب عصبات الاعلى كافي ولا العتاقة
انتهى حوى (قوله وله النقل عنه بمحضه الخ) وكذا للاعلى التبرؤ عنه بمحضه لانه العقد غير لازم فليس كل منهما
أن يتفرد بفسخه بعلم صاحبه وان كان الآخر غائباً لا يملك فسخه وان كان غير لازم لان العقد قد تم بهما ولا يعرى
عن ضرره وهذا بخلاف ما اذا عقد الاسفل الموالاة مع غير الاول بغير محضر منه حيث يصح الثاني وينفسخ

* (فصل في ولاء الموالاة) *
(أسلم رجل) مكاف (على يد آخر ووالاه أو)
والى (غيره) الشرط كونه عجمياً لا مسلماً على
تمامه ويصح (على أن يرثه) اذا مات و (يعقل
عنه) اذا جنى (صح) هذا العقد (وعقله
عليه وارثه له) وكذا الوشرط الارث من
الجانبين (ولو والى صبي عاقل باذن أبيه أو
وصيه صح) اعدم المانع (كالو والى العبد باذن
سيده آخر) فانه يصح ويكون وكيلاً عن سيده
بعقد الموالاة (وأخر) ارثه (عن ذي الرحم)
لضعفه (وله النقل عنه بمحضه الخ) وان لم
يعقل عنه أو عن ولده

الاول لانه فسخ حكمي فلا يشترط فيه العلم كالأول والمضاربة والشركة (قوله لتأكيده) هو بالاء في نسخة
 أي لتأكيده المولى الأعلى العقد بالعقل وفي نسخة تأكيده أي العقد بالعقل (قوله للزوم ولواء العتاقة) لانه
 لا يحتمل النقص لعدم احتمال سببه وهو العتق التذنب فلا يفسخ ولا ينفذ معه لعدم قائلته لاث الارث بولاء
 العتاقة ولومع منع الارث كذمي عتق عبد ثم نقض العهد ولحق ثم أمر ومارقا لرجل فأراد معتقه أن يوالي
 رجلا لا يكون له ذلك فان عتق مولا يرثه ان مات فان جنى بعقل عنه مولا ويرثه على الصحيح اه (قوله
 مجهول النسب) هو الذي لا يدري له أب في مسقط رأسه (قوله وكذا لو أقرت الخ) هذا الحكم في صورتين قول
 الامام وقال لا يتبعها اولادها في صورتين (قوله لانه تنفع محض) أي فتملكه الامم قبول الهبة اه تبين قال
 البدر العيني ويدخل في عقد الموالاة اولاده ومن يولد بعد عقدها (قوله شرطه أن يكون) أي عاقده (قوله حرا)
 أما اذا كان رقيقا فلا يصح منه لعدم تصرفه في حق نفسه فلا يتصرف في حق غيره (قوله مجهول النسب) وقيل
 انه ليس بشرط وفي الهندية عن المحيط اذا أسلم الرجل على بدرجل ووالاه وله ابن كبير فأسلم الابن على بدرجل
 آخر ووالاه أيضا فلا وكل واحد منهما الذي والاه وان أسلم الابن ولم يوال أحد افولاه موقوف ولا يكون مولى
 لمولى أبيه اه ونقل نحوه المقدسي عن الظهيرية (قوله والثاني أن لا يكون عربيا) فيه أن ما قبله يعني عنه
 اذا لجهالة في نسب العرب فيظهر باشتراط كون المولى مجهول النسب اشتراط أن لا يكون عربيا الا أن يكون
 من قبيل التصريح بما علم التزاما اه فأنى زاده (قوله أن لا يكون عقل عنه بيت المال) فلو عقل عنه صار ولأوه
 لجماعة المسلمين فليس له أن يوالي وفي شرح الطحاوي واللقيط حرجنايته على بيت المال وميراثه أيضا
 فاذا أدرك كان له أن يوالي من شاء الا اذا عقل عنه بيت المال فليس له أن يوالي أحد اه (قوله والخامس الخ)
 قد سبق ما فيه (قوله فتجوز موالاة المسلم الذي وعكسه) ولكن لا يرث لامانع فاذا زال ثبت الارث (قوله وان أسلم
 الأسفل) لا حاجة اليه مع قوله فتجوز موالاة المسلم الذي وعكسه ولا وجه أيضا للتعميم بقوله وان أسلم الأسفل
 (قوله لان الموالاة كالوصية) أي في صحتها من المسلم والذي للمسلم والذي لكن بينهما فرق من جهة أخرى وهو أن
 الموصى له يستحق الوصية بعد موت الموصى مع اختلاف الدين ودولى الموالاة لا يرث مع اختلافه اه حاشي (قوله
 ولأوه) - بتدأ أن وله خبره والجنلة خبر الاول وهو معتق (قوله وأبوه) بأشباع الضمير (قوله فالولاء له) لانه هو
 المعتق (قوله والاجر للاب ان شاء الله تعالى) انما أتى بالمشيئة لانه ثابت بخبر الواحد وهو لا يفيد القطع قاله عبد البر
 (قوله من غير أن ينتص من أجر الابن) المناسب زيادة والفاعل قال العلامة عبد البر والمثلة مبنية على وصول
 ثواب أعمال الاحياء للاموات وقد ألف فيها فاضى القضاة المسروحي وغيره وآخر من صنف فيها شيخنا قاضي
 القضاة سعد الدين الذي رأى كتاباهما الكواكب النيرات بخط هذه التأليفات أن الصحيح من مذهب جمهور العلماء
 الوصول والله تعالى أعلم وأسئله تعفوا الله العظيم

• (كتاب الاكراه) •

قيل في مناسبة الوضع أن الولاء لما كان من آثار العتق والعتق مما لا يؤثر فيه الاكراه فاسب ذكر الاكراه عقب
 الولاء وان في الاكراه تغير حال المخاطب من الحرمة الى الحل الا ترى أنه بالاكراه يحصل مباشرة ما كان حراما قبله
 في عامة المواضع وكذلك بالموالاة يتغير حال المولى الأعلى عن حرمة تناول مال المولى الأسفل الى الحل اه اتفاق
 أي ويتغير حال المولى حال حيا فاعتق بعد موته من حرمة تناول ماله الى - له وقيل المناسبة الندرة أي بالنظر
 الى ولأه الموالاة (قوله جعل الانسان على نبي الخ) أي طبعها أو شرعها والاسم منه المكروه بالفتح فهو متاني أي سواء
 كان للمكروه قدرة على تحقيق ما هدده أو لا وسواه خاف الفاعل وقوعه به أو لا وسواه كالسائل عتقا عن الفعل
 قبله أو لا قال الفرء المكروه بالضم المشقة والفتح الاكراه وفي المغرب عن الزجاج كل ما في القرآن من المكروه بالضم
 فالفتح فيه جائز الا قوله تعالى كتب عليكم القتال وهو كره لكم أبو السعود مختصرا (قوله فعل) أي سوا والفعل
 يتناول الحكمي كما اذا أمر بقتل رجل ولم يهدده بشئ الا أن المأمور به لم بدلالة الحال أنه لو لم يقتله لقتله أو قطعه
 فانه اكراه قهستاني والمراد به ما يتناول القول فيشمل الوعيد بالقول (قوله فيحدث في الحل) هو المكروه اه شاي
 والمعنى الخوف وضيمير بصير الى المكروه وضيميره الى المعنى أقاده الحلبي (قوله وهو نوعان) قال المكي والاكراه نوعان

وان عقل عنه أو عن ولده لا) ينتقل التأكيده
 (ولا يوالي معتق أحدا) للزوم ولواء العتاقة
 (امرأة ولدت ثم ولدت) مجهول النسب
 (يتبعها المولود فيما عتقت) وكذا لو أقرت
 بعقد الموالاة أو أنشأته والولد معها لانه تنفع
 محض في حق صغير لم يدركه أب (و) عقد
 الموالاة (شرطه أن يكون) حرا مجهول
 النسب) بأن لا ينسب الى غيره ما نسبته غيره
 اليه فغير مانعة عنانية (و) الثاني أن لا
 يكون عربيا (الثالث) أن لا يكون له ولأه
 عتاقة ولا ولأه موالاة مع أحد وقيل عقل
 عنه) والرابع أن لا يكون عقل عنه بيت
 المال والخامس أن يشترط العقل والارث
 وأما الأسفل فلام فليس بشرطه فتجوز موالاة
 المسلم الذي وعكسه والذي الذي وان أسلم
 الأسفل لان الموالاة كالوصية كباسط في
 البدائع وفي الوهبانية
 ومعتق عبد عن أبيه ولأوه
 له وأبوه بالمشيئة يؤجر
 يعني أعتق عبده عن أبيه الميث فالولاء له
 والاجر للاب ان شاء الله تعالى من غير أن
 ينتص من أجر الابن وكذا الصدقات
 والدعوات لأبويه وكل مؤمن يكون الاجر
 لهم من غير أن ينتص من أجر الابن أي
 من غير أن والله أعلم
 (كتاب الاكراه)
 (هولقة) جعل الانسان على نبي بكرهه
 وشرعا (فعل) بوجه من المكروه فيحدث
 في الحل معنى بوجه مدفوعا الى الفعل
 الذي طاب منه) وهو نوعان

المحبي وغير المحبي فالمحبي هو الكامل وهو أن يكرهه بأمر يخافه على نفسه أو على عضو من أعضائه فانه بعدم
الرضا ويوجب الإلجام ويغسد الاختيار وغير المحبي القاصر وهو أن يكرهه بما لا يخاف على نفسه أو على عضو
من أعضائه من الإكراه بالضرب الشديد أو القيد أو الحبس فانه بعدم الرضا ولا يوجب الإلجام ولا يغسد
الاختيار وهذا النوع من الإكراه لا يؤثر الا في تصرف يحتاج فيه الى الرضا كالبيع والجاره والافاريرو الاول
يؤثر في الكل اه فضاف فعله الى المكره فيصير كانه فعله والمكره آله فله فيما يصلح أن يكون آله كاتلاف النفس
والمال وان يصلح أن يكون آله اقتصر الفعل على المكره فيصير كانه فعله باختباره من غير إكراه وذلك مثل الاقوال
والاكل لان الانسان لا يتكلم بلسان غيره ولا يأكل بضم غيره فلا يكون مضافا الى غير المتكلم والاكل اذا كان
فيه اتلاف فيضاف اليه من حيث الاتلاف لاصلاحيته آله فله في حق اذا أكرهه على العتق يقع كانه أوقعه
باختباره حتى يكون الولاء له ويضاف الى المكره من حيث الاتلاف فيرجع عليه بقيمته اه قال في الدرر نصرفات
المكره قولاً سواء كان بالمحبي أو بغيره تنعقد عندنا كما في البيوع الفاسدة وما يحتمل الفسخ ينسخ وما لا فلا الاول
وهو ما يحتمل الفسخ كبسعه وشرائه واجارته وصلحه واربائه مديونه أو كسبله وهبته فانه اذا أكرهه على واحد منها
بأحد نوعي الإكراه خيرا فاعل بعد زوال الإكراه ان شاء أمضاه وان شاء فسخه والثاني وهو ما لا يحتمل الفسخ
كنكاحه وطلاقه زاد من لا على التدبير والاستيلاء والنذر وصاحب الجوهره الرجعة والهفوع عن دم العمد واليمين
والظهار والايلاء والى فيه والاسلام (قوله أو ضرب مبرح) فصل صاحب اليد ائتم في الضرب بأنه ان كان
يخاف منه تلف النفس أو العضو فهو من المحبي قل أو أكثر وان كان لا يخاف منه ذلك فهو الناقص
فيحمل الضرب المبرح في كلامه على المتلف ولذا قال الاثنان والمحبي كالخوف يقتل النفس وقطع العضو
والضرب المبرح المتوالي الذي يخاف منه التالف وغير المحبي كالخوف بالحبس والقيد والضرب اليسير انتهى
والمبرح الشديد قال في القاموس البرح الشدة والشروع بالحبي وغيره ماشدة الاذى وتباريح الشوق توجهه
وبراح كسحاب المتسع من الارض لزرعها ولا شجر ولا براح أي لا ريب وبرح الخفاء كسمع ونزع اه (قوله سلطانا
أولاً) هذا قولهما وقال الامام الإكراه لا يتحقق الا من السلطان وهذا اختلاف عمر وزمان لا اختلاف
حجة وبرهان والقنوى على قواهما حوى عن الخانية واللص الارق وينث قاموس (قوله أو نحوه) كالزوج
زوجته وقافا على ما فهمه البرازي أو على إحدى روايتين كما في شرح النظم الوهباني للعلامة عبيد البروقامة
في المنع ولو كان مبياً لم يعتلم وهو مطلق يجوز إكراهه وبطاع أو كان رجلاً مجنوناً مختلط العقل وهو مطلق
يجوز إكراهه فلو أكره رجلاً يقتل أو يتلف عضو على قتل رجل فقتله فانه لا قود على القاتل ولا دية فلا يحرم
الميراث ان كان وارثاً والدية على عاقلة الذي أكرهه في ثلاث سنين اه مكي (قوله في الحال) فان غاب المكره عن
بصر المكره يزول الإكراه هندية (قوله بغلبة ظنه) فان غلب على ظنه أن لا يفعله لم يكن مكرهاً حوى (قوله
ليصير محبياً) قاصر على أحد قسمي الإكراه (قوله متلفاً نفساً) الاولى أن يقول تلف نفس أو عضو ولانه هو المكره
به (قوله أو عضواً) كذا بهض العضو كاتلاف أعز شربة لالية (قوله أو موجبا لعدم الرضا) أي بدون فساد
اختباره قال في شرح الوقاية ثم الإكراه نوعان أحدهما أن يكون مدفوعاً للرضا وهو أن يكون بالحبس أو بالضرب
والثاني أن يكون فساد الاختيار وهو أن يكون بالقتل أو قطع العضو فثبت الرضا أعظم من فساد الاختيار
ففي الحبس أو الضرب يفوت الرضى ولكن الاختيار الصحيح باق وفي القتل لارضا ولكن له اختيار غير صحيح بل
الفساد فساد اه وموجب الغم قد يكون حبساً وقد يكون ضرباً قال في التبيين وقد ما يكون من الحبس
إكراهاً ما يجبي به الاغتمام اليقين ومن الضرب ما يحدث منه الالم الشديد وليس في ذلك حد لا يزد عليه ولا ينتص
منه لان نصب المقادير بالرأى ممنوع بل يكون ذلك مفوضاً الى رأى الامام لانه يختلف باختلاف أحوال الناس
فمنهم من لا يتضرر الا بضرب شديد وحبس مديد ومنهم من يتضرر بأدنى شيء ككاشف الرأس يتضررون
بضربة سوط أو دمهرك أو لاسم في ملا من الناس أو بحضرة لسلطان فيثبت في حقه الإكراه بعشله لان فيه
هو انا وذا أعظم من الالم اه (قوله ما لحقه) فلا إكراه واقع به بشد بغير وجه شرعى فلو كان بحق لا يعدم الاختيار
شرعاً كالعنين اذا أكرهه القاضي بالفرقة بعد مضى المدة ألا ترى أن المديون اذا أكرهه القاضي على بيع ماله نفذ
بيعه والذي اذا أجبر على بيع عبده المسلم ننذيه أهاده المصنف (قوله كبيع ماله) وبأى الإكراه في ذلك بغير

تمام وهو المحبي بتلف نفس أو عضو أو ضرب
مبرح والاقتراض وهو غير المحبي (وشروطه)
أربعة أمور (قوله المكره على إيقاع ما تهدبه
سلطاناً أو لصاً) أو نحوه (و) الثاني (خوف
المكره) بالفسخ (بنياءه) أي إيقاع ما تهدبه
في الحال بغلبة ظنه ليصير محبياً (و) الثالث
(كون الشيء المكره به متلفاً نفساً أو عضواً
أو موجبا لعدم الرضا) وهذا أدنى مراتبه
وهو يختلف باختلاف خشن والاراد
الاشراف يغيرون بكلام خشن والاراد
رعيلاً يغيرون بالضرب المبرح ابن كمال (و)
الرابع (كون المكره ممنوعاً عما أكره عليه قبله)
أما (خفه) كبيع ماله

المليح (قوله كاتلاف مال الغير) ولا يكون الا كراه فيه الا باحد نوعيه وهو المليح كذا في بعده (قوله متلف) تقدم
انه مفروض الى رأى الامام وأنه لاحد نوعيه وأن التصرفات المذكورة من البيع ونحوه تكون بغير المليح والضرب
المتلف من المليح (قوله الاعلى المذاكير والعين) أى فيرجع الى المتلف (قوله أوجب أو قيد مديدين) وسددهما
ما يجي الا غشام البسيزه وفي البرازية الا كراه بالحس المؤيد والقيد المؤيد لا يوجب الا كراه اذا لم يمنع الطعام
والشراب لعدم الاضواء الى تلف نفس أو مال وانما يوجب غمًا وتناول المحرم لازالة الغم لا يجل وبه علم أن كلامه
فيما يشترط له المليح ثم قال ومن المشايخ من قال لوذا تنعم يقع في قلبه أنه بالحس المذكور أو بالحس في بيت
مظلم يخاف عليه التلف غمًا أو على عضو من أعضائه أو عينه لظلمة المكان يجل ومحمد لم يجعل الحس الذي في زمانه
وهو المكث الجردا ~~هكذا~~ كراهها أما بالحس الذي أحد ثوبه اليوم فهو كراه لانه تعذيب لا حبس مجردا (قوله
بجـ لاف حبس يوم أو قيدة) فيه إشارة الى أن الحبس المديد ما زاد على يوم وكذا يستفاد من العميق والزباني
(قوله الا الذي جاء) يعلم أنه يتضرر بذلك فيكون مكرهاً عليه لأن ضرره أشد من الضرب الشديد فيضوت به الرضا
انتهى مكي (قوله فسح) أى بعد زوال الاكراه والفسح في الاقرار بقوله كنت كاذبا فيه وامضائه بقوله كنت
صادقا فيه قهستاني (قوله بموت أحدهما) أى المكره والمكره بل يقوم وارث المكره بالفسح وقامه في الفسخ
ويقوم وارث المكره وقامه في الرجوع عليه من التركة (قوله ولا بالزيادة المنفصلة) كالولد والثمره ومن باب أولى
عدم البطلان بالمتصلة (قوله فلذا صار له حق الفسخ والامضاء) مستغنى عنه على أنه لا يصلح عليه لما قبله فان
شرط الصحة اذا عدم كان العقد فاسداً وهو واجب الفسخ وسأق أن عقد المكره تلحقه الاجازة فليس كالفاسد
من كل وجه وتقدم عن الدرر أن تصرفات المكره القولية تنعقد كالبيع الفاسد وما يحتمل الفسخ بفسخ وسأق
عن الهندية ما يفيد الفساد أيضا بقوله بعد ثم ان تلك العقود نافذة ان حل على أنها فاسدة قابلة للنفاذ مفيدة
للمالك بالامضاء وفق ما ذكرنا والافنى كلامه منافاة وقول القهستاني ان عقود المكره لم تكن باطلة لا ينافي
أنها فاسدة وقول صاحب الايضاح انها نافذة معناه أنها تفيد الملك بالامضاء والاكفيع بعدم شرط الصحة وتكون
صحيحة ووقع في كلام المصنف تناقض في محلات عديدة وقد علمت ما هو الواقع من أنه فاسد غير أنه يخالف العقود
الفاسدة في أحكام (قوله ثم ان تلك العقود) أى التي تحتل الفسخ نافذة أى تفيد الملك لانهم الازمة لثبوت الخيار
في المكره بين الفسخ والامضاء وفي القهستاني وفيه إشارة الى أن عقود المكره لا تكون باطلة له تعالى انه يلزم
تصرفات المكره قولا وفعلالا اذا اجتمع الفسخ فانه غير لازم وله الخيار بعد زوال الاكراه اه وفي الايضاح
ثم ان تلك العقود نافذة عند اثبتنا الثلاثة وبذلك المشتري ان قبض وعند زفر موقوف يقبل الاجازة لا يفيد الملك
فن قال ان الاكراه يمنع النفاذ فقد ضل عن سواء السداد اه (قوله وحينئذ) أى حين اذ حكمنا بالنفاذ (قوله
عما كـ المشتري) عند أهل المذهب الازفر فانه لا يثبت الملك فيه (قوله فيصح اعتاقه) قال القهستاني باع مكرها
والمشتري غير مكره لم يصح اعتاقه قبل القبض وأما في العكس فينفذ اعتاق كل منهما قبله وان اعتاقا معا قبله
فاعتاق البائع أولى اه وعزاه الى الظهيرية (قوله وكذا كل تصرف لا يمكن نقضه) كالتدبير والاستيلاء والطلاق
فهستاني (قوله نفذ) أى لوجود الرضا (قوله بمعنى لزوم) أى انقاب صحيحا ولزم بحيث لا يكون خيار المكره
وقوله لما مر الخ قد علمت ما فيه (قوله والمعلق على الرضا والاجازة لزومه) فيه أنه تقدم أن الرضا شرط صحة
فاذا وجد الرضا انقلب صحيحا ولزم (قوله كما حققه ابن الكمال) حيث نقل عن شرح الطحاوى أن عقودها كلها
نافذة الا أنه كان له حق الفسخ لعدم الرضا اه والظاهر أن المراد بنفاذها افادتها للملك لانها صحيحة فقد ذكر ما هو
صريح في الفساد وعبارته فان قبض ثمنه أو سلم طوعا لم يفرع على ما فهم من التفسير السابق وهو أن تمام
البيع بانقلابه صحيحا موقوف على رضا البائع واجازته فبقبضه الثمن أو تسليمه المبيع طوعا انقلب صحيحا
لأنه ما على الرضا والاجازة وفي البحر من كآب البيوع عند ذكر شروط البيع مانعه ومنها الرضا ففسد بيع
المكره وشرائه وفي المنار وشرحه في ذكر بيع المكره مانعه الا انه يفسد أى ينقض فاسد لعدم الرضا الذي هو
شرط النفاذ فلو اجاز به بعد زوال الاكراه صريحاً أو دلالة صح لتمام رضاء والفساد كان لمعنى وقد زال انتهى
والله تعالى الهادي الى الهم وأبـ له الحمد (قوله ان ما لا يصح مع الهزل) ~~هكذا~~ البيع والشراء والاجازة
(قوله وما يصح) كالعتق والتدبير والطلاق (قوله يصح فبضم الحامل) هو المكره قال في الهندية عن المحيط

(أو ملحق) شخص (آخر) كاتلاف مال الغير
(أو ملحق الشرع) ~~هكذا~~ كشراب الخمر والزنا
فلو أكره بقتل أو ضرب شديد) متلف لا يوط
أو سوط من الاعلى المذاكير والعين بـ رازية
(أو وحس) أو قيد مديدين بخلاف حبس
(أو وحس) أو قيد مديدين بخلاف حبس
يوم أو قيدة أو ضرب غير شديد لا يوط
درر (حتى باع أو اشترى أو أقر أو أقر فسخ)
ما عقد ولا يطل حتى الفسخ بموت أحدهما
ولا بموت المشتري ولا بالزيادة المنفصلة ونظير
بالتعدي وسعي (لان الاكراه المليح وغير
الأيدي (أو أوصى) لان الاكراه المليح وغير
المليح بعد ما ان الرضا والرضا شرط لصحة
هذه العقود وكذا الصحة الاقرار بالامضاء
حق الفسخ والامضاء ثم ان تلك العقود نافذة
عندنا (و) حينئذ (عليك) المشتري ان قبض
فيصح اعتاقه) وكذا كل تصرف لا يمكن
نقضه (ولزمه قبضه) وقت الاتفاق ولو لم يمس
زاهدي لا ينافيه بغيره فاسد (فان قبض ثمنه
أو سلم المبيع (طوعا) قيد له كونه
(نفذ) بمعنى لزوم لما ذكرنا أن عقود المكره نافذة
عندنا والمعلق على الرضا والاجازة لزومه
لانفاذه اذا لزوم أمورا والتفاد كما حققه
ابن الكمال قلت والناظر أن ما لا يصح
مع الهزل ينقض فاسداً اقله ابطاله وما يصح
مع فبضم الحامل كما سيجي

مق حصل الاكراه بوعيد تلف على فعل من الافعال نقل الفعل من المكره الى المكره فيما يصلح أن يكون المكره آلة
للمكره فصار كأن المكره فعل ذلك بنفسه وذلك كالاكراه على قتل انسان واتلاف ماله وفي كان الاكراه بوعيد
تلف على قول من الاقوال ان كان قول لا يستوي فيه الجدة والهزل وبه معلق ثبوته بالقول كاطلاق والعناق
فحكمه أن يعتبر المكره آلة للمكره في حق الاتلاف لانه يصلح آلة للمكره وفي حق التلفظ الذي لا يصلح آلة فيه يعتبر
مقصودا على المكره وان كان قول لا يستوي فيه الجدة والهزل كالبيع والاجارة والاقرار فحكم ذلك الاكراه فساد
ذلك القول وكذلك اذا كان قول لا يستوي فيه الجدة والهزل الا أنه لا يتعلق بثبوته بالقول فحكم الاكراه فساد
كل ردة فانه يستوي فيها الهزل والجدة ولا يتعلق بثبوته باللفظ حتى ان من قصد أن يكفر يكون كافرا قبل أن
يتلفظ فلا تصح ردة المكره اه بتصرف (قوله ان بقى) وان كان هالكالم بمن لان الثمن كان أمانة في يد المكره لانه
أخذه باذن المشتري لا على سبيل التملك فلا يجب عليه الضمان اه (قوله يجوز بالاجارة والقولية والفعالية) الاولى
التعبير بالزوم والافهونافذ كما سبق الا أن يقال المراد أنها تنفي الحرمة بالاجارة أما الفاسدة غيرها كما اذا باع
درهما بدرهمين لا يجوز أصلا أي وأما البيع الفاسد فلا يجوز ولا يتقلب صحها بالاجارة وعلى ما قدمنا في
جواز انقلابه صحها بالاجارة (قوله وان تداولته الايدي) بخلاف غيرها من العقود الفاسدة لان الاسترداد
ثم خلق انشراح وهذا الحق العبد أي المكره وهو مقدم لحاجته وغنى الرب تعالى كرماني (قوله منه) أي من البائع
المكره بالفتح (قوله تعتبر القيمة) أي اذا أعتقه المشتري ولم يرخص البائع بعد بأن لم يجزه (قوله دون وقت القبض)
بخلاف الفاسد تعتبر القيمة فيه وقت القبض (قوله والرابع الثمن) أي اذا اكراه البائع والمتمم اذا اكراه المشتري
(قوله لا خدم باذن المشتري) أي أو البائع (قوله بخلافها) أي الصور الاربع (قوله وان لم يتوعدة) فاذا توعدة
يكون كراهها بالاولى قال في الهندية السلطان اذا هدده رجل لا قتلك أو تشرب هذا الخمر
أو لئلا كنت هذه الميتة أو لئلا كنت لحم هذا القطر كان في سعة من تناوله بل يفترض عليه التناول اذا كان في غالب
رأيه أنه لو لم يتناول يقتل فان لم يتناول حتى قتل كان آتيا في ظاهر الرواية عن أصحابنا وذكروا شيخ الاسلام أنه آثم
مأخوذ به الا أن يكون جاهلا بالاجابة حال الضرورة فلم يتناول حتى يقتل برحى أن يكون في سعة من ذلك
فأما اذا كان عالما بالاجابة كان مؤاخذا كذا قال محمد رحمه الله تعالى فأما اذا كان في غالب رأيه أنه يمارح به
بذلك ويهدده ولا يقتله ولم يتناول لا يباح له التناول ويحكم رأيه في ذلك وكذا لو وعده بتلف عضو من أعضائه
بأن قال لا قطع يدك وما أشبهه وكذا لو وعده بضرب مائة ووط وما أشبه ذلك مما يخاف منه تلف نفسه أو عضو
من أعضائه السلطان اذا اكراه رجلا بالقتل على أن يقطع يد نفسه وسعه أن يقطع يده ان شاء فان قطع يده ثم خاصمه
في ذلك فعل المكره القود ولو اكراهه بالقتل على أن يقتل نفسه لا يسعه أن يقتل نفسه ولو قتل نفسه لاني على
المكره ولو قال السلطان لرجل ألق نفسك في هذه النار والالاقتل ان كان النار قد نجح منها وقد لا ينجو وسعه
أن يلقى نفسه فيها فان ألقى ومات فعلى الأمر القصاص في قول الطرفين وان كان بحيث لا ينجو منها لكن له في القائه
قليل راحة كان له اللقاء فان هلك كان على الأمر القصاص عند الطرفين وعند أبي يوسف تجب الدية في مال
الأمر ولا يفسل هذا الميت وان لم يكن فيه قليل راحة لا يسعه أن يلقى نفسه فان فعل فلهك فهو هدر في قوله
ومثله لو قال ألق نفسك في هذا الماء أو قال له لتلقين نفسك من شاطئ جبل والالاقتلك غير أنه ان وجد أدنى
راحة وسعه أن يلقى نفسه فان فعل وهلك فديته على العاقلة عند الامام وفي قول صاحبيه لا يسعه أن يلقى نفسه
فان فعل وهلك فعلى الأمر القصاص وهي فرع القتل بالمثل اه مختصر اوفي الملتقى وشرحه رلو اكراهه بقتل على
ترد من جبل أو اقتحام أي دخول نار أو ما يهلكه وكل من هذه الثلاثة مهلك فله الخيار في الاقدام والصبر عنده
وقالا يلزمه الصبر وأبو يوسف مع الامام في رواية وكذا الخلاف لو وقعت نار في سفينة في البحر ان صبرا حرق فله
الخيار عند الامام وهو رواية عن أبي يوسف وعند محمد الثبات رواية واحدة اه (قوله يقتله الخ) هذا في الاكراه
المحتمل وهو الكامل (قوله أو تلف عضو) الاولى حذف تلف ويحتمل أن يقرأ بالتصبي عطاء على محل المحرور (قوله
فيحقق منه الاكراه) أي ان قدر على الايقاع كما يأتى اه حلي وهذا احدى روايتين عن الامام وقال أبو يوسف
اذا هددها بما يحل به الدم فهو اكراه معتبر وقال محمد اذا خلاه في موضع لا يمنع عنه فهو كالسلطان اه من شرح
العلامة عبد البر ومثله لشرى لاني (قوله اكراه المحرم) أي بالقتل بقرينة ما بعده ومثله غيره من المحلى فان قتل الصيد

(وان قبض) الثمن (مكره الا) يلزم (ورده)
ولم يضمن ان هلك الثمن لانه امانة درر (ان
يقبض) فأيده لفساد العقد (لكنه يخالف البيع
الفساد في أربع صور) يجوز بالاجارة
القولية والفعالية (و) الثاني أنه (يقبض
تصرف المشتري منه) وان تداولته الايدي
(و) الثالث (تعتبر القيمة وقت الاعناق
دون وقت القبض) (الرابع) الثمن والثمن
امانة في يد المكره لا أخذه باذن المشتري
فلا ضمان بل أنه بخلافها في الفاسد بزيادة
(أمر السلطان اكراه وان لم يتوعدة وأمر
غيره لا ان لم يعلم) الماء ور (بدلالة الحال انه
غيره لا ان لم يعلم) الماء ور (بدلالة الحال انه
للمتقى وبه يقتضى وفي البزانية الزوج سلطان
زوجته فيحقق منه الاكراه (أكراه المحرم
على قتل صبي فأبى حتى قتل كان أجورا)
بإذن الله تعالى اشياء

فلا تثنى عليه في القياس ولا على الذي أمره وفي الاستحسان على القاتل الكفارة أما لا صرف فلا تثنى عليه وإن كانا
محرمين جميعا فعلى كل واحد منهما كفارة اهـ (قوله لا المشتري) فلو كان مكرها وهلك المبيع في يده من غير تعدد
لا يضمن وبهلك أمانة جوى عن الصغرى (قوله ضمن قيمته) ولو كان قبض البائع الثمن وفأنته أنه لو كانت القيمة
أزيد منه رجع البائع بازائه (قوله ضمن قيمته للبائع) الأولى حذفه والاقصا رعلى وله أن يضمن أيا شاء (قوله
لقبضه به فقد فاسد) أي لقبضه قبض تلك باختياره منه بعد فاسد اهـ مكي (قوله من المكره بالكسر) لأن
المكره آلة فكانت المكروه بالكسر دفع مال المكره بالفتح إلى المشتري (قوله رجع على المشتري بقيته) لأنه بأداء
الضمان ملكه فقام مقام المالك المكره فيكون مال كاله من وقت وجود السبب بالاستناد (قوله فقد أي جاز لما مر)
الذي مرقته سيره يلزم وعلمه بأن عقود المكروه نافذة غير لازمة والحكمة السابقة لا تنفي بالضمان بعد الهلاك بل
بالثبوت وبمباراة الزيلعي ولو ضمن المشتري ثبت ملكه فيه فلا يرجع على المكره كما لا يرجع غاصب الغاصب
إذا ضمن ولأنه ملكه بالشراء والقبض لأنه اشتراه وهو مبيع حقيقة من كل وجه غير أنه توقف نفوذه على سقوط
حق المكره في الفسخ فإذا ضمن قيمته نفذ ملكه فيه كسائر البياعات اهـ ولو عبر الزيلعي بالثبوت بدل النفاذ كان
أوضح ولو افق صدره بآرائه (قوله كل شراء بعده) الأولى أن يجعل هذه مسئلة مستقلة موضوعها عند تداول
الأيدي وما قبله موضوعه في مشتروا واحد والكلام في ثبوت ملكه (قوله لو ضمن المشتري الثاني) أما لو ضمن
الأول فنفذ الكل (قوله فيجوز ما بعده لا ما قبله) لأنه إذا ضمنه لم يسقط حقه لأن أخذ القيمة كاسترداد العين
فتبطل البياعات التي قبله ويكون أخذ الثمن استرداد للمبيع (قوله بخلاف ما إذا أجاز المالك أحد البياعات)
ولو كان الجاز هو العقد الأخير أبو السعود (قوله لزوال المانع بالاجازة) بجازا الكل اهـ (قوله أو ضرب) أي غير
متلف إلا أن يقول لا ضربت على عينك أو ذكر كناية (قوله إذا لا ضرورة في إكراه غير ملحق) قال في المنع لأن هذه
المحرّمات انما تباح عند الضرورة كما في المحضة أقيم المحرم فيما وراءها ولا ضرورة عند عدم الخوف على النفس
أو العضو اهـ وفي القهستاني قال بعض أئمة بلخ إن الحبس في زمانة التعذيب فيباح تناول عند أيدي به كافي
الكشف وينبغي أن يباح عند التهديد بأخذ كل المال اهـ (قوله بل فرض) مسائل الإكراه ثلاثة أقسام قسم
العزيمة فيه الإقدام على ما إكراه عليه ولو امتنع حتى قتل يأثم وهو ضرب الخمر وتناول الميتة وما يجري مجراه وقسم
العزيمة الامتناع والإقدام رخصة وهما إكراه كلمة الكفر وسب النبي عليه الصلاة والسلام وما هو ككفر
أو استخفاف بالدين وقسم العزيمة الامتناع ولا رخصة في الإقدام عليه بحال وهو قتل نفس معصوم محترم أو قطع
عضومه اهـ اتفاقا (قوله انهم) لأن في هذه الحالة مباحة وإزالة النفس أو العضو بالامتناع من المباح
حرام اهـ زيلعي (قوله خلفائه) قال في التبيين لأنه وضع الخلفاء وقد دخله اختلاف العلماء وقصده في رفعه
الاستحسان المعصية وكان معذورا فلا يأثم اهـ (قوله بالخطاب) أي بالأحكام التكليفية (قوله في أول الإسلام)
أي إسلام الخطاب (قوله كافي المحضة) أي الجماعة الشديدة فأنه يأثم إذا لم يتناول ما ذكر لأن الله تعالى استثنى
حال الضرورة بقوله تعالى انما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل به لغير الله فمن اضطر غير باغ ولا عاد
فلا إثم عليه إن الله غفور رحيم والمستهثنى يكون حكمه أبدأ اختلاف حكم المستثنى منه ولم يفصل بين أن تكون
الضرورة بسبب المحضة أو الإكراه (قوله وقد وري) مراده به الإمام أبو الحسن على القدوري (قوله وقوله مطعون
بالإيمان) أي ثابت لم تتغير عقيدته اهـ (قوله ثم إن وري لا يكفر) بأن قصده قوله كذرت بالله أخبارا كانا ولم يقصد
النشأ جوى وكما إذا شتم نبيا أمر بشتمه وقال انما خطر بيالى رجل من النصارى فأنه يكفر قضاء لاديانة قهستاني
(قوله لاديانة) لأنه أتى بغبر ما أكره عليه جوى (قوله كذرت بآيات ديانة وقضاء) لأنه لما خطر له هذا أمكنه
الخروج عما طلب منه وانعدمت الضرورة فكان طائعا اهـ جوى وبقي صورة ثالثة وهو أن يقول لم يخطر بيالى
شئ ولكن كذرت وقطي مطعون بالإيمان لا تبين منه استحسانا لأنه لما لم يخطر بياله شئ لم ينب وان خطر بياله أن يصل لله
الضرورة وبه يرخس وكذلك الوأكره على سجود الصليب فان لم يخطر بياله شئ لم ينب وان خطر بياله أن يصل لله
مستقبلا أو غيره ينبغي أن يقصد ذلك لأن الصلابة دون استقبال تجوز عند الضرورة فان تركه وقصد الصلاة
للصليب ككفر وبانت أمر أنه لتركه المخرج اهـ وقد علم من هذا أن التورية انما تلزم عند خطورها (قوله ويؤجر)
أجر الشهداء لأن خبيثا صبر حتى صلب وسماه صلى الله عليه وسلم سيد الشهداء (قوله لتركه الإجراء المحرم)

(ولو أكره البائع) على البيع (لا المشتري)
وهلك المبيع في يده ضمن قيمته للبائع (لقبضه
بعد فاسد) (و) البائع المكره له أن يضمن
أيا شاء (من المكره بالكسر والمشتري
فإن ضمن المكره رجع على المشتري بقيته
وان ضمن المشتري نفسه) أي جاز لما مر
(كل شراء بعده ولا يتخذ ما قبله) لو ضمن
المشتري الثاني مثلا أصبر ورثه ملكه فيجوز
ما بعده لا ما قبله فيرجع المشتري الضامن
بالتنفي على بائعه بخلاف ما إذا أجاز المالك
أحد البياعات حيث يجوز الجميع وبأخذ
الثمن من المشتري الأول لزوال المانع
بالاجازة (فإن أكره على أكل ميتة أو دم
أو لحم خنزير أو شرب خمر) بإكراه غير ملحق
(بجس أو ضرب أو قتل ملحق) إذا لا ضرورة
في إكراه غير ملحق نعم لا يجزئ للشرب للشبهة
(و) إن أكره ملحق (بقتل أو قطع)
عضوا أو ضرب مبرح ابن كمال (حل) الفعل
بل فرض (فإن صبر فقتل انهم) إذا أراد به
مقايضة الكفار فلا بأس به وكذا لو لم يعلم
الاباحية بالإكراه لا يأثم لخلفائه فيعذر
بالجهل كالجهل بالخطاب في أول الإسلام
أو في دار الحرب (كافي المحضة) كما قدمناه
في الحج (و) إن أكره (على الكفر) بالله
أو بسبب النبي صلى الله عليه وسلم مجمع
وقد وري (بقطع أو قتل رخص له أن يظهر
ما أمر به) على لسانه ويؤري (وقوله مطعون
بالإيمان) ثم إن وري لا يكفر وبانت أمر أنه
قضاء لاديانة وان خطر بياله التورية ولم يوز
كذرت بآيات ديانة وقضاء نوازل وجلالته
(ويؤجر لو سب) لتركه الإجراء المحرم

وقوله تعالى الامن اكره استثناء من قوله تعالى فعليه غضب من الله ولهم عذاب عظيم وفي الآية تقديم وتأخير
وتقدير ذلك والله أعلم من كفر بالله بعد ايمانه وشرح بالكفر صدرا فعليه غضب من الله ولهم عذاب عظيم الامن
اكره وقلبه مطمئن بالايمان فاقوله تعالى ما اباح كلمة الكفر على لسانهم حالة الاكراه وانما وضع عنهم العذاب والغضب
وليس من ضرورة نفي الغضب عدم الحرمة واقاد صاحب التبيين انه انما يباح الاجراء حالة الاكراه دون غيرها
من الاحوال حتى لو خطر بباله انه لو اكرهه العدو على كلمة الكفر لاجراء على لسانه من غير اكراه فصار نظيره ما لو نوى أن يكفر في وقت في المستقبل
من ساعته لانه رضى باجراء كلمة الكفر على لسانه من غير اكراه فصار نظيره ما لو نوى أن يكفر في وقت في المستقبل
انتهى وفيه أنه غير بالخطور وهو غيره واخذ بالخطا طر وقوله فصار نظيره قياس مع الفارق ثم بعد خطور ذلك عندي
رايت سرى الدين في حاشيته قال عن الحق سعدى في حواشي الهداية بعد نقل هذا الكلام عن الشارح وفيه
بحث أقول وجه البحث ظاهر اذ على قوله رضى باجراء كلمة الكفر من غير اكراه منع ظاهر وتطيره بما اذا نوى الكفر
في المستقبل غير متجه اهـ (قوله كفساد صوم) محله عالم يكن مسافرا قال في المبسوط لو كان مسافرا فصام في شهر
رمضان فقبل له لا تقتلن أو تغطرن فأبى أن يضر حتى قتل كان آثما اهـ وكذا لو كان مريضا يخاف على نفسه
فلم يأكل ولم يشرب حتى مات وقد علم أن ذلك به يكون آثما وعمل المصنف المثل الاول بأن الله تعالى اباح
الغطر في هذه الحالة (قوله وقتل صيد حرم) باضافة صيد الى الحرم وقوله أو في احرام عطف على حرم (قوله وكل
ما ثبتت فرضيته بالكتاب) قال في التبيين وكذلك كل ما ثبتت حرمة برخص له عند الاكراه الكامل وهو الملبى
وذلك مثل اتلاف مال الغير وفساد الصوم والصلاة والجناية على الاحرام لان حرمة الكفر لا تحتمل السقوط
فلا تتصور الاباحة فيه أصلا وغيره وان احتمل عقلا لسكن لم يوجد سمه فالتحق بمالم يحتمل السقوط فثبتت بالاكراه
الملبى رخصة لا اباحة مطلقة ولا يثبت بغير الملبى كالضرب والمطيس اهـ (قوله يعنى بغير الملبى) أشار به هذه
العناية الى أن القتل والقطع لا ينفذان بل ما كان ملحقا به في حكمه ما كالضرب على العين والذكر وجب هذا
الزمان كما قاله بعض أهل بلخ والنمذيد بأخذ كل المال كما يحسنه القهستاني فليست قل (قوله اذ التكلم بكلمة الكفر
لا يصل أبدا) هذا انما يصلح عليه لقوله سابقا لتركه الاجراء المحترم فالاولى ذلك بفسقه (قوله ورخص له
اتلاف مال مسلم الخ) هو في حكم الكفر وقد جدهما حافظ الدين في حكم واحد (قوله ويؤجر لوصيه) قالوا ان
المضطر الى طعام غيره اذا امتنع صاحبه من بذله يجوز له أخذه من غير رضاه ويضمن له فان صبر حتى مات لم يأثم
مكي (قوله لان المكره بالفتح كالا لكة) وذلك لان فعل المكره فيما يصلح أن يكون فيه آلة للمكره ينقل الى المكره فصار
كأن المكره بأمره بنفسه فلهذا الضمان بخلاف ما لا يصلح فيه آلة حيث لا ينقل كالا كل والوطه والتكلم لانه
لا يمكنه أن يأكل بغير غيره ولا أن يما بالآلة غيره ولا أن يتكلم بلسان غيره حمري والاتلاف من الاقل لان المكره
يمكنه أن يأخذ المكره ويلقيه على المال فينتقله أقاده المصنف (قوله أوسبه) قال القهستاني تأقلا عن المضمرات
فبرخص به أى بالملبى شتم مسلم وعن انطه بربية لو اكره على الاقتراء على مسلم يرى أن يذمه اهـ (قوله وما لا يستباح
بها) كسقي وتقرين نفس والقائم في ما لتفرق والزنا (قوله خلافا لما في النهاية) قال في المنع اعلم أن صاحب
العناية قال سواء كان الاثم بالغا أو غلاما غير بالغ أو عاقلا أو مدونهما فالقود على الاثم وعزاه الى النهاية وذكر
أن صاحبها عزاه الى المبسوط قال ونسبه شيخ شافعي علاء الدين بن عبد العزيز الى السهو وقال الرواية في المبسوط
بفتح الراء دون كسر ها ونقل عن أبي اليسرى مبسوطه ولو كان الاثم صيا أو مجنونا لم يجب القصاص على أحد
لان العامل في الحقيقة هذا الصبي والمجنون وهو ليس بأهل للوجوب اهـ وتقدم أن الدية تكون على عاقلة
الصبي أو المعتوه الذي اكره في ثلاث سنين (قوله لان القاتل كالا لكة) وهذا قول الامام ومحمد قال في التبيين اهـ
انه محمول على القتل بطبعه اشارة الى حياته فيصير آلة للمكره فيما يصلح أن يكون آلة له وهو الاتلاف دون الاثم وهذا
لان الآلة هي التي تعمل بطبعها كالسيف فان طبعه القطع عند الاستعمال في محله كالنار فان طبعها الاحراق
وكالماء فان طبعه الاغراق وباستعمال الآلة يجب القصاص على المستعمل فكذا هنا اهـ (قوله لاشبهة) أى
شبهة العدم في حق كل واحد منهما وقال زفر يجب على المكره لان الفعل وجد منه حقيقة وحكاية في حق
الاثم فيجب القصاص عليه اهـ (قوله ولو اكره على الزنا) أى بالاكراه الملبى وأما بغيره فيجوز بلا خلاف
كما بان في القسمين بلا خلاف اهـ درمشتي (قوله لان فيه قتل النفس بضياعها) لان ولد الزنا هالك حكاه عدم

ومثله سائر حقوقه تعالى كفساد صوم وصلاة
وقتل صيد حرم أو في احرام وكل ما ثبتت
فرضيته بالكتاب اختيار (ولم يرخس)
الاجراء (بغيرهما) بغير القطع والقتل يعنى
بغير الملبى ابن تيمال اذ التكلم بكلمة الكفر
لا يصل أبدا (ورخص له اتلاف مال مسلم)
أودى اختيار (بقتل أو قطع) ويؤجر لوصيه
ابن مالك (وضمن) ريب المال (المكره) بالكسر
لان المكره بالفتح كالا لكة (لا) برخص (قتله)
أوسبه أو قطع ضوه وما لا يستباح به مال
اختيار (وبقائه) القتل (العمد المكره)
بالكسر لو كان على ماله المبسوط خلافا
لما في النهاية (فقط) لان القاتل
لما في النهاية (فقط) عليه ما وتمامه أبو يوسف
وأوجبته الشافعي عليه ما وتمامه أبو يوسف
عنهما للشبهة (ولو اكره على الزنا لا يرخس له)
استحسانا

من يريه فلا يستباح لضرورة ما كافتل اه دور (قوله بل يغرم المهر) ولا يرجع بما ضمن على المكره لان منفعة الزنا حصلت للزاني اه شرح الوهبانية (قوله لكنه يسقط الحد في زناها) للشبهة وهل تأثم ذكر شيخ الاسلام انها تأثم بالتسكين فان لم تمكن من الزنا وزنى به الا اثم عليها وقيل لا تأثم ولو مكنت هندية (قوله ظاهر تعليلهم) أى منع الرخصة للرجل في الزنا بالاكرام الملبى من أن فيه قتل النفس بضياعها وتعليلهم الترخص لها بان نسب الولد لم يقطع عنها (قوله ان حكم الواطئة) أى من الفاعل والمفعول أى ولو برجل (قوله فترخص بالملبى) في باب الاكرام من التثقب لو اكره على الزنا والواطئة لا يسعه وان قتل اه فنع الواطئة مع انها لا تؤدى الى اهلاك الولد ولا تفسد الفراش اه سرى الدين وظاهر اطلاق انتفى بهم الفاعل والمفعول (قوله لانهم لم ينج بطريق ما) بخلاف الزنا فانه رخص لها بالاكرام الملبى (قوله ولكون قبها عقليا) لان فيها اذلالا لله مفعول ويأبى العقل ذلك وقد انضم قبها العقلى الى قبها طبعها فانه عمل نجاسة وفرت واخراج لا محل حرث وادخال وطهارة والى قبها شرعا (قوله وصح نكاحه) لكن ما زاد على مهر مثله الا يلزمه فهو ساقى (قوله لا بالافعل كسرا قرينه) ظاهره أنه لا يعتق عليه بالشرا فله أن يفضحه وله أن يمضيه ويخالفه ما في الجوهر من أنه اذا اكرهه على شراذى رحم محرم منه عتق ولا ضمان على المكره لانه أكرهه على الشراء دون العتق اه وهو الذى نقله ابن الكمال عن البدائع وعلى عدم ضمان المكره بأنه وصل للمعتق عوض وهو له الرحم (قوله ورجع بقيمة العبد) أى على المكره لان الاكرام مفروب اليه والمكره آله فيرجع بقيمة العبد عليه موسرا كان أو معسرا لانه ضمان اتلاف وهو لا يختلف بم ما ولا يرجع المكره على العبد بما ضمن لان الضمان وجب عليه بفعله فلا يرجع به على غيره لكنه يقتصر على الأمور من حيث التلفظ حتى كان الولد له أبو السوء ثم محل الرجوع على المكره اذ لم يقبل المعتق خطريه الى الاخبار بالحرية فيما مضى كاذبا وقد أدت ذلك لانشاء الحرية في الحال فانه يمتنع العبد في القضاء ولا يصدق لانه خلاف الظاهر ولا يعتق فيما بينه وبين الله تعالى ولا يضمن المكره له شيئا يزعمه انه لم يقع العتق أما اذا حال خطريه الى ذلك ولم أرد به بل أردت الانشاء في الحال أولم أرد به شيئا أولم يخطريه الى شئ عتق قضاء وديانة ويرجع بقيمة على المكره وعلى هذه التفاصيل الطلاق أفاده صاحب التبيين (قوله ونصف المسمى ان لم يطقا) لان ما عليه كان على شرف القوط بوقوع الفرقة من جهتها بعصية كالارتداد وقبيل ابن الزوج وقد تأكد ذلك بالطلاق فكان تقرير المال من هذا الوجه فيضاف تقريره الى المكره والتقرير كالايجاب فكان مثله انه فيرجع عليه وقيد بالمسمى لانه ان لم يكن مسمى فيه يرجع عليه بما لزمه من المتعة وقيد بقوله ان لم يطقا لانه ان وطى لا يرجع لان المهر تقرر هنا بالدخول لا بالطلاق زيما والمراد بالوطء ما يعم الخلوة أفاده القهستاني (قوله ونذره) قال في التبيين ولو اكره على النذر صح ولزم لانه لا يحتمل الفسخ فلا يعمل فيه الاكرام وهو من اللاتى هزان جنة ولا يرجع على المكره بما لزمه لانه لا مطالب له في الدنيا فلا يطالب هو به فيها اذ لو كان له الطلب فيه الحبر فيكون أكثر مما أوجب وكذلك العيز والظهار لا يعمل فيها الاكرام لانهم لا يحتملان الفسخ فيستوى فيهما الحد والمهزل وسواء كان العيز على الطاعة أو على المعصية اه (قوله ورجعته وابلاؤه وفيه فيه) قال الزيلعي وكذا الرجعة والابلاء والننى وفيه باللسان لان الرجعة استدامة النكاح فكانت ملحقة به والابلاء عيب في الحال وطلاق في المال والاكرام لا يمنع كل واحد منهما والننى فيه كالرجعة في الاستدامة ولو بانى بعض أربعة أشهر ولم يكن دخل به لزمه نصف المهر وائس له أن يرجع به على المكره لانه كان متمكنا من الننى في المدة اه (قوله بقول أو فعل) فهو في الدر المنثور وهو مخالف لما في التبيين والدرر من التقييد باللسان وفي الشربة لالية هو مثل الرجعة انشاء واقرا والظهار أن هذان من انص على التوهم لانه لو اكرهه على قربانها فقربها كان فيمالات الفعل الذى مثل هذا لا يقبل الفسخ وحزره نقلا (قوله وما في الخانية من التفصيل) بين الحري فبصح اسلامه كرها بخلاف الذمى (قوله والاستحصان محتمه مطلقا) قال العلامة عجا البر وهو نظير القياس والاستحصان في الولد الذى ولدته المرتدة بين المسلمين اذ ابلغ مرتدا والمسلم في صغره اذ ابلغ مرتدا حيث يجبران على الاسلام ولا يقتلان استحصانا اه قال في شرح الملتقى وقد علمت أن العمل على الاستحصان الا في مسائل ليست هذه منها فيكون المعول على الاستحصان اه وفي الموى وهو للشارح بخلاف ما لو اكرهه على الاسلام يصير مسلما لوجود أحد الركنين وفي وجود الآخر احتمال فرج جانب الوجود احتياطا فرجنا الاسلام لانه يعلم ولا يعلم عليه في الحكم

بل يغرم المهر ولو طاعة لانه لا ينسقطان جميعا شرح وهبانية (وفي جانب المرأة برخص) اه الزنا بالاكرام الملبى لان نسب الولد لا يقطع فلم يكن في معنى القتل من جانبها بخلاف الرجل (لا بغيره لكنه يستند الحد في زناها لانه لما لم يكن الملبى رخصة له لم يكن غير الملبى شبهة له فرع ظاهر تعليلهم أن حكم الواطئة حكم المرأة ادم الولد فترخص بالملبى الا أن يفرق بكونها أئمة حرمة من الزنا لانهم لم ينج بطريق ما ولكون قبها عقليا ولذا لا تكون في الجنة وعلى الصحيح قاله المصنف (وصح نكاحه وطلاقه وعنته) لو بالقول لا بالافعل كسرا قرينه ابن كمال (ورجع بقيمة العبد ونصف المسمى ان لم يطقا ونذره) وفيه فيه (أى في الابلاء ورجعته وابلاؤه وفيه فيه) ولو ذقيا كما هو بقول أو فعل (واسلامه) ولو ذقيا كما هو اطلاق كثير من المشايخ وما في الخانية من التفصيل فقياس والاستحصان محتمه مطلقا فليحتمل (بلا قتل ولو رجع)

وأما فيما بينه وبين الله تعالى ان لم يعتقد فليس عسلى اه (قوله للشبهة) المفكدة قدروا ان القتل لاحتمال عدم الردة
جوى ولو قال لاحتمال عدم اسلامه حقيقة أو لا لكان أولى وعبارة المنبع ولو أكره الكافر على الاسلام فأسلم
فان كان سرياً يصح بالاجماع وان كان ذقياً يصح اسلامه عندنا وهو استحسان والقياس أن لا يصح وهو قول
الشافعي رحمه الله تعالى اه سري الدين (قوله ونوكيله بطلاق وعناق) فينفذ تصرف الوكيل ويرجع الموكل
على المكره بما أتلف عليه استحساناً والقياس أن لا يرجع لأن الأكره وقع على التوكيل به وبه لا يثبت الاتلاف
وانما يتلف بفعل الوكيل بعد ذلك باختباره وقد لا يفعل أصلاً فلا يضاف التالف الى التوكيل وبه الاستحسان
أن غرض المكره زوال ملكه اذا باشر الوكيل فكان الزوال مقصوداً وجعل ما فعل طريقاً الى الازالة فيضمن
ولا ضمان على الوكيل لانه لم يوجد منه الأكره زليلى (قوله وما في الاشياء من خلافه) وهو عدم الوقوع بطلاق
الوكيل وعناقه (قوله فقياس) وجه القياس أن الوكالة تبطل بالهزل فكذلك مع الأكره كالبيع وأمثاله وجه
الاستحسان أن الأكره لا يمنع انعقاد البيع ولكن يوجب فساداً فكذلك التوكيل ينقض مع الأكره والنسروط
الفاصلة لا تؤثر في الوكالة لكونها من الاسقاطات اه (قوله وكل ما لا يحتمل الفسخ لا يؤثر فيه الأكره) من حيث
منع الصفة لأن الأكره يفوت الرضا وفوات الرضا يؤثر في عدم اللزوم وعدم اللزوم يمكن المكره من الفسخ
فالأكره يمكن المكره من النسخ بعد التحقق فلا يحتمل الفسخ لا يعمل فيه الاكراه مع (قوله ثمانية عشر) هي
طلاق ونكاح ورجعة وحلف بطلاق أو عناق أوظهار أو ايلاء أو عتق عبداً وإيجاب حج أو صدقة على نفسه وعفو
عن دم عدو وجب له وقبول طلاق على مال لو أكرهت واسلام نصراني والتدبير والاستيلاء والرضاع واليمين
والنذر (قوله نظماً) هو صاحب النهر وتظم السكال بعضها فقال

يصح مع الأكره عتق ورجعة • نكاح وإيلاء طلاق مفارق

وفي مظهار واليمين ونذر • وعفو وقتل شاب منه مفارق

قلت وما عدا هذه المذكورات يرجع اليها (قوله لا يصح مع الأكره ابرأوه مديونه) لانه اقرار بفراغ الذمة انتهى
فله الخيار عند زوال الأكره ان شاء أمضاء وان شاء فسخه (قوله لأن البراءة لا تنص مع الهزل) أي فيؤثر فيها
الأكره (قوله على طلب الشفعة) الاولى من وجهين في الخاتمة وهو في نسخ ككذلك (قوله لا تبطل شفعته)
أي اذا طلب عند التمكن قال في الهندية ولو أكره على تسليم الشفعة بعد طلبها كان تسليمه باطلا ولو كان الشفع
حين علم بها أراد أن يتكلم بالمها فأكرم على أن لا ينطق بالطلب يوماً أو أكثر كان على شفعته اذا خلى عنه فان طلب
عند ذلك والابطال شفعته كذا في الظهيرية اه (قوله ولا ردقته بلسانه) لانه لا يكفر به من غير تبطل الاعتقاد
(قوله فلا تبطل زوجته) لأن اللفظة غير موضوعة للفرقة والا كراه دليل على عدم تغير الاعتقاد (قوله والقول
له استحساناً) وجهه ما تقدم وانقياس أن يكون القول لها حتى يترق بينهم لأن كلمة الكفر يجب لحصول اليقونة
بما فيه مستوى فيها العائع وانكراهه مع (قوله وقد مناهن النوازل خلافه) الذي تقدم عنها وعن الجلالية
التفصيل وهو أنه اذا ورى تبين قضاء لا ديانة وان لم يتصد التورية مع خطورها تبين قضاء وديانة وقد أفاد ذلك
الزليلى وذكر الردة هنا مع اغناء قوله سابقاً على الكفر بالله عنه لينزع عليه قوله فلا تبطل زوجته (قوله فطلعت
يده أو قتل على ما ذكر) أي الاقرار وعلى معنى لام التمهيل ولا يجوز فعل ذلك به وقد ذكر صاحب المحيط ذلك بحكم
يعم القاضي وعبارته ولو أكره على أن يقر على نفسه بقصاص أو حد فأقر لم يلزمه شيء فان أقيم عليه باقراره وهو
معروف بما أقربه إلا أنه لا يثبت عليه لم يقتض من المكره استحساناً وضمن جميع ذلك في ماله وان لم يكن معروفاً
بذلك اقتض من المكره فيما فيه قصاص وضمن مالا قصاص فيه اه (قوله للشبهة) أي شبهة أنه فعل ما أقربه (قوله
فهو أكره) سواء كان أكرهه على البيع بالقيمة أو أقل أو أكثر والمعنى انه اذا باع في هذه أو فيما ذكره الشارح يكون
مكرهاً فيغير بعد زوال الأكره بين الفسخ والامضاء (قوله ان كان شراباً لا يحل) وان كان يحل فلا أكره فيه إلا أن
يكون لغيره قوله وكذا الزنا وسائر المحرمات (قال في الهندية ولو أكره على أن يقتل مسلماً أو يزني ليس له أن يفعل
أحدهم مالا قتل المسلم والزنا لا يباح عند الضرورة فان زنى حد قديماً لا يجوز استحساناً وعليه مهرها وان
قتل المسلم بقتل الآخر ولو كان الأكره في هذه المسائل مجسب أو قيد أو حلق لحية لا يكون أكرهاً فان قتل المسلم
يقتل القاتل قصاصاً ولا يقتل الآخر لعدم الأكره ولو أكره الرجل على أن يقتل فلاناً المسلم أو يتلف مال الغير

للشبهة كما عرفت في باب المرتد (ونوكيله بطلاق
وعناق) وما في الاشياء من خلافه فقياس
والاستحسان وقوعه والاصل عندنا أن شكل
ما يصح مع الهزل يصح مع الاستحسان لأن
ما يصح مع الهزل لا يحتمل الفسخ وكل مالا
يحتمل الفسخ لا يؤثر فيه الأكره وعندها
ما هو اللب في خزانة الفقه ثمانية عشر وعندها
في باب المالا لاق نظماً عشرين (لا) يصح مع
الأكره (ابراؤه مديونه أو) ابرأوه (كفيله)
بنفس أو مال لأن البراءة لا تنص مع الهزل
وكذا لو أكره الشفع على أن يكت على
طلب الشفعة فسكت لا تبطل شفعته (ولا
ردقته) بلسانه وقوله مديون باليمين (ولا
تبطل زوجته) لانه لا يكفر به والتولية
استحساناً وقد مناهن النوازل خلافه
فعله قياساً قدامه (اكره القاتل رجلاً
ليقتل بركة أو قتل رجل بعدد أو) ليقتل بقطع
يد رجل بعدد فأقر بذلك فطلعت يده أو قتل
على ما ذكر (ان كان المقر موصوفاً بالصالح
اقتص من القاضي وان منه ما بالسرقة
معر وفاءه وبالقتل لا) يقتص من القاضي
استحساناً للشبهة خاتمة (قبل له اما أن تشرب
هذا الشراب أو تبسج كرمك فهو أكره ان
كان شراباً لا يحل) كذا (والا فلا) قسبة قال
وكذا الزنا وسائر المحرمات (صادره السلطان
ولم يعين بيع ماله

كان له أن يأخذ مال الغير ولا يقتله سواء كان ذلك المال أقل من الدية أو أكثر لأن اتلاف مال الغير مخصص وليس بجراح فان قتل ذلك المسلم ولم يتلف مال الغير يقتل القاتل لأن اتلاف مال الغير مخصص وقتل المسلم ليس بمخصص وان اتلاف مال الغير يضمن الأمر كذا في فتاوى قاضي خان وان أبي عنهما حتى قتل فهو أفضل اهـ (قوله فباعه صرح لعدم تعيينه) لأنه طائع في البيع لأن اداء المال يتحقق بطريق الاستقراض والاستهباب من غير بيع الجارية مثله هندية (قوله بيع كذا) ظاهر كلامهم أنه لا يكون إكراهها إلا بتعيين المبيع أما إذا أمره بمطلق البيع لا يكون إكراهها (قوله فقد صار مكرها فيه) أي وبيع المكره فاصد ولو أكرهه على بيع الجارية بألف درهم فباعها بدينارين قيمتها ألف درهم فسد البيع في قول علماءنا رحمهم الله تعالى هندية (قوله بالضرب) ظاهر إطلاقه بعم الضرب غير المبرح فالمراد الإكراه ولو غير ملجئ فالهبة بمنزلة البيع يؤثر فيه الإكراه غير الملجئ وفي فتاوى قاضي خان بقده بالضرب المتلف وعبارته كافي الهندية إذا أكره الرجل امرأته بضرب متلف لتصلح من الصدق أو تبرئه كان إكراهها لا يصح صلحها ولا إبراؤها في قول أبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى (قوله فليس باكره) لأن كل فعل من هذه الأفعال جائز شرعا والأفعال الشرعية لا توصف بالإكراه (قوله منع امرأته المريضة) الظاهر أن المراهبه المرض الذي يحتاج في مثله إلى والديها فأما المرض الخفيف فله أن يمنعها عن الخروج فيه شرعا كما إذا كانت صحيحة بمثل الأبوين أحد ههنا فيظهر ويجوز (قوله فوهبت بهن المهر) وهبة الأكل كهبة البعض (قوله الزفاف) أي الذهاب إلى بيت الزوج (قوله أنه استوفت منه ميراث أمها) هو مثال فثله إكراهها على أنها قبضت دينها منه (قوله لأنها في معنى المكرهه) هذه الملة تطهر في ما إذا أراد التزوج عليها أو التسترى فان ذلك مما يسلب صبرها ونظم ذلك صاحب الفتاوى الحارثية فقال

وما منع زوجته عن أهلها • انتهب المهر بكره مكرها

كذلك يمنع والد بنته • خروجها لبعولها من بيته

قال المصنف في تحفة الأقران ويؤخذ من هذا جواب حادثة الفتوى وهي ما لو تزوج ابنته البكر من رجل فلما أرادت الخروج إلى بيت زوجها منعها الأب إلا أن يشهد عليها أنها استوفت منه ما تصرف فيه من ميراث أمها فأقرت بذلك ثم أذن لها فالحكم فيه عدم صحة الإقرار لكونها في معنى المكرهه لما ذكر من المنع والحيلاء بطلب في الإكراهية أفق أبو السعود العمادى اهـ وأنت تعلم أن البيع والشراء والاجارة كالأقرار والهبة وأن كل من يقدر على المنع من الأولياء كالأب للعلل الشاملة فلا يسقط إيداعه وكذلك البكره ليس قيدا كما هو مشاهد في ديارنا من أخذهم وورثهم كرها عليهم حتى من ابن ابن الأم وإن بعدوا منعت أضر بها أو قتلها اهـ (قوله المكره بأخذ المال) الأولى التعهير على (قوله لا يضمن ما أخذه الخ) قال في المبسوط لو أن إصا أكره رجلا بوعيد تلف حتى أعطى رجلا ماله وأكرهه الآخر بثل ذلك حتى قبضه منه ودفعه فهلك المال عنده فاضه بان على الذي أكرههما دون القابض وكذلك لو أكرهه القابض على قبضه ما يدفعه إلى الذي أكرهه فقبضه وضاع عنده قبل أن يدفعه إليه فلا ضمان على القابض إذا حلف بالله ما أخذه ليدفعه إليه طائعا وما أخذه إلا بركه على صاحبه إلا أن يكرهه على دفعه اهـ هندية (قوله فالقول للمكره مع عينه) لأنه يثنى النعمان عن نفسه وعنده قرينة على صدقه وهي إكراهه (قوله والمدفع) أي إذا أكرهه على دفع ما عنده من نحو الوديعة لشخص (قوله انما يسه ما دام حاضرا عنده المكره) قال في الهندية ولو أكرهه بوعيد تلف على أن يأخذ مال فلان فيدفعه إليه رجوت أن يكون في سعة من أخذه ودفعه إليه والضمنان فيه على الأمر وانما يسه ما دام حاضرا عند الآخر فان كان أرسله ليدفعه تخاف أن يقتله ان ظفريه ان لم يفعل أو يفعل ما هتد به لم يجعل الإقدام على ذلك إلا أن يكون رسول الأمر معه على أن يرده عليه ان لم يفعل ولو لم يفعل حتى قتله كان في سعة ان شاء الله تعالى ولو كان المكره هتده بالجس أو القيد لم يسهه الإقدام على ذلك كذا في المبسوط اهـ (قوله أكرهه على أكل طعام نفسه ان جائه لا رجوع) فان قلت بشكل عما إذا أكل طعام غيره مكرها ما جاز ما جازت يضمن المكره لا المكره وان حصل النفع للمكره قلت المكره هنا أكل طعام المكره لا طعام الغير لأن الإكراه على الأكل إكراه على التقبض لعدم إمكان الأكل بلا قبض وكما قبض المكره صار قبضه منقول إلى المكره فصار كأنه قبضه وقال له كل ولو غصبه وقال له كل لا يضمن كذا في طعام نفسه لا يمكن جعل المكره غاصبا قبل الاكسكل لأن ضمان الغصب يجب بإزالة اليد ولا تصور إزالة مادام

فباعه صرح لعدم تعيينه والحيلة أن يقول من ابن أعطى ولا مال لي فاذا قال الظالم بيع كذا فقد صار مكرها فيه بزانية (خوفها الزوج بالضرب حتى وهبته مهرها ثم تصح الهبة بالضرب حتى وهبته مهرها) وان هتدها (ان قدر الزوج على الضرب) وان هتدها بطلاق أو تزوج عليها أو تستر فليس باكره خاتمة وفي مجمع الفتاوى منع امرأته المريضة عن المسير إلى أبيها إلا أن تشهد بمهرها فوهبت بعض المهر فالهبة باطلة لأنها كالمكرهه قلت ويؤخذ منه جواب طائفة الفتوى وهي تزوج بنته البكر من رجل فلما أرادت الزفاف منعها الأب إلا أن يشهد عليها أنها استوفت منه ميراث أمها فأقرت ثم أذن لها بالزفاف فلا يصح إقرارها لأنها في معنى المكرهه وبه أفق أبو السعود مفتى الروم قاله المصنف في شرح منظومته تحفة الأقران في بحث الهبة (المكره بأخذ المال لا يضمن ما أخذه) (إذا نوى) الأخذ (وقت الأخذ) ما أخذه على صاحبه ولا يضمن وإذا اختلفا أنه يرده على أي المالا والمكره (في النية فالقول للمكره مع عينه) ولا يضمن مجتبي وفيه المكره على الأخذ والدفع انما يسه ما دام حاضرا عنده المكره والالم يجعل زوال القدرة والإجاء بالبر منه وبهذا تبين أنه لا عذر لا عوان الظلمة في الأخذ عند غيبة الأمير أو رسول له فلا يضمن فروع • أكرهه على أكل طعام نفسه ان جائه لا رجوع

في يده أو في نفسه فتعذر ما يجب ضمان الغصب قبل الاكل في طعام المكره فصار كالأطعام نفسه لا طعام المكره
 إلا أنه إذا كان شعباً ما لم تحصل حنيفة فقد أكرهه على اتلاف ماله ومن أكرهه على اتلاف ماله وأنفق ضمن
 المكره اه منح (قوله وان شعباً) الأولى عدم صرفه لزيادة الاتلاف والتون (قوله لا يسهه قول ذلك) ان كان هذا
 اخباراً بالواقع للصحة فظاهر وان أريد الحكم على النبي بذلك فلا يظهر لأن الحكم بعلم من النبي لا من غيره
 عليه قد بر (قوله وسعه) لأنه كذب وقول غير النبي ليس بحجة على الخلق فلذلك يسهه اظهار ذلك عند الاكراه
 اه منح (قوله لا تمنع الكذب) أنه لقوله لا يسهه قول ذلك (قوله لم يحل) أي دفع الجارية لأن هذا ليس اكرها
 لها حتى يرضى بها الزنا ولم يكره على الدفع وأما الاسارى فأنه قادر على تخليصهم أو تصبيرهم على ما يشاءهم (قوله
 أقتر بعقوبه مكرها) هو حال من فاعل أقتر وهذه المسئلة من جزئيات قول المصنف سابقاً أول الكتاب أو أقتر
 فالمكره بعد زوال الاكراه مخبر بين الفسخ والامضاء (قوله ظاهر القضية نعم) قال في البناء مع قال النقيب أبو الياث
 ان هذا السلطان وصي يقيم بقتل أو اتلاف عضو لا يدفع ماله اليه ففعل لم يضمن ولو حذره بجس أو قيد ضمن
 ولو حذره بأخذ مال نفسه ان لم يسل اليه مال البيت ان علم أنه يأخذ جميع ماله ويترك البعض وفي ذلك ما يمكنه
 لا يسهه التسليم فان فعل ذلك ضمن مثله وان خشي أن يأخذ جميع ماله فهو معذور فلا ضمان عليه ان دفع اليه
 المال وان أخذ السلطان مال البيت بنفسه فلا ضمان على الوصي في الوجوه كلها اه ولو قيل لرجل دنس على
 مالك أو لقتلتك فلم يفعل حتى قتل لم يكن آثماً وان داهم حتى أخذوه فمعه ملبوط (قوله اني مرافع)
 أي ارفع أمرك للحاكم ليستخلص ما عندك من مال فلان (قوله لتبرئ) الاوضح أن يقول ليبرئ أي ليبرئ الدائن
 المديون عن الدين (قوله معنى) منه وب على التمييز ومصور خبر المبتدأ قال الزمخشري لا قال المديون للدائن ادفع
 الى القبالة أي الوثيقة وأقرانه لا شيء لك على والاقول ان في بدل ذهب خمس الملك فدفع اليه القبالة وأقرانه
 لا شيء له عليه أوجب فجم الاثمة ان هذا في معنى الاكراه وله أن يدعي دينه عليه وهذا جواب فجم الاثمة البخاري وكان
 جزاءه هذا عقب صادرة خمس الملك وقتله وكان قد خبا أمواله عند الناس فكل من غمز عليه أخذوا وذو وطالب
 ذلك بمجرد الاخبار فكان زمن الخوف قال مصنف القضية فعل هذا تخويفهم بالغزوة فبدر زمان الفتنة ونهني أن
 يقيد بما إذا كان السلطان يقبل مثل ذلك ويتسلط ببيته اه بتصرف (قوله وصع في الاستصعاب الخ) تقدم
 ما فيه فهو تكرار مع قوله واسلامه (خاتمة) لو قيل له لتشرين هذا الخمر أو لتأكل هذه البقرة أو لتقتل ابنك أو أباك
 أو لتبيعن عبداً هذا بألف درهم فباع فالباع جائز قبيحاً ما يمكن استصعاب فقال البيع باطل وكذا التهديد
 بقتل كل ذي رحم محرم ولو قال لتبيعن أباك في السجن أو لتبيعن من هذا الرجل عبداً بألف درهم فباعه
 فالباع جائز قبيحاً وهذا في كل ذي رحم محرم وفي الاستصعاب ذلك كله اكرام ولا يتخذ شيء من هذه
 التصرفات كذا في الملبوط والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(كتاب الجبر)

أورد الجبر بعد الاكراه لما أن فيه ما سلب الاختيار إلا أن الاكراه أقوى لأن فيه سلبه عن له اختيار صحيح وولاية
 كماله بخلاف الجبر فكان أحق بالتقديم وحكي في القاموس تثلثه وفي المصباح جبر عليه جبراً من باب قتل
 منه من التصرف فهو محجور عليه والنفقها يحدقون الملة تخفيفاً يقولون محجور وهو شائع والجبر بالكسر
 اعتل والجبر حطيم كذا ومحاسن الجبر النظر والشفقة على المحجورين وقد يكون النظر والشفقة لغيره كجبر
 المديون والسفيه على قوله ما وجبر المريض عن التصرف في الرهن وجبر العبد الحق المولى اه كما في (قوله مطلقاً)
 ولوعن الذهل أو عما هو مطلوب (قوله منع من تفاد تصرف قولي) أي على وجه يقوم الغير فيه مقام المحجور
 عليه جوهره قال الاتفاق في اصطلاح الفقهاء عبارة عن جبر مخصوص وهو الجبر الحكمي الذي يصير تصرف
 المحجور عليه غير مفيد حتى إذا باع وحصل القبض لا يفيد الملك وهو الفرق بين الجبر والنهي فان النهي يفيد الملك
 بعد القبض كما في البيع الفاسد اه والمراد من التفاد للزوم فان عقد المحجور وقوف وبالتصرف تصرف شخص
 مخصوص فأخرج من منع الناضي تفاد اقرار المكره والأولى التعبير بالزوم بدل التفاد لأن التفاد عام من اللازم
 أفاده التفهستي والمراد من التصرف القولي ما فيه ضرراً ما القول الذي هو نفع محض فالصبي فيه كالبالغ
 ولهذا يصح منه قبول الهبة والاسلام ولا يوقف على إذن الولي وكذلك المعنونة لأن حكمه بعد البلوغ حكم

وان شعباً نارح مع بقيته على المكره لم يصول
 منفعة الاكل له في الاول لا الثاني قال أهل
 الحرب لبي اخذوه ان قلت لست نبي تركك
 والاقتل لئلا لا يسهه قول ذلك وان قيل ان غير
 نبي ان قلت هذا ليس نبي تركك ليسك وان
 قلت نبي قتلناه وسعه لا تمنع الكذب على
 الانبياء قال حري لرجل ان دفعت بباريتك
 لا تنيها دفعت لك ألف أسير لم يحل أقتر بعقوبه
 مكرها لم يعتق في الاصح وهل الاكراه
 بأخذ المال معتبر من ظاهر القضية نعم وفي
 الوهبانية قال وان يقل المديون اني مرافع
 تبرئ فالأكراه معنى مصور
 ومع في الاستصعاب ان اسلام مكره
 ولاقتل ان يرتد بعد وجوبه
 (كتاب الجبر)
 (هو ائمة) المنع مطلقاً ونهياً (منع من تفاد
 تصرف قولي) لا فعلي

الصبي الحافل والحاصل أن الصبي العاقل له عبارة صحيحة فهو هو نفع محض كقبول الهبة والاستلام ونحوها
 هو متردد بين الضرر والنفع فانه صحيح العبارة في حق الانقاد حتى تنفذ تجارته موقوف على اجازة الولي ونحوها
 هو ضرر محض كالطلاق والعناق فاسد العبارة أخلاق في حق الانقاد والنفاذ جميعا اه حوى (قوله لان الفعل
 بعد وقوعه لا يمكن رده) حتى ان طفلا يوم ولد وانقلب على حال انسان فأتلفه يلزمه الضمان وكذا الجنون الذي
 لا يتيقن اذا منق ثوب انسان يلزمه الضمان لان الانفعال لا ينفك عن القصد الصحيح لان ما يوجد حسا ومشاهدة
 ولا إمكان لرد ما هو ثابت صاحب خلاف الانفعال التي نسبة بالشبهة كالحسد ودوا القصاص فان الصبا والجنون
 يؤثران في الان الحسد ودوا القصاص عقوبة والصبي والجنون ليسا من أهل العقوبة فمقتضى عدم ما للقصور
 في فعلهما لعدم القصد الصحيح اه غاية وقال في الدرر ان أثر التصرف القولي لا يوجد في الخارج بل أمر يعتبره
 الشرع كالبيع وفحوه فاذا لم يوجد في الخارج جاز أن يعتبر عدمه بخلاف التصرف الفعلي الصادر عن الجوارح
 فانه لما كان موجودا خارجا لم يعتبر عدمه كقتل القتل وأتلاف المال والا كان سقطا اه (قوله يشكل
 عليه الرقيق) أي على قوله لا نفلي (قوله لمنع نفاذ فعله في الحال) كما اذا استقرض من مالا واستهلكه فانه لا يؤخذ به
 في الحال ويؤخذ به بعد العتق لانه وان كان من أهل الالتزام الا أنه لا يصح التزامه في حق المولى ويصح في حق
 نفسه أقاده المصنف وفيه انه لا اشكال لانه ظهر في حقه الا أنه تأخر للحال ولا يتضح الاشكال الا اذا لم يؤخذ به
 أصلا كالتقوى فتأمل وفي شرح الهوى فرع نفيس يحفظ ذكره الزيلعي في باب نكاح الرقيق أن العبد اذا تزوج
 بغير إذن مولاه ودخل به بالايام بالمهر بل يطالب به بعد الحرية لعدم صدور الاذن من المولى كما اذا الزمه الدين
 بأقراره بخلاف مالزمه بالاتلاف لكونه غير محجور عليه في حق الفعل فيظهر في الحال اه فليتأمل وفي تكلمة
 الذي يرى أن العبد والجنون اذا اتلفا شيئا لم يضمنه ما ضمنه في الحال وكذا في تكلمة الطوري ومعه في لزومه للحال
 أن المولى يلزم بأحد أمرين اما الدفع أو القداء اه أبو العود (قوله الاصل فيه ذلك) أي في العبد أن يؤخذ
 بأفعاله حالا (قوله لعنه) أي لوقت عنقه فهي كاللام في قوله تعالى أقم الصلاة لذالك اللهم واللام في قوله لقيام
 المانع للعلة واللعن عو حق المولى لانه لو عمل بهذا الفعل حال البيع وفيه ابطال حقه (قوله وبه صغر وحنون)
 اعلم أن الله تبارك وتعالى خلق البشر أشرف خلق وجعلهم بكامل حكمته متفاوتين فيما تازون به من الانعام وهو
 العقل فيه سعة من سعة وقد ركب الله في البشر العقل والهوى وجعل في الملاحة العقل دون الهوى وجعل في
 البهائم الهوى دون العقل فمن غلب من البشر عقله على هواه صكك ان أفضل خلقه لما يقاسى من مخالفة الهوى
 ومكابدة النفس ومن غلب هواه على عقله كان أردأ من البهائم قال الله تعالى ان هم الا كالانعام بل هم أضل
 وجعل بعضهم مبتلى بأسباب الردى كالرقيق والجنون العديم العقل والمعنوه الناقص العقل والصبي فأنبت الجبر
 على هؤلاء وكل ذلك رحمة منه ولطف اذ لو لا ذلك لكانت معاملتهم ضررا عليهم بأن يستجز من يعاملهم هم ما لهم
 باختياره والرقا ليس بسبب الجبر في الحقيقة لانه محتاج كامل الرأي كالحار غير أنه وما في يده ملك المولى فلا يجوز له
 أن يتصرف لاجل حق المولى والانسان اذا منع عن التصرف في ملك الغير لا يكون محجورا عليه كالحار لا يقال
 انه محجور عليه مع أنه ممنوع من التصرف في ملك غيره والرق مجز حكيم ينهايه الشخص اقبول ملك الغير عليه
 والجنون داء يحصل الدماغ باعتناء على الاقدام على ما يضاد مقتضى العقل من غير ضعف الاعضاء وفي التلويح
 الجنون اختلال القوة المعيرة بين الامور الحسنة والقيصة المدركة للمعاقب بأن لا يظهر آثارها وتعتل أفعالها
 اما لضعف ما حصل عليه دماغه في أصل الخلقة واما لخروج مزاج الدماغ عن الاعتدال بسبب خلط أو آفة واما
 لامتلاء الشيطان عليه والقاء الخيالات الفاسدة اليه بحيث يفرح ويفزع من غير ما يصلح سببا اه والصبر
 وصف الانسان من أن ولادته الى أن يبلغ الحلم بسبب عدم تكامل قوى بشرته الا أنه غير لازم لوجود الانسان
 بدونه كآدم وحواء ولادخل في مفهومه تصور الانسان بدونه ولذا كان من العوارض وان كان وصفه أولياله
 ولازم الغالب أفرادها واهية يوجب خللا في العقل يصير من قام به مختلط الكلام في بعض كلامه كالعقل
 وفي بعضه كالجنانين (قوله بعم اقوى) هو من كان جنونه مطبعا والضعيف هو من يجن ويغيب (قوله كافي المعنوه)
 اختلف في تفسيره اختلافا كثيرا أحسن ما قيل فيه هو من كان قایل الفهم مختلط الكلام فاسد التدبير الا أنه
 لا يضرب ولا يشتم كما يفعل الجنون اه تبين (قوله وحكمه كميز) في تصرفه فانه وفي رفع التكليف عنه اه زيلعي

لان الفعل بعد وقوعه لا يمكن رده فلا يصح رد
 الجبر عنه قلت يشكل عليه الرقيق اتعق
 فله في الحال بل بعد العتق كما صرح به في
 المدائيم الا أن يقال الاصل فيه ذلك
 لكنه أخر لعنه لقيام المانع فتأمل (وبه
 صغر وحنون) بعم اقوى والضعيف كافي
 المعنوه وحكمه كميز كافي في الاذن (ورق

في نسخ أبي حنيفة وفي نسخ أبي سليمان أنه قوله ما قال أبو يوسف هو ضمان وهو الصحيح اه يرى عن الذخيرة
ولو أتلف مال غيره بلا سبب ايداع أو اقرار ضمن بالاجماع اه شرح تنوير الاذهان (قوله وما أودع عنده
بلاذن وليه قيد بعدم الاذن لانه لو أذن له وليه في أخذ الوديعة يضمن اتفاقا كما في المصنف والاولى حذف قوله
بلاذن وليه ويكون قوله به بلاذن راجع الى المسائل الاربع واحتريزه عما اذا أتلف ما أودع عند أبيه فانه
يضمنه وأطلق عدم الضمان في الوديعة وهو مقيد بما سوى الرقيق أما هو اذا أودعه واستهلكه يضمن اجماعا يرى
عن البدائع (قوله وما أعير له وما يبيع منه) لانه ضمان عقد عندهما والصبي ليس من أهل الزام الضمان وعند
أبي يوسف ضمان فعل وانه من أهل التزام الفعل فنية (قوله ما اذا أودع صبي محجور مثله) قال في جامع القصولين
وهي من مشكلات ايداع الصبي قلت لا اشكال لانه انما يضمنها الصبي أي في الصور المستثناة للتسليط من
مالكه او من الموجد اه أشباه (قوله وهي ملك غيرهما) أي وقد أودعه بغير اذن المالك وفي البيه عن سنية المفتي
لو أودع عبدا محجورا ما لا ودفعه الى مثله لم يضمن الا في مال يفتق وليس له ضمن الثاني اه (قوله ولا يجبر على
حرم مكاف بفسه) وفي نسخة بحذف على وهذا عند الامام قال الاتقاني وجه قول أبي حنيفة الكتاب والاجماع
والاعمال قول ثم قال وأما الاجماع فهو أوالسفيه اذا أطلق أو أعتق أو تزوج يصح منه هذه التصرفات بالاتفاق
وكذا اذا أقر على نفسه بالحدود والقصاص صح بالاتفاق فلو كان محجورا عليه لم يصح تصرفه فانه أصل السلب
ولا يثبته فاذ اصح تصرفه في النفس وهي الأصل وجب أن يصح تصرفه في المال وهو التبع بالطريق الاولى بدلالة
الاجماع (قوله هو تذيير المال الخ) قال القهستاني السفيه يقتضيه في اللغة الخفة وفي الشرع تذيير المال وانلافه
على خلاف مقتضى العقل والشرع فارتكاب غيره من المعاصي كشرب الخمر والزنا لم يكن من السفيه المصطلح
في نفي اه وفي شرح الحوى السفيه العمل بخلاف موجب الشرع واتباع الهوى وترك ما يدل عليه الجواب والسفيه
من عاداته التذير والاسراف في النفقة وأن يتصرف تصرفا لا لغرض أو لغرض لا بمقتضى العقل من أهل الديانة
غرضه مثل دفع المال الى المغنين واللهايين وشراء الحمامات الطيارة بمن غال والغبن في التجارة من غير محمدا اه
ونحوه للزيلي والمراد أنه كان رشيدا ثم سفيه أما اذا بلغ سفيه فقد ذكر في الذخيرة انه يمنع عنه ماله ما لم يبلغ خمسا
وعشرين سنة عنده وقال لا يمنع عنه ماله مادام السفيه فقلت القائل أبو السعود قال في الاشباه ولم أر حكم شهادة
السفيه ولا شك أنه ان كان مضى ماله في الترفه وفاتق لا تقبل فهادته وان كان في الخير تقبل شهادته وعند
الشافعي رضي الله تعالى عنه لا يجزى وجوه الخبر واختلف في المقاس فقال الامام لا يجزى فلاس بل يجزى الى ان
لا يظهر له مال فيخرج ولا يحول بينه وبين غرمائه وقال اذا أفلس حبل بينه وبينهم الا أن يبرهنوا أن له مالا اه
وفي الهداية وقال اذا طلب غرماء المقاس الجبر عليه جبر القاضي عليه ومنعه من البيع والتصرف والاقرار حتى
لا ينثر بالغرماء وباع ماله ان امتنع المقاس من بيعه وقسمه بين الغرماء بالحصة عندهما (قوله فيجبر عليه عندهما)
مستدرك مع ما يأتي مع عدم صحة التفريع أيضا اه حلي (قوله وفسق) أي من غير تذيير مال فان الفاسق أهل
لولا بة على نفسه وأولاده عند جميع أصحابنا وان لم يكن حافظا لماله فمستاني وهذا يفيد أن الفاسق غير محجور
عليه اتفاقا وهو الذي تصفه عبارة الزيلي والبرهان والدرر قال فيها والرشيد عندنا هو الرشيد في المال فاذا بلغ
مصلحة الماله لا يجبر عليه ولو فاسقا عندنا وعند الشافعي وفي الدين أيضا اه (قوله ودين) قال في الهندية الجبر
بسبب الدين أن يركب الرجل ديون تستغرق أمواله وتزيد على أمواله وطلب الغرماء من القاضي أن يجبر عليه
حتى لا يهب ماله ولا يتصدق به ولا يقربه اغريم آخره القاضي يجبر عليه عندهما ويعمل بحره حتى لا تسع هبته
ولا صدقة بعد ذلك وعند أبي حنيفة رجه الله تعالى لا يجبر عليه ولا يعمل بحره حتى تصح منه هذه التصرفات
اتمى وفيها ثم لا خلاف عندهما أن الجبر بسبب الدين لا يثبت الا بقضاء القاضي واختلف في الجبر بسبب الفساد
والسفيه قال أبو يوسف رجه الله انه لا يثبت الا بقضاء القاضي أيضا وعند محمد يثبت الجبر بنفس السفيه ولا يتوقف
على القضاء اه محيط وفي ذكر الفساد الذي هو الفسق نظر لما مر وأقاد القهستاني أن المشايخ اختلفوا في الجبر
بالدين هل هو خلاف مبتدأ أو مبني على القضاء بالافلاس وعلى هذا لا يمكنه القضاء بالافلاس ثم الجبر بناء عليه
عنده لان القضاء بالافلاس لا يقتضي حال الحياة خلافا لهما فيشترط لصحة القضاء بالجبر عندهما القضاء بالافلاس
ثم الجبر بناء عليه والجبر بالسفيه يعم جميع الاموال وبالدين يخص المال الموجود حتى يتقضى تصرفه في مال حدث

وما أودع عنده بلاذن وليه وما أعير له وما يبيع
منه بلاذن وبسبب من ايداعه ما اذا أودع
بصبي محجور مثله وهي ملك غيرهما فلا مال
تضمن الدافع أو الاخذ ولا يجبر على حر
م مكاف بفسه) هو تذيير المال وتضييعه على
خلاف مقتضى الشرع أو العقل درر وفي
الخبر كان بصرفه في بناء المساجد ونحو ذلك
فيجبر عليه عندهما ونماه في فوائد شتى من
الاشباه (وفسق ودين)

قوله به

لما في

بعده بالكسب اه (قوله وغفلة) حال في الكافي وأما الجبر بسبب الغفلة وهو أن لا يدور مفسد أو لكنه سليم الكتاب
لا يهتدي الى التصرفات الرابحة ويهتدي في التصارات ولا يصير منها فان القاشي يحجر على هذا المكاتب اه وفي المغرب
رجل مقفل على صيغة اسم المفعول من التفضيل وهو الذي لا فطنة له اه ولا تقبل شهادته والظاهر أن المقفل في
الجرحية في الشهادة وهو أنه في الجرح من لا يهتدي الى التصرف الرابح وفي الشهادات من لا يذكر ما يراه أو يسمعه
ولا قدرته على ضبط المشهود به اه اشباه (قوله بل يمنع مفت ما جن) من الجرح والاسم المجانية بالضم فمما
وفي البهرة بمن النسي يحجرنا اذا صلب وقلط وقوله رجل ما جن كأنه أخذ من فاطم الوجه وقوله الجاهل
وايس يعري تحض اه وانما عبر بالمتع وغير الاسلوب اشارة الى أنه ليس بجرح حقيقة كباقي التنبه عليه (قوله
يعلم الجبل الباطلة) ولا ياتي بما يفعله من تحليل الحرام أو تحريم الحلال زيلبي (قوله وطبيب جاهل) وهو الذي
يسئ الربض دواءه لكامله أو لا أو اذا قوى عليه الدواء لا يقدر على ازالته ضرره اه مخ زيادة من الزيلبي
(قوله ومكاره فلس) وهو الذي يتقبل الكراه ويؤجر الجاهل وايس له جال ولا يظهر يحمل عليه ولا له مال يشتري به
الدواب والباس يعتمدون عليه ويدفعون الكراه اليه ويصرف هو ما أخذ منهم في حاجته فاذا جاءه أو ان الخروج
يحتج منه ذهب أموال الناس وتفقون حاجتهم من الفز والحق لان دفع الضرر العام واجب وان كان فيه الحاق
الضرر الخاص اه مخ قال السيد الحوي في شرحه وأسابيح الجرح ثلاثة وهي ما ذكر من الضر والرق والجنون
وقه الحق بهذه الثلاثة ثلاثة أخرى وهي المفتي الما جن والطبيب الجاهل والمكاري المفسد روي ذلك عن الامام
كافي البائية وألحق بهذه الثلاثة ثلاثة أخرى المحتكر وأرباب الطعام اذا تعذروا في البيع بالقيمة ذكره في الحظر
ومالو أسلم عبد لذي وامتنع من بيعه بابعه القاضي ذكره ابن فرشته في شرح الجمع في الجرح ويراد على قوله ما السفيه
والمقفل والمديون قال الشيخ ابن الضياء في شرح الجمع وما روي عن الامام أنه كان لا يرى الجرح الا على ثلاثة
المفتي الما جن والطبيب الجاهل والمكاري المفسد فليس المراد حقيقة الجرح وهو الما في الشرع الذي يمنع نفوذ
التصرف ألا ترى أن المفتي لو أفتى به الجرح وصاب في الفتوى جاز ولو أفتى به الجرح وأخطأ لا يجوز وكذا الطبيب
لو باع الادوية بعد الجرح فذيعه دل أنه ما أراد به حقيقة الجرح وانما أراد المنع الحسي بأن يمتنع من عملهم حسا
لان المفتي الما جن يفسد أديان المسلمين والطبيب الجاهل يفسد أموالهم فانه الخطأ جرح الابل وليس
له ابل ولا ظهر يحمل عليه ولا مال له اه (قوله) ما جن من الناس يعقدون عليه ويدفعون أموالهم لاجل الكراه
التي يصرفونها في حاجته فاذا جاءه أو ان الخروج يحتج فيضيع أموال المسلمين ففساد هذا الشخص منعت
الى العامة أيضا كخوبه والطاق الضرر الخاص لدفع الضرر العام جائز فكان منهم من ذلك من باب الامر
بالمعروف والنهي عن المنكر لان باب الجرح لا يلزمه التناقض كذا في البدائع اه (قوله به اي بقوله ما جن) في
وفي التوضيح والاختار قوله ما جن مستأنى ووجد بعض الهوامش عن الشربلالي كيف يفتي بقوله ما في الجرح وقد
اختلفنا فيه فحمد بجبره بغير دالقة وأبو يوسف يفتي بالقاضي اه قلت اذا جرحنا على الذمعة التي قدمها المصنف
أول كتاب القضاء من عمل القاضي والمفتي على قول الامام ثم أبي يوسف يكون الاعتماد على قول أبي يوسف
واعتمد قول الامام المحبوبي وصدر الشريعة والمفتي وغيرهم (قوله كذا في) أي كطفل لم يبلغ أو بالغ وهو معتوه
اه تنوير الاذهان (قوله الا في نكاح وطلاق) ويلزمه مهر المثل لا الزائد عليه ولو طلقها قبل ادخول وجب نصف
المهر كذا في شرح الوهبانية (قوله وعقار) ويسمى العتيق لو اعتقه في العتقة ولو عن كفارة ولا يجوز له عن
تكفيره والسعاية قول أبي يوسف وقال محمد لا سعاية عليه كذا في الهداية وحكي صاحب المبسوط
الخلاف على غير هذا الوجه (قوله واستيلاء) أي اذا استولاه أمته صارت أم ولده فتقت بموته من كل ماله
وقد روي في شرح الشربلالي الوهبانية بكون الولد موجودا وان أقرب الاستيلاء وليس معها ولده فتقت بموته
من كل ماله وتسمى في قيمته اه (قوله وتدير) فان مات المولى قبل أن يؤنس منه الرشد دعي في قيمته
مدير الاله بموت المولى عتق فكأنه أعنته حال حياته فعليه السعاية في قيمته وهذا انما يتأق على قول من أوجب
السعاية وهو محمد وأما على قول من لا يوجبها فيحتاج الى بيان قاله العلامة عبد البر واستدل الشربلالي
على عدم وجوب السعاية بأشياء ذكرها في شرحه فراجع ان شئت (قوله ووجوب زكاة) ويدفعها القاضي
اليه لانه لا يمتن بته لكونها عبادة لا يمكن بيعت به أمينا لتبلا بصرفه في غير وجهه (قوله ووج)

وغفلة (بل) يمنع (مفت ما جن) يوم الحبل
الباطلة كذا في كتاب الرقة تبيين من زوجها
أو سقط عنها الزكاة (وطبيب جاهل ومكاره
فلس) أي بقوله ما (يعني) صيانة
والغفلة (ب) أي بقوله ما (يعني) صيانة
له وعلى قوله ما (يعني) صيانة
في أحكامه كذا في (ثم هذا الخلاف في
تصرفات تحمل الفسخ ويطلق الهزل وأما
ما لا يحمله ولا يملك الهزل فلا يجبر عليه
بإجماع فلا تأمل (الاف في نكاح وطلاق
وعقار) واستيلاء وتدير ووجوب زكاة
ونظرة (وج)

تصرف مولى لا يملك
تصرف مولى لا يملك

أى إذا كان قادراً على الزاد والراحلة وإذا أراد عرفة لم يمنع من ذلك ولو أراد أن يعمر ويسوق الهدى لم يمنع من ذلك ولكن القاضى يضع قدر النفقة والكراء والهدى على يد أمين يتفقه عليه في الطريق وفي الميسر والتصریح بعدم التمكين من غير حجة الاسلام وعرفة واحدة وهو في العرفة استحصان أخذ بالاحتياط في الدين لا اختلاف العلماء في فرضيتها أه من شرح عبد البر (قوله وعبادات) المراد بها ما كان بدنيا كالصوم والصلاة لا ما هو أه من البدن والمالي والمركب منهم. انعطفها على ما قبلها من عطف المبين لأن عطف الامم وذكر السبكي في دياجته شرحه لتخصيص المفتاح أنه في كل موضع يدعى فيه أنه من عطف العام على الخاص يصح أن يراد بالعام ما عدا ذلك الخاص فيكون من عطف المبين قال وهذا هو التحقيق وصرح بذلك سعدى افندي فيما علقه على العناية أه أبو السعود (قوله وزوال ولاية أبيه وجده) أى فتكون ولاية ما تقدم للقاضى وهذا بخلاف الصغير فان ولايتهما عليه ثابتة (قوله وفي حجة اقراره بالعقوبات) كما لو أقر على نفسه بوجوب القصاص في النفس أو فسادونها أه حوى (قوله وفي الاتفاق) أى على نفسه وزوجه ومن تجب عليه نفقته من ذوى أرحامه من ماله ذكره عبد البر وغيره وأما وقفه فقال في الاشياء باطل واختلوا فيما لو كان باذن القاضى فصح البلطج وأبطله أبو القاسم أه (قوله وفي حجة وصاياه بالقرب من الثالث) انما جازت لانها موافقة للحق يتقرب به إلى الله تعالى وليس فيه سرف ولا ما يستحقه المسلمون فينفذ من الثالث لأن الحجر نظره حتى لا يتلف ماله فيبطل بالفقر الذي هو الموت الآخر وهذا المعنى لا يوجد في الوصايا لأن وجوبها بعده وأنه قد استغنى عن المال في أمر دينه وفي انفاذها انظر لامر آخرته واكتساب الثناء الجميل بعده أه من شرح عبد البر (قوله كالأخ) أى غير مجبور ولا فهو بالغ أه حلى (قوله وفي كفارة كعبه) قال العلامة عبد البر لو نذر صدقة أو هدياً أو طاهر أو حلف لا يدهه القاضى أن يكفر بالمال بل يصوم لكل يومين ثلاثة أيام وصكك الصوم في كفارة الظهار والقتل ولو اعتق عبده في كفارة ظهار سعى في قيمته ولم يجوز عن تكفيره ولا يجوز الا صومه كذا في خزائنه الا كل وغيرها (قوله والحاصل) مستغنى عنه بما قدمه قرياً (قوله ينفذ من المجبور) أى اجماعاً (قوله وما لا) بيعه ومثرائه وهبته واقراره بالمال واجارته وما أشبه ذلك من التصرفات التي يطبقها الفسخ والنفق رد ذلك من المجبور عليه كما لا يجوز من غير البالغ ومن العتوه أه عبد البر (قوله فان بلغ غير رشيد) ذكر الاكل في خزائنه ادرك اليتم لم يجعل الوصى يدفع المال إليه بل يتأنى ويجز به بالشئ بعد الشئ فان وجد مصلحاً دفع إليه ماله وان كان ما جنى مفسداً اتأنى بينه وبين أن يأتي عليه خمس وعشرون سنة ثم يدفع إليه ماله صلح أو لم يصلح وفي البدائع لا بأس للولى أن يدفع إليه شيئاً من أمواله ويأذن له بالتجارة للاختيار فان آنس منه رشداً دفع إليه الباقي أبو السعود عن البيهقي (قوله فصع تصرفه قبله) لا وجه للتفريع وعبارة الدرر ولو صح تصرفه قبله أه فعبر بالواو التي لا امتتناف أو العطف وانما صح تصرفه لأن البالغ العاقل لا يجبر عليه عند الامام وهذا منع للتأديب لا حجر أه حلى مزيداً (قوله وقال لا يدفع) ولو صار هرماً كما في الدر المنثور وثمرة الخلاف تظهر فيما اذا دفع إليه المال بعد ما بلغ هذه المدة فسد الا يضمن الوصى بالدفع إليه عنده خلافاً لما أبو السعود (قوله فان آنس) أى عرفتم أو أبصرتم ذكره البكري في تفسيره (قوله هو كونه مصلحاً في ماله) هو بمعنى قول صاحب التنقيح معنى الرشداً ينفق فيما يحل ويمسك عما يحرم ولا يمسك فيه بالتبذير والاسراف أه (قوله فقط) أى لا في دينه وقال الامام الشافعى رضي الله تعالى عنه الرشداً بالصلاح فيهما (قوله ولو فاسقاً) تفسير لما استفيد من التقييد بقوله فقط (قوله لا يبيع ماله) ولو عقاراً بمن قليل حوى عن الفقيه وانما كان له حبه لأن قضاء الدين واجب عليه والمماطلة ظلم فيحبه الحاكم دفعاً لظلمه وإيهال الحق لمستحقه ولا يكون ذلك اكرهاً على البيع أه منع (قوله وقضى دراهم دينه من دراهمه) لأن لادان أن يأخذ بيده اذا ظهر بجنس حقه بغير رضا المدين فكان للقاضى أن يبعينه أه منع (قوله استحصاناً) والقياس أن لا يجوز للقاضى بيعه لأن هذا الطريق غير معتبر لقضاء الدين فصار كالعروض وقوله لا تحادهم في الثنية أشار به إلى وجه الاستحصان قال في المنع وجه الاستحصان انهما متحدان جنساً في الثنية والمالية ولهذا يضم أحدهما إلى الآخر في الزكاة مختلفان في الصورة حقيقة وحكماً أما حقيقة فظاهر وأما حكمه فلا أنه لا يجري بينهما بالفضل لاختلافهما في النظر للاختصاص بثبوت القاضى ولاية التصرف والنظر إلى الاختلاف يسلب عن الدائن ولاية الاخذ عملاً بالشبهين بخلاف العروض لأن الأغراض

(وعبادات وزوال ولاية أبيه وجده وفي حجة اقراره بالعقوبات وفي الاتفاق وفي حجة وصاياه بالقرب من الثالث فهو) في هذه (كأنه) وفي كفارة كعبه اشياء والحاصل أن كل ما يستوى فيه الهزل والجند ينفذ من الحجر ولو لا فلا الأباذن القاضى خاتمة (فان بلغ) الصبي (غير رشيد لم يسلم إليه ماله حتى يبلغ خسا وعشرين سنة فصع تصرفه قبله) أى قبل المقدار المذكور من المدة (وبعد يسلم إليه) وجوباً حتى لو نفعه منه بعد طلبه ضمن وقبل طلبه لا ضمان كما يفيد به كلام المحقق وغيره قاله شيخنا (وان لم يكن رشيداً) وقال لا يدفع حتى يؤزر رشده ولا يجوز تصرفه فيه (والرشد) المذكور في قوله تعالى فان آنس منه رشداً (هو كونه مصلحاً في ماله فقط) ولو فاسقاً قاله ابن عباس (والقاضى يحبس الحر المديون لبيع ماله لدينه وقضى ديانه) مدينه من دراهمه (يعنى بلا أمره وكذا لو كان ديناً من دراهمه) فانبره لدراهمه مدينه وبالعكس (استحصاناً) لا تحادهم في الثنية (لا) يبيع القاضى (عرضه و) (لا) عقاره) للدين (خلافاً لما ذهبوا به) أى بقوله ما يبيعهما للدين (ينفق) اختياراً وصحة في جميع القادري

على قول أبي يوسف أما على قول محمد فيجب من غير قضاء كما سبق وفي الهندية عن الخانية وإن بلغ اليتيم سفيها
غير رشيد فقبل أن يجبر القاضي لا يصير محجورا عليه عند أبي يوسف وتقدر تصرفاته وعند محمد يكون محجورا
من غير حجر اهـ (قوله بل باطلاق القاضي) هذا مذهب أبي يوسف وعند محمد يرتفع بالرشد من غير اطلاق أفاده
في الاشياء (قوله ينبغي تقديم بينة بقاء السفة) قال في الظهيرية ولو أن رجلا كان صالحا ثم فسد بعد ذلك فحجر
عليه لقاضي وقد كان انسان اشترى منه شيئا فاختلف المحجور والمشتري فقال المشتري اشترى به منك حال
صالحك وقال المحجور بل اشترى به في حال الحجر فالتول للمحجور عليه وإن أقام جميعا البينة فالبينة بينة الذي
يدعي الصحة ولو أطلق عنه القاضي فقال المشتري اشترى به بعد ما أطلق عنك وقال المحجور بل اشترى به في حال
الحجر فالتول قول المحجور عليه نقلا في الهندية فأفاد أن القول للمحجور عليه في الصورتين ومن القواعد أنه عند
تعارض بينتي الصحة والفساد تقدم بينة الصحة وعند الانفراد تقدم بينة المنيب على قول الآخر فيبحث مصنف
الاشياء لم يوافق المنقول وأفاد الشيخ صالح محشي الاشياء بحثا تفصيلا في المقام حمله أن الخلاف بين الخطمين
إذا كان بعد الحجر ينبغي تقديم بينة الرشد لاسيما ثبت خلاف الظاهر إذا الظاهر ابتداء ما كان على ما عليه كان
فكانت بينة الرشد أكثر اثباتا والبيانات شرعت للاثبات وأما إذا كان قبل الحجر فالظاهر الرشد وبينة السفة
ثبت خلافه والبيئة بينة من يثبت خلاف الظاهر وفي ذخيرة الناظر ادعى زوال السفة وأقام البينة وادعى
خصمه بقاء السفة وأقام البينة تقدم بينة زوال السفة لانها ثابتة أمر الم يكن ثابتا اهـ (قوله وفي الوهبانية)
البيت الاول ليس لفظ الوهبانية وهو

ولم يوطئه مالا ليج تنقل • ومن يدعي اقراره قبل بحجر
أو البيع والمحجور قال بوقته • فمن يدعي التأخير ليس بوشح

فغيره الى ما ترى وهو حسن الا أنه كان ينبغي التنبيه عليه ومهناه كما قال شارحه ما لو قال بعد ما صلح اني كنت
اقررت وانا محجور على اني اسهلكت لك دراهم وقال رب المال اقررت بذلك حال اصلاحك أو قال اقررت به
حال افسادك ولكنه حق وقال المقر لم يكن ذلك - فالتول قول المقر لانه أضف الاقرار الى حالة معودة تنافي
صحة الاقرار فيكون في الحقيقة منكر الامتزا فيجعل القول قوله في ذلك وهو في هذا بمنزلة الذي لم يبلغ ولو قال
بعد ما صلح قد كنت اقررت لك بذلك في حال الفساد وكان ذلك حقا فإنه يقضى عليه بذلك وألحق المصنف به البيع
اتما لوقفه على نقل أولانه قاضيه عليه اهـ (قوله قبل بحجر) الطرف مضاف الى الجملة (قوله ولو باع) أي المحجور
(قوله وقال) أي القاضي للمشتري لا تؤذي الثمن الى المحجور واحتز به عما إذا اجاز البيع ولم ينه عن أداء الثمن
اليه فان دفعه اليه جائز لان في اجازته البيع اجازة لدفع الثمن كالوكيل في البيع فانه وكيل في قبض الثمن (قوله
يضمير) ضميره كضمير أدي الم - تترجع الى المشتري ووجهه أنه لما انتهى صار حق القبض للقاضي فإذا دفعه
للمحجور عليه بعد ذلك كأنه دفعه الى الاجنبي ولا خيار للمشتري في ذلك لانه ضيع ماله بالدفع اليه بعد ما نهاه
القاضي فلا يستحق به منه تخفيفا ولا خيارا اهـ والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (فصل بلوغ الغلام) •

البلوغ في اللغة الوصول وفي الاصطلاح انتهاء هذا الصغر وما كان الصغر أحد أسباب الحجر أي وكان له نهاية
وجوب بيان انتهائه وهذا الفصل لبيان من قال القاضي عياض وغيره الغلام يقع على العبي من حين يولد في
جميع حالاته الى أن يبلغ ويطلق على الرجل باعتبار ما كان كما يطلق عليه شيخنا باعتبار ما يؤول اليه وفي القساموس
الغلام الطائر الشارب والكهل ضد أو من حين يولد الى حين يشب اهـ (قوله بالاحتلام) قال في المعدين الاحتلام
جعل اسم المايراء القسام من الجماع فيحدث معه انزال المني غالبا فقلب لفظ الاحتلام في هذا دون غيره من أنواع
المنام لكثرة الاستعمال اهـ (قوله والانزال) أي بوطء أو بجملة عميرة (قوله والاصل هو الانزال) لان الاحتلام
لا يعتبر الا معه والاحبال لا يتأق الا به (قوله والجمارية) أي البنت وهي أختي الغلام (قوله ولم يذكرا الانزال
صريحاً) أي فيها مع أنه لا بد منه في الاحتلام والحبل (قوله فان لم يوجد منها شيء) أي مما ذكر ولم يعتبر بنبات
العانة وروي عن أبي يوسف في غير رواية الاصول أنه اعتبر بنبات العانة وأما من ود الندي فلا يحكم بالبلوغ به
في ظاهر الرواية وقال بعضهم يحكم به وقال في الكشاف في تفسير سورة النور وعن علي أنه كان يعتبر القامة

ولا يرتفع الحجر بالرشد بل باطلاق القاضي
ولو ادعى الرشد وادعى خصمه بقاء السفة
السفة وبرهنا ينبغي تقديم بينة بقاء السفة
أشياء وفي الوهبانية
ومن يدعي اقراره قبل بحجر
فمن يدعيه ووقته فهو أجدر
بالباع والقاضي اجاز وقال لا
تؤذوا إذا من بعد بحجر
(فصل)
(بلوغ الغلام بالاحتلام والاحبال
والانزال) والاصل هو الانزال (والجمارية
بالاحتلام والحبل) ولم يذكر الانزال
صريحاً لانه قلما يوجد منها (فان لم يوجد
منها شيء)

ويقدره بخمسة أشهر وبه أخذ الفرزدق في قوله

ما زال مدع قد بدا أزاره فمما قادر لخدمة الأشبار

أه اتقاني ولا يتبرع من الساق وأما شعر الشارب والابط فقبل الخلاف فيه كالعانة وأما الرغب وهو الشعر الضعيف فلا أثر له إنما كان وكذا نقل الموت لا عبرة به جوى عن شرح النظم الها إلى (قوله به يفتي) وهذا عندهما وهو قول الامام الشافعي وقال أبو حنيفة لا بد أن يتم للغلام ثمان عشرة سنة وللجارية سبع عشرة سنة ووجهه قوله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن حتى يبلغ أشده وأشد الصبي على ما قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما وتبعه الفتبي ثمان عشرة سنة وقبل اثنتان وعشرون وقيل خمس وعشرون وأقل ما قالوا هو الأول فوجب أن يدار الحكم عليه للاحتياط إلا أن الجارية أسرع ادراكا من الغلام فنقصت سنة عنه وأخر سنة عنها لاشتغالها على الفصول الأربعة التي توافق المزاج ووجه قولهما المقتضى به العادة الغالبة إذا العلامات تظهر في هذه المدة غالباً فجعلت المدة للامة في حق من لم تظهر له علامة منع بتصرف قال في المختار يتم الصبي بالكسر يتم بها ويوما بالضم والفتح واليتيم من الناس من قبل الاب ومن البهائم من قبل الام اه والاشد واحد لا جمع له وقيل جمع واحد بالفتح كظاس أو بالضم كورد وقيل جمع لاوا - دله وأصله من شد انه صار ارتفاع وهو مشتق من الشدة وهي القوة والجلادة (قوله لقصر أعمار أهل زماننا) قد علمت توجيه آخر لقولهم اقربيا (قوله هو المختار) قال في شرح الجمع وأجمع ان ابنة خمس سنين فادونها إذا رأت الدم لا يكون حبضا وابنة تسع سنين فما فوقها يكون حبضا والخلاف في ست وسبع وثلاثين وفي الكفاي عن بعضهم أن أدناه إحدى عشرة (قوله بأن بلغ هذا السن) ولا يقبل قولهما فادون ذلك لأن الظاهر يكذبهما ما ابرهان (قوله مدقفا) إذا فسر ما به علم بالوغه ما وليس عليه ما عمن شرب لا لاية وفي الجوى عن شرح دور البحار يشترط لقبول قولهما أن يبيننا كيفية المراهقة حين البلوغ والاعتماد والمراد به ما في الشريعة لا لاية قاله أبو الوفاء (قوله ان لم يكذبها الظاهر) فإن بلغ هذا السن وقال بلغه وظاهر حالهما المضعف والزمنة كغالب أولاد القاهرة فانهم ما لا يصدقون (قوله ولا يبعه) قال في فتاوى قاضي خان صبي يسع ويشتري وقال انه بالغ ثم قال بعد ذلك استيب بالغ فان كان حين أخبر عن البلوغ محتمل البلوغ بأن كان سنة اثنتي عشرة سنة أو أكثر لا يعتبر بحدوده بعد ذلك وإن كان سنة دون ذلك لا يصح اخباره بالبلوغ ويصح بحدوده ومثل ما ذكر جميع أحكام البالغين في طلاق وعتاق ونكاح وبيع ورجوع وبيع كباقيده عموم كلامه وفي الجوى وأحكامهم ما أحكام البالغين في التصرقات (قوله لاتصح الا بالينة) بأن يشهدوا على معاينة انزاله والاولى أن يزيد بعد قوله وبعد يصح إذا كان بحال يحتمل مسئله ليوافق ما في القهستان فإنه نقل عن اقراره الا - كأم أنه لا يصح اقراره قبل ثلثي عشرة سنة وكذا بعده إلا أن يكون بحال محتمل معاينة عادة وفي الجوى عن شرح النظم أن هذا المراهق اثنا عشرة سنة أو ثلاث عشرة اه (خاتمة) في شرح البخاري للكرمانى ذكر ان عبداً بن عمرو بن العاص كان بينه وبين أبيه اثنا عشرة سنة قالوا ولا نعرف أحدا غيره كذلك والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (كتاب الماذون) •

أراد كتاب الماذون بعد كتاب الجرح ظاهر المناسبة إذا الاذن يقتضى سبق الجرح اه والماذون مصدر كعسور وان كان الظاهر أنه مضافة الا أنه يحتاج الى حذف المضاف والصلة كما في الكرمانى يقال هو ماذون له وهي ماذون لها وترا - له ليس من كلام العرب قهس - تالي وفي المصباح أذنت له بعد في التجارة فهو ماذون له والقهاء يحذفون الصلة ويقولون العبد الماذون كما قالوا محجور بحذف الصلة والاصل محجور عليه لفهم المعنى اه (قوله لغة الاعلام) قال قاضي زاده في التكملة لم أرقط في كتب اللغة مجي الاذن بمعنى الاعلام وانما المذكور فيها كون الاذن بمعنى الاعلام اه وقد تتبع المؤلف فيه الزيلعي وانما هو لغة الاطلاق كما في بسبوط خواهر زاده لكن في الشريعة لا لاية عن النهاية أما اللغة فالاذن في الشيء رفع المانع لمن هو محجور عليه واعلام باطلاقه فيما جهر عنه وفسر الاذن في قوله تعالى والمتفرقة ما ذنه بالامر والرضا والارادة والقضاء وفي القاموس أذن بالشئ كسميع إذا ما بالكسر ويجوز أن إذا ما وإذا ذانه علم به فأذنوا بحرب أي كونه على علم ثم قال وأذن له في الشئ كسميع إذا ما بالكسر وإذا ما بأباحه اه (قوله نك الجرح) أي السابق عرقه وهذا يشمل فك الجرح من صبي من ولي أو قاض ولما كان

(فتي يتم اكل منهم خمس عشرة سنة به يفتي) انصر أعمار أهل زماننا (وإدنى مئته له اثنا عشر سنة وإله ان سبع سنين) هو المختار كما في أحكام الصغير (فإن رافعا) أي بان بلغه (فقالا بلغنا صدقنا ان لم يكذبها الظاهر) كذا أقيد به في الامامية وغيره ما فبعد ثلثي عشرة سنة يشترط شرط آخر لصحة اقراره بالبلوغ وهو أن يكون بحال يحتمل مثله واللا يقبل قوله (كأنه حكم) فلا يقبل (وهما) - ينقد (كأنه حكم) احتمال حاله بحدوده البلوغ بعد اقراره مع احتمال لاية بحدوده البلوغ ولا يبعه وفي الشريعة لا لاية يقبل قول المراهقين قد بلغنا مع تفسير كل ما إذا بالغ بلا عيبين وفي الخزانة أقتر بالبلوغ قبل ثلثي عشرة سنة لاتصح الا بالينة وبعد تصح انتهى (كتاب الماذون) (فك الجرح) (الاذن) أهبة الاعلام ونسرا (فك الجرح)

معظم الباب في مسائل العبد زادي التعريف واسقاط الحق أي حق المولى النابت له في رقبته اه جوى وهذا يقتضى أن اسقاط الحق لا يكون الا من المولى فيكون قاصرا على اذن العبد وليس كذلك كما يأتي وجهه القهستاني أيضا لما قبله (قوله أي في التجارة) أي التصرف في أنواعها (قوله لان الجبر لا يتفك عن العبد المأذون في غير باب التجارة) فليس له أن يتبرع ولا أن يعتق ولا أن يكفر بالمال (قوله واسقاط الحق) أي حق المنع لاحق المولى لأنه يكون قاصرا على العبد ومع ذلك لا يسقط حق المولى لأن له أن يأخذ من كسبه جبرا عليه اه ابر كمال (قوله وعند زفر والشافعي هو وكيل وانابة) ثمرة الخلاف تطهر في صحة التقييد عندهما حتى لا يجوز للعبد أن يجاوز ذلك عندهما كالوكيل لأنه يتصرف للموكل فلا يملك الا ما أطلق له وعندنا يتصرف بأهلية نفسه وانما يختلف المولى في الملك فقط لعدم ثبوته وفيما عدا ذلك هو كالخسر لان المنافع حق المولى وقد أسقطه والاسقاطات لا تقبل التقييد كالطلاق والعتاق اه زيلعي (قوله ثم يتصرف العبد لنفسه بأهلية) عطف على متصيد من المعنى فان قوله الاذن فلك الجبر معناه اذا اذن المولى يتفك الجبر فعطف على قوله يتفك قوله ثم يتصرف افاد ما صنف وقال في التبيين العبد اهل للتصرف بعد الرق لان ركن التصرف كلام معتبر شرعا بصدوره عن تمييز محل التصرف اذ صالحة للترام الحقوق وهما لا يفوتان بالرق لانهما من كرامات البشر وهو بالرق لا يخرج من أن يكون بشرا الا أنه جبر عن التصرف لحق المولى كيلا يطل حقه بتعلق الدين برقبته لضعف ذمته بالرق حتى لا يجب المال في ذمته الا وهو شاغل لرقبته فاذا اذن له المولى فقد اسقط حقه فكان العبد يتصرف بأهليته الاصلية اه (قوله فلا يتوق بوقت) كيوم ويلة وشهرو عام ولا مكان قهستاني (قوله تشرى على كونه اسقاطا) فان الاسقاطات لا تقبل التقييد كالطلاق والعتاق (قوله ولا يرجع بالعهد) أي بحق التصرف كطلب الثمن وغيره والعهد ذمته بمعنى مفعول من عهده اقبه وهو تفرى على كونه تصرفه لنفسه افاده القهستاني قال في التبيين لا يقال هو اهل لحكم التصرف وهو الملك فكيف يكون اهل لسيبه وهو التصرف والسبب غير مشروع لانه يلحق حكمه فاذا لم يترتب عليه حكمه لا يكون مشروعا كطلاق العبي (وعتاقه لانا نقول حكمه ملك اليد وهو اهل له كالمكاتب ولذا يقدم فيه حاجته من قضاء دينه وذهبه وليس للمولى أن يأخذ الا ما فضل منه بخلاف المستنهد به فانه لا يثبت فيه حكم ما في حق العبي فلا يكون مشروعا ولا يقال لو كان اسقاطا لما ملك شيه لانا نقول ليس باسقاطا في حق ما لم يوجد فيكون النهي امتناعا عن الاسقاط فيما لم يوجد اه (قوله تفرى على فلك الجبر) هذا ينافى سابقه وهو قوله تفرى على كونه اسقاطا لانه مفرع على المفرع عليه وهو قوله فلا يتوق ولا حقه وهو التعليل (قوله عم اذنه في انواع كلها) حتى لو اذنه بشرا البصر ونهى عن شراء البر كان اذنا بشرا البر وغيره وان لم يكن العبد متهما بالي التصرف في غير البصر والسيد عالم به قهستاني ثم كون الاذن لا يخص اذنا صلا في الاذن عيدا محجورا اما اذا صادف عبدا سادزا يخص حتى ان المولى اذا اذن لعبده في التجارة ثم دفع اليه مالا وقال اشترى به الطعام فاشترى العبد به رقيقا فانه يصير مشريا لنفسه دون مال مولاه ولو نقد مال مولاه ليس للمولى أن يبعه وان استهلك مال المولى ولكن يتبع البائع ويأخذه به هندية عن الذخيرة (قوله لانه فلك الجبر) أي والعبد يتصرف بأهلية نفسه وهي عامة (قوله لا توكيل) مستغنى عنه بما تقدم (تبينه) شرط الاذن أن يكون العبد ممن يعقل التصرف ويقصده والاذن عن ملك التصرف يعمد واهنا واجارة ونحو ذلك ولا يشترط أن يكون مال كالمال رغبة حتى جاز الاذن من العبد المأذون والمكاتب والشريك مفوضة وعنا نا والاب والجد والقاضي والولي وحكمه مال المأذون ما كان من قبيل التجارة وتوابعها وضرورتها وعدم ملكه ما لم يكن كذلك اه جوى (قوله ثم اعلم الخ) قال في الهندية رافا صلي أنه اذا اذن له بالعقد المذكورة مرة بعد أخرى حتى يعلم أن مراده الربح يجعل ذلك اذا واذا اذن له بعقد واحد يعلم منه أنه ليس مراده الربح لا يجعل اذنا في التجارة بل يعتبر استخدا ما عرفا عادة حتى لو قال اشترى ثوبا يبعه يصير مأذونا في التجارة ولو قال يبع ثوبا واشترى ثوبا يصير مأذونا أيضا ولو قال اذهب الى فلان وآجر نفسك منه في عمل كذا لا يصير مأذونا في التجارة لانه امره بعقد واحد ولو قال آجر نفسك من الناس في عمل كذا صار مأذونا في التجارة لانه لم يبين من يعامل منه فكان امرا باعاماله مع الناس فيكون امره باعتد مختلفا اه وقال الاتقاني في توجيه كون الاذن في العمل الخاسر يقتصر ولا يعم وجه الاستحسان الضرورة والضيق على الناس لان العبد لو جعل مأذونا لهما لم يرضوا على الامر على الناس

أي في التجارة لان الجبر لا يتفك عن العبد المأذون في غير باب التجارة ابن كمال (واسقاط الحق) المسقط هو المولى لو المأذون رقيقا والولي لو صديقا وعند زفر والشافعي هو توكيل وانابة (ثم يتصرف العبد بنفسه بأهلية) بوقته ولا يتجسس ببيع بأهليته فلا يتوق (بوقته) اسقاطا (ولا يرجع بالعهدة على سيده) لشك الجبر (فلو اذن لعبده) تفرى على فلك الجبر (يوما) أو شهرا (صار سادزا مطلقا حتى يجبر عليه) لان الاسقاطات لا تتوق (ولم يخصه بشيء) فاذا اذن في نوع عم اذنه في انواع كلها (لانه فلك الجبر لا توكيل) ثم اعلم أن الاذن بالتصرف النوع اذن بالتجارة

في العهدة قبل ترجع الى الامر وقيل الى العبد اه (قوله فيصح فيه أيضا) قال في التبيين ولو رأى المولى عبده
يشتري شيئا بدهم المولى او ذنابه فلم يصير ما ذنابه فان نقد الثمن من مال المولى كان للمولى أن يسترده
ولا يبطل البيع بالاسترداد اه فقد صار ما ذنابه في نفس ذلك العقد وقيد بكون مال المولى أحد التقدين لأنه لو كان
ماله مكسباً أو موزوناً فاسترد المولى يبطل البيع ان كان معيناً وإذا لم يكن معيناً واسترد المولى لا يبطل البيع ذكره
قاضى خان (قوله وعليه) أي على ما في الذخيرة (قوله فيستقر) الأولى حذف الفاء (قوله الى الفرق) أي بين المبيع
الأول حيث لا يكون ما ذنابه بخلاف المشتري الأول فانه يكون ما ذنابه أي ويكون للمولى ان لم يسترد
الثمن قال المحمدي وجه الفرق أنه في الشراء يدخل المبيع في ملكه فلا يتضرر بخلاف البيع فان المبيع يزول
عن ملكه فلا يجمل سكوته اذ نافي ذلك البيع وعزم الى ابن ملك والبدهاتع وفيه أن في كل ادخال واخراج وأما اذا
استرد الثمن فقالوا لا يبطل البيع أي ويكون هذا الشراء ما ذنابه ويحتاج الى الفرق أيضا قال الحلبي وأعل
الفرق ما ذكره في باب الفضولي من أن الشراء أسرع نفاذاً اه وجعل سرى الدين العقدم وقفاً على اجازة المولى
أي فان اجازته بالقرول نفذ وان أبطله بطل فليست أمثل (قوله بلا قيد) بيان لما قبله وذلك بأن يقول أذنت في التجارات
أو في التجار قولم بقيد بشرائه بعينه أو بنوع من أنواعها اه مخ (قوله فيبيع ويشتري ولو بفن فاحش) قال الامام
الاسيماجي في شرح الكافي شراء العبد المأذون ويبيعه بما يتغابن الناس فيه حالاً أو أجلاً أو سلباً جاز في قولهم
جميعاً وكذلك بما لا يتغابن الناس فيه في قول الامام كان عليه دين أو لم يكن ولا يجوز في قولهم اه مختصر الان
الغبن الفاحش جار مجرى التبرع حتى اعتبر من المريض من ثلث ماله ولا يجوز من الاب والوصى والقاضي من
مال الصغير والتبرع غير داخل فيه فلا يجوز ولا امام أنه تجارة لا تبرع لانه وقع في ضمن عقد التجارة والواقع في
ضمن الشيء حكم ذلك الشيء اطلاقه في المختصر فشم ما اذا ناه عن البيع بالغبن الفاحش أو اطلق لما في البرازية
قال له لا تبع بغبن فاحش فباع بغبن فاحش صح لانه لا يقبل الخصم اه مخ وسوى هذا بين البيع والشراء في
الغبن الفاحش وقرى بينهما في تصرف الوكيل أي بخارزه البيع مطلقاً ومنه شرائه بمثل القيمة أو بما يتغابن
الناس فيه لان الوكيل يرجع على الامر بما لحقه فكان الوكيل في الشراء متهما في أنه اشتراه لنفسه فلما ظهر له الغبن
أراد أن يلزم الامر وهذا لا يوجد في تصرف المأذون لانه لا يرجع بما لحقه من العهدة على أحد فكان البيع
والشراء في حقه سواء اه أبو السعود (قوله ويوكل بهما) أي بالبيع والشراء لانه من أنواع التجارة ولعله لا يتمكن
من مباشرة الكل فيحتاج الى المعين اه مخ (قوله ويرهن ويرهن) لانهم من أنواع التجارة اذ هما ابقاء واستيفاء
ويتقرر ذلك بالهلاك مخ (قوله لانه من عادة التجار) جعله في المنع لانه لا خير ويحتمل رجوعه الى الكل ويدل عليه
اقتصار الشارح (قوله وجب على عبده) لانه كانه اشتراه ببدل الصلح وله الشراء (قوله ويبيع من مولاه بمثل
القيمة) وجوازه بالاكثر منها أو لوى (قوله فلا) كانه لانه تبرع وهو ليس من أهله (قوله ويطل الثمن) واذا بطل
الثمن صار كانه باع بغير ثمن فلا يجوز البيع ومراده يطلان الثمن بطلان تسليمه والمطالبة والمولى استرجاع المبيع
كذا في الجوهرية النيرة (قوله خلافاً لمصحه شارح الجمع) من بالجمع (قوله ويطل الثمن) وان سلم المبيع أولاً
لانه يجوز أن ينعقد البيع ويترأخى وجوب الثمن دينا كما تأخر في المبيع بالتأخر الى وقت سقوطه قال صاحب
المحيط هذا القول هو الصحيح اه حلي (قوله فخرج مجانا) قد علمت من كلام الجوهرية أن للمولى استرداد المبيع وفي
العنفى وعن أبي يوسف أن للمولى استرداد المبيع ان كان قائماً في يد العبد ويحبسه حتى يستوفي الثمن وأما اذا باع
العبد من سيده ولم اياه المبيع قبل قبض الثمن فانه لا يستقط الثمن لانه يجوز أن يثبت للعبد المأذون المديون على
مولاه ألا ترى أنه لو استهلك المولى شيئاً من أكاد عبده المديون ضمن للعبد مخ (قوله والالم يجز بينهما مبيع) لان
المولى حينئذ يكون بائعاً أو مشترياً من نفسه اه أبو السعود (قوله فيما كان من التجارة) لم أر مفهوم التقيد به ولعله
يحترزبه عن المبيع اذا كان لاكل أو لبس فانه لا فسخ فيه وحتره (قوله بحق ما) كغصب غصبه ووديعة استهلكها
أو شهدوا على اقرار بذلك أو شهدوا عليه ببيع أو اجارة أو شراء مخ (قوله يعني لا تقبل على مولاه) حتى لا يخاطب
بيعه العبد اه مخ (قوله ولو حضرا) أي المولى وعبده المحجور (قوله قضى على المولى) فيخاطب ببيع العبد لانه
انلاف وتعد ولا حجر فيهما (قوله على المحجور) لا حاجة له كره لان الموضوع فيه (قوله تسمع على العبد) فيؤخذ
بعده (قوله وقيل على المولى) جعل في المنع قول قولهم ما والقبول قول أبي يوسف (قوله ولو شهدوا على اقرار

أي فيصح فيه أيضا وعليه فيفتقر الى الفرق
واقفه الموق (و) يثبت رصوباً فلو أذن
مطلقاً بلا قيد (مخ) كل تجارة منه اجاعاً
أما الرقيد فعندنا يبيع خلافاً للشافعي (فيبيع
ويشتري ولو بفن فاحش) خلافاً له ما
(ويوكل بهما ويرهن ويرهن) ويصالح عن
والدابة) لانه من عادة التجار (ويصالح عن
قصص وجب على عبده ويبيع من مولاه
بمثل القيمة وأما بأقل) منها (فلا) يبيع
(مولاه منه بمثل القيمة أو أقل) ولله ولي حبس
المبيع لقبض منه) من العبد (ويطل الثمن)
خلافاً لمصحه شارح الجمع (ويطل الثمن)
(لوسلم) المبيع (قبل قبضه) لانه لا يجب له على
عبده دين فخرج مجانا حتى لو كان الثمن عرضاً
لم يبطل له عبده بالعقد وهذا كله لو المأذون
مديوناً والالم يجز بينهما مبيع نهاية (ولو باع
المولى منه بأكثر من الزاد أو فسخ العقد)
أي يؤمر بالسداد بأن يفعل واحداً منهما
لحق الغرماء (فما كان من التجارة) وتقبل
الشهادة عليه) أي على العبد المأذون بحق
(وان لم يحضر مولاه) ولو فحجوراً لا تقبل
بعضه لا تقبل على مولاه بل عليه فيؤخذ
بعدم العتق ولو حضراً ما فان الدعوى
بإسقاط مال أو غصبه قضى على المولى وان
بإسقاطه وديته أو بفضائه على المحجور تسمع
على العبد وقيل على المولى ولو شهدوا على اقرار

العبد) أي المحجور أما اقرار المأذون فقد سبق قرياً أنه تقبل الشهادة به على المولى وسأق له ثمة (قوله مطلقاً) سواء كان المولى حاضراً أو غائباً من (قوله ومزارعة) لأن أخذ الأرض مزارعة إن كان البسذون من قبله فهو استئجار الأرض وإن كان من قبل رب الأرض فهو اجارة نفسه وهو يملك الوجهين وليس له أن يدفع طعاماً إلى رجل لزعه ذلك الرجل في أرضه بالنصف لأن هذا بصيرة رضا وليس له ذلك لأنه تبرع وتسامه في غاية البيان (قوله ويؤاجر) أي غلماناً وحواريته ويؤثره زبلي (قوله وبزارع) أي يدفع الأرض مزارعة (قوله وبشارك عنانا) انما تصح منه إذا اشترك الشريك كان مطلقاً عن ذكر الشراء بالنقد والتسوية فلو اشترك العبدان المأذون لهما في التجارة شركة عنان على أن يشترى بالنقد والتسوية بينهما لم يجوز من ذلك التسوية وجاز النقد فإن أذن لهما المولى في الشرية على الشراء بالنقد والتسوية ولا دين عليهما فهو جائز كما لو أذن لكل واحد منهما ماله بالكفالة والتوكيل بالشراء بالتسوية اهـ هندية عن النهاية (قوله لا مفاوضة) ولو فعل ذلك به قد عناناً لا مفاوضة محبط (قوله ويؤجر ولو نفسه) زيادة لوم المؤلف أوجب تكرار في الكلام لتقدم الاجارة في قوله ويؤاجر وانما المقصود ذلك راجارته نفسه فقط ونص عليها لأن فيها خلاف الشافعي رضي الله تعالى عنه فقال ليس له ذلك لأن الأذن لم يتناول التصرف في نفسه بغيره وهذا فكذلك اذ هي تابعة للنفس ولنا من التصرف في غير النفس اذ هي يبيع المنافع فيملكه وانما لا يجوز بيع نفسه لأنه يطل الأذن أصلاً لأنه يحجر به بخلاف الاجارة ولا يلزم من امتناع بيع النفس امتناع الاجارة ألا ترى أن الحر لا يملك يبيع نفسه ويملك اجارته وكذا المكاتب والهن يوجب الحبس على الدوام إلى قضاء الدين بغير بدل يقابله فيدفع به غرض المولى وهو التحصيل فلا يملك اهـ (قوله ويؤجر بديعة وغصب ردين) قال في الهندية إذا أقر العبد بدين فهذا على وجهين إن أقر بدين التجارة صح اقراره في حق المولى يؤاخذ به للعالم سواء صدقه المولى أو كذبه وإن أقر بدين ليس هو من دين التجارة لا يؤاخذ به للعالم وانما يؤاخذ به بعد العتق قال في الأصل إذا أقر العبد المأذون بغصب أو بديعة بجدها أو مضاربة أو بضاعة أو عارية بجدها أو دابة عقرها أو ثوب احرقه أو اجر أجبر أو مهر جارية اشترها أو وطنها فاستحققت في يده فذلك كله دين يؤاخذ به للعالم قالوا انه محمول على ما إذا أقر بعقراً واحرق بعد القبض حتى يصير غاصباً فيجب النسيان من وقت الاخذ وفي تلك الحال المضمون مال فأما إذا أقر قبلي القبض أو عقر الدابة قبل قبضها فإنه لا يؤاخذ به للعالم اهـ (قوله لغير زوج) قال في الخانية العبد المأذون إذا أقر قبل لا تقبل شهادة العبد له لو كان العبد محرراً كزوجته إذا أقر لها فإنه لا يصح اقراره اهـ (قوله وولد ووالد) قال في المبسوط إذا أقر المأذون لابنه وهو حر أو لایيه أو لزوجته وهي حرة أو مكاتب ابنه أو لعبد ابنه وعليه دين أو لاديين عليه فاقار له ولا باطل في قول الامام وفي قوله ما جائز ويشارك كون الغرماء في كسبه (قوله ولو بعين صح ان لم يكن مديوناً) قال في الهندية وإن كان على المأذون دين فأنز بشئ في يده أنه وديعة لمولاه أو لابن مولاه أو لایيه أو لعبد تاجر عليه دين أو لأكاتب مولاه أو لأم ولد فاقار له لمولاه ومكاتبه وعبداه وأم ولده باطل فأما اقراره لابن مولاه أو لایيه فجائز ولو لم يكن على العبد دين كان اقراره بثرافي ذلك كله اهـ (قوله ابن الشحنة) لم يذكر الاهداء وانما ذكر الضيافة والتصدق ونقل عن التهمة المأذون يملك التبرعات اليسيرة حتى يملك التصديق بدون درهم ولا يملك التصديق بالدرهم ويملك الضيافة وهذا ليس بمقدور درهم بل بما لا يعده التجار سرفاً ولكن هذا في المكولات حتى لا يملك هذا في غير المكولات ثم قال وأما التصديق بالناس والرغيف والفضة ما دون الدرهم يجوز ومنعه صاحب الهداية من التصديق اهـ مختصر اوفى التبيين ليس له أن يهدي الا الشئ اليسير من المأكول وليس له أن يهدي الدراهم انتهى (قوله بخلاف ما لو دفع اليه قوت شهر) لانهم اذا أكلوه يتضرر به المولى نسياناً وأصل المذهب أن المحجور لا يهدي يسيراً وكذا لا يضيفه اهـ ملحق وشرحه له ولف (قوله ولا باس للمرأة أن تصدق) أي بدون استطلاع وأي الزوج قال رضي الله تعالى عنه وفي عرفنا المرأة الامة لا تكون مأذونة بالتصدق بالتصدق هندية عن الخانية (قوله ملحق) والله المؤلف في شرحه بعدم المنع منه عادة (قوله ويأخذ الضيافة اليسيرة) قال في المحيط له أن يأخذ الضيافة اليسيرة استحساناً وليس له أن يأخذ الضيافة العظيمة ولا يقد من حد فاصل بينهما فروى عن محمد أنه اعتبر فيه مقدار مال التجارة فإن كان عشرة آلاف درهم فأتخاذه بمقدار عشرة يسير وإن كان عشرة دراهم فالدانق فيها كثيراً ويملك الاهداء بما كولات بمقدار ما يتخذ الدعوة من المأكولات اهـ ولا باس

لم يقض على المولى مطلقاً وتسامه في الامادية (ويأخذ الأرض اجارة ومساواة ومزارعة ويشترى بذرا يزرعه) ويؤاجر ويؤاجر (وبشارك عنانا لا مفاوضة ويسأجر) ويؤجر ولو (نفسه ويؤثر بديعة وغصب ودين) ولو عليه دين (لغير زوج وولد ووالد) وسيد فان اقراره لهم بالدين باطل عنده خلافاً له مادد ولو به في صح ان لم يكن مديوناً وهبانية (ويهدي طعاماً يسيراً) لا بعد سرفاً ومفاده أنه لا يهدي من غير المأكول أصلاً ابن كمال وجزم به ابن الشحنة والمحجور لا يهدي شيئاً وعن الشافعي اذا دفع للمحجور قوت يومه فدعا بعض رفقائه للاكل فلا باس بخلاف ما لو دفع اليه قوت شهر ولا باس للمرأة أن تصدق من بيت سيدها أو زوجها باليسير كغنيمة ونحوه ملحق ولو سلم منه عدم الرضا لم يجوز (ويضيف من يطعمه) ويأخذ الضيافة اليسيرة بمقدار ماله

بلحاجة دعوة العبد للتاجر واعارة ثوبه ودابته خلاصة ولا ضمان فيه على الرجل ان هلك شيء من ذلك عنده سواء كان على العبد دين أو لا مبسوط (قوله بعيب) قيد به لانه لا يحيط بدونه اذ هو تبرع محض منع (قوله قدر ما يحيط بالتجار) ولا يملك أن يحيط من الثمن أكثر من العادة لانه تبرع محض بعد تمام العقد وهو ليس من منيع التجار فلا ضرورة اليه (قوله ويحاط) في القاموس حاباة لانا اعطاه بلا جزاء ولا من اوعام وحاباه محاباة وحباه نصره واختصه ومال اليه اه وايس كل مراد انما المراد ان يبيع السلعة بأقل من غناها قال الزيلعي لانه قد يحتاج اليه التجار اه وكذا التأجيل من عاداتهم وانما قلنا ليس كل مراد الا ان الثاني لا شبهة في عدم ارادته وأما الاول فقد تقدم ما يفيد من نحو قول المصنف ويهدي طعاما يسيرا فاقامل (قوله ولا يتزوج) لانه ليس من باب التجارة ولان فيه ضرر على المولى بوجوب المهر والنفقة في رقبته (قوله ولا يتسرى) لانه سبق على ملك الرقبة أي وهو لا يملك شيئا سوا كمال مدونه أو لا (قوله يزوج الامة) دون العبد لان فيه تحصيل المهر وسقوط النفقة فاشبهه اجازته ولهما أن الاذن يتناول التجارة والتزويج ليس بتجارة وعلى هذا الخلاف الصي والمعتوه المأذون لهما والمضارب والشريك عنانا ومفاوضة أما المكاتب والاب والوصي فيلزم كون تزويج الامة لان مكاتب يملك الاكساب ولا يختص بالتجارة وتصرف من ذكر بعده مقيد بالانظر للصغير وتزويج الامة منه (قوله ولا بكاته) لانه ليس من التجارة اذ هي مبادلة مال بمال وهذا مبادلة مال بفك الجرو لان الكتابة توجب حرية البدن في الحال وحرية الرقبة في المال والاذن لا يوجب شيئا من ذلك والشئ لا يتضمن ما فوقه اه (قوله الا أن يجيزه المولى) لان الامتناع لحقه فاذا اجاز زال المانع فينفذ لما عرف أن كل عقد موقوف وله تجيز حال العبد يجوز باجازه فكذا الاجازة للاحققة كالوكالة السابقة وان ادى المكاتب البذل الى المولى قبل الاجازة ثم اجاز المولى لا يعتق وسد المقبوض للمولى لانه كسب عبده (قوله ولا دين عليه) فان كان عليه دين ن كان مستغرا فلا تصح الاجازة لانه يمنع من الدخول في ملك المولى وعندهما لا يمنع وان لم يكن مستغرا فالرقبة ولما في يده لا يمنع من الدخول في ملك المولى باجماع اصحابنا حتى جاز للمولى عتق ما في يده هكذا يفاد من التبيين أي فيجوز اذنه بالكتابة (قوله ولا يبيع القبض للمولى) وايس للعبد ذلك لانه نائب عن المولى كوكيل فكان قبض البذل لمن نشد العقد من جهته (قوله ولا يعتق) لان العتق فوق الكتابة وقد منعت قاولي هو (قوله الى آخر ما مر) أي ولادين عليه أما اذا كان عليه دين فان مستغرا فلا ينفذ عنده ونفذ عندهما على ما مر (قوله ولا يغيره) الاولى حذفه لعلمه بالاولى (قوله ولا يرض) لانه تبرع ابتداء وهو لا يملكه (قوله ولو بعوض) لانه تبرع ابتداء وابتداء فقط قد تبرع ولا يرى لانه كالهبة درر (قوله ولا يكفل) لانها ضرر ببعض اه درر (قوله ولا يصالح عن قصاص وجب عليه) لانه تصرف في رقبته ولم يدخل تحت الاذن (قوله ولا يعفو عن القصاص) لانه تبرع (قوله ولا يصالح عن قصاص وجب على عبده) لانه كسرانه وقد سلف (قوله وأمانة) كعارية ومضاربة (قوله جدهما) ظاهرا انه لو اقتر بهما لا يلزمه وعبرة الاصل اذا اقتر العبد المأذون بغصب او ودعة جدهما أو مضاربة أو بضاعة أو عارية جدهما أو دابة عقرها أو ثوب أحرقه أو أبرأ جيرا ومهر جارية اشتراها ووطئها فاستحققت في يده فذلك كله دين يؤاخذ به للعالم اه وقد تقدم ذلك وهذا يفيد أن الغصب لا يشترط فيه الجود بل اذا اقتر به لزمه حاله كالقرار بما ذكره من الودعة ونحوها بعد الجود فلوقدم المصنف ذكر الغصب على الودعة ويكون ضمير التثنية راجعا الى الودعة والامانة كان حسنا (قوله بعد الاستحقاق) متعلق بوجوب لا بوطء (قوله كدين الاستهلاك) أي كدين ترتب بذمته بسبب استهلاكه شيئا آخر (قوله يباع فيه) أي يبيعه القاضي قال في التبيين ولا يعمل القاضي يبيعه بل يتلوم لاحتمال أن يكون له مال يقدم عليه أو دين يقتضيه فاذا مضت مدة التلوم ولم يظهر له وجه باع لان القاضي نصب ناظر للمسلمين وقد نظر للمولى بالتلوم فوجب النظر للغير ما بالبيع وهو مجمع عليه بين اصحابنا غير زفر اه ويتلوم بقدر ما يرى وعن أبي بكر البجلي تقدير مدته بثلاثة أيام (قوله ولهم استسعاؤه) بأن يكتب وبأخذ وادبونه من كسبه قال الجوزي في شرحه ويبيعه ليس يحتمل فان لهم استسعاؤه المأذون كما في الذخيرة وأيضا لا يباع اذا قضى السيد دونه كما في الهداية اه (قوله ومفاده) أي مفاد ثبوت الاستسعاؤه للغير اه (قوله أيضا) لاجابة اليه (قوله لاحتمال أن يفديه) ولان المولى هو الخصم في رقبة العبد كما اذا ادعى رقبته انسان ولا يكون العبد خصما اه جوى (قوله لان العبد خصم فيه) لا ترى انه لو ادعى كسبه كان هو الخصم فيه

(ويحيط من الثمن بعيب قدر ما يحيط بالتجار) ويجازي ويتوكل مجتبي (ولا يتزوج) الا باذن (ولا يتسرى وان اذن له) المولى (ولا يتزوج رقبته) وقال أبو يوسف يزوج الامة (ولا بكاته) الا أن يجيزه المولى ولا يعتق بماله (ولا يبيع القبض للمولى) (ولا يغيره) الا أن يجيزه المولى الى آخر ما مر (ولا يكفل ولا يرض ولا يبيع ولو بعوض ولا يكفل مطلقا) بنفس أو مال (ولا يصالح عن قصاص وجب عليه ولا يعفو عن القصاص) ويصالح عن قصاص وجب على عبده خزانة الفقه (وكل دين وجب عليه بتجارته أو بما هو في مغبته) أمثلة الاول (كبيع ونسائه واجارة واستجاره) أمثلة الثاني (غرم ودبعة وغصب وأمانة جدهما) عبارة الدرر وغيرها جدهما بلا ميم قنبيه (ومعرو وجب بوطء غيرهما بعد الاستحقاق) كل ذلك يتعلق بمنسوبة بعد الاستهلاك والمهر ونفقة برقبته (كدين الاستهلاك) ولهم استسعاؤه أيضا الزوجة (يبيع فيه) ولهم استسعاؤه لو اختارت زيلعي ومفاده أن زوجته لو اختارت استسعاؤه لنفقة كل يوم أن يكون لها ذل استسعاؤه من النفقة (بمضرة مولاه) أو نائيه أيضا يجوز من النفقة بخلاف بيع الكسب لاحتمال أن يفديه بخلاف بيع الكسب فانه لا يحتاج لحضور المولى لان العبد خصم فيه (ويقسم ثمنه بالخصم

(و) يتعلق (بكسب) حصل قبل الدين أو بعده
 (و) يتعلق (بما وهبه) وإن لم يحضر (مولاه
 هذا قيد للكسب والالتحاق بالكسب يشترط
 حضور العبد لأنه الخصم في كسبه ثم انما
 يبدأ بالكسب وعند عدمه يستوفى من
 الرقة قلت وأما الكسب الحاصل قبل
 الاذن فحق المولى فله أخذه مطلقا قال شيخنا
 ومفاده أنه لو اكتسب المجهور شيئا وأودعه
 عند آخره هلك في يد المودع للمولى تضييعه
 لأنه كودع الغاصب فتأمل (لا) يتعلق الدين
 (بما أخذه مولاه منه قبل الدين وطول
 المأذون) (بما يقى) من الدين زائدا عن كسبه
 ونحوه (بعد عتقه) ولا يباع نائبا (ولو لم يأخذ
 غلة مثله بوجود دينه وما زاد للفرمان) يعني
 لو كان المولى يأخذ من العبد كل شهر عشرة
 دراهم مثلا قبل لحوق الدين كان له أن
 يأخذها بعد سقوطه استحسانا لأنه لو منع
 منها يجبر عليه فيندب باب الاكساب
 ويجبر بجزءه ان علم هو نفسه لدفع الضرر
 عنه (وأكثر أهل سوقه ان كان الاذن شاذما
 أقما اذ لم يعلم به) أي بالاذن (الا العبد)
 وحده (كفى في جبره عليه به فقط) ولا يشترط
 مع ذلك علم أكثر أهل سوقه لانتفاء الضرر
 وفي البرازية باع عبده المأذون ان لم يكن
 عليه دين صار مجبوراً عليه علم أهل سوقه
 ببيعه أم لا لصحة البيع وان عليه دين لا مال
 يقبضه المشتري افساد البيع ودل للفرمان
 فسخه ان ديونهم حالة تم الا اذا كان بالثمن
 وقفا أو برؤا العبد أو أدى المولى وغنامه
 في السراجية (وبوت سيده وجنونه
 مطبقا ولحقه) ~~وكذا~~ المجنون المأذون
 ولحقه أيضا (بدار الحرب مرتدا وان
 لم يعلم أحده) لأنه موت حكمي (و) ينجز حكمي
 (بإيقاعه) وان لم يعلم أحد بجنونه (ولو عاد
 منه) أو أفاق من جنونه (لم يعد الاذن) في
 الصحيح زيلعي وقهستاني (وباستيلادها)
 بأن ولدت منه فأعاده كان حرجا دلالة

(قوله هذا) أي قوله وان لم يحضر مولاه وقوله قيد الاولي أن يقول تعميم في الكسب والالتحاق (قوله لأنه الخصم
 في كسبه) مستغنى عنه بما تقدم قبله قريبا (قوله ثم انما يبدأ بالكسب) لا كان توفير حق الفرمان مع تحصيل
 مقصود المولى اه كما في (قوله وعند عدمه) أي أصلا أو عدم ايقاته (قوله فله أخذه مطلقا) سواء كان عليه دين
 أم لا (قوله ومفاده) أي مفاد كونه حق المولى (قوله وأودعه عند آخره) ظاهره ولو صدر الايداع بعد الاذن وفيه
 تأمل (قوله للمولى تضييعه) قد تقدم ما يفيد أن السيد ليس له أن يأخذ ودعة عبده لاحتمال أنها مال الغير
 الا اذا ثبت أنها له أو هي من كسبه (قوله لأنه كودع الغاصب) يقاد من هذا التعليل أن للمودع أن يرجع على
 العبد بما غرمه بعد عتقه فتأمل (قوله قبل الدين) لاخذ خالص حقه أقاده في الدرر وظاهره يتعلق الدين بما أخذه
 منه بعد لحوق الدين وليس كذلك الا اذا أخذ منه أكثر مما كان يأخذه قبل لحوق الدين فيرد الفضل (قوله وطول
 المأذون بما يقى) لتقرر الدين بذمته وعدم وفاء رقبته وكسبه (قوله ولا يباع نائبا) لأن المشتري - يستند بتسليمه عن
 شرائه فيؤدي الى امتناع البيع بالكلية فيضطر الغرماء اه درر وكذا لو اشتراه سيده بعد بيع الغرماء لا يباع
 نائبا من يده لأن هذا ملك جديد بسبب جديد وتبدل الملك كقيد العبد ككاف صا ~~كأنه~~ عبده آخر وفي نفقة
 الزوجة يباع مرارا لان النفقة تجدد ساعة فساعة فيكون دينها دائما بعد البيع اه أبو السعود (قوله ولو لم
 يأخذ غلة مثله) ولو لم يكن يأخذ أو لا أقاده القهستاني عن الكرماني والغلة كل ما يحصل من أجرة الغلام أو ربيع
 الارض أو كرائها ونحو ذلك وقيد بقوله بوجود دينه لأنه قبل وجود الدين له أن يأخذ أكثر من غلة مثله ذكره
 القهستاني (قوله يعني لو كان المولى يأخذ) قد علمت أن أخذه قبل ايسر يقيد (قوله استحسانا) والقياس أن
 لا يأخذ لان الدين مقدم على حق المولى (قوله فيندب باب الاكساب) أي فيعود الضرر على الغرماء (قوله ان علم
 هو نفسه) لأنه لو انجز من غير علمه لضرر بتصرفه بعد الحجر وبزوم قضاء ما لزمه به بعد الحرية من خالص ماله
 ولا ينجز بدون علمه ولو علم أكثر أهل سوقه لان الاصل في الاذن والجبر هو العبد وانما ثبت في حق غيره تبعاً ولم
 يثبت حكمه في حقه لعدم العلم فكذا في حق غيره فاذ باع بعد ذلك أهل سوقه أو غيرهم فهو جائز لان حكم الاذن
 قائم اه (قوله وأكثر أهل سوقه) القياس أن لا يكتفى الا بعلم الجميع دفعا للضرر عنهم وجه الاستحسان أن اعلام
 الكل متعذرا ومتعسر وفيه حرج وهو مودع فيكتفى بالاكثر لان الاشتهار وهو المقصود يحصل بذلك ولو جبر
 عليه بمحضرة الاقل لم يصح مجبوراً عليه حتى لو باعه من علم منهم ومن لم يعلم جاز البيع لأنه لما صار مأذونا له في حق
 من لم يعلم صار مأذونا له في حق من علم أيضا لان الجبر لا يسبب التخصيص ولا ينجز كالاذن وفي المفتي وان كان
 الاذن خاصا غير منتشر فيأبى أهل سوقه بأن اذن للعبد بمحضر رجل واحد أو اثنين أو ثلاثة فاذا جبره بمحضر من
 هؤلاء علم العبد جبره انجز اه (قوله كفى في جبره عليه به فقط) فلو لم يعلم به أحد غيره ثم جبر عليه والعبد لا يعلم به
 فاشترى وباع كان مأذونا والجبر باطل لان حكم الجبر لا يلزمه الا بعلمه اه اتقاني (قوله وفي البرازية باع عبده المأذون
 الخ) قال الاتقاني اذا ثبت الجبر ضمنا كما اذا باع المولى المأذون أو وهبه من رجل فقبضه الموهوب له بجبر حكمي
 ولا يشترط علم أحد اه فلورجع في الهبة لا يعود الاذن وان عاد اليه قديم ملكه كافي الحيط (قوله وان عليه دين لا)
 أي لا يصير مجبوراً عليه (قوله ما لم يقبضه المشتري) فان المشتري يملك المبيع في القاسد يقبضه (قوله افساد البيع)
 عليه لقوله لا يأتى ما يفيد صحته وأن للفرمان الخيار بين ثلاثة أشياء (قوله ان ديونهم حالة تم) فان كان دين العبد
 مؤجلا لا يجبر المولى عن بيعه اه خاتمة (قوله الا اذا كان بالثمن وقفا) أي لادين المأذون (قوله وجنونه مطبقا)
 أقاده مفهومه انه اذا كان متقطعا لا ينجز العبد (قوله وكذا المجنون المأذون) أي مطبقا وان كان مجنونا وبقي لم
 ينجز قال محمد آخر الجنون المطبق السنة وما فوقها وما دون ذلك ليس مطبق (قوله وان لم يعلم أحد به) لأن
 الاذن غير لازم وما لا يكون لازما من التصرف يعطى له واه حكمه الا بتداء كانه باذن له ابتداء كل ساعة لتمكنه
 من الجبر كل ساعة فتركه على ما كان عليه كانشاء الاذن فيه فيشترط قيام الاهلية في تلك الحالة ~~كما~~ ما يشترط
 في الابتداء وقد زالت الاهلية بالموت والجنون ~~وكذا~~ باللعاق لأنه موت حكمي حتى يمتنع مدبر والحز الا لاحق
 وأتمات اولاده وينقسم ماله بين ورثته فصار مجبوراً عليه فلا يشترط فيه علمه ولا علم أهل سوقه لان الجبر حكمي
 اه (قوله وينجز حكمي بإيقاعه) لان المولى لا يرضى بتصرف عبده المقر بالخارج عن طاعته عادة فكان جبراً عليه
 دلالة والجبر ما ثبت دلالة كالاذن (قوله كان حرجا دلالة) لان العادة بمرتبة تحصين أمهات الاولاد وأنه لا يرضى

يخرجوها واختلاطها بالرجال في المعاملة ودليل الحجر كصريحه (قوله ما لم يصرح بخلافه) بأن باذن له لان
 الصريح يفوق الدلالة فكان أولى بالاختذ به وتظهره اذا قدم مائدة لانسان يكون اذا نامنه بالاصح كل حتى حل
 له تناول ثم اذا نهاء صريحاً عن الاكل لانه تميز الدلالة كذا في التبيين (قوله لا تنجز بالتدبير) ولو اتى لان العادة
 لم تنجز بتدبير المدبرة فلم يوجد دليل الحجر بقيت على ما كانت (قوله وضع بينهما قيمتهما) لانه اختلف بالتدبير
 والاستيلاء لا يتعلق به حق الغرماء لانه بفعله امتنع بيعهما وبالبيع يقضى حقهم اهـ (قوله فقط) أي ويعلق
 ما بقي من ديونهم بمما بعد العتق (قوله اقراره بعد جهره) أي وقبل بيع سيده له اما اذا اقر بعد ما باعه سيده لغيره
 فلا يصح لانه لا يدخل في ملك غيره صار كعين آخر لا يعرف أن تبدل الملك كبدل العين فصار اقراره كقراره بعد آخر
 فلا يقبل فيما في يده كما لا يقبل فيما أخرجه من يده اهـ تبيين (قوله أودين عليه) أي ولم يكن عليه دين مستغرق
 أما اذا كان عليه دين مستغرق فأقر بعد الحجر دين آخر فلا يقبل اقراره لان حق أصحاب الديون يتعلق بما في يده
 فلا يقبل اقراره في حقهم فيقتضون على المتزلة كالريض بقردين وعليه دين الصحة ثم ان الدين لا يقبل اقراره به
 الا اذا كان له كسب قبل الحجر أما اذا حصل الاكساب بعده بنحو احتطاب فلا يقبل اقراره والدين لا يتعلق به لان
 حق الغرماء لم يتعلق بكسب المحجور عليه اهـ والاول أن يقول أودين (قوله صحيح) استحساناً عند الامام لان
 المصحح للاقرار قبل الحجر عليه هو اليد ولهذا لا يصح اقراره قبل الحجر عليه فيما أخذه المولى واليد باقية حقيقة
 وشرط بطلانها بالحجر كما فراغ ما في يده من الاكساب عن حاجته واقراره دليل على تحققها اهـ (قوله لا يملك سيده
 ما ماله) لان ملك المولى انما يثبت في كسب العبد التاجر خلافة عنه عند فراغه عن حاجته كالوارث والمحيط به
 الدين مشغول بحاجته فلا يخلقه فيه ولا يدخل في ملكه اهـ (قوله لم يعتق عبداً من كسبه بقرير مولاه) لانه
 لا يعتق فيما لا يملك ابن آدم (قوله ولو اشترى الخ) هو وماله مفرغ على عدم ملك اليد كسب المأذون المستغرق
 بالدين (قوله ضمن ولو ملكه لم يضمن) ضمان المثل من الرقيق يجمع عليه لكن مندهما يضمن حالاً لانه ملكه وانما
 ضمنه لانه يعلق في الغيبة وعنده في ثلاث سنين لانه ضمان جنابة لعدم ما كذا في التبيين (قوله مع تحريره
 اجماعاً) أي عندهما وهو ظاهر وعنده في قوله الاخير لان الشرط هو الفراغ وبهذه فراغ وبهذه مشغول فلا
 يجوز أن يمنع المالك في الكل لان شرط عدم الملك لم يوجد في الكل ولا يجوز أن يمنع بقدره لان البعض ليس بأولى
 من البعض فثبت المالك في الكل اهـ مع (قوله وصح اعتاقه) أي اجماعاً انما الخلاف في الاكساب عند الاستغراق
 (قوله الاقل من دينه وقيمه) اذ تعلق حقهم بالرقبة وهو قد أتلفها ولا حق لهم الا في قدر الدين فاذا أوفاهم قدره
 حصل متصودهم (قوله وباتباع أحدهما لا يبرأ الآخر) بخلاف الغاصب مع غاصب الغاصب لان الضمان
 في هذا على أحدهما فاذا اختار تضمين أحدهما برئ الآخر وهذا قد وجب على كل واحد منهم ما دين على حدة
 مع (قوله وصح تدبيره الخ) انما اعاد صدر المسئلة مع تصريح المصنف به أن يفرق عليه بحجها (قوله ويجزى
 الغرماء) ان شاءوا ضمنوا المولى قيمة العبد وان شاءوا استسعوا العبد في ديونهم فان ضمنوا المولى القيمة فلا سبيل لهم
 على العبد حتى يعتق ويبي العبد ما ذونا على حاله وان استسعوا العبد أخذوا من السعاية ديونهم بمكالمها وبقى
 العبد ما ذونا على حاله هندية وبه ظهر معنى الاستثناء (قوله لم يضمن قيمتهما) أي اذا اعتقه مديونين (قوله
 ولو اعتقه المولى الخ) هذا امر بطريقه وصح اعتاقه لا بمسئله المدبر قال الزيلعي ولو اعتقه المولى باذن الغرماء
 فلمهم أن يضمنوا مولاه القيمة وليس هذا كاعتاق الراهن عبد الرهن باذن المرتن وهو معسر لانه قد خرج عن
 الرهن باذنه والعبد المأذون له لا يبرأ من الدين باذن الغريم اهـ أي في عتقه أما المدبر فلا ضمان باعتاقه مطلقاً
 لما ذكره المؤلف من التعليل قدبر (قوله بأقل من الديون) أما اذا كان بقدر الديون أو أزيد فلا فائدة في رد البيع
 وأما الجوى عن الرمز أن التضمين محله اذا باع بأقل من قيمته أما لو باعه بقيمه أو بأكثر وقبض وهو في يده فلا فائدة
 في التضمين ولكن يدفع الثمن اليهم كذا في شرح الجامع الصغير لابي الليث اهـ (قوله وغيبه المشتري) بالغبن المجبة
 كذا في الدر المنثور (قوله لان الغرماء اذا قدروا على العبد كان لهم فسخ البيع) هذا اذا كان قبل قضاء القاضي
 لهم بالقيمة أما اذا كان بعده ففيه تفصيل ذكره في التبيين ونصه ولو ظهر العبد بعد ما اختاروا تضمين أحدهما ليس
 لهم عليه سبيل ان كان القاضي قضى لهم بالقيمة بينة أو بينين لان حقهم تحول بالقضاء الى القيمة وان قضى بالقيمة
 بقول الخلف مع يمينه وقد ادعى الغرماء أكثر منه فهم بالخيار فيه ان شاءوا رضوا بالقيمة وان شاءوا ردوها وأخذوا

ما لم يصرح بخلافه (لا) تنجز (بالدبير
 وضع بينهما قيمتهما) فقام (لغرماء) لو طابها
 دين محبط (اقراره) مبتدأ (بعد جهره) أن
 ما ماله أمانة أو غصب أو دين عليه) لا آخر
 (صحيح) خبر (فيقتضيه منه) وقال لا يصح
 (أما طاب دينه بماله ورقبته لا يملك سيده ما ماله
 فلم يعتق عبداً من كسبه بقرير مولاه) وقال
 يملكه فيعتق وعليه قيمته مؤسراً ولو معسراً
 فلمهم أن يضمنوا العبد المعتق ثم يرجع على
 المولى ابن كمال (ولو اشترى ذارحم محرم من
 المولى لم يعتق) ولو ملكه لعتق (ولو أنلف
 المولى ما في يده من الرقيق ضمن) ولو ملكه
 لم يضمن خلافاً لما بناء على ثبوت الملك وعنده
 (وان لم يحيط) دينه بماله ورقبته (صح
 تحريره) اجماعاً (وصح اعتاقه) حال كون
 المأذون (مديوناً) ولو بمحيط (وضع المولى
 للغرماء الاقل من دينه وقيمه) وان شأوا
 اتبعوا العبد بكل ديونهم وباتباع أحدهما
 لا يبرأ الآخر فلهما ككفيل مع مكفول عنه
 (وطواب بما بقي) من دينهم اذ لم تف به قيمته
 (بعد عتقه) لتقرر في ذمته وصح تدبيره
 ولا ينجز ويخير الغرماء كعتقه الآن من
 اختيار أحد الشئيين ليس له الرجوع شرح
 تسكمله وفي الهداية ولو كان المأذون مدبراً
 أو أم ولد لم يضمن قيمتهما لان حاق الغرماء
 لم يتعلق برقبتهما لان حاق الغرماء فلهما تضمين
 ولو اعتقه المولى باذن الغرماء فلمهم تضمين
 مولاه زيلعي (و) المأذون (ان باعه سيده)
 بأقل من الديون (وغيبه المشتري) قيديه
 لان الغرماء اذا قدروا على العبد كان لهم
 فسخ البيع كما مر

العبد فيباع لهم لانه لم يصل اليهم كمال حقهم ويبحث الزيلعي بأن هذا انما يظهر اذا ظهر العبد وقيته أكثر مما ضمن
 أما اذا كانت مثل ما ضمن أو أقل فلا يثبت لهم الخيار فيه قال السيد الجوى وبم شمس بخط العلامة قارئ
 الهداية مانصه لما قل أن يقول لا يشترط في ثبوت الخيار لهم أن تكون قيمته أكثر مما ضمن بل لهم أن
 يردوا ما أخذوا وان كانت قيمته مثل ما ضمن أو أقل لأن لهم فيه فائدة وهو حق استسمائه بجميع دينه اهـ (قوله
 لتعديه) يبيعه أى وتسليمه الى المشتري مخ (قوله فان رد الخ) لا يحسن تفريره على ما قبله فان ما قبله مفروض في
 أن المشتري قبضه وغيبه وهذا مفروض في الرد على البائع قبل قبض المشتري به عليه الشرع لالى (قوله مطلقا)
 سواء كان بقضاء أو رضاه حلي (قوله أو بخيار رؤية أو شرط) أى مطلقا قبل القبض أو بعده بقضاء أو رضاه
 فكان عليه تأخير قيد الاطلاق الى هنا حلي (قوله زوال المانع) قال في المنع لأن سبب الضمان قد زال وهو
 البيع والتسليم اهـ (قوله فلا سبيل لهم على العبد) برديعه واستسمائه (قوله ولا للمولى على القيمة) التي دفعها
 للغرماء فلا يستردونها (قوله وهي يسع في حق غيرهما) وهو العبد فكانت باعته لغير بائعه فانتقل الحق الى الغير
 فليس له الرجوع بالقيمة التي دفعها اليهم وليس لهم الرجوع في العبد (قوله أو ضمنوا مشترية) أى قيمته لانه متعذر
 بالشراء والقبض والتغيب أفاده الزيلعي ومحل تضمين الغرماء المشتري القيمة اذا لم تكن أكثر مما اذا كانت أكثر
 فينبغي أن لا يضمن المشتري الا قدر الدين أفاده الحلبي فان كان الثمن قدر ما ضمن من القيمة رجع به وان كان
 المضمون أكثر من الثمن فلا وجه لرجوع المشتري على البائع بالزيادة فليست أم (قوله عطف على البائع) الاول أن
 يقول عطف على ضمن الغرماء (قوله أو أجازوا البيع الخ) قال في التبيين حاصله أن الغرماء يخبرون بين ثلاثة
 أشياء اجازة البيع وتضمن أيهما شاءوا ثم ان ضمنوا المشتري رجع المشتري بالثمن على البائع لأن أخذ القيمة منه
 كإخذ الدين وان ضمنوا البائع سلم المبيع للمشتري وتم البيع لزوال المانع وأيهما اختاروا تضمنه برئ الآخر
 حتى لا يرجعوا عليه لأن المخيرين شيئين اذا اختار أحدهما تعين حقه وليس له أن يختار الآخر اهـ (قوله وان باعه
 السيد معلما بدينه) أى حال كون السيد معلما المشتري بأن العبد مديون وفائدة هذا القيد ما ذكره الشارح بقوله
 وبسطة خيار المشتري اهـ حلي وهذا مفروض فيما اذا كان العبد حاضرا التباين قوله سابقا وان باعه سيده وغيبه
 المشتري فلو قال المصنف وان كان العبد حاضرا فلهم الفسخ بحضورهم ما كان أخصروا وأوضح (قوله به في مقترابه)
 لا يصلح تفسيره بما قبله فالاول أن يقول واقر المشتري به ليحترزه عما اذا انكر المشتري الدين وقد غاب البائع فانه
 لا يكون خصما وأما اذا اقتربه يكون خصما فالفائدة تظهر في قوله وان غاب البائع فالمشتري ليس بخصم لهم فانه
 مفروض في صورة انكاره الدين ككتمان به عليه الشارح (قوله لتحقق الخاصة) لتحقيق فعل مضارع حذف منه
 إحدى التابين يعني انما اشترطنا اقرار المشتري بالدين لتحقيق الخاصة الغرماء معه (قوله فللغرماء رد البيع) لأن
 حقهم تعلق به وهو الاستعانة والاستيفاء من رقبته وفي كل منهما فائدة فالاول تام ومؤخر والثاني ناقص مجمل
 وبالبيع نفوت هذه الخيرة فكان لهم رده (قوله لأن قبضهم) لتعليل لمفهوم قوله ان لم يصل ثمنه اليهم والتفصيل يرفق
 وصل ثمنه اليهم ليس لهم الرد لأن الخ والاولى أن يقول بالبيع (قوله الا اذا كان فيه محاباة) أى فان للغرماء رد
 البيع ولو قبضوا الثمن لأن لهم أن يقولوا انما قبضنا الثمن لا اعتقاد أنه تمام القيمة ومحل ما لم يف الثمن بحقه هم فان
 وفي نفعه عليهم وان كان فيه محاباة لأن الحسرة انما هي على السيد وقد أفاده الشارح آخر العبارة (قوله
 وقال المصنف) أى تبعنا لاهل المذهب (قوله هذا) أى ثبوت رد البيع للغرماء (قوله اذا كان الدين حالا) فاما اذا
 كان الدين مؤجلا فالبيع جائز لانه باع ملكه وقادر على تسليمه ولم يتعلق به حق لغيره لأن حق الغرماء متأخر
 اهـ (قوله بلا طلب الغرماء) أما اذا كان بطلبهم فلا يتقض لانه وقع لاجلهم واذنهم في البيع بمنزلة بيعهم بأنفسهم
 اهـ ومحل ادبائه من غير محاباة والا فالظاهر ثبوت رد لهم لما تقدم (قوله زوال المانع) وهو حق الغرماء (قوله
 ليس بخصم) لأن الدعوى من الغرماء تتضمن فسخ العدة وفي الفسخ قضاء عن الغائب (قوله خلافا للثاني) فجعله
 خصما او يقضى للغيريم بدينه لانه يدعى المالك لنفسه فيكون خصما لكل من ينازعه (قوله ولو متر الخصم) لأن
 اقراره حجة عليه فيفسخ بيعه اذا لم يف الثمن بدوهم حوى (قوله لا خصوصية اجماعا) لأن المالك واليد للمشتري
 ولا يمكن ابطالهما وهو غائب واذا لم يبطل ملكه لا تكون الرقبة محلا لحقهم (قوله لكن لهم تضمين البائع قيمته)
 لانه صار فورا حقه بالبيع والتسليم فاذا ضمنوا القيمة جاز البيع فيه وكان الثمن للبائع (قوله أو اجازة البيع)

(ضمن الغرماء البائع قيمته) لتعديه (فان رد
 العبد) فانه يعيب قبل القبض (مطلقا
 أو بخيار رؤية أو شرط) أو بعده بقضاء أو رجع
 السيد (بقيته على الغرماء) (و) عاد (حقهم
 في العبد) (زوال المانع) (وان رد بعد القبض
 لا بقضاء) فلا سبيل لهم على أهالة وهي يسع
 على القيمة (لأن الرد بالتراضي أهالة وهي يسع
 في حق غيرهما) (وان فضل من دينهم شئ
 رجعوا به على العبد بعد الحزبة) كما مر
 (أو ضمنوا مشترية) عطف على البائع أى
 ان شاءوا ضمنوا المشتري ويرجع المشتري بالثمن
 على البائع (أو أجازوا البيع وأخذوا الثمن
 لا قيمة العبد) (وان باعه) السيد (معلما بدينه
 يعني مقترابه لا منكر كما سيجي) (لتحقق الخاصة
 ويسقط خيار المشتري لا الغرماء) (فللغرماء رد
 البيع) ان لم يصل ثمنه اليهم لأن قبضهم الثمن
 دليل الرضا للبيع الا اذا كان فيه محاباة
 فاما أن ترفع أو ينقض البيع ابن كمال وقال
 المصنف هذا اذا كان الدين حالا وكان البيع
 بلا طلب الغرماء والثمن لا يفي بدينهم والا
 فالبيع نافذ لزوال المانع (وان غاب البائع)
 وقد قبضه المشتري (فالمشتري ليس بخصم
 لهم) لو نكراد بدينه خلافا للثاني ولو مقتر
 نفعهم كما مر (ولو قبله) بأن غاب المشتري
 والبائع حاضر (فالمحكم) (ذلك) أى
 لا خصوصية (اجماعا) حتى يحضر المشتري
 لكن لهم تضمين البائع قيمته أو اجازة البيع
 وأخذ الثمن

وتكون الاجازة الملاحة بنزلة الاذن السابق ولم يذكر تضمين المشتري اذا صكان مقرا بديونهم والظاهر ان
اهم ذلك ويجري فيه الخيارات التي حوت في المسئلة السابقة (قوله وقال أنا عبد فلان) أي وعينه بحيث يعرف
حوى (قوله فهو مأذون) استصفاً لان هذا خبر في المعاملات وخبر الواحد في المعاملات مقبول ألا ترى أن
واحد اذا قال أنا وكيل فلان أو مضارب فلان وأيسر أحد ثمة يكذبه يقبل قوله لان الظاهر منه الصدق فكذا
هذا ولان في التجارة منفعة مولاه فالظاهر أنه مأذون مالم يمتنع من الجرو ولا للناس حاجة الى قبول قول الواحد
في هذا الباب لان الانسان يبعث عبده الى لا فاق ليتجر أو يبعث مضاربه أو وكيله فلو قلنا ان قواهم لا يقبل
لضاق الامر على الناس لان العبد حينئذ يحتاج الى أن يستصحب مولاه أو أبا المليل وأطراف النهار وشاهدين
عداً يشهدان على الاذن وكذلك الوكيل والمضارب وما ضاق امر الاتسع حكمه وما عمت بليته سقطت
قضيته وفي شرح الطحاوي الخبر ثلاثة خبر في الديانة تسترط له العدة دون العدة وخبر في الشهادة فالعدة
والعدة وخبر في المعاملة فلا يشترط واحد لثلاثة خبر في الامور (قوله ضرورة التعامل) قال في التبيين لان الظاهر
أنه مأذون له لان عقله ودينه يمنعه عن ارتكاب المحرم فوجب حمله عليه لوجوب حل أمور المسلمين على الصلاح
ما أمكن والعامل بالدليل الظاهر هو الاصل في المعاملات دفعا للضرر عن العباد فلا يشترط فيه الاخبار أنه
مأذون بل يكفي بظاهرها اهـ (قوله ومفاده) أي قوله وأمر المسلم محمول على الصلاح وهو ظاهر من تعديل
صاحب التبيين وبه جزم ابن الكبار (قوله بالمسلم) أي بالعبد المسلم (قوله ولكن لا يباع الخ) لانه لا يلزم من وجوب
الدين عليه أن يباع رقبته ألا ترى أن المدبر وأتم الولد لا يباعان به (قوله وأثبتته الغريم بالبينة) قال الاتفاقى
لو برهن الغرماء أنه مأذون له ويحسد المولى غائب لا تقبل البينة لان العبد ليس بخمسة في رقبته ولو أقر العبد بدين
فباع القاضى أكسايه وقضى دين الغرماء فجاء المولى وانكر الاذن يكلف الغرماء البينة عليه فان برهنوا والا
ردوا جميع ما أخذوا من ثمن أكسايه ولا تنقض البيوع الجارية من القاضى لان له ولاية يبيع مال الغائب ويؤخر
حق الغرماء لما بعد العتق اهـ (قوله الذي يعقل البيوع والشراء) صفة لكل من الصبي والمعتوه حوى (قوله
وان ضاراً) أي ضرراً دينياً وان كان فيه نفع آخرى كالصدقة والقرض (قوله كالبيوع) لا يقال قد يقع بيعه
نفعاً محضاً بان يكون بضعف قيمته فينبغي أن يشذبا لاجازة لانا نقول العبرة بأصل وضعه دون ما عرض له باتفاق
الحال والبيع بأصله متردد بخلاف الهبة له وقبولها أفاده الزياحى قال في المنع وتحقيق هذا المقام أن الصبي
العاقل يشبه البالغ من حيث انه عاقل مميز يشبه طفلاً لا عقل له من حيث انه لم يتوجه عليه الخطاب وفي عقله
قصوره ولهذا ثبت لاغير عليه ولاية فألحق بالبالغ في النافع المحض وبالعقل في الضار المحض وفي الدائر بينهما بالظن
عند عدم الاذن وبالبالغ عند الاذن لرجحان جهة النفع على الضرر بدلالة الاذن وقبل الاذن يكون منه قدراً
موقوفاً على اجازة الولي لانه فيه منفعة أصروته مهتدياً الى وجوه التجارات اهـ (قوله حتى لو بلغ فأجازة)
الاولى الواو اذا لا وجه للتفريع (قوله في كل أحكامه) التي منها أن اذنه لا يتقيد بنوع ولا يخص بوقت ويصح
بكونه عند ما يبيع ويشتري ويصح اقراره بما في يده من كسبه ويبيع بفن فاحش (قوله سايبا للملك) أي الملك
المبيع جالباً للثمن وفي الشراء عكسه والمراد كما في الهندية انه يعرف معنى البيع والشراء لانفس العبارة اهـ أي قائم
لا تكتفى معرفتها (قوله وان يقصد) أي كل واحد من الصبي والمعتوه والاولى الا بان يشهد التفتية ليوافق بمقلا
الا أن الموجود في عبارة الزياحى ما ذكره لكن تغيير اللفظ مع المحافظة على المعنى جائز في الحديث فكيف في غيره
وقال الجوى في تفسيره يعني يعلم أن يبيع ما يسهل مائة نصفها غن فاحش لا يتسهل من مائة وفي الحلبي عن
شيخه أن هذا الفرق مختص بمذاق التجار فينبغي أن لا يعتبر اهـ قلت لك مذكور في الهندية منقولاً وفي
القهاء اتفقوا وغيرهما (قوله ثم الوالى بالطريق الاولى) ذكر ذلك بعد قوله ثم القاضى والمراد بالوالى الذى في ولايته
التضاء أما الذى لم يول القضاء لا يجوز اذنه كما في الهندية عن المفتى (قوله أيها تصرف يصح) والوالى في رتبتهما
كما أفاده القهستاني فإنه قال وانما عدل عن كلمة الترتيب الى التسوية اشعاراً بعمدة ولاية كل من الوالى والقاضى
ووصيه بعد وصي وصي الجداه (قوله دون الام أو وصيها) وكذا المم والتم دون الوالى الشرط بالسكون والحركة
والمراد به أمير البلدة كما في بخارى مغرب والوالى الذى لم يول القضاء والاخت والعمدة والحالة أفاده في الهندية
وفيها من المفتى الاب والوصى يملكان في مال الصغير ما يملكه العبد المأذون من اتخاذ الصباقة اليسيرة والصدقة

(عبد قدم مصر او قال أنا عبد فلان مأذون
في التجارة فباع واشتري) فهو مأذون
وحينئذ (لزمه كل شيء من التجارة وكذا)
الحكم (لو اشتري) العبد (وباع ساكتاً عن
اذه وجبره) كان مأذوناً استصفاً بالضرورة
التعامل وأمر المسلم محمول على الصلاح
فيحمل عليه ضرورة شرح الجامع ومفاده
تقييد المسئلة بالمسلم ابن كمال (و) لكن
(لا يباع لدينه) اذا لم يفت كسبه (الا اذا أقر
مولاه) أي بالاذن أو أثبتته الغريم بالبينة
(وتصرف الصبي والمعتوه) الذى به قبل
البيع والشراء (ان صكان فافدا) محضاً
(كالا سلام والعتاق) والصدقة والقرض
كالطلاق والعقود (لا وان أذن به وليهما وما ترد) من العقود
(بين نفع وضرر كالبيع والشراء توقف على
الاذن) حتى لو بلغ فأجازة نفع (فان أذن لهما
الولى فهو حافى شراء وبيع كعبد مأذون)
في كل أحكامه (والشرط) لعمدة الاذن (أن
يعمل بالبيع سايبا للملك) عن البائع (والشراء
جالباً له) زاد الزياحى وأما يقصد البيع
ويعرف الغن الصبي من القاضى وهو ظاهر
(ورأيه أبو نعيم وصيه) بعد مونه ثم وصي
وصيه كما في القهستاني عن العمادية (ثم)
بعدهم (جده) الصحيح وان علا (ثم وصيه)
ثم وصي وصيه قهستاني زاد القهستاني
وان يلحق ثم الوالى بالطريق الاولى (ثم القاضى
أو وصيه) أي ما تصرف يصح فلذا لم يقل
ثم (دون الام أو وصيها) هذا في المال بخلاف
النكاح كما ترى بابه

(قوله رأى القاضى الصبي أو المعتوه) بخلاف الولي كما تقدم قريبا (قوله أو عبد نفسه) قد سبق توجيهه (قوله إذا كان الخ) هذا تركيب محتمل والاولى أن يقول أو يدل إذا قال في الهندية وإن كان للصغير أو له معتوه أب أو وصي أو جده أو أب فرأى القاضى أن يأذن للصبي أو المعتوه في التجارة فأذن له وأبى أبوه فأذنه جائز وإن كان ولاية القاضى مؤخره عن ولاية الأب والوصي كذا في المحيط ومجربا عليه لا يصح في حياة القاضى كذا في المغنى وإن مات القاضى أو عزل ثم جرح عليه أحد من هؤلاء فجرحه باطل وكذا لو جرح عليه ذلك القاضى بعد عزله وولاية الجرح عليه إلى القاضى الذي يستقضى به موت الأول أو عزله وإذا أذن القاضى لعبد الصغير في التجارة وأبوه حتى كاره جاز ذلك هكذا في المغنى ومثل الأب الوصي كما في التارخانية عن نوادر إبراهيم عن محمد بن أحمد وقد وقع التعبير بأذن في المنع أيضا (قوله عند طلب ذلك منه) ليس بقيد كما يفهمه قول صاحب المحيط فرأى القاضى أن يأذن للصبي أو المعتوه في التجارة وكما يفهمه بيت الوهبانية الآتي (قوله أو وارث) يعني أن ما ورثناه من أبيه إما أنفلان دور (قوله صرح على الظاهر) لأنه بانضمام رأي أولى التحق بالبالغ وكل من المماثلين أي الكسب والارث ملكه فيصح إقراره فيها ومقابل الظاهر ما روى عن الإمام أنه لا يصح فيما رثه لأن صحة إقراره في كونه له حاجته إلى ذلك في التجارات ولا حاجة في الموروث (قوله لا يكون مأذونا قبل العلم به) فلو قال أذنت لعبدى في التجارة وهو لا يعلم لا يصير مأذونا كماله هندية (قوله صار مأذونا) أي في إحدى الروايتين لأنه شئني والرواية الأخرى لا يصير مأذونا في الضم في الأب العلم كالتصدي (قوله بخلاف قوله بايعوا بنى الخ) قد علمت أن العبد على إحدى الروايتين لا يصير مأذونا بذلك فكان حكمه ما على هذه الرواية واحدا وكذا الروايتان منقولتان في الصغير إذا قيل في حقه ذلك كما يعلم من شرح تنوير الأذهان (قوله ولا يئنه) أما إذا كان للمالك يئنه تشهد له به يصح أذنه لأنه لو باعه في هذا الوجه جاز يئنه فصيح أذنه ومثل ذلك ما لو كان الغاصب مقرا كذا ذكره البيهقي (قوله على الصحيح) وقيل يصير محجورا وهو الذي اقتصر المصنف عليه حيث قال وبإياقه (قوله ولو أذن القاضى) مستغنى عنه بما تقدم قريبا في المصنف (قوله الصغير) أي المحجور عليه بالاستئلال ولا يئنه عند ما وان هذا كذا فلا ضمان إجماعا أما أن كان مأذونا له في قبض الوديعة أو التجارة أو كان كاتباً فاستهلكها فله عليه ضمانها (قوله وتخليفه) أي إذا أذن على صبي مأذون شياً فأفكر اختلافه في تخليفه ذكر في كتاب الأقرار يخلف وعليه الفتوى اه من شرح العلامة عبد البر (قوله ولورهن المحجور) سواء كان عبداً أو صبياً به قل به عليه عبد البر (قوله قال) لم يقدم مرجع الفهرست رأيت في شرح الشربلالي لمنظومة ابن وهبان ذكر ما نصه قال المصنف وكذا الصبي الذي يعقل البيع والشراء (قوله قلت الخ) البعث للشربلالي بعد أن ذكر أن من جملة التصرفات الموقوفة قرضه وحاصل بئنه أن القرض من الضر المحض فلا يئنه ولو أجيز قلت وهو الذي قدمه المؤلف قال الحلبي وهو اعتراض على غير مذكور في الوهبانية ولا معلوم منها والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

(كتاب الغصب)

وجه المناسبة بين الكتابين أن المأذون يتصرف في الشيء بالأذن الشرعي والغاصب يتصرف فيه لا بأذن شرعي فكان بينهما مناسبة المقابلة إلا أنه قد تم كتاب المأذون لأنه مشروع والغاصب ليس مشروع والغصب على ضربين أحدهما ما يتعلق به الأثم وهو ما وقع بالعلم والشأن لا يتعلق به الأثم وهو ما وقع بالجهل كمن ألتف مال غيره وهو يظن أنه له والضممان يتعلق بهما جميعاً فأبواب الضمان تتعلق بهما فيه اثم وبما لا اثم فيه وأما الأثم فلا يحصل إلا مع التصدي بقوله صلى الله عليه وسلم رفع عن أمتي الخطأ أي أغفاه الاتصاف وحرمة الغصب ثابتة بالكتاب والسنة أما الكتاب فقوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وأما السنة فقوله عليه الصلاة والسلام في حجة الوداع عكة يوم النحر فإن دماءكم وأموالكم عليكم حرام كرمه يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا إلى يوم تلقون ربكم ألا هل بلغت قالوا نعم قال اللهم أشهد الحديث وقوله صلى الله عليه وسلم من غصب شيئاً من أرض يئنه من سبع أرضين متفق عليه (قوله ولغة أخذ الشيء) قال في المصباح غصب غصباً من باب ضرب فهو غاصب ويجمع على غصاب ككفار وكفار ويتعدى إلى مفعولين يقال غصبته ماله ويطلق على حمل الإنسان على فعل ما لا يرضاه يقال غصبني فلان على فعل كذا أبو السعد عن الديري والطوري وفي التميمي وقد يسمى المقتصوب غصباً تسمية بالمصدر اه مكي (قوله إزالة يد محقة) أي بفعل في العين كما ذكره ابن الكمال ليخرج الجور على البساط

(رأى القاضى الصبي أو المعتوه أو عبدهما) أو عبده نفسه كما تر (بيع ويشترى فسكت لا يكون) يكونه (أذنا في التجارة أو القاضى له أن يأذن للبيعه والمعتوه إذا لم يكن له ولي واحد منهما) أو عبدهما إذا كان لكل واحد منهما (ولي وامتنع) لولي من الصبي والمعتوه (ولي وطلب ذلك منه) أي من (من الأذن عند طلب ذلك منه) من البرجندى عن القاضى زباني قلت وفي البرجندى عن القاضى الخزانة لو أبى أبوه أو وصيه صرح أذن القاضى له زاد شارح الوهبانية ولا يئنه بعد ذلك أصلاً لأنه حكم الأب جرح قاض آخر قد بره فروع لو أقر الإنسان بما معه مما من كسب وارث صرح على الظاهر كما ذكره المأذون لا يكون مأذونا قبل العلم به إلا في مسألة ما إذا قال بايعوا عبدى فأنى أذنت له فبايعوه وهو لا يعلم بذلك صار مأذونا بخلاف قوله بايعوا بنى الصبي لا يصح الأذن لا بقى والمقتصوب المحجور ولا يئنه ولا يصير محجوراً به ما على الصحيح أشباه وفي الوهبانية ولو أذن القاضى لطفل وقداى أبوه يصح الأذن منه فيتعجب وضمن يعقوب الصغير وديعة وتخليفه يفتى به حيث ينكر ولورهن المحجور أو باع أو شري وجوز له المولى فما يتغير

(كتاب الغصب)

أذنت تصرف المحجور على الإجازة فلو لم يجز بل أذنت له في التجارة فأجازها العبد جاز استحسننا ولو لم يأذن له فأعتقه فأجازها لم تصح إجازته قال وكذا الصبي المميز قلت ولا يئنه أن ما هو تبرع ابتداء صار فلا يصح بأذن ولي الصغير كالقرض

فإن الأزالة موجودة فيه لكن لا يفعل في العين اه حلي (قوله ولو حكما) فإن يد المودع يد المودع قبل الخود
وبعد ازالت يد المودع - كما ولو أخره بعد قوله باثبات يد مبطلة لكان أولى فإن في ذلك اثبات يد مبطلة حكما
فيكون راجعا اليهما (قوله كجوده) وكما يصير يد المالك عنه كما إذا استخدم عبد ليس في يد مالكه وكضربه
على يد رجل عليها أثر أو فيها درة فطار أو وقعت في البحر يضربته فإنه يضمن اه در منتي (قوله قبل أن يحوله)
انما قيد به اعتبار الأزالة فقط كما سيظهر (قوله باثبات يد مبطلة) أي مع اثبات يد مسكين قال القهستاني
الاصل ازالة اليد المحقة لا اثبات اليد المبطلة ولهذا لو كان في يد انسان درة فطرب على يده فوقع في البحر ضمن
وان فقد اثبات اليد ولو تلف ثمر بستان مغصوب لم يضمن وان وجد الاثبات لعدم ازالة اليد اه وهذا صريح
في أن الغصب هو الأزالة فقط وكلام غيره صريح في أنه لا بد فيه من الأزالة والاثبات جميعا ونقل القهستاني
عن الزاهد ما به يحصل التوفيق في كلامهم حيث قال انه على ضربين ما هو موجب للضمن فيشترط له الأزالة
وما هو موجب للرد فيشترط له الاثبات أفاده أبو السعود (قوله لا يضمن) أي بالهلاك لعدم ازالة اليد وتضمن
عند الثاني لا اثبات اليد ولو طلبت الزوائد فنعها ضمن بالاجماع اتفاقا وكذا لا يضمن ما صار مع المغصوب
بغير صنعه كما إذا غصب دابة فتبعها أخرى أو ولد لها لا يضمن التابع لعدم الصنع منه وكذا لو جسد المالك
عن مواشيه حتى ضاعت لا يضمن لما ذكر اه تبين وعند محمد الغصب تنويع يد المالك لا غير فيضمن العقار
لتحق الغصب فيه فإن تنويع يد المالك موجود فيه (قوله فلا يتحقق في مئة وحر) وكيف من تراب
وقطرة ماء ومنفعة اه قهستاني (قوله متقوم) أي مباح الاتفاح شرعا قهستاني وهو غير ظاهر في خبر الذي
(قوله فلا يتحقق في خبر مسلم) ومثله الخنزير والممازف عندهما قهستاني ولو كانت الخمر لزم يضمنها فإن الغصب
يجري في مال الكافر لا محالة أفاده أبو السعود عن عزمي زاده قال في المجتبى غصب من مسلم خراف عليه ضمان
الردوان لم يكن عليه ضمان القيمة اه فتقوله فلا يتحقق أي غصب الضمان لا غصب الرد فثقل (قوله قابل للنقل)
هو معنى قول بعضهم ازالة اليد بفعل في العين فاستغنى به عنه أفاده الحلبي قلت قد يوجد الفعل في غير القابل
كما إذا هدم الدار وكرب الارض (قوله فلا يتحقق في العقار خلافا لمحمد) لعدم ازالة اليد لانه محله بالنقل
والتميز في المالك بالتبعية عنه فهو غصب موجب للرد لوجود اثبات اليد لا الضمان حتى لو هلك العقار بأن
غلب عليه الماء أو انتطح شربه أو ذهب به السبل في يد الغاصب لا يضمن عندهما ويضمن عند محمد والصحيح
الاول في غير الوقت والثاني في الوقت (قوله بغير اذن مالك) يغني عنه قوله باثبات اليد المبطلة اذ لا تكون مبطلة
الا إذا كانت بغير اذن المالك (قوله عن الوديعة) أي والعارية فإن فيها ازالة يد محقة عن مال متقوم محترم
قابل للنقل لكنه باذن المالك وليس فيها اثبات يد مبطلة (قوله بالاتلاف) الاولى أن يقول بالتلف لأن الاتلاف
يوجب الضمان مطلقا لمساك ووقفا (قوله وفيه لا بكمال كلام) حاصله أن دخول السرقة في الحد ودلايشافي
دخولها في الغصب فهي داخله فيه باعتبار أصلها وفي الحدود باعتبار بعض خصوصيات أدخلتها فيها وتظهيرها
بيع الفضولي فإنه غصب مع أنه مذكور في البيوع باعتبار ما فيه من خصوصية بمصارف مسائل البيوع
قال ومن ذهب عنه هذه الدقة تصدى لأخراجها عن الحد المذكور بزادة قوله لا على سبيل الخفية اه
وفي حاشية مسكين للعلامة أبي السعود ما نصه فإن قيل وجد الضمان في مواضع ولم تحقق العلم المذكور
كغاصب الغاصب فإنه يضمن وان لم يزل يد المالك بل أزال يد الغاصب والملة تظاير الم يشهد مع القدرة على
الشهاد مع أنه لم يزل يدا وتضمن الاموال بالاتلاف تسببا لحفر البئر في غير المالك وليس ثمة ازالة اليد أحد ولا اثباتها
فالجواب أن الضمان في هذه المسائل لا من حيث تحقق الغصب بل من حيث وجود التعدي كما في العناية وقال
الديري في التكملة وقد يدخل في حكم الغصب ما ليس بغصب ان ساو أم في حكمه كجود الوديعة لانه لم يوجد
الاخذ ولا النقل اه إذا علمت هذا ظهر سقوط ما أورده الشلبي معزيا للتأني من أنه إذا قتل انسانا في مفازة
وترك ماله ولم يأخذه فإنه يكون غصبا مع عدم أخذه شيء وما إذا غصب مجلفا فمهلكه حتى يمس لبن أمه يضمن قيمة
الجهل ونقصان الأم وان لم يفعل في الأم شيئا ما علمت من أن وجوب الضمان لا باعتبار تحقق الغصب بل من
حيث وجود التعدي اه وبه يظهر ما في قول الشرح سابقا كجوده لما أخذه قبل أن يحوله فإن الضمان فيه
من حيث التعدي لا من حيث الغصب (قوله فاستخدام العبد) أي عبد الغير وان لم يعلم أنه عبد الغير كما إذا أخبره

ولو حكما كجوده لما أخذه قبل أن يحوله
(باثبات يد مبطلة) واعتبر الشافعي اثبات
اليد فقط والثمرة في الزوائد فثمره بستان
مغصوب لا يضمن عندهما خلافا له در
(في مال) فلا يتحقق في مئة وحر (متقوم)
فلا يتحقق في خبر مسلم (محترم) فلا يتحقق
في مال حربي (قابل للنقل) فلا يتحقق في
العقار خلافا لمحمد (بغير اذن مالك) احتراز
به عن الوديعة واعلم أن الموقوف مضمون
للازالة لا مع أنه ليس بمالك أصلا صرح به
في البدائع فلو قال بلا اذن من له الاذن كما
فعل ابن السكال لكان أولى (لا يضمنه) احتراز
به عن السرقة وفيه لا بكمال كلام
(فاستخدام العبد)

وتحميل الدابة غصب) لازالة اليد المالك
لاجل بوسه على بساط) لعدم ازالته فلا يضمن
ماله بل لا يضمن له و كذا لو دخل دار انسان
واخذ متاعا وجردفه وضامن وان لم يجزله
ولم يجبه لم يضمن مال المبلات بفعله أو بخبرجه
من الدار خانية (وحكمه الاثم ان علم انه مال
الغير ورد العين فاقطع والغرم هالكه والغريم من
علم الاخير ان) فلا اثم لانه خطأ وهو سرفوع
بالحديث (المقصوب منه مخير بين تفعليه بين
الغاصب وغاصب الغاصب الا اذا كان في
الوقت المقصوب بأن غصبه وقيمه أكثر
وكان الثاني أملاً من الاول فان الضمان على
الثاني) كذا في وقف الخمانية وفي غصبها
غصب عجب لا فاستهلكه وليس ابن أخته ضامن
قيمة العجل ونقصان الاثم في كراهيتها من هدم
حائط غيره ضمن نقصانه ولم يؤسر بعمارته
الا في حائط المسجد وفي القضية تصرف
في ملك غيره ثم ادعى انه كان باذنه قاله قول
لله الا اذا تصرف في مال امرأته فماتت
وادعى انه كان باذنهم أو انكر الوارث قاله قول
لا زوج (ويجب رد عين المقصوب

لأن المالك يتوصل به إلى تحصيل ثمرات المالك من الانتفاع فيجب نسخ فعله دفعا للضرر عنه زيلعي وقوله
 في الحديث الأول على اليد مأخذت أي على صاحب اليد رد عين مأخذ وقوله في الحديث الثاني لأعيا ولا جادا
 في رواية الفائق والمصايح لأعيا جاد لا بدون حرف العطف وحرف النفي ومعناه أن لا يريد بأخذ مسرقته ولكن
 ادخال الغبطة على أخيه فهو لاعب في مذهب السرقة جاد في ادخال الأذى عليه أو قاصد للعب وهو يريد أن يجد
 في ذلك لبغيطه كذا في العناية اه أبو السعدي (قوله ما لم يتغير تغيرا فاحشا) فإذا تغيرت أي العين المقصودة بفعل
 الغاصب حتى زال اسمها وأعظم منافعتها زال ملك المقصوب عنه وملكها الغاصب ونحوها ولا يحل له
 الانتفاع بها حتى يؤدى بدلها كذا في الهداية ولو نقص المقصوب في يد الغاصب ضمن الغاصب النقصان ويرده
 على المقصوب منه مع ضمان النقصان إلا أن يكون النقصان بجناية غير الغاصب فالمقصوب منه بالخيار
 في النقصان إن شاء ضمن الغاصب ويرجع الغاصب على الجاني وإن شاء ضمن الجاني ولا يرجع الجاني على
 الغاصب ولو زاد المقصوب في يد الغاصب فلا صاحبه أن يسترده مع الزيادة كذا في الهندية عن الخلاصة (قوله
 لتفاوت القيم باختلاف الأماكن) أما إذا اختلفت فالأمر ظاهر وفي التهستاني عن العمادى لو كانت القيمة
 في بلدة الخصومة أقل مما في بلدة الغصب فينقل له مقصوب منه أن يتطرق أو يرضى وبأخذ القيمة يوم الخصومة اه
 (قوله أو شراء) بأن يباعه للمالك وسلم له مكى (قوله خلافا للشافعي) رضى الله تعالى عنه راجع إلى مسألة
 الطعام قال في التبيين وعند الشافعي رحمه الله تعالى لا يبرأ الغاصب بأكل المالك الطعام المقصوب منه من
 غير علمه لأن هذا ليس برذل هو خدعة وهذا لأن الإنسان يرغب في أكل مال غيره ما لا يرغب في أكل مال نفسه
 ولو علم لما أكل فلم يكن ردًا بقديمه له لئلا كل قلنا هذه العادة مذمومة شرعا فلا تعتبر ولا يمنع وقوعه عن الواجب
 اه (قوله أي وقت القضاء) لأن حقه لا ينتقل من العين إلى القيمة إلا بالقضاء ولهذا الوصل إلى أن يعود المثل كان له
 ذلك وأما ينقل إلى القيمة بالقضاء حتى لا يعود إلى المثل بوجوه بعد ذلك (قوله وعند أبي يوسف يوم الغصب)
 لأن سبب الوجوب هو الغصب فتعتبر قيمته يومه (قوله وعند محمد يوم الانقطاع) لأن المثل هو الواجب بغصب
 ذات المثل فلا ينتقل إلى القيمة إلا بالعجز عنه والعجز عنه يحصل بالانقطاع فتعتبر قيمته يومئذ قال السعدي ولو
 أضر الغاصب المثل يوم الانقطاع أجبر المالك على أخذه اه (قوله ورجحنا تهستاني) أي قول الثاني
 والثالث كما أن قول الإمام مرجح وبعبارة التهستاني فتعتبر قيمته عند أبي حنيفة يوم يختصمان أي بقضي بينهما وهو
 الأسح كما في الخزانة وهو الصحيح كما في التبعة وعند أبي يوسف يوم الغصب وهو أعدل الأقوال كما قال المصنف
 وهو المختار على ما قال صاحب النهاية وعند محمد يوم الانقطاع وعليه الفتوى كما في ذخيرة الفتاوى وبه أفق كثير
 من المشايخ كما في الكفاية اه حطبي وفي الهندية وبعض مشايخنا اقتوا به قول أبي يوسف كذا في الكفاية في آخر
 كتاب الصرف اه (قوله يوم غصبه أجماعا) بالإضافة وعدمها حموى وهذا إذا كانت هالكه أما إذا استهلك
 فكذلك عند وعندهما يوم الاستهلاك تهستاني عن المختلفات وفي المكي عن البحر الزاخر رجل استهلك ثوب
 رجل آخر ثم جاء بقيمته فنال المقصوب منه لا يريد ما ولا أجماع في حل برفع الأمر إلى القاضي حتى يجبره على
 القبول لأن في ذلك حق المستهلك وهو براءة ذمته فإن لم يرفع لكن وضعه في حجر صاحبه أو يديه برئ وإن وضعه
 بين يديه لا يبرأ وفي الودعية وعين الغصب يبرأ إذا وضعه بين يديه اه زاد في الذخيرة والفرق أن الواجب في قبض
 الدين حقيقة القبض لتحقيق المعاوضة وفي الودعية والغصب بتحقيق الرد بالتخلية لعدم المعاوضة اه (قوله
 وشريح مخلوط بزيث) في فتاوى رشيد الدين كل موزونين إذا اختلط بحيث لا يمكن بينهما التمييز يخرج بذلك من
 أن يكون منليا ويكون من ذوات القيم لأنه ربما يكون أحدهما أكثر أو لا تسرأ قل حتى لو كانا على السواء بأن
 اتخذ المايون من جنس واحد يضمن مثله اه بالمعنى (قوله وكذا كل موزون يختلف بالصنعة) قال في العناية
 أن الصنعة غير متقومة في جميع الأحوال لأنه لا قيمة لها عند المقابلة بجنسها وإنما تقوم عند المقابلة بخلاف
 الجنس كمن استهلك قلب فضة فماليه قيمته من الذهب مصنوعا عند نالوا وجبنا عليه مثل القيمة من جنسه أذى
 إلى الربا ولو أوجبنا مثل وزنه كان فيه إبطال حق المقصوب منه في الجودة والصنعة فإعادة حتى المالك
 والتحرر عن الربا قلنا يضمن قيمته من الذهب مصنوعا وإن رضى به صاحبه لم يكن له فضل ما بين المكسور والصحيح
 لأنه عاد إليه عين ماله فبقيت الصنعة منفردة عن الأصل ولا قيمة لها في الأموال الربوية اه والقلب من السوار

ما لم يتغير تغيرا فاحشا مجتبي (في مكان
 غصبه) لتفاوت القيم باختلاف الأماكن
 (ويبرأ بردها ولو بغصب علم المالك) في البرازية
 غصب دراهم إنسان من كيسه ثم ردها فيه
 بلا علمه برئ وكذا لو سلمه إليه بجهة أخرى
 كهيئة أو أيداع أو شراء وكذا لو أطعمه فأكله
 خلافا للشافعي زيلعي (أو يجب رد مثله
 إن هلك وهو مني) وان انقطع المثل
 بأن لا يوجد في السوق الذي يباع فيه
 وإن كان يوجد في البيوت ابن كمال (فتعتبر
 يوم الخصومة) أي وقت القضاء وعند أبي
 يوسف يوم الغصب وعند محمد يوم الانقطاع
 ورجحنا تهستاني (وتجب القيمة في القيمة
 يوم غصبه) أجماعا (والمثل المخلوط بخلاف
 جنسه) كبر مخلوط بنسبه وشريح مخلوط
 بزيث ونحو ذلك كله من نجس (قبي)
 فتجب قيمته يوم غصبه وكذا كل موزون
 يختلف بالصنعة كشمعة قد ردت ودبس
 ذكره في الجواهر

ما كان مفتولا من طاقين اه أبو العود عن المختار (قوله زاد المصنف الخ) قال في المنع عن الوقاية ويجب المنع
في المثل كالكيل والموزون والعددي المتقارب قال تاج الشريعة اعلم انه جعل هذه الاقسام الثلاثة مثليا مع
أن كثيرا من الموزونات ليس بمثل بل من ذوات القيم كالقمة والقدر ونحوهما قال فأقول ليس المراد بالمثلي
مثل ما يوزن عند البيع بل ما يكون مقابلته بالثمن مبنية على الكيل أو الوزن أو العدد ولا يختلف بالصفة فانه
إذا قيل هذا الشيء فغير منه بدرهم ومن بدرهم أو عشرة بدرهم انما يقال اذا لم يكن فيه تفاوت فكان مثليا وانما قلنا
لا يختلف بالصفة لانه لو اختلف كالقمة والقدر لا يكون مثليا ثم ما لا يختلف بالصفة انما غير مصنف نوع واما
مصنف نوع لا يختلف كالدرهم والدنانير والفلوس وكل ذلك مثلي وإذا عرفت هذا عرفت حكم المذروعات فكل
ما يقال يباع من هذا النوع ذراع بكذا ولا يقال الا فيما لا تفاوت فيه وهو ما يجوز فيه السلم فانه يعرف ببيان
طوله وعرضه ورقعته فهو مثلي وقد فصل النقطة المثليات وذوات القيم ولا احتياج الى ذلك بل الضابط أن
ما يوجد له مثل في الاسواق بلا تفاوت يعتد به فهو مثلي وما ليس كذلك من ذوات القيم فما ذكر من المكيل
وأخويه مبني على هذا أقول فيؤخذ من هذا أن الدبس قيمى وكذا الرب والقطر لان كلامنا يتفاوت بالصفة
وباعتبار القيمة فيمن بالقيمة ولا يصح السلم فيها ولا تثبت دين في الذمة وقد صرح بذلك في الدبس صاحب جواهر
الفتاوى اه بتصرف ما وفي التاموس الرب بالثمن سلافة كل غرة بعد اعتصارها والقطر ما قطر الواحدة قطرة
وبالكسر الخماس الذائب أو ضرب منه وضرب من البرود وبالضم الناحية اه والتطرق في عرف مصر ما يطرق من
الكرو قال فيه الدبس بالكسر وبكسرتين عسل القرو عسل النحل وبالفتح الاسود من كل شيء وبالكسر الجمع
الكثير من الناس ويفتح وبالضم جمع الادب من الطير الذي لونه بين السواد والحسرة اه (قوله والجن قيمى في
الضمان) لانه يتفاوت تفاوتا حاشا هندية وهو بالضم وبضمين وكعتل اه قاموس (قوله السويق) البرأ والشهير
المقلي (قوله النعم) جعله في الهندية مثليا والتراب قيمى وكذا الماء عند الشيخين (قوله واللحم) هذا في اللحم
الملبوخ بالاجماع وفي النى اختلاف والصحيح أنه قيمى وفي التهمة عن الاسيبجاني انه اختار أن اللحم من ذوات
الامثال وانما يضمن بالقيمة عند الانقطاع وكذا خرا الاسلام البردوى (قوله والاخر) قال في الهندية وفي كون
الاخر واثني مثليار واثني عن الامام (قوله وفيما يجب التيسير) طف على هنا اه حلي (قوله والورق) أى ورق
الاشجار اما الكاغذ فثلى كما في الهندية (قوله والاخر) لتفاوتها (قوله والصرم) هو بالفتح الجلد معرب وبالكسر
الضرب والجماعة أفاده صاحب القاموس ولعله اراد الاهاب قبل ديفه وبالجملة ما دبع (قوله والدهن المتنجس)
مستغنى عنه بما سبق والخبر من ذوات القيم في ظاهرها رواية هندية (قوله وكذا الحنطة) أى بما يكال من المثليات
لانها لا تسكال وأخذ من التعليل أن المراد بها ما دون نصف صاع وبه صرح (قوله وكل مكيل) مبتدأ (قوله
كسفة الخ) المقصود من التمثيل المكيل والموزون المعطروحات (قوله لانه غصبه وهو مثلي) هذا يعين أن النقل
قبل البلى لانها بعد من القيمة (قوله والاخر قيمى) مستغنى عنه بما تقدم (قوله في حق المسلم) أى اذا اتلته وكان
لذى أما اذا كان لمسلم فلا ضمان وان وجب رده وحذف الخبر من العبارة تقديره قيمى وقد وجد في بعض النسخ
فانه قال فيما يأتى ضمن المتلف المسلم قيمته ما لان الخبر في حقه قيمى حكما لو كان لذى والمتلف غير الامام أو مأموره
يرى ذلك عقوبة فلا يضمن اه (قوله بوجوب رد العين) أى في المثل والمثلى (قوله لانه الموجب الاصلى) لانه
أعدل وأكمل في رد الصورة والمعنى ورد القيمة أو المثل مخلص بصار اليه عند تعذر رد العين ولهذا يطالب برد العين
قبل الهلاك ولو أتى بالقيمة أو المثل لا يعذبه لكونه قاصرا وكذا يبرأ الغاصب برد العين من غير علم المالك ولو لم يكن
هو الموجب الاصلى لما برئ بازدا الا اذا علم وقبل الموجب الاصلى هو المثل أو القيمة ورد العين مخلص ولهذا
لو أبراه عن الضمان حال قيام العين يصح مع أنها لا تصح بالعين وقام تحقيقه في التبيين وفي التمهاتى وفي التقديم
اشعار بأن رد العين أتم فانه الموجب الاصلى على ما قالوا كما في الهداية وفيه اشعار بالضعف فان الجمهور ردها
الى أن الموجب الاصلى هو القيمة كما في رهن الهداية والكافي (قوله حبس حتى يعلم الحاكم الخ) لان حق صاحبها
متعلق بالعين والاصل بقاؤها وهو يريد أن يقطع حقه من العين الى القيمة فلا يصدق اه جوهره وهذا اذا لم يرض
المالك بالقضاء بالقيمة أما اذا رضى فانه يقتضى ولا يتلزم كذا في مسكين وتقدير مدة الحبس مفوض الى رأى الحاكم
وايس له حكم معلوم بحس الغريم في الدين اه مخ (قوله وقيمة) الاولى أو (قوله فبرهان الغاصب أولى)

زاد المصنف ورب وقطر لان كلامنا
يتفاوت بالصفة ولا يصح السلم فيها ولا تثبت
دين في الذمة قلت وفي الذخيرة والجن قيمى
في الضمان مثلى في غيره كالسلم وفي المجتبى
السويق قيمى لتفاوتيه بالقلى وقبل مثلى
وفي الاشياء النعم واللحم ولونيا والاخر
قيمى وفي حاشيتها الا بن المصنف هنا وفيما
يجلب التيسير من الفصولين وغيره وكذا
الصابون والسرقة والدهن المتنجس وكذا
والصرم والجلد والورق مشرف على
الحقنة وكل مكيل وموزون مشرف على
الهلاك مضمون بقيته في ذلك الوقت كسفة
موقورة أخذت في الفرق والى الملاح ما فيها
من مكيل وموزون يضمن قيمته ما ساعته
سكان المجتبى وفي الصيغة صعب ما قبل صبه
فأقدها وزاد في كلياتها من قيمته ما قبل صبه
للماء لا مثليها هذا اذا لم ينقلها فلو نقلها المكان
ضمن المثل لانه لم يصب وهو مثلى بخلاف ما لو
صبت الماء في الموضع الذي فيها لمنطقة بغير
ثقل انتهى والاخر قيمى وسببى أن الحجر
في حق المسلم قيمى حكما والحاصل كما في الدرر
وغيرها أن كل ما يوجد له مثل في الاسواق
بلا تفاوت يعتد به فهو مثلى وما ليس كذلك
فقيمى ولا يضمن (فان ادعى هلاكه) مستبط
بوجوب رد العين لانه الموجب الاصلى ورد
المثل والقيمة مخلص على الراجح (حبس حتى
يعلم الحاكم) أنه لو بقي انظر (أى لا طوره
ثم قضى) الحاكم (عليه بالبدل) من مثل
وفيمة (ولو ادعى الغاصب المالك) أى ادعى
صاحبه بعد الرد وعكس المالك (وأما البرهان
في بيان الغاصب) انه ردوه لانه عند المالك
(أولى)

فيقدم وهذا عند محمد لانها تنبت الرذ وهو عارض اه منح (قوله خلافاً للثاني) فقال بينة المالك أولى لانها
 تثبت وجوب الضمان والاخر يشكر واليقات لا اثبات منح وظاهره اعتمد قول محمد وهو خلاف ما قدمه في
 القضاء (قوله وبرهنا) والقول للغاصب مع عيئنه ان لم يقيم حجة الزيادة فان اقيمت حجتها وجبت تلك الزيادة ولم يعتبر
 قول الغاصب وان اقام الغاصب حجة القلة لم يقبل في الصحيح كما في النهاية فان ظهر ولو قيمته مساوية أو أقل وقد
 ضمن الغاصب بقوله أخذه المالك ورد بده أو أفضى وان ضمنه بشكوله أو بقول المالك أو بينة فهو للغاصب
 ولو قيمته أكثر فأداه صاحب النقاية وشارحها القهستاني والنقاية بضم النون بمعنى المنتقى كما ضبطه السيوطي
 في نقايته وفي المنع عن البحر معزيا الى المحيط ذكر محمد في الاستخلاف لو قال المصوب منه كانت قيمة ثوبه مائة وقال
 الغاصب ما أدري ما قيمته ولكن علمت أن قيمته لم تكن مائة فالقول قول الغاصب مع عيئنه ويجبر على البيان لانه
 أقرب بقيمة مجهولة فاذا لم يبين يحلف على ما يدعي المصوب منه من الزيادة فان حلف يحلف المصوب منه أيضاً أن
 قيمة ثوبه مائة ويؤخذ من الغاصب مائة فاذا أخذ ثم ظهر الثوب كان الغاصب بالخيار ان شاء رضى بالثوب وسلم
 القيمة وان شاء رد الثوب وأخذ القيمة اه (قوله ولو في نفس المصوب) بأن قال الغاصب لثوب هذه الذي
 غصبته وقال المصوب بل هو هذا (قوله فالقول للغاصب) لانه القابض (قوله فلو أخذ عقاراً الخ) العقار الضبعة
 وقيل كل ما كان له أصل كالدار مغرب وفي المصباح العقار كسلام كل ملك ثابت له أصل كالدار والنخل اه (قوله
 بأقصة مماوية كغلبة سبل) فبقيت تحت الماء وأزال بناء الدار أو تهدمت بأقصة كذا في رمز المقتضى (قوله
 لم يضمن) أي عنده ما لأن الغصب تصرف في المصوب بأثبات يده وإزالة يده المالك ولا يكون ذلك الا بالنقل
 والعقار لا يمكن نقله وأقصى ما يمكن فيه إخراج المالك عنه وذلك تصرف في المالك لا في العقار فلا يوجب
 الضمان كما اذا بعد المالك عن المواشي بخلاف المنقول كذا في التبيين (قوله خلافاً للمحمد) لأن الغصب يتحقق
 بوصفين باثبات اليد العادية وإزالة اليد المحقة وذلك يمكن في العقار لأن اثبات اليدين المتدافعين على شيء واحد
 غير ممكن لتعارض اجتماعهما فاذا ثبتت اليد العادية زالت المحقة ضرورة واليسد عبارة عن القدرة في التصرف
 وعدمه اه عدمه وهي في يد الغاصب ضرورة فاتت يد المالك فيضمن (قوله الموقوفة) راجع الى كل من العقار
 والدور (قوله وأن الفتوى في غصب منافع الوقف بالضمان) اذا استوفاهما وفي الشرع لا يلية ينظر لو عطل المنفعة
 هل تلزم الاجرة كما لو سكن اه (قوله فكذا في استحقاق الاجرة) افاذ بذلك انه اذا سكن العقار وجبت أجرته وان
 لم يكن وقفاً ولا معدلاً لا استغلال ولا إيتيم وسياً في أن منافعه لا تضمن الا في هذه الثلاثة (قوله انه أي العقار) ولو
 غير وقف (قوله في العقار والوديعة) لا حاجة الى زيادة العقار والوديعة تقدم حكمها وانما الكلام في العقار اذا
 كان وديعة ولذا قال في المنع يعني أن العقار اذا كان وديعة عنده فحده كان ضامناً بالاتفاق انتهى وفي التبيين
 ومثله الوديعة على الخلاف في الاصح (قوله يضمن بالبيع والتسليم) لأن البيع والتسليم استهلاك خاتمة (قوله
 وبالرجوع عن الشهادة) بأن شهدا على رجل بالدار ثم رجعا بعد القضاء ضمنا اه منح قال في التبيين والشهود
 انما يضمنونه بالرجوع لكونه ضماناً اتلاف لان ضمان غصب حتى لو اقام الشاهد بينة أن العقار له لا تقبل بينته
 ولو كان غصباً لقبلت والعقار يضمن بالاتلاف اه (قوله وعنده هذه الثلاثة) الضمان فيها من حيث كونه اتلافاً
 لا من حيث كونه غصباً كما أفاد عليه لهم (قوله ضمن النقصان بالاجماع) اختلفوا في تفسير النقصان قال نصير بن
 يحيى انه ينظر بكم تسماً بجر هذا الارض قبل الاستعمال وبعده فيضمن ما تفاوتت بينهما من النقصان وقال محمد
 ابن سلمة يعتبر ذلك بالشراء يعني أنه ينظر بكم تباع قبل الاستعمال وبكم تباع بعده فنقصانها ما تفاوتت من ذلك
 فيضمنه وهو الاقرب قال شمس الأئمة الخوانساري وهو الاقرب الى الصواب وبه يفتي كما في الكبرى لأن العبرة بقيمة
 العين لا بالمنفعة ثم يأخذ الغاصب رأس ماله وهو البذر وما غرم من النقصان وما أنفق على الزرع ويتصدق
 بالفضل عند الامام ومحمد لانه حصل بسبب خيئته وهو التصرف في ملك الغير فيكون سبيله التصديق اذا الفرع
 يحصل على وصف الاصل فلو غصب ارضاً فزرعها كثرين فاخرجت غنماً اكراراً ولحقه من المونة قدر كثر ونقصها
 قدر كثر فانه يأخذ أربعة اكراراً ويتصدق بالباقي وقال أبو يوسف لا يتصدق بشيء لأن الزيادة حصلت في ضمانه
 وليس له لأن ما ضمن من الفائت ياداه الضمان والمضغونات تلك بأداء الضمان عندئذ ما استند الى وقت وجوب
 السبب وهو الغصب هنا فيبين أنه حدث في ملكه اذا اخرج بالضمان اه يبين مزيداً (قوله فيعطى ما زاد البذر)

خلافاً للثاني ملحق ولو اختلفا في القيمة
 وبرهنا فالقيمة للمالك وسبب
 المصوب فالقول للغاصب (والغصب) انما
 يتحقق (فبما ينقل فلو أخذ عقاراً أو ملكاً
 في يده) بأقصة مماوية كغلبة سبل (لم يضمن)
 خلافاً لمحمد وبقوله قالت الثلاثة وبه يفتي
 في الوقت ذكره العيني وذكر طهري الدين
 في فتاويه الفتوى في غصب العقار والدور
 الموقوفة بالضمان وأن الفتوى في غصب
 منافع الوقف بالضمان وفي فوائد صاحب
 المحيط اشترى داراً وسكنها ثم ظهر أنها وقف
 أو كانت للصغير لزمه اجراء المثل صيانة للمال
 الوقت والصغير وفي اجارة الفيض انما
 لا يتحقق الغصب عنه هما في العقار في حكم
 الضمان أما فيما وراء ذلك فيتحقق ألا ترى أنه
 يتحقق في الرد فكذا في استحقاق الاجرة
 انتهى فلم ينفذ (قيل) فانه الاستدلال
 وعماد الدين في فصولهم ما (والاصح انه) أي
 العقار يضمن بالبيع والتسليم (عكسها
 بالرجوع في) العقار (الوديعة وبالرجوع
 عن الشهادة) بعد انقضاء وفي الاشياء
 العقار لا يضمن الا في مسائل وعنده هذه
 الثلاثة (واذا نقص) العقار (بمسكنه
 وزراعتة ضمن النقصان) بالاجماع فيعطى
 ما زاد البذر ويضمنه في الجنبى

هذه مسألة مستقلة لا ارتباط لها بما قبلها وان أوجه كلامه وعبارته التي كافي المنع زرع أرض غيره ونبت
فلما لا أن يأمر الزارع بقلعه فان أبي يقلعه بنفسه وقبل النبات بخير صاحب الأرض ان شاء تركها حتى ينبت
فيأمر بقلعه وان شاء أعطاء ما زاد البذر فتقوم بمبذورة فيذر له حق القلع وتنقوم غير مبذورة فيعطى فضل
ما بينهما وعن أبي يوسف أنه يعطيه مثل بذره والاقل أصح اه (قوله هو المختار) أي قول الثاني فهم قولان
مصححان (قوله وتعامه في المختار) هو ما قلناه عنه وفيه ولو زرعها أحد المشرى بكن بغير إذن صاحبه قد دفع إليه
صاحبه نصف البذر لكون الزرع بينهما قبل النبات لم يجوز بعده يجوز وان أراد قلع الزرع من نصيبه يتسلمه
الأرض فيقلعه من نصيبه ويضمن الزارع نقصان الأرض بالقلع قال استاذنا الصواب نقصان الزرع كما ذكره
القدوري في شرحه اه وانظر ما وجه هذا الصواب فان الظاهر الاقل لان الزرع في نصيب المشرى بكن بغير حق
(قوله ما نقص بقلعه) قال مسكين كما يضمن النقصان في النقلي المخصوص اذا انتقص عند الغاصب سواء كان
بفعله أو بغير فعله كالعمور والثلل وذهب السمع والبصر اه فالتقييد بفعله ليس على ما ينبغي (قوله كافي قطع
الاشجار) فانه يضمنها اتفاقا (قوله ولو قطعها رجل آخر اه) قال في الهندية أما اذا كان المخصوص غير منقول
كالعمور والعتار والحوائث فانهم بما فيهم سميوا بوجاهة سبل فذهب بالبناء والاشجار وأغلب سبل على الأرض
فتفتت وبقيت تحت الماء فلا تنجم عليه عند الامام وأبي يوسف كذا في شرح الطحاوي وان حدثت هذه
الاشياء بفعل أحد من الناس قضائه على المتلف عندهما وان بفعل الغاصب وسكاه فالضمان عليه بالاجماع
اه ونقل عن الخلاصة لو نقص المخصوص في يد الغاصب ضمن الغاصب النقصان ويرد على الغاصب منه مع
ضمان النقصان الا أن يكون النقصان بجناية غير الغاصب فالحال بالخيار ان شاء ضمن الغاصب ويرجع عن
الجاني وان شاء ضمن الجاني ولا يرجع اه (تنبيه) قال العلامة مسكين النقصان أنواع أربعة بتراجع السعر
وبنوات أجراء العين وبنوات وصف مرغوب فيه كالسمع والبصر واليد والاذن في العبد والصياغة في الذهب
والبيس في الخطة وبنوات معنى مرغوب فيه فالأول لا يوجب الضمان في جميع الاحوال اذ ارد العين في مكان
الغصب والثاني يوجب الضمان في جميع الاحوال والثالث يوجب الضمان في غير مال الربا نحو أن يغصب
منطقة فعفت عنده أو انا فضة فهشم في يده فصاحبه بالخيار ان شاء أخذ ذلك نفسه ولا شيء له غيره وان شاء تركه
وضمنه مثله فتاديا عن الربا والرابع وهو بنوات المعنى المرغوب فيه في العين كالعبد المحترف اذ انسى الحرفة في يد
الغاصب أو كذا شيا فشاخ في يده يوجب الضمان أيضا هذا اذا كان النقصان قليلا أما اذا كان كثيرا فخير
المالك بين أخذه وتركه مع أخذ جميع قيمته وستعرف الحدة الفاصل بينهما من مسئلة الخرق اليسير والفا حش
اه (قوله كما لو غصب عبدا الخ) أي فانه يضمن نقصانه (قوله لا دخوله الخ) لا يظهر لان التصديق بالغلة غير
ضمان النقصان (قوله ضمن النقصان) محله اذا كان النقصان في العين وكان غير ربوي فان كان تراجيع السعر
فلا ضمان بعده أن رده في مكان الغصب لان ذلك لثقله الرغبات فيه لانه نقصان في العين بنوات جزء وان كان ربويا
لا يمكن أن يضمن النقصان أي نقصان الاوصاف مع استمرار العين لانه يؤدي الى الربا اذا الجودة لا قيمة لها
في الاموال الربوية والله يخبر بين أن يأخذه ولا شيء له وبين أن يتركه على الغاصب ويضمنه مثله من جنسه
أو قيمته من خلاف جنسه أفاده الزيلعي مع ايضاح (قوله وتصديق بما بقي من الغلة والابرة) الذي زاده المؤلف
وهو قوله بما بقي يخالف بطوهر المتن ولما ذكره حاشا الدين وغيره من أن التصديق بالغلة بجميعها قال الزيلعي وكان
ينبغي أن يتصدق بما زاد على ما ضمن عند هـ مالا بالغلة كلها اه فقد ذكر ذلك على وجه البحث ولا متابعة عليه
ثم قوله تصديق ينشأ عن الغاصب لانه الابرة وهو ذلك لان وجوب ابعاده اذ المنافع لا تقوم الا بالعقد
والعاقده هو الغاصب وقد صارت مالا به قدده فهي له (قوله لكن نقل المصنف الخ) لا وجه لهذا الاستدلال فانه
قبل هـ لا عين المقصوب يتصدق بكل الغلة وكذا بعده غير أنه بعد الهلاك عنده ليس له أن يستعين بالغلة في أداء
الضمان اذا كان غنيا وله أن يستعين بها اذا كان فقيرا ويتصدق بالباقي هذا ما في البرازية وفي التهستاني وفيه
اشعار بأن كلام من الابرة والربح صار ملكا له مملكا خبيثا وحراما لخبث السبب وهو التصرف في ملك الغير
والى أنهم مالا يصرف فان حاجتهم مالا اذا كانوا فقيرين فالغنى منهم لو تصرف تصديق بمثله اه ملخصا وظاهر كلام
الزيلعي أنه اذا هلك عنده وضمنه كان له أن يستعين مطلقا لان الخبث كان لاجل المالك فاذا أخذه لا يظهر وان خبث

وعن الثاني مثل بذره وفي الصبر فية هو
المختار ولو نبت له قلعه وتعامه في المختار (كما)
يضمن اتفاقا (في النقلي) ما نقص بفعله كافي
تمام الاشجار ولو قطعها رجل آخر اه
البناء ضمن مولا الغاصب (كما لو غصب
صيدا وأجره فتقص في مسئلة الابرة)
بالاستعمال وهذا ساقط من نسخ الشرح
لدخوله تحت قوله (وان استغله) فتقصه
الاستغلال أو أجر المستعمل (الغلة)
الضمان (تصدق) ما بقي من (الغلة)
والابرة خلافا لابي يوسف كذا في المتن
لكن نقل المصنف عن البرازية أن الغنى
يتصدق بكل الغلة في الصحيح

في حقه أما إذا ملك عند المشتري من الغاصب وقد استغله الغاصب قبل ثم إن المالك ضمن المشتري قيمته ورجع به على الغاصب بالثمن فليس للغاصب أن يهتدين بالغلة في أداء الثمن إلى المشتري لأن الخبز مكان لحق المالك والمشتري ليس بمالك فلا يزول الخبز بالأداء إليه فلا يؤديه إليه إلا إذا كان لا يجد غيره فيرجع هو على غيره من الفقراء باعتبار أنه ملكه وهو محتاج إليه اهـ وهو الذي ينبغي التعويل عليه لظهور وجهه وعلى ما في البرازي جري ابن الشيعة وتطم في ذلك بيتا فقال

ويدفعها في قيمة قبل مطلقا • وتصح منع في الغنى مقرر

(قوله والودعة) أي بغير إذن المالك (قوله إذا كان ذلك متعينا بالاشارة) وذلك كالعروض فانه لا يحل له أن يبيع قبل ضمان القيمة ويهدده ويتصدق به لأن العقدية ملق بعينه حتى يفسخ العقد بالهلاك قبل القبض فتعكر الخبز فيه (قوله أو بالشراء بدراهم الودعة إلى آخره) الا خصر الاوضح أن يقول أو غير متعين ونقده (قوله يعنى يتصدق ببيع حصل الخ) وله أن يؤديه إلى المالك ويحل له التنازل لزال الخبز اهـ استأنى (قوله فكذلك يتصدق) فانه وإن لم يتعين بالاشارة إلا أن ضم النقد يورث الخبز قهستاني (قوله قبل وبه يعنى) في القهستاني عن الذخيرة وعليه الفتوى دفعا للمعرج في هذا الزمان وإذا جرت هذه الربعة في البيع تجري في تناول المشتري فان الربح تابع للأصل فليتنازل (قوله واختار أنه لا يحل مطلقا) في الصور الأربع ووجهه كافي التبيين أنه بالنقد منه استفاد سلامة المشتري وبالأشارة استفاد جواز العقد لعلقه به في حق القدر والوصف فيثبت فيه شبهة الحرمة للكه بسبب خبث اهـ وفي الجوى عن صدر الاسلام لو شري بألف غصب طعما ما يباح له الأكل ولو شري أمة قبل يباح له الوطء والصحيح أنه لا يحل له الاكل ولا الوطء لأن في السبب نوع خبث وهذا المعنى ترى بعض الظلمة الذين فيهم قليل تقوى بشئون الاشياء بمن وبصرفونها إلى حوائجهم ثم يقتضون الاثمان وفي جامع المحبوبي عن نوادر ابن سماعة ولو غصب ثوبا فشري به طعما ما لا يسهه أن يأكله حتى يؤدى قيمة الثوب ولو غصب دراهم فاشترى به أطعما ما يسهه أكله لأن الثوب إذا استحق بقتض البيع وإذا استحقف الدراهم لا يقتض البيع ولو غصب كبريتا أو ثوبا فشري به أمة لا يحل وطؤها ولو غصب ثوبا فترق به امرأة وسعه وطؤها لانه لو استحق ما جعل مهرالم ينتقض النكاح اهـ مختصرا وهذا يفيد أنه إذا اشترى بدراهم الغصب المغيبة ونقدها لا يحرم التنازل اهدم تعلق العقد بأعيانها وهذا أوسع على الناس وظاهر كلام الصدر أن الصحيح خلافه (قوله واختار بعضهم الفتوى) لا حاجة إليه مع المصنف (قوله وعند أبي يوسف) لا حاجة إليه لأن خلافه معلوم في جنس المسائل جميعا وقد ذكره أنفا بقوله خلافا لأبي يوسف (قوله كمالواختلاف الجنس ذكره الزيلعي) عباره وهذا الاختلاف بينهم فيما إذا صار الربح بالتقلب من جنس ما ضمن بأن ضمن دراهم مثلا أو صار في يده من بدل المضمون دراهم وإن كان من بدله خلاف جنس ما ضمن بأن ضمن دراهم وفي يده من بدله طعما أو عروض لا يجب عليه التصديق بالاجماع لأن الربح انما يتبين عند اتحاد الجنس وما لم يصير بالتقلب من جنس ما ضمن لا يظهر الربح اهـ وقال القهستاني لو تزوج بأحداهما امرأة أو اشترى ثوبا أو أمة أو طعما ما أى وقد ضمنه حل له الانتفاع ولم يتصدق في قولهم لأن الحرمة عند اتحاد الجنس وكل منهما مختالف للدراهم أو الدنانير أى التي ضمنها انتهى موضحا (قوله وغير الغصوب) قيد بتغيير الغاصب لانه لو تغير بنفسه كأن صار الغصب زبيبا فان المالك بالخيار أن شاء أخذه وإن شاء ضمن الغاصب ومثله إذا صار الرطب غرا كافي الدرر (قوله فزال اسمه) قيد به لأن من غصب شاة وذبحها فأكلكها بالخيار أن شاء ضمن الغاصب قيمتها أو سألها وإن شاء ضمنه نقصانها لأن اسم الشاة لم يزل عنها إذ يقال شاة مذبوحة وانما خيرا المالك لأن ذبحها استهلكت من وجه دون وجه اهـ (قوله وأعظم منافعه) كالأغصوب الخنطة وطحنها فان المقاصد المتعلقة بعين الخنطة كبيعها هريسة ونحوها تزول بالطحن اهـ منع (قوله بلا ضرب) كذا قيد به في السراج فلو صاغ الدراهم بعد سبكها دراهم لا يتقطع بالاولى وسواء كانت مثل الدراهم الاولى أم لا وحزره (قوله لكن يبقى أعظم منافعه) من جعلها غنما أو تزين بها (قوله كما ظنه ملاحسرو) حيث ذكر أنه لا حاجة إلى ذلك كبر أعظم المنافع لأن قوله زال اسمه معن عنه لانه يلزمه اهـ (قوله ضمنه وملكه) أما الضمان فلكونه متعديا وأما الملك فلا لأنه أحدث صنعة مستقيمة لأن قيمة الشاة تزداد بطبخها وشبهها وكذا قيمة الخنطة تزداد بطحنها وأما ما صير حق المالكها السكمان وجهه حتى تبدل الاسم وفات أعظم المنافع وحق

(كما لو تصرف في الغصوب والودعة) بان باعه (وربح) فيه (إذا كان ذلك متعينا بالاشارة أو بالشراء بدراهم الودعة أو الغصب ونقدها) يعنى يتصدق ببيع حصل فيها إذا كانا متعينا بالاشارة وإن كانا متعينا بالاشارة أو بغيرها (أو أطلق) ولم بشر (ونقدها لا) يتصدق في الصور الثلاث عند الكرخي قبل (وبه يعنى) واختار أنه لا يحل مطلقا كذا في المتن ولو بعد الضمان هو الصحيح كما في فتاوى النوازل واختار بعضهم الفتوى على قول الكرخي في زماننا لكثرة الحرام وهذا ككراهة على قواها ما وعند أبي يوسف لا يتصدق بشئ منه كمالواختلاف الجنس ذكره الزيلعي فليحفظ (فان غصب وغير) الغصوب (فزال اسمه وأعظم منافعه) أى أكثر منافعها وأما احترازه عن دراهم سبكه أو بلا ضرب فانه وإن زال اسمه لكن يبقى أعظم منافعه ولذا لا يتقطع حق المالك عنه كما في المحيط وغيره فلم يكن زوال الاسم مغنيا عن أعظم منافعه كما ظنه ملاحسرو وغيره (أو اختلط) الغصوب (بملك الغاصب بحيث يمنع امتياز) كاختلاف بيرة (أو يمكن بجمع) كبر بشيرة ضمنه وملكه بالأجل انتفاع قبل أداء ضمانه أى رضا ما ملكه بأداء أو براء

الغاصب قائم من كل وجه فيكون واجبا على المالك من وجه على ما تقرر في الأصول اهـ وروى كذا الحكم
إذا غزل القطن في الصيف وإن لم ينسجه أو نسجه فإنه يزول انتفاقا وفي كتابة الورق خلاف قال الهـ غدي الصحيح
أنه لا ينقطع وينقطع حق المالك عن المذهب إذا انقطعت في التجريد غصب أرضا فيه زرع أو نخل أو شجر فسقاء
الغاصب أو أبر النخل ولقعه وقام عليه فهو للغاصب وفيه تأمل إذ يجزئ دسقي مرة ونحوها لا يتغير النخل والشجر
وكذا ابتاعه الأهم الآن يحمل الأول على أنه زاد زيادة يعتد بها متغير العين عرفا ويجزئ وأصل هذا الباب
الذي عمل عليه أصحابنا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي رواه أبو يوسف واحتج به وكذا محمد وكذا
الحسن وهو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم زار قومًا فذبحوا له شاة فأخذ منها القيمة فجعل يصفها رسول الله
ولا يبيعها فقال عليه السلام إنها تخبرني أنها ذبحت بفخر حق فقال الانصاري صاحب الضيافة كانت شاة أخى
ومارضيه بما هو خير منها إذا رجع فقال عليه السلام أطمعوهها لا ساري فأمره بالتصدق مع ككون المالك
معلوم ما بين أن الغاصب قد ملكتها إذا مال الغير يحفظ عينه إذا أمكن وثمنه بعد البيع فلما أمره بالتصدق
به ادل على أنه ملكها وعلى حرمة الانتفاع قبل الأرض اهـ قال الاتفاق والمعقول في هذه المسئلة أن الغاصب
لما غصب الحنطة واستهلكها بالطحن انقطع حق المالك عنها لا محالة فصارت كما إذا غصب ثوبا فأحرقه فسار ما دا
فانه ينقطع حق المالك بالاستهلاك فكذا هذا والدليل على الاستهلاك أن اسم الحنطة زال عنها بعد الطحن
وكذا ذلك زالت صورتها ومعناها أما زوال الاسم فلا شأنها كانت تسمى حنطة والآن تسمى دقيقا وأما زوال
الصورة فلا شأن صورتها هي الحبة المنقوقة البطان ولم يبق تلك الصورة بمسد الطحن وأما معناها فلا شأنها كانت
تصلح للزراعة والقليل والطبخ الهريسة ونحو ذلك والآن لا تصلح لذلك فإذا ثبت التغير بينهما من هذه الوجوه كان
الدقيق جنسا آخر غير الحنطة فينقطع حق المالك ولا يكون له دليل في الدقيق وقوله عليه الصلاة والسلام على
اليد ما أخذت حتى ترده دليل على هذا لأنه أخذ الحنطة لا الدقيق اهـ (قوله أو تضمن قاض) أي أو مال كما في ملا
مسكين وقال في البحر الزخروان طجها أو شواها ضمن قيمتها فإن كان صاحبها غائبا أو حاضرا لا يرضى أن يضمنه
لم يضمنه أن يأكل ولا يطمع منها أحدا ولا يبيع أحدا أن يأكل منها حتى يضمن قيمتها أو كانت دينا عليه اهـ مسكي
(قوله والقياس حله) قال الزيلعي والقياس أن يجوز الانتفاع به وهو قول زفر والحسن ورواية عن أبي حنيفة
لوجود المالك المطلق للتصرف ولهذا ينفذ تصرفه فيه كالملك لغيره ووجه الاستصحاب ما بيناه أي من أنه يلزم
منه فتح باب الغصب وفي منعه حسم مادته ووجود الملك لا يدل على الحل لأن المشتري فاسد ينفذ تصرف
المشتري فيه مع أنه لا يحل له الانتفاع به (قوله خشبة عظيمة) أي في القوة والصلابة تعمل في الأبواب والبناء
تركب على هيئة يمكن الانتفاع بها كذا في الغاية ثم لا فرق بين ما إذا بنى فوقها أو حولها في الصحيح اهـ جوى (قوله
وقيته أكثر منها) أما إذا كانت قيمة الساجدة أكثر لم ينقطع حق المالك عنها إذ كره في النهاية (قوله وكذا لو غصب
أرضا الخ) هذا التفصيل ذكره الكرخي في بعض كتبه وقال أنه المراد بما ذكر في الكتاب وبه فهم قال أنه لا ينقطع
حق المالك مطلقا وكان لصاحب الأرض أن يأخذها وصاحب الدرر يجرى على التفصيل حيث جعل محل القطع
إذا كانت قيمة الأرض أكثر من قيمة البناء والغرم فلا ينقطع حق المالك وأما إذا كانت قيمتها أكثر للغاصب
أن يضمن له قيمة الساجدة وفي المنع روى هشام عن محمد أن كان قلع الأشجار لا يفسد الأرض لكن ينقصها شيئا فإنه
يأخذ الأرض ويضمنه النقصان وأيسر له أن يأخذ الأشجار ويضمن قيمتها للغاصب وإنما له ذلك إذا كانت الأرض
تفسد بقطعها اهـ (قوله يضمن صاحب الأرض قيمة الأقل) المروي عن محمد في هذه المسائل أن صاحب الأرض
يخير أن شاء أخذ الأقل ويضمن قيمته للمالك وإن شاء ترك ويضمن صاحب الأقل قيمة الأكثر ذكره صاحب الهندية
وذكره المصنف في شرحه وذكره مسكين أيضا والمؤلف تبسع فيما ذكره صاحب الاشياء (قوله والأصل أن الضرر
لا شديرا بالاختف) أي أنه يعمل الضرر الخاص مثلا دفع الضرر العام بكوارث الرمي إلى كفاية تقرر وأما بيان
المسائر ووجوب نقض حائط مملوك مال إلى طريق العامة والحجر على الرعية والتسوية عند تعدد أرباب الطعام
في بيعه بغبن فاحش ويبيع طعام المحتكر جبراعليه عند الحاجة وامتناعه من البيع (قوله ثم قال) أي صاحب
الاشياء (قوله أنه يشق أيضا) أي لاخراج اللواؤة كما يشق البطن لاخراج الولد وما روى من عدم الشق لاخراج
اللواؤة رواية عن محمد قال في البرازية مات رجل وقد ابتاع اللواؤة غيره أو دناير غيره يشق ثم قال وعن محمد إذا مات

أو نصفين قاض والقياس حله وهو رواية
فلو غصب طعاما فنفذه حتى صار مستهلكا
يتلوه حلالا في رواية وسرا على المعتد
في المادة الفساد (كذلك شاة) بالتنوين
بدل الإضافة أي شاة غيره ذكره ابن سلطان
وطجها أو شواها وطحن بر أو زرع وجه
أو يدسها أو يدسها أو يدسها أو يدسها
أي البناء (أكثر منها) أي من قيمة الساجدة
على كمالها الباني بالقيمة وكذا لو غصب أرضا
فبني عليها أو غرس أو ابتاع أو دناير أو دناير
أو أدخل البقر رأسه في قدر أو أودع فصلا
فكبر في بيت المودع ولم يمكن إخراجها إلا بهدم
الجدار أو سقط دياره في محبرة غيره ولم يمكن
إخراجها إلا بكسرها ونحو ذلك يضمن صاحب
الأكثر قيمة الأقل والأصل أن الضرر
لا شديرا بالاختف كما في هذه القاعدة من
الاشياء ثم قال ولو ابتاع اللواؤة فمات لا يشق
بطنه لأن حرمة الأذى أعظم من حرمة
المل وتضمنها في تركه وجوز الشافعية
قياسا على الشق لاخراج الولد فقلت وقد منا
في البناء زعن القرض أنه يشق أيضا لا خلاف
وفي تنوير البصائر أنه الأسع فليصنف

المبتاع ولم يدع بالاشتراك بطنه لودرة وعليه الفتوى لأن الدرة تفسد فيه فلا يبعد الاستحقاق والدنانير لا تفسد اه
وأفاد البيرى أن هذا الخلاف في الدرة ولا خلاف في الدنانير ومثلها الدراهم إذا كانت عشرة دراهم كما قدمه
البيرى وذكر صاحب تنوير البصائر أن الشق في الملوثة أصح وتحصل أن في الشق للوثة قولين صحيحين
وأن الفتوى على تفصيل محمد فليست أمثل (قوله فان اصطالحا على شئ) أي من تضمين أحدهما للآخر أو يجهل
وقسمه بينهما (قوله يباع البناء) أي مع الساجدة اه حلي (قوله لا يجهل) أي النقض وان نقض لا يستطبع
رد الساجدة ذكره في الشرع بلاية عن الذخيرة (قوله لتضييع المال بلا فائدة) هذا تعليل لا قول بعدم - بل النقض
فلو قال وقوله قولان قبل يجهل وقيل لا لتضييع المال بلا فائدة لكان أوضح (قوله وهو لمالك مجانا) عند الامام
لأن الحاصل بمنعته الجوده وهي غير متقوية في مال الربا (قوله خلافا لهما) فقد لا يعلل كهما وعليه المثل
لأن التركيب بهذا الصفة ملكه اه (قوله مما يؤكل) احتريه عما لا يؤكل فانه لو ذهبه بضمين جميع قيمته لمالك
وليس له أن يضمن النقصان عند الامام وخبره محمد بن أن يضمنه النقصان ويأخذ المذبح وأن يضمنه كل القيمة
ولا يملك المذبح ظهريه (قوله أو قطع طرف دابة غير مأكولة) قال في الهداية ولو كانت الدابة غير مأكولة
العلم فقطع الغاصب طرفها لأمالك أرى بضمين جميع قيمتها لوجود الاستهلاك من كل وجه بخلاف قطع طرف
المملوك حيث يأخذ مع أرض المقطوع لأن آدمي يبقى منتفعا به بعد قطع الطرف انتهى وفي الهداية وان شاء
أمسك الدابة ولا يرجع على الغاصب بشئ قال في العيون قال أبو حنيفة إذا استهلك رجل حمار غيره أو بقله بقطع
يده أو بذهبه ان شاء صاحبه ضمنه وسلم اليه وان شاء صاحبه ولا يضمنه وعليه الفتوى انتهى غنى الملقى
من تضمين النقصان في غير المأكولة غير المفتى به بل ان اختار أخذ فلا شئ له (قوله غير سديدها) أي لأن تضمين
النقصان وأخذ العين انما هو في المأكولة والرقيق (قوله لكن اذا اختار ربهما) أي رب الدابة غير المأكولة
والحاصل أن الخيار لأمالك مختلف في المأكولة وغيره ففي المأكولة هو مخير بين أن يأخذها ويرجع بنقصانها
وبين أن يدفعها ويأخذ قيمتها وفي غير المأكولة هو مخير بين أخذها ولا شئ له على ما عليه الفتوى وبين دفعها
وأخذ قيمتها وأبى له أن يأخذها ويرجع بالنقصان كما في المأكولة وقد علمت أن كلام المصنف ككلام صاحب
الملقى في الأمالك والرجوع بالنقصان كما في المأكولة وقد علمت أن كلام المصنف ككلام صاحب
فان فيه الارش) أي لا غير (قوله أو خرق ثوبا) ضبط بالتشديد والتخفيف والنوب يطلق على ما يابس كالثوب
وعلى ما لا يابس كالسكر يابس (قوله وهو ما قوت بعض العين وبعض النفع) هذا هو الصحيح وقيل الفاحش ما يوجب
نقصان ربع القيمة وما دونه يسير وقيل الفاحش ما ينقص به نصف القيمة لاستواء الأمالك والقائم وقيل يرجع
الى عرف الخياطين (قوله كلها) أي كل القيمة (قوله ولم يقوت شيئا من الفاع) قال في التبيين الاستهلاك المطلق
من كل وجه عبارة عن اتلاف جميع المنفعة والاستهلاك من وجه عبارة عن تفويت بعض المنافع والنقصان
عبارة عن تعيب المنافع مع بقائها وهو تفويت الجوده لا غير (قوله ما لم يجب تدفيعه صنعة) أما اذا جدد فيه
صنعة بأن خاطه قيمته لافانته ينقطع به حق المالك عنه عند نأذ كره في المنع عن النهاية (قوله كآب طه الزبالي)
حيث قال عن ثمن الأئمة السرخسي المحكم الذي ذكرنا في الخرق في النوب من تخيير المالك اذا كان الخرق
فاحشا هو المحكم في كل عين من الاعيان الا في الاموال الربوية فان التعيب هناك فاحشا كان أو يسيرا
يثبت لصاحبها الخيار بين أن يمسك العين ولا يرجع على الغاصب بشئ وبين أن يسلم العين ويضمنه مثله أو قيمته
لأن تضمين النقصان متعذر لانه يؤدي الى الربا اه (قوله ومنه) أي من قوله أو يكون ربويا (قوله بين تضمينها
مموهة) أي تضمين القيمة من غير الخس على الظاهر (قوله لانه تابع مستهلك) التضمين يرجع الى التمويه ولانه يلزم
منه الربا (قوله ولو كان مكان الغصب شراء) وقبضها المشتري وزال التمويه وهي في يده ثم وجدها معيبة بأن
وجد ها غير جيدة (قوله فلا رد لتعيبها) أي بعيب حدث عند المشتري فهو مانع من الرد (قوله ولا رجوع
بالنقصان) أي بقصد ان البيب القديم (قوله أمر بالقلع والرد) وليس له أي للمالك أن يأخذ الاشجار ويضمن قيمته
للغاصب وغاله ذللا اذا قسدت الارض بقلعها قهستافى عن المحيط وغيره وانما أمر بالقلع لقوله صلى الله عليه
وسلم ليس لعرق ظالم حق أي ليس لعرق ظالم صاحبه وصف العرق بصفة صاحبه مجازا وفي العناية من
المغرب انه بتقنين عرق وهو الذي يغرس في الارض على وجه الاعتصاب وقد روى بالاضافة أي ليس لعرق

بقي لو كانت قيمة الساجدة والبناء مساوية فان
اصطالحا على شئ جاز وان تنازعا يباع البناء
عليهما أو يقسم الفين بينهما على قدر ما لهما
شرعية لالية عن البرازية بنى لو أراد الغاصب
نقض البناء ورد الساجدة هل لذلك ان قضى
عليه بالقيمة لا يجهل وقوله قولان لتضييع
المال بلا فائدة وغامه في المجتبى (وان ضرب
الجبرين درهمين أو ديناراً أو نالاً لم يملكه وهو
لمالك مجانا) خلافا لهما (فان ذهب شاة غيره)
ونحوها مما يؤكل (طرحها المالك عليه
وأخذ قيمتها أو أخذها وضاع نقصانها
وكذا) المحكم (لو) قطع يدها وقطع طرف
دابة غير مأكولة كذا في الملقى قبل ولفظ
غير سديدها قلت قوله غير سديدها
سديدها ثبوت الخيار في غير المأكولة
أيضا لكن اذا اختار ربهما أخذها لا يضمنه
شيئا وعليه الفتوى كما نقله المصنف عن العمادية
فان ينظر بخلاف طرف العبد فان فيه الارش
أو (خرق ثوبا) خرقا (فاحشا) هو ما (قوت
بعض العين وبعض النفع لا كله) فلو كله ضمن
كلها (وفي خرق يسير) نقصه (ولم يقوت شيئا)
من النفع (ضمن النقصان مع أخذ عينه ليس
غير) اقيام العين من كل وجه ما لم يجدد فيه
صنعة أو يكون ربويا كآب طه الزبالي قلت
ومنه يعلم جواب جاذبة وهي غسبت حياصة
فضة مموهة بالذهب فزال تمويهها بخبر
مالكها بين تضمينها مموهة أو أخذها بلا شئ
لانه تابع مستهلك ولو كان مكان الغصب
شراء بوزن فضة فلا رد لتعيبها ولا رجوع
بالنقصان للزوم الربا فان غنمه فقل من صرح
به قاله شيخنا (ومن جنى أو غرس في أرض
غيره) بغير إذنه (أمر بالقلع والرد)

غاصب ثبوت بل يؤمر بخلعه اه قال في الدر المنثور هذا اذا لم يكن أى البناء من تراب تلك الارض والا فالبناء
 لرب الارض لانه لو امر بنقصه يصير ترابها كما كان وقيل ان لم يكن للتراب قيمة فالبناء لربها او الا فللباني وعليه قيمة
 التراب كما في النامية (قوله لو قيمة الساحة كثر) بالحاء المهملة شربلاية وفي النقاية وشرحها القهه ثانياً امر
 بالقلع والرداى رداى الارض فارغة الى المالك ولو كانت القيمة أكثر من قيمة الارض وقال الكرخى انه لا يؤمر به
 حيث لا يضمن القيمة وهذا اوفق لمساائل الباب كما في النهاية وبه افتى بعض المتأخرين كصمد الاسلام وانه أحسن
 ونحن نقس على جواب الكتاب اتباعا لاشيخنا كما في العمادى انتهى (قوله وللمالك الخ) أى وان رضى
 بالحق الضرر به أمره بالقلع (قوله أى مستحق القلع) قال في المنح وطريق هذا الضمان أن تقوم الارض بدون
 البناء والغرس ومع احدهما حال كونه مستحق القلع فيضمن الفضل فان قيمة البناء والشجر المستحق للقلع أقل
 من قيمته مقلوعا فقيمة المقلوع اذا انقصت منها أجرة القلع فالباقي قيمة الشجر المستحق للقلع فان كانت قيمة الارض
 مائة وقيمة الشجر المتلوع عشرة وأجرة القلع درهم فبقيت مائة درهم فالارض مع هذا الشجر تقوم بمائة وتسعة
 دراهم فيضمن المالك التسعة اه (قوله فحبب الحصنة) أى المصفا والرابع أى ان جرى العرف به او الاجر أى
 للارض والخارج للزراع اه (قوله بكل حال) أى سواء رضى الناظر ببقاء الزرع أو طلب قلعه أما المالك
 فلا يجب الحصنة او الاجر اذا رضى ببقائه فيها كذا استظهره الحلبي وينبغي أن يقيد بالمالك الذى لم يجر العرف
 فيه بزراعة الحصنة والا فهى مسئلة المؤلف (قوله فصولين) الذى فى الفصولين غصب ارضاً فزرعها فبقيت
 فللمالك أن يأمر الغاصب بقلعه ولو أبى فللمالك قلعه فان لم يحضر المالك حتى أدرك الزرع فهو للغاصب وللمالك
 تضمين نقصان أرضه اه هذا والذى فى الدر المنثور وأما مسئلة الزرع فتقدم أن له قلعه أو يعطيه ما زاد البذر
 أو مثل بذره فيحفظ وقدمه فى شرح قول الملقى وماتقص منه بقوله كسكاه وزرعه ضمنه وقدمه الموافق هذا
 أيضا فأتت ترى عبارة جامع الفصولين وعبارته فى شرح الملقى وفى الهندية غصب من آخر دار أو ارضاً فبنى
 فيها بناء أو زرع فيها زرعاً فقطع صاحبها الزرع وهدم البناء لا يضمن بشرط أن لا يمسك من خشب الغاصب
 ولا آجره ونحو ذلك كذا فى حواشى التنوير وقد ذكر فيما اذا زرع ارض الوقف بغير اذن جوايا بالفارسية
 وقال بهداه وقال بعضهم بقى أن يجب الثلث او الربع على عرف ذلك الموضع اه وفى حاشية الشافعى من الاجارة
 عن المحيط أنه فى حق البناء والغرس الجواب التحدى فى الصور الثلاث وهى الاجارة أى اذا انقصت مذهبها والعارية
 والغصب حتى يجب عليهما القلع والتسليم وفى الزرع اختلاف الجواب فى الغصب يلزم القلع على الغاصب
 فى الحال لانه متعذر فى الزراعة وفى الاجارة يترك الى وقت الادراك استحصانا بأجر المثل وفى العارية المؤقتة وغير
 المؤقتة لا يأخذ صاحبها الى أن يستحصل الزرع استحصانا لانه ما كان متعذرا فى الزراعة بجهة العارية ولا دارك
 الزرع نهاية معلومة فتركوا وقالوا ينبغى أن يترك بأجر المثل كما فى الاجارة نظر اللجانين اه ثم رأيت بعد فى الهندية
 ما نصه سئل شيخ الاسلام عطاء بن حزم عن ذرع ارض انسان يذرع نفسه بغير اذن صاحب الارض هل لصاحب
 الارض أن يطالبه بحصنة الارض قال نعم اذا جرى العرف فى تلك القرية أنهم يذرعون الارض بثلاث الخارج أو
 ربعة او نصفه أو شئ مقدر شائع يجب ذلك القدر الذى جرى به العرف قبل له هل فيه رواية قال نعم فى آخر المزارعة
 اه ويمكن التوفيق بأن هذا محمول على ما اذا جرى العرف بزراعة الارض بما ذكر ولو من غير اذن صاحبها
 وما ذكر أولا أى من الفصولين على ما اذا لم يجر عرف به والله تعالى اعلم ثم رأيت ما يفيد ذلك وسأذكره عند ذكر
 المحدث للاستغلال ورأيت فى الهندية من كتاب المزارعة عن قاضى خان انه اغما نظر الى العادة اذا لم يعلم انه زرعه
 غصبا بأن اقتران زرع عند الزرع انه اغما زرعهما لنفسه لاعلى المزارعة أو كان الرجل ممن لا يأخذ الارض مزارعة
 ويأتى من ذلك يكون غاصبا ويكون الخارج له وعليه نقصان الارض اه (قوله غصب ثوبا فصبغه) قيد بالصنيع
 لانه لو انصبغ بغير فعله بالاقمار ربح فلا يخير المالك بل يؤمر بدفع قيمة الصبغ لانه لا جناية من ربه اه حوى (قوله
 لا عبرة للالوان) وما ذكر بعضهم من أن السواد نقصان عند لا عند هاهما بخلاف غيره فذلك لاختلاف الزمان فان
 بنى أمية فى زمانه كانوا يمتنعون عن لبس السواد وبشر العباس فى زمانهم كانوا يلبسونه وقد ساء الرشد
 أبابوسف فى لون اللباس فقال له أحسن الالوان ما كتب به القرآن فاستحسنه هرون وتبعه من بعده (قوله
 قال المالك مخير) اغما خير هو دون الغاصب لانه رب أصل ولذا تروى وصف قائم بالأصل فغيره تذر التميز (قوله تغير

لو قيمة الساحة أكثر مما تر (وللمالك أن
 يضمن له قيمة بناء أو شجر أمر ببقائه) أى مستحق
 القلع فتقوم بدونهما ومع احدهما مستحق
 القلع فيضمن الفضل (ان نقصت الارض به)
 أى بالقلع ولو زرعه اعتبر العرف والا فالخارج
 الفسلة انصافاً أو أرباعاً اعتبر والا فالخارج
 لا زرع وعليه أجر مثل الارض بكل حال
 الوقف فحبب الحصنة أو الاجر بكل حال
 فصولين (غصب ثوبا فصبغه) لا عبرة للالوان بل
 ملققة الزيادة والنقصان (أو سويقا فله
 بسن قال المالك مخير ان شاء ضمنه قيمة ثوبه
 أى يرضى ومثل السويق (عبرى المبدوء بالتكثير
 لتغيره بالقلى فلم يبق مثله

بالقلى) الاوضح لتفاوتيه (قوله وسماه) أى القيمة بمعنى البدل اه حلى وانما يحتاج لهذا بالنظر ان قول من جعله قيبا
 (قوله وغرم ما زاد الصبغ) لان الصبغ مال متقوم ويحتاج اليه لا يقطع تقويمه له فيجب صون حقه ما ما أمكن
 ولم يذكر حكم ما اذا نقص الثوب بالصبغ وقد ذكره الجوى وغيره فقال الاول ولو صبغه فنقص كان كانت قيمته
 ثلاثين فصارت عشرين فعند محمد بن بطر الى ثوب يريد فيه ذلك الصبغ فان كانت الزيادة خمسة يأخذ ثوبه وخمسة
 لانه وجب له عشرة وعليه للغاصب خمسة قيمة صبغه فالحسم بالخمس ويرجع عايق من النقص وتماه فيه وفيه
 رجل عنده وديعة انسان وهى ثياب فجعل المودع ثوبه فيها ثم طلبها صاحب الوديعة فضاع ثوبها المودع ضمن
 صاحب الثياب ذكره العمادى فى الثانى والثلاثين واذا رد الغاصب المصوب فى موضع يخاف عليه لا يجبر
 المصوب منه على القبول ولو تبين الثوب الذى فى يد دلال انه مسروق فقال رددته على الذى أخذته منه يبرأ
 اذا ثبت الرد بالجهة ذكره العمادى (قوله قبل اتصاله) الاوضح وقت اتصاله كسابقه (قوله يبرأ عن ضمانه) اذا ثبت
 ذلك بالبينة اما بمجرد قوله فلا اه حوى عن العمادى فلو حذف المصنف القيمة من قوله اذا كان قبضه القيمة
 معروفا فيرجع الى المستلزم لكان انب (قوله لقيام القيمة مقام العين) وفى رد العين يبرأ عن الضمان حتى
 لا يكون للمالك تضمينه فكذلك الحكم فى القيمة افاده الجوى (قوله او يئنه) أى اقامها غاصب الغاصب (قوله
 لا باقرار الغاصب) أى الاول (قوله الا فى حق نفسه) فليس له أن يطالب الشافى اما المالك فله مطالبته لقصور
 حجة الاقرار (قوله وفاسبه) لا حاجة اليه فيما يظهر لان معناه انه لا توجه عليه مطالبة من الغاصب الاول
 وهو معنى ما قبله ويحتمل ان يكون المراد أن المالك اذا رجع عليه يرجع على الاول فلهذا (قوله واذا اختار
 تضمين أحدهما) أى جميع البدل او بعضه فليس له بعد أن ضمن البعض لاحدهما أن يضمن ذلك البعض للاخر
 (قوله وقيل بملك) قال فى المنع نقل عن العمادى أما اذا اختار تضمين أحدهما فهل يبرأ الاخر عن الضمان حتى
 لو نوى المالك على الذى اختاره هل يرجع على الاخر فيه رواية ان هكذا رأيت بخط صدر الاسلام صاحب المغنى
 الاستروشى (قوله فلو تلف مال غيره الخ) فحرم ما اذا اتخذ أحد الورثة حال غيبة الباقي ضيافة من التركة
 للجماعة ثم قدم الباقيون واجازوا ما صنع ثم أرادوا تضمينه لهم ذلك لان الاتلاف لا يتوقف حتى تملكه الاجازة
 أبو السعود بن البيرى (قوله وعليه فتلحق الاتلاف) قال الشيخ صالح ابن المصنف الا أن يقال المراد بالافعال
 غير الاتلاف مما لا يتناول المشايخ كالمع مع امكان الحمل اه قال الجوى يعنى ان الافعال منها ما يكون اعداها
 ومنها ما يكون ايجادا فيصل قول المشايخ على الفعل الذى لا يكون اعداها اه (قوله لا يملكه) وان زادت قيمته
 بالكسر حوى عن القسنة (قوله ورذا أجزتها) سواء كانت قدراً أجز المثل ام لا افاده أبو السعود فى حاشية الاشياء
 (قوله شرح وهبانية) للشيخ عبد البر ذكره فيما اذا خرق رجل طيلسان رجل ثم رفاه قال صاحب الذخيرة أقوم
 صاحبها ومرفقوا فاضمنه فضل ما بينهما يقال رفيت الثوب ورفوته وبعض العرب يهزمه اذا أصلحه (قوله لان
 ضرر الحريق عام) فهو كما اذا حبل العدو على المسلمين فدفع رجل عنهم ذلك العدو بأكفه غيره حتى تلفت فانه لا يضمن
 من قيمتها شيئا افاده المصنف (قوله الا فى الغزو) يحتمل أن يكون معناه ان الغازى لدخول بيت أهل الحرب مثلا
 بغير اذنهم ويحتمل أن يكون معناه ان الجهاد اذا تعين وتختلف عنه بعض الناس يبحث الامام من يدخل عليهم
 ويؤتم ليخرجهم اليه وعليه بالمراجعة فأنى ضعيف الفكر والقلب والقالب مع كثرة الهموم والاحزان (قوله
 وفيما اذا سقط ثوبه الخ) مثله ما لو أخذ ثوب شخص مثلا وهرب قتيبه حتى دخل داره فانه لا بأس ان يدخل عليه
 داره حتى يأخذ حقه لانه موضع ضرورة وموضع الضرورة مستتاة حوى عن التجنيس ويجوز له دخول بيت
 المودع بغير اذنه لاجل أخذ الوديعة اذا انكرها افاده صاحب الاشياء ومثل ذلك المعجوم على بيت المقدسين
 كانه تم فى التعزير (قوله فله نبشه) أى واخراج (قوله وله نسويته) أى بالارض والزرعة فوقه اشياء (قوله
 وان وقف كذا كذا) هذا اذا كانت وقفا لدفن المولى اما اذا كانت وقفا على نحو مسجد فهو كالمالوكه أبو السعود
 من حاشية المقدسى (تنبيه) لا يجوز اخراج الميت بعد دفنه من غير عذر طالت مدة دفنه أو قصرت ويجوز لها العذر
 كأن يظهر أن أرضه مفسوبة أو أخذها الشفع بالشفعة لان كثيرا من الصحابة دفنوا بأرض الحرب ولم يخرجوا
 ليحولوا افاده صاحب شرح تنوير الاذهان (قوله ولا يكره لو الارض متبعة) قال فى الولوالجية رجل حفر
 قبرا فى مقبرة وقت فأراد الاخر أن يدفن فيها ميتة ان كان فى المكان سعة لا يراحم الاول وان لم يكن فله أن

وسماه هناما لقيام القيمة مقامه كذا
 فى الاختيار وقد مناقولين عن المجتبى (وان
 شاء أخذ المصوب أو الملتوت وغرم ما زاد
 الصبغ) غرم (السمن) لانه منلى وقت اتصاله
 بملكه والصبغ لم يبق منليا قبل اتصاله بملكه
 لا متزاجه بالماء مجتبى (رد غاصب الغاصب
 المصوب على الغاصب الاول يبرأ عن ضمانه
 كما لو هلك المصوب فى يد غاصب الغاصب
 فأدى القيمة الى الغاصب) فانه يبرأ ايضا لقيام
 القيمة مقام العين (اذا كان قبضه القيمة
 معروفا) بقضاء أو يئنه أو تصديق المالك
 لا باقرار الغاصب الا فى حق نفسه وغاصبه
 عمادية (غصب شيئا ثم غصبه آخر منه فأراد
 المالك ان يأخذ بعض الضمان من الاول
 وبهذه من الثانى له ذلك) سراجية والمالك
 بالخيار فى تضمين أيهما شاء واذا اختار تضمين
 أحدهما لم يملك تركه وتضمين الاخر قبل يملك
 بالعمادية (الاجازة لا تلحق الاتلاف فلو تلف
 مال غيره تعدى فقال المالك اجرت أو رضيت
 لم يبرأ من الضمان) اشياء معزى للبرازية لكن
 نقل المصنف عن العمادية أن الاجازة تلحق
 الافعال هو الصحيح قال وعليه فتلحق
 الاتلاف لانه من جملة الافعال فليحفظ
 (كسر) الغاصب (الخشب) كسرا (فاحشا
 لا يملكه ولو كسره الموهوب له لم يقطع حتى
 الرجوع) اشياء وفيها أجزها الغاصب ورد
 اجرتها الى المالك تطيب له لان أخذ الاجرة
 اجازة فروع استعار منشارا فانقطع فى
 النشر فوصله بلاذن مالكة انقطع حقه وعلى
 المستعير قيمته منكسرا شرح وهبانية ركب
 دار غيره لاطفاء حريق وقع فى البلد فانهم
 شئ بركوبه لم يضمن لان ضرر الحريق عام
 فكان لكل دفعه جوهره لا يجوز دخول
 بيت انسان الا باذنه الا فى الغزو وفيما اذا سقط
 ثوبه فى بيت غيره وخاف لو أعلمه أخذه حفر
 قبرا فدفن فيه آخر ميتا فهو على ثلاثة أوجه
 ان الارض للمعاذ فله نبشه وله نسويته وان
 مباحة فله قيمة حفره وان وقف فكذلك

براحه ولودفن في الوجه الاول لا بكرة هكذا قال الفقيه أبو الليث لأن الذي حفر لنفسه لا يدري بأي أرض يموت
 اه (قوله لو الارض متبعة) نص على المتوهم ولو قال ولو متبعة لكان أولى (قوله الا في مسائل مذكورة
 في الاشياء) حيث قال يجوز للولد والوالد الشراء من مال أحدهما المريض ما يحتاج اليه بغير إذنه قال
 في الايضاح شرح التجريد قال أبو يوسف إذا مرض الرجل فاشترى له ابنه أو والده بغير أمره ما يحتاج اليه المريض
 جاز استحسانا ولا يجوز في المتاع لأن الاذن ثابت باعتبار العادة فيما يحتاج اليه من الطعام والدواء فصار
 كالمصرح به وكذا إذا كان في سفر فاشترى رفيقه لأنه بمنزلة أهله في السفر اه الثانية إذا اتفق المودع على أبوي
 المودع بغير إذنه وكان في مكان لا يمكن استطلاع رأي القاضى لا يضمن استحسانا واطلق في الكثرة الضمان وهو
 محمول على ما إذا أمكن استطلاع رأي القاضى ولم يطلعه الثالثة مات بعض الرفقة في السفر فباعوا قاشه وعدته
 وجهزوه ببقته وورده والبقية الى الورثة فأنفقوا عليه من ماله لم يضمنوا استحسانا وهي واقعة أصحاب محمد ذكره
 الزيلعي وفي خزانة الاكل قال جاء ورثته فوجدوا المتاع ان شاؤوا الجازوا وان شاؤوا أخذوا ولا يتفقون على
 رقبته ولكن ان كان معه طعام أخذه العبد من غير دفع اليه وكذا ان يشتري من دراهم سيده ما يحتاج اليه
 يعني من الطعام اه من شرح الميرى روى ان جماعة من أصحاب محمد جوارحات واحد منهم فباعوا ما كان
 معه فلما وصلوا الى محمد سألهم فذكروا ذلك فقال لو لم تفعلوا ذلك لم تكونوا فاعلموا والله يعلم المفسد من المصلح
 كذا في حاشية الشيخ صالح (تمة) مثل ما ذكرنا اذا كان للمسجد أو قاف ولم يكن له متول فقام واحد من أهل المحلة
 وأنفق على المسجد يعني من غلة أو قافه ما يحتاج اليه من الحصر والحشيش لا يضمن فيما بينه وبين الله تعالى
 وما كان على قياس هذا لا يضمن فيما بينه وبين الله تعالى أما في الحكم فهو ضامن وكذا الورثة الكبار اذا أنفقوا
 على الصغار ولم يكن هنالك وصي فانهم متطوعون في الحكم لا فيما بينهم وبين الله تعالى وتطهر الوصي اذا عرف
 الدين على الميت فقضاء بدون معرفة القاضى والورثة لم يأثم اه وتطهر ما سبق لوديع ثمة قصاب ان شذها للذبح
 فانه لا يضمن والا ضمن نقصان تفاوت ما بين كونه حية ومذبوحة وكذا الراعي اذا ذبح شاة قرب موتها فان
 اختلف في كونها قريت منه أولا فالقول للمالك واختلف الصحاح فيما لو ذبح اجنبي شاة شخص قرب موتها
 واختار للفتوى الضمان ومن النظار لو وضع قدر اعلى كانوا فيه طعم ووضع الحطب فأوقد فيه وطبخه وكذا
 لو طعن برأجه في زورق وربط الجمار فساقت حتى طعن ومنها اذا سقط على انسان من دابته في الطريق فجاء
 انسان وحمله بغير اذن المالك فهلكت الدابة لا يضمن لأن الاذن ثابت دلالة قال أبو السعود ينبغي تقييد عدم
 الضمان بما اذا لم يكن تلف الدابة مضافا الى تحصيله بأن كان من له خبرة بالدابة جليل حتى لو لم يكن كذلك
 يضمن لكون التلف سببا في نشأته من فعله ومنها زرع الارض بذر فماتت حتى سقاها ببلأمره فان الخارج
 بينهما لانه لما هيأه للشيء صار مستعينا بكل من قام به فكان مأذونا دلالة وكذا لو سقاها اجنبي والمسئلة
 بحالها جوى (قوله قبيحها بشتها الخ) في الهندية عن وجيز الكردي ساق جوار غيره بغير اذنه واكل الذئب
 جحشه أو ضاع الجحش ورذا الجمار ان كان ساق الجحش مع الجمار يضمن وان ذهب الجحش معه بلا سوقه وضاع
 لا يضمن الجحش انتهى وقد نقل هذا التفصيل بعينه العلامة عبيد البر في شرحه عن الخصاصي وحمل البيت على
 ما اذا ساقه مع الاثنان لانه باشر السوق فكان تعديا (قوله بما يتغير) أي المخصوص به وقد علمت وجه الضمان
 (قوله وغاصب نهر هل له منه شربة) الجواب ان كان حوله من موضعه ذكره الشرب منه والتوضؤ وظهر
 أثر الغصب بالحويل والاجاز ذلك لأن حق كل واحد في التوضؤ والشرب ثابت فيه ذكره العلامة عبيد البر
 (قوله وهل ثم نهر طاهر لا مطهر) الجواب نعم ويوجد بغير أيضا كذلك والمراد به الفرس السريع فانه يسمى نهر
 وبجرا واستدل لذلك بقول بعضهم في قوله تعالى وهذه الانهار تجري من تحتي أي الخليل وبقوله صلى الله عليه
 وسلم في فرس أبي طلحة انا وجدناه لبحر انتهى ذكره عبد البر والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(فصل غيب)

عبر غيب المبنى للمعلوم ليفيد أن هذا الحكم يجري فيما اذا غاب المخصوص بنفسه بالاولى بخلاف ما لو غاب بغيره
 فانه ربما يتوهم ان الحكم في تضييبه بخلافه افاده الجوى والظاهر العكس (قوله مضمن قيمته لما اكله) أي ان شاء المالك
 التضييب والا فله ان يصير الى ان يوجد حلبي عن العناية (قوله ملكه عندنا ملكا مستندا الى وقت الغصب) لان

ولا يصح ولو الارض متبعة لأن الحافز
 لا يدري بأي أرض يموت ولا يجوز التصرف
 في مال غيره بلا اذنه ولا ولاية الا في مسائل
 مذكورة في الاشياء غصب جارية فبها
 جحشها فاكله الذئب ضمنه كما في معابة
 الوهبانية
 وغاصب شيء كيف يضمن غيره
 وليس له فعل بما يتغير
 وغاصب نهر هل له منه شربة
 وهل ثم نهر طاهر لا مطهر
 (فعل)
 (غيب) عجيبة (ما غصبه ونحن قيمته) لما اكله
 (ما اكله) عندنا ملكا (مستندا الى وقت
 الغصب) فله الا كساب لا الا ولاد ملتقى

فالمالك يدل المصوب يد اوراقه فوجب أن يزول ملكه عن المبدل اذا كان يقبله دفعا للضرر عن الغاصب
ونتحققا للعدل أو ضرورة حتى لا يجمع البديل والمبدل في ملك رجل واحد ورضا المالك قد وجد بطلب القيمة من
الغاصب ونحن لا نجعل الغصب القبيح سببا للملك بل الغصب موجب لرد العين عند القدرة ولرد القيمة عند العجز
بطريق الجبران والحكم هو المقصود بهذا السبب ثم يثبت الملك للغاصب شرطا للقضاء بالقيمة لاحكامنا بما بالغصب
مقصودا ولهذا لا يملك الولد بخلاف الزيادة المتصلة والكسب لانه تبع اذا الكسب بدل المنفعة ولا كذلك المنفصلة
بخلاف البيع الموقوف والذي فيه ان خيار حيث يملك به الزيادة المنفصلة أيضا لانه سبب موضوع للملك فثبت
من كل وجه وقال الشافعي رضي الله تعالى عنه لا يملكه والادلة في المطولات (قوله والقول له بيمينه) لانه منكر
للزيادة التي يدعيها المالك (قوله فلما ملك) لانها مثبتة للزيادة (قوله ولا تقبل بينة الغاصب) بل يحلف على دعواه
جوى (قوله هو الصحيح) وقال بعضهم ينبغي ان تقبل لاسقاط اليمين كودع ادعى رد الوديعة وبديل الاول ما في
متفرقات الغصب من الخلاصة اراد الغاصب اقامة البينة على قيمته فقال المالك احلفه ولا أريد البينة له ذلك
اه وتام تحقيق المسئلة في شرح الجوى (قوله عن الجوى) لم يذكره المصنف وقد انتهى تأليف الجوى الى الاجارة
ولهذا ذكره في الاستحلاف (قوله فالقول للغاصب) اقتصر عليه لان المودع يتعديه صار غاصبا اه حلي والذي
في المنع عن الجواهر فانه يحلف على دعوى المدعى فان لم يحلف يكون حكمه حكم النكول بحكم عليه بعد
العرض ثلاثا اه أى على نفي دعوى المدعى (قوله ويجبر على البيان) تقدم من المنع نقلا عن الجوى من زيا الى المحيط
ذكر محمد في الاستحلاف لو قال المصوب منه كانت قيمة ثوب مائة وقال الغاصب ما أدري ما قيمته وانما كان
علمت ان قيمته لم تكن مائة فالقول قول الغاصب مع يمينه ويجبر على البيان لانه اقرب بقيمة مجهولة فاذا لم يبين
يحلف على ما يدعى المصوب منه من الزيادة فان حلف يحلف المصوب منه أيضا ان قيمة ثوبه مائة ويؤخذ من
الغاصب مائة فاذا أخذ ثم ظهر الثوب كان الغاصب بالخيار ان شاء رضى بالثوب وسلم القيمة وان شاء رد الثوب
وأخذ القيمة اه (قوله على الاصح) راجع الى قوله أو مثله أو دونه ومما لا يقول الكرخ انه لا خيار له في استرداد
المصوب لانه يوفر عليه بدل ملكه بكاله وجه الاصح وهو ظاهر الرواية انه لم يتم رضاه بزوال العين عن ملكه
حيث لم يعط ما يدعيه من القيمة وما لم يتم الرضا لا يقطع الخيار اه (قوله وقد ضمنه بقوله) أى مع يمينه (قوله
أخذ المالك) وللغاصب حبه حتى يأخذ القيمة التي دفعها لانها مقابلة به جوى (قوله ولا خيار للغاصب) يؤخذ
من ذكره هنا بطريق الإشارة ان له الخيار فيما اذا ضمن يقول المالك وأخويه (قوله ولو قيمته أقل) مكرز مع قوله
أو دونه وانما ذكره ليعتدل له (قوله فله خيار عيب ورؤية) لان ضمان الغصب ضمان معاوضة (قوله أو نكول
الغاصب) أى عن اليمين بان القيمة ليست كما يدعى المالك جوى (قوله لان تحرير) تعليل للتفسير المفهوم من
أى اه حلي (قوله نافذ في الاصح) هو قوله ما لانه عتق ترتب على سبب ملك تام بنفسه موضوع له فينفذ
العتق بنفوذ السبب وقال محمد وزفر لا يصح (قوله لان الملك الناقص) أى ملك الغاصب الناقص وانما كان كذلك
لانه يثبت مستندا أو ضرورة وكل ذلك ثابت من وجهه دون وجه ولذا ظهر في حق الاكساب لا الاولاد والمالك
الناقص كما قال بكفى لنفوذ البيع دون العتق ألا ترى ان البيع تقدم من المكاتب والمأذون دون العتق (قوله أمانة
لا تضمن الا بالتعدي) فلو قتل الغاصب ضمنه مع الزيادة ذكره ابن مالك وانما كانت أمانة لعدم وجود حد الغصب
فيها اذ لم توجد فيها ازالة اليد المهمة اذ انما حصلت في يد الغاصب بايجاب الله تعالى ولا يمنع للغاصب في احدات
الولد فصار كما اذا هبت الريح على ثوب انسان فالقتله في حجر غيره فانه لا يكون مضمونا عليه لانه لم يوجد الصنع
من جهته ولكنه يكون واجب الرضا الى مالك الاصل واذا قوت الرضا بالتعدي والاكل والبيع ونحو ذلك او بالمنع
بعد الطلب يكون ضامنا اه (قوله لانها أمانة) جعل الدعوى دليلا ولو قال لعدم تحقق الغصب فيها لكان
أوضح وسقط هذا التعليل من بعض النسخ (قوله ولو طلب المتصلة لا يضمن) لان دفعها مستقلا لا غير ممكن فلا
يكون مانعا اقامه الحلي (قوله وما تضمنه الجارية بالولادة مضمون) على الغاصب لان الجارية دخلت في ضمانه
بجميع اجزائها والجزء معتبرا بالكل هذا اذا حدث الحبل من غير المولى والزواج أما اذا كان الحبل من أحدهما
لا يجب عليه الضمان لافي النقصان ولا في الملاك اه جوى (قوله بيمينه) أى ان نزل حيا وقوله أو بغيره أى ان
ضرب رجل بطنه فآلقت الجنين ميتا وجب عليه غرضه ويجبر بها نقصها (قوله والا فيسقط بحسابه) أى ان كانت

(والقول له) بيمينه لو اختلفا (في قيمته ان
لم يبرهن المالك على الزيادة) فان برهن أو رهننا
فلا مال ولا تقبل بينة الغاصب له بما على
نفي الزيادة هو الصحيح في نفي المصنف
عن الجوى الجواهر لو قال الغاصب أو المودع
المتعدي لا اعرف قيمته لكن علمت انه أقل مما
يقوله فالقول للغاصب بيمينه ويجبر على البيان
فان لم يبين حلف على الزيادة فان نكل لزمته
ولو حلف المالك أيضا على الزيادة أخذها ثم ان
ظهر المصوب للغاصب أخذها ودفع القيمة
أوردته وأخذ القيمة وهي من خواص كتابنا
فليحفظ (فان ظهر) المصوب (وهي) أى
قيمتها (أو كره ما ضمن) أو مثله أو دونه على
الاصح عناية فالأولى ترك قوله وهي أكثر
(وقد ضمنه بقوله) أخذ المالك ورد عوضه
أو أمضى الضمان) ولا خيار للغاصب ولو
قيمتها أقل للزومه باقراره ذكره الوان نعم من
ملكه بالضمان فله خيار عيب ورؤية مجتبي
(ولو ضمن يقول المالك أو يبرهانه أو نكول
الغاصب فهو له ولا خيار للمالك) لرضاه
حيث ادعى هذا المقصد فقط (وان باع)
الغاصب (المصوب فضمنه المالك نفذ به
وان حرر) أى الغاصب لان تحرير المشرى
من الغاصب نافذ في الاصح عناية (ثم ضمنه
لا لان الملك الناقص يكفي لنفاذ البيع
لا العتق) وزوائد المصوب مطلقا (ثم مله
كمن وحسن أو منفصلة كدونه) (أمانة
لا تضمن الا بالتعدي أو المنع بعد طلب المالك)
لانها أمانة ولو طلب المتصلة لا يضمن (وما
نقصته الجارية بالولادة مضمون ويجبر بولدها
بقيمتها أو بغيره ان وفيه والا فيسقط بحسابه

قيمة الولد أقل من النقصان يسقط من نقصان الولادة قدر قيمة الولد وغرم ما فضل من النقصان بموجب قيمة الولادة
 اه وانما جبر النقص به لان سبب الزيادة والنقصان واحد وهو الولادة لانها أوجبت فوات جرم من مائة الام
 وحدوث مائة الولد لان الولد انما صار مالا بالانقصال وقبلة لا يعتد به والسبب الواحد لما أثر في الزيادة والنقصان
 كانت الزيادة منقصة عن النقصان ومثله اذا قطع قوائم شجر انسان او جز صوف شاة غيره ثم نبت مكانها أخرى
 او خشي عبد غيره فازدادت قيمته بسبب الخصال اه (قوله كفي هو الصحيح) قال الحصري في خبره مطلوب
 ولومات وبالولد وفاء بقيمتها فالاصح انه لا شيء عليه لانه لما ضمن قيمتها يوم الغصب ملكها من ذلك الوقت فبين ان
 النقص على ملكه حصل اه وفي التبيين اذا ماتت وفي الولد وفاء بقيمتها برى الغاصب برده عليه وفي رواية عنه
 انه يجبر بالولد قدر نقصان الولادة وضمن ما زاد على ذلك من قيمة الام وفي ظاهر الرواية عليه قيمتها يوم الغصب
 (قوله زنى) أى الغاصب ومثله غير الغاصب حموى (قوله أى غصبها) لان حاجة اليه (قوله فماتت بالولادة) يعنى
 ماتت بسبب الولادة ولذا قال في النهاية قيد بالموت في نفسها ليكون الموت في أثر الولادة اه وقال قاضيان
 وماتت في الولادة أو في النفاس فانه على قول الامام ان كان ظهر الحبل عند المولى لأقل من ستة أشهر من وقت رد
 الغاصب ضمن قيمتها يوم الغصب اه شربلاية (قوله ضمن قيمتها يوم غلبت) لانه أخذها ولم ينفق فيها بسبب التلف
 وردتها وفيها ذلك فلم يصح الرد فصار كما اذا جنت في يد الغاصب جناية فقتلت بها بعد الرد أو دفعت بها فانه يرجع
 بقيمتها على الغاصب وهذا قول الامام وقال لا يضمن الانقصان الحبل (قوله لا يضمن) لان الموت فيها يحصل
 بزوال القوى وانه ليس في يد الغاصب فيجب عليه ضمان قدر ما كان عنده دون الزيادة اه تبيين (قوله فجلدت
 فماتت به) أى فانه لا يضمنها لان الجلد غير متلف شرعا اه در منقضى أى فلم يصف اليه الموت ويضمن الغاصب
 نقصان عيب الزنا اه زيلعي (قوله يثبت النسب) بعد ارضاء المالك لان التضمن من له حق التضمن أو ورث شبهة
 والنسب يثبت بها كما لو زفت اليه غير امرأته اه درر (قوله والولد رقيق) لان الحرية لا تثبت بالشبهة انتهى درر
 (قوله استوفها أو عطلها) صورة الاستثناء ان يستعمل العبد مثلاً في الخدمة مثلاً وصورة التعطيل ان يعمل
 العبد مثلاً شهراً فانه يصير غاصباً للمنافعة افاد الشلبي (قوله فانه لا يضمن عندنا) لعدم قضاء عمره على بضمائرها
 في الجارية اذا وطئها المهرور فانه مالم يحكم بوجوب اجر منافع الجارية مع علمه ما ان المستحق يطلب جميع حقه
 ولان المنافع حدثت بغيره وكسبه والكسب للكاسب ولان الغصب ازالة اليد المالك باثبات اليد العادية
 ولا يتصور ذلك فيها لانها اعراض لا تبقى زمانين (قوله لكن لا يلاعه ما يأتي من عطف خرماسلم) أقول بل يلاعه
 بعطفه عليه بالرفع فيقيد أنه غير مضمون والفاضل بن المعاطيف حاصل على كل (قوله ان يكون المغصوب وقفاً)
 وان لم يكن بعد الاستغلال وكان ضمن منافعه بالغصب تضمن ذاته قال في الوالدية الفتوى في غصب العقار
 الموقوف بالضمان نظر الوقف وبقى قضى عليه بالقيمة تؤخذ منه فيشترى بها ضبعة أخرى تكون على سبيل
 الوقف الاول ذكره صاحب شرح تنوير الاذهان (قوله ويستثنى أيضاً سكنى شريك اليتيم) صورته دار بين قيم
 وبالغ فسكنى البالغ سنة لا شيء عليه كذا في القنية (قوله وكذا الاجنبى بلا عقد) أى اذا سكن دار اليتيم (قوله
 وقيل دار اليتيم كالوقف) هذا هو المعتمد فلا استثناء أبو السعود (قوله قلت يمكن حل كلا الفرعين) أى فرع
 أم اليتيم وفرع سكنى شريكه (قوله وهو غاصب لدار اليتيم قلزمه الابرة) أمالو ككنت دار اليتيم وحدها
 فلا أجر عليها فقد نقل البيهقي سئل صاحب المحيط عن امرأة لها ولد صغير وللصغير دار هل لها ان تسكن في دار
 ولها الصغير فقال ان لم يكن لها زوج لها ذلك بحكم الحاجة وان كان لها زوج ليس لها ذلك لان سكاها
 واجبة على الزوج فلا تكون محتاجة الى السكنى وان سكنت بغير أمر الزوج هل تأثم قال نعم وهل يجب
 عليها اجر المثل قال بظن ان كان الصغير يدقائمة بحيث يقدر على المنع بأن كان ابن عشر سنين أو أكثر لا شيء عليها
 وان لم يكن كذلك بأن كان صغيراً يجب عليها اجر المثل وهو جواب المشايخ اه مختصراً (قوله وما في الصيرفة
 من التفصيل) عبارتها ككنت مع زوجها بيت ابها الصغير قال ان كان بحال لا يقدر على المنع بأن كان ابن
 سبع سنين أو ست فعليها اجر المثل لانها غير محتاجة حيث كان لها زوج وان كان بحال يقدر على المنع فلا أجر
 عليها وفيه بعض مخالفة لمسألة صاحب المحيط فانه يفيد أن أقل سن يتمكن فيه من المنع عشر سنين به عليه
 أبو السعود (قوله والافعلها) هذا غير المذكور فيها كما علمت وهذا ما في بعض النسخ من ضمير القنية وفي بعضها

ولومات وبالولد وفاء كفي هو الصحيح
 اختيار (زنى بامة معصوبة) أى غصبها
 (فردها جاملاً فماتت بالولادة ضمن قيمتها) يوم
 علق (بخلاف الحرية) لانها لا تضمن بالغصب
 ابقى ضمان الغصب بعد فساد الرد ولو ردّها
 معصومة فماتت لا يضمن وكذا لو زنت عنده
 فردها فجلدت فماتت به ملق ولو زنى بها
 واستولدها يثبت النسب والولد رقيق درر
 (و) بخلاف (منافع الغصب استوفها
 أو عطلها) فانها لا تضمن عندنا ويوجد
 في بعض المتون ومنافع الغصب غير مضمونة
 الخ لكن لا يلاعه ما يأتي من عطف خرماسلم
 الخ مع انه اخبر برقيد بر (الا) في ثلاث فيجب
 اجر المثل على اختيار المتأخرين (ان يكون
 المغصوب وقفاً) للسكنى أو للاستغلال
 (أو مال يتيم) الا في مسألة سكنت أمه مع
 زوجها في داره بلا أجر ليس لهما ذلك ولا أجر
 عليها كذا في الاشياء من مال الوصايا القنية
 قلت ويستثنى أيضاً سكنى شريك اليتيم فقد
 نقل المصنف وغيره من القنية انه لا شيء عليه
 وكذا الاجنبى بلا عقد وقيل دار اليتيم
 كالوقف انتهى قلت ويمكن حل كلا الفرعين
 على قول المتمدنين بعدم أجره وأما على
 القول المعتمد أنها كالوقف فغصب الابرة
 على الشريك والزوج اكون سكنى المرأة واجبة
 عليه وهو غاصب لدار اليتيم قلزمه الابرة
 وبه أفتى ابن نجيم وما في الصيرفة من التفصيل
 لو اليتيم يقدر على المنع فلا أجر والافعلها

بعض الموثقة في الموضعين فيوافق ما في الصيرفة (قوله غير ظاهر) لعله لعدم اعتبار منع غير المكاف وعدم منعه
 (قوله وعليه) أي على المعتقد فهو عليه قال في تنوير الابصار وأما على القول الآخر من أنها كالوقف فحب
 الاجرة بسكانها فيجب الاجر على الزوج ان يكون سكنى الزوجة واجبة عليه وهو غاصب لدار اليتيم فحب الاجرة
 كما في غيره انتهى (قوله كسيلة الارض) نقل فيها عن العمادية الفتوى على أنه ان علم أن الزرع يتفع الارض
 ولا ينقصها فله أن يزرع كما اذا حضر الغائب فله أن يتفع بكل الارض مثل تلك المدة لأن رضا المالك في مثل
 ذلك ثابت دلالة وان علم أن زرعها ينقصها ليس للمحاضر أن يزرع فيها لأن رضا الغائب ثابت هنا اهـ (قوله
 لا تصير الدار معدة له باجارتها) هذا باطلا لا يقتضي أنها ولو أجرت ثلاث سنين فأكثر لا تكون معدة وظاهر
 كلامهم اعتمادهم على أن دار اشهرها وسكن نهرين لا يلزمه أجر الثاني كما في البرازية ووجهه بعض بأن سكنى
 الثاني ليس على وجه الاجارة الا أن تكون الدار معدة للاستغلال ولو دفع أجره الشهر الثاني أو السنة الثانية
 مثلا بعد سكنها ليس له الاسترداد والتفريع على الاصول يقتضي أن له ذلك حيث لم تكن معدة لكونه دفع
 ما ليس واجبا عليه الا اذا دفعه على وجه الهبة واستهلكه المؤجر أفاده صاحب الاشياء والتشديد بالدار
 لا احتراز عن الارض قال في الذخيرة قالوا ان كانت الارض في قرية اعتماد أهلها زراعة أرض الغير وكان
 صاحبها لا يزرع بنفسه بل يدفعها مزارعة فذلك على المزارعة ولصاحب الارض أن يطالب المزارع بحصة
 الارض على ما تعارفه أهل القرية من النصف أو الربع أو ما أشبه ذلك وهكذا ذكر في فتاوى النسق اهـ وهذا
 يؤيد ما جعنا به سابقا في زراعة الارض (قوله وأن لا يكون المستعمل مشهورا بالغصب) فان شهره فلا أجر عليه
 وان كان معدا ووجهه في المستثنين انه لم يسكن ما تزملا لا بحر (قوله جاز) وفي نسخة صار وهو الذي ذكره المصنف
 (قوله فتنبه) أي ولا تغفل عن كونه مبنيا على مذهب المتقدمين اهـ حلي (قوله ثم بان للغير) أي ظهر أن البيت
 لغير الراهن حال كونه معدا للاجارة اهـ حلي (قوله فعلى المستاجر المسمى لا أجر المثل) قال في القنية غصب داره
 معدة للاستغلال أو موقوفة لغيره وأجره حادثة معلومة بأجر مسمى وممكنها المستاجر يلزمه المسمى لا أجر المثل
 ثم سئل هل المسمى يلزم للمالك أم لا فقال لا عاقد ولا يطيب له بل يردّه على المالك وعن أبي يوسف يصدق اهـ
 (قوله ولا يلزم الغاصب الاجر) ذكر العلامة البيري ما يحصله أن ما ذكره المصنف من أن الغاصب لا يلزمه أجر
 المثل انما يريد ما قبضه مفترع على ظاهر الرواية من عدم الضمان بالغصب مطلقا أما على ما عليه المتأخرون فعليه
 أجر المثل اهـ (قوله وينظر ما لو عطل المنفعة) أي الذي له تأويل ملك وعبارتها الا اذا سكن بتأويل ملك أو عقد
 ككسيت سكنه أحد الشريكين كما في الاشياء والنظائر اهـ وينظر ما لو عطل المنفعة هل يضمن الاجرة كما لو سكن
 اهـ (قوله بأن أسلم وهما في يده) وكذا لو حصلهما وهو مسلم فان الحكم لا يختلف فيما يظهر وانما ذكر ذلك تحسينا
 لأن الظن بالمسلم وفي جواهر الفتاوى مسلم غصب من مسلم خرا هل يجب على الغاصب أداء الخمر اليه حتى لو لم يردّه
 يؤاخذ به يوم القيامة اذا لم قطعها به يستردّها بخلافه يرضى بردها اليه وان علم أنه يتردها لغيره يرضى
 الغاصب بالاراقة كمن في يده سيف لرجل فباعه ما لا يملكه لئلا يأخذه منه ان علم صاحب اليد أنه انما يأخذه ليقبل به
 مسلما لم يكن عليه أن يردّه بل يسكه الى أن يعلم أنه تركه هذا الرأي وانه انما يستردّه لينتفع به في مباح اهـ (قوله وضمن
 المتلف المسلم قيمتها الخ) لانه ألتف ما لا متقوم في حق المتلف عليه فوجب أن يضمن كالألتف خله لان الخمر
 متقومة في حق الذي لتقومها في شرع من قبلنا وفي أول شرعنا ثم أفسد الشرع تقويمها بجهاب خاص بالمؤمنين
 وهو آية المائدة فبقى من لم يدخل تحت هذا الخطاب على ما كان قبل (قوله لان الخمر في حقنا قبيح سكا)
 وان كانت مثلية لان المسلم منع من تملكها وتلكها لانه اعزّزها حوى أمافي حق الغاصب الذي من الذي
 قبيح مثلية على ما كانت لتقومها عندهم فلا يمنعون عنها بخلاف الربا فانه يعرض لهم في ابطاله لحديث
 الامن اربى فليس بيننا وبينه عهد لان ذلك فسق في الاعتقاد لادانته قبيح بالنص حرمة الربا في اعتقادهم قال
 تعالى وأخذهم الربا وقد نهوا عنه وبخلاف عبد ذي اذا ارادته فقتله لاننا لم نضمن لهم ترك التعرض في ذلك لما
 فيه من الاستخفاف بالدين اهـ (قوله لو كان الذي) يعني وقد اتخذها لنفسه ولم يظهرها لبيعه للمسلمين برهان
 وقيد به لانه لو أظهرها لايضمن اهـ (قوله يرى ذلك عقوبة) أي على اظهرها ريبه قال في المنع ذي أظهر
 بيع الخمر والخنزير في دار الاسلام يمنع منه فان أراقه رجل أو قتل خنزيره ضمن الا أن يكون اما يربى

غير ظاهر وعليه فهو عليه لاعلم كما أفاده
 في تنوير البصائر ثم نقل عن الثانية أن
 مسئلة الدار كسيلة الارض وأن المحاضر
 اذا سكن فيها اذا كان لا يضترها فلا غائب أن
 يسكن قدر شريكه قالوا وعليه الفتوى
 (أومعدا) أي أعدته صاحبه (للاستغلال)
 بأن بناءه لذلك أو اشتراه لذلك قبل أو أجره
 ثلاث سنين على الولاء وفي الاشياء لا يصير
 الدار معدة له باجارتها بل يبنائها أو شرائها
 له ولا باعداد البائع بالنسبة للمشتري ويشترط
 علم المستعمل بكونه معدا حتى يجب الاجر
 وأن لا يكون المستعمل مشهورا بالغصب
 قلت ولو اختلفا في العلم وعدمه فالقول له
 بيمينه لانه منكر والا - خرم دفع قال شيخنا
 ومبحث رب الدار ويحيط الاعداد ولو
 بنى لنفسه ثم أراد أن يعده فان قال بلسانه
 ويخبر الناس جاز ذكره المصنف (الاف)
 المعدل للاستغلال فلا ضمان فيه (اذا سكن
 بتأويل ملك) كسيت سكنه أحد الشريكين
 الملك ولو لغيره كما مر عن القنية فتنبه أما في
 الوقف اذا سكنه أحدهما بالغلبة بلا إذن
 لزم الاجر (أو عقد) كسيت الرهن اذا سكنه
 المرتهن ثم بان للغير معدة للاجارة فلا شيء عليه
 بقي لو أجر الغاصب أحداهما فعلى المستاجر
 المسمى لا أجر المثل ولا يلزم الغاصب الاجر
 بل يرد ما قبضه للمالك أشياء وقنية وفي
 الشر بلا لية وينظر ما لو عطل المنفعة هل
 يضمن الاجرة كما لو سكن (و) بخلاف (خمر
 المسلم وخنزيره) بأن أسلم وهما في يده (اذا
 ألتفهما) مسلم أو ذي (فلا) ضمان (وضمن)
 المتلف المسلم قيمتها لان الخمر في حقنا قبيح
 حكما (لو كان الذي) والمتلف غير الامام
 أو مأوره يرى ذلك عقوبة فلا يضمن ولا
 اربى خلافا لمحمد مجتبي

ذلك فلا يضمن الزق ولا الخنزير ولا الخمر اه (قوله ولا ضمان في ميتة ودم أصلا) اذ لا يدين قولهما أحد من أهل
الاديان اه هداية وقوله أصلا أي مطلقا سواء كانت لم أو ذمي وهـ اذ في الميتة التي ماتت حنفاً أو كافراً
ذبيحة الجحوش ومخزوقته وموقوذه مال يجوز بيعها عند أبي يوسف خـ لا قال محمد فعلى قول أبي يوسف يفسق
أن يجب الضمان اه شاي (قوله لانه فعليه تسليم بائعه) أي وقد بطل العقد قال في المنع انه مخالف للقاعدة
المشهوره وهي أن المتضمن يطل بطلان المتضمن وهذا الباطل البيع في الخمر وجب أن يطل ما في ضمانه من
تسليم البائع المتضمن يطل بطلان المتضمن وهذا الباطل البيع في الخمر وجب أن يطل ما في ضمانه من
لا كلفة اه (قوله وفيه الخ) الذي في التبيين لو أسلم الطالب بعد ما قضى له بماله أو لاني له على المطلوب لان الخمر
في حقه ليست بمقتومة فكان باسلا مـ برئالة عما كان في ذمته من الخمر وكذا لو أسلم لان في اسلامهما اسلام
الطالب ولو أسلم الطالب وحده أو أسلم الطالب ثم أسلم الطالب بعده قال أبو يوسف لا يجب عليه شيء وهو رواية
عن أبي حنيفة وقال محمد يجب عليه قيمة الخمر وهو رواية عن أبي حنيفة اه وقد بين وجه الروايتين فيه فليس
خلاف فيما إذا أسلم الطالب وحده أو أسلم الطالب ثم أسلم الطالب بعده على ما إذا أسلم الطالب ثم الطالب ويحصل قوله
أو أحدهما على المطلوب فقط تدبر (قوله أخذهما المالك مجانا) لان ذلك تطهيره بنزلة الفل فيبقى على ما كان
اذ لا تثبت المالية به هذا اذا أخذ الميتة من منزل صاحبها فندب جلدتها فأما اذا ألقاها أو في الطريق فأخذ
وجل جلدتها فدينه فلا يسبيل له عليه لانه ألقاها باحة كالنوى اذا ألقاها (قوله ولكن لو ألقاها الخ) أي ألقاها
الغاصب الخلل والجلد ولا وجه للاستدراك اه حلي (قوله ضمن) أي ضمن مثل الخلل وقيمة الجلد اه حلي
(قوله بضمن قيمته مدبوغا) أي في صورة الاتلاف (قوله واعتمد في المتقى) حيث قال فلما ألقاها الغاصب ضمن
قيمه مدبوغا وقيل طاهر غير مدبوغ والا قول أصح لان وصف الدباغة تابع للجلد اه (قوله ملكه ولا شيء له) لان
الخمر لم يكن متقوماً والمخ مال متقوم فيرجع جانب الغاصب فيكون له بغير شيء اه مخ (قوله خلافا لهما) فقالا
بأخذها المالك ان شاء ويرد قدر وزن المخ والخل اه درمشتي (قوله ورد ما زاد الدبغ) بأن يقوم مدبوغا وكذا
غيره مدبوغ ويرد فضل ما بينهما اه مائتي (قوله وللغاصب حبه) حكى الجبس في المبيع بالثمن والرهن
بالدين والعبد لا يبق بالجعل اه زبلي (قوله ولو ألقاها لا يضمن) أي عند الامام وقال يضمن قيمة جلد ذكينة
مدبوغ ويحط عنه ما زاد الدباغة فيه ويعطى المالك قيمة جلد غير مدبوغ اه ذكره العلامة عبد البر (قوله ولا ضمان
الخ) مكرره مع ما تقدم (قوله ولو ان بيحه) أي ولو كان مملوكا له كشافتي (قوله لان ولاية الحاجة ثابتة) أي فقد
ثبت بالنفس انه حرام ليس بمال وبحت الاكمل فيه بأنه لما أمرنا أن نترك أهل الذمة على ما اعتدوا ومن الباطل
وجب علينا أن نترك أهل الاجتهاد على ما اعتدوا ومع احفال العصاة بالطريق الاولى في نقد يجب أن نقول
بوجوب الضمان على من ألقاها متروكة التسببة عمدا لانه مال متقوم في اعتقاد الشافعي وتعلمه في الحوى (قوله
ونحن بكسر معزف بكسر الميم) من عزف كضرب لعل بالمعازف الواحد معزف كضرب على غير قياس حوى وذلك
كبريط ومن مارودف وطبل وطينبور اه مخ والبربط بكسر من ملاحى العجم ولهذا قيل انه معزف اه (قوله
ولو لكافر) وقيل لا يضمن اذا كانت ذمي بالاتفاق مكي عن الممدن (قوله صالحا لغير اللهو) فنى الدف يضمن
قيمه دفا يوضع فيه القطن وفي البربط يضمن قيمته قصبة يجعل فيها الثريد ونحو ذلك ذكره قاضي خان (قوله
لا المثل) لتنع المسلم عن غمكه حوى (قوله سيجي ميانه) أي ما ذكره في الهداية هنا السكرام لاني ممن ما
الربط اذا اشتد والمنصف ما ذهب نصفه بالطبخ اه (قوله وصح بيها كاهها) المصارف وما بعد ما أفاده الحوى
(تبيينه) الامر بالمعروف فرض ان كان يغلب على ظنه أنه يقبل منه فلا يسهه تركه ولو علم أنه يهلك أو يضرب
وهو لا يصبر على ذلك أو تقع به الفتن فتركه أفضل ولو علم أنه يصبر على الضرب والضرر ولم يصل الى غيره بذلك ضرر
فلا بأس به وهو مجاهد بذلك ولو علم منهم أنهم لا يقبلون منه ولا يخاف منهم ضربا ولا شقة فهو بالخيار والامر
أفضل اه تبيين (قوله حيث يجب قيمتها غير صالحة لهذه الامور) أي ويضمن قيمة العبد غير خصي (قوله
فهلك) عبرة ليفيد أنه لو حصل ذلك بغيره ثبت وجوبه من غير خلاف وحزره (قوله لتقوم المدبر) أي بثلثي قيمة
العتق وقيل بنصفها أفاده العيني ولا يعاكه أداء الضمان لانه لا يقبل النقل من ملك الى ملك والمدبر والمدبرة
في الحكم سواء (قوله لتقومها) وقيمتها ثلث قيمة العتق اه حوى (قوله هل قيد عبيد غيره) قال السرخسي هذا

ولا ضمان في ميتة ودم أصلا (قوله لا يضمن) اه
قالوا اشتراها أي الخمر (منه) أي الذمي
(وشرهم انلا ضمان ولا ثمن) لانه فعليه تسليم بائعه
بائعه بخلاف غصبها المجبى وفيه اتلف ذمي
مخزوي ثم أسلم أو أحدهما الا شيء عليه الا في
رواية عليه قيمة الخمر (غصب خمره سلم فخلها
عيا لاقية له) كمنطة أو ملح يسير لا قيمة له
أو تسخير (او) غصب (جلده ميتة فدينه به)
عيا لاقية له كتراب ونمس (أخذها المالك
مجانا) لكن (لو ألقاها ضمن) لا لولا فها
وفي شرح الوهبانية بضمن قيمته مدبوغا
واحدة في المتقى (ولو خلتها بذى قيمة كالمخ
الكثير) والخل ملكه ولا شيء عليه (المالك
خلافها ما) (ولو دغ به) بدى قيمة كقرط
ومنه (الجلد أخذ المالك ورد ما زاد
الدبغ) وللغاصب حبه حتى يأخذ حقه
(ولو ألقاها لا يضمن) كما لو تلف ولا ضمان
(ولو ألقاها لا يضمن) ولا يضمن متروكة
بالتلاف الميتة ولو ذمي ولا يضمن لان ولاية
التسببة عمدا ولو لم يبيحه ملتقى لان ولاية
الحاجة ثابتة (وضمن بكسر معزف) بكسر
الميم آله الله ولو لكافر ابن كمال (قيمه)
خشيا منعتنا (صالحا لغير اللهو) ضمن
القيمة لا المثل (بارقة سكر ومنعت) سيجي
بيانه في الاثرية (وصح بيها) كاهها وقال
لا يضمن ولا يصح بيعها وعليه الفتوى ملتقى
ودرر وزبلي وغيرها وأقره المصنف
أما بل الفزة زاد في حطرات المصنف
والصبيادين والدف الذي يباح ضربه في
العرس ففرض ان شاء (كلامه المغنية
ونحوها) ككثير تطوح وجماعة طيارة
وذلك مقابل وعبد خصي حيث تجب قيمتها
غير صالحة لهذه الامور (ولو غصب أم
ولا فهلك لا يضمن بخلاف) وث (المدبر)
لتقوم المدبر دون أم الولد وقال لا يضمنها
لأنها (حل قيد عبيد غيره) أو رباط دابة

إذا كان العبد مجنوناً كان عاقلاً لا يضمن اتفاقاً شريلاً ليلية عن البرازية (قوله فذهب هذه المذكورات) عدم
الضمان قولهم ما خلافاً لمحمد في الدابة والطير وظاهر القهس ستاني والبرجندى أن الخلاف في الكل وأن المودع
لونهل ما ذكر ضمن بالاتفاق لا التزامه الحفظ اهـ وروى شتى وفي الشريعة ليلية قال في النظم لوزاد على ما قبل بأن فتح
القفس وقال لا طير كش كش أبواب اصطبل فقال للبـ قهر من هـش أو لعماد هـش هـش ضمن اتفاقاً وأجمعوا أنه
لوشق الرق والدهن سائل أو قطع الحبل حتى سقط القنديل يضمن اهـ (قوله أوسى إلى سلطان الخ) الساعى
يقال له المثلث قال كعب الاحبار امرأته ثنى ما المثلث فقال ثمر الناس المثلث يعنى الساعى بأخيه إلى السلطان
بمات ثلاثة نفسه وأخاه وأمامه بالسعى إليه (طيفة) سعى وانس إلى خليفة بأن فلان مات عن ولد صغير ومال
فقال الخليفة الولد أبنته الله والمال أكثرت الله والساعى دمره الله فقال السامعون الخليفة يرحمه الله (قوله
أوسى إلى سلطان) الظاهر أن هذه المسئلة والتي بعدها لضمان فيها اتفاقاً لازماً الضرر (قوله قد يغرم وقد
لا يغرم) قال في القاية وشرحها ومن سعى ونم إلى سلطان ولو غير جارت فيه ضمن الساعى مطلقاً وعليه الفتوى كافي
الجواهر اهـ وفي المنع عن نص البزدوى وأما إذا سعى إنسان إلى سلطان في حق غزوه السلطان ما لا روى عن
بعض علمائنا أنهم كانوا يفتون أن الساعى يضمن وبعضهم فرق بين سلطان وسلطان فقال إن كان السلطان معروفاً
بالدجارة وقهر من سعى به إليه يضمن وإن لم يكن السلطان معروفاً بذلك لا يضمن قال ولا تفتى به فإن هذا
خلاف أصول أصحابنا فإن السعى سبب محض لاهلاك المال فإن السلطان يغزوه اختياراً لا طبعاً انتهى المقصود
منه ثم قال المصنف بعد أن نقل التفصيل في السلطان عن بعض أهل المذهب ما نصه قلت لأجابه إلى هذا
التقيد في هذا الزمان واقتوى اليوم بوجوب الضمان على الساعى مطلقاً انتهى وقال أيضاً وسواء أخبر الساعى
عند السلطان أو عند غيره إذا كان ذلك الغير محال بقدر على أخذ المال منه ولا يمكن دفعه فإن الساعى يضمن اهـ
وفي فتاوى خير الدين أنه يمزى وقد جوز السيد أبو شجاع قتله فإنه عن يده في الأرض بالفساد ويناب قائلهم
وكان يفتى بكفرهم قال مشايخنا واختار المشايخ أنه لا يفتى بكفرهم وجواز القتل لا يدل على الكفر كافي قطاع
الطريق والاعونة من المحاربين الله ورسوله فإنه في البرازية ومثله في مسئلة الاحكام وجميع الفتاوى وفي القنية
راقناهم الاثمة البخارى أخبر الظلة أن افلان حنطة في مطهورة فأخذوها منه فله أن يرجع بها على الخبز وكذا
إذا علمها الطالم لكن أمره الساعى بالأخذ يضمن وقال راقنا للبرهان صاحب الهيوط قال انما لفلان فرس جيد
فأخذه منه فهو ضامن وقال راقنا للاول اشترى جارية بقبية النحاس ومضت مدة فأخبرهم هذا انسان فأخذ
النحاسية يضمن قال مصنف القنية وهذه واقعة في زماننا في ديارنا فإن الظلة بأخذون الدامغان من جميع
السلع فن أخبرهم بببيع أو شرا حتى أخذوا الدامغان أو الجبابة منه يضمن والمخطوم أن يرجع عليه اهـ (قوله
انه وجد كذا) ظاهراً ولو كان وجده حقيقة (قوله عند محمد زجراله) قال خير الدين ما أقرب إلى الصواب
لما شاهدته من عدم التظلم من أخذ المال لا سيما في هذا الزمان العجيب الحال اهـ قلت وفي زماننا الحال
أعجب وسئل أيضاً بما نصه تطمان البسيط

بأيام العالم المرضى سيرة • ماذا الجواب عن الساعى الشق الخلع
يسعى بشخص لذي ظلم إيهاك • فبأخذ المال قسراً منه بالرجع
(فأجاب من بصره)

أفتى بضمينه حذاق مذهبنا • لما رأوا وجهه أضواء من الوضع
لأنه مثل من ألقى بصاحبه • حمداً إيهاك في أسوأ البرج
كما يشاهد في الاقطار أجمعها • وفيه من أبلغ الاضرار والترح
قد قاله العبد خير الدين معترفاً • بالذنب لكن حبي الختم بالفرح

اهـ والجمع بكسر اللام لا بفتحها ولعله يعنى الجمال قال في القاموس الجمالحة المكحلة والجمهرة بالاصغر والمكاشفة
بالعداوة والمكابرة وأما الجمع المحترق فهو النحسار الشعر من جاني الرأس والرجع بالتحريك الخليل والابل تجاب
للبيع اهـ واركتب فيه التجريد عن بعض المعنى وأراد مطلق الخليل والابل والباء للاستعانة وفي القاموس أيضاً
الوضع بالتحريك يارض الصبح والقمر والبرج الشدة والشم والترح الهم والهبوط (قوله ونقل المصنف) أى عن

أوفتح باب اصطبله أو ففص طائر فذهب
هذه المذكورات (أوسى إلى سلطان بن
يؤذيه) الحال انه (لا يدفع بل ارفع) إلى
السلطان (أو) سعى (بن ياشرا الذي
ولا يمنع به) أو قال السلطان قد يغرم
وقد لا يغرم (فقال) انه وجد كذا فقرمه
السلطان (شياً لا يضمن) في هذه المذكورات
(ولو غرم) السلطان (البنة) بمنزل هذه
الحاجة (ضمن وكذا) يضمن (لوسى بغير حق
عند محمد زجراله) أى للساعى (وبه يفتى)
وعزروا الساعى عبد طراب بعد عتقه
(ولومات الساعى فلم يسمي به أن يأخذ قدر
المسيران من تركته) هو الصحيح جواهر
الفتاوى ونقل المصنف

أنه لومات المشكوة عليه بثبوتها من سطح
(عبد غيره بالاباق أو قال) له (أقتل نفسك
ففعول) ذلك (وجب عليه قيمته) ولو قال له
أدلف مال مولاي فأدلف لا يضمن إلا أمر
والسرقة أن يأمره بالاباق والقتل صار
خاصا لانه استعمله في ذلك الفعل وبأمره
بالادلف لا يصير خاصا لاله بل للعبد وهو
فان لم يلف وانما التلف بفعل العبد واعلم
أن الأمر لا يضمن عليه بالأمر إلا في ستة
أذا كان الأمر سلطانا أو أبا أو سيديا
أو المأمورا وصييا أو عبدا أو أمرا بانلاف
مال غيره سيده وإذا أمره بغير باب في حائط
الغير غرم الحائط ورجع على الأمر أشياء
(استعمل عبد الغير نفسه) بأن أرسله
في حاجته (وان لم يعلم أنه عبد أو قال ذلك
العبد) الذي استعمله (اني حر ضمن قيمته
ان هلك) العبد عمادية وفيها جاء رجل إلى
آخر وقال اني حر فاستعملني في عمل فاستعمله
فهلك ثم ظهر أنه عبد ضمنه علم أولم يعلم هذا
إذا استعمله في عمل نفسه (ولو استعمله لغيره)
أي في عمل غيره (لا) ضمان عليه لانه لا يصير به
خاصا كقوله لعبد ارق هذه الشجرة وانظر
المشمس أين كاه أنت فسقط لم يضمن الأمر
ولو قال لتأكله أنت وأنا ضمن قيمته لانه
استعمله كله في نفسه (غلام جاء الى فساد فقال
افصدني فصدته فصدت اعتادا) فغيره
بالاولى (فان من ذلك ضمن قيمة العبد عاقلة
الفساد وكذا) الحكم في (الصبي نجيب دية
هل عاقلة الفصاد) عمادية في فرع غصب
عبد او ماله مال المولى صار خاصا للمال أيضا
بل قالوا يضمن ثيابه تبع الضمان عينه بخلاف
الحز عمادية وفي الوهبانية
ولونسي الحرفات يضمن نفسها
ولونسي القرآن أو شاخ يذكر
ولو علم الدلال قيمة سلعة
فقوم للسلطان أنقص بخسر
ومثلها احدى فردتين يسلم
مقبة والمجموع منه يحضر
قلت وعن أبي يوسف لا يضمن الا تلف التي
أتلفها رافى البرازية هو المختار وأقره الشريعة لاني
وذكر ما يفتد أن السلطان ليس بشيد وأنه ينبغي
أنقول بضمين القاضي أيضا

العمادية (قوله غرم الشاكي دية) أي والغرامة ان كانت أفاده المصنف (قوله لندوره) فعليه لا تقضي اليه
غالبا اه مخ ورقم في القضية للجم الاثمة البخاري وقال شكاه عند الوالي بغير حق فأني بقائه بضرب المشكوة
عليه فكسر سبعة أويده ضمن الشاكي ارشه كالمال اه (فرع) رجل له هدف في داره فرمى الى الهدف فخاوز
سهمه داره فأفسد شيئا في دار رجل وقتل نفسه كان ضامنا للمال في حاله ودية القتل على عاقته ظهيرة
(تنبيه) لو كتب عامل أسامى أمر بلبد بأمر سلطان ودفع الى أعوان فأخذوا منهم دراهم فالمظلة على كل من
الثلاثة في الدنيا والآخرة ولو أمر اناسا بأخذ مال الغير فالضمان على الاخذ وكذا في كل موضع لم يصح الأمر
اه درم متنى (قوله ولو قال أدلف مال مولاي الخ) ولو أمره بانلاف مال رجل آخر غرم مولاه ثم يرجع على أمره
وعلمه بأن الأمر صار مستعملا للقرن فصار خاصا ذكره في الشرع بلالية عن جامع الفصولين فليأتل (قوله
واعلم أن الأمر لا يضمن عليه) فلو أمره بأخذ مال الغير ضمن الاخذ لا الأمر إذا لم يصح وفي كل موضع
لا يصح الأمر لا يضمن الأمر شرح تنوير الاذهان (قوله إذا كان الأمر سلطانا) إذا أمر السلطان اصكراه
إذا المأمور يعلم أنه لو لم يتنل أمره بعاقبه بخلاف غير السلطان فيكون الضمان على السلطان لا على المأمور
أبو السعود (قوله أو أبا) صورته أمر الاب ابنه البالغ ليو قد نارا في أرضه ففعل وتعدت الى أرض جاره فأنزلت
شيئا يضمن الاب لأن الأمر صح فانتقل الفعل اليه كالو بامر الاب بخلاف ما لو استأجر نجارا بسقط جداره على
قارعة الطريق ففعل وتلف به انسان فان الضمان على النجار اهدم حصة الامر كذا في شرح تنوير الاذهان وظاهر
هذا التصدير أنه ليس المراد كل أمر من الاب البالغ حتى لو أمره بانلاف مال أو قتل نفس يكون ضمانه على الابن
افساد الامر (قوله أو سيديا) بان كان الأمر مولد العبد المأمور فان السيد الأمر هو الضامن (قوله أو المأمور
صديا) قال في العمادية لو قال لسبي محبورا صعد هذه الشجرة فانقضت في غمارها فصد وسقط فجب دية على
عاقلة الأمر حموي (قوله أو عبدا أمره بانلاف مال غيره سيده) قد تقدم حكمه اقرىا ومثله إذا أمره بالاباق أو
بقتل نفسه (قوله وإذا أمره بغير باب الخ) قال في جامع الفصولين لو قال احفر لي فانه يرجع على الأمر لم يقل
لي لا يرجع على الأمر حموي وفي عدة التتوي قال رجل لا تخرا تقيب لي يا بني هذا الحائط فذهب والحائط لغيره
يضمن ويرجع بيري وفي المحيط لو قال له احفر في هذا الحائط يا بني لم يقل في حائطي لم يرجع عليه بالضمان فان كان
ساكنا فيها واستأجره لغيره يرجع بالضمان عليه اه (قوله بأن أرسله في حاجته) قال في الخاتمة رجل بعث غلاما
صغيرا في حاجة له بغير إذن أحد فرأى الغلام غلاما يلعبون فاتمى اليهم وارتقى سطح بيت فوقع فمات ضمن الذي
بعثه في حاجته لانه صار خاصا بالاستعمال (قوله وفيها جاء رجل الخ) مكرز مع المتن اه حلي (قوله أي في عمل
غيره) أي ولو كان ذلك الغير نفس الغلام (قوله لانه استعمله كله في نفسه) كذا في المخ وفيه نظر (قوله ضمن قيمة
العبد عاقلة الفصاد) لأن اذنه لا يعتبر وظاهره ولو ما ذونا لأن ذلك ليس من التجارة وماله هي (قوله صار خاصا
للمال) حتى لو أبق العبد يضمن الغاصب المال وقيمة العبد من (قوله بخلاف الحز) فانه لا يضمن ولا ثيابه تبعه
(قوله ولونسي الحرفات) يعني إذا غصب عبدا محترقا قاضي الحرفة في يد الغاصب يضمن النقصان وكذا إذا نسي
القرآن (قوله أو شاخ) أي إذا غصب شاة فصارت محمورا عند من يضمن النقصان وكذا إذا كانت ناهية فانكسر
نذيرها عنده وكذا الغلام إذا غصبه شابا لقوات قوة الشباب والعلة الشاة له لكل فوات وصف مقصود منه يزيد
في مالته كالنور إذا عقر وامر عند الغاصب أفاده عبد البر (قوله فقوم للسلطان) أي أو لواحد من أمرائه وفتح
على ذلك الطرسوسي تنفعها منه تقوم شهود القيمة املا لبيت المال وأموال الايتام والارواق الخراب للامراء
والتواب كما هو المعتاد في بلادنا ويظهر بعد ذلك أنه أنقص من قيمته العادلة بغير فاحش لا يتغابن في مثله أي
فانهم يضمنون وقواء العلامة عبد البر (قوله وستاف احدى فردتين) المراد أحد شيئين لا ينفع صاحبهما
الاتماع المقصود الا بهما كصراحي باب وزوجي خف أو مكعب والمصنف ابن وهبان خرج على ذلك انلاف
أحد أجزاء الكتاب أو كراريه إذا كان الكتاب غير موجود اه (قوله يسلم) أي يسلم له المالك ان شاء
ولم يشترط القيمة تسليم الباقي لانه يغصب أحدهما صار خاصا لهما جميعا (قوله والمجموع) أي بدل المجموع (قوله
هو المختار) كالموصف حلقه خاتم فيها نص فانه لا يضمن الا الحلقة (قوله أن السلطان) أي في قول ابن وهبان
فقوم للسلطان (قوله وأنه ينبغي الخ) عبارته وخرج على هذا تقوم شهود القيمة والقصة وشيخ الصافين ونحوهم

قال في شرح المجمع وفي البدائع لو باع العقار مع التبعية والدواب ثبتت في الكل اه واطلق في العقار وهو مقيد بغير
 له الغنم التي حيزت لبيت المال كناية عليه في الهندية وقال في الفتاوى الخيرية سئل في الاراضي التي حازها
 السلطان لبيت المال ويدفعها من اربعة بالخدمة للمزارعين من الخارج من زرع او غرس ويتوارثونها هل تباع
 وتؤخذ بالثمن فعمام لا واذا بيع البناء والسجور من يجر زام لا اجاب ببيعها باطل والباطل لا يتصور فيه شفعة واذا
 بيع البناء او الشجر وحده جاز ولا شفعة فيه ولا يصير للبائع فيها حق اه وفي الدراستين والمراد بالعقار هنا غير
 المنقول فدخل الكرم والرحى والبنجر والعلوان لم يكن طريقه في السفلى وخرج البناء والاشجار فانه لا شفعة فيها
 الا بتبعية العقار وان بيع بحق القرار خلا فالابن الكمال (قوله او علوان) - قال ما اذا بيع العلوان العقار كان كانه
 شريك في علوانه فباع أحدهما حصته في العلوان لا شفعة بتبعية العقار (قوله وان لم يكن طريقه
 في السفلى) قال في الثمر النبالية ثم ان كان العلوان طريقه طريق السفلى يستحق الشفعة بالطريق على انه خيط
 في الحقوق وان لم يكن بأن كان طريقه غير طريق السفلى يستحقها بالمجاورة اه والقياس عدم وجوب الشفعة
 في العلوان لا يبقى على وجه الدوام وانما استحسنوا لان حق الوضع تأبده فهو كالعرصة قاله الديري ولو بيع
 السفلى والعلوان فمهدم فعلى قياس قول أبي يوسف لا شفعة لصاحب العلوان على أن حق الشفعة عنده بسبب
 البناء وعند محمد له حق الشفعة لان حق الشفعة عنده بسبب قرار البناء لا بسبب نفس البناء وحق قرار العلوان
 كذا في الذخيرة وان كان السفلى لرجل والعلوان لآخر فبيعت دار بينهما فالشفعة لهما هندية (قوله اذا بيع مع
 حق القرار) كالباء الذي أحدث في الارض الموقوفة المتهكرة بشرط بقاؤه (قوله فترده شيخنا) قال الحلبي تعليلهم
 اطلاق العلوان بالعقار بأن له حق القرار يؤيد ابن الكمال اه وقال أبو السعود وهذا مما يفتى بثبوت
 حق الشفعة فيما اذا بيع البناء بالارض المتهكرة خلا فالما في فتاوى الطوري اه اذ لا سند له في فتواه سوى
 قول المتن ولا في بناء وفحل يابا بالعرصة وقد علمت انه ليس على اطلاقه بل مقيد بما اذا لم يكن له حق القرار فوفقا
 بين كلامهم ويدل على ذلك ما ذكره ابن مالك في شرح المجمع بعد قول المتن ولا تجب شفعة في غير العقار حيث
 قال حتى لو بيع النخل وحده أو البناء وحده فلا شفعة لانهما لا قرار لهما بدون العرصة فهذا التعليل كالتصريح
 بثبوت حق الشفعة فيما اذا بيع البناء بالارض المتهكرة لما له من حق القرار أقول قوله اذ لا سند له في فتواه الخ
 غير مسلم بل وجد التصريح به في الفقيه والسراجية والمنية والبرازية وما أخذ أبو السعود أخذ من مفهوم
 هذا التعليل والصريح مقدم عليه ويستفاد من (قوله وغيرها) قال في الهندية عن السراجية رجل له دار
 في أرض وقف فلا شفعة له ولو باع هو عمارته فلا شفعة لجاره أيضا اه وفي الفقيه لا شفعة في بيع البناء في الارض
 المسجلة (قوله بشرطها) وهو أن يكون العقد مائة وكون المبيع عقارا أو نحو وزوال ملك البائع عن
 المبيع فلا شفعة في بيع بغيرها لهما أو للبائع أو للشفيع وان جاز وزوال حق البائع فلا شفعة في شراء فاسد
 وملك الشفيع وقت شراء الدار التي يأخذها الشفعة فلا شفعة له بدار يسكنها بالاجارة أو الاعارة ولا بدار باعها
 قبل الشراء ولا بدار جعلها مسجدا وظهور ملك الشفيع عند انكار بيئته أو تصديق وعدم الرضا من الشفيع
 بالبيع أو بحكمه صريحا أو دلالة وقامه في الهندية (قوله وحكمها) أي الشفعة بمعنى حق التملك في المشفوع
 (قوله ولو بعد سنين) مرتبط بقوله جواز أي اذا لم يعلم بها زاد صاحب النماية من أحكامها تأكد هاهنا
 الطاب وثبوت الملك بانقضاء بها وبالرضا اه (قوله تجب له لا عليه) أشار به الى أن الوجوب بمعنى الثبوت
 لا الوجوب المصطلح عليه فلا يثبت بتركها أما اذا كان المشتري فاسقا وغلب على الظن تطلعه على حريم الشفيع
 وكان دفعه بالشفعة فلا مانع من الوجوب الا أنه عارض نادر (قوله انقطع فيه حق المالك) بان وقفه
 المشتري أو رهنه أو وصى به وذكر المستنف في الباب الا أن الطلب في البيع الفاسد وقت انقطاع حق البائع
 بالاتفاق (قوله أو بخيار للمشتري) أما اذا كان للبائع أولهما أو للشفيع فلا شفعة (قوله) لو كان الخيار لبائع
 الدار فبيعت دار يجنب الدار المبيعة فللبائع فيها حق الشفعة فاذا أخذها كان هذا منه نقضا للبيع واذا كان
 الخيار للمشتري فبيعت دار يجنب هذه الدار كان له الشفعة فاذا أخذها بالشفعة كان هذا منه اجازة للبيع فاذا
 جاء الشفيع وأخذ منه الدار الاولى بالشفعة لم يكن له على الثانية سبيل الا أن يكون له دار الى جانبها والدار
 الثانية سالمة للمشتري واذا اشترى دار اوليكن رآها ثم بيعت دار يجنبها فأخذها بالشفعة لم يطل خياره

سفلا كان أو علوا وان لم يكن طريقه
 في السفلى لانه التحق بالعقار بماله من حق
 القرار دررقات وأما ما جزم به ابن الكمال في
 قول باب ما هي فيه من أن البناء اذا بيع مع
 حق القرار يتحقق بالعقار فترده شيخنا الرمي
 وافق بعد مهنتها بالبرازية وغيرها فليحفظ
 (وركنها أخذ الشفيع من أحد المتعاقدين)
 عند وجود سببها بشرطها (وحكمها جواز
 الطلب عند تحقق السبب) ولو بعد سنين
 (وصدقتها أن لا تأخذها بمنزلة شراء مبتدأ)
 فثبتت بها ما ثبتت بالشراء كالرخصة في روية
 وعيب (تجب) له لا عليه (بعد البيع) ولو
 فاسد انقطع فيه حق المالك كما يفتى

في الرواية الصحيحة لان الاخذ بالشفعة دليل الرضا وخيار الرقبة لا يطل بالرضا دلالة اه (قوله وتستر
بالاشهاد) أي اشهاد الشفيع بعد طلب الموائبة وهو طلب التقرير لانها حق ضعيف يطل بالاعراض لحديث
الشفعة لمن واثبها الشفعة لكل له قال فلا بد من اثبات طلبه عند القاضي ولا يصح كنهه الا بالاشهاد حموي
أي الاشهاد على المشتري مطلقا وعلى البائع لو اشتهر في يده (قوله في مجلسه أي طلب الموائبة) الاولى زيادة
ولو بأن يقول ولو في مجلسه فانه قال فيما يأتي ولو اشتهر في طلب الموائبة عذر أو لا كفاء وقام مقام الطالبين
(قوله فلا يطل بعده) أي بعد الرفع للقاضي على ظاهر المذهب المفتي به وقيل يفتي بقول محمد ان آخرها شهر ابدا
عذر بطلت (قوله وتملك بالاخذ الخ) لان ملك المشتري ثم فلا ينتقل عنه الا بأحدهما كالرجوع في الهبة
وفائده فيما لو مات شفيع بعد طلب الموائبة والتقرير أو باع داره المستحق بها أو بيعت داره بحجب المشفوعة
قبل الاخذ أو الحكم لا يورث عنه في الاولى وتبطل شفعته في الثانية ولا يستحقها في الثالثة ولو كان كرها فكل
المشتري غاربه سنين لا يضمن ولا يطرح عن الشفيع شيء من الثمن بمقابلته ما اكل اذا حدثت به بعد قبضه (قوله عطف
على الاخذ) لو قدمه عليه ~~كما في~~ في الفرار سلم من الايها (قوله بقدر رؤوس الشفعاء) لانهم استوفوا في سبب
الاستحقاق لوجود علة استحقاق الكل في حق كل منهم حتى لو انفرد واحد أو أخذ الكل والا تنووا في العلة بوجوب
الاستواء في الحكم اه مخ (قوله في حق المبيع) متعلق بالضمير لعوده الى الخلط ولو قال ثم ان لم يكن أو كان وسلم
تجب له في حق المبيع اكله أو لم ي (قوله كالشرب) بكسر الشين النصيب من الماء (قوله والطريق) عامة
الشارع فرقوا بين النهر والسكة حيث جعلوا الشركة في النهر اذا كان بين قوم يحصون خاصة وان كان للنهر منفذ
الى مزارعي الجماعة من المسلمين ولم يجعلوا الشركة في الطريق الذي له منفذ الى طريق العامة شركة خاصة وان كان
أهل السكة يحصون حموي عن النهاية وقوله خاصين الخصوص في الشرب بالنظر الى خصوص النهر (قوله كشرب
نهر) الاضافة على معنى من (قوله لا تجرى فيه السفن) بيان للمغير والمراد أصغر السفن كذا قيل اه سرت الدين
عن الكافي وقيل اذا كان أهله لا يحصون فهو كبير وان كانوا يحصون فهو صغير وعليه عامة المشايخ وقد روي بعضهم
ملا يحصى بخمس مائة وقيل بأربعين وقيل بتقدير التمييز بين ماء مقوض الى رأى المجتهدين في كل عصر (قوله يمانه)
افتصر في البيان فلم يقيده بالنهر بالصغير ولم يبين الطريق والمقام ظاهر (قوله فذلك أهله) أي من ذلك النهر
الخاص ومنه الطريق فتضمن الشفعة لمن كان داخله ولو كان خارجا لثبوت الشركة فيه اه سم كاهم
ويدل عليه ما يأتي في آخر قوله حيث قال فلا هل الدرب جميعا (قوله ثم لجار ملاصق) لقوله عليه الصلاة
والسلام الجار أحق بقبضه ما كان روايا أحمد والشافعي وابن ماجه قال في المغرب السقب القرب والصادقة
وهما مصدقان لسقب الدار وصقبت والصابق القريب اه وفي القاموس السقب بالتحريك القرب والبعد
ضدان صقب كسح والجار أحق بقبضه أي بما يليه وبقرب منه وقوله صلى الله عليه وسلم ما كان معناه من
كان فان ما ذكره معنى من فدل على أن الشفعة للذ كروا لاني والحز والعبد والصغير والكبير والمسلم والمذمي
ويحتمل أن المراد به ما يحتمل الشفعة وما لا يحتمل اه سري الدين عن المبسوط وأطلق في الجار فشمع المتعدد ولو
كان أحدهما ملاصقا من جانب واحد والاخر ملاصقا من ثلاثة جوانب فهما سواء اه شلي عن شرح المفتي
للقاضي (قوله ولو ذمبا الخ) قال في البدائع واسلام الشفيع ليس بشرط لوجوب الشفعة فتثبت لاهل الذمة فيما
بينهم وللمذمي على المسلم وكذا الحرمة والذكورة والعقل والبلوغ والعدالة ليست بشرط فتجب الشفعة للمأذون
والمكاتب ومعتق البعض والنسوان والصبيان والمجانين وأهل البني الا أن الحصم فيما يجب للصبي أو فيما
عليه وليه الذي يتصرف في ماله من الاب أو وصيه والجد اب الاب ووصيه والقاضي ووصي القاضي اه هندية
ويستثنى للجار أن يطلب اذا لم مع الشريك فان سلم الشريك ~~تضمن~~ من الاخذ فان لم يطلب حتى سلم لم يأخذ اه
حموي (قوله فلو ياب في تلك السكة) أي وهي غير نافذة كما سبق (قوله فهو خليط) ولو كان مقابلا لهذه الدار
المبيعة ووجه الترتيب المذكور حديث الشريك أحق من الخلط والخلط أحق من الشفيع قال الشريك في نفس
المبيع والخلط في حق المبيع والشفيع هو الجار وصورته نزل مشتركة بين اثنين في دار هي لقوم في سكة غير
نافذة باع أحدهما حظه من المنزل فشريكه فيه أحق فان سلم فشركاؤه في الدار أحق فان سلموا فشريك الطريق
فان سلم فللجار الملاصق ولا يجب ما بعد الشريك به في ظاهر الرواية لثبوت السبب في الكل الا أن الشريك

(وتستتر بالاشهاد في مجلسه أي طلب
الموائبة فلا يطل بعده) وذلك بالاخذ بالتراضي
أو بقضاء القاضي (عطف على الاخذ بثبوت
ملك الشفيع بمجرد اكتم قبل الاخذ كما حرره
ملا خسرو (بقدر رؤوس الشفعاء لا الملك)
خلاف للشافعي (الخلط) متعلق بتعجب في
نفس المبيع ثم ان لم يكن أو سلم له (في حق
المبيع) وهو الذي قام وبقيت له شركة
في حق العقار) كالشرب والطريق خاصين
ثم فسرد ذلك بقوله (كشرب نهر) صغير
(لا تجرى فيه السفن وطريق لا ينفذ) فلو
عاقبت لاشفعة به ما يمانه شرب نهر مشرك
بين قوم في أراضهم منسبة بيت أرض
منها فلكل أهل الشرب الشفعة ولو النهر
عما والملاصق لها فاشفعة للجار الملاصق
فقط (ثم الجار ملاصق) ولو ذمبا أو أذونا
أو مكاتبا (باب في سكة أخرى) ونظيره
أظهرها فلو ياب في تلك السكة فهو خليط
كأمر

مقدم فان سلم كان لمن يلميه اه وفي البرازية ذكر المحبر في ترتيبها قوله الشريك في البيت ثم في الدار ثم الشريك في
الاساس ثم الشريك في الشرب ثم في الطريق ثم الجوار الملازق وهو الذي له حائط ولا يخرج حائط ولا يخرج حائط ولا يخرج حائط
ثم لصيق أو لا تصاق الحائطين حتى لو كان بينهما حائطين فافلاشفة الجوار (قوله وواضح جذوع
على حائط) قال ملامسكين تأويله اذا كان له حق وضع الجذوع من غير أن يملك شيئا من رقبه الحائط لانه اذا كان
هكذا له حق الشغل لا غير فكان جارا لا شريكا اه (تتم) لو بيع عقار لا شرب وطريق وقت البيع فلاشفة
فيه من جهة حقوقه ولو شاركه أحد في الشرب وآخر في الطريق فصاحب الشرب أولى ذكره القهستاني ونقل
البرجندى أن الطريق أولى وتثبت انشفة لاهل الجدار ثم لاهل الساقية ثم لاهل النهر العظيم تنف ولو كانت
سكة غير نافذة فالتخذ أهلها في أقصاها بابا إلى الطريق العام لا يصير بذلك نافذة لاهل السكة فان منعوا
العام من استطراده وهذا حيث لا مسجد في أسفل السكة فان منعوا وهو مسجد خطه أي الذي اختطه
الامام حين قسم للغانين فهو درب نافذ لو بيع فيه دار لاشفة لا للجوار أي لا للحق اه ولو كان في الاثنان في
أول الدرب إلى موضع المسجد نافذ لاشفة فيه لا بالجوار الملازق وما وراء ذلك يكون غير نافذ ولو لم يكن مسجد
خطه بأن اتخذه أهل السكة في أقصاها سواء جعلوا له بابا إلى الطريق الأعظم أم لا فلا لاهل الدرب الشفعة بالشركة
اه أي في الحق (قوله قلت لكن قال المصنف الخ) وفق المؤلف في الدر المنثور يحمل ما في الملتقى على ما اذا كان
البناء والمكان الذي عليه البناء مشتركا اه حاشي قلت وهو الذي في شرح الجوى حيث قال وكذا لو كان جارا
شريكا في جدار لم يقدم على غيره من الجيران لانه شركة بناء مجزأة لاشفة به الا أن يكون مع مكانه مكان يبنى
شريكا في مشتركة فيقسمان الارض غير محل البناء فلو بيع كان أولى أما في المثل فظاهر وأما الباقي فكذا عند
محمد وهو رواية عن أبي يوسف صححه في النهاية لان الضرر يخص به حيث كان شريكا في البعض وفي رواية
يساوي الجوار الا في محل الجدار لان استحقاقه فيه بالجوار وغير يساويه فيه اه وعلى هذا لو كان بعض
الجيران شريكا في منزل من الدار أو بيت في بيت كان هو الحق في المنزل واستوفى القيمة لانهم جيران أو كانت دار
بينهم حاولا أحدهما فيها بئر شريك بينهما وبين غير شريك في الدار فباعها كاشريك الدار أولى بشفعة الدار لانه
شريك فيها ولا يخرج جارا وشريك البئر أولى به لانه شريك فيها والبئر والحائط لا يشترط به الطريق والشرب لان
الشريك فيه ما شريك في الحقوق وهي من التوابع فحصلت الشفعة في نفس المبيع الا ان الشريك في نفس
الدار مقدم عليه لان الاصل أقوى من التبع والبر والحائط ليسا من حقوق الدار فكان مجاورا والشريك
في الحقوق مقدم عليه اه قوله وكذا الجوار المتقابل دفع به ما يترجم من قوله ويظهر داره لظهورها انه قيد (قوله
فلن يبق أخذ الكل) أي بقدر الرأس (قوله زوال المزاحمة) قال في التبيين لان السبب لاستحقاق الكل قد
وجد وتقرر في حق كل واحد منهم والتشقيص للمزاحمة وقد زالت اه (تنبه) قوم وروادار فيها لما نزل
واقسموها فأصاب كل واحد منهم منزلا فرفعوا فيما بينهم الطريق فباع من صار له منزلا منزله وسلم الا ان لهم
المنزل في الدار الشفعة كان للجوار الشفعة اذا كان لزيد المنزل الذي يبيع وان كان لزيد الطريق الذي بينهم
وليس لزيد المنزل كان له أن يأخذ المنزل بمارقه بالشفعة فهذا دليل على أن الشفعة كما تجب لجيران المبيع تجب
لجيران حق المبيع أيضا هندية عن الذخيرة (قوله ليس لمن يبق أخذ نصيب التارك) ولا يصح هذا الاسقاط
بعد القضاء لما فيه من ابطال القضاء وقد تقرر ملكه فيه به فالمصنف نص على انه ليس له تركها قال العلامة
المكي فلم يه ان عدم أخذ الباقي نصيب التارك لعدم صحة التركة تقرر ملكه بالقضاء لا لانتفاء حقهم به مع
صحة التركة منه (قوله يطلب الحاضر الخ) هو أعم من الشريك فهو أعم مما قبله ولذا فصل فيه بعد (قوله فلو مثل
الاول) أي يتظر ان كان الشفيع الثاني مثل الشفيع الاول بأن كانا شريكين مثلا يفتنى له بنصف الشفعة وان
كان الثاني أولى من الاول لمساواة الاول جاره وهو خيط فاقاضى يطالب شفعته ويقتضى بجميع الدار الثاني وان
كان دون الاول لا يفتنى بالشفعة (قوله لفقد شرطه وهو البيع) قال في المنع فان قلت هذا يقيد أن سببها هو
البيع اذ لو كان سببها اتصال ملك الشفيع بالمتري لاصح اسقاطها قبل الشراء لانه اسقاط بعد وجود السبب
قلت جوابه انما يصح الاسقاط قبله لفقد شرطه وهو البيع لان السبب لا يكون سببا الا عند وجود الشرط
كما في الطلاق المعلق من غير فليست مل (قوله اذ شرط صحته ان يطلب الكل) لان صحة في الكل وانما قدم لازم فاذ

(واضح جذوع على حائط وشريك في حصة
عليه جاره) ولو في نفس الجدار وشريك ملتقى
قلت لكن قال المصنف ولو كان بعض الجيران
شريكا في الجدار لا يتقدم على غيره من
الجيران لان الشركة في البناء المجزأة بدو
الارض لا يستحق بها الشفعة وفي شرح المجمع
وكذا الجوار المتقابل في السكة الغير النافذة
الشفعة بخلاف النافذة (استطبعهم حقه)
من الشفعة (بعد القضاء) فلو لم يبق
أخذ الكل (زوال المزاحمة) ليس لمن يبق
أخذ نصيب التارك (لانه بالقضاء قطع حق
كل واحد منهم في نصيب الآخر زيلبي) ولو
كان بعضهم غائبا يقتضى بالشفعة بين الحاضرين
في الجميع (لاحتل عدم طلبه فلا يؤثر
بالشك) وكذا لو كان الشريك غائبا فطالب
الحاضر يقتضى له بالشفعة (كلها) ثم اذا حضر
وطالب قضي له بها (فلو مثل الاول قضي له
بنصفه ولو فوفقه فبكله ولو دونه منه خلاصة
الشفعة قبل الشراء لم
يصح) (الشفيع) وهو البيع (أراد الشفيع
يصح) لفقد شرطه (لانه لا بد من جوار
أخذ البعض وترك الباقي لم يملك ذلك جوارا
على المتري) لضرر تفرق الصفقة (ولو جرد
بعض الشفعة نصيبه لبعض لم يصح وسقط
حقه به) لا عراضه ويقسم بين الشفيعين بل
لو طالب أحد الشريكين النصف بناءا
بشفعة فقط بطلت شفعته اذ شرط صحته ان
يطلب الكل كما يذهب الزيلبي فليصنف

ترك شيئا منه فقد أعرض كذا من طالب كمال النصف بطلت ونقل الجوى عن الظهيرة والخانية إذا قال
 الشفيع سلم لي نصفها بالشفعة فأبى المشتري لا تبطل شفيعته في الصحيح لأن طالب تسليم النصف لا يكون تسليم
 للباقي اه (قوله فتجب الشفعة فيها) وعليه الفتوى وفي المتقطعات لاشفعة في دور مكة وبه يفتى فقد اختلفت
 الفتوى أبو السعود وفي شرح الوهبانية عن التجنيس والمزيد قال شري دار مكة هل يصح فتجب الشفعة فيها
 عن الامام روايتان وذكر في الجامع الصغير أن يسع الارض لا يجوز وانما يجوز يسع البناء فلا تجب للشفيع
 الشفعة وروى الحسن عن الامام انه يجب للشفيع الشفعة وهو قواها وعليه الفتوى لأنه باع المملوك اه قال
 العلامة عبد البر أن قوله ما بناء على أن أرضها مملوكة لأن مجرد البناء فيها يوجب حق الشفعة اه وهذا يشهد
 أن لاشفعة في البناء ولوله حق القرار في المنة رجل له دار في أرض وقف لاشفعة له وفي البرازية والاراضي التي
 حازها السلطان ليست المال ويدفعها من ارضه الى الناس بالنصف فصار لهم كدار كالبنا والاشجار والكبس
 اذا كبس التراب حتى صار لهم كدار فبيع هذه الاراضي باطل وان يسع الكر دار وكان معلوما يجوز لاشفعة
 فيه اه (قوله مستحقة في الحظر) نقل فيه عن اجارة الوهبانية والتاريخية قال أبو حنيفة اكره اجارة بيوت
 مكة ايام الموسم وكان يفتى لهم أن ينزلوا عليهم في بيوتهم اقوله تعالى سواء اما كف فيه والساد ورخص
 فيها في غير الموسم قلت وبه يظهر الفرق والتوفيق أي الفرق بين ايام الموسم وغيرها والتوفيق بين من عبر بكرة
 الاجرة وبين من نفاها (قوله ويصح الطلب) أي طلب الشفيع (قوله من وكيل الشراء) هو وكيل المشتري (قوله
 وبطلت هو المختار) قال في الهنديه كذا في خزائن المفتين والفتاوى الكبرى وهكذا في المتون اه كانه لانه طلب
 الشفعة من حقوق العقد التي يطالب بها الوكيل وقد فات ذلك بالتسليم وفي الغرر والدرر الوكيل بالشراء خصم
 للشفيع لانه هو العاقد والاخذ بالشفعة من حقوق العقد ما لم يسلم الى الموكل فاذا سلم اليه يكون هو الخصم
 اذ لم يبق له يد ولا ملك فيكون الخصم الموكل فلم يذ كر بطلان الشفعة بالتسليم وكذا لم يذ كر في التبيين في شرح قول
 المصنف والوكيل بالشراء خصم للشفيع ما لم يسلم الى الموكل اه وكلام المصنف موهم فانه يحتمل ان المراد به ان
 الوكيل اذا كان شفيعا صح طلبه قبل التسليم الى الموكل وان سلم بطلت لانه يدل على اعراضه (قوله ولا شفعة
 في الوقف) قال في الخلاصة ما لا يجوز بيعه من العتار كالاوقاف لاشفعة في شيء من ذلك عند من يرى جواز
 البيع في الوقف هندية (قوله ولاله) أي اذا بيعت دار بجنب دار الوقف فلا شفعة للواقف ولا يأخذها المتولي
 ولا الموقوف عليه أفاد في الهنديه (قوله ولا بجواره) هو عين قوله ولاله فالاولى الاقتصار على المصنف كما فعل
 المصنف في شرحه (قوله خلافا للخلاصة والبرازية) نقل المصنف عنهم ما نضه وكذا ثبتت الشفعة بجوار الوقف
 (قوله ولعل لاساقطة) فالاصل لا تثبت الشفعة بجوار الوقف (قوله الاول) وهو عدم الشفعة بجواره (قوله
 على الاخذ به) أي اذا بيعت دار مملوكة بجواره (قوله والثاني) وهو ما في الخلاصة والبرازية من الثبوت
 (قوله على اخذ بنفسه اذا بيع) بأن كان هذا المسترخ لبيعه شرعا فبيع فلان كان بجواره اخذ بالشفعة (قوله
 فغاده الخ) وجه الافادة أن الشفعة في الوقف الذي جازي به لما ثبت لجواره لصيرورته حينئذ ملكا لجواره
 ثبت فيه بأن كان هناك وقف على ولدين بالمنافسة وجعل لكل الاستبدال في نصيبه فباع أحدهما نصيبه
 بمقتضى ماله من الشرط ثم باع الآخر نصيبه كذلك فاشترى الاول الاخذ بالشفعة في الثاني (قوله وأما اذا بيع
 بجواره الخ) لا حاجة اليه مع قوله وجعل شيخنا الرمي الاول على الاخذ به ويمكن أن يقال انه من جملة المفاد
 فليست أمثل ولم يذ كر ذلك الرمي في فتاواه والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

(باب طلب الشفعة)

لما كان ثبوت الشفعة متوقفا على الطلب شرعا في يانه وكيفيةه وتسميته اه مخ (قوله من مشتري) متعلق بعلمه
 ولو كان فاسقا او عبدا قال الزياحي لانه خصم والعدالة غير معتبرة في الخصوم اه وهذه الالفاظ في البائع (قوله
 أو عدل أو عدل) في شرط الالذالم يكن المخبر عدلا اهذا قول الامام وعندهما يطلبها يجبر بواحد ولو عبدا
 وصغيرا اذا كان الخبر حقا اه جوى (قوله وان امتد المجلس) ما لم يوجد ما يدل على الاعراض على هذه الرواية
 (قوله انه على الفور) يترفع عليه ما ذكره الاقتصار عن النوازل اذ سلم على المشتري تبطل شفيعته وما في الجوهرة
 وان قال في فيما اشترت شفعة بطلت اه وما في التبيين ولو اخبر بكتاب والشفعة في أوله او وسطه فقرأ

(ومع يسع دور مكة فتجب الشفعة فيها)
 وعليه الفتوى أشباه قلت ومغاده صحة
 اجازتها بالاولى وقد قدمناه فليحفظ لكنه بكره
 وسنحقيقه في الحظر وفيها (ويصح الطلب من
 وكيل الشراء ان لم يسلم الى موكله وان سلم لا
 وبطلت هو المختار) ولا شفعة في الوقف
 ولاله نوازل (ولا بجواره) شرح مجمع وخانية
 خلافا للخلاصة والبرازية ولعل لاساقطة
 قاله المصنف قلت وجعل شيخنا الرمي الاول
 على الاخذ به والثاني على اخذ بنفسه اه اذا
 بيع في الفيض حق الشفعة ينبغي على جهة
 البيع ان يفتى فغاده أن ما لا يملك من الوقف
 بجوار لاشفعة فيه وما يملك بجوار فيه الشفعة
 وأما اذا بيع بجواره أو كان بعض المبيع ملكا
 وبعضه وقف فابيع المالك فلا شفعة للوقف

(باب طلب الشفعة)

(ويطلبها الشفيع في مجلس علمه) من مشتري
 أو بطله أو عدل أو عدل (بالبيع) وان امتد
 المجلس كغيره هو الاصح درر وعليه المتون
 خلافا لما في جواهر الفتاوى انه على الفور

المكتاب الخ بطلت شفعته اذا كان ذلك بعد علم المشتري والتمس لان السكوت انما يكون دليل الرضا بعد العلم بها
 اه ولا بد من طلبه باللسان ولا يكفي الطلب القلبي الا في قول الحسن بن زياد اذا لم يكن عنده أحد (قوله وعليه
 الفتوى) من كلام الجواهر افاده المصنف في طلبه عليه كجاءه الا بعد ذكره خذفم أو كون في صلاة مكى عن الكشف
 اه وانظر ما وجه هذه المخالفة وقد ذيل ما في الجواهر بأن الفتوى عليه (قوله كطلبت الشفعة الخ) لان هذه
 الافراط في العرف يراد به الطلب في الحال لا الاخبار عن ماض أو مستقبل وقيل يقول أطلب الشفعة
 وأخذها ولا يقال طلبتها وأخذتها فان قال ذلك بطلت شفعته لان ذلك كذب محض والجواب ما قدمنا (قوله
 وهو يسمى طلب الموائبة) سمي به تبركا بالنسبة صلى الله عليه وسلم الشفعة ان واثبها أى طلبها على وجه السرعة
 والمبادرة مضاعفة من الوتوب على الاستعانة لان من يئب هو الذي يسرع في طي الارض بمشيئه اه اتقاني
 (قوله والاشهاد فيه ليس يلزم) أى ان لم يكن هناك شهود والاتع بن قال في المخ ثم اذا أخبر بحضرة الشهود
 يشهدهم عليه وان لم يكن بحضوره واحد يطلب من غيرته لئلا يكتسب بآتي عن الشرع لاني أن الاشهاد هنا ليس
 بشرط وبآتي ما فيه في الباب الا في والاشهاد مضاعفة الجود لان هذا الطلب صحيح من غير اشهاد والطلب منه
 لا بد منه كيلا يسقط حقه فيما بينه وبين الله تعالى ولما كان الحلف اذا حلف ولا يكون معرضا عنه باوراضيا
 بجوار الخيل اه (قوله لو اعقار في يده) ذكر شيخ الاسلام أنه يصح الاشهاد عليه وان لم يكن العقار في يده
 استحسانا كذا في التبيين وغيره وهذا بخلاف ما لو كان خصما فانه لا يكون خصما له الا اذا كانت الدار في يده
 كما يأتي وانما يصح الاشهاد على هؤلاء الثلاثة لان المشتري والبائع خصم فيه بالملك أو بالبدن وأما عند العقار فله علق
 الحق به ومدة هذا الطلب مقدرة بالتمكن من الاشهاد مع القدرة على أحد هؤلاء الثلاثة حتى لو تمكن ولم يطلب
 أى طلب الاشهاد بطلت شفعته وان قصد الا بعد من هذه الثلاثة وترك الاقرب فان كانوا جميعا في مصر
 واحد جاز استحسانا لان نواحي مصر جعلت ككاحية واحدة حكما كما أنهم في مكان واحد قال في البرزانية الا أن
 يختار الا بعد ويترك الاقرب بعد ذهابه الى الاقرب في نذرت بل اه وان كان بعضهم في مصر والبعض في مصر
 آخر أو في الرستاق فقصد الا بعد وترك الذي في مصر بطلت شفعته قياسا واستحسانا تابين المكانين حقيقة وحكما
 (قوله ويسمى طلب تقرير) وطلب استحقاق وبعضهم يسمى الطلب الاول طلب استحقاق (قوله ولو بكتاب أو رسول)
 قال في المخ عن الذخيرة اذا كان الشفيع في طريق مكة فطلب طلب الموائبة ويجوز عن طلب الاشهاد عند الدار
 أو عند صاحب اليد وكل وكيلان وجد فان لم يجد يرسل رسولا أو كتابا فان لم يجد فهو على شفعته فاذا حضر طلب
 وان وجد ولم يفعل بطلت شفعته اه وفي خلاصة الفتاوى الشفيع اذا علم بالليل ولم يقدر على الخروج
 والاشهاد فان اشهد حين أصبح سمح اه اتقاني (قوله في نفس المبيع) أى أو حقه (قوله هذا الخ) ليس يلزم لانه
 قد يمكن أنه في يد غيره بأن كان في يد وكيله أو البائع فيؤمر أن يأمره بالتسليم الى المشتري (قوله ان أخره شهرا
 بلا عذر بطلت) قال شيخ الاسلام الفتوى اليوم انه اذا أخره شهرا سقطت الشفعة لتغير أحوال الناس في قصد
 الاضرار أو افاد في البرهان تصحح صاحب الذخيرة والمغني وقاضيان في جامعه الصغير من تقدير السقوط
 بشهر أصبح من تصحح صاحب الهداية والكافي عدم سقوطها بالتأخير أبدا اه وفي التبيين ولو كان التأخير بعذر
 من مرض أو حبس أو قاض لا يرى الشفعة بالجوار في بلد لا يسقط بالاجماع وان طالت المدة لكونه لا يتمكن من
 الخصومة في مصره (قوله يعني دفعا للضرر) بيان لدليل محمد قال في التبيين لانه لو لم يسقط بتأخير الحق المشتري
 ضرر من جهة لانه يمتنع عن التصرف فيه خشية أن يتعسف تصرفه وهو مدفوع قال عليه الصلاة والسلام
 لا ضرر ولا ضرار في الاسلام اه (قوله دفعه) أى الضرر برفعه أى برفع الطالب له او هو من اضافة المصدر
 الى مفعوله وهو تأييد منه لظاهر الرواية وقد تقدم أنه اذا أتى بظاهر الرواية وأفتى بغيره قدم ظاهر الرواية (قوله
 واذا طلب الشفيع الخ) قال في التبيين ذكر سؤال القاضي للمدعي عليه عن ملك الشفيع محقق طلب الشفيع
 وليس كذلك بل القاضي يسأل أولا المدعي قبل أن يقبل على المدعي عليه عن موضع الدار من مصر ومحلة
 وحدودها لانه ادعى فيها حقا فلا بد أن تكون معلومة لان دعوى الجهول لا تصح فاذا بين سأله هل قبض
 المشتري الدار ام لا لانه اذا لم يقبضها لا تصح دعواه على المشتري حتى يحضر البائع فاذا بين ذلك سأله عن سبب
 شفعته وحدود ما يشفع به لان الناس مختلفون فيه فله ادعاء بسبب غير صالح أو يكون هو محجوب بغيره فاذا

وعليه الفتوى (بأنه لا يفيدهم طلبها بمائبة
 الشفعة وفحواه) كأنما طالبها أو طالبها (وهو)
 يسمى (طالب الموائبة) أى المبادرة
 والاشهاد فيه ليس يلزم بل مضاعفة الجود
 (ثم يشهد) على البائع (لو) العقار (في يده)
 أو على المشتري (وان لم يكن ذايده ماله)
 أو عند العقار (في يده) قول اشتري فلان هذه
 الدار أو ما شفع بها وقد كنت طلبت الشفعة
 وأطلبها الآن فاشهدوا عليه وهو طالب
 اشهاد) ويسمى طلب تقرير (وهو) هذا الطلب
 لا بد منه حتى لو تمكن (ولو بكتاب أو رسول)
 (ولم يشهد) بل شفعته وان لم يتمكن منه
 (لا) تبطل ولو اشهد في طلب الموائبة عند
 أحد هؤلاء كفناه وقام مقام الطلبين (ثم
 بعد) هذين الطلبين (يطلب عند قاض
 فيقول اشتري فلان دار كذا أو ما شفع بها
 بدار كذا) لو قال بسبب كذا كما في الملتقى
 لشغل الشريك في نفس المبيع (فرويسلم)
 الدار (الى) هذا الوقف على المشتري وطلب
 الخصومة لا يتوقف عليه (وهو) يسمى (طلب
 تأييد) وخصومة وتأخير معلقا) بعذر
 وبغيره شهرا أو أكثر (لا تبطل الشفعة)
 حتى يسقطها بلسانه (به يفتى) وهو ظاهر
 المذهب وقيل يفتى بقول محمد ان أخره
 شهرا بلا عذر بطلت كذا في الملتقى يعني
 دفعا للضرر قلنا دفعه برفعه للقاضي ليأمره
 بالاختار أو الترتيب (واذا طالب) الشفيع

بين سببا صالحا ولم يكن محجوبا بغيره . والله انه متى علم وكيف صنع . بين علم لانها تبطل بطول الزمان وبالأعراض
وعايدل عليه فلا بد من كشف ذلك فاذا بين ذلك سأل عن طلب التقرير كيف كان وعند من أشهد وعلى الذي
أشهد عنده كان أقرب من غيره أم لا على الوجه الذي بيناه فاذا بين ذلك . ولم يحل . بنى من شروطه ثم دعواه
وأقبل على المدعى عليه فله عن الدار التي يشفع بها اه (قوله الخصم) فسر الزيلعي بالمشتري (قوله أو نكل
عن الحلف) الاولى تأخيرها بعده لان هذا النكل بعد الهجر عن إقامة البرهان وقوله على العلم هو قول أبي
يوسف وقال محمد بخلاف على البينات (قوله على الحاصل) بأن يقول بالله تعالى ما استحق هذا الشفع الشفعة
عليك اه حلي (قوله أو على السبب) بأن يقول بالله ما اشترت هذه الدار اه حلي (قوله هذا اذا لم ينكر) أى
القضاء به بعد الاقرار بالشراء انما يكون اذا لم يقل المشتري انه لم يطلب الشفعة وظاهره انه اذا أنكر طلبه الشفعة
وقد كان أنكر الشراء فأقام عليه البرهان به أو عجز عنه فطلب بمينه فشكل أن يكون القول قوله ولا يمتد متاقتضا
ويحترز (قوله وان لم يحضر الثمن وقت الدعوى) هو ظاهر رواية الأصل لان الثمن قبل القضاء غير واجب عليه
ولا يطالب بأدائه والا حصار للتسليم ولا يجب التسليم قبل الوجوب انتهى (قوله لم تبطل شفيعته) لنا كدها
بالقضاء (قوله مطلقا) قبل التسليم وبعبارة (قوله لانه المالك) قال في التبيين لان الشفع . مقصوده أن يستحق
المالك والبد في قضى القاضى به ما في شرط حضور البائع والمشتري للقضاء عليهم ما به ما لان لا حده ما يدا ولا لا
ما كما انتهى (قوله وبفسخ بمضوره) ومضوره الفسخ أن يقول فسخت شراء المشتري ولا يقول فسخت البيع لثلا
يبطل حق الشفعة لانها بناء على البيع فتتحول الصفقة الى الشفع وبصير كأنه المشتري انتهى أفاده صاحب
الجمهورية فلم يفسخ أصله وانما انقضت اضافته الى المشتري (قوله زال الملك والبد عنه) لان العقد قد انتهى
بالنسليم فصار البائع أجنبيا عنهما (قوله والههدة) أى عهدة الشفع على البائع بالثمن فيرجع الشفع على
البائع بالثمن اذا كان نقده اه شلي عن الكرخى وفي المتن وشرحه للمؤلف ويجعل العهدة أى حقوق العقد
كضمان الدرك وتسليم العهدة والاصل القديم عليه أى على البائع اه (قوله والههدة) أى ويقضى بالعهدة أى
عهدة الشفع على المشتري وذلك لان المبيع انتقل من ملك المشتري فلم يجب بذلك فسخ بيعه (قوله لما ت) من
قوله زال الملك والبد عنه (قوله للشفع خيار الرؤية والعيب) لان الاخذ بالشفعة شراء من المشتري ان كان
الاخذ بعد القبض وان كان قبله فشراء من البائع لتحول الصفقة اليه فيثبت له الخيار كما اذا اشتراه منهم ما ولا يسقط
خياره برؤية المشتري ولا بشرط البراءة من العيب لان المشتري ليس بنائب عن الشفع فلا يعمل برؤيته وشروطه
في حقه اه حلي (قوله دون خيار الشرط) فلا يثبت للشفع وان كان مشروطا في العقد لعدم اشتراط منه
(قوله والاجل) أى ودون الاجل في الثمن فان اشترط المشتري على البائع تأجيل الثمن لا يثبت في حق الشفع
(قوله بيع في كل الاحكام) فنثبت بها أحكام الشراء بينه وبين المأخوذ منه بانه كان أو مشتريا كرجوع العهدة
وخيار العيب والرؤية (قوله الاضمان الغرور للجبر) صورته أخذ الشفع الارض بالشفعة فبني فيها أو غرس
ثم استحق فكلف المستحق الشفع بالقطع فقلع البناء والغرس رجع الشفع على المشتري بالثمن لانه تبين أن
المشتري أخذ الثمن من الشفع بغير حق لان الارض لم تكن في ملكه ولا يرجع بماتقص من قيمة البناء
والغرس لاعلى البائع ان كان أخذه منه ولا على المشتري ان كان كذلك وعمر أبي يوسف أنه يرجع به كالمشتري
وجه الظاهر الفرق بين الشفع والمشتري اذا المشتري صار مغرورا من جهة البائع لان البائع لما أوجب له
في الدار ارجاء الله والمغرور يرجع على الغار بما يلحقه من الضمان والخسران اما الشفع ما صار مغرورا من
جهة المشتري لانه تلك الدار على كره منه فلا رجوع عليه (قوله وان اختلف الشفع الخ) قال في الهندية
الاختلاف الواقع بين الشفع والمشتري اما أن يرجع الى الثمن فلا يخلو اما أن يقع الاختلاف في جنس الثمن واما
أن يقع في قدره واما أن يقع في صفته فان وقع في الجنس بأن قال المشتري اشترت بائة دينار وقال الشفع بألف
درهم فالقول قول المشتري ولا يتحالفان ولو أقاما البيئة فالبيئة بينة الشفع عند الامام ومحمد وبينة المشتري
بند النأي واذا ادعى المشتري غنا وادعى البائع أقل منه ولم يقبض الثمن أخذها الشفع بما قال البائع وكان ذلك
حطاعا عن المشتري ولو ادعى البائع أكثر مما كان ويتراذان وأيهما نكل ظهر أن الثمن ما يقوله الآخر فأخذ
الشفع بذلك وان حلفنا بفسخ القاضى البيع بينهما وبأخذها الشفع بقول البائع وان كان قبض الثمن أخذها

(سأل القاضي الخصم عن ملكية الشفع
لما يشفع به فان اقربها) أى بملكته ما يشفع
به (أونكل عن الخلف على العيلم أو برهن
الشفيع) أنه ملكه (سأله عن الشراء) هل
اشترى أم لا (فان اقربها أونكل عن اليمن
على الحاصل) فى شفعة الجوار الخلف الشافى
(السبب) فى شفعة الجوار الخلف الشافى
كما ترى فى كتاب الدعوى (أو برهن الشفع
قضى له بها) هذا اذا لم ينكر المشتري طلب
الشفيع الشفعة فان أنكر فالقول له بيمينه
ابن كمال (وان لم يحضر الثمن وقت الدعوى
واذا قضى لزمه احضاره والمشتري حابس
الدار ليقبض عنه فلو قيل لا شفيع) أى
ودد القضاء وأما قوله فبطل عند محمد اهدم
التأكيده كره الزبائى (اذا الثمن فآخر
لم تبطل) شفعته (والخصم) لا شفيع المشتري
مطلقا (البائع قبل التسليم) الاول بملكه
والثانى بيده ابن كمال (و) لكن (لرئيس
اليمين عليه حتى يحضر المشتري) لانه
المال (ويشخص بحضوره) ولو سلم للمشتري
لا يلزم حضور البائع لزال المثل والبدل عنه
ابن كمال (ويقضى) القاضي (بالشفعة
والعهدة) لضمان الثمن عند الاستحقاق
(على البائع قبل تسليم البع الى المشتري
والعهدة) على المشتري لو بعده) لما مر
(للاشفيع خيار الرؤية والعيب وان شرط
المشتري البراءة منه) دون خيار الشرط
والاجل اختيار وفى الاشياء الشفعة بيع فى
كل الاحكام الا ضمان الغرور للجار
(وان اختلف الشفع والمشتري فى الثمن)

بما قال المشتري ان شاء ولم يلتفت الى قول البائع وان اختلفا في صفة الثمن بأن قال المشتري اشترت بثلثي محجل
وقال الشفيع لأبل اشترته بثلثي. وجعل فالقول قول المشتري وأما اذا كان الاختلاف في البيع كما اذا اشترى
دارا فقال المشتري اشترت العرصة على حدة بألف وقال الشفيع بل اشترتها جميعا بألفين فالقول قول
الشفيع وأيهما أقام البينة قبلت فان أقامها جميعا ولم يوقتا فالبينة للمشتري عند الثاني وبينة الشفيع عند
محمد اه بتصرف (قوله والدار مقبوضة والثمن منقود) أي مقبوضة للمشتري والثمن منقود منه للبائع وهذا
القيدان لم يذكر في الزيلى ولا في الدرر والهندية وقد يقال ان الثمن اذا كان غير منقود يرجع الى البائع فيؤخذ
بقوله ان كان أقل مما يذعه المشتري ويكون حطا كما في المثلثة الآية وعلى هذا فاما دار على كون الثمن منقودا
فقط (قوله لانه منكر) أي وجوب تسليم المبيع بالثمن الاول اه مسكين (قوله ولا يتحالفان) لان التحالف عرف
بالنص فيما اذا وجد الانكار من الجانبين والدعوى من الجانبين والمشتري لا يدعي على الشفيع شيئا فلا يكون
الشفيع منكر اذ لا يكون في معنى ما ورد به النص فامتنع القياس اه زيلى (قوله لان يثبت ملزمة) أي
للمشتري وبينة المشتري ليست بملزمة للشفيع لغيره بين الاخذ والتزل (قوله فالقول له أي للبائع) أي فيأخذها
الشفيع بما قال البائع لان الامر ان كان كما قال البائع فالشفيع يأخذ به وان كان كما قال المشتري يكون
حطا عن المشتري بدعواه الاقل وحط البعض يظهر في حق الشفيع (قوله ومع قبضه للمشتري) أي ويأخذها
الشفيع بقوله ولا يعتبر قول البائع لانه بعد قبض الثمن صار اجنيا (قوله اعتبر قول صاحبه) فيأخذها
الشفيع بذلك لان النكول كالاترار بما يذعه خصمه (قوله ويأخذها الشفيع بما قال البائع) لان فسح البيع
لا يوجب بطلان حق الشفيع لان حقه يثبت بالبيع فلا يقدر ان على ابطاله بالفسح الا ترى ان الدار اذا ردت
على البائع بعد ان لا يملك حقه وان كان الرتبة قضاء زيلى. فرع القاضى اذا قضى بالشفعة لا شفع بكثر
من الثمن الذي اشترى به المشتري ورضى به الشفيع لا يجوز كما في صلح قاضيان جوى (قوله وحط البعض
يظهر في حق الشفيع) أي الحط من البائع اما اذا حط وكبل البائع من المشتري بعض الثمن مع حطه ويضمن
قدره للبائع ولا يكون ذلك حطا عن الشفيع لان حط الوكيل لا يلحق بأصل العقد اه شلي عن الحاشية
(قوله وكذا هبة البعض) فانه يظهر في حق الشفيع اذا كان قبل نقد الثمن لانها حط للبعض وهو يلحق
بأصل العقد (قوله الا اذا كانت به صدقة القبض) لانها هبة مبتدأة فكانت له وبه ما لا آخر فلا يظهر في حق الشفيع
والصدقة مثل الهبة في صورتين كما في الجوى وحط البعض يظهر في حق الشفيع ولو كان بهدا أخذ الشفيع
فيرجع على المشتري بالزيادة ان كان أو فاء الثمن تبين (قوله والزيادة لا) قال في المنع وكذا الزيادة تلحق بأصل
العقد وانما لا تظهر في حق الشفيع لانه استحق أخذها باسمه قبل الزيادة فلا يملك ابطال حقه الثابت له
فلا يتغير العقد في حقه كما لا يتغير بتجديده ما لا يقدما يلحقه بذلك من الضرر ويلحق به في حق نفسه لانه ولاية
على نفسه دون الشفيع كذا في تبين الكثر اه (قوله ولو حط النصف الخ) النصف ليس بقيد قال في الجوهرة
اه اذا أي عدم الالتحاق اذا حط الكل بكلمة واحدة اما اذا كان بكلمات يأخذ بالاخيرة اه (قوله فله
الشفعة) هذه من جريئات ظهور الحط في حق الشفيع كالمسئلة التي بعد فتنبر (قوله ولو حط كالتجر) اقتضى
كلامه ان التجر مثلى حكما وليس كذلك بل هو قبيح حكما في حق المسلم واقتضى ان المسلم يأخذ بمثلى التجر وليس
كذلك حلي (قوله ابن كمال) عبارة ابن كمال لا غبار عليها حيث قال في المتن وفي الشراء بثلثي مثلى قال
في الترح حقيقة وحكما لان من المثلى ما لا يحق بغير المثلى كالتجر في حق المسلم ثم قال في المتن بمثله اه حلي (قوله
أي يوم الشراء) أي لا وقت الاخذ بالشفعة اه در منق (قوله يأخذ الشفيع) أي شفيع كل من العقارين (قوله
وفي الشراء بثلثي مؤجل) أي بأجل معلوم فلو جهل كالحصاد وقال الشفيع أنا أجهل الثمن وأخذها ليس له ذلك
لان الشراء بأجل مجهول فاسد وحق الشفيع لا يثبت في الشراء الفاسد اه جوى عن الاخيرة قوله لو أخذ
بجمال الضمير في أخذ يرجع الى الشفيع وذلك لان الاجل في حق المشتري فلا يطل بتجهيل الشفيع (قوله بطلت
شفعته) لان حقه قد ثبت ولهذا كان له ان يأخذ بثلثي حال والسكرت من الطلب بعد ثبوت حقه يطل الشفعة
اه (قوله خلا فالابي يوسف) فقال لا يطل بالتأخير الى حلول الاجل لان الطلب ليس بمقصود لذاته بل للاخذ
وهو لا يمكن منه في الحال بثلثي مؤجل فلا فائدة في طلب في الحال اه (قوله ويأخذ بمثلى التجر وقيمة التجر الخ)

والدار مقبوضة والثمن منقود (ص ١٢٤)
المشتري (ص ١٢٤) لانه منكر ولا يتحالفان
(وان برهنا فالشفيع الحق) لان يثبت ملزمة
(اذى المشتري ثمنه) اذى (بائعته أقل)
منه بلا قبضه فالقول له (أي للبائع) ومع
قبضه للمشتري ولو كان كسافعه
قبضه القول للمشتري وقبضه بغيره فان
وأي نكل اعتبر قول صاحبه وان حاضا
فسح البيع ويأخذ الشفيع بما قال البائع
ملحق (وحط البعض يظهر في حق الشفيع
فيأخذ بالباقي وكذا هبة البعض الا اذا كانت
بعد القبض اشياء) وحط الكل والزيادة لا
فيأخذ به بكل المدعى ولو حط النصف ثم
النصف يأخذ بالنصف الاخير ولو علم أنه شراء
بألف ولم يلم حط البائع مائة ناله الشفعة
كما لو باعه بألف فلم يزد البائع له جاري
أو متاعا قنية (وفي الشراء بثلثي) ولو حط
كالخرف في حق المسلم ابن كمال (بأخذ بمثله وفي)
الشراء بثلثي بالقيمة (الشفيع) كذا
(قضى بيع عقار بعتاريا أخذ) الشفيع (كلا)
من العقارين (بقية الاخرى) في الشراء
(بثلثي مؤجل يأخذ بجمال أو طلب الشفعة
في الحال وأخذ بعد الاجل) ولا يتجهل ما
على المشتري لو أخذ بجمال (ولو سكت عنه)
فلم يطلب في الحال (وصبر حتى يطلب عند)
حلول (الاجل بطلت شفيعته) خلا فالابي
يوسف (و) يأخذ (بمثل التجر وقيمة التجر)

ان كان البائع والمشتري و (الشفع ذميا) لا بد ان يكون البائع أيضا ذميا ولا يقصد البيع فلا تثبت الذمعة ابن كمال ، عزى اليه بسوط (و) ياخذون قيمتهما المأثر
(لو) كان الشفع (مسلم) لمنعه عن عليهما وعلل ذلكهما ثم قيمة الخنزير هنا طاعة مقام الدار لا مقام الخنزير ولذا لا يحرم عليكها بخلاف المروء على الاثر (وطريق
معرفة قيمة الخمر والخنزير بالربوع الى ذى أسلم أو فاسق تاب) ولو اختلف فيه فالقول للمشتري عماية (١٢٥) (و) ياخذ الشفع (بالغن وقيمة البناء والغرس)

أما إذا كان الثمن مينة أو دما فالبيع باطل ولا شفعة فيها وإن سكنت عن ذكر الثمن وجبت الشفعة لأنه بيع فاسد فإذا
 نصرت فيها وجبت الشفعة **أهـ** مكي (قوله إن كان الشفع بيع ذميا) لأن هذا البيع يقضي بخصته فيما بينهم فإذا
 صح ترتب عليه أحكام البيع ومن جملة أحكامه وجوب الشفعة (قوله والشفع ذميا) والمشتري كالمشتري
 في جميع ما ذكرنا من الأحكام لأن التزامه أحكاما مائة مقامة في دارنا صار كالمشتري في تلك المدة **اهـ** زيلعي (قوله
 والبيع فلا تنبت الشفعة) قدم المصنف أن المبيع فاسد إذا انقطع فيه حق البائع فثبت الشفعة
 (قوله لما مر) من قوله ولو حكما كالحرف في حق المسلم (قوله ثم قيمة الخنزير هنا الخ) قال في المنع فان قلت قيمة الخنزير
 تقوم مقام عينه لما تقرر من أن أخذ قيمة الشيء كالأخذ بعينه فوجب أن يحرم على المسلم عليها بخلاف قيمة الخنزير
 فإنه لا يكون مثليا لبعده أخذ قيمته كأخذ عينه قلت أنه إنما يحرم على من كان له الخنزير لأن الخنزير وأما
 إذا كانت بدلا عن غيره فلا يحرم وهذا قيمة الخنزير بدل عن الدابة لا عن الخنزير وإنما يقدر بقيمته بدل الدابة فلا
 يحرم عليه كذا قاله الزيلعي وأجاب الأكل بأن مراعاة حق الشفع واجبة بقدر الامكان ومن ضرورة ذلك دفع
 قيمة الخنزير **اهـ** بتصرف (قوله بخلاف الموقوف على العاشر) أي أن الذي إذا مر بغيره أو خنزير على العاشر فإنه
 لا يأخذه نهيا أما الخنزير فظاهر وأما الخنزير فلا أن أخذ قيمته كأخذ عينه ولا يجوز له أن يأخذ عينه فكذا ما قام
 مقامها وهذا ليست القيمة بدلا عن غيرها (قوله بالرجوع) الأولى حذف الباء فان الطريق هو الرجوع
 نفسه (قوله ولو اختلف فيه) أي اختلف الشفع والمشتري فيما ذكر من قيمة الخنزير والخنزير (قوله فالتقول
 للمشتري) مثل ما إذا اختلف الشفع والمشتري في مقدار الثمن **اهـ** مخ (قوله كما مر في الفص) من أن قيمتهما
 مستحق القلع أقل من قيمتهما مملووعين بقدر أجرة القلع (قوله ثم ذكره في قوله) لم يحدف تقديره ولا يكف
 المشتري النقض لغيره نقضه أي على وجه يكون له قيمة (قوله ولا قيمة له نقضه) يحتمل كسر النون ونقصها مصدر
 بمعنى اسم المفعول أي وإن كان لا قيمة له نقضه فلا يتأق الزام الشفع بقيمته مستحق القلع (قوله إذا كان
 في القلع الخ) هذا الاستثناء من محذوف تقديره ولا يصح للمشتري على البيع إلا (قوله أنه أن يأخذ ما عساه قيمة البناء
 والغرس) أي جبر على المشتري بخلاف الأولى (قوله مملووع) أي مستحق القلع ويدل عليه قوله غير ثابتة
 والأولى مملووعين غير ثابتين (قوله وعن الثاني الخ) أي في مسئلة المصنف فلا يكف المشتري القلع لأنه ليس
 بمتعد في البناء والغرس لثبوت ما حكمه فيه بالشراء فلا يعمل بأحكامه وان أي الذي هو القلع (قوله فيما
 لغيره) وهو الشفع حق أقوى أي من حق المشتري (قوله والمشهد) عطف خاص وذو كسر في النظم أنه
 لا ينقض المسجد وبطلت شفعته كالإنبش الموقى **قهاء** (قوله لأن نهية) قال في التبيين وقلنا لا يتلع لأنه
 نهية معلومة كبلات يضرر والمشتري بالقلع من غير عوض وليس على الشفع كثير ضرر وبالتالي لا يترك بأجر
اهـ (قوله ورجع الشفع الخ) هي مسئلة الغرور المستتامة من كون الشفعة كالبيع وتقدم نتائجها عن الاشتباه
 (قوله على أحد) أي سواء اتلها من البائع أو من المشتري (قوله إن خربت) خرب كفرح قاموس (قوله أو جف
 الشجر) أي شجر البستان مكي عن السمرقندي (قوله بلا فعل أحد) يأتي محترزه في قول المصنف وبأخذ حصته
 العرصه أن نقض المشتري البناء (قوله لا أوصف) الأولى أن يقول لا التبس لأن البناء والشجر ليسا وصفين للدار
 والبستان ثم الجذاف وصف قال في التبيين لأنهما تابعا للارض حتى يدخلان في البيع من غير ذكرهما فلا
 يقابلهما شيء من الثمن ولهذا يبيعهما معا في هذه الصورة من غير بيان **اهـ** (قوله من نقض أو خشب) لقب
 ونشر مرتب (قوله حيث لم يكن تبعا للارض) أنه لا يؤوله فقط حصته من الثمن (قوله فقط حصته من الثمن)
 لأنه عين مال قائم في محبة عند المشتري (قوله عدم حصته اذ هو من التوابع) الأولى أن يقول اذ هو من
 التوابع ولم يحجب (قوله فقد ذلك الخ) الأولى مكانه ذلك الخ لأنه لم يملك عند البائع الذي تحولت حصته إلى
 الشفع والمشتري لا يغزل بأعالي الشفع حتى يصح ما ذكره فأنل (قوله لأنه قصد الاتلاف) أي والتببع
 إذا صار مقصودا به فقط ما يقابل من الثمن (قوله ويقسم الثمن الخ) فتقوم الارض وعليها البناء وتقسّم بغيره
 فتقدر التفاوت بسقط من الثمن (قوله بخلاف انه يداه) حيث تعتبر قيمة المأخوذ يوم أخذه (قوله والنقض
 بالكسر) قال المكي قلت وقد حصل في نقض البناء وهو منقوش لغتان ضم النون وكسرها فالأزهري
 وصاحب المحكم اقتصرا على الضم والجوهري وابن فارس على الكسر وهو القياس كالبيع والرعي والتكثيرة

قيمة الارض والبناء يوم العقد بخلاف (٣٢) انتهاء كلاً من (ط) لتقوية الجدران (ح) (وايضاً لم يجر كذا منه) أى المشتري (والنقص) بالأكسر المنقوض (د) أى لم يشتري وليس للتجميع أخذه لوال التبعة فانما له

(و) يأخذ (بئرها) استحسانا لاتصاله (ان ابتاع أرضا ونخلًا وغرا أو أثمر) بعد الشراء (في يده وان جده المشتري) فليس للشفيع أخذ لما ستر (أو هلك بأفقه مما وبة وقد اشتراها بئرها سقط حصته من الثمن في الأول) أي شراها بئرها (وبكل الثمن في الثاني) لحدوثه بعد القبض (قضى بالشفعة للشفيع ليس له تركها) شرح وبانية لتحويل الشفعة إليه بخلاف ما قبل (١٢٦) القضاء (الطلب في بيع فاسد وقت انقطاع حق البائع اتفاقا وفي هبة بعوض مشروط ولا شيء فيه) ما

(وقت التقابض) وفي بيع فضولي أو بخيار يأتي وقت البيع عند الثاني ووقت الاجازة عند الثالث وبخيار من تروى وقت البيع اتفاقا مجتبي (من لم ير الشفعة بالخوار) كالشافعي مثلا (طلبها عند حاكم يراه يقول له هل تعتقد وجوبها ان قال نعم) اعتقد ذلك (حكم لها بالاول) بقوله (لا يحكم منية وبزانية فروع) أخر الشفيع ايجاب الطلب لكون القاضي لا يراها فهو معذور وكذا لو طلب من القاضي احضاره فامتنع بخلاف سبب اليهودي كما يأتي في شري أرضا بعتة فرفع تراها وباعه بئرها ثم أخذها للشفيع بالشفعة أخذها بخمسين لان ثمنها يتقسم على قيمة الأرض يوم الشراء قبل رفع التراب وعلى قيمة التراب الذي باعه وهما سواء ولو كبها كما كانت فالخواب لا يتفاوت ويقال للمشتري ارفع ما كبست فيها فهو ملكك حاوي الزاهدي وفيه شري دار الى الحصاد فليس للشفيع أن يجعل الثمن وبأخذها بالشفعة لانه ملكها ببيع فاسد انتهى قلت وسيجيء أنه لا شفعة فيما بيع فاسدا ولو بعد القبض لاحتمال الفسخ نعم اذا سقط الفسخ ببناء ونحوه وجبت وفي المبسوط الهبة بشرط العوض انما ثبت الملك لله وهو له اذا قبض الكل فلو عوب دارا على عوض ألف درهم فقبض أحدا بعرضين دون الأخر ثم سلم الشفيع الشفعة فهو باطل حتى اذا قبض العوض الآخر ~~كان~~ أن يأخذ الدار بالشفعة

(باب ما ثبت في هبة أولا) ثبت

(لا تثبت قصد الا في عقار ملك بعوض) خرج الهبة (هو مال) خرج المهر (وان لم يكن) (يشتم) خلافا للشافعي (كرمي) أي بيت الرمي مع الرمي نهاية (وحام وبئر) ونهر (وبئر صغير) لا يمكن قسمه (لا في عرض) بالسكون ما ليس بعقار فيكون ما بعده من عطف الخاص على العام (وقد) خلافا للملك (وبناء ونخل) اذا (يبعا قصدا) ولو مع حق القرار خلافا لما فهمه ابن الحكال من لفظة المنقول كما أفاده قتيبا الرمي (و) لاني (ارث وصدة

وهبة لا بعرض) مشروط (ودار فعت أوجعت أجرة أو بدل خلع أو عتق

المذبح والمرمي والمنكوت) قوله (يأخذ بئرها) الباء بمعنى مع (قوله استحسانا) والقياس أن لا يكون له أخذ الثمرة لعدم التبعية كالشعاع الموضوع فيها (قوله وغرا) بأن شرطه في البيع لان الثمر لا يدخل في البيع الا بالشرط لانه ليس ببيع زبلعي (قوله وان حذو) بالذال المجهة المشددة قال الزبلي في باب البيع الفاسد الجذاذ بالذال عام في قطع الثمار وبالمهله خاص بالنخل اهوى (قوله فليس للشفيع أخذه) جعله جوابا للشرط مع أن جوابه يأتي في قوله سقط حصته من الثمن في الأول ثم هذا يفيد أنه ليس للشفيع أخذه في صورة بيعه بالثمن مع أن الشراء وقع عليه قصد اوله لانه أحدث فيه فعلا تغيره عما كان فليست له (قوله امامت) أي من زوال التبعية بالاتصال ~~لكن~~ قد علت أنه انما يدخل الثمر بالشرط (قوله وقد اشتراها بئرها) الاولى حذفه لئلا يفتي بالتفصيل الذي بعد (قوله سقط حصته من الثمن في الأول) لانه لما دخل بالتبعية صار أصلا في سقط حصته من الثمن بخواتمه اه تبين (قوله لحدوثه بعد القبض) أي فلا يدخل عند الاخذ في المبيع فلا يقابل شي من الثمن (قوله لتحويل الشفعة اليه) أي ولا يجوز له ابطالها منقردا من غير مقتض شرعا (قوله مشروط) أما الهبة بلا عوض مشروط فلا شفعة في ان رقت في العقار لانها تخرج من الجانبين (قوله ولا شيء فيه) أي في البدلين أما اذا كانت في شائع فان كانت فيما يقسم فهي فاسدة والافهي صحيحة وتجري فيها بالشفعة وهذا قياس ما تقدم في الهبة (قوله وقت التقابض) هذه رواية وفي رواية وقت العقد هندية (قوله وقت البيع عند الثاني) مقتضى ما تقدم في القضاء من تقديم قول أبي يوسف على قول محمد أن يكون هذا هو المقعد (قوله يقول له هل تعتقد وجوبها) هو أحد أقوال الثلاثة وانما اقتصر المصنف عليه لانه أحسن الأقوال كما قاله الحلواني الثاني لا يقتضي له لانه يزعم بطلان دعواه الثالث يقتضي له لان الحاصم يرى وجوبها وهو المشهور أفاده المصنف (قوله ايجاب الطلب) أي عند القاضي الاوضح حذف ايجاب (قوله وكذا لو طلب من القاضي احضاره) أي المشتري سواء كان سلطانا أم لا كما يضاف من البيري وفيه أن اطلب عند القاضي على التراخي في ظاهر الرواية المتفق به فهو مخترج على القول الآخر كما مثله التي قبلها (قوله فامتنع) أي القاضي أو من وجبت عليه الشفعة أفاده أبو السعود (قوله بخلاف سبب اليهودي) أي فلا يكون عذرا في تأخير الطلب ومثله أحد النصرائي حوى (قوله أخذها بخمسين) كذا في الهندية عن ابن الفضل (قوله لان الخ) التعديل لا يظهر الا اذا كانت قيمتها سواء عند المقعد (قوله اذا قبض الكل) الاوضح كل من العوضين وذلك لان الهبة بشرط العوض تعطى حكم الهبة ابتداء حتى لا تتم الا بالقبض وقد سبق أنه أحد روايتين وقيل تثبت الشفعة بالعقد (قوله كان له أن يأخذ الدار بالشفعة) لانه وقت انعقاد المعاوضة ولذا اعتبر المصنف بالتقابض الدال على حصول القبض من الاثنين في قوله وفي هبة بعوض وقت التقابض والله تعالى أعلم وأسئله غفر الله العظيم

(باب ما ثبت في هبة أولا)

(قوله لا تثبت قصد الخ) أما الشفعة الغير القصدية فتثبت في غير عقار كالشجر والتمر يؤخذان بالشفعة تبعهما للدار اهوى وكذا الرمي بما لبيتها وكذا في النهرية ماللا راضي (قوله ملك) بالضمين والتشديد واقتصر الجوى على الثاني (قوله خرج الهبة) أي التي لم يشترط فيها العوض وهذه المحترزات أتى بها المصنف بعد فلاولى حذوها (قوله هو مال) ولو بهرا بأن باعها العقار بهر مثلها أو بالسمى عند العقد أو بعده فانه تثبت فيه الشفعة لانه مبادلة مال بمال لان ما أعطاه من العقار بدل عما في ذمته من المهر أفاده الزبلي (قوله خلافا للشافعي) بناء على أن الشفعة تجب بدفع أجرة القصاص وعندنا دفع ضرر سوء العشرة على الدوام فبني كل على قاعدته والنصوص تشهد للمذهب لانها مطلقة (قوله ونهر) أراد به محل جريان الماء الذي لا يقبل القسمة (قوله بالسكون) قال في الصحاح العرض بالسكون المتاع وكل شيء هو عرض سوى الدنانير والدراهم وبفتحتين نظام الدنيا (قوله ما ليس بعقار) تفسير مراد (قوله وفلك) لان الاخذ بالشفعة على خلاف القياس في العقار فلا يجوز الحاق المنقول به لانه ليس في معنى العنار (قوله خلافا للمالك) وجه قوله أنها تكون كالعقار (قوله ولو مع حق القرار) تقدم ما فيه والاعتماد على عدم الوجوب (قوله ولا في ارث الخ) لان الشارع لم يشرع التملك بالشفعة الا بتمام ملك المشتري صورة ومعنى أو هي بلا صورة ولا يمكن ذلك اذا ملك العقار بهذه الاشياء لانها ليست بأموال ولا مثلها حتى يأخذها الشفيع عن ظهر قوله ودار فعت (لان في القسمة

أوصح عن دم ٤٠ وأومهر وان قبول
 بعضها) أي الدار (مال) لأن معنى البيع
 تابع فيه وأوجبها في حصة المال (أو)
 دار (بيعت بخيار البائع ولم يسقط خياره
 فان سقط وجبت ان طالب عند سقوط
 الخيار) في الصحيح وقيل عند البيع وصح
 (أو بيعت) الدار ببيع (فاسدا ولم يسقط
 فسخته فان سقط) حق فسخته كأن
 بنى المشتري فيها (ثبتت) الشفعة كما مر
 (أو رد بخيار رؤية أو شرط أو عيب بشيء)
 متعلق بالآخر فقط خلافا لما زعمه المذنب
 نبالدر (بعد ماسات) أي اذا بيع
 وسلمت الشفعة ثم رد المبيع بخيار رؤية
 أو شرط كفسخ ما كان أو عيب بشيء فلا
 شفعة لأنه فسح لا يبيع (بخلاف ارد)
 يعيب بعد القبض (بلا قضاء أو باقالة)
 فان له الشفعة لأن الرد يعيب بلا قضاء
 والاقالة بمنزلة بيع مبتدأ (وثبتت) الشفعة
 (للعبد المأذون المستغرق بالدين) الحاطة
 الدين برقبته وكسبه ليس بشرط ابن كمال
 (في مبيع سيده) ثبت (لبيده في مبيعه)
 بناء على أن الاخذ بالشفعة بمنزلة الشراء
 وشراء أحد من الآخر يجوز (و)
 ثبت (لمن شري) امالة أو وكالة (أو اشتري
 له) بالوكالة وفانته أنه لو كان المشتري
 أو الموكل بالشراء شريكا وللدائر شريك
 آخر فلهما الشفعة ولو هو شريك والدائر
 جارفلا شفعة للجار مع وجوده (لا شفعة
 لمن باع) امالة أو وكالة (أو يبيع له) أي
 وكل بالبيع (أو ضمن الدرك) والاصل أن
 الشفعة تبطل باظهار الرغبة عنها لا فيها
 • (باب ما يطلها) •
 (يطلها ترك طلب الموائمة) تركه بأن لا يطلب
 في شئ من أخير فيه بالبيع ابن كمال وتقدم
 ترجيحه (أو) ترك طلب (الاشهاد) عند
 عتار أو ذي يد لا الاشهاد عند طلب الموائمة
 لأنه غير لازم (مع التسوية) كما مر (و)
 يطلها (تسليمها بعد البيع) علم بالاستقوط
 أولا (فقط) لا قبله كما مر (ولو) تسليمها
 (من أب ووصي) خلافا لمحمد في مبيع
 بقية أو أقل ملحق

معنى الاقرار ولذا يجري فيها الجبر والشفعة لم تشرع الا في المبادلة المطلقة وهي المبادلة بين كل وجه (قوله أو مهر)
 الاولى أو مهر بالنصب عطا على أجرة أما اذا كانت الدار بدل المهر بأن دفع لها الدار بماعليه من الثمن فان
 الشفعة تثبت فيها كما تقدم (قوله وان قبول ببعضها مال) موزنة تزوجها على دار على أن ترد عليه ألف درهم
 (قوله أو دار بيعت بخيار البائع) لأن خياره يمنع خروج المبيع عن ملكه وبقي ملكه يمنع الشفعة (قوله
 وجبت) لوجوب السبب وزوال المانع (قوله أو بيعت الدار ببيع فاسدا) سواء كان قبل القبض أو بعده أما قبل
 القبض فلا لأنه لا يفيد الملك للمشتري فيكون ملك البائع باق فيها لا ترى أنه واجب الرفع لرفع الفساد ولا يجوز على
 القبض فهو وان كان يفيد له لكن حق البائع باق فيها لا ترى أنه واجب الرفع لرفع الفساد ولا يجوز على
 المشتري التصرف فيه (قوله كأن بنى) أو ركب أو جعلها مهر فانه ينقض ذلك ويأخذ الشفعة بقيته اه تبين
 (قوله خلافا لما زعمه المذنب) أي من أنه منعه في رد فتنظم المسائل الثلاث وكلام التبيين صريح في مخالفته
 (قوله لأنه فسح) أنه لا يمكن أي فلا يمكن أن تجعل عقدا جديدا فعاد الى قديم ملك البائع والشفعة
 تجب في الانشاء لا في الاستمرار والبقاء على ما كان (قوله بعد القبض) هذا التقييد لما صاحب الهداية لأن الرد
 قبل القبض فسح من الاصل وان كان بغير قضاء قال في التبيين وانما يستقيم هذا على قول محمد لأن بيع العقار
 منه قبل القبض لا يجوز كما في المنقول فلا يمكن حله على البيع وأما عند ما يجوز بيعه قبل القبض فما المانع
 من حله على البيع أي بالنظر الى الشفع أي فكان المشتري باعه من الباع قبل قبضه منه بالنظر الى الشفع
 وتماه فيه (قوله المستغرق) بصيغة اسم الفاعل أي الذي استغرق نفسه وماله بالدين وبصفة اسم المفعول
 أي الذي استغرقه الدين والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(باب ما يطلها)

تأخير البطلان عن الثبوت مما لا يحتاج الى بيان وجه العلم أن ذلك اسم الشفعة قبل البيع لا يبيع وبعد يصح علم
 الشفع بوجوب الشفعة أول ما يعلم علم من أسقط اليه هذا الحق أو لم يعلم لأن تسليم الشفعة استناط حق ولهذا يصح
 من غير قبول ولا يرتد باردا واستناط الحق بغيره وجوب الحق دون علم المسقط والمقط اليه كالطلاق والعتاق اه
 من (قوله ترك الخ) مستغنى عنه (قوله وتقدم ترجيحه) أي على القول بعدم امتداده الى آخر المجلس (قوله أو ذي
 يد) الاولى أن يقول أراء أحد العاقدين لما تقدم أنه يصح الاشهاد على المشتري وان لم يكن العقار في يده وكذا على
 البائع وان لم تكن الدار في يده استحسانا كما ذكره شيخ الاسلام (قوله لأنه غير لازم) قال في القرويه طاهار لطلب
 الموائمة أو ترك الاشهاد عليه قال في الدرر وأما الثاني فيأن يترك الاشهاد على طاهار بيز علم بالبيع قال راعيه
 بأن كان عنده رجلان أو رجل واحد وان فسكت ولم يشهدهما على طاهار فانه أيضا ليل الاعراض انتهى ونقله
 المكي عنه وأقره واعتضه الشربلالي بأنه مهول لأن الشرط الطلب فقط دون الاشهاد عليه كما سيذكره اه وقال
 في الهندية وأما طلب الاشهاد وهو أن يشهد على طلب الموائمة حتى يتأكد الوجوب بالطلب على الفور وليس
 الاشهاد شرط المصحة الطلب لكن لتوثيق حق الشفعة اذا أنكر المشتري طلب الشفعة فلا بد من الاشهاد وقت
 الطلب وثيقا اه المراد منه وقد ظهر في طريق الجمع بين هذا الكلام المتنافي أنه ان كان وقت طلب الموائمة
 أحد العاقدين أو كان عند الدار وتتمكن من الاشهاد ولم يشهد عند طلب الموائمة بطلت لاعراضه والا فلا بشرط
 الاشهاد الا لاستقاط المبيعين كافي جامع القسوين بل يجعل به طلب الموائمة بالاشهاد حتى اذا تراخى بطلت
 الشفعة فتأمل (قوله مع القدرة) بأن لم يبدأ أحد في الصلة اه من (قوله كما مر) أي من أنه يقول
 شري فلان هذه الدار وأنا شفعيها وقد كنت طلبت الشفعة وأطلبها الآن فاشهدوا عليه (قوله علم بالسقوط
 أولا) قال في المنع لأنه لا يعذر بالجهل بالاحكام في دار الاسلام انتهى والاربع أن يذكره فيما اذا سكنت
 لأنه هو الذي ينوهم كون الجهل فيه عذرا أما عند التسليم منه فلا وجه له (قوله وتزول تسليمها من أب ووصي) لأنه
 ترك التجارة فصح من يملك التجارة اه درر (قوله أو أقل) أي بغن كثير قال الجوزي وذكر في المحصر واختلف اذا
 لم الاب شفعة الصغير والشراء بأقل من قيمته بكثير فمن العلم أنه يجوز لانه امتناع عن ادخاله في ملكه لا ازالة
 عن ملكه فلم يكن تبرعا وعن محمد أنه لا يجوز لانه بمنزلة التبرع بماله ولا رواية عن أبي يوسف اه وان بيعت بأكثر
 من قيمته فحين فاحش قبل يصح التسليم انما الشفعة نظرا للصبي وقيل لا يبيع لأنه لا يملك الاخذ فلا يملك

(الوكيل بطلبها اذا سلم) الشفعة (أو أوفز على الموكل بتسليمه) الشفعة (صح) لو كان التمسك أو الاقرار (عند القاضي) والالم يصح لكنه يخرج من الخصومة وسكوت من يملك التمسك تسليم (و) يطلها (صله منها على عوض) أي غير المشفوع لما يأتي (و) عليه رده (لأنه رشوة) (و) يطلها (بيع شفعته بمال) ولا يلزم المال وكذا الكفالة بخلاف القود ولو صالح على أخذ نصف الدار يبيع الثمن صح ولو صالح على أخذ بيت بصفته من الثمن لا لجهالة الثمن عند الأخذ ولا تفسد شفعته (و) يطلها (موت الشفيع قبل الأخذ بعد الطلب أو قبله) ولا قود خلافاً للشافعي ولو مات بعد القضاء لا تبطل (لا) يطلها (موت المشتري لقضاء المستحق) (و) يطلها (بيع ما يشفع به قبل لقضاء الشفعة مطلقاً) علم ببيعها أم لا وكذا الوجه ما يشفع به مخصصاً أو بغيره أو وفاء مخصصاً (دور) (ولو باع بشرط الخيار) لنفسه (لا) تبطل لبقاء السبب (و) يطلها (شراء الشفيع من المشتري) فليدونه أو ماله أخذها منه بالشفعة بالعدل أو قول ولثاني بخلاف ماله شراها ابتداءً حيث لا شفعة لمن دونه (وكذا) يطلها (أن استأجرها أو ساومها) بيباع أو اجارة ملحقاً (أو طلب منه أن يوليه) عقد الشراء (أو ضمن الدرك) مستدركاً بما مرّ أن الشفعة تبطل في الكل لا ليل الأعراض زيلعي (قيل للشفيع أنها بيعت بألف فسلم ثم علم أنها بيعت بأقل أو بغير أو غير) أو عددي متقارب (قيمة ألف أو أكثر) فله الشفعة ولو بان أنها بيعت بدنانير) أو بدروم (قيمة ألف فلا شفعة) والفرق بينهما أن هذا قبيح وذال مثل فراسيس عليه وإن أكثر (ولو علم أن المشتري زيد فسلم ثم بان أنه بكر فله الشفعة ولم علم أن المشتري هو مع غيره كان له أخذ نصيب غيره) لعدم التسليم في شفعته (ولو بلغه شراء النصف فسلم ثم بلغه شراء الكل فله الشفعة في الكل

التسليم كالأجنبي وهو الأصح وفي الدرر المتفق عن شرح الجمع ولو لم يكن له أي أب أو وصي وقف على بلوغه خلافاً لفرأه موصفاً (قوله والالم يصح) هذا عندهما وقال أبو يوسف آخره يصح التسليم مطلقاً (قوله وسكوت من يملك التسليم) كالأب والوصي (قوله لما يأتي) هو بدستور ونصف وهو قوله ولو صالح على أخذ نصف الدار الخ (قوله وعليه رده) لأنها مجزئة حق التملك بلامان فلا يصح الاعتراض عنه (قوله ويبيع شفعته بمال) لأن البيع عليك مال بمال وحق الشفعة لا يحتمل التملك فكان عبارة عن الاسقاط فقط مجازاً كبيع الزوج زوجته من نفسه بخلاف الاعتراض عن القصاص وملك الكاح واسقاط الرق لأن ملكه في هذه الأشياء متقرر في المحل ولهذا يستوفيه وينفرد به حلي عن المنع (قوله وكذا الكفالة) قال في التبيين والكفالة بالنفس في هذا بمنزلة الشفعة في رواية وفي رواية أخرى لا تبطل لكفالة ولا يجب المال وقيل في الشفعة كذلك حتى لا يجب المال ولا تبطل الشفعة والأصح أن الكفالة والشفعة بسقطان ولا يجب المال اهـ ملخصاً (قوله ولو صالح على أخذ نصف الدار الخ) وهذا بخلاف ما لو طلب النصف فانها تبطل شفعته كما تقدم (قوله ويطلها موت الشفيع) لأن الشفيع يزول ملكه بالموت عن داره التي يشفع به أو ثبت الملك فيها الوارث بعد البيع وقبام ملك الشفيع في التي دفع بها من وقت البيع إلى الأخذ بالشفعة شرطاً ولم يوجد في حق الميت وقت الأخذ ولا في حق الوارث وقت البيع فبطلت لأنها لا تستحق بالملك الحادث بعد البيع ولا بالملك الزائل وقت الأخذ (قوله ولو مات بعد القضاء لا تبطل) ولو قبل نقد الثمن لتقرر بالقضاء اهـ دور (قوله لا يطلها موت المشتري) ولو باعها للقاضي بعد دونه أو وصيه كان له نقضه اهـ تبيين (قوله علم ببيعها) أي ببيع الدار التي يأخذها بالشفعة أم لا قال في المنع بياناً للاطلاق يعني لا فرق بين أن يكون عالماً وقت بيع داره بشراء المشفوعة أو لم يكن عالماً (قوله وكذا الوجه ما يشفع به مخصصاً) أي قبل القضاء بالشفعة فان هذه الأشياء بمنزلة الزالة عن ملكه (قوله ولو باع أي ما يشفع به (قوله لبقاء السبب) أي سبب استحقاق الشفعة وهو ملكه فيما يشفع به المتصل بالشفوعة (قوله ويطلها شراء الشفيع من المشتري) لأنه بالأقدام على الشراء من المشتري أعرض عن الطلب وبه تبطل الشفعة (قوله بخلاف ما لو شراها ابتداءً) قال العلامة مسكين في شرح قول الكزومي ابتاع أو ابتاع له فله الشفعة أي يجب الشفعة له المشتري مطلقاً سواء اشتري أمانة أو وكالة وكذا يجب الشفعة إن وكل آخر بشراء فاشترى لأجل الموكل والموكل شفيع كان له الشفعة وفائده أنه لو كان المشتري أو الموكل بالشراء شريكاً للدار شريك آخر فلهما الشفعة ولو كان هو شريكاً للدار جارية فلا شفعة للآخر مع وجوده اهـ (قوله وكذا يطلها أن استأجرها أو ساومها) أي الشفيع بعد علمه بالبيع (قوله أو طلب منه أن يوليه) مثل التولية المراجعة وليس المراد أنه يجعله متولياً للعقد بطريق وكالة فان الشفعة لا تبطل به إذا لم يكن قبل العقد قد بر (قوله أو ضمن الدرك) يقتضيان بالسكون أي الثمن عند الاستحقاق فاستثنى (قوله مستدركاً بما مرّ أن الشفعة تبطل في الكل لا ليل الأعراض زيلعي) هذا في الباب المعهود للطلان وقد قيل هذا الباب وعمل السقوط في التبيين بقوله لأن قيام البيع انما كان من جهته لأن المشتري لم يرخص بالبيع إلا من جهته فلما ضمن ثم العقدية فلا يكون له نقض ما تم من جهته (قوله فله الشفعة) لأن التسليم كان لاستئثار الثمن أو لتعذر الجذر ظاهر فإذا تبين له خلاف ذلك كان له الأخذ بالتبعية وعدم الرضا على تقدير أن يكون الثمن غيره لأن الرغبة تختلف باختلاف الثمن قدر واحد فماذا سلم على بعض وجوهه لا يلزم منه التسليم في الوجوه كلها اهـ زيلعي (قوله فلا شفعة) أي في المسئلة الأولى استصفاً لأنها ما جئنا واحد في التنية ولذا يضم أحدهما إلى الآخر في الركعة وهو قول الثاني والقياس أن تثبت له الشفعة وهو قول الامام وزفر لأن الجنس مختلف حقيقة وحكما ولذا جاز التماثل بينهما في البيع وأما في المسئلة الثانية فلأن الواجب فيه القيمة وهي دراهم أو دنانير فلا يظهر فيه التمييز فلا يكون له الأخذ (تنبيه) إذا أخبر أن الثمن عروض كالتياب والبيد ثم ظهر أنه مكبل أو موزون أو أخبر أن الثمن مكبل أو موزون فظهر من خلاف جزمه من المكبل أو الموزون فهو على شفعته وإن ظهر أنه جزم آخر من العروض قيمته مثل قيمة الذي بلغه أو ظهر أنه فضة أو ذهب قدره مثل قيمة ذلك فلا شفعة لعدم الفائدة (قوله والفرق بينهما) أي بين العرض وبين البر والشعير والعددي المتقارب (قوله فله الشفعة) لتفاوت الناس في الأخذ فتم من يرغب في معاشرته ومنهم من يجتنب مخالفة شره فالتسليم في حق البعض لا يكون تسليماً في حق غيره (قوله ولو علم أن المشتري هو مع غيره) الانسب ولو ظهر أنه فاده الحلي (قوله فله الشفعة في الكل

وفي عكسه) بأن أخبر بشراء الكل فلم يظهر شراء النصف (لا شفعة له على الظاهر لان التسليم في الكل تسليم في كل أبعاضه بخلاف عكسه ثم شرع في الحيل
قَالَ (وان باع) رجل (عقار الاذراع) مثلا (في جانب) - (الشفعة فلا شفعة) لعدم الاتصال ١٢٩ والقول بأن نصب ذراعاه سهو وسهو (وكذا)

لأنه سلم النصف وحصلت حقه في أخذ الكل والكل غير النصف فلا يكون اسقاطا للكل (قوله
على الظاهر) وقيل له الشفعة لأنه قد لا يتمكن من تحصيله عن الجميع وقد يكون حاجته الى النصف لتتم به
مرافق ملكة فلا يحتاج الى الجميع واليه مال شيخ الاسلام (قوله الاذراع مثلا) المراد به شئ يمنع الاتصال
ولو قلنا كما يدل عليه التعليل وقال في الدرر الامقدار عرض ذراع أو شبر أو أصبع وطوله تمام ما يلاصق دار
الشفيع له (قوله والقول بأن نصب ذراعاه سهو) فعر يضربا صاحب الدرر فانه قال وما وقع في الوقاية من قوله
الاذراع بالنصب كأنه سهو من قلم الناصح اه حلي بل يتعين النصب فان الاستثناء من كلام تام موجب (قوله
وكذا لا شفعة لو وهب هذا القدر للمشتري) سواء كان قبل البيع أو بعده (قوله وان ابتاع سهوا منه) كالعشر
(قوله لانه شريك) أي والشفيع جار والتشريك مقدم ثم شرحت في وقت العقد الثاني قبل الاخذ بالشفعة
والمراد أن الشفع لم يلقه الخبر الا بعد عقد سهوا وليس للشفيع أن يطلب الشفعة فيه ما لو وجد من هو أقرب
منه في الثاني وفي البرهان واستحقاق الشفع الجزء الاول لا يبطل شفعة المشتري في الجزء الثاني قبل الخصومة
لانه في ملكه بعده (قوله وحيلة كله) أي منع الشفعة في كله (قوله أن يشتري الذراع) أي في المسئلة الاولى
ومثل ذلك اذا بيع الحائط الذي بينه وبين الجار مع ما تحته من العرصة بمن كثير اه مكي (قوله ما كان لطيفة) هو
أن يظهر اعتقاده وهما لا يريدانه بلأاليه من طرف عدوه وليس يبيع في الحقيقة بل هو الهزل اه - الجي وانما كان
له تخليفه لانه ادعى عليه معنى لو أقرب به يلزمه فكان له أن يخلفه على هذا الوجه فانه ان كان لطيفة بقي على ملك
البائع واتصل الجوار فثبت الشفعة (قوله فالشفعة بالنسبة لا بالتبويب) لانه عقد آخر والتمن هو العوض من الدار
اه مكي (قوله فالاولى بيع دراهم الثمن) وهي مائة مثابة المشتري فيبيعها منه دينار مثلا فاذا ظهر المستحق
فسد الصرف لتبين أن المشتري لا شئ بذنته فيرجع بما دفع وهو الدينار (قوله ليبطل الصرف اذا استحق)
فيجب رد الدينار فقط اذ ظهر أن الدراهم لم تكن عليه فصار حكم من اشترى من آخر دينار بعشرة ثم تصادقا
أن لا دين عليه فانه رد الدينار اه مكي (قوله وكذا لو اشترى الخ) نظير ما ذكر أن يجعل الثمن أو بعضه صبرة حنطة
أو شعير أو قنطرة أو غيرها في صبرة أخرى قبل أن تصير معلومة مخ عن المضمرات (قوله مع قبضة فلوس) الاولى
نسيبه والاوضح أن يقول مع فلوس اشترى بها وجهه قدرها وقد قبضت ومثل الفلوس الخاتم اذا كان معلوم
العين مجهول المقدار وفي بعض النسخ مع قبضة بالتاء وهو بضم القاف وقسمها والاعراب ظاهريه (قوله
في المجلس) لا يظهر وتعلقه بضع لان المدار على عدم الوقوف على مقدارها ولو تلفت ولا يظهر تعلقه بالقبض
أي لانه لو قبضها بعد المجلس وقد تعذر الوقوف عليها فكذلك ولم يذكروا المجلس في المنع ولا في الدرر (قوله
ثم نقل عن منقطعات الظهيرية) الذي في المنع اسكن رأيت منقولاً عن الظهيرية يشتري عقار بدراهم جزافا واتفق
المتبايعان على انه - ما لا يعلمان مقدار الدراهم وقد هلك في يد البائع بعد التقابض فالشفيع كيف يفعل قال
الامام عار بن أبي بكر يأخذ الدار بالشفعة ثم يعطى الثمن على زعمه الا اذا أثبت المشتري زيادة عليه اه (قوله
وما في المتن) هو الاول وهو مبتدأ خبره قوله مقدم والذي فيها يفيد أنه لا يقبل قول الشفع اذ لو قبل قوله لما
كان لهذه الحيلة فائدة الا اذا سكنت (قوله فعند أبي يوسف لا تكرر) قال في شرح الزبانية وشفيع المصنف وغيره
في ذلك على الامام أبي يوسف في غاية الشناعة فانه أعلى مكانا وأرفع شأنًا أن يطعن عليه أحد وقد أيد ما صح
عندنا من افضل العلماء في زمانه واكن العرفاء في أدائه زين الله والدين وقد رأى بعضهم في المنام أن شافعي المذهب
قال في مجلس النبي صلى الله عليه وسلم ان أبا يوسف جوز حيلة في اسقاط الزكاة فقال النبي صلى الله عليه وسلم
ان ما جوزوه أبو يوسف حق او صدق اه بتصرف (قوله بما اذا كان الجار غير محتاج) الظاهر ان الشريك مثلا
(قوله واستحسنه محشي الاشياء) العلامة شرف الدين الغزي في تنوير البصائر حيث قال وينبغي اعتماد هذا
القول لحسنه اه (قوله في الزكاة) كأن يهب ما وجبت فيه الزكاة لابنه الصغير قبل الحول او يتصدق قبله بما
يتقصد النصاب ولو بشئ قليل (قوله والحج) كأن يقصد الا فاقى دخول محل داخل المواقيت ثم يدخل مكة فلا
أحرام كذا ذكره في حيل الاشياء وهذه حيلة لاسقاط احد التكبير الحج على الخصوص (قوله وآية
السجدة) بأن يترك قراءة ما قبلها وما بعدهما من الوجوب اه قات او يقرأ سراج حيث لا يسمع
نفسه على المشهور (قوله فالشفيع أن يأخذ منه يبع بعضهم) قال في المنع الا ان الشفع لا يمكنه ان يأخذ نصيب

لا شفعة (لو وهب هذا القدر للمشتري) وسهو وسهو (وكذا)
(وان ابتاع سهوا منه) بمن ثم ابتاع بغيرها
فالشفعة للجاري في السهم الاول فقط) والباقي
للمشتري لانه شريك وحيلة كله ان يشتري
الذراع أو السهم بكل الثمن الادرهما ثم لا ياتي
بالباقي وليس له تخليفه بأقله ما أردت به ابطال
شفعة وله تخليفه بأقله ان البيع الاول ما كان
لطيفة مؤيداً زاده معزى بالوجيز (وان ابتاعه
بمن) كثير (ثم دفع ثوبا عنه) فالشفعة بالثمن
لا بالتبويب (فلا يرغب فيه) وهذه حيلة تعتم
الشريك والجار لكنها تضرب بالبائع اذ يلزمه
كل الثمن اذا استحق المنزل فالاولى بيع دراهم
التمن دينار ليبطل الصرف اذا استحق وحيلة
أخرى أحسن وأسهل وهي المتعارفة في
الامصار ذكرها بقوله (وكذا لو اشترى بدراهم
معلومة) بوزن أو اشارة (مع قبضة فلوس
أشترى بها وجهه قدرها وضيع الفلوس بعد
القبض) في المجلس لان جهالة الثمن تمنع
الشفعة درر قلت ونحوه في المضمرات وينبغي
أن الشفع لو قال أنا أعلم قيمة الفلوس وهي
كذا أن يأخذها بالدرهم وقيمتها كما لو اشترى
دارا بعرض أو عقارا لشفيع أخذها بقيمتها كما
مر فاه المصنف ثم نقل عن منقطعات الظهيرية
ما وافقه قلت ووافقه في تنوير البصائر وأقره
شخصنا لكن تعقبه ابنه في زواجر الجواهر
بأنه يخالف للاول وما في المتن والشروح
مقدم على الفتاوى كما مر مرارا انتهى وقد منا
أنه لا شفعة فيما يبيع فاسدا ولو به سد القبض
لاحتمال الفسخ ثم اذا سقط الفسخ بالبناء
ونحوه وجبت والله أعلم (تكره الحيلة لاسقاط
الشفعة بعد ثبوتها قاطعا) كقوله للشفيع
اشترى مني ذكره البرازي (وأما الحيلة لدفع
ثبوتها ابتداء فعند أبي يوسف لا تكرر) وعند
محمد تكرر ويفتي بقول أبي يوسف في الشفعة
قيده في السراجية بما اذا كان الجار غير
محتاج اليه واستحسنه محشي الاشياء
(وبضته) وهو السكر اه (في الزكاة) والحج
وآية السجدة جوهرية (ولا حيلة) موجودة
في كلامهم (لا اسقاط الحيلة) برأيه قال
وطبناها كثيرا فلم نجد لها (اذا اشترى جماعة

عقار أو البائع واحدة قد لاخذ) بالشفعة (بتعديهم فلا شفع أن يأخذ نصيب بعضهم ويترك الباقي

المشتري بخلاف الاول لقيام الشفيع مقام
أحدهم فلم تفرق الصفقة بلافق بين كونه
قبل القبض أو بعده هي لكل بعض غنا أو
سمى الكل بوجه لأن العبرة هنا لاتحاد الصفقة
لا لاتحاد الثمن واعلم انه لو طلب الحصة فهو
على شفيعته ولو اشترى دارين أو قريتين
بصرين صفقة أخذهما ما شئ بهما معا أو
تركهما لا احداهما ولو احداهما بالمشرك
والاخرى بالمغرب شرح يجمع ويأني (والمعتبر
في هذا) أي العدد والاتحاد (العاقلة) لتعلق
حقوق العقدة (دون المالك) فلو وكل واحد
بجاعة فلا شفيع أخذ نصيب بعضهم (اشترى
نصف دار غير مقسوم فقامم) المشتري
(البائع) أخذ الشفيع نصيب المشتري الذي
حصل له بالقسم (وان وقع في غير جانبه على
الاصح) وليس له أي للشفيع (تفصها مطلقا)
موا قسم يحكم أو رضاعا على الاصح لانها من
تمام القبض حتى لو قامم الشريك كان
للشفيع النقص كما ذكره بقوله (بجلاف ما اذا
باع أحد الشريكين نصيبه من دار مشتركة
وقامم المشتري الشريك الذي لم يبيع حيث
يكون للشفيع نقضه) كنقص يعمه وهبته
(كما لو اشترى اثنان دارا وهما شفيعان ثم جاء
شذيع ثالث بعد ما اقسما بقضاء أو غيره فله)
أي للشفيع (أن ينقض القسمة) ضرورة
صيرورة النصف ثلثا شرح وهبانية (اختلاف
الجار والمشتري في ملكية الدار التي يسكن
فيها) الشفيع الذي هو الجار (فالتقول
للمشتري) لانه يكره استحقاق الشفعة (وللجار
تخلفه) أي تخلف المشتري (على العلم عند
أبي يوسف وبه يفتي كما لو أنكر المشتري طلب
المواثبة) فانه يحلف على العلم (وان أنكر)
المشتري (طلب الشهاد عند لقائه حلف)
المشتري (على البتات) لانه محبط به علما
دون الاول حاوي الزايد ولو برهنافينة
الشفيع أحق وقال أبو يوسف بينة المشتري
فروع ما باع ما جارة الغير وهو شفيعها فان
أجاز البيع أخذها بالشفعة والابطلت
الاجارة وان ردها شري لطفله والاب
شفيع له بالشفعة والوصى كالأب قلت لكن في

أحدهم اذ انقص حصته من الثمن حتى يتقدم الجميع لثلايوتى الى تفرق البائع (قوله اوسى الكل بوجه)
لا يتفرق باعتبار الانه بقاء (قوله لان العبرة لاتحاد الصفقة) تقدم أن المدار على تعدد المشتري وطاها
ولو تعددت الصفقة (قوله فهو على شفيعه) في الباقي وقيل بطلت اه درهنتي وصورته فيما اذا اشترى جماعة
دارا وطلب الشفيع الشفعة في حصة أحدهم فانها لا تنقطع شفيعته عن الباقي ويحزر وقد تقدم أن طلب
البعض يسقط الشفعة (قوله بصرين) نص على المتوهم فالحكم فيما اذا كان بصر واحد كذلك بالاولى (قوله
أخذهما شفيعهما الخ) أما اذا كان شفيعا لاحداهما دون الاخرى ووقع البيع صفقة واحدة فليس له أن يأخذ
الا الذي يجاوره بالحصة وكذا قال محمد في الدارين المتلاصقتين اذا كان الشفيع جار لاحداهما وروى الحسن
عن الامام أن للشفيع أن يأخذ الكل بالشفعة قال الكرخي رواية الحسن تدل على أن الامام رجع عن الرواية
السابقة أفاده في الهندية (قوله فلو وكل واحد جماعة) أي بالشراء ولو وكل جماعة واحدة كذلك فليس له
الاخذ (قوله للشفيع أخذ نصيب بعضهم) هذا اذا وكل كلا في نصيب وأما اذا وكل كلا في شراء الجميع فلا شفعة
الا في الجميع فليتأمل (قوله أخذ الشفيع نصيب المشتري الذي حصل له بالقسم) لان القسمة من تمام القبض
لما فيه من تكميل الاتباع والشفيع لا ينقض القبض وان كان له نفع فيه بهود العهدة على البائع فكذلك لا ينقض
ما هو من تمامه اه حابي عن الهداية (قوله وان وقع في غير جانبه على الاصح) مقابله ما ذكره القدروري أن
الشفيع انما يأخذ النصف الذي أصاب المشتري اذا وقع في جانب الدار المشفوعة لانه اذا وقع في غير جانبه
ايستلزم نقض القسمة فلا يكون جارا فلا يستحق الشفعة ذكر العلامة عبيد البر (قوله سواء قسم يحكم أو رضاعا
على الاصح) مقابله أن للشفيع أن ينقض القسمة اذا كانت بقرضاء ذكره في العيون (قوله حتى لو قامم
الشريك الخ) تفريع على تعليل عدم نقض القسمة بأنهم من تمام القبض يعني لو لم تكن القسمة من تمام القبض
بأن صدوت بين المشتري وبين الشريك الاخر الذي لم يصد راحة مقدمه فانما تنقض لان العقد لم يقع مع الذي
قامم فلم تكن القسمة من تمام القبض الذي هو حكم العقد بل تصرفه بحكم الملك فينقضه الشفيع أفاده العلامة
عبيد البر (قوله كما لو اشترى اثنان دارا) تشبيه في القسمة وصورته دارا جارية ثلثة متلاصقات اشترى
اثنان منهم واقسما ما بينهما مما مناصفة فطلب الجار الثالث الشفعة فانما تنقض قسمته ضرورة أن كلا يفتحق
ثلثها وما في يد كل من المشتريين النصف وهو لا يفتحق كذلك (قوله وللجار تخلفه على العلم) لانه تخلف على فعل
غيره (قوله وان أنكر المشتري طلب الشهاد عند لقائه) أي وقد ادعاه الشفيع ولم يثبت (قوله فيينة الشفيع
أحق) لانها تثبت الاخذ والبيات للاثبات (قوله وهو شفيعها) أي المستأجر (قوله أخذها بالشفعة) وبطلت
الاجارة (قوله والا) أي وان لم يجز البيع أي وقد طلب الشفعة بطلت الاجارة لانه لا صحة للطلب الا بعد بطلان
الاجارة (قوله وان ردها) الذي في الاشياء يدون وارقد نقل المسئلة فيهما عن الوالدية وفي خالية عن هذه
العبارة ونصها رجل أجر داره مدة معلومة ثم باعها قبل مضي المدة والمستأجر شفيعها فالبيع جائز بين البائع
والمشتري وموقوف في حق المستأجر لقيام الاجارة فان أجاز المستأجر نقض في حقه وقد راجع البائع على التسليم لانه
بطلت الاجارة وكان للمستأجر الشفعة لو جرد سبها ولو لم يجز البيع وان كان طلب الشفعة تبطل الاجارة لانه
لا صحة للطلب الا بعد بطلان الاجارة اه ونحوه في القضية وأفاده هذا أن له الاخذ بالشفعة لنفاذ البيع بين
المتعاقدين وحينئذ فلا فرق بين أن يجزى بطلب أو يطلب الشفعة فقط والعبارة لا تخلو عن ركازة (قوله شري
طفله الى آخره) توضيحه في الوالدية حيث قال رجل شري دار لابنه الصغيروا لا بشفيعها فأراد أن يأخذها
بالشفعة كان له ذلك لان الاب لو اشترى مال ابنه يجوز فكذا هنا ومتى أخذ يقول اشتريت فأخذت بالشفعة
ولو كان مكان الاب وصى يجب أن يكون الجواب فيه كالجواب في شراء الوصي مال اليتيم على قول من يقول
بملك يقول هو كالأب وعلى قول من يقول لا يملك أي الشراء الشفعة أيضا لكن يقول اشتريت وطلبت الشفعة
ثم رفع الامر الى القاضي حتى ينصب فيما بين الصغير يأخذ الوصي منه بالشفعة ويسلم الثمن اليه ثم هو يسلم
لثمن الوصي اه (قوله لا يمكن في شرع الجمع ما يخالفه) حيث قال وقيل بالاب لان الوصي لا يملك
أخذها لنفسه اتمنا فالان ذلك بمنزلة الشراء ولا يجوز للوصي أن يشتري مال اليتيم لنفسه بمثل القيمة اه أي
ويؤخرها للبلوغ كما يأتي في بيت الوهبانية ورأيت جم امشه أن قوله انما فاعلم ان للوالدية والتجنيس

وقاضى خان اه حلي (قوله ملاصقة لبعض المبيع) كان بيع داران والشفيع له دار بجوار احدهما والجوار
 الملاصق هو الذي اكل منه ما حاط على حدة وليس بين الحائطين مزلزلة المكان أو لا لتصاق الحائطين بحوى
 (قوله الابراهم العام من الشفيع الخ) صورته دار بيعت فقال البائع أو المشتري للشفيع أبرأ من كل خصومة
 لأن قبلنا فعل وهو لا يعلم أنه وجبت له قبلها شفعة لاشفعة له في القضاء وله الشفعة فيما بينه وبين الله تعالى لأنه
 لو علم بذلك لم يبرئهما ما لا قول فلانه ابطال وأما الثاني فلانه لم يرض بهذا الا بطلان وتطير هذا ما قالوا وقال رجل
 آخر ابعثني في حلي ولم يبين ماله قبله فجعله في حلي يصير في حلي ولا يبقى له قبله شيء في القضاء ويبقى فيما بينه وبين الله
 تعالى اذا كان بحال لوعلم بذلك الحق لم يبرئه كذا في شرح تنوير الاذهان عن الولا الحية (قوله لادبانية) ان لم يعلم
 به اقال في زواجر الجواهر هذا على قول محمد أما على قول أبي يوسف فيبرأ قضاء وديانة في البراءة من الجهول وعليه
 الفتوى كما في شرح المنظومة والخلاصة وقد قدمت عن خزنة الفتاوى أن الفتوى على قول أبي يوسف أنه يبرأ
 قضاء وديانة اه حلي (قوله اذا صبح المشتري) مستدرك هو وما بعده بما قدم ذكره (قوله أخر الجار الطالب)
 سبق ما فيه من البحث وقد رأيت السيد المحوى وافق ما بحثته فله الحمد (قوله فانه المصنف) أي قبيل باب
 ما ثبت في فيه اولاه حلي (قوله وسند كره) أي كلام الوهابية قريبا اه حلي (قوله لأن ابن المصنف الخ)
 الظاهر أنه عليه لا عادة المفهومة من قوله وسند كره فانها تقتضي العناية والتأكد (قوله أيده) حيث قال أقول
 ما ذهب اليه ابن وهبان أولى من جهة الفقه لأنه قال كل موضع لو أقر به لا يلزمه شيء لو أنكره لا يخالف وهذا
 لو أقر بالبدل لعدم ثبوتها ابتداء لا يلزمه شيء فلا يخالف وقال قاضي خان بعد ذكر جملة من الجبل المبطلة لاشفعة
 ففي هذه الصور اذا أراد الشفيع أن يخلف المشتري أو البائع بالله تعالى ما فعل هذا فراراً عن الشفعة لم يكن له
 ذلك لأنه يدعي شيئاً لو أقر به لا يلزمه اه أقول والعبد الضعيف الى ما ذهب اليه ابن وهبان وأقاده العلامة فقيه
 النفس غير الدين قاضي خان أميل أقول وفي الولا الحلي ثم ذكر في بعض كتب الشفعة عقب هذه الجبل وقال
 يتصاف المشتري بالله ما فعلت هذا فراراً من الشفعة ولا معنى لهذا لأنه يدعي عليه معنى لو أقر به لا يلزمه شيء
 فكيف يستخلف اه كلام ابن المصنف في الزواجر اه حلي (قوله تعليق ابطالها بالشرط جائز) قال
 في منية المفتي تعليق ابطال الشفعة بالشرط جائز حتى لو قال سلت الشفعة ان كنت اشتريت لنفسك فاداً
 اشترها لغيره كان على شفيعته ومثله في المجتبى مع زيادة التعامل بأنه اسقاط محض (قوله دعوى في رقة الخ)
 المسئلة في الظهيرية وعبارتها ولو بيعت دار بجوار داره وشفيعها وهو يزعم أن رقة الدار المبيعة له فبخلاف
 أنه اذا ادعى رقتها تبطل شفيعته وان ادعى الشفعة فيها تبطل دعواه في الرقة فيقول هذه الدار داري وأنا ادعى
 رقتها فان وصلت الى والا فأناعلى شفيعتي لأن الجملة كلام واحد فلا يتحقق الكوت عن طلب الشفعة اه
 حوى (قوله استولى الشفيع الخ) قال الشيخ صالح ولي في هذه المسئلة تطرق فأنهم قالوا لا يثبت الملك للشفيع
 الا بعد الاخذ بالتراضي أو بعد قضاء القاضي قال في الدرر والغرر وملك العقار وما في حكمه بالقضاء أو الاخذ
 بالرضا وقد صرح حوا بأنه قبل وجود أحدهما لا يثبت له فيها شيء من أحكام الملك حتى لا تورث عنه اذا مات
 في هذه الحالة وتبطل شفيعته اذا باع داره التي يشفع بها ولو بيعت دار بجوارها في هذه الحالة لا يستحقها بالشفعة لعدم
 ملكه فيها واذا كان الملك لا يثبت الا بأحدهما فاستيلاؤه عليها بمجرد قول العالم استيلاء على غيره ما يكون
 ظاهراً كما لا يخفى واذا اعتبرتم مجرد استقرارها فهو موجود بلاشهاد كما سرت حوا به فلا يتوقف على قول العالم
 ولا على القضاء ولا على الاخذ بالرضا اه (قوله والا كان ظاهراً) أي فيعززه اه حلي (قوله العقل) هو الدية
 مما يبيح من قول ابن نباتة في اطلاق العقل على الدية وعلى القرية

وأصوب الى السهر الذي في جنونه • وان كنت أدري انه جاب قتل

وأرني بأن أمضى قتله كما مضى • بلا قود مجنون ليسى ولا عقل

وسبب كونهم على العاقلة أنهم تركوا الفوت والحفظ وبعد تنبها في حق النفس دون المال والعشيرة يفرقه
 الملك فاذا وجد قتل في مكان مملوك قسمت دية ان كان حر او قيمته ان كان عبداً على عدد الملاك دون قدر الملك
 ثم النسبة الخاصة كما اذا وجد قتله في محله أو مسجد قسمت الدية على من نسبت اليه المحلة أو المسجد بعدد
 القتلى لا الرأس لأن هذا الضمان بسبب ترك الفوت والحفظ يكون بحكم التدبير والقيام بمصالح الموضع وكل

• لو كانت دار الشفيع ملاصقة لبعض المبيع
 كان له الشفعة فيما لا رقة فقط ولو فيه تفريق
 الصفقة • الابراهم العام من الشفيع يطلبها
 قضاء مطلقاً لادبانية ان لم يعلم بها • اذا صبح
 المشتري البناء فجاء الشفيع خبر ان شاء
 أعطاه ما زاد الصبح أو تركه • أخر الجار الطالب
 تكون الداعي لا يراه فله ومعه ذره • يهودي
 سمع بالبيع يوم السبت فلم يطلب لم يكن عذراً
 قلت يؤخذ منه أن اليهودي اذا طلب خصمه
 من القاضي احضاره يوم سبته فانه يكافئه
 الحضور ولا يكون سبته عذراً وهي واقعة
 الفتوى فانه المصنف قلت وهي واقعات
 الحسائي • ادعى الشفيع على المشتري انه
 احتال لا بطلانها لا يثبت وفي الولا الحلي خلافه
 قلت وسند كره لأن ابن المصنف في حادثة
 للشاه أيده بما لا يرضى به عليه فليحفظه تعليق
 ابعاله بالشرط جائز له دعوى في رقة الدار
 وشفيعته فيها يقول هذه الدار داري وأنا
 ادعى فان وصلت الى والا فأناعلى شفيعتي
 فيها استولى الشفيع • ليس بالاقضاء ان اعلمه
 على قول عالم لا يكون ظاهراً الا كان ظاهراً
 • انباء على عدد الرؤوس العقل

واحد يوازي الآخر في ذلك اذا كانوا في الاختطاط سواء من غير اعتبار قلة ثمنهم واكثر ثمنهم (قوله والشفعة) تقدم ما فيه وفي فتاوى خير الدين ومن لا يطلب عدده ما فلا يحسب ومن كان غائبا لا ينتظر ولا يوقف له نصيب اذا غاب ليس له نائب واذا حضر وطالب مستوفيا بشرط الطلب يحكم له بحقه حيث لم يوجد منه مسقط انتهى (قوله وأجرة القسام) أي في العقار عند الامام لأن عمل القسام لصاحب القابل والسكنى سواء فيكون الاجر عليهم ما وعنده ما على قدر الانصاف لانه مؤنة لحقتهم بسبب الملك فتقدره قدر الملك وقيدنا بالعقار لما في خزنة الاكل استأجر ا على قسمة طعام بينهم ما كايلا فأجرة المكيل والنقل على قدر الانصاف اه وفيها أهل بلدة استأجر وارجل لا يذهب الى السلطان فيرفعوا أمرهم ووقته ووقته لا جرة عليهم على قدر منافعتهم انتهى (قوله والطريق اذا اختلفوا فيه) المراد به ما يكون في سكة غير نافذة لان العام غير ملول لاحد ومثل الطريق ساحة الدار اذا اختلف فيها ذروا البيوت لاستوائهم في الانتفاع بها كرو ورو ورو وكسر حطب وروضع أمتعة بخلاف الشرب فانه على قدر الارض لانه محتاج اليه لشي الارض فعند كثرة الاراضى تكثر الحاجة اليه ومثل ما ذكر في قسمة على الرأس الصيانة التي جرت العادة بها في الاوقاف تقسم على عدد الرؤس لا على قدر الوظائف والحلوان الذي جرت به العادة في الاوقاف يقسم على عدد الرؤس بناء على انه من ربح الوقف لا على قدر الوظائف ولا يختص به الناظر وصيد الحرم اذا قلته جماعة فقيمة على عدد رؤسهم ولا نظر الى تفاوت بنائهم يخرج أو جرحين أفاده أبو السعود في حاشية الاشياء (قوله لاشفعة لمرتد) انظر ما لو عاد الى الاسلام هل ثبت له وهل اذا ثبت يشترط الطلبان عند العقد أو بعد الاسلام والظاهر الاول ويجوز (قوله لا تبطل شفعة) فله أن يطلبها اذا بلغ (قوله ان الاشجار وقت القبض مفرقة) سواء كانت مفرقة عند العقد أو أغرت بعد العقد قبل القبض كما أفاده المصنف سابقا (قوله فيما يشترى) بالبناء للفاعل وأب تنازعه يأخذ ويشترى فيعمل أحدهما ويحذف من الآخر نظيره (قوله ووصى) مبتدأ أو واو للاستئناف وجهه يؤخر خبره وللبلوغ معلق به أي يؤخر الخاصصة للبلوغ ولكنه يطلب ويشترى يوم الشراء كما في خزنة الاكل وقيد صاحب النهاية أخذ الاب بما اذا لم يكن في الاخذ ضرر ظاهر أي بالصغير كشرائه الاب مال صغير لنفسه ومثله الوصى بما اذا لم يكن فيه منفعة كشرائه الشيء ببقية بخلاف شرائه بغير ولو يبيع أي اذا اشتراه الوصى للصغير بذلك فله الاخذ بالشفعة (قوله وليس له) أي للشفيع (قوله فترى دارين يبعثا) أي صفقة واحدة وهو شفيعهما (قوله ولو غير جار) أي لاحدهما وانما هو شفيع لاحدهما فقط واشتراهما المشتري صفقة واحدة (قوله فالتنزيق أجدر) أي أحق قال العلامة عبد البر في الإشارة الى ترجيح القول بالتنزيق ونقله الزوزني في شرح المنظومة عن صاحبين ونقل أن عليه الفتوى وفي نسخة والتفرق بالواو وتكون لو وصلية (قوله وماضرا سقاط التحيل) أي لا بأس بأسقاط الشفعة بالحيلة والاضافة من اضافة المصدر الى فاعله والمفعول محذوف أي الشفعة ومفعول ضرر محذوف تقديره المسقط أو نزل منزلة الا لازم أي ما حصل منه ضرر والمراد بالضرر الكراهة ولو كان مسقط بالرفع كان المعنى أن الحيلة لا مسقطاها وقوله مسقط أي قاصدا للاسقاط يعني انه لا بأس به وان تعمد وقد سبق ما فيه (قوله ونحمله) أي أحد العاقلين قال قاضي خان بعد ذكر حيلة من الحيل المبطله للشفعة في هذه الصورة اذا أراد الشفيع أن يحذف المشتري أو البائع بالله ما فعل هذا فرارا عن الشفعة لم يكن له ذلك لانه يدعى عليه شيء أو أقربه لا يلزمه اه بعد البر (قوله في النكر) أي انكار أحد العاقلين التحيل (قوله لاشك أنكر) أي انه منكر شرعا وأفعلى التفضيل على غير بابيه والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (كتاب التسمية) •

هي مشروعة بالكتاب العزيز قال تعالى ونبتهم أن الماء قسمة بينهم وقال تعالى واذا حضر التسمية وبالسنة الشريفة لانه صلى الله عليه وسلم يشرها في القسام والمواير يشوعلى جوارها انعقد الاجماع ولأن فيها انصاف الشركاء واطهار العدل بإيصال الحق الى مستحقه (قوله مناسبة الخ) الاقرب في المناسبة أن الشفيعين مثلا يقتسمان ما أخذاهم بشفعة الملك أو الجوار (قوله اسم للاقسام) كذا في المغرب أو اسم من التقسيم كافي القاموس والانصب بلفظ القاسم الا أن يكون مصدر قسم بالنفع قهستانى (قوله كالقدوة) مثلثة الاول مكى عن القاموس (قوله في مكان معين) متعلق بجمع (قوله على وجه الخصوص) فان كلاما من الشركاء منافع

والشفعة وأجرة القسام والطريق اذا اختلفوا فيه الكل في الاشياء لاشفعة لمرتد عناية صبي شفيع لاولى له لا تبطل شفעתه وان نصب القاضي قضايا بطلبها جاز هو امر شري كرها وله شفيع غائب فأغرت الاشجار فأكلها المشتري ثم أتى الشفيع وأخذها ان الاشجار وقت القبض مفرقة مسقط بقدره والا لانه لا حصة له من الثمن حيث لا يملكه وفيه زاده معزى بالوقعات الحسامى وفي الوهبانية وبأخذ فيما يشترى لصغيره أب ووصى للبلوغ يؤخر وليس له تفريق دارين يبعثا ولو غير جار فالتنزيق أجدر وماضرا سقاط التحيل مسقطا ونحمله في النكر لاشك أنكر • (كتاب التسمية) • مناسبة أن أحد الشريكين اذا أراد الاقتراف باع فحبب الشفعة أو قسم (هي) لفظة اسم لا لقسام كالقدوة للاقتداء وشرعا (جمع) نصيب شائع له في مكان معين وسببها طلب الشركاء أو بعضهم لا انتفاع بملكه على وجه الخصوص (قوله لم يوجد طلبهم لانصح الشفعة

نصيب غيره فالطالب للقسمة يسأل القاضي أن يخصه بالانتفاع بنصيبه ويمنع الغير عن الانتفاع به فيجب على
 الحاكم أن يجيبه اليه اه تبين (قوله ككيل وذرع) بحث فيه المقدسي بأن أجرة الكيل والوزن على
 الانصاف اتفاقا واختلفوا في اجر القسام قيل على الرأس وهو قوله أو الانصاف وهو قوله ما ومقتضى ذلك أن
 تكون أجرة الكيل والوزن مختلفا فيها وأجاب أبو السعد بأن الكيل والوزن ان كانا للقسمة قيل على الخلاف أفاده
 الزاوي اه (قوله بشرطها عدم فوت المنفعة بالقسمة) أي شرط الجبر عليها فإذا كانت تفوت به المنفعة لا يقسم
 لأن الغرض المقصود منها توفير المنفعة فإذا أدت إلى فواتها لم يجبر الحاكم عليها اه (قوله ولذا لا يقسم نحو حائط
 وحمام) أي بطلب أحدهما برهان أما إذا طلب الجميع فلا مانع وصحت كما يأتي من آية اه حلي (قوله وحكمها الخ)
 قال في المنع هو الأثر المترتب عليها (قوله وتشمل مطلقا الخ) أي في المثلي والقيمي بيان الاشتغال عليهما أن ما يأخذ
 كل واحد منهما ما يشتمل كل جزء من أجزائه على نصيبين نصف كان له فكان أخذه إفراز ونصف كان لصاحبه
 أخذه عوضا عما كان في يد صاحبه من نصيبه فكان أخذه مبادلة مكى عن الشئني (قوله والافراز هو الغالب
 في المثلي) لعدم التفاوت بين أجزائه إذا ما يأخذ كل مثل ما يأخذ الآخر ضرورة معنى فأمكن جعله عين حقه
 (قوله والمبادلة غالبية في غيره) كالحيوانات والعروض والعقار وانما غلبت المبادلة فيها لتفاوتها فلا يمكن أن
 يجعل كأنه أخذ عين حقه لعدم المعادلة بينهما تبين (قوله ان سلم حظ الأخيرين) كذا في نسخة والاولى الأخيرين
 بدون يا بعد الخاء كما هو في كثير النسخ فلو هلك ما بقي قبل أن يصل إلى الغائب أو لهي كان الهلاك عليهما اه
 (قوله امره الدهقان) أي مالك الأرض (قوله ان ذهب بما أقرزه للدهقان أولا) أي وقده ملك قبل أن يصل
 نصيب الدهقان اليه (قوله فهلاك الباقي عليهما) لأنهم لم تتم القسمة الا بالابصال أي والباقي بينهما قال في الهندية
 عن الذخيرة والاصل في هذه المسئلة واجناسها أنه في قسمة المكيل والموزون إذا هلك نصيب أحدهما قبل القبض
 تنتقض القسمة ويعود الأمر إلى ما كان قبل القسمة ولو كان الهالك نصيب من كان المكيل أو الموزن في يده
 دون نصيب الآخر لا تنتقض وعن هذا الاصل قلنا ان الدهقان إذا قال للآخر اقسم الغلة وأعزل نصيب من
 نصيبك ففعل ثم هلك نصيب أحدهما قبل أن يقبض الدهقان نصيبه ان هلك نصيب الدهقان فالقسمة تنتقض
 ويرجع الدهقان على الآخر بنصف ما قبض لأن نصيب الدهقان هلك قبل قبضه وان هلك نصيب الآخر
 لا تنتقض القسمة اه وما في المؤلف من خلاف هذا فلو قال ان ذهب ما أقرزه لدهقان أو قال الباقي بينهما وان ذهب
 نصيب نفسه أولا فهو عليه ولا تنتقض القسمة لوافق الاصل المذكور فلا تأمل (قوله وان يحظ نفسه أو قال هلاك
 على الدهقان خاصة) يتأمل في وجهه مع الاصل السابق والظاهر اعتماده ولذا ان نصيب قاضي خان في فتواه هذا
 إلى بعض المشايخ فظاهره وجود الخلاف والاصل المذكور تنافي في الهندية عن الذخيرة معتمدا له (قوله أي على
 قسمة غير المثلي في متحد الجنس) يعلم منه كقسمة المثلي في الجنس الواحد بالاولى فلا وجه لاعتراض
 الشرع بالان في به على صاحب الدرر (قوله سوى رقيق غير المغنم) أي منفردا عند الامام ويجوز عندهما وجه
 قوله رضى الله تعالى عنه فخر التفاوت لا اختلاف الأغراض والمنافع والمعاني الباطنة كالذهن والكفاية
 فتعذر المعادلة فيلحق بالاجناس بخلاف سائر الحيوانات بدليل أن الذكر والأنثى من جنس ومن الرقيق
 جنسان وقيد بغير المغنم لأن رقيق المغنم يجوز قسمة اتفاقا إذ حتى الغائبين في ماليتهما لا عينها حتى كان للامام
 بهما وقسمة الثمن بخلاف التركة فان الحق فيها متعلق بالعين والمالية ولو كان مع الرقيق غيره مما يقسم جازت
 القسمة فيه تبعا (قوله لما فيها من معنى الافراز) وفيها تكميل المنفعة والمقاصد متقاربة لا اتحاد الجنس وجاز
 الاجبار عليها الدفع الضرر عنهم لأن الطالب للقسمة يسأل القاضي أن يخصه بالانتفاع بنصيبه ويمنع الغير عن
 الانتفاع بملكه اه تبين ملخصا (قوله على أن المبادلة) هذه العلاقة مرتبطة بما استفيد من قوله لما فيها من معنى
 الافراز أي لما فيها من معنى المبادلة الخ (قوله وينص) أي الامام أو القاضي اه درميتي
 (قوله يرزق من بيت المال) لأن القسمة من جنس عمل القضاء من حيث انه يتم بها قطع المنازعة فاشبهه رزق
 القاضي ولأن منتهى تعلقه بالعام كمنفعة القضاء والمفتين فتكون كفايته في بيت المال لأنه أعدها لهم
 كمنفعة هؤلاء اه (قوله وما في بعض النسخ واجب غلط) ظاهره أنه جائز اتفاقا وما إذا باشر القاضي بنفسه في
 الجواز قولان (قوله لأنها ليست بقضاء حقيقي) ألا ترى أنه لا يشترط عليه أن يقسم بينهم بالامانة ومباشرة

(وركنها هو الفعل الذي يحصل به الافراز
 والتمييز بين الانصاف) ككيل وذرع
 (وشروطها عدم فوت المنفعة بالقسمة) ولذا
 لا يقسم نحو حائط وحمام (وحكمها تبين
 نصيب كل) من الشر كاه (على حدة وتشتمل)
 مطلقا (على) معنى (الافراز) وهو أخذ عين
 حقه (و) على معنى (المبادلة) وهو أخذ
 عوض حقه (و) الافراز (هو الغالب
 في المثلي) وما في حكمه كالعددي المتقارب
 فان معنى الافراز غالب فيه أيضا ابن كمال عن
 السكاكي (والمبادلة) غالبية (في غيره) أي غير
 المثلي وهو القيمي إذا تقرر هذا الاصل
 (فأخذ الشر يك حصته بغية صاحبه في
 الاول) أي المثلي لعدم التفاوت (لا الثاني)
 أي القيمي لتفاوته في الخاتمة مكيل أو موزون
 بين حاضر وغائب أو بالغ وصغير فأخذ الحاضر
 أو البالغ نصيبه نفذت القسمة ان سلم حظ
 الأخيرين والا لا كصبرة بين دهقان وزراع
 أمره الدهقان بقسمة ما ان ذهب بما أقرزه
 للدهقان أولا فهلاك الباقي عليهما وان يحظ
 نفسه أولا فالهلاك على الدهقان خاصة كذا
 قاله بعض المشايخ انتهى ملخصا (وان أجبر
 عليهما) أي على قسمة غير المثلي (في متحد
 الجنس) منه فقط (سوى رقيق غير المغنم
 عند طلب الخصم) فيجبر لما فيها من معنى
 الافراز على أن المبادلة قد يجري فيها الجبر
 عند تعلق حق لغيب كافي الشفعة ويبيع ملك
 المدين لو فادينه (وينص قاسم يرزق من
 بيت المال لقسمة بلا) أخذ (أجر) منهم (وهو)
 أحب (وما في بعض النسخ واجب غلط
 وان نصيب أجر) المثل (صح) لأنها ليست
 بقضاء حقيقي فجازله أخذ الأجرة عليها وان
 لم يجز على القضاء ذكره أخى زاده (وهو على
 مدد الرئيس)

القضاء فرض عليه اه تبين وفي الغرر فان باشر القاضي بنفسه فعلى رواية كون القسمة من جنس محل القضاة لا يجوز له أخذ الاجر وعلى رواية عدم كونها منه جازوا الاول أصح لتمام قطع المنازعة اه (قوله مطلقا) سواء طلبوا جميعا أو طلب أحدهم وروى الحسن عن الامام أن الاجر على الطالب لنفسه وضرر الممتنع (قوله خلافا لهما) فجعله على الانصاء لانه مؤنة الملك وله أن الاجر متسايل بالتميز وهو لا يتفاوت بل قد يصعب في القليل وقد يسهل في الكثير فتعذر اعتباره فاعتبر أصل التميز (قوله زاد في الملتقى) مرتبط بقوله لان اجرة الكيل والوزان بقدر الانصاء اجاعا اه (قوله ان لم يكن للقسمة) بأن اشترياه كيلا أو موزونا واما انما يكيله ليعاقدوه فلا اجرة بقدر السهام اه درم متقى (قوله وتماه فيما علقته عليه) حيث قال فيه وعلى الاطلاق أى ان الاجر في الكيل والوزان بقدر الانصاء وان كان للقسمة فله ذر له أى للامام تفاوت عمله والاجر بقدر العمل بخلاف القسام كما في البرهان اه موضحا (قوله يجب كونه عدلا الخ) قال السمرقندي فيه اشارة الى أنه لا يجوز كونه فاحا خائنا جادلا اه كى وعلى الوجوب بأنه من عمل القضاة قال التهستاني وفي التعليل اشعار بأن هذين الامرين أى العدالة والعلم غير واجبين فيها كما انهما غير واجبين في القضاء كما ذكرتم فأريد بالوجوب الوجوب العرفي الذي مرجعه الى الاولوية كما اشار اليه الاختيار وخرائه المقتنين اه والاول هو الظاهر لان تولية القاضى والحاصل القضاء حرام فكذا القاسم اه ولو اقتصر المصنف على ذكر العدالة لاغناء عن ذكر الامانة لان العدالة تستلزمها افاده أبو السعود (قوله لا يتحكم بالزيادة) أى على أجر المثل (قوله القسام) جمع قاسم (قوله خوف نواطهم) أى التلايت واطوا على مغالاة الاجر فيؤدى الى الاضرار بالناس اه وقال في المخ لانهم اذا اشتركوا في كون أى بكل بعض الامر الى بعض وعند عدم الشركة يتبادرون اليها خوف الفتور فيرخص الاجر بسبب ذلك اه موضحا (قوله الا اذا كان فيهم صغير) استثناء منقطع كما يفيد قوله بعد لعدم لزومها حيث قد الخ أو استثناء من محذوف أى ولزم وفي شرح الجوى عن الكافي واذا قسم الورثة بعضهم غائب فالقسمة موقوفة على اجازة الغائب فان مات قبل أن يجيز فجاز وصحت استحسانا وهو قول الامام وأبي يوسف اه (قوله ولو شركاء الخ) قال في الهندية ولو كانوا مشترين لم يقسم مع غيبة أحدهم وان أقاموا البينة على الشراء حتى يحضر الغائب اه (قوله وقسم نقلي الخ) لان النقلى معترس للتلقي في القسمة حفظه وإيصال الحق الى مستحقه (قوله أو ملكه مطلقا) أى من غير بيان سبب (قوله أو شراؤه) الاولى أن يقول أو بسبب ليم نحو الهبة فالوجه في هذه المسائل أن البديل للملك لانه في أيديهم والاقرار دليل الصدق فلا منازع اه سم وفي الملك المطلق ليس في القسمة قضاء على الغير اذ لم يعترفوا بالملك لغيرهم فيكون مقتصر عليهم فيجوز (قوله لم تبدل المنفعة بالقسمة) قال في المبسوط لو كان بناء بين رجلين في أرض رجل قد بنيا باذنه ثم اراد اقسمة البناء وصاحب الارض غائب فلهما ذلك بالاتراضى وان امتنع أحدهما لم يجبر عليه وان أراد اهدم البناء ففي هذه القسمة اطلاق الملك فالتقاضى لا يفعل ذلك ولكن اذا أراد فعله لم يمنعهما من ذلك وان أخرجهما صاحب الارض هدماهم ثم التمس ان يحتل القسمة بينهما فيفصله للقاضى عند طلب بعض الشركاء اه وقد أخذ الشارح بهذا الاختصار (قوله حتى يبرهنوا على موته وعدد ورثته) قال في القسمة قضاء على الميت فلا بد من البينة (قوله وقال يقسم باعترافهم) لدلالة البدعى على الملك وعدم المنازع وبذلك راناضى في صك القسمة أنه قسمها باعترافهم قال في الجوهر وفائدة أن قسم القسمة يختلف بين ما اذا كانت بالبينة أو بالاقرار ففي كانت بالبينة تعذر على الميت والاقرار يقتصر عليهم حتى لا تبين امراته ولا يعترف مدبروه وأمهات أولاده ولا يحصل الدين الذي على الميت لانالم تعلم موته بالبينة وانما علمناه باقرارهم واقرارهم لا بعدوهم اه (قوله كما في الصور الاخر) هي صورة الشراء والملك المطلق (قوله ولان برهنوا) أى ولا يقسم ان برهنوا الخ (قوله معهما) أى في أيديهم (قوله انه لهما) أى ملك لهما (قوله اتنا فافى الاصح) وقيل انه قول الامام وقال يقسم بينهما ليد وأقارن يابى أن هذه هي مسئلة المطلق في العقار وما ذكر أول من قسمته رواية التدوير وما ذكر هنا رواية الجاهع الصغير (قوله معهما) أى بتمامه (قوله وفيهم صغير) أى حائز قال الجوى في شرحه وهنا مسئلة لا بد من معرفتها وهى أن القاضى انما ينصب وصيا عن الصغير اذا كان الصغير حاضرا أو اذا كان غائبا فلا ينصب عنه وصيا بخلاف البكر الغائب على قول أبي يوسف فإنه ينصب عنه وصيا وتسمع البينة عليه

مطلقا لا الانصاء خلافا لهما اقيدنا بالقاسم لان اجرة الكيل والوزان بقدر الانصاء اجاعا وكذا سائر الموث كاجرة الراعى والجل والحفظ وغيرها شرح مجمع زاد في الملتقى ان لم يكن للقسمة وان كان لها فعلى الخلاف لكن ذكره في الهندية بانفاد قبل وتماه فيما علقته عليه (و) القاسم (يجب كونه عدلا أمينا عالما بها ولا يعين واحدا لهما) اه لا يتحكم بالزيادة (ولا يترك القسام) خوف نواطهم (م) وصحت برضى الشركاء الا اذا كان فيهم صغير أو مجنون (لانائب عنه) أو غائب لا وكيل عنه اهدم لزومه حيث لا اجازة للقاضى أو الغائب أو الصبي اذا بلغ أو وليه هذا الورثة ولو شركاء بطلت منية المقتضى وغيرها (وقسم نقلي يدعون ارضه بينهم) أو ملكه مطلقا أو شراؤه صدر شرعية فلا فرق في النقلى بين شراؤه وارث وملك مطلق قلت ومن النقلى البناء والاشجار حيث لم تبدل المنفعة بالقسمة وان تبدلت فلا جـ برهنا (وعقدوا يدعون شراؤه أو ملكه مطلقا فان ادعوا أنه ميراث عن زيدا) يقسم (حتى يبرهنوا على موته وعدد ورثته) وقال يقسم باعترافهم كما في الصور الاخر (لان برهنوا أن العقار معهما حتى يبرهنوا انه لهما) اتنا فافى الاصح لانه يحتمل انه معهما باجارة أو عارة فتكون قسمة حفظ والعقار محفوظ بنفسه (ولو برهنوا على الموت وعدد الورثة وهو) أى العقار قلت قال شيخنا وكذا المستول بالاولى (معهما وفيهم صغير أو غائب قسم بينهم ونصب قابض لهما) نظر الغائب والصغير ولا بد من البينة

ونقسم الدار كذا في الافتتاح اه وفي الهندية الفرق بين العبي الغائب والحاضر في حق نصب الوصي هو أن الصغير إذا كان حاضرا ينصب الوصي لأجل الجواب ضرورة لأن الدعوى قد صحت على العبي لكونه حاضرا إلا أنه يجوز عن الجواب فينصب عنه وصيا الجيب خصمه وأما إذا جحد أن غائبا لا تصح الدعوى عليه فلا توجه الجواب عليه فلا تنفع ضرورة لنصب الوصي كذا في النهاية اه (قوله على أصل الميراث) أي إنهم يرثون لهما مع والدهما مثلا (قوله أيضا) أي كافي المسئلة السابقة بل هذه أولى بذلك لأن فيها قضاء على الغائب والصغير أفاده الزبلي (قوله خلافا لهما) قال في الفرر وعندهما يقسم بينهما بأقرارهما وبهزل حق الصغير والغائب ويشهد أنه قسمهما بأقرار الكبار الحضور وأن الغائب أو الصغير على حجة (قوله لا يقسم) لأنه لا يصلح مقاسما ومقاسما ومخاضا ومخاضا لأنه إن كان خصما عن نفسه فليس يخصم عن الميت أو الغائب وعكسه وعن أبي يوسف يتصب خصما عن الغائب جوى (قوله ولو أحدهما صغيرا) فينصب القاضي وصيا عن الصغير ويقسم اه هندية (قوله أو موصى له) فاته منزل منزلة أحد الورثة هندية وقال في التبيين ولو كان الحاضر صغيرا وكبرا نصب القاضي عن الصغير وصيا وقسم إذا أقيمت البيئة لأن الدعوى على الصغير الحاضر صحيحة إلا أنه يجوز عن الجواب فينصب عنه وصيا الجيب عنه بخلاف ما إذا كان الصغير غائبا فلا ينصب عنه لعدم صحة الدعوى عليه وكذا إذا حضر وارث كبير وموصى له بالثلث في الدار وطلبوا التسمية وأقاموا البيئة على الميراث والوصية تقسم لأن الموصى له شريك في الدار فصار كواحد من الورثة فانتصب هو خصما عن نفسه والوارث عن الميت وعن بقية الورثة فصار كالوارثان (قوله بخلاف الارث) لأن الارث يتصب أحد الورثة خصما عن الباقي فيه قال في التبيين بخلاف الارث لأن الملك الثابت به ملك خلافة حتى يرد بالعيب فيما اشتراه الوارث ويرد عليه فيما باعه هو وبصيرته غروراً بشرائه المورث فانتصب أحدهما خصما عن الميت فيما في يده والآخر عن نفسه فصارت القسمة قضاء بحضرة المتخاصمين وصح القضاء لقيام البيئة على خصم حاضر وفي الشراء قامت على خصم غائب فلا يقبل ولا يقضى عليه ثم قال ولا فرق في هذا الفصل بين إقامة البيئة وعدمها في الصحيح (قوله أو بعضه) مكرر مع قول المتن أو شيء منه اه حابي (قوله مع الوارث الطفل) أو كان في يد أم الصغير اه هندية (قوله أو الغائب) مثله مودعه لأن المودع أمين مودعه فلا يكون خصما عنه فيما عليه فلا يجوز للقاضي أن يقضى على الغائب بحضور أمينه اه مكي عن التميمي (قوله وقسم المال المشترك) يستثنى منه الحيوان إذا أرادوا اتلافه بالقسمة (قوله وبطلب ذي الكثير) أي وإن أبي صاحب القليل لأنه ياتيه يريد أن يتفقد ملك غيره فلا يمكن من ذلك مكي عن السمرقندي ولو طلب صاحب القليل مع أنه لا يتفقد به لا يجيبه لأنه متعنت في طلب الضرر على نفسه اه تبيين (قوله يقسم بطلب كل) وهو اجتهاد شيخ الاسلام خواهر زاده لأنه إن طلب صاحب القليل القسمة فقد رضي بضر نفسه وإن طلبها صاحب الكثير فقد طلب أن يتفقد به نصيبه فيجيب كل واحد منهما اه وقيل يقسم بطلب ذي القليل لأن صاحب الكثير يريد الأضرار بغيره وصاحب القليل راض بضر نفسه (قوله لكن المتون على الأول) أي أنه لا يقسم بطلب ذي القليل ولكن تجب المهايأة بينهما اه جوهرة (قوله الأبرضا هم) فإذا تراخوا قسموه بينهم لأن الحق لهم وهم أعرف بما جرتهم ولكن القاضي لا يساير ذلك وإن طلبوا منه لأن القاضي لا يشغل بما لا فائدة فيه ولا سيما إذا كان فيه أضرار أو إضاعة مال لأن ذلك حرام ولا يمنعهم من ذلك لأن القاضي لا يمنع من أقدم على اتلاف ماله في الحكم وهذا من جلته زبلي (قوله لا يعود على موضوعه بالنقض) يعني أن موضوع القسمة الانتفاع بملكه على وجه الخصوص وهو مفقود وهذا اه حابي (قوله طلب أحدهما القسمة) أي وأبي الأثر هندية (قوله وقسم عروض) أي جبراً بطلب أحد الشركاء قسمة جمع بان يجعل البعض لواحد والبعض الآخر لآخر لا لتحاد المقصود فيقع تمييز ذلك القاضي الجبر فيها فيقسم كل مكبل وموزون كثيراً وقليل ومعدود متقارب وتبرو ذهب وقضة وحديد ونحاس ولا يقسم التوب الواحد لأنه لا بد فيه من القطع وفيه أضرارهما ولا قرباناً اختلقت قيمتهما للصاحبة إلى زيادة دراهم مع الاوكس (قوله بعضهما في بعض) كان يعطى أحدهما بغيره والآخر شاتين جاء لبعض هذا في مقابلة ذلك لا اختلاطين الجنسين فلا تنفع القسمة تمييزاً بل تقع معارضة فيعتمد التراضي دون الجبر لأن ولاية الاجبار للقاضي تنبت بمعنى التمييز لا المعاوضة اه درر (قوله وحده) احتريزه عما إذا كان مع الرقيق شيء آخر مما يقسم فإن القسمة تجوز في

على أصل الميراث عنده أيضا خلافاً لهما كما
متر (فان برهن) وارث (واحد) لا يقسم إذ
لا بد من حضور اثنين ولو أحدهما صغيراً
أو وصي له (أو كانوا) أي الشركاء (مشتريين)
أي شركاء من غير الارث (وعاب أحدهم)
لأن في الشراء لا يصلح الحاضر خصماً عن
الغائب بخلاف الارث (أو كان) في صورة
الارث العقار أو بعضه (مع الوارث الطفل
أو الغائب أو) كان (شيء منه لا) يقسم لزوم
القضاء على الطفل أو الغائب بلا خصم حاضر
عنه ما (وقسم) المال المشترك (بعد القسمة وبالمب
أن اتفقت كل) بحصته (بغير القسمة حصته)
ذو الكثير إن لم يتفقد إلا آخر لقلة حصته
وفي الخاتمة يقسم بطلب كل (بطلب أحدهم
أو المتون على الأول فعليها المأول) وإن
تضرر الكل لم يقسم الأبرضا هم (لأن يعود
على موضوعه بالنقض في الجتهبي حانوت لهما
بهم لأن فيه طلب أحدهما القسمة ما كان يعمل
بكل أن يعمل فيه بعد القسمة ما كان يعمل
فيه قوله أقسم والا لا) وقسم عروض اتحد
جنسها لا الجنس (بعضهما في بعض
لرؤسها ما وضعت لتمييزاً فيعتمد التراضي
دون جبر القاضي (و) لا (الرقيق) وحده
لنفس التماوت في الأدي

الرقيق تبعاً بالاجماع وقال ابو بكر الرازي هذا محمول على تراضى المالك لذلك لانه لا خلاف بين اصحابنا ان القاضي لا يقسم الاجناس المختلفة بعضها في بعض الا بالتراضى فيكون ذلك بيعاً لا قسمة تستحق بالملك فلا يجبر القاضي عليهما اهـ حلي عن المنع قال الكاكي والظاهر ان قسمة الجبر تجري هنا عنده باعتباره ان الجنس الآخر الذي هو مع الرقيق يجعل أصلاً في القسمة وحكم القسمة جبراً ثبت فيه فيثبت في الرقيق أيضاً تبعاً وقد ثبت الحكم تبعاً وان كان لا يجوز قصد الكاشر والطارق والمنقول في الوقف اهـ حوى وتامه فيه (قوله ذكر كوراً فقط وانا فقط) الواو بمعنى أو قال في المنع وأما اذا كانوا محتاجين بين الذكور والاناث لا يقسم بالاجماع لان الذكور والاناث من بني آدم جنسان لا اختلاف المقام على ما عرف ولا يقسم الجنس اهـ (قوله ولا الجواهر) لان جهالة الجواهر أغشى من جهالة الرقيق ولهذا التوزيع على لؤلؤة أو ياقوتة أو رخال عليها لا تصح التسمية ولو تزوج أو خالع على عبد يصح فأولى أن لا يجبر على التسعة اهـ درر وقيل تقسم الصغار دون الكبار وقيل تقسم ان كانت متحدة الجنس لان كانت مختلفة (قوله وكل ماني قسمته ضرر) عطف عام وأشار الى انه في عدم القسمة وهو الحاق الضرر بالكل (قوله قسم كل وحدها) لان المقصود من الدور مختلف باختلاف الحال والجيران والقرب الى المسجد والماء اختلافاً فاختلاف لا يمكن التعديل في القسمة فلا يجوز جمع نصيب واحد منهم في دار الا بالتراضى وأما الدار والضيعة أو الدار والحانوت فلا خلاف الجنس اهـ زبلي وفي الكافي ثلاثة هي فصول عنده الدور والبيوت والمنازل فالدور لا تقسم عنده قسمة واحدة الا برضى الشركاء سواء كانت متباينة أو متلازمة والبيوت تقسم مطلقاً لانها لا تتفاوت في معنى السكنى ولهذا تزوج بأجرة واحدة في كل محلة والمنازل المتلازمة كالبيوت تقسم قسمة واحدة والمتباينة كالدور فلا تقسم قسمة واحدة لان المنزل فوق البيوت ودون الدار فالحقت المنازل بالبيوت اذا كانت متلازمة وبالدور اذا كانت متباينة وقال في الفصول كلها ينظر القاضي الى أعدل الوجوه فيمنى القسمة على ذلك اهـ (قوله أو مصرين) كترجم قول المصنف في مصر واحد أولاً اهـ حلي (قوله اذا كانت كلها في مصر واحد أولاً) لو قال وفي مصر كان أحصر وأظهر اهـ حلي (قوله فقرها ما كقوله) الاولى حذف فقرها ما يعني أن عدم قسمة الجميع فيما اذا كان الدار ان في مصرين محل اتفاق وذكر الاتفاق رواية هلال وروى غيره عن محمد أنها تقسم قسمة جمع أبو السعود وظاهر كلام الكافي المتقدم قريباً ان الرأي للقاضي عندهم في كل الفصول (قوله وبصور القاسم ما يقسمه الخ) قال في البرهان أي يكتب على قرطاس ن فلان نصيبه كذا او فلانا كذا ليكنه - فظنه اهـ ويرفع ذلك القرطاس الى القاضي حتى يتولى الافراع بينهم نفسه جوهره (قوله ويعدله على سهام القسمة) بالدال المهملة بأن ينظر الى أقل السهام فيجزئه عليه حتى ان كان الأقل ثلثاً جعله أثلاثاً وان كان سدساً جعله أسداساً قاله الشيخ وروى بعزله بالزاي المحجمة أي يقطعه بالقسمة عن غيره قاله العيني (قوله ويذره) لان قدر المساحة يعرف بالذرع اهـ منخ (قوله ويقوم البناء) لحاجته اليه اذا البناء يقسم على حدة فيقوم حتى اذا قسمت الارض بالمساحة ووقع البناء في نصيب أحدهم يعرف قيمته لمعطى الآخر مثل ذلك اهـ مكي عن النهاية (قوله ويفرز كل نصيب بطريقه وشربه) ان أمكن برهان وهذا بيان الأفضل فان لم يفرزه أو لم يمكن جازاه تبين اهـ مكي وفيه أنهم قالوا اذا قسم ولا حدهم مسيل أو طريق في ملك الآخر صرف عنه ان أمكن والافسحت واعلم أن في طريق الدار والارض يكفي مرور رجل ونور ولا يشترط مرور الجمل والمجمل قهـ تاني اهـ أبو السعود (قوله ويقب الانصبا بالاول) أي من أي جانب شاء ليمكن من الزام كل واحد منهم عند خروج قرعته أفاده الزاي (قوله ويكتب أسامهم) ويجعل في كل بطاقة اسماً ويجعلها في قطعة من طين أو شمع ثم يدلكها بين كفيه حتى تصير مستديرة كالبنسقة (قوله تطيب الثوب) قال في الجوهره والقرعة ليست بواجبة وانما هي لتطيب النفس وسكون القلب ولتفي شهمة الميل حتى ان القاضي لو عين لكل واحد نصيباً من غير افراع جاز لانه في معنى القضاء فيملك الزام اهـ (قوله فن خرج اسمه) قوله السهم الاول الخ) وليس لأحد أن يرجع سواء كان بالتراضى أو بالحكم مكي عن السراج (قوله واعلم أن لدراهم) ولو كانت من التركة ومن مال الشركة فلا تدخل الا برضاهم أفاده الشرنبلالي وعمله الزاي بأن بعضهم يصل الى عين المال المشترك ودراهم الآخر في الذمة ولان الجنس المشترك لا يقسمان فافظنا عند عدم الاشتراك (قوله قسم بالقيمة عنده الثاني) لانه لا يمكن اعتبار التعديل فيه الا بالتقويم لان تعديل البناء

وقال لا يقسم لو ذكر كوراً فقط وانا فقط كما يقسم الاول والثاني ورقيق انفسهم (و) لا (الجواهر) انفسهم ثنائياً (و) لا (الحمام) والبر والرحى والكتب وكل ماني قسمته ضرر (الابريضاهم) لما زولوا أراد أحدهما البيع وأبي الآخر لم يجبر على بيع نصيبه خلافاً لما لك وفي الجواهر ولا تقسم الكتب بين الورثة ولكن ينتفع كل بالمهايا ولا تقسم بالاوراق ولو برضاهم وكذا لو كان كتاباً ذا مجلدات كثيرة ولو تراضوا أن تقوم الكتب ويأخذ كل بعضها بالقيمة لو كان بالتراضى جاز ولا خافية داراً وحانوت بين اثنين لا يمكن قسمتها اشجرا فيه فقال أحدهما لا أكرى ولا انتفع وقال الآخر اريد ذلك امر القاضي بالمهايا ثم يقال ان لا يريد الا لتنازع ان شئت فانتفع وان شئت فأغلق الباب (دور مشتركة أو دار وضعية أو دار وحانوت قسم كل واحد من مصرين مطلقاً ولو متلازمة وفي محلتين أو مصرين مطلقاً) اذا كانت كلها في مصر واحد أولاً (مسكين) اذا كانت كلها في مصر واحد فإلى فيه وقال ان السكل في مصرين فقوله ما كقوله لقاضي وان في مصرين ما يقسمه على قرطاس (و بصور القاسم ما يقسمه الخ) ويعدله على سهام القسمة ليرفعه للقاضي (ويعدله على سهام القسمة) ويذره ويقوم البناء ويفرز كل نصيب بطريقه وشربه ويلقب الانصبا بالاول والثاني والثالث وهلم جرا (ويكتب أسامهم) ويخرج السهم الاول ومن خرج ثانياً فله السهم الثاني الى أن ينتهي الى الاخير (و اعلم ان ادراهم) فلا تدخل في القسمة (لله قرار قسم بالقيمة عنده الثاني)

لا يكون بالمساحة اثنين (قوله من العرصة) يسكون الراى كما فى المختار وهى كما فى القاموس كل بقعة من الدار واسعة ليس فيها بناء والجمع عراض وعرضات وأعراس (قوله بتقابل البناء) أى بما يباو به من العرصة (قوله ولا يمكن التسوية) بأن لم تنف العرصة بقيمة البناء اه زيلعى (قوله للضرورة) أى وهى فى هذا القدر فلا يترك الأصل وهو القسمة بالمساحة إلا بالضرورة وهو موافق رواية الأصل اثنين (قوله والحال أنه لم يشترط فى القسمة) جعل الواو للحال وفى شرح العلامة مكبر أن قوله لم تشترط صفة كل واحد من المسيل والمطريق اه قالوا والسوق الصفة بموصوفها اه حوى والمآل واحد قال والمسيل محل اسالة ماء المطر وقيد بقوله ولم يشترط لانه اذا اشتراطت كهم على حالهم افلا تقسم ويكون ذلك على ما كان قبل القسمة جوهره (قوله واستوفت) على وجه يتمكن كل منهما أن يجعل احده مسيلا وطريقا لان المقصود لا يتم باستطراق الغيرة فى أرضه وتزيله ماءه فى أرض غيره أبو السعود (قوله أبقينا الخ) هذا يفيد أن الاختلاف بينهم فى أن الطريق مثلا أدخل أولا وأن ذلك فى الزيلعى وليس كذلك بل الذى فيه انهم اذا اختلفوا حين القسمة فقال بعضهم فيها كما كانت وقال بعضهم تقسمها وبارنه كما فى الحاشى ولو اختلفوا فى ادخال الطريق فى القسمة بأن قال بعضهم لا يقسم الطريق بل يبقى مشتركا كما كان قبل القسمة نظرية الحكماء كم فان كان يستقيم أن يفتح كل فى نصيبه قسم الحكماء من غير طريق لجاءتهم تسكينا للمنفعة ونحوه فالأمر من كل وجه وان كان لا يستقيم ذلك رفع طريقا بين جاعتهم لتحقيق تسكين المنفعة فيما وراء الطريق اه أى قسم لكل طريق فى الاول ورفع الطريق من القسمة فى الثانى فالاولى أن يقول بدل أبقينا ببقية (قوله بطوله) على قدر ما يكتفى فى الباب لاستمرار الى السماء هذا وفى الوهبانية وان جهلوا قدرها هم بطرقهم على عدد الملاك لا الملاك بجزء وفى شريحهم فيها على قدر ملكهم وليس على الاملاك فيه بقدره يعنى أن الطريق اذا جهلت الانصاف فيه بقسم على عدد الرؤوس لا بقدر مساحة الاملاك فلوزر عوا أشجارا أو حدثت منفعة فانهم كون على رؤسهم وأما الشرب اذا جهلت فيه الانصاف فانه يقسم على قدر الاملاك ومعنى ما ذكره المصنف انهم اذا اختلفوا الدار واختلفوا فى قدر طريق كل نصيب يجعل طريق كل نصيب على قدر عرض باب الدار بطوله وقال فى التبيين لأن باب الدار متفق عليه والمختلف فيه يرد الى المتفق عليه ولأن فى ذلك القدر كما يراه فى الدخول فكذلك فى الاول فيبقى ملكهم فى الطريق على قدر سهامهم من الدار لأن القسمة وقعت فيما وراءه ولم تقع فيه فبقى به هذه الشركة كما كان اه فليأقل ومن صور ما ذكرهنا ما اذا كانت الدار بين رجلين وفيها طريق فبغيره ما أراد اقسمة الدار وأراد صاحب الطريق أن يجمعها معن القسمة لم يسكن لذلك ويترك الطريق عرضه وعرض باب الدار الاعظم وطوله من باب الدار الى باب الدار التى لها الطريق ويقسم بقية الدار على حصة وقومها والمسيل بمنزلة الطريق بقوله المصنف عن الخانية (قوله حتى يخرج كل واحد منهم جناحاً فى نصيبه ان فوق الباب) فيه تأمل لأن روشن ونحوه لا يجوز احداثه فى الطريق الخاص بالبرضا الكل فانه من تجوز هذا الاحداث فوق قدر الباب فان قلتم هذا فى الزقاق من خارج وما ذكره من انى داخل الدار فلات لافرق فان داخل الدار طريق لكل من له منزل أو بيت فيها فيترقب على رضاهم اللهم الا أن يقال وان كان عدم رضاهم مانعاً لكنه مانع آخر فتأمل اه حوى ويحتمل أن يقال المراد بالباب باب الدار الذى قسم الطريق على قدره فنفس الباب مشترك فلا يبنى فيما دونه وما فوقه ان وقع فى نصيب أحدهم له البناء فيه (قوله لأن قدر طول الباب من الهواء مشترك) فيه أن قدر طول الباب وعرضه حق المقاسم وانما المشترك ما زاد عليه الى السماء فليحصر الصواب (قوله فجاز قسمة التين بالكرار) أى وهى لان لم من الزيادة فى بعضا فيجوز للترانى (قوله بالسريجة) وعاء يضفر ويجعل فيه العنب فهو كالكاسل (قوله لانه رزنى) أى وقد وقعت المعاوضة بالقسمة فلا بد فيه من التساوى والادخلة الربا (قوله سفل) بضم السين وكسرهما (قوله قوم كل واحد الخ) لأن السفل يصلح لما لا يصلح له الاملو كالبر والسرداب والاصطبل وغيرها فجاءه لا كالجنيين فلا يمكن التعديل إلا بالقيمة اه زيلعى وقال أبو حنيفة وأبو يوسف يقسم بالذراع ثم اختلفا فى الكيفية فقال الامام ذراع من سفل بذراعين من علو قيل ذراع بذراع وعام ايضا حى التبيين (قوله وشهد الناسمان) سواء كانا قاسمى القاضى أم لا (قوله تقبل) لانها مشهورة بالقبض وهو فعل غيرهما فهو لا يجوز ان لا تقسمهما معاً لا اتفاق الخ وم عن ابناء ما استوجرا عليه (قوله

وعند الثالث يريد من العرصة بتقابل البناء فان بقى فضل ولا يمكن التسوية رداً للفضل دراهم للضرورة واستحسنه فى الاختيار (قسم ولا حدهم مسيل ماء أو طريق فى ملك الا حرو) الحال انه (لم يشترط فى القسمة) صرف عنه ان يمكن والافسحت القسمة اجاعا واستوفت ولو اختلفوا فقال بعضهم أبقينا مشتركا كما كان ان يمكن افراز كل فعل كما بسطه الزيلعى (اختلفوا فى مقدار عرض الطريق جعل) عرضها (قدر عرض باب الدار) وأما فى الارض فيقدر عرضها (قوله حتى يخرج كل واحد منهم جناحاً فى نصيبه ان فوق الباب) واحد منهم جناحاً فى نصيبه ان فوق الباب لا يبادونه لأن قدر طول الباب من الهواء مشترك والبناء على الهواء المشترك لا يجوز الارض الشريكة جلاية (ولو شرطوا أن يكون الطريق فى قسمة الدار على التفاوت جازدان) وصلى (القسمة على التفاوت متساوية) لأن (القسمة على الربوية جائز) بخلاف بالتراضي فى غير الاموال الربوية جائز بالتين بالكرار لانه لا يسوزنى لا العنب قسم التين بالكرار بل بالقيان أو الميزان بالسريجة على الصحيح (قوله) (ولو) مشتركان لانه وزنى (سفل له) أى فوقه (ولو) (سفل مجزئ) مشترك والعلو لا حرو (قوله كل مجزئ) مشترك والسفل لا حرو (قوله) (واحد) من ذلك (على حدة وقسم القسمة) عند مجزئتين (أنكر بعض النسخ) بعد القسمة استيفاء نصيبه وشهد الناسمان (قوله تقبل)

تعد افا وفسخت وكذا الاختلاف في الحدود
(وان استحق بعض معين من نصيبه لا تفسخ
القسمة اتفاقا على الصحيح وفي استحقاق بعض
شئ في الكل تفسخ) اتفاقا (وفي) استحقاق
(بعض شائع من نصيبه لا تفسخ) جبرا
خلافا للثاني (بل) المستحق منه (يرجع)
بصفة ذلك (في نصيب شريكه) ان شاء أو ينقض
القسمة دفعا لغيره انما يقبض قلت قد بقي
ههنا احتمال آخر وهو ان يستحق بعض
من نصيب كل واحد فان كان شائعا ففسخت
وان كان معينان تساويا فظاهر والافاقامة
لذلك الزائد كما مر فدل على ان يرد بها بالذكر (ظهر
دين في التركة المقسومة تفسخ) القسمة (الا
اذا قضوه) أي الدين (أو أبرأ الغرماء ذم
الورثة أو بقي منها) أي من التركة (ما بقي به)
لرول المانع (ولو ظهر غبن فاحش) لا يدخل
تحت التقويم (في القسمة) فان كانت بقضاء
(طلت) اتفاقا لان تصرف القاضى مقيد
باعتدال ولم يوجب (ولو وقعت بالتراضي)
تبطل أيضا (في الاصح) لان شرط جوازها
المعادلة ولم يوجب نقضها خلافا
لتصحيح الخلاصة قلت فلو قال كالكثرة نسخ
اكثر أولى (وتسمع دعواه ذلك) أي ما ذكر
من الغبن الفاحش (ان لم يقرب بالاستيفاء وان
أقربه لا) تسمع دعوى الغلط والغبن للتناقص
الا اذا ادعى الغصب قسم دعواه وتماهه
في الخاتمة (ادعى أحد المتقاسمين) للتركة
(دين في التركة صحيح) دعواه لانه لا تناقص
اتعلق الدين بالمعنى والقسمة بالصورة
(ولو ادعى غيبا) بأي سبب كان (لا) تسمع
للتناقص اذا اقدم على القسمة اعتراف
بالشركة وفي الخاتمة اقتسموا دارا أو أرضا
ثم ادعى أحدهم في قسم الآخر بناء أو تخللا
زعم انه بناء أو غرسه لم تقبل بينته (وقعت
شجرة في نصيب أحدهما أغدا انما عندلية
في نصيب الآخر ليس له ان يجبره على
قطعها به يفتي) لانه استحق الشجرة بأغصانها

نصيبا مدعى ويحكم على قدر جهته وان
لانه اعتمد على فعل الامين) أي ما قرنت له تأمل حق التأمل ظهر الغلط في فعله فلا يؤخذ بذلك الاقرار عند
ظهور الحق اه درر (قوله لانه منكر) أي وهو يدعى عليه الغصب والقول للمنكر مع عيینه (قوله وان قال قبل
اقراره بالاسية فاه) المراد انه لم يحصل منه اقرار أصلا انتهى شربلانية (قوله أصابني من ذلك كذا الى كذا)
عبارة الغرر أصابني من كذا الى كذا وهي أولى لتصریح بمن في المبدأ فتقابل الى في المنتهى فالأولى ان يقدم
ذلك على من والاشارة الى نصيبه (قوله تحاشا وتفسخ) لان الاختلاف وقع في مقدار ما حصل له بالقسمة اه
(قوله فاذا ادعى أحدهما الخ) هذه تغني عن قوله سابقا ولو ادعى أحدهما ان من نصيبه شيئا فان فيها ما فيها وزيادة
تفصيل فتدبر (قوله وكذا الاختلاف في الحدود) التشبيه ليس من كل وجه لانه ما اذا أقام البينة أي عند
الاختلاف فيها بقضى لكل واحد منهم بالجزء الذي في يد صاحبه لانه خارج وبينه الخارج أولى وان أقام
أحدهما بينة قضى له وان لم يقدم واحد منهما بينة فالحال ان اذا كذا في المنع فتدبر (قوله اتفاقا) بين الامام وأبي
يوسف ومقابل الصحيح ما حكاه القدوري من الخلاف في المعين كما هو في الشائع وجه الاتفاق ان ما وراء المستحق
بقي مفرزا على حاله ليس للغير فيه حق (قوله تفسخ اتفاقا) لانه بالاستحقة في ظهر شريك آخر والقسمة بدونه لا تصح
(قوله تفسخ جبرا) لان المقصود بالقسمة التميز والافراز ولا ينعقد باستحقاق جزء شائع من نصيب الواحد
(قوله خلافا للثاني) فنال بفسخ القسمة (قوله بل المستحق منه) في الشائع والمعين (قوله قلت قد) ذكره
المصنف في المنع (قوله فان كان شائعا) بأن استحق بعض شائع في كل نصيب وهذا غير استحقاق شائع في كل
المقسوم انكم في حكمه فليأمل (قوله والا) أي وان كان زائدا الخ بأن استحق أربعة من نصيب أحدهما وستة
من نصيب الآخر فانه يرجع الثاني على الاول بذراع (قوله فلذا لم يقردها بالذكر) لان حكم الشائع في كل
نصيب في حكم الشائع في الجميع وحكم الزائد فهو من قوله ولو اقتسموا دارا أو أصاب كلا طائفة الخ وحكم
المساوي ظاهر (قوله تفسخ القسمة) لان الدين مقدم على الارث فيمنع وقوع الملك لهم فيها (قوله أو أبرأ الغرماء
ذم الورثة) فيه ان الدين يملق بعين التركة بعد تعاقبه بذمة الميت (قوله ولو ظهر غبن فاحش) قيد به لانه ان كان
يسيرا بحيث يدخل تحت تقويم المتقويمين لا تسمع دعواه ولا تقبل بينته (قوله خلافا لتصحيح الخلاصة) في انها
لا تنقض اذا وقعت بالرضا كالبائع قال الجوى ولئن سلم انها كالبيع فعلى ما اختاره بعض المتأخرين
من الرضا حصل غرور في البيع ينبغي هنا كذلك لان التراضي انما يحصل بناء على انها اقسام متساوية اه
ملخصا (قوله قلت فلما قال كالكثرة) اراد بذلك التورك على المصنف في تطويل العبارة لكنه لم يأت بصدر عبارة
حافظ الدين الذي يفيد التورك وهو ولو ظهر غبن فاحش في القسمة تفسخ اه فان اطلاقه بعم الصورتين (قوله
لا تسمع دعوى الغلط) أي الابينة وقد قدم انها تسمع فيه بها وأجاب عن التناقض ونحوه في الدرر وقد ذكر
ذلك المصنف عن الخاتمة حيث قال عنها وعمامتعض به القسمة الغلط فاذا ادعى أحد الشركاء غلطا في القسمة
لا تعاد القسمة بمجرد دعواه ولا مساحته ولا كيد ولا وزنه الا بحجة لان الظاهر وقوع القسمة على وجه المعادلة
ولا تنقض القسمة الا اذا أقام البينة على ذلك وان لم يكن له بينة وطلب استعلاف الشركاء فانه يستحق
لرباء الشكول اه ثم قسم الغلط الى وجوه تنظر فيه ومقتضى ما قبل في الغلط ان يقال في الغبن (قوله لتعلق الدين
بالمعنى) وهو مالية التركة حتى كان للورثة أن يقضوه ويستحلوا بها (قوله اقتسموا دارا أو أرضا) مثلها
ما في المنع عن الخاتمة قوم اقتسموا دارا امرا ثمان رجل والمرأة مقر بذلك وأصابها الثمن فعزل لها ثمنها على
حدة ثم ادعت أن زوجها أصدقها اياها أو اشترتها منه بصدقتها لم يقبل ذلك منها لانهما لم يساعدتهما على القسمة
فقد أقرت انها كانت زوجها عند موته فلا تسمع دعواها اه (قوله على قطعها) أي قطع الاغصان (قوله به يفتي)
مقابل ما عن ابن رستم عن محمد انه يجبره (قوله لانه استحق الشجرة بأغصانها) أي على هذه الحالة (قوله
والا اهدم) أي وأرضاه بدفع قيمته هندية عن محيط السر خشي (قوله لان قسمة التراضي الخ) ظاهره ان هذا
الحكم لا يجري في قسمة الجبر وكلام المصنف عام (قوله ومبادلتها) الاولى واعادة الشركة (قوله ويضمن مالها)

اختيار (بني أحدهما) أي أحد الشريكين (بغير إذن الآخر) في عقار مشترك بينهما (فطلب شريكه رفع يده عنه) القسمة
الباقية فيها) ونعمت (والا اهدم) البناء وسكن الغرس كذلك بزيادة القسمة تقبل التمسك فله ان
يكفي عقارا أو غيره لان قسمة التراضي مبادلة ويصح فسخها

انظر ما وجه الضمان (قوله جزم بالقبيل في الاشياء) نقل أبو الهود عن المصنف أنه لم يطلع على هذه الرواية (قوله ولو أنها بائنا الخ) قال في المنع هي أي المهاياة ما عدا من الهيئة وهي الحالة الظاهرة لا المتهيئ للشيء وقد تبدل الهمة أله وحقه كفاي العناية أن كلامهم يرضى بهيئة واحدة ويختارها وأن الشريك الثاني يتدفع بالعين على الهيئة التي انتفع بها الشريك الأول وفي عرف الفقهاء هي عبارة عن قسمة المنافع والتي هي باباها لانها مبادلة المنفعة بجنسها وهي جائزة استصدا قالوا تعالى لها شرب ولكم شرب يوم معلوم (قوله يسكن هذا بعض الخ) أشار به الى أن التهايو يصح بالمكان والزمان (قوله يخدم هذا هذا والاخر الاخر) وكذا لو كانتا جارتين فنهايتا على أن ترضع احدهما ولأحدهما وترضع الاخرى ولد الاخر (قوله في الوجوه الستة) هي ستة يجعل المسئلة الاولى بوجهيها مسئلة واحدة وقدين الوجه فيها المصنف في شرحه (قوله بطلب أحدهما) أي وان أبي الاخر (قوله ولا ينطل بموت أحدهما ولا بموتهما) لانه لو انتقض بسبب تأنقه الخكم ولا فائدة في النقص ثم الاستئناف هندية (قوله بطلت) قال في الذخيرة والكل واحد منهما انتقض المهاياة بعذر أو بغير عذر قال شيخ الاسلام هذا هو ظاهر الرواية واذا كان يكون لاحدهما النقص بعذر أو بغير عذر على ظاهر الرواية اذا حصلت المهاياة بتراضيهما أما اذا حصلت بحكم الحاكم ليس لاحدهما أن ينتقض ما لم يصطالحا على النقص فاذا حصلت بتراضيهما ثم نقضاها لا يحتاج الى إعادة مثلها نائيا واذا احتاج الى ما هو أعز دل من هذه القسمة وهي القسمة بضاء القاذي وليس لواحد منهما ما أن يحدث في منزله بناء أو ينقضه أو يفتح بابا هندية ويحل جوارز النقص اذا لم يؤجرها أحدهما والمدة باقية قال في التتارخانية اذا لم تحض مدة الاجارة فليس للاخر من المهاياة صيانة لحق المستأجر اه (قوله ولو اتفقا الخ) أما اذا سكتا عن الطعام فالقباس وجوبه عليهما وفي الاستحسان يجب على كل واحد منهما الطعام الخادم الذي شرط له في المهاياة هندية (قوله بخلاف الكسوة) ظاهره أنهم اذا اتفقا على أن كل عبد كسوته على من هو عنده لا يجوز وفيه تفصيل ان لم يبين مقدار ما لا يجوز قياسا واستصدا نائيا وما اذا بينا بأهلو ما لا يجوز قياسا ويجوز استصدا نائيا أما الطعام فحاشا اشتراطه على من يخدم وان لم يبين مقداره استصدا نائيا فاده في الهندية (قوله وما زاد في نوبة أحدهما) أي في التهايو في الغلة لا في السكنى قال في الخاتمة وان نهايتا في الزمان بأر تهايتا على أن يسكن أحدهما هذه الدار سنة وهذا سنة أو يؤجر هذا سنة وهذا سنة قال التهايو في السكنى جائزة بتراضيهما واختلاف في الاجارة فقال الامام عوازه زاده الطاهر انه يجوز اذا استوت الغلتان فيها وان فصلت في نوبة أحدهما يشتركان في الفضل وعليه الفتوى وكذا التهايو في الدارين أن فلهما بتراضيهما وان أبي أحدهما فقال السرخسي الاظهر أن الناضي يجبر على التهايو الا أنه في الدارين اذا أغلت ما في يد أحدهما أغلت الاخرى لا يرجع أحدهما على صاحبه بشيء وفي الدار الواحدة اذا تهايتا في الغلة فأغلت في نوبة أحدهما أكثر مما أغلت في نوبة الاخر يشتركان في الفضل اه (قوله ملتي) عبارته مع شرحه لاه ولف ونجوز في عبد ودار على السكنى والخدمة للجواز في التصديق المختلف أول وكذا في كل مختلف المنفعة كسكنى الدور وزرع الارضين وكحمام ودار اختيار (قوله ولو تهايتا في غلة عبد) هذا متفق على عدم جواز التهايو فيه لانه لا يتأني الا في زمانين فيستوهم تغيرهما بخلاف التهايو في خدمة بلربان المساجحة فيها (قوله أو في غلة عبيدين) عدم الجواز قول الامام لان التهايو في الخدمة جواز للضرورة ولا ضرورة في الغلة لانه يمكن قسمة ثمنها ولا يجوز لامكان التعادل بينهما (قوله أو تهايتا في غلة بغل) متفق على عدم جوازه (قوله أو بغلين) لا يجوز عنده ويجوز عندهما (قوله أو في ركوب بغل أو بغلين) هما على الخلاف (قوله أو غرة شجرة أو في لبن شاة) هما على الجواز التهايو فيه بالاتفاق لانها أعيان باقية ترد عليها القسمة عند حصولها فلا حاجة الى التهايو (قوله ثم يبيع كما) أي للشرية اذا مضت نوبة المشتري والاوى أن يقول ثم يبيع - ظنه من شر يكبد بعد مضى نوبته وهذا الظاهر اذا ظهرت الثمرة وان لم يبدع صلاحها (قوله أو يفتق بالابن) الاولى الاتيان بالواو والضمير في ينتفع يرجع الى أحد الثمرين يكتن الميهم (قوله الغرامان ان كانت الخ) هذا أحد أقوال ثلاثة وقيل تقسم على قدر الاملاك وقيل على قدر الرؤوس ذكره اللؤلؤ الجي (قوله ونساء) قال بعض الفضلاء الواقع في بلادنا أخذ العوارض من النساء على درهمين والذي يظهر أن دخولهن عند اطلاق الطلب ايعنى لان المطاق يجري على اطلاقه حتى يرد ما يخصه من أموالهن من السلطان أخذ العوارض بالرجال فلا يدخلن حوى والظاهر أن المراد بالعوارض

(وقيل لا) يثبت جزم بالقبيل في الاشياء
 وبالأول في البرازية القنبية (ولو تم إثبات في
 سكنى دار) واحدة يسكن هذا وهذا أيضا
 أو هذا شهر أو هذا شهر (أو دارين) يسكن
 كل دار (أو في خدمة عبد) يخدم هذا أو ما
 وذا أو ما (أو عبد بن) يخدم هذا هذا الآخر
 الآخر (أو في غلة دار أو دارين) كذلك
 (سمع) التماثل في الوجوه الستة المتماثلة
 اتفاقا والاسم أن القاضي جابيه بينهما جبرا
 بطلب أحدهما ولا يطل بغير أحدهما القسمة فيما
 ولا يجوز لو طالب أحدهما القسمة فيما
 بطلت ولو اتفقا على أن تفتت كل عبد
 على من يخدمه جاز استحسانا بخلاف
 الكسوة وما زاد في نوبة أحدهما في الدار
 الواحدة مشتركا في الدارين ويجوز في عبد
 ودار على السكنى والخدمة وكذا في كل محتاني
 المنفعة ما بقي وتماثل فيما علقته عليه (و) لو
 تماثلا (في غلة عبد أو في غلة عبد بن أو تماثلا
 في غلة بعل أو بعلين أو في (ركوب بعل
 أو بعلين أو في (غرة شجرة أو في (ابن شاة لا)
 يصح في المسائل الثمان وحده الفار ونحوها
 أن يشتري حظ شركه ثم يبيع كلها بعد
 مضي نوبته أو ينتفع بالبنية دار معلوم
 استقرضا لنصيب صاحبه إذا فرض الشارع
 جائزة فروع الغرامات ان كانت لحفظ
 الاملاك فالقسمة على قدر المال وان لم يخط
 الانفس فعلى عدد الرؤس ولا يدخل صبيان
 ونساء فلو غرم السلطان قرية تقسم على هذا

النائب العارضة (قوله فانه قوا على القاء أمتعة) فلو لم يتفقوا فالتى حنطة غيره مثلا فيراذنه ضمن قيمتها في هذه
الحالة أفاده الزايدى وذكره من الضلالة ما منه يفهم أنه لا نبي على الغائب الذى له مال فيها ولم يأذن باللقاء
فلو أذن به بأن قال اذا تحققت هذه الحالة فالتقوا اعتبر اذنه ويجب أن يشيد كلام قارئ الهداية وهو ما ذكره
المؤلف بما اذا قصد حفظ النفس خاصة كما يفهم من تعليقه أما اذا قصد حفظ الامتعة فقط اذا لم يحسن على النفس
وخشى على الامتعة بأن كان الموضع لا تفرق فيه النفس وتلف فيه الامتعة فهي على قدر الاموال لا على
الاتقن واذا خشى على النفس والاموال فالتقوا بعد الاتفاق لحظهما فهي على قدر الاموال والنفس من
كان غائبا وأذن باللقاء اذا وقع ذلك اعتبر ماله ونفسه ومن كان بنفسه فقط اعتبر نفسه فقط ولم أر هذا التحرير
لغيرى ولكن أخذته من التعليق المحوى وقوله اعتبر ماله ونفسه فيه نظر اذ نفسه لم تذكر في الفينة ثم نقل عن
كتب الشافعية يجوز عند هيجان البحر وخوف الضرر القاء بعض متاع الفينة في البحر لسلامة الآدمي المحترم
ان تعين لدفع الفرق ويحرم القاء العبيد والدواب لا مالا وروح له واذا قصر في اللقاء حتى حصل الفرق عصى
ولم يضمن ويحرم القاء المال بالخوف التلف فان كان مال غيره باذنه لم يضمن والا ضمن اه قال بعض الفضلاء
وقواعدنا لا تأباه اه (قوله المشترك اذا انهدم الخ) استثنى منه جدار بين يمين خيف سقوطه وعلم أن في تركه
ضررا عليهم ما ولهما وصار فأبى أحدهما العمارة فانه يجبر الآبى على البناء مع صاحبه وليس هذا كإبائه أحد
المالكين لأن الآبى منهم ارضى بدخول الضرر عليه فلا يجبر أما هنا فقد أراد الوصى ادخال الضرر على الصغير
فيجبر على أن يرم مع صاحبه قال العلامة شرف الدين ويجب أن يكون الوقف كمال اليتيم (قوله والابنى) أى
ولا اجبار ومحل اذا صار صحراء أما اذا بقى منه شئ فانه يجبر قال في الخلاصة طاحونة أو حمام مشترك انهدم وأبى
الشريك العمارة يجبر هذا اذا بقى منه شئ أما اذا انهدم الكل وصار صحراء لا يجبر وان كان الشريك معسرا يقال
له أنفق ويكون ديناً على الشريك أما الزرع اذا كان بين الشريكين فأبى أحدهما أن يسقيه يجبر وفى أدب القاضي
لا يجبر ولكن يقال أسقه وأنفق ثم ارجع في حصة بنصف ما أنفق (قوله وله التصرف في ملكه) أن أريد بالملك
ما يعم ملك المنفعة مثل الوقف للسكنى أو الاستغلال (قوله وان ضرر جاره) تركه القول الفصل وهو ان كان الضرر
بينا يمنع والا لا وبه يفتى نقلة في شرح الوهبانية وفي الفصول العمادية اتخذ طاحونة في داره لطن ينسبه لم يكن
لجاره منعه لانه يكون أحبا فالا يتضرر به الجيران وان اتخذ هاللاجرة يمنع لانه يكون على الدوام وبوخذ منه
انه اذا اتخذها لنفسه وكان كثير العميال يطن دائما يمنع والمراد بالدوام أن يكون الطعن فيها على هيئة
المتأجرة للطعن وان جعله في داره امطبلان جعل حافرا للآية الى حائط داره يمنع وان جعل رأسه بالبلد لا
ولونأذى الجيران بسرقينه ليس لهم منعه وقال أبو القاسم يمنع وبه أخذ مشايخ بلخ وبنجارى وصحح القول
المفصل النسقى وقال في العمادية وبه أخذ كثير من مشايخنا وعليه الفتوى اه وانع هو الاستحسان قاله
الشيخ صالح (قوله وفي الوهبانية وشرحها) الثلاثة الاول من الوهبانية وهو على غير ترتيب المنظومة والرابع
والخامس من تصليح العلامة عبد البر والسادس من زيادة المؤام (قوله وزرع الانسان أرزا) الارز كفعل
وقد انضم راءه وتشدد الزاى وبعضهم يشخ الهزمة وبعضهم يحذفها اه من شرح العلامة عبد البر (قوله لو يضرر)
هو على أحد الأقوال المتقدمة وابن وهبان فرق بين الارز والشجر بأن مدة الاقل قصيرة بخلاف الشجرة وبفتقر
في القصيرة ما لا ينتفى في الطويلة وردة العلامة عبد البر بان الضرر الحاصل من الشجر وان طالت مدته دون
بعض الحاصل بالارز وان قصرت مدته لكثرة الماء في ذلوقته في الشجر اه (قوله وحيط) مجرور بواو وب
والاولى جعله من قواعدها مبتدأ وجهه ليس بغير خبره والضمير في له للعائط والمراد بالاهل الشر كما وقوله فحمل
واحد أى وضع على الحائط أحد الشجر كما جذوعا والحال أنه لا حل عليه أى لم يكن محملا من قبل وفى من قوله
فيه جوفى على وقوله ليس بغير أى ليس للشريك الا أن يرفع ما وضع من الخدوع بل يقال له ضع أنت من ذلك
ان شئت وهذا بخلاف ما اذا أراد أحدهما أن يزدخبا على خشب صاحبه أو يتخذ عليه سقرا أو يفتح كوة أو بابا
حيث لا يكون له ذلك الا باذن صاحبه والفرق أنهم استحسنوا اجواز وضع الخشب لانه لو منع عن وضعه بغير
اذن شريكه أعطيت منفعة الحائط وربما لا يذنه شريكه وهذا معدوم في زيادة الخشب وفتح الباب والنكوة
أفاده العلامة في شرحه (قوله وما الشريك الخ) هو نص محمد وأشار الى ترجيحه بتقديمه (قوله أن يعلى حيطه)

ولو خيف الفرق فانه قوا على القاء أمتعة
فانهم بعدد الرؤس لانهم لم يخطوا النفس
المشترك اذا انهدم فأبى أحدهما العمارة
ان احتمل القصة لا يجبر وقسم والابنى ثم
آجره ليرجع بما أنفق لو أبى من القاضى ولا يفتقر
البناء وقت البناء وله التصرف في ملكه
وان تضرر جاره في ظاهر الرواية الكل في
الاشباه وفي المجتبى وبه يفتى وفي السراجية
الفتوى على المتع قال المصنف فقد اختلف
اللقاء وينبغى أن يقول على ظاهر الرواية
انتهى قلت ومضى متفرقات القضاء وفى
الوهبانية وشرحها
ولو زرع الانسان أرزا بداره
فليس لجاره منعه لو يضرر
وحيط له أهل فحمل واحد
ولا حل فيه قبل ليس بغير
وما الشريك أن يعلى حيطه

أى الحيط المشترك بينهما (قوله وقيل التعليل جائز) أى مطلقا وقيل ليس له منه إلا أن يكون شيا خارجا عن الرسم
قال العلامة عبد البر ينفى أن يكون ذلك هو المعقد والاطلاق في القولين محمول على هذا التفسير (قوله
ومنع قسم) أى ما لا يمكن قسمته كالحمام اه حلى (قوله من الرتم) متعلق بمنع أى عند امتناع التبريك من
التبريم اه حلى (قوله قاض موبى) مبتدأ وخبر والجمله خبر بمنع وحذف العائد والتقدير موبى بمعنى أن
القاضى يوزره ويهيم به بالاجرة وقد علم أن الضمير في قوله فيعمر الى القاضى اه حلى مزيدا (قوله وينفق
في المختار) أى في القول المختار وأقادم هذا البيت أن هذا هو المعقد لا ما قبله (قوله راض) فاعل ينفق والضمير
في باذنه راجع الى القاضى يعنى أن الراضى بالعمارة يتفق باذن القاضى اه حلى (قوله وينفق فعما من أبى) يعنى
أن من أبى العمارة يمنع من الانتفاع قبل أن يخسر اه حلى (قوله وخذ متفقا) بفتح الفاء اسم مفعول وهذا زيادة
المؤلف قاله الحلى (قوله بالاذن منه) أى بالاعلام منه لحاكم بالمحاذنة والاولى بالاذن له من حاكم لأن اعلام الحاكم
لا يقتضى الاذن منه لكنه هو المراد به أى إذا اتفق باذن الحاكم أخذ من شريكه ما أنفق وان اتفق بغير اذنه
أخذ منه قيمة البناء انتهى (قوله ان لا) بكسر هـ زنة ان الشرطية والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (كتاب المزارعة) •

وتسمى المزارعة والمحاولة ويسمى بها أهل العراق القراح (قوله مناسبتا ظاهرة) قال السيد الجوى المناسبة بين
الكتابين أن المزارعة شرعت لتحصيل منفعة الملك وهى النماء كما أن القسمة شرعت لذلك لأن القسمة أعم
لأنها تجري في العقار وغيره والمزارعة تقتصر بالاراضى فالذاخرها عن القسمة أو أن خارجها تقع فيه القسمة
أو أنها بعد القسمة للأرض يحتاج إليها اه (قوله هى لغة مفعلة من الزرع) ذكر في البدائع أن المفاعلة هنا
على باب لان الفعل هنا من اثنين لان الزرع هو الانبات لغة وشرعا والانبات المفعول من العبد هو التسبب
في حصول النبات وفعل التسبب وجد من كل واحد منهما ما إلا أن التسبب من أحدهما بالعمل ومن الآخر
بالتسكين من العمل باعطاء الآلات التى لا يحصل العمل بدونها عاده فكان كل واحد منهما منازعة حقيقة
لوجود فعل الزرع منه بطريق التسبب لأنه اختص العامل بهذا الاسم في المرف كالأداة اه أى في إطلاقها
على ذوات الأربع أو يقال ان المفاعلة قد تستعمل فيما لا يوجد الفعل فيه الا من واحد كالأداة والمحاولة
وقال السيد الجوى ثم المفاعلة في الغالب تجري بين اثنين كالمناظرة والمناظرة وهذه صفة فعل يوجد من
واحد فعمل أن المراد بها العقد فانه يجري بين اثنين وهى كالمناظرة فانه يراد به العقد الذى يجري بين رب المال
والعامل لا حقيقة الضرب فان الضرب يوجد من المضارب لا منهما اه (قوله وأركانها أربعة الخ) وحكمها
في الحال ملكة منفعة الأرض والزرع وصفتها أنها لا زمة من قبل من لا بذره فلا يملك الفسخ إلا بعد زرع غير لازمة
من قبل الآخر قبل إلقاء البذر وتلزم بعده (قوله ولا تصح عند الامام) يعنى أنها فاسدة قال في الهداية وإذا
فسدت عنده فأن سقى الأرض وكرهه ولم يخرج شئ فله أجره لأنه لا معنى لاجارة فاسدة وهذا إذا كان
البذر من قبل صاحب الأرض وإن كان البذر من قبل العامل فعليه أجر مثل الأرض والخارج في الوجهين
إسحاب البذر لأنه غناء ملكه وللآخر الأجر كما فصلنا اه حلى وأما حكم الامام بفسادها الحديث رافع بن
خديج أنه عليه السلام نهى عن المزارعة وهى مزارعة الأرض على الثلث أو الربع من الخبير وهو الأكار
لما لم يفسد الخبير وهى الأرض الرخوة اه درر ولأنه استجار ببعض ما يخرج من عمله فكان فى معنى قفيز
الطعان زيلى والتقييد بالثلث أو الربع لبيان محل النزاع لأنه لو لم يعين أصلا أو عين دواهم مسمومة كانت
فاسدة بالإجماع غناية وخبير يوزن صديق وخبير كسحاب اه عزى زاده (قوله للساجدة) قال
في الدرر والفتوى على قوله ما لأنه عليه السلام دفع فضيل خبير الى أهلها معاملة وأرضها مزارعة على
نصف ما يخرج من غرو زرع وعليه عمل العصابة والتابعين الى يومنا هذا وبشبهه يترك خبر الواحد والقياس
اه والجواب من الامام أن معاملة النبي صلى الله عليه وسلم أهل خيبر فكان خراج مقاسمة بطريق المن
والصلح بدليل أنه عليه الصلاة والسلام لم يبين لهم المدة ولو كانت مزارعة لبيها وقرع الامام مسائل المزارعة
على قول من يجوزها لعله أن الناس لا يأخذون بقوله خانية (قوله صلاحية الأرض للزرع) حتى لو كانت
محنة أو نزة لا يجوز العقد وأما إذا كانت صالحة للمزارعة في المدة لكن لا يمكن زرعها وقت العقد بهما أرض

وقيل التعليل جائز فيعمر
ومنع قسم عند منع مشاركة
من الرتم قاض موبى
وينفق في المختار راض باذنه
وينفق فعما من أبى
وخذ متفقا بالاذن منه لحاكم
وخذ قيمة ان لا وهذا المحذور

• (كتاب المزارعة) •

مناسبتا ظاهرة (هى) لغة مفعلة من الزرع
وشرعا (عقد على الزرع ببعض الخارج)
وأركانها أربعة أرض وبذر وجعل وبقر (ولا
تصح عند الامام) لأنها كقفيز الطعان
(وعندهما تصح وبذنه) للساجدة وقياسا
على المضاربة (بشرط) غناية (صلاحية
الأرض للزرع)

من انقطاع الماء وزمان الشتاء ونحوه من العوارض التي هي على شرف الزوال في المدة تجوز من ارضها ولا بد
 أن تكون معلومة فان كانت مجهولة لا تصح المزارعة لانها تؤدى الى المنازعة فلو دفع الارض من ارضه على أن
 ما يزرع فيها حنطة فكذا وما يزرع فيها شعير فكذا فسد العقد لان المزرعة فيه مجهول وكذا لو قال على
 أن يزرع بعضا حنطة وبعضا شعير الا ان التنصيص على التبعض تنصيص على التجهيل هندية (قوله وأهلية
 العاقدين) بأن يكون عاقلا فلا تصح مزارعة المجنون والعبيد كذلك وأما الاسلام فليس بشرط مزارعة المدة فافدة للعالم
 بشرط فيها تصح مزارعة العبي المأدون والعبد كذلك وأما الاسلام فليس بشرط مزارعة المدة فافدة للعالم
 عندهما (قوله وذكر المدة) بمعنى أنها لا تصح المزارعة الا ببيان المدة لتفاوت وقت انتهاء الزراعة حتى لو كان
 في موضع لا يتفاوت يجوز من غير بيان المدة وتكون على أول زرع يخرج كذا في البدائع وفي الزيلعي لا ينعقد
 على منافع الارض أو العامل وهي تعرف بالمدة ويشرط أن تكون المدة قدر ما يتمكن فيها من الزراعة أو أكثر
 وعن محمد بن سلة لا يشرط بيان المدة ويقع على سنة واحدة (قوله وقيل في بلادنا الخ) ظاهر البدائع أنه ليس
 قولنا متقلا وانما هو تنصيص في بيان المدة (قوله وذكر رب البذر) لان البذر ان كان من قبل صاحب الارض
 كانت المزارعة استعجار للعامل وان كان البذر من قبل العامل كانت المزارعة استعجار للارض
 فكان الماء قدود عليه مجهول لا يعدم ذكره وأحكامها تختلف أيضا فان العقد في حق من لا يذرمه يكون لازما
 في الحال وفي حق صاحب البذر لا يكون العقد لازما قبل القاء البذر (قوله وقيل يحكم العرف) هو قول أبي
 بكر البخاري فإنه قال يحكم العرف ان كان في موضع يكون البذر من قبل العامل أو من قبل صاحب الارض
 يعتبر عرفهم ويجعل على من كان البذر عليه في عرفهم ان كان عرفهم مستمرا وان كان مشترا كالانصاح المزارعة اه
 (قوله وذكر جنسه) لان الاجرة منه ولا بد من بيان جنس الاجرة زيلعي أي ان كان البذر من قبل العامل وان
 كان البذر من قبل صاحب الارض جاز لان حق المزارعة لا يتأكد عليه قبل القاء البذر وعند القائه يصير الاجر
 معلوما والاعلام عند التأكد يكون بمنزلة الاعلام وقت العقد (قوله وذكر قسط العامل الآخر) اراد به من لا
 يذرم من جهته لانه اجرة عمله وأرضه فلا بد أن يكون معلوما زيلعي وعبارة الهندية ومنها بيان النصيب على وجه
 لا يقطع الشركة في الخارج هكذا في محيط المرحسى فان ينال نصيب أحدهما ما يتظر ان ينال نصيب من لا يذرم
 جهته جازت المزارعة قياسا واستحسانا وان ينال نصيب من كان من جهته جازت المزارعة استحسانا اه
 خلاصة (قوله وبشرط التولية بين الارض) وهو أن يوجد من صاحب الارض التولية بين الارض والعامل
 حتى لو شرط العمل على رب الارض لا تصح المزارعة لانعدام التولية وكذا اذا شرط علمها بما يدافع والتولية
 أن يقول رب الارض للعامل سلطت عليك الارض ومن شروط التولية أن تكون الارض خالية عند العقد فان
 كان فيها زرع قد نبت يجوز العقد وتكون معاملة ولا تكون مزارعة وان كان فيها زرع قد أدرك لا يجوز
 لان الزرع بعد الادراك لا يحتاج الى العمل فيه مذكر تجوزها معاملة كذا في الخياصة (قوله ولومع البذر)
 أي من رب الارض وايسر في ذكره كبر فائدة (قوله وبشرط الشركة في الخارج) قال في الهندية وأما ما يرجع
 الى الخارج عن المزارعة أي من الشروط فانواع منها أن يكون مذكورا في العقد فلو سكت عنه فسد العقد
 ومنها أن يكون لهما حتى لو شرط أن يكون الخارج لاحدهما لا يصح العقد ومنها أن تكون حصة كل واحد
 من المزارعين بعض الخارج حتى لو شرط أن تكون من غيره لا يصح العقد لان معنى الشركة لازم لهذا العقد
 وكل شرط يكون قاطعا للشركة يكون مفسدا للعقد ومنها أن يكون ذلك البعض من الخارج معلوم القدر
 من النصف والثلث والربع ونحوه ومنها أن يكون جزائيا تعا من الجملة حتى لو شرط لاحدهما قفزان معلومة
 لا يصح العقد وكذا اذا ذكر جزائيا تعا وبشرط زيادة أفضة معلومة لا تصح المزارعة وعلى هذا اذا شرط لاحدهما
 البذر نفسه وأن يكون الباقي بينهما لا تصح المزارعة لجواز أن لا يخرج الارض الا قدر البذر اه (قوله
 لاحدهما) بأن شرط له عشر وما بقي بينهما (قوله أو رفع رب البذر) بصيغة المصدر فعول الفعل محذوف تقديره
 شرط (قوله وتنصيف) راجع الى المسائل الاربع وانما بطلت في هذه الصور لانها قد تؤدى الى قطع الشركة
 في الخارج فإنه يحتمل أن لا يخرج الارض الا ما ذكر (قوله بعد دفعه) الاولى حذفه ليعلم (قوله كما هو مقتضى
 العقد) لانه غناء ملكه منع (قوله أو لم يتعرض للتبن) قال الشيخ عبد البر عن البدائع وجهه ان هذا لا يخلو من

وأهلية العاقدين وذكر المدة أي مدة
 متعارفة فتفسد بما لا يتمكن فيها من ارضها
 لا يعيش اليها أحدهما غالبا وقيل في بلادنا
 تصح ببيان مدة ويقع على أول زرع واحد
 وعليه التوى مجتبي وبزازية وأقتر المصنف
 (و) ذكر (رب البذر) وقيل يحكم العرف
 (و) ذكر (جنسه) لا قدره لعله باعلام
 (و) ذكر (اختيار) (و) ذكر (قسط)
 الارض وشروطه في الاختيار (و) ذكر (قسط)
 العامل (الآخر) ولو بينا حظ رب البذر وسكتا
 عن حظ العامل جاز استحسانا (و) بشرط
 (التولية بين الارض) ولومع البذر (والعامل
 (و) بشرط (الشركة في الخارج) ثم قرع
 على الاخبار بقوله (قيل ان شرط لاحدهما
 قفزان مسجاة أو ما يخرج من موضع معين أو
 رفع رب البذر) بذر أو رفع الخراج الموقوف
 وتنصيف الباقي بعد دفعه (بخلاف) شرط
 رفع (خراج المقاسمة) كذا أو دفع (أو) شرط
 رفع (العشر) للارض أو لاحدهما لانه مشاع
 فلا يؤدى الى قطع الشركة (أو) شرط (التبن
 لاحدهما والحب للآخر) أي تطل اقطع
 الشركة فيما هو المقصود (أو) شرط
 (تنصيف الحب والتبن) غير رب البذر لانه
 خلاف مقتضى العقد (أو) شرط (تنصيف
 التبن والحب لاحدهما) اقطع الشركة في
 المقصود (وان شرط تنصيف الحب والتبن
 لصاحب البذر) كما هو مقتضى العقد (أو لم
 يتعرض للتبن محت) وحديث التبن رب البذر
 وقيل بينهما ما للحب كذا قاله المصنف تبعا
 لاصدر وغيره لكن اعترض صاحب الملتقى الثاني
 حيث قدمه فقال والتبن بينهما وقيل لرب
 البذر

ثلاثة أوجه أما أن يشترط أن يكون التبن بينهما أو يستكافئه أو يشترط أن يكون لاحدهما دون الآخر فإن
شرطاً أن يكون بينهما فلا شك أنه يجوز لأنه شرط يقترنه معنى العقد لأن الشركة في الخارج من معنى العقد
وان استكافئه يفسد عند أبي يوسف ولا يفسد عند محمد ويكون بينهما وان شرط لصاحب البذر جاز ويكون له
لأن صاحب البذر يستحقه من غير شرط لكونه غنماً كما قال شرط لا يزيد إلا تكديداً وان شرطاً مان لا يذرم
قبله فهو بمنزلة شرط كون الحب له وهذا مفسد كذا هذا (قوله قلت وفي شرح الوهبانية) أقول الذي يقتضيه
الفقه أن يكون التبن بينهما على حسب نصيب كل منهما إلا إذا كان العرف جارياً بشئ ولم يشترط خلافه لأن
الشركة في الخارج تتم التبن والحب فتكون التبن بينهما كالحب أعديل بمافي شرح الوهبانية عن القنية بلا شرط
أو عرف وتؤيد هذا ما في الغناية من قوله اعتباراً للعرف فيما لم ينص عليه المتعاقدان فإن العرف عندهم
أن الحب والتبن يكون بينهما نصفين وتحكيم العرف عند الاشتباه واجب اهـ وعلى هذا يجعل ما في شرح الوهبانية
عن القنية في صورة المزارع بالربع انما لا يستحق من التبن شيئاً عند شرط أو عرف وفي صورة المزارع بالثلث انما
يستحق النصف من التبن عند شرط أو عرف وبهذا التقرير زال الاشكال والحمد لله على كل حال كذا مفسد السيد
المرشدي اهـ حلبي ويدل عليه قول البدائع المختار في زمامها جواب نجم الاثمة البخاري أنه لا شيء للمزارع
بالربع من التبن لمكان العرف اهـ (قوله وكذا صحت لو كان الأرض والبذر للبذر والبذر للبذر) وجه
الصحة أن البقرة آلة العمل فصار كالأستأجر خياطاً ليخيط بارة الخياط (قوله أو الأرض له والباقي للآخر) علة
الجواز أنه استأجر الأرض ببعض معلوم من الخارج وهو جائز عندهما (قوله أو الأرض له والباقي للآخر) وجه
الجواز أن رب الأرض استأجر المزارع للعمل بالآلة رب الأرض فصار كالأستأجر خياطاً ليخيط بابرته (قوله
لو كان الأرض والبذر للبذر) بطلانها في هذه الصورة ظاهر الرواية وعن أبي يوسف الجواز والفتوى على ظاهر
الرواية لعدم التجانس بين نفع البقرة والأرض لأن منفعة الأرض للنبات ومنفعة البقرة للشق فلا يكون
البقرة تبعاً فصح أن صاحب البذر استأجر الأرض واشترط البقرة على صاحب الأرض مفسد للآجرة (قوله
أو البقرة والبذر له) لأنه لا يجوز اشتراط أحدهما على واحد فكذا عند الاجتماع ولأن الأرض لا يمكن جعلها
تبعاً للعمل لاختلاف المنافع ففسدت المزارعة (قوله أو البقرة) قال ابن وهبان لا رواية فيها والقياس فسادها
(قوله أو البذر له والباقي للآخر) وجه البطلان فيها أن العامل أجبر لا يمكن أن تجمل الأرض تبعاً لاختلاف
منفعتهم ما فصار نظير البقرة والأرض من واحد (قوله فهي ثلاثة) لأن الأرض إما أن يكون معها البذر
أو البقرة أو العمل والباقيان من الآخر طال المصنف والاول جائز دون الآخرين إذ لا مناسبة بين الأرض
والعمل وكذا بين البقرة والأرض وانما لم يذهبها أربعة بزيادة صورة البذر والبقر من واحد والآخران من
الآخر لتكثرت مع صورة ما إذا كان الأرض والعمل لواحد فإنه لا محالة يكون البذر والبقر من الآخر ولو
اشتركا أربعة على أن كل واحد منهم يقوم بواحد لا يجوز وقد منعه رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا في الوهبانية
وشرحها (قوله فالخارج على الشرط) لصحة الالتزام اهـ منع (قوله ولا شيء للعامل ان لم يخرج شيئاً) لأن
استحقاقاً بالشركة في الخارج ولا خارج (قوله في الصحة) مفهومه بأن قريرار قوله فلا يجبر قبل التساهل لأنه
لا يمكنه المضي إلا بتلاف ماله وهو القاء البذر على الأرض ولا يرى هل يخرج أم لا فصار نظير ما لو استأجره لهدم
داره ثم امتنع منع (قوله أجرة مثل عمله) أي ان كان البذر من رب الأرض (قوله أو أرضه) أي ان كان البذر من
العامل (قوله ولا يزداد على الشرط) لأرضابه (قوله ولو امتنع رب الأرض) أي وكان البذر من جهته ولا فيجبر
على المضي كما تقدم (قوله إذ لا قيمة للمنافع) قال في المنع لأن عمله انما يتقوم بالعقد وقد قومه يجوز من الخارج
ولا خارج اهـ (قوله ويسترضى ديانة) أي يلزمه ما ذكر فيما بينه وبين الله تعالى منع (قوله لغرضه) أي لأنه صار
مغروراً في عمله من جهة رب الأرض بالعقد (قوله وتفسخ المزارعة بدین محوج الى بيعها) بأن صحتان الدين
فقد حال القضاء له الامن عن هذه الأرض فانه انفسخ إذا لم يكن التفسخ بأن كان قبل الزراعة أو بعدها إذا أتم المزارع
وبلغ مبلغ الحصاد فيبيع القاضي الأرض بدینه أو لا ثم يفسخ المزارعة ولا تفسخ بنفس العذر وان لم يمكن
التفسخ بأن كان المزارع لم يدر له ولم يبلغ مبلغ الحصاد لا تباع في الدين ولا تفسخ الى أن يدركه ويطلق من السجن ان
كان محجوباً الى غاية الادراك لأن الحبس جزء المثل وأنه غير محاط قبل الادراك لكونه محجوباً عن بيع الأرض

قلت وفي شرح الوهبانية عن القنية المزارع
بالربع لا يستحق من التبن شيئاً بالثلث يستحق
النصف (و) كذا صحت (لو كان الأرض والبذر
للبذر والبذر للبذر) وجه
والباقي للآخر (و) وبطأت (في أربعة أوجه
فهذه الثلاثة جائزة) (و) وبطأت (في أربعة أوجه
(لو كان الأرض والبذر للبذر والبذر
له والآخران للآخر) فمضى بالتقسيم العقلي سبعة
وأوجه لأنه إذا كان من أحدهما واحد
والثلاثة من الآخر فهي أربعة وإذا كان من
أحدهما اثنان واثنان من الآخر فهي ثلاثة
ومتى دخل ثالث فأكثر جحمة ففسدت (و) إذا
صحت فالخارج على الشرط ولا شيء للعامل
لن لم يخرج شيئاً (في الصحة) (ويجبر من أبي
على المضي الرب البذر فلا يجبر قبل القائه)
وبعد يجبر درر (ومتى فسدت فالخارج لرب
البذر) لأنه غنماً ملكه (و) يكون (لآخر
أجر مثل عمله أو أرضه ولا يزداد على الشرط)
بالغاما يبلغ عند محمد (وان لم يخرج شيئاً) في
الفاسدة (فان كان البذر من قبل العامل فعليه
أجر مثل الأرض والبقر وان كان من قبل رب
الأرض فعليه أجر مثل العامل) حاروي (ولو
امتنع رب الأرض من المضي فيها أو قد كرب
العامل في الأرض (فلا شيء له) إكرابه
(حكما) أي في القضاء إذ لا قيمة للمنافع
(ويسترضى ديانة) فيفتي بأن يوفيه أجر مثله
لغرضه (وتفسخ المزارعة بدین محجوج الى بيعها
إذا لم يثبت الزرع لكن يجب أن يسترضى
المزارع ديانة إذا عمل) كما ترى

شرها والممنوع مذكور فاذا أدرك الزرع برقى الحبل ثانيا يبيع أرضه وبؤدى دينه بنفسه ولا يبيع عليه
القاضي وتفسخ بمرض العامل لانه يجزه من العمل وتفسخ بالتفسخ المبرح كالتفسخ والاتالة وبامتناع رب
البذر من المضي في العمل قد وبالجر على المأذون اذا دفع الارض والبذر من اربعة وبانقضاء مدة المزارعة وموت
صاحب الارض سواء مات قبل الزراعة أو بعد ها أدرك الزرع أم لا وموت المزارع قبل الزراعة أو بعد ها بلغ
الزرع حد الحصاد أو لم يبلغ هندية عن البدائع وهذا لا ينافي أنها تبقى بيد الوارث بعد موت المورث الذي هو
أحد العاقدين وفهم منه أن فسخها بعد ذلك في صورتين الأولى قبل الزراعة الثانية اذا أغمر وبلغ مبلغ الحصاد
أما بعد الزرع وهو القاء الحب قبل مبلغ الحصاد فلا تباع الى آخر ما ذكره وقول المصنف اذا لم يثبت الزرع
هو إحدى روايتين ووجهها أنه ليس لصاحب البذر عين مال قائم لان القاء البذر لاستهلاكه والمستهلك ليس بمال
فاذا لم يكن له عين مال فيها تباع في الحال للدين وقيل لا تباع حتى يفسد لان التبدل ليس باستهلاك وانما هو
استتماء فليست له (تنبيه) ذكر في فتاوى الفاضل رحمه الله تعالى اذا دفع الارض من اربعة ثم باعها قبل أن يزرع
المزارع فهذا على وجهين الأول أن يكون البذر من قبل رب الارض وفي هذا الوجه للمشتري أن يمنع المزارع
من الزراعة ثم ان لم يكن المزارع شرع في العمل ولم يعمل شيئا من اعمال المزارعة لاشي له في الحسم والديانة
وان كان عمل بعض الاجمال فهو حفر الانهار وصلاح المسناة فكذلك حكمه ولكن يفتى رب الارض بأن يرضى
المزارع ديانة الوجه الثاني أن يكون البذر من قبل المزارع وحينئذ ليس للمشتري أن يمنع المزارع عن العمل اه
ملخصا (قوله فعلى العامل أجر مثل نصيبه من الارض) فان كان له الثلث من الخارج فعليه ثلث أجر مثل الارض
والنفقة عليهم ما في هذه الصورة كما في الدرر (قوله بخلاف مالومات أحدهما قبل ادراك الزرع) الحاصل أنه
أما أن يموت أحدهما قبل انقضاء المدة وحينئذ يترك الزرع الى أن يستعمل ولا يجب على المزارع شيء لا تنافي
أبقينا عقد الاجارة هنا استتماء بالبقاء مدة الاجارة فامكن استمرار العامل أو وارثه على ما كان من العمل
وأما أن يكون بعد انقضاء المدة فينشد لاي يمكن استمرار العامل أو وارثه على ما كان لانقضاء المدة فتعين
أبجواب أجر المثل بقائه وكان العمل ونفقة الزرع وموتة الحفظ وكري الانهار عليها لانها كانت على العامل
لبقاء العقد لانه مستأجر في المدة فاذا مضت المدة انتهى العقد فوجب عليهم ما موته على قدر ملكهم ما لانه مال
مشترك بينهم ما (قوله حيث يكون الكل) أي من العمل ونفقة الزرع وموتة الحفظ وكري الانهار فأقاده صاحب
اليمين وهذا موضوع آخر سيأتي الكلام عليه (قوله بنفسه وبشره) الضمير ان الى المزارع (قوله لشركته
فيه) أي في الخارج قال في المنع لانه عمل في شيء هو فيه شريك (قوله لاشترطه الا عارة في المزارعة) أي أحد
المتعاقدين وهو رب الارض لانه اشترط على العامل اعارة بقره (قوله مطلقا) أي سواء احتج اليها قبل
اتهاء الزرع أو بعده اه حلي (قوله كنفقة بذر) أي بذره في الارض وسجله الى موضع القائه (قوله فاذا انتهى بقي
مالا مشتركا) قال في المنع وأما وجوب نفقة الحصاد والرافع والديانة والتذرية عليها مطلقا لان عقد المزارعة
يوجب على العامل عملا يحتاج الى انتهاء الزرع ليزداد الزرع بذلك فينتهي وجوب العمل عليه بتمامه الزرع
لحصول المقصود فيبقى بعد ذلك مالا مشتركا بينهم فوجب موته عليهم ما اه (قوله وحمل عليه) أي على ما قبل
مضي المدة (قوله أصل صدر الشريعة) هو كل عمل قبل الادراك فهو على العامل قال المصنف انه محمول على
ما اذا كان قبل مضي مدة الزراعة ليتصور بقاء العقد واستحقاق العمل على العامل اذ لو مضت فلا عقد
ولا استحقاق اه (قوله فان شرطاه) أي العمل والمراد بالعامل المزارع ولو قال فان شرطاه العمل بعد الانتهاء
على المزارع ففسدت لكان أوضع وعلة الفساد انه شرط لا يقتضيه العقد (قوله بخلاف مالومات رب الارض
والزرع بقيل) والبذر من قبل المزارع قبل أن يفسد فلا ضمان أن يبقى العقد الى أن يفسد الزرع وكان
لورثة رب الارض خياران ثلاثان شأوا فقلعوا الزرع ويحكمون المقلوع بينهم وان شأوا أنفقوا على الزرع
بأمر القاضي حتى يرجعوا على المزارع بجميع النفقة مقدرا بالقيمة وان شأوا غرموا حصص المزارع من الزرع
والزرع لهم وان مات رب الارض قبل الزراعة انتقضت المزارعة واذا مات بعد ها قبل التباين ففيه اختلاف
المشايع ولومات المزارع والبذر منه قبل أن يستعمل الزرع فقال ورثته فمن عمل فيها على حالها فلهم ذلك
لانهم فاعنهم مقام الميت ولا أجر لهم في العمل أي ولا أجر عليهم أي للارض فان قالوا لا يعمل لا يجبرون ويقال

أما اذا ثبت ولم يستعمل لم يمنع الارض تتعلق
حتى المزارع حتى لو أجاز جاز (فان مضت
المدة قبل ادراك الزرع فهو على العامل أجر
مثل نصيبه من الارض الى ادراكه) أي
الزرع
أحدهما قبل ادراك الزرع حيث يكون الكل
على العامل أو وارثه ابقاء العقد استتماء
سعي (دفع) رجل (أرضه الى آخره) أن
يزرعها بنفسه أو بقره والبذر بينهما انصافان
والخارج بينهما كذلك فعلا على هذا فامزارعة
قاسدة ويكون الخارج بينهما انصافين وكيس
قاسدة ويكون الارض أجر (لشركته فيه
للهامل على رب الارض نصف أجر الارض
(و) العامل (يجب عليه نصف أجر البذر
لصاحبها) الفساد للعقد (وكذا لو كان البذر
لثلاثة من أحدهما وثلاثة من الآخر والزرع
بينهما نصفين أو (على قدر بذرها) فهو قاسدة
أي لا يشترطه الا عارة في المزارعة عادية
(و) اعلم أن (نفقة الزرع) مطلقا بعد مضي
مدة المزارعة (عليها ما يقدر الحصد من) وأما
قبل مضيها فكل عمل قبل انتهاء الزرع كنفقة
بذره وموتة الحفظ وكري الانهار فكلها بينهما
بالاندرط فاذا انتهى بقي مالا مشترك بينهما
فوجب عليهم ما وقتهم كحصاد وديان كذا شرطه
انصاف وحمل عليه أصل صدر الشريعة
فان شرطاه على رب الارض (بخلاف مالو
مات رب الارض والزرع قبل فان العمل
فيه جميعا على العامل أو وارثه)

أما حب الأرض قطع الزرع فيكون بينك وبينهم نصيب أو أعطوهم قيمة حصتهم من الزرع أو أنفق على حصتهم
وتكون نفقتك في حصتهم يخرج الأرض اه هندية مختصرا قال الحلبي قوله بخلاف مرتبط بقوله ونفقة الزرع
عليهما بالحصص (قوله كما تر) أي من قوله بخلاف ما لو مات أحدهما (قوله ونفس) أي تذييره قاله عبد البر
وقيل النفس الحل إلى منزل رب الأرض (قوله على العامل) أما شرطه على رب المال ففسد اتفاقا اه ملتقى لعدم
التعارف درميتي وفي المنع عن الخسائية مانعه وعن أبي يوسف رحمه الله في النواذر لا يفسد أي اشتراط العمل
على العامل لكن إذا لم يشترط يكون عليهما وإن شرط الزرع بحكم العرف وهو كالأشترى حطبا في المصير
لا يجب على البائع أن يجعله إلى فزا المشتري وإن شرط عليه يلزمه بحكم العرف ولو شرط الحداد على العامل
في المعاملة يفسد العقد عند الكل لأنه لا عرف فيه وعن نصير بن يحيى ومحمد بن سلمة إنهما قال هذا كله يكون
للعامل شرط عليه أم لا بحكم العرف قال السرخسي هذا هو الصحيح في ديارنا أيضا اه (قوله بلا منعه) بيان
لأنه لا يفسد في عباراتهم لا يكون إلا بغير المنع (قوله فلا تنصع بها الكفالة) - واه كان البذر من صاحب الأرض
أو من العامل (قوله نعم لو كذله) أي لو كذله رجل عن صاحبه بجمسته (قوله صحت المزارعة والكفالة) لأن الكفالة
اضيفت إلى سبب وجوب الضمان وهو الاستئلاك (قوله والافسدت المزارعة) لأنه لا يلائم عقد هالان دين
الاستئلاك لالدين لا يجب بعقد المزارعة اه (قوله كارتراك الخ) بيان لكيفية الضمان عند ترك السقي (قوله آخر الأكار
السقي) أي فيبس الزرع وهذه من جزئيات التقصير في السقي الذي ذكره المصنف (قوله شرط عليه الحصاد الخ)
هذا بناء على ما اختاره أئمة بلخ من صحة اشتراط هذه الأعمار على المزارع محيط (قوله ترك حفظ الزرع الخ) هذا
إذا لم يدرك الزرع فأما إذا ادرك فلا ضمان على المزارع بترك الحفظ هندية عن الذخيرة وسأفي آخر الكتاب أنه
على العامل للعرف (قوله حتى أكله كله) التقييد بكاء اتناقي فيما يظهر ويحتمل أنه انما قيد به لأنه لم يأكله
كله يعط رب الأرض نصيبه من الباقي ويحسب الهالك من نصيب العامل (قوله وجب ذلك) ومثله لو دفعها
له سنة فزرعها سنة أخرى قالوا إن كانت العادة في تلك القرية أنهم يزرعون مرة بعد أخرى من غير تجديد العقد
بإزوا كان الخارج بينهم ما على ما شرط في العقد فيما مضى قال الزاهد اسمعيل وعندى إن كانت الأرض مودة
لدها مزارعة ونصيب العامل من الخارج مع أهله ذلك الموضع ولا يختلف فزرعها بإجازة استصاها
وإن لم تكن الأرض مودة لدها مزارعة أو لم يكن نصيب العامل من الخارج واحدا عند أهل ذلك الموضع بل
كان مختلفا فيما بينهم لا يجوز ويكون المزارع غاصبا وإنما ينظر إلى العادة إذا لم يعلم أنه زرعه غاصبا بأن أخبر المزارع
عند الزرع أنه يزرعها لنفسه لا على المزارعة أو كان الرجل من لا يأخذ الأرض مزارعة ويألف من ذلك يكون
غاصبا ويكون الخارج له وعليه نفعه من الأرض وكذلك لو أخبر بعد مزارع وقال زرعه غاصبا كان القول قوله
لأنه ينكر استحقاق شيء من الخارج غيره هندية عن الخاتبة (قوله حرث) أي زرع والظاهر أن موضوع هذه في
زرع مشترك لا بالمزارعة فإن حكمها ذكره المصنف بقوله وإذا قصر الخ وذكره المؤلف بقوله آخر الأكار السقي وعليه
يتطرح ما وجه ضمانه ولماذا لم يؤمر الشريك أن يسقي معه على قدر حصته أو يقتسمه في أبي السقي فقد رضى بإدخال
الضرر على نفسه فلتحذر (قوله ثم زرعهما رب الأرض) أي يذر من قبله قال محمد في الأصل إذا تولى رب الأرض
المزارعة بنفسه فاما أن يتولى بأمر المزارع فإن كان على وجه الاستعانة يكون الخارج على ما شرطوا واطلق
في الجواب فتشمل ما إذا حال رب الأرض وقت المزارعة أزرها لنفسه أو لم يقله قال شيخ الإسلام الجواب
على ما اطلق محمد صحيح وإن كان المزارع استأجر رب الأرض بدراهم معلومة ليعمل عن المزارعة فالإجارة باطلة
والمزارعة على حالها وإن كان المزارع دفعها إليه باطلة من الزرع فالزراعة الثانية باطلة والمزارعة الأولى
على حالها وإذا تولى الأرض بغير أمر المزارع والبذر من جهة رب الأرض فإنه يصير ناقضا للمزارعة وتعلمه في
الهندية (قوله بإزان البذر من المستأجر) وإن كان من جانب الآخر لا يجوز قال بعضهم هذا قول محمد الأول
أما على قوله الآخر لا يجوز دفع الأرض إلى الآخر مزارعة سواء كان البذر من قبل المستأجر أو من قبل المؤجر
هندية مختصرا من الذخيرة ونقل المصنف أن الأصح القول الثاني ولم يبين الهل له عدم الجواز على القول الأول
فيما إذا كان البذر من الآخر وكأنه لأن الأرض ملكه والبذر ما كره وقد عمل وانتفع بها فيكون الخارج له وقد علمت
أن الأصح عدم الجواز مطلقا كالمعاملة فاتخذ حكمهما ثم بعد ذلك رأيت المحشى الحلبي قال أذلو كان من

والعقد يوجب على العامل تمام الحاجة إليه
إلى انتهاء الزرع كما قولومات قبل البذر
بطلت ولا شيء للكرابيه كما تزو كذا الوضعت
بدين محوج مجتبي (وضع اشتراط العمل)
كما زادوا من ونفس على العامل (وعليه الفتوى
الثاني لا تعامل وهو الأصح) وعليه الفتوى
ملتقى (الغلة في المزارعة مطلقا) ولو فاسدة
(أمانة في المزارع) ثم فزع عليه بقوله
(فلا ضمان عليه لو هلك) الغلة في يده بلا
ضمانه فلا تنصع بها الكفالة نعم لو كره له جمته
إن استمسكها صحت المزارعة والكفالة إن لم
تسكن على وجه الشرط والافسدت المزارعة
خاتمة (ومثله) في الحكة (المعاملة) أي
المساقاة فإن حصة الدهقان في يد العامل
أمانة (وإذا قصر المزارع في سقي الأرض حتى
هلك الزرع) بهذا الباب (لم يضمن) المزارع
(في) المزارعة (الفاصلة ويضمن في العجبة)
فوجب العمل عليه فيها كما تروى في يده
أمانة فيضمن بالتقصير في السراجية كما ترك
السقي عدا حتى يفسد ضمن وقت ما ترك السقي
قيمة ثابتا في الأرض وإن لم يكن للزرع قيمة
قومت الأرض من روعة وغيره من روعة
فيضمن فضل ما بينهما فروع آخر الأكار
السقي إن تأخيرها مقاد لا يضمن والأضمن
شرط عليه الحصاد فتفاضل حتى فلا ضمن
الآن يؤخر تأخير مقاد ترك حفظ الزرع
حتى أكله الدواب ضمن وإن لم يرد الجراد
حتى أكله كله إن أمكن طرده ضمن
والألا برازية زرع أرض رجل بلا أمره
طالبه بحصة الأرض فإن كان العرف جرى
في تلك القرية بالنصف أو بالثلث ونحوه وجب
ذلك حرث بين رجلين أي أحدهما أن يفسد
أجرة لو فسد قبل رفعه للسك لا ضمان عليه
وإن رفع إلى القاضي وأمر بذلك ثم امتنع
ضمن جواهر الفتاوى شرط البذر على
المزارع ثم زرعهما رب الأرض إن على وجه
الإعانة فمزارعة والافسدت لها دفع الأرض
المستأجرة من الآخر مزارعة بإزان البذر
من المستأجر ومعاملة لم يجز

المؤجر مع أن الأرض والعمل منه لم يبق من المستأجر شيء فبنتى مفهوم المزارعة وعلى عدم الجواز في المساقاة بذلك اهـ (قوله ثم استأجر صاحب العمل فيها) أى أى عمل كان غير المعاملة فان حكمها عدم الجواز كما ذكره بقوله وهو عاملة لم يجز (قوله بساتى) أى معاملة في بستان (قوله يضمن الكروم) لأن حفظها واجب عليه لانه من عمل دون الحيطان كذا ظهر على ثم رأيت الحلبي قال نحوه (قوله أنفق بلاذن الآخر) صورته غاب المزارع قبل انقضاء المدة ينفق الحاضر بأمر القاضي ويرجع بجميع ما أنفق على الغائب ذلك الزرع أوبق وكذا لو كان العامل معسر ليس له مال فالجواب ما ذكرنا لو أنفق من غير إذن القاضي كان متبرعا وإذا انقضت مدة الاجارة وغاب رب الأرض والزرع بقل فالقاضي لا يأمر المزارع بالاتفاق الا اذا أقام البينة أن الزرع بينه وبين الغائب وسماح هذه البينة لا يجاب الحفظ على القاضي لأن المدعى بما ادعى يريد إيجاب الحفظ على القاضي لأن حفظ مال الغائب يجب عليه وقبل إقامة البينة ان شاء امره بالاتفاق مقيد بأبأن يقول له أنفق ان كان الامر كما ذكرنا وان خاف القاضي الهلاك على الزرع قبل إقامة البينة فانه يأمره بالاتفاق مقيد ولو أنفق بغير أمر القاضي كان متبرعا هندية تختصرا (قوله كرمه دار مشتركة) وهذا امر متبرع غير قابل القسمة فان القاضي يأمر الشريك غير الاتي بالاتفاق ثم يمنع صاحبه من الانتفاع به حتى يؤدى حصته على ما عليه الفتوى والامر من القاضي في غير قابل القسمة شرط الرجوع بما أنفق فلزم بأمره رجوع بقيمة البناء يوم البناء كما سبق (قوله فله ذلك) لبقاء العقد نظرا للوارث ولو أبى لا يجبر اهـ أى إبقائه حكمه والافقد انفسخ بالموت كما تقدم درمى من زيد (قوله ماهو) مانافية وضعية وليتيم وحاصله أنه ان كان البذر من جهة الوصى يجوز ان كان من جهة اليتيم لا يجوز وعليه الفتوى قال ابن وهبان وينبغي أن تكون الغبطة فيما يشترط لليتيم على ماهو المعروف في سائر التصرفات التي لليتيم وعلى هذا ينبغي أن يجوز للوصى المعاملة في اشجار اليتيم اهـ (قوله مزارع) فاعل قال وصورتهم زرع أرض غيره فلما حصد الزرع قال صاحبها كنت أجري وزرعها يذرى وقال المزارع كنت اكرا وزرعها يذرى فاقول قول المزارع لانها اتفقت على أن البذر كان في يده فيكون القول قول ذي اليد اهـ حلبي (قوله بعد الحصد) هذا القيد لابن وهبان لأن المقصود الثمرة ولا يتحقق الا بعد الحصاد لاحتمال عدم النبات وبجث الطرسوسى أنه لا فائدة في هذا القيد بل الحكم كذلك لو وقعت المزارعة بعد الزرع قبل الحصاد رد على ابن وهبان في قوله لأن المقصود الثمرة أى ولا فائدة قبلها وذكروا صاحب السراجية هذه المسئلة عازيا الى الفتاوى خالية عن هذا القيد ومنع العلامة عبد البر عدم حصول الفائدة قبل الحصاد فقد تحصل فيما لو طوق رب الأرض دين لا وفاء له الا من ثنها وقد نبت البذر بما فيها وتنازعا كما تقدم فان القول للمزارع وينع البيع فالوجه أنه انما ذكر هذا القيد لكونه الاغلب في مثل ذلك والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(كتاب المساقاة)

(قوله لا يخفى مناسبتها) أى للمزارعة لأن كلامهم ما عقد شرعى لتحصيل منفعة الملك وحقه التقديم على المزارعة لسكونه من يقول بجواز المساقاة ولورود الاحاديث في معاملة النبي صلى الله عليه وسلم أهل خير ما يكن قد تمت المزارعة لشدة الحاجة الى معرفة أحكامها وكثرة تنازعها ومساثلها وهذا أولى من قول من قال حق المساقاة التقديم لكونها جائزة بخلاف وان كان يمكن تأويله بأن المراد في الخلاف أهل المذاهب الثلاثة أما بين أهل المذهب فقد وقع الخلاف فيها فان أبا حنيفة رضى الله تعالى عنه لا يقول بجوازها لكونها ثنائى معنى فنيز الطحان (قوله هى المعاملة بلغة أهل المدينة) ولا أهل المدينة لغات يتخصون بها فيقولون للمزارعة مخاربة وللجارة بيعا وللضاربة مقارضة وللصلاة جردة اهـ شلى عن الاتفاقى قال التهمسائى وانما أثر على المعاملة لانها أوفق بحسب الاشتقاق اهـ أى لما فيها من السقى والمفاعلة على غير ما يجرى على مامترى المزارعة (قوله فهى لغة شرعا معقدة) فلا فرق بين المعنيين وهو الذى في النهاية ونظائر كلام الزبائى والعينى ومسكين المغاربة قال الزبائى وهى مفاعلة من السقى لغة ثم ذكر تعريف المصنف بأنهم ما عقدة دفع الاتجار الخ (قوله كالخمر) هو شجر لا ثمر له وفي القاموس الخمر بالضم الهلاك والنقص وجمع احور وحوراء اهـ والصفصاف هو شجر الخلاف بكسر الخاء وتحقيف اللام على صيغة ضد الوفاق (قوله لم أره) فيه أن التعريف موضح بالقرآن أن يقال ذكره بناء على الغالب انتهى حلبي وفي الهندية عند ذكر الشروط ومنها أن يكون المدفوع من الشجر الذى فيه ثمر معاملة ما يزيد ثمرته

استأجر أرضا ثم استأجر صاحبها بها العمل فيها جاز السكل من منع المصنف قات وفيه في آخر باب جنسية البهيمية معز بالخلاصة بساتى ضبيع أم البستان وغسل حتى دخل الماء وتلفت الكروم والحيطان قال يفتى من الكروم لا الحيطان ولو فيه مصر من الحصرم لا الغنم انما يفتى فصار حنظله عليها ما قلت قال ق ويضمن الغنم في عرفنا انتهى أنفق بلاذن الآخر ولا أمر قاض فهو تبرع كرمه دار مشتركة مات العامل فقال وارثه أنا أعمل الى أن يستحصل له ذلك وان أبى رب الأرض ملقى وفي الوهبانية وبأخذ أرضا لليتيم ومعه مزارعة ان كان ماهو يذرى ولو قال يذرى الأرض منى مزارع له القول بعد الحصد والحصرم يذرى

(كتاب المساقاة)

لا يخفى مناسبتها (هى) المعاملة بلغة أهل المدينة وهى لغة وشرعا معقدة (دفع الشجر) والكروم وهى المراد بالشجر ما يعم غير المثمر كالخمر والصفصاف لم أره

بالعمل فان كان المدفوع بخلافه طلع أو بسر قد احترأ واخضر الا أنه لم يتناه عظمه جازت المعاملة وان كان قد
تناهى عظمه الا أنه لم يربط بالمعاملة فاسدة ويكون الخارج كله لصاحب الثفل ومنها أن يكون الخارج له ما
فلو شرط أن يكون الخارج لاحد ههما فسد اه (قوله الى من يصلحه) بتنظيف السواقي والسقي والتلبيح
والحراسة وغيرها بأن يقول دفعت اليك هذه الثغلة مثلاً مساقاة بكذا ويقول المساقى قبلت ففيه اشعار بأن ركنها
الايجاب والقبول فهستاني ملخصاً (قوله يجوز معلوم) شائع هندية (قوله من غره) المراد بالثمر ما يتولد منه فيتناول
الرطوبة وغيرها فهستاني وهذا يفيد أنه يشترط أن يكون الشجر المساقى عليه يتولد منه ثمر (قوله حكماً) وهو
الصحة على المفتي به (قوله وكذا شروطاً) كاهلية المتعاقدين وبيان نصيب العامل والثغلة بين الاشجار والعامل
والشركة في الخارج (قوله ليخرج بيان البذر) قال القهستاني البذر بالزراي اخص اذ هو ما كان للبقول من الحب
كما في النهاية والبذر بالذال ما عزل للزراعة من الطيوب فهستاني وبخط السيد علي اسكندر البذر بالكسر على
الافصح والفتح لغة والجمع بزور اسم لحبات الحشيش كالخردل كما أن البذر بالذال المجهمة اسم لحبات القلة كالخطة
ونقله عن عزمي زاده والمصباح (قوله ونحوه) كبيان جنسه وقدره (قوله فلا تشترط هنا) تبع فيه المصنف حيث
قال الا في أربعة أشياء استثناء من قوله وشروطاً اه والا ولي أن يجعل مستثنى من قوله وهي كالزراعة فان
المستثنيات ليست كلها شروطاً في الزراعة فتدبر (قوله بخلاف الزراعة) حيث لا يجبر رب البذر اذا امتنع (قوله
ترك بلا أجر) قال في التبيين واذا انقضت مدة المعاملة والخارج بسر اخضر فهو كالزراعة اذا انقضت مدتها
فلا عامل أن يقوم عليها الى أن تنتهي الثمار كما كان ذلك للمزارع لكن هنا لا يجب على العامل أجر حصة الى أن يدرك
لان الشجر لا يجوز استجاره بخلاف الزراعة حيث يجب على المزارع أجر مثل الارض الى أن يدرك الزرع لان
الارض يجوز استجارها (قوله واذا استحق الثفل يرجع العامل بأجر مثله) مقيد بما اذا كان فيه غره والا فلا أجر له
قال في التارخانية لو خرج الثمر في الثفل ثم استحق الارض فالحل للمستحق ويرجع العامل على الدافع بأجر مثل
عمله ولو لم يخرج ثمر من الثمر لا يجب شيء للعامل (قوله للعالم بوقته عادة) قال في التبيين لان وقت ادراك الثمر معلوم
وقلابة فاوت فيه فيدخل فيه ما هو المتيقن به اه (قوله وجب نذيق على اول غره يخرج) واول المدة وقت العمل
في الثمر المعلوم وآخرها وقت ادراكه المعلوم فهستاني (قوله في اول السنة) عبارة ابن ملك وتقع على اول غره يخرج
في تلك السنة لانه متيقن وما بعده مشكوك اه وهي أولى (قوله وفي الرطبة) بالفتح بوزن كلبة القضب مادام رطباً
والجمع رطاب بوزن كلاب وأهل مصر يسمونها البرسيم وبابسه الدريس وقبل جمع البقول انتهى جوى ملخصاً
وعلى الثاني اقتصر المؤلف فيما يأتي (قوله اذ الرغبة الخ) في نسخ اذ وفي نسخ بان الشرطية وهو الظاهر لانه
اراد فيها من غير بيان مدة وكان المقصود الرطبة يقع على اول جزم منها كما يأتي قريباً فعل ذلك اذا دفعها وقد
انتهى جذها (قوله فان لم يخرج في تلك السنة غرسدت) نقله المصنف عن الخاتبة وهذا اذا لم يسم مدة واذا سمى
مدة فيأتي بيانه (قوله لعدم التيقن بقوات المقصود) بل هو متوهم والتوهم موجود في كل معاملة ومزارة
بحدوث آفة اه جوى (قوله فلو خرج في الوقت المسمى فعلى الشرط) هذا مقيد بما اذا خرج ما يرغب في مثله
في المعاملة فان اخرجت ما لا يرغب في مثله في المعاملة لا تجوز المعاملة لان ما لا يرغب فيه وجوده وعدمه سواء
هندية عن الخلاصة (قوله والافسدت) أي ان اخرجت بعد الوقت المعلوم في تلك السنة قال في الهندية عن
الخلاصة وان لم يخرج الثفل شيئاً في المدة المضروبة يتظر ان اخرجت بعد مضي تلك المدة في تلك السنة فالمعاملة
فاسدة وان لم تخرج في تلك السنة لعل حدثت بها المعاملة جائزة انتهى ومثله في التبيين بزيادة ولا شيء لكل واحد
منهما على صاحبه اه (قوله فللعامل أجر المثل) أي فيما عمل مع عن الخاتبة (قوله ليدوم عمله) أي اذا علم أن له أجر
المثل دام على عمله (قوله ولو دفع غراس الخ) قال في التبيين بخلاف ما اذا دفع اليه غراسا قد نبت ولم يثمر بعد معاملة
حيث لا يجوز الا ببيان المدة لانه يتفاوت بقوة الاراضى وضعفها تنفقا وفاقها حشفاً لا يمكن صرفه الى اول ثمرة
تخرج منه وبخلاف ما اذا دفع غراساً لا أصول رطبة على أن يقوم عليها حتى تذهب أصولها ونبت لانه لا يعرف
مضى ينقطع الثفل أو الرطبات لان الرطبة تنمو مادامت مركبة في الارض فتكون المدة مجهولة فتفسد المساقاة اه
(قوله بخلاف الرطبة فانه يجوز) هذا محمول على ما اذا عرف وقت جزمها قال في التبيين وكذا اذا اطلق في الرطبة
أي بأن دفعها على أن يقوم عليها ولم يقل حتى يذهب أصولها أي فانها تفسد المساقاة قال بخلاف ما اذا اطلق

(الى من يصلحه يجوز) معلوم (من غره وهي
كالزراعة حكماً وخلافاً) كذا (شروطاً) يمكن
هذا ليخرج بيان البذر ونحوه (الا في أربعة
اشياء) فلا تشترط هنا (اذا امتنع أحدهما
يجبر عليه) اذ لا ضرر (بخلاف الزراعة) كما تر
(واذا انقضت المدة تترك بلا أجر) وبه عمل بلا
أجر وفي الزراعة بأجر (واذا استحق الثفل
يرجع العامل بأجر مثله وفي الزراعة بقية
الزرع و) الرابع (بيان المدة ليس بشرط) هذا
استحساناً لانه لم يوقت عادة (و) حيث نذيق يقع على
اول غره يخرج (في اول السنة وفي الرطبة
على ادراك البذر) اذ الرغبة فيه وحده فان لم
يخرج في تلك السنة غرسدت (ولو ذكر مدة
لا تخرج الثمرة فيها فسدت ولو لم ينع) الثمرة فيها
(أولاً) تبلغ (صح) لعدم التيقن بقوات
المقصود (فلو خرج في الوقت المسمى فعلى
الشرط) الصحة العقد (والافسدت فللعامل
أجر المثل) ليدوم عمله الى ادراك الثمر (ولو
دفع غراساً في أرض لم تبلغ الثمرة على أن
يصلحها فخرج كان بينهما فسد) فسد
(المساقاة ان لم يتركها أو ما معلومة) وان
ذكر ذلك صح (وكذا لو دفع أصول رطبة
في أرض مساقاة ولم يسم المدة بخلاف الرطبة
فانه يجوز) وان لم يسم المدة

(ويقع على أول جز يسكنون ولو دفع رطبة انتهى جذاها على ان يقوم عليها حتى يخرج بذرها دون يمينه. انتهى جازا بر بين يمينه ورجله بين يمينه ورجله بين يمينه)
الشركة فيها) أي في الرطبة (فقدت) شرطهما الشركة فيما لا يمتنع به (وتصح في الكرم والشجر والوطاب) المراد منها جميع البقول (واصول الباذنجان
والنخل) وخصهما الشافعي بالكرم والنخل (لوفيته) (١٤٨) أي الشجر المذكور (ثمرة غير مدركة) يعني تزيد بالعمل (وان مدركة) قد انتهت (لا) تصح

(كالزراعة) لعدم الحاجة (دفع أرضا
بعض مدة معلومة لغرس وتكون الأرض
والشجر بينهما لا تصح) لاشتراط الشركة فيما
هو موجود قبل الشركة فكان كقضية العمان
قضية (والثمر والغرس لرب الأرض) تبعا
لأرضه (وللاخر قيمة غرسه) يوم الغرس
(وأجر مثل عمله) وحيلة الجواز أن يبيع
نصف الغراس بنصف الأرض ويشتري
رب الأرض العامل ثلاث سنين من لا يبنى
قليل ليعمل في نصيبه صدر الشريعة (ذهب
الرجح بنوارة رجل والقبض في كرم آخر قبضت
منها شجرة فهي لصاحب الكرم اذ لا قيمة
للنوارة كذا الوقت خوخة في أرض غيره
قبضت) لأن الخوخة لا تثبت الا بعد ذهاب
لحمها (وبطل) أي المساقاة (كالزراعة)
بوت أحدهما ومنه مدتهما والتمريه) هذا
قيد لصوري الموت ومضى المدة (فان مات
العامل تقوم ورثته عليه) ان شاءوا حتى ينفذ
التمريه (وان كره الدافع) أي رب الأرض وان
ارادوا القلع لم يجبروا على العمل (وان مات
الدافع يشوم العامل كما كلن وان كره ورثة
الدافع) دفعا للضرر (وان ماتا فانه يار في ذلك
لورثة العامل) كما مر (وان لم يمت أحدهما
بل انتضت مدتهما) أي المساقاة (فالخيار
للهامل) ان شاء عمل على ما كان (وتفسخ
بالهذر كالزراعة) كفا في الاجارات (ومنه
مكون العامل عاجزا عن العمل وكونه
سارعا يخاف من ثمرة وسعة منه) دفعا للضرر
فروع ما قبل الادراك كذا في رواية وحفظ
ففي العامل وما بعده كجذا وحفظ فمليهما
ولو شرط على العامل فسدت اتفاقا ملقي
والاصل أن ما كان من عمل قبل الادراك
كفي فلي العامل وبعده كصدا عليهما كما بعد
القسمه فلحفظ دفع كرمه معاملة بالنصف
ثم زاد أحدهما على النصف ان زاد رب
الكرم لم يجز لانه هبة مشاع يقسم

في النخل حيث يجوز ونصرف الى اول ثم يخرج منه والفرق أن ثم النخل لا درا كه وقت معلوم فينصرف اليه
ولا يعرف في الرطبة اول جز منه لانه لا يعرف متى يجز حتى لو كان معروفا جاز لعدم الجهالة وقد تبع المصنف
شارح الوقاية في عدم التفصيل (قوله ويقع على أول جز) هو يقع الجيم وتشديد الزاي مع تنوينها كما يعلم من
عبارة الزيلعي حتى يجز (قوله انتهى جذاها) قال في مختار الصحاح الجذا ذبا لال. طان القطع كما في قوله تعالى
عطاء غير مجد وذأي غير مقطوع وما بالزاي مخصوص بقطع مثل البر والنخل واصوف وغيرها (قوله جاز لا يبان
مدة) لأن ادراك البزلة وقت معلوم من (قوله لشرطهما الشركة فيما لا يمتنع به) لأن الرطبة للبزلة لا لشجار
للتمازك أن اشتراط الشركة في الاشجار المدفوعة اليه مع التمازك كذلك هنا (منه) (قوله يعني تزيد بالعمل)
قال في النقاية وشرعها ولا تصح المساقاة ان ادرك التمريه في العظم وقت العقد لانه لا أثر له عمل حيث
(قوله كالزراعة) فانه اذا دفع الزرع وقد استصعد على أن يحصد ويذر به فانه لا يصح وعن أبي يوسف انه
يصح والاصل أن التمريه والزرع متى كان في حد الزيادة تصح المساقاة والا فلا كما في النظم وكذا في خان انه ان
احتاج الى الدق أو الحنظ جازت المعاملة والا فلا قال في المنع من الخلاصة وانما يعرف خروج الاشجار عن حد
الزيادة اذا بلغت وانمرت وفي الهندية دفع كرمه معاملة ولا يحتاج اشجاره الى عمل سوى الحفظ قالوا ان كان
للمرء يحفظ تذهب الثمرة قبل الادراك جازت ويكون الحنظ للتمريه وان كانت لا تذهب بعدم الحفظ لا تجوز
وليس للعامل نصيب من التمريه (قوله فكان كقضية العمان) وجهه أنه استأجره ليعمل أرضه يستأجره ليعمل
الاجير على أن تكون أجره نصف البستان الذي يظهر به عمله وآلانه ولا شك أن هذا كاستئجار العمان ليعلم
قدرا ما يولوا به من عمله والاولى حذف قوله فكان كقضية العمان لأن هذا دليل الامام فانه يقول بعدم صحة ذلك
وصحتها قولها ما ولا يمتريه هذا وانما الفساد في هذه الصورة لاشتراط الشركة فيما هو موجود قبلها فليست
(قوله واجز مثل عمله) لانه ابني به عمله أجرا وهو نصف الأرض ونصف الخارج ولم يحصل له منه شيء فيجب عليه
أجره مثله قال القهستاني وفيه اشارة الى انه لو دفعها للغرس على أن يكون الشجر بينهما يصح والى أنه لو شرط أن
التمريه والشجر والتمريه بينهما يصح (قوله أن يبيع) أي العامل نصف الغراس بنصف الأرض فيكون
لكل نصف كل (قوله ثلاث سنين) أي مدة يبلغ فيها الشجر (قوله فهي لصاحب الكرم) وهذا بخلاف الصيد
اذا فرغ في أرض انسان أو بارض فان ذلك لا يكون لصاحب الأرض ويكون لمن أخذها لان الصيد ليس من
جنس الأرض وليس يتصل بها من (قوله الا بعد ذهاب لحمها) أي وبعد ذهابه لقيمة للنوارة فكانت
كالتمريه الاولى (قوله لم يجبروا على العمل) ولرب الأرض خيار ثلاث ان شاء صرم البسر مثلامعهم واقسموه
وان شاء أعطاهم نصف قيمة البسر وصار البسر كله وان شاء أنفق على البسر حتى يبلغ ويرجع بمحصة النفقة
في حصة العامل من التمريه (قوله يقوم العامل كما كان) وان قال أنا أخذته بسراة فلا فله ذلك لان ابقاء العقد
لدفع الضرر عنه فاذا رضى به انتقض العقد ولورثة رب الأرض الخياران الثلاث المتقدمة (قوله فالخيار في ذلك
لورثة العامل) لانهم يشومون مقام العامل وقد كان له في حياته هذا الخيار بعد موت رب الأرض فكذلك يكون
لورثة بعد موته وليس هذا من نوبت الخيار بل من باب خلافة الوارث المورث فيما هو حق مستحق له وهو ترك
التمريه على النخل الى وقت الادراك وان أبوا أن يقسموا عليه كان الخيار لورثة صاحب الأرض على ما وصفنا ذكر
هذه التفاصيل صاحب الهندية (قوله ان شاء عمل على ما كان) حتى يبلغ التمريه وان شاء لم يعمل وله أجر مثل عمله
فيما مضى على ما يظهر (قوله وتفسخ بالعذر) منه سفره كما في المنع عن البرازية (قوله ومنه كون العامل عاجزا) بأن
مرض مرضا لا يقدر معه على العمل قبل الادراك لانه يلحقه ضرر بالزامة من يعمل بالاجر وقيد بكونه قبل
الادراك لانه بعد انتهت المعاملة فلا يمكن التفسخ ولو اراد ترك العمل لم يمكن في الصحيح وقيل له ذلك في رواية
حوى (قوله وسعفه) بالتصريح بجمع سعفه وهي غصن النخل صحاح والمتعارف انه ورقه (قوله دفعا للضرر) أي
عن المالك لانه يلحقه بالسرة ضرر (قوله والاصل الخ) ذكر في الهندية اصلا آخر هو أن كل ما كان من عمل
المعاملة مما يحتاج اليه الشجر والكرم والوطاب وأصول الباذنجان من السقي واصلاح النهر والحفظ وتافع النخل
ففي العامل وكل ما كان من باب النفقة على الشجر والكرم والأرض من السقي وتقلب الأرض التي فيها الكرم
والشجر والوطاب ونصب الغراس ونحو ذلك على قدر حقهما وكذلك الجزا والقطف (قوله ثم زاد أحدهما الخ)

ذكر في الهندية أصلاً حسناً فقال الأصل ما ترمز أن كل موضع اجتمع انشاء العقد حق الزيادة والافلا
والخط جائز في الموضعين فإذا دفع فخلاباً نصف معاملة فخرج الثرفان لم يتناه عظمه جازت الزيادة منهما أيهما
كان ولو تناهى عظم البسر جازت الزيادة من العامل لرب الأرض ولا تجوز الزيادة من رب الأرض للعامل شيئاً اه
فان حمل ما ذكرهنا على ما اذا تناهى العظم حصل التوفيق أما قبل التناهي فهو بمنزلة انشاء العقد وانشاؤه حينئذ
من الطرفين جائز كما يشير إليه أصل الهندية فتدبر (قوله لم يجز) والخارج بقدر ملكهما اه منح (قوله فيقع العمل
لنفسه) أي أصالة وغيره تبعاً (قوله وما للمساقي أن يساقى غيره) لأن الدفع إلى غيره ثابت للسرقة في مال غيره
بغير اذنه ولا يصح اه عبد البر (قوله وان أذن المولى) أي المالك لو أتى بالفظ اطلق مكان أذن لكان أولى لما توقعه
لفظة الاذن من خصوص أذنك في دفعها لمن شئت معاملة أي وهو لا يشترط بل لو قال اعمل برأيك. لك ذلك
كما يفاد من شرح العلامة عبد البر والهندية (قوله دون ذبح) أي من غير ذبح (قوله يحلها) أي أحلها الشارع
وجوابه الشياء الناذة أي الفارة في الصحراء ولا يقدر عليها صاحبها أن يذبحها يكتفي فيها العتري في أي مكان أمكن
(قوله وأي المساقى والمزارع يكفر) الجواب أن المراد بالكفر الاسترواحي الزارع كافر لأنه يستتر الحطب فكل زارع
وساق إذا بذر يكفر والظاهر أنه استنهى عن أحدهما وجوابه أن الكافر هو المزارع لأنه الذي يتأتى منه الستر
(خاتمة) قال المصنف في المنع مانعه في فتاوى محمد بن الفضل في قوله تعالى يا أيها الناس كلوا مما في الأرض حلالاً
طيباً قال الحلال معلوم وأما الطيب فنأخذ أرضاً من أمة أو ماله أو زرع أرضه بحفاظة على المملوات
في موافقة الجماعة أي فقد حصل الطيب لكنه إذا أخر صلاة واحدة عن وقتها لا شغاله بالمزراعة لا يكون زرع
طيباً وكذا الزرع أو غرس بغير طهارة أو منع الأجرة عن الأجير وأخر بعد ما جف عرقه وكذا إذا أخر الثمن بعد
حلول الاجل أو أدامه متفرقاً دون رضا البائع قال فلا يكون زرع طيباً ويستحب أن يذر على طهارة ثم يقوم
في ناحية ويصلي ركعتين ثم يقول اللهم إني عبد ضعيف وسئلت هذا اليك فسلم لي وبارك لي فيه ثم يصلي على النبي
صلى الله عليه وسلم ثم يقرأ في حفظ هذا الزرع من آفاته ويبارك فيه وإذا أدرك الزرع يجب أي يندب مؤكداً
أن يكون الكمال على طهارة فيه تقبل التبله والالايكون فيه بركة فإذا فرغ من كبله يصلي ركعتين ثم يقول
يا ربني ألقيت بذرا قليل وأعطيتني شيئاً كثيراً فاجعلها اقوت طاعة ولا تجعلها اقوت معصية واجعلني من الشاكرين
وكذا في غرس الاشجار والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(كتاب الذبائح)

(قوله مناسيتها للمزراعة الخ) فيه نظر إذا المطلوب المناسبة بين الذبائح والمساواة إذا الذبائح مذكورة بعد المساواة
لا بعد المزراعة فالصواب أن يقال في المناسبة أن في كل من المساواة والذبائح تهيئة ما يأتى كل الانسان من فاكهة
وتمرة ثم حيوان سموي وشرايط الذبح العامة في الاختيارية والاضطرارية تكون الذبائح عاقلاً فلا تؤكل
ذبيحة الجنون والعمى الذي لا يعقل فان كان الصبي يعقل الذبح ويشهد عليه تؤكل ذبيحته وكذلك السكران
ومنها أن يكون مسلماً أو كافراً فلا تؤكل ذبيحة أهلى الشرك ولا المرتد ولو غلاماً مراهقاً عند الامام والكاتب
الذى تحمل ذبيحته لا فرق فيه بين كونه حريياً أو من بنى تغاب والمعتبر اعتقاده وقت ذبحه دون ما سواه وانما
تؤكل ذبيحة الكفاي إذا لم يشهد ذبحه ولم يسمع منه شيء أو شوهه وسمع منه تسمية الله تعالى وحده وإذا
لم يسمع منه شيء يحمل على أنه قد سمى الله تعالى تحسبنا للظن كما بالمسلم ولو سمع منه ذكر الله تعالى لكنه عني
بالله تعالى المسيح قالوا يؤكل الا اذا نص فتسال بسم الله الذى هو ثالث ثلاثة فلا يحل ومن شروط التسمية حالة
الذبح عند نداء كرام الله تعالى أي اسم كان وسواء قرأ باسم الله الصفة بأن قال الله أكبر أو أجل أو أعظم
أو الرحمن أو الرحيم أو لم يقرن بأن قال الله أو الرحمن أو الرحيم ويصح الذبح بالتهليل والتسبيح جهل التسمية أو لا
ولا تشترط العربية بل يصح بأي لسان كان ولو يحسن العربية ولا بد من كونه من الذبائح حتى لو سمى غيره
لا تحل وأن يريد بها التسمية على الذبيحة فان أراد اقتتاح العمل أو أراد بالجد السكر أو سجع أو هلال وأراد وصفه
بالوحدانية والتزعم عن صفات المحدثات أو أراد بالجد العطاس فلا يحل وأن يكون اسم الله مجرداً عن غيره ولو
النبي صلى الله عليه وسلم وأن لا يشوبه معنى الدعاء فلو قال اللهم اغفر لي لم يكن تسمية لأنه دعاء والدعاء لا يقصد به
تعظيم محض وأن تكون عند الذبح فلا يجوز تسميته عليه إلا بزمان قليل لا يمكن التحرز عنه وقتها في الاضطرار

وان زاد العامل جازلانه اسقاطه دفع
الشهر اشريكه مساقاة لم يجز فلا أجر له لانه
شبه يك فيقع العمل لنفسه وفي الوهبانية
وما للمساقي أن يساقى غيره
وان أذن المولى له ليس ينكر

وفي معانيها

وأي شياء دون ذبح يحلها
وأي المساقى والمزارع يكفر

(كتاب الذبائح)

مناسيتها للمزراعة كونها مائة لا في الحال
لا ارتفاع بالنبات واللحم في المال الذبيحة
اسم ما يذبح كالذبح بالكسبر وما بالفتح
فقطع الاوداج

وقت الرمي أو الارسال وأن يكون الذابح حلالا وهذا شرط في الاضطرارية لا الاختيارية وأن يكون المسمى عليه ذبيحة معينة فلو ذبح أخرى بعد الاولى متيقنا أن تسمية واحدة تكفي لهما لا تحل الشائبة ومن الشروط قيام أصل الحياة وقت الذبح قلت أو كثرت فالتردية والنطيحة والموقوذة والمريضة ومثقة البطن اذا ذبحت بظهر ان كان فيها حياة مستقرة تحل بالذبح سواء كانت تعيش أم لا وخروج الدم لا روية فيه عن أصحابنا ولكن ذكر بعض أهل الفتاوى أنه لا بد من أحد شيئين إما التحرك وإما خروج الدم فان لم يوجد الا يحل هندية ملخصا وحكمها حل الذبوح وسببها حاجة العبد شربلاية (قوله حرم حيوان من شأنه الذبح) أي شرعا وانما قلنا ذلك لان السمك والجراد يمكن ذبحهما والمراد حرم أكله (قوله ودخل المتردية والنطيحة) أي ونحوهما مما تقدم من كل ما فيه حياة مستقرة (قوله وكل ما لم يذبح) هذا الدخول اقتضى خروج المتز عن كونه يدا في التعريف وهو صنيع فاسد اه حايي (قوله وذكاة الضرورة جرح الخ) وذلك في الصيد وكذا ما تقدم من الابل والبقر والغنم بحيث لا يقدر عليها صاحبها لانه يعني الصيد وان كان متأنسا وسواء نذ البعير والبقر في العجرا أو في المصرقذ كانتا العقر كذا روى عن محمد وأما الشاة ان نذت في العجرا فذ كانت العجرا وان نذت في المصرق لم يجز عقرها وكذلك ما وقع منها في قلب فلم يقدر على انجراحه ولا يذبح ولا ينحر هندية أي فانه يذكي بذكاة الضرورة كما في الدرر قال في التبيين لفظ الذكاة ينفي عن الطهارة ومنه قوله عليه الصلاة والسلام ذكاة الارض يسها وأصل تركيب التذكية يدل على التمام ومنه ذكاة السن انهاء الشبَاب وذكاة النار بالقصر لتمام اشتعالها قال الاتقاني المصريح به في القائق أن هذا الاثر من كلام ابن الحنفية ومعناه اذا يست من رطوبة النجاسة فذلك تطهيرها كما أن الذكاة تطهر المذكاة وتطهيرها وقيل الذكاة الحياة من ذكاة النار اذا حيت فكانت الارض اذا اتجست ماتت واذا طهرت حيت (قوله وطعن) عولا يخرج عن كونه جرحا (قوله وانها ردم) فيه أن الانهار يكون بالجرح فلو اقتصر على الجرح كما اقتصر غيره لكان أولى (قوله بين الحلق واللبة) اللبة بالفتح المنصوع والحلق في الأصل الحلقوم كما في القاموس والكرمانى استعمل في بعض العنق بعد لاقاة الجزية اه والاوضح قول الزيلعي الجرح بين اللبة والمحيين وقال الاتقاني اللبة رأس الصدر والحيان الذقن وفي المصباح لبة البعير موضع فخرو وقال الفسارابي اللبة المنحصر وقال ابن قتيبة انها الذقنة في الحلق وقد غلط والمنحصر موضع الحرم من الحلق وموضع القلادة من الصدر اه (قوله وعروقه الحلقوم) هو الحلق وميمه زائدة والجع حلقه بالياء وذفها تخفيفا اه مكي عن المصباح (قوله كله وسطه أو أعلاه أو أسفله) الاولى التعبير بالواو فان ما بعد كل بدل كل منه ويدل عليه عبارة الزيلعي فانهم بالواو قال صاحب المواهب يتبع الذبح بين الحلق واللبة تحت العقدة وقيل مطلقا وكذا قال ابن كمال باشا لم يجز فوق العقدة وأفتى بعضهم بالجواز وما للزيلعي الى تعين الذبح تحتها حتى قال وأصحابنا رحمهم الله وان اشترطوا قطع الاكثر فلا بد من قطع أحدهما أي الحلقوم والمرى عند الكل واذ لم يبق شيء من عقدة الحلقوم مما يلي الرأس لم يحصل قطع واحد منهما فلا بد من كل بالاجماع وكذلك الشئى فان وعروقه الذبح الحلقوم في وسطه أو في أعلاه أو في أسفله بعد أن يكون فيه حتى لو ذبح أعلى الحلقوم أو أسفل منه يحرم لانه ذبح في غير المذبح اه وذكر نحوه ملا على وذكره الشرنبلالى عن الزيلعي وأقره وقال الاتقاني عن الرستغنى ويجوز أكلها سواء بقيت العقدة مما يلي الرأس أو مما يلي الصدر وانما المعتبر عندنا قطع أكثر الادراج قال وهذا صحيح لانه لا اعتبار لكون العقدة من فوق أو من تحت ألا ترى الى قول محمد بن الحسن في الجامع الصغير لا بأس بالذبح في الحلق كله أسفل الحلق أو وسطه أو أعلاه فاذا ذبح في الاعلى لا بد أن تبقى العقدة من تحت ولم ياتفت الى العقدة في كلام الله تعالى ولا في كلام رسوله صلى الله عليه وسلم بل الذكاة بين اللبة واللحن بالحديث وقد حصلت لاسماعيل مذهب الامام رضى الله تعالى عنه فانه يكتفى بالثلاث من الاربع أي ثلاث كانت ويجوز ترك الحلقوم أصلا فبالاولى الحلق اذا بقيت العقدة الى أسفل الحلقوم وشنع على من أفتى بالحرمه في ذلك اه مختصرا قال الشافى وهو صريح في مخالفة ما ذهب اليه الشارح الزيلعي اه ونقل صاحب الهندية والتجنيس والمزيد ما قاله الزيلعي عن الواقعات ولم يذكر خلافه ذكره الشرنبلالى وهذا الرد لا ينهض على الزيلعي فانه قال وهذا أي الحل اذا بقيت العقدة مما يلي الصدر ومشكل فانه لم يوجد فيه قطع الحلقوم ولا المرى مائة فأتت ترى أنه بهما المقول لم يحصل قطع شيء من الاربعة الا قطع الحلقوم وحده وأما كلام محمد في الجامع لا بأس بالذبح في الحلق كله أسفل الحلق

(حرم حيوان من شأنه الذبح) خرج السمك والجراد فيجلان بلا ذكاة ودخل المتردية والنطيحة وكل (ما لم يذبح) ذكاة شرعية اختياريا كان أو اضطراريا (وذكاة الضرورة جرح) وطعن وانما ردم (في أى موضع وقع من البدن) ذكاة (الاختيار ذبح بين الحلق واللبة) بالفتح المنحصر من الصدر (وعروقه الحلقوم) كله وسطه أو أعلاه أو أسفله

أوسطه أو أعلاه اه فيستعين فهمه على ما قاله الشنقي وملا على لانه عبر ولا بقوله لا بأس بالذبح في الحلق كله ولا يكون فيه الا اذا كانت العقدة مما يلي الرأس والا كان خارجا والذي ظهر لي أن الحق قول الزيلعي ومن معه وأما قوله ولم يلتفت الى العقدة في كلام الله تعالى ولا في كلام رسوله فممنوع لأن الله تعالى قال الاماذ كيم وبين رسوله صلى الله عليه وسلم محل الذكاة فبعث مناديا ينادي في فجاج مني ألا ان الذكاة في الحلق الحديث رواه الدارقطني ومحمد رحمه الله تعالى انما قال ما ذكره فعلمنا انهم أن الذبح لا يكون الا في وسط الحلق وعلى كل فالأسياس في المتفق عليه والله تعالى أعلم بالصواب (قوله وهو مجرى النفس) قال محمد بن زكريا في أقصى الفم منفذان أحدهما منفذ النفس الى الرئة وهو قصبتها والثاني منفذ الطعام والشراب الى المعدة وهو المريء اه (قوله والمريء) بفتح الميم وكسر الراء شني (قوله والودجان) هما عرفان من جانبي الحلقوم والمريء وانما كانت عروق الذبح هذه الاربعة لان قطع الودجين لا يهرار الدم والمريء والحلقوم للتجويل عليه اه شني والدال من وديج تفتح وتكسر ويقال في الجسد عرق حيث ما قطع مات صاحبه له في كل موضع اسم فهو هذا الودج والوريد وفي الظاهر النياط والابهر وهو عرق مستبطن الصلب متصل بالقلب وفي البطن الوتين وفي الفخذ النسا وفي الرجل الابل وفي اليد الاكل وفي الساق الصافن اه (قوله خلاف) قال الشافعي في الحاشية والحاصل أنه عند أبي حنيفة اذا قطع ثلاثا منها أي ثلاث كانت حل وعن أبي يوسف ثلاث روايات احداها هذه والثانية اشتراط قطع الحلقوم مع آخرين والثالثة اشتراط قطع الحلقوم والمريء واحدا والودجين وعند محمد لا بد من قطع أكثر كل واحد من هذه الاربعة (قوله وأكثر وديج) أي الاكثر من كل من الودجين قال في المنع عنها قال مشايخنا أصبح الاجابة في الاكثر عنه اذا قطع الحلقوم والمريء عموما اكثر من كل وديج وكل وما لا فلا اه (قوله قدر ما يبقى في المذبح) قال المصنف في شرحه وفي الجوهرة عن النبايع الشاة اذا مرضت أو شق الذئب بطنها ولم يبق فيها من الحياة الا قدر ما يعيش المذبح فعند أبي يوسف ومحمد لا تحل الذكاة والخيار أن كل شيء ذبح وهو حي حل أكله ولا توقيت فيه وعليه الفتوى اه (قوله بكل ما أفرى الاوداج) الفرق بين الافرى والافرى أن الافرى قطع للافساد وشق كما يفرى الذابح والسبع والفرى قطع للاصلاح كما يفرى الجزار الاديم وقد جاء معنى افرى أيضا الا أنه لم يسمع به في الحديث اه قاله أبو عبيدة اه مكى (قوله أراد بالوداج الخ) لاحاجة الى ذلك لان المراد أن ما قطع الاوداج جازبه الذبح الذي لا يتحقق الا بقطع الاربعة أو الاكثر منها كما سبق فتدبر وقد شيع المنع في ذلك على أنه لم يتقدم في الاقوال اشتراط قطع كل الاربعة (قوله ولو بنار) ذكر الشافعي في الحاشية مانعه فرع غريب ذكره الشافعي رحمه الله تعالى في كتاب الجنائيات عند قوله في الهداية وشبه العمدا الخ أن النار تقع به الذكاة لو جعلت على موضع الذبح فقطعت الحلقوم والودجين حل الاكل ذكره القسودري في شرحه اه وعلى الهامش حاشية منقولة من خطه نصها وهذه الرواية خلاف ما ذكر في أصول خمس الاثمة وأصول غير الاسلام أن الذكاة لا تقع بالنار ذكره في باب دلالة النص اه (قوله أو بليطة) بكسر اللام وسكون الياء آخر الحروف وهي قشر القصب اللازق والجمع ليط اه حوى (قوله ولو كانتا منوعين حل عند جامع الكراهة) قال في الجامع الصغير محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة في الرجل يذبح الشاة بظفر منزع أو بقرن أو بظن أو سن منزع فينهر الدم ويفرى الاوداج قال أكره هذا وان فعل فلا بأس بأكله اه غاية والظاهر أن الكراهة للتعريم ويدل عليه التعليل (قوله كذبجه بشفرة كلبه) الشفرة مفتوحة الشين اه حلي عن جامع اللغة وفي الشاموس الشفرة السكين العظيم ومعارض من الحديد وحدث وجهه شفار اه (قوله ونذب احدا شفرته) لقوله صلى الله عليه وسلم ان الله كتب الاحسان على كل شيء فاذا قتلتم فأنسو القتل واذا ذبحتم فأنسو الذبحة وليحدا أحدكم شفرته وليرح ذبيحته اه (قوله قبل الاجتماع) يروى أنه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا أتبع شاة وهو يحث شفرته فقال أردت أن تميتها موتات هلا حددتها قبل ان تبيعها كذا في الهداية وقال في المبسوط ضرب عمر رضي الله تعالى عنه من رأي به فعل ذلك حتى هرب وشردت الشاة شربلا لينة قال القهستاني وهذا لا يخلو عن اشعار بأن ضرب الدرة جائز فيما يكره كراهة تنزيه اه (قوله كالجزر بجله الى المذبح) لما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا وقد أخذ شاة وهو يجزها الى المذبح فقال قد هال الى الموت قودا رفيقا وفي رواية قال خذها فأنما يرحم الله من عباده الرحاء والمعنى أنهم لا تعرف ما يراهم كالحيا في الخبر أبيهم مت البهايم الا عن أربعة خالقها ورازقها وخنثها وسفادها

وهو مجرى النفس على العصب (والمريء)
وهو مجرى الطعام والشراب (والودجان)
مجري الدم (وحمل) المذبح (بقطع أي
ثلاث منها) اذا لا أكثر حكم الكل وهل يكفي
قطع أكثر كل منها خلاف وجميع البرازي قطع
كل حلقوم ومريء وأكثروا وسيجيء به
بشيء من الحاة قدر ما يبقى في المذبح
(و) حل الذبح (بكل ما أفرى الاوداج) أراد
لا اوداج كل الاربعة تغليباً (وأكثر الدم)
أي أساله (ولو) بنار أو (بليطة) أي قشر
قصب (أو مسرة) هي حجر أبيض كالسكين
يذبح به (الاستا وظفر قائم ولو كلبا
منزوعين حل) عندنا (مع الكراهة) لما فيه
من الضرر بالحيوان كذبجه بشفرة كلبه
(ونذب احدا شفرته قبل الاجتماع) ذكره بعد
كالجزر بجله الى المذبح

كذا في مبسوط السرخسي رحمه الله تعالى شرب ليلية (قوله من قضاها) القفافة صوريذ كرويونث صحاح واغا
 كره لغة السنة (قوله بلوغ السكين الخضاع) المناسب ابلاغ السكين اه حلي والخضاع بالكسر والفتح والضم
 لغة فيها اه وقيل الخضاع ان يذرا سها حتى يظهر مذبجها وقيل ان يكسر رقبتهما قبل ان تسكن من الاضطراب
 وكل ذلك مكروه لما فيه من زيادة تعذيب الحيوان بلا فائدة اه تبين (قوله وكره كل تعذيب بلا فائدة) منه ذبح
 واحدة بمضرة أخرى (قوله قبل ان تبرد) بضم الراء من باب حسن من البرودة قال الفهستاني وفيه اشعار بأنه
 لو أبان عضو قبل كره وقال بعضهم ان السليخ قبله لم يكره كما في التحفة (قوله وهو تفسير باللازم) فيلزم من بردها
 سكونها من غير عكس فانها قد تسكن عن الاضطراب ويتأخر بردها (قوله وترك التوجيه الى القبلة) قال
 في الاملى رأيت الرجل يذبح ويسمى ويوجه ذبيحته الى غير القبلة متعمدا أو غير متعمد قال لا بأس بأكلها قال
 خواهر زاده في شرح المبسوط أما الحل فلان الاباحة شرعا متعلقة بقطع الاوداج والتسمية وقد وجدوا توجيه
 القبلة سنة مؤكدة وترك السنة لا يوجب الحرمة ولكن يكره تركه من غير عذر اتقاني (قوله ان كان صيدا)
 راجع الى قوله - لا لا والى قوله خارج الحرم فان كان محرما وذبح غير الصيد فانه حلال لان فعله فيه مشروع
 بخلاف الصيد وان كان داخل الحرم لا تحل الذكاة سواء كان الذابح محرما أو حلالا ولو كذا يالا منه منى عنه
 فلا يكون مشروعا وهذا معنى الاطلاق المذكور (قوله لا تحل الذكاة في الحرم) ظاهر تشييده بالحرم أنه اذا
 أخرجه الى الحل وذبحه حل والظاهر خلافه ويراجع (قوله ولو الذابح مجنون) كذا في النقاية وتقدم عن الهندية
 خلافه لان من شرطه العقل وجعل الفهستاني التقييد بالفعالين الذين هم عاقلون ويضبط المفسر بالقدرة على
 قطع الاوداج راجعا الى كل المعطوفات التي من جملتها المجنون فالمراد أنه ذبح حال افاقته وهو ظاهر وقد افاد
 ذلك المصنف في شرحه حيث قال - حتى لو كان الصبي والمجنون بحيث لا يعقل ولا يضبط التسمية لا تحل ذبيحتهما
 (قوله أو امرأة) حائضا أو نفساء أو جنبا فهما منى عن التثنية (قوله يعقل التسمية والذبح) أو يعقل كون الحل
 بهما أو كون الحل بقطع الاوداج أقوال أفادها الفهستاني (قوله ويقدر) أى على قطع الاوداج فهما منى
 (قوله أو آخرس) وهو عاجز عن الذكر فيكون معذورا وتقوم الملة مقامه كالناسي بل أولى لانه ألزم اه منح (قوله
 من وثى) لانه مشرك وهو الذي يعبد الوثن وهو الصنم (قوله ومجوسى) لقوله عليه الصلاة والسلام - من واثبهم
 سنة أهل الكتاب غير ناكح نسائهم ولا آكل ذبائحهم (قوله ومردت) وان انتقل الى ملة أهل الكتاب لانه لا يفر
 على ما انتقل اليه (قوله وجنى) لما في المتن من رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذبائح الجن اه أشباه والظاهر
 أن ذلك محمله ما لم يتصور بصورة الأذى ويذبح والاقول نظر الى ظاهر الصورة ويجوز (قوله وجبرى لو أبوه
 سنيا الخ) قال المصنف في محله وفي الفوائد الزمنية لا تجوز ذبيحة الجبرى ان كان أبوه سنيا وان كان جبريا حلت
 قلت والظاهر أن صاحب الفوائد أخذ من التسمية ونصر عبارة بعد أن رقم لبعض المشايخ وعن أبي على أنه
 تحل ذبيحة المجبرة ان كان آباؤهم مجبرة فانهم كاهل الذمة وان كان آباؤهم من أهل العدل لم تحل لانهم بمنزلة
 المرتدين اه قلت ومراعاة بأبي على - أبو على - الجبائي رئيس أهل الاعتزال وبالمجبرة أهل السنة والجماعة فانهم
 يسمون أهل السنة بذلك كما يوضح عنه كلام البيهقي الجنبى منهم في تفسيره والمراد بأهل العدل أنفسهم كما علم ذلك
 في علم الكلام فقد غير صاحب الفوائد المجبرة بالجبرية والله تعالى أعلم اه قال ابن المصنف في زواهر الجواهر بعد
 أن ذكر ما تقدم لايه والظاهر أن المصنف لم يلتفت الى الفرق بين الجبرية والمجبرة وقد علمت المجبرة وأما الجبرية
 فهم من أهل الاهواء والبدع والجبرية أصناف ومدارك كلام الجبرية على تقي الاستطاعة والقدرة عن العباد أصلا
 ويرون الخلق مجبورين في أفعالهم اه قال في تبين المحارم وأما الجبرية يقولون لا كتب للعباد بل كل أفعالهم
 مخلوقة تعالى وهم ثلاث فرق الجهمية والتجارية والضرارية اه وقال أيضا قال كثير من المفسرين ان المراد
 من الذين فرقوا دينهم أهل البدع والشبهات من هذه الامة وروى عمر رضى الله تعالى عنه أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال لعائشة رضى الله تعالى عنها ان الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا أحصاب البدع وأحصاب
 الاهواء من هذه الامة قال تعالى وان هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم أى الطرق
 المختلفة التي هي ماعداطر يقه مثل اليهودية والنصرانية وسائر الملل والاهواء والبدع فتدعو الى الضلالة وقال
 تعالى واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا قال بعض المفسرين المراد من حبل الله الجماعة لانه عقبه بقوله

وذبحها من قضاها) ان بقيت حية حتى
 تقطع العروق والالام تحل موتها بالذكاة
 (والخضاع) يفتح فسكون بلوغ السكين الخضاع
 وهو ورق أبيض في جوف عظم الرقبة (و) كره
 كل تعذيب بلا فائدة مثل (قطع الرأس والسليخ
 قبل ان تبرد) أى تسكن من الاضطراب وهو
 تسمية باللازم كما لا يخفى (و) كره (ترك
 التوجيه الى القبلة) لفائدة السنة (و) كره
 كون الذابح مسلما حلالا خارج الحرم ان كان
 صيدا (فصيد الحرم لا تحل الذكاة في الحرم
 مطلقا) أو كذا ياذقيا أو حربيا (الاذا ذبح
 منه عند الذبح ذكر المسحيج) فحل ذبيحتهما
 ولو (الذابح) مجنونا أو امرأة أو صديقه
 التسمية والذبح (ويقدر) أو ألق أو آخرى
 لا تحل (ذبيحة) غير كتابي من (وثى)
 ومجوسى ومردت (وجنى) وجبى وجبرى لو
 أبوه سنيا

ولا تفرقوا والمراد من الجماعة عند أهل العلم أهل النقيض والعلم ومن فارقهم قد رشح بوقوع في الضلالة وخرج عن
 نصرة الله تعالى ودخل في النار لأن أهل الفقه والعلم هم المهتدون المتسكون بسنة محمد عليه الصلاة والسلام
 وسنة الخلفاء الراشدين بعده ومن شذ عن جمهور أهل السنة والعلم والسواد الأعظم فقد شذ في ما يندخل في النار
 فعليكم معاشر المؤمنين باتباع الفرق الناجية المسماة بأهل السنة والجماعة فإن نصرة الله وحفظه وتوقيفه
 في موافقتهم وخذلانه ومخطئه ومقتة في مخالفتهم وهذه الطائفة الناجية قد اجتمعت اليوم في مذاهب أربعة
 وهم الحنفيون والمالكيون والشافعيون والحنابلة ومن كان خارجا عن هذه الأربعة في هذا
 الزمان فهو من أهل البدعة والنار اه قال فان قلت ما وقوفك على أنك على صراط مستقيم وكل واحد من
 هذه الفرق يدعي أنه عليه قلت ليس ذلك بالدعاء والتشبث باستعمالهم الوهم القاصر والقول الزاعم بل بالنقل
 عن جهازة هذه الصنعة وعلماء أهل الحديث الذين جمعوا أصحاح الأحاديث في أمور رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وأحواله وأفعاله وسركاته وسكاته وأحوال الصحابة والمهاجرين والأنصار والذين اتبعوه وهم بأحسن مثل
 الإمام البخاري ومسلم وغيرهما من الثقات المشهورين الذين اتفق أهل المشرق والمغرب على صحة ما أورده
 في كتبهم من أمور النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله تعالى عنهم ثم بعد النقل ينظر إلى الذي تمسك به منهم
 واقتنى أثرهم واهتدى بسيرهم في الأصول والفروع فيحكم بأنه من الذين هم هم وهذا هو الفارق بين الحق
 والباطل والمميزين من هو على صراط مستقيم وبين من هو على السبيل الذي على يمينه وشماله قال واختلف
 العلماء من السلف والخلف في تكفير أهل الأهواء والبدع ولا شك أن من كان مذهبه وبدعته مؤثرا إلى الكفر
 وهو غير متأول فيه فهو كافر بالاجماع وأما من كان منهم في مذهبه وبدعته على طريق التأويل والاجتهاد والخطا
 المنضى إلى الهوى والبدعة من تشبيهه أو نعت بجارحة أو نعت صفات كمال مما لا يليق به سبحانه وتعالى اختلف
 السلف والخلف في تكفيره فقال بعضهم أهل الأهواء كلهم كفار وهذا قول كثير من السلف والفقهاء والمتكلمين
 من الخلف ومنهم من صوب التكفير الذي قالوا به ومنهم من أبي إخراجهم من سواد المسلمين وهو أكثر الفقهاء
 والمتكلمين فقالوا هم فساق عصاة ضلال يورثهم من المسلمين ويحكمهم لهم بأحكامهم قال ابن الهمام في شرح
 الهداية نعم يقع في كلام أهل المذاهب تكفير كثير منهم ولكن ليس من كلام الفقهاء الذين هم المجتهدون بل من
 غيرهم ولا عبرة بخلاف الفقهاء والمنقول عن المجتهدين عدم تكفيرهم اه وأما قوله عليه الصلاة والسلام إن بني
 إسرائيل تفرقت على اثنتين وسبعين ملة كلهم في النار إلا واحدة وهي ما أنا عليه وأصحابي قال التوربشتي
 في شرح المصابيح المراد من الأمة هنا من يجمعهم دائرة الدعوة من أهل القبلة لأنه أضافهم إلى نفسه فقال
 أمي وأكثروا ورد من الحديث على هذا الأسلوب المراد منه أهل القبلة والمعنى أنهم تفرقوا فرقة دين كل
 واحدة منهم بخلاف ما تدين به الأخرى وقوله كلهم في النار إلا واحدة يعني كلهم يضلون وبعثة تدون ما هو
 موجب دخول النار فإن كان كفرا أو ما توأمه دخلوا النار لا يخرجون منها أبدا وإن لم يكن كفرا فهو إلى الله
 تعالى إن شاء عفا عنهم وإن شاء عذبهم ثم يخرجهم من النار ويدخلهم الجنة واستشكل ظاهرا قوله عليه الصلاة
 والسلام كلهم في النار بأنه إن أريد التأنيدي فبالأصح لأن من مات من أهل البدع على الإيمان فلا بد من
 دخول الجنة وإن أريد أن دخولهم محتم وإن كانوا يخرجون لا يصح لأن المؤمن العاصي في مشيئة الله تعالى
 وإن أريد أنهم مستحقون لدخولها وهم في المشيئة فعصاة أهل السنة كذلك فواجبه التخصيص وأجيب بأن
 التخصيص لشدة مؤاخذتهم بالعذاب فإن عذابهم في النار يكون أشد عذابا من عصاة الفرق الناجية
 لسوء اعتقادهم في طريقة نبيهم وبأن الكل مجموعي لا جبري أي مجموع هذه الفرق في النار ومجموع هذه الفرق
 في الجنة ولا يلزم أن يكون كل الفرق في النار ولا كل الفرق في الجنة من غير سابقة عذاب اه بتصرف واعلم أنه
 قد ظهر لك مما نقلناه أن الجبرية مؤمنون ناجون ومن حكم الإيمان حل الذيحه سواء كان أبوه سنيا أو جبريا
 وأما المجبرة الذين هم أهل السنة فالحل في حقهم أظهر من أن يذكر فقول بعضهم إن صاحب الفوائد يمكن أنه
 اطلع على نص بذلك لا يصح وما كان ينبغي له أن يذكر هذه المسئلة وبقرها مع أنها مبنية على عقيدة فاسدة
 وأغما أظننا في هذا المقام لمسيح الاحتياج في العقيدة وبيان الحديث (قوله لأنه صار كرتن) علم من الزاهدي
 لقوله وجبري لو أبوه سنيا (قوله لأنه يقر على ما نقل إليه عندنا) لأن الكفر كله ملة واحدة وقال بعض أهل

ولو أبوه جبريا حلت أنسابه لأنه صار كرتن
 فنية بخلاف يهودي أو مجوسي تنصر
 لأنه يقر على ما نقل إليه عندنا فمعتبر بذلك
 عند الذبح في لو نجس يهودي لا يحل
 زكاته

المذاهب يقتل أقوله عليه السلام من بدل دينه فاقتلوه (قوله لانه أخف) أي لان الكتابي أقل شر من المتسرك
 فيحكم بتسمية الولد في أحكامه (قوله وتارك تسمية عمدا) لقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وعلى
 حرمته انعقد الاجماع قبل الشافعي رضي الله تعالى عنه قال أبو يوسف والمشافع ان متروك التسمية عمدا
 لا يسوغ فيه الاجتهاد حتى لو قضى القاضي بجواز بيعه لا يتخذ قضاءه لكونه مخالفا للاجماع اهـ (قوله حل)
 لان الشارع جعل الناسي ذاكرا للمعذور وهو النسيان فقد أقام الله مقام الذكر كما أقام الاكل مقام
 الامساك في الصوم لذلك (قوله وان ذكر مع اسمه تعالى غيره) أي كلا ما يغفر عطف بقربة ما بعده وفي الجوهرة
 وان قال بسم الله صلى الله على محمد وآله لا يقول ذلك اهـ (قوله فيكون مبتدئا) بصيغة اسم الفاعل
 (قوله حرم درر) من غاية البيان وفي الحوى عن النوازل أنه يحرم بالجزء والمنقول في الهندية عن النهاية الحل
 في الاوجه الثلاثة وعاله بأن الرسول مذكور على غير سبيل العطف (قوله قبل هذا اعراف النحو) هذا الخلاف
 انما هو في صورة العطف كما ذكر في الترتيب لآلية وكذا كلام المؤلف بعد (قوله بل يحرم مطلقا بالعطف
 لعدم العرف زيلعي) عبارة والوجه أن لا يعتبر الاعراب مطلقا بل يحرم مطلقا بالعطف لان كلام الناس
 اليوم لا يجري عليه قال النسخ الشافعي في حاشيته كذا هو في جميع ما وقعت عليه من النسخ وهو غير
 ظاهر لان الكلام فيما اذم يمكن هنالك عطف والتظاهر أن يقال بل لا يحرم مطلقا دون العطف اهـ ويؤيده
 ما نقلناه عن الهندية عن النهاية (قوله لانه أهل به لغیر الله) الاولى قول التهستاني لان تجريد التسمية فريضة
 اهـ (قوله لا اذكر فيهما) يؤخذ من المقام أن هذا النهي للتصريح فانه بذكره على الذبحة تحرم وتعتبر ميتة على
 ما تقدم من التفصيل وهل الحكم كذلك عند العطاس أو يكون ذكره صلى الله عليه وسلم عنده خلاف الاولى
 يحرم (قوله فان فصل صورة) أي حيا بالسماع ومعنى أي حقيقة واذا وجد الوصل حيا وعدم حقيقة كان
 وصل من غير عطف فانه لا يحرم أيضا (قوله لا بأس به) بل هو مطلوب لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان
 اذا أراد أن يذبح يقول اللهم هذا منك ولك ان صلاتي ونسكي ومحبياتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك
 امرت وأنا من المسلمين بسم الله والله اكبر ثم يذبح وهكذا روى عن علي كرم الله وجهه (قوله عن شوب الدعاء)
 أي خطبه بالدعاء (قوله لانه دعاء وسؤال) فلم يجز ذلك كرهته تعالى (قوله فقال الحمد لله) أي لاجل العطاس لانه
 يريد الحمد على النعمة دون التسمية (قوله قلت في حله) هذا الحل بعيد من المقام لكنه هو الذي في الخاتمة (قوله
 وبين ما ترى في الجمعة) حيث قال المصنف فلو وجد العطاس لم ينب عنه على المذهب اهـ قلت الذي ينبغي فهمه
 أن المصنف حنا جري على غير المذهب في الخطبة وقال الواجب ولو قال مقام التسمية الحمد لله أو سبحان الله
 يريد به التسمية أجرا وان أراد التحميد ولم يرد التسمية لم يحل وكذلك لو قال الله اكبر لان هذه اللفاظ ليست
 صريحة في باب التسمية انما الصريح بسم الله فكان هذه اللفاظ كناية والسكينة انما تقوم مقام الصريح
 بالنية كما في باب الطلاق انتهى (قوله لانه يقطع فور التسمية) فيه أن ذلك يقتضي كون الذبحة ميتة وهو
 يقتضي وجوب الحذف لاستحبابه الا أن يحمل على الفور المقارب على أن زيادة واو لا تقطع الفورية وقد تقدم
 عن الهندية مانعه أن وقتها في الذكاة الاختيارية وقت الذبح لا يجوز تقديمها عليه الا بر من قليل لا يمكن التحرز
 كذا في البدائع اهـ (قوله عن النبي صلى الله عليه وسلم) وكذا نقل عن علي وابن عباس قال الباقي
 والمسحوب أن يقول بسم الله والله اكبر اهـ (قوله صح) أي عند العامة وهو الصحيح لانه أنى بالمأمور به الصريح
 (قوله فلا تحل) لانه نوى غير ما أمر به خائفة (تنبيه) لو قال بسم الله ولم يظهر الهاء ان قصد ذكر الله تعالى حل
 وان لم يقصد وترك الهاء قصد الايحال لان الوجه الاول قصد فيه التسمية والعرب قد تحذف حركاتها
 وفي الوجه الثاني لم يقصد التسمية على الذبح واستشكله صاحب الذخيرة بأن المنقول عن أئمة اللغة أن الترخيم
 لا يجوز الا في النداء خاصة اهـ وفيه أن المقصود وجود تعبير للفظه (قوله وأراد به متابعة المؤذن) أي لا الدخول
 في الصلاة وهذا التطير في الشق الثاني فقط والا فلا بد من النية حتى يكون شارعا قد بر (قوله من الذابح) فلو
 من غيره لا تحل كما سلف (قوله حال الذبح) يأتي مفهومه في كلام المؤلف (قوله اذ لم يتعد عن طلبه) قال
 في المنع فان قلت ذكره أنه اذا وضع منجلا ليصيده حمارا لوحش ثم وجد الحمار ميتة لا يحل قلت قال في البرازية
 والتوفيق أنه محمول على ما اذا قعد عن طلبه والا فلا فائدة للتسمية عند الوضع اهـ ومجمله اذا غاب عن بصره حاملا

والمولدين مشرك وكتابي كتابي لانه أخف
 (وتارك تسمية عمدا) خلافا للشافعي (فان
 تركه اناسيا حل) خلافا للمالك (وان ذكر
 مع اسمه) تعالى (غيره فان وصل) بلا عطف
 (كره كقوله بسم الله اللهم تقبل من فلان)
 اذ معنى ومنه بسم الله محمد رسول الله بالرفع
 لعدم العطف فيكون مبتدئا لكن يكره للوصل
 صورة ولو بالجزء أو انصب حرم درر قبل هذا
 اذا عرف النحو والوجه أن لا يعتبر الاعراب
 بل يحرم مطلقا بالعطف لعدم العرف زيلعي
 كما افاده بقوله (وان عطف حرمت فهو بسم
 الله واسم فلان أو وفلان) لانه أهل به لغیر الله
 قال عليه الصلاة والسلام موطن لا أذكر
 فيها عند العطاس وعند الذبح (فان فصل
 صورة ومعنى كالدعاء قبل الاضجاع) الدعاء
 (قبل التسمية أو بعد الذبح لا بأس به) لعدم
 القرآن أصلا والشرط في التسمية هو الذكر
 انما الص من شوب الدعاء (وغيره) فلا يحل
 بقوله اللهم اغفر لي لانه دعاء وسؤال
 بخلاف الحمد لله أو سبحان الله مريد به
 التسمية (فانه يحل) ولو عطس عند الذبح
 فقال الحمد لله لا يحل في الأصح (عدم قصد
 التسمية) بخلاف الخطبة) حيث يجزئه قلت
 ينبغي حله على ما اذا نوى والا لا يوفق بينه
 وبين ما ترى في الجمعة فتأمل (والمتحجب أن
 يقول بسم الله اكبر بلا واو وكرهها) لانه
 يقطع فور التسمية كما عزا الزيلعي لله لو انى
 وقال قبله والمتداول المتقول عن النبي صلى
 الله عليه وسلم بالواو ولو نوى ولم يحضره النية
 صح بخلاف ما لو قصد بها التبرك في ابتداء
 الفعل (أو نوى بها أمرا آخر فانه لا يصح
 فلا تحل) كما لو قال الله اكبر وأراد به متابعة
 المؤذن فانه لا يصح شارعا في الصلاة) برأية
 وفيها (وتشترط) التسمية من الذابح (حال
 الذبح) أو الرمي أصليا والارسال أو حال
 وضع الحديد لحمار الوحش اذ لم يقعد عن
 طلبه كما سيجي

أسباب الكراهة وكذا جميع ما لا دم له فأكله مكروه لانه كاه مستحب فيدخل تحت قوله عز وجل ويحرم عليهم
 الخبائث الا الجراد فانه مخصوص بالحديث اه (قوله صفار دواب الارض) في الجوهرية والخرشات يعني المائي
 البري منها كالفندع وغيرها (قوله والجرا لاهلية) ولو توحشت هندية (قوله بخلاف الوحشية) ولو صارت
 أهلية ووضع عليه الاكاف هندية عن شرح الطحاوي (قوله الذي أمه حارة) الجاريم المذكور والاني والتاء
 للوحدة وحكي شذوذه اه والأتان خصوص الاتي فلو عبر به لكان أولى (قوله فسكاه) فيكون على الخلاف
 الاتي لان المعتبر في الحل والحرمه الاتم فيما تولد من مأكول وغيره مأكول (قوله والخيل) أي عنده لقوله تعالى
 والخيل والبغال والحمير لتركبوها فتان تركوبها دون أكلها ألا ترى أن الابل لما كانت زكيت وتوكل جميع بينهما
 فقال تعالى فتنازكوبهم ومنها يأكلون والاكل من أعلى المنافع والحكيم لا يترك الامتنان بأعلى النعم ويعتن بادائها
 وفي الهداية ثم قيل الكراهة عنده كراهة تحريم وقيل كراهة تنزيه والاول أصح اه لانه روى أن أبا يوسف سأل
 الامام رضى الله تعالى عنهم ما اذا قلت في شيء أكرهه فأراك في نفسه قال التحريم ومبنى اختلاف المشايخ في قول
 الامام رحمه الله تعالى على اختلاف اللفظ المروي عنه فانه روى عنه رخص بعض العلماء في لحم الخيل فأما أنا
 فلا يجزئني أكله وهذا يلقح الى التنزيه وروى عنه أنه قال أكرهه وهو يدل على التحريم من رتبة لاهلية عن الغنابة وعلى
 في الدرر كراهة التنزيه بأن الكراهة بمعنى الكرامة كيلا يحصل بإباحته تقليل آله الجهاد وللهذا كان مؤرره طاهرا
 وهو غير ظاهر الرواية وهو الصحيح كذا ذكره غير الاسلام وأبو المعين في جامع ما انتهى قال أبو الوفاء هو دقت فعلى
 ما في الدرر من ترجيح كون الكراهة للتنزيه يرتفع الخلاف بين الامام وصاحبيه لانهم ما وان قالوا بالحل لكن مع
 كراهة التنزيه على ما يستفاد من قول النارج وعندهما وعند الشافعي لا بأس بأكله وبه صرح في الشريعة لاهلية
 عن البرهان اه (قوله وعندهما والشافعي يحل) لما روى جابر بن عبد الله رضى الله تعالى عنهم ما كانا نلحم
 اقرص على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه قال أحمد وبقول الامام قال الامام مالك رضى الله تعالى عنهم
 أجمعين (قوله ولا بأس بلبسها على الاوجه) لانه ليس في شربه تقليل آله الجهاد بخلاف اللحم منخ عن الجنب
 وأجزي بعضهم الخلاف بين الامام وصاحبيه فيه كاللحم وذكروا القواين في كراهة التحريم والتنزيه فيه وحكى عن
 عبد الرحيم الكرميني أنه رأى الامام في المنام وقال له فيها أي الخيل كراهة تحريم يا عبد الرحيم اه والخلاف
 في خيل البر أما خيل البحر فلا تؤكل اتفاقا (قوله والضبع) بضم الباء وسكونها قهستانى اسم للاتي ويقال
 للذكر ضبعان بكسر أوله وسكون ثانيه ومن عجيب أمره أنه يحيض ويكون ذكر أسنة وأنى أخرى كذا في شرح
 السكرت لا يسارى وما روى من إباحته فهو قبل التحريم لانه لم يحرم ابتداء الامام في قوله تعالى قل لا أجد فيما أوصى
 الى محرما الآية (قوله والسطحاة) هي من أخشب الحشرات حموى وهي بكسر السين وفتح اللام تنفع ذمها
 ومرادها المصروع والسطح يد بها تنفع المتعاضل اه (قوله والغراب لا يقع) هو الذي فيه سواد وبياض اه
 مكى عن الكشف وذكر في الظهيرية أن الغراب الاسود والابقع ثلاثة أنواع نوع يلقط الحبوب ولا يأكل الجيف
 وهو غير مكروه ونوع يأكل الجيف وهو مكروه ونوع آخر يأكل الحبوب مرة والجيف أخرى وانه غير مكروه عند
 الامام خلافا لابي يوسف اه مكى (قوله لانه ملحق بالخبائث) فان لم يثبت من الحرام عتيق وأكل (قوله
 والخبيث) أي المأخوذ من قوله ويحرم عليهم الخبائث (قوله السليمة) لعل المراد السليمة من الثمره والمرض (قوله
 النسر) هو خلاف ما قاله مسكين انه العتق وعن أبي يوسف قال سألت أبا حنيفة عن العتق فقال لا بأس به
 فقلت انه يأكل النجاسة فقال انه يخطئ النجاسة بشئ آخر ثم يأكل فالاصل عنده أن ما يخطئ كالسجاج لا بأس به
 وقال أبو يوسف يكره العتق كما تكره الدجاجة اه هندية وفي حاشية المكي العتق وزان به فطر طائر نحو الحمامة
 طويل الذنب فيه بياض وسواد وهو نوع من الغربان يتشابه به ويقتدى بصوت يشبه العين والقاف (قوله
 على الابتداء) أي ابتداء الاسلام (قوله والبرقع) بوزن يفعول دوية نحو الفأرة لكن ذنبه وأذناه أطول منها
 ورجلاه أطول من يديه عكس الزرافة والجمع ترايسع والعمامة تقول جربوع اه أبو السعود (قوله هو طائر) لكنه
 طى الطير من شراد الطير (قوله وقيل الخفاش) أي يحرم وهو كرمات عجة في أوله ومجبة في آخره الوطواط
 سعى به لغير عينيه وضعف بصره من الخفش بالتحريك وهو ضعف العين وضعف البصر خلقه أفساد في الجفون
 بلا وجه اه مكى وقد حكى القواين بالحل والحرمه في الهندية (قوله لانه ذناب) فيه نظر لان كل ذى

هي صفار دواب الارض واحدها حشرة
 (والجرا لاهلية) بخلاف الوحشية فانها
 وابنها حلال (والخيل) الذي أمه حارة
 فلو أمه بقرة أو كل اذفاط ولو فرسا فسكاه
 (والخيل) وعندهما والشافعي يحل وقيل
 ان أبا حنيفة رجع عن حرمة قبيح مونه
 بثلاثة أيام وعليه الفتوى عادية ولا بأس
 بلبسها على الاوجه (والضبع والنعاب)
 لانها ما نابا وعند الثلاثة يحل (والسطحاة)
 بنية وبجربة (والغراب لا يقع) الذي يأكل
 الجيف لانه ملحق بالخبائث قاله المصنف
 ثم قال والخبيث ما تنفضه الطباع السليمة
 (والغداد) بوزن غراب النسر وهو غدر
 قاصوس (والفيل) والضب وما روى من
 أكله محمول على الابتداء (والبرقع وابن
 عرس والرخم والبغاث) هو طائر ذى الهمة
 يشبه الرخم وكلها من سباع البهائم وقيل
 الخفاش لانه ذناب

ناب ليس عنى عنه اذا كان لا يصطاد بناية اه اتقانى (تنبيه) الذى يعيش فى البر انواع ثلاثة ما ليس له دم أصلا
 وما ليس له دم سائل وما له دم سائل فالادم له مثل الجراد والزنبر والذباب والعنكبوت والخنافس والعقرب
 والبغاة ونحوها لا يحل أكله الا الجراد خاصة وكذلك ما ليس له دم سائل مثل الحية والوزغ وسام أبرص وجميع
 الحيوانات الحشرات وهوام الارض من الفأر والقنصاذ والضب واليربوع وابن هرس ونحوها ولا خلاف فى
 حرمة هذه الاشياء الا الضب فإنه حلال عند الشافعى رضى الله تعالى عنه وما له دم سائل مستأنس ومستوحش
 فالمستأنس من البهائم الابل والبقر والغنم يحل بالاجماع وأما المستوحش فنحو الظباء وبقر الوحش وحمر الوحش
 وابل الوحش فحلال باجماع المسلمين وأما المستأنس من السباع وهو الكلب والفهد والسنور الاهلى فلا يحل
 وكذا المستوحش المسمى بسباع الوحش والطير فسباع الوحش مثل السبع والثوب والضبع والفهد والسنور والكلب
 والنعلب والسنور البرى والسحاب والسمور والذئب والقرد ونحوها وسباع الطير البازى والباشق
 والصقرو والشاهين والحداة والبغاة والنمر والعقاب وما أشبه ذلك وتحل الفاختة وهى واحدة القواخت من
 ذواتها الا طواق زعموا أن الحيات تمرب من صوته وفيها فصاحة وحسن صوت وفى طبعها الانس بالناس تعيش
 فى الدود وتعمر فقد وجد منها ما عاش خمس عشرة سنة ومنها ما عاش أربعين سنة يحل أكلها ويبيعها اتفاقا
 ذكره الدميرى ويؤكل القميرى والسوادين والزرزور والمصل والهدهد والبوم والطاوس والديبى يضم
 الدال طائر صغير منه وب الى دبس الرطب فى لونه غيرة بين السواد والجمرة وهو نوع من الحمام للبرى وهو أصناف
 مصرى وجزائى وعراقى متعارفة آخرها المصرى ديمرى وأما الوبر بكسر الباء كما فى الصحاح قال أبو يوسف
 لا أحفظ فيه شيئا عن أبي حنيفة وهو عندي مثل الارنب وهو يختلف البقول والنبات وهو دوية أصغر من
 السنور وكلاء العين لا ذنب لها تدخل البيوت اه عبقى وحل الابل فى المغرب الابل يضم الهمة وكسرها وتشديد
 الباء الذمى من الاوعال اه وفى القاموس الوهل بالفتح وككتف ودئل وهذا نادى ريس الجبل اه والذكر
 والانتان والمثانة والعصيان اللذان فى العنق والمرارة تحل مع الكراهة وكذا الدم الذى يخرج من اللحم والكبد
 والطحال دون الدم المسفوح وهل الكراهة تحرمة أو تنزيهية قولان (قوله مائى) هو الذى يكون مأواه وعاشه
 فى الماء اه منع (قوله ولومته ولد فى ماء نجس) فى البرازية لو أرسلت السمكة فى الماء النجس فكبرت فيه لا بأس
 بأكلها الحال اه قال الترمذى لا ينظر الفرق بينهما وبين الجلالة انتهى وفى الهندية ويكره أكل لحوم الابل
 الجلالة وهى التى الاغلب من أكلها النجاسة لتغير لحمها وتنه كما يكره أكل الطعام المنتن وفى شرح الطحاوى أنه
 لا يحل الاتفاغ بها من العمل وغيره الا أن نجس أيا ما وتغلف وليس طبعها تقدر فى ظاهر الرواية وروى ابن
 رستم عن محمد فى الناقة والشاة والبقرة انما تكون جلالة اذا تغير لحمها ووجد منه ريح منتنة فلا يشرب لبنها
 ولا يؤكل لحمها وجزايعها وهبتها اه اذا كانت لا تخلط ولا تأكل الا العذرة غالبان خلطت فليست جلالة
 لانها لا تتن اه بتصرف (قوله ولوطانية مجروحة وهبانية) لم يوجد ذلك فى الوهبانية ولا فى شرحها وانما قال
 العلامة عبد البر الاصل فى اباحة السمك أن ماتت بآفة يؤكل وماتت بغير آفة لا يؤكل اه فان حمل على أن ذلك
 الحادى مات بالجرح حل (قوله غير الطائى) هو اسم فاعل من طفا الشيء فوق الماء بطفة وطفوا اذا علا اه مكى
 (قوله حنف أنفه) الحنف الموت والجمع حنوف ومات فلان حنف أنفه اذا مات من غير شرب ولا قتل ولا يبنى
 منه فعل وخص الانف بالاضافة لأن روحه تخرج من أنفه يتتابع نفسه أولا ثم كذا فلو يتخيلون ان المريض
 تخرج روحه من أنفه والجريح من جراحتة مختار وقاموس (قوله كما يؤكل كل ما فى بطن الطائى) لأن ما فى بطنه
 مات بآفة وهى ضيق المكان اه عبيد البروفى المنع ولو أن سمكة ابتلعت سمكة أكلها جميعا لان المبلوعة ماتت
 بسبب حادث وأما اذا خرجت من دبر السمكة لا تؤكل لانها قد استحال عذرة اه ولو وجدت جرادة فى بطن
 سمكة أو فى بطن جرادة حلت مكى عن الجزار اخر (قوله وماتت بجر الماء أو برده) هو الذى عليه الفتوى وقيل
 لا يحل لأن السمك لا يموت بجر الماء ولا برده (قوله وبربطه فيه) كما اذا مات فى الشبكه وهو لا يقدر على التخلص
 منها وكذا يحل ما لدغته حية أو أصابه حديد (قوله أو القاء شئ) وكان يعلم أنها تموت منه قال فى المنع أو اكلت
 شيئا ألقاه فى الماء لم يأكله فمات منه وذلك معلوم فلا بأس بأكلها فان ماتت بآفة اه (قوله فوته بآفة) أى
 لأن موته بآفة ويؤخذ من الاصل السابق (قوله والا لجرثيث) بوزن سكيت قاموس وقوله سم الجربث من

(ولا يحل) (حيوان مائى الا السمك) الذى
 مات بآفة ولومته ولد فى ماء نجس ولو طافه
 مجروحة وهبانية (غير الطائى) على وجه الماء
 الذى مات حنف أنفه وهو ما بطنه من فوق
 فلو طافه من فوق فليس بطاف فبؤ كل كما
 يؤكل ما فى بطن الطائى وماتت بجر الماء
 أو برده وبربطه فيه أو القاء شئ فوته بآفة
 سمكة (و) (الا لجرثيث) سمك أسود
 (والمارماهى) سمك فى صورة الحية

وأفردهما بالذكور الخفاء وخلاف محمد (وحل الجراد) وإن مات حشف أنفه يختلف السمك (وأشكال السمك بلاذ كاة) الحديث أجت لنا ميتتان السمك والجراد
قد مان الكبد والطحال بكسر الطاء (و حل ١٥٨) (غراب الزرع) الذي يأكل الحب (والارنب والعقور) هو غراب يجمع بين كل جيف وحب والاصح

حله (معها) أي مع الذكاة (و ذبح ما لا يؤكل
يطهر لحمه وشحمه وجلده) تقدم في الطهارة
ترجيح خلافه (الا لا آدمي والخنزير) كما مر
(ذبح شاة) مريضة (فخرج الدم
حلت والا لان لم تدر حياته) عند الذبح
(وان علم) حياته (حلت) مطلقا (وان لم
تحرل لم يخرج الدم) وهذا يتأق في منخنة
ومتردية ونطيخة والتي يقر الدب بطنها فذكاة
هذه الاشياء تحلل وان كانت حياتها خفية
وعليه الفتوى لقوله تعالى الاماد كيت من
غير ذل وسيجي في الصيد (ذبح شاة لم تدر
حياتها وقت الذبح) ولم تحرل ولم يخرج الدم
(ان قبحت فها لا تؤكل وان شحمه أكل وان
قبحت عينها لا تؤكل وان شحمها أكل وان
مذت رجلها لا تؤكل وان قبضتها أكل وان
نام شعرها لا تؤكل وان قام أكل) لان
الحيوان يسترخي بالموت ففتح فم وعين ومذ
وجل ونوم شعر علامة الموت لانها استرخت
ومقابلها حركات تختص بالحى فدل على
حياته وهذا كانه اذ لم تعلم الحياة (وان علمت
حياتها) وان قلت (وقت الذبح أكلت مطلقا)
بكل حال زيلعي (سمكة في سمكة فان كانت
المظروفة صحيحة حلتا) يعنى المظروفة
والظرف لموت المبلوعة بسبب حادث (والا)
تكن صحيحة (حل الظرف لا المظروفة)
بكالو خرجت من دبرها لاستحالة عذرة
جوهره وقد غير المصنف عبارة منه الى
تاسمعه ولو وجد فيه اذرة ملكها حلالا
ولو خافا أو دب نار امضروبالا وهو نقطة
(ذبح لقدم الامبر ونحوه) كرواحد من
العظام (يحرم) لانه اهل به لغير الله (ولو)
وصلية (ذكر اسم الله تعالى ولو ذبح للضيف
لا يحرم لانه سنة الخليل واكرام الضيف
اكرام الله تعالى والفارق انه ان قدمها لياكل
منها كان الذبح لله والمنفعة للضيف أو للوليمة
أو للرجوع وان لم يقدمها لياكل منها بل يدفعها
لغيره كان لتعظيم غير الله فيحرم

المسوخات باطل لا أصل له لان ما مسح لانسله ولا يبقى بعد ثلاثة أيام اه وفي أبي السموود عن العيني الخنزير
بكسر الجيم والراء وتشديد هانوع من السمك مدور كالترس اه (قوله للخفاء) أي الخفاء دخوله ما في السمك (قوله
وخلاف محمد) قال في الدرر وما نقل عن محمد أن جميع السمك حلال غير الخنزير والمارماهى ضعيف اه (فرع)
قال في الحاشية لا بأس بدود الزيتون قبل أن يفتح فيه الروح. ن ما لا روح له لا يسمى ميتة اه ويؤخذ أن أكل
الطين بدوده أو الخل كذلك أو الثمار كالنبيذ بدوده لا يجوز ان يفتح فيه الروح (قوله بخلاف السمك) مراده
الطافي فقط وهذه العبارة لصاحب الدرر وفيها سئل على رضى الله تعالى عنه عن الجراد يأخذ الرجل وفيها
الميت وغيره فقال كانه وعدها من فصاحتها اه (قوله والاصح حله) الاولى أن يقول على الاصح وهو قول
الامام وقال أبو يوسف يكره (قوله معها) الاولى بها وأطلقها فتم الذكاة الاختيارية والاضطرارية فان الارنب
بالذبح وذكاة اختيارية وغيره بالجرح أى موضع كان وذكاة ضرورية (قوله يطهر لحمه وشحمه وجلده) أى
لا ينجس ما وقع فيه من المائعات لانه لا يباع في إزالة الرطوبة النجسة وكذا لا تبطل صلاة حامله وهل يجوز
الاتساع بشحمه في غير الاكل فتقبل لا يجوز اعتبارا بالاكل وقبل يجوز كلزيت اذا خالطه شحم الميتة والزيت
غالب فانه ينقع به في غير الاكل اه منع بتصرف (قوله تقدم في الطهارة ترجيح خلافه) وهو أن اللحم لا يطهر
بالذكاة والجلد يطهر بها اه حلي (قوله الا لا آدمي) هذا استثناء من زم المصنف فانه يؤخذ منه جواز
الاستعمال فالآدمي وان طهر لا يجوز استعماله كرامة والخنزير لا يستعمل وهو باق على نجاسته لان كل أجزائه
نجسة (فرع) قال في الخلاصة وتشرط التسمية في ذبح الحمار للطهارة وفي الدراية واختلفوا في أن الموجب
لطهارة ما لا يؤكل لحمه مجرد الذبح أو الذبح مع التسمية قبل مجرد الذبح لانه مؤثر في إزالة الدم المسفوح وقيل
الذبح مع التسمية لان الطهر هو الذكاة ولا ذكاة بدون التسمية (قوله مريضة) الاولى حذفه لانه يقتضى
تحقق الحياة فلا يتأق في التفصيل الا فى (قوله أخرج الدم) في شرح الطحاوى خروج الدم لا يدل على الحياة
الا اذا كان يخرج كما يخرج من الحى اه (قوله حلت) لان الحركة خروج الدم لا يكونان الا من الحى لان الميت
لا تحرل ولا يخرج منه الدم فيكون وجودهما أو وجود أحدهما علامة الحياة فيحلل وعدمهما علامة الموت
فلا يجعل اه حوى (قوله ان لم تدر حياته) ذكر الفمير باعتبار كون الشاة مذبوحا (قوله فذكاة هذه الاشياء تحلل)
أى مطلقا في ظاهر المذهب حوى وسيأتى (قوله وعليه الفتوى) وعن الامام انما تحلل اذا كانت بحال تعيش يوما
لولا الذكاة وعن محمد اذا بقي أكثر من حياة المقطوع أو داجه تحلل والا لا اه (قوله وهذا كانه اذ لم تعلم الحياة)
مستغنى عنه بقول المصنف لم تدر حياته وانما ذكره ليرتب عليه قوله وان علمت حياتها (قوله مطلقا) سواء
وجدت هذه الاشياء أو مقابلاتها (قوله لا المظروفة) لانها مسنة فذكاة كانت كالفاسط أو فاده المصنف (قوله
وقد غير المصنف عبارة منه الى ما سمعته) أفاد المصنف أنه غير عبارة منه عن عبارة الاشياء واقطعها بحكمة
في سمكة فان كانت صحيحة حلالا والا لا اه فانها موهمة وان أمكن تصحيحها بأن المعنى لا يحصلان جميعا بل يحصل
الظرف فقط (قوله ولو وجد فيه اذرة ملكها حلالا) المسئلة فيما انفصل قال في الوالوية وجد في بطنها الولوة ن
كانت في الصدف فهي لا تخدوان باعها من غيره فوجدناها في المشتري لان الولوة متى كانت في الصدف
فالظاهر أنها لم تصل اليها من يد الصيد فتكون باقية على الاباحة الاصلية فتكون ملكا لصياد فاذا باعها
تصير ملكا للمشتري لانها ان خلقت في بطنها فهي جزء من أجزائها فيملكها المشتري وان لم تخلق في بطنها لكن
استلمتها بعد الخلق كانت بمنزلة العلف فتكون للمشتري فاذا لم تكن في الصدف فهي لا تخد وتكون لقطعة
لان الظاهر أنها وصلت اليها من يد الصيد كذا في شرح تنوير الاذهان (قوله وهو لقطعة) له أن يصرفها الى نفسه
ان كان محتاجا بعد التعريف لان كان غنيا من (قوله لانه اهل به لغير الله) الاهلال رفع الصوت بالذكرة وهى ميتة
ولو ذكر الله تعالى خالصا فالاولى أن يقول لانه عظم به غير الله تعالى (قوله ولو ذبح للضيف لا يحرم) قال في المنع
ومن يظن أنه لا يحل لعله أنه ذبح لا كرام ابن آدم فيكون كأنه اهل لغير الله تعالى فقد خالف القرآن والحديث
والعقل فانه لا شك أن القصاب يذبح للرجوع ولو علم أنه يحسّر لا يذبح فيلزم على هذا الجاهل أن لا يأكل ما ذبحه
القصاب ولا ما ذبح للولائم والاعرام والعقيقة اه (قوله والفارق الخ) قال الحوى وحاصل الكلام في هذه
المسئلة أن الذبح المقترن بذكر اسم الله تعالى اذا كان قبل قدوم قادم لتهيؤ ضيافته أو بعد قدومه ببرهة لذلك أى

لاجل التهيؤ لضيافته فلا شبهة في جوارحه وأما إذا كان عند القدوم فإن كان القصد ذلك فكذلك وإن كان لمجرد التعظيم فخرام والمذبح مية ثم ذكر نحو الفرق المذكور هنا قال وأما الذبح عنه ووضع الجدار أو عروض مرض أو شفاء من مرض فلا شك في أن القصد هو التصديق اه وفي قداوى السلي ركب البحر فذكر على نفسه ان وصل الى البر سالما أن يقترب قربا يلزمه الوفاء ولا يأكل منه بل يتصدق به على الفقراء لا الاغنياء اه ثم ان هذا الفارق لا يظهر لانه قد يقصد به التعظيم وبأكل منه هو أو عياله فالأولى إقامته بقصد التعظيم وعدمه (قوله وهل يكفر قولان) يتعين على القاصي والمفتي العمل بعدم التكفير لوقوع الخلاف كما تقدم في المرتبة (قوله وفي صيد المنيه أنه يكفر) أي يحرم (قوله لا بالنسي الطن) فيه أن الكلام عند اليقين (قوله وفضل) هو الامام الفضلي (قوله - حقيقة واحدة) أي يخرج المنفصل من المذبح قبل موته فانه منفصل من حي صورة لا حكما وحينئذ فلا حاجة للاستثناء الا في كما قاله الشيخ صالح (قوله التعميم) أي سواء كان حيا حقيقة وحكما أو حقيقة فقط أي صورة ثم يستثنى منه ما ذكره المصنف فالكلام في المراد بالحي وان كان الحكم لا يختلف على الوجهين وهذا في غير الصيد أما الصيد ففيه تفصيل قال في الهندية عن وجيز الكردي قطع الدب من ألية الشاة قطعة لا يؤكل المبان وأهل الجاهلية كانوا يأكلونه فقال صلى الله عليه وسلم ما بين من الحي فهو ميتة وفي الصيد ينظر ان كان الصيد يعيش بدون المبان فالمبان لا يؤكل وان كان لا يعيش بغيره كالأرأس يؤكلان اه ونحوه في البرازية والمراد العضو المنفصل من العظم واللحم وان كان متصلا بالجذع أما المتعلق باللحم يؤكل كما ذكره البهري ولوروى صيد افقطع يده أو رجله ولم ينفصل ثم مات ان كان يتوهم التثامه وانده حله حل أكله لانه بمنزلة سائر أجزائه وان كان لا يتوهم بأن بقي متعلقا بجذعه حل ما سواه دون وجود الابانة معنى والمعتبر المعاني والكلام في غير السم لان ميتة السمك حلال وكذا الجراد (قوله والسنة الساقط) تقدم في الطهارة أن المذهب طهارة السنة اه حلي (قوله كما مر) أي في قوله وقطع الرأس والسلخ قبل أن تبرأه حلي (قوله وحذرنا في الطهارة) أي قبل التيمم والذي حذر به هناك أنه لا عبرة لغلبة الشبهة لتصریحهم بحل ذب ولده شاة اعتبارا باللام اه حلي (قوله والكرامة تذكر) أي في البغل الذي أتمه من الخيل عندهما ثم يحقل أن تكون تحريمية وأن تكون تنزيهية وهو الذي فهمه الطرسوسي ونازعه المصنف بنص محمد كل مكروه حرام وعندهما إلى الحرام أقرب ذكره عبد البر (قوله وان ينزك) يقال نزل النعل اذا وثب على الاثني فواقعها (قوله تناج) بكسر النون (قوله وان أكلت تبنا) بتقديم التاء على الواحدة ويجوز أن تكون بنون ثم واحدة ثم مشناة فوقية (قوله يتر) من التبرع في القطع يعني لا يؤكل (قوله والصباح بخير) فان نبح لا يؤكل وان تغار يري برأسه بعد الذبح ويؤكل وان أشكلت بأن صاح كالكلب وكاعنز (قوله فعنز) لكنه يري برأسه (قوله فيطمر) الطمر الدفن في الارض (قوله يحلها) أي الشارع (قوله ومن ذا الذي ضحى) أي أقام في بيته الى ان دخل وقت الضحى واعلم أن هذا البيت ملفق من يمين وهما قوله وأي شياه دون ذبح يحلها وأي المساق والمزارع يكفر وذولجية صلي وبفسد دونها ومن ذا الذي ضحى ولادم بنهره والبيت الاول تقدم ذكره قبيل الذبائح ومعنى الشطر الاول من البيت الثاني أي متصل لحية كبيرة صحت صلاته وان صلي بدونها لا تصح الجواب صلي وجيبه محلول ولحيته كبيرة تستر عورته عن عينه فسلاته صحيحة واذا حلقتها أو ضمها بخرقه لم تجز صلاته لانكشاف عورته وهذا على رواية والاصح أنه تجوز صلاته لان السترا عما يجب عن الغير من الجوانب لا في حق نفسه حتى جازمها ونظره اليها اه حلي (خاتمة) ثمانية أشياء من الميتة يجوز الاتماع بها القرن والظاف والعصب والصوف والوبر والشعر والريش والعظم سواء كانت من مأكل اللحم أو غيره كذا في زواهر الجواهر والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(كتاب الاضحية)

المناسبة بين الذبائح والاضحية أن الاضحية من جنس الذبائح الا أن الاول أعم والثاني أخص وانما أفردها بكتاب على حدة لانها واجبة تثبت بشرائط وأحكام وأسباب خاصة كذا في مسكين اه وفيها ثمان لغات ضم الهمزة مع تشديد الياء وتخفيفها أو كسر الهمزة معهما وضحية بفتح الصاد وكسرها أو أضحية بفتح الهمزة وكسرها أصل أضحية أضحية تاجمة الواء والياء وسبقت احداها بالسكون فقلت الواو والياء وأدغمت الياء في الياء وكسرت الحاء تناسب الياء وتجمع على أضاحي بتشديد الياء (قوله من نسمة الشيء باسم وقته) أي

وهل يكفر قولان برأيه ونسرح وهبانية قلت وفي صيد المنيه أنه يكفر ولا يكفر لانا لانسي الطن بالمسلم أنه يقترب الى الاذى به هذا التحريم ونحوه في شرح الوهبانية عن الذبائح ونظمه فقال

وفاعله جهورهم قال كافر

وفضلي واسم عيل ليس بكفر

(العضو) يعني الجزء (المنفصل من الحي) حقيقة وحكما لانه مطلق فينصرف للكمال كما تنسقه في تنوير البصائر قلت

ظاهر المتن التعميم بدليل الاستثناء فتأمل (كيتته) كالاذن المقطوعة والسنة الساقط

الاني حق صاحبها فظاهر وان كثر اشياء من الطهارة وهو المختار كما في تنوير البصائر

(الامن مذبح قبل موته فيحل أكله لو من الحيوان) (المأكول) لان ما بقي من الحياة غير معتبرا أصلا برأيه قلت لكن يكفر كما مر

وحذرنا في الطهارة قول الوهبانية وقد حذرنا في الطهارة قول الوهبانية

من الخيل قطعها والكرامة تذكر وان ينزك بوقع غزها

تساج له رأس ككلب فينظر فان أكلت لحية ككلب جميعها

وان أكلت تبنا فذا الرأس يتر ويؤكل باقية وان أكلت ذبا

وذا فاضر بنها والاصباح بخير وان أشكلت فاذبح فان كرسها بيا

ففسز والافه وكلب فيطمر وفي معاليها

وأي شياه دون ذبح يحلها ومن ذا الذي ضحى ولادم بنهره

(كتاب الاضحية) من ذكر الخياص بعد العام (هي) لغة اسم ما يذبح أيام الاضحية من نسمة الشيء باسم وقته

باسم مأخوذ من اسم وقته اه حلي قال القراء وضحي فضيحة اذا ذبح الاضحية وقت الضحي هذا أصله ثم كثر حتى
 قيل لما بضحي أى وقت شاه من أيام التشريق اه وقال البرجندى هي منسوب الى الاضحي بضحي الهمزة وهو النحر
 والضم والكسر من تغييرات النسب وانما سمي يوم النحر بالاضحي لانه يتضح فيه بالغداة فان السنة فيه
 أن لا يأكل شيأ حتى ترتفع الشمس ويصلى اه وهذا لا يظهر ان كان هذا الاسم متحققا قبل هذه المشروعة
 قال في التبيين القرب المالية نوعان نوع بالتقليد كالمسقة ونوع بالاتلاف كالاعتاق وفي الاضحية اجتمع الماهيان
 فانهم اتقرب بآراقة الدم وهو اتلاف ثم بالتصريف بالدم يكون غداكوا باحسة اه قال في الوقفات شراء اضحية
 بعشرة دراهم أولى من التصديق بالف درهم لان القرية التي تحصل بآراقة الدم لا تحصل بالصدقة (قوله
 مخصوص) أى نوعا وسنا (قوله بنية القرية) فلا يكون عنها الا بالنية حتى لو ذبح أيامها من الحيوان المخصوص
 ولم تحضره النية لا يقطع عنه الواجب (قوله وشرائطها الاسلام) لكنه لا يشترط في جميع الوقت من أوله الى آخره
 حتى لو كان كافرا أول الوقت ثم أسلم في آخره يجب عليه اه هندية ومثله الحزبية (قوله والاقامة) هي مثل الاسلام
 فما تقدم فالمسافر لا يجب عليه الاضحية وان تطوع بها أجزأته عنها وهذا اذا سافر قبل أن يشتري اضحية
 فان اشتري شاة لم يمسافر سافر ذكر في المتن أنه يبيعها ولا يضحي بها أى لا يجب عليه ذلك وكذا روى عن محمد ومن
 المشايخ من فصل فقال ان كان موسرا لا يجب عليه وان كان معسرا ينبغي أن يجب عليه ولا يقطع بسفره وان
 سافر بعد دخول الوقت فانما ينبغي أن يكون الجواب كذلك اه هندية (قوله واليسار الذي يتعلق به وجوب
 صدقة الفطر) قال في الهندية والموسر في ظاهر الرواية من له ما تاددهم أو عثرون ديناراً أو نبي يبالغ ذلك سوى
 مسكنه ومتاع مسكبه ومركوبه وخادمه في حاجته التي لا يستغنى عنها أو ما معد ذلك من سائمة أو رقيق
 أو خيل أو متاع للتجارة أو غيرها فانه يستدبره من يساره وان كان له عقار ومسته غلات ملك اختلاف فيه المتأخرون
 جماعة منهم اعتبروا الداخل فقبل ان كان يدخل من الربيع قوت سنة فعليه الاضحية ومنهم من اعتبر قوت شهر فقي
 فضل عن ذلك قدر ما تقي درهم فصاعدا فعليه الاضحية وان كانت هذه المستغلات وقفا ان كان وجب له في أيام
 الاضحية قدر ما تقي درهم فصاعدا فعليه الاضحية والا فلا ولو عليه دين لو فرق ما يده لقضائه نقص الباقي عن
 النصاب أوله مال غائب لا يصل اليه أيامها لا تجب عليه والمرأة تعتبره وسرة بالمهر اذا كان الزوج ما يما عندهما
 لا عنده قبل الخلاف في المجهل وأما المؤجل فلا تعتبره موسرة باجماعا وان كان له معصف يداوى نصابا وهو من
 يحسن أن يقرأ فيه فلا أضحية عليه سواء قرأ فيه بالفعل أو لا وان كان لا يحسن القراءة فيه وجبت وان أمسه
 لاجل ولده الصغير حتى يعلم القرآن وجبت وفي الصغير بالكتب لا بعد غيبا الا أن يكون من كل نوع كتابان
 برواية واحدة عن شيخ واحد وعن شيخين كرواية أبي حفص وأبي سليمان عن محمد لا يجب ولا بعد غيبا بكتب
 الاحاديث والتفسير وان كان له من كل نوع كتابان وماحب كتب الطب والعلوم والادب بعد غيبا بها اذا بلغ قيمتها
 نصابا اه بتصريف (قوله وسببها الوقت) لان السبب انما يعرف بنسبة الحكم اليه وتعلقه به اذا اصل في اضافة
 الشيء الى الشيء أن يكون سببا وكذا اذا لزمه فيكثر بذكره كما عرف في الاصول ثم ان الاضحية تكثر بتكرار
 الوقت وهو ظاهر ومما يدل على سببية الوقت امتناع التقديم عليه كامتناع تقديم الصلاة على وقتها وانما لم تجب
 على الفقير وان وجد الوقت في حقه لفوات شرط الوجوب وهو انقضى (قوله ما يجوز ذبحه) أى في الاضحية بنية
 الاضحية في أيامها الا أن ركن الشيء ما ية قوم به ذلك الشيء والاضحية عما تحقق به هذا الفعل هندية ويدل عليه
 التعريف السابق وان شئت اعتبرت في الركن ذبح النعم خاصة واعتبرت ما بقى شروطا (قوله فيكره ذبح ما جاجة
 وديك) أى بنية الاضحية والكراهة تحريمية كما يدل عليه التعليل (قوله بفضل الله) أى لا بطريق الوجوب عليه
 تعالى (قوله فتجب التضحية) اسناد الوجوب الى الفعل أولى من اسناده الى العين كالاضحية كما فعله القدوري
 (قوله أى آراقة الدم) الدليل على وجوب الآراقة أنها لو تم ذبحها حية لا يخرج عن الواجب أما التصديق بدمها
 بعد الذبح فتجب حتى لو لم يتصدق به جاز اه والوجوب هو ظاهر الرواية وعن أبي يوسف أنها سنة وعن
 الطائفة فريضة كما في قاضي خان وذكر الاسيحي أنها واجبة عنده سنة عندهما وهو اختيار الامام رضي الدين
 التيسابوري كما في الاختيار والصحيح أنها واجبة كما في المضمرات الا أن وجوبها دون وجوب كفارة العين
 وقد سبق أن وجوبها دون وجوب صدقة الفطر فهستأني وجه القول بالسنة قوله عليه الصلاة والسلام

وشريعا (ذبح حيوان مخصوص بنية القرية
 في وقت مخصوص وشرائطها الاسلام
 والاقامة واليسار الذي يتعلق به وجوب
 صدقة الفطر) كما مر (الا الذكورة فتجب على
 الانثى) خاتمة (وسببها الوقت) وهو أيام النحر
 وقيل الرأس وقدمه في التارخانية (وركرم)
 ذبح (ما يجوز ذبحه) من النعم لا غير فذكره
 ذبح ما جاجة وديك لانه تشبه بالجوس
 بزازية (وحكمها الخروج عن عهدة
 الواجب) في الدنيا (والوصول الى الثواب)
 بفضل الله (في العقي) مع جهة النية اذا
 نواب بدونها (فتجب التضحية) أى آراقة
 اسم من اسم

اذا رأيتم هلال ذي الحجة وأراد أحدكم أن يضحي فليستك عن شعره وأظفاره والتعلوق بالارادة ينافي الوجوب
 ووجه الوجوب قوله عليه الصلاة والسلام من وجد سعة ولم يضح فلا يقربن مصلانا ومثل هذا الوعيد لا يلحق
 الا بترك الواجب وأمر عليه الصلاة والسلام بقوله من ضحى قبل الصلاة فليعد والامر للوجوب فلا ولا أنهم واجبة
 ما وجبت أعادتها والمراد بالارادة في الحديث ما هو ضد السهو ولا التخيير لانه غير مخير اجاعا لان التخيير لا يقع
 الا في المباح فلم يدل ذكر الارادة في الحديث على تنفي الوجوب ومثله ما روى عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال من
 اراد أن يحج فليتهجّل (قوله عملا لا اعتقادا) أي فلا يكفر جاحده كافي المنع وهذا منه يفيد أن الواجب اعتقادا
 يكفر جاحده وليس كذلك فان الواجب اعتقادا ولا يكفر جاحده ويمكن أن يراد بالواجب في كلامه الفرض
 فتسلم تلك الافادة أفاده الحلبي وفيه انهم سرحوا أن الواجب لا يجب اعتقاده حتى قال بعضهم ينوي الواجب لا الوتر
 الواجب مراعاة لقول الصالحين وقوله ولا يكفر جاحده ان كان المراد لا يكفر من يجد وجوبه لا مشروعيته
 فلم وان اراد أن من أنكر مشروعيته أصلا لا يكفر ففيه نظر (قوله ممكنة) بصيغة اسم الفاعل من التمكن (قوله
 هي ما يجب) الاوضح ان يقول والواجب بهذه القدرة ما يجب الخ قال في الهذلية وأما كيفية الوجوب فتجب
 في وقتها وجوباً موسعاً في جمل الوقت من غير عين في أي وقت ضحى من عليه الواجب كان مؤثلاً سواء كان
 في أول الوقت أو في وسطه أو في آخره وعلى هذا ينتزع ما اذا لم يكن أهلاً للوجوب في أول الوقت ثم صار أهلاً
 في آخره بأن كان كافراً أو عبداً أو فقيراً أو سافراً في أول الوقت ثم صار أهلاً في آخره فانه يجب عليه ولو كان أهلاً
 في أوله ثم لم يبق أهلاً في آخره بأن ارتد أو أعسر أو سافر لا يجب ولو ضحى في أول الوقت وهو فقير ثم صار غنياً فعليه
 أن يعيد الاضحية وهو الصحيح ولو كان موسراً في جميع الوقت ثم صار فقيراً بعد صارت قيمة شاة صالحة ديناً في ذمته
 يتصدق بها متى وجدها ولو مات الموسر في أيام الترحيل أن يضحي سقطت عنه الاضحية انتهى واعتراض بأنها
 لو وجبت بقدرة ممكنة لما اعتبر في النحر والغنى آخر الوقت بل كانت تجب عليه بالتمكن في أول الوقت فيسلم من
 القول بسقوطها بافتقاره آخر الوقت أن وجوبها بقدرة ميسرة واجب بأن المراد بالتمكن التمكن السكاني آخر
 وقتها اذ هو يتعلق به الوجوب مضيقاً وعنده يظهر عدم اشتراط دوام القدرة وليس المراد ما هو أعم الشامل
 للتمكن أول وقتها لانهم وان وجبت بأول الوقت لكن وجوباً موسعاً (قوله بمجرد التمكن من الفعل) أي بالتمكن من
 الفعل المجرد عن اشتراط دوام القدرة (قوله لانها اشترط محض) أي وليس فيه معنى العلة والشرط يكفي مطلق
 وجوده لتحقيق المشروط (قوله هي ما يجب الخ) الاوضح أن يقول والواجب بالقدرة الميسرة ما يجب الخ (قوله
 بصفة اليسر) الباء للمصاحبة (قوله فقيرة من العسر) وهو الوجوب بمجرد التمكن الى اليسر وهو الوجوب بصفة
 اليسر بعد التمكن وهذا منه بيان لوجه التسمية بميسرة وليس المراد أنه كان معسراً ثم يسر بل وجوده ميسراً من
 أول مشروعيته (قوله في معنى العلة) ويشترط دوام العلة لدوام المعلول (قوله بدليل) مرتبطة بقوله بقدرة ممكنة
 يعني انما كان وجوبها بقدرة ممكنة لا ميسرة لدليل هو وجوب تصدقه الخ (قوله وقيل لا تلزم المحرم) أي وان كان
 من أهل مكة وهو الذي في شرح الطحاوي (قوله لا عن طفلة) أي من مال الاب (قوله على الظاهر) أي من الرواية
 والفتوى عليه وفي رواية الحسن عن الامام انه يجب أن يضحي عن ولده الصغير وولده الذي لأب له ويستحب
 أن يضحي عن ماله كما في التتارخانية وليس عليه أن يضحي عن اولاده الكبار وزوجته الا باذن (قوله بدل
 من ضمير تجب أو فاعله) الذي في نسخ المصنف وشرح عليه وفي نسخ المؤلفات تجب الاضحية فافعال مصرح به
 ولا يصح أن يكون شاة بدلا منه أو فاعلا وهو خبر لم يند المحذوف تقديره والمضحي به ولو زاد باء وعاقها بالانصب
 لكان أظهر وقد تبع في ذلك المصنف في شرحه (قوله أوسع بدنة) لما روى جابر رضي الله تعالى عنه أنه قال لحمرنا
 مع رسول الله صلى الله عليه وسلم البقرة عن سبعة والبدنة عن سبعة وأما الشاة فلا نص فيها بقيت على القياس
 من أن الاراقة قريبة وهي لا تجزأ (قوله لم يجز عن أحد) لانه يخرج البعض عن القرية يخرج الكل اه حوى
 (قوله وتجزي ما دون سبعة) أي بشرط أن يكون لكل سبع أو أكثر اه حلي (قوله فجر يوم النحر) هذا بيان لأول
 وقتها في الجمل فلا ينافي أن ابتداء وقت بعض أفرادها بعد الصلاة حلي قلت ذكر المصنف في شرحه أن أول وقت
 الوجوب طلوع الفجر وكون الذبح بعد الصلاة أي في حق المصري شرط (قوله نصب على الظرفية) أي ظرفية
 الوجوب (قوله أفضلها أولها) لنص الحديث عليه وللمبادرة الى أداء القرية وهو الاصل الاعارض كالسفر

عملا لا اعتقادا بقدرة ممكنة هي ما يجب بمجرد
 التمكن من الفعل فلا يشترط بقاؤها بالبقاء
 الوجوب لانها شرط محض لا ميسرة هي
 ما يجب بعد التمكن بصفة اليسر فقيرة من
 العسر اليسر في شرط بقاؤها لانها شرط
 في معنى العلة كما ترى الفطرة بدليل وجوب
 تصدقه بعينها أو بغيرها الوضوح انما هي
 حرم مسلم متيم) بصراً أو قرية أو بادية عيني فلا
 تجب على حاج مسافراً ما أهل مكة فتلزمهم
 سوان حجوا وقيل لا تلزم المحرم سراج (موسر)
 يسار الفطرة (عن نفسه لا عن طفلة) على
 الظاهر بخلاف الفطرة (شاة) بالرفع بدل من
 ضمير تجب أو فاعله (أوسع بدنة) هي الابل
 والبدنة بيت به انضمامها ولو لا حدهم أهل
 من سبع لم يجز عن أحد وتجزي عمادون
 سبعة بالاول (فجر) نصب على الظرفية (يوم
 النحر الى آخرها) وهي ثلاثة أفضلها أولها

ونحو زني لياها لانها اتبع للايام ويكره لحرف الغلط في الظلمة اهـ (قوله وقيل لا) قال في الهندية وعلى الرواية
 التي لا توجب في مال الصغير ليس للاب والوصي أن يفعل ذلك فان فعل الاب لا يضمن في قول أبي حنيفة وابي
 يوسف وعلمه الفتوى وان فعل الوصي يضمن في قول محمد واختلاف المشايخ في قول أبي حنيفة قال بعضهم
 لا يضمن كما لا يضمن الاب وقال بعضهم ان كان الصبي يأكل لا يضمن والا يضمن والمعتوه والمجنون في هذا بمنزلة
 الصبي وأما الذي يجزى ويقتضيه هو كالصحيح كذا في فتاوى قاضي خان اهـ (قوله وعزاه للبسوط) والطرسوسي
 يرجح تصحيح البسوط لان القواعد تشهد له ولان الاضحية عبادة وليس القول بوجوبها أولى من القول بوجوب
 الزكاة في ماله وقال العلامة عبد البر ان صاحب الهداية لم يصحح في المسئلة شيئا بل مقتضى صنيعه
 في ذكر الدليل ترجيح عدم الوجوب في حقه فهو مع السرخسي في تصحيحه وان لم يصحح به اهـ (قوله يبدل
 بما يتبع بعينه) ظاهره أنه لا يجوز بيعه بدراهم ثم يشتري بها ما ذكر (قوله كتب وخف) وغربال ومنخل منخ (قوله
 كخبز) أي الا اذا دعت اليه الضرورة كما لا يخفى (قوله وصح اشترى الستة) مصدر الرابعي وعبارة الدرر والغرر
 وصح لواحد اشترى الستة أي جعلهم شركاء اهـ حلي قال في الشريعة لامية هذا محمول على الغنى لانهم لم يبيعوا
 لوجوب التضحية بها ومع ذلك يكره لما فيه من خلاف الوعد وقد قالوا في الغنى اذا اشترى بعد ما اشتراها للاضحية
 انه ينبغي له أن يتصدق بالثلث فأما اذا كان فقيرا فلا يجوز له أن يشترى فيها لانه أوجبها على نفسه بالاشترائها للاضحية
 فثبت للوجوب فلا يقطع عنه ما أوجبته على نفسه كذا في البدائع ونحوه في الهندية عن محيط السرخسي
 (قوله ان نوى وقت الشراء الاشرار الخ) قد علمت أن موضوع المسئلة فيما اذا اشتراها لنفسه ثم اشترى فيها
 وعبارة الهندية ولو اشترى يريد أن يضحى ثم اشترى فيها ستة يكره ويجزئهم لانها بمنزلة سبع شياه كما لا أن يريد
 حين اشتراها أن يشركهم فيها فلا يكره وان فعل ذلك قبل أن يشتريها كان احسن اهـ وفي التبيين ولو اشترى بقرة
 يريد أن يضحى بها عن نفسه ثم اشترى ستة معه أجزاء استحسانا والقياس أن لا يجوز وهو قول زفر لانه أعدها
 للتربة فيمتنع عن بيعها ثم لا وجه الاستحسان أنه قد يجذب بقرة سميكة وقد لا يظفر بالشركاء وقت الشراء فيشترىها ثم
 يطلب الشركاء ولولم يجز ذلك لم يجزوا وهو مدفع شرعا اهـ قال ابو السعود بعد نقله كلام الدرر الذي هو كلام
 المؤلف مانعه وسياق كلامه يفيد أنه اشترى البقرة على نية الشركة وليس كذلك بل صورة المسئلة أنه اشتراها
 بالنية الشركة ثم وجد الشريك لانه اذا اشتراها على نية الشركة لا يكون مخالفا للقياس كما ذكره الوافي ثم قال
 ويخالفه ما قدمناه في باب الهدى من عزى بالبحر من قوله اشتراها للهدى من غير نية الشركة ليس له الاشرار فيها لانه
 يصير بها لانها كاهما صارت واجبة بعضها بايجاب الشرع وما زاد بايجاب اهـ فان حل على أن الاضحية تخالف
 الهدى في ذلك أو أن ذلك في الفقير زال التناهي والله تعالى أعلم وفي مناسك الكرماني واذا اشترى شاة يريد أضحية
 في ضيقه ففي ظاهر الرواية لا تصير أضحية حتى يوجهها بلسانه لكن المذهب والفتوى على أنه يتظر ان كان المشتري
 غنيا لا يصير واجبا في الروايات كما لا يخفى واجبة في ذمته فلا تخفى إلى التعيين وان كان فقيرا ففي ظاهر الرواية
 يجب أن يتعين بالعقد فان وعب له أو تصدق عليه فتوى بقلبه لا تصير أضحية بالأجاعة لان العقد لا يصلح للتعين في
 الايجاب وكذلك كانت الشاة عنده تأخير بقلبه الاضحية لا تصير أضحية بالأجاعة اهـ (قوله ويقسم اللحم) انظر
 هل هذه القسمة متعينة ولا حتى لو اشترى لنفسه ولزوجته وأولاده الكبار بدنة ولم يقسموها تجزئهم أولا والظاهر
 انها لا تشتري لان المتعبد منها الاراقة وقد حصلت وفي فتاوى الخلاصة والفيض تعليل القسمة على ارادتهم وهو
 يؤيد ما سبق غير أنه اذا كان فقير والباقي أغنيا يتعين عليه أخذ نفسه ليقسمه (قوله الا اذا قسم معه من
 الاكارع أو الجلد) قال في الدرر أي يكون في كل جانب شيء من اللحم ومن الاكارع أو يكون في كل جانب شيء من
 اللحم ومن الجلد أو يكون في جانب لحم واكلارع وفي آخر لحم وجاد خيفة تجوز صرف اللحم إلى خلاف الجنس
 اهـ (قوله أي بعد أسبق صلاة) فلو ضحى بعد صلاة أهل المصر قبل صلاة الجبيلة أو على العكس اجزاء استحسانا
 لان صلاة معتبرة ولو ضحى بعد ما قدم الامام قدر الشاهد قبل السلام لا يجوز في قياس قول الامام خلافا لهما
 انتهى أي بناء على أن الخروج به من فرضه لا (قوله ولو قبل الخطبة) ويكون ميتا اهـ حلي ووقت صلاتها من
 حل التناقل إلى قبيل الزوال (قوله وبعد مضي وقتها) عطف على بعد الصلاة (قوله لعذر) أي غير الفتنة المذكورة
 بعد قوله زيلعي وغيره وهو الذي ذكره صاحب المحيط عن شرح القدوري وذكر قول آخر هو أنه لا تجزئهم

(ويضحى عن ولده الصغير من ماله) صححه
 في الهداية (وقيل لا) صححه في السكافي قال
 وادى للاب أن ينفق له من مال طفل ورجحه
 ابن الشهنة قات وهو المنة بل ما في مستق
 مواهب الرحمن من أنه أصبح ما يفتى به وعلاه
 في البرهان بأنه ان كان المقصود الانفاق
 فالاب لا يملكه في مال ولده كالعق أو ان تصدق
 بالعلم قال الصبي لا يجزئ صدقة التطوع
 وعزاه للبسوط فليجوز ثم فرع على القول
 الاول بقوله (وأكل منه الطفل) وأذخر له
 قدر حاجته (وما بقي يبدل بما يتبع) الصغير
 (وبينه) كتب وخف لا يجزئ (وصح
 ونحوه ابن كمال وكذا الجند والوصي (وصح
 اشترى الستة في بدنة نيرت لا ضحية) أي
 ان نوى وقت الشراء الاشرار الخ (قوله
 والا لا) استحسانا وذا أي الاشرار (قوله
 الشراء أحب ويقسم اللحم وزنا لا جزا لا اذا
 قسم معه من الاكارع أو الجلد) صرف الجنس
 لخلاف جنسه (واقول وقتها بعد الصلاة ان
 ذبح في مصر) أي بعد أسبق صلاة عبيد
 ولو قبل الخطبة لكن بعده أو بعد
 مضي وقتها ولو لم يصلوا العذر ويجوز في الغد
 وبعد صلاة لان الصلاة في القصد تقع
 قضاء لا اداء نيام وغيره

التفصية في اليوم الثاني قبل الزوال اذا كانوا لا يرجون أن يصلي الامام (قوله وبعد طلوع فجر يوم النحر ان ذبح في غيره) الاصل فيه قوله عليه السلام ان أول نسك في هذا اليوم الصلاة ثم الاضحية قال ذلك في حق من عليه صلاة العيد كيلا يشغل عنها ما فلا معنى للتأخير عن القروى اذ لا صلاة عليه اه زيلعي (قوله وآخره قبيل غروب يوم الثالث) قال في التبيين أيام النحر ثلاثة وأيام التشريق ثلاثة والسكك يحض بأربعة أيام أولها نحر لا غير وآخرها تشريق لا غير والمتوسطان نحر وتشريق اه وأيام النحر هي المعدادات وأيام التشريق هي المعلومات (قوله والمعتبر مكان الاضحية) حتى لو كانت في السواد والمغربي في مصر يجوز كما انشق النحر وفي العكس لا يجوز الا بعد الصلاة وهذا بخلاف صدقة الفطر حيث يعتبر فيها مكان الفاعل لانها تتعلق بالذمة والمال ليس محلها (قوله ان يخرجها خارج مصر) قال في التبيين وحيلة المصري اذا أراد التججيل أن يعثبهم الى خارج مصر في موضع يجوز له مسافرا أن يقصر فيه فيضحي كما طلع الفجر لآن وقتها من طلوع الفجر وانما أخرت الى ما بعد الصلاة في مصر لما ذكرناه فقوله أن يخرجها أي بأمر بالخارجها اذ لو خرج معها لا يظهر اعتبار مكانها فقط كما فيه عليه الحلبي (قوله والولادة) أي على القول بأنه يضحى عن الصغير من ماله ان لم يكن له مال أو من مال الصغير ان كان له مال على قول أيضا وتقدم مستوفى (قوله لا يعيد الصلاة الا الامام وحده) أي وصلاة الجماعة غيره اسقطت الواجب قال الزيلعي فجعلناه عذرا في جواز التفخية تحريما للجواز وصيانة لاصحابهم عن الفساد اه بقي الكلام في الامام الذي وجبت عليه الاعادة هل يعيد الاضحية وسأني قول باعادته (قوله وفي المجتبى انما تعاد) أي الصلاة الخ قال هذا تقييد الاطلاق المتن وهو وجوبه لما في الاعادة بعد التفرق من المشقة قال في وجيز الكردي صلى الامام وضحي ثم علم انه كان صلى بلا وضوء جازت الاضحية ولو تذكر قبل تفرق الناس تعاد الصلاة ولا تعاد الاضحية ومن الناس من قال لا يعيد الناس ويعيد الامام وحده ولو نادى بالناس ايعيدوهما في ذبح قبل العلم جازت ومن علم به لم يجز ذبحه اذ ذبح قبل الزوال وبعد مجوز اه (قوله فلم يصلوا) لعدم والصلوات بهم زيلعي (قوله جاز في المختار) لان البلدة في هذا الحكم كالسواد اه تبين قال الحلبي وهذا يعارض ما تقدم نقله عن الزيلعي وغيره اه قلت ذكر النوعين الزيلعي فيحمل العذر المتقدم على غير الفتنة كما بهما عليه هناك وذكر هذا الفرع في السراجية وذكر أن الفتوى على الجواز أي بعد طلوع النحر (قوله لكن في البناء الخ) لا وجه لهذا استثناءه لان ما قبله ترك لعذر وهذا العذر (قوله ولو تمم) أي الامام وقوله فسن أي في سنة الاضحية وهو الذبح (قوله حتى تزول الشمس) انما لم يجز قبل الزوال لاحتمال أن يصلي الامام اه حابي (قوله رقب الخ) الحكاية بقيل منصرفه الى قوله ويجوز في بقية الايام وتقدم أنه أحد قولين وأن ذلك في الترك لعذر فلا وجه لادخاله في ترك التعمد الذي هو عن غير عذر قد بر (قوله كما لو شهدوا انه يوم العيد الخ) بخلاف ما اذا صلى بغير شهادة لانه لا يتعدى العذر عن مثله اه تبين وذكر المسئلة في الذخيرة منفصلة (قوله لجميع المسلمين) الذي في نسخة الزيلعي التي يدي صيانة لجميع المسلمين وهو كذلك في نسخ اي الذين صلوا العيد بهذه الشهادة أي عن افساد صلاتهم وتضحياتهم (قوله وكراهة تنزيها) قال المصنف في شرحه اظاهر أن هذه الكراهة للتنزيه ومرجعها الى خلاف الاولى اذا حتم الغلط لا يصلح دليلا على كراهة التحريم اه (قوله ولو فترا) وانغنى لا يجب عليه أكثر مما تزمه الا اذا عين به غير الواجب في ذمته فينبغي ان يتصدق بالمتذرع مع الواجب الذي في ذمته وهي الشاة التي وجبت بسبب اليسار وكذا اذا أطلق النذر ولم يرد به الواجب في ذمته يجب عليه غيره منه وان أراد به الواجب بسبب الغنى لا يلزمه غيره لان النذر ايجاب والايجاب ينصرف الى غير الواجب ظاهر ولكن يحتمل الصرف الى الواجب كما كيد او نظيره النذر بالحج وعليه حجة الاسلام فانه يلزمه حجة اخرى الا اذا عني به ما هو الواجب عليه اه تبين ولو قال ذلك قبل أيام النحر يلزمه شاتان بخلاف لان الصيغة لا تحتمل الاخبار عن الواجب اذ لا وجوب قبل الوقت وكذلك لو قال ذلك وهو عسر في أيام النحر ثم أيسر فيها فاعليه شاتان شر بلاية عن البدائع (قوله ولو تنصها) أي بالتحبيب تصدق بقيمة ما كل لان سبيلها التصديق وليس له تصدق أن يأك كل من صدقته منح (قوله وفقر شرهاها) ولو اشتراها غنى واقتصر بعد مضي أيام النحر عليه أن يتصدق بعينها أو بقيتها فان افتقر بعد الشراء قبل مضي أيام النحر سقطت عنه شر بلاية عن الخاتمة (تنبيه) قال في الهندي لو اشترى اضحية ثم باعها فهو على ثلاثة أوجه الاول اشتراها نارا بياها الاضحية

(وبعد طلوع فجر يوم النحر ان ذبح في غيره) .
 وآخره قبيل غروب يوم الثالث وجوزته
 الشافعي في الرابع والمعتبر مكان الاضحية
 لا مكان من عليه فحيلة مصري أراد
 التججيل أن يخرجها خارج مصر فيضحي بها
 اذا طلع النحر مجتبى (والمعتبر آخر وقتها للفقير
 وضدته والولادة والموت فلو كان غنيا في
 أول الايام فقيرا في آخرها لا يجب عليه وان
 ولد في اليوم الآخر تجب عليه وان مات فيه
 لا تجب عليه (تبين ان الامام صلى بغير طهارة
 لا تعاد الصلاة دون الاضحية) لان من العلماء من
 قال لا يعيد الصلاة الا الامام وحده فكان
 للاجتهاد فيه مساغ زيلعي وفي المجتبى انما
 تعاد قبل التفرق لا بعده وفي البرازية بلدة
 فيها بقية فلم يصلوا وضحو وبعد طلوع النحر
 جاز في المختار لكن في البناء مع ولو تمم
 الترك فسفن أول وقتها لا يجوز الذبح حتى
 تزول الشمس انتهى وقيل لا يجوز قبل الزوال
 في اليوم الاول ويجوز في بقية الايام قلت
 وقد سألته عن هذا الزيلعي وغيره وبه جزم
 في المواهب قنينة (كما لو شهدوا انه يوم العيد
 عند الامام فصلوا) ثم ضحوا (ثم بان انه يوم
 عرفه أجزأتهم الصلاة والتفخية) لانه لا يمكن
 التحرز عن مثل هذا الخطا فيحكم بالجواز
 صيانة لجميع المسلمين زيلعي (وكراهة تنزيها
 الذي لا يلا) لاحتمال الغلط (ولو تركت
 التفخية ومضت ايامها تصدق بها حجة نادر)
 فاعل تصدق (لمينة) ولو فقيرا ولو ذبحها
 تصدق بلدها ولو فقيرا تصدق بقيمة
 الزمان أيضا ولا يأكل كل الساذر منها
 فان أكل تصدق بقيمة ما أكل (وفقر) عطف
 عليه (شرهاها) لوجوبها عليه بذلك حتى
 يمتنع عليه بيعها

الثاني اشتراها غيرناو ثم فوى الثالث اشترى غيرناو ثم أوجبه بالبسانه للاضحية بأن يقول لله على أن اضحي بها على هذا في الوجه الأول لا تصير أضحية ما لم يوجبه بالبسانه في ظاهر الرواية وعنهما تصير أضحية كالأوجبه بالبسانه والثاني لم يذ كر حكمه في ظاهر الرواية وروى الحسن عن الامام انه لا تصير أضحية حتى لو باعها بجوزيهما وبه تأخذ والثالث تصير أضحية في قواهم خانية بتصرف (قوله وتصديق بيمينها غنى شراها أولاً) أما التصديق بالقيمة فقط عند عدم الشراء فظاهر وأما إذا اشترى فهو مخير بين التصديق بالقيمة أو التصديق بها حية أبو السعدي عن الزياتي قال الشربلالي إذا فات وقت التقرب بالاراقة والحق مستحق وجب التصديق بالعين أو بالقيمة انما جاله عن العهدة اهـ (قوله ذو ستة اشهر) وذكر ان عشرين انه ابن سبعة اشهر زيلعي وهذا مذهب الفقهاء وأما عند أهل اللغة الجذع من الضأن مائة سنة نهاية وسواء كان ذكراً أو أنثى والدليل على الجواز به قوله عليه الصلاة والسلام يجوز الجذع من الضأن أضحية رواه أحمد وابن ماجه وفي الانقاضي وان كان صغير الجثة لا يجوز إلا أن يتم لها سنة وطعت في الثانية (قوله من الضأن) بالهـ وهو يجوز تخفيفه بالاسكان كما هو والضأن ما تكون له ألبه منح ويجمع على أضون كما أفلس وجمع الكثرة مئة بوزن كرم (قوله والثني) هو ابن خمس الخ) تقدير هذه الاسنان بما ذكره من النقصان ولا يمنع الزيادة حتى لو ضحي بسن أقل من ذلك لا يجوز ولو ضحي بسن أكبر من ذلك يجوز ويكون أفضل هندية قال في المنع وقد جمع ذلك بعض الفضلاء في أربعة آيات فقال

صح الثني من الأنواع أجمعها • ولم يجوز جذع الامن الضأن
أما الثني فما تمت له سنة • وذلك في بقدر ما حال • ولان
وذلك في الابل ابن الخمس ثم اذا • عرفت ذلك فاعرف جذعان
فذلك في غنم نصف وفي بقرة • حول وأربعة في حنابلة

(قوله والمعز) من عطف الخاص على العام (قوله يبيع الام) أي انه ان جازت الاضحية به ما تبعها في ذلك الحكم والافلا (قوله أفضل من سبع البقرة) وهل هي أفضل من البدنة بقاها من واحد اعتبر بعضهم زيادة القيمة ولم يعتبر اللحم وجعل السبع من البدنة فرضاً وبقاها من البدنة أفضل لانها أكثر لحماً وجعل البدنة كلها فرضاً اذا نحررت عن واحد وشبهها بالقرابة في الصلاة لو اقتصر على ما تجوز به الصلاة صح ولو زاد عليها يكون الكل فرضاً (قوله اذا استويا في القيمة واللحم) الحاصل في هذا انه اذا استويا في اللحم والقيمة فأطيعهما لحماً أو غنماً واذا اختلفا في اللحم والقيمة فالفاضل الاولى فالفضل الذي يساوي عشرين أفضل من خصي بخمسة عشر وان استويا في القيمة والفضل أكثر لحماً فالفضل أفضل وأفضل الشياه وأن يكون كبشاً أملح أقرب موجوداً (قوله اذا استويا فيهما) فان كانت النجدة أكثر قيمة أو لحماً فهي أفضل ذخيرة (قوله والاثني من المعز أفضل من النيس) ومشي ابن وهبان على أن الذكر في الضأن والمعز أفضل لكنه مذهبنا اذا كان موجوداً أي مرضوض الاثنين أي مدقوقهما قال العلامة عبد البر ومعه انه اذا لم يكن موجوداً لا يكون أفضل (قوله ان الاثني أفضل من الذكر) أي في نوعي البدن الابل والبقر لان لحم الاثني فيهما أطيب (قوله يذبح الولد معها) وقال بعض اصحابنا هذا في المعسر الذي وجب بإيجابه أما الموسر فلا يلزمه ذبح الولد يوم الاضحي فان ذبح الولد يوم الاضحي قبل الاتم أو بعده جاز ولو لم يذبحه وتصديق به حياً جاز في أيام الاضحي (قوله وعند بعضهم يتصدق به بلا ذبح) محله فيما اذا مضت أيام النحر قال في الهندية فان لم يبيعه ولم يذبحه حتى مضت أيام النحر فعليه أن يتصدق بالولد حياً اهـ أما اذا خرج من بطن الاضحية ولد حتى قال عامته انه يفعل بالولد ما يفعله بالام فان لم يذبحه حتى مضت أيام النحر يتصدق به حياً فان ضاع أو ذبحه وأكله يتصدق بقيمة خانية (قوله ذبحهما) أي وجوباً ولذا قال في الخانية ولو كان معسراً فاشترى شاة وأوجبه ثم ضاعت فاشترى أخرى وأوجبه ثم وجد الاولى قالوا عليه أن يضحي بهما اهـ قوله ويضحي بالجماء) وهي التي لا قرن لها الآن القرن لا يتعلق به مقصود وكذا مكسورة القرن بل هي أولى منح (قوله والخصي) وعن الامام انه أولى لان لحمه أطيب وقد سمع أنه عليه الصلاة والسلام ضحي بكبشين أملحين وجوهين الأملح الذي فيه ملح وهو البياض الذي يتبعه شعرات سود والموجود المخصي منح (قوله والتولاء) بالنساء المثلثة (قوله أي الجنونة) قال في المصباح انه داء يشبه الجنون وقال ابن

(و) تصديق (بيمينها غنى شراها أولاً) تعانها
بذمتها شراها أولاً فالمراد بالقيمة قيمة شاة
تجزى فيها (ومع الجذع) ذو ستة اشهر
(من الضأن) ان كان بحيث لو خلاط بالثني
لا يمكن التمييز من بعد (و) مع (الثني فصاعداً
من الثلاثة) (الثني) هو ابن خمس من الابل
وحولين من البقر والجماء موس وحول من
الشاة) والمعز والتمولدين الاهلي والوحشي
يتبع الام قاله المصنف • فروع • الشاة أفضل
من سبع البقرة اذا استويا في القيمة
واللحم والكبش أفضل من النجدة اذا استويا
فيهما والاثني من المعز أفضل من النيس
اذا استويا في القيمة والاثني من الابل والبقرة
أفضل حاوي وفي الوهبيانية أن الاثني
أفضل من الذكر اذا استويا في القيمة واللحم
ولدت الاضحية ولد اقبل الذبح يذبح الولد
معها وعند بعضهم يتصدق به بلا ذبح • ضلت
أو سرفت فاشترى أخرى ثم وجدها فالأفضل
ذبحهما وان ذبح الاولى جاز وكذا الثانية
لو قيمتها كالأولى أو أكثر وان أقل ضمن الزائد
ويتصدق به بلا فرق بين غنى وفقير وقال بعضهم
ان وجبت عن يسار فكذلك الجواب وان عن
اعسار ذبحهما يساوي مع (ويضحي بالجماء
والخصي والتولاء) أي الجنونة (اذا لم ينعها
من السوم والرعى وان منعها لا) تجوز
الضحية بها

فارس الدول داهي صيب الشاة فتستريح اعناؤها وانما جازيها لان الغفل غير مقصود في البها ثم وقوله والرعي عطف تفسير (قوله والجرباء) لان الجرب في الجلد ولا نقصان في اللحم (قوله لم يجز) لانه دليل على أن الجرب وصل الى اللحم (قوله التي لا تخ في عظامها) وذلك انما يكون في الهزيلة جدا وهذا في الموسر اما اذا كان معسرا اجزاء لانه لا واجب في الذمة بل يثبت الحق في العين فينأذى بالعين على أي خلة كانت هندية عن المبسوط (قوله الى المنسك) بفتح الميم وسكون النون وكسر السين والقياس فيه الفتح وفي البرازية ولا تجوز العرجاء التي تخشى بثلاث قوائم ولا تضع الرابعة على الارض وان كانت تضرها اوضعا خفيفا الا انها تقابل مع ذلك يجوزها (قوله ومقطوع اكثر الاذن الخ) هو اختيار أبي الليث وعليه الفتوى مخ عن المجتبى وفي الشرب ليلية عن قاضي خان الصحيح أن الثالث وما دونه قليل وما زاد عليه كثير وعليه الفتوى اه فقد اختلف الافتاء (قوله فاطلق القطع على الذهب) من اطلاق السبب وارادة المسبب (قوله وانما يعرف بتقريب العلف) قال في المنح ثم معرفة مقدار الذهب والباقي يسير في غير العين وفي العين فالواشدة العين المعيبة فيقرب اليها العلف اذا كانت جائعة فينظر اليها من أي مكان رأت العلف ثم تشد العين الصحيحة ويقرب العلف اليها فينظر اليها من أي مكان رأت العلف فينظر الى تفاوت ما بين المكانين فان كان ثلثا فقد ذهب الثلث اه أي ويعلم الاكثر الاقل منه (قوله أو أكثر الالية) بفتح الهمزة كسجدة وجعه بوزن جمعه (قوله وقيل ما تعتلف به) وان كان دون النصف وهما روايتان عن أبي يوسف (قوله التي لا اذن لها خلقة) أي وان كان لها صماخ (قوله فلولها اذن صغيرة) أي اذنان صغيرتان أي وتسمى عرفا اذنا كما في الخانية اما التي لها اذن واحدة خلقة لا تجوز كما في الهندية (قوله مقطوعة رؤس ضرعها) فان بقي أكثرها جاز شرب ليلية اه قال فيها ولا الجداء وهي مقطوعة الضرع ولا المصرة وهي التي لا تستطيع أن ترضع فصيلة ولا الجداء وهي التي يربس ضرعها كذا في التبيين ولا تجزى الجداء وهي مقطوعة الاباه وهي رؤس ضرعها فان بقي أكثرها جاز كذا في منية المنقذ اه (قوله وتماه فيه) حيث قال نقلا عن مصنفها وعندي في عدم الجواز نظر فانها في نفس الامر لا تتحول اما أن تكون ذكرا أو أنثى وعلى كل حال تجوز الاضحية بها قلت ويمكن أن لا يكون واحد منهم ما هو المشكل كل ثم ما ذكره لم ينظر اليه القائل بالمنع وانما انظر الى شيء غيره وهو عدم التنجح فالرد عليه بما ذكر غير سديد والله تعالى أعلم اه (قوله ولانا كل غيرها) أفاد أنها اذا كانت تحل تجزى (تنقذ) قال في الشرب ليلية ويجوز مشققة الاذن من قبل وجهها وهي المتابلة وكذا المدبرة وهي التي على العكس وكذا الشرفاء وهي التي قطع من وسط أذنها فتد الخرق الى الجانب الآخر وكذا الحلواء وهي التي في عينها حول والجوزة التي برصوفها قاله قاضي خان وما روى أنه صلى الله عليه وسلم نهى أن يضحي بالشرفاء والخرفاء والمتابلة والمدبرة فالنهي في غير الخرفاء محمول على الندب وفي الخرفاء على الكثير على اختلاف الاقوال بل في حد الكثير اه وقد تقدم فيه قولان مفق بهما قال في الهندية وتجوز بالمحبوب العاجز عن الجماع والتي به سعال والعاجزة عن الولادة كبر سنهما والتي بها كى والتي لا ينزل لهما لبن من غير علة والتي لها ألية صغيرة تشبه الذنب ومقطوعة اللسان وهما كثير من الثلث لا تجوز الاضحية والشاة والمعز اذا لم يكن لها احدى حلمتها خالقة أو ذهبت بأفة وبقيت واحدة لم يجز وفي الابل والبقران ذهبت واحدة يجوز وان ذهبت اثنتان لا يجوز اه قال في المحيط من المشايخ من يذكرا هذا الفصل أصلا ويقول كل عيب ينقص المنفعة على الكمال أو الجلال على الكمال يمنع الاضحية وما لا يكون بهذه الصفة لا يمنع اه ونحوه في الظهيرة اه ملخصا (قوله كما مر) أي كما وانع التي مررت (قوله أجزأه ذلك) أما لو أوجب الفقير اضحية على نفسه من غير تعيين فاشترى اضحية صحيحة ثم تعبدت عنده ففضى بها الايسة طعنه الواجب لانه وجب عليه اضحية كاملة أفاده المصنف (قوله ولا يضرب نعيمها من اضطرارها عند الذبح) لان حالة الذبح ومقدماته تلحق بالذبح فصارت كانه تعيب بالذبح كما لو تعبدت في هذه الحالة فانه لمت ثم أخذت من فورها وكذا بعد فورها في قول محمد وهو رواية بشر عن أبي يوسف (قوله ولوضات أوسرقت) مستدرل بما قدمه قريبا (قوله انصد القرية من الكل) غير أن بعضهم ضحى عن بعض قال المصنف والتفصية عن الغير عرفت قرية لانه عليه الصلاة والسلام ضحى عن أمته اه (قوله لان بهما لم يقع قرية) فلم يقع الكل قرية ضرورة عدم التجزى هندية عن السكا في (قوله وان

(والجرباء السمينة) فلو لم يزل ولم يجز لان الجرب في اللحم تنقص (لا بالعمياء والعوراء والمجنفاه) المهر - زولة التي لا تخ في نظامها (والعرجاء التي لا تخشى الى المنسك) أي المذبح والمريضة البين مرضها (ومقطوع أكثر الاذن والذنب أوالعين) أي التي ذهب أكثر فورعينها فاطلق القطع على الذهب مجازا وانما يعرف بتقريب العلف (أو) أكثر (الالية) لان لا أكثر حكم الكل بقاء وذا بالافيه كفي بقاء الاكثر وعليه الفتوى مجتبى (ولا بالهتاه) التي لا أسنان لها ويكفي بقاء الاكثر وقيل ما تعتلف به (والسكا) التي لا اذن لها خلقة فلولها اذن صغيرة خلقة أجزأت زيلعي (والجداء) مقطوعة رؤس ضرعها أو يابستها ولا الجداء مقطوعة الانف ولا المصرة أطباؤها وهي التي عولت حتى لا تنطع لبنها ولا التي لألية لها خلقة مجتبى ولا بالخنثى لان لحها لا ينضج شرح وهما مائة وتماه فيه (و) لا (الجلالة) التي تأكل العذرة ولانا كل غيرها (ولو اشتراها سلمية ثم تعبدت بعيب مانع) كما مر (فعليه اقامة غيرها) تمامها ان كان غنيا وان كان فقيرا أجزأه ذلك) وكذا لو كانت معيبة وقت الشراء لعدم وجوبها عليه بخلاف الغنى ولا ينسب نعيمها من اضطرارها عند الذبح وكذا لو ماتت فعلى الغنى غيرها لا الفقير ولو وضت أو سرفت فشري أخرى فظهرت فعلى الغنى أحداهما وعلى الفقير كلاهما ثماني (وان مات أحد السبعة) المشتريين في البدنة (وقال الورثة اذ يجوعونه وعنتكم صح) عن الكل استحصا بالصدقة القرية من الكل ولو ذبحوها بلا اذن الورثة لم يجزهم لان بعضهم لم يقع قرية

المصنف وفيه كلام لانه قد تقرر في عامة كتب الاصول والفروع أن القرينة تتأذى بالاراقة فهي تقوم بها
لا يغيرها فكيف يكره اه والذي في الهندية عن الغياثية لانه عينها للقرينة فلا يحل له الانتفاع بجزء من أجزائها
قبل اقامة القرينة فيها والصحيح أن الموصوف والمعسر في جزئها وحدها سواء اه وهو أولى ولا يراد عليه (قوله
لحصول المقصود) قال في المحيط وان ذبحها في وقتها بازالة أن يحل لبنيها أو يحجز صوفها ويتفع به لان القرينة
أقيمت بالذبح والانتفاع بعد اقامة القرينة مطلق اه (قوله وذبح كل شاة صاحبه) أي شاة الاخصية فلو لم تكن
الاخصية تكون مضمونة عليه شربة لامية (قوله فيكون كل واحد وكيل عن الآخر دلالة) أي في الممثلين
والقياس وهو قول زفر أنه يضمن له قيمتها لانه ذبح شاة بغير اذنه والاستحسان الاجراء ووجهه انها تعينت للذبح
لعيونها للاخصية حتى وجب عليه أن ينحى بعينها أي اذا كان فقيرا ويكره أن يبدلها بغيرها ان كان غنيا فصار
المالك مستعينا بكل من يكون أهلا للذبح اذ ناله دلالة لانها تفوت بعض هذه الايام وعساه يجوز عن اقامتها
بعوارض فان قبل يفوته أمر مستحب وهو الذبح بنفسه أو غيره فلم يكن راضيا قلنا يحصل له مستحبان آخر ان
صبر ورثه مضيا لما عينه وكونه مجالا له فيرضيه وحاصله أن من ذبح أخصية غيره تارة يذبحها عن ذلك الغير وتارة
يذبحها عن نفسه فان ذبحها عن مالكها بغير أمره صريح يباح على المالك ولا ضمان على الذابح استحسانا كذا
أطلقوا ولم يقيّدوا بما اذا أنجحه المالك للتخصية وقيد به في الاجناس والختار الاول ذكره صاحب الغياثية وأما
اذا ذبحها عن نفسه فان نفعه المالك قيمتها يجوز عن الذابح دون المالك لانه ظاهر أن الاراقة حصلت على ملكه
وان أخذها مذبوحة تجزئ عن المالك لانه قد نواها فلا يضره ذبح غيره ذكره صاحب المحيط وهذا هو الذي
في الاشياء الاخرى (قوله قاله ابن الكمال) ظاهره أن ابن الكمال نقله عن الهداية وليس كذلك وانما ذكر كل منهما
وجه الاستحسان في مسألة الغلط (قوله وظاهر كلام صدر الشريعة وغيره وقوعه عن صاحبه) لا وجه لهذا
الكلام فان أهل المذهب لا يفرأ جمعوا على أنها تقع عن المالك لا اذن دلالة (قوله ولو أكل) الاولى حذف الواو
وتأخير قوله هداية بعد قوله وتصدق به او عبارة الهداية فان كانا قد أكلنا ثم علمنا فإلحال كل واحد منهما صاحبه
ويجزيهما لانه لو أظعمه في الابتداء يجوز وان كان غنيا فكذلكه أن يحلله في الانتهاء وان تشاحا فكل واحد منهما
أن يضمن صاحبه قيمة لحمه ثم يتصدق بتلك القيمة لا ينه بديل عن اللحم وهذا لان الرضخية لما وقعت عن صاحبه كان
اللحم له ومن أنلف لحم أخصية غيره كان الحكم كما ذكرناه ملخصا والمراد تشاحا أي بعدما أكل اللحم وأما قبله فبأخذ
كل لحم شاة ان شاء لما تقدم قريبا (قوله لو شراها الخ) تقدم بسوطا معلا وظاهره أن هذا الحكم فيه خلاف
حيث ذكر قوله سابقا ولم يغلطوا وجعل الحكم عدم الغرم استحسانا ثم ذكر هذه العبارة (قوله كما يصح لو نضح بشاة
الغصب) يستفاد منه حل الذبيحة بالضممان وعدم الكفر بالتسمية على الحرام القطعي بل لا يكره الا بالاستحلال
(قوله حية) حال من الضمير في قيمتها لانه ملكها بالضممان من وقت الغصب بطريق الاستناد لكنه بأثم لان ابتداء
فعلة وقع محظورا فبأنه التوبة والاستغفار اه شلي وأما اذا أخذها المالك مذبوحة وضمنه النقصان لا يجوز
عن أخصية غيره فإلى كل واحد منهما أن ينحى بأخرى وفي التبيين أنها تجزئ المالك لانه نواها فلا يضره ذبح
غيره وهو الذي قدمناه عن صاحب المحيط (قوله كما اذا باعها) أي وضمنه المالك القيمة فانه يصح البيع لوقوعه
مستندا (قوله وكذا لو ألقاها الخ) لا وجود لهذه العبارة في الهداية في هذا المحل ولا وجه لذكرها هنا وحكمها
ضروري (قوله انظره) هذه لفظة كما يصح (قوله ويظهر أن العارية كالوديعة) قال في البدائع وكل جواب عرقته
في الوديعة فهو الجواب في العارية والاجابة بأن استعار ناقة أو ثورا أو بقرة أو سنا جريا أي ما ذكره ففصحى به
أنه لا يجوز له عن الاخصية سواء أخذها المالك أو ضمنه القيمة هندية (قوله والمرهونة كالغصوبة) هذا خلاف ما في
الحائمية والخلاصة انها لا تجزئ عن الاخصية اذا ضمنها نقله في الهندية فتعين المصير اليه (قوله وكذا المشتركة) قال
في الخزانة شاتان بين رجلين ذبحهما عن نسكهما اجزأهما اه وأما اذا ذبح أحد الشر يكتفي فعلى ما ذكره
الشربة لاني عن الفيض من أن المراد بالوديعة كل شاة كانت أمانة أنها لا تجزئ والله أعلم بالصواب والموافق
نظر كونها حية بذبحه المفضولة وجعله الحاي نظيرا لآمانته (قوله سوداء) له وقع له في بعض السنين والافتد
تقدم أنه ينحى بكبشين أو قرنين أو لحين موجهين وأنه نظرا الى المضاف اليه (قوله لزمه ثنتان لحى الاثر بهما)
وهو ما قدمنا في القولة التي قبل هذه قال العلامة عبد البر عن شرح مصنف الوهبانية وذكر المسئلة في

(بخلاف ما بعده) لحصول المنفعة ونجسها
(ويكره الانتفاع بغيرها قبله) كما في الصوف
ومنهم من أجازها للغنى لوجوبه في الذمة
فلا تعين زيلعي (ولو غلط اثنان وذبح كل
شاة صاحبه) يعني عن نفسه على ما دل عليه قوله
غلطاً ولم يغلطاً فيكون كل واحد وكيل عن
الآخر دلالة هداية قاله ابن الكمال وظاهر كلام
صدر الشريعة وغيره وقوعه عن صاحبه
(صح) استحسانا (بلا غرم) ويتحالى ولو
أكل ولم يعرف فاشترى فهداية وان تشاحا ضمن
كل صاحبه قيمة لحمه وتصدق به باقت وفي
أوائل القاعدة الاولى من الاشياء لو شراها
بذبة الاخصية فذبحها غيره بلا اذنه فان
أخذها مذبوحة ولم يضمنه أجزأته وان
ضمنه لا تجزئه وهذا اذا ذبحها عن نفسه أما
اذا ذبحها عن مالكها فلا ضمان عليه انتهى
فراجعه (كما) يصح (لو نضح بشاة الغصب)
ان ضمنه قيمتها حية كما اذا باعها وكذا لو ألقاها
ضمن امسا حية قيمتها عداية لظهور أنه ملكها
بالضممان من وقت الغصب (لا الوديعة وان
ضمنها) لان سبب ضمانه هنا بالذبح والمالك
يثبت بعد تمام السبب وهو الذبح فيقع في غير
ملكه قلت ويظهر أن العارية كالوديعة والمرهونة
كالغصوبة لا تكون مضمونة بالدين وكذا
المشركة فلا يرجع (فروع) لو أن أخصيته عليه
الصلاة والسلام سوداء نذر عشر أخصيات
لزمه ثنتان لحى الاثر بهما خاتمة والاثر به
وجوب الكل لا يجابه ما لله من جنسه ايجاب
شرح وهبانية

قلت ومثله لزوم التذرع من جنسه واجب اعتقادي أو اصطلاحى قاله المصنف فليحفظ * ثم بين رجلين فصحا بهما اجازا بخلاف العتق اصحة قسمة الغنم لا الرقيق *
نحى بينهما فلا ضحية كلاهما وقيل الزائد لحلم والافضل الاكثر قيمة فان استويا فالاصح بالكل فالحكم فرض كاركان الصلاة
فان الفرض منها ما يتطابق الاسم عليه فاذا طوقها ١٦٨ يقع الكل فرضا محتملي * ثمى اخصية وامر رجلا بذبحها فقال تركت التسمية عمدا لزمه قيمته المشتري الا امر

الظهيرية وقال والصحيح انه يجب الكل لانه اوجب على نفسه ما لله تعالى من جنسه ايجاب اه قلت وقال الصدر
الشهيد في الفتاوى الظاهرات يجب عليه العشر وفي مختصر المحيط انه الاصح والله اعلم اه (قوله قاله المصنف)
قال وكلامه ملاحظا لغيرهم ان المراد الاعتقادي اه وليس بعد النص الا الرجوع اليه (قوله لصحة قسمة الغنم
لا الرقيق) قال في المنع وقد فرق البرازي بينهما بان الشاة تجزى فيها القسمة جبراً ما يمكن جمع حق كل في الشاة
الواحدة والرقيق لا تجوز فيه القسمة فلم يمكن الجمع في واحداه (قوله والافضل) أى في الاخصية أى الاكثر ثوابا
وقد سبق (قوله ولو ضحى بالكل فالحكم فرض) هو أحد قولين قدمهما بقوله فالأخصية كلاهما وقيل الزائد لحلم
وكون الاخصية فرضا هو أحد أقوال تقدمت والمراد أنه فرض على (قوله ولا يأكل) ظاهره ولو كان غنما مع
تصريحهم بأنها واجبة في ذمته غير متمينة عليه حتى جازله أن يدلها بغيرها مع الكراهة (قوله والا) بأن مضت
أيامها فإنه لا يمكنه التضحية حلي (قوله أن يثنى) بتشديد النون وتسكين الياء (قوله مرويه) بصيغة اسم المفعول
وتشديد الياء (قوله هي شاة) هذا البيت اصحاب المنع وهو غير موزون اه حلي فان الموجد في النسخ شرط كما
نرويه واتزانه بشرط فيه (قوله ذال ذبح قصابه الخ) الاولى حذفه والاقصاء على ما قبله ليعلم الشرعيان والمأمورين
بالذبح (قوله ثم واحد) هذا تصليح للعلامة عبد البر وأصله وكلاهما فقال ولو قال المصنف ثم واحد أدخل بيسم
أو بذكر الله لكان أولى لأن ظاهر النظم أن الموجب لله عز وجل كلهم ماله ما ليس مراداه (قوله يحسر) بالحاء
المهمله ويجوز في السين الفتح والضم من حسر عن ذراعيه اذا كشف قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل
ينبغي أن يوكّل كل واحد أصحابه بالذبح حتى لو ذبح شاة نفسه جاز ولو ذبح عن غيره بأمره جاز أيضا اه عبد البر
(قوله لا غنم) متعلق بما بعده وهذا البيت تصويب من العلامة وزيادة اللام للضرورة (قوله يصح) لأن الشاة
اسم جنس يتناول الذأن والمأن (قوله خلاف العكس) أى لو وكل في شراء غنم فاشترى شاة من الضأن لا يلزم
الأمر وهو في الثانية (قوله والتدود) أى أجره بخسر أى الوكيل قال في الهندية وان وكله بأن يشتري للأخصية
فاشترى الوكيل واستأجر انسانا فأقاده بأمره لم يلزم الأمر اه ظهيرية (قوله ولو قال سوداء الخ) بالتسوين
للضرورة وهذا تصويب من العلامة عبد البر قال في الظهيرية ولو وكله بأن يشتري له بقرة سوداء للأخصية
فاشترى بيضاء أو حمراء أو بلساء وهي التي اجتمع فيها السواد والبياض لزم الأمر قال المصنف وينبغي لو أمره
أن يشتري بيضاء فاشترى سوداء أن يقع للأمر لانه لو أنضحية رسول الله صلى الله عليه وسلم ولانه أحسن
الالوان فينبغي أن يكون أفضل وعنه صلى الله عليه وسلم دم عقراء أزكى عند الله من دم سوداء اه (قوله
لان كان في قرناء عينا) بقصر عينا والتشديد في بغيره والواقع في كلام عبد البر اذاويه يستقيم الوزن يعني اذا
وكله أن يشتري له كبشا أقرن أعين للأخصية فاشترى كبشا أجم ليس أعين لا يلزم الأمر لان هذا ما يرغب الناس
فيه للأخصية فخالف ما أمر به اه (قوله بثنين) هذا تصليح من العلامة عبد البر وقد سبق ما قبله (قوله وعن ميت
بالأمر) أى بأمره أن يضحي عنه وهذا من تصليح العلامة الشارح (قوله ألزم) به مزة قطع وكسر الزاى أى ألز
الورثة أو الوصى (قوله والافضل) أى ان كانت التضحية عنه بغير أمره فكل لأن الذبح في هذه الصورة يقع على
ملك الذابح والثواب للميت (قوله وهذا الخ) أى المختار وقيل انه يتناول منها مطلقا وقيل لا يتناول منها مطلقا
فتدبر (قوله ومن مال طفل الخ) هو ظاهره وقد سبق (قوله وعن أبيه) أى من ماله وأب له لغة ومنه قول الشاعر
بأبه اقتدى عدى في الكرم * ومن يشابه أبه فما ظلم (قوله وهو أظهر) أى ظاهر الرواية (قوله فيجزي من ضحى)
أى أو ذبحها للمتعة أو جازا صيدا وليس على الموهوب له بعد الرجوع في الاخصية والمنفعة أن يتصدق بشئ وفي جزاء
الصبي عليه أن يتصدق بقيمة المذبح وسقط عنه الجزاء وعن أبي يوسف لا يصح للواهب الرجوع (خاتمة) العقيقة
عن الغلام وعن الجارية وهو ذبح شاة في سابع الولادة وضيفة الناس وحلق شعره مباح لاسنة ولا واجب
كذا في وجيز الكردرى وذكر محمد في العقيقة من شاء فعل ومن شاء لم يفعل وهذا يشير الى الاباحة فيمنع
كونه سنة وذكر في الجامع الصغير ولا يمتق عن الغلام ولا عن الجارية وأنه اشارة الى الكراهة كذا في البدائع اه
هندية من الكراهية والله تعالى أعلم وأسئله غفر الله العظيم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الحظر والاباحة)

اي حظر الشارع الشئ واباحة آخره والمذكور هنا المحظور والمباح ويلزمهما الحظر والاباحة وذكر المباح فيه

بها أخرى وينبغي ويتصدق ولا يأكل كل لوليام
بالتحري باقية والاتصدق بقيمة شاء على الفتراء
خاتمة وفيها أراد التضحية فوضع يده مع يد
التصاب في الذبح واعانه على الذبح سعى كل
وجوباً فلوتركهما أحدهما أو ظن أن تسمية
أحدهما تكفي حرمت وهي تصلح لغزافيقال
أى شاة لا تحل بالتسمية مرة بل لا بد أن يسعى
عليها مرتين وقد ظم شيعتنا الخير الرملى فقال
أى ذبح لا بد للحل فيه

أن يثنى بذكر ذى التنزيه

فأجب عنه بالتبريض فانا

لا نراه نذرا ولا نراضيه

(فتاوى في الجواب)

خذجوابا نظما كما ينبغي

من نفسه مرويه عن نفسه

هي شاة في ذبحها اشتراكا

ن فتكرار الذك شرط كما نرويه

ذال ذبح قصابه وضع اليد

دمع صاحب الذي يرتجبه

فعلى كل واحد منهما أن

يذكر الله جل عن تشييده

(وفي الوهبانية وشرحا قال

ولو ذبح شاة معاً ثم واحد

أحل بيسم الله فالشاة نهجر

وان يشتري منها ثلاثا ثلاثة

واشك فالتوكيل بالذبح يحسر

وكيل شراء الشاة للعتزان شري

يصح خلاف العكس وانقود يحسر

ولو قال سوداء فغير صحيح لا

ان كان في قرناء عينا بغير

بشئين عمر يندر العشر الزموا

وتصح ايجاب الجميع محذور

وعن ميت بالامر ألزم تصدقا

ولا نكل منها وهذا الخير

ومن مال طفل فالصحيح سقوطها

وعن أبيه في حقه وهو أظهر

وواهب شاة راجع بعد ذبحها

فيجزي من ضحى عليها ويؤجر

(كتاب الحظر والاباحة)

لادفع توهم كونه مكروها ويذكر القدر من فيه ليعلم أن تركه حرام وبعضهم ترجمه بكتاب الكراهية وبعضهم ترجمه بكتاب الزهد والورع وبعضهم بالاستحسان أما تسميته بالكراهية فلما فيه من بيان ما يكره من الأفعال وما لا يكره وبيان المكروه أهم لوجوب الاحتراز عنه فالذا اقتصر في الترجمة على ما يقيد وأما ترجمته بكتاب الزهد والورع فلأن فيه كثيرا من المسائل المطلقة بالشرع والزهد والورع تركها وأما ترجمته بالاستحسان فلما فيه من بيان ما حرمه الشرع وقبحه ولفظ الاستحسان أحسن من لأن كثيرا من مسائله استحسان لا مجال للقياس فيها والاستحسان أخرج المسائل الحسن وأشبهه ما قيل فيه أنه ترك القياس والاحتياط هو أرفق للناس وأطلب السهولة في الأحكام فيما يتلى به الخاص والعامة ويحصى الاستعمال بمعنى الأفعال فكان الاستحسان هنا احسان المسائل وانتقاء الدلائل وأما القياس والاستحسان اللذان يذكرا كثيرا في مسائل الفقه فيبان ما في أصوله (قوله مناسبتا ظاهرة) وهو أن الأضحية تشتمل على كثير من المحظورات والمباحات وهذا الكتاب له مناسبة بكل كتاب والاولى تذكير الضمير وقد وجد في بعض نسخ وفي بعضها بضمير التنبيه (قوله والخطار لغة المنع والحبس) قال تعالى وما كان عطاء ربك محظورا أي ما كان رزق ربك محبوسا عن البر والفاجر اه منع (قوله وشرع الخ) هذا تعريف للمحظور بشرع لا للخطار (قوله والمحظور ضد المباح) تعريف بالاعتام لأن الفرض والحرام والمكروه ضدّه والتعريف الخاص له هو ما ثبت حظره بدليل قطعي من كتاب أو سنة أو إجماع أو ما يرجع إليها (قوله بالاستحسان ثواب وعقاب) الاولى لا ترتب لأنه لا يقال في العقاب أنه حتى المماق وهذا إذا لم تصرفه النية إلى العبادة أو المعصية والاعراض له مقتضاه (قوله حسا بيسيرا) أي من غير عذاب والعذاب يترتب على مناقشة الحساب (قوله كل مكروه) أي كل فعل أطاق عليه من هذه المادتين قهرا في (قوله في العقوبة بالنار) المراد أنه يعذب حر تكبمه بها وإن كان عذابه دون المذاب على الحرام القطعي كما لا يخفى (قوله عند محمد) وهو رواية عن الشيخين فالحرمان ما منع عنه بدليل قطعي وتركه فرض كشرع الحرام والمكروه ما منع بظن وتركه واجب ككل الضب والالعاب بالشرع قهرا في فإذا استعمل محمد الكراهية في كتبه أراد بها الحرام دبر ولم يطلق عليه الحرام لعدم القاطع الدال على الحرمة فهو يسمى ما ثبت حرمة بغير قطعي من خبر آحاد أو نحو قول صحابي مكروها جوى (قوله فالي الحل أقرب اتفاقا) يعني أنه لا يعاقب فاعله أصلا لكن يثاب تاركه أدنى ثواب اه جوى (قوله الى الحرام أقرب) من الحلال لعارض الادلة وتغليب جانب الحرمة فيه قال القهستاني فما كرهه محمد بما وتزنيه عند ما تنزيهه عنده كما في التلويح وغيره اه فكلاهما من الحلال والاصل الناصر بين كراهية التحريم والتنزيه أن ينظر إلى حكم الأصل فإن كان الحرمة ولكنهما سقطت لعارض ينظر إلى ذلك العارض فإن عتبه بالولى كانت الكراهية كراهية تنزيه كسوء البقرة فانه من غير ما كول اللحم ومقتضاه التجاسة لم يكن عارض عموم البلوى فيحكم بكراهية التنزيه وإن لم نعم به البلوى تكون الكراهية للتحريم ويقرب به إلى أصله كلب الانان وإن كان حكم الأصل هو الاباحة ولكن عارض أخرجه عنها فإن غلب على الظن وجود المحرم فالكراهية للتحريم كسوء البقرة بالجملة وإن لم يغلب على الظن وجوده فهي للتنزيه كسوء سباع الطير (قوله كنسبة الواجب إلى الفرض) أي بالنظر للدلالة كما يرشد إليه التفريع (قوله يعني بظني الثبوت) أي قطعي الدلالة واعلم أن الادلة أربع أنواع الأول قطعي الثبوت والدلالة كآيات القرآنية والاحاديث المتواترة الصريحة التي لا تحتمل التأويل من وجه الثاني قطعي الثبوت ظني الدلالة كآيات والا حاديث المؤولة الثالث ظني الثبوت قطعي الدلالة كآخبار الآحاد الصريحة الرابع ظني الثبوت والدلالة معا كآخبار الآحاد المحتملة معاني فالاول يفيد القماحي والثاني يفيد الظني أي وهو الفرض العملي والثالث يفيد الواجب والمكروه محرم بما والرابع يفيد السنية والاستحباب وقد يطلق الفرض ويراد به ما يشمل القطعي والعملي ويطلق الواجب ويراد به الفرض العملي اه (قوله ويأثم بارتكابه) أي إذا دون اثم الحرام القطعي كما لا يخفى (قوله ومثله السنة المؤكدة) تقدم في الظاهرة أن تركها أي أقوال ثلاثة قبل لا يأثم به مطلقا وقيل يأثم مطلقا وقبل ان اعتاد الترك اثم والا (قوله القرير) من الحرام الخ) أفا السعد في التلويح أن ما كان تركه أولى برفع المنع عن الفعل بدليل قطعي حرام وبدليل ظني مكروه كراهية التحريم وبدون المنع عن الفعل مكروه كراهية التنزيه وهذا على رأي الامام محمد رضي الله تعالى عنه وعلى رأي الشيخين ما يكون تركه أولى من فعله فهو مع المنع عن الفعل حرام وبدونه مكروه كراهية التنزيه إن

منها بظاهر ظاهرة والخطار لغة المنع والحبس
ونشر عام يمنع من استعماله بشرعا والمحظور
ضد المباح والمباح ما اجيز للمكلفين فعله وتركه
بلا استحقاق ثواب وعقاب أتم بحسب عليه
حسا بيسيرا اختيار كل مكروه أي كراهية
تحرر حرام أي كالحرام في العقوبة بالنار
(عند محمد) وأما المكروه كراهية تنزيه فالي
الحل أقرب اتفاقا (وعندهما) وهو الصحيح
المحذور ومثله البدعة والشبهة (نسبته إلى الحرام
أقرب) فالكروه تحريم (نسبته إلى الحرام
كثيرة الواجب يعني بظني الثبوت ويأثم
ينبت به الواجب يعني بظني الثبوت ومثله السنة
بارتكابه كما يأثم بترك الواجب ومثله الخيل
المؤكدة وفي الزيلعي في بحث حرمة الخيل
انقر بيب من الحرام ما تعلق به محمد وذو دون
استحقاق العقوبة بالنار بل العقاب كترك
السنة المؤكدة فإنه لا يتعلق به عقوبة النار
ولكن يتعلق به الحرمان عن شفاعته النبي
المختار صلى الله عليه وسلم لحديث من ترك
شيئا لم ينل شفاعتي فترك السنة المؤكدة
قريب من الحرام وليس بحرام انتهى

كان الى الحل أقرب بمعنى أنه لا يعاقب فاعله لكن يثاب تاركه أدنى ثواب وكرهه التحريم ان كان الى الحرام أقرب
بمعنى أن فاعله يستحق محذوراً دون العقوبة بالنار كحرمان الشفاعة اه المراد منه والمراد بالشفاعة شفاعة
مخصوصة كرفع الدرجات لا مطلق الشفاعة لانه لا يحجره ما تركت الكبيرة على ما صرح به قوله صلى الله عليه
وسلم شفاعة لاهل البكار من أمي فكيف من تركت المكره أفاده مما دللنا من محشى التلويح وذكرنا الخيال
في حاشية شرح العقائد مانعه لا يقال من تركت المكره يستحق حرمان الشفاعة كما نص عليه في التلويح فيحرم
اهل البكار بطريق الاولى لا فانقول لانسلم الملازمة لان جزاء الادنى لا يلزم أن يكون جزاء الاعلى الذي له جزاء
آخر عظيم أى غير حرمان الشفاعة ولو سلم فعل المراد حرمان الشفاعة بمعنى كونه شافعاً أو حرمان الشفاعة لرفع
الدرجات أو اعدام الدخول في النار أو في بعض مواقف الحشر أو أن الاستحقاق لا يستلزم الوقوع اه وقال
المقدمي في الرمز وحاصله أن محمد أطلق عليه حراماً ولم يجعله حلالاً لعدم قاطع بالحل وهما جعله حلالاً لانه
الاصل في الاشياء وعدم القاطع بحرمته اه وذكر الجوى أن قوله لا بأس معناه الاذن والرخصة فيما لا نص
فيه على الحل كما أن قول محمد بكروه معناه الزجر والمنع عما لا نص فيه على الحرمة اه وتحصل من هذا التقاسم أن
المكره عند محمد أحد نوعي الحرام فانه عند قطبي وطائفة وان فاعل كل يعاقب بالنار وان تفاوتت العقاب بها
وأما عند الشيخين فالمكره تحريم من الحلال غير القطعي ولا يلزم من الحل الاباحة وان فاعله بالثم ويعاقب وعليه
محذورون العذاب بالنار فليس الخلاف بينهم لفظياً وظاهراً كلام المؤلف المنقول عن الزياهي أن المكره تحريم
والسنة المؤكدة في مرتبة واحدة (قوله الاكل للغذاء والشرب للعطش) وكذا استراة العورة وما يدفع الحر والبرد
اه درمنتي (قوله أو ميتة) فمن امتنع عن أكل ميتة في غصة أو صام ولم يأكل حتى مات أثم درمنتي وتكلموا
في حد الاضطرار الذي يحل له الميتة قبل اذا كان به حال يخاف على نفسه التلف وروى عن ابن المبارك أنه قال
اذا كان به حال لودخل السوق لا يتظر الى شيء هو حرام وقيل اذا كان يضعف عن أداء الفرائض وقيل بعد
ثلاثة أيام والصحيح أنه غير موقت لانه يختلف باختلاف طبائع الناس ثم اختلفوا قبل ان أكل الميتة حرام الا انه
وضع الاثم عنه وقيل هو حلال لا يسهه تركه هندية عن الفرائض (قوله بحكم الحديث) وهو قوله صلى الله عليه
وسلم ان الله تعالى ليؤجرني كل شيء حتى اللقمة يرفعها العبد الى فيه شرباً ليلية (قوله قلت) تأييد لما قبله (قوله
ويمكن مع الصلاة قائماً) لان ما لا يأتى الفرض الا به فهو فرض (قوله فتنبه) اشارة الى ما واخذة على المصنف
(قوله ومباح) غير مكره فيكون حلالاً فان كل مباح حلال ولا عكس كالبيع عند النداء الا قول حلال غير
مباح فهو تاني ولا أجر فيه ولا وزر ويحاسب عليه حساباً بغير الومن حل لما جاء أنه يحاسب على كل شيء
الا ثلاثة خرقة تستر عورتك وكسرة تسد جوعتك وبحريقتك من الحر والبرد وجاء في الخبر حسب ابن آدم اقيمت
يقمن صلبه ولا يلام على كذاف اه درمنتي (قوله الى الشيع) بكسر الشين وفتح الباء ويسكونها اسم ما يغذى
بدنه (قوله وحرام) لانه اضاءة للحال وأمر اسر للنفس وجاء ما ملا ابن آدم وعاء مشراً لله من بطنه فان كان ولا بد
فئات للطعام وثلاث للشراب وثلاث للنفس وأكثر الناس عذاباً أكثرهم شبعاً وأخرج أبو داود أن من جدهد
الاكل واللبس غفر له اه درمنتي (قوله يكره) أى كراهة تحريم ولا تنافي لاحتمال أن المراد من الحرمة عند المعبر
بها الكراهة (قوله وهو أكل طعام الخ) أفاده أنه ليس المراد بالشبع الذي تحرم الزيادة عليه ما بعد شبعاً عما إذا
أكل ثلاث بطنه (قوله أو نحو ذلك) كما إذا أكل زائد اليقايه وكان أنس بن مالك رضى الله تعالى عنه يأكل ألوان
الطعام ويتقأه فيمنعه ذلك برازية وخائفة (قوله حتى يضعف عن أداء العبادة) المقروضة فلو على وجه لا يضعفه
فيباح قال صلى الله عليه وسلم المؤمن القوي أحب الى الله تعالى من المؤمن الضعيف ولان الاشتغال بما يقوى به
على الطاعة طاعة ومثل أبو ذر رضى الله تعالى عنه عن أفضل الاعمال فقال الصلاة وأكل الخبز اشارة الى
ما قلنا كذا في الاختيار شرباً ليلية ولو أكل للسمن كره له لاله الوجب عليه ولا شيء على من رزق بطناً غليظاً خلقة
وحديث ان الله يكره الخير السمين محمول على ما إذا نعت تسمين نفسه اه درمنتي (قوله واتخاذ الطعام
سرف) الا عند الحاجة بأن يعمل من لون فيه مكثر حتى يستوفى من كل نوع شيئاً فيجتمعه قدر ما يقوى به على الطاعة
أو قصد أن يدعو الاضياف قوم ما بعد قوم الى أن يأقوا الى آخر الطعام فلا بأس به خلاصة (قوله وكذا وضع الخبز
فوق الحاجة) الا أن يكون من قصد أن يدعو الاضياف حتى يأقوا الى آخره لان فيه فائدة هندية (قوله وسنة

(الاكل) للغذاء والشرب للعطش ولو من
حرام أو ميتة أو مال غيره وان ضمنه (فرض)
يثاب عليه بحكم الحديث ولكن (مقدار
ما يدفع) الانسان (الهلاك عن نفسه
نوم أجور رعايه وهو مقداره ما يتمكن به من
الصلاة قائماً ومن صومه) مقداره جواز تلي
الاكل بحيث يضعف عن الفرض لكنه لم يجز
كما في المتن وغيره قلت وفي الميتة في بابها
الفرض بقدر ما يدفع به الهلاك ويمكن مع
الصلاة قائماً انتهى فتنبه (وبإباح التمتع
لتزيد قوته وحرام) عبر في الثمانية بكره (وهو
ما فرقه) أى التمتع وهو أكل طعام غاب
على ظنه أنه أفسد معدته وكذا في الشرب
قوله تاني (الا أن يقصد قوة يوم الغدا أو
قوة تاني) الا أن يقصد ذلك ولا تجوز
للسلاطين ضعفه) أو نحو ذلك ولا تجوز
الرياضة بتقليل الاكل حتى يضعف عن أداء
العبادة ولا بأس بأنواع الفواكه وتركه
أفضل واتخاذ الطعام سرف وكذا وضع
الخبز فوق الحاجة وسنة الاكل البسطة
أوله والحمد لله

الاكل البسلة أوله والحمد لله آخره) فان نسي البسلة في أوله فليقل بسم الله على أوله وآخره اه اختيار واذا قلت
بسم الله فارفع صوتك حتى تلقن من معك تارخانية وانما يسئل اذا كان الطعام حلالا ويحمد في آخره كيف
ما كان قنبه ولا يرفع صوته بالحمد الا ان يكون جساؤه فرغوا من الاكل تارخانية (قوله وغسل اليدين قبله
وبعد) وغسل اليد الواحدة وأصابع اليد لا يكفي في السنة لان المذكور غسل اليدين وذلك الى الرسغ ولا يسمع
اليدين قبل الطعام بالمندبل ليكون أثر الغسل باقيا وقت الاكل ويحسها بعد ليزول أثر الطعام بالكفة وغسل
القدم قبل الاكل ليس بسنة ولا بأس بغسل اليدين والرأس بالخلة ان لم يكن فيها شيء من الدقيق وكذا احراقها
وفي نوادره شام سألت محمد ارحمه الله عن غسل اليدين بالدقيق والسويق بعد الطعام مثل الغسل بالاشنان
فأخبرني أن أبا حنيفة رضى الله تعالى عنه لم يربأ بذلك وأبو يوسف كذلك وهو قولي ذخيرة ويكره للجنب رجلا
كل أو امرأة أن يأكل طعاما أو يشرب شرابا قبل غسل اليدين والقدم ولا يكره ذلك للمعتاض والمستحب تطهير
القدم في جميع المواضع خانية وينبغي أن يصب الماء من الآنية على يده بنفسه ولا يستعين قال بعض المشايخ هو
كالوضوء ونحن لانستهين بغيرنا في وضوئنا محيط (قوله ويبدأ) أي استحبابا (قوله بالشباب) أي والصبيان
تارخانية لان الشباب أكثرأ كلا راشدا طلبا (قوله وبالشيوخ بعد) لحديث ليس منامن لم يوقر كبيرنا وهذا من
من التوقير (ثقة) يثني على نفسه وعياله بالاسراف ولا تقتيروا يكلف لهم كل ما يشتمونه ولا يمنعه من جميعه
ليكون بمنزلة ذلك قواما ولا يستديم الشبع لحديث التخيير بل أجوع يوما وأشبع يوما له أن يطعم ككسيران
الفرقة لا حاجة وبشرة لا أن ياقبه في نهر أو طريق الا لياكله الفحل ومن السنة أن لا يأكل من وسط القصعة
فإن البركة تنزل في وسطها وأن يأكل من موضع واحد لانه طعام واحد بخلاف طبق فيه ألوان الترفاهة يأكل
من حيث شاء بكل ذلك وردت الآثار ويحق به الطبق الذي فيه ألوان الاطعمة لانه وضع ليتناول مما فيه
لا يقتصر على لون واحد كما لا يخفى وقال صلى الله عليه وسلم من أكل من قصعة ثم لحسها فتول له القصعة
أعتق الله من النار كما أعتقتني من الشيطان وفي رواية أحمد استغفرت له القصعة ومن السنة البدء بالملح والخم
به بل فيه شفا من سبعين ألف داء انتهى در منتهى ويجوز للشباب الذي يخاف الشبق أن يمتنع عن الاكل ليكسر
شهوته بالجوع على وجه لا يهزمه عن أداء العبادات اختيار واذا أكل الرجل مقدار حاجته أو أكثر فله
بدنه لا بأس به حاوى الفتاوى ومن الاسراف أن يأكل وسط الخبز ويدع حواشيه أو يأكل ما انتفخ منه ويترك
الباقى لان فيه نوع تحجير الا أن يكون غيره يتناوله فلا بأس به كما اذا اختار رغيفا اه اختيار ومن الاسراف ترك
اللقمة الساقة من البديل برفعها ولا يأكلها قبل غيرها اه وجيز قال صلى الله عليه وسلم أكرموا الخبز فانه من
ركات السموات والارض وقال عليه الصلاة والسلام ما استخف قوم بالخبز الا ابلاههم الله بالجوع ومن اكرمه
أن لا ينتظر الا دام اذا حضر ولا يكره نفع الطعام الالبه صوت كاف وهو نفسير انتهى كذا روى عن أبي يوسف
ولا يأكل الطعام حارا ولا يشمه ومن السنة لعقه أصابعه والاكل على الطريق مكروه ولا بأس بالاكل مكشوف
الرأس ولا بأس بالاكل متكئا اذا لم يكن تكبرا وهو المختار ولو خاف على نفسه الموت من العطش ومع رفيقه ماء
جازله أن يقاتل معه بدون السلاح وبأخذ من الماء بقدر ما يدفع عطشه ولو كان صاحب الماء يخاف الموت ياخذ
منه بعضه ويترك البعض خلاصة ولو اضطر ومنعه المالك وسعه الاخذ ولا يقاتله ولو ترك حتى مات كان في سعة
وحكى عن أبي نصر أنه قال كل شيء حازه الانسان عليه ككالطعام والماء الذي يحوز فانه المضطر يقاتله بما دون
السلاح وأما في البئر وما أشبه ذلك يقاتله بالسلاح وغيره محيط ويشرب من الخمر بقدر ما يدفع عطشه ولا يسهه
أن يقطع من بدن غيره ولو أذنه ولا من بدن نفسه للضرورة قال محمد يفترض على الناس الطعام المحتاج في الوقت
الذي يهجز عن الخروج والطلب اه يفترض على كل من يعلم حاله أن يطعمه ما يتقوى به على الخروج وأداء العبادة
واذا كان قادرا على الخروج فمحتاج ولم يطعمه أحد من يعلم بحاله اشترى كواجمه في الاثم واذا كان المحتاج قادرا
على الخروج ولكن لا يقدر على الكسب فعليه أن يخرج ومن يعلم بحاله ان كان عليه شيء من الواجبات فليؤده اليه
حقا وان كان المحتاج يقدر على الكسب فعليه أن يكسب ولا يحل له أن يسأل الكل من الهنذية (قوله وكره لحم
الانان) ولا يقال انانة والكراهة للمريض وغيره وكذلك يكره الدواء بكل حرام خالية بخلاف الجوار
الوحشى فانه ولينه حلال اه مكى (قوله وابنه) لانه متولد من اللحم فصار مثله (قوله وابن الجلالة) قال

وغسل اليدين قبله وبعده ويبدأ بالشباب
قبله وبالشيوخ بعده ملقنى (وكره لحم الانان)
أي الجوار الاهلية خلافا لما لك (ولينه) اه
ابن الجلالة) التي تأكل العذرة

في التمييز لانه عليه السلام نهى عن أكله وشرب ابنه او في المغرب الجلة بالفتح البعرة وقد كفى به ما عن العذرة
 فقبل لا كانه اجلة وجلالة اه (قوله وابن الركبة) وجعل في الهداية شرب يدحلا عند أبي حنيفة كما سبأ في
 الاشرية من هذا النمرح اه شاي (قوله وأجاز أبو يوسف للتداوى) في الهندية وقال لا بأس بأبوال ابل ولحم
 الفرس للتداوى كذا في الجامع المغير اه (قوله حتى يذهب تنجها) ولم يقدّر لذلك مدة في الاصل زيلبي (قوله
 وقدر الخ) هذا روايد النوادر (قوله وعشرة لابل وبقر على الاظهر) وقيل بأربعين يوما في الابل وبهشمرين يوما
 في البقر وبهشمة أيام في الشاة وثلاثة أيام في الدجاجة (قوله حلت) وعن هذا قالوا لا بأس بأكل الدجاجة لانه يخالط
 ولا يتغير لحمه وروى أنه عليه السلام كان يأكل الدجاجة وما روى ان الدجاجة تحبس ثلاثة أيام ثم تذبح فذلك على
 سبيل التفرغ اه زيلبي (قوله غدي بلين خنزير) وكذا زرع سقيت بالحباسات فانها لا تحرم ولا يكره أكلها وروى
 عن ابن المبارك ان الجدي اذا ربي بلين الاثان يكره أكله (قوله ويكره) قد علمت أن الكراهة اذا طأقت لاسيما
 في كتاب الحظر تنصرف الى التحريم (قوله لا تطلق الحديث) وهو ما روى عن حذيفة رضي الله تعالى عنه أنه
 قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تلبسوا الحرير ولا الديساج ولا تشربوا في آنية الذهب والفضة
 ولا تأكلوا في صحافها فانها لهم في الدنيا وليكم في الآخرة رواه البخاري ومسلم فاذا ثبت ذلك في الاكل والشرب
 فكذا في التطيب وغيره لانه مثله اه منع (قوله ككحلته) وخوان ذهب أو فضة والوضوء من طست منهما أو ابريق
 والاستجمار بجعر الذهب والفضة وكل ما يعود الانتفاع به الى البدن وفي البرازية واحراق العود في حجر منهما
 لا يجوز للرجال والنساء انتهى (قوله وحرارة) وكذلك حلتهم ولا بأس بهم اذا كانت منفضة عند الامام وأصلها
 من حديد أو صندره اه سراج (قوله الى موضع آخر) مباح فأكل منه فانه لا يحرم لانتفاء ابتداء الاستعمال منها
 اه درر واما اذا أكل منها باليد أو بالملعقة فانه يحرم لان الاناءات الكبيرة انما وضعت لاجل ابتداء الاكل منها
 باليد أو بالملعقة (قوله أو صب الماء) أي ماء الورد مثلا قال في الدرر وكذا الاواني الصغيرة المصنوعة لاجل
 الدهان ونحوه انما يحرم الاستعمال اذا أخذت وصب منها الدهن على الرأس لانها انما صنعت لاجل الدهان
 منها بذلك الوجه واما اذا أدخل يده فيها وأخذ الدهن وصب على الرأس من اليد فلا يكره لانتفاء ابتداء
 الاستعمال منها اه اما نحو القمقم فيستعمل للصب على الوجه واليد فالظاهر الحارمة فيه مطلقا اذا كان منها
 (قوله وهو ما حرره في الدرر) قال العلامة الوافي ان ما ذكره لا طائل تحته فان انتهى عنه استعمال الذهب
 والفضة اذا الاصل في هذا الباب قوله عليه السلام هذان حرامان على ذكورنا حتى حل لائهم وما بين أن المراد
 من قوله حل لائهم ما يكون حراما بين بقى ما عداه على حرمة سواء استعمل بالذات أو بالواسطة ولو كان الامر
 كما قال لما وقعت هذه المسئلة في عبارة المشايخ بدون كلمة من مع انها واقعة اه وأقره العلامة نوح وأيده
 باطلاق الاحاديث الواردة في هذا الباب اه أبو السعود ومنه تعلم حرمة استعمال ظروف فناجين القهوة
 والساعات من الذهب والفضة ونقل في الهندية عن المحيط ما يوافق ما في الدرر حيث قال قالوا وهذا اذا كان
 يصب الدهن من الآنية على رأسه أو يده أما اذا أدخل يده في الاناء وأخرج منه الدهن ثم استعمله فلا بأس به
 وكذلك اذا أخذ الطعام من القصعة ووضع على خبز أو ما أشبه ذلك ثم أكله لا بأس به كذا في المحيط (قوله
 استعمال البيضة) يقال ابتاض لبس البيضة في القادم من البيضة واحدة بيض الطائر والحديد والخصبة
 وحوزة كل شيء وماسحة القوم وموضع بالسمان وبيض التمار وهو بيضة البلد واحد الذي يجتمع اليه ويقبل قوله
 ضد بيضة القريضة ها الذين مرة واحدة ثم لا يعود وبيضة الخدر جاريته اه والمراد ما يلبس على الرأس اتقاء
 ما طرب الحرب (قوله والجوشن) هو الدرع اه حلي (قوله والساعدان منهما) أي من الذهب والفضة وأتى
 بالالف حالة الجر في المثنى على لفظة من الزمها ياها في أحواله ثم الجوشن يدخل فيه الساعدان ولذا لم يذكر في عبارة
 القهستاني في النسخة التي بيدي (قوله وهذا) أي التحريم فيما يقع أي يرجع الى البدن (قوله ويكره الاكل
 في نحاس أو صفر) مثالبه بقوله والافضل الخ تفيد أن الكراهة خفيفة وان كانت عند الاطلاق تنصرف الى
 الكراهة الغليظة قال في المصباح الصفر مثل قتل وكسر الهادفة النحاس وقيل أجوده اه (قوله من اتخذ أو اوى
 بيته خزازة الملائكة) يحتمل أن المراد أنه تنزل عليه الرسة لان الملائكة تتبعهم الرحمة أو هو على حقيقة
 ويدل ذلك على أن ذلك الشخص وانظر هل ذلك في استعمال الخزف مع القدرة على غيره أو ولو كان

(و) ابن (الركبة) أي الفرس وبول الابل
 وأجاز أبو يوسف للتداوى (و) كره (لحمها)
 أي لحم الجلالة والركبة وتجبس الجلالة حتى
 يذهب تنجها وقدر بثلاثة أيام لا حاجة
 واربعه لثاة وعشرة لابل وبقر على الاظهر
 ولوا كانت الحاسة وغيرها حيث لم يتنجلها
 سات كما حصل أكل جدي غدي بلين
 خنزير لان لحمه لا يتغير وما غدي به يصير
 منه كالا يتقى له أنز (ولو سقى ما يؤكل
 لحمه خراذيج من ساعته حل أكله ويكره)
 زيلبي وميد شرح وبيان (و) كره الاكل
 والشرب والادهان والتطيب من اناء ذهب
 وفضة للرجل والمرأة لا تطلق الحديث
 (وكذا) يكره (الاكل) لانه فقه (الفضة
 والذهب والاكل) كمالها (وما أشبه كحلته
 من الاستعمال ككحلته وحرارة ودرارة
 وقفوها يعني اذا استعملت ابتداء فيها
 صنعت له بحسب متعارف الناس والافلا
 كراهة حتى لو نزل له عام من اناء الذهب الى
 موضع آخر أو صب الماء أو الدهن في كفه
 لا على رأسه ابتداء ثم استعمله لا بأس به
 مجتبي وغيره وهو ما حرره في الدرر فيحفظ
 واستثنى القهستاني وغيره استعمال البيضة
 والجوشن والساعدان منها في الحرب
 والضرورة وهذا فيما يقع الى البدن وأما غيره
 فيجوز لباران متخذة من ذهب وفضة وسرير
 كذلك وفرش عليه من ديساج ونحوه فلا
 بأس به بل فعل السلف خلاصة حتى أباح
 أبو حنيفة توسد الاياج النوم عليه كما يأتي
 ويكره الاكل ونحاس أرضه والافضل
 الخزف قال صلى الله عليه وسلم من اتخذ
 أو اوى بيته خزازة زوته الملائكة اختيار

فأخذ من الشعب سلة من فضة ورواه البخاري ولا حد عن عامر عن الاحول قال رأيت عند أنس قدح النبي صلى الله عليه وسلم فيه ضبة فضة ولأن الاستعمال قصد الجزاء الذي يلاقيه العضو وما سواه تبع له في الاستعمال فلا يكره كالجبة المكفوفة بالحري والعلم في الثوب ومسحار الذهب في فص الخاتم وكلام مامة المعلة بالذهب اه تبين (قوله واختلاف في المقتض الخ) عبارة العيني وهذا الاختلاف فيما يخص وأما التوبة الذي لا يخص فلا بأس به بالإجماع لانه مستلزم فلا عبرة ببقائه لو انا اه (قوله ولا يرد به قول الواحد) أي لا يرد على بائعه ولو شرا منه ولو كان الخبير مسلما ثقة ذكر ابن قاضي سماوية ما نصه شري مسلم لما فأن خبره ثقة انه ذبيحة مجوسى ينبغي له أن لا يأكله ولا يزول ملكه لأن خبره يستلزم شيئين أحدهما الحرمة فيقبل فيها فلا يؤكل والاخر زوال ملكه فلا يقبل فيه اه فلهذا لا يملك رده اه أبو الوالد (قوله وأصله أن خبر الكافر الخ) قال الاتقاني وأصله أن خبر الواحد في المعاملات حجة لا إجماع المسلمين على ذلك بالسكاب والسنة فان الله تعالى جعل خبر الواحد حجة في كتابه قال تعالى وجاء من أقصى المدينة رجل يسعى الآية وقال تعالى فابعثوا أحدكم بورقكم هذه الى المدينة وقد توارثنا السنة من الصحابة والتابعين بذلك اه فانه كان لأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عبيد من العلوج كانوا يشترونهم ويصدقونهم على مقالهم ذكره أبو الليث وفي الهندية يقبل قول الواحد في المعاملات عدلا كان أو فاسقا حذرا كان أو عبدا ذكره أواني مسلما كان أو كافرا فالحرج والضرورة ومن المعاملات الوكالات والمضاربات والرسالات في الهدايا والاذن في التجارات كذا في الكافي وإذا صح قول الواحد في أخبار المعاملات عدلا كان أو غيره عدل فلا بد في ذلك من تغليب رأيه فيه ان خبره صادق فان غلب على رأيه ذلك عمل عليه والا فلا كذا في السراج اه (قوله وعليه) أي على قبول خبر الكافر في المعاملات (قوله يعني الحاصلين في ضمن المعاملات) يدل عليه ما ذكره حائط الدين في كافيته حيث قال يقبل قول الكافر في الحل والحرمة حتى لو كان له أجر مجوسى أو خادم مجوسى فأرسله يشتري له لما فاشترى وقال اشترى من يهودى أو نصرانى أو مسلم وسعه أكله وان كان غير ذلك لم يسعه أكله ثم قال وأصله أن خبر الكافر في المعاملات مقبول بالإجماع لصدوره عن عقل ودين مانع من الكذب ومساس الحاجة الى قبوله لكثرة المعاملات وكونه من أهل الشهادة في الجملة اه قال في التبيين فحينئذ تدخل الديانات في ضمن المعاملات فيقبل قوله فيها ضرورة وكمن شئ يصح منه ما وان لم يصح قصد الأثرى أن يبيع الثوب وحده لا يجوز وتبعه لا لارض يجوز اه (قوله كما توهمه الزيلعي) وحكم على حافظ الدين بالسهو وقال لأن الحل والحرمة من الديانات ولا يقبل قول الكافر فيها (قوله أو بدخول الدار مثلا) قال في السراج ولو أذن في دخول الدار عبدا وحل أو أنه الصغير فالقياس أن يتحرى إلا انه جرت العادة بين الناس انهم لا يمتنعون من ذلك فيجوز لأجل ذلك اه (قوله وقيد في السراج بما اذا غلب على رأيه صدقه) قال محمد رحمه الله تعالى وانما يصح في الصغير فيما يجزى به ما تجزى به وقع تحريه انه صادق اذا قال هذا المال مال أبي أو مال فلان الاجنبى أو مال ولا يوقد بعث به اليك هبة أو صدقة فأما اذا قال هو مائة أو قد أذن لنا أبونا أن تصدق به عليك أو نهيه لك لا ينبغي له أن يقبل ذلك اه ذخيرة وفي الحوى قالوا ويجب العمل بغلبة الظن من صفات الخبرة ولو رأى العبد يبيع شيئا لم يشتريه منه حتى يسأل فان أخبر أن مولاه أذن له فيه وهو ثقة فلا بأس بشراؤه منه وكذا في الهدية فان كان أكبر رأيه كذبه أو شك لم يتعرض له لأن الأصل حجه والاذن طارئ فلا يجعل إثباته بالشك وانما قبلناه في الاذن لانه من المعاملات وهي أضعف من الديانات وقد قبل فيها الحديث قبول شهادة اعرابي وحده في هلال رمضان اه (قوله ولو نحو زيب وحلوى) أي مما يأكله الصبيان (قوله لأن الظاهر كذبه) هذا يقتضى حرمة بيع ذلك منه قال في المنع لأن الظاهر كذبه وقد عثر على فلوس أسه فأخذها يشتري بها حاجة نفسه اه وهذا لا يظهر في كل الصبيان بل في عا. اغنيا الناس بالتوسعة على صبيانهم واعطائهم ما يشترون به شهوة أنفسهم وكذلك غالب النقره (قوله لكثرة وقوعها) أصله أن المعاملات يقبل فيها خبر كل مجزى كان أو عبدا مسلما أو كافرا صغيرا أو كبير العموم الضرورة الداعية الى عدم اشتراط العدالة فان الانسان قليا يجد المستجمع لشرائط العدالة ليعامله أو يستخدمه ويعتد به الى وكالاته ونحو ذلك ولا دليل مع السامع يعمل به سوى الخبر فلو لم يقبل خبره لانتفع باب المعاملات ووقعوا في حرج عظيم وباب مفتوح ولأن المعاملات أكثر وقوعا فاشتراط العدالة فيها يؤدى الى الحرج فيشترط فيها التميز اه زيلعي لم يصر (قوله وشرط العدالة في الديانات) لانها

والاختلاف في المنعض أما المطلق فلا بأس به بالإجماع بلا فرق بين الحرام وركاب وغيرهما لأن المطلق لا يستلزم لا يخص فلا عبرة للونه عيني وغيره (ويقبل قول كافر) ولو نحو سيا (قال اشترى اللحم من كافي فقبل أو قال) اشترى (من مجوسى فيجوز) ولا يرد به قول الواحد وأصله أن خبر الكافر في الديانات وعليه بالإجماع في المعاملات لا في الديانات في الحل ويجعل قول الكافر يقبل قول الكافر في الحل والحرمة يعني الحاصلين في ضمن المعاملات ولا مطلق الحل والحرمة ولو أثنى (والصبي في الامانة) سواء كان بالتجارة أو بدخول (والاذن) سواء كان بالتجارة أو بدخول الدار مثلا وقيد في السراج بما اذا غلب على رأيه صدقه فاشترى صفي بنحو صابون وأثنى لا بأس ببيعه ولو نحو زيب وحلوى لا ينبغي بيعه لأن الظاهر كذبه وقامه فيه (و) يقبل قول (الفاق والكافر والعبد في المعاملات) لكثرة وقوعها (كما اذا أخبر أنه وكيل فلان في بيع كذا فيجوز الشراء منه) ان غلب على الرأي صدقه كما تر ورجحى آخر الحظ (وشرط العدالة في الديانات) هي التي بين العبد والرب (كالمبر من نجاسة الماء فتبيح) ولا يتوضأ

لا يكثر وقوعها كالمعاملات فلا حرج في اشتراط العدالة ولا حاجة الى قبول قول الفاسق لانه متهمة فيهما وكذا
الكافر والعقير متهمة وان لا يلزم ما لا يلزم ان الحكم فليس لهما ان يلزما غيرهما اه (قوله ان اخبرهم ام سلم عدل)
ولا حاجة الى الارقاة لان خبره لا يحتمل الكذب زيالي وفي شرح المؤلف لا تنق مع العدالة بسقط احتمال
الكذب فلا معنى للاحتياط بالارقاة اما التحري فمجرد غن فيؤكده بالارقاة ثم يعمل بغالب ظنه فان غلب على
ظنه انه صادق تيم ولا يتوضأ به وان كان أكبر رأيه انه كاذب يتوضأ به ولا يتيم لترجح جانب الكذب وهذا جواب
الحكم واما الاحتياط فانه يتيم لان التحري مجرد غن فلا يمنع احتمال صدقه اه (قوله وفي الجوهرية الخ) أشار به
الى انه لو قدم التيم على الوضوء كان محتاطا وان كان الاحوط في تأخيريه (قوله واما الكافر اذا غلب صدقه)
أى في اخباره بنجاسة الماء قال في العناية ولو كان المخبر بنجاسة الماء ميبأ أو معنوها به قلان ما يفتى ولان
قال اصح أن خبرهما في هذا كخبر الذي لانه ليس لهما ولاية الازام اه (قوله فاراقته أحب) فلو توضأ به وصلى
جازت مسلاته اه (قوله قلت لكن لو تيم قبل اراقته) أى وقد غلب على رأيه صدقه في اخباره بنجاسته
لم يجز تيممه لانه لا يخبر به ليس يلزم والحاصل أنه يتوضأ عند غلبة صدق الكافر وارقاه أفضل من الوضوء
فيكون عادما للماء فينتقل للتيم وهذا بخلاف الفاسق اذا غلب صدقه فانه يتيم وارقاه الماس مع التيم أفضل
ولا يجوز له أن يتوضأ به (قوله بخلاف خبر الفاسق) أى اذا غلب على رأيه صدقه في النجاسة (قوله له لاجئته
ملزما في الجملة) فان القاضي اذا قبل شهادته وقضى بها نفذ قضاؤه وان حرم عليه قبولها (قوله حكم بطهارته)
انتهاز الخبرين والرجوع الى الاصل (قوله بخلاف الذبيحة) هذا احدى قولين وقال أبو جعفر تزلزل الكراهة (قوله
في أو ان طاهرة) اختلطت اختلاط مجاورة (قوله تحرى) أى للطهارة والشرب والاكل (قوله الالعطش) راجع
الى الاواني وعبارة الشرب لاني في نور الايضاح الا لشرب وظاهره أنه لا يجوز له الاكل عند غلبة الميتات
أو تساويهما اما اذا دعت ضرورة جاز تناول منها لانها تبيح اكل الميتة (قوله مطلقا) سواء كان أكثرها طاهرا
أو نجسا لانه لا خلف للثوب في ستر العورة والماء يختلفه التراب فان تحرى طهارة ثوب نعين عليه الملاءمة فيه ولو تبدل
اجتهاده وتحرى طهارة غيره لان الاجتهاد لا يقتض بمثل الا في القبلة لانها تحتمل الانتقال الى جهة أخرى
بالتحري لانه أمر شرعى والنجاسة في الثوب أمر حسي لا يميز بين الثوب طاهرا بالتحري وعقابه في مراعى الفلاح
(قوله دعى الى ولاية) هى طهارة العرس وقيل الوليمة اسم اكل طعام والعرس في الاصل اسم من الاعراس
ثم سمي به الوليمة اه جرى عن المغرب وولاية العرس تكون بعد الدخول وقيل عند العقد وقيل عندهما ابن
ملك في شرح المشارق عند قوله صلى الله عليه وسلم أولم ولو بشاة أبو العود وفي الهندية عن القرطبي اختلاف
في اجابة الدعوة قال بعضهم واجبة لا يسه تركها وقال العاقبة هى سنة والافضل أن يجيب اذا كان ولاية
والافضل مخير والاجابة أفضل لان فيها ادخال السرور في قلب المؤمن اه ولا يجيب دعوة الفاسق المعلن بعلم
أنك غير راض بنفسه وكذا دعوة من غالب ماله من حرام مالم يجترأ أنه حلال وبالعكس يجيب مالم يتبين انه حرام
وأكل الربا وكسب الحرام لو اهدى اليه أو اضافه وغالب ماله حرام لا يقبل ولا يأكل مالم يخبره أن ذلك المال أصله
حلال ورثه أو استقرضه وان كان غالب ماله حلالا فلا بأس بقبول هديته والاكل اه ولا ينبغي التخلف عن
اجابة دعوة العاقبة كدعوة العرس والختان ونحوهما واذا اجاب فقد فعل ما عليه أكل أولم يأكل فلا بأس
بعدم الاكل والافضل أن يأكل لو غير ما تم هندية وفي البناية اجابة الدعوة سنة سواء كانت ولاية أو غيرها وبه قال
أحمد ومالك في رواية وقال الشافعي اجابة ولاية العرس وغيرها مستحبة وبه قال مالك في رواية ثم غير الوليمة من
الدعوات تسحب اجابته عندنا وأما دعوة يقصد بها قصد المومنان التطاول وانشاء الحمد والشكر وما أشبه
ذلك فلا ينبغي اجابته الا سيما أهل العلم لان في الاجابة اذلال أنفسهم قبل ما وضع أحديده في قصعة غيره الا ذل له
اه مكى وفي الوهبانية ودعوة ذمى يحمل جواربها لانها من البزى بشر (تنبيه) بكرة السكون حالة الاكل
لانه تشبه بالجوس سراجية ولكن يسكن بالمعروف وحكايات الصالحين اه غرائب وفي المجتبى الوضوء بالدقيق
والنويق والنخالة جازة بمنزلة الاثنان عندهم (قوله وثمة لعب) بكسر العين وسكونها مكى (قوله أو غناء) بالكسر
والمد السماع وبالكسر والقصر اليسار وبعث في الشعر وفي البيانية والغنى بالكسر والقصر ضد الفقر يكتب بالياء
وبالمد السماع يكتب بالالف ومنه قول ابن دريد في المقصور والممدود وأرى الغنى يدعو الغنى الى الملاهي والقناء

(ان اخبرهم ام سلم عدل) منزجر عما يقتضيه
حرمته (ولو عيدا) أو أمة (وتحري في) خبر
(الفاسق) بنجاسة الماء (و) خبر (المستور
ثم يعمل بغالب ظنه ولو أراق الماء فتميم فيها
اذا غلب على رأيه صدقه وتوضأ وتيمم فيها
غلب على رأيه (كذبه) كان أحوط (وفي
الجوهرية وتيممه بعد الوضوء) كذبه فاراقته
الكافر اذا غلب صدقه على كذبه فاراقته
أحب ههنا وخلاصة وخاتمة قلت لكن
لو تيمم قبل اراقته لم يجز تيممه بخلاف خبر
الفاسق لانه لا يميز بين الثوب طاهرا بالتحري وعقابه في مراعى الفلاح
الكافر ولو اخبر عدل بطهارته بخلاف الذبيحة ونعتير
بنجاسته حكم بطهارته بخلاف الذبيحة ونعتير
الغلبة في أو ان طاهرة وتحري وبالعكس والسواء
فان الاغلب طاهر تحري وبالعكس والسواء
لا الالعطش وفي الثياب تحري مطلقا (دعى
الى ولاية ونعتير لعب أو غناء

تعود وأكل) لو ألتكر في المنزل فهو على المائدة
لا ينبغي أن يتعدى بل ينجح. عرض القول له تعالى
فلا يتعد به الذكري مع القوم الظالمين (فإن
قد ر على المنع فعل والا) بقدر (صبر إن لم يك
من يتعدى به فإن كان) مقتضى (ولم يتعد
على المنع خرج ولم يتعد) لأن فيه بين الدين
والهوى عن الامام كان قبل أن يصبر مقتضى
به (وان لم أول) باللعب (لا يحضر أصلا)
سواء كان من يتعدى به أو لا لا حق الدعوة
انما يلزمه بعد الحضور لا قبله ابن كمال وفي
السراج ودلت المسئلة أن المسألة كلها
سرام ويدخل عليهم بلاذهم لانكار المنكر
قال ابن مود صوت الله والغناء ينبت
الذائق في قلب كما ينبت الماء النبات قلت
وفي البازية استماع صوت الملاهي كفسر
تصبيه وسحره سرام لقوله صلى الله عليه وسلم
استماع الملاهي مصيبة والجلبوس عابها
فتى والتذذ بهم كفر رأى بالنعمة فصرف
الجوارح الى غير ما خلق لاجله كفر بالنعمة
لا شكر فالواجب كل الواجب أن يجتنب كيلا
يسمع لما روى أنه عليه الصلاة والسلام
أدخل أصبه في أذنه فندم سماعه وأشعار
العرب لو فيها ذكر الفسق تذكره انتهى أوله فليظ
الذنب كفي الاختيار ولا تتحلل كفي
النهاية فائدة ومن ذلك ضرب النوبة
لتمت آخره فلو تنبيه فلا بأس به كما اذا ضرب
في ثلاثه أوقات تد كبير ثلاث نفثات الصور
لناسمة بينهم ما قبل العصر لا إشارة الى
نفثه الفزع وبعد الوشاء الى نفثه الموت
وبه حذف الابل الى نفثه البعث ونماه فيما
عاقبه على الماتى والله أعلم

في الوجد مغلوبين في القيام والحركة عند شدة الهيام والشئ يتصف بالحلال نارة وبالحرمان أخرى لاختلاف المقاصد أبو السعود ملخصا وفي شرح الملقى وما يفعله متصوفة زمانا أي من رنح الصوت عند السماع حرام لا يجوز القمب والجلوس اليه ومن قبلهم لم يفعل ذلك وما نقل أنه عليه الصلاة والسلام سمع الشعر لا يدل على إباحة الغناء ويجوز زججه على الشعر المباح المشتمل على الحكمة والوعظ وحديث نواجده عليه الصلاة والسلام لا يصح وقال السري شرط الواحد في رغبته أن يبلغ الى حد لو ضرب وجهه بالسيف لا يشعر فيه بوجع اه ملخصا

• (فصل في اللبس) •

قدم المصنف الاكل لشدة الحاجة اليه ثم اللبس لذلك بالنسبة لما بعده والفرق من اللباس ما يستتر العورة ويدفع الحر والبرد والاولى كونه من القطن أو الكتان أو الصوف على وفاق السنة بأن يكون ذيله انصف ساقه وكفه لرؤس أصابعه وفه قدر شبر كما في التنف بين النفيس والحسيس اذ خير الامور واساطها وللتنهي عن الشهوتين وهو ما كان في نمابة النفاسة والخساسة ومستحب وهو الزائد لاخذ الزينة واظهار نعمة الله تعالى ومباح وهو الثوب الجليل للترين في الاعياد والجمع ومجماع الناس لاجميع الاوقات ومكروه وهو اللبس للتكبر واستحب الابيض وكذلك الاسود اه ملحق وشرحه ومن اللباس المعتاد لبس القرو ولا بأس به من السباع كلها وغير ذلك من الميتة المدبوعة والمذكاة وما عها ذكاتها محيط ولا بأس بجلود الفرو والسباع كلها اذا دبغت أن يجعل منها مصلى أي منبر السرج رأيا القصة في المكعب لا تكرر عند ما وتكره في رواية عن أبي يوسف واتخاذ النعل من الخشب بدعة وعن أبي القاسم الصفار الخلف الاجر خف فرعون والابيض خف همامان والاسود خف العلماء واقعة دافيت عشرين من كبار فقهاء بلخ فزاريت لاحدهم خفا ابيض ولا أحمر ولا سمعت أنه أمسك قال الامام السرخسي في كتاب اللبس في أن يلبس في عامة الاوقات القليل ويلبس الاحسن في بعض الاوقات اظهار النعمة الله تعالى ولا يلبس في جميع الاوقات لان ذلك يؤذي المحتاجين خلاصة ولا ينبغي للانسان أن يظهر بين جبينين أو ثلاث اذا كان يكفيه لدفع البرد جبة واحدة لان ذلك يؤذي المحتاجين وهو منهي عن اكتساب اذى الغير محيط وتقصير الثياب سنة وارسال الازار والقميص بدعة ينبغي أن يكون الازار فوق الكعبين الى نصف الساق وهذا في حق الرجال وأما النساء فازارهن من أسفل ازار الرجال ليستر ظهورهم وقوله (قوله بحرم لبس الحرير) الحرير الابريسم المطبوخ ثم يسمى المتخذ منه حريرا يعني مجازا حوى وهذا اذا لم يكن ضرورة والافلا بأس به اتفاقا فاقه سناني عن المحيط (قوله وعن الامام الخ) ذكره صاحب المحيط قال البديع طلبت هذا القول عن أبي حنيفة في كثير من الكتب فلم أجده سوى هذا أي ما ذكره صاحب المحيط ونسبه الامام الحلواني الى بعض المشايخ ثم قال الا أن الصحيح ما ذكرنا أن الكحل حرام (قوله قال في القنية) أي عن شيخه البديع (قوله على الرجل) ومن الناس من أباح لبس الحرير والدياج للرجال والنساء ومنهم من منعه عليهم ما جعلا ولنا حديث على وغيره أنه صلى الله عليه وسلم خرج وبأبى يديه حرير وبالاخرى ذهب فقال هذان حرامان على ذكور أمتي حلال لانا نهم (قوله الا قدر أربع أصابع) جمع اصبع وهي مؤنثة وكذلك سائر اسمائها مثل الخنصر والبنصر وفي كلام ابن فارس ما يدل على جواز ثخذ كبر الا اصبع فانه قال الاجود في اصبع الانسان التأنيث حوى (قوله كآلام الثوب) الاولى حذفه استغناء عنه بما يأتي له قريبا (قوله ضمومة الخ) الحاصل أنه وقع خلاف في اعتبار الاصابع والتحرز عن مقدار المنشورة اولى كما قاله بعض أهل المذهب قال نجم الأئمة البخاري المعتبر في الرخصة أربع أصابع لا مضمومة كل الضم ولا منشورة كل النثر قال ظهير الدين القزويني المعتبر أربع أصابع كما هي على هيئتها الا أصابع السانف (قوله وظاهر المذهب عدم جمع المتفرق ولو في عمامة) أطلقه وهو مقيد بما يأتي له قريبا وذكروه في الهندية عن القنية حيث قال ظاهر المذهب عدم جمع المتفرق الا اذا كان خط منه قز وخط منه غيره بحيث يرى كله قزا فلا يجوز كما ذكره في جمع التفار بقى للبقالي وأما اذا كان كل واحد مستبيننا كالطرار في العمامة فظاهر المذهب أنه لا يجمع اه وهل حكم المتفرق من الذهب والفضة كذلك يحرم والاولى الاقتصار على ما يأتي له الذي أقره شيخه (قوله وفيها عمامة الخ) قد علمت أنه أحد أقوال لاهل المذهب وأن الاولى الاحتراز عن قدر المنشورة فالاولى عدم ذكر هذه العبارة (قوله والا لا يحل للرجل زياي)

• (فصل في اللبس) •

(بحرم لبس الحرير ولو بجائل) ينسبه وبين بدنه (على المذهب) الصحيح ومن الامام انما يحرم اذا لمس الجسد قال في القنية وهي رخصة عظيمة في موضع يتم به البلوى (أوفي الحرب) فانه يحرم أيضا عنده وقالا يحل في الحرب (على الرجل لا المرأة الا قدر أربع أصابع) كآلام الثوب (مضمومة) وقيل منشورة وقيل بين وبين وظاهر المذهب عدم جمع المتفرق ولو في عمامة كما يسط في القنية وفيها عمامة طرزها قدر أربع أصابع من ابريسم من أصابع مريضى الله عنه وذلك قيس شبراير خص فيه (وهكذا المقدار) أربع يذهب بحسب اذا كان هذا المقدار أربع أصابع (والالا) يحل للرجل زياي

وان كان وسده كرهته اه وفي المنية لا بأس بلبس الصبي الاول وكذا البالغ وقاس عليه الطرسوسى بقية الاجار
 المضينة كالطش والياقوت والزمرد وغيرهما وفي شرح العلامة عبيد البر (قوله ويكره من الذهب) نقل
 في القنية بعلامة يحج حرج علم من الذهب كالتسويج يجوز فيه قدر أربع أصابع للرجال وكذا في القنلوسة
 في ظاهر المذهب يجوز قدر أربع أصابع ورواية محمد لا يجوز كالأول كانت من حرير اه (قوله فقد رخص الشرع
 في الكفاف) في القاموس كفاف الشيء كسحاب مثله ومن الرزق ما كف عن الناس وأغنى وأما الذي بمعنى
 الخياطة فهو الكف قال فيه والثوب أى وكف الثوب كما خاط حاشيته وهو الخياطة الثانية بعد الشل اه واعله هو
 مراده بقوله بعد والى كفاف قد يكون من الذهب اه وفيه أن الوارد عن الشارع صلى الله عليه وسلم أنه لبس
 الجبة المكفوفة بغير اه فليس فيه ذكر فضة ولا ذهب فليست له وليحترق أن الكدار والاحزان غالبية ولا حول
 ولا قوة الا بالله العلي العظيم (تقصة) استعمال الخفاف من الحرير لا يجوز لانه نوع لبس ولا بأس بعلافة حرير
 فوضع على مهاد الصبي لانه ليس بلبس وليس الصوف والشعر سنة الانبياء عليهم الصلاة والسلام لانه آية
 التواضع وأول من لبسها سليمان النبي عليه السلام وفي الحديث نوروا قلوبكم بلباس الصوف فانه مذلة في الدنيا
 ونور في الآخرة واياكم أن تفسدوا دينكم بحامد الناس وثيابهم كذا في الغرائب قلت وهذا في صوف فيه مذلة
 للنفس فليس كالصوف الرقيق المون بالوان فانه لباس العظماء من ابناء الدنيا وعن بعضهم من سنة الاسلام
 لبس المرقع والخشن من الثياب ولبس السراويل سنة وهو من استرا الثياب للرجال والنساء يرخص للمرأة كنف
 الرأس في منزلها وحدها فأول أن يجوز لها لبس قماش رقيق يصف ما تحتها عند محارمها ويقتضى أن يتبدعها
 اذا كان يصف ما يحل للمحارم نظره فقط ولو صلى على سجادة من الابرسم لا يكرهه فان الحرام هو اللبس أما
 الانتفاع بسائر الوجوه فليس بمحرام فهتاني عن صلاة الجواهر وفي الجوى عن شرح النظم الهاملى للهندى
 أنه يكره الصلاة على الثوب الحرير للرجال قال وظاهر هذا أن السجادة الحرير لغير الصلاة لا يكره الجلوس عليها
 اه قلت هي من أفراد اقتراح الحرير وفي شرح الملتقى وفيه اشارة الى انه لا يكره الاسنة نادى وسادة من ديباج
 وهو نقش بالحرير وكذا الجلوس على بساط الحرير والصلاة على سجادة من الابرسم لان الحرام هو اللبس
 أما الانتفاع بسائر الوجوه فليس بمحرام كافي صلاة الجواهر ومنه علمكم ما كثر الـ قال عنه من نبذ السجدة
 فليحفظ اه مخصصاى الموضوعات في أثلاث السجدة وهذا ظاهر اذا كانت من حرير لانه ليس من اللبس وأما اذا
 كانت من أحد التقدين فان أجزاها حكم الازار عليها حل والا لا يتقض العمامة كالفها ولا يقيم ادفعه واحدة
 على الارض كذا في خزائن المفتين (قوله ويحل توسده) الوسادة المخذة مخق وتسمى مرفقة وانما حل لما روى أن
 النبي صلى الله عليه وسلم جلس على مرفقة حرير وكان على بساط ابن عباس مرفقة حرير وروى أن ابنه ارضى الله
 عنه حضروا ليلة فجلس على وسادة حرير ولان الجلوس على الحرير استخفاف وليس بتعظيم فخرى مجرى الجلوس
 على بساط فيه تصاوير اه (قوله وقالوا الشافعى ومالك حرام) أى للرجال لا النساء قال في فتاوى الهندى ويحل
 لفسا لبس الحرير وتوسده لا للرجال الا العلم في الثوب نقله المكي (قوله لكنه خلاف المشهور) قال
 في الشريعة لا يابى قلت هذا التصحيح خلاف ما عليه المتون المعتمدة المشهورة والشروح وقد ذكره منهم أبانوسف
 مع الامام (قوله وأما جعله دنارا) الدنار الثوب الذى لم يل الجسم والشعار ما وليه (قوله بالاجاع) قد تقدم عن
 بعض المشايخ أنه انما يحرم ما من الجلد فاعله لم يعتبره لضعفه (قوله فحرام بالاجاع) لانه استعمل مال تام في حقه
 اذ هما لا يلبسان فلا يكون غودجالا عين الشيء لا يكون غودجالا النموذج الشيء الـ يبر منه اه أى بخلاف علم
 الثوب وقد روى أصابع من نسج الذهب والحرير والنموذج بالنسج والنموذج بالضم تعريب غوده وهو أن يعلم
 به المخذة او لده ما وعد به في الآخرة منه ويرغب في سبب يوصله اليه اه وفي القاموس النموذج بفتح النون
 نال الشيء معرب والنموذج لمن اه فالنموذج العينة والله تعالى جعل لكل شئ خلقه في الجنة علامة وعينة
 في الدنيا فيغنى القليل منه (قوله وخز) بفتح الخاء المجهمة وتشديد الزاى اسم دابة في البحر ثم سعى به الثوب المتخذ
 من وبرها (قوله لان الثوب انما يصير ثوبا بالنسج) أو تقول الثوب لا يصير ثوبا الا بالنسج ما فتكون العلة
 ذات وجهين فيعتبر آخرهما وهو النجاسة اه تبين (قوله يكره ما سداه ظاهرا الخ) قال في التنية وما كان من الثياب
 انما يلبس عليه غير القز كالخز ونحوه لا بأس به ويكره ما كان ظاهرا القز وكذا ما كان منه خط خز وخط قز

وفيها عن مختصر الطحاوى لا يكره علم
 الثوب من الفضة ويكره من الذهب قالوا
 وهذا مشكل فقد رخص الشرع في الكفاف
 والكفاف قد يكون من الذهب انتهى (ويحل
 توسده واقتراشه) والنوم عليه وقالوا
 والشافعى رمالا حرام وهو الصحيح كفى
 المواهب قلت فليحفظ هذا لكنه خلاف
 المشهور وأما جعله دنارا أو ازارا فانه يكره
 بالاجاع سراج وأما الجلوس على الفضة
 فحرام بالاجاع شرح مجمع (ويحل لبس
 ما سداه ابرسم ولحمته غيره) ككتان وقطن
 ونزلاق الثوب انما يصير ثوبا بالنسج والتسج
 بالعمامة فكانت هي المعتمدة دون السدى قلت
 وفي الشريعة لا يابى عن المواهب يكره ما سداه
 ظاهرا كالعقابى وقيل لا يكره

وهو ظاهر لا يخبر فيه اه وفي المصباح القزمعرب قال الليث هو ما يعمل منه الابريس مثل الحنطة والدقيق اه
(قوله ونحوه في الاختيار) حيث قال وما كان سداً ظاهراً كاعتباري قبل يكره لان لا بد منه في منظر العين لا بد من
حرير وفيه خيل وقيل لا يكره اعتباراً بالعمه (قوله اعتباراً بالعمه) أي في الحل والحرم ولا عبرة بالبدن
ولو ظاهر اه قال في الملتقى وشرحه ولا بأس أن يلبس ما سداً ابريسم ولحمته غيره سواء كان مغلوباً أو غالباً أو مساوياً
للحرير كالقطن والكثان والصوف والخز وقيل لا يلبس الا اذا غلبت العمه على الحرير والصحيح الاول كما في المحيط
وأقره القهستاني وغيره اه بتصرف (قوله أقتوا بخلافه) أي بخلاف القول بالكرهية أو بالعود أي كراهية
ما سداً ظاهراً (قوله وهذا) أي اطلاق الخز على صوف غنم البحر قال في الملتقى الخز في زمانهم كان من أو بار ذلك
المليون المائي الذي يسمى بالعربية خزاً وبالتركية قنذر والبوم يتخذ من الحرير الغض فيجب أن يكون كالقز اه
(قوله وحصل عكسه في الحرب فقط) انظر هل المراد خصوص وقت الاشتغال بها فقط أو ما هو أعم والظاهر
الاول وسوره (قوله حرم بالاجماع) في حكاية الاجماع نظرياً يعلم مما يأتي (قوله خلافاً لهما) هذا اذا كان صنفياً
يحصل به اتفاق العدو في الحرب أما اذا كان رقيقاً لا يحصل به الاتفاق لا يحصل ليه بالاجماع لعدم الثابتة كذا
في الجوهرية ولكن ظاهر الهداية يفيد غير ذلك فانه قال ولا بأس بلبس الحرير والديباغ في الحرب عندهما لما روى
الشمسي أنه صلى الله عليه وسلم دخل في لبس الحرير والديباغ في الحرب ولان فيه ضرورة فان الخالص منه
ادفع لمعزة السلاح أي أذيتيه وأهيب في عين العدو وبريقه اه شرباً لانية وعليه فالحبر مطلقاً عندهما يجوز
لبسه في الحرب فكيف ما سداً غير حرير ولحمته منه فلا يصح حكاية الاجماع السابقة قدبر (قوله ولم أر ما لو خلطت
العمه بالبريسم وغيره) في الحوى بقي الكلام فيما سداً ولحمته مخلوط بعضها غير حرير فليست كذا في الرمز اه
والظاهر اعتبار الغالب كما ذكره المؤلف وقال في الاشبيه في قاعدة اذا اجتمع الحلال والحرام وينبغي أن
يلحق بمسألة الاواني الثوب المتزوج لحمته من حرير وغيره فيجب ان كان الحرير أقل وزناً واستوي بخلاف ما اذا
زاد وزناً ولم أره الا ان اه قال البيهقي يعلم حكمه مما في القنية حيث قال وما كان من الثياب الغالب عليه غير
القر كالحز وقصوه لا بأس به اه ملخصاً (فرع) قال أبو يوسف اكره ثوب القز يكون بين الظهارة والبطانة ولا أرى
بحسب القز بأساً لان الحشو غير ملبوس فلا يكون ثوباً اه زيلعي (قوله والمزعر الاحمر والاصفر) يعني أن المزعر
يقسمه مكره وأما الاصفر من غير الزعفران فلا كراهية فيه ولا بأس به انما الألوان من اليبس والازرق والاشقر
اه منع (قوله لا بأس بلبس الثوب الاحمر) وقد روى ذلك عن الامام كما في الملتقى (قوله ومفاده ان الكراهية تنزيهية
لان كلمة لا بأس تستعمل غالباً فيما تركه أولى اه منع (قوله في التهمة) أي تخفة الملوكة منع (قوله قلت وللشربة لاني
فيها) أي في الحرة أي في لبس الملوكة بها وفي نسخة فيه أي الاحمر وهي أظهر قال في حاشيته ثم بعد ثلاثين سنة قلت
والكرهية تنزيهية محمولة على ارادة التشبه بالنساء والتكبر رقتني باتفاقهم القول الاثمة الثلاثة فيجب لبس الاحمر
وهم أبو حنيفة ومالك والشافعي رجعهم الله تعالى لان النبي صلى الله عليه وسلم لبس الحلة الحمراء وتأنى بلها
بذات الخطوط مردود والدليل القطعي أثبت حله وهو قوله تعالى خذوا زينةكم عند كل مسجد لان المسامر
بأخذه عام وسلك العلم اجراءه على عمومته كما هو مقرر ولنا رسالة تخفة الاكمل المصدري بيان جواز لبس الاحمر
اه وفيه أن ارادة التشبه بالنساء والتكبر مكره وتحرر عما لا تنزهها (قوله مطلقاً) سواء كان في حرب أو غيرها (قوله
الابحاث) بفتح التاء وكسر هاء ويقال خاتم وخيتام ذكره العارف النووي في شرح مسلم (قوله ومنطقة) بكسر
الميم اسم لما تشبهه الناس بالحياصة شاي عن المصباح بأن يكون طرفاه من الفضة وفي القنية عن أبي الفضل
الكرماني لا بأس باستعمال منطقة حلقها فضة وقال الشافعي أما المنطقة فلما في عيون الانثى الفتح اليعمرى
أن النبي صلى الله عليه وسلم كان له منطقة من آدم مبدش وثلاث حلقها وأبرزها طرفها فضة اه والمبدشور
الذي أخذت بشرته الى ظاهرها اه وقد وقع السؤال عن فضة المنطقة هل هي مقدرة أم لا ثم رأيت القهستاني
قال وقيل ان كان كثيراً يكره وفيه اشعار بأنه لو كان الكل أو أكثره منها يكره كما في الظهيرية اه أبو السعود
بتصرف (قوله وحلية سيف منها) بشرط أن لا يضع يده على موضعها من الفضة عني على التهمة وحاصل
السيف من حلة حليته شرباً لانية عن البرازية أبو السعود (قوله منها أي الفضة) قيداً للمذكور وجميعه اه
شاي عن العيني (قوله اذا لم يرد به التزين) ولا التجبر ولا يجوز من الذهب ان خلس منه شيء والا فلا بأس به

ونحوه في الاختيار قلت ولا ينبغي أن المراجع
اعتباراً للعمه كما يعلم من العزيمة بل في الجنب
أن أكثر المشايخ أقتوا بخلافه وفي شرح المجموع
الخز صوف غنم البحر انتهى قلت وهذا كان
في زمانهم وأما الآن فن الحرير وحينئذ
في جندى وتاريخاً فيجب فقط (و) حل
(عكسه في الحرب فقط) لو صنفياً يحصل به
اتفاق العدو ولو رقيقاً حرم بالاجماع لعدم
الثابتة سراج وأما خالصه فيكره فيها عند
مخالفتها ما تعلق قلت ولم أر ما لو خلطت
العمه بالبريسم وغيره والظاهر اعتبار
الغالب وفي حاوى الزاهد يكره ما كان ظاهراً
قزاً وخط منه خز وخط منه قز وخط
عدم جمع المتن في الا اذا كان خط منه قز وخط
منه غيره بحيث يرى كله قزاً ما اذا كان كل
واحد منهما كالمطران في العمامة فظاهر
المذهب انه لا يجمع انتهى وأقره شيخنا قلت
وقد علمت أن العبرة للعمه لا لظاهره على
الظاهر فافهم (وكرر لبس المعصفر والمزعر
الاحمر والاصفر للرجال) مفاده انه لا يكره
للنساء (ولا بأس بلبس الانثى لوان) وفي الجنب
والقهستاني وشرح النفاية لابي المكارم
لا بأس بلبس الثوب الاحمر انتهى ومفاده
أن الكراهية تنزيهية لكن صرح في التهمة
بالحرمية فأفاد أنها تنزيهية وهي العمل عند
الاطلاق قاله المصنف قلت وللشربة لاني فيها
رسالة فيها تنبيه أقوال منها أنه مستحب
(ولا يتجلى الرجل بذهب وفضة) مطلقاً
(الابحاث ومنطقة وحلية سيف منها) أي
الفضة اذا لم يرد به التزين وفي الجنب لا يجل
استعمال منطقة وسطها من ديباج وقيل
يجل اذا لم يبلغ عرضها أربع أصابع وفيه
بعد سبع ورق ولا يكره في المنطقة حلقه
حديد ونحاس وعظم وسبيجي حكم لبس الاول

عند الكل لأن الطلاء مستهلك درم متقى (قوله ولا يتختم الا بالفضة) قد وردت آثار في جواز التختيم بها وكان للنبي صلى الله عليه وسلم خاتم فضة وكان في يده حتى توفي ثم كان في يداي بكر الى أن توفي ثم في يد عمر الى أن توفي ثم في يد عثمان الى أن وقع من يده في بئر أرريس فاتفق ما لا عظمى في طلبه فلم يجدوه فوق الخلاف والتشويش بينهم من ذلك الوقت الى أن استشهد رضي الله تعالى عنه (قوله جواز اليشب) بالباه أو القاء أو الميم وفتح أوله وسكون ثانيه ونحر بكه خطأ قال في الدر المنثور وقيل انه ليس بحجر فلا بأس به وهو الأصح وبه تتفق أيضا العقيق وهو الأصح ذكره العيني وغيره لقوله عليه الصلاة والسلام من تختم بالعقيق لم يرزق في بركة وسرور اه ومن الناس من أباح التختيم بالذهب والحديد والجوهر فهستانى من التمرثانى (قوله وعم ملاحسرو) أى جواز التختيم بسائر الاجهار حيث قال فالخاص ان التختيم بالفضة حلال للرجال بالحديث وبالذهب والحديد والصفر حرام عليهم بالحديث وبالجوهر حلال على اختيار شمس الأئمة وفانيضان أخذوا من قول الرسول وفعله صلى الله عليه وسلم لأن حل العقيق لما ثبت بهم ما ثبت حل سائر الاجهار لعدم الفرق بين حجر وحجر وحرام على اختيار صاحب الهداية والكافي أخذوا من عبارة الجامع الصغير المحتملة لان يكون القصير فيها بالاضافة الى الذهب ولا يخفى ما بين المتأخذين من متفاوت اه (قوله وحديد) الا اذا لوى عليه فضة أو لبس فضة حتى لا يرى هندية من المحيط (قوله وصفر) بالتختيم الخامس بعمل منه الا ولى قال أبو حنيفة والعامة تقول بالكسر حوى (قوله لما مر) أى من قوله للحصول الاستغناء بها وهو غير ظاهر فان هذا دليل للاقتصار على الفضة دون الذهب والدليل على حرمة هذه الاشياء أنه عليه الصلاة والسلام رأى على رجل خاتم صفر فقال ما لى أجده عليك رائحة الاصنام ورأى على آخر خاتم حديد فقال ما لى أرى عليك حلية أهل النار وروى عن ابن عمر أن رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم وعليه خاتم ذهب فأمرض عنه (قوله ثبت كراهية بيعها) أى مصوغة قال الحلواني لا يكره بيع الثوب الذى فيه تصاوير قال الحوى ويغفهم منه أن نسيج النقاشات الحريرية التى لا يليسها الا الرجال كذلك اه وهذا يقيد عدم كراهة البيع لها قال العلامة ابن الشلبى بتخصيصه البائع بعدم الكراهة يفيد أن الكراهة تنبت على المشترى والفرق أن البيوع اخرج له اعن ملكه ويده ففيه اعراض بخلاف الشرأ كما فرقوا بين التسعة على المحترم من الطعام والجود بعد الفراغ اه حوى (بقوله وصفها) صوابه ومصوغها أى لان المادة راوية العين قال فى القاموس صاغ الماء يصوغ رصب فى الارض وكذلك الدم فى الطعام والله فلانا صبغة حسنة خلقه والنسج هيأة على مثال مستقيم فانصاغ وهو صواع وصانع وصباغ والصياغة بالكسر حرفته (قوله وغيرها) أى من الاجزاء مثلا وظاهره يعنى العظم وفى الهندية عن الغرائب التختيم بالعظم جائز ولم أر من ذكر جواز الدائرة العليا من الذهب بل ذكرهم حل المسماة فيه يقتضى حرمة غيره وفى حاشية المكى عن البناءية وأما الاسنان المتخذة من الذهب على حوالى الختام فانهم يجوزونهم امن غير تكبير ويلبسون تلك الخواتيم اه وقولهم والمبرة الخ لا يقتضى حل الدائرة التى هى محل النقص من الذهب بل لما وقع الخلاف فى التختيم بالاجهار أقاد بهذه العبارة أن هذا الاختلاف محله اذا جعلت الحلقة منها أو اما الفض فلا يبالى به من أى نوع منها جعل وليجزر الجوارب نص (قوله فى حجر الفص) فى المغرب وكان أبو حنيفة لا يرى بأسا بالفص يكون فيه الحجر فيه سممار ذهب وفى نسخة أخرى بمسمار الذهب يجعل فى حجر الفص أى فى ثقبه وهذا غلط لان الحجر بحر الفص أو الحبة أو البرقع وهو غير لائق هنا وانما الصواب الحجر كما فى الرواية الاخرى اه وتماه فى المكى وفى شرح الحوى وانما حل المسماة من الذهب لانه تابع للفضة كالعلم فلا يملكه لا يسال للذهب اه (قوله ويجعل بطن كف) أى الرجل وأما المرأة فتجعل القص الى ظاهر الكف لحاجتها الى التزين أقاده المكى (قوله قات ولعله كان وبان) أى انفصل وانقضى اذ لم يعتد ذلك فى هذا الزمان قال فى شرح المتن ولا شعور لنا بما ذا الشعار فى هذه الاعصار فتنبع أمر المختار أو ثبت الخيار كما جزم به فى بعض الاخبار اه وفى شرح العلامة عبد البر وقد أملا فى شيخ الاسلام ابو الوفاء سنة سبع وسبعين أن الامام الكبير أبابكر السرخسى الشهير بشمس الأئمة صحح إطلاق التختيم باليشب كالعقيق وقال انه ليس له نقل الحجارة وأنشد بقوله فيما يجوز التختيم به وما لا يجوز وفي أى أصابع يكون

تختم كيف شئت ولا نبال • جئنا نركب الجبين أو النعال
موى حجر وصنرا أو حديد • أو الذهب الحرام على الرجال

ولا يفتنهم) الا بالفضة لحصول الاستغناء
بها في حرم (بغيرها كالحجر) وجمع السرخسي
جواز اليشب والعقيق وعمم ملاحضه
(وذهب وحديد وصفر) ورماس وزجاج
وغيرها لما مر فاذا ثبت كراهة لبسها التضم
ثبت كراهة بيعها وصنعها لما فيه من الاعانة
على ما لا يجوز وكل ما أدى الى ما لا يجوز
لا يجوز وتماه في شرح الوهبانية (والعبرة
بالحلقه) من الفضة (لا بالنص) فيجوز من
حجر وعقيق وياقوت وغيرها وحل بحمار
الذهب في حجر النص ويجعله لطن كفضه
في يده اليسرى وقبل اليمنى الا أنه من شعار
الروافض فيجب التحرز عنه فهاهنا وغيره
قلت واعلمه كان وبان قبحه

على أولادهم يتقون بها العين في زعمهم فأبطله الاسلام والحديث الاخر من علق قيمة فلا آثم الله لانهم
يعتقدون انها تدمر الدوا والشفاء بل جعلوها شر كالانهم أرادوا دفع المقارير المكتوبة عليهم وطلبوا دفع
الاذى من غير الله تعالى الذي هو دافعهم اه (قوله بغير العربية) كالسريانية اه حلي واقطر هل كتابة القرآن
في نحو التمام حروفها مقطعة يجوز ان لا لانه غير ما وردت به كتابته وحزبه ثم رأيت في الهندية ما يفيد المتع حيث
قال قالوا لا يجوز ان يخذ قطعة بساط مكتوب عليها اسم الله تعالى علامة فيما بين الاوراق لما فيه من ابتذال
اسم الله تعالى أو قطع الحرف عن الحرف أو خبط على بعض الحروف في البساط أو المصلى حتى لم يبق الكلمة
متصلة لم تقط الكرامة فان الطاهر ان ذلك في حروف القرآن أو أسماء الله تعالى ويحتمل أن الكرامة لاحترام
الحروف لادائها واقطر كتابة الاسماء السريانية مما لا يوقف على معناه من عارف ذكره أو نطق بها أمهي فجاز
ذكرها وكتابتها كالتي في دائرة العارف الشاذلي وفي الهندية لا بأس بتعليق التعويذ ولكن ينزع عند الخلاء
والقربان اه غرائب اذا ارادت المرأة أن تصنع التعويذ لبعها زوجها بعد ما كان يخضها ذكر في الجامع
الاصفر أن ذلك حرام لا يحل كذا في الحاوي للفتاوى والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

• (فصل في النظر) والمس •

زاده المؤلف لتكلم المصنف عليه وعدم الذكري الترجمة لا يمتدحيا وان كان الذكري اولي له لم يحله فيراجع عند
الحاجة (قوله ومن غلام بلغ حد الشهوة) أي بأن صار مرافقا لمراد حد الشهوة الكاشفة منه وليس المراد
أن يشتهي للفعل فان ذلك بهيئ الاعتبار (قوله ولو أمر صبيح الوجه) قال في الهندية والغلام اذا بلغ بلغ
الرجال ولم يكن صبيحا حكمه حكم الرجال وان كان صبيحا حكمه حكم النساء وهو عورة من قرنه الى قدمه
لا يحل النظر اليه من شهوة فاما الخلوة والنظر اليه لا عن شهوة فلا بأس به ولذا لم يوجب بالثياب كذا في الملتقط
ولم يذكر حد الشهوة التي أوجبت التحريم هل هي ميل القلب أو انتشار ويحيز (قوله لتلايتهم أن الاول عين
الثاني) لأن الثاني معرفة كالأول وهذه القاعدة ليست كلمة قال تعالى وأتراسا اليك الكتاب بالحق مصدقا
لما بين يديه من الكتاب ويمكن أن يقال أن الأول والثاني جنسية والمعرف به في حكم النكرة (قوله وكذا
الكلام فيما بعد فها تاتي) وهر هنا قوله وتنظر المرأة المسلمة من المرأة (قوله تكفي) أي في ارادة المغيرة (قوله وهي
غير يادية) قال في الهندية عن المحيط فان كان على المرأة ثياب فلا بأس بأن يتأمل جسدها لان نظرها الى ثيابها
لا الى جسدها فهو كالوصف كائن في بيت فتتألم جداره هذا اذا لم تكن ثيابها مغطاة بها بحيث تصف ما تحتها
فان كانت كذلك ينسب له أن يفتقر به من لانه هذا الثوب من حيث انه لا يدسترها بمنزلة شبكة عليها وهذا
اذا كانت في حد الشهوة فان كانت صغيرة لا تشتهي فلا بأس بالنظر اليها وبمسها لانه ليس بسدنها حكم العورة
ولا في النظر والمس معنى خوف اختناقه وفي الذين ولا بأس بالتأمل في جسدها وعليها ثياب ما لم يكن ثوب
يبرز جسمها فيه فلا ينظر اليه حيث لا لقوله عليه السلام من تأمل خلق امرأة ورأى ثيابها حتى يبره جسم
عظامها لم يرح رائحة الجنة اه وفي النهاية لابن الاثير في حديث من قتل نفسه معاهدة لم يرح رائحة الجنة
أي لم يشم ريحها يقال راح يريح وراح يراح وراح يريح اذا وجد رائحة الشيء والثلاث قد روي به الحديث
(قوله قال كبة عورة لا السرة) الحديث عمر بن شعيب عورة الرجل ما بين سترته الى ركبته وكان ابن عمر رضي الله
تعالى عنهما اذا اترا أبدي عن سترته والتعامل بين الناس اذا اتروا في الحمامات أبدوا عن السرة بلا نكير اه
جوي وما دون السرة الى منبت الشعر عورة في ظاهر الرواية ثم حكم العورة في الركية أخف منه في الفخذ
وفي الفخذ أخف منه في السرة حتى ان من رأى غيره مكشوف الركية ينكر عليه برقوق ولا ينازع ان الج واذراء
مكشوف الفخذ أكر عليه به ف ولا يضربه ان الج واذراء مكشوف السواة أمر به من العورة وأذبه على ذلك ان
الج كذا في الكافي اه هندية (قوله فخرج الجوسية) قال في النهاية وأما اذا كانت لا تحل له كآتمه الجوسية والمشاركة
كان حكمها في النظر كآتمه الغير اه (قوله أو مصاهرة) بأن كانت أم موطوءة أو بنتها (قوله فحكمها كالأجنبية)
أي من الاما لا من الحرائر كما يدل عليه قول النهاية السابق كآتمه الغير اه (قوله وبشكل بالمفضاة فانه لا يحل له
وطؤها وينظر اليها) فيه نظر فانه يحل له اذا علم أنه في المأني قال في الهندية عن الغرائب المرأة اذا انقطع حجابها
الذي بين القبل والذ لا يجوز للزوج أن يطأها الا أن يعلم أنه يمكنه أن يأتيها في القبل من غير الوقوع في الذبح

ما كان بغير العربية

• (فصل في النظر) والمس •

(وينظر الرجل من الرجل) ومن غلام بلغ حد
الشهوة مجتبي ولو أمر صبيح الوجه وقد
متر في الصلاة والاول من الثاني وكذا الكلام
يوم أن الاول من الثاني وكذا الكلام
فيما بعد فها تاتي قلت وقريبة اقام
تكفي فانه ينقل من الزاهدي أنه لو نظر
امورة غيبه بانه لم يأتى قلت وفيه نظر ظاهر
بل لفظ الزاهدي نظره عورة غيره وهي غير
يادية لم يأتى انتهى فلهذا (قوله حوى ما بين سترته
الى تحت ركبته) قال كبة عورة لا السرة
(ومن عورة وأتمه الحلال) له وطؤها
فخرج الجوسية والمشاركة والمشاركة
ومن كوبة الغير والمشاركة برضاها
أو مصاهرة فحكمها كالأجنبية مجتبي
وبشكل بالمفضاة فانه لا يحل له وطؤها وينظر
اليها انتهى

فإن شك فليس له أن يطأها اه ولا شك أن أمة المفضة كالزوجة وهذه خلاف المتقدمات فإنه لا يجوز له وطؤها
بحال (قوله وقد يجاب بأنه أغلبي) أي تقييد حل النظر للأمة بكونها حلاله الوطء (قوله والاولى تركه) أي لكل
من المسلمين قال في التبيين الآن الاولى أن لا يتطركل واحد منها الى مودة صاحبه لقوله عليه السلام اذا أتى
أحدكم أهله فليستمر ما استطاع ولا يتجرد ان تجرد العبروان النظر الى المودة بورث النسب ان قال على رضى
الله تعالى عنه من أكثر النظر الى سوانه عوقب بالنسب وكان ابن عمر رضى الله تعالى عنهما في منسأ يقول الاولى أن
يتطرق الى فرج امرأته وقت الوفاق ليكون أبلغ في تحصيل معنى اللذة وعن أبي يوسف في الامالى أنه قال سألت
أبا حنيفة عن الرجل يمس فرج امرأته أو عرسه فيتحرك عليها هل ترى بذلك بأسا قال لا وأرجو أن
يعظم الاجر اه (قوله لانه يورث النسب) ويضعف البصر (قوله ولوزنا) وقيل اذا كانت المصاهرة بالزنا
لا يجوز له أن ينظر الا الى وجهها وكفها كالأجنبية والاول أصح اعتبار الحقيقة لأنها محترمة عليه على التأييد
ز يلقى ملخصا (قوله فن قصره) أي الكلام على الاول فيه إشارة الى الاعتراض على المصنف (قوله ولا يسيدين
زينتهن) لم يرد نفس الزينة لان النظر الى عين الزينة مباح مطلقا ولكن المراد موضع الزينة فالرأس موضع التاج
والوجه موضع الكحل والعنق والصدر موضع القلادة والاذن موضع القرط والعضد موضع الدملوح والساعد
موضع السوار والكف موضع الخاتم والخصاب والساق موضع الخليل والقدم موضع الخضاب اه تبيين
والشعر يزين بزين مختلفة والدملوح وزن عصفور والدملج مضموم منه مصباح (قوله وحكم أمة غيره الخ) قال
ابو الجحى رحمه الله تعالى والحكم في النظر والمس والجمل والانزال مع أمة غيره كالحكم في النظر والمس مع
المحارم لان الاما ضرورية في ابداء موضع زينتها لباطنة من الاجاب لان الاما اغتشتري لاجل خدمة داخل
البيت وخارجه فتكون متشعبة للاعمال متجذدة داخل البيت وخارجه فلو حرم عليها ابداء هذه المواضع من
الاجاب وحرم على الاجاب النظر اليها لضاقت الامر على الناس وما ضاق امره انوسع حكمه كما في المحارم وكذا
في المس ضرورة لان الامة تحتاج أن تخدم زوج مولاهم وتغمر رجلاه وكذا أمة الابن تحتاج أن تخدم أبا الابن
فست الضرورة الى الاباحة ولا ينبغي أن يمس شيئا لا يحل النظر اليه لا مكشوف ولا غير مكشوف الا أن يضطر
الى حملها والتزول بها فلا بأس حينئذ بأن يأخذ بطنها أو ظهرها كما في المحارم اه شلى وفي التبيين وكان عمر
رضي الله تعالى عنه اذا رأى أمة متعذرة عراها بالدرة وقال ألق عنك الخمار يا داراً تشبهين بالحرث اراها أى ضرب
أعلاها وهو الرأس اغمايه (قوله كان يقبل رأس فاطمة) ويقول أجدها ربح الجنة وكان اذا قدم من
سفر بدأ بها فقبلها وعانقها اه تبيين (قوله وان لم يأمن ذلك أو شك الخ) قال في التبيين وان احتاجت الى الاركاب
والانزال فلا بأس بأن يمسها من وراء ثيابها أو يأخذ بظهرها أو بطنها مادون ما تحتها اذا أمن الشهوة واذا خافها
عليها أو على نفسه أو لظنا أو شكاً فليجتنب ذلك بجهده ثم ان أمكنها الركوب بنفسها اجتنب عن ذلك أصلاً
وان لم يمكنها تلفف بثيابها كيلا يمس حرارة مضوها الى مضوه وان لم يجدها الثياب فليدفع الشهوة عن نفسه
بقدر الامكان اه (قوله فلا يحل من وجهها) وان جاز النظر اليه مع الكراهة كما في السراجية (قوله ولذا
يثبت به حرمة المصاهرة) هذا التعليل يشمل المحارم والامام حتى لو مس عمة أو أمة بشهوة حرمت بنتها (قوله
وأما المجوز التي لا تشتهى) قال في الهندية ولا يحل له أن يمس وجهها ولا كفها وان كان يأمن الشهوة وهذا
اذا كانت شابة تشتهى وان كانت لا تشتهى فلا بأس بمصاحتها ومضى يدعا كذا في الذخيرة وكذلك اذا كان
شخصاً يأمن على نفسه وعليها فلا بأس أن يصاحها وان كان لا يأمن على نفسه أو عليها فليجتنب ثم ان محمد اوى
الله تعالى عنه أباح المس للرجل اذا كانت المرأة مجوزاً ولم يشترط كون الرجل بحال لا يجامع مثله وفيما اذا كان
الماس هي المرأة قال اذا كان كبيرين لا يجامع مثله ولا يجامع مثله فلا بأس بالمصافحة قتال عند الفتوى كذا
في المحيط (قوله ومضى جاز المس) أي ولا يكون الا في المحارم وأمة الغير ولم يذكر محمد الحلوة والمسافرة بما ماء الغير وقد
اختلف المشايخ في الحل وعدمه وهما قولان معهما ان (قوله الحلوة بالأجنبية حرام) الذي في الحاوي والقيمة
الذخيرة بالكرهية (قوله أو بجائل) بينهما وهما في بيت أشباه (قوله والمصاهرة الشابة) وللبعير ان يمنعوهما منه اذا
خافوا عليها الفتنة كذا في شرح تنوير الاذهان وأصهاره كل ذي رحم محرم من زوجته على اختيار محمد وعامة
في حاشية أبي السعود على الاشباه (قوله المجوز اعطيت أو لم يمس الخ) واذا سلمت المرأة الأجنبية على رجل

قلت وقد يجاب بأنه أغلبي (الى فرجها)
بشهوة وبغيرها والاولى تركه لانه يورث
النسب (ومن محرمه) هي من لا يحل له
نكاحها أبداً بنسب أو سبب ولو بزنا (الى
الرأس والوجه والصدر والساق والعضد
ان امر شهوته) وشهوته أيضاً ذكره
في الهداية فن قصره على الاول فقد قصر
ابن كمال (والالا لا الى الظهر والبطن)
خلافاً للشافعي (والفخذ) وأصله قوله تعالى
ولا يبدن زينتهن الا لبعولتهن الآية وتلك
المد كورات مواضع الزينة بخلاف الظهر
ونحوه (وحكم أمة غيره) ولو مدبرة أو أم
ولد (كذلك) فينظر اليها كغيره (وما حل
نظره) مما تزين ذكر أو أنى (حل لسه)
اذا أمن الشهوة على نفسه وعليها لانه
صلى الله عليه وسلم كان يقبل رأس فاطمة
وقال عليه الصلاة والسلام من قبل رجل
أمة فكأنما قبل عتبة الجنة وان لم يأمن
ذلك أو شك فلا يحل له النظر والمس كشف
الحقائق لابن سلطان والمجتبي (الامن
أجنبية) فلا يحل من وجهها وكفها
وان أمن الشهوة لانه أغلظ ولذا ثبت به
حرمة المصاهرة وهذا في الشابة وأما المجوز
التي لا تشتهى فلا بأس بمصاحتها ومس يدها
اذا أمن ومضى جاز المس جاز من غيرها ويجوز
اذا أمن عليه وعليها والالا وفي الاشياء
الحلوة بالأجنبية حرام الا للملازمة مدبونة
هربت ودخلت خربة أو كانت مجوزاً
شوهاً أو بجائل والحلوة بالمحرم مباحة
الا لاخت رضاعاً والمصاهرة الشابة وفي
النسب لاجبة معز بالجوهرية ولا يكلم
الأجنبية الا بمجوز اعطيت أو لم يمس
وبزنا الام عليها والالا اه

ان كانت يجوز ارتد الرجل عليها السلام باسائه يموت تسعة وان كانت شابة ردت عليها السلام في نفسه والرجل
 ذالم على امرأة اجنبية فالجواب فيه على العكس اه خاتمة امرأة عطفت ان كانت يجوز ارتد عليها وان كانت
 شابة ردت عليها في نفسه خلاصة واصل المراد التثنية واذا عطس الرجل فشمته المرأة فان كانت يجوز ارتد
 الرجل عليها وان كانت شابة ردت في نفسه ذخيرة شابة جميلة عطفت لا يرتد عليها غير المحرم جهر اكد في الغرائب
 هندية (قوله زائدة) عبارة المجتبي تفيد عدم زيادتها ونصها بعد ان رقبه يس وفي الحديث دليل على انه لا بأس
 بأن يتكلم مع النساء بما لا يحتاج اليه وليس هذا من الخوض فيما لا يعنيه انما ذلك في كلام فيه اه (قوله
 وله من ذلك الخ) لان المعرفة به أي بالمس فوق المعرفة بالنظر لانه يعرف به ابن بشرته اليه في شرائها (قوله
 لان ظهرها وبطنها عورة) قال في البرهان فلوستر الظهر والبطن والركبتين كفي اه (قوله قبل والقدم) أقول
 قد تقدم عن الكفر في أول باب شروط الصلاة استثناء القدم من العورة قال في البحر للابتناء خصوصاً القعدات
 وفيه اختلاف الرواية عن الامام والمشايع وصح في الهداية وشرح الجاهع الصغير افاضت ان لا بأس بعورة
 واختاره في المحيط وصحح الاقطع وقاضيهان في فتاويه أنه عورة واختاره الاسيحياني والمرغيناني وصحح
 صاحب الاختيار أنه ليس بعورة في الصلاة وعورة خارجها ورجح في شرح المنية كونه عورة مطلقاً باحاديث
 اه مكي (قوله اذا آجرت نفسه الخ) الذي في الجوى وعن أبي يوسف حل النظر للساعة لانه يبدو عادة في خبز
 وطبخ وغسل ثيابه اذا استوحرت لهما اه وعبارته كالموافقة تفيد الحل بالمستأجرة لهذه الاشياء
 وهل ذلك خاص بوقت الاشتغال بهذه الاشياء اولاً والتبادر الاول اقتصاراً على موضع الضرورة وفي الهندية
 ما لفظه وفي جامع براكه عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يجوز النظر الى ذراعها أيضاً عند الغسل والطبخ اه
 والظاهر أن لازمة وعليه فالحل مقيد بوقت الاشتغال الآن هذه العبارة غير مقيدة بالمستأجرة (قوله
 وأما في زماننا فنع من الشابة) أي فنع نظر الوجه من الشابة ولو من غير شهوة (قوله الا النظر والمس الحاجة
 كقاض وشاهد) ويجب عليها أن يقصد أداء الشهادة والحكم لا قضاء الشهوة فحزرا عن القبيح بقدر الامكان
 اه زيلعي (قوله وكذا امرئ يذكها) لقوله صلى الله عليه وسلم للمغيرة بن شعبه حين خطب امرأة انظر اليها فانه
 أخرى أن يؤدم ينسكأ رواه الترمذي والنسائي وغيرهما والادام بالفتح يقال آدم الله بينهم أي أصلح وألف
 اه اختبر وفي غاية البيان الادام أي الاصلاح والتوفيق من آدم الطعام وهو اصله بالادام وجهه
 موافقاً للطعام وأن يؤدم أصله بأن يؤدم وحذفها مع أن وأن كثير اه وفي التبيين ولا يجوز له أن يمس وجهها
 ولا كفها اه (قوله وشرائها) أي يجوز له النظر والمس بشهوة لكل موضع جاز أن ينظر اليه كالمصدر والساق
 والذراع والرأس وتقلب الشعر (قوله ومداد وانها) الاولى وللمداد اذ لم يمس الذكروان كان يعلم منه روى عن أبي
 يوسف رحمه الله تعالى أنه كان به هزال فاحس فقيل له ان الحفنة تزيل ما بك من الهزال فلا بأس أن تبدي ذلك
 الموضع للحفنة وهذا صحيح لان الهزال الفاحش نوع مرض يكون آخره الدق والصل وذو كرمش الاثمة
 الحلواني في شرح كتاب الصوم أن الحفنة انما تجوز عند الضرورة واذ لم يكن غنة ضرورة ولكن فيها منفعة ظاهرة
 بأن يتقوى بسببها على الجماع لا يحل عندنا واذ كان به هزال يخشى منه التلف يحل وما لا فلا ذخيرة (قوله
 وكذا نظر قابله وختان) وبغض البصر ما استطاع سراجية (قوله ويغني) أي وجوباً كما يستفاد من عبارة
 النائية وهي امرأة أصاح اقرب في موضع لا يحل للرجل أن ينظر اليه تعلم امرأة تدادها فان لم يجدوا امرأة
 تدادها ولا امرأة تعلم ذلك اذا علمت وخيف عليها البلاء أو الوجع أو الهلاك فانه يستمر منها كل شيء الاموضع
 تلك القرعة ثم يدادها الرجل ويغض بصره ما استطاع الا من ذلك الموضع ولا فرق في هذا بين ذوات المحارم
 وغيرهن لان النظر الى العورة لا يحل بسبب المحرمية اه (قوله كالرجل من الرجل) لوجود الجانسة وانعدام
 الشهوة غالباً لان المرأة لا تشتهى المرأة كما لا تشتهى الرجل الرجل ولان الضرورة داعية الى الانكشاف بينهن
 اه منع ولا يجوز للمرأة أن تنظر الى بطن امرأة بشهوة سراجية (قوله حرم استصاناً) وفي التبيين يستحب لهما
 أن تغض بصرهما اه (قوله هو الصحيح) قال في الهندية تنظر المرأة الى الرجل كتنظر الرجل الى الرجل تنظر جميع
 جسده الا ما بين سرتيه حتى يجاوز ركبته وما ذكرناه من الجواب فيما اذا كانت المرأة تعلم قطعها وبقيتها
 لو نظرت الى بعض ماذكرناه من الرجل لا يقع في قلبها شهوة فأما اذا علمت أنه يقع في قلبها شهوة أو شكت فأحب

وبه بان أن انظرة لا في نقل الفهستاني ويكاهما
 بما لا يحتاج اليه زائدة فتدبه (وله من ذلك)
 أي ما حل نظره (اذا اراد الشراء وان
 خاف شهوته) للضرورة وقيل لا في زماننا
 وبه جزم في الاختيار (وأمة بلغت حد
 الشهوة لا تعرض) على البيع (في ازار
 واحد) بسنن ما بين السرة والركبة لان
 ظهرها وبطنها عورة (و) ينظر (من الاجنبية)
 ولو كافتة مجتبي (الى وجهها وكفها فقط)
 للضرورة قبل والقدم والذراع اذا آجرت
 نفسه بالخبر متارخانية (وعندها كالاجنبية
 معها) فينظر لوجهها وكفها فقط نعم يدخل
 عليها بلاذنها اجاعاً ولا يسافر بها اجاعاً
 خلاصة وعند الشافعي ومالك ينظر كحرمه
 (فان خاف الشهوة) أو شكت (امتنع نظره
 الى وجهها) حل النظر مقيد بعدم الشهوة
 والافرام وهذا في زمانهم وأما في زماننا
 فنع من الشابة فهستاني وغيره (الا) النظر
 والمس (الحاجة كقاض وشاهد يحكم
 ويشهد عليها) لف ونشر مرتب لا التحمل
 الشهادة في الاصح (وكذا امرئ يذكها)
 ولو عن شهوة بذية السنة لا قضاء الشهوة
 (وشرائها ومداد وانها) الطبيب (الى
 موضع مرضها بقدر الضرورة) اذا ضرورت
 تنقد بقدرها وكذا تنظر قابله وختان وينبغي
 أن يعلم امرأة تدادها لان نظر الجنس الى
 الجنس أخف (وتنظر المرأة المسلمة من المرأة
 كالرجل من الرجل) وقيل كالرجل لمحرمه
 والا قول أصح سراج (وكذا) تنظر المرأة
 (من الرجل) كتنظر الرجل للرجل (ان
 أمنت شهوتها) فلو لم تأمن أو خافت أو شكت
 حرم استصاناً كـ الرجل هو الصحيح
 في القصاصين متارخانية معزى للمصنفات

الى أن تغض بصرها ذكره محمد في الأصل فقد ذكر الاستحباب في هذه وأما إذا كان الناظر الى المرأة الأجنبية هو الرجل قال فليجنبه وهذا دليل الحرمة وهو الصحيح في النصين جميعا اه قال في الشر نبلاية والفرق أن الشهوة لم يكن غالبية وهو كالتحقق اعتبارا فإذا اشتبه الرجل كانت الشهوة موجودة من الجانبين ولا كذلك إذا اشتبهت المرأة لأن الشهوة غير موجودة في جانبها حقيقة واعتبارا فكانت من جانب واحد والتحقق من الجانبين في الإفضاء الى المحرم أقوى من التحقق من جانب واحد اه (قوله والذميمة كالرجل الأجنبية) قال في السراج ولا ينبغي للمرأة اله الحلة أن تنظر اليها المرأة الفاجرة لأنها تنصفها عند الرجال فلا تضع جلبابها ولا تخارها عندها ولا يحل أيضا لامرأة مؤمنة أن تكشف عورتها عند من تركه أو كناية إلا أن تكون أمة لها اه (قوله وقلامه ظفر رجلها) لعله اعتبر قول من جعل القدمين عورة وأما من لم يجعلهما من العورة يكون حكمه كحكم ظفر اليد (قوله الناظر الى ملامة الأجنبية بشهوة حرام) ظاهره وإن لم تكن فيها ولكن مقتضى قولهم أن النظر الى ثيابها التي لم تعد عورتها كالنظر الى الخلية كما في الزياحي أو الى جدار بيت هي فيه كما في الهندية أن لا يحرم ولو كانت المرأة فيها (قوله كان شعرها أو شعر غيرها) العلة في شعر الغير ظاهرة فإن فيه استعمال جزء من آدمي وهو حرام وقد يراه من يجوز له رؤية شعرها يظن أنه شعرها فتكون كل من الواصلة والمستوصلة سببا في الحرمة وأما الوصل بشعرها فإن كان فيه غرر الزوج بأن شعرها طويل أصالة فقد ثبت الكراهة على بعد وأما إذا لم يكن فيه ذلك لم يظهر له وجهه وفي بعض شرائع الجامع الصغير للسيوطي الواصلة التي تصل شعرها بشعر أجنبي ولو أتت مثلها أو شعر نجس اه وفي الهندية لا تتقاع بأجزاء الأدمي لا يجوز قيل للنجاسة وقيل للكراهة وهو الصحيح اه جواهر (قوله لعن الله الواصلة والمستوصلة) فيه جواز لعن على غير المعين لوصف فيه قبيح كقوله صلى الله عليه وسلم لعن الله السارق والمراد بالبعد عن منازل الأبرار لعن رجة الله تعالى فإن ذلك لا يكون إلا كافر (قوله والواشعة) من وشم يده كوعده غررها بآخرة ثم ذرعتها اه حلي (قوله والواشعة) من الوشر والمراد به هنا تحديق المرأة أسنانها ورتبة لها والواشعة التي تسأل أن يفعل بها ذلك إن همزت كانت من الأشر لأن الوشر وإن لم تمز فوجه الكلام المتشيرة والمستوشرة اه قاموس (قوله والنامصة والمتنخصة) النماص إزالة الشعر الوجه بالناقش ويقال له المياص وهو حديدة يؤخذ بها الشعر قال بعض شرائع الجامع الصغير للسيوطي يقال إن النماص يختص بإزالة شعر الحاجبين ليرققهما أو يسويهما وهو حرام وفي حديث لعن الله القاشرة والمستوشرة أي التي تقشر وجهها أو وجه غيرها بالحرارة أو المستعملة في وجهها حسن يوسف يصف ولونها والمقتورة التي يفعل بها ذلك كأنها تقشر على الجلد قال بعض من كتب عليه ويجوز الحف والتعمير والتفليس والنظر يف باذن الزوج لأنه من الزينة ويجوز الوصل بشعر غير آدمي باذن الزوج اه وظاهر هذا التقييد أن الحرمة مختصة بما إذا كان بغیر اذن الزوج ويمكن حمل المذهب عليه لأنه لا يكره أن النمس وهو التحفيف من الزينة والزينة من المرأة ما موربه بأشعر عاليجر ثم رأيت في المجتبى وبأخذ من حاجبه وشعر وجهه ما لم يشبهه وجهه المختصين انتهى (قوله والنمسي) فعيل من خصا نزع خصيته خصا على فعال (قوله والمحبوب) من قطع ذكره وخصيته اه (قوله والمختنث) أي في الردى من الفعال وهو أن يمكن غيره من نفسه لأنه كغيره من الرجال بل هو من الفساق فيبعد عن النساء وأما إذا كان تختنه لتكسر ولين في أعضائه ولسانه ولا يشتهي النساء فقد رخص له بعض مشايخنا في الاختلاط بالنساء وهو أحدنا وإلا لث في قوله تعالى أو التابطين غير أولى الأربة وقيل الأبله الذي لا يدري ما يفعل بالنساء وانما هم بطنه وهو شيخ كبير وفي الخازن الأربة الحاجة والمراد بالتابعين غير أولى الأربة هم الذين يتبعون القوم ليحببوا من فضل طعامهم لأهمة لهم لذلك ولا حاجة لهم في النساء وقيل هو الغنيز وقيل هو الشيخ الهرم الذي ذهبته شهوته وقيل هو المختنث اه قال في التبيين والأصح أن الآية من التشابه وقوله يفضون من أبصارهم محكم فيؤخذ به (قوله كالفعل) أقوله تعالى قل للمؤمنين يفضون من أبصارهم وهم ذكور ومؤمنون فمداخلون تحت هذا الخطاب وغيره من النصوص العامة وقالت عائشة انصاء مثله فلا يبيع ما كان حراما قبله وهذا لأن الخصي ذكر يشتهي ويجماع وقيل هو أشد جماعا لأن آله لا تنفر فصار كالفعل وكذا المحبوب لأنه يشتهي ويستحق وينزل وحكمه كحكم الرجال في كل شيء وقطع تلك الآلة كقطع عضو آخر منه فلا يبيع شيئا كان حراما اه زياحي (قوله وقيل لأبأس بمحبوب جف مأثوه) لو وقع الأمن من الفضة والأصح أنه

(والذميمة كالرجل الأجنبية في الأصح فلا تنظر الى بدن المسلة) مجتبى (وقيل) معذولا يجوز النظر اليه قبل الانفصال لا يجوز بعده ولو بعد الموت كتحريته وساقها وقلامه وأسهل وعظم ذراع حرة مبيدة وساقها وقلامه ظفر رجلها دون يديها مجتبى وفيه النظر الى ملامة الأجنبية بشهوة حرام وفي الاختيار ووصل الشعر بشعر الأدمي حرام سواء كان شعرها أو شعر غيرها لقوله صلى الله عليه وسلم لعن الله الواصلة والمستوصلة والمستوصلة والمستوشرة والواشعة والمتنخصة النامصة التي تنفخ النامصة والوجه والمتنخصة التي يفعل بها ذلك (والنمسي والمحبوب والمختنث في النظر الى الأجنبية كالفعل) وقيل لأبأس بمحبوب جف مأثوه

لا يخلل عموم النص اه تبيين (قوله والديانة) عطف على التجربة (قوله وجازعته عن أمته الخ) لانه عليه الصلاة والسلام نهى عن العزل عن الحرة الا باذن مولى امة اعزل عنها ان شئت اه (قوله به) ظاهر المصنف انه يعتبر اذن العرس حرة كانت أو أمة وهو يتناقض في الحرة وقواها في الامة لانه تكميل لحقتها والوطء حق الزوجة وعند الامام الاذن الى مولاهما ووجهه ان الولد حق المولى لانه يملكه فكان الاذن في العزل اليه وحكي بعضهم الاتفاق عليه (قوله او مولى امة) الاولى ومولى امة بالواو وهو اتفاق أو قول الامام وهذا الحل من المواقف حل من ادخل ما يعطيه ظاهره وقد جعل المصنف في شرحه مسألة الامة المزوجة مستقلة غير داخله في المتن (قوله وقيل يجوز بدونه لفساد الزمان) قال في الهنديه رجل عزل عن امرأته بغير اذن المايحاف من الولد السوء في هذا الزمان فظاهر جواب الكتاب ان لا بد منه وذكره ناسبه لسوء هذا الزمان كذا في الكبرى وله منع امرأته من العزل كذا في الوجيز لا كردري اه والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(باب الاستبراء وغيره)

يقال استبرا الجارية أي طلب براءة ربهما من الحمل وهذا معناه اه طلاقا أو أمما معناه لغة فهو طلب البراءة مطلقا وهو مهموز والمتصرف منه مهموزاه وهو واجب لو أنكره كغيره عند بعضهم للاجماع على وجوبه كما لو أنكر المروفي من العصابة رضى الله تعالى عنهم وقال عامة العلماء انه لا يكفر اثبوتة بنجر الواحد قهستاني ومن أبي يوسف أنه اذا تيقن بفراغ ربهما من ما البالغ فليس عليه الاستبراء لانه تيقن فراغ الرحم وجو حاصل في هذه الصورة كالمطابقة قبل الدخول مكي عن البرهان وله سبب وعله وحكم اما وجوبه فمحدث سببا أو طاس الا لا قوطا الجبالي حتى يضعه ولا الحيالي حتى يتبرأ من بغيضة ووجه الاستدلال أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن الاستمتاع بأبغ فهو مع وجود الملك المطلق واليد المكنة منه وذلك لا يكون الا للزوج وهذا في المسبية ثم تعدى الحكم الى سائر أسباب الملك كالشراء والهبة وأما سببه فهو استحداث الملك لانه الموجود في مورد النص وأما علمه فهو ارادة الوطء فانه لا يخل الا في محل فارغ فيوجب معرفة فراغه لكن الارادة أمر باطني لا بطالع عليه وبهض من يستحدث الملك قد لا يريد ذلك فأدير الحكم على دليل الارادة وهو التمكن من الوطء فان صحيح المزاج اذا تمكن منه اراده والتمكن انما يثبت بالملك واليد فانه سببا أو أدير الحكم عليه ما وجدوا وعدم ما تبسرا وأما حكمه فهو التعريف عن براءة الرحم صيانة للعباء المحترمة من الاختلاط والانساب عن الاشتباه وذلك عند حقيقة الشغل أو توهمه بما يحترم بأن لا يكون من بغي من بغي منصرف (قوله وغيره) أراد بغيره مسألة المعانقة والمصافحة والقبلة مكي عن البناء (قوله استمتاع امة) أي الانتفاع بها أو وطء وغيره (قوله ونحوها) كهبة ورجوع عنها أو خلخ أو كتابة أو عتق عبد بأن تكون الامة بدلا في هذه الاشياء أو صدقة أو وصية أو بدل اجارة (قوله وقيدت بالاستمتاع) قال القهستاني بعد قول النفاية واذا حدث للمالك ملك امة واحتز بحدوث الملك عما اذا رجعت الامة أو ردت المغصوبة أو فكت المهرونة أو عجزت المسكينة أو انتقضت الاجارة أو نحو ذلك فانه لا استبراء عليه حيث تبدل خلاف كافي المحيط (قوله ولو بكر الخ) لانه اعتبر السبب وهو حدوث الملك والبدل لا الحكمة وهي تعريف براءة الرحم لانها لا تصلح سببا لعدم اضافة الحكم اليها لآخرها عنه ونحوها الشغل (قوله أو مشترية) قياسه أو مشترية بقلب الباء ألها التحريكها وانفتاح ما قبلها (قوله ككاتبه) فان سببه لا يملك أ كذا به فيصح بيع جاريته لبيده (قوله لو مستغرا بالدين) عند الامام لان المولى حينئذ لا يملك أ كذا به عنده وعندهما لا يجب استبراء الى السيد المالك كذا به (قوله أو من محرما غير رجها) كالشترأة من اختار رضاها والمشتقة من ابن واطتها شربلا لية عن العناية (قوله أو من مال صبي) شامل لما اذا باع أبو المغير أو وصية أمة فان المشتري منهم ما يجب عليه الاستبراء ولما اذا كان الاب هو المشتري من مال ولده وهو الذي صرح به المواقف (قوله وكذا دواعيه) فصل بكذا الوقوع الخلاف فيه دون ما قبله (قوله في الاسم) وقال بعضهم لا تحرم الدواهي لان الوطء انما يحرم للتلاصق بالماء ويستتبه التسبب وهذا معدوم في الدواهي ورد بأن الوطء حرم لاحتمال وقوعه في ملك الغير أيضا بأن كانت حاملا عند البيع ويدعى البائع الولد فبردها فيظهر أن وما أضاف مضاف ملك الغير وهذا المعنى موجود في الدواهي اه درر قال في الهداية لم يذكر الدواهي في المسبية يعني في ظاهر الرواية وعن محمد أنها لا تحرم لانه لا يحمّل وقوعها في غير الملك لانه لو ظهر من اجل لاتصح دعوى الحرب

لكن في الكبرى أن من جوز له من جوزة فن قلنا التجربة والديانة (وجازعته عن أمته بغير اذن) او عن عرسه به (أي باذن حرة أو مولى أمة وقيل يجوز بدونه لفساد الزمان ذكره ابن سلطان

(باب الاستبراء وغيره)

(من ملك) استمتاع (أمة) بنوع من أنواع الملك كشرائه وارث وصي ودفع جنانية ونسخ بيع بعد القبض ونحوها وقيدت بالاستمتاع ليخرج شراء الزوجة كسبي (ولو بكر) أو مشترية من عبد أو امرأة ولو عبده ككاتبه أو أدونه لو مستغرا بالدين والالا استبراء (أو من) محرما (غير رجها) ككاتبه أو من مال صبي (ولو طء له) (أو من مال صبي) كذا (دواعيه) في الاسم

لا احتمال وقوعها في غير ملكه بظهورها
حبل (حتى يستبرأ بمحضة فيمن تحيض
وبشهر في ذات الشهر) وهي صغيرة وآيسة
ومنقطعة حيض ولو حاضت فيه بطل
الاستبراء بالأيام ولو ارتفع حيضها بأن صارت
عمدة الطهر وهي ممن تحيض استبرأها
بشهرين وخمسة أيام عند محمد وبه يفتي
والمستحاضة يدعيها من أول الشهر عشرة
أيام برجدي وغيره فيلصق (وبوضع الحبل
في الحامل ولا يعتد بمحضة ملكها فيها
ولا التي) بعد الملك (قبل قبضها ولا بولادة
حصلت كذلك) أي بعد ملكها قبل قبضها
(كلا بعدة بالحاصل من ذلك) أي من حيضة
وغيرها بعد البيع (قبل اجازة بيع فضولي
وان كانت في يد المشتري ولا) بعدة أيضا
(بالأصل بعد القبض في الشراء الفاسد
قبل أن يشتريها) شراء (صحيا) لا تنفاه الملك
(وبجب بشراء نصيب شريكه من أمة مشتركة
بينهما) تمام ملكه الآن (ويجوز بمحضة
حاضتها وهي محسوبة أو مكتوبة بأن) اشترى
أمة محسوبة أو مسامة (كاتبها بعد الشراء)
قبل الاستبراء فحاضت (ثم أسلمت المحسوبة
أو عجزت المكتوبة) لوجودها بعد الملك (ولا
يجب عند هود الآية) أي في دار الاسلام
خاتمة (ورداً لمقصود) أي إذا لم يصحبها
الغاصب خاتمة (والمستأجرة وفك المرهونة)
لعدم استحداث الملك ولو أقال البيع قبل
القبض لا استبراء على البائع كالوابعها بخيار
وقبضت ثم أبطله بخياره لعدم خروجها من
ملكه وكذا الوابع مدبرته أو أم ولده وقبضت
ان لم يباها المشتري وكذا المطلقة الزوج
قبل الدخول ان كان زوجها بعد الاستبراء
وان قبله فالخيار وجوبه زيلعي قلت وفي
الجلالية شري معتدة الغير وقبضها ثم مضت
عدها لم يستبرأ لعدم حل وطئها للبائع
ونت وجود السبب (ولا بأس بحيلة اسقاط
الاستبراء إذا علم ان البائع لم يقربها في طهرها
ذلك والا لا) بنقلها به يفتي

بخلاف المشتراة اه شربلاية (قوله بظهورها حبل) أي ويدعي البائع الولد إلى آخر ما قدمناه من الدور والد
علت أن هذا لا يظهر في المسبية (قوله ومنقطعة حيض) أراد به من لم تحض أصلاً اه حلو (قوله بطل الاستبراء
بالأيام) لأن القدرة على الأصل قبل حصول المقصود بالبدل تبطل حكم البدل كالمعتدة بالشهر إذا حاضت فيها
(قوله ولو ارتفع حيضها) قال في الكافي وإذا ارتفع حيضها بأن صارت عمدة الطهر وهي ممن تحيض تركها
حتى إذا تبين أنها ليست بحامل وقع عليها وليس فيه تقدير في ظاهر الرواية إلا أن مشايخنا قالوا تبين ذلك بنهرين
أو ثلاثة أشهر وكان محمد يقول يستبرأ أربعة أشهر وعشرة أيام اعتباراً بأكثر مدة العدة وهي عدة الوفاة
في الحرة ثم رجع وقال يستبرأ بشهرين وخمسة أيام وعليه الفتوى اه ملخصه الآن هذه المدة صلت للتصرف عن
شغل - وهم بالسكاح في الأما فلان تصلح للتعرف عن شغل يتوهم ملك المين وهو دونه أولى (قوله والمستحاضة
يدعيها الخ) هذا ما يظهر فيمن علقت عاداتها أول الشهر وحيث لا يتبين كون مدة الحيض عشرًا ويظهر أيضاً فيمن
نزل عليها الدم أول البلوغ غرة الشهر ثم استمرها الدم فان حيضها عشرة وطهرها عشرون ويظهر رجل كلامه عليها
ولا يظهر في المجردة فليجوز وعبارة القهستاني عن المحيط فلو اشترى مستحاضة لا يعلم حيضها يدعيها من أول الشهر
عشرة أيام فبعد عدم العلم (قوله ونحوها) كفى شهر وولادة (قوله لا تنفاه الملك) أي الكامل المستند إلى عقد
صحیح والا فالشراء الفاسد يقيد الملك بالقبض كما علم في محله اه حلي ولذا يجب الاستبراء على البائع قال الحموي
ويجب بفسخ بيع فاسد بعد القبض (قوله ويجب بشراء نصيب شريكه) ولو كان جزاً من مائة جزاً بأن كان ذلك
الجزء مكملاً للملك في جميع الأمانة أو مالاً لا بد من أمة لا يجب الاستبراء قبل ذلك الجزء أو كذا قال
السبب لم يتم حينئذ اه شلي (قوله ويجوز بمحضة) أي ونحوها (قوله وكاتبها بعد الشراء قبل الاستبراء
فحاضت) سيأتي أن الكتابة من مقتضات الاستبراء فلا يشترط الحيض حينئذ فليست مل (قوله فحاضت) أي مثلاً
لوجودها بعد السبب وهو استحداث الملك والبدن والحرمه للمانع اه تبين (قوله ولا يجب عند هود الآية) أي في دار
الاسلام (قال الاتفاق) وفي الآية تفصيل لا بد منه قال في شرح الطحاوي ولو أبقث في دار الحرب ثم عادت إلى
صاحبها بوجه من الوجوه فلا استبراء عليها في قول أبي حنيفة لأنهم لم يملكوها وعندها عليها الاستبراء لأنهم
ملكوها ولو أخذوها في دار الاسلام وهي آتية وأحرزوها في دارهم ملكوها في قولهم جميعاً فإذا عادت إلى
صاحبها فعليها الاستبراء في قولهم جميعاً اه فعلى هذا يكون المراد من الآية التي أبقث في دار الحرب ولم يحرزها
العدو ثم رجعت إلى ولاها اه وبهذا تعلم ما في كلام المؤلف (قوله أي إذا لم يصحبها الغاصب) صوابه إذا لم يصحبها
الغاصب يدل عليه ما قال بعضهم فان باها وسلمها للمشتري ثم استردوها المقصود منه بقضاء أو رضاً فان كان
المشتري علم بالغصب لا يجب الاستبراء على المالك وطئها المشتري من الغاصب أو لم يباها وان لم يعلم
المشتري وقت الشراء أنها غاصب ان لم يطل لا يجب الاستبراء وان وطئها في القياس لا يجب وفي الاستحسان يجب
اه ذكره أبو السعد وأما إذا أصاب الغاصب فوطئها زنا ولا استبراء به كما إذا وطئ المشتري منه وقد علم أنها
غاصب ويوجد في بعض النسخ إذا لم يصحبها (قوله لا استبراء على البائع) لأن الأقاله فسخ من الأصل فكان البيع
لم يكن ولو بعد القبض يجب حوى (قوله كالوابعها بخيار) أي بخيار شرط للبائع ويجب الرد بخيار روية أو عيب اه
حوى (قوله وكذا الوابع مدبرته أو أم ولده) أي ورد البيع لعد استحداث الملك فان البيع فيهما لا يجوز ويذهب
تقييد المدبرة بالمطابقة (قوله ان لم يباها المشتري) أما إذا وطئها يستبرأ وفيه أن يبيع المدبرة وأم الولد باطل
لا يملك المبيع فيه بالقبض فوطئ المشتري حينئذ زنا لا استبراء له فليجوز (قوله وان قبله فالخيار وجوبه) انظر مالو
تحقق ما به الاستبراء بعد التزويج والمسئلة بحالها والظاهر عدمه وظاهر عبارته وجوبه (قوله شري معتدة الغير)
أي من باعها في هذه الحالة (قوله لعدم حل وطئها للبائع) هذا منقوض بالاستبراء من محرماً كما سلف وقال
الاتقاني اشترى جارية وهي معتدة من زوج عدة وفاة أو طلاق وقد بقي من عدتها يوم أو بعض يوم وانقضت
عدتها بعد قبض المشتري فلا استبراء عليها فان انقضت عدتها قبل القبض فلا تحل له إلا بالاستبراء كذا في شرح
الطحاوي ثم رأيت هذا النقص ذكره العلامة أبو السعد ثم استظهر أن الصواب أن يبدل قوله للبائع بقوله
للمشتري (قوله وقت وجود السبب) وهو ملك المشتري ويده (قوله ولا بأس بحيلة اسقاط الاستبراء) اعلم أن أبا
يوسف قال لا بأس به مطلقاً لأنه يمنع من التزام حكمه خوفاً من أن لا يتمكن من الوفاء به لولم يكرهه محمد مطلقاً

لأنه فرار من الاسكاف الشرعية وليس هذا من أخلاق المؤمنين والمأخوذه قول أبي يوسف أن البائع لم يقرب ما وقول محمد إذا قرب ما وذلك لقوله عليه الصلاة والسلام لا يحل لرجلين يؤمنان بآفة واليوم الآخر أن يجتمعا على امرأة واحدة في طهر واحد فإذا لم يقرب ما بالبائع في هذا المظهر لم يتحقق هذا انتهى قال أبو السعود فإذا لم يعلم شيئا فالظاهر الاقتناء بقول محمد ولو هم الشغل ورأيت في حاشية العلامة نوح ما يفيد أنه (قوله ويقبضها) إنما اشترط القبض قبل الشراء لأنه لو قبض بعد الشراء لا يسقط الاستبراء لأنه به ينفسخ النكاح فيجب الاستبراء بالقبض بحكم الشراء وأجاب بعض المتأخرين بأن هذا قول بعض المشايخ وصاحب الهداية اختار خلافه وأيده بما في الذخيرة والمهبط من الاطلاق وفي الكافي على ما يفيد العموم قال العلامة المقدسي وتلخص أن الأقوال ثلاثة قول بأشترط تقدم القبض والدخول كما في الظهيرية وقول بأشترط القبض دون الدخول كقول المشايخ المذكورين وقول بالاطلاق والاكتفاء بالعقد وهذا أوسع والثاني أعديل بخلاف الأول فليتأمل اهـ حوى والقول بالاطلاق قول السرخسي والقول بأشترط القبض قول الحلواني قال القهستاني وما ذكرنا أي من قوله أولا لأنه بالنكاح ثبت له الفراش الدال شرعا على فراغ الرحم ولم يحدث بالبيع الاملك الرقبة ظهر أن المختار عند المصنف قول السرخسي الذي هو قول الامام فلا عليه بترك قول الحلواني اهـ (قوله ونقل في الدرر) حيث قال وفي الفتاوى الصغرى قال ظهير الدين رأيت في كتاب الاستبراء لبعض المشايخ أنه إنما يحل للمشتري وطؤها في هذه الصورة لو تزوجها وطؤها ثم اشتراها لأنه حينئذ يملكها وهي في عذته أملاوا اشتراها قبل أن يطأها فكما لو اشتراها قبل النكاح اذ لا نكاح حال ثبوت الملك فيجب الاستبراء لتحقيق سببه وهو استحداث حل الوطء بملك اليقين وقال هذا الم يذكر في الكتاب وهذا دقيق حسن اهـ الى هنا لفظ الفتاوى الصغرى اهـ كلام الدرر اهـ حلي (قوله وان كان تحت حرة) أي أو أربع اماء (قوله فيسقط الاستبراء) لأنه عند وجود السبب وهو استحداث الملك المؤكد بالقبض اذ لم يكن فرجها حلالا لا يجب عليه الاستبراء وان حل به ذلك لان المعتبر وقت وجود السبب اهـ تبين (قوله يشترى نصفها ويوطئ له نصفها) فصدق انه لم يشتر تجارية أي كاملة ولم يوطئ له كذلك وهذا يفيد أن السنين والتاء في يستوي زائدان والاولو كانتا للطلب ووطئ له امة كاملة من غير طلبه لم يحث فليتأمل أي ويجب الاستبراء لاستحداث الملك واليد (قوله والنكاح) الاولى الانكاح اهـ حلي (قوله وقد نقله) أي المشرق المصنف حيث قال ولعل وجهه أي الفرق أنه بالكتابة خرجت عن يد السيد حيث صارت حرة فصار الحق باكتسابها فصار كائن الملك قد زال بالكتابة ثم تجدد بالتعجيل ولكن لم يحدث فيها ملك الرقبة حقيقة فلم يوجد السبب الموجب للاستبراء وأيده بقول النهاية وحاصل ذلك أن الامة اذ لم تخرج عن ملك المولى ولكنها خرجت عن يده ثم عادت اليه لا يجب الاستبراء اهـ والدليل على خروجها عن يده أن المولى لو وطئ المكاتبه لزمه العقر اهـ وقد أوسع المكي الكلام على هذه الحيلة (قوله التصريح بتقييد الكتابة بكونها قبل القبض) حيث قال وهي أن يكاتبها المشتري ثم يقبضها فيفسخ برضاها كذا في المواهب وغيرها وهي أسهل الحيل خصوصا إذا كانت على مال كثير أو منجم بقريب فتعجز عنها اهـ (قوله فلم أر القيد المذكور) قد يقال إن الشرع لا يُلزم في التصرف في المولى على المواهب بل قال وغيره فاعبارته بمجموعة من عدة كتب فان كان صاحب المواهب لم يصريح بالقيد يمكن أن غيره صرح به (قوله لا يجتمعان نكاحا) اشار به الى أن المراد ذلك فذكر الاختين غشيل لا تقييد وظاهره يشمل الام وبنته وعليه نص القهستاني مع أنه اذا قبله ما يشتمل وجبت حرمة المصاهرة فيحرمان عليه جميعا (فرع) لو تزوج امة ولم يطأها فشترى اختها ليس له أن يستمتع بالمشتراة لان الفراش ثبت بالنكاح فلو وطئها صار جامعاً في الفراش اهـ حوى عن الغاية (قوله الشهوة في القبلة لا تعتبر) فيه أن القبلة مس وفيه تشترط الشهوة وقد عبر بالشهوة في جانب القبلة حاظا الدين في الكفر (قوله بل في المس والنظر) أخذ المواقف بالمفهوم ولم يصرح ابن كمال بما وعبارته مع متنه ومن فعل بشهوة إحدى دواعي الوطء هي القبلة والمس بشهوة بل لا وجه له لأنه غير معتبر في القبلة (قوله حرمتا عليه) قال الاتقاني والجمع بين الاختين نكاحا لا يجوز بالاجماع أما الجمع بين الاختين وطأ بملك اليقين فلا يجوز على ما عليه عامة الصحابة وهو المروي عن علي رضي الله تعالى عنه وعند عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه يجوز لانهما احلتها آية وحرمتها آية والاصل في الايضاح الحل بعد وجود السبب وقد وجد وهو ملك اليقين وأراد

وهي اذ لم تكن تحت حرة) أو أربع اماء (أن ينكحها) ويقبضها (ثم يشترىها) قبل له الحال لأنه بالنكاح لا يجب ثم اذا اشترى زوجته لا يجب أيضا ونقل في الدرر عن ظهير الدين اشترط وطئته قبل الشراء وذكر وجهه (وان كان تحت حرة) فالحيلة (أن ينكحها البائع) أي بزوجه امين ينق به كما سيجي (قبل الشراء أو) أن ينكحها (المشتري قبل قبضه) له انما لو بعده لم يسقط (من موثوق به) ليس تحت حرة (أو بزوجه) بشرط أن يكون امرا يدها (أو يده بطلاقها متى شاء ان خاف أن لا يطلقها) (ثم يشترى) الامة (ويقبض أو يقبض فيطلق الزوج) قبل الدخول بعد قبض المشتري فيسقط الاستبراء وقبل المسئلة التي أخذ أبو يوسف عاها ما ألف درهم أن زبيدة خلفت الرشيد أن لا يشترى عليها جارية ولا ينكحها فقالت يشترى نصفها ويوطئ له نصفها ملقط (أو يكاتبها) المشتري (بعد الشراء) والقبض كما يفيد اطلاقهم وعليه فيطلب الفرق بين الكتابة والنكاح بعد القبض وقد نقله المصنف عن شيخه يحنأ كما سنده كره لكن في الشرع بلالية عن المواهب التصريح بتقييد الكتابة بكونها قبل القبض فليجوز قلت ثم وقعت على البرهان شرح مواهب الرحمن فلم أر القيد المذكور قد دبر (ثم يفسخ برضاها) فيجوز له الوطء بلا استبراء (لزال ملكه بالكتابة ثم يجتده بالتعجيل لكن لم يحدث ملك حقيقة فلم يوجد سبب الاستبراء وهذه أسهل الحيل تنار خانية (له أمثان) لا يجتمعان نكاحا (اختان) أم لا (قبلاهما) فلو قبل أو وطئ احدهما لم يحل له وطئها وتقبلها دون الاخرى (بشهوة) الشهوة في القبلة لا تعتبر بل في المس والنظر ابن كمال (حرمتا عليه)

بآية الاحلال قوله تعالى الا على ازوجهم او ما ملكتم ايمنهم واراد بآية التحريم قوله تعالى وان تجمعا
بين الاثنين والصحيح قول العامة لان المحرم مع المبيح اذا جمعا كان المحرم أولى لان الحرام يجب تركه والمباح
لا يجب فعله اه قال في التبيين وكذا لا يجوز الجمع بينهما في الدواحي لان الدواحي الى الوطء بمنزلة الوطء اه قوله
ولو بغير فعله افاد به ان قول المصنف حتى يحرم من الحرمة لامن التحريم وقوله بلك انظر ما لو استعادهها
للمسكة ثانيا هل يحرم عليه من بقيت في ملكه حتى يخرج الاخرى عن ملكه ثانيا لوال المانع (قوله لا فاسد
الا بالدخول) انما اشترط الدخول لان فرجها لم يصير حراما عليه بهذا العقد بمجرد الا اذا دخل بها الزوج اه
زياني (قوله كما بسطته في شرح الملتقى) نصه لئلا يفتن المستحب ان لا يمسها حتى تحضى حصة على الهزيمة بالخارج
عن الملك قلت وهذا أحد أنواع الاستبراء المستحب ومنها اذا رأى امرأته أو أمته تزني ولم تحبل فلو حبلت لا يبطأ
حتى تضع الحمل ومنها اذا زنى بأختها امرأته أو بعمتها أو بختاتها أو ببيت أخيها أو أختها بلا شبهة فان الأفضل
ان لا يبطأ امرأته حتى تستبرأ المزنية فلوزني بها بشبهة وجب عليها العدة فلا يبطأ امرأته حتى تنقضي عدة المزنية
ومنها اذا رأى امرأة تزني ثم تزوجها فان الأفضل ان يستبرئ وهذا عندنا ما عدا ما عند محمد فلا يبطأ الا بعد الاستبراء
وكذا الجواب فيمن تزوج أمة الفرية أو مدبرته أو أم ولد قبل العتق وكذا المولاها كما في القهستاني عن النظم
فليحفظ اه حلي (قوله وكذا تحريمها قهستاني) الذي في القهستاني تفسير كره يحرم (قوله كقبيل وجهه فقيهه)
حكى عن الفقيه أبي جعفر الهندي انه قال لا بأس ان يقبل الرجل وجه الرجل اذا كان فقيها أو عالما أو زاهدا
يريد بذلك اعزاز الدين هندية (قوله وكذا ما عدا ذلك في ازار واحد) لان ذلك يفضي الى الشهوة بنسابة والمراد
ان كلا عليه ازار وليس المراد ازار واحد اجمعه فان ذلك حرام لسر العورة بلا حائل والدليل على الكراهة
ما روى عن أنس انه قال قلنا لرسول الله صلى الله عليه وسلم أين حتى يعضنا البعض قال لا قلنا اي عاتق يعضنا بعضنا
قال لا قلنا ايضا فعضنا بعضنا قال نعم وأخذ من الحديث كراهة الانحناء عند السلام (قوله لا بأس بالتقبيل
والممانعة في ازار واحد) لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم عاتق جعفر حين قدم من الحبشة وقبل ما بين عينيه
وذلك عند فتح خيبر وقال لا أدري بماذا أسرف ففتح خيبر أم بقدوم جعفر وعاتق زيد بن حارثة وكان أصحاب
النبي صلى الله عليه وسلم يشهدون ذلك وفي الكافي كان الاعراب يقبلون اطراف النبي صلى الله عليه وسلم وعن
عطاء روجه الله تعالى مثل ابن عباس رضي الله تعالى عنهما عن الممانعة فقال اول من عاتق ابراهيم خليل الرحمن
كان بمكة فأقبل اليه ما ذوا القرنين فلما كان بالابطح قبل له في هذه البلدة ابراهيم خليل الرحمن فقال ذوا القرنين
ما ينبغي لي أن اركب في بلدة فيها خليل الرحمن فتزل ذوا القرنين ومشى الى ابراهيم عليه السلام فسلم عليه ابراهيم
واعتقه فكان هو أول من عاتق اه تبين وأول من اضاف الضيفان وأول من قص الشارب وقص الاظفار
واختن بقدم بالتخفيف قرية من قرى الشام وقبل القدم بالتشديد والتخفيف قدوم النجار اه نوح افندي
وفيه أن هذا لا يفيده الاجواز الممانعة أما كونه بازار أو قبص فلا دلالة فيه عليه ثم قول أبي يوسف لا بأس بالتقبيل
ان كان التقبيل بشهوة فهو حرام اجماعا وان كان بغير شهوة فقد نقل عن النخعي وعن الحقاتي لا خفاء
انه يجوز له برة مع أمن الشهوة اتفاقا فقامورد هذا الخلاف والذي تحصل أخذنا بما يأتي أن تقبيل يد العالم
ونحوه للتبرك جائز وأن الخلاف في يد غيره فليحرم (قوله ولو كان عليه قبص أو جبة) أي على كل منهما وفيه انه
اذا كان على أحدهما القمص وعلى الآخر الازار فتنتي الكراهة لوجود الحائل وعبارة المكي عن الشنقي
واذا كان عليهما قميص أو جبة جاز أي مع الازار اه (قوله وفي الحقاتي) يغني عنه ما قدمه قريبا عن النخعي (قوله
لقوله عليه الصلاة والسلام) ولقوله أيضا صلى الله عليه وسلم من صافح مسلما وقال عند مصافحته اللهم صل على
محمد وعلى آل محمد لم يبق من ذنوبه شيء ولقوله عليه السلام من صافح أخاه المسلم وحرك يده تناسرت ذنوبه كما تناسرت
الورق اليابس من الشجرة ونزات عليهما مائة درجة وتسعون لاسية بهما وواحدة صاحب (قوله كما افاده
النووي) الذي ذكره النووي انها مستحبة وعبارته اعلم أن المصافحة مستحبة عند كل لقاء وأما ما اعتاده الناس
بعد صلاة الصبح والعصر فلا أصل له في الشرع على هذا الوجه ولكن لا بأس به فان أصل المصافحة سنة وكونهم
حافظوا عليها في بعض الأحوال وفترطوا فيها في كثير من الأحوال أو أكثرها لا يخرج ذلك البعض من كونها
من المصافحة التي ورد الشرع بأمرها اه قال أبو الحسن البكري وأهل هذه العادة كانت في زمنه افاده

وكذلك (يحرم عليه) الدواحي كأنه نظر
والتقبيل حتى يحرم فرج أحدهما عليه
ولو بغير فعله كأنه كذا فرجها ابن كمال
(الملك) ولو بغير فعله كذا فرجها ابن كمال
صحيح لا فاسد الا بالدخول (أو عتق) ولو
أبى عنها أو كذا لا فاسد فرجها بخلاف
تدبيره من واجارة قلت والمستحب ان
لا يمسها حتى تحضى حصة على الهزيمة
بسطة في شرح الملتقى (وكرهه) تحريما
قهستاني (تقبيل الرجل) فهم الرجل أو يده
أو شئ يأمه وكذا تقبيل المرأة عند
اللقاء أو وداع قربة وهذا هو عن شهوة أو ما
على وجه البر فجاز عند الكل خاتمة وفي
الاختبار عن بعضهم لا بأس به اذا قصد البر
وأن من الشهوة كقبيل وجهه فقيهه ونحوه
(و) كذا (معانقته في ازار واحد) زطالة أبو
يوسف لا بأس بالتقبيل والممانعة في ازار
واحد (ولو كان عليه قبص أو جبة جاز)
ببشرارة بالاجماع ونحوه في الهداية وعليه
المتمون وفي الحقاتي لو القبلة على وجه المبرة
دون الشهوة جاز بالاجماع (كالمصافحة)
أي كما يجوز المصافحة لانها سنة قديمة
متواترة لقوله عليه الصلاة والسلام من
صافح أخاه المسلم وحرك يده تناسرت ذنوبه
والطلاق المصنف تبعا للدردراك والوقاية
والنقاية والجمع والملتقى وغيرها يفيدها
مطلقا ولو بعد العصر وقولهم انه بدعة أي
مباحة حسنة كما افاده النووي في اذكاره
وغیره في غيره

الشرنبلالي في رسالة المصاحفة (قوله عنه) أي الزوى (قوله ليس بشئ) لواقع في عبارته فلا أصل له في الشرع
والكن حذف بجزء العبارة وهو قوله ولا كن لا بأس به فان أصل المصاحفة سنة الى آخر ما قد مناه وهو المقصود
بالإفادة (قوله بكتنا يديه وأن تكون بغير حائل من ثوب له أو غيره خزانة وعند اللقاء بعد السلام كما في الشرعة وأن
يأخذ الأبهام قال عليه الصلاة والسلام إذا صاغت نفذوا الأبهام فإن فيه عرقا يشبه منه المحبة من رسالة
الشرنبلالي (قوله وتعامه فيما علقته) ذكر فيه ما نقلناه عن الشرنبلالي قال وهي الصاق صفحة الكف بالكف
واقبال الوجه بالوجه فأخذ الأصابع ليس بسنة خلافا لروايف (قوله مضاجعة الرجل) أي في ثوب واحد
لا حيز بينهما أبو السعود بأن يكون كل منهما متجذرا والاولى زيادة المرأة كما هو في الحديث (قوله وبين أخيه
الخ) الاولي وبين الأخ والأخت رجوعه الى كل من الأخ والأخت وهو منصوص عليه للمالكية فقد قالوا
يكفي في التفريق ثوب واحد وكلما زيد فهو حسن وفي شرح الولي الشرنبلالي على أبي شعاع ويحرم اضطجاع رجلين
أو امرأتين في ثوب واحد إذا كانا عاريين وإن كان كل منهما في جانب من الفراش ثم ذكر حديث مسلم لا يفض
الرجل الى الرجل ذكره في كتاب النكاح (قوله في المضعج) لعل المراد ما ذكره من المضاجعة مع التجرد والاضطجاع
في ثوب واحد والوجوب بخاطب به البالغ والأفاجتماع جماعة في محل وهم نامون متجاورون كل انسان مستقل
بنياه لا يشكر جوارحه وفي الاشياء من أحكام الصبيان وأيس كالبائع في النظر الى الاجنية والخلوة بها في مجوز له
الدخول على النساء الى خمس عشرة سنة كما في الملقط ثم قال والعصية التي لا تشتهى يجوز السفر بها من غير
محرم اه (قوله كالفعل) عبارة الهندية عن العتابة كالبائع وهي أولى أي أنه يعامل معاملة البالغ في النظر
الى العورة (قوله والكافرة) في حكم النظر الى عورتها وإن كانت المسلمة لا تبدي للكافرة من بدنها الا الوجه
والكفين والقدمين كالأجنبي وقد سلف وفي العتابة روى أنه لا بأس بالنظر الى شعر الكافرة (قوله عن أبي
حنيفة صاحب الحمام) في التتارخانية كان أبو حنيفة لا يرى بأسا بنظر الحامي الى عورة الرجل وفي المحيط
لا بأس أن يتولى صاحب الحمام عورة انسان يده عند التنوير إذا كان يفض بصره وقال الفقيه أبو الليث هذا
في حالة الضرورة لا غير وينبغي اكل واحد أن يتولى عاتقه يده إذا تنويراه هندية فان كان المراد بالحامي في عبارة
التتارخانية المتورجع الى عبارة المحيط وتقييد الفقيه مقبول بتعين العمل به وإن كان المراد به المكيس فلا
ترجع اليها الا انه ينظر الفرق بين المتورج والمكيس وفي شرح العلامة عبد البر وينبغي أن يتولى طلي عورته يده
دون الخادم لأن النبي صلى الله عليه وسلم في طلي عورته يده إذا تنوير ولا تنكح موضع لا يجوز لغيره
النظر اليه لا يجوز له الا فوق الثياب ذكره الفقيه أبو الليث ونقله عن التجنيس والمزيد ونظم ذلك
فقال

وللجنب التنوير بذكره عندنا * وبالنفس بطله وبالغير يحظر

اه وقد استفيد منه أن المسئلة خلافية وأن الصحيح عدم الجواز (قوله وقيل في ختان الكبير الخ) افاد أن له
مقابلا وهو ختن غيره له مطلقا وهو ما افاده بقوله والظاهر وفي الهندية الشيخ الضعيف إذا أسلم ولا يطبق الختان
ان قال أهل البصر لا يطبق بترك لأن الواجب بالعد تركه جاز فترك السنة أولى اه خلاصة (قوله الآن لا يمكنه)
الصواب حذف لا وفي الهندية والالم يفعل الآن يمكنه أن يتزوج أو يشتري ختانة فختنه اه وقوله ختانة
تنارعه يتزوج ويشتري (قوله ويكفي) أي في حصول السنة قطع أكثر الجادة وفي الهندية عن المحيط اختن
الصبي ثم طالت جلده الى أن صارت بحال تسترخسه والافلا اه (قوله ولا بأس بتقبيل يد الرجل العالم) بل
تفيد الأحاديث سنيتها أو نذبه أخرج بالرجل المرأة فلا يجوز تقبيل يدها وأخرج بالعالم الجاهل قال الشرنبلالي
في رسالة المصاحفة بعد ما ذكر كلاما في التقبيل فقد استفيد من هذا خسة اقوال في قبله التحية * أحدها
كرامة التقبيل مطلقا وهو قول الامام * الثاني قول صاحبين أنه لا بأس به أي مطلقا * والثالث التفصيل
أن كانت القبلة للتبرك كتنقبيل يد العالم والمتورع والسلطان العادل فقد رخصه به بعض المتأخرين وعلمت
أن مفسادا لأحاديث سنيتها أو نذبه كما أشار اليه العيني رحمه الله تعالى * والرابع تقبيل من لا تبرك به وإنما
أراد فاعلها عرض الدنيا وهو مكروه * والخامس ان أراد فاعلها تعظيم المسلم وكرامته فلا بأس بها
اه (قوله ونقل المصنف الخ) لا حاجة اليه لانه داخل في قول المصنف بعد والسلطان اذ هو من له

وعليه يجعل مائة له عنه شارح الجمع من انها
بعد التجرد والمصر ليس بشئ تؤخذ مائة له
وفي القنية السنة في المصاحفة بكتنا يديه
وتعامه فيما علقته على الملقى (ولا يجوز للرجل
مضاجعة الرجل وإن كان كل واحد منهما
في جانب من الفراش) قال عليه الصلاة
والسلام لا يفض الرجل الى الرجل في ثوب
واحد ولا يفض المرأة الى المرأة في الثوب
الواحد وإذا باسغ الصبي أو العبدية عشر
سنتين يجب التفرق بينهما وبين أخيه وأخته
ولمسه وأبيه في المضعج لقوله عليه الصلاة
والسلام وفترقوا بينهم في المضاجع وهم أبناء
عشر وفي التنف إذا بلغوا ستا كذا في المجتبى
وفي حقه الغلام إذا بلغ حد الشهوة كالفعل
والكافرة كالمسلمة عن أبي حنيفة صاحب
الحمام أن ينظر الى العورة ويحتمل الختان
وقيل في ختان الكبير إذا أمناه أن يجتن
نفسه فعل والالم يفعل الآن لا يمكنه الخ
أو شراء الجارية والظاهر في الكبير أنه يجتن
ويكفي قطع الاكثر ولا بأس بتقبيل يدي
الرجل (العالم) والمتورع على سبيل التبرك
درر ونقل المصنف عن الجامع أنه لا بأس
بتقبيل يدي الحاكم المتدين (والسلطان العادل)

وقبل سنة مجتبي (وتقبيل رأسه) أي العالم
(أجود) كما في البزاية (ولا رخصة فيه) أي
في تقبيل اليد (لغيرهما) أي لغير عالم وعادل
هو المختار مجتبي وفي المحيط أن تعظيم
اسلامه واكرامه جازوان لقبيل الدنيا كره
(طلب من عالم أو زاهد أن يدفع اليه قدمه
ويكسبه من قدمه ليقبله أجابه وقبيل لا)
يرخص فيه كما يكره تقبيل المرأة فم أخرى
أؤخذها عند الاناء أو الوداع كما في القنية
مقدم للقبيل قال (و) ما يفعله الجهال من
(تقبيل يده نفسه إذا أتى غيره) فهو (مكروه)
فلا رخصة فيه وأما تقبيل يد صاحبه عند
اللقاء فمكروه أجماعاً (وكذا) ما يفعله
من (تقبيل الأرض بين يدي العلماء) والعظماء
فحرام والفاعل والراضي به آثم لأنه يشبه
عبادة الموثن وهل يكفران على وجه العبادة
والله عظيم كثر وإن على وجه النصبة لا وصار
آثماً من تكبيره في الملة طواضع لغير
الله حرام وفي الوهبانية يجوز بل يشهد القليل
تعظيماً للنادم كما يجوز القيام ولو للقاري بين
ي العالم وسجى نظاماً فائدة قبل التقبيل
على خمسة أوجه قبله المودة للولد على الخد
وقبله الرحمة لو ألبه على الرأس وقبله الشفقة
لأخيه على الجهة وقبله الشهوة لامرأته
أو أمته على الناحية وقبله التحية للمؤمنين على
اليدين وأدب بعضهم قبله الديانة للعبير الأسود
جوهره قلت وتقدم في الحج تقبيل عتبة الكعبة
وفي القنية في باب ما يتعلق بالمقابر تقبيل
المصنف قبل بدعة لكن روى عن عمر رضي
الله عنه أنه كان يأخذ المصنف كل غداة ويقبله
ويقول عهد ربى ومشور ربى عز وجل وكان
عثمان رضي الله عنه يقبل المصنف ويصصه
على وجهه وأما تقبيل الخبز فجواز الشافعية
أنه بدعة مباحة وقبيل حسنة وقالوا يكره
روسه لا يوسه ذكره ابن قاسم في حاشيته
على شرح المنهاج لابن حجر في بحث الوليمة
قواعدنا لا تأباه وجاء لا تقطعوا الخبز
السكين وأكرموا فان الله أكرمه

(فصل في البيع)

سلطنة وولاية (قوله وقبيل سنة) لما روى عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أنه كان في سرية من سرى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فذكر قصة قال فدونا من النبي صلى الله عليه وسلم فقبلنا يده وكانت فاطمة بنت رسول الله
صلى الله عليه وسلم إذا دخل عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم قامت اليه وتقبله وتجلسه مجلسها وأخرج
أبو داود عن الزارع بن عامر قال جعلنا تتبادر من رواحنا وتقبل يد النبي صلى الله عليه وسلم ورجله وأخرج
الترمذي أن قوماً من اليهود قبلوا يد النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال الشريفة لاني فعمل من مجموع ما ذكرنا
أباحة تقبيل اليد والرجل والرأس والكشح كما علم من الأحاديث المتقدمة أباحته على الجهة وبين العينين
وعلى الشفتين إذا كان على وجه المبرة والأكرام فأما إذا كان على وجه الشهوة فلا يجوز إلا في حق الحليل
والحليلة اهـ (قوله أي العالم) ظاهره أن الأجود في السلطان اليد حفظاً لاهية الامارة ويجزى (قوله أجود)
أي معنى أهـ كثر ثواباً (قوله أجابه) قدمه لا عماداً فان الأحاديث تفيد جوازه كما تقدم (قوله كما يكره)
تقبيل المرأة فم أخرى أي بشهوة والاولى حذفه فانه نقله سابقاً عنها (قوله مقدم للقبيل) أي الواقع في عبارة
المصنف (قوله فهو مكروه) أي تحريم ما يدل عليه قوله بعد فلا رخصة فيه (قوله وأما تقبيل يد صاحبه عند اللقاء)
هو لا يخرج من الأقوال المتقدمة فلا وجه لحكاية الإجماع عليه (قوله حرام) أي فهو حرام (قوله لأنه يشبه
عبادة الموثن) من حيث أن فيه صورة السجود لغير الله تعالى (قوله التواضع لغير الله حرام) المراد التواضع
لغير الله تعالى (قوله يجوز بل يشهد) كقوله تواضع المحب لمحبوبه فأما تواضعه لغيره فكبير في السن ولم يفرج
إلى الله تعالى (قوله يجوز بل يشهد) قال الشريفة لاني اختلصوا فيه أي القيام فم من منسج ذلك لما روى
أبو داود بإسناده إلى أبي أمامة قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم متوجهاً على عاصفة من الألب
فقال لا تقوموا كما تقوم الأعاجم بعضهم لم يبعث ومنهم من أباحه استدلوا بقيام النبي صلى الله عليه وسلم
لنظامه رضي الله تعالى عنها ومنهم من فصل على ما قاله القاضي خان قوم يقرؤون القرآن أو واحد قد دخل عليه
واحد من الأشراف قالوا إن دخل عليه عالم أو أبوه أو أستاذه جاز أن يقوم لأجله وفيما سوى ذلك لا يجوز اهـ
وفي مجمع الفتاوى لا نطأ إلى قيام القاري جازاً إذا جاءه أعلم منه وأستاذه الذي علمه القرآن والعلم أو أبوه أو أمه
ولا يجوز القيام لغيرهم وإن كان الجاني من الأجلة والأشراف ونقل الشريفة لاني عن ابن وهبان ما نصه أقول
وفي عصرنا ينبغي أن يستحب ذلك أي القيام لما يورث تركه من الحق والفضاء والعداوة لا سيما إذا كان ذلك
في مكان اعتيد فيه القيام وما ورد من التوسع عليه إنما هو في حق من يجب القيام بين يديه كما يفعله الترك والأعاجم
وعدم ورود عن النبي صلى الله عليه وسلم والعصاة ولم يفعله أي القيام للنبي صلى الله عليه وسلم لا يدل على
كرهه لأنه لم يكن من عادتهم وقد ورد قوم السيد كم اهـ أي حين قدم عليهم سعد الطاهر أنه أحد السعدين
أما سعد بن معاذ وأما سعد بن عبادة سيد الأوس والحزرج (قوله تقبيل عتبة الكعبة) هي من قبله الديانة
(قوله قبل بدعة) هذا المصنف يقتضي الضعف (قوله ويقول عهد ربى) أي ما عهد به النساء وأما ما عمل به عاصمه
فأما عهد الوصية ذكره في القاموس في جملته معان أخره (قوله ومشور ربى) قال في القاموس المشور الرجل
المتشور الآخر وما كان غير مختوم من كتب السلطان والمراد كتاب ربى فقيهه تجريد عن بعض المعنى (قوله
وقبيل حسنة) كآله لأنه من تعظيم النعمة (قوله لا تقطعوا الخبز بالسكين) انظر هل النهى للتنبيه أو للتحريم ثم رأيت
في المجتبى لا يكره قطع الخبز واللحم بالسكين اهـ (قوله وأكرموا) من أكرامه بوسه والمحافظة على ما يقع منه
وعدم الاسراف فيه حتى تبقى منه شيئاً يضيع فلا يورثه في نواحى الدور (قوله فان الله أكرمه) أي يجعله قوتاً
لأكرمه من أنواع الحيوان وهو ابن آدم ولا يختار للكرام الأكرام والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(فصل في البيع)

لا ينبغي للرجل أن يشتغل بالتجارة ما لم يعلم أحكام البيع والشرا ما يجوز منه وما لا يجوز وسئل عما يبيعه الاتزان
في الأسواق وغالب ما لهم الحرام ويجرى بينهم الربا والعقود الفاسدة واجب بأنه على ثلاثة أوجه الأول
أن يعلم أن العين التي يغلب على الظن أنهم أخذوها من الغير بالنظم قائمة وباعوه في الأسواق فانه لا ينبغي شراؤها منهم
وان تداولته الأيدي الثاني أن يعلم أن العين قائمة الا أنه اختلط بالغير بحيث لا يمكن التمييز فعلى أصل أبي
حنيفة بالخلط يدخل في ملكه الا أنه لا ينبغي أن يشتري منه حتى يرضى الخصم بدفع العوض فان اشتراه يدخل

في ملكهم مع الكراهة . الثالث اذا لم يتق العين المقصوبة أو المأخوذة بالربا أو غيره فان العالم بعدم بقائها يجوز له
أن يشتري والاولى أن لا يشتري أقامه في الهندية وفي رسالة الشربلاني المولفة في الرد على من نسب الى مذهب
أبي حنيفة أن الحرام لا يتعدى الى ذمتين مانعه وقال نصير رحمه الله في أيام غارة المسلمين لا يشتري من العساكر
شيء لانه حرام ملك الغير ولا يباع منهم شيء بالدراهم لانهم خلطوا الدراهم واطلاقه عدم الحل بالشراء والبيع
بتلك الدراهم ظاهر على قول من لا يفتي بأداء الضمان اهـ (قوله كره بيع العذرة) أي وبطلان قهستاني
وفي البرجندي عن الخزانة ببيع الرجيع الا أدى باطل الا اذا غلب عليه تراب اهـ درمنتي ويقال عاذرو عاذرة
كما في القاموس والعذرة وزن كلمة ولا يعرف تحقيها وتطلق العذرة على فناء الدار لانهم يلقونها فيه فهو مجاز
من باب تسمية الطرف باسم الظروف وقيل بالعكس وجعلها صاحب القاموس من باب المشتراك اهـ أقامه
العلامة نوح وفي القهستاني وكذا يبيع كل ما انفصل من الأذى كالشعر والظفر ولذا وجب بدفته (قوله بل يبيع
بيع السرقة) أي من غير خلاف والسرقة بفتح السين وكسر هاء وبالجميم والقاف قال في المصباح السرقة
كلمة أجمية وأصلها سرقة بالكاف فعزبت الى الجسيم والقاف قال الاصمعي انما كسر أوله لموافقة الابدنية
العربية ولا يجوز الفتح لانه قد فعلين بالفتح وهو الروث والبر والحق كما في حاشية الجوى من أول الفن الثاني
وأقاده أبو السعود (قوله أي الزبل) بالكسر وكأ مير السرقين قاموس (قوله وصح بيعها بمخلوطة) بأن يحمل اليها
نحو التراب أو الرماد دون العكس فان حل النجس ممنوع قهستاني (قوله في الصحيح) مقابله ما في الهندية والمحيط
والاختيار ومن صحة بيع المخلوط مطلقا من غير تقييد بالغلبة قال القهستاني فاما أن يحمل المطلق على المقيد
أو يحمل على الرويتين أو على الرخصة والاستحسان اهـ فالماطلق على الرخصة والمقيد على الاستحسان (قوله بل
بها خالصه) قال الفقيه أبو الليث في شرح الجامع المقبر روى عن أبي حنيفة في الانتفاع بالعذرة روايتان
في إحدى الروايتين بكرهه وفي الثانية لا بكرهه فعلى قياس الرواية بعدم الكراهة ينبغي أن يجوز بيعه اهـ اتفاقنا (قوله
أي في الحكم) فيصح الانتفاع بها بمخلوطة بغالب أو مطلقا على ما تقدم لا بغير المخلوطة على إحدى روايتين (قوله
لعمدة بيعه) لانه مال متقوم في حق الكافر فله البائع فيحمل الاخذ منه (قوله ابطلانه) لان الحر ليس بمال
متقوم في حق المسلم فبقي الثمن على ملك المشتري فلا يحمل له اخذه من البائع (قوله باعه مسلم) ولو بطريق الوكالة
(قوله كما بسطه الزبلي) حيث قال وعلى هذا قالوا لو مات رجل وكسبه من بيع الباذق أو الظلم أو أخذ الرشوة
يتورع الورثة ولا يأخذون منه شيئا وهو أولى بهم ويردونها على أربابهم ان عرفوهم والا تصدقوا بها لان سبيل
الكسب الخبيث التصديق اذا عذر الرد على صاحبه اهـ (تبينه) في المتن عن محمد رحمه الله تعالى في امرأة ماتت
أو صاحب طبل أو حمز مارا كتب ما لان كان على شرط رده على أصحابه ان عرفهم يريد بقوله على شرط أنهم
شرطوا في أوله ما لا بازاء النجاسة أو بازاء الغنا وهذا لانه من مقتضى يكون المال بقابله المعصية فأخذه معصية
والسبيل أن يردّه ان عرف صاحبه والتصدق به ان لم يعرف ليصل اليه نفع ماله ان لم يصل اليه عين ماله
أما اذا كان الاخذ غير معصية بأن لا يكون على شرط والدفع حصل من المالك برضاء فيكون له ويكون
حلالا لهندية بتصرف (قوله الا للوارث) الذي في البرازية أنه ان علم المال الحرام بعينه لا يحمل له اخذه
وان لم يعلم بعينه أخذه كما وأما في الديانة فانه يتصدق به بنية الخصماء أقامه الجوى (قوله لانا أخذناه
الرواية) ذكر في المحيط عن التمارخانية حل المال للوارث وان علم بحرمته ورواية غيره مأخوذة بها
وفي فتاوى أهل سمرقند ولسنا نأخذ بهذه الرواية بل هو حرام على الورثة اهـ (قوله فتنبه) أشار به
الى ضعف ما في الاشياء (قوله وجاز تحلية المعصية) قال في الخانية لا بأس أن يحمل المعصية مذهبها
أو فضاضا وعن أبي يوسف أنه يكره جميع ذلك واختلف في قول محمد اهـ هندية وفي العيني وجاز أيضا
تحليته أي تحلية المعصية بالذهب والفضة واللازورد ونحوها لان في ذلك تعظيم اهـ وظاهر هذا ولو غير غيره
بأن يتخلص منه شيء من أحد النعدين وجاز شراره وقال محمد لا يجوز بيعه ولا شراؤه مكي عن السمرقندي (قوله
كما في نفس المسجد) هي مسألة خلافية قال في الهندية لا بأس بنقش المسجد بالجص والساج وماء الذهب
والصرف الى الفقهاء أفضل اهـ سراجية وعالية الفتوى مضمرات وكره بعض مشايخنا النقوش على
الحراب وحائط القبلة لان ذلك ينقل قلب المصلي وذكر الفقيه أبو جعفر أن نقش الحيطان مكروه قل ذلك أو كثر

(كره بيع العذرة) رجيع الأذى (خاصة لا)
بكره بل يبيع ببيع (السرقة) أي الزبل
خلافا للشافعي (وصح) بيعها (مخلوطة
بتراب أو رماد غلب عليها) في الصحيح (كما صح
الانتفاع بمخلوطها) أي العذرة بل بها خاصة
على ما صححه الزبلي وغيره خلافا لجمهور
الهداية فقد اختلف الصحيح وفي المتن أن
الانتفاع كالبيع أي في الحكم فافهم (وجاز
أخذ دين على كافر من ثمن خمر) لعمدة بيعه
(بخلاف) دين على (المسلم) لبطلانه الا اذا
وكل ذميا ببيعه فيجوز عنده خلافا لما وعلى
هذا الوجوه مسلم وترك ثمن خمر باعه مسلم
لا يقدح في ثمنه كما بسطه الزبلي وفي الاشياء
الحرمة تنقل مع العلم الا للوارث الا اذا علم
ربد قلت ومضى في البيع الفاسد أي في المجتبى
مات وكسبه حرام فالمراتب حلال ثم من
وقال لانا أخذناه الرواية وهو حرام مطلقا
على الورثة فتنبه (و) جاز (تحلية المعصية)
بما فيه من تعظيمه كما في نقش المسجد

فأما نقش السقف فالتلليل يرخس فيه والكثير مكرره اه (تنبيه) غرس الشجر في المسجد ان كان يتفع الناس
بظله ولا يضيق على الناس ولا يفرق الصفوف لأبأس به وان كان لرفع نفسه بورق أو ثمر أو بفرق الصفوف أو كان
في موضع يقع به المشابهة بين البيعة والمسجد يكره اه هندية ولم أر حكم ما اذا احتاج المسجد الذي جعل فيه
الواقف محل الوضوء والحفر بئر ماء يستقط منها الطهارة والظاهر جواز ان كلن لا ينسب بالمسجد لان هذا اول من
غرس الشجر ثم رأيت في الهندية في آخر الباب الاول من احياء الموات نقلا عن الكبرى أراد أن يحفر بئرا في
مسجد من المساجد اذ لم يكن في ذلك ضرر بوجه من الوجوه وفيه نفع من كل وجه فلهذا كذا حال هنا وكذا في
باب المسجد قبل كتاب الصلاة أنه لا يحفر في المسجد بئرو من حفرها فهو ضامن لما حفره والفقوى على المذكور هنا
(قوله وتفسيره) هو أن يجعل على كل عشر آيات من القرآن الكريم علامة (قوله أى اظهرا اعرابه) قال
في القاموس نقط الحرف أعجمه ومعلوم أن الأعمام لا يظهر به الأعراب انما يظهر بالشكل فكان المراد به
ما يعمه قال في البرهان وأصل الرواية أنه يكره التعشير والنقط في المصحف لأن فيه ما أثره التجريد وقد قال
ابن مسعود جردوا القرآن ولا تحفوا به ما ليس منه اه والتجريد يحتمل معنيين الاول تجريده في التلاوة فلا
تخلطوا به غيره والثاني جردوه في الخط من النقط والتعشير اه مكى (قوله وعلى هذا) أى على اعتبار حصول
الرفق (قوله ونحوها) كك السجدة علامة على آيات السجود (قوله لأبأس بكوا غدا أخبار ونحوها) قال
في الهندية مثل أبو حامد رحمه الله تعالى عن الكوا غدا من الأخبار ومن المتعلقةات بسبب عملها الوراقون
في الغلاف فقال ان كان في المصحف أو في كتب الفقه أو في التفسير فلا بأس به وان كان في كتب الادب والنجوم
يكره لهم ذلك كذا في الغرائب ولم يبين المراد بالأخبار هل المراد الأحاديث أو التواريخ (قوله ويكره تصغير
المصحف الخ) في المنع عن القنية ينبغي ان أراد كتابة القرآن أن يكتبه بأحسن خط وأبينه على أحسن ورقة
وأبيض قرطاس بأنخم قلم وأبرق مداد ويفترج السطور ويغخم الحروف ويضخم المصحف اه (قوله ونحوه) الذي
في المنع ونحوه في الهندية ولا يجوز ان يثني في كآغده فيه مكتوب من الفقه وفي الكلام الاول أن لا يفعل وفي كتب
الطب يجوز ولو كان فيه اسم الله تعالى أو اسم النبي يجوز ونحوه لا يثني فيه شيء ونحو بعض الكتابة بالريق
يجوز وقد ورد النهي عن محو اسم الله تعالى بالبصاق ولم يبين محو كتابة القرآن بالريق هل هو كاسم الله تعالى
أو كغيره (قوله وجاز دخول الذي مسجدنا) ولوجنبا كما في الاشياء وفي الهندية عن الثقة بكره للمسلم الدخول
في البيعة والكعبة وانما يكره من حيث انه يجمع الشياطين لامن حيث انه ليس له حق في الدخول اه تناظر خاتمة
نكر المسجد ليم كل مسجد وانظر هل المستأمن ورسول أهل الحرب منله ومقتضى استدلالهم على الجواز بانزال
رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد نشيف في المسجد جوازه ويجوز (قوله النسي تكويين) قال في الهداية والآية
محمولة على الحضور استيلاء واستعلاء وطائفتين عراة كما كانت عادتهم في الجاهلية وقال الاتقاني والآية عند
أحمد ابننا محمولة على أن يمنعوا من تولى المسجد الحرام لقيام بمصالحه ويعزلون عن ذلك أو على طوافهم هم عراة كما
كانوا يفعلون كذلك في الجاهلية فأمر الله تعالى بتزيه المسجد الحرام عن ذلك لأن نفس الدخول ممنوع يدل على
هذا ما حدث به البخاري في جامعه الصحيح بإسناده الى حميد بن عبد الرحمن بن عوف أن أباه ريرة أخبره أن أباه بكر
الصديق رضي الله تعالى عنه ما بعثه في الحجلة التي أمره فيها النبي صلى الله عليه وسلم قبل حجة الوداع في رهط
يؤذن في الناس ألا لا يحججن بعد العشاء مشركا ولا يطفون بالببيت حريان اه فهذا النهي اما منصرف للمؤمنين
أن يمنعوا هم عن ذلك أو لهم وللكنفاريه على أنهم مخاطبون بفروع الشريعة وليس هذا نهيا تكويينها لانه
ما لا يتخلف مدلوله عنه عقلا وهما ليس كذلك قد روي وقال الحلبي تكويين نسبة الى التكوين الذي هو صفة
قديمة ترجع اليها صفات الافعال عند الماتريدي فمعنى لا يقرىوا لا يخلق الله تعالى فيهم القران ومثال الامر
التكويين اثبات طوعا أو كرها ومثال الامر التكليفي ويقال له التدوين أقيموا الصلاة والفرق أن الامتناع
لا يتخلف عن الاول علة بخلاف الثاني اه (قوله وقد جاوزوا عبور عابر السيل جنبا) هذا انما يحسن لو ذكر
دليل الشافعي الذي من جملة ولأن الكافر لا يخلو عن الجنابة فوجب تنزيه المسجد عنه وحاصل كلامه
أن هذا الدليل لا يتم لانه قد جاوز الخ وفيه تأمل لان الحل عنده مقيد بالعبور من المسلم والكلام فيما هو أعم
من العبور (قوله فمعنى لا يقرىوا) تنذر بيع على قوله تكويين وفي هذا التنذر بيع نثار بعلم بالنظر اذ يتوقف على

(وتفسيره ونقطه) أى اظهرا اعرابه و
يحصل الرفق جدا خصوصا للجمع فيستحسن
وهي هذا لأبأس بكتابة أسامي السور وعنده
الآتي وعلاجات الوقف ونحوها فهي بدعة
سنة درروقية وفيها لأبأس بكوا غدا
أخبار ونحوها في مصحف وتفسير وفيه
وتكره في كتب نجوم وأدب ويكره تصغير
المصحف وكتابه بقلم دقيق يعني تزيينها ولا يجوز
المصنف في كآغده وفيه وفي كتب الطب
أما في (د) جاز (دخول الذي مسجدنا)
مطلقا كرهه مالك مطلقا وكرهه محمد
والشافعي وأحمد في المسجد الحرام قلنا
النهي تكويين لان تكويين وقد جاوزوا عبور
عابر السيل جنبا وحديثه في لا يقرىوا
لا يجوزوا ولا يعمروا عراة

استقرأ تام بأنه لم يقع ذلك والاولى ما جرى عليه غيره من أهل المذهب (قوله عام تسع) بالجزء بدل من عامهم
 (قوله ونادى على بعيره) المنادى على البعير بأربعين آية من أول سورة براءة هو على كرم الله تعالى وجهه وقد
 أنسده عليه الصلاة والسلام عقب الصديق فلهذه والحكمة في ذلك ليكون الأمر بذلك من أجل بيته عليه السلام
 (قوله ولا تنس ما مر في فصل الجزية) حيث قال وأما دخول المسجد الحرام فذكر في السير الكبير المنع وفي الجامع
 الصغير عدمه والسير الكبير آخر تصنيف محمد رحمه الله تعالى والظاهر أنه أورد فيه ما استقر عليه الحال اهـ وذكر
 قبل هذا ويعنون من استيطان مكة والمدينة لأنهم من أرض العرب قال عليه الصلاة والسلام لا يجتمع في أرض
 العرب دينان ولودخل لتجارة جاز ولا يطيل اهـ (قوله وجاز عبادته) من إضافة المصدر إلى مفعوله أي وجاز عبادة
 المسلم الذي هو أكان يهوديا أو نصرانياً مكي عن السمرقندي قال في المصباح عدت المريض عبادة زرتة والذكر
 عائد وجهه عواد والانتى عائدة وجهها وقد بالألف وإنما جاز لما روي أن يهوديا مرض بجوار النبي صلى الله عليه
 وسلم فقال قوموا بنا نعود جارتنا اليهودي فعاد وقعد عند رأسه وقال قل لا اله الا الله محمد رسول الله فنظر المريض
 إلى آية فقال أبوه أجبه فأجابه وشهد أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله ثم مات فقال النبي صلى الله عليه وسلم
 الحمد لله الذي أنقذني نسمة من النار ولأن العبادة نوع برو قال الله لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلواكم في الدين ولم
 يخرجوكم من دياركم أن تبرؤهم (قوله وفي عبادة الجحوشى قولان) قال الاتقاني ونص محمد في الجحوشى على أنه
 لا بأس بعبادته وأمكن المشايخ اختلافوا فيه (تنبيه) من العبادة المكروهة إذا حملت أنك تنقل على المريض فلا
 تعده فقد قيل بحالة الثقيل حتى الروح ولا تقول على المريض ولا تحرك رأسك ولا تقل ماعلمت أنك على هذه الحال
 الشديدة بل حزن عليه المرض وطيب قلبه وقل له أراك بخير يتأويل واذكر له ما يزيد رجاءه في رحمة الله تعالى بشئ
 من التحويف ولا تضع يدك على رأسه فربما يؤذيه الا اذا طلبه وقل له اذا دخلت عليه كيف تجدك كذا جاء عن
 السلف ولا تقل له أوسر أو سهل على المسجد كذا أو متفق على المساكين لا تنس نفسك فانه من أعمال الجاهل اهـ
 مجتبي (قوله وجاز عبادة فاسق) وهذا غير حكم المختلطة ذكر صاحب المتقط بكرة للمشهور والمقتدى به الاختلاط
 برجل من أهل الباطل والشر لا يقدر الضرورة لانه يعظم أمره بين الناس ولو كان رجلاً لا يعرف يد اربه
 ليدفع الظلم عن نفسه من غير أنم فلا بأس به اهـ (قوله وجاز خصاء البهائم) بالذو ونزع الخصية ويقال خصى
 وخصى فيجوز استعمال فعيل وفعول كما في المصباح (قوله حتى الهرة) والظاهر أن الدجاج كذلك وقد قيل
 أن البهيمة كل حي لا يميز قال في القساموس البهيمة كل ذات أربع قوائم ولوى الماء أو كل حي لا يميز اهـ وعمومه
 للدجاج ونحوه على التفسير الثاني ظاهر (قوله قيل والفرس) ذكر شمس الأئمة الحلواني أنه لا بأس به عند أصحابنا
 وذكر شيخ الاسلام أنه حرام (قوله رقيده بالمنفعة) أي اودفع المضرة قال في الهندية بعد ذكر خصاء الخيل وأما
 في غيره من البهائم فلا بأس به اذا كان فيه منفعة وأما اذا لم يكن منفعة أو دفع ضرره فهو حرام كذا في الذخيرة
 وعلموا بجواز الخصاء بأن فيه تطيباً للحشم وترك الذكاح والتزوي (تنبيه) لا بأس بكى البهائم للسلامة ولا بأس بكى
 الصبيان اذا كان لداً أصابهم لآن ذلك مداواة وكذا لا بأس ببيع الهرة اذا كانت مؤذية ويكره ضربها
 وتعييرك أذنها ولا بأس بشق أذن البنات الاطفال لانهم كانوا يفعلون ذلك في زمن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ولانه ايلام لمنفعة الزينة اهـ سري الدين عن المحيط (قوله على الخيل) الحسن الرمكة لآن الخيل اسم جمع
 يستوى فيه الذكر والانتى اهـ (قوله للتداوى) أي لا بل تقع (قوله وجوز في النهاية الخ) قال في الهندية ولو أن
 مريضاً أشار إليه الطبيب بشرب الخمر روى عن جماعة من أئمة بلخ أنه ينبغي أن كان يعلم بيقيناً أنه يصح حل تناول
 وقال النقيب عبد الملك عن أسامة لا يحل تناول ذخيرة ونقل عن الترمذي يجوز له شرب الدم والبول
 وأما كلى الميتة للتداوى اذا أخبره طبيب مسلم أن شفاءه فيه ولم يجد من المباح ما يقوم مقامه وان قال
 الطبيب يتجمل شفاؤه فيه وجهان اهـ وفي خزائن الفتاوى وأكل خراف الحمام للدواء لا بأس به اهـ (قوله وجاز
 رزق القاذى) لانه حبس نفسه لمصلحة المسلمين والحبس من أسباب النفقة وعلى هذا كانت العناية
 والتابعون وقد فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم لبعض عماله (قوله والالم يحل) لانه مال الغير فيجب رده على
 صاحبه اهـ زيادى وظاهره ولو اخطأ بعضه ببعض وجهت أربابه ومنه يعلم قول من يقول المجموع من حرام
 مكس وغيره اذا اخطأ وجهات أربابه يحل تناوله ان هو مصرف بيت المال (قوله وهل يجزى فيه كلام

بعد حج عامهم هذا عام تسع حين أمر الصديق
 ونادى على بعيره بـ ورة براءة وقال ألا لا يجزى
 بعد عامنا هذا من شرك ولا يطوف عربان
 ورواء النسيجات وغيره ما قلصت قلت
 ولا تنس ما مر في فصل الجزية (و) جاز
 (عبادته) بالاجماع وفي عبادة الجحوشى
 قولان (و) جاز (عبادة فاسق) على الأصح
 لانه مسلم والعبادة من حقوق المسلمين
 (و) جاز (خصاء البهائم) حتى الهرة وأما
 خصاء الأدمى فخرام قبل والفرس وقيدوه
 بالمنفعة والافخرام (والحقنة) للتداوى ولو
 تكلم به فهو متافى (والحقنة) للتداوى ولو
 لا يدخل بطاهر لا نجس وكذا كل تداءى يجوز
 الا بطاهر وجوز في النهاية محرم اذا أخبره
 طبيب مسلم أن فيه شفاء ولم يجد ما يحل
 مقامه قلت وفي البرازية ومعنى قوله صلى الله
 عليه وسلم ان الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم
 عليه نفي الحرمة عند العلم بالشفاء دل عليه
 جواز ساقطة اللقمة بالخمر وجواز شربه لازالة
 العطش انتهى وقد قد مناه (و) جاز (رزق
 القاذى) من بيت المال لو بيت المال حلال
 جمع جبق والالم يحل وعبر بالرزق لانه في كل زمان
 تقديره بقدر ما يكفيه وأهله في كل زمان
 ولو غلب في الأصح وهذا هو بلا شرط ولو به
 كلاً جاز فخرام لان القضاء طاعة فلم تجز
 سائر الطاعات قلت وهل يجزى فيه كلام

الآخرين

في غاية الفقر ولو رضى به ويجب هدمه ولا يعادلو انهم يهدمون ويضعون ما تعلق به قبله ويهدمون وان لم يلاصق ببيان المسلم
بحيث يطلق عليه اسم الجار قرب أو بعد لأن الاسلام يملو ولا يعلى ولا أن فيه ترفعا على المسلمين فيمنعون منه ولو كان
الخط مشتركا بينه وبين مسلم لأن ما لا يتم اجتناب محترم الاجتناب به فهو محترم أى يجتنب قاله الشيخ تقي
الدين وسائر العلماء أئمة الدين اهـ (تبيينه) قال الشرنبلالي في رسالته المؤلفة في هدم دير الجوانية حكى ابن حبان
يسنده الى عبد الرحمن بن غنم أنه كتب الى عمر بن الخطاب حين صالح نصارى الشام بسم الله الرحمن الرحيم هذا
كتاب لعبد الله عمر أمير المؤمنين من نصارى الشام لما قدمتم علينا سألناكم الامان لانفسنا وذراريها وأموالنا
وأهل ملتنا وشرطانا لكم على أنفسنا أن لا تحدث في مدائننا ولا في حواها ديرا ولا كنيسة ولا قلاية ولا صومعة
راهب ولا نجدة ما خرب منها ولا نجحى ما كان منها في حفظ المسلمين ولا نمنع كائننا أن ينزلها أحد من المسلمين
في ليل أو نمر أو نوسع أبوابها للمارة وابن السبيل وأن ينزل من مرتبنا من المسلمين ثلاثة أيام فطعمهم ولا تؤوى
في كائننا ولا منازلنا جاسوسا ولا نكتم غشا للمسلمين ولا نعلم أولادنا القرآن ولا نظهر شركا ولا ندعوله أحدنا
ولا نمنع أحدنا من أقاربنا الدخول في الاسلام أن أرادوا وأن نوقر المسلمين وأن نقوم لهم من مجالسنا أن أرادوا
جاسوسا ولا تشبههم في شئ من ملابسهم من قلادة ولا عمامة ولا نعلين ولا فرق شعر ولا تكلم بكلامهم ولا تتكلم
بكنيتهم ولا نركب السروج ولا نقتله السيف ولا نتخذ شيئا من السلاح ولا نحملة معنا ولا نتق من خواتمنا بالعربية
ولا نبيع الخور وأن نجزم مقام رؤسنا وأن نلزم زينة شحنا كما وأن نشد الزنا نير على أوساطنا وأن لا نظهر
صلبا ولا كتبنا في شئ من طريق المسلمين ولا أسواقهم وأن لا نظهر الصليب في كائننا وأن لا نضرب
بناقوس في كائننا بحضرة المسلمين وأن لا نخرج شعائنا ولا باعونا ولا نرفع أصواتنا مع أمواتنا ولا نظهر النيران
معهم في شئ من طريق المسلمين وأن نرشد المسلمين ولا نطلع عليهم في منازلهم فلما أتيت عمر بن الخطاب بالكتاب
زاد فيه وأن لا نضرب بأحد من المسلمين شرطانا ذلك لهم على أنفسنا وأهل ملتنا وقبائنا منهم الامان فان نحن
خالقنا ما شرطنا له حكم على أنفسنا فلا ذمة لنا وقد حل لكم منا ما حل لأهل المعاهدة والشقاق زاد الخلال
ولا نضرب بناقوس الا ضربا خفيفا في جوف كائننا ولا نزع في ديننا زاد بعد قوله ولا فرق شـ عرو ولا في
مراكبهم وأن نوقر المسلمين في مجالسهم ولا يشارك أحدنا المسلم في تجارة الا أن يكون الى المسلم أمر التجارة
وزاد فكتب لهم عز أن أمضوا لهم ما سألوه وألحق فيه حرفين اشترطهما عليهم مع ما شرطوا على أنفسهم
أن لا يشتروا شيئا من سبائنا ومن ضرب مسلما عداقة قد خلع عهده اهـ ما كتبه الشيخ قاسم وقد نقلته من خطه
رحم الله تعالى اهـ (قوله وجل خذني) ويطلب له أجره عند الامام وكرهه لعن عشرة في الحرم من احاملها
والامام ان عين فعله غير معصية ولا سبب لها وانما يحصل بفعل فاعل مختار وليس من ضرورة الحمل كونها
معصية لانه يكون للاراقة أو للتخيل والحمل أى الملعون فاعله في الحديث ما قرن به صدد المعصية قال نضر الاسلام
قول الامام قياس وقوله ما استحسن اهـ جوى (قوله اقبام المعصية بعينه) فيه منافاة ظاهرة لقوله سابقا لأن
المعصية لا تقوم بعينه وعمله في المنع بأن النبي صلى الله عليه وسلم لعن العاصم (قوله بسواد الكوفة) سمي بذلك
لكثرة ما فيه من زرع الاخنر وغرسه حتى ترى من كثرته سواد او قريب من هذا المعنى قوله تعالى مد عاقبتان
(قوله وأما الامصار) الانب في التعبير كالا مصار الخ (قوله لظهور شعار الاسلام) فلا تعارض باظهار شعار
الكفر (قوله لانه اعانة على المعصية) وله أن الاجارة تقع على منفعة البيت ولهذا يجب الاجر بمجرد التسليم
ولامعصية فيه وانما المعصية بفعل المستأجر وهو مختار فيه فقطع نسبته عنه (قوله ويجاز بيع بناء بيوت مكة)
بالاجماع مسكين لانه ملك لمن بناء كرخ في أرض وقف (قوله وارضاها) هو قولها ما واحد روى روايتين عن الامام
لأن أرضها مملوكة لاهلها لظهور آثار الملك وهو الاختصاص بها شرعا وقوله صلى الله عليه وسلم وهل تزل لنا عقيل
من ربيع دليل على أن أرضها تلك وتقبل الانتقال من ملك الى ملك وقد تعارف الناس ببيع أرضها والدور
التي فيها من غير تكبر وهو من أقوى الحجج وقال أبو حنيفة لا يجوز بيع أرضها لما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال
من أكل أجرة أرض مكة فكأنما أكل الربا منق وبقوله ما يفتى وجزم في البرازية بقول الامام وهو الكراهة وأخر
دليله في الهداية فدل على اختياره وأما اجارتها فتكره كافي التبيين والهداية وقال في مختارات النوازل لصاحب
الهداية لا بأس باجارتها اهـ (قوله وقد مرقى الشفعة) قال في المنع وقدمه في الشفعة أن الفتوى على صحة بيع

(وجعل خردني) بنفسه أوداعته (باجر)
لا يصحها القيام المعصية بعينه (و) جاز
(اجارة بيت بسواد الكوفة) أى قراها
(لا يغيرها على الاصح) وأما الامصار وفري
غير الكوفة فلا يمكن لظهور شعار الاسلام
فيها وخص سواد الكوفة لأن غالب أهلها
أهل الشيعة (لتجديت نارا وكنيسة أو بيعة
أو يباع فيه الخمر) وقال لا ينبغي ذلك لانه اعانة
على المعصية وبه قالت الثلاثة زيادى (و) جاز
(بيع بناء بيوت مكة وأرضها) بلا كراهة
وبه قال الشافعى وبه يفتى عيني وقد مرقى
الشفعة وفي البرهان في باب العشر ولا يكره
بيع أرضها كبناءها وبه يعمل وفي مختارات
النوازل لصاحب الهداية لا بأس ببيع بناءها
واجارتها الكنى في الزيادى وغيره يكره اجارتها

دور مسكة وجوب الشفعة فيها اه (قوله قال) أي صاحب السكابين (قوله وبهم هذا يظهر الفرق) أي بين أيام
الموسم وغيرها (قوله والتوفيق) فن قال ~~ب~~ كراهة الاجارة جل على أيام الموسم ومن نفاها جل على غيرها
(قوله وهكذا) أي كما كان الامام يفتي (قوله تحترز عن القزد والابق) أفاد بذلك أن الجواز له هذا القصد
يكن شيء من ذلك بكمه لما فيه من الايذاء للحيوان المحترم ومنه العبد الامه اذ لا فرق (قوله وقبول هديته ناجرا)
أي غير الكسوة والتعدي لما يأتي قال السكرخي في كتاب المأذون من مختصره لو أهدى المأذون هدية أو دعا
رجلا إلى منزله ففقداه أو أعار رجلا دابة ليركبها أو ثوبا يلبسه فذلك جائز لا بأس به ولا ضمان على الرجل الخ
في شيء من ذلك ان عطيت الدابة تحتها أو تحرق الثوب من لبسه ولا بأس أن يقبل من العبد صدقة باليسير اه
ملخصا من حاشية الشلبي (قوله وكسره كسوته) بفتح الكاف مصدر كسوته جوى وفي القاموس كسوة
بالضم بلدة معروفة بمشق والثوب ويكسرو في المختار ~~ك~~ ونه ثوبا كسوة بالكسر فاكسى اه وظاهره
أن المصدر يأتي بالكسر (قوله أي قبول هدية العبد) أشار به إلى أنه من اضافة المصدر إلى فاعله لا إلى مفعوله
فتدبر قال في التبيين والقياس أن لا يجوز الكل لانه تبرع والعبد ليس من أهله لكن يجوز للضرورة استحسانا
لانه لا يجد بدائل منه كاضيفه ليجتمع اليه المجاهزون أو يجلب قلوب المعاملين فكان من ضرورات التجارة
ومن ملك شيئا ملك ما هو من ضروراته وقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقبل هدية سلمان الفارسي قبل
أن يعتق وقبل هدية بريدة وقال هو لها صدقة ولناه هدية وكان عليه الصلاة والسلام يجب دعوة المملوك
اه والمجاهزون بالزاي جمع مجاهزون وهو الغني من التجار وكأنه أريد به المجهزون الذي يبعث التجار بالجهاز
وهو فاخر المتاع أو يسافر به فخراف إلى الجاهز اه عزى زاده (قوله واستخدم الخصى) لان فيه تحريض
الناس على الخساء الذي هو مثله وقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنها فيحرم اه منح (قوله وقيل بل
دخوله) الاولى بل في دخوله وعلى القيل اقتصر القهستاني ونقله الكرماني والعلة تفيد الاطلاق فكان هو
المعقد (قوله ولولم يشترط) الاولى أو لم يشترط ليفيد اتحاد الحكم في الصورتين ويكون مطلقا على قوله يشترط
قال في الشريعة لالية وجعل المسئلة في التجنيس والمزيد على ثلاثة أوجه اما أن يشترط عليه في القرض أن
يأخذها تبرعا أو شراء أو لم يشترط ولكن يعلم أنه يدفع لهذا أو قال قبل ذلك في الوجه الاول والثاني لا يجوز
لانه قرض جزم منفعة وفي الوجه الثالث جاز لانه ليس بشرط المنفعة فاذا أخذ يقول في كل وقت يأخذ هو على
ما قاطعتك عليه اه (قوله وهو بقاء ماله) وكفايته للعاجات ولو كان في يده لم يخرج من ساعته ولم يبق (قوله وكره
تحريم اللعب) بكسر اللام وسكون العين وفتح اللام وكسر العين وسكونه مصدر رعب بالكسر والاسم
اللعبة بالضم ما يلعب به قاموس واللعب مالا فائدة فيه أصلا كشف (قوله بالتدبر) هو اسم معرب ويقال له
التدبير أيضا بفتح الدال وكسر الشين والشير اسم ملك وضع له التدبر كما في المهمات وفي زين العرب قيل ان الشير
معناه الخلو وفيه نظر قالوا هو من موضوعات شايور بن اردشير ثاني ملوك الساسانية وهو حرام مستقط
للعبد بالاجماع اه قهستاني (قوله والشارف) معرب شدرنج وانما كرهه لان من اشتغل به ذهب
عناؤه الديني وجاء العناء الاخرى فهو حرام وكبيرة عندنا وفي ابا حنيفة اعانة الشيطان على الاسلام والمسلمين
كافي (قوله قاضي الشرق والغرب) هو الامام الثاني أبو يوسف لان ولايته شملت المشرق والمغرب اه عبد البر
(قوله ولم يحل بواجب) ولم يكثر عليه الخلف بالكذب في أدب القاضين لانه لا يشترط عدالة اللاعب بالشارف
الا اذا قام عليه أو شغل ذلك عن الصلوات أو ~~ك~~ كثر الخلف بالكذب فأما بدون هذه المعاني فلا تسقط
عدالته لاختلاف العلماء في حرمة لعبه اه عبد البر (فرع) اللعب بالاربعة عشر حرام وهو قطعة من خشب
تختر فيها ثلاثة أسطر ويجعل في تلك الخفر حصي مغار يلعب بها اه منح (قوله وكره كل لهو) أي لعب وهبث
فلا ثلاثة بمعنى واحد كما في شرح التأويلات والاطلاق شامل لنفس الله على واستماعه الرقص والسخرية
والتعديق وضرب الاوتار من الطنبور والبربط والرباب والقانون والمزمار والصنج والبوق فانها كلها مكروهة
لانها زى الكفار واستماع ضرب الدف والمزمار والغناء وغير ذلك حرام وان سمع بغيته يكون معذورا ويجب
أن يجتهد أن لا يسمع اه قهستاني (قوله لتوله صلى الله عليه وسلم الخ) وقال صلى الله عليه وسلم لا تحضر الملائكة
شيئا من الملاهي سوى النضال والرهان أي المسابقة بالرمي والفرس والابل والارجل قهستاني (قوله

وفي آخر الفصل الخامس من التتارخانية
واجارة الوهبانية قالوا أبو حنيفة أكره
اجارة بيوت مسكة في أيام الموسم وكان يفتي
لهم أن ينزلوا عليهم في دورهم أقوله زما إلى سواء
العا كف فيه والبادور خص في أيام غير أيام
الموسم انتهى فاجتنبنا قلت وبهم هذا يظهر الفرق
والتوفيق وهكذا كان ينادى عرب الخطاب
رضي الله عنه أيام الموسم ويقول يا أهل مكة
لا تتخذوا البيوت منكم أبوابا ينزل البادي حيث
شاء ثم يهبطوا إليه فيلجأ فليحفظ (و) جاز (قيل
العبد) تحترز عن القزد والابق وهو سنة
المسلمين في الفساق (وقبول هديته ناجرا
واجابة دعوته واستعارة دابته) استحسانا
(وكره كسوته) أي قبول هدية العبد (ثوبا
واهداؤه التقديس) لعدم الضرورة
(واستخدام الخصى) ظاهره الاطلاق وقيل
بل دخوله على الحرم لو سنة خمسة عشر
(و) كره (اقراض) أي اعطاء (بقال)
كتباز وغیره (دراهم) أو بر الخوف هل يكره
لوبيق بيده يشترط (لأخذ) متفرقا منه
بذلك (ما شاء) ولولم يشترط حال العقد لكن
يعلم أنه يدفع لذلك شربة لالية لانه قرض جزم
منعاه وهو بقاء ماله فلو أودعه لم يكره لانه
لو ذلك لا يضمن ~~ك~~ كذا الوشرط ذلك قبل
الاقراض ثم أقضه لم يكره اتفاقا قهستاني
وشربة لالية (و) كره تحريم (اللعب
بالتدبر) كذا (الشارف) بكسر أوله ويميل
ولا يفتح لانه نادرا وأباحه الشافعي وأبو
يوسف في رواية وتعلمها شارح الوهبانية فقال
ولا بأس بالشارف وهي رواية
عن الخبر قاضي الشرق والغرب توتر
وهذا اذا لم يتأمر ولم يداوم ولم يحل بواجب
والا فحرام بالاجماع (و) كره (كل لهو) أقوله
صلى الله عليه وسلم كل لهو والمسلم حرام الا ثلاثة

ومناضلة بتوسه) قال في مختصر النباهة يقال انتضل القوم وتناضلوا أي رموا بالسبق وناضله إذا راماه
 اه وفي الجواهر قد جاء الاثر في رخصة المسارعة لتجصيل القدرة على المقاتلة دون التلهي فانه مكروه اه والظاهر
 أن يقال مثل ذلك في تأديب الفرس والمناضلة بالقوس (قوله وكره جعل الغل) بضم الغين المجعولة ويطلق
 على العطش أو شدته أو حرارة الجوف وبكسرهما الحقد كالغليل (قوله طوق له راية) نسره القهس متان في الطوق
 من حديد جامع لليد الى العنق مانع عن تحريك الرأس يجعل في عنق العبد اه وكلام المؤلف يفيد المغالبة بين
 الطوق والراية وهو خلاف ما في الزيلعي والحوي وعبارة الاخير بعد قول الكنز وجعل الراية في عنق العبد الراية
 العلامة التي تجعل في عنق الغلام ليعلم أنه آبق وهو طوق مسمر بسمار عظيم ينعمة من تحريك رأسه اه وهذا
 يفيد الاتحاد قد بر (قوله يعلم) من أعلم ونهيه لاطوق وهو وجه تسميته بالراية تشبيهاً (قوله بعقد العز) من العقد
 وهو يكسر القاف كما في الحوى ووجه الكراهة في هذا أنه يوهم أن عزه متعلق بالعرش والعرش حادث وما يتعلق
 بالحادث حادث وعزه قديم لانه وصفاته قديم اه حوى وهكذا عبارة أكثر المشايخ قال قاضي زاده الظاهر أن
 ما هو بواضعه هنالك من إيهام مطلق تعلق عزه تعالى بالمحدث اذ قد تقرر في علم أصول الدين أن ظهور المحدثات
 كلها وبروزها من كتم العدم الى دائرة الوجود بحسب تعلق ارادة الله تعالى وقدرته بذلك والحادث انما هو
 في التعلقات دون الصفات ولا نقصان في ذلك بل هو كمال محض فكذا الحال في صفة عزه تعالى وانما مرادهم
 بما هو بواضعه إيهام تعلق عزه تعالى بالمحدث تعلقاً خاصاً وهو أن يكون ذلك المحدث مبدءاً ومنشأً لعزه تعالى
 كما توهمه كلمة من في قوله من عرشك اذ اظهر المبادر منها ابتداء الغاية حتى قال بعضهم ان جميع معاني من
 ترجع الى معنى ابتداء الغاية ولا شك أن التعلق بالمحدث على هذا الوجه غير متصور في عزه تعالى ولا في صفة من
 صفاته اه وفيه أن التعلقات لا توصف بالحادث لانهم لم ترتق الى مرتبة الوجود عند من يجعلها أحوالاً وعند
 المتأخرين ترجع الى صفة التكوين وهي مسئلة صفات الافعال (قوله للآثر) وهو ما روي أنه كان من دعائه
 صلى الله عليه وسلم اللهم اني أسألك بعقد العز من عرشك ونهيه الرحمة من كتابك وبإيهام الاعظم وجدل الاعلى
 وكلما نك التامات في دعائه لتقضي حاجته فان الله تعالى يقضيها ثم قال عليه الصلاة والسلام لا تعلموها السفهاء
 فانهم ادعوه مستجابة (قوله فيما يخالف القطعي) وهو تنزيه الحق تعالى عن مثله (قوله اذ المتشابه) الاولى أن يقول
 والمتشابه أي الذي هو كذا الدعاء (قوله اغايبت بالقطعي) أي ثم يجري فيه طريقا السلف والخلف في
 التدوير والتأويل أي وهذا خبر آحاد وقوله فيما يخالف القطعي ليس في عبارة الهداية وفي شرح الحوى
 ولو جعل العز صفة للعرش كان جائزاً لانه وصف بالكرم والمجد فكذا بالاعز ولا يشك أحد أنه موضع الهيبة واطهار
 كمال القدرة وان كان الله تعالى مستغنياً عنه قال العلامة المقدسي وعلى هذا تكون من بيانية أي بعقد العز
 الذي هو عرشك وهذا وجه وجيه لما اختاره النقيب اه (قوله الابيه) أي بذاته وصفاته واسمائه والافضل
 في الدعاء أن يسط كفيه ويكون بينهما فرجة وان قلت ولا يضر احداً ما على الاخرى وأن يكونا بهذا الصدر
 ويمسح بهما وجهه على الصحيح وإذا كان لا يمكنه أن يدعوا لاهو سواء فالدعاء أفضل ويكره الدعاء عند ختم القرآن
 جماعة لانه لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وكذا لا يصلي أحد على أحد) أي استقلالاً قال في الثانية
 ويكره أن يصلي على غير النبي صلى الله عليه وسلم وحده فيقول اللهم صل على فلان ولو جمع في الصلاة بين النبي
 صلى الله عليه وسلم وبين غيره فيقول اللهم صل على محمد وعلى آله وأصحابه جازاه والمراد غير الملائكة أمهم فيجوز
 عليهم استقلالاً قال في الغرائب والسلام يجوز في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اه (قوله الاعلى النبي)
 آل الجنس والمناسب زيادة الملائكة (قوله لانه لاحق للخلق) قد يقال انه لاحق لهم وجوباً على الله لكن الله
 سبحانه جعل لهم حقاً من فضله أو إرادياً لاحقاً الحرمه والعظمة فيكون من باب الوسيلة وقد قال تعالى وابتغوا اليه
 الوسيلة وقد عتد من آداب الدعاء التوسل على ما في الحصن وجاء في رواية اللهم اني أسألك بحق السائلين عليك
 وبحق غمائي اليك فاني لم أخرج أشراً ولا بطراً الحديث اه ملا على في شرح التنبيه (قوله وان كان الاولى قوله)
 لما في صحيح البخاري من حديث البراء قال أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم بسبع ونهانا عن سبع أمرنا بتباعد
 الجنائز وعبادة المربض واجابة الداعي ونصر المظلوم وبراء القسم ورد السلام وتسميت العاطس الحديث (قوله
 سألت أي الخلق من صدقاتهم) قوله يعجبني أن لا يعطيه شيئاً محمول على ما اذا لم يعلم ضرورته (قوله يناب على قراءته)

ملاعبة أهله وأدبيه بتوسه ومناضلته
 بتوسه (وكره جعل الغل) طوق له راية
 (في عنق العبد) يعلم بإيقاعه في زماناً لا بأس به
 الغلبة الا باق خصوصاً في السودان وهو
 المختار كما شرح المجمع للعيني (بخلاف القيد)
 فانه حلال كما مر (وكره) قوله في دعائه
 بعقد العز من عرشك بتقديم العز وعن
 أبي يوسف لا بأس به وبه أخذ أبو الياث
 للأثر والاحوط الا متناع لكونه خبراً واحداً
 فيما يخالف القطعي اذ المتشابه اغايبت
 بالقطعي هداية وفي التارخانية معزياً
 لا يتفق عن أبي يوسف عن أبي حنيفة
 لا ينفق عن أحد أن يدعوا لله الابيه والدعاء
 المأذون فيه المأمور به المستفيد من قوله
 تعالى والله الاعلى أحد على أحد الاعلى النبي
 وكذا لا يصلي أحد على أحد (بحق رسولك
 صلى الله عليه وسلم) (وكره قوله) بحق رسولك
 وأنبيائك وأوليائك) أو بحق البيت لانه
 لاحق للخلق على الخلق تعالى ولو قال لا آخر
 بحق الله أو بالله أن تفعل كذا لا يلزم ذلك
 وان كان الاولى فعله درر وفي المختارات قال
 ابن المبارك سألت لوجه الله أو لخلق الله يعجبني
 أن لا يعطيه شيئاً لانه عظيم ما حقر الله وفيها
 قرأ القرآن ولا يعمل بوجهه يناب على قراءته
 لمن يصلي ويعصى

وان كان يأثم بترك العمل فالتواب من جهة والاثم من أخرى (قوله قيل نعم) ظاهره ضعفه وقد قال تعالى ادعوا ربكم تضرع وخفية وورد خبر الذكرا حتى والظاهر كما جمع به بعضهم في الذكر أنه يختلف باختلاف الاحوال من استحضار وغيره ورياء وغيره (تنبيه) يستحب قال الله تعالى ولا يقول قال الله بلا رداف وصف صالح للتعظيم كذا في الوجيز رجل سمع اسماء الله تعالى يجب عليه تعظيمه فيقول سبحان الله أو ما أشبهه ذلك ولو سمع اسم النبي صلى الله عليه وسلم وهو بشر لا يجب عليه أن يصلي وأن يفعل ذلك بعد فراغه من القرآن لحسن شايع ولو قرأ القرآن فقرأ على اسم نبي فقرأ القرآن على تأليفه وتظمه أفضل من الصلاة في ذلك الوقت وان فرغ ففعل فهو أفضل وان لم يفعل فلا شيء عليه ملقط وعند طلوع الشمس وفي الاوقات التي نهى عن الصلاة فيها الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء والتسبيح أولى من قراءة القرآن وكان السلف يسبحون في هذه الاوقات ولا يقرؤون القرآن هندي (قوله وكراهة احتكاك قوت البشر) الاحتكاك حبس الطعام للفلاحة افعال من حكر اذا ظلم ونقص وحكر بالشئ اذا استبد به وجبته عن غيره وتقييده بقوت البهائم والبشر قول أبي حنيفة وعليه الفتوى وقال أبو يوسف كل ما أنكر بالعمامة حبه فهو احتكاك وان كان ذهباً أو فضة أو ثوباً كذا في الكافي اهـ شرب ليلية وقال في التبيين ثم المدة اذا قصرت لا تكون احتكاك لعدم الضرر واذا طالت المدة يكون احتكاكاً مكرهاً لتحقيق الضرر ثم قيل هي مقدرة بأربعين ليلة لقوله عليه السلام من احتكر طعاماً أربعين ليلة فقد برئ من الله وبرئ الله منه وقيل بالشهر لان مادونه قليل عاجل والشهر وما فوقه كثير آجل ويقع التفاوت في الاثم بين أن يترخص العزة الظاهر أنه بالعين المهمة والزاى المجهدة أى قلة الاقوات أى الغلاء وبين أن يترخص القبط والعباد بالله تعالى وقيل المدة للمعاينة في الدنيا أى بنحو التعزير وأما الاثم فيحصل وان قلت المدة اهـ ببعض تصرف قال ملاسكين والاصل أن التجارة في الطعام غير محجوزة اذا كانت على قصد الاحتكاك وترخص الغلاء وقصد الاضرار بالناس أما اذا لم يكن شئ من ذلك فهو محجوز اهـ قال هشام عن محمد الحكرة في الحنطة والشعير والقر الذي هو قوت الناس والنت الذي هو قوت البهائم وليس في الثياب حكرة ولا في الارز ولا في العسل ولا في السمن ولا في الزيت وقال أبو يوسف في الزيت حكرة اهـ وجه قول أبي يوسف عموم النهي عن الحكرة بلا فصل لان الضرر يلحق بحكرة هذه الاشياء كالحنطة وقول محمدان الادهان والعسل ليس بهما اقوام الابدان فلا يضر عدمهما كما في سواهما وهذا لان الحاجة اللازمة الدائمة في الاقوات دون غيرها فلا يكره حبس غير الاقوات قال القدوري في شرح مختصر الكرخي قول محمدان حبس الارز ليس باحتكاك محمول على البلاد التي لا يتقوتونه أما في الموضع الذي هو قوتهم مثل طبرستان فهو احتكاك وأما الثياب فلا اقوام الابدان وبقاء الحياة لا يتوقف عليها اهـ من حاشية الشلبي (قوله وقت) بالقاف والتاء المتناهية من فوق النصفمة بكسر الفاءين وهي الرطب من علف الدواب اهـ حلي وفي المكي عن المغرب اليابس من الاسفست اهـ (قوله في بلد يضر بأهله) بأن كانت البلدة صغيرة بخلاف ما اذا لم يضر بأن كان المصر كبيراً لانه حابس ملكه من غير اضرار بغيره اهـ تبيين (قوله حديث الجالب مرزوق والمحتكر ملعون) قال النقيب انما أراد بالجالب الذي يشتري الطعام للبيع فيجلبه الى بلده فيبيعه فهو مرزوق لان الناس يتفجعون به فيله بركة دعاء المساكين والمحتكر يشتري الطعام للمنع ويضر بالناس لان في ذلك تضيقا على المساكين فلم يجز وهذا نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تلقى الجلب وعن تلقى الركبان اهـ ثم اللعن على قسمين أحدهما المراد من رجة الله وذلك لا يكون الا للكافر والثاني الابعاد عن درجة البرار ومقام المحلين وهو المراد بقوله المحتكر ملعون ونظائره لان المؤمن عند أهل السنة لا يخرج عن الايمان بارة كتاب كبيرة كذا في الكفاية اهـ شاي بنوع تصرف وفي القهستاني وشرط بعضهم الاشتراء وقت الغلاء ينظر زيادته كذا في الاختيار فلو اشترى في الرخص لا يضر بالناس لم يكره حكره كما في القهستاني (قوله ومثله تلقى الجلب) أى في التفصيل بين كونه يضر أهل البلد أو لا وصورته كما في ملاسكين أن يخرج من البلد الى القافلة التي جاءت بالطعام ويشتري منها خارج البلد وهو يريد حبسه ويمتنع عن بيعه ولم يترك حتى تدخل القافلة البلد قالوا هذا اذا لم يابس الملقى سعر البلاء على التجار فان ليس فهو محتكر اهـ (قوله يبيع ما فضل من قوته) قوت أهله) الى زمن يعتبر فيه السعة كما في الهداية والتبيين شرب ليلية (قوله وفافاء على الصحيح) لان أبا حنيفة رضى الله تعالى عنه يرى الجبل دفع ضرر عام وقيل لا يبيع عند أبي حنيفة لانه لا يرى الجبل على الحر العاقل البالغ

• فروع • هل يكره رفع الصوت بالذكرا والدعاء
قيل نعم وقامه قبيل جنائيات البرازية (و) كره
(احتكاك قوت البشر) كتب وعقب ولوز
(والبهائم) كتب وقت (في بلد يضر بأهله)
حديث الجالب مرزوق والمحتكر ملعون
فان لم يضر لم يكره ومثله تلقى الجلب
(و) يجب أن (بأمره القاضي) يبيع ما فضل
عن قوته وقوت أهله فان لم يبيع) بل خالف
أمر القاضي (عززه) بأمره رادعاه (وباع)
القاضي (عليه) طعامه (وفافاء) على الصحيح

غيره وخاف الهلاك تناوله بلا رضاه وتقله الزياحي عن الاختيار وأقره (ولا يكون محسرا بحبس غله أرضه) بلا خلاف (ومجملوه من بلد آخر) خلافاً لثاني
وعند محمدان كان يجب منه عادة كره وهو المختار (ولا يصرحاً كم) أقوله عليه الصلاة والسلام لا تسعروا فإن الله هو المسعر القابض الباسط الرازق (الا اذا تعدي
الارباب عن القيمة تعدياً فاحشاً فيسعر بمشورة أهل الرأي) وقال مالك على الوالي التسعير عام الغلاء ٢٠١ وفي الاختيار ثم اذا سعر وخاف البائع ضرب الامام

لونه من يريانه (قوله أخذ الطعام من المتكرين) أي ويبقى له - م قوتهم وقوت عيالهم كما لا يخفى (قوله ولا يكون محسرا الخ) الظاهر أن المراد أنه لا يأثم اثم المتسكروا كان عليه اثم بانتظار الغلاء أو القسط لنية السوء للمسلمين
(قوله وهو المختار) ذكره في الملتقى وأخره في الهداية بقوله قد دل على اختياره (قوله ولا يصرحاً كم) أي يكره ذلك كما في البرازية والنهي (قوله اتوله عليه الصلاة والسلام) لما غلغلا في المدينة فقالوا يا رسول الله لو سعت فذكره وتما - كما في المقاصد الحسنة وإن لا رجوا أن ألقى الله وليس أحدكم بطالبني بمظلة في دم ولا مال قال واسناده على شرط مسلم ثم استند إلى جماعة من الصحابة بلفظ غلغلا في المدينة قال فذهب الصحابة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا اغلغلا السعير فسر لنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله هو المعطي إن الله ملككم كما سمعتم
عمارة على فرس من حجارة الباقوت طوله قد يصير يدور في الامصار ويقف في الاسواق فينادي ألا يغفلوا كذا وكذا ألا يبرح كذا وهو صحيح ولم يصب ابن الجوزي في عهده في الموضوعات (قوله تعدياً فاحشاً) يذنه الزياحي وغيره بالبيع بضعف القيمة (قوله على الوالي) قاله في المذهب وبين مذهبه الا انهم وعدهم أفاده أبو السعود (قوله لو تفتش) صوابه لو زاد (قوله لا يجعل للمشتري) أي أن يأخذ بما قدر الحماكم (قوله يرجع المشتري بالنقصان في الخبر لا اللحم) جعل الزياحي وغيره ذلك فيما اذا كان المشتري من غير أهل البلد وعلمه بأن سحر الخبر يظهر عادة في البلدان وسعر اللحم لا يظهر الا نادراً فيكون شرطاً في الخبر بزم مقدار ما عينا باختيار العادة دون اللحم وقال قبله ولو اطلق أهل بلدة على سعر الخبز واللحم وشاع ذلك فيما بينهم فاشترى رجل منهم خبزاً بدينارهم أو لحماً فأعطاه البائع ناقصاً والمشتري لا يعرف ذلك كان له أن يرجع عليه بالنقصان اذا عرف أن المعروف كائن شرطاً وان كان المشتري من غير أهل تلك البلدة كان له أن يرجع بالنقصان في الخبر دون اللحم اه (تنبيه) اذا باع بغير ما سأل الحماكم اجازة القاضي أي لا يفسخه وليس المراد أنه متوقف على اجازة القاضي كما فهمه أبو السعود قال في التبيين وينبغي للقاضي أو السلطان أن لا يجعل بمقتضى ما اذا رفع اليه هذا الامر ولا بالتسعير بل يأمره بأن يبيع ما فضل عن قوته وقوت أهله على اعتبار السعة وينهاه عن الاحتكار ويعظه ويذكره عنه فاذا رفع اليه ثانياً فله به كذلك وهو تدبره وان رفع اليه ثانياً فله به وعززه حتى يتنعم ويوزل عن الناس اه (قوله فيسعر عليهم - الحماكم) عبارة الله - ثانياً فيسعر وهي الانسب (قوله على ما قال أبو يوسف) من كراهة الاحتكار مطلقاً وفيه أن هذا في الاحتكار لا في التسعير الا أن يكون اعتبار ذلك في التسعير أيضاً وقوله ينبغي جواب اذا وقد علم أن التسعير انما هو عند التعدي في التوثيق وغيره ما (قوله والا حياط) أي فيما اذا جاب ما ما بمقامه ولم يدبر صاحبها اه حلي (قوله ولم يقيد بجماعة) أي من الاطلاع على العورات وكسر الزناج بالرمي وفي المنع قال شيخنا سري الدين بن الشحنة في شرحه ولم أر اطلاق التعزير في غير النظم الوهابية لاحد من المتقدمين ر قوله والله اعلم عاداتهم فكان لا يعاقب ذلك في زمانهم الا من يطلع ويرى ويتجسس به (قوله وان للاستئناس) أي حبسها للتأنيس بأصواتها (قوله ولا يخرج عن ملكه باعتاقه) حتى اذا وجدها قبل أن يأخذها الغير أخذها لان قبضها غيره لما يأتي بعد (قوله أشد من ظلم الذي) لانه لا ناصر له الا الله وورد أشد غضب الله تعالى على من ظلم من لا يجد ناصر الا الله تعالى (قوله أشد من ظلم المسلم) لانه يشدد الطلب على ظالمه ليكون معه في عذابه ولا مانع من طرح سيئات غير الكفرة على ظالمه فيعذب بها بل ذكره بعضهم (قوله خلافاً لما ذكر في مسائل شتى) حيث جعل حل المداينة بالجعل قاصراً على الفرس والابل والارجل والرمي (قوله فكان مندوباً) انما يكون كذلك بالتصديق اما اذا قصد التلوي أو الفخر أو لتري شجاعته فانما هو الكراهة لان الاعمال بالنيات فكما يكون المباح طاعة بالنية تصير الطاعة معصية بالنية (قوله أم يدونه الخ) ظاهره انه مرتبط بكلام الاثمة الثلاثة وما يأتي له في يد أن هذا أهل المذهب وحينئذ يتعين الاقتصاد على الاتي (قوله لزومه بالعقد) أي أو بالقبض بحيث يستحقه ويتقضى له به ولا يرجع عليه فليس بمنزلة الهبة وفي المجتبى ما فيه وفي بعض النسخ فان سبقه حل المال وان أبي يجبر عليه اه وفي الهندية عن الخلاصة والمراد بالجو ازال الحل لا الاستحالة (قوله لانه يصير قاراً) من التمر الذي يزداد تارة ويتنفس أخرى وهي القمار قار الا أن كل واحد من المتساعرين يجوز أن يذهب ماله إلى صاحبه وأن يستفيد مال صاحبه فيجوز لا زباده والا تنقاس في كل واحد منهم ما هو حرام باله (قوله واللام يجوز) قال محمد في الكتاب ادخال

لونه من يريانه (قوله أخذ الطعام من المتكرين) أي ويبقى له - م قوتهم وقوت عيالهم كما لا يخفى (قوله ولا يكون محسرا الخ) الظاهر أن المراد أنه لا يأثم اثم المتسكروا كان عليه اثم بانتظار الغلاء أو القسط لنية السوء للمسلمين
(قوله وهو المختار) ذكره في الملتقى وأخره في الهداية بقوله قد دل على اختياره (قوله ولا يصرحاً كم) أي يكره ذلك كما في البرازية والنهي (قوله اتوله عليه الصلاة والسلام) لما غلغلا في المدينة فقالوا يا رسول الله لو سعت فذكره وتما - كما في المقاصد الحسنة وإن لا رجوا أن ألقى الله وليس أحدكم بطالبني بمظلة في دم ولا مال قال واسناده على شرط مسلم ثم استند إلى جماعة من الصحابة بلفظ غلغلا في المدينة قال فذهب الصحابة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا اغلغلا السعير فسر لنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله هو المعطي إن الله ملككم كما سمعتم
عمارة على فرس من حجارة الباقوت طوله قد يصير يدور في الامصار ويقف في الاسواق فينادي ألا يغفلوا كذا وكذا ألا يبرح كذا وهو صحيح ولم يصب ابن الجوزي في عهده في الموضوعات (قوله تعدياً فاحشاً) يذنه الزياحي وغيره بالبيع بضعف القيمة (قوله على الوالي) قاله في المذهب وبين مذهبه الا انهم وعدهم أفاده أبو السعود (قوله لو تفتش) صوابه لو زاد (قوله لا يجعل للمشتري) أي أن يأخذ بما قدر الحماكم (قوله يرجع المشتري بالنقصان في الخبر لا اللحم) جعل الزياحي وغيره ذلك فيما اذا كان المشتري من غير أهل البلد وعلمه بأن سحر الخبر يظهر عادة في البلدان وسعر اللحم لا يظهر الا نادراً فيكون شرطاً في الخبر بزم مقدار ما عينا باختيار العادة دون اللحم وقال قبله ولو اطلق أهل بلدة على سعر الخبز واللحم وشاع ذلك فيما بينهم فاشترى رجل منهم خبزاً بدينارهم أو لحماً فأعطاه البائع ناقصاً والمشتري لا يعرف ذلك كان له أن يرجع عليه بالنقصان اذا عرف أن المعروف كائن شرطاً وان كان المشتري من غير أهل تلك البلدة كان له أن يرجع بالنقصان في الخبر دون اللحم اه (تنبيه) اذا باع بغير ما سأل الحماكم اجازة القاضي أي لا يفسخه وليس المراد أنه متوقف على اجازة القاضي كما فهمه أبو السعود قال في التبيين وينبغي للقاضي أو السلطان أن لا يجعل بمقتضى ما اذا رفع اليه هذا الامر ولا بالتسعير بل يأمره بأن يبيع ما فضل عن قوته وقوت أهله على اعتبار السعة وينهاه عن الاحتكار ويعظه ويذكره عنه فاذا رفع اليه ثانياً فله به كذلك وهو تدبره وان رفع اليه ثانياً فله به وعززه حتى يتنعم ويوزل عن الناس اه (قوله فيسعر عليهم - الحماكم) عبارة الله - ثانياً فيسعر وهي الانسب (قوله على ما قال أبو يوسف) من كراهة الاحتكار مطلقاً وفيه أن هذا في الاحتكار لا في التسعير الا أن يكون اعتبار ذلك في التسعير أيضاً وقوله ينبغي جواب اذا وقد علم أن التسعير انما هو عند التعدي في التوثيق وغيره ما (قوله والا حياط) أي فيما اذا جاب ما ما بمقامه ولم يدبر صاحبها اه حلي (قوله ولم يقيد بجماعة) أي من الاطلاع على العورات وكسر الزناج بالرمي وفي المنع قال شيخنا سري الدين بن الشحنة في شرحه ولم أر اطلاق التعزير في غير النظم الوهابية لاحد من المتقدمين ر قوله والله اعلم عاداتهم فكان لا يعاقب ذلك في زمانهم الا من يطلع ويرى ويتجسس به (قوله وان للاستئناس) أي حبسها للتأنيس بأصواتها (قوله ولا يخرج عن ملكه باعتاقه) حتى اذا وجدها قبل أن يأخذها الغير أخذها لان قبضها غيره لما يأتي بعد (قوله أشد من ظلم الذي) لانه لا ناصر له الا الله وورد أشد غضب الله تعالى على من ظلم من لا يجد ناصر الا الله تعالى (قوله أشد من ظلم المسلم) لانه يشدد الطلب على ظالمه ليكون معه في عذابه ولا مانع من طرح سيئات غير الكفرة على ظالمه فيعذب بها بل ذكره بعضهم (قوله خلافاً لما ذكر في مسائل شتى) حيث جعل حل المداينة بالجعل قاصراً على الفرس والابل والارجل والرمي (قوله فكان مندوباً) انما يكون كذلك بالتصديق اما اذا قصد التلوي أو الفخر أو لتري شجاعته فانما هو الكراهة لان الاعمال بالنيات فكما يكون المباح طاعة بالنية تصير الطاعة معصية بالنية (قوله أم يدونه الخ) ظاهره انه مرتبط بكلام الاثمة الثلاثة وما يأتي له في يد أن هذا أهل المذهب وحينئذ يتعين الاقتصاد على الاتي (قوله لزومه بالعقد) أي أو بالقبض بحيث يستحقه ويتقضى له به ولا يرجع عليه فليس بمنزلة الهبة وفي المجتبى ما فيه وفي بعض النسخ فان سبقه حل المال وان أبي يجبر عليه اه وفي الهندية عن الخلاصة والمراد بالجو ازال الحل لا الاستحالة (قوله لانه يصير قاراً) من التمر الذي يزداد تارة ويتنفس أخرى وهي القمار قار الا أن كل واحد من المتساعرين يجوز أن يذهب ماله إلى صاحبه وأن يستفيد مال صاحبه فيجوز لا زباده والا تنقاس في كل واحد منهم ما هو حرام باله (قوله واللام يجوز) قال محمد في الكتاب ادخال

الثالث انما يكون حيلة للبحر اذا كان الثالث يروهم منه ان يكون سابقا ومسبقا فاما اذا كان يتبين انه
 بسببهم الاحتمال او يتبين انه يصير مسبوقا فلا يجوز هندية وفيه الا اذا دخل محلا بينهم ما فقال كل واحد منهم ما
 ان سبقتني فلك كذا وان سبقتك فلي كذا وان سبق الثالث فلا شيء له ونقله عن الخلاصة ثم ذكر بعد ما نصه فادخلا
 بينهم ما ثالثا وقال الثالث ان سبقتنا فالسالتان وان سبقتنا فلا شيء لنا يجوز استحسانا اهـ وهذا يفيد ان ادخال
 الثالث له صورتان فليتدبر وفي التبيين صورة بالثانية فقط قال وانما جاز لان الثالث لا يفرم شيئا على التقدير
 كلها قطعاً وبقيتنا وانما يحتمل ان يأخذوا ان لا يأخذوا فخرج بذلك عن ان يكون قرارا فصار كما اذا شرط من جانب
 واحد لان القرار هو الذي يستوي فيه الجانبان في احتمال الغرامة اهـ (قوله اخذ منهم ما) أي جازله ذلك كما سبق
 ومحل اخذ منهم ما ان ذكره ذلك أما اذا ذكره شيء معين فانظر قصر الحل عليه (قوله وكذا الحكم في المتفهمة)
 فيحل اذا دخل ثالثا كما اذا كانت المسئلة ذات أوجه ثلاثة وجعلنا الجعل للثالث ان ظهر الصواب معه وان كان
 مع احدهما فلا شيء عليه (قوله فاذا شرط لمن معه الصواب صح) هذه صورة القرار لا احتمال الزيادة والنقص
 في كل والحلال ان يجعل الجعل لزيد مثلا ان ظهر صوابه وان ظهر مع الآخر فلا شيء له (قوله والمصارعة الخ) قال
 في جواهر الفتاوى ليست يبدعة وقد جاء الاثر فيها الا انه يتطرق ان اراد التلوي بكرة له ذلك ويمنع عنه وان اراد
 تحصيل القوة بقدر على المقاتلة مع الكثرة فانه يجوز ويناب عليه اهـ (قوله فيحل في كل شيء) طاهره بيم الطير
 والبقرة والسفن والسبابة وأما الصولجان وهو الكرة فالقواعد تنقضي بأنه له وكذا في بعده (قوله كما يأتي) أي
 في مسائل شتى وقد ذكره المصنف والزيلي هناك (قوله المسابقة بالاقدام) مبتدأ وخبر ولا أدري وجه ذكر هذه
 العبارة غير أنها أوهت أن القواعد تقتضيها وليس كذلك بل قواعد المذهب تقتضي أن غالب هذه من اللهو
 المحرم والله أعلم (قوله والبندي) أي المتخذ من الطين (قوله واشالته باليد) أي علم الاقوى منهما (قوله والشبال)
 اعل مراده التشابك بالاصابع ليعلم من ينفلت من غيره (قوله بل وما يتيقن كذبه) قال الفقيه رحمه الله
 تعالى السمر على ثلاثة أوجه أحدها أن يكون في مذاكرة العلم فهو أفضل من النوم والثاني أن يكون السمر
 في أساطير الاحاديث المكاذبة والسحر والضحك فهو مكروه والثالث أن يتكلموا بالله وأنته ويحتملوا الكذب
 وقول الباطل فلا بأس به والكف عنه أفضل واذا فعلوا ذلك ينبغي أن يكون رجوعهم الى ذكر الله عز وجل
 والتسبيح والاسنة فغفار حتى يكون ختمه بالخير والسؤال عن الاخبار المحمدية في البلدة وغير ذلك المختار أنه
 لا بأس بالاستخبار والاخبار خلاصة اهـ وهذا يفيد عدم حل سماع الاكاذيب اهـ ويأتي له في الفروع كراهة
 النصص بما ليس له أصل معروف وظاهر قوله اساطير الاحاديث المكاذبة نعم ما لو كان معه بقصد ضرب المثل الى
 آخر ما في المؤلف (قوله وتعليم شيوخ الشجاعة) عطف على ضرب (قوله أو حيوانات) ككتاب كاذبة ودمنة (قوله
 ويحب قلم اطافيره) وقطعها بالاسنان مكروه ويورث البرص فاذا قلم أظفاره أو جرح شعره ينبغي أن يدفن ذلك
 الظفر والشعر الممزق في رمي به فلا بأس وان ألقاه في الكنيف أو في المغسل يكره ذلك لان ذلك يورث داء كذا
 في الخلية يدفن أربعة الظفر والشعر وحرقة الحوض والدم كذا في العتابة هندية (قوله فيحب توفير شاربه
 وأظفاره) الانسب في التعبير فيوفرا أظفاره وكذا شاربه وفي المنح ذكر أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه
 كتب السناو فروا الاظفار في أرض العدو فانما سلاح لانه اذا سقط السلاح من يده وقرب العدو منه وبما يمكن
 من دفعه بأظفاره وهو تطير قص الشارب فانه سنة وتوفيره في دار الحزب للفتاوى مندوب ليكون أهيب في عين
 العدو اهـ (قوله يوم الجمعة) ورد في بعض الآثار النبي عن قص الاظفار يوم الاربعاء فانه يورث البرص
 وعن ابن الحاج صاحب المدخل انه سئل يقص أظفاره يوم الاربعاء فقد ذكر ذلك فترك ثم رأى أن قص الاظفار
 سنة حاضرة ولم يصح عنده النبي فقصرها فله أي أصابه البرص فرأى النبي صلى الله عليه وسلم في النوم فقال ألم
 تسمع نهي عن ذلك فقال يا رسول الله لم يصح عندي ذلك فقال يكفيك أن تسمع ثم مسح صلى الله عليه وسلم على
 يده فزال البرص جميعا قال ابن الحاج رحمه الله فحدثت مع الله توبة اني لا أخالف ما سمعت عن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم أبدا وجاء في حديث آخر أخرجه ابن ماجه عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهم ما مر فوعا وأخرجه
 الحاكم من طريقين آخرين لا يبدو جذام ولا برص الا يوم الاربعاء ذكره بعضهم عيادة المريض يوم الاربعاء وفي
 مناجي الحامي وشبه الايمان البيهقي ان الدعاء مستجاب يوم الاربعاء بعد الزوال قبل وقت العصر لانه صلى الله

ثم اذا سبقهم ما أخذ منهم ما وان سبقاه لم يهطاه
 وفيما بينهم ما أتىهم ما سبق أخذ من صاحب
 (و) كذا الحكم (في المتفهمة) فاذا شرط ان
 معه الصواب صح وان شرطه لكل على
 صاحبه لا درويجي والمصارعة ليست
 ببدعة الا للتلوي فذكره بر جدي وأما السباق
 بلا جعل فيحل في كل شيء كما يأتي وعنه
 الشافعية المسابقة بالاقدام والطير والبقرة
 والسفن والسبابة والصولجان والبندي
 ورمي الحجر واشالته باليد والشبال والوقوف
 على رجل ومعرفة ما يبده من زرع أو فرد
 والعب بالخطام وكذا يجعل كل لعب خطر
 لما يذوق تغلب سلامته كرمي رام وصيد الحية
 ويجعل التفرج عليهم حيلة لا عايب
 عن بني اسرائيل في يدي حل سماع الاعاجيب
 والغرائب من شكل ما لا يتيقن كذبه بتسليم
 الفرجة لا يلجأ بل وما يتيقن كذبه لكن بتسليم
 ضرب الامثال والمواعظ وتعليم شيوخ الشجاعة
 على السنة آدمية أو حيوونات ذكره
 ابن حجر (ويحب قلم اطافيره) الا لجأه
 في دار الحرب فيحب توفير شاربه وأظفاره
 (يوم الجمعة) وكونه بعد الصلاة أفضل
 الا اذا أخره اليه تأخيرا فاحشا فيكره لان
 من كان ظفاره طويلا كان رزقه ضيقا

عليه وسلم استحب له على الاحزاب في ذلك اليوم ذلك الوقت وكان جابر يتحرى ذلك في مهله ما نه وذكرا أنه ما بدى
 شئ يوم الاربعاء الا تم فينبغي البداة بنحو التدريس فيه وسئل صلى الله عليه وسلم عن يوم الخميس فقال يوم
 قضاء الخواص لان ابراهيم الخليل عليه السلام دخل فيه على ملك مصر فقضى حاجته وأعماء هاجر ومن ثم زيد
 في رواية والدخول على السلطان اه (قوله أعاده الله من البلايا) وورد أنه يخرج منه داء ويدخل فيه شفاء (قوله
 بهنى كقول على رضى الله تعالى عنه) مشير بكل حرف الى اسم أصبح من اليمنى واليسرى وسيأتى أنه باطل
 عنه (قوله قلموا الخ) هما بيتان من مجزوات الرجز بكسر الباء الموحدة فيهما (قوله وجها وجها) وفيه البداة
 بالمسحة التي ترفع عند الشهادتين والختم باليمن (قوله ولم يثبت في أصابع الرجل نقل) في الهندية عن الغرائب
 وينبغي أن يكون ابتداء قص الاطافير من اليد اليمنى وكذا الاتهام بها فيبدأ بأسباب اليمنى ويختم بإصبعها
 وفي الرجل بخنصر اليمنى ويختم بخنصر اليسرى اه (قوله انه يستحب كيفما احتاج اليه) قال في الخاتمة
 رجل وقت ان لم أطافيره وحلق رأسه يوم الجمعة قالوا ان كان يرى جواز ذلك في غير يوم الجمعة وآخره في يومها
 تأخير افا حشا كان مكرها لا من كان ظفروه طويلا كان رزقه ضيقا فان لم يجاوز الحد وآخره تبركا لا بخلافه
 مستحب اه وحكى ان هرون الرشيد سأل أبا يوسف رحمه الله عن قص أطافيره في الليل فقال ينبغي فقال
 ما الدليل على ذلك فقال قوله عليه السلام الخير لا يؤخر اه (قوله وما يعزى الخ) كلام مستأنف مبتدأ به قال
 شيخنا (قوله يستحب حلق عاتقه) قال في الهندية ويبدأ في حلق العانة من تحت السرّة ولو عالج بالثورة
 في العانة يجوز كذا في الغرائب وفي جمع الجوامع حلق عاتقه بيده وحلق الحجام جائز ان غص بصره تارخانية
 (قوله وتنظيف بدنه) بنحو ازالة الشعر من ابطيه ويجوز فيه الحلق والتف أول وفي المجتبى عن بعضهم كراهة ما
 حسن ولا يحلق شعره وعن أبي يوسف لا بأس به (قوله وكه تركه) أي تحريرا كما تفيد عبارة المجتبى وهي بعد
 ما رقم بعض المشايخ المستحب أن يهلم أطافيره ويحلق شاربه ويحلق عاتقه وينظف بدنه بالاغتسال في كل
 اسبوع مرة والافضل يوم الجمعة فان لم يفعل في كل خمسة عشر فان لم يفعل فلا عذر في ترك ذلك فيما وراء
 الاربعين ويستحب الوعيد اه (قوله حلق الشارب بدعة) وقع في بعض العبارات التعبير بالقصر وفي بعضها التعبير
 بالخلق في الهندية ذكر الطحاوي في شرح الآثار أن قص الشارب حسن وتفسيره أن يؤخذ منه حتى ينقص
 من الاطار وهو الطرف الاعلى من الشفة العليا قال والخلق سنة وهو أحسن من القص اه (قوله رحمه الله
 تعالى وصاحبه) رحمه الله تعالى كذا في محيط لسرخسي اه وعبارة المجتبى وحلق الشارب بدعة والسنة
 فيه القص صح حلقه سنة نسبة الى ابي حنيفة وصاحبه والقص منه حتى يوازي الحرف الاعلى من الشفة
 العليا ثمة بالاجماع (تنبيه) تنف الفتن كين بدعة وهما جاتبا العنقطة وهي شعر الشفة السفلى كذا
 في الغرائب ولا ينتف انفسه لان ذلك يورث الاكلة وفي حلق شعر الصدر والظفر ترك الادب كذا في الفتية اه
 (قوله ولا بأس بنف الشيب) الظاهر حلقه على القليل والتعبير بلا بأس يفيد أن الاول تركه لما انه يورث قار
 كما ورد (قوله والسنة فيها القبضة) والقص فيها سنة وهو أن يقبض الرجل حنجره فيأخذ منها على قبضة قطعه
 كذا ذكره في كتاب الآثار عن الامام رضى الله تعالى عنه قال وبدنا أحدها محبط السرخي (قوله أغت)
 محمول على ما اذا قسدت التشبه بالرجال وان كان لوجع أصابعه فلا بأس به كذا في الهندية عن الكبري ويدل على
 هذا التقييد المعنى الذي ذكره (قوله وأما حلق رأسه) في روضة الزندويستي أن السنة في شعر الرأس اما الفرق
 واما الحلق وذكر الطحاوي أن الحلق سنة ونسب ذلك الى العلماء الثلاثة تارخانية ولا بأس للرجل أن يحلق وسط
 رأسه ويرسل شعره من غير أن يفتله وان قتلته لك مكروه لانه يصير مشابها بعض الكثرة والمجوس في ديار ناريج
 حلق الرأس وترك الفودين أن أرسلهما وان شدهما على الرأس فلا قنية بكره القزع وهو أن يحلق البعض ويترك
 البعض قطامعة اذ لانه أصابع كذا في الغرائب وفيها كان بعض السلف يترك شيبه وباليه وهما اطراف
 التوارب اه (قوله وروى مذاكرة العلم) أي مع اتية الحسنة قال في الهندية طلب العلم والفقه فريضة اذا صحت
 النية أفضل من جميع أعمال البر وكذا الاشتغال بزيادة العلم اذا صحت النية لانه أعم لكن بشرط أن لا يدخل
 النقصان في فرائضه وصحة النية أن يقصد وجهه الله تعالى والآخر لا طالب الدنيا والجاه ولو أراد الخروج
 من الجهل ومنفعة الخلق وأحياء العلم لم تقل تصح نيته أيضا كذا في ذخيرة لا كرودى فان لم يقدر

وفي الحديث من قلم أطافيره يوم الجمعة أعاده
 الله من البلايا الى الجمعة الاخرى وزيادة ثلاثة
 أيام درر وعنه صلى الله عليه وسلم من قلم
 أطافيره محال ان ترمد عينه أبدا يعني كقول
 على رضى الله تعالى عنه
 قلموا أطافيركم • بسنة وأدب
 بمنها خوابس • يسارها وأخشب
 وبيانه وتماه في مفتاح العادة وفي شرح
 الغزنوية وروى أنه صلى الله عليه وسلم بدأ
 بمسحته اليمنى الى الخنصر ثم بخنصره
 اليسرى الى الإبهام وختمه بإصبع اليمنى وذكره
 الغزالي في الاحياء وجها وجها ولم يثبت
 في أصابع الرجل نقل والاولى تسليها
 كذا نقلوا قلت وفي الواهب اللادنية قال الحافظ
 ابن حجر رآه يستحب كيفما احتاج اليه
 ولم يثبت في كيفية شئ ولا في تعيين يوم له
 عن النبي صلى الله عليه وسلم وما يعزى
 من النظم في ذلك للامام على ثم لابن حجر قال
 شيخنا باطل (و) يستحب (حلق عاتقه
 وتنظيف بدنه بالاغتسال في كل اسبوع مرة)
 والافضل يوم الجمعة ويجازي كل خمسة عشر
 وكه تركه وراه الاربعين مجتبى وفيه حلق
 الشارب بدعة وقبل سنة ولا بأس بنف
 الشيب وأخذ اطراف اللحية والسنة فيها
 القبضة وفيه قطعت شعر رأسها اثنتا عشر
 زادا في البرازيد وان باذن الزوج لانه لا طاعة
 له في عصية الخالق ولذا يحرم على الرجل
 قطع لحية والمعهنى المؤثر التشبه بالرجال
 انتهى قلت وأما حلق رأسه ففي الوهبانية قال
 وقد قبل حلق الرأس في كل جمعة
 يجب وبهض بالجواز يعبر
 (رجل تعلم علم الصلاة أو نحوها يعلم الناس
 وآخر العمل به قاله قول افضل) لانه متعمد
 وروى مذاكرة العلم سنة خيرة من احبها ليله

على تصحيح النية فالتعلم أفضل من تركه (تنبيه) ينبغي للرجل أن يراعى حقوق استأذنه وآدابه لا يضيق
 بشئ من ماله ولا يقتدي به في سهوه ويقدم حق معلمه على حق أبيه وسائر المسلمين وقد قال علي - كرم الله تعالى
 وجهه للعسن ثم بين يدي مولاي يعني استأذنه ويتواضع لمن علمه خيرا ولو حرقا ولا ينبغي أن يخذله ولا يستأثر
 عليه أحد فان فعل ذلك فقد قسم عروقه من عرى الاسلام ومن اجلاله أن لا يقرع بابه بل ينظر خروجه ولا يعلم
 الا أهله ولا يكتن من أهله فان وضع العلم في غير أهله اضاعته ومنعه عن أهله فلم وجور عن ابن مقاتل انظر
 في العلم أفضل من قراءة قل هو الله أحد خمسة آلاف مرة تارخانية العلم على أنواع وكل ذلك عند الله حسن
 وليس كالفقه وينبغي للرجل أن يكون تعلم الفقه أهم اليه من غيره واذا أخذ الانسان حظا وافرا في الفقه ينبغي
 أن يتطرق في علم الزهد وفي كلام الحكماء وشتمائل الصالحين وطالب العلم فريضة بقدر ما يحتاج اليه لا يمر
 لا بد منه من أحكام الوضوء والصلاة وسائر الشرائع ولا مودة معاته وما وراء ذلك فليس يضره فان تعلمها
 فهو أفضل وان تركها فلا تهم عليه العلوم ثلاثة نافع يجب تحصيله وهو علم معرفة المعبود وبعد ذلك العلم
 بالحلل والحرام والامر والنهي وما بهت الانبياء به وعلم يجب الاجتناب عنه وهو السحر وعلم الحكمة
 والعلوم وعلم النجوم الا علم قدر ما يحتاج اليه من معرفة الاوقات وطلوع النجوم والتوجه الى القبلة والهداية
 في الطريق وعلم آخر ليس فيه نفع يرفع الى الآخرة وهو علم الجدل والمناظرات فيكون الاشتغال به تضييع عمر
 في شئ لا ينفعه في الآخرة وانما يستغلون به لقهر الخصوم لا لظهار الحق والوقوف على الفرق بين المسائل
 واخراج التناقض من بين الأحكام فلا يشتغال بغيره مما تنفعه في الدنيا والآخرة ولا تضييع لاهل معرفته أولى
 ولا ينبغي للشيخ الجاهل أن يتقدم على الشاب العالم في المشي والجلوس والكلام والشاب العالم يتقدم على الشيخ
 الغير العالم ولو قرشا وحق العالم على الجاهل وحق الاستاذ على التلميذ واحد على الآخر وهو أن لا يفتح قلبه
 ولا يجلس مكانه وان غاب ولا يرد على كلامه ولا يتقدم عليه في مشيه وحق الزوج على الزوجة أكثر من هذا
 وتطيعه في كل مباح بأمرها به وتقدم ماله عليها (قوله وتعامه في الدرر) قال فيها وان كان أمرد فلا يه أن ينعنه
 من الخروج وعمرادهم بالعلم العلم الشرعي وما ينتفع به فيه دون علم الكلام وأمثاله لما روى عن الامام الشافعي
 رضي الله تعالى عنه انه قال لان يلقى الله عبدا كبيرا الكبار خير من أن يلقاه به علم الكلام فاذا كان حال علم الكلام
 المتداول بينهم في زمانهم هكذا غاظ ذلك بالكلام المخلوط به ذيان الفلاسفة المقهورين بأباطيلهم غير المرخص فيه اه
 (قوله فذكره بما فيه ايس بغيبة) مبتدأ وخبر والمراد ذكره بما يفعله من الاضرار لانه متجاهر به لا ذكر غيره مما ستره
 (قوله وتعامه في الدرر) قال فيها وكذلك فيما بين الرجلين وبين السلطان والحشم انما يجب الامر بالمعروف اذا علم
 انهم يسمعون اه نقله عن الخبانية والذي في نقل المصنف بدل الرجلين الزوجان (تقنة) ذكر الفقيه في كتاب
 البيان أن الامر بالمعروف على وجوه ان كان يعلم بأمره أو كبر رآه انه لو أمر بالمعروف يتبلون ذلك منه ويمتنعون عن
 المنكر فالامر واجب عليه ولا يسهه تركه ولو علم بأمره أو كبر رآه انه لو أمر به لم يبدل ذلك قد فوه وشقوه فتركه أفضل وكذا
 لو علم أنهم يضره ولا يضره على ذلك وتقع بينهم العداوة ويبيع القتال ولو علم أنهم لو ضربه صبر على ذلك ولا يشكو
 على أحد فلا بأس بأن ينهي عن ذلك ولو علم أنهم لا يقبلون منه ولا يخاف ضربه ولا شتمه فبالخير والامر أفضل
 كذا في المتنقطة والخطوط اذا استقبل الامر بالمعروف وخشى أنه لو قدم عليه قتل فان قدم عليه وقتل يكون شهيدا
 تارخانية ويقال الامر بالمعروف باليد على الامراء وباللسان على العلماء وبالقاب اعوام الناس وهو اختيار
 الزندوبقي - ظهيرة الامر بالمعروف يحتاج الى خمسة اشياء - اولها العلم لان الجاهل لا يحسن الامر بالمعروف
 والثاني أن يقصد وجهه الله تعالى واعلاء الكلمة العليا والثالث الشفقة على المأمور فبأمره باللين والشفقة
 والرابع أن يكون صبرا حليما والخامس أن يكون عاملا بما أمر به كيلا يدخل تحت قوله تعالى لم تقولون
 ما لا تفعلون ولا يجوز للرجل من العوام أن يأمر بالمعروف والنهي والعالم الذي اشتهر لانه اساءة
 في الادب ولانه ربما كان ضرره في ذلك والعامي لا يفهم ذلك كذا في الغرائب رجل رأى منكرا وهذا الرائي
 عن يرتكب هذا المنكر يلزمه أن ينهي عنه لان الواجب عليه ترك المنكر والنهي عنه فتركه احدهم لا يسقط عنه
 الا بخرائه المقتين قال محمد رحمه الله تعالى لا بأس للرجل أن يحمل وحده على المنكر وان كان غالب رأيه
 انه يقتل اذا كان غالب رأيه أن يشكي فيهم شكاية يقتل أو يرحل أو هزئة وان كان غالب رأيه انه لا يشكي فيهم أصلا

وله الخروج لطلب العلم الشرعي بلا إذن
 والديه لو لم يتحيا وتعامه في الدرر (واذا كان
 الرجل بصوم وبمسلي وبضر الناس بسده
 واسانه فذكره بما فيه ليس بغيبة حتى لو أخبر
 السلطان بذلك ايجزه لا تهم عليه) وقالوا ان
 علم ابن أبيه بقدر على منعه أو علمه ولو شكاه والا
 لا كيه لا تقع العداوة وتعامه في الدرر

لا يقتل ولا جرح ولا هزيمة ويقتل هو فانه لا يباح له أن يحمل وحده والقياس أن يباح له ذلك في الاحوال كلها
وان علم أنه يقتل كذا في المحيط انتهى من الهندية (قوله على وجه الاهتمام) أي لا على وجه اظهار المعايير وانظر
لواجع القصود ان هل العبرة للغالب وظاهر الحصر المذكور بعد أنه لا يحرم (قوله ولو اغتاب أهل قرية الخ)
عبارة السراجية من اغتاب أهل كورة أو قرية لم تكن غيبة حتى يسمى قوماء عروفين اه وانظر هل التقييد بما
ذكره استرازي أو المدار على جهالة المغتاب وهو الذي يفيد آخر الكلام (قوله ومتظاهرين بقبج) أي بما تظاهروا به
لانه لا يتأذى به حيث أظهره وينبغي أن لا يقصد تشفيامنه بل ليلغوه فيسكف أو يتخذ منه والامور بمقاصدها
وفي شرح العلامة عبد البر والمتظاهرين بالقبج الذي لا يستتر عنه ولا يؤثر عنده اذا قيل عنه أنه يفعل كذا وكذا اه
(قوله ولمصاهرة ولسوء اعتقاد) قال في حاشية مراقي الفلاح وعند تحذير المسامين من الشر كبيان جرح
الجرح حين من الرواة والشيوخ وكلاخبار عن العيب عند المشاورة في مصاهرة انسان أو معاملة له أو المسافرة
معه وكلاخبار بعيب ما يشترط به وهو لا يعلم به بل يؤثر اه (قوله ولشكوى ظلامته) أي لم له قدرة على انصافه
وللاستعانة بالحكام على تغيير منكر ورد العاصي الى الصواب ولا يستغنى بأن يقال للمفتي ظلمي فلان بكذا
وزوجي يفعل كذا وللتعريف بما اشتهر من اللقب كالأعمش والأعرج (تنبيه) مدح الرجل في وجهه منهي عنه
وكذا اذا كان غائباً وبعدم أنه يبلغه أما اذا كان في غيبته وهو لا يسأل أن يبلغه ويعد حسبه بما هو فيه فلا بأس به
هندية عن الغرائب واحله محمول على ما اذا كان المدح لطلب شيء أو كان المدح مما يغتر به والافتقار اذا مدح
المؤمن في وجهه ربا الايمان في قلبه (قوله بالافعل) كالحكاكة الآتية (قوله وبالتعريض) كالتألمس بطنبلي
(قوله وبالكتابة) ظاهره وان لم تصل اليه والظاهر أن مثلها الكتابة كفلان يتردد على الاكابر وهو يريد أن يسأل
منهم (قوله وبالرمز) بسكون الميم ويضم ويحذف الاشارة أو الايماء بالنكتين أو العينين أو الحاجبين أو الفم أو اليد
أو اللسان اه قاموس وعلى كل فهو من عطف الخاص لكنه يخص بغير غمزا عين واشارة اليد ليحسن العطف
(قوله أي قصيرة) تنبيه برأومأت (قوله اغتبتها) بياء الاشباع (قوله ومن ذلك الحكاكة) بيان لبعض افراد الفعل
(قوله أو كما يشي) أي وان كان بغير عرج (قوله بل أقبح) يعني أن الغيبة بالفعل أشد انما من غيبة القول (قوله
مفهومة) كذا في بعض النسخ وفي بعضها تنويه وهو الذي في المنع وهو المتعين والضمير يرجع الى الشخص (قوله
وأما اذا لم يفهم عنه) كتر مع ما سبق (قوله وغامه في شرح الوهبانية) في نسخ الشريعة (قوله أن تصف) صريحا
أو غيره قولاً أو فعلاً وان كان حقيقة الوصف لا تكون الا بالقول (قوله حال كونه غائباً) هذا أخذه من المتبادر
من اللفظ وقد صار حقيقة شرعية في كل ما يؤذى وانظر ما لو ذكر من الصغير غير العاقل ما يكره ذكره فيه
أن لو كان عاقلاً لم يكن له من يتأذى بذلك من الاقارب (قوله ذكرنا أخاك) قد تقدم عن النهر أن التقييد بالآخ
في الآية ليس استرازيا فتحرم غيبة الذي يتم كل حكم ورد في الرجال فهو في النساء الا ما استثنى وكما يحرم ذكرها
باللسان يحرم اعتقادها بالقلب واستماعها (قوله قبل أفرأيت) في نسخ قال أي أبو هريرة (قوله فقد بهته)
بالتخفيف قال في القوس بهته كمنعه بهتا وبهتا وبهتا قال عليه ما لم يفعل والبهته الباطل الذي يحجر من بطلانه
والكذب كالبهت بالضم اه والمراد والله تعالى أعلم انه زاد على الكذب بإيقاعه في حيرة حيث شافهم بهذا الباطل
قال الخازن وهو أشد انما من الغيبة وقد علم من هذا انه لا يسمى غيبة الا اذا كان صادقا فيها ولو مررت به بالبصر
لكنه يستتر بما فانه قد يثوب مما وقع منه وأحكام الاله لا تتقيد ولا اطلاع انما على ما أحدثه في قلب الفاعل بهد
(قوله واذا لم تبلغه بكنيته الندم) المراد به التوبة بشرطها وانظر هل الاثم متفاوت في البلوغ وعدمه (قوله شرط
بيان كل ما اغتابه به) ظاهره أنه لا تنكفي البراءة العامة لكن ينبغي أن يستثنى منه ما اذا كان يترتب على البيان
اذا لا يطاق وحرره (قوله وغامه في الدرر) قال فيها وتكون كل قبيلة وعشيرة يذا واحدة في التناصر والتظاهر
على كل من سواهم في اظهار الحق اه والصله انما تطلب اذا لم يكن القريب مخالفا للشرع والا فيجوز هجره لحق
الشرع ككاتبه عليه بهض العلماء والوجه فيه ظاهر وفي تعيين المحارم للعارف سنن أفندي اختلافوا في الرحم
التي يجب ملتها قال قوم هي قرابة كل ذي رحم محرم وقال آخرون هي قرابة كل قريب محرم ما كان أو غيره
فان كان عند قرابته قالوا يجب أن يصاهم بالهدية وبالزيارة فان لم يقدر على الصلة بالمال فبالزيارة والاعانة
في أعمالهم ان احتاجوا وان عاداه واحد منهم لا يقطع صلته بسبب العداوة بل يزيد في احسانه وان كان

(وكذا) لا اثم عليه (لو ذكر مساوي أخيه)
على وجه الاهتمام لا يكون غيبة انما الغيبة أن
يذكر على وجه الغضب يريد السب (ولو اغتاب
أهل قرية فليس بغيبة لانه لا يريد به كلهم بل
بعضهم وهو مجهول خائفة فتباح غيبة مجهول
ومتظاهرين بقبج واصااهرة ولسوء اعتقاد
تحذير منه ولشكوى ظلامته للعالم شرح
وهبانية (وكما تكون الغيبة باللسان) صريحا
(تكون) أيضا بالفعل وبالتعريض وبالكتابة
وبالحركة وبالرمز (بغمز العين والاشارة
باليد) وكل ما يههم منه المصروف وهو داخل
في الغيبة وهو حرام ومن ذلك ما قالت عائشة
رضي الله عنها دخلت علينا امرأة فلماوات
أو أن يدي أي قصيرة فقال صلى الله عليه
وسلم اغتبتها ومن ذلك الحكاكة كأن يمشي
متعارجا أو كما يمشي فهو غيبة بل أقبح لانه
أعظم في التصوير والتفهيم ومن الغيبة
أن يقول بعض من مرتبنا اليوم أو بعض من
رأينا اه اذا كان المخاطب يفهم شخصاً معيناً
لان الهدور مفهومة ومه دون ما به التفهيم وأما
اذا لم يفهم منه جاز وغامه في شرح الوهبانية
وفيها الغيبة أن تصف أخاك حال كونه غائباً
بوصف يكرهه اذا سمعه عن أبي هريرة رضي
الله عنه قال قال صلى الله عليه وسلم أتدرون
ما الغيبة قالوا الله ورسوله أعلم قال ذكرنا أخاك
بما يكره قبل أفرأيت ان كان في أخى ما أقول
قال ان كان فيه ما تقول اغتبه وان لم يكن
فيه فقد بهته واذا لم تبلغه بكنيته الندم
والا شرط بيان كل ما اغتابه به (رصلة الرحم
واجبة ولو) كانت (بسلام وتحية وهدية)
ومعاونة ومجالسة ومكالمة وتلطف واحسان
وزورهم غيباً يزيد حياء بل يزور أقرباه كل
جمعة أو شهر ولا يرتد حاجتهم لانه من القطيعة
في الحديث ان الله يصل من وصل وصل رحمه
ويقطع من قطعها وفي الحديث صلة الرحم
تزيد في العمر وغما في الدرر

غائب عنهم يصلهم بالكتاب أو سير اليهم أفضل ان أمكنه والاخ الكبير مثل الاب بعد الاب وكذا الجد وان علا
والاخذ الكبيرة والخالدة مثل الام بعدها والعم مثل الاب في الصلة على قول وماءدا الوالدين وان عليا والاخ
والخالدة يكتب بالكتاب أو بالهدية والسير اليهم أفضل ان قدر وليس فيه مقدار من الزمن معين بل لا يقطع الصلة
بينهم في كل زمان كان وعد في الصلة عشر خصال رضى الله تعالى وادخال السرور وافراح الملائكة وحسن
الذناء وادخال النعم على ابليس والزيادة في العمر والبركة في الرزق وسرور الاموات وزيادة المودة وزيادة الاجر
بعد موته لانهم يدعون له كلما ذكروا احسانه واختلف في تأويل زيادة العمر بها فقال بعض هو على حقيقة وقيل
زيادة بان يكتب له ثواب بعد موته وقيل بأن يكون معلقا طوله في اللوح المحفوظ على صلته ونعماته فيه (قوله
ويسلم المسلم على أهل الذمة) في الهندية قال مجاهد اذا كتب الى اليهودي أو النصراني في الحاجة يكتب السلام
على من اتبع الهدى اه (قوله كما كرم الله مسلم مصالحة الذي) هو في غير الجار أما الجار فقال في النية ولا بأس
بمصالحة المسلم جاره النصراني اذا رجع بعد الغيبة ويتأذى بترك المصالحة اه ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى الا كل
مع الجوسى ومع غيره من أهل الشرك أنه هل يحرم أم لا وحكى عن الامام عبد الرحمن الكاتب أنه ان ابتلى به
المسلم مرة أو مرتين فلا بأس به وأما الدوام عليه بكره كذا في المحيط وفي أضحية النوازل الجوسى أو النصراني اذا
دعا رجلا الى طعامه تكلمه الاجابة وان قال اشتريت اللحم من السوق فان كان الداعي نصرانيا فلا بأس به
وما ذكره في النوازل في حق النصراني يخالف رواية محمد رحمه الله على ما تقدمت هندية عن الذخيرة (قوله فأولئها
هكذا) أى بالنسبة بقوله لوله حاجة (قوله المتن) أى تنوير الابصار أو افاة المصنف أن في كراهة بداهته بالسلام
قولين والصحيح الكراهة وذكر في الهندية أقوال ثلاثة ثالثها التفصيل بين الحاجة فلا يكره وعدمها فيكره (قوله
وهو الاحسن) لأن الحكم الاصل هو الكراهة وعدم الكراهة لعارض الحاجة وفي التبيين ولا بأس برّد السلام
على الذي ولا يزيد على قوله وعليكم فانه عليه السلام لم يزد حين رده على اليهودي ولا يدأ بالسلام لان فيه تعظيمه
وتكريمه وان كان له حاجة اليه فلا بأس بداءته ولا يدعوله بالمغفرة ولودعاه بالهدى جازلانه عليه السلام قال
للهمة اهد قومي فانهم لا يعلمون ولودعاه بطول العمر قبل لا يجوز لان فيه التماضى على الكفر وقيل يجوز لان
في طول عمره ففعله لمسلم بأداء الجزية فيكون دعاهم أى للمسلمين (قوله أى الاسلام خير) أى خصال الاسلام
(قوله وتقرأ) من القراءة لاس الاقراء (قوله فاضطروه الى اضيقه) هذا عند الامكان وعدم خشية الضرر وهم
الآن يتقصدون المروءة على عين اكابر المسلمين من العلماء والاشراف ويجعلونه قربة (قوله وكذا يخص منه
الناسق) أى المتجاهر لا المستور وفي الهندية وباقى الكافر والمبتدع بوجه مكفه ترى عبوس وفي المجتبى قال محمد
يكره السلام على القاسق اذا كان معينا والافلا ومحمد اذا لم يحتج من المعين أو لم تدعه ضرورة (قوله وأما من شك
فيه) أى هل هو مسلم أو غيره وأما الشك بين كونه فاسقا أو صالحا فلا اعتبار له بل ينظر بالمسلمين خيرا (قوله على
العموم) أى المأخوذ من قوله صلى الله عليه وسلم على من عرفت ومن لم تعرف (قوله ان الحديث المذكور) وهو
قوله صلى الله عليه وسلم وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف أى أنه باق على عموم لا يخص منه أحد ولكن
كان حكمه في ابتداء الاسلام حيث كان غريبا لا قوله (قوله فلا بأس) ابتداء منه أن الاولى عدم الرد (قوله
ولا يزيد على قوله وعليك) لانه قد يقول السام أى الموت أو السلام بكسر السين أى الجارة (قوله تجيلا) أى
الكونه كافرا أو ماتا تعظيمه لالهذا القصد فالظاهر أنه لا يكتفى وان كان يكره ويجوز (قوله ان نوى بقلبه) وأما اذا لم ينو
شيا يكره كما في المحيط وذكر البيهقي أخذ من تظاهرها أنه لا يكره وليس بعد النص الى الرجوع اليه والظاهر أن
الذي ليس بقيد (قوله ولا يجب رد السلام السائل) ولو أتى الباب كما لا يجب رد السلام على القاسق في المحكمة كذا
في الخاتمة (قوله ولا من يسلم وقت الخطية) لأن السلام تحية الزمير وليس هذا وقت زيارة كلب الجالس في المسجد
للتسوية والتبجيل ولا تنظر الصلاة ربههم أن لا يجيبوا كما في القضية كالسلام عند ذكر العلم وعند الاذان
والاقامة والصحيح أنه لا يرد في هذه المواضع كذا في العناية وصحح بعضهم الوجوب حال التلاوة (تنبيه) يسلم
الراكب على الماشي والقائم على اقاعد والقليل على الكثير والغير على الكبير خلاصة وبه لم يأت من
خالف ذلك لأن وضع السلام انما هو لازمة الخوف من المتلاقين أو من أحد هما في الغالب أو للتواضع المناسب
لحال المؤمن أو للتعظيم فالسلام يقصده أمران اما اكتساب وذا واستدفاع بكرهه فالراكب يسلم على الماشي

(ويسلم) المسلم (على أهل الذمة) لوله حاجة
اليه والاكره وهو الصحيح كما كرم الله مسلم مصالحة
الذي كذا في نسخ النسخ وأما كذا
بلفظ ويسلم فأولئها هكذا ولكن بعض نسخ
المتن ولا يسلم وهو الاحسن الاسلام فاهم
وفي شرح البخاري للعيني في حديث أى
الاسلام خير قال تطم الطعام ورة السلام
على من عرفت ومن لم تعرف قال وهذا
الجميع مخصوص بالمسلمين فلا يسلم ابتداء
على كافر اقله عليه الصلاة والسلام فاذا
لا تدرؤا اليهود ولا النصارى بالسلام فاذا
تسليم أحدهم في طريق فاضطروه الى اضيقه
رواه البخاري وكذا يخص منه الاسلام فيه
بدليل آخر وأما من شك فيه فالاصل فيه
البقاء على العموم حتى ثبت الخصوص
ويمكن أن يقال ان الحديث المذكور كان
في ابتداء الاسلام لمصلحة التأليف ثم ورد
التي انتهى فليحفظ ولو سلم يهودي أو نصراني
أو مجوسى على مسلم فلا بأس بالرد (و) لكن
(لا يزيد على قوله وعليك) لأن تجيلا
(ولو سلم على الذي تجيلا بغيره) لأن تجيلا
الكافر كثر ولو قال مجوسى بالسلام تجيلا
كفره كما في الاشياء وفيه الوفا لذي أطال
الله بقاءه ان نوى بقلبه له يسلم أو يرد
الجزية ذليلة فلا بأس به (ولا يجب رد السلام
السائل) لانه ليس لأحبة ولا من يسلم وقت
الخطية خاتمة

والقائم على القاعد لازالة الخوف والقليل على الكثير للتواضع والصغير على الكبير للتوقير وهذا في غير الوارد
 أما هو فيبدأ بكل حال سواء كان صغيراً أو كبيراً أو قليلاً أو كثيراً ذكره العارف سنان ونسبه الى النووي
 والقواعد توافقه واختلّفوا في أيهما أفضل أبقيل الراد وقيل المسلم محيط (قوله ولو قال يا فلان) أي بهذا
 اللفظ وعبارة العارف سنان في تبين المحارم تفيد أن المراد التعيين بالاسم وجعل فيه خلافاً وعبارته رجل كان
 جالساً في قوم فسلم عليه رجل فقال السلام عليك يا فلان فرد عليه بعض القوم سقط السلام عن المسلم عليه وقيل
 إن سمى رجلاً فقال السلام عليك يا زيد فرد عليه عمر ولا يسقط (قوله سقط) لأن قصده التسليم على الكل
 ويجوز أن يشار للجماعة بخطاب الواحد هـ هندية وفي تبين المحارم ولو سلم على جماعة ورد غيرهم لم يسقط الرد
 عنهم اهـ (قوله وشرط في الرد وجواب العطاء اسماءه) كما لا يجب الرد إلا باستماعه غيباً (قوله فلو أسـم
 يريه تحريك شففيه) وهل يشترط الجهر بحيث لو كان يسمع له مع (قوله بدليل حل ذبيحته) وهذا لا يتم
 إلا إذا كان الذبح فرضاً ولا يحضره من يأتى تضعيفه وهل وجهه أنه إذا كان ذا كرا تفرض التسمية
 فإذا أتى بها كراهه فتاب ذكره عن الفرض (قوله والصبي) أي الذي يعقل واختلف في التسليم على الصبيان
 فقيل لا يسلم عليهم وقيل التسليم عليهم أفضل وبه أخذ النقيب (قوله وسلم على الواحد بلفظ الجمع) قال في الهندية
 ينبغي أن يسلم على أحد أن يسلم بلفظ الجماعة وكذلك الجواب سراجية وهل الانبعاث للاستان في السلام
 وللوجوب في الرد والاستئذان فيه ما يجوز والافضل للمسلم أن يقول السلام عليكم ورحمة الله وبركاته والمحجب
 كذلك يرد ويأبى بواو العطف في قوله وعليكم السلام وإن حذفها أجزأ ولو قال المبتدئ سلام عليكم أو السلام
 عليكم فلهما الجيب أن يقول في الصورتين سلام عليكم والسلام عليكم وبالألف واللام أولى تارخانية
 (قوله ولا يزيد على وبركاته) قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهم إن كل شيء منتهى ومنتهى السلام البركات اهـ
 محيط (قوله على الفور) ظاهره أنه إذا أخره لم يرد ذكره تحريماً ولا يرتفع الاثم بالرد بل التوبة (قوله ويجب رد
 كتاب التسمية) لأن الكتاب من الغائب بمنزلة الخطاب من الحاضر مجتبي والناس عنه غافلون (فرع) إن سلم ثانياً
 في مجلس واحد لا يجب رد الثاني تارخانية (قوله يجب عليه ذلك) لأنه من إيصال الأمانة لمصلحة ما ذكر محمد
 رحمه الله في باب الجسائل من السير حد يبدل على أن من بلغ انساناً لا مامن غائب كان عليه أن يرد الجواب
 على المبلغ أولاً ولو لم يكن ذلك على الغائب انتهى هندية عن الذخيرة وكان الأول طلب لكونه أحسن إليه بأبلاغه
 السلام وهل جزاء الاحسان الا الاحسان وهل الرد على المبلغ واجب ظاهر عبارة الامام محمد بن (قوله لومعنا)
 يغني عنه ما سبق وفي الهندية له جيران لو سلمهم يتركون الشرع حياء منه وإن أظهر خشونة يزيدون
 الفواحد من يرد في هذه المسألة ظاهراً انتهى (قوله ككل) ظاهره أن ذلك مخصوص بحال وضع اللقمة
 في الفم والمنع ما قبل وبعد فلا يكره لعدم التجزؤ به صريح الشافعية وفي وجيز الكردوى مروي عن قوم
 بأكلون إن كان محتاجاً وعرف أنهم يدعونونه سلم والافلا انتهى وهذا يقتضي كراهة السلام على الكل
 مطلقاً إلا فيما ذكره (قوله كحلي) الأولى حذف الياء (قوله وقاري) وروى عن محمد مستمع الخطبة يرد في الذخيرة
 الخلاف بين أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى بناء على أنه إذا لم يرد السلام في الحال هل يرد بعد الفراغ
 من الخطبة على قول محمد يرد على قول أبي يوسف لا انتهى (قوله وأنه لا يجب رد سلام عليكم بجزم الميم)
 كأنه لخالفه السنة التي جاءت بالتركيب العربي ومثله فيما يظهر الجمع بين ال والتون وأما الذي به يجوز
 عنهم ما قاله ظاهر وجوب الرد لأنه على حذف تقديره سلامي أو سلام الله كما ذكره ابن هشام في المغني (قوله يقول
 السلام علينا الخ) ويسلم في كل دخلة تارخانية (قوله وعلى عباد الله الصالحين) فيكون مسلماً على الملائكة
 الذين معه وصالحى الجن الحاضرين وغيرهم وقالوا إن الجن مكلفون بما كلفناه ومقتضاه أنه يجب عليهم الرد
 ولا يخرجون عنه إلا بالاسماع ولم أر حكمه وقد يقال أنهم أمروا بالاستئذان عن أعين الناس لعدم الانس
 والمجانسة وردّه ظاهراً من قبيل الاعلان قد بر (قوله الا إذا لم يتخط) قال كراهة للتخطى الذي يلزمه غالباً الا إذا
 وإذا كانت هناك فرجة يرميها لا تخطى فلا كراهة كما يؤخذ من مذهبه (قوله في الصلاة) أي وهي كانت
 في المسجد فتم الدليل أو أنه إذا كان ذلك جائزاً في الصلاة وهي أفضل الاعمال والصلاة فلا تجوز في المسجد
 وهو دونها أولى (قوله أحب الاسماء) أي أحسنها ثواباً (قوله عباد الله وعبدا الرحمن) لما رواه

وفيها وإذا أتى داراً إن يجب أن يستأذن
 قبل السلام ثم إذا دخل يسلم أولاً ثم يتكلم
 ولو في قضاء يسلم أولاً ثم يتكلم ولو قال السلام
 عليك يا زيد لم يسقط رد غيره ولو قال يا فلان
 أو أشار لعين سقط بشرط في الرد وجواب
 العطاء اسماءه فلو أسـم يريه تحريك شففيه
 انتهى قلت وفي المبتنى ويسقط عن الباقي
 رد صبي يعقل لأنه من أهل إقامة الفرض
 في الجملة بدليل حل ذبيحته وقيل لا وفي المجتبي
 ويسقط رد المجوز وفي رد الشابة والصبي
 والمجنون قولان وظاهر التاجية ترجيح
 عدم السقوط ويسلم على وبركاته ورد السلام
 وكذا الرد ولا يزيد على وبركاته ورد السلام
 وتتمتع العاطس على الفور ويجب رد كتاب
 التسمية كذا السلام ولو قال لا أخر أقرئ
 فلا نال السلام يجب عليه ذلك وبكره السلام
 عن الناسق لومعنا والألا كما يكره على عاجز
 عن الرد حقيقة كما سئل أو شراً كما سئل
 وقاري ولو سلم لا يستحق الجواب انتهى وقدمنا
 في باب ما ينسد الصلاة كراهته في نيف
 وعشرين موضعا وأنه لا يجب رد سلام عليكم
 بجزم الميم ولو دخل ولم ير أحداً يقول السلام
 علينا وعلى عباد الله الصالحين فرغ بكره
 اعطاء سائل المسجد الا إذا لم يتخط وقاب
 الناس في المختار كما في الاختيار ومن مواهب
 الرحمن لأن عليه أن صدق بخاتمته في الصلاة فدهم
 الله بقوله ويرتدون الزكاة وهم راسعون
 (أحب الاسماء الى الله تعالى عباد الله وعبدا الرحمن)
 (الرحمن)

مسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه عن ابن عمر أحب الاسماء الى الله عبد الله وعبد الرحمن قال المناوي وعبد
الله أفضل مطلقا حتى من عبد الرحمن وأفضلها بعدهما محمد ثم أحمد ثم إبراهيم انتهى وفي حديث آخر رواه الطبراني
عن ابن مسعود أحب الاسماء الى الله ما تعبد به وهو يعم جميع الاسماء المعبدة وهذا لا ينافي بأفضلية الاسمين
السابقين لكنه يدل على أنها أفضل من محمد وما بعده وانما كان أفضل الاسماء عبد الله لأن لفظ الجلالة جامع لجميع
الاسماء ثم عبد الرحمن لأن الرحمة لها تعلق بغالب الاسماء والرحمن أبلغ من الرحيم على المشهور وفي الحديث ما نثر
أحدكم لو كان في بيته محمد ومحمدان وثلاثة وورد اذا سميت فعبدا واما ما يذكر على الا السنة خير الاسماء ما جرد
وما عبد قال السخاوي لا أعلمه (قوله وجاز التسمية به على ورشيد) انظر ما لوعز فابال (قوله غير ما يراد في حق الله
تعالى) قال على في حقه المتعالي رتبة عن كل ما لا يليق وعلى كل أحد وكل أحد بالنسبة اليه دون ورشيد الذي
يوصيهم الى الهدى وكل خير ونحو ذلك وأما في حقنا فان لاحظ المسمى معنى يلاحظ أنه سبب صير على الرتبة بين
أقرانه وفي التقرب اليه تعالى وأنه يكون رائدا أو مرشدا للغير بالتعليم والتعلم ونحوه (قوله لأن الغوام
يسمونها) هذا يفيد كراهة التسمية بنحو محمد وأحمد لذلك (قوله ولا تكنوا) يفتح النون المشددة ماضى تنكفى وهو
على حذف إحدى التامين وسبب الكراهة أن اليهود كانوا ينادون يا أبا القاسم فاذا التفت صلى الله عليه وسلم
قالوا الانعكس (تبيه) الولد الميت لا يسمى عند الامام وقال محمد يسمى ولا بأس بتسمية الصغير نفسا ولا أنه يصير
كذا في ثاني الحال لا التحقيق في الحال انتهى خزانه المقتنين (قوله ويكره أن يدعوا الخ) بل لا بد من لفظ يفيد
التعظيم كياسدي أو يامالك أمري ونحوه وذلك لمزيد حقه على الولد والزوجة وقال صلى الله عليه وسلم لو كنت
أمر أحد أن يسجد لأحد لامرت الزوجة أن تسجد لزوجها وقبل ما نجا من نجا منهن الا ببر الا زواج وما هلك
من هلك منهن الا بهنوق الا زواج (قوله وفيها يكره الكلام في المسجد) ورد أنه يأكل الحسنات كائنا كل النار
الحطاب وحمله بعضهم على ما اذا قعد فيه لاجله وقد سبق وهذا كله في المباح لا في المحرم فانه فيه أعظم وزرا
(قوله وخاف الجنائز) لأن المطلوب في هذا الاعتبار لا الاعتذار (قوله وفي الخلاه) لأنه يورث المقت من الله
تعالى (قوله وفي حالة الجماع) لأنه حال مبني على السترك وكان يأمر صلى الله عليه وسلم فيه بالادب (قوله وعند
التذكير) أي الوعظ لأنه يشغل المستمع (قوله عند الغناء) الاولى أن يقول غنا طمأنينة بالغناء عنده والغناء
للتذكير ومنه القراءه بالاوى وفي الهندية عن التارخانية ولا يتكلم بعد القبر الى الصلاة الا بخير وقيل
بعد ها الى طلوع الشمس قلت وهو الذي وردت به السنة (قوله فضل) من حيث الثواب اذا قصد بتكلمه موافقة
كلام الله وكلام رسوله (قوله أحب العرب) ظاهره انه مضارع مستعمل المتكلم أو أمر للمعتمد من أحب والذي
في الجامع الصغير أحبوا أمر لاهل كلن قال الحاكم بعد تخرجه انه صحيح ورواه أيضا بلنظ احفظوني في العرب
لثلاث ذكروه السيوطي وفي حب العرب أحاديث كثيرة أفرد بها المؤلف العراقي منها كما في الافراد
لدارقطني عن ابن عمر رفعه حب العرب ايمان وبغضهم نفاق انتهى وأخرج أبو الشيخ عن عطاء بن أبي ميمونة عن
أبي هريرة مرفوعا أحبوا العرب وبغضهم فان بقاءهم نور في الاسلام وان فناءهم ظلمة في الاسلام (قوله تطيين
القبور الخ) أما ما تبينه بالبياض الشفاف وتذهيبها بالذهب ووضع الرخام عليها فلا شك في كراهته لانه من
التفاخر خصوصا اذا كان بمال حرام وهو الغالب في هذا الزمان (تبيه) لا بأس بزيارة القبور للرجال والنساء
وكيفيةها كزيارة ذلك الميت في حياته من القرب والبعد كما في خزانه المناوي واذا أراد الزيارة يستحب له
أن يصلي في بيته ركعتين يقرأ في كل ركعة الفاتحة وآية الكرسي مرة والا خلاص ثلاثة ويجعل ثوابها للميت
فانه يبعث للميت في قبره نور ويكتب للمصلي ثواب كثير ثم لا يستغل بما لا يرضيه في الطريق فاذا بلغ المقبرة
يجلج عليه ثم يقف مستدبرا للقبلة مستقبلا لوجه الميت ويقول السلام عليكم يا أهل القبور يغفر الله لئسلكم
أنتم لئسلكم ونحن على الاثر انتهى غرائب ويقوم عند الدعاء مستقبل القبلة انتهى خزانه وأفضل أيام الزيارة
أربعة يوم الاثنين ويوم الخميس والجمعة والسبت والزيارة يوم الجمعة بعد الصلاة حسنة ويوم السبت الى طلوع
الشمس ويوم الخميس أوله وقبل آخره وحكي عن أبي بكر بن أبي سعيد أنه قال يستحب عند زيارة القبور قراءة
شورة الاخلاص سبعا فانه يلقى أن من قرأها سبعا ان كان ذلك الميت غير مغفور له غفر له وان كان
مغفورا له غفر له هذا القارئ ووهب ثوابه للميت انتهى ذخيرة وان قرأها عشر افهوا أحسن ومن أراد غاية

وتجاز التسمية به على ورشيد وغيرهما من
الاسماء المشتركة ويراد في حقنا غير ما يراد في
حق الله تعالى لكن التسمية بغير ذلك في زماننا
أولى لأن العوائق به غرونها عند النداء كذا
في النسراجية وفيها (ومن كان اسمه محمدا
لا بأس بأن ينادى أبا القاسم) لأن قوله صلى
الله عليه وسلم هو يا بني ولا تنكروا بكنيتي
قد نسخ لأن عليا رضي الله عنه كفى ابنه محمد
ابن الحنفية أبا القاسم (ويكره أن يدعوا الرجل
أباه وأن تدعوا المرأة زوجها باسمه) انتهى
بلفظه (و) فيها يكره (الكلام في المسجد)
وخلف الجنائز وفي الخلاه وفي حالة الجماع
وزاد أبو الليث في البستان وعند القبر
القرآن وزاد في الملتقى تبع الغناء الذي يسمونه
التذكير فاطمته به عند الغناء الذي يسمونه
وجداء (للعربية فضل على سائر اللسان وهو
لسان أهل الجنة من تعلمها أو علم غيره فهو
مأجور) وفي الحديث أحب العرب لثلاث
لاني عربي والقرآن عربي ولسان أهل
الجنة في الجنة عربي وفيها (تطيين القبور
لا يكره في المختار) وقبل يكره وقال البزدوي
لو استجيب لكتابة كبري لا يذهب الاثر ولا يمتن
لا بأس به ذكره المصنف في آخر باب الوصية
للأقارب وقد عناه في الجنائز

(يكبره في الموت) الغضب أو ضيق عيش (الانكسار في الوقوع في معصية) أي في كبره لخوف الدنيا لا الدين حديث قبطن الأرض خير لكم من ظهريها خلاصة (لا بأس بالأس للصبي) (الواو وكذا المبالغ) كذا في شرح الوهبانية معز باللمنية وقاس عليه الطرسوسي بقية الايجار كقوت وزر ووز ونازع ابن وهبان بأنه يحتاج الى نقل صريح وجزم في الجوهرية بحجزة الواو قالت وحل المصنف ما في المنية على قوله وما في الجوهرية على قولها ما قال وقد روي واقرها ما في الكافي قوله ما أقرب الى عرف ديارنا في ذني به ثم قال المصنف وعليه فالاعتد في المذهب حرمة لبس الواو ونحوه على الرجال لأنه من - على - الداء (ويكره) لاولي الباس (الخلخال أو السوار للصبي) ولا بأس بشقب أذن البنت والطفل استحسنانا ما في الخبر وهل يجوز الخزام في الداء لم أره (ويكره) الاثني الكتابية بالقلم المخذ من الذهب والفضة أو من دواء كذا (سراجية) ثم قال لا بأس بقوية السلاح بذهب وفضة ولا بأس بخرج وبخام وثغر من الذهب عند أي حنيفة خلافا لابي يوسف (جارية تزييد) قال بكر وكذا في زيديها حل امرؤ وشراؤها ووطؤها) لقبول قول بكر ان أكبر رأيه صدقه كما روي ان أكبر رأيه كذبه لا يقبل قوله ولا يشتري منه ولولم يخبره أن ذلك الشيء غيره فلا بأس بشراؤه منه (كما حل وطء من زفت اليه وقال الفاساء هي امرأتك) حل (نكاح من قالت طافقي زوجي وانقضت عدتي أو كنت أمة فلان واعتق) ان وقع في قلبه صدقه او غامه في الخشية قلت وحاصله أنه متى أخبرت بأمر محتمل فان ثمة أروقه في قلبه صدقه لا بأس بزوجها وان بأمر مستنكر لا مالم يستفسرها فروع كتب ما قول الثاني يكتب جواب أبي حنيفة وإذا كتب المتن يدن يكتب ولا يصح قضاء لينة القاضي بجمته * الترجيع بالقرآن والإذان بالصوت الطيب طيب ان لم يزد فيه الحروف وان زاد كره له ولما تمهله

الكمال فليزد عليه بالتفريع والابتغال سورا آخر من قرأ على قبر بسم الله وعلى مله رسول الله رفع الله المقاب والضيق والظلمة عن صاحب القبر أربعين سنة اه غرائب قال أبو يوسف ف الترجعاني لا تعرف وضع اليد على المنابر سنة ولا مستحبا ولا نرى به بأسا وقال ابن الأئمة الكرايسى هكذا وجدناه من غير نكير من السلف وقال شمس الأئمة المكي بدعة فنية ولا بأس بتقبيل قبر والده غرائب وفيها وضع الورد والريحان على القبور لا بأس به وان تصدق بقيمة الورد كان أحسن واخراج المشعوع الى المقابر بدعة اه الكل من الهندي (قوله لغضب أو ضيق عيش) أو خاف ذهاب ماله هندية (قوله ونازع ابن وهبان اخ) وردة العلامة عبد البر بأنه استهسا ف من القول لا نالنا تعلم دايلا وردي انتهى عن ابن شي مناه (قوله الخخال) كبلبال ويسمى خلخالا وبضم فاموس (قوله للصبي) أي الذكر لأنه من ذينة النساء (قوله والطفل) ظاهره بيم الذكر بل هو المصنف ودبا لعطف والذي في الهندية عن الكبري ولا بأس أن يشقب أذن الطفل من البنات لانهم كانوا يصفون ذلك في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير انكار انتهى بفعل ذلك فاصرا على الاناث (قوله لم أره) قلت اذا كان مما يتزين النساء به كما هو في بعض البلاد وفيها كنعق القروط (قوله ويكره للدكر والاثني) قال في التهذيب لا يجوز تحلية السكين والقلم والمقراض والمقلاة والدواة والمرأة بالذهب وهل يجوز بالفضة فيه وجهان وتولية السيف الذي هو للحرب ويكره الفضة في المكاتب في رواية أبي يوسف خلافا له ما عرنا في ولا بأس بعمامة يذهب وفضة انتهى هندية مختصرا (قوله وثغر) بالثاء المثناة والفاء ما يوضع خلف كف الدابة وفي الفاساموس الثغر بالتحريك السير في مؤخر السرج وقد يسكن (قوله ان أكبر رأيه صدقه) أكبر اسم كان المحذوفة وصدقه خبرها والواو اختصار العبارة وحل ما ذكره فيما اذا كان غير ثقة قال في التبيين حل له أن يشتريها وبطأه لانه أخير بغير صحيح لا منازع فيه وقول الواحد في المعاملات مقبول بشرط ألا يكون محيرا وكذا اذا قال اشتريتها منه أو اتهمته منه أو تصدق بها على ما ذكرنا ولا فرق بين ما اذا كان يعلم أنه لم يزل له لا أن خبره هو المعتمد عليه اذا خبره ليل شرعي ألا ترى أنه يقبل فيما هو أعظم منه وهو الذرير بأن زفت اليه امرأته وقال النساء هي امرأتك حل له ووطؤها ولو كان الخبر غير ثقة فيما اذا ادعى الملك أو غيره فان كان أكبر رأيه أنه صادق وسعه لان عدالة الخبر في المعاملات لا تشترط للحاجة وان كان أكبر رأيه أنه كاذب لا يتعرض لشي من ذلك لان أكبر رأى يقوم مقام اليقين وان لم يخبره صاحب اليد بشي من الوكالة أو انتقال المال اليه فان كان عرقها أنها غيره لا يشتريها حتى يعلم أن الملك انتقل اليه أو وكاله لان يد الاقل دليل الملك وان كان لا يعرف أنها الاقل وسعه أن يشتريها وان كان ذو اليد فاسقا لان دليل الملك ولا يعتبر بأكثر الرأى عند وجود دليل ظاهر الا أن يكون مثله لا يملك مثل ذلك فحينئذ يشكبه أن ينزعه ولو اشتراه مع ذلك صح لا اعتماد الدليل الشرعي وان كان الذي أنامها عبد أو أمة لم يقبلها ولم يشتريها حتى يسأله لان المملوك لا يملكه وان أخبره أنه ولاها اذن له وهو ثقة قبل قوله وان لم يكن ثقة اعتبر فيه غائب الرأى وان لم يكن رأى لم يشتريها لقيام المانع فلا بد من دليل انتهى (قوله وان بأمر مستنكر) كما اذا تزوجت رجلا ثم قالت لرجل آخر كان نكاحي فاسدا أو كان الزوج على غير الاسلام لا يصح الثاني أن يقبل قولها ولا أن يزوجها لانها أخبرت بأمر مستنكر انتهى هندية وكما اذا قالت المطلقة ثلاثا لزوجها الا قول حلت لانه لا يحل له أن يزوجها مالم يستفسرها فان الملاءم اختلافوا في حلها له بمجرد نكاح الثاني فقل بضمهم فحل فيه فلعلمها اعتمدت هذا القول فلا بد من الاستفسار (قوله كتب الخ) مثل الكتابة السؤال باقول ومثل الثاني غيره من أصحاب المذاهب (قوله يكتب جواب أبي حنيفة) هذا بناء على ما قلناه انه يجب اعتقاد أن مذهبه هو جوابي محتمل الخ أو مذهب غيره بخلاف ذلك وهذا مبنى على أنه لا يجوز تقايد المقتول مع وجود الأفضل والحق جوازه وهذا الاعتقاد انما هو في حق المجتهد لا في حق التابع المقلد فان المقلد ينبغي بتقيد واحد منهم في الفروع ولا يجب عليه الترجيع (قوله يدين) أي بعمل بيته فيما بينه وبين الله تعالى (قوله يكتب ولا يصح قضاء) هل هذا على ميل الاولوية والافاقاضي لا يتوقف في قضائه على كتابة هذه الملة له الا اذا كان يجهل الاحكام ويعتمد على افتاء المفتي وقوله بجمته أي مثلا (قوله لم يزد فيه الحروف) نقل في المنع أن هذا هو الاصح وفي الهندي وقال كثر المشايخ يكره ولا يحل لان فيه تشبها بحال الفسقة حال فسقهم ولا يفتان أحد أن المراد بالترجيع المذكو واللعن لان اللعن حرام بلا خلاف

وقوله أحسن ان لا يكونه فحسن وان لتلك

القراءة يخشى عليه الكفر المناظرة في العلم
لنصرة الحق عبادة ولا حد ثلاثة حرام لقهر
معلم واظهار علم ونيل دنيا أو مال أو قبول
التذكير على المناظر للوعظ والاعتاظ مسنة
الانبياء والمرسلين والرياسة ومال وقبول عامة
من ضلالة اليهود والنصارى • قراءة القرآن
بقراءة معروفة وشاذة دفعة واحدة مكروه
كما في الحاروي القدسي • يستحب للرجل
خضاب شعره ولحيته ولو في غير حرب في الاصح
والاصح أنه عليه الصلاة والسلام لم يفعل
يكرمه بالسواد وقيل لا يجمع الفتاوى والكل
من مخرج المصنف • الكتب التي لا يتفجع بها
يعني عنها اسم الله ولا تكتبته ورسوله ويحرق
الباقى ولا بأس بأن تلقى في ما جاز كما في أو
تدفن وهو أحسن كما في الانبياء • التمس
المكروه أن يمتدحهم باليسر له أصل معروف
أو يعظمهم بما لا يمتدح به أو يزيد وينقص
في أصله أما التزين بالمبارات اللطيفة
والشرح لقوائده فذا الحسن والافضل
• مشاركة أهل محله في اعطاء النائية لكن
في زماننا أكثرها ظلم فمن تمكن من دفعه عن
نفسه فحسن وان أعطى فليعط من يجزه ليس
لذي الحق أن يأخذ غير جنس حقه وجوز
اشافعي وهو الاوسع • معلم طلب من الصيار
أثمان الحصر فحرمها فشرى بعضها وأخذ
مضاهله ذلك لأنه غلبه من الآباء • لا بأس
بوطء المنكوسة بهاية الامة دون عكسه •
وجعل ما لا قيمة له لا بأس بالانتفاع به ولوله
قيمة وهو غنى • تصدق به • لا بأس بالجماع في
بيت فيه معصف للبلوى • لا تركب مسلة على
السرج للحديث هذا والله تعالى ولو لحاجة غزو
أو حج أو قصد دين أو دنوى لا بد لها منه
فلا بأس به • تغنى بالقرآن ولم يخرج بالحنان
عن قدره هو صحيح في العربية مستحسن •
ذكر الله من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس
أولى من قراءة القرآن وتسخب القراءة عند
الطلوع أو الغروب • لا بأس للامام عقب
الصلاة بقراءة آية الكرسي وخواتيم سورة
البقرة والاخذ أفضل • قراءة الفاتحة بعد
الصلاة • هرا للمهمات بدعة قال استاذنا
لكم • مستحسنة للعادة والآثار

واذا قرأ باللعن وسمعه انسان ان علم أنه ان لثقه الصواب لا يدخله الوحشة بلقنه وان دخله الوحشة فهو في سعة
أن لا يلقيه فان كل • عروف يتضمن منكرًا يسقط وجوبه كذا في وجيز الكردري (قوله وقوله أحسن) أي
لمن زاد (قوله يخشى عليه الكفر) لأنه جعل الحرام المجمع عليه حسنًا (قوله ونيل دنيا أو مال أو قبول) هذا
هو الثالث وقد عبر عبارة المنع وهي ونيل شيء من الدنيا من نحو مال وقبول (تتم) القوية في المناظرة والحيلة فيها
ان كان يكلمه معلم مسترشد أو غيره على الاتصاف بلا تعنت لا يحل وان كان يكلمه من يريد التعنت ويريد
أن يبارحه يحل أن يمتدح كل حيلة لدفعه عن نفسه لان دفع التعنت مشروع بأي طريق يمكن به الدفع هندية عن
المحيط (قوله التذكير على المناظر) أي ولو في غير يوم الجمعة (قوله للوعظ) لغیره والاعتاظ لنفسه (قوله من ضلالة
اليهود والنصارى) بالاضافة واليه يشير قوله تعالى تخلف من بعدهم خلف ورثوا الكتاب يأخذون عرض هذا
الادنى ويقولون سيغفر لنا وان يأثم عرض مثله يأخذوه ألم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب أن لا يقولوا على الله
الا الحق ودرسوا ما فيه (قوله وشاذة) هي ما فوق العشرة (قوله دفعة) وأولى بالكراعة الاقتصار على الشاذة
وتقدم أنه لا يجوز في الصلاة ولا يفدها (قوله خضاب شعره ولحيته) لا يديه ورجليه فانه مكروه للتشبه بالنساء
(قوله في الاصح) ولولا جل التزين للنساء والحواري وقد روى جواز عن أبي يوسف فقال كما يحبني أن تتزين لي
امرأتى يحبها أن أتزين لها انتهى (قوله ويكره بالسواد) وعليه عامة المشايخ (قوله كما هي) أي من غير محوشة
منها وكذا يقال في الدفن (قوله وهو أحسن) لأنه يفعل بالانبياء والاولياء اذا ما توافقوا فكذلك جميع الكتب اذا بليت
وخرجت عن الانتفاع بها انتهى مجتبي (قوله القصص) يقتضين مصدر قص (قوله أو يزيد وينقص) أي بما يغير
المعنى أما بالتحسين فلا يكاد كره بعد (قوله فمن تمكن من دفعه عن نفسه فحسن) هذا مقيد بما اذا كان لا يحمل
ظلامته على غيره قال في الهندية عن القنية توجه عليه جناية بغير حق فابعضه • ثم دفعه عن نفسه اذا لم يحمل
حسته عن الباقي والاولى أن لا يدفعها عن نفسه انتهى وظاهر تعبيره بقوله والاولى الخ أن الاحسن الدفع
• (قوله من يجزه) أي عن الدفع من الذين توجهت عليهم (قوله أن يأخذ غير جنس حقه) والدرهم والدنانير
جنس واحد فلا بأس بأخذ من أحدهما بدل الآخر أفاده في المجتبي (قوله وهو الاوسع) لانه طريقة الاستيفاء
حقه فيقتل حقه من الصورة الى المالمية • كما في الغصب والانلاف انتهى مجتبي وقد تقدم نقله عن بعض
مشايخ المذهب (قوله فشرى ببعضها) أي • صرافية في المصنف ثم في بيته مجتبي (قوله لأنه غلبه
من الآباء) فيه نظر فانه بمنزلة الوكيل عنهم في المشركه (قوله لا بأس بوطء المنكوسة الخ) نقله في المجتبي عن بعض
المشايخ ونقل قبله ما منه وكره محمد الجمع بين الامتنيز والمرأتين في فراش واحد ويطأ احدهما بغيره الاخرى وقال
أبو يوسف فيه انتهى وفي الهندية كره بوطء زوجته بحضور ضرتها أو أمته وأمتها يكرهه عند محمد رحمه الله تعالى
انتهى في المسئلة خلاف (قوله تصدق به) عبارة المجتبي فلا حب أن يتصدق به انتهى وظاهره أن هذا فيما اذا علم
أنه لا بأس له عن نفسه والافه والقيمة (قوله لا بأس بالجماع في بيت فيه معصف للبلوى) • هذا أطلق في المجتبي
وقيد في القنية بكونه مستورا وان حل ما فيه على الاولوية زال التناهي (تنبيه) المصنف اذا لم يخلعها وتبذر
القراءة فيه لا تحرقه بالنار وبه أخذ ذخيرة ولا يجوز أن يجاد بالمصنف الخلق القرآن هندية (قوله للحديث)
وهو ان الله الفروج على المروج انتهى وذلك لما فيه من التشبه (قوله أو قصد دين) • كسر له رحمة
(قوله تغنى بالقرآن) مكتر مع ما قبله وبه علم حكم من يقرأ بالحنان الوبي من بركة وعشاق ونحوهما (قوله
أولى من قراءة القرآن) انبعا للوارد (قوله وتسحب القراءة عند الطلوع أو الغروب) هذا غير ما قدمه في كتاب
الصلاة وفي الهندية • مثل البقال عن قراءة القرآن أي أفضل أم الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قال
أما عند طلوع الشمس وفي الاوقات التي نهى عن الصلاة فيها فالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيها والدعاء
والسبح أولى من قراءة القرآن وكان السلف يسبحون في هذه الاوقات ولا يقرؤون القرآن • هذا في الغرائب
فعل الصواب زيادة لأوابد القرآن بالذكر (قوله لا بأس للامام الخ) • كذا غير الامام قال في القنية
امام عند كل غداة مع جماعة قراءة آية الكرسي وآخر البقرة وشهد الله وشهاده راجع • لا بأس به والاخفاء
أفضل انتهى (قوله قال استاذنا) هو البديع شيخ صاحب المجتبي واختار الامام جلال الدين ان كانت الصلاة
بعد هاسنة يكره والا فلا انتهى هندية وهو الاقرب لأنه لا يفصل بين السنة والغرض الا ينحو اللهم أنت السلام

الحظوظ اهر قوله وللا تلو رورده فهو ردة على قوله بدعة (قوله لا تعلقا بالتبض) فله الرجوع بها وذكر في المجتبى
 بعده هذا ولودفع الرشوة بغير طلب المرتضى فليس له أن يرجع قضاء ويجب على المرتضى ردها وهذا العالم
 اذا اهدى اليه ليشفع أو يدفع ظلما فهي رشوة ثم قال به هذا في له عند السلطان وأتم أمره لا بأس بقبول هديته
 بعد وقبله بطلبه سحت وبدونه مختلف فيه ومشايخنا على أنه لا بأس به وفي قبول الهدية من التلامذة اختلاف
 المشايخ (قوله اذا خاف على دينه) أو لا استخراج حق له فليست برشوة يعني في حق الدافع مجتبى قال القاضي
 الامام أبو علي النسفي على هذا اذا كان الرجل في قرية وفيها ظالم وكان الرجل يهدى الى الظالم شيئا من القواكه
 أو من المطعومات لا دفع ظلمه عن نفسه لا بأس كذا في المحيط البرهاني (قوله من الصدقات) أي المدفوع منها
 وهو تأييد من صاحب المجتبى لما قبله (قوله جمع أهل المحلة) أي شيئا من القوت أو من الدراهم ونحوها
 (قوله ومن السحت الخ) وسمي ما يأخذ الصهر من الختن بسبب بته بطيب نفسه حتى لو كان بطلبه
 يرجع الختن به مجتبى قوله وما يأخذ غار لغزو) من أهل البلدة جبرافه وحرام عليه لا على الدافع (قوله وشاعر
 لشعر) أي خوف من الهجاء به فهو حرام عليه لا على الدافع وظاهر تعبيره باللام أنه اذا أخذ على شعر مدح به
 يكون كذلك (قوله ومسخرة وحكواتي) عبارة المجتبى أو المخضلل للناس أو يستخرونهم أو يحدث الناس بمغازي
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه لاسيما بأحاديث العجم (قوله ومن الناس من يشتري لهو الحديث) أي
 ما يلهي عما به في كمالا حديث التي لا أصل لها والاساطير التي لا اعتبار لها والمضاحك وفضول الكلام
 والاضافة على معنى من نزات في الضرر بن الحارث بن كادة كان يتجر فبأني الحيرة ويشتري أخبار العجم
 ويحدثهم ما قرأ يشاوي قول أن محمد يحدثكم بحديث عاد وغود وأنا - فتذكركم بحديث رسمه وأخباره كالمرة
 فيستملحون حديثه ويتركون استماع القرآن فأمر الله تعالى هذه الآية تنهى (قوله وأصحاب معارف) قد
 سبق أن ما يأخذونه من غير اشتراط جائز (قوله وفروعه كثيرة) منها الواثقة والوسط لعدم النكاح والمسلح ببر
 المتشاكسين وعن الخمر والكروم والتمس وعن جميع جلود الميتة والسباع قبل الدباغ ومهر البغي وأجر الحجام
 بشرط اه (قوله - في أنظر) نفعول القول (قوله فأنظر فأنظر) أي من عمل المنافقين أي ليظهر أنه يخفى عمله
 (قوله أوج) أي جهالة والاولى أن يقول ان كان صائغا ثم قال الصوم لا يدخله الرياء وهو أحد ما حصل
 عليه الحديث القدسي الصوم لي وأنا أجزى به (قوله لا يوصى بنفسه) أما اذا كان عليه صلوات وكنفارات
 نديه أي طلب الخاتم منه بالطريق الحسن اليها الا اذا كان عالما ورعا وقوله صلى الله عليه وسلم مروا مرضاكم
 فابوصوا معناه أن يجمع العايل أولاده وعياله وأحبابه فيجهد الله ويشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا عبده
 ورسوله وأن الجنة حق وأن النار حق وأن الساعة آتية وشرايط الايمان ثم يقول لهم ما تعبدون من بعدى
 فيوصيهم بالايمان ويقول لهم لا تعونن الا وأنتم مسلمون كما أوصى به ابراهيم ويعقوب بنبيه عليه السلام
 ثم يوصي بما يريد انتهى مجتبى (قوله وعمه الزاهد في النوافل) الاول أن يقول وخصه الزاهد في النوافل
 وعبارته في المجتبى وان كان نص في الواقعات أن الرياء لا يدخل في الفرائض فتعين النوافل انتهى وعلى هذا
 فالتعليق ظاهر ولا يظهر على التعميم فتدبر (قوله يكره) لما فيه من التشبه وقد لعن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم المتشبهين والمتشبهات (قوله يكره للمرأة - ورا الرجل) أي شرب بنية الماء الذي شرب منه ومحل في غير
 المحلة وهذا عند التلذذ ما عند عدمه فلا على الظاهر وحزره (قوله وله ضرب زوجته) أي وولده (قوله على
 الاظهر) وفي رواية ليس له ذلك وله أن يضرب اليتيم فيما يضرب به ولده انتهى مجتبى (قوله لا يجب على الزوج
 تطليق الفاجرة) ولا علم ما تخرج الفاجر الا اذا خاف أن لا يقيم حدود الله فلا بأس أن يتفرقا اه مجتبى والفقير
 يعم الزنا وغيره وقد قال صلى الله عليه وسلم إن زوجته لا ترد لئلا مس وقد قال اني أحبها استمتع بها (قوله لا يجوز
 لوضوء من الحياض المعتة للشرب) ويجوز الشرب من المعتة للوضوء كما تقدم في الطهارة وظاهره ولو شرب
 البهاثم (قوله وينع من الوضوء منه وفيه) انما أتى به لدفع توهم أنه لو وضأ فيه يجوز لانه غير مضيع ولكن كان
 يكفيه أن يقول ولو فيه وتقدم لنا أنه يجوز التيمم مع وجوده (قوله وحمله) مبتدأ خبره الجملة الشرطية (قوله
 الكذب مباح الخ) قال عليه الصلاة والسلام كل كذب مكتوب لا محالة الا ثلاثة الرجل مع امرأته أو ولده
 أو رجل يصلح بين اثنين والحرب فان الحرب خدعة انتهى مجتبى (قوله ولما أراد التغريض) عبارة المجتبى والطحاوي

الرشوة لا تعلقا بالتبض * لا بأس بالرشوة اذا
 خاف على دينه والآن صلى الله عليه وسلم كان
 يعطى الشعراء ولم يخاف لانه وكنى بسهم
 المؤانسة من الصدقات دليلا على أمثاله جمع
 أهل المحلة للامام فحسن ومن السحت ما يؤخذ
 على كل مباح كالح وكلا وما ومعدان وما
 يأخذ غار لغزو وشاعر لشعر ومسخرة
 وحكواتي قال تعالى ومن الناس من يشتري
 لهو الحديث وأصحاب معارف وقواد وكاهن
 ومقامر وواثمة وفروعه كثيرة * قيل له
 يا خبيث ونحوه جازله الرد في كل شئمة لا توجب
 الخبز تركه أفضل * كره قول الصائم المتطوع
 اني انزل أصائم حتى أنظر فأنظر فأنظر فأنظر
 من له أطفال ومال قليل لا يوصى بنفسه *
 من صلى أو تصدق برأى به الناس لا يعاقب
 بتلك الصلاة ولا يثاب بها قيل هذا في الفرائض
 وعمه الزاهد في النوافل لهم الرياء لا يدخل
 الفرائض * غزل الرجل على هيئة غزل المرأة
 يكره * يكره للمرأة - ورا الرجل - لا يظهر
 وله ضرب زوجته على ترك الصلاة على الاظهر
 * لا يجب على الزوج تطليق الفاجرة * لا يجوز
 الوضوء من الحياض المعتة للشرب في الصحيح
 وينع من الوضوء منه وفيه وجعله لاهل ان
 مأذونا به جازوا الا * الكذب مباح لا حياة
 حته ودفع الظلم عن نفسه والمراد التغريض

وغیره هو أى الحديث محمول على المعارض لان الكذب حرام اه وظاهره ان التعريض لا يساح الا في هذه
 الصور (قوله قال تعالى قتل الخراصون) وقال عليه الصلاة والسلام الكذب مع النجور وهما في النار ولم يبين
 عين الكذب طريق النجاة ومحصل المرام انتهى مجتمعي وفي تفسير البكري الخراصون الكذابون وهل هم الكهنة
 أو قسما واعتاب مكة ليصرفوا الناس عن الاسلام قولان واللفظ يعمهم - ملوكهم أصحاب القول المختلف اه (قوله
 جاز الكذب) بوزن علم مختار قال الشارح ونقل في البرازية أنه أراد به المعارض لا الكذب الخالص اه (قوله
 وأهل التوراة) ليتعزبه عن الوحشة والخصومة وهل المراد بالاهل ما يعم الامم (قوله ويكره في الحمام تغميز خادم)
 التغميز التكميس وانما كره لان الخادم ربما فعل ذلك للشهوة وهذا لا يظهر في نحو الهرمين والخادم أعظم والحمام
 ليس بشيء فيما يظهر وهذا اذا كان لغير ضرورة وأما للضرورة فلا بأس به وهذا اذا كان فوق الارض اما من
 ماتحت الارض على ما يعتاده الجاهل في الحمام حرام قاله الشارح (قوله ومن شاء تنويرا) أي طليبا بالنورة أي وهو
 غير جنب أما الجنب فيكره له التنوير لما روى خالد بن معدان رضى الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال من تنور قبل أن يغتسل جاءته كل شهرة تقول يا رب سلمه لم ضيعني ولم يفسدني (قوله فقالوا يتور) أي بنفسه
 لا بغيره على الصحيح لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يتولى طلي عورته بيده اذا تنور ولان كل موضع لا يجوز
 لغيره النظر اليه لا يجوز مسه الا فوق الثياب ذكره النقيبه أبو الليث انتهى من الشارح (قوله ويفسق معتاد
 المرور) فلا تقبل له شهادة اذا كان مشهورا به (قوله ومن علم الاطفال فيه) المذكور أنه يأثم بذلك ولا يلزم منه
 الفسق ولم يقل من أحد القول به ويكفي أن بناء على أنه بالاصرار على ذلك يفسق قاله الشارح (قوله ومن قام)
 ولو في مسجد قال في مشكل الآثار والقيام لغيره ليس بغيره لعينه انما المكره محبة القيام من الذي يقام له فان لم
 يجب القيام وقاموا له لا يكره انتهى من الشارح وقد سبق بعض ما يتعلق بهذا (قوله وفي غير أهل العلم) هذا
 مفروض في القيام بين المسلمين فالبعض خص الجواز بأهل العلم لم قال في القنية وقيل له أن يقوم بين يدي العالم
 أو طيبه أم في حق غيره فلا يجوز انتهى (قوله وجوز نقل الميت) بتسديد الميت (قوله مطلقا) مبين أو أكثر
 والارسوسى ذكر أنه يكره النقل قبل الدفن فيما زاد على الميتين ولم يشر الى خلاف وذكر أنه يحرم النقل بعد الدفن
 بلا خلاف والمصنف ابن وهبان ذكر أنه اختلف في جواز نقل الميت فيما زاد على الميتين قال بعضهم يجوز النقل
 مطلقا قبل الدفن وبعد بعدت المسافة أو قصرت أوصى بذلك أو لم يوص بذلك قال العلامة عبد البر وما ذكره المصنف
 من الخلاف لم نقف عليه من كلام العلماء والظاهر أن الصواب مع الارسوسى (قوله وللزوجة التسمين) ع - مه
 في الحائضه فقال امرأتنا كل القنيت واشبه بذلك لاجل التسمين قال أبو طيع لا بأس به اذا لم تأكل فوق
 شعبها قال الارسوسى في الزوجة ينبغي أن يسدب لها ذلك وتكون مأجورة قال الشارح ولا يعجبني اطلاق
 اياحه ذلك فضلا عن ندبه وهل ذلك محمول على ما اذا كان الزوج يحب التسمين أما اذا كان يكره ذلك اها فيذني أن
 تمنع عنه وتكره مؤذرة في ذمها اه (قوله لافوق شعبها) بكسر الميم واسكان الموحدة (قوله ومن ذكرها)
 متعلق بتحظر والتعويذ مفعول الذكر وللحب متعلق به والذكر يكون باللسان والمراد ما هو أهم منه ومن الحمل
 قال في الحائضه امرأتنا منع آيات التعويذ ايحها زوجها بعد ما كان ينعها ذكر في الجامع الصغير أن ذلك
 حرام ولا يجوز انتهى وذكر ابن وهبان في توجيهه أنه ضرب من السحر والصحر حرام اه وقد ورد أن التولية حرام
 والتولية بوزن غيبة وهي ما ذكر (قوله ويكره أن تسقى لاسقاط حملها) قال في الذخيرة واذا أرادت المرأة القاء
 الماء بعد ما وصل رحمها هل يساح اها ذلك قالوا ان أرادت الاقاء بعد منى - مدة ينفتح فيها الروح لا يساح لانها تصير
 قاتلة لانه اعتبر بها على ما عليه الظاهر وان أرادته قبلها اختلف المشايخ فيه منهم من قال لا بأس به
 لانه اذا كان قبلها فالقاء ما في رحمها وعزل الماء سواء والعزل مباح فكذا هذا وكان الفقيه على بن
 موسى يكره له فان ما ل الماء بعد ما وقع في الرحم الحياة ولا يحتاج الى صنع أحد واذا كان ما له الحياة كان له
 حكم الحياة كما في بيض صيد الحرم لما كان ما له أن يمد - يرصد أعطى له حكم الصيد فكذا هنا بخلاف العزل
 فان الماء لا ينفتح فيه الروح الا بعد احداث صنع آخر وهو الاقاء في الرحم فله حكم ما له الحياة انتهى قال
 قاضي خان الا أنها لا تأثم اثم القتل وتجب الغرة باقائه بعد امتنانه خاتمه (قوله وجازعذر) كالمارضة
 اذا ظهر بها احبل وانقطع لبنها وليس لابي الهبي ما يبتأجر به الظن ويخاف هلاله الولد فانه يساح لها أن تعالج

لان عين الكذب حرام قال وهو الخافق قال
 تعالى قتل الخراصون البكل من المجتبى
 وفي الوهبانية قال
 ولا صلح جازا الكذب أو دفع ظالم
 وأهل ترضى والقتال ليظفروا
 ويكره في الحمام تغميز خادم
 ومن شاء تنويرا فله
 ويفسق معتاد البرور بجماع
 ومن علم الاطفال فيه ويجوز
 ومن قام اجلا لا لشخص فحائز
 وفي غير أهل العلم بعض يكره
 ويجوز نقل الميت البعض مطلقا
 وعن بعضهم ما فوق ميتين يحظر
 وللزوجة التسمين لافوق شعبها
 ومن ذكرها التعويذ للحب تحظر
 ويكره أن تسقى لاسقاط حملها
 وجزاءه ذر حيث لا يتعذر

في استئزال الدم مادام الحبل مضغة ولم يخلق له عضو وقد رواتك المذنبات وعشرين يوما قلت هذه المدة لنفخ الروح والا فالخلق يقع قبلها وانما أبا حواها فساد الحبل باستئزال الدم لانه ليس بأدنى فيباح لصيانته الا دعى انتهى (قوله حيث لا يتصور) حينئذ تقييد لجواز الاسقاط لحدوثه وتصور بفتح الباء وضمة الهمزة (قوله وان أسقطت ميتا) بخلاف ميت أما إذا ألقته حيا ثم مات فعلى عاقلة الدية في ثلاث سنين ان كانت لها عاقلة وان لم يكن فذلك في مالها (قوله في السقط غرة) بضم الغين المججمة وهي خمسة مائة درهم تؤخذ في سنة واحدة (قوله لو اده) الاولى لو اده (قوله من عاقل الام) وان لم يكن لها عاقلة ففي مالها في سنة (قوله تحضر) الجملة صفة غرة (قوله وفي يوم عاشوراء) هو العاشر من المحرم (قوله بكرة كلهم) بفتح الكاف مصدر لكل ووجه الكراهة انه صار علامة لمبغضى أهل البيت ولا يزيد وابن زياد كحل لا يدم الحسين رضى الله تعالى عنه وقيل بالاعتدال فخرجهم باقتله فيه (قوله ولا بأس بالاعتدال خطأ ويؤجر) غير في كلام الناطم وحذف يتأده هذا وقدم في الايات وأخروا رقم في القضية للورى قال خلط الحوائج يوم عاشوراء لم يرد فيه أثر قوى ولا بأس به وربما يثاب والذي في حقه انه يثاب بالتوسعة على عماله المندوب اليه بالحديث وهو من وسع على عماله يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر نفعه فأخذ الناس منه التوسعة باستعمال أنواع من الحبوب وهي مما يصدق عليه التوسعة وقال بعض الفضلاء ما يحصل له لا يقتصر فيه على التوسعة بنوع واحد بل يعدها في سائر المأكول والملاهي وغير ذلك مما يحصل به التوسعة وأنه أحق من سائر المواسم بما يعمل فيها من التوسعات الغير المشروعة كالاعتدال ونحوها انتهى من الشارح (قوله لفعل رسول الله) صلى الله عليه وسلم فانه كلفه أم سلة يوم عاشوراء وفي بعض الفتاوى انه سنة وذكر فيه أنه من اكمل يوم عاشوراء لم يرد في سنته ولم يصح ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم (قوله فهو المقتر) أى الذى يقتره العلماء أو الثابت وهو المختار كما في التجديد والمزيد (قوله جاز بأمره) وله أن يفعل القدر الذى يملكه السيد بحسب الجرائم ما لم يبلغ حد اقاله ابن وهبان (قوله وما جاز في الاحرار) أى بالامر أما المعلم فلا ضربه بحكم الملة بغيره أى لمصلحة المعلم انتهى وذكر الشربللى ما نصه والنقل في كتاب الصلاة انه يضرب الصغير باليد لا بالخشبة ولا يزيد على ثلاث ضربات قال الشارح ويقتضى أن يستثنى من الاحرار القاضي فانه لو امره بضرب ابنه جاز له أن يضربه بل لا يجوز له أن لا يقبل انتهى قال الشربللى وأمر القاضي بالضرب مقيد بكونه عادلا وعشادة الجهة الملزمة ولا يعتمد على مجرد أمر القاضي الا ان انتهى (قوله وأتوب) أفعل تفضيل من الثواب وهو الجزاء والقران منقول حكمة الهمة لضرورة الوزن انتهى قاله الشارح (قوله استماعه) لوجوبه ونسب القراءة (قوله ثواب الغافل للطفل) لانه ليس للانسان الاماسى فلو علمه الوالد كان له ثواب التعليم انتهى من الشرح (قوله ودرسك باقى الذكر) أى تعلم باقى القرآن عند الفراغ أولى من صلاة التطوع وعلمه في منية المفتى بأن حفظ القرآن على الامة انتهى أى فرض كفاية وصلاة التطوع مندوبة (قوله ودرس العلم) أى المفترض عليه أولى وأنضر من تعلم باقى القرآن قال في منية المفتى لان تعلم جميع القرآن فرض كفاية وتعلم ما لا بد منه من الفقه فرض عين والاشتغال بفرض العين أولى انتهى وهو يقيد أن تعلم باقى القرآن أفضل من تعلم ما زاد على قدر الحاجة من علم الفقه (قوله والله أعلم) في محل نصب منعول كرهوا وهو باسكان الميم للوزن (قوله ونحوه) بالنصب عطف على محل الله أعلم كالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله لا اعلام ختم الدرس) أما إذا لم يكن اعلاما بآته انه لا يكره لأنه ذكر وتفويض بخلاف الاول فانه استعماله آله لا اعلام ونحوه اذا قال الداخلى يا الله مثلا يعلم الجلام بجهته ايبتوا له محلا ويؤفروه واذا قال الحارس لا اله الا الله ونحوه يعلم باستيقاظه فلم يكن المقصود الذكر أما اذا اجتمع التصدران فيه تبا الغالب كما عرفت في نظائره (خاتمة) وذكره وان يفرغ الطشت في كل مرة وبعضهم قال لا بأس به لان الدسومة اذا سالت في الطشت ربما تشفع في مياها تقتصد ها عليه وكان في الامد الاول غالب طعمهم الخبز وطعمها ما قليل الدسم وأما اليوم فأكلوا البسات والالوان ويصيب أيديهم ذلك فلا بأس بصبه في كل مرة قال النقيب اذا تمخل الرجل فابتاع ما بين أسنانه جاز وان ألقاه جاز ويكره الخلال بالريحان ولا بأس بخشب الرمان لا ينبغي أن يرمى الخلال والطعام الذى خرج من بين أسنانه عند الناس فانه يفسد فيساجهم بل يسكه فاذا أتى الطشت يغسل يديه القاء فيه ثم يغسل يده فان ذلك من المروءة ويستحب التعميم بنوم القيلولة لقوله عليه الصلاة والسلام فيلوا فان الشياطين لا تقبل وأن ينام طاهرا

وان اسقطت ميتة في السقط غرة
لو اده من عاقل الام يجزى
وفي يوم عاشوراء بكرة كلهم
ولا بأس بالاعتدال خطأ ويؤجر
وبعضهم المختار في الكحل جائز
لفعل رسول الله فهو المقتر
وضرب عبيد الغير جاز بأمره
وما جاز في الاحرار والاب يأمن
وأتوب من ذكر القرآن استماعه
بغيره أي قالوا ثواب الطفل للطفل يجزى
ودرسك باقى الذكر أولى من الصلاة
فانه لا ودرس العلم أولى وأنضر
وقد ذكره والله أعلم ونحوه
لا اعلام ختم الدرس حين يقتر

مستقبل القبلة على شقه الايمن ثم على الايسر ويكره النوم أول الظهر وفيما بين المغرب والعشاء ويندب أن يسام على فراش متوسط بين الليونة والخشونة ويتوسد كفه اليمين تحت خده ويذكر أنه يضطجع في اللحد كذلك وحيداً ليس معه الا الاعمال ويقال الاضطجاع على الايمن اضطجاع المؤمن وعلى الايسر لامرئ ولا يستلج اضطجاع الانبياء وعلى الوجه اضطجاع الكفار اه هندية وقد اجتمع الامام الطرسوسي والامام ابن السيد البطليوسي وتذاكر في الحلال هل بقي منه شيء فقال الامام البطليوسي أصول الحلال عشرة وسع الله بها على عباده نجارة بصدق واجارة بنصح وهدية من أخ صالح وميراث من أصل طيب وما أنبتته أرض غير مملوكة وخمس الغنائم اذا قسمت بعدل وصيد البر والبحر والسؤال عند ميس الحاجة واحياء الموات فقال الطرسوسي يجب على كل مسلم تقييد هذه الأصول ليكون على أهبة الحلال الذي هو أهم المهمات والله تعالى أعلم واسعة غفر الله العظيم

• (كتاب احياء الموات) •

المراد بالاحياء جعل الارض صالحة لاغناء الزرع بعد ان لم تكن كذلك لان احياء كل شيء بما يليق به انتهى مكي عن المعدن والموات بفتح الميم وضمة الفة أرض لا مالك لها وفي الجوى عن القاموس الموات كسحاب وغراب ما لا روح فيه أو أرض لا مالك لها اه فتقول الدرر الموات لغة حيوان مات وهما مستعماران مستعار له انتهى قول لاهل اللغة وفي شرح الجوى الموات لغة بضم الميم والفتح مثل الموت وماتت الارض مواتا بفتحين خلت من العمارة والسكان فهي موات تسمية بالمصدر مصباح مختصرا (قوله لاهل مناسبة الخ) فهو للاقتضائي والمصنف والاحسن ما قاله العلامة مسكين هي أن في كل منهما العمل بالاحسن ففي احياء الموات اثبات أرض جامدة أو اجراء الانهار تحت النخل والاشجار وهذا امر مستحسن اه وفي المخ ومن محاسنه التسبب للغصب في أقوات الانام ومشروعيتها بقوله صلى الله عليه وسلم من أحيا أرضاً مواتية فهي له وشروطه تذكر في أثناء الكلام وسببه تعالى البقاء المتدور وحكمه غلك الهني ما أحياه (قوله حاسة) نسبة الحس اليها مجاز فان الحاس الشخص الحي بها (قوله لبطالان الاتفايع بها) الاولى به وبه عبر صاحب التبيين (قوله غير منتفع بها) أما ما كان منتفعاً به كارض الملح والقار ونحوهما مما لا يستغنى عنه المسلمون لا يكون أرض موات حتى لا يجوز للامام أن يقطعها لاحد اه هندية (قوله لم تكن مواتا) لبقاء ملك مالكةا فيها لعدم ما يزيله انتهى تبيين وكذلك لا يكون مواتا ما فيه حق خاص كداخل البلدة فانه لا يجوز احياؤه انتهى هندية (قوله يتصرف فيها الامام) كما يتصرف في الانقطاعات والاموال الضائعة وقبل هي موات هندية (قوله اذا صاح من بأقصى العامر الخ) قال القاموس في غير الدين أصبح ما فيه أن يقوم الرجل على طرف عمران القرية فينادي بأعلى صوته فالى أى موضع ينتهي اليه صوته يكون من فناء العمران لان أهل القرية يجتاجون الى ذلك الموضع لرعى المواشي وغيره وما وراء ذلك يكون من المرات اذا لم يعرف لها مالك انتهى ويعتبر الصوت من طرف الدور لا الاراضى العامة قهـ ستاني عن التعنيس (قوله وهو جهوري الصوت) أى عاليه كما في القاموس (قوله ملكها) أى ويجب فيها العشر على المسلم والخراج على الذمي لانه ابتداء موضع فيجب على كل من ماله ما يليق به وان سقاء به الخراج اعتبر به كذا في الشربلالية عن الاختيار قال في الخياصة الا أن يكون الرجل من أهل العطاء فيجعلها الامام عليه عطية (قوله قلت وهذا ظاهر الرواية) قال في البدائع وهل يشترط أن يكون بعيدا من العمران شرطه الطحاوي وفي ظاهر الرواية ليس بشرط حتى ان يجر اقربا من البلدة جزر ماؤه أو أجرة عطية لم يكن بها ملك لاحد يكون أرض موات في ظاهر الرواية وعلى رواية أبي يوسف وهو قول الطحاوي لا يكون والصحيح جواب ظاهر الرواية فان المرات اسم لما ينتفع به فاذا لم يكن ملكا لاحد ولا حق له خالص لم يكن منتفعاً به وكان مواتا بعيدة عن البلدة أو قريبة منها اه (قوله كيف لم يذكر ذلك) لا عجب من ذلك فان الاقتصار على قول معتد لا يعد قصورا وانما العجب منه حيث ذكر ذلك بعن القسيدة أنها رواية ضعيفة فانه قال وعن محمد أنه يعتبر أن لا يرتفع أهل القرية وان كان قريبا وجه المختار وتعلق حقهم به حقيقة أو دلالة فلا يكون مواتا انتهى (قوله ان أذن له الامام في ذلك) هذا قول الامام اتقوله صلى الله عليه وسلم لم ليس للمرء الا ما طاب به نفس امامه ولان هذه الاراضى كانت في ايدي الكفرة ثم صارت في ايدي المسلمين فصارت قبا ولا يختص بالتي أحد دون رأى الامام

• (كتاب احياء الموات) •
 لاهل مناسبة أن فيه ما يكره وما لا يكره الحياة
 فوجان حاسة ونامة والمراد هنا النامة وسمى
 مواتا لبطالان الاتفايع بها أو احياؤه ببناء
 أو غير من أدرك بأوسى (اذا أحيا مسلم أو ذمي
 أرضا غير منتفع بها وليست بمملوكة لمسلم
 ولا ذمي) فلو لمملوكة لم تكن مواتا فلو لم يعرف
 مالكةا فهي لقطة يتصرف فيها الامام ولو ظهر
 مالكةا اتد اليه ويضعه في مكانها ان قصت
 بالزرع (وهي بعيدة من القرية اذا صاح من
 بأقصى العامر) وهو جهوري الصوت
 بزازية (لا يسمع به صوته ملكها) كقوله
 يوسف وهو المختار كما في المختار وغيره واعتبر
 مجرد عدم ارتفاق أهل القرية به وبه قالت
 الثلاثة قلت وهذا ظاهر الرواية وكذا في
 زكاة الكبرى ذكره التهستاني وكذا في
 البرجندی عن المنصورة عن قاضي خان
 ان الفتوى على قول محمد فالعجب من
 الشربلالية كيف لم يذكر ذلك فليحفظ (ان
 أذن له الامام في ذلك)

كالفنائه وأخذ الطحاوي في مختصره يقول الامام وهو المختار فان قاضي خان قدّمه وقد قرئ في أول كتابه أنه
 يقدم المختار فهو متأن في الهندية عن الخانية في آخر كتاب الزكاة ذكر الناطق أن القاضي في ولايته بمنزلة
 الامام في ذلك اهـ (قوله وقال لا يملكها بلاذنه) مما يفتقر على الخلاف ما لو أمر الامام رجلاً أن يعمّر أرضاً مبيّنة على
 أن يتفّع بها لا يكون له الملك فاحياها لم يملكها عنده لأن هذا شرط صحيح عند الامام وعندهما يملكها ولا اعتبار
 لهذا الشرط اهـ ومحل الخلاف اذا ترك الاستئذان جهلاً أم اذا تركه تهاوناً بالامام كان له أن يستردّها جزاً
 أقاده المكي أي اتفاقاً (قوله في الاصح) لأنه ملك رقبته بالاحياء فلا يخرج عن ملكه بالترك وقيل الثاني أحق بها
 لأن الأول ملك استغلا لها دون رقبته فالاختلاف مبنى على أن الهبة الأول ملك الرقبة أو الاستغلال (قوله من
 أربعة نفر) أم لو كان الاحياء جميعه لواحد فله أن يتطرق الى أرضه من أي جانب (قوله على التعاقب) أما اذا
 أحبوها معاً كان له أن يتطرق الى أرضه من أي أرض شاء هندية (قوله ومن حجر أرضاً) بالنسبة ليد ويجوز فيه
 التخفيف لأن المراد منع الغير من الاحياء وفي المبسوط اشتقاق الكلمة من الحجر وهو المنع لأنه اذا علم في موضع
 الموات علامة فكانه منع من احياء ذلك الموضع فسمى فعله تعجير انتهى شاذي عن المجتبى (قوله أو غيره) من حصاد
 ما فيها من الخيش والشوك وتنقية عشبها وجعلها أوباراً ما فيها من الشوك وغيره انتهى تبين (قوله
 دفعت الى غيره) أي دفعها الامام لأنه انما كان دفعها اليه مرفها فيحصل للمسلمين منفعة العشر والخراج فاذا
 لم يحصل المقصود فلا فائدة في تركها في يده (قوله وقبلها) أي الثلاث سنين فلا ينبغي لاحد أن يحجب ذلك الموضع
 حتى يمضي ثلاث سنين وهذا من طريق الديانة وأما في الحكم فاذا أحياها غيره قبل ضمها ملكها التحقق بسبب الملك
 منه دون الأول وانما قدر بثلاث سنين أقول عمر رضي الله تعالى عنه ليس لتعجير بعد ثلاث سنين حق وقال شيخ
 الاسلام ان التعجير يفيد ملكاً وقتاً بثلاث سنين (قوله ولو كرهها) أي حرّمها (قوله المسناة) ما تبقى للسبل لتردائها
 اهـ شاذي عن الغاية وفي أبي الـ عوده في بضم الميم وتشديد النون الطريق قاله في الجوهره وقيل هي البئر بافتنا
 ونقل عن المغرب ما ذكرناه عن الغاية وفي المصباح هي حائط تبني في وجه الماء وتسمى السد انتهى (قوله أو شق
 لها نهراً) كذا أطلق الزيلعي وقيل صاحب المحيط بأجزاء الماء فيه ويمكن جعل ما هنا عليه وفي الزيلعي عن الهداية
 ولو كرهها وسقاها فعين محمد احياء ولو فعل أحد هذه ما يكون تعجيراً ولو سقاها مع حفر الانهار كان احياء لوجود
 النعيلين وان سوطها وسفها بحيث يهضم الماء يكون احياء لأنه من جملة البناء اهـ (تنبيه) لو بنى في أرض
 موات أو زرع زرعاً أو جعل للأرض مسناة ونحو ذلك يكون له موضع البناء والزرع دون غيره وقال أبو يوسف
 رحمه الله ان عمر أكثر من النصف يكون احياء لها وما بقي وان عمر نصفها لماعمر دون ما بقي فقد اعتبر الاكثر
 انتهى من محيط السرخسي وقال محمد رحمه الله تعالى اذا سكن الموات في وسط ما أحيا يكون احياء للكل
 وان كان الموات في ناحية لا يكون احياء لما بقي كذا في التارخانية اهـ هندية (قوله ولا يجوز احياء ما قرب
 من العامر) أي عند أبي يوسف ومحمد اعتبار انقطاع ارتفاع أهل القرية عنها حقيقة وان كان قرية من القرية
 أقاده في الهندية ومصر (قوله في جواهر الارض) الاوضع بقاع الارض (قوله وفي المستنبط) أي المستخرج بالحفر
 والوضح أن يقول أمّا المستنبط (قوله كالما المهرز) نظير لا تمثيل (قوله يعني التي لم تملك) مستغنى عنه بما قبله
 قريباً (قوله وكان لما أخذه مالكا) الضمير في كان يرجع الى المنقطع المانع (قوله لا بالأخذ) لأنه فيه كغيره (قوله
 وكف بالبناء للجهول كصرف والكاف الامام أو جماعة المسلمين (قوله المستقرة) أي الثابتة في ملكه سابقاً
 (قوله وحريم بئر الناضح) الاضافة فيه وفي بئر العطن لادنى سلابة فهو سواني قال في المصباح حرم الشيء
 ما حوله من حقوقه وموافقه سمي به لأنه حرم على غير ما ملكه أي بسببه لا بالتفاديه اهـ وفيه نفع البعير الماء من
 نهراً أو بئراً في الزرع فهو ناضح والاشئ ناضحة بالهاء سمي ناضحاً لأنه ينفتح العطن أي يسيل بالماء الذي يحصله
 هذا أصله ثم استعمل الناضح في كل بعير وان لم يحمل الماء اهـ والمراد الأول وفي المنع عن شرح الوقاية
 بئر العطن البئر التي تناسخ الابل حولها وتبقى وبئر الناضح التي يخرج ماؤها بسير الابل ونحوه اهـ (قوله
 كبئر العطن) قال في المغرب العطن والعطن مناخ الابل ومبركها حول الماء والجمع أعطان ومعاطن انتهى (قوله
 أربعون ذراعاً من كل جانب) هو الصحيح وقيل الأربعون متسمة على الجوانب الأربعة كل جانب عشرة (قوله
 وقال ان للناضح فستون) أي وان للعطن فأربعون لحديث ورد بذلك ولان استحقاق الحرم باعتبار الحاجة

وقال لا يملكها بلاذنه وهذا لو مساهلوا لزمها
 شرط الاذن اتفاقاً ولو مستأمناً لم يملكها
 أصلاً اتفاقاً فهو سواني (ولو تركها
 بعد الاحياء وزرعها غيره قالوا أحق بها)
 في الاصح (ولو أحيا أرضاً مبيّنة ثم أحاط
 الاحياء بجوانبها الأربعة من أربعة
 نقر على التعاقب تعين طريق الأول في الارض
 الأربعة ومن حجر أرضاً) أي منع غيره منها
 بوضع علامة من حجر أو غيره (ثم أهملها ثلاث
 سنين دفعت الى غيره وقبلها هو أحق بها
 وان لم يملكها) لأنه انما يملكها بالاحياء
 والتعمير لا يعجز التعجير (ولو كرهها أو ضرب
 عليها المسناة أو شق لها نهراً أو بذر حفرها
 احياء) مبسوط ولا يجوز احياء ما قرب من
 العامر (بل يترك مرفاً لهم ومطرحاً لخصائدهم
 لتعلق قوتهم به فلم يكن مواتاً وكذا لو كان
 محتطباً (و) اعلم أنه (ليس للامام أن يقطع
 ما لا يملكه للمسلمين عنه) من المعادن الظاهرة
 وهي ما كان جوهرها الذي أودعه الله
 في جواهر الارض بارزاً (كعادن الملح)
 والكحل والمقار والنفط (والآبار) التي لم تملك
 بالاستنباط والسعي وفي المستنبط بالسعي
 كالما المهرز في الظرف فلا للمهرز الاستنباط
 وتمايه في شرح المصابيح في حديث المسلمون
 شركاء في ثلاث في الماء والكلا والذار (التي
 يستقي منها الناس) زيلعي يعني التي لم تملك
 بالاستنباط والسعي فلما أقطع هذه المعادن
 الظاهرة لم يكن لاقطاعها حكم بل المقطوع
 وغيره سواء فلو منعهم المقطوع كان بمنع
 منع قديماً وكان لما أخذه مالكا لأنه ممة بمنع
 لا بالأخذ وكف عن المنع وصرف عن
 مداومة العمل للاستنباط اقطاعه بالصحة
 أو بصيره في حكم الاملا للمستقرة ذكره
 العلامة قاسم في رسالته أحكام اجارة اقطاع
 الهندي (وحريم بئر الناضح) وهي التي ينزع
 الماء منها بالبعير (كبئر العطن) وهي التي ينزع
 الماء منها باليد والعطن مناخ الابل حول
 البئر (أربعون ذراعاً من كل جانب) وقالان
 للناضح فستون

وفي الشريعة لا يـ... عن شرح المجمع لوعق البروق...
 التقدير في بر وعين بما ذكر في أراضيهم...
 (إذا حفرها في موات باذن الامام) فلو في (٢١٦) غير موات أو فيه بلاذن الامام لم يكن الحكم كذلك كذا ذكره المصنف وبجاءة القهستان
 وفيه رمز الى أنه لو حفر في ملك الغير لا يستحق
 الحرم فلو حفر في ملكه فله من الحرم ما شاء
 والى أن الماء لو غلب على أرض تركها الملاك
 أو موات أو انقضى المجرى أو حياؤها فلو تركها
 الماء بحيث لا يعود إليها لم يكن حريماً عاماً
 نجاً حياًؤها وعزاه للمصنف مرات (وحريم
 العين خمسة أذراع (من كل جانب) كما
 في الحديث والذراع هو المكسرة وهو ست
 قبضات وكان ذراع الملك أي ملك الكاسرة
 سبع قبضات فكسره منه قبضة (ويمنع غيره
 من الحفر) وغيره (فيه) لأنه ملكه فلو حفر
 فلول ردمه أو تضييعه وتعماره في الدرر
 (ولو حفر الثاني بئراً في منتهى حريم البئر
 الأولى باذن الامام فذهب ماء البئر الأولى
 وتحول الى الثانية فلا شيء عليه) لأنه غير
 متهمة والماء تحت الأرض لا يملك فلا مخالفة
 (كن بني حانونا يجنب حنوت غيره فكسدت)
 الحنوت (الأولى بسببه) فانه لا شيء عليه
 دروزياني وفيه لو هدم جدار غيره
 فله صاحبها أن يؤاخذ به ببقائه لا ببناء الجدار
 هو المصنف (وللسافر الثاني الحرم من
 الجوانب الثلاثة دون جانب الأولى) لسبق
 ملك الأول فيه (وللقناة) هي مجرى الماء
 تحت الأرض (حريم بقدر ما يصلح) لاقاء
 الطين ونحوه وعن محمد كالبئر ولو ظهر الماء
 فكالمعين وفي الاختيار فوضعه لراى الامام
 أي لو باذنه والافلاشي له ذكره البرجسدي
 (وحريم شجر يغرس في الأرض الموات خمسة
 أذرع من كل جانب) فليس لغيره أن يغرس
 فيه (ويطلق ماء شنع عود دجلة والفرات
 اليه بالموات إذا لم يكن) ذلك (حريماً) لعاص
 (فان) كان حريماً أو جازعاً لم يجز أحياؤه
 لأنه ليس عوات (والنهر في ملك الغير لا حريم
 له إلا ببرهان) وقاله... سنة النهر...
 والقاء طينه وقدره محمد بقدر عرض النهر من
 كل جانب وهو أرفق ملتقى

وحاجة بئر الناضح أكثر لانه يحتاج الى موضع يسير فيه الناضح وهو البئر وقد يطول الرشاء وفي بئر المطن
 يستقي يده فلا بد من التفاوت بينهما وله قوله عليه الصلاة والسلام من حفر بئرًا فله ما حوله لها أربعون ذراعاً قال
 في استرخانية وفي الكبرى ويقولها ما يقتضي انتهى (قوله لوعق البئر الخ) ونقله الاتقاني عن الطحاوي إلا أن يكون
 الحبل يتجاوز الستين فيكون له الى منتهى حبلها وفي شرح الجوى ولا حاجة الى الزيادة وفي احتياج الى أكثر
 من ذلك يزيد عليه وإذا كان الاعتبار للحاجة لا للتقدير لا يكون في المسئلة خلاف في المعنى اه (قوله ويقتضي
 بقول الامام) قد تقدم الاقناء بقوله ما فهم ما قولان متفق بهما (قوله وعزاه البرجسدي) وكذا ذكره الولوالجي
 جازم به (قوله باذن الامام) عنده وبغير اذنه عندهما سوى (قوله فلو في غير موات) بأن كان في أرض يستحقها
 الغير (قوله أو فيه بلاذن الامام) أي عنده فلا ملك له أصلاً لا في البئر ولا في الحرم (قوله وفيه رمز) أي في قول
 النفاية ومن حفر بئرًا في أرض موات فله حريمها (قوله لو حفر في ملك الغير) أي باذنه فلا حريم له أي إلا أن
 يشترطه والظاهر أن الاستقناء باليد لانه لا يقتنع به إلا بالاستقناء ويمرر ثم رأيت في الهندية بئر رجل في دار
 غيره لم يكن لصاحب البئر حق القاء الطين في داره إذا حفر البئر خائفة فالتنع عن الاقناء لاعتناء الاستقناء فتدبر
 (قوله لم يجز أحياؤها) قال في الهندية والأراضي المملوكة إذا انقضت أهلها فهي كالكسرة وقيل كالموات
 كذا في الذخيرة (قوله فلو تركها الماء) لا حاجة الى نقله للاستغناء عنه بما يأتي في المصنف (قوله كما في الحديث)
 وهو قوله عليه السلام حريم العين خمسة أذراع وحريم بئر المطن أربعون ذراعاً وحريم بئر الناضح ستون ذراعاً
 انتهى ولا دخل للرأى في المقادير فاقصر عما به وقيل الخمسة من الجوانب الأربعة من كل جانب مائة وخمسة
 وعشرون ذراعاً (قوله وتعماره في الدرر) قال فيها فان حفره فلول أن يسده ولا يضمنه النقصان وأن يأخذه
 به كس ما احتقره لان ازالة بنائة حفره به كما في كاسة يلقها في دار غيره يؤخذ برفعها وقيل يضمنه النقصان
 ثم يكسبه بنفسه كما إذا هدم جدار غيره وهذا هو الصحيح اه (قوله وفيه لو هدم الخ) اعلم أن عدم المؤاخذة ببناء
 الدار مختلف فيه فمنهم من أوجب عليه الاعادة وأطلق ومنهم من قال ان كان جديداً يعيده وان كان قديماً
 يضمن النقصان لانه لو أعاده يكون أفضل ونعمان العدو ان مقيد بالمثل وهذا كله بالنسبة لغير حائط المسجد أما فيه
 فيؤاخذ بالاعادة اتفاقاً على ما يفهم من كلام الشافعي اه أبو السعود (قوله وللحافر الثاني) قال العلامة المقدسي
 ينبغي أن لو حفر ثالث أن يبقى له حريم من الجانبين فيستأمل (قوله تحت الأرض) مفهومة قوله بهد ولو ظهر
 الماء فكالمعين (قوله وعن محمد كالبئر) هو قولهما كما في الغاية (قوله فكالمعين) فيقتدر حريمها بخمسة أذراع
 اه زيلعي (قوله فوضعه لراى الامام) لانه لا نص من الشارع فيه (قوله أي لو باذنه) أي على قوله (تنبيه) إذا
 حفر بئرًا في أسفل جبل ملكه الى أعلاه عناية ولولا أن يقطع من طريق الحادة ان لم يضرب بالمسكين قال وليس
 ذلك إلا للخليفة وابن ولاء محيط هندية ومن بنى قصرًا بأرض مفارقة فلا حريم له وان كان يحتاجه لاقاء الكسرة
 لانه يقتنع بالقصر دون الحرم ولا يقاس على البئر لان حاجة صاحب البئر الى الحرم (قوله يغرس في الأرض
 الموات) باذن الامام اتفاقاً وبغير اذن عندهما هندية (قوله عود دجلة والفرات) أي مثلاً فيدخل فيه النيل
 وظاهره ولو أخذ من أرض الغير في الناحية التي جرى فيها فليس له أن يأخذ من المنزل عنه بمثل ما أخذ من
 أرضه (قوله بالموات) فيجوز أحياؤه على الخلاف (تنبيه) نقل في الهندية عن القنية أرض غرق وصارت
 بحراً ثم نصب الماء عنها أو خربت بوجه آخر ثم جاء انسان وعمرها قبل هي للمالك القديم وقيل لمن أحياها اه
 وفي القول الثاني نظر فان ملك الأول لم يزل شرعاً عن الأرض (قوله والنهر في ملك الغير) نقل انقضاء ما نصه
 وذكر في الاختيار وغيره أنه لا حريم للنهر الظاهر عنده إذا كان في ملك الغير لا يبيته وكذا إذا حفر في موات
 خلافاً لما كان المحققين من مشايخنا أن له الحرم بالاتفاق بقدر ما يحتاج اليه لاقاء الطين ونحوه وهو
 الصحيح كما في التتمة اه فجعل الخلاف في النهر في المملوكة والموات وفي التبيين ثم إذا كان الحرم لاهدمها أيا كان
 لا يمنع الاخر من الانتفاع به على وجه لا يطل حق مالكه فيه والقاء الطين ونحو ذلك بذلك بمرت العادة
 ولا يغرس فيه إلا المالك قال الفقيه أبو جعفر أخذ بقوله في الغرس ويقولها في القاء الطين اه (قوله بقدر
 عرض النهر) الذي في التبيين بطن النهر قال وهو اختيار الكرخي (قوله بنصف بطن النهر) أي من كل جانب
 هندية وجعل في الهندية هذا الخلاف في الموات ثم قال آخر الباب من كان له نهر في أرض غيره فليس له حريم

ان رأى ذلك خاتمة (قوله بجراره) بكسر الجيم جمع جرة وهو ما يعمل من الخزف ويجمع أيضا على جتر قاموس
 (قوله وقيل لا الأباذنه) قال في الخاتمة والوجيز وهو الأصح فهو ما قولان مصححان (فرع) العين أو الحوض
 الذي دخل فيه الماء بغير احرار واحتياض فهو بمنزلة النهر الخاص (قوله اذا كان يجد ماء بقرية) ليس في ملك
 أحد هندية وانما جازله المنع والحالة هذه لعدم الضرر (قوله بشرط أن لا يكسر ضفته) الضفة بالفتح والكسر
 جانب النهر مغرب وفي الديوان بالكسر جانب النهر وبالفتح جماعة الناس اه ويجمع المفتوح على ضفات كجبة
 وحبات والمكسور على ضفف كعدة وعدد (قوله ونحوه) كالخوض والبر (قوله لأن له حيتن) أي حين اذ لم يجد
 ماء مباحا بقرية يحصل به مقصوده (قوله المسلمون شركاء في ثلاث) شركة اباحة لا شركة ملك فمن سبق الى شئ
 من ذلك في وعاء أو غيره وأحرزه فهو أحق به وهو ملك له دون من سواه يجوز له قلبه بجميع وجوه التملك وهو
 موروث عنه ويجوز فيه وصاياه انتهى شاي عن الاتفاق (قوله في الماء) وذلك لوجوده في محله بايجاده تعالى فبقى
 مباحا حتى يحرق حوى (قوله والكلال) أي الحشيش الثابت بنفسه فلا يملكه من ثبت بأرضه فن قطعه وأحرزه
 ملكه بخلاف الشجر اذا ثبت بأرض انسان ملكه لانه من أجزاء أرضه والنص ورد في الكلال بخلاف القياس
 (قوله والثمار) يعني اذا أوقد نار في مفازة فانها تكون شركة بينه وبين الناس أجمع حتى لو جاء انسان وأراد أن
 يستضيء بضوء هذه النار وأراد أن يحيط نوباله حول النار أو يصطلي بها من البرد أو يتخذ منها سراجا
 لا يكون لصاحب النار منه أما اذا أوقد النار في موضع يملكه فان له منعه من الارتفاع بملكه كما اذا أراد
 أن يأخذ من قبلة سراجة أو شيئا من الجرف فان صاحب النار أن يمنعه من ذلك لانه ملكه اتفاقا عن شيخ
 الاسلام والكلال ما انبسط وانتشر على وجه الأرض ولا يكون له ساق وما كان له ساق فهو شجر والشوك كالكلال
 والقيرو والزرنج والقيرو زج كالشجر ومن أخذ من هذه الاشياء ضمن اه خزانه المفتين والخطب في ملك رجل ليس
 لاحد أن يحتطب به بغير اذنه وان كان في غيره ملك فلا بأس به ولا يضر نسبته الى قرية أو جماعة ما لم يعلم أن ذلك
 ملك لهم و كذلك الزرنج والكبريت والثمار في المروج والادوية من ثمرات ويملك المحتطب الخطب بمجرد
 الاحتطاب وان لم يشده ولم يجمعه ولو أخذ الماء من أرض الغير التي جعلت لمحة فلا شئ عليه وان صار الماء ملحا
 فليس له أخذه والطين الذي جاء به النهر في ملك انسان لا يجوز لاحد أخذه ومن ان أخذه بلا اذن (قوله فيقال
 للمالك الخ) أي ان لم يجد كلا في أرض مباحا قريبا من تلك الأرض هندية (قوله وهو يخاف على نفسه ودابته
 العفش) أي الهلاكية (قوله اذا كان فيه فضل عن حاجته) أما اذا كان لا يكفي الا أحدهما فانه يتركه للمالك
 نهاية (قوله فصار نظير الطعام) لا حاجة اليه لانها منه من قوله كطعام عند المخصصة (تنبيه) السنة اذا كانت
 تأتي على كل المائتان كان جدد ولا صغيرا وفي الوارد عليه كثره قال بعضهم لا يمنع والا كثره أن يمنع لانه يلحقه
 ضرر بذلك كذا في الاراضي اه (قوله الاولى أن يقاتله بغير سلاح) هذا يشير الى أنه يجوز أن يقاتله بالسلاح حيث
 جعل الاولى أن لا يقاتله به اه زيلعي (تنبيه) في الذخيرة والمنية عبدا أو مبي أو أمة ملا الكوز من ماء الحوض
 وأوراق بعضه فيه لا يحل لاحد أن يشرب من ذلك الحوض لأن الماء الذي في الكوز يصير ملكا لا خذ فاذا
 اختلط بالماء المباح ولا يمكن التمييز لا يحل شربه ولو أمر صبي أو به وأمه باتيان الماء من الوادي أو الحوض في كوز
 فجاء به لا يحل لأبيه أن يشرب من ذلك الماء اذ لم يكونا فقيرين لأن الماء صار ملكه ولا يحل لهما الا كل أي
 والشرب من ماله بغير حاجة وعن محمد يحل لهما ولو غشين للعرف والعادة حوى عن الدراية وفي هذين الشرعين
 خرج عظيم (قوله أي حفره) واخراج الطين منه (قوله من بيت المال) أي مال الخراج والجزية دون العشر
 والصدقات لانهم مملوكون وذلك لان بيت المال المجموع منهما مملوك للمسلمين وذلك منها (قوله يجبر الناس
 على كربه) لان في تركه ضررا على الناس وقل أن يتفق العوام على المصالح باختيارهم فيجبرهم الامام فيخرج له من
 بطيئة ويجعل الموتة على الميسير الذين لا يطيقونه كجهيز الجيش اه حوى (قوله ويجبر من أبي منهم على ذلك)
 دفعا للضرر العام وهو ضرر الشركاء بالضرر الخاص مع أن في مقابله عوضا لان نفسه يخصهم (قوله وقيل
 في الخاص لا يجبر) ويجبر في العام لان فيه دفع ضرر عام عن بقية الشركاء فيجوز بالزام ضرر خاص بل يحصل له
 دفع مقابله بخلاف الخاص فانه ليس فيه ضرر عام بل خاص والفرق بين النهر الخاص والعام أن ما يجب فيه
 الشفعة خاص وما لا يجب فيه عام واختلاف المسايخ في تحديد ذلك ولكن أحسن ما قيل فيه من الحديد هو أن

(قوله سقى نجيرا أو خضر زرع في داره بخلافه
 بجراره) وأوانيه (في الأصح) وقيل لا الا
 باذنه (والمحرز في كسور وحب) اه
 منعمومة الخاتمة (لا يتنفسع به الا باذن
 صاحبه) المسكة باحراره (ولو كانت البئر
 أو الحوض أو النهر في ملكه اذا كان
 مسيدا الشفعة من الدخول في ملكه اذا كان
 يجده ماء بقرية فان لم يجد يقال له) أي لا صاحب
 البئر ونحوه (أما أن يخرج الماء اليه أو تتركه
 أي أخذ الماء) بشرط أن لا يكسر ضفته (أي
 بجانب النهر ونحوه) لأن له حيتن في ثلاث في الماء
 لحديث أحمد المسلمون شركاء في ثلاث في الماء
 والكلال والثمار (وحكم الكلال كحكم الماء
 فيقال للمالك أما أن تقطع وتدفع اليه ولا
 تتركه ليأخذ قدر ما يريد) زيلعي (قوله بغير
 الماء وهو يخاف على نفسه ودابته) لا ترعى رضى الله
 كان له أن يقاتله بالسلاح (لا ترعى رضى الله
 عنه) وان كان عند المخصصة درر (اذا
 بغير السلاح) كطعام عند المخصصة درر (اذا
 كان فيه فضل عن حاجته) ملكه بالاحراز فصار
 نظير الطعام وقيل في البئر ونحوها الاولى
 أن يقاتله بغير سلاح لانه ارتكب معصية
 فكان كالتعزير كذا في (وكرى نهر) أي حفره
 أي في بيت المال (شئ يجبر الناس على كربه)
 ان امتنعوا عنه دفعا للضرر (وكرى) النهر
 (المداولة على اذله ويجبر من أبي منهم على
 ذلك) وقيل في الخاص لا يجبر

الشركاء في النهر ان كانوا دون المائة فالشركة خاصة يستحق بها الشفعة وان كانوا مائة فصاعدا فالشركة عامة لا تجب الشفعة لكل وانما تكون للجزار انتهى شلبي عن الاتفاق (قوله وهل يرجعون) أي على الآتي على القول بعدم اجباره (قوله عليهم من أعلاه) بيانه أن الشركاء في النهر اذا كانوا عشرة فثلاثة الكرى على كل واحد عشر الى أن يجاوز أرض أحدهم فحينئذ تكون المونة على الباقيين اتساعا واذا جاوز الكرى أرضه قيل له أن يفتح الماء ليسقى أرضه لانتهاء الكرى في حقه وقيل ليس له ذلك ما لم يفرغ شركاؤه نفسيالا اختصاصه بالانتفاع بالماء دونهم انتهى مكي عن البرهان (قوله فان جاوز أرض رجل منهم برئ) ان جاوزها بتمامها وقيل ان جاوز قوته نهره وهو مروى عن محمد لان له أن يدخل الماء من أي جزء أراد من أرضه قال في المصباح فوعة الطريق بضم الفاء وتشديد الواو مفتوحة فوه وهو أعلاه وقوعة الزقاق مخرجه وقوعة النهر فوه أيضا والجمع أفواه على غير قياس اه (قوله بالحصص) لان كل واحد منهم يتنفع بالاسفل كما ينتفع بالاعلى لانه يحتاج الى تسهيل النازل من الماء فانه اذا سده عليه فاض الماء على أرضه وأفسد زرعهم (قوله كما يتوون في استحقاق الشفعة) الذي في التبيين فلهذا يستوون في استحقاق الشفعة به اه وهو الاول فتدبر فان حق الشفعة لا يخصهم (قوله ولا كرى على أهل الشفعة) لانهم لا ملك لهم وانما حقهم في الشرب اذا وجد الماء فكانوا اتباعا والكبرى انما هو على الاصول وقيل يجبرهم الامام عليه مكي عن البرهان وفي التبيين لانهم لا يحصون اذا أهل الدنيا كلهم لهم حق الشفعة ومونة الكرى لا تجب على قوم لا يحصون انتهى (قوله استحقاقا) وجهه أن الشرب مرغوب فيه ومتنفع به ويمكن أن يملك بغير أرض بالارث والوصية وقد يبيع الارض دون الشرب فيبقي له الشرب وحده والقياس أن لا تفتح الدعوى به لان الشرب مجهول جهالة لا تقبل الاعلام وشرط الدعوى ان يكون المدعي معلوما (قوله لم يكن له ذلك) الا أن يقيم صاحب الارض بينة أن النهر له هندية (قوله وان لم يكن في يده) أي النهر (قوله ولم يكن جاريا) أي ولم يكن معلوما جريانه له في الماضي أفاده في الهندية (قوله فعلية البيان) وان لم يقيم بينة فانتهر صاحب الارض هندية وكونه مخدورا في أرض المدعي عليه لا يصلح حجة للمدعي لان ذلك مجرد شبهة جوى (قوله وأنه قد كان له مجرة) الواو بمعنى أولان الدعوى في ملك النهر أو في حق الاجراء قال في التبيين فيبقى له لاثباته بالحجة ملك الرقبة اذا كانت الدعوى فيه أو حق الاجراء باثبات المجري من غير دعوى الملك اه (قوله وعلى هذا المصعب) مبتدأ وخبر قال في خبره مطلوب لكن لا بد أن يقول في الدعوى مصعب الوضوء والمطر أو غيرهما للتساوت انتهى جوى (قوله فحكم الاختلاف فيه) أي الاختلاف الواقع بين المدعي عليه (قوله اختصاصه في الشرب) فأدعى بعضهم زيادته على حظ صاحبه (قوله لانه المقصود) أي لان سقى الاراضى بالشرب هو المقصود والحاجة اليه تختلف باختلاف الاراضى وكثرتها والظاهر أن حق كل واحد منهم من الشرب بقدر أرضه وبقدر حاجته (قوله لان المقصود الاستطراق) وهو لا يختلف باختلاف الدار (قوله وليس لاحد من الشركاء أن يشق منه نهر أو ينصب عليه رصى) لان في ذلك كسر ضفة النهر المشترك وشغل الملك المشترك بالبناء وفي الكسر تغير الماء عن سنته (قوله ولا يضرب نهر) بأن لا يكسر ضفته (قوله ولا يعماء) بأن لا يغيره عن سنته ولا ينقصه اه زبلي فلا يجوز لاحد المنع لان المنع من الانتفاع بالماء مع بقاءه على حاله متعنت قاصد الاضرار بغيره لا دفع الضرر عن نفسه (قوله أو دالية) هي جذع طويل يركب تركيب مداد الارز في رأسه مفرقة كبيرة يستقي بها وقيل هي الدواب اه تبيين (قوله أو جسر) هو ما يعبر عليه ويكسر وجهه أجسر وجسر قاموس (قوله أو قنطرة) الفرق بينهما وبين الجسر أن الجسر اسم لما يوضع ويرفع مما يكون متخذ من الألواح والخشب والقنطرة ما يتخذ من الآجر والحجر يكون موضوعا ولا يرفع زبلي وقال البدوي العيني الجسر أعظم من القنطرة لانه يكون من الخشب والتراب أفاده المصنف وانما منع عما ذكر لان الدالية بمنزلة الرصى وفي القنطرة والجسر اشغال الموضع المشترك فيمنع منه ولا يكون ذلك الا برضاهم (قوله أو يوسع فم النهر) لان فيه كسر ضفته ويريد على قدر حقه في أخذ الماء ولو كانت القسمة بالكوى لانه اذا وسعه حبس الماء في ذلك المحل فدخل في كونه أكثر مما كان يدخل جوى (قوله يشقهها) وقد تضمن الكلاف في المفرد جوى زاد مسكين والجمع (قوله الثقب) أصله ثقب البيت ويستعار لفتح الماء الى المزارع والحدادول مغرب (تنبيه) اراد رفع كواه أو تسقيها من حيث العمق اما أن يعلم عمقه حين القسمة فله أن يسفل حتى يعود الى الحالة الاولى ولا يمكن من الزيادة على

وهل يرجعون ان بامس القاضى نعم (ومونة كرى النهر المشترك عليهم من أعلاه فان جاوز أرض رجل منهم برئ) من مونة الكرى وقال عليهم كربه من أوله الى آخره بالحصص كما يتوون في استحقاق الشفعة ولا كرى على أهل الشفعة (وتصح دعوى الشرب بغير أرض) استحقاقا (واذا كان لرجل أرض ولا تفرقها نهر أو أراد رب الأرض أن لا يجرى النهر في أرضه لم يكن له ذلك ويتدبر كره على حاله وان لم يكن في يده ولم يكن جاريا فيها) أي في الارض (فعلية البيان) أن هذا النهر له وأنه قد كان له مجرة في هذا النهر ومونة في اراضيه وعلى هذا المصعب في نهر أو على سطح أو الميزاب أو الممشى كل ذلك في دار غيره لانه لا خلاف فيه تغير في الشرب (زبلي للثقب) أي قوم اختصاصه في الشرب فهو (قوله قدر اراضهم) لانه المقصود بينهم على اختلافهم في الطريق فانهم (بجـ) لا اختلاف بينهم في الشرب (بلا اعتبار سرعة يستوون في الشربة) لان المقصود الاستطراق الدار وضيقها (قوله في النهر) أن يشق (وليس لاحد من الشركاء) الارضى وضع منه نهر أو ينصب عليه رصى (قوله أو دالية) في ملكه ولا يضرب نهر ولا يعماء (قوله أو يوسع فم النهر) كما عورة أو جسر (الحال انه) قد كانت القسمة أو يوسع فم النهر (قوله أو يوسع فم النهر) بالكدوى (كلاف جمع كوة يشقهها الثقب لان القديم يترك على قدمه لظهور الحق فيه

التقديم وان لم يعلم قالوا يسفل بقدر ما يكوي مثل هذا النهر عادة وان زاد منع قاله لفقير به أبو جعفر وان أراد رفع الكوى ليقل ماء أرضه فله ذلك لان الرفع كبس بعض النهر وله كبس نهره كما فضلاء من بهضه ولو كان لكل كوى مساهمة أى معدودة في نهر خاص لم يكن لواحد منهم أن يزيد كوة وان لم يضرب بهم لانها خاصة بخلاف النهر الاعظم لان له شق نهر ابتداء قال الكوى بالاولى اه جرى ملخص السكة ثقل بعد ما نصة لواء اراد الاعلى في نهر خاص به كوى سديه ضهاد فمما قبض الما عن أرضه ليس له ذلك الاضرب بالآخر اه فان حل الارض على ما اذا كانت الكوى في النهر العام زال التناقى وحتره (قوله أبو يسوق نصيبه الى أرضه اخرى الخ) لانه اذا فعل ذلك يخشى أن يذهب حق الشرب لهما من هذا النهر اذا انتقام العهد ويستدل على ذلك بالمخوف لاجراء الماء فيه اليها وكذا لو اراد أن يسوق شربه في أرضه الاولى حتى ينتهي الى الاخرى لانه يستوفى زيادة على حقه (قوله ليس له) أى للارض وذلك كرا الضمير باعتبار المكان (قوله واهم) تم تقضيه بعد الاجازة الخ لان كل واحد منهم يكون معبرا نصيبه اصاحبه فيرجع فيها هو أو ورثته أى وقت شأوا لان العارية غير لازمة وليس هذا بيعا ولا اجارة لان مبادلة لشرب بالشرب باطلا وكذا اجارة الشرب لا تجوز اقاده الزيلعي (قوله واهم) لا على سد النهر الخ قال الجوى في نهره وليس لاحد أن يسكر النهر أو يسهه على الاسفل بل يشرب بحصته لان فيه ما حدث شي في وسط النهر ورقبته مشتركة فلا يجوز لاهم بغير اذن الباقي فان تراضوا على سكر الاعلى حتى يتم حظه أو كل في نوبته جاز وان كان ان أمكنه يباب ونحوه فلا يهدل الى الطين والجمر لا يضرب بشر كانه الا أن يرضوا ولولم يهدل الماء الى أراضيهم الا بالسكر بدأ بالاسفل ثم عن يمينه ولا يعكس لقول ابن مسعود رضى الله تعالى عنه أهل اسفل النهر أمراء على أهل الاعلى حتى يرووا الماء الذي ينحدر من الجبل والوادي اختلف فيه قيل لأهل الاعلى السكر والمنع عن أهل الاسفل ولكن ليس لهم قصد الاضرار بأهل الاسفل بمنع الماء فوق الحاجة واختاره السرخسي وقيل انه لما دخل الوادي كان كالماء في النهر المشترك فالجواب فيه كالجواب فيه الا أن يكون السبل المنحدر وانه شرب على وجه الارض فيكون لمن سبقت يده اليه هندية عن الوجيز (قوله ساكنها غير ساكن هذه الدار) مبتدأ وخبر (قوله لان المارة لا تزاد) وله حق المرور ويتصرف في خالص ملكه وهو الحداد بالرفع اه زيلعي وفيه أنه قد يماول الزمان ويبيع التي لا تملكها فبذلك المشتري أن له حق المرور ويستدل على ذلك بالفعل السابق (قوله ويورث الشرب) كارت المال لان الورثة خلفاء الميت في حقوقه وأمثلا كحقوقه ومن مقامه فيما لا يجوز عليه كعدم عرض وقبرع كدين وقود وخروجى (قوله ويوصى بالانتفاع به) لان الوصية أخت الميراث فيجوز حكمه فيها وانه ميراث الوصية من الثلث قال بعضهم يسأل من المفقومين من أهل ذلك الموضع فإذا قالوا يشتري بمائة مثالا يعتبر خروجه من الثلث واكثرهم على أنه يضم الى هذا الشرب جريب من الارض من أقرب ما يكون من هذا الشرب وينظر بكم يشتري بالشرب وبدون الشرب فيكون فضل ما بينهما قيمة الشرب فيجب اعتبار ذلك القدر من الثلث وهذا اذا كانت الوصية لا تؤدي الى البيع كالوصية للمفقر أو ما اذا أوصى بثلث شرب بغير أرضه في سبيل الله أو الحج أو الرقاب كانت هذه وصية ببيع الشرب لانه لا يتمكن أن يبيع أو يعاون الرقاب ببيع الشرب وانما يتمكن بثلثه والوصية ببيع الشرب بلا أرض باطلة اقاده في الهندية (قوله أما الايصاء ببيعه فباطل) مستغنى عنه بقول المصنف بعد ولا يوصى بذلك (قوله لانه ليس بمال متقوم) ولا غرو فيه ولجهالة وعدم الملك فيه للحال (قوله وأخويه) وهما ما ذكرهما المصنف (قوله بدل خلع) فعليه ما ردهما أخذته من مهر (قوله وصلح عن دم عمد) وعلى القاتل الدية وليس للمدعى الرجوع الى دعواه لصحة الصلح بالنظر الى اسقاط القود (قوله ومهر نسكاح) وعلى الزوج مهر المثل (قوله لانه لا تبطل بالشرط الفاسد) ليس هنا شرط ولو اقتصر على قوله لان الشرب الخ لكان أنسب (قوله وقيل ينظر الامام) أى وأما فيه وقيل ينظر الى قيمة الارض بدون شرب ومع الشرب فيصرف تفاوت ما بينهما من الثمن الى قضاء دين الميت وقيل يشتري على التركة أرض بلا شرب فيبيعها معه ويصرف الفضل للدين رأسها ما خالها وجهه في الهندية الاصح (قوله لانه متسبب غير متعدي) وشرط وجوب الضمان في التسبب أن يكون متعديا لا ترى أن من حفر بئر في أرضه لا يضمن ما عطب فيها ما قلنا وان حفر في الطريق يضمن انتهى زيلعي (قوله تحمله أرضه عادة) بيان لما قبله (قوله وأما اذا سقى في غير نوبته) أى ولو سقى بمعتادا (قوله أو زاد على حقه) أى وان كان الذي معتادا وقد علمت ما به الفتوى وهو أن الاعتبار للمعتاد وغيره (قوله يضمن) أى لوجود

(أويسوق نصيبه الى أرضه اخرى ليس له منه) أى من النهر (شرب بلا رضاهم) يتعلق بالجميع ولهم تقضيه بعد الاجازة ولو رزقهم من بعدهم وليس للاعلى سد النهر بلا رضاهم وان لم يشرب أرضه بدونه ملحق (كطريق مشترك) اراد أحدهم أن يفتح فيه بابا الى دار اخرى ساكنها غير ساكن هذه الدار ائفى فتعها في هذا الطريق بخلاف ما اذا كان ساكن المارين واحدا حيث لا يمنع) لان المارة لا تزاد (ويورث الشرب ويوصى بالانتفاع به) أما الايصاء ببيعه فباطل (ولا يباع الشرب) ولا يوهب ولا يؤجر ولا يتصدق به (لانه ليس بمال متقوم في ظاهر الرواية وعليه الفتوى كما يجب) ولا يوصى بذاته أى ببيعه وأخويه (ولا يصلح) الماء (بدل خلع) ولا يورث دم عمد وهو نسكاح وان صححت هذه الفتوى لانهم لا تبطل بالشرط الفاسد لان الشرب لا يملك ببيع ما حتى لو مات وعليه دين لم يبيع الشرب بلا أرض ولو لم يكن له أرض قبل يجمع الماء في كل نوبة في حوض فيباع الماء الى أن يتقضى دينه وقيل ينظر الامام لا أرض لا شرب لها فيضها اليها فيبيعها برضى ربه اذ ينظر لقيمة الارض بلا شرب وتبعتها به فيصرف تفاوت ما بينهما مالدين الميت وتعلمه في الزيلعي (ولا يضمن من ملأ أرضه ما قنرت أرض جاره أو غرقت) لانه متسبب غير متعدي وهذا اذا سقاها سقيا معتادا تحمله أرضه عادة والا فيضمن وعليه الفتوى وفي الذخيرة وهذا اذا سقى في نوبته مقدار حقه وأما اذا سقى في غير نوبته أو زاد على حقه يضمن

التعدي بالنسب (قوله على ما قال السمعيل الزاهدي) هذا يقتضي انفرادهم بما ذكر وأن الجمهور على الاول
(قوله ولا يضمن من سقى أرضه) لأن من سقى أرضه لا يضمن كالثمن لا يضمن اذا استهلكه بأخرى ولأن الماء
قبل الاضرار به لا يضمن ولا يضره ما ليس بماء كالفير لا يضمن قال أبو الليث في العيون انه لا يضره
وان اضطر إليه لأن المرخص في أخذ مال الغير خوف الهلاك على النفس ولم يوجد انتهى وقوله في أخذ مال الغير
المراد ما للغير فيه حق (قوله ولو تصدق بنزله) قال في القاموس والنزل بضمين المنزل وما هي للضيف أن ينزل
عليه كالتزل والجمع انزال والطعام ذو البركة كالزبل والفضل والعطاء والبركة والقوم التازلون وبيع ما يزرع
وزكاؤه ونعائمه كالتزل بالضم وبالتحرير ١٥ والمراد الاخير (قوله انعدم وصار شيئاً آخر) أي دماً أو فزناً أو لحماً
ونحوه فلا يطلب منه التصديق بها (قوله فان تكرر ذلك) بأن فعله مرة أخرى قال في شرح الوهبانية عن الخبانية
وان فعله مرة بعد مرة ١٥ (قوله ونعائمه في شرح الوهبانية) لم يذكر فيه حكماً وإنما ذكره هنا (قوله وقال
وجوز) ظاهره أن الضمير في قال يرجع الى شارح الوهبانية ولم يذكر في شرح عبد البر والشرب لا في وانما ذكره
المصنف في شرحه فلو قال قال المصنف لكان أوضح (قوله وأفتى الناصحى بضمائه) هذا اقتضاء تفريده
فلا يعارض الاول وهو الاصح كما في الظاهرية (قوله وينفذ الحكم بجمعة يبعه) لمصادفته فصلا مجتمداً فيه وقد علم
أن الثاني لا يقتضي بغير معقده مذهب فهو معزول بالنسبة لغيره (قوله فافهم) كأنه يشير به الى أنه جرم في غير
هذا المحل بما يوافق الجمهور (قوله فتنبه) أشار به الى أن مراده ما أفتى به الجمهور لا ما أفتى به الناصحى (قوله
وساق الخ) لا حاجة اليه (قوله دون اذن يقرر) لم يذكر الاذن في هذه المسئلة وانما ذكره اقليم الاقوال لانه قبل
لمن وضع في جانبه فله أخذه الا أن يضره وقيل انه مشترك بين أهل النهر وقيل انه مباح لكل من أخذه وهو الاظهر
وهو جواب نجم الأئمة البخاري حيث لم يضر بأهل النهر ولا يضر بالحافر مستولياً عليه بالحفر لأن الاستيلاء انما
يكون سبباً له اذا كان على قصد القتل والحافرون لا يصدون به القتل كمن احتش حشيش النهر ليزول
المانع من جري الماء فكل أحد أن يأخذ ذلك الحشيش قال صاحب القنية وهذا حسن جداً (قوله ولو حفروا
نهر الخ) هذا البيت له وفي الوهبانية بيتان هما

ولو حفروا نهر أو ألقوا ترابه * بأرض لشخص وهي للماء معبر
فليس عليهم نقل ما في حريمه * وفي القريب الأرض بالنقل يؤمر

وصورة مسئلتهم ما نهر لقوم يجري في أرض رجل حفر أو ألقوا التراب في أرضه ان كان التراب في حريم النهر
لا يكون لصاحب الأرض أن يأخذ أصحاب النهر برفع التراب لأنهم حق القاء التراب في حريم النهر فان ألقوا
التراب في غير حريم النهر كان له أن يأخذهم يتقل التراب وقد ذكر الشارح مسئلة أخرى وقال انها أولى بالنظام
من هذه المسئلة وصورتها نهر يجري في سكة يحفر في كل سنة مرتين ويجتمع مع تراب كثير في السكة قالوا ان كان
التراب على حريم النهر لا يكون لأهل السكة تكليف أرباب النهر بنقل التراب وان كان التراب جاوز حريم النهر كان
لهم ذلك اه فاراد الشارح بذلك التصريح أن يذكر حكم المسئلتين في بيت واحد وقد أجاباً لأنه لم يصب في عزوه
للوهبانية والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

• (كتاب الاشربة) •

ذكر الاشربة بعد الشرب لانها شبهت عرق واحد لفظاً ومعنى وقدم الشرب لما سبته لحياء الموات ومن
محاسنه بيان حرمتها اذ لا شبهة في حسن تحريم ما يزيل العقل الذي هو ملاك معرفة الله تعالى وشكر انعامه فان
قلت ما باله حل للام السابقة مع احتياجهم الى ذلك قلت أجيب بأن السكر حرام في جميع الاديان وحرمة شرب
القليل علينا من الخمر كرامة لنا من الله تعالى لثلاثة في المخطور ونحن مشهود لنا بالخبرية واعلم أن الاصل
في الاشياء انكها سوى الفروج الاباحة قال الله تعالى هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعاً وقال تعالى كما واما في
الارض حلالاً طيباً وانما ثبت الحرمة بعارض نص مطلق أو خبر مروي قال في وجود شيء من الدلائل المحرمة فهي
على الاباحه اه منح قال القهستاني وأصول الاشربة الثمار كالعنب والتين والزبيب والحبوبات كالبر والذرة والدخن
والحللوان كالسكر والفانيذ والعسل والابان كلبن الابل والرمال والمخض من العنب خمسة أنواع أوستة ومن
التمر ثلاثة ومن الزبيب اثنان ومن كل البواقي واحد وكل منهم على نوعين في مملووخ اه (قوله كل مانع بشرب)

على ما قال السمعيل الزاهدي قهستاني
(ولا يضمن من سقى أرضه) أو زرعه (من
شرب غيره بغير اذنه) في رواية الاصل وعليه
الفتوى شرح الوهبانية وابن الكمال من
الخلاصة لما مر أنه غير متقوم ولو تصدق بنزله
فحسن لبقاء الماء الحرام فيه بخلاف العلف
المغصوب فان الدابة اذا شربت به انعدم
وصار شيئاً آخر قهستاني (فان تكرر ذلك منه)
لا ضمان (وأذهب الامام بالغرب والحبس ان
رأى الامام ذلك) خانية ونعائمه في شرح
الوهبانية وقال وجوز به بعض مشايخ بلخ بيع
الشرب لتعامل أهل بلخ والقياس بترك
التعامل ونوقض بأنه تعامل أهل بلدة واحدة
ولم يفتى الناصحى بضمائه ذكره في جواهر
الفتاوى قال وينفذ الحكم بجمعة يبعه
فليحفظ قلت وفي الهداية وشروحه ما من
البيع الفاسد أنه يضمن بالاتلاف فلو سقى
أرض نفسه بما غيره ضمنه وبه جزم في النقابة
هنا فافهم قلت وقد مر ما عليه الفتوى فتنبه
وفي الوهبانية

وساق بشرب الغير ليس بضامن
وضمنه بعض وما مر اظهر
وما جوزوا أخذ التراب الذي على
جوانب نهر دون اذن بشره
ولو حفروا نهر أو ألقوا ترابه
فلو في حريم ليس بالنقل يؤمر

• (كتاب الاشربة) •

هي جمع شراب و (الشراب) لغة كل مانع
بشرب

ماء كان أو غيره حلالا كان أو حراما فهستاني (قوله ما يسكر) بضم الياء من الاسكار انتهى مكي (قوله الخمر وهي التي) الخمر تذكر وتؤنث فيقال هو الخمر وهي الخمر وفي الرمز الخمر مؤنثة معا وقد تذكر نظرا للفظ وقال انه صهي الخمر أنثى وأنكر التذكير قال ابن الاعرابي سميت خمر لانها تركت فاخمرت واختارها تغير وجهها وبقاها سميت بذلك لخامستها العقل أي ستره انتهى قلت والاول أليق بذهبنا والثاني أليق بالمذاهب الثلاثة فانه عندهم كل مسكر خمر واستدل لذلك بأحاديث تشهد بذلك الاطلاق والدليل لنا اتفاق أهل اللغة على تعريف الخمر بما ذكرنا وغيرها يسمى بأذاها أو مثلنا وغير ذلك وتسمية غيرها خمر ايجاز وعلم عليه يحمل الحديث أو على بيان الحكم لانه صلى الله عليه وسلم بعث له لا لبيان الحقائق وتعمام في التبيين (قوله بكسر النون قسدي الياء) قال ابن الاثير ينهي عن أكل اللحم التي هو الذي لم يطبخ أو طبخ أدنى طبخ ولم ينضج يقال ماء اللحم يني بوزن ناع ينضج فيه فهو نقي بالكسر كمنع وهذا هو الاصل وقد ترك الهمز بقلب ياء فيقال في مشددا انتهى فما اقتصر عليه خلاف الاصل وقال عزيم زاده الابدال والادغام غير مشهور قال أبو السعود ورأيت بخط الحموي أنه يعتد بالهاء مرة فيقال أنا هـ صاحب هـ إذا لم ينضج هـ (قوله اذا غلى) أي غليانا كاملا بأن صار أسفله أعلاه السمر قندي وقوله واشتد أي صار قويا وكثر غليانه وحصل فيه قوة الاسكار وقيل صار بحال يمنع حواس شارب من الفهم والذكر وقيل صلاحته للاسكار هـ مكي عن البناية (قوله بالزبد) بضمه من البحر وغيره كالزغوة مصباح (قوله ولم يشترط اذغفه) قال شيخ الاسلام خواهر زاده في شرح كتاب الشرب التي من ماء العنب اذا غلى واشتد وقذف بالزبد وصار أعلاه أسفله فهو خمر بلا خلاف بين علمائنا وأما اذا غلى واشتد ولم يقذف بالزبد فعلى قول أبي حنيفة ليس بخمر ويحل شربه ويبيعه وعلى قوله ما هو خمر لا يحل شربه هـ قال صاحب الغاية وأنا آخذ بقوله ما دفعها للتجاسر على الحرام لانهم اذا علموا ذلك يقعون في الفساد هـ يرى الدين وعلى صاحب التبيين قوله ما بأن اللذة المطربة والقوة المسكرة تحصل بالاشتداد وهو المؤثر في ايقاع العداوة والصدة عن الصلاة وأما القذف بالزبد فهو وصف لا تأثير له في احداث صفة السكر وله أن الغليان بداية الشدة وكما يشد الزبد لانه يتميز به العاصي عن الكدر وأحكام الشرع المتعلقة به باقعية كالحذو وكفار مستحلبها ونحو ذلك فيناط بالنهاية وقيل يؤخذ في حرمة الشرب بمجرد الاشتداد وفي وجوب الخمر على الشارب يشد الزبد احتياطا هـ (قوله ويأتي ما يفيد هـ) أي في قوله والكل حرام اذا غلى واشتد هـ لم يبق فانه لم يذكر القذف في الثلاثة المذكورة بعد أي فأولى الخمر وهو جار على قواها في ترك القذف فيها كما يأتي (قوله ثم شرع في أحكام العشرة) المختصر مجموعها والا فيصرم الانتفاع بغيرها ولا يجوز زعم التداء ويحوز تحليلها (قوله وحرم قليلها وكثيرها بالاجماع) ولا اعتداد بمن خاف قال في التبيين ومن الناس من يقول غير المسكر منهن ليس بحرام كغيرها من الاشربة فان حرمتها متوقفة على السكر والقليل لا يحصل به الفساد وهذا كثر لانه يخالف الكتاب والسنة والاجماع ولان قليلها يدهو الى كثيرها وذلك من خواص الخمر لان اللذة تزداد بامتدادها بخلاف سائر المشروبات وجزا أن تحرم لذاتها أيضا بل هو الظاهر لما في التلذذ بها من الاشتغال عن الخيرات والتمسك به بالمترفين وقال عليه السلام حرمت الخمر لعينها والسكر من كل شراب هـ بنصرف والمراد من المصنف حرمة شرب القليل لان ذكر التداء والانتفاع يأتي بعد (قوله لعينها) هو المقصود والآخرمة القليل والكثير ثابتة في الثلاثة الباقية (قوله عشر دلائل) هي نظمها في سلك الميسر وما عطف عليه وتسميتها رجسا وعدا من عمل الشيطان والامر بالاجتناب وتعاين الفلاح باجتنابها واردة الشيطان ايقاع العداوة بينها وايقاع البغضاء والصدة عن ذكر الله وعن الصلاة والنهي البليغ بصيغة الاستفهام المؤذن بالتهديد هـ حلي (قوله وهي نجاسة نجاسة مغلظة) لثبوت حرمتها بدليل متطوع به هـ زياي (قوله ويكفر - تحلها) لانكاره الدليل القطعي زياي (قوله وسقط تقومها في حق المسلم) حتى لا يضمن غاصبها وتلفها انتهى تبيين لان الله تعالى أهانها بجعلها رجسا والتقوم يشر بالهزة أفاده المصنف ونقل عن الامام محمد بن الدين المرخسي الصحيح أنه لا يساح الاتلاف الا لغيره صحيح كما اذا كانت عنده فاسق يشر بها غالبا لو تركت عنده حتى لو كانت عند صالح لا يساح الاتلاف فانها مملوكة له وفي بقائها فائدة وهي التحليل فانه لا يتقانى وقوله في حق المسلم لم يفيد بغيره ومما أنها متقومة عند أهل الكفر (قوله لا ماليتها في الاصح) قال في الهداية اختلفوا في سقوط ماليتها والاصح أنها مال لان الطباع تنبذ اليها وتضن بها هـ منع

واصلها حرام يسكر والمعتزم منها أربعة أنواع الاول (الخمر وهي التي) بكسر النون قسدي الياء (من ماء العنب اذا غلى واشتد وقذف) أي رمي (بالزبد) أي الزغوة ولم يشترط اذغفه وبه قالت الثلاثة وبه أخذ أبو حفص الكبير وهو الاظهر وكان في الشرع بلاية من المواهب ويأتي ما يفيد هـ وقد تعلق الخمر على غير ما ذكر مجازا ثم شرع في أحكامها العشرة فقال (وحرم قليلها وكثيرها) بالاجماع (لعينها) أي لذاتها وفي قوله تعالى انما الخمر والميسر الاية عشر دلائل على حرمتها وبسبب وطأة في الجنب وغيره (وهي نجاسة نجاسة مغلظة كالبول ويكفر مستحلبها وسقط تقومها) في حق المسلم (لا ماليتها) في الاصح

(قوله ولولسقى دواب) قال بعض المشايخ لو فاد الدابة الى الخمر لا بأس به ولونقل الخمر الى الدابة يكره وكذا قالوا
 فمن أراد تخليل الخمر ينبغي أن يحمل الخمر الى الخمر ولو نقل الخمر الى الخمر يكره وقال بعض المشايخ لا بأس به في
 الوجهين لأن حمل الخمر إنما يكره لاجل الشرب أما غيره فلا يكره ألا ترى أنه إذا نقل الخمر من الخمر الى الخمر
 أو عكسه لا يكره والصحيح هو الأول ذخيرة (قوله أولطين) أي لبل طين (قوله للتلهي) أي لعب واستصاها وأما
 إذا كان استقباحا وكرامة فلا على ما يؤخذ من مذهبهم (قوله أوفى دواء) في بدنه ولو باحتقان أو في دبره أو
 هندية ولا يجوز الامتشاط بها كما هو عادة بعض النساء رغبة في بريق الشعر (قوله أودهن) أو يرحان حق إذا
 طرحت في الخمر يرحان يقال له سوسن حتى توجد رائحته فلا ينبغي أن يدهن أو يطيب بها ولا يجوز بيعها وإن تغيرت
 رائحتها بما ألقى فيها لأنهم لم يصبروا خلاها والخمر لم تنصر خلاها لا يجوز الانتفاع بها اهـ هندية (قوله أولخوف عطر)
 أي شديد والاولى التمبر بالزلة (قوله ولوزاد فسكر حدة) الحدة لا يشترط فيه السكر لأن شربها يوجب الحدة من غير
 سكر وفي الهندية رجل خاف على نفسه من العطش يساح له أن يشرب الخمر بقدر ما يندفع به العطش عندئذ إن
 كان الخمر يرد ذلك العطش كما يساح للمضطر تناول الميتة والخنزير وكذا الوغص وخاف على نفسه من ذلك ولا يجد
 ما يزيل به إلا الخمر يساح له شربها اهـ خاية وفي النساوي المضطر لو شرب قدر ما يرويه فسكر لا حدة عليه لأن
 السكر مباح أي للضرورة في هذه الحالة ولو قدر ما يرويه وزيادته لم يسكر فينبغي أن يلزمه الحدة كما لو شرب هذا
 القدر حالة الاختيار ولم يسكر كذا في الوجيز اهـ وصاحب المجتبى لم يقتصر على ما ذكره بل قال بعده وكذا الوروى
 ثم شرب حدة (قوله ولا يجوز بيعها) أفاد أن يبيع الباقي يجوز وان أسكرت وسبأني (قوله ويحذر شاربها
 وان لم يسكر منها) فحرمها أهينها فانها أتم الخبائث بالنص قال في المبسوط قال صلى الله عليه وسلم إذا وضع
 الرجل قدحاً من خمر على يديه له منه ملائكة السموات والأرض فان شربها لم تقبل صلاته أربعين ليلة وان داوم
 عليها فهو كعابدوثن قهستاني (قوله ويحذر شارب غيرها ان سكر) وحكم الحرمة سيأتي ان شاء الله تعالى وفي
 الهندية والفتوى في زماننا بقول محمد رحمه الله تعالى حتى يخدم من سكر من الانثربة المتخذة من الجبوب
 والعسل واللبن والبن لأن الفساق يجتمعون على هذه الاشربة في زماننا وبقيصدون اللهو والسكر بشربها
 انتهى وفي المجتبى قال النبي صلى الله عليه وسلم حرمت الخمر لعينها وأقربها وكثيرها والسكر من كل شراب (قوله
 ولا يؤثر فيها الطبخ) لأن الطبخ في الشرع للمنع من ثبوت الحرمة لا لابطالها بعد ثبوتها وبعد ما صار خرا لا يؤثر
 فيها (قوله إلا أنه لا يحذر فيها ما لم يسكر منه) هذا أحد قولين وقال شمس الأئمة السرخسي يحذر من شرب منه
 قليلا أو كثيرا هندية عن الكافي وشيوخه في قاضي خان والبدائع ذكره عبد البر (قوله وضعف ما في التنية
 والمجتبى) من أن الخمر إذا طبخت وزالت مرارتها حلت اهـ (قوله وفيه كلام لابن الشخصية) أي في تضعيف ما في
 القنية فانه قال مراد صاحب القنية انها نخل إذا زالت عنها أو صاف الخمرية وهي المذرة والاسكار لتحقق
 انقلاب العين كما لو انقلب خلا ومراد المبسوط أنها لا تحل بالطبخ حيث كانت على أو صاف الخمرية لانه لم يوجد
 ما يقتضي الاباحة من الانقلاب والاستحالة وكون النار لا تأثير لها في اثبات الحسل لا ينافي لانه لا يؤثر هو
 الانقلاب ولا خصوصية للنارية اهـ (قوله ولا يجوز بيعها التداوى) عودا خلى في الانتفاع كما أفاده في حله ولكن
 المصنف أفاده أنه لا يساح للضرورة التداوى بقريضة قوله على المعتمد اذ لو لم تكن ضرورة لكان حراما بالاجماع
 وقد تقدمت مسألة التداوى بالحرث (قوله ولو باحتقان أو اقطار في احليل) واكتحال وجعل في سحوط منع ومنه
 يعلم حرمة بعض التشويق المجلوب من بعض بلاد الروم المجهول فيه الخمر (قوله ويجوز تخليلها) قد يشال ان
 تخليلها واجب لحفظ المال عن الضياع مع القدرة عليه فان الخمر مال في الجملة حتى يصح تركه لمسلم ذميا يبيعها
 وان لم تكن مضمونة بالاتلاف شربا لانه ثم إذا صارت خلا يطهر ما يوازيها من الاناء وأما أعلاه وهو الذي
 انتقص عنه الخمر فقد قيل يطهر ربعا وقيل لا يطهر لانه نجس باصا به الخمر ولم يوجد ما يوجب طهارته ولو غسل
 بالنخل فخل من ساعته طهر للاستحالة وكذا إذا صب منه الخمر ثم لم يخلط بطهر في الحال زيلاني قال شيخنا وقوله
 قيل يطهر ربعا هو المفتى به اهـ أبو الوالد عود (قوله بالكسر) والمتكسر (قوله يسمى الباذق) بكسر الهمزة
 وقصها كما في القاموس معرب باده قهستاني وفي شرح مسكين وانما قيد بقوله أقل لانه إذا ذهب ثلثا فإدام حلوا
 يحل شربه عند الكل وإذا غلى واشتد جمل شربه عندهما ما لم يسكر خلا فالحمد اهـ (قوله يعني في التسمية) يعني

(وسم الانتفاع بها) ولولسقى دواب أولطين
 أو تطلر للتلهي أو في دواء أو دهن أو طعام أو
 غير ذلك لا تخليل أو لخوف عطش بقدر
 الضرورة ولو زاد فسكر حدة مجتبى (ولا يجوز
 بيعها) لحديث مسلم أن الذي حرّم شربها
 حرّم بيعها (ويحذر شاربها وان لم يسكر منها)
 (و) يحذر (شارب غيرها ان سكر) ولا يؤثر فيها
 الطبخ (الأنه لا يحذر فيها ما لم يسكر منه)
 لا اختصاص الحدة بالتي ذكره الزيلاني
 واستظهره المصنف وضعف ما في التنية
 والمجتبى ثم نقل عن ابن رهبان أنه لا يثبت
 في صاحب القنية مخالفا للقواعد ما لم
 يعضده نقل من غيره انتهى وفيه كلام لابن
 الشخصية (ولا يجوز بيعها التداوى) على المعتمد
 قاله المصنف قلت ولو باحتقان أو اقطار في
 احليل خراية (ويجوز تخليلها ولو بطرح شيء
 فيها) خلافا للشافعي (و) الشافعي (الطلاء)
 بالكسر (وهو العصير بطبخ حتى يذهب أقل
 من ثلثه) ويصير مسكرا أو موطبا المصنف أن
 هذا يسمى الباذق وأما الطلاء فما ذكره بقوله
 (وقيل ما يطبخ من ماء العنب حتى يذهب ثلثاه
 وبقي ثلثه) وصار مسكرا (وهو الصواب) كما
 جرى عليه صاحب المحيط وغيره يعني
 في التسمية

أن الذي يسمى بالطلاء هو المثلث لا مذهب أقل من ثلثه فإنه يسمى باذقا والطلاء حلال ببقائه والباذق حرام
 وفي الهندية والثاني الباذق وهو اسم لما يطبخ من ماء العنب حتى ذهب أقل من الثلثين سواء كان الثلث
 أو النصف ويطبخ أدنى طيخة بعد ما صار مسكرا ويسكن عند الغليان اه (قوله لا في الحكم) فإن حكم الأول
 وهو الباذق الحرمة وحكم الثاني أي عند عدم الاسكار الحلال فلا يحرم منه الا القدر المسكر (قوله قال وسمى
 بالطلاء) قال ابن الأثير رحمه الله تعالى الطلاء بالكسر والمذاق الشراب المطبوخ من عصير العنب وهو الرب وأصله
 القطران الخاز الذي يطلى به الابل اه وقال في المغرب والطلاء كل ما يطلى به من قطران أو نحوه ومنه حديث عمر
 ما أشبه هذا بطلاء الابل ويقال كل ما ختم من الاشربة طلاء على التشبيه حتى سمي به المثلث اه شبي وقال في
 البرهان والثاني العصير العنب اذ اطيخ حتى ذهب أقل من ثلثه وسمى الطلاء على ما ذكر في الجامع الصغير
 ويسمى النصف على ما فسر أبو الليث في شرح الجامع الصغير والباذق أيضا أو النصف المذهب النصف
 والباذق اسم لما دونه أي المذهب ما دون النصف (قوله على التفسير الأول) أما على الثاني ولو بعد اسكاره فهو
 ما هو لما قاله من الحلال لشرب أكابر العصابة له لان النجس لا يحصل تساوله وأما على قول محمد فهي نجاسة حكمه
 بحرمة التناول وسيأتي (قوله به يفتي) واختار الامام السرخسي أن نجاسته خفيفة فحسنت في وفي المبسوط
 والباذق وهو ما يطبخ أدنى طيخة وكان دون النصف فأظهر الروايتين عن أبي حنيفة أنه بمنزلة النصف في حكم
 البيع والحديث وعنه في رواية أخرى أنه ألطفه بالخبر في أنه لا يجوز بيعه والتقييد بالطبخ في كلام المتن باعتبار
 الغالب لانه لا فرق بين أن يذهب مذهب بجزء الشمس أو النار كذا في المبكى عن الفتاوى (قوله وهو الذي من ماء
 الرطب) لا يتم تقييع البسر والتمر والحكم فيهما حكم السكر والخمير وعصير البسر الفضيض باضاد والخمير
 المعجمتين من الفضيض وهو كسر الشيء المحقوف ويحرم من ذلك القليل أفاده القهستاني أي وإن كان الحد لا يجب
 الا بالسكر منها ومحله عند عدم الطبخ أما اذا طبخ ببذر التمر فهو من الاربعة (قوله اذا اشتد) أي صار قويا وغلي
 غليا ناشدا وحصل فيه قوة الاسكار كما تقدم فلو كان حلا وحل اتفاقا ذكره القهستاني (قوله وقذف بالزبد)
 أي على قول الامام ولا يشترطان في الحرمة القذف أفاده الجوزي وفي المبكى وقبله أي قبل القذف والاشتداد
 حلال عند الكل أما اذا اشتد ولم يقذف فهو على الخلاف عند أبي حنيفة لا يحرم وعندهما يحرم اه وقد تقدم
 اعتماد قواهما (قوله بشرط أن يقذف) أي عنده فيحرم قليلا وإن كان الحد لا يجب الا بالسكر وعندهما لا يشترط
 القذف (قوله حرم اتفاقا) أي ولو القليل منه والحرمة غير وجوب الحد (قوله وظاهر كلامه) حيث لم يذكر القذف
 (قوله وترك القيد هنا) أي ترك صدر الشريعة في الوفاة بقيد القذف حيث قال اذا غلت واشتدت (قوله لانه اعتمد
 على السابق) وهو ذكره في الخبر أي فيقال هنا في كلام المصنف مثله وهو الذي يفيد كلامه في شرحه حيث قال
 بشرط حرمة أن يقذف بالزبد بعد الغليان قاله في السكر فيجوز في تقييع الزبيب لان الخلاف فيه واحد (قوله
 ومفاد كلامه) حيث كلف على الباذق فإنه قال فيه ونجاسته كالتمر وأهمله هنا (قوله واختار في الهداية أنها
 غليظة) قال في البحر من باب الانجاس وينبغي ترجيح التغليظ لاصل المتقدم فلا فرق بين التمر وغيرهما وكون
 الحرمة فيه ليست قطعية لا يوجب التخفيف لان دأبل التغليظ لا يشترط أن يكون قطعيا ونقل عن البدائع
 رواية بالطهارة (قوله فلا يكفر مستحلهما) الفاء للنتيجة أي فلا ينسب الى الكفر مستحل هذه الانواع الثلاثة
 قال في الكشف وجعله من الاكفار أولى من جعله من التكفير لما أن الأول خاص في معنى النسبة الى الكفر
 والثاني مشترك والخاص أولى في الدلالة على المراد من المشترك اه مكي لمخصا (قوله ان طيخ أدنى طيخة)
 وهو أن يطبخ حتى ينضج تبين وقد ورد في حرمة المتخذ من التمر أحاديث وفي حله أحاديث فاذا حمل المحرم على
 التي والمحلل على المطبوخ فقد حصل التوافق وان دفع التعارض عني (قوله وان اشتد) أي وقذف بالزبد قال
 في الرمز ولم يذكر القذف كقضاء بما سبق اه (قوله بلاه ووطرب) قال في المختار الطرب خفة تصيب الانسان
 لشدة حزن أو سرورا انتهى قال في الدرر وهذا التقييد غير مختص بهذه الاشربة بل اذا شرب الماء وغيره من
 المباحات بل هو وطرب على هيئة الفسقة حرم اه (قوله فلو شرب ما يغلب على ظنه) أي القدر الذي يغلب على
 ظنه أنه يسكر منه فيحرم أي هذا القدر لا المشروب بتمامه قال في الدرر وإذا أسكر واحد منهم ما كان القدر الأخير
 حراما لانه المفسد اه وفي البحر الآخر ومن شرب تسعة أقداح من هذه الاشربة غير التمر ولم يسكر ثم شرب

لا في الحكم لان حل هذا المثلث المسمى بالطلاء
 على ما في المحيط ثابت بشرب كبار العصابة
 رضى الله عنهم كما في التمر بلاية قال وسمى
 بالطلاء قول عمر رضى الله تعالى عنه ما أشبه
 هذا بطلاء البعير وهو القطران الذي يطلى به
 البعير الجربان (ونجاسته) أي الطلاء على
 التفسير الأول كذا قاله المصنف (كالتمر)
 به يفتي (و) الثالث (السكر) بفتح السين (وهو
 الف من ماء الرطب) اذا اشتد وقذف بالزبد
 (و) الرابع (تقييع الزبيب وهو الف من ماء
 الزبيب) بشرط أن يقذف بالزبد بعد الغليان
 (والكل) أي الثلاثة المذكورة (حرام اذا
 غلى واشتد) والالم يحرم اتفاقا وإن قذف
 على اتفاقا وظاهر كلامه كبقية التمر أنه
 اختار هنا قوله ما قاله البرجيني ثم قال
 القهستاني وترك القيد هنا لانه اعتمد على
 السابق اه فنبه ولم يبين حكم نجاسة السكر
 والتقييع ومفاد كلامه انها خفيفة وهو مختار
 السرخسي واختار في الهداية أنها غليظة
 (وسرورها دون حرمة التمر) (والحلال
 مستحلهما) لان حرمتها بالاجتماع (والزبيب
 منها) أربعة أنواع الأول (ببذر التمر والزبيب
 ان طيخ أدنى طيخة) يحمل شربه (وان اشتد)
 وهذا (اذا شرب) منه (بلاه ووطرب) فلو
 شرب للهو وقيل له وكثيره حرام (ومالم يسكر)
 فلو شرب ما يغلب على ظنه أنه يسكر فيحرم

العاشرة فسكر الحرام هو العاشرون ما تقدم وقال أبو يوسف ان قعد بطالب السكر فالقصدح الا قول حرام
والقصد عليه حرام والمنشئ اليه حرام اه (قوله والثاني الخليفة) لما روى عن عائشة رضي الله تعالى عنها انها
قالت كنا نتبذل رسول الله صلى الله عليه وسلم في سقاء فبأخذ قبضة من تمر وقبضة من زبيب فطرحهما فيه
ثم يطرح عليه الماء فنبتذه غدوة فيشرب به عشية ونبتذه عشية فيشرب به غدوة ورواه ابن ماجه وماروى من النبي
عن الخليفة فحمل على حالة القعط والعوز لئلا يجمع بين النعمتين وجاره محتاج بل يؤثر باحداهما ما جاره
والاباحة كانت في حال السعة وهذا الحل مأثور عن ابراهيم النخعي رضي الله تعالى عنه (قوله اذا قصد به استمراء
الطعام) فان قصد به استمراء الطعام والتفتوى في اللبالي على القيام ارفى الايام على الصيام أو القتل لاعداء
الاسلام أو التداءوى لدفع الآلام فهو الحل للخلاف بين علماء الانام فهو الثاني قال في التماموس مرأ الطعام منقطة
الراء مرأة فهو مرءى وفي حيد المغبة بين المرأة كثر اه (قوله وصح بيع غير الخمر) أي من الاشربة المحرمة قال
القهيستاني فلا يكثر مستحل هذه الاشربة ولا يفسق شار بها ولو يكن يضل ولا يحد الا اذا سكر ويجوز بيعها
وبعض متلفها قيمتها عنده وقال لا يجوز البيع ولا يضمن المثلث وعن أبي يوسف يجوز بيعها اذا طبخ فذهب
أكثر من النصف وأقل من الثلثين والفتوى على قوله في البيع وكذا لضمان اذا لم يقصد المثلث الحسبة
وأما اذا قصد بها وهو يعرف بالقرائن فالفتوى على قولهما الكل في المنعرات اه وصحة البيع لا تنافي الكراهة
لان المعصية تقوم بعينها (قوله ومفاده) أي مفاد المصنف حيث عبر بقوله غير الخمر وفيه انه قيده بقوله مما مر
والذي مر الاشربة السبعة والخشيشة لم تعد منها فلو حذف قوله مما مر لكان أولى (قوله عدم الحل) ويؤدب
بأنها كما ذكر العلامة عبد البر (قوله عن ثلث عينه) أي المثل أي وعن ثلثه (قوله وان جاز فله) أي التلث
والمراد الصفة والثبوت وبعبارة الزبلي في الغصب ثم يضمن قيمتها صالحة لغير الله وكافي الامة المغنية والكبش
المنطوح والحسامة الطيارة والديك المقاتل والعبد الخصى ويجب قيمة السكر والمنصف لا المثل لان المسلم ممنوع
عن قتل عينه وان جاز فعله بخلاف الصليب منع ونحوه في الهداية وانظر هل يضمن قيمته غير مسكر والقياس على
ما قبله يقضي بأنه يضمن قيمته غير مسكر (قوله ونحوهما) كالتفاح والرمان (قوله وبه يفتى) قال القهيستاني
وحاصله أن شرب نبيذ الحبوب والخلاوات بشرطه حلال عند الشيخين فلا يحد السكران منه ولا يقع طلاقه
وحرام عند محمد ويقع كافي السكافي وعليه الفتوى كافي الكفاية وغيرها وقال الحوى واعلم أن الأصح المختار في
زماننا أن كل ما أسكر من الاشربة المذكورة بعمومها كثيره فقليله حرام وهو قول محمد لحديث كل مسكر حرام
اه وقال العيني وقال محمد والثلاثة كل ما أسكر كثيره فقليله حرام من أي نوع كان لقوله عليه الصلاة والسلام
كل مسكر خمر وكل مسكر حرام رواه مسلم من رواية ابن عمرو عن ابن عمر أنه عليه الصلاة والسلام قال ما أسكر
كثيره فقليله حرام رواه أحمد وابن ماجه والدارقطني وصححه والفتوى على قول محمد وهذا الاختلاف
فيما اذا قصد به التفتوى دون التلهي وان قصد به التلهي فهو حرام بالاجماع اه وفي البرازية وقال محمد فقليله
وكثيره حرام قالوا وبقول محمد نأخذ ومذهب محمد أنه حرام نجس كما هو مذهب مالك والشافعي وأحمد ودأود
واذا كان شربه للهو فقليله وكثيره حرام اتفاقا وقال فيها والاشربة المتخذة من الشعير والذرة والتفاح والعسل
اذا اشتد وهو مطبوخ أو لا يجوز شرب ما دون المسكر عند الامامين وقال محمد يحرم قليله وكثيره قالوا وبه نأخذ
اه وهذا في الاشربة الاربعة الحلال عندهما أما الاشربة المحرمة فقليلها حرام اتفاقا وان لم يسكر وان كان الحد
لا يتعلق الا بالسكر فتأمل وفي شرح الملتقى (تبينه) قدمنا أن السكر حرام مطلقا لكن الطريق المنقضى اليه قد
يكون حراما أيضا كافي الاربعة السابقة أو مباحا كافي الاربعة اللاحقة اه (قوله وذكر) أي في كتاب الحدود
(قوله انه مروي) أي الحد اذا وجب تثبت الحرمة ونصه وفي العمادية حكى عن صدر الاسلام أبي اليسر
البردوي انه وجد رواية عن أصحابنا جميعا انه يجب الحد فان الحد انما يجب في سائر الاثمة عند أبي حنيفة وأبي
يوسف رحمه الله تعالى بالسكر وان حلالا شربه في الاثمة لان ما يقع به السكر حرام والسكر سبب الفساد فوجب
الحد لينجز وعنه شر به فيرفع الفساد عن وجه الارض وهذا المعنى موجود في سائر الاشربة اه (قوله
لمن من مسكر الحب يسكر) من الاولى موصولة والثانية سببية أو ابتدائية وهو الاولى قال الشارح وحكمكم
ما كان من أصل غير الخمر وهو الزبيب والعنب والتمر كذلك اه (قوله وتعامه فيما علقته عليه) منه ما ذكره بقوله

(و) الثاني (الخليفة) من الزبيب والتمر
اذا طبخ أدنى طبخة وان اشتد يجزى بلاله
(و) الثالث (نبيذ العسل والتمر والبر والشعير
والذرة) يجزى سواء (طبخ أو لا) بلاله ووطرب
(و) الرابع (المنث الغني) وان اشتد وهو
ما طبخ من ماء العنب حتى يذهب ثلثاه ويبقى
ثلثه اذا قصد به استمراء الطعام والتدأوى
والفتوى على طاعة الله تعالى ولولاه ولا يجزى
اجماعا حقائق (وصح بيع غير الخمر) مما مر
وه فاده صحة بيع الخشيشة والافيون قلت
وقد سئل ابن نجيم عن بيع الخشيشة هل يجوز
فكتب لا يجوز فيجوز على أن مراده بعدم
الجواز عدم الحل قال المصنف (وتضمن)
هذه الاشربة (بالقيمة لا بالمثل) انه تعالى
تعالى عنه وان جاز فعله بخلاف الصليب
سبب يضمن قيمته صليبا لانه مال متقوم في
حقه وقد أمرنا بتركهم وما يدبرون زبلي
(وحكمها محمد) أي الاشربة المتخذة من
العسل والتمر ونحوهما قال المصنف (مطلقا)
قليلها وكثيرها (وبه يفتى) ذكره الزبلي
وغیره واختاره شارح الوهبانية وذكر أنه
مروي عن الكل ونظمه فقال
وفي عصرنا فاختير حد راقعوا
مطلقا لمن مسكر الحب يسكر

وعن كلامه يروى وأفتى محمد
بتعديم ما قد قل وهو الخمر
قلت وفي طلاق البرازية وقال محمد ما أسكر
كثيره فقليله حرام وهو نجس أيضا ولو سكر منها
المختار في زماننا أنه يجزى زاد في الملتقى
ووقوع طلاق من سكرها تابع للحرمة
والكل حرام عند محمد وبه يفتى والخلاف
انما هو عند قصد التفتوى أما عند قصد التلهي
فحرام اجماعا انتهى وتعامه فيما علقته عليه

ومحج غير واحد قولها ما وعلاه في المضمرات بأن الحرام موجود في العقبي فينبغي أن يحل من جنسه في الدنيا
 اغوذج ترغيبا هـ (قوله والطلاق على الخلاف) أي لا يقع عندهما ويقع عند محمد (قوله وكذا ابن الرمال) قال
 العلامة عبد البر وأما ابن الرمال فذهب إلى خلاف الصحيح من مذهب الصاحبين جواز شربه ولا يتحدث شربه إذا سكر
 منه على الصحيح اللهم إلا أن يجمع عليه كما عمل في الذي قد مناه فقياسه حرمة أيضا هـ (قوله حله) أي عند الإمام
 والمراد ما دون المسكر وفي التبيين والأصح أنه يحل عنده على ما ذكره صاحب الهداية لأن كراهة لحمه
 لا احترامه أو لا يؤذى إلى قطع مادة الجهاد فلا يعتد إلى إنبه اهـ وهذا يقيد أن الخلاف في شرب لبن الرمكة
 من حيث هو لا يقيد الاسكار لئلا تمل (قوله في الدباء) بالتشديد والمجمع دباءة (قوله والخنم) جمع خنمة بفتح
 الحاء المهملة وسكون النون وفتح التاء المثناة من فوق الجرار الحمر وقبل الخضر يوثق به من فواحش اليمن كانت
 تحمل إلى المدينة فيها الخمر وانما ينفذ فيه بعد تطهيره عن الخمر لو كان به فان كان غسقا غسل ثلاثا ولو جديدا
 لا يطهر عند محمد وعند أبي يوسف يغسل ثلاثا ويجنف كل مرة وقبل عنده ثلاثا مرة بعد أخرى حتى إذا خرج الماء
 صافيا غير متغير طعما أو لونا أو ريحا طهر (قوله بزة خضراء) المراد بالخنس أو نفسير المأمور المأخوذ من انظار الجمع
 (قوله المظلي بالزفت) أي المظلي بكونه (قوله الخشبة المنقورة) فهو فعيل بمعنى مفعول وانما خص هذه النوعية
 بالذكر لأن الانبذة تشتهر في هذه الظروف أكثر مما تشتهر في غيرها فربما يتوهم عدم جواز الانتباه فيها (قوله وما ورد
 من النهي نسخ) فقد ورد نهيتكم عن ثلاث من زيارة القبور فزوروها فقد أذن لمحمد في زيارة قبر أمه ولا تقولوا هجرا
 وعن لحم الأضاحي أن تمسكه فوق ثلاثة أيام فأمسكوه ما بدا لكم وتزودوا فأنما نهيتكم ليتبع به مومنينكم على
 معسركم وعن النبي في الدباء والخنم والمزفت فاشربوا في كل طرف فان الظرف لا يحل شيئا ولا يجوز
 ولا تشربوا مسكرا اهـ (قوله أي عكره) بفتحين وتسكن المكاف دردي كل شيء أفاده في القاموس وهو ما يقي
 في أسفلها حوى (قوله ويحرم أكل النجس) هو أحد نوعي شجر الغنم حرام لأنه يزبل العقل وعليه الفتوى بخلاف
 نوع آخر منه فإنه مباح كالافون لأنه وان اختل العقل به لكنه لا يزول وعليه يحمل ما في الهداية وغيره من
 إباحة النجس كما في شرح اللباب فهستاني وفي القاموس النجس بالفتح نبت مسبب غير حشيش الخرافيش مخط
 لاهقل مسخن مسكن الأوجاع والأورام والبشور ووجع الأذن وأخته الأحمر ثم الأسود وأسلبه الأبيض انتهى
 (قوله لأنه) أي ما ذكر من الثلاثة (قوله بل يعز بعمادون الحد) كما إذا شرب بولا أو أكل غاططا (قوله قاله
 المصنف) أي نقلا عن الشافعية وأقره فكان القواعد تقتضيه وعبارة ومثل الحشيشة في الحرمة جوزة
 الطيب فقد أفتى كثير من علماء الشافعية بحرمته وأمن صرح بذلك منهم ابن حجر نزبل مكة في فتاواه والشيخ
 أكل الدين بن أبي شريف في رسالته وضعها في ذلك وأفتى بحرمته إلا قصر رأي من أصحابنا واقفت على ذلك بخطه
 الشريف لم يكن قال حرمته دون حرمة الحشيش والله تعالى أعلم قلت ومثلهما الزعفران فهما يظهران تعاطي
 الكثير منه يذهب العقل حتى يميت الإنسان فحسبوا على قياس قول محمد يحرم القليل من ذلك ثم إن هذا محله في
 غير المسهل في طعام وأدوية دقهرة أو ما هو فعله لا حرج فيه ويحذر (قوله ونقل عن الجامع) أي جامع الفتاوى
 عبارة المصنف ذكر مولانا حافظ الدين في شرح التمر ناشي مثل شمس الأئمة السرخسي عن محل النجس وحرمة
 وهو الحشيش فقال ما نقل عن أبي حنيفة شيء إذ لم يشترأ كله في زمانه فبقي على الإباحة ولم يرو عن السلف فيه
 أيضا شيء إلى زمان المزي تلميذ الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه وكان الإمام أسد بن عمرو أي صاحب
 أبي حنيفة بعراق الهجم فقال أنه مباح فلما عمت بآيته وثملت الأماكن فتنه وغابت السفاهة على العقلاء بسبب
 أكله اختار أئمة ما وراء النهر بأسرهم حرمة وأفتوا بما أفتى به المزي وحكموا بإحراقه وتبذير بآثمه وتشديد
 أكله فالآن فتوى المذهبين على حرمة حتى قبل من قال بحله فهو زنديق مبتدع وحكموا بوقوع طلاقه زجره
 كما في السكران اهـ (قوله والحشيشة) العطف للتفسير كما يستفاد من عبارة الجامع السابقة (قوله بالجامع
 الأئمة) لعلمه بعتبر الخالف والافال عبارة السابقة تفيد أن البعض لم يفت به فتدبر (قوله يدعى شاربها أنه لا يسكر)
 من الثلاث والرابع (قوله فانه مفتر) قال في الصحاح الفترة الانكسار والضعف وقد فترا الحز وغيره يفترق وراو فتره
 الله فتفيرا اهـ من باب نصر أبو العود (قوله وهو حرام) مخالف لما نقل عن أئمة الشافعية فانهم أوجبوا على
 الزوج كفاية زوجته منه اهـ أبو العود والمراد أنه حرام صغيرة لما يأتي وقد سألتنا الثقات من الشافعية فذكروا

زاد الله هستانى أن ابن الأبل إذا اشتد لم يحل
 عند محمد خلافا لهما والسكر منه حرام بلا
 خلاف والحد والطلاق على الخلاف وكذا
 ابن الرمال أي الفرس إذا اشتد لم يحل وصح
 في الهداية حله وفي الخزانة أنه يسكره فحرمها
 عند عامة المشايخ على قوله (وحل الانتباه)
 اتخاذ النبيذ (في الدباء) جمع دباءة وهو التورع
 (والخنم) بزة خضراء (والمزفت) المظلي
 بالزفت أي القبر (والنقير) الخشبة المنقورة
 وما ورد من النهي نسخ (وكره شرب دردي
 الخمر) أي عكره (والامشاط) بالدردي لأن
 فيه أجزاء الخمر وقيل له كسكره كما ذكر (و) لكن
 (لا يتحدث شربه) عندنا (بلا سكر) وبه يحل
 إجماعا (ويحرم أكل النجس والحشيشة) هي
 ورق القنب (والافيون) لأنه مفسد للعقل
 ويصده عن ذكر الله وعن الصلاة (و) دون
 حرمة الخمر فإن أكل شيئا من ذلك لا يفسد
 وإن سكر منه (بل يعز بعمادون الحد) كذا
 في الجوهرة وكذا تحريم جوزة الطيب لكن
 دون حرمة الحشيشة قاله المصنف ونقل عن
 الجامع وغيره أن من قال بحل النجس
 والحشيشة فهو زنديق مبتدع بل قال فحرم
 الدين الزاهد أي أنه يكفر ويباح قتله قلت
 ونقل شيخنا النجم الغزي الشافعي في شرحه
 على منظومة أبيه البدر المعلقة بالكبائر
 والصغار عن ابن حجر المكي أنه صرح بتحريم
 جوزة الطيب بالجامع الأئمة الأربعة وانما
 مسكرة ثم قال شيخنا النجم والتين الذي
 حدث وكان حدونه بدمشق في سنة خمسة
 عشر بعد ألف يدعى شاربها أنه لا يسكر
 وإن سلم له فانه مفتر وهو حرام الحديث أحمد
 عن أم سلمة قالت سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عن كل مسكر ومفتر قال وليس
 من الكبائر تارة أوله المسرة والمزتين

أن ما ذهب إليه ابن حجر ضعيف والمذهب كراهة الذبذبة إلا عارض وذو كبر وأما أنه انما يجب للزوجة على الزوج إذا كان لها اعتياد ولا يضرت هاتركه فيكون من قبيل التفسكه أما إذا كانت تضرت بتركه فيكون من قبيل التداوى وهو لا يلزمه (قوله ومعنى ولي الأمر الخ) قواعد فلا تأباه (قوله على أن استعماله ربما أضرب بالبدن) الواقع أنه يختلف باختلاف المستعملين (قوله قلت فيهم منه حكم النبات) وهو الإباحة على ما تقدم من الأصل أول هذا الكتاب أو التوقف (قوله وقد ذكره شيخنا العمادى) لا يخفى أن الكراهة تنزيهية بدليل الحاق بالنوم والبصل والمكروه تنزيهاً يجمع الجواز انتهى أبو السعود بتصرف (قوله الحاقه بالنوم والبصل) يؤخذ منه كراهة التحريم في المسجد للنهي الوارد فيها وهو ملحق بهما والظاهر أن حكم تعاطيه حال القراءة فيكره لمفاهيم من الإخلال بتعظيم كلام الله تعالى (قوله ونظمه فقال الخ) وأنشد بعضهم ذاماً تشاؤواها
 قل لمن يستلذ كل الحشيشه * عشت فيما أتيت شرهه
 دية العقل بدرة فلماذا * يامصا بأقدبعها بحشيشه
 جرى والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (كتاب الصيد) •

هو مصدر صاد كضرب وعلم إذا أخذ فهو صائد وذو الذنب يد ويسمى المصيد صيداً وهو على ما قال المطرزي حيوان ممنوع متوحش طبعاً لا يمكن أخذه إلا بحيلة تخرج بالممنوع مثل الدجاج والبطة إذا مراد منه أن يكون له قوائم وجناحان يملك عليهما ويقدر على الفرار من جهتهما وبالمتوحش مثل الحمام إذا معناه أن لا يألف الناس ليسلوا ونهاراً وبطبعاً ما يتوحش من الأهليات فإنها لا تحل بالأصطياد وتحتل بكافة الضرورة ودخل به متوحش بألف كطبي لا يمكن أخذه إلا بحيلة انتهى قهستانى (قوله إن كلامهم ما يورث السرور) إلا أن السرور في الأشربة المباحة أكثر لأنه باصريفه في الباطن وفي الصيد بامر خارجي والاقوى بالتقديم أدلى فكان آخر كتاب الأشربة مناسباً له يد باعتبار وصف الإباحة وأحداث السرور وقيل المناسبة بينهما أن كلا يورث الغفلة ففي الحديث من اتبع الصيد فقد غفل وفي المنع إلا أنه قد تم الأشربة لحرمتها اعتناء بالاحتراز ومحاسنه محاسن الكذب وسببه يختلف باختلاف حال المائد فقد يكون الحاحية إليه وقد يكون اظهار الجلالة وقد يكون التترجح انتهى وفي الغاية والأصطياد مباح فيما يحل أكله وما لا يحل فإيا يحل أكله فله لا كل وما لا يحل أكله فله سيده لغرض آخر ألا لا تتفاد بجلبه أو بشعره أو لدفع أذيته اهـ (قوله بخمسة عشر شرطاً) خمسة في الصائد كونه أهلاً للذكاة وإرساله وأن لا يشارك في الإرسال غير أهل الذكاة وعدم ترك التسمية عمداً وأن لا يشتغل بين الإرسال وأخذ الصيد بهل آخر وخمسة في الكلب كونه معلماً وذاهباً على سائر الإرسال وعدم مشاركة كلب من لا يحل صيده وأن يقتله بجرح أو أن لا يأكل منه وخمسة في الصيد أن يكون مستديماً بأنيابه ومخالبه وفيه أن هذا الشرط في آلة الصيد لأن الصيد قد يكون نحو غزال ولا ناب له ولا مخالب وأن لا يكون من الحشرات وأن لا يكون ما يغير السمك وأن يملك نفسه بجناحيه أو قوائمه وأن يموت بالأصطياد قبل أن يوصل إلى ذبحه اهـ مكي مزيداً وهذه الشروط فيما إذا مات قبل إدراكه أما إذا أدرك ما تحتل ذكاته فقد كاه حل بالذكاة وقوله وأن لا يكون من الحشرات هذا شرط في حل الأكل كالأذى به اهـ وفي المنع وهو مشروع بالكتاب فقد قال تعالى وإذا حللت فاصطادوا وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً وهو الغاية من قبيل الإشارة لا المفهوم فصح الاستدلال به وقال صاحب التلويح مفهوم الغاية متفق عليه وبالسنة فقد قال عليه الصلاة والسلام لعدي بن حاتم إذا أرسلت كلبك فاذا كراسم الله عليه فإن أمسك عليك فأدر كمت حياً فاذا بجه وإن أرد كمته قد قتل ولم يأكل منه فكنه فإن أخذ الكلب ذكوة رواء مسلم والبخاري وأحمد وبالإجماع فإنه لم يرد خلاف لا حد في إباحته وبالعقل فإنه نوع اكتساب والاكتساب مباح كالاحتطاب اهـ بتصرف (قوله في غير الحرم) الأولى أن يقول أو في الحرم ليشمل الميود الثلاثة صيد الحرم في الحبل أو الحرم وصيد الحلال في الحرم اهـ لابي (قوله وانما زدت تبعله) هذا من متابعة التلميد لشيخه وإن كان في ضعيف وهو دليل زيادة الودة والاتصال بينهما ما فإين هذا من به ترض بتشريع على شيخه أو يحرف كلامه ويستشكله (قوله ملك ما يتعلق بها) لثبوت يده عليه ومن أخذه بعد رده عليه ولو كان مشي أو طار بالشبكة إلى وجهه لا يقدر على الامتناع فهو

ومعنى ولي الأمر عنه حرم قطعاً على أن استعماله ربما أضرب بالبدن نعم الأصرار عليه كبيرة كسائر الصغيرة انتهى بجروقه وفي الأشياء في قاعدة الأصل الإباحة أو التوقف وبطاهر أن ذنباً أشكل حاله كالحبوان المشكل أصره والنبات المجهول سميته انتهى قلت فيهم منه حكم النبات الذي شاع في زماننا المسمى بالتين قنبيه وقد ذكره شيخنا العمادى في هديته الحاقه بالنوم والبصل بالأولى فتدبر ومن جزم بحرمته الحشيشة شاح الوهبانية في الخطر ونظمه
 نقالهم وأفتوا بتحريم الحشيش وحرقه
 وتطليق محض زجر وقسروا
 لبائعه التآديب والفسق أثبتوا
 وزندقة للمستحل وحزروا

• (كتاب الصيد) •

لعل مناسبتة إن كلامهم ما يورث السرور (هو مباح) بخمسة عشر شرطاً وبسطة في العناية وسنقتل زرعها في أثناء المسائل (الالا) لحرم في غير الحرم أو للتلهي كما هو ظاهر (أو حرفة) على ما في الأشياء قال المصنف وانما زدت تبعله والافالتحقيق عندي إباحة اقتضاه حرفة لأنه نوع من الاكتساب وكل أنواع الكسب في الإباحة سواء على المذهب الصحيح كما في السبازية وغيره انساب شبكة الصيد ملك ما يتعلق بها بخلاف ما إذا نصيب الجنياف فإنه لا يملك ما يتعلق بها

أصاحبه ولو قدر على الامتناع لم يملكه رب الشبكة ولو اضطرب صيد فقطع الشبكة وانفلت فآخذ آخر انفلت
 بعد ما دنار الشبكة ليأخذه وقد صار بحال يقدر على أخذه فهو لاناصب اه حوى ملخصا (قوله وان وجد
 المقلش الخ) هو عرفا المنتش في الارض ليعثر على بعض المدة ومات وفي القاموس القلاش كصهاب الصغير
 المنقبض والقلاشة كصحابه الصغر والقصر والقلش اسم أعجمي وكذا القلاش اه المراد منه (قوله بضرب
 الاسلام) أما المضروب بضرب الجاهلية فهو ركة كازيخمس وتقدم أنه اذا شتبه الضرب يجعل جاهليا
 وانظر لو كان الضرب لغير أهل الاسلام ولكن تعامله أهل الاسلام كالبندي والريال ضرب الفرنجيس (قوله
 ويجب تعريفه) الى أن يعلم أنه لا يطلب ثم تصدق به أو يتفق على نفسه ان كان مصرفا (قوله ناقل) من مالك
 الى مالك وقوله وخلافة أي ذو خلافة وكذا يقال فيما بعده (قوله على المباح) متعلق بالاستيلاء (قوله ولم يحل
 للمعاش) أي أخذ لنفسه لا تعريف فان عرف ووجد صاحبه تعين دفعه اليه والافهوعلى ما تقدم (قوله
 وتعام التعريف) أي تعريف الصيد قد تقدم ما فيه عن القهستاني (قوله تقدمات في الذبايح) أراد انه ليس المراد
 كل ناب وكل مخالب فان البعير له ناب ولكن لا يصيده والحمام له مخالب ولكن لا يصيده أيضا (قوله وباز)
 يستعمل تاما وتظهر حركته على الزاوي ومعتلا بالياء المخففة والمشددة كذا ينهم من المكي وغيره (قوله
 بدب) يضم الدال سبع معلوم قاموس (قوله لادم قابلية التعليم) لان التعليم بترك الاكل وهما لا يأكلان
 الصيد في الحال فاشتبه امرهما حوى (قوله وألحق بعضهم بالدب الحداة) وذلك كبر بعضهم بدب الذئب
 وفي الاختيار ذكر الثلاثة (قوله وعليه فلا يجوز بالكب) هو بحث لادم من ذكوايه (قوله وبه) أي بهذا
 الجواب (قوله يدفع قول القهستاني) كلام القهستاني لا يحتاج الى دفع فانه قال والتحيز عند أبي حنيفة
 رحمه الله ليس بنجس العين على ما في التجريد وغيره على أن الكلب نجس العين عند بعضهم وقد حل صيده
 بالاتفاق اه (قوله وذا) أي العلم والبيان في بترك للتصوير (قوله بترك الاكل) مع الجوع لا الشبع حوى
 بأن لا يأكل من جلد أو عظم أو جناح أو ظفر أو غيرها كما في فاضل خان وغيره (قوله من الصيد) أي من دم الصيد
 (قوله ثلاثا) أي متواليات قهستاني في كل مرة يقتل الصيد ولا يأكل منه اتقاني عن مختصر الكرخي واشترط
 الثلاث قوله ماوراية عن الامام لان علمه يعرف بترك التجارب والامتحان والثلاث مرة ضربت لذلك كفاي
 قصة موسى مع الخضر عليهما السلام وخيار الشرط والمرة في الحديث اذا استأذن أحدكم ثلاثا فلم يؤذن له
 فارجع وفي الحديث أيضا من لم يرح في تجارة ثلاث مرات فليتحول الى غيرها ولم يوقت الامام رضي الله تعالى
 عنه وفوضه الى ربه فيعتدأ كبرأيه على أصله وعلى تلك الرواية يؤكل الصيد الثلاث عند أي اذا ظهر له نعله
 لا عند ههما لان الحكم بكونه معلما عند ارساله وامسالك الثالث على ربه فيمكن كان كلبا معلما وفي الخلاصة
 وفي الثالث رواية ثان والاصح أنه يحل في الثالث اختاره الفقيه في مختلف الرواية اه حوى ملخصا (قوله ونحوه)
 مثل الفهد وهو مختار لما في الدرر حيث قال والفهد ونحوه مما يعني أن الفهد ونحوه يحل الضرب وعادته
 الافتراس والنور في شرط فيه ترك الاشكل والاجابة جميعا اه اختيار داودا وجميعا قهستاني (قوله
 وبالرجوع اذا دعوه) أي الجراح من البازي ونحوه وانما كان التعليم في الكلب بترك الاكل وفي البازي
 بالرجوع لان بدن الكلب يحل الضرب فيضرب حتى يترك الاكل وبدن الجراح من الطيور لا يحل فاكته في
 بغيره ولان آية التعليم ترك ما لو فسه عادة وعادة الكلب الاتهاب والجراح من الطيور والتنفر والذهاب فاذا ترك
 كل منهما ما يعرفه دل على نعله ونعامة في التبيين وفيه ولم يذكر في البازي بكم اجابة يصير معلما وينبغي أن يكون
 على الاختلاف الذي في الكلب ولو قيل يصير معلما باجابة واحدة كان له وجه لان الخوف ينقره بخلاف الكلب
 انتهى وفي البرازية في لفظه انفلت البازي المأمور ثم أخذه صاحبه لا يحل صيده حتى يجبه ثلاثا اذا دعاه ويقع
 في قلبه انه معلم لانه ترك التعلم حين انفلت منه اه وسواء كان الرجوع بطعم اللحم أم لا وقيل للرجوع بلا طعم اللحم
 فهو معلم والا فلا قاله ملاسكين ولا يضرك اكل البازي من الصيد لما روى محمد في الاصل عن سعيد بن جبير عن
 ابن عباس أنه قال في البازي يقتل الصيد فيما كل منه فتال كل وقال الشافعي في الجديد لا يحل ما أكل منه
 البازي (قوله بشرط جرحهما) أي السبعين جزأ من الصيد لتحقيق ذكاة الاضطراب فلو خنقا أو جثما أي جلسا
 على صدره حتى قتل لم يحل قيل هذا عند محمد وأما عندهما فيحل والفتوى على الاول كما في الذخيرة ويستثنى منه

(وان وجد) المقلش أو غيره (خاتما) أو ديارا
 مضروباً بضرب الاسلام (لا) يملكه ويجب
 تعريفه اعلم أن أسباب الملك ثلاثة ناقل كبيع
 وهبة وخلافة كارت وأصله وهو الاستيلاء
 حقيقة بوضع اليد وحكما بالتهيئة كنصب
 شبكة الصيد لا لخصاف على المباح الخالي
 عن مالك فلا يستولي في مفازة على حطب
 غيره لم يملكه ولم يحل لانه قلاش ما يجده بلا
 تعريف وتعام التعريف في الماقلات (ويحل
 الصيد بكل ذي ناب ومخالب) قدما في الذبايح
 من كلب وباز ونحوهما بشرط قابلية التعليم
 (و) بشرط (كونه ليس بنجس العين) ثم فرغ
 على ما هو من الاصل بقوله (فلا يجوز)
 الصيد (بدب وأسد) لادم قابلية التعليم
 فانهم لا يعلمون لغير الاسد لعلهم منه
 والدب نجاسة وألحق بعضهم بالدب
 الحداة نجاستها (ولا يحزير) نجاسة عينه
 وعليه فلا يجوز بالكب على التول بنجاسة
 عينه الا أن يقال ان النقص ورد فيه فقتله وبه
 يدفع قول القهستاني ان الكلب نجس
 العين عند بعضهم والتحيز ليس بنجس العين
 عند أبي حنيفة على ما في التجريد وغيره
 عند أبي حنيفة (علم ذي ناب ومخالب
 فتأمل) بشرط علمهما (أما الشرب من الصيد
 (وذا بترك الاكل) ثلاثا في الكلب)
 فلا يضرك قهستاني وبأبي (ثلاثا في البازي)
 ونحوه (وبالرجوع اذا دعوه في أي موضع
 ونحوه) (و) شرط (جرحهما في أي موضع
 منه) على الظاهر وبه يدفع وعن الثاني يحل
 لا جرح وبه قال الشافعي

البازي والصقرقان هما ولو قتلاه جثما أو خنقا حل - بالاتفاق كافي النظم قهستاني قال والادماء ليس بشرط
وممنهم من شرطه ومنهم من اشترطه ان كانت الجراحة صغيرة كافي المحيط (قوله وبشرط ارسال مسلم أو كافي)
فان انبعث الكلب أو البازي على اثر الصيد بغير ارسال فأخذه وقتله لم يحل - اه مخ كالمقتل بارسال من غير
تعلم قهستاني (قوله عند الارسال) افاد به اشتراط اقتران التسمية والارسال فلو تركها عند اعدا الارسال
ثم زجره معها فانزجروا أخذه وقتله لم يؤكل قهستاني (قوله ولو حكما) راجع الى التسمية وقصد به ادخال الناسي
في حكم المسمى (قوله على حيوان الخ) قد اُحال تمام تعريف الصيد فيما سبق على المطولات ثم ذكر بعضه هنا
(قوله لا يتحقق فيه الحكم المذكور) أي حل الصيد بالارسال والجرح بل ما وقع في الشبكة وما استأنس يذبح
فذكاته اختيارية وما وقع في البر أو ما كان ذبحه كذلك والافعل خلاف سبق وراجع (قوله ولذا قال) لم يظهر
توجيه هذا التعليل (قوله لان الكلام الخ) الاوضح الاخصر أن يقول قيد به لان الكلام في صيد الاكل
وان حل اصطباذ غيره لغرض آخر (قوله المعلم) بفتح اللام المشددة قهستاني (قوله أول يرسل) أي أو شاركه كلب
لم يرسل أو لم يسم عليه أي عمدا لانه اجتمع المهرم والمبيع فتغلب جهة المهرم احتياطا لان الحرام واجب الترك
والحلل جائز اترك فلا احتياط في الترك (قوله بخلاف ما اذا كن) هذا بمنزلة الاستثناء أي الا اذا وقع كما هنا
وفي النقاية وشرحه الله قهستاني وبشرط أن لا تطول للاستراحة وقته أي المعلم عند الارسال فلو كن واستغنى
الفهد في ارساله حتى أخذ الصيد وقتله اكل وكذا الكلب لو فعل مثله ولو أرسل البازي فحكمت ساعة للمكمن
ثم اتبع الصيد فلا بأس باكله ولو اكل خبرا بعد الارسال أو بال لم يؤكل كافي المحيط (قوله كجاسته المصنف) حيث
قال قال شمس الائمة السر خشي ناقل عن شمس الائمة الحلواني رحمه الله تعالى لفهد خصال ينبغي اسكل
عاقل أن يأخذ ذلك منه منها انه يكمن للصيد حتى يتمكن منه وهذه حيلة منه للصيد فينبغي للعاقل أن لا يجاهر
عدوه بالخلاف وان كان يطلب الفرصة حتى يحصل مقصوده من غير اتعاب نفسه ومنها انه لا يتعلم بالضرب
ولكن يضرب الكلب بيزيد به اذا اكل من الصيد فيتعلم بذلك وهكذا للعاقل ينبغي أن يتعظ بغيره كما قيل السعيد
من وعظ بغيره ومنها أن لا يتناول الخبيث وانما يطلب من صاحبه اللحم الطيب وهكذا ينبغي للعاقل أن
لا يتناول الا الطيب ومنها أن ينب ثلثا أو خسا فان تمكن من الصيد والترك ويقول لا اقلل نفسي فيما اعمل
اغيري وهكذا ينبغي اسكل عاقل (قوله لا يؤكل مطلقا عندنا) سواء كان نادرا أو متاددا وللشافعي رضي الله تعالى
عنه قولان فيما اذا اكل نادرا في قول يحل - وبه قال مالك وفي قول يحرم وهذا الاطلاق انما يتحقق بعد ثبوت تعلمه
فالاولى ذكره فيما بعد (قوله أي كما لا يؤكل الصيد الذي اكل الكلب منه) لان اكله علامة جهله زياني
(قوله بعد تركه للاكل) اللام زائدة فانه يتعدى بنفسه (قوله بترك الاكل ثلثا) أي عندهما وبرأي الصائد
عنده (قوله أو ما صاده قبله لوبقى في ملكه) الحاصل انه اما أن يكون فائتا بأن كان مأكولا وقد بينه المؤلف واما
أن يكون باقيا والثاني اما أن لا يكون في ملكه بأن كان في المنازعة وفيه ثبت الحرمة اتفاقا واما أن يكون في ملكه
وفيها خلاف فيحرم عند الامام ولا يحرم عند ما سواه طالبت المدة أو قصرت على الصحيح (قوله فان ما تلفه
من الصيد) مفهوم قوله لوبقى في ملكه واكتلفه فيحوالا كل (قوله وفيه اشكال) حاصله أن الحكم بالشئ
لا يقتضي الوجود الا ترى انما تحكم بحرية الامة الميتة عند دعوى الولد اه ومحصل الاشكال أن اعدام المحلولة
غير مانع من الحكم بحرمة الاكل وينبغي أن تظهر غيرة الحكم بحرمة فيما اذا كان مبيعا فان المشتري يرجع
بالثمن على البائع لظهور أن المبيع ميتة اه أبو السعود وتظهر في التوبة ولو قلنا ان الحكم يقتضي الوجود لقلنا
ان من اكل مال غيره غصباً أو سرقة تسقط الحرمة عنه بغوات الحل (قوله كصقرفتر من صاحبه) ظاهره
ولو من غير دعائه والتعليل بغيره انه دعاه ففتر (قوله اكل ما بقى) اما الاولى فلانه امسك على صاحبه وسلم له واكله
بعد ذلك مما اتى اليه صاحبه لا يضره لانه لم يأكل من الصيد وهو عادة الصيادين فصار كما اذا ألقى طعما ما آخر
وأما الثانية فلانه لم يأكل من الصيد اذ لم يبق صيدا في هذه الحالة والشرط ترك الاكل من الصيد وقد وجد
(قوله لانه من غاية علمه) حيث شرب ما لا يصلح لصاحبه وامسك عليه ما يصلح له اه مخ (قوله ولو نهنش الصيد)
قال في الصحاح في باب السين المهملة نهنش اللحم أخذه بقدوم الاسنان يقال نهنست اللحم واتنهسته به في نهنس
الحية أيضا نهنشه وقال في باب الشين المعجمة نهنشته الحية لسعته والنهنش التهنس وهو أخذ اللحم بقدوم الاسنان

(و) بشرط (ارسال مسلم أو كافي) بشرط
(التسمية عند الارسال) ولو حكما فالشرط
عدم تركها عمدا (على حيوان ممتنع) أي فاد
على الامتناع بقوائمه أو بجناحيه (متوحش)
فالذي وقع في الشبكة أو سقط في البر
أو استأنس لا يتحقق فيه الحكم المذكور ولذا
قال (يؤكل) لان الكلام في صيد الاكل وان
حل صيد غيره كما سيجي أو أعم لحل الامتناع
بالجاءة مثلا كما يأتي قتلا (و) بشرط (أن
لا يترك الكلب المعلم كلب لا يحل صيده
كالكلب) غير معلم وكتب (مجرى) أو لم يرسل
أو لم يسم عليه (و) بشرط أن لا يطول وقته
به در ارساله ليكون الاصطباذ مضافا للارسال
(بخلاف ما اذا كن واستغنى كالفهد) أي
كما يكمن الفهد على وجه الحيلة لا الاستراحة
ويعتد بخصال حسنة ينبغي لكل عاقل العمل
بها كجاسته المصنف (فان اكل منه البازي
اسكل) لان تعليمه ليس بترك اكله (وان اكل
الكلب) ونحوه (لا) يؤكل مطلقا عندنا
(كما كاه منه) أي كما لا يؤكل الصيد الذي اكل
الكلب منه (بعد تركه) للاكل (ثلاث مرات)
لانه علامة الجهل (وكذا) لا يؤكل (ما صاده
بعده حتى يعلم) فانما يترك الاكل ثلثا (أو)
ما صاده (قبله لوبقى في ملكه) فان ما تلفه
من الصيد لا تلفه رفبه الحرمة اتفاقا فالفوات
الحل وفيه اشكال ذكره القهستاني (كصقرفتر
من صاحبه فحكمت حينئذ يرجع اليه فأرسله
فصاد) لم يؤكل اتركه ما صار به معلما فيكون
كالكلب اذا اكل (ولو أخذ) الصياد (الصيد
من الكلب وقطع منه بضعة وألقاها اليه
فأكلها أو خطف الكلب منه واكله اسكل
ما بقى كما وشرب الكلب من دمه) لانه من
غاية علمه (ولو نهنش الصيد فقطع منه بضعة
وأكلها)

انتهى (قوله لا كلة حالة الاصطداد) فهو صيد كلب جاهل (قوله ثم اكل ما القى حل) أي ثم ذهب الى تلك البضعة
 فاكلها يؤكل الصيد لانه لو اكل من نفس الصيد في هذه الحالة لا يضره فاذا اكل ما بان منه وهو لا يحل اصاحبه
 أولى اه زياحي (قوله بحياة فوق ما في المذبح) أما إذا لم يكن فيه ذلك بأن شق بطنه وأخرج ما فيه ثم وقع في يد
 صاحبه حيافات حين تناوله أي فانه يحل تناوله لانه استقر فيه فعل الذكاة قبل وقوعه وما بقي فيه اضطراب
 المذبح وقبل هذا قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وأما عند الإمام رحمه الله تعالى فلا يحل وهو القياس
 لانه وقع في يده حياة فلا يحل بدون ذكاة الاختيار كالمتردية فلوز كاه حل عنده لانه ان كانت فيه حياة مستقرة
 فالذكاة وقعت موقوعها بالاجماع وان لم تكن فيه حياة مستقرة فعند الإمام ذكاة الذبح وقد وجد والمتردية
 والنطيحة والموقودة والتي بقر الذئب بطنها وفيها حياة خفية أو بينة يحل اذا ذكاه راعيه الفتوى كذا في الكافي
 اه حنيفة بقليل تصرف (قوله ولو حكما) كما اذا تركها ناسيا ولا بد أن تكون التسمية عند الرمي (قوله بشرط الجرح)
 فلو دقه السهم لم يؤكل لفقد الذكاة وفي خروج الدم الخلاف السابق افاده القهستاني (قوله ليحقق معنى
 الذكاة) أي التطهير باخراج الدم الذي اقيم الجرح مقامه (قوله بشرط أن لا يقعد) أي الرمي ومثله ما مره
 افاده القهستاني لان الذي في وسعه أن يطالبه لأن يدركه قبل أن يموت اه اصلاح الايضاح (قوله متحامل
 أي حاملا وأصل التحامل التكلف في الطيران فأطلق وأريد ملزومه وهو الحمل وانما شرط التحامل ليتيقن أن
 الجرح بالرعي لا يسبب آخر كرمي آخر ووقوعه على حجر افاده القهستاني قوله لا احتمال موته بسبب آخر
 أي والموت في المحرمات كالتحقق زياحي (قوله بشرط في الخائبة لعله أن لا يتوارى عن بصره) لانه اذا غاب عن
 بصره ربما يكون موت الصيد بسبب آخر (قوله وفيه كلام مبسوط في الزياحي) حاصله أن هذا الشرط اشار اليه
 صاحب الهداية آخر وهو يشترط أن لا يتوارى عنه لانه اذا توارى لم يقعد عن طلبه وبني كلامه أولا على
 الطلب وعدمه وعليه أكثر كتب فقه اصحابنا وما روينا من قوله عليه الصلاة والسلام لا يي ثعلبة اذا رميت
 بهمك وغاب عنك ثلاثة ايام وأدركته فكله مالم يمتن رواه مسلم واحد وأبو داود والنسائي يقيد باباحة ما غاب
 عنه وبات ليالي فيكون حجة على من يمنع ذلك اه ملخصا وحاصله ترجيح عدم اشتراط هذا الشرط (قوله فان
 أدركه الرامي أو المرسل) مكرز مع ما سبق قريبا (قوله أو ما مقدارها) أي مقدار حياة المذبح (قوله فلا يعتبر ههنا)
 ذكر الصدر الشهيد أن هذا باجماع وقيل هو قولهم ما وعنده لا بد من ذكاته بناء على أن الحياة الخفية معتبرة عنده
 دونها حتى حلت المتردية ونحوها بالذكاة اذا كان فيها حياة خفية عنده وعندها لا اذا كانت بينة بأن تبقى
 فوق المذبح عند محمد وعند أبي يوسف أن تكون بحال يعيش منها لايكون موتها مضافا الى الذكاة اه حوى
 وقامه فيه (قوله وعليه الفتوى) فحل بالذكاة وكذلك الفتوى على اعتبار الحيات وان قلت في الصيد قال
 السيد الحوى فلا يحل الاكل الا بالذكاة كانت حياته بينة أو لا يجوز مع لم أو غيره وعليه الفتوى لا ية وما اكل
 السبع الا ما ذكيت ولم يذبح عدى المذکور وهو أن أمسك عليك فادركته حيا فاذا ججه اه (قوله لو عجز
 عن الذكاة) بأن لم يجد آلة أو ضاق الوقت وفي القهستاني وهذا اذا تمكن من ذبحه بأن يكون في الوقت سعة
 ومعه آلة الذبح فاذا لم يتمكن منه بأن لا يجد آلة أصلا أو يجد له لا يبقى من الوقت ما يمكن من تحصيل الآلة
 والاستعداد للذبح لم يؤكل في ظاهر الرواية وعن الشيخين انه يحل انتهى (قوله وهو قول الشافعي) رضى الله
 تعالى عنه الذي في التبيين وفصل الشافعي فقال ان لم يتمكن من الذبح انقضى الآلة لم يؤكل لان التقصير من
 جهته وان كان لضيق الوقت اكل لعدم التقصير اه (قوله وفي متني ومتن الوقاية اشارة الى حله) حيث قيد
 الحرمة بالقدرة (قوله أن العجز عن الذكاة في مثل هذا) نقله المصنف بقوله لان العجز في مثل هذا لا يحل
 الحرام اه واحترز بذلك عن العجز عن تحصيل الماء والاكل فانه يبيح له تناول الخمر والميتة وهذا لا يفهم من
 عبارة المؤلف بسبب هذه الزيادة (قوله فزجره مسلم) أي هيجبه فهناج بأن صاح عليه فازداد في العدو وقال في المنع
 أعلم أنه اذا جرح مع الارسال والزجر أي السوق فلا اعتبار لارسال فان كان الارسال من الجحوشى والزجر من
 المسلم لا يحل وان كان على العكس يحل وان لم يوجد الارسال ووجد الزجر يعتبر الزجر فان كان من المسلم حل
 وان كان من الجحوشى حرم اه وفي التبيين لان الزجر دون الارسال لكونه بناء عليه فلا يتسبب به الارسال لان
 الشيء لا يرتفع إلا بناء ومثله أرباعا وفوقه ولا يرتفع بدونه كنسخ الآتى فلا يرتفع ارسال المسلم بزجر الجحوشى

ثم أدركه فقتله ولم يأكل منه لا يؤكل
 لا كلة حالة الاصطداد (ولو ألقى ما منه شبه
 وتبع الصيد فقتله ولم يأكل منه حتى أخذه
 صاحبه ثم أكل ما ألقى حل) لانه حينئذ
 لو اكل من نفس الصيد لم يضر كاه
 (واذا أدرك المرسل أو الرامي) (الصيد حيا)
 بحياة فوق ما في المذبح (ذكاة) وجوبا
 (وشرط لعله بالرعي التسمية) ولو حكما كما مر
 (وشرط الجرح) ليتحقق معنى الذكاة
 (وشرط أن لا يقعد عن طلبه) فادام في طلبه
 الصيد (متحامل لا سهمه) فادام في طلبه
 يحل وان قعد عن طلبه ثم اصابه ميتا لا يؤكل
 لا احتمال موته بسبب آخر وشرط في الخائبة
 لعله أن لا يتوارى عن بصره وفيه كلام
 مبسوط في الزياحي وغيره (فان أدركه الرامي
 أو المرسل حيا ذكاة) وجوبا فلو تركه لم يضر
 وسبب (والحياة المعتبرة ههنا) ما يكون
 (فوق ذكاة المذبح) بأن يعيش يوما وروى
 أكثره بجمع أما مقدارها وهو ما لا يتوهم
 بقاؤه كافي للمتيقن فلا يعتبر ههنا حتى لو وقع في
 ما لم يحرم (والمعتبر في المتردية وأخواتها)
 كالتطيحة وموقودة وما اكل السبع
 (والمريضة) مطلق (الحياة وان قلت) كما اشترنا
 ابيه (وعليه الفتوى) وتقدم في الذبايح
 (فان تركها) أي الذكاة (عمدا) مع
 القدرة عليها (فان) حرم وكذا يحرم لو عجز عن
 استذكية في ظاهر الرواية وعن أبي حنيفة وأبي
 يوسف يحل وهو قول الشافعي قال المصنف
 وفي متني ومتن الوقاية اشارة الى حله والظاهر
 ما سبقه انتهى قلت ووجه الظاهر أن العجز
 عن الذكاة في مثل هذا لا يحل الحرام
 (أو أرسل بجوشى كاهه فزجره مسلم) فأنزجر

ولا ارسال الجوى برزح المسلم فبقى كل واحد منهما على ما كان عليه وكل من لا يجوز ذكاته كالحرم والمرتد
والوثني وتارك التسمية عامدا في هذا بمنزلة الجوى غير أن المحرم يجب عليه الجزاء بالزجر لانه فوق الدلالة التي
أوجبته انتهى بتصرف (قوله أو قتله معراض) يوزن مفتاح (قوله وهو سهم لا يرش له) في القاموس المعراض
لمعرب سهم لا يرش دقيق الطرفين غليظ الوسط يصيب بعرضه دون حقه انتهى (قوله ولولأرأسه الخ) مفهوم
قول المصنف بعرضه (قوله أو بندقه) بضم الباء وسكون النون قال في المغرب هي طينة مدقوقة يرمى بها وبقية
الها باله لا هي اه (قوله ولو كانت خفيفة لها حقة) قال قاضي خان لا يحل صيد البندقه والجزع والمعراض
والعصا وما أشبه ذلك وان جرح لانه لا يخزق الا أن يكون شيء من ذلك قد حدث ودوه وطولوه كالسهم وأمكن أن
يرمى به فان كان كذلك وخزقة بحقه حل اكله فأما الجرح الذي يدق في الباطن ولا يخزق في الظاهر لا يحل لانه
لا يحصل به انهمار الدم شربا ليلية وانظر في النجاة والزاى المجهتين وهو بالراء تصحيف بقول خرق المعراض أى
بالزاى نفذ وبالراء المهمة في الثوب انتهى مغرب والحاصل أنه ان كان القتل بالثقل لا يحل وان وجد الادماء
كما اشار اليه في الدرر وهو محل ما اجاب به الشيخ زين حين سئل عن بصطاد الطيور بالبندق الرصاص والطين هل
يحل اكلها أم لا اجاب لا يحل اكلها انتهى أبو السعود قال في التبيين والاصل في جنس هذه المسائل أن الموت اذا
حصل بالجرح يبين حل وان حصل بالثقل أو شدة فيه فلا يحل حتماً واحتياطاً اه قلت فالاحتياط في صيد
الرصاص أن لا يؤكل لانه انما يقتل بواسطة اندفاعه العنيف لا بحقه والله أعلم بالصواب (قوله لا يؤكل مطلقاً)
سواء كانت ثقيلة أو خفيفة (قوله وتغامة فيما علمته عليه) أى الملقى حيث قال ونقل أى البرجندى أن اختيار
بعض المتأخرين أن الادماء ليس بشرط مطلقاً لاطلاق الجرح وظاهر ما مر عن القهستاني عن المحيط انه الملق قد
انتهى (قوله فوقه فيه) الظاهر أنه قيد اتفاقه في ذلك اذ ارماء فيه (قوله حرم) لاحتمال موته بالماء هندية (قوله
والاحل) لانه لا يحتمل موته بسبب الماء وهذا كله اذ اجره جرحاً تريح حياته فان كان جرحاً لا تريح حياته
منه يحل لانعدام هذا الاحتمال هندية (قوله على سطح أو جبل) أى أو شجر أو حائط أو وقع على ربح نصب
أو حرف شجر اه جوى (قوله قتردى منه الى الأرض) ولو بقى على ما وقع عليه أو وقع على نحو آجرة وجرح حل لانه
كالارض جوى (قوله لان احتراز الخ) وفي الهندية فان التردى عما يتلف عنه الاصطباذ فوجب اعتباره اه
(قوله اذا احتراز عنه غير ممكن) أى فسقط اعتباره والا لاند باب الصيد (قوله كسح الحديث) فلا يسخ
الصحيح الا بصحيح أو أصبح لا بضعيف (قوله أو اخذ غير من ارسل اليه) انظر ما لورى فأصاب غير ما قصده بالرى
ثم رأيت في الدرر ما نصه وان ارسله فقتل صيداً ثم اخرا كلاهما لورى سهماً الى صيد فأصابه وأصاب آخر (قوله
لان غرضه الخ) في هذا التعليق نظر لانه كثيراً ما يرسله على معين وقال في المنع لان الشرط ما يقدر عليه المسكف
ولا يكاف بما لا يتقدر عليه والذي في وسعه ايجاد الارسال دون التعيين لانه لا يمكنه أن يعلم البازى والكلب
على وجه لا يأخذ الا ما يعينه له ولان التعيين غير مفيد في حقه ولا في حق الكلب فان الصيد كلها فيميرجس الى
مقصوده سواء وكذا في حق الكلب لان قصده اخذ كل صيد يتمكن من أخذه اه (قوله اكل السك) لان
الذكر يقع على الارسال الى الجملة (قوله فقطع عضومنه) أى ومات اه مكى (قوله فانه يؤكل) لانه مذكى (قوله
لا العضو) ولو كان متعلقاً بالجلد لانه كالبان ولو كان متعلقاً بالعم اكل الجميع مكى عن البصر الآخر (قوله ما بين
من الحى فهو ميتة) وجه الاستدلال أنه ذكر الحى مطلقاً فنصرف الى الحى حقيقة وحكما والعضو مبين منه
وهو بهذه الصفة لان المبين منه حتى حقيقة لقيام الحياة فيه وكذا حكاه لانه يتوهم سلامته بعد هذه الجراحة
وتغامة في التبيين اه مكى قال الشريف الجوى في شرحه هذا ان أبان ما يبقى المبين منه حيابعدده ~~مك~~ رجل
ونخذ وثله مما يلي القوائم والاقل من نصف رأسه اه (قوله ولو قطع فلم يبينه) قال في التبيين ولو ضرب صيدا
فقطعه يده أو رجله ولم ينقصل ثم مات ان كان يتوهم التمامه وأندماله حل اكله لانه بمنزلة سائر اجزائه وان كان
لا يتوهم بأن بقى متعلقاً بجوده حل ما سواه ودونه لوجود الابانة معنى والعبارة للمعاني اه مكى (قوله واحتمل
التمامه) ضميراً محتملاً فاعله يرجع الى العضو (قوله واكثره مع عجزه) بخلاف ما اذا كان الثلثان في طرف الرأس
والثلث في طرف العجز لا مكان الحياة في الثلثين فوق حياة المذبوح اه منخ (قوله فلم يتناول الحديث المذكور)
لانه لم يكن المبين منه حياً حكاه اذا لا يتوهم سلامته وبقاؤه حيابعد هذه الجراحة فوقع ذكاته في الحال محل

أرقتله معراض بعرضه (وهو سهم لا يرش له
سوى بدلا صابته بعرضه ولولأرأسه حذفاً صاب
بجوده حل) (أو بندقه ثقيلة ذات حقة) اقلها
بما نقل لا بالحد (ولو كانت خفيفة لها حقة
حل) اقلها بالجرح - ميتة ولو لم تجرحه
لا يؤكل مطلقاً وشرط في الجرح الادماء وقيل
لا ملقى وتغامة فيما علمته عليه (أو رمى صيدا
فوقع في ماء) لاحتمال قتله بالماء فيجزم ولو
الطير ما تبا فوقع فيه فان انغمس جرحه فيه
حرم والاحل ملقى (أو) وقع (على سطح أو
جبل قتردى منه الى الأرض حرم) في المسائل
كلها لان الاحتراز عن مثل هذا يمكن (فان
وقع على الأرض ابتداء) اذا احتراز عنه غير
ممكن (أو أرسل - جوى) فان جرحه (أى
اغراه بصيادته) (جوى) فان جرحه (أى
اذا ارسله والنعل يرفع عما هو فوقه أو مثله
كسح الحديث) (أو لم يرسله أحد فزجره مسلم
فان جرحه) اذا ارسله سال حكماً (أو اخذ غير
ما ارسل اليه) لان غرضه اخذ كل صيد
يتمكن منه حتى لو أرسله على صيد كثيرة
بسمية واحدة فقتل السك اكل السك (اكل)
في الوجوه المذكورة ما ذكرنا (كسح الحديث)
فقطعه عضومنه فانه يؤكل لا العضو) خلافاً
للتشافى ولما قوله عليه الصلاة والسلام
ما بين من الحى فهو ميتة ولو قطع فلم يبينه
واحتل التمامه اكل العضو أيضاً والا لا ملقى
(وان قطع) الراى (اذا لماوا أكثره مع عجزه
أو قطع نصف رأسه أو أكثره أو قطعه نصفين
اكل كله) لان في هذه الصور لا يمكن حياة فوق
حياة المذبوح فلم يتناول الحديث المذكور

بجلاف مالو كان اكثره مع رأسه لا مكان
المذكور (وسرم صيد بحوسى ووثى ومرة
ومحرم) لانهم ليسوا من أهل الذكاة بخلاف
كتابي لان ذكاة الاضطرار كذا الاختيار
(وان رى صيدا فلم يخنه فرماه آخر فقتله
فهو للثاني وسئل وان اتخذه الاقل) بأن
اخرجه عن حيز الامتناع وفيه من الحياة
ما يعيش (ف) الصيد (للاقل وسرم) لقد رنه
على ذكاة الاختيار فصار قاتلا فيحرم
(وضمن الثاني للاقل قيمته) كاه وقت اتلافه
(غير ما قصته جراحته وحل اصطيا ما يؤكل
لحمه وما لا يؤكل لحمه) لمنفعة جلده أو شعره
أو ريشه أو لدفع شره وكاه مشروع لا طلاق
النص وفي القتيبة يجوز ذبح الهرة والكلب
لنفع ما والاولى ذبح الكلب اذا أخذته حرارة
الموت (وبه يظهر لحم غير نجس العين) كخنزير
فلا يطهر اصلا (وجلده) وقبل يطهر جلده
لالحمه وهذا الصح ما يقتضى به كفاي التمسك بخرم
عن المواهب هنا ومزى الطهارة (أخذ
الصيد له الامباح والاولى عدم فعله) خائفة
(وبكره تعليم البازي بالطير الحى) ان تعذيبه
(سمم) الصائم (حسن انسان أو غيره من
الاهليات) ككفرس وشاة (فرى) اليه
(فأصاب صيدا لم يحل بخلاف ما اذا سمع
حسن اسد) أو خنزير (فرى اليه) أو أرسل
كلبه (فأذا هو صيد حلال الاكل حل) ولولم
يعلم أن الحرس حسن صيد أو غيره لم يحل
بجوهره لانه اذا اجتمع المبيع والمحرّم غلب المحرّم
(رى غلبا فأصاب قرنه أو ظافره فأتى ان ادماه
اكل) لوجود الجرح والاولى العبرة بحالته
الرى غسل الصيد برتبه اذا رى (مسما
لأبائه) لانه ووجب الجزاء بحاله (اذا رى
محموم) (لا بأجره) وسيجب قبيل كتاب
الديات * فرع * لو أن بازيا لم يأخذ صيدا فقتله
ولا يدرى أرسله انسان أو لا لا يؤكل لوقوع
الشك في الارسال ولا بأجره بدونه وان
كان مرسله مال الغيرة فلا يجوز تناوله
الاباذن صاحبه زيلعى قلت وقد وقع
في عصرنا حادثة النثرى وهى أن رجلا وجد
شاة مذبوحة بيدها فان هل يحل له اكلها ام لا

اكله (قوله بخلاف مالو كان اكثره مع رأسه) أى فانه يؤكل الاكثر لا الاقل وهو مفهوم قول المصنف واكثره مع
عجزه وقد تقدم (قوله لان ذكاة الاضطرار الخ) أى وهو من أهل ذكاة الاختيار كذا ذكاة الاضطرار (قوله فلم
يخنه) أى يضعفه ويؤنسه ولم يخرج من حيز الامتناع اه حوى قال في القاموس الخفى في العدد وبالغ
الجراحة فيهم وفلاناً أو هنه وحى اذا اتخذه وهم أى غلبتهم واكثرهم فيهم الجرح اه (قوله فهو للثاني) لانه هو
الذى أخذه واخرجه عن حيز الامتناع وقال عليه الصلاة والسلام الصيد لمن أخذه وذكاة الاضطرار كافية
(قوله وفيه من الحياة ما يعيش) أى وهو بحال يلى لم من الاول أما اذا كان لا يعيش من الاول بأن قطع رأسه فانه
يحل للعلم بأنه لا تضاف الى الثاني ولو كان يعيش يوما أو دونه فعند أبى يوسف لا يحرم بالرمة الثانية لان هذا
المقدر من الحياة لا يعتبر عنده وعند محمد يحرم لان هذا المقدر من الحياة معتبر عنده افاده الزياي والحوى
فالرمة باتفاق انما تحقق اذا كان يتجوز من رى الاول وقد اختصر المؤلف هذه العبارة فأوهمت (قوله لقد رنه
على ذكاة الاختيار) قال في التبيين لانه لما اتخذه الاول فقد خرج من حيز الامتناع وصار قادرا على ذكاته
الاختيارية فوجب عليه ذكاته ولم يذكه وصار الثاني قاتلا فيحرم وهو لو ترك ذكاته مع القدرة عليها يحرم
فالقتل أولى أن يحرم انتهى (قوله وضمن الثاني للاقل قيمته الخ) لانه اتلاف صيد اعملو كالغيرة لانه ملكه بالاثبات
فيلزمه قيمة ما اتلف وقيمه وقت اتلافه كانت ناقصة بجراحته الاول فيلزمه ذلك بيانه أن الرأى الاول اذا رى
صيدا بأوى عشرة فنقصه درهمين ثم رماه الثاني فنقصه درهمين ثم مات يضمن الثاني غايته وبقطعه من
قيمه درهمان لان ذلك تلف بجراحته الاول ونقصه في المنع (قوله أو لدفع شره) كالذئب عن الغنم والخنازير عن
الزرع انتهى بمقتضى (قوله لا طلاق النص) وهو قوله تعالى واذا حملتم فأمنوا فادعوا له فقلوا لا يؤكل لحمه
(قوله يجوز ذبح الهرة والكلب انفع ما) أى نفع ولو قليلا ولو كانت مؤذية تضرب ولا تعزل اذ لم يابل تذبح
يسكن اه وجيز ولو كان الكلب عقورا جاز قتله ولا يضمن صاحبه الا اذا تقدم عليه فلم يقتله فيضمن ولو فى القرية
كلاب كثيرة يضربها أهلها يؤمر أرباب الكلاب بقتلها فان أبوا رفع الامر الى القاضي حتى يلزمهم ذلك
ولا ينبغي ان يتخذ الكلب الا أن يخاف من اللصوص وغيرهم أو لفظ الزرع أو الماشية أو الصيد اه هندية (قوله
والاولى ذبح الكلب) التقييد بالكلب ليس له مفهوم (قوله وبه) أى الصيد مخ (قوله أخذ الصيد لابل مباح) أى
صيده ويحتمل أن المعنى أخذه من عشه (قوله والاولى عدم فعله) كانه لعدم الاهتداء الى الصيد وانه لا يعرض
عليه ما يحترمه وهو لا يشتر (قوله سمع حسن انسان الخ) قال في الهندية ولو سمع حسا فظنه صيدا فأرسل كلبه
فأصاب صيدا ثم تبين أن السمور حسه كان آدميا أو بقرة أو شاة لم يؤكل وكذا لو سمع حسا ولم يعلم انه حس
صيدا أو غيره لانه وقع الشك في صحة الارسال فلا تثبت الصحة بالشك ولو غاب أن السمور حسه صيدا ما كولا
أو غير ما كولا فأصاب صيدا آخر يؤكل كذا فى محيط السرخسى ولو أصاب السمور حسه وقد ظنه آدميا
فتمين أنه صيد حل لانه لا يعتبر بظنه مع تميزه صيدا كذا فى الهداية وقال فى المنتقى اذا سمع حسا بالليل فظن أنه
انسان أو دابة أو حية فرماه فاذا ذلك الذى سمع حسه صيدا فأصاب حسه ذلك الصيد الذى سمع حسه أو أصاب
صيدا آخر فقتله لا يؤكل لانه رماه وهو لا يريد الصيد ثم قال ولا يحل الصيد الا بوجهين أن يراه وهو يريد الصيد
وأن يكون الذى اراده وسمع حسه ورى اليه صيدا سواء كان يؤكل ام لا وهذا يناقض ما ذكره فى الهداية وهذا
أوجه لان الرأى الى الادعى ونحوه ليس باصطاد ملائكت باعتبار به ولو أصاب صيدا كذا فى التبيين اه وذكر فى
الهندية قبل هذا فى باب شرائط الصيد ما نصه رجل أرسل كلبه وهو يظن أنه انسان وسمى فاذا هو صيد يؤكل
هو المختار لانه تبين أنه أرسل على صيد كذا فى الظهيرية وهذا يدل على اختيار ما فى الهداية وذكر فى المجتبى
خلافا وتفصيلا فأرجع اليه ان ثبت وجرى فى المنتقى على ما فى الهداية (قوله لوجود الجرح) أى فانه يستدل
بوجود الدم على وجود الجرح وان كان لا يشترط الادماة فى غيرها على ما تقدم (قوله والعبرة بحالته الرأى) قال فى
الهندية عن العناية الاسلام وقت الرأى وقت الارسال شرط حتى لو رى أو أرسل وهو لم ثم ارتد يحل وعلى
عكسه لا يحل انتهى (قوله ووجب الجزاء بحاله) أى يتحلله من احرامه وان اشتترك الحلال والمحرّم فى رى الصيد
لا يحل اكله كالأشتركة مسلم ومجوسى فى قتل الصيد انتهى بوسط (قوله لو أن بازيا) مثله الكلب وقوله فقتله
مثله بالوذ كالبعد الصيد فان الاحتمال الثانى موجود (قوله وجد شاة) كذا فى نسخ وهى الصواب وفى نسخة

شاة وهي لا تعين أنها مملوكة له فتحمل عليها وإن قهرم ولو تعين الذابح وهي لكونها غير مملوكة له والذي في المنع
 وجد شاة مذبوحة ببستانه اه وهي واقعة حال والافستانه ليس قيدا (قوله ومقتضى ما ذكرناه الخ) أي من
 وقوع الشاة لكن الشاة هنا ليس عن الوجه المتقدم وقدينه بعد ولو قيل باعتبار غالب من يسكن البلد فان كان
 الغالب مسلما وكذا يباحل وان كان مجوسيا ونحوه لا يباحل لكان له وجه وبعد رقي هذا رأيت العلامة الحلبي
 حام حوله (قوله لكن في الخلاصة الخ) استدل على قوله انه لا يباحل فان ما فيه الحل حيث قال لا بأس بالآخذ
 والاكل (قوله ان لم يكن ذلك قريبا من الماء) قديقال العبرة لظن الاباحة بالفرق بين قرب الماء وبعدة وقد يقال
 اغماق ديه لانه اذا كان قريبا من الماء يحتمل أنه مات بوقوعه فيه وقد نحره ما فيه ثم انظره الماء (قوله ووقع
 في قلبه) الطاهر أن المراد الظن الغالب لا مجرد الظهور فانه لا يترتب عليه حكم (قوله اباحة للناس) قد شاهدنا
 في طريق الحج من يفعله لذلك (قوله لان الثابت بالدلالة) انظر ما المراد به فان في ذلك اعتبار غلبة الظن ولانص
 يدل صريحاً ودلالة وقد يراد دلالة العرف (قوله بالشرط المذكور) مراده جنس الشرط فانها اثنان الاول
 عدم قربيه من الماء والثاني أن يقع في قلبه الخ (قوله فاعلم الخ) قديقال ان اناطة الحل يكون الذابح أهلا من
 القواعد المقررة في الدين فتركه اعلم (قوله وفي الثاني يحتمل) هذا لا يجدي نفعا لانه بتقدير كون الذابح هو المالك
 لا يدرى أعوم من فعل ذبيحته أولا وبعد رقي هذا رأيت العلامة الحلبي تبه عليه (قوله سرق شاة الخ) هذه غير
 ما تقدم من مسألة الشاة فان الذابح هنا معلوم هو وتسميته والحكمة جاءت من الوجه الذي ذكره (قوله
 لكفره بتسميته على الحرام القطعي) انه قد أنه لا يكفر بذلك الا اذا استحل ولا يلزم من تسميته على الحرام اعتقاد
 الحسل ويؤيده قوله ثم تصح التسمية بشاة الغصب قال في المجتبى ومن غصب شاة فتحنى بها من قيمتها وجزأت عن
 التسمية لانه ملكها بالانصب السابق بخلاف ما لو أودع شاة فتحنى بها لا ينعنها الا بالذبح فلم يثبت الملك الا بعد
 الذبح فلا تجزئه عن الاضحية من قبل تجزئته لانه ضمنها بالاخصاع والشاة اه وظاهره أن الحل ثبت في شاة
 الودعية وليكن لا تجزئه عن الاضحية فليست (قوله لا تطعمه كلبا) أي لا تحمله الى الكلب ولا الى الهرة أما حمل
 الكلب اليه فكحمل الهرة جائز شرعا لا في ظاهر المصنف الحزمة مطلقا وهو الذي تدل عليه عبارة الفتية
 حيث قال فيها وقال أصحابنا لا يجوز الاتباع بالمائة على وجه ولا يطعمها الكلاب والجوارح لانه تعالى حرم
 المية فحرم ما مطلقا معلقا بعينها كذا ذكره الرازي في أحكام القرآن انتهى ولعله ما قولان (قوله وتغلبك
 عصفور لواجده أجز) أي تغلبك على وجه الاباحة عند الارسال وفي التجنيس والمزيد رجل سيب دابة وأخذها
 انسان فأصلها نجاسة صاحبها فلهذا على وجهين اما أن يكون قال عند التسيب جعلها من أخذها أول من قبل
 ذلك في الوجه الاول لا سبيل لصاحبها عليها لانه أباح التغلب وفي الثاني له أن يأخذها لعدم الاباحة كذا
 اختيارنا فمن أرسل صيدا كان اختلافا قاله قول قول صاحبها مع عينه انه لم يقل هي لمن أخذها لانه يشكر اباحة
 التملك ونحوه في مختصر المحيط وعزاه الى أبي الليث وقال انه المختار عند بعض مشايخنا وظاهره أن التملك
 هنا ليس هبة والاعانة الرجوع بالقضاء أو الرضى وهل يشترط أن تكون الاباحة لقوم معلومين خلاف
 وجعل في الذخيرة عدم التملك عند عدم الاباحة استحسانا والتمسك أن لا يملك في الوجهين وجه الاستحسان
 أما لو جوزنا ذلك في الحيوان أي من غير قول المالك هي لمن أخذها الجارية في الجارية والعبد يتركه مريضا
 في أرض مملكة فأخذ رجل فينفق عليه فيبرأ فيصير ملكا له ويطلق الجارية ويعتق العبد بالاشراء ولا هبة
 ولا ارث ولا صدقة وهذا امر قبيح انتهى واذا علمت ذلك فالاصنف محمول على ما اذا أباح العصفور ان أخذه
 وقت ارسله (قوله واعاقه) بالنصب مفعول يشكر وبالرفع مبتدأ وجهه يشكر خبره أي ارسله من غير اباحة
 للواجده قال الشارح ومنه ومنه أنه يجوز أكثر الاثمة ولم ينقل ذلك بل الظاهر أن المذهب الحزمة اه (قوله
 وان يلقه مع غيره جازاً أخذه) يحمل على ما اذا لم يجزه لا أخذه عند ارسله كما تقدم عن التجنيس والمزيد ومع
 باسكان العيز وهي ائمة (قوله كتشتر لزمان الخ) قال في البرازية قال أبو حنيفة لا بأس أن يلتقط الرجل النوى
 وقشور الرمان اذا نبذه صاحبها وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى قال وانما يجوز اذا كان شيئا يسيرا لا ثمن له
 وان كان كثيرا لم يلتقط قال واليسير وان جازا لم يملكه كان لصاحبه أن يأخذ ذلك منه بعد الالتقاط فان الالتقاء
 على الطريق وان دل على الاباحة لا يسقط ملك الغير اه من شرح العلامة عبد البر (قوله وأي حلال) أي ليس

ومتقتضى ما ذكرناه أنه لا يباحل لو وقع للشاة
 في أن الذابح من نحل ذكاته أم لا وهل سمى
 الله تعالى عليها أم لا لكن في الخلاصة من
 الانطة قوم أصابوا بغير مذبح في طريق
 البادية ان لم يكن ذلك قريبا من الماء ووقع
 في قلبه أن صاحبه فعل ذلك اباحة للناس
 لا بأس بالآخذ والا كل لان الثابت بالدلالة
 كالثابت بالصرح انتهى فتدأباح أكلها
 بالشرط المذكور فاعلم أن العلم بكون الذابح
 أهلا لا يكتفى به بشرط فانه المصنف قلت
 قد يفرق بين حادثة الفتوى والفتوى بأن
 الذابح في الاول غير المالك قطعا وفي الثاني
 يحتمل ورأيت بخط ثقة سرق شاة فذبحها
 بتسميته فوجد صاحبها هل تؤكل الاصح
 لا يكتفى بتسميته على الحرام القطعي بل غلظ
 ولا أدن شرعي انتهى فيحذر وفي الوهبانية
 قال
 وما مات لا تطعمه كلبا فانه
 خبيث حرام نفعه متعذر
 وتغلبك عصفور لواجده أجز
 واعاقه بعض الاثمة يشكر
 وان يلقه مع غيره جازاً أخذه
 كتشتر لزمان وماء المقدم
 وفي معانيها
 وأي حلال لا يباحل اصطفا به

بحرم ولا في أرض الحرم لا يحمل اصطباؤه صيداً وتلك الصيد ما صيدت لغيره ولا هربت منه وجوابه صيد
دخل دار شخص فلما رآه صاحب الدار أغلق باباً وصار الصيد لا يقدر على الخروج وصاحب الدار يقدر على أخذه
من غير اصطباؤه فقد صار صاحب الدار أخذه ما لكا ولو أغلق الباب ولم يعلم به لم يصير أخذاً ما لكا حتى لو خرج
الصيد بعد ذلك في الفصل الأول وأخذه غيره لا يملكه وفي الثاني يملكه اهـ من شرح عبد البر وقوله وما صيدت
أي حقيقة والافه صيد حكيم (قوله ولا هي تنفر) من التنفّر أي والحال أنهم لم تكن نافرة هاربة عن صيدها
(قوله فغلق عليه) أي قصداً وصار بحيث يقدر على أخذه ففي كلامه اختصار (قوله فلا يملكه غيره) فالمراد
بالحلّال غير الذي أغلق الباب وعليه قوله ولا هي تنفر المراد أنها خرجت للعطف مثلاً ويحتمل أن المراد بالحلّال هو
الذي أغلق الباب فإنه مع تمكنه من أخذه من غير اصطباؤه لا يحمل له أن يصطادها وقوله هو تنفّر واضح على
هذا المعنى أي لم يخرج من داره والله تعالى أعلم وأسْتَغْفِرُ الله العظيم

* (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الرهن) *

(قوله مناسبة الخ) أو أن الصيد لا يملك إلا بعد أخذه والرهن لا يتم إلا قبضه ومناسبة الصيد لما قبله أوجبت
تقديمه اهـ جوى وسببه طلب رب الدين الرهن وهو جائز في السفر والحضر وانما يخص بالسفر في الآية لأن
الغالب أن الإنسان لا يملك من الكتابة والاستئجار فيوثق بالرهن بخلاف الحضر ومن محاسنه النظر
لجانب الدائن والمدين (قوله أي جعل الشيء محبوساً) مطلقاً أي شيء كان بأي سبب كان وفي شرح العلامة
عبد البر هو مصدر رهن المتاع بالدين حبسه به فأما رهن وآخذه مرتين أي والمتاع مرهون والاصل
مرهون بالدين فحذف العلم به وأرهنه به لغية ومنعها بعضهم اهـ قال في إباحة الإصلاح هو جعل الشيء محبوساً
بحق لم يقل حبس الشيء بحق لأن الحبس هو المرتهن لا الراهن بخلاف الجاعل إياه محبوساً اهـ وانما لم يعتبر حبس
المرتهن في التعريف لأن الكلام في الرهن الذي هو فعل الراهن لا الارتهان الذي هو فعل المرتهن (قوله أي أخذه
منه) احتريزه عما يفسد كالجد والامانة والمدير وأتم الولد والمكاتب لكنه لا يتناول ما كان أقل من الدين وقوله
منه أي من الشيء الذي هو المرهون (قوله كلاً أو بعضاً) تميزان محمولان عن المضاف إليه إذا صل يمكن
استيفاء كله أو بعضه (قوله كالدين) تمثيل للعق (قوله لأن العين لا يمكن استيفاءها من الرهن) لأن الصورة مطلوبة
فيها ولا يمكن تخليصها من شيء آخر اهـ مكي عن الشمني (قوله كما سيجي) أي في قوله أوحكام (قوله حقيقة)
حال من الدين كقوله أوحكام (قوله كمن عبد الخ) أي فإن الرهن صحيح نظراً للظاهر ويكون مضموناً إذا هلك عند
البائع فإذا كانت قيمة العبد والخل عشرة دراهم مثلاً أو أكثر فعلى البائع عشرة دراهم يؤذيها إلى المشتري
وان كانت قيمتهما أقل فعليه الأقل وذكر القدر في شرحه أن الرهن في هذه الصورة إذا هلك بغير شيء
كما ورهن بالحر أو انخرأ ابتداء ونص محمد في المبسوط والجامع أن المقبوض بحكم رهن فاسد مضمون بالأقل من
قيمه ومن الدين وهو المختار كافي الاختيار أفاده أبو السعود (قوله كالأعيان المضمونة بالمثل أو القيمة) ويقال لها
الأعيان المضمونة بنفسها قال تاج التريعة المضمون بنفسه ما يجب المثل عنده لا كأن كان له مثل أو القيمة
أن لم يكن له مثل وهو كالمغصوب فإن الغاصب إذا رهن به ببيع مع أنه ليس بدين والمقبوض على سوم الشراء أي
إذا بين ثمنه والمقبوض بحكم البيع الفاسد أما الأعيان المضمونة بغيرها فكالبيع في يد البائع فإنه مضمون
بالثمن لا بالقيمة قال في الجوهر لأنه غير مضمون ثمناً صحيحاً ألا ترى أنه لا يجب مثله ولا قيمته وانما يطل
البيع به لا كقيمة قط الثمن فيصير كالميسر مضمون فإن أعطى البائع رهناً بالبيع فالرهن باطل فإن هلك في يد
المشتري هلك بغير شيء والبيع على حاله اهـ مكي (قوله وقبول) قال في الكافي واختلفوا في القبول فقال بعضهم
أنه شرط وظاهر عبارة المحيط يفيد أنه ركن فإنه قال في الأيمان الجارية بدون القبول ليست باجارة وكذا الرهن
حتى لا يثبت من حلف لا يؤجر ولا يرهن بدون القبول اهـ سري الدين (قوله غير لازم) لأنه عقد تبرع كالهبة
والصدقة زياعى ولذا لا يجبر الراهن عليه والراهن لو مات قبل أن يقبض المرتهن لم يجبر ورثته على القبض فلو
تعلق الاستحقاق بمجرد العقد لا جبر عليه ولزم الورثة كالمبيع قاله الاتقاني (قوله وحينئذ) لا حاجة إليه لأن
القائم تحرزه مع عدم مناسبة الجمع بين الواو والفاء (قوله محوزاً) من حاز محوزاً أو حاز محزراً كسائر يسير
عزى زاده عن المصباح وأفاد القهستاني أن اتصاف المرهون بهذه الصفات ليس يلزم عند العقد بل عند

صيداً وما صيدت ولا هي تنفر
هو صيد دخل دار رجل فغلق عليه باباً يملكه
فلا يملكه غيره ولو بعد خروجه انتهى
* (كتاب الرهن) *

مناسبة أن كلام الرهن والصيد سبب
لتحصيل المال (هو) لغة حبس الشيء وشراً
(حبس شيء مالى) أي جعل الشيء محبوساً
لأن الحبس هو الرهن (بحق) يمكن
استيفاءه أي أخذه (منه) كلاً أو بعضاً
فإن كان قيمة المرهون أقل من الدين
فإن كان كافياً للاستيفاء لأن العين لا يمكن
(كالدين) كاف الاستيفاء لأن العين لا يمكن
استيفاءه من الرهن إلا إذا صار ديناً حكماً
سجى (حقيقة) وهو دين واجب ظاهراً
وباطناً أو ظاهراً فقط كمن عبد أو خل وجد
حراً أو خيراً (أوحكام) كالأعيان المضمونة
بالمثل أو القيمة كما سيجي (وينفذ بإيجاب
وقبول) حال كونه (غير لازم) وحينئذ
(فالراهن نسيه والرجوع عنه) كافي الهبة
(فإذا سلمه وقبضه المرتهن) حال كونه
(محوزاً) لا متفرطاً

القبض فلو اشتغل بغيره أو اتصل كان فاسداً لا باطلاً وكذا لو كان شائعاً وقال بعضهم يطل واختاره الكرخي
فلو ارتفع الفساد عند القبض صار صحيحاً لازماً كافي الكرماني وهي أحوال متداخلة أو مترادفة اهـ مكى (قوله
كثير على شجر) وزرع على أرض بدون الشجر والأرض فاقث الثمر والزرع لم يحازا في يد المرفق بمعنى أن يده
لم تحوهما وتجمعهما إذا لا يمكن حيازة ثمر بدون شجر ولا زرع بدون أرض (قوله كالشجر) أي المتصل بالأرض
المرفونة فإنه لا يصح لامتناع قبض المرفون وحده وعن الإمام جواز رهن الأرض بلا شجر (قوله أفاد أن القبض
شرط للزوم) واستدامة القبض واجبة عندنا وقال الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه لا تجب للراهن
أن ينتفع بالرهن عنده مكى عن الجوهرة (قوله حكم ما في الهبة) ظاهره أن قبض الهبة ملزم لها وليس له
الرجوع وليس كذلك اللهم إلا أن يقال أنه يلزم معنى أنه ليس للراهن الرجوع إلا بقضاء أو رضا (قوله أنه شرط
الجواز) أي الهبة اهـ حلي وكذا صححه في المحيط ونص محمد في كتاب الرهن لا يجوز الرهن إلا مقبوضاً فقد أشار
إلى أن القبض شرط جواز الرهن هندية (قوله قبض حكم) يعني أن حكم القبض يجري في التخلية حتى إذا
وجدت التخلية من الراهن بحضرة المرفق ولم يأخذ فضاء ضمن المرفق اهـ أبو السعود فجعل الشارع التخلية
قبضاً حيث رتب عليها أحكامه سري الدين لأن قبض الرهن قبض واجب بحكم عقده مشروع فكان قبض
المبيع وثمة يكتفي بالتخلية فكذا هنا انتهى اتفاقنا (قوله على الظاهر) الأولى أن يقول مطلقاً على الظاهر أي
ظاهر الرواية وعن أبي يوسف أن الرهن في المنقول لا يثبت إلا بالقبض كقبضه قد برر تنبيهه شرط صحة القبض
أن يأذن به الراهن سرياً كما قبضه وما جرى مجراه فيجوز قبضه في المجلس وبعده ولو رهن ما لا يجوز إلا بالقبض ثم
فصله وقبضه فان قبضه بغير إذن الراهن لا يجوز ما لم يوافق المجلس وبعده وإن يأذنه جاز استصحاباً من القبض تارة
يكون بالاصالة كقبض المرفق بنفسه وتارة بالوكالة كقبض الأب والوصى عن الصبي وكذا قبض العدل
يقوم مقام المرفق حتى لو ملك في يده كان الهلاك على المرفق ولو كان الرهن في يد المرفق قبل الرهن فالأصل
أن القبضين إذا تباينا تاب أحدهما عن الآخر وإذا اختلفا تاب الأعلى عن الأدنى هندية ملخصاً (قوله وهو
مضمون إذا هلك) يعني أن ماله مضمونة وأما عينه فأمانة قال في الاختيار وهو ملك على ملك الراهن حتى يكتنفه
لأنه ملكه حقيقة وهو أمانة في يد المرفق حتى لو اشتراه لا ينوب قبض الرهن عن قبض الشراء لأنه أمانة فلا ينوب
عن قبض الضمان وإذا كان ملكه فبات كان كنفه عليه انتهى حوى واحترز بقوله إذا هلك عما إذا تعدي عليه
وأهلكه فإنه يضمن جميعه وفي المحيط لو رهن على أنه لو ضاع ضاع بغير شيء جاز وبطل الشرط لأنه تبدل المشروع
وفي القهستاني وضمن المرفق ولو رهن فاسداً امره ونهاه السكا في يده ولو فسخ العقد وعند الكرخي المقبوض
بالرهن الفاسد أمانة كالمقبوض بالباطل والأول أصح كافي الذخيرة ولو هلك بعض الرهن قسم الدين على الهالك
والموجود من الرهن داراً قيمتها ألف بألف فخرت في يده قسم الألف على قيمة البناء والعرضة يوم القبض
فما أصاب البناء سقط وما أصاب العرضة بقي (قوله بالآقل من قيمته ومن الدين) المراد أنه مضمون بما هو أقل
فإن كان الدين أقل من القيمة فهو مضمون بالدين وإن كانت القيمة أقل من الدين فهو مضمون بالقيمة فتكون
من البيان تقديره أنه مضمون بما هو أقل من الآخر الذي هو القيمة تارة والدين أخرى فتعريف الأقل أصوب
اهـ حوى عن شرح الوقاية (قوله وعند الشافعي رضي الله تعالى عنه هـ وأمانة) وغرة الخلاف تظهر في مسائل
منها أن الراهن يجوز من الاسترداد لا تنقاع به عندنا لأنه يفتوت وجبه وهو الاحتباس وعندنا لا يمنع منه
لأنه لا ينافي وجبه وهو عينه للبيع ومنها أن حكم الرهن يسري إلى الولد عندنا فيجس مع الأصل وعندنا
لا يسري ومنها أن رهن المشاع لا يجوز عندنا لأن حكم الرهن وهو الاحتباس الدائم لا يتصور فيه وعندنا يجوز
لأنه لا ينافي مع الاحتباس لأن حكم الرهن عندنا مبرورته محتسباً بدية بآليات الاستيفاء عليه وعند الشافعي
تعلق الدين بالعين استيفاء منه بالبيع فيخرج على الأصلين هذه المسائل وأدلة المذهب بسوطة في المطولات
وفي المبكى والحاصل أن الزائد أمانة تولد من الرهن أو لا في الثاني لا يسري حكم الرهن إليه انتفاهاً والأول أما
متصله أو لا في الأول يسري حكم الرهن إليه اتفاقاً والثاني يسري إليه حكم الرهن عندنا وقال الشافعي رضي
الله تعالى عنه لا (قوله لا يوم الهلاك) هذا إذا لم يلقه أجنبي عنده أمالوا تلقه أجنبي فإن المرفق يضمنه قيمته
يوم الاستهلاك ويكون رهنه عندنا أفاده المصنف (قوله إذا لم يبين المقدار) أما إذا بينه يكون مضموناً وفي القنية

كثير على شجر (مفترعاً) لا مشغولاً بحق
الراهن كمن يربدون الثمر (مميزاً) لا مشاعاً
ولو حكم بأن اتصل المرفون بغير المرفون
خلقة كالشجر ويستفهم (لزم) أفاد أن القبض
شرط للزوم كافي الهبة وصح في المجتبى أنه
شرط الجواز (والتخلية) بين الرهن والرفق
(قبض) حكم على الظاهر (كالببيع) فأنه أفيه
أي قبض (وهو مضمون إذا هلك بالآقل من
قيمتيه ومن الدين) وعند الشافعي رضي الله
تعالى عنه هو أمانة (والمعتبر قيمته يوم
القبض) لا يوم الهلاك كما توهه في الأشياء
لخالفه للمنقول كما حذر المصنف (المقبوض
على سوم الرهن إذا لم يبين المقدار) أي
مقدار ما يريد أخذه من الدين (ليس بمضمون
في الأصح) كذا في القنية والأشياء

المتبوض على سوم الرهن اذ المبيع المقدار الذي به رهنه قال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد يعطيه المرتهن ماشاء
وعن محمد لا يستحسن أقل من درهم جوي وروى المعلى عن أبي يوسف أن عليه قيمة الرهن (قوله فان هلك الخ)
الاولى تقديمه على قوله المتبوض على سوم الرهن لانه من تمام ما قبله قال الجوى في شرحه وكيفية الضمان
فيما اذا رهن بعين مضمونة بعينها اذا هلك أن يقال لمن هي في يده سلم العين الى المرتهن وخذ منه الاقل من قيمة
الرهن ومن قيمة العين لان الرهن مضمون بالاقل منهم ما اذا عين المرهون به ~~سما~~ كالمدين المرهون به فاذا وصل
المرتهن الى العين وجب عليه رد قدر المضمون فان هلك المرهون به اقبل القبض قاله بحاله بقيمتها وان هلك
الرهن بعد ضمه بالاقل من قيمته وقيمة العين فيرجع المرتهن بالرائدان كانت قيمة العبد أكثر ولا يرجع الراهن على
المرتهن ان كانت قيمة الرهن أكثر اه (قوله بلا برهان) لا فرق عندنا بين ثبوت الهلاك بالبينه وبين ثبوت به بقوله
مع عيینه ويكون الرهن في الصورتين مضمونا بالاقل من قيمته ومن الدين اه شربلالية (قوله ظاهرة) كالحيوان
والعبد والعقار مخ (قوله أو باطنة) كالنقد والحق والعروض اه مخ (قوله وله حبسه به) أي حبس الراهن
بالدين مخ (قوله ما بقى القبض والدين معا) كذا الوقي القبض بعد الفسخ ووفاء الدين فيستر منه ما أدى اليه
بخلاف ما لو أبرأه من الدين فلا ضمان لعدم استيفاء شيء من الدين اه شربلالية (قوله ولا اجارة) في عتاقه وغيره
فان أجره بعد اذن الراهن فالاجر للمرتحن يتصدق به وللمرتحن أن يعيدها في الرهن ولو بأمره يخرج من الرهن
والاجر للراهن ولو استأجرها المرتحن صح وبطل الرهن وعكسه لا تصح الاجارة ولا يبطل الرهن فلامرتحن
أن يعيدها خاتمة (قوله أو اجارة) مثل ما ذكر سائر الانتفاعات لا تجوز الا بطلب الراهن فلو فعل بدونه كان
متهديا ولا يبطل الرهن به وانما منع من الانتفاع لان حقه في الحبس لا في الانتفاع به تنبيه قال في الولو الجسية
رهن معصفا وأمره بالتقراة فيه فان قرأ فيه صار عارية وبطل الرهن حتى لو هلك في تلك الحالة لم يهلك بالدين فان
فرغ منه صار رهنًا ولو هلك يهلك بالدين لان حكم الرهن هو الحبس فاذا استعمل باذنه فقد تغير حكمه فيبطل الرهن
ويصير عارية فاذا امتنع من الانتفاع عادرهنا اه (قوله سواء كان من مرتحن أو راهن) قال في العزيمة أما
كون حكم المرتحن ذلك فذكر في عامة المتون وأما كون حكم الراهن ذلك فمأخوذ من المجمع ونسبه في غاية
البيان الى الاقطع حيث قال اهنا بنا لا يجوز للراهن استيفاء منافع الرهن الا باذن المرتحن وكذلك التصرّف
فيه اه أبو السعود (قوله وقيل لا يحمل للمرتحن) أي وان أذن له الراهن لانه أذن له في الرباقه يستوفي دينه كاملا
فتبقى المنفعة التي استوفى فضلا فتكون ربا وحله المصنف على الديانة وما في سائر اعتبارات أي من حل الانتفاع
بالاذن على الحكم (قوله لم يضمن) لانه ألتفه باذن المالك (قوله ثم أفاد في الاشياء أنه يكره للمرتحن الانتفاع
بذلك) أي بالرهن باذن الراهن كذا في أكثر نسخها ووقع في بعض النسخ بلا اذن الراهن وفي بعضها الا باذن الراهن
والكل صحيح لما في القنية عن أبي يوسف المرتحن سكن الدار المرهونة باذن الراهن يكره وذو كرف في الصرف
أنه لا يكره والاحتياط في الاحتساب عنه لما فيه من شبهة الربا انتهى جوي وفي شرح الملتقى أنه يحرم الانتفاع
بلاذن وبه يكره كما في المضمرات وغيرها ولا يكره كما في المنية فلو أراد استمرار الاذن قال كلما نهي عن الانتفاع
كان مأذونا في مدة الرهن كما في الخزانة وأقره القهستاني قلت وبأني غامه وأنه ان شرطه كان ربا والا فلا يكن
التوفيق (قوله وسيجيء آخر الرهن) ذكر فيه أن التعليل بأنه ربا يفيد أن الكراهة تحريرية اه قلت والغالب من
أحوال الناس أنهم انما يريدون عند دفع الانتفاع ولولا لما أعطاه الدراهم وهذا بمنزلة الشرط لان المعروف
كالمشروط وهو مما يمين المنع والله تعالى أعلم (قوله ماتت الشاة الخ) لا وجود لهذه العبارة فيما شرح عليه
المصنف وقد فصحت بين مسئلة الانتفاع باذن وبلاذن ولو قال يواخذ به المرتحن لكان أوله وذلك عند عدم اذن
الراهن بالانتفاع به قال في الهندية اذا رهن من آخر شاة تساوي عشرة بعشرة وأذن الراهن للمرتحن أن يحلب
ابنها ويشرب منه ففعل المرتحن ذلك لا ضمان عليه لان فعل المرتحن باذن الراهن كفعل الراهن بنفسه ولو فعل
الراهن ذلك بنفسه لا ضمان عليه فكذا اذا فعله المرتحن فان حضر الراهن بعد ذلك وقدم ماتت الشاة افتسكها
بجميع الدين على قيمة الشاة يوم قبضها وعلى قيمة اللبن يوم شربه فتسقط حصة الشاة ويتبقى حصة اللبن وكذلك
لو ولدت ولدا فأكل المرتحن الولد باذن الراهن كان الجواب فيه كالجواب في اللبن وكذلك اذا أكل الاجنبي الولد
أو اللبن باذن الراهن كان الجواب فيه كالجواب فيما اذا أكل المرتحن باذن الراهن وان كان المرتحن أكل اللبن والولد

(فان هلك و) ساوت قيمته الدين صار
مستوفيا دينه (حكم أو زادت كان الفضل
أمانة) فيضمن بالتمتع حتى (أو نقصت تسقط
بقدره ورجع المرتحن بالفضل) لان الاستيفاء
بقدر المالبة (وضمن) المرتحن (بدعوى
الهلاك بلا برهان مطانة) سواء كان من
أه وال ظاهرة أو باطنة وخصه ماله بالباطنة
(وله طلب دينه من رادته وله حبسه به
وان كان الرهن في يده) لان الحبس جزاء مطلة
(وله حبس رهنه بعد الفسخ) للعقد (حتى
يقبض دينه أو يبرئه) لان الرهن لا يبطل بمجرد
الفسخ بل يبقى رهنا ما بقى القبض والدين معا
فاذا فات أحداهما لم يبق رهنا زايى ودرر
وغيرهما (لا الانتفاع به مطانة) لا ياتخذ ادم
ولا يكتفى ولا حبس ولا اجارة أو اعارة سواء كان
من مرتحن أو راهن (الا باذن) كل لا يخر
وقيل لا يحمل للمرتحن لانه ربا وقيل ان شرطه
سكن ربا والا لا وفي الاشياء والجواهر أباح
الراهن للمرتحن أن يملك التمدار أو سكنى الدار
أول ابن الشاة المرفوعة فأكلها لم يضمن وله منه
ثم أفاد في الاشياء أنه يكره للمرتحن الانتفاع
بذلك وسيجيء آخر الرهن (ماتت الشاة في يد
المرتحن قسم الدين على قيمة الشاة وتسقط
الذي شربه فلو فعل) الانتفاع قبل اذنه
بأخذه المرتحن فلو فعل (الرهن به)
(صارته عدا ولم يبطل)

بغير إذن الراهن وجب عليه الفسخان وصار الضمان مع الشاة محبوسا بالدين فان هلكت الشاة بعد ذلك هلكت
بجسمها من الدين وأخذ الراهن الضمان بجسمه من الدين وان أكل الراهن اللبن والولد بغير إذن المرتن ضمن قيمته
ويكون الضمان محبوسا عند المرتن مع الشاة وان هلك هلك هدر الان الضمان قائم مقام اللبن والولد ولو هلك اللبن
أو الولد هلك هدر اغان هلكت الشاة بعد ذلك هلكت بجميع الدين كالمهلك بعد هلاك الولد واللبن كذا في
المهبط اه بالحرف وفيها قبل هذا مانعه ناه الرهن نوعان نوع لا يدخل في الرهن وهو ما لا يكون متولدا من العين
ولا يكون بدلا عن جزء من أجزاء العين وذلك مثل الكسب والهبة والصدقة وأشباهاها ونوع يدخل في الرهن
وهو ما يكون متولدا من العين كالولد والثمره والصوف والوبر أو يكون بدلا عن جزء من أجزاء العين كالارشر
والعقروم في دخول هذا النوع من النماء تحت الرهن أنه يحبس بحبس الاصل فينقسم الدين على الاصل وعلى
النماء على قدر قيمته ما لا يردون الدين لا يكون فجب قسمة الدين لكن بشرط بقائه النماء الى وقت الفسك
فاذا بقي الى وقت الفسك تقرر القسمة وان هلك قبل ذلك لم يسقط من الدين شيء يعاقبته ويجعل كأنه لم يكن
وان الدين كله كان يعاقبه الا تم كذا في المهبط وينقسم الدين على الاصل يوم القبض وعلى الزيادة يوم الفسك
وتفسيره اذا كانت قيمة الاصل أقل او قيمة الولد أو الثمره في الظاهر فان مات الولد ذهب بغير شيء وبقيت
الام رهنا بجميع الدين ولو مات الام وبقي الولد فان اقتسكه بنصف الدين وان هلك الولد بعد موت الام
ذهب بغير شيء وصار كأنه لم يكن فذهب كل الدين بموت الام اه مختصرا (قوله لا يصير مستوفيا مرتين) قال
في التبيين لان قبض الرهن قبض استيفاء فلا يجوز أن يقبض ماله مع قيامه بالاستيفاء لانه يؤدي الى تكرار
الاستيفاء على اعتبار الهلاك في المرتن وهو محتمل انتهى (قوله الا اذا كان له حل) علمه في شرح المجموع
بأنه عاجز عنه اه والتبادر منه أنه مرتبط بما اذا كان في غير بلاد العقد نعم عبارة الفهستاني صريحة
فيما ذكره المؤلف لكنه لم يعتمد فيه على نقل بل قال ان لم يكن للرهن مؤنة حل بقرينة الاتي وعنى به
ما اذا كان في غير بلاد العقد والذي في نقل الشبي والحاصل ان المرتن اذا طالب الراهن بدينه فلا يجوز
اما أن يكون الطالب في البلد الذي وقع الرهن فيه أو في غيرهما فان كان فيها أمر المرتن باحضار الرهن
سواء كان له حل ومؤنة ام لا فاذا حضره أمر الراهن بتسليم الدين وان كان في غيرهما فكذا في حال حل
ومؤنة وان كان له حل ومؤنة يأخذ دينه ولا يؤمر بالاحضار انتهى (قوله أو عند العدل) مستغنى
عنه بما يأتي في المصنف (قوله تحقيق التسوية) أي في تعيين الحق فتمين حق المرتن في الدين كاتعيين
حق الراهن في الرهن وهذه اه لا حضاروا ما علم تسليم الدين أولا أن الرهن محبوس للاستيفاء فالحل يحصل
لا يوم المرتن يدفع الرهن وهذا كافي لتسليم الثمن والمبيع فانه يحضر البائع المبيع ثم يسلم المشتري الثمن أو
لذلك (قوله انه لو لم يقدر على احضاره أصلا) أي ولو كان في البلد وظاهره ولو كان عدم القدر متلوف
عليه من الهلاك أو امتناعا ظالم (قوله ولكن للراهن) لا وجه للاستدراك (قوله وكذا الحكم عند كل نجم
حل) قال في الهندية ولو أن رجلا له على رجل ألف درهم فنجم فرهنه بالمال كله رهنا بساويه فحل نجم
فطالبه المرتن بذلك القدر فأتى الراهن اداه حتى يحضر الرهن لا يجبر المرتن بحل احضار الرهن اذ لا فائدة
فيه فان قال الراهن قد نوى الرهن وصار المرتن مستوفيا دينه فليس له على قضاء شيء من الدين وطالب
من القاضي أن يأمره باحضاره ليصير معلوما فالقياس أن لا يأمره بالاحضار وفي الاستحسان قال اذا كان
في المصر الذي رهنه فيه يأمره بالاحضار وان رأى القاضي في المصر أن لا يكلفه احضار الرهن ويحلفه البتة
بأنه ما ضاع ولا قوى ويأمر الراهن أن يدفعه ما حل عليه من دينه فحل ذلك كذا في المهبط (قوله كما حذر
ابن النخعي) الذي حذر العلامة المذكور الفرق بين مسألة قضاء الدين بقائه وبين دفع نجم منه فبعض على
القاضي أنه لا يأمر الراهن بدفع كمال الدين الى المرتن من غير أن يحضر الرهن أو يدفعه على بقائه الى الآن
وسواء ادعى الراهن الهلاك أم لا لان القاضي اذا أمر بدفع دينه من غير احضار الرهن مع قيام احتمال الهلاك
لزم منه ترك الاحتياط في القضاء وهو لا يجوز لانه على تقدير الهلاك قبل الامر بالدفع يكون قضاءه بالباطل
وهو جور وعلى تقدير القيام يكون قضاءه بالحق فالاحتياط في الاحضار هذا ما ذكره الطرسوسي وأما مسئلة
النجم فلا يلزمه احضاره الا اذا ادعى الراهن هلاكه وأما اذا لم يدفع فلا حاجة الى احضار الرهن اذ لا فائدة فيه

واذا طالب المرتن (دينه) أمسا باحضار
رهنه (قوله لا يصير مستوفيا مرتين) الا اذا
كان له حل أو عند العدل لانه لم يأتمنه شرح
مجمع (فان أحضر سلم له) (كل دينه أو لانه)
سلم المرتن (رهنه) تحقيقا للتسوية (وان
طالب دينه) (في غير بلاد العقد) للرهن
(فكذا ذلك) الحكم (ان لم يكن للرهن مؤنة
وان كان) (لانه واجب عليه التسليم مع
مجهول) لان الواجب على مكان ونقل
انضائية لا النقل من مكان الى مكان ونقل
القهستاني من الخبر أنه لو لم يقدر على
احضاره لم يأمه مع قيامه لم يؤمر به انتهى
فليحفظ (و) يمكن للراهن أن يحلفه بالله
ما هلك وهذا كله اذا ادعى الراهن هلاكه
أما اذا لم يدفع فلا فائدة في احضاره وكذا
الحكم عند كل نجم حل كما حذر ابن
النخعي

فأذنه بذلك وينفذ (فأذا قبضه) أي الثمن (يكف ما حازه) أي قيام البدل مقام البدل (ولا يكف) مرتهن معه رهته فمكّن الراهن من بيعه ليقضي دينه
بأنه لأن حكم الرهن الجبر الدائم ٢٢٨ حتى يقبض دينه (ولا يكف) من قضى بعض دينه (أو أبرأه) تسليم بعض رهته حتى يقبض البقية من الدين

أو يبرها اعتبارا بجبر المبيع (ويجب) على المرتهن (أن يحفظه بنفسه وعياله) كما في الودعة (وضمن أن يحفظ بغيرهم) كما مر فيها (و) ضمن (بأبدائه) وأعارته وأجارته واستفاداه (وتعديه كل قيمته) فيسقط الدين بقدره (وكذا) يضمن كل قيمته (بجمل خاتم الرهن في خنصره) سواء جعل فيه لياطن كحفه أولا به يفتى برجندي (اليسرى أو ليعنى) على ما اختاره الرضى لكن قد تناه في الخطر عن البرجندي فيها أنه شاعر الروافض وأنه يجب التحرز عنه فتنبه قلت ولكن جرت العادة في زماننا بلبسه كذلك فينبغي لزوم الضمان قياسا على مسألة السيف الآتية فلجرت لا يجعله في أصبع أخرى إلا إذا كان المرتهن امرأة فتضمن لأن النساء يلبسن كذلك فيكون استعماله لا يحفظا ابن كمال معز بالزبلي (و) منعه (تقليد سيني الرهن لا الثلاثة) فان الشبهان يتقارون في العادة بسيفين لا الثلاثة (في لبس خاتمه) أي خاتم الرهن (فوق آخر يرجع إلى العادة) فان كان عن يتجمل بلبس خاتمين ضمن والا كان حافظا فلا يضمن (ثم ان قضى بها) أي بالقيمة المذكورة من جنس الدين بلبسها (فصاها) بغيره (أي بمجرد القضاء بالقيمة) إذا كان الدين حالا وطالب المرتهن (الرهن بالفضل ان كان) ثمة فضل (وان) كان الدين (مؤجلا) يضمن المرتهن قيمته وتكون رهنا عنده فإذا حل أجل أخذ دينه وان قضى بالقيمة من خلاف جنسه كان الضمان رهنا عنده إلى قضاء دينه (لأنه بدل الرهن فأخذ حقه) وأجرة بيت حفظه وحافظه (وما أوى الغنم) على المرتهن وأجرة راعيه (لوحى وانا) ونفقة الراهن والخراج (والعشر) على الراهن (والاصل فيه ان كل ما يحتاج إليه لمصلحة الرهن بنفسه وتبعيته فعلى الراهن لأنه ملكه وكل ما كان لحفظه فعلى المرتهن لأن حبسه له واعلم أنه لا يلزم شيء منه لو اشترط على الراهن قهستان عن الذخيرة

ووجه عدم الزام القاضي له باحضار الرهن في هذه الصورة الا يطلب الراهن لأنه بدفع النجم لا يكون مستوفيا لجميع الحق فلا يتوجه الزامه باحضار جميع الرهن لعدم تحقق التسوية بين الراهن والمرتهن لبقاء الدين في ذمة الراهن وبقاء الحبس للمرتهن ولو قبض النجم المذكور لأن الأصل بقاء الرهن لكنه بدعى الهلاك توجه الطلب لأنه يكون مستوفيا للنجم الذي يريد دفعه وكان يدعى البراءة بتقرير الاستيفاء بالهلاك المحقق فيتعين الاحضار لذلك اذ وبهم هذا ظهر أنه لا اتحاد بين المستثنين على ما حرره ابن الشحنة (قوله ولا دفع) أي للدين بتمامه ومثله إذا حضر آخر نجم منه (قوله ما لم يحضر الرهن) سواء ادعى الراهن هلاكه أم لا (قوله أو يكن بغير مكان العقد) هذا يؤيد ما تقدم من الشلبي من التفصيل (قوله والحمل به سر) جملة حاله وأما إذا لم يصبر فيحضره كما سبق (قوله كذا النجم) أي حكمه في الدفع كحكم الدين بتمامه فلا يدفعه إلا إذا حضر المرتهن الرهن وان لم يدفع الراهن هلاكه وهذا ما في الهداية وعبارتها وكما يكف احضاره لاستيفاء كل الدين يكف لاستيفاء نجم قد حل لاحتمال الهلاك (قوله أولا) أشار بأولى الخلاف ومدخول لا محذور والتقدير أولاً ولا يلزم المرتهن احضار الرهن إلا إذا ادعى الدين وهو الراهن هلاكه فأشار به إلى تنويع الخلاف الواقع في عبارات صاحب الهداية والنهاية (قوله وهذا) أي التفصيل (قوله في النهاية) قال الشارح وان شئت قلت في الزبادات يذكّر قال الشارح وفي الزبادات وشرح الجامع والمجيب لا يجبر على احضاره لعدم فائدة الاحضار في القياس وفي الاستحسان يجبر باحضاره إذا كان في المصر الذي رهته فيه إفراغ قلب الراهن عن فهم الهلاك وهذا إذا ادعى الراهن هلاكه أما إذا لم يدفع فلا فائدة في الاحضار ومحل ذلك في النجم كما أوضحت عنه عبارة الهندية عن المحيط (قوله ولا يكف مرتهن الخ) لأنه لم يؤمن عليه حيث وضع على يد غيره فلم يكن تسليمه في قدرته وكذا لو وضعه العدل في يد من في عياله وغاب وطالب المرتهن دينه والذي في يده يقر بالودعة من العدل ويقول لا أدري لمن هو يجرى الراهن على قضاء الدين لأن احضار الراهن ليس على المرتهن لأنه لم يقبضه وكذا إذا غاب العدل ولا يدري أين هو لما قلنا بخلاف ما إذا جهل الذي أودعه العدل الراهن بأن قال هو مالي حيث لا يرجع المرتهن على الراهن بشيء حتى يثبت أنه رهن لأنه لما جهل فقد توى المال والتوى على المرتهن فتصق الاستيفاء فلا يملك المطالبة به انتهى تبين (قوله لأذنه بذلك) الأولى تقديمه على قوله حتى يقبضه (قوله اعتبارا بجبر المبيع) أي قياسا عليه فان المشتري إذا أضر بعض الثمن لا يجبر البائع على دفع المبيع إليه وظاهره ولو كان مثليا يتجزأ تجزئ الثمن لما فيه من تفريق النفقة (قوله كافي الودعة) قال في البرهان ويحفظه بما يحفظ به ماله من زوجة وولاء إذا كانا في عياله انتهى مكي وكذا أجبر الخصاص الذي استأجره مشاهرة أو مسانحة أو مياومة والعبرة في هذا الباب للمساكنة لا النفقة فلا تضمن بالدفع إلى زوجها وان لم يكن في نفقتها لانهم أبسكن معا هو حوى (قوله وضمن أن يحفظ بغيرهم) بأن استأجر رجلا للحفظ حوى (والراد ضمان الغصب لان ضمان الرهن) (قوله فيسقط الدين بقدره) أي وبطاب بالباقي ولو صرح به لكان أذهب (قوله فيها) أي في البني (قوله أنه شعار الوافض) قد تقدم أنه كان وبان وثبت كلا القولين عن صاحب الشرع صلى الله عليه وسلم (قوله لا يجزئ في أصبع أخرى) ينبغى لك أن تعرف أن المراد بعدم الضمان فيما بهم حفظا واستعمالا لأن لا يضمن ضمان الغصب لأنه لا يضمن أصلا لأنه مضمون بالدين فيسقط الدين بهلاكه بما هو الأقل من قيمته ومن الدين كالتخاتم إذا جعله في أصبع لا يتضميه في العرف والعادة وكالتوب إذا ألقاه على عاتقه وبه صرح في شرح الجمع انتهى اتقاني (قوله فان الشبهان) بضم الشين وكسرهما وظاهره اعتبار عادة الشبهان لا إعادة هذا المستعمل وهو مخالف لما في الشريعة لآية من قاضي خان حيث قال وفي السيفين يضمن إذا كان المرتهن يتقيد بسيفين لأنه استعمال فلم يعال بعادة الشبهان بل نظر إلى حال المرتهن كما في لبس الخاتم فوق خاتم ان كان مما يتجمل بلبس خاتمين ضمن والا فلا انتهى أبو السعود (قوله يرجع إلى العادة) أي عادة نفسه وان خالف الشرع كما يؤخذ مما بعد (قوله من جنس الدين) والدراهم والدينارين جنسان مختلفان كما يستفاد من شرح المحوى أبو السعود وبه صرح في المعدن مكي (قوله وما أوى الغنم) وأن لم يكن للخطر قوله وأجرة راعيه) لأن الراعي انما يرعى للعلف وهو تبعيته (قوله والخراج والعشر) بالرفع عطفا على أجرة (قوله وتبعيته) أي ما يحتاج إليه في نفس الرهن كالطعام والشراب واللباس وأجر الظئر والراعي والعلف وسقى البستان وكرى الاثمار وتلقيح النخل وحذا الثمر وغيرها مما يصلح قهستان (قوله واعلم أنه لا يلزم شيء منه)

(وأما وثيقة رده) كجعل آبق (أورد جزء منه)
 كمد اواة جريح رالى يده (أى الى يد المرتين
 (تقسم على المضمون والامانة مضمونة على الراهن)
 على المرتين والامانة مضمونة على الراهن)
 لوقية أكثر من الدين والافعل على المرتين
 وكذا ما جلة أمراض وقروح وفداء جنابة
 (وكل ما وجب على أحدهما فإذا الآخر
 كان متبرعا الا أن بأمره القاضي به ويجعله
 ديناً على الآخر) فحينئذ يرجع عليه ويجزى
 أمر القاضي بلا تصرح بجعله ديناً عليه
 لا يرجع كما فى الملتقط وعن الامام لا يرجع
 لصاحبه حاضر مطلقاً خلافاً لثاني وهو
 مسئلة الجرح زباني (قال الراهن الرهن غير
 هذا وقال المرتين بل هذا هو الذى ارتبته
 عندي فالقول للمرتين) لأنه القاضى
 بخلاف ما لو ادعى المرتين رده على الراهن
 بعد قبضه فان القول للراهن لأنه المنكر فان
 برهنه انذاراً من أيضاً يسقط الدين لاثباته
 الزيادة ولو قبل قبضه فالقول للمرتين لانكاره
 دخوله في ضمانه وان برهنه فالراهن لاثباته
 الضمان برأيه (يجوز له السفر به) بالراهن
 (إذا كان الطريق آمناً) كفى الوديعه
 (وان كان له حمل وموئنة) وكذا الانتقال عن
 البلد وكذا العدل الذى الرهن في يده كفى
 العمادية من بالعمدة على خلاف ما فى فتاوى
 القاضيين ولعل ما فى العمدة قول الامام
 وما فى الفتاوى قواه ما كما يفيد كلام الفقيه
 فائدة فى الحديث اذا ادعى الرهن فهو عافيه
 فالوامعناه اذا اشبهت قيمته بعد هلكه بأن
 قال كل لا أدري كم كانت قيمته ضمن بما فيه
 من الدين ~~كذلك~~ ذكره المصنف أول
 الباب والله أعلم

(باب ما يجوز ارتبانه وما لا يجوز
 لا يصح رهن مشاع) لعدم كونه ممزاً كما مر
 (مطلقاً) مقارناً أو طارئاً من شريكه أو غيره
 يقسم أولاً الصحيح أنه فاسد يضمن بالقبض
 وجوز الشافعى وفي الاشياء ما قبل البيع
 قبل الرهن الا فى أربعة المشاع والمشغول

أى مما يلزم المرتين كد اواة جرح وعن الدوا وأجرة الطبيب وفى القهستانى قال مشايخنا هذا اذا جرح فسد
 المرتين والافعل الراهن وقيل انه على المرتين فى الحالى اذ فيه أقوال أخر غير ذلك ذكرت فى الهندية (قوله
 وكذا ما جلة أمراض) أى وان لم يكن بدواه (قوله لا يرجع) لان هذا الامر ليس بالالزام بل للظن وهو
 متردد بين الامر بين الامر حسبة وبين الامر يكون ديناً عليه والادنى أولى ما لم ينص على الا على العلامة
 المقدسة فلم يكن فى بلد قاض أو كان من قضاة الجور ينظر ماذا يكون الحكم اه حوى (قوله مطلقاً)
 أى وان كان بأمر القاضي لانه يمكنه أن يرفع الامر الى القاضي فيما مر صاحبه بذلك اه حلى والفتوى على
 الاول وفى الهندية عن جواهر الا خلاطى والفتوى على أنه اذا كان الراهن حاضر لكن امتنع أن يتفق فأمر
 القاضي المرتين بالاتفاق فاتفق يرجع على الراهن (قوله خلافاً للثاني) حيث قال يرجع فى الوجهين اه حلى
 (قوله وهو مسئلة الجرح) يعنى أن القاضي لا يلى على الحاضر ولا يتخذ أمره عليه لانه لو نفذ أمره عليه لصار
 محجوراً عليه وهو لا يملك جرحه عنده وعند أبي يوسف يملك فينفذ أمره عليه اه حلى (قوله لانه المنكر) أى منكر
 رد العارض أفاده المصنف (قوله ويسقط الدين) أى به لا كفان الكلام فيه (قوله لاثباته الزيادة) على القول
 للراهن أيضاً (قوله ولو قبل قبضه) الاول أن يقول ولو فى هلاكه قبل قبضه أى لو اختلفا فى هلاك الرهن أى
 فزعم المرتين أنه هلك في يد الراهن قبل قبضه أى وقال الراهن هلك بعد القبض (قوله برأيه) عبارة زعم
 راهن هلاكه عند المرتين وسقوط الدين وزعم المرتين أنه رده اليه بعد القبض وهلك في يد الراهن فالقول
 للراهن لانه يدعى عليه الرد العارض وهو يشكر فان برهنه فالراهن أيضاً يسقط الدين لاثباته الزيادة وان زعم
 المرتين أنه هلك في يد الراهن قبل قبضه فالقول للمرتين لانكاره دخوله في ضمانه وان برهنه فالراهن لاثباته
 الضمان اه وهى عبارة واضحة لا غبار عليها (قوله اذا كان الطريق آمناً) أى ولم يقيد بالمصر أما اذا قيد به لا يملك
 وذكر فى غير رواية الاصول أنه اذا كان الطريق آمناً يملك السفر به على كل حال عنده وعلى قول أبي يوسف لا يملك
 اذا كان الرهن شياً له حل ووثنة وعند محمد اذا كان السفر له منه بقبضه على كل حال ذخيرة ونقل خلافاً فى المخ
 غير هذا (قوله وكذا الانتقال عن البلد) أى من غير سفر (قوله وكذا العدل) أى له أن يسافر به (قوله على خلاف
 ما فى فتاوى القاضيين) أى قاضى خان والقاضى ظهير الدين من أنه ليس له السفر به (قوله وما فى الفتاوى
 قولهما) لا حاجة الى هذا الترحى وقد صرح به قاضى خان كما نقله عنه فى المخ ونصه وفى الخمانية وليس للمرتين
 أن يسافرا به الرهن ولا للمودع أن يسافر بالوديعه فى قول محمد وان فعل ذلك يصير ضماناً وهو قول أبي يوسف
 (قوله اذا ادعى الرهن) لم أقف على ضبطه وقد قرئ قوله تعالى فعصيت عابكم بالتخفيف والتشديد والمراد أنه اذا
 خفى حاله ولم تدرك قيمته وقد اتفقا على هلاكه (قوله فهو عافيه) أى فقيته بمقابله بما هو مرهون فيه يعنى أن الدين
 يسقط عن الراهن به لا كعند المرتين (قوله ضمن بما فيه من الدين) فليسقط الدين عن الراهن وهذا اذا لم يعلم أنه
 أقل فان علم واشتبهت قيمته براجع ~~كمه~~ والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

باب ما يجوز ارتبانه وما لا يجوز

(قوله لا يصح رهن مشاع) ارتكب المفسر غير المرتب اهتماماً بالمتنى عنه (قوله مقارناً) كما اذا رهنه نصف
 الدار مشاعاً (قوله أو طارئاً) صورته أن يرهن جميع العين ثم يتناصفا العقد فى النصف والاشاعة انما تؤثر لانها
 تمنع استدامة القبض وهذا المعنى يوجد فى الاشاعة الطارئة انتهى وهذا هو الصحيح وذكر ابن جماعة أن أبابو ف
 رجح عن هذا وقال الشيوع الطارئ لا يمنع بقاء حكم الرهن اه برهان (قوله من شريكه) انما لم يجوز منه لان
 ثبوت البعد فى المشاع لا يتصور ولانه لو جاز لامدكه يومما يحكم الرهن ويوما يحكم المالك فبصير ~~كأنه~~ رهنه
 يوماً ويوما لا (قوله ثم الصحيح) أنه فاسد يضمن بالقبض أى لا باطل لان الباطل لا ينعقد أصلاً فكان كالبيع
 الباطل والفاقد ينعقد فكان كالبيع الفاسد وشرط انعقاد الرهن أن يكون مالاً واقابل به مالاً مضموناً
 فاذا وجدت شرائط الجواز ينعقد صحيحاً واذا فقدت شرط من شرائط جوازه ينعقد فاسداً وفى كل موضع
 لم يكن الرهن مالاً أو لم يكن المقابل مضموناً لا يكون الرهن منعقداً انتهى شلى عن الكاكي (قوله
 ما قبل البيع قبل الرهن) أى أى شئ من الاعيان يصح بيعه يصح رهنه (قوله والمشغول)
 أطلق عدم جواز رهن المشغول فشمّل ما اذا كان مشغولاً بملك الراهن أو بملك غيره وليس

والمتصل بغيره والمعلق عنه بشرط قبيل
وجوده غير المذبر فيجوز بيعها لغيره وفيها
الحيلة في جواز رهن المشاع أن يبيع المصنف
بالتخييل رهنه المصنف ثم يفسخ البيع قال
المصنف وفيه نظر والله مقرر على الضعيف
في الشيوع الطارئ قلت بل ولا على الصحيح
لأنه بالتخييل لا يجوز ما أن يبقى في ملكه أو يعود
لملكه وعلى كل يكون رهن المشاع ابتداء كما
بسطه في تنوير البصائر فتنبه قات والحيلة
الصحيحة ما في جعل منية المصنف أراد رهن
نصف داره مشاعا يبيع نصفها من طالب
الرهن ويقبض منه الثمن على أن المشتري
بالتخييل ويقبض الدار ثم يقبض البيع بحكم
التخييل في يده بمنزلة الرهن بالنسب واعتقد
ابن المصنف في زواجر الجواهر وفيها الشيوع
الشاب ضرورية لا يضرب لما في الولو الجلية ولو
جاء بتويز وقال خذ أحدهما رهنا والآخر
بضاعة عندك فان نصف كل منهما رهنا
بالدين لأن أحدهما ليس بأولى من الآخر
ففيبيع الرهن فيهما بالضرورة فلا يضرب (و) لا
رهن (ثمرة على فخل دونه و) لا (زرع أرض
أو فخل) أو بناء (بدونهم أو كذا عكسها)
كرهن الشجر لا الثور والأرض لا الفحل والأصل
أن المرهون متى اتصل بغير المرهون خلقة
لا يجوز لامتناع قبض المرهون وحده درر
وعن الامام جواز رهن الأرض بلا شجر ولو
رهن الشجر بمواضعها أو الدار بما فيها جاز
ملأنى لأنه متصل اتصال مجاورة وفي القنية
رهن دار أو الحيطان مشتركة بينه وبين الجيران
صح في العريضة ولا يضرب اتصال المصنف
بالحيطان المشتركة لكونه تبعاً (و) لا (رهن
الحزب والمذبر والمكاتب وأم الولد والوقف) ثم
لماذا كرم لا يجوز رهنه ذكر ما لا يجوز الرهن
به فقال (و) لا (بالامانات) كوديعة وأمانة
(و) لا (بالدرك) خوف استحقاق البيع فالرهن
به باطل بخلاف الكفالة كما مر (و) لا يبيع
مضمونة بغيرها أي بغير مثل أو قيمة مثل (المبيع
في يد البائع) فإنه مضمون بالثمن فإذا هلك
ذهب بالثمن

الامر كذلك بل المانع الشغل بملك الراهن أما لو كان مثقالاً بملك غيره فلا كفاي حاشية الشيخ شرف
الدين معزيا فصول العمادى وكذا رهن الشاغل غير جائز لمسايق أى من أنه لا يجوز رهن البناء بدون الأرض
أفاده أبو السعود (قوله والمتصل بغيره) كرهن الثمر على الشجر بدونه والزرع في الأرض بدونها لأن القبض شرط
في الرهن ولا يمكن قبض المتصل بغيره وحده فصارت معنى المشاع (قوله والمعلق عنه بشرط قبيل وجوده)
كما إذا قال لعبدى إن دخلت هذه الدار فأنه حر فأنه يصح بيعه لارهنه ولعله لأن حكم الرهن الحابس الدائم إلى
الاستيفاء وجب مثل هذا الإيدوم لأنه قد يدخل الدار فيعتق فلا يمكن منه الاستيفاء (قوله غير المذبر) أى المطلق
أى فانه لا يجوز بيعه أى ولا رهنه أما المقيد كان مت من مرضى هذا أو من سفرى هذا فانه يصح بيعه أبو السعود
وهل يصح رهنه بحزرو الطاهر عدم الصحة لأنه من المعلق عنه على شرط (قوله قال المصنف وفيه نظر الخ)
عبارة ويمكن أن تكون مقترعة على القول المقابل للصحيح وهو أن الشيوع الطارئ غير مفسد وفيه نظر اه جعل
النظر في ذلك الامكان ووجهه ما أبداه المؤلف (قوله لأنه بالتخييل الخ) الا وضع لأن البيع بالتخييل إنما يدخل
في ملك المشتري أو يعود إلى ملك البائع وعلى كل الخ وهذا فيما إذا كان الخيار للمشتري ويظهر لك بنقل عبارة
اشرف الغزى (قوله كما بسطه في تنوير البصائر) أى لاشرف الغزى وعبارة وانما يمكن أن تكون هذه الحيلة
مفيدة على القول بأن الشيوع الطارئ لا يضرب كما لا يخفى قلت بل الظاهر الذى لا يخفى على المتأمل المتبصر أن
هذه الحيلة لا تفيد على القول بأن الشيوع الطارئ لا يضرب ولا يتأق عليه أيضاً وما ذاك إلا أنه لما بيع منه على أنه
بالتخييل لم يخرج عن ملك البائع لما علم من أن خيار البائع يمنع خروج المبيع عن ملكه وحيث لم يخرج عن ملكه
فقد رهن بعض ملكه فيكون رهن المشاع ابتداء فلا تفيد هذه الحيلة والله سبحانه وتعالى أعلم فان قلت هل إذا
كان الخيار للمشتري لا للبائع تفيد هذه الحيلة أو لا قلت لا تفيد وان كان للمشتري أماعلى قواها ما ظاهراً لانها
يقولان دخل في ملك المشتري فصارت رهن المشاع من شريكه وهو غير جائز كالتناء عن الخلاصة وأما على قول
أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن لم يدخل في ملك المشتري في مدة الخيار فبعده أما أن يدخل في ملكه أو يعود إلى
ملك البائع وعلى كل حال يكون رهن المشاع ابتداء وهو غير جائز وهذا الحل دقيق حسن يعتنى به ويتنبه له اه
(قوله فيبقى في يده بمنزلة الرهن بالثمن) فان تلف في يد المشتري سقط الثمن عن صاحب الضبعة أو الدار وان أصابه
عيب ذهب من الثمن بحسبه اه مخ تصرف وظاهره أنه يقطع الثمن مطلقاً سواء كانت قيمته مثل الدين أو أكثر
أو أقل (قوله لأن أحدهما ليس بأولى) أى بكونه رهناً أو بضاعة (قوله والأرض لا الفحل) أما إذا لم يصرح
بإخراج الفحل فانه يدخل تبعاً قال الحوى في شرحه كما يدخل في رهن أرض فخلها وغره وزرعها وغرسها لانه
تبيع بخلاف البيع لجوازه بلاد دخوله اه (قوله وعن الامام جواز رهن الأرض بلا شجر) لان الشجر اسم للثابت
فيكون استثناءه لا لشجاره واضعها اه تبين (قوله ولو رهن الشجر بمواضعها) قال الحوى في شرحه ولو رهن
فخلها بما جاز لانه مجاورة ولو كان غرد دخل تصحها اه (قوله صح في العريضة) والسقف والحيطان الخاصة اه
قنية (قوله ولا رهن الخ) لان موجب الرهن ثبوت يد الاستيفاء والاستيفاء من هؤلاء متعذر لا استحقاقهم
الخربة فصاروا كالمطراة تبين (قوله ولا بالامانات) لانها ليست مضمونة ولا يمكن استيفائها من الرهن لتعنيها
حال بقائها وعدم وجوب الثمن بعد هلاكها (قوله وأمانة) من عطف العام فيشمل العارية والمضاربة ومال
الشركة ولا حاجة اليه لانه هو من المصنف فالأولى الاقتصار على قوله كوديعة ليكون مثلاً للامانات (قوله
ولا بالدرك) لان الرهن استيفاء ولا استيفاء قبل الوجوب لان معنى الدرك ضمان الثمن بعد الاستحقاق حتى يحكم
برد الثمن وتفسير الرهن بالدرك أن يبيع رجل سلعة ويقبض ثمنها وخاف المشتري الاستحقاق وأخذ بالثمن من
البائع رهنه على الدرك فانه باطل حتى لا يملك الرهن حل الدرك أو لم يحصل وإذا هلك كان أمانة عنده حل الدرك
أولاً إذا عقد حيث وقع باطلا اه درر عن الكافى (قوله فالرهن به باطل) فإذا هلك عند المشتري بهلاك أمانة لانه
لا عقد حيث وقع باطلا (قوله بخلاف الكفالة) أى فانه تصح بالدرك والفرق أن الرهن للاستيفاء والاستيفاء قبل
الوجوب وإضافة الوجوب إلى زمان في المستقبل لا يجوز أما الكفالة فهي التزام المطالبة والتزام الأفعال يصح
مضافاً إلى المال كافي الصوم والصلاة ولهذا تصح الكفالة بما ذاب له على فلان ولا يصح الرهن اه حلى من الهداية
(قوله ذهب بالثمن) فلا يجب على البائع شيئاً وان هلك الرهن ذهب من غير شيء لانه لا اعتبار بالبطل فلا يجب

على المشتري شيء ما من مختصرا (قوله ولا بالكفالة بالنفس) صورته كدليل بنوع رجل على أنه ان لم يوافق به الى
سنة فعليه المال الذي عليه وهو ألف درهم ثم أعطاه المكفول عنه بالمال رهنا الى سنة كان الرهن باطلا لانه
لم يجب المال للمكفول على الاصيل وكذا لو كان الكفيل قال للمطالب ان مات فلان ولم يؤد المال فهو على شيء أعطاه
المكفول عنه رهنا لم يجزاه وقيد بالكفالة بالنفس لانه لو كفل بمال مؤجل على الاصيل فأعطاه المكفول
عنه رهنا بذلك جاز الرهن منصرف (قوله ولا بالنقص) تعذرا سنة فانه من الرهن وهو رهن باطل لانه يكون
المرهون به غير مال فاذا هلك الرهن ضاع على صاحبه (قوله بخلاف الجناية خطأ) أي اذا جنى شخص على شخص
خطأ فأخذ الجاني عليه أو وليه من الجاني رهنا أي بوجهها فان الرهن صحيح فان وجهها المال فيكون الرهن
مقابلا بمال وظاهره ولو كانت الجناية على النفس فيجوز أخذ الرهن من القتيل أو من عاقلة وحرره (قوله
ولا بالشفعة) أي لا يجوز أخذ الرهن من المشتري الذي وجب عليه تسليم المبيع من أجل الشفعة لان المبيع
غير مضمون عليه (قوله وبأجرة الشائعة والمقنية) حتى لو هلك الرهن لم يكن مضمونا لانه لا يملك شيء مضمون اه
درر (قوله وبالعبد الجاني أرا المديون) لانه غير مضمون على المولى لانه لو هلك لا يجب عليه شيء درر (قوله قبل
المطالب) وهو موهبه انه اذا منعه بعد الطلب ثم هلك يكون ضامنا لتعديده بحبسه (قوله ولا رهن خروارتهما الخ)
وذلك لتعذرا لا يفاء والاستيفاء في حق المسلم انتهى درر اذ هو ممنوع عن تملكه او تملكه او في الهديه واذا ارتهن
الكافر من الكافر خروا وضعها على يدي مسلم عدل وقبضها فالرهن جائز والحربي المستامن في الرهن والارتهن ان
كالذي انتهى (قوله وقامه في الدرر) قال فيها اعلم أن الاعيان ثلاثة أقسام من غير مضمونة أصلا كالأمانات فان
الضمان عبارة عن رد مثل الهالك ان كان مثليا أو قيمته ان كان قيميا فالامانة ان هلكت بلا تعذر فلا شيء في مقابلتها
أو بتعذر فلا تبقى أمانة بل تكون مضمونة وثانها عين مضمونة بنفسها كالمغصوب ونحوه والقوم يسمونهم الاعيان
المضمونة بنفسها ويريدون الاعيان المضمونة في حد ذاتها ووجهه كما عرفت أن الضمان عبارة عن رد مثل الهالك
أو قيمته والشئ اذا كان مثليا أو قيميا يكون بحيث لو هلك تعين المثل أو القيمة فتكون مضمونة في حد ذاتها مع قطع
النظر عن العوارض أي كالابرا وثالثها عين ليست بمضمونة ولكنها تشبه المضمونة كبيع في يد البائع فانه اذا
هلك لم يضمن أحد مثله أو قيمته لكن القم يقطع عن ذمة المشتري وهو غير المثل والقيمة فبمجرد هذا الاعتبار
سموه بالعين المضمونة بغيرها اه (قوله وصح بالدين الموعود) لان الموعود جعل كالموجود باعتبار الحاجة بل
جعل موجودا اقتضاء لان الرهن استيفاء والاستيفاء لا يسبق الوجوب بل يتلوه ولا بد من سبق الوجوب ليكون
الاستيفاء مبنيا عليه ولانه مقبوض بوجه الرهن الذي يصح على اعتبار وجوده فيه على حكمه اه زياهي
(قوله فلودفع اليه البعض) صورته دفع اليه رهنا بدفع له غائبة دينار فدفع اليه ثمانية وامتنع من
دفع الباقي فهو رهن بهذا القدر اه قنية (تنبيه) الرهن الموعود لا يلزم الوفا به قال في الوالوجية باعه متاعا
الى أجل على أن يعطيه رهنا بالثمن لم يجبر على دفع الرهن لان وعد الرهن لا يكون أقوى من حقيقة الرهن
ولو عقد الرهن لا يجبر على التسليم لعدم الجبر عند مجرد الوعد يكون بالطريق الاولى والبائع بالخيار في استرداد
المبيع لانه اغراضه بمن موثق بالرهن فاذا فات هذا الوصف ثبت له الخيار وان كان المشتري استلم المبيع يجبر
على دفع ثمنه حالا الا أن يعطيه الرهن لانه ان تعذر الترخ لم يتعذر ايفاء الثمن حالا لقطا لانه به أو يعطيه الرهن
اتهم من تنوير الاذهان (قوله وهو مضمون بالقيمة) أي الرهن مضمون على المرتين بقيمته لا بالدين (قوله
هذا اذا سمى قدر الدين) الاولى حذف هذه الجملة لعلها من قوله اقرضه كذا وما بعده ويقتصر على قوله فان لم
يسم (قوله لم يكن مضمونا في الاصح) الذي في المنع فان لم يسمه بأن رهنه على أن يعطيه شيئا فذلك في يده يعطى
المرتين الرهن ماشاء لانه بالهلال صار مستوفيا شيئا فكون ياتيه اليه ونحوه في التبيين وقال محمد رحمه الله
تعالى لا يصدق في أقل من درهم انتهى بزاية وفسره في الصيرفية نقلا عن القاضي البديع بقيمة الرهن وجعله
قول محمد فلا وجه لقوله لم يكن مضمونا في الاصح فلما اقتصر على قوله هل يضمن خلاف الخ كان أولى (قوله
كما صرح في المقبوض على سوم الرهن) مرهنتا في قوله المقبوض على سوم الرهن اذا لم يبين المقدار ليس بمضمون
في الاصح انتهى (قوله بأن رهنه) تصوير للزمن بالدين الموعود الذي لم يسم (قوله والاصح أنه غير مضمون) تكرار
محض كالذي بعده وهذه عبارة لا تحقير فيها (قوله وصح برأس مال السلم) انما أفرد هذه المذكورات بالذكرة

(و) لا (بالكفالة بالنفس و) لا (بالقصاص
مطلقا) نفس وما دونها (بخلاف الجناية
خطأ) (و) لا (بالشفعة وبأجرة الشائعة والمقنية وبالعبد
الجاني أرا المديون) واذا أصبح الرهن في هذه
الصور فلا رهن أخذه ولو كان عند المرتين
قبل الطلب هلك بجائنا اذ لا حكم للبطل فبق
التبض باذن المالك صدر الشريعة وابن كمال
(و) لا (رهن خروارتهما من مسلم أو ذي
للمسلم) أي لا يجوز للمسلم أن يرهن خروا أو
يرتهن من مسلم أو ذي (ولا يضمن له) أي
للمسلم (مرتهنهما) حال كونه ذميا وفي حكمه
الضمان (لتقومها عندهم لا عندهما) (وصح)
الرهن (بعين مضمونة) بنفسها أي (بالمثل أو
بالقيمة كالمغصوب وبديل الخلع والمهر وبديل
الصالح عن دم عدا) اعلم أن الاعيان ثلاثة
عين مضمونة أصلا كالامانات وعين غير
مضمونة ولكنها تشبه المضمونة كبيع في يد
البائع وعين مضمونة بنفسها كالمغصوب
ونحوه وتعامه في الدرر (و) صح (بالدين
الموعود بأن رهن اقرضه كذا) كاف مثلا
فلودفع اليه البعض وامتنع لا جبر ان شاء
(فاذا هلك) هذا الرهن (في يد المرتين كان
مضمونا عليه بما وعد) من الدين فيسلم الألف
للمرهن جبرا (اذا كان الدين مساويا للقيمة
أو أقل أما اذا كان أكثر فهو مضمون بالقيمة)
هذا اذا سمى قدر الدين فان لم يسمه لم يكن
مضمونا في الاصح كما صرح في المقبوض على
سوم الرهن بأن رهنه على أن يعطيه شيئا
فهذا في يده هل يضمن خلاف بين الامامين
مذكور في البرازية وغيرها والاصح أنه غير
مضمون وقد تقدم أن المقبوض على في سوم
الرهن اذا لم يبين المقدار غير مضمون
في الاصح (و) صح (برأس مال السلم رهن
المصرف والمسلم فيه

فان ملك الرهن (في المجلس) ثم الصرف
والسلم و (صار) المرتهن (مستوفيا)
حكما لا لافلاذلة (وان افترقا قبل نقد
وملا بطلا) أي السلم والصرف وأما
المسلم فيه فيصح مطابقا فان ملك الرهن
ثم العقد وصار عوضا للمسلم فيه (ولو)
لم يهلك ولكن (تفاسخا) السلم وبالمسلم فيه
رهن فهو رهن برأس المال) استحصانا
لانه بدله فقام مقامه (وان ملك) الرهن
(بعد انفسخ) المذكور (ملك به) أي بالمسلم
فيه فيلزم رب السلم دفع المسلم فيه لبقاء الرهن
حكما إلى أربهاك (وللاب أن يرهن بدين)
كائن (عليه عبد طفلة) لأن له يداعه
فهذا أولى له لانه مضمونا والوديعة أمانة
(والوصي كذلك) وقال أبو يوسف لا يملك
ذلك ثم إذا ملك منه ناقدا ردين للصغير
لا الفضل لانه أمانة وقال القماني يضمن
الوصي القيمة لأن للاب أن يتفقد مال
الصبي بخلاف الوصي لكن جزم في الذخيرة
وغيرها بالتسوية بينهما (وله) أي للرب
(رهن ماله عند ولده الصغير بدين له)
أي للصغير (عليه) أي على الاب (ويجبهه
لأجله) أي لأجل الصغير بخلاف الوصي
فانه لا يملك ذلك سراجية (وكذا عكسه)
فللاب رهن متاع طفله من نفسه لانه لو فور
شفقته جعل كشيء من غيره وعبارته كشرائه
مال طفله (بخلاف الوصي) لانه وكيل
محض فلا يتولى طرفي العقد في رهن ولا يبيع
وقامه في الزايم (و) صح (بمن عبد أو دخل
أو ذكبة ان ظهر العبد حرا وانحل خيرا
والذكبة مينة) صح (يبدل صلح عن انكار
ان أقر) بعد ذلك (أن لادين عليه) والاصل
ما مر أن وجوب الدين ظاهرا يكتفي بجمعة
الرهن والكفيل (و) صح (رهن الجارين
والكفيل والموزون فان رهن) المذكور
بخلاف جنسه هلك بقيته وهو ظاهر وان
(يجنسه وهلك هلك بثلثه) وزنا أو كيلة لا قيمة
خلافهما (من الدين ولا عبارة بالجوذة)
عند المقابلة بالجنس ثم ان تساويا فظاهر
وان الدين أزيد فالزائد في ذمة الراهن
وان الرهن أزيد فالزائد أمانة درر وصدور
الشريعة

دخولها في قوله وصح بدين ليرتب عليه قوله وان ملك الخ أقاده الجوى وانما صح الرهن بها لأن المجانسة ثابتة
من حيث المالية والمضمون من الرهن ماله لا عينه فيتحقق الاستيفاء من حيث المال فصار كمالا ليدون اه
عيني (قوله وصار المرتهن مستوفيا) أي لرأس مال السلم أو عن الصرف أو السلم فيه س كما اه شعني وفي الجوهر
فان رهن برأس مال المسلم وهلك الرهن في المجلس صار المرتهن مستوفيا لرأس ماله اذا كان به وفاة والسلم جائز
بجماله وان كان أكثر فالفاضل أمانة وان كان أقل مكان مستوفيا بقدره ويرجع على رب السلم بالباقي اه مكي
(قوله قبل نقد) أي لرأس المال أو بدل الصرف وقوله وهلك أي هلك الرهن (قوله بطلا) وعليه رد الرهن
فان ملك في يده قبل الرد ملك برأس المال لانه صار مستوفيا لرأس المال بهلاك الرهن بعد بطلان عقد السلم
ولا ينقلب جائزا اه مكي (قوله فيصح مطلقا) ولو هلك بعد الافتراق لان قبضه لا يجب في المجلس (قوله فيلزم رب
السلم دفع المسلم فيه) قال في المنع ثم اذا ملك الرهن بالمسلم فيه في مستأجنا يجب على رب السلم أن يدفع مثل المسلم
فيه إلى المسلم اليه ويأخذ رأس المال لان الرهن مضمون به وقد بقي حكم الرهن إلى أن يهلك فصار رب السلم
بهلاك الرهن مستوفيا للمسلم فيه ولو استوفاه حقيقة ثم تقابلا واستوفاه بعد الاقالة لزمه رد المستوفى واسترداد
رأس المال فكذا هذا وهذا لان الاقالة في باب السلم لا تختمل الفسخ بعد ثبوتها فبذلك الرهن لا تبطل انتهى (قوله
وللاب أن يرهن بدين كائن عليه) أي وذلك الدين لا يجني (قوله لطفلة) منه لقي بمعدوف صفة عبد قد يال طفل
لان الاب ليس له رهن عبد ولده الكبير الا باذنه كما في مسكين قال في المغرب الطفل حين يسقط من البطن إلى أن
يحتلم ويقال جارية طفل وطفلة انتهى مكي والجد أبو الاب كلاب كافي التبيين (قوله لهلاكه مضمونا) بكل القيمة
ان ساوت الدين أو كانت أقل أما اذا كانت أكثر فالزائد كأوديعة (قوله والوديعة) بالجرع طفا على الصغير في هلاكه
(قوله وقال أبو يوسف لا يملك ذلك) عبارة التبيين وعن أبي يوسف وزفر أنهم لا يملكان ذلك وهو القياس لان
الرهن ابقاء حكما ولا يملكه كالأبقاء حقيقة وجه الاستحسان وهو اظهار أن في حقيقة الابقاء ازالة ملك
الصغير من غير عرض يقابله في الحال وفي الرهن نصب حافظ المال الصغير في الحال مع بقاء ملكه فيه فافترا اه
(قوله يضمن الوصي القيمة) ولوزادت على قدر الدين (قوله بدين له) كمرأته الذي في ذمته (قوله ويجبهه لأجله)
فاذا هلك كان كالهلاك الرهن فالزائد من قدر الدين أمانة (قوله بخلاف الوصي) مستغنى عنه بما يأتي للمصنف
فانه راجع إلى المسئلتين (قوله ولا يبيع) هذا محمول على وصي القاضى قال المصنف في باب الوصي وان باع
أو اشترى من نفسه فان كان وصي القاضى لا يجوز مطلقا وان كان وصي الاب جاز بشرط منفعة ظاهرة للصغير
ويبيع الاب مال صغيره من نفسه جائز بمثل القيمة وبما يتغابن فيه (قوله وقامه في الزايم) عبارته واذا كان للاب
أولاد الصغرى أو لعبد المأذون له في التجارة ولادين عليه دين على ابن صغيره رهن الاب متاع الصغير من نفسه
أو من ابنه الصغير أو من عبده التاجر جاز لان الاب لو فور شفقته نزل منزلة شخصين وأقيمت عبارته مقام عبا
كافي ببيع مال الصغير من نفسه ولو فعل الوصي ذلك والمسئلة بحالها لا يجوز لانه وكيل محض والاصل أن
الواحد لا يتولى طرفي العقد في الرهن كافي البع لكنا كذا ذلك في الاب لما ذكرنا وليس الوصي كلاب فان شفقته
فاصرة فلا تعدل عن الحقيقة والرهن من ابنه الصغير ومن عبده التاجر بمنزلة الرهن من نفسه فلا يجوز بخلاف
ابنه الكبير وأبيه وعبده الذي عليه دين حيث يجوز رهنه بهم لانه أجنبي عنهم اذ لا ولاية عليهم بخلاف الوكيل
بالبيع حيث لا يجوز بيعه منهم لانه منهم فيه ولا تهمه في الرهن لان له حكما واحدا وهو أن يكون مضمونا بالاقبل من
قيمه ومن الدين وذلك لا يختلف بين الأجنبي والقريب اه (قوله وصح بمن عبد الخ) فأنته أن الرهن يكون
مضمونا بما ذكره اهلا كما في رجوع المشتري على البائع بقدر ما رهنه عليه والزائد أمانة ولو كان باطلا لاضاع أمانة
لان الضياع حصل بعد قبض مأذون فيه من الراهن (قوله بخلاف جنسه) كالتياب مثلا أي وقد هلك الرهن
(قوله هلك بقيته) أي هلك الرهن بقيمة ما رهن به وهو التياب فانها كالدن المرهون عليه (قوله لا قيمة خلافا لهما)
قال ملا مسكين اذا رهن الراهن فضة وزنها عشرة بعشرة وهلك فان كانت قيمته مثل وزن عشرة سقط الدين
بالانقضاء وان كانت قيمته أقل من وزنه فكذلك عند الامام وعندهما يضمن المرتهن قيمة من خلاف جنسه اه
(قوله ولا عبارة بالجودة الخ) قال في الجوهر لا تعتبر الجودة عند المقابلة بجنسها وهذا عند أبي حنيفة لان حالة
الهلاك عنده حالة الاستيفاء لا حالة تضمين القيمة والاستيفاء انما يكون بالوزن دون الجودة لان اعتبار الجودة

يؤدى الى الربا وقال أبو يوسف ومحمد بما قال الامام اذ لم يكن فيه ضررين الراهن والمرتهن أما اذا كان فيه ضرر ولا يعتبر الاستيفاء اهـ بتصرف (قوله شيا بعينه) قيد به لانه اذ لم يكن الرهن بعينه فلا يخلو اما أن يتفقا على التعيين في المجلس أو لا فان كان الاول جازا لبيع وان كان الثاني فان نقد الثمن في المجلس جازا لبيع والافسد أفاده في التعيين والجوهرة وغيرهما مكي (قوله لما صر أنه غير لازم) أى الرهن أى والوعد بالرهن لا يكون فوق الرهن ولورهنه لا يلزمه ما لم يسلم فان لا يصير لازما بالوعد أولى (قوله لقوات الوصف المرغوب) لان رضاه بالبيع مكان هذا الشرط فبدونه لا يكون راضيا واذا لم يتم رضاه كان له أن يفسخ أو يرضى بترك الرهن (قوله لحصول المقصود) جواب سؤال حاصله أن المذموم في الشرط الرهن المعين والقيمة خلافه وحاصل الجواب أن يد الاستيفاء انما ثبتت على المعنى وهو القيمة لان المودة أمانة فالمقصود من الرهن قيمته لا عينه (قوله غير مبيعة) الاولى حذفه ليصح كلام المصنف الا ترى (قوله لتلفظه بما يفيد الرهن) وأما لفظ الرهن وما ذنه فليس بشرط كما أفاده في الهندية أول الكتاب (قوله خلافا للثاني والثلاثة) أى لانه يحتمل الابداع وهو أقامه ما فيه قضى بثبوته وهذا بخلاف ما لو قال أمسك هذا برينك أو بما لك فتعين جهة الرهن اتفاقا (قوله لانه حينئذ يصلح الخ) أى لتعين ملكه فيه حتى لو ملك يهلك على المشتري ولا يفسخ العقد (قوله لانه محبوس بالثمن) أى وضمائه بخلاف ضمان الرهن فلا يكون مضمونا بضمائنين مختلفين لاستحالة اجتماعهما حتى لو قال له أمسك المبيع حتى أعطيك الثمن قبل القبض فهلك انفسخ البيع اهـ مكي (قوله بقى لو كان المبيع) أى الذى جعله المشتري رهنا قبل قبضه ويحتمل أنهم امثلة مستقلة عامة أى سواء جعل رهنا أولا (قوله وشراؤه) أى ووسع المشتري الشراء اذا علم بواقع الحال (قوله تصدق به) أى الزائد المأخوذ مما قبله (قوله لان فيه شبهة) أى شبهة مال الغير وهو المشتري (قوله رهن رجل عينا عند رجلين الخ) هذا اذا لم ينص على الابعاض فان نص الراهن على الابعاض وقال رهن منكم أى من كل واحد نصفها لا يجوز لما فيه من التبعيض ذكره صاحب السراج في الهبة وذكره مالك أيضا أنه لو رهن عينا واحدة عند اثنين لاحدهما الثلثان وللآخر الثلث لم يجز و كذا ذكر في الخلاصة اهـ شلبي في الحاشية (قوله بدین لكل منهما) سواء كان دينهما من جنس واحد أو من جنسين مختلفين بأن كان دين أحدهما دراهم ودين الآخر دنانير اهـ معدن عن النهاية اهـ مكي (قوله وكاه رهن من كل منهما) لان الرهن أضيف الى كل العين في صفقة واحدة ولا يشيوع في المحل باعتبار تعدد المستحق وموجبه ضروره محبوسا بدین كل واحد منهما وكان استحقاق الحبس لهما استحقاقا واحدا من غير انقسام بينهما مكي عن البرهان (قوله كالعادل في حق الآخر) أى وهو اذا هلك عند العادل بسقط دين المرتهن فسقط دين من هلك عنده ودين الآخر ففائدة ذلك أن يكون الرهن في ضمان كل واحد منهما حتى لو هلك الرهن عندهما يكون المضمون على كل واحد منهما نصيب اهـ مكي مزيدا (قوله ضمن) أى الدافع أى ضمان الغصب (قوله وأصله مسئلة الودعة) أى اذا أودع عند رجلين شيئا قبل انقضاء فدفعت أحدهما كاه الى الآخر فان الدافع يضمن عنده خلافا لهما انتهى زيادى (قوله ضمن كل حصته) صورته كما في البناء أن يكون لاحدهما عشرة على الراهن وللآخر خمسة عليه والرهن ثلاثون درهما فهلك عشرون من الرهن فتنبى العشرة في يدهما أثلاثا بسقط من صاحب العشرة ثلثاه ومن صاحب الخمسة ثلثاه فيكون على الراهن صاحب العشرة ثلث العشرة وهى ثلاثة وثلاثون ولصاحب الخمسة ثلث الخمسة وهى ثلثادسهم اهـ مكي (قوله لما صر) أى في قول المصنف وكاه رهن من كل منهما (قوله بلا تفرق) أى بلا تجزئ فلا يكون له استرداد شئ منه مادام شئ من الدين باقيا (قوله اذا شيع) أى لان قبض الرهن يحصل في الكل من غير شيع (قوله الحبس الكل بكل الدين) فيكون الجميع محبوسا بكل جزء من أجزاء الدين فحسبه لا للمقصود وهو المبالغة في الحمل على الايفاء من (قوله كالبيع) أى فانه يحبس بكل جزء من أجزاء الثمن (قوله لتعدد العقد بتفصيل الثمن في الرهن الى آخره) قال في المخ لان قبول العقد في أحدهما لا يكون شرطا لصحة العقد في الآخر فاذا قبل في أحدهما صح فيه بخلاف البيع لان العقد فيه لا يتعدد بتفصيل الثمن وان هذا وقبل البيع في أحدهما دون الآخر بطل البيع في الكل لان البائع يتضرر بتفريق الصفقة عليه لان العادة قد جرت بضم الردى الى الجيد فليطقه الضرر بالتفريق ولا كذلك الرهن لان الراهن لا يتضرر بالتفريق وهذا لا يطل به وهذه رواية هـ الاصح وأما على رواية الاصل فلا فرق بين هذه

(باع عبدا على أن يرهن المشتري بالثمن شيئا بعينه أو يعطى كسبلا) كذلك بعينه (صح ولا يجبر) المشتري (على الوفاء) لما صر أنه غير لازم (وللبائع قبضه) لقوات الوصف المرغوب (الا أن يدفع المشتري الثمن حالا أو يدفع (قيمة الرهن) المشروط (رهنا) لحصول المقصود (وان قال) المشتري (البائع) وقد أعطاه شيئا غير مبيعة (أمسك هذا حتى أعطيك الثمن فهو رهن) التلظظه بما يفيد الرهن والعبرة للعلم اني خلافا للثاني والثلاثة (لو كان) ذلك الشيء الذى قال له المشتري أمسكه هو (المبيع) الذى اشتراه بعينه لو (به دفعه) لانه حينئذ يصلح أن يكون رهنا بتمنه (ولو قبله لا) يكون رهنا لانه محبوس بالثمن كما مر بقى لو كان المبيع مما يفيد بكمته كلهم وخبرنا بأبنا المشتري وخاف البائع تلفه جائز (رهن) رجل (عينا عند رجلين بدین فيه شبهة) وشراؤه ولو باعه بأزيد تصدق به لان لكل منهما صح وكاه رهن من كل منهما (ولو غير شر بكنين) فان تهايا فكل واحد منهما في نوبته كالعادل في حق الآخر (هذا الوعد لا يجزأ وان مما يجزأ فعلى كل حبس النصف ولو دفع له كله ضمن عنده خلافا لهما وأصله مسئلة الودعة زيادى (ولو هلك ضمن كل حصته) تجزئ الاستيفاء (فان قضى دين أحدهما فكله رهن الآخر) لما صر أن كل العين رهن في يد كل منهما بلا تفرق وان رهنا رجلان رهنا واحدا (بدین عليهما صح بكل الدين ويسمى الى استيفاء كل لدين) اذا شيع (ولو رهن عبدین ألف لا يأخذ أحدهما بقضاء حصته) الحبس الكل بكل الدين كالمبيع في يد البائع (فان سعى لكل واحد منهما شيئا من الدين له أن يقبض أحدهما اذا أدى ما سعى له بخلاف البيع) لتعدد العقد بتفصيل الثمن في الرهن والبيع هو الاصح

المسئلة والتي قبلها لان العقد متحد فلا يفرق بالتسمية كالبيع وهذا في البيع قول الامام وقال لا تعدد الصفقة
بتفصيل الثمن وان لم يتكرر الايجاب والاولى ان يقول بتفصيل البذل وهو الدين (قوله أي ان كل واحد) صوابه
أي ان هذا الرجل (قوله رهنه) الضمير المستتر للرجل الراهن والضمير الظاهر لكل واحد فان المرتهن الرجلان
والراهن الرجل (قوله ولا يمكن تنصيفه الخ) ولا يمكن انقضاء احدهما لعدم الاولوية ولا يمكن ان يفسدوا كل واحد
ارتهناه معا لجهالة التاريخ اه (قوله كان صاحب التاريخ الاقدم اولى) لانه أثبت في وقت لا ينافي فيه أحد
(قوله لقريته سبقة) قال في التبيين لان تمكنه من القبض دليل على سبقة اه (قوله فان الحكم واحد) حتى لو لم
يكن العبد في أيديهم ما أثبت كل واحد فيه الرهن والقبض كان الحكم كذلك اه زياحي وهذا ظاهر بالنسبة الى
هذا التفريع أما بالنظر الى ما اذا كان في يد أحدهما فالتميز للاختراز ولذا قال في الكشف قد يكون العبد
في أيديهما لانه لو كان في يد أحدهما يفتى لذي اليد خاصة مطلقا انتهى والظاهر أن الاستيفاء في صورة الموت
مقدم كصورة الحياة (قوله كما وصفنا) أي في صدر المسئلة (قوله استحضانا) وفي القياس يبطل وهو قول
أبي يوسف لان المقصود من الرهن الخبس للاستيفاء ولا يتأتى للشبوع (قوله لانقلابه بالموت استيفاء) قال
في المنع وجه الاستحسان أن العقد لا يراد لذاته وانما يراد لحكمه وحكمه في حال الحياة الخبس والسائق لا يقبله
وبعد الموت الاستيفاء بالبيع من ثمنه والسائق يقبله فصار كما اذا ادعى رجلان نكاح امرأة أو أودعته اختان
أو خمس نسوة على رجل فان البيتين تنهاتان حال الحياة وتقبلان بعد الموت لان حكمهما حال الحياة ثبوت
ملك النكاح وهو لا يقبل الانقسام ولا الشراكة وبعد الممات ثبوت ملك المال بالارث وهو يقبلهما اه بتصرف
(قوله قال) أي صاحب الفصول العمادية (قوله وهذا) أي هلاكه هلاك المرهون (قوله ومفاده الخ) تطويل من
غير فائدة ولو قال ومفاده أنه لو لم يرض بذلك يهلك هلاك الغصب لكان أوضح (قوله وعليه) أي على ما استفيد من
قوله والا لا وهو أنه يهلك هلاك الغصب (قوله يحمل اطلاق السراجية) ونهها اذا أخذ جماعة المديون بغير رضاه
يتكون رهنه عنده لم تكن رهنا بل غصبا اه ومعلوم أن العمامة ليست قيدا وحاصل ما أشار اليه المؤلف أنه ان
أخذها بغير رضاه ثم رضى وملك هلك هلاك الرهن وان لم يرض تملك هلاك الغصب وقد أفاده المصنف
وفي الهندية عن جواهر النشادي رجل له دين على رجل فقاضاه ولم يعطه فرفع العمامة عن رأسه رهنا بيده
وأعطاه منديل صغيرا يلقه على رأسه وقال له أحضر ديني حتى أردعها عليك فذهب الرجل وجا بيده منه بعد أيام
وقد هلكت العمامة فأنهات هلك هلاك المرهون لا هلاك الغصب لانه أمسكه رهنا بيده والغريم يتركها عنده
وبذهابه صار راضيا بأن تكون رهنا اه (قوله لرب المال ملك الخ) هذا يدل على عدم صحة التوفيق فان القائل
بأنه رهن لا يشترط الرضا مطلقا فلا يهلك هلاك الغصب (قوله وقيل) ليس لفظ قيل في نقل المصنف (قوله فله أخذه
مكان حقه) أي اذا كان قدره (قوله لم يكن واحد منهم رهنا) فلو ضاع في يده لا يذهب من الدين شيء كذا
عن محمد وجهل هذا بمنزلة رجل عليه عشرة درهما فدفعت المديون الى الطالب مائة درهم وقال خذ منها عشرين
درهما فقبضها فضاقت في يده قبل أن يأخذ منها عشرين درهما ضاقت من مال المديون والدين عليه على حاله
هندية (قوله قبل أن يختار أحدهما) مفهومه أنه اذا اختار أحدهما تعين للرهن فيه ملك مضمون بان الرهن
ولو هلك الآخر الاخير هلك بغير شيء (قوله غصب الرهن) أي والغاصب غير المرتهن كهلاكه فيضمن ضمان
الرهن أما لو كان الغاصب المرتهن كما اذا ركب المرتهن الدابة أو كان عبدا فاستخدمه أو ثوبا فلبسه أو سيفا فقتله
بغير إذن الراهن فهو ضامن له لانه يستعمل ملكه بغير إذنه فيكون كالغاصب انتهى هندية فيجب عليه دفع قيمته
لتكون رهنا قائما قائمة مقامه (نقطة) رجل غصب من آخر عبدا فرهنه بيده عند رجل فهلك العبد عند المرتهن
كان للمالك الخيار ان شاء ضمن الغاصب وان شاء ضمن المرتهن فان ضمن الغاصب تم الرهن لانه يملكه من وقت
الغصب بإداء النعمان قصيرا أو مال نفسه وان ضمن المالك المرتهن كان للمرتهن أن يرجع على الراهن بما ضمن
ويبطل الرهن لان سبب ضمان المرتهن هو القبض وعقد الرهن كان قبله فلا ينفذ الرهن بملك متأخر عن العقد اه
(قوله الا اذا غصب الخ) ثم حصل الهلاك فلورهن معصيا وأمره بقراءته منه ان هلك حال قراءته لا بسقط الدين
لان حكم الرهن الخبس فاذا استعمل بأذنه تغير حكمه ويبطل الرهن وان هلك بعد الفراغ من القراءة هلك بالدين
هندية عن الوجيز (قوله أمره بدفعه) أي أمر الراهن المرتهن بدفع الرهن الى الدلال ليبيعه ويأخذ دينه من ثمنه

(ويبطل بذمة كل منهما) أي من رجاين (على
رجل انه) أي ان كل واحد (رهنه هذا الشيء)
كعبه مثلا (عنده وقبضه) لاستحالة كون كل
رهنا اه هذا وكفه رهنا لذلك في آن واحد ولا
يمكن تنصيفه للزوم الشبوع فتها ترنا وجهه
في ملك امانة اذا باطل لا حكم له هذا (اذالم
يؤرخا فان أرنا كان صاحب التاريخ الاقدم
أولى وكذا اذا كان الرهن (في يد أحدهما
كان) واليد (أحق) لقريته سبقة (ولو مات
واحدة) أي رهن أي في أيديهما (أولا) أي أو
(الرهن معهما) أي في أيديهما (أولا) أي أو
ليس العبد معهما فان الحكم واحد زياحي
(فغير من كل ذلك) كما وصفنا (كان في يد كل
واحد منهم ما تنصفه) أي العبد (رهنا بيده)
استحضانا لان انقلابه بالموت استيفاء والسائق
يقبله (أخذ جماعة المديون لتكون رهنا عنده
لم تكن رهنا) واذا هلكت تملك هلاك المرهون
قال وهذا ظاهر اذا رضى الماسلوب بتركه
رهنا عمادية ومفاده انه ان رضى بتركه كان
رهنا والا لا وعليه يحمل اطلاق السراجية
وغيرها كما أفاده المصنف وفي الجنب لرب المال
ملك مال المديون رهنا بلاذنه وقيل اذا
أيسر فله أخذه مكان حقه فضاقت عن دينه
وأقره المصنف (دفع ثوبين فقال خذ أيهما
شئت رهنا بكذا فاستخدمه الم يكن واحد
منهم رهنا قبل أن يختار أحدهما) سراجية
فروغ غصب الرهن كهلاكه الا اذا غصب
في حال انتفاع مرتهن من يذن رهن أمره
بذمة الدلال

قد دفعه فهلك لم يضمن منه شيء وضع المصحف
الرهن في صندوقه ووضع عليه قسعة ماء
لشرب فأنصب الماء على المصحف فهلك
ضمن ضمان الرهن لا الزيادة والمودع لا يضمن
شيأ قنية ولا أجل في الرهن يفسده وسلطه
بيعه ومات للمرتهن يبيعه بلا محضر وارثه
غاب الرهن غيبة منقطعة فرفع المرتهن
أمره للقاضي لبيعه بدسه ينبغي أن يجوز
ولو مات ولا يعلم له وارث فباع القاضي داره
جاركذا في متفرقات يبيع النهر وفي الذخيرة
ليس للمرتهن بيع ثمرة الرهن وإن خاف تلفها
لأنه ولاية الحبس لا البيع ويمكن رفعه
إلى القاضي متى لو كان في موضع لا يمكنه
الرفع للقاضي أو كان بحال يفسد قبل أن يرفع
جازه أن يبيعه

(باب الرهن بوضع على يد عدل) سمي به
لعدالة في زعم الراهن والمرتهن (إذا وضع
الرهن على يد عدل صح ويتم بقبضه ولا
يأخذ أحد منهما منه ومن لو دفع إلى
أحدهما) اتفق حقهما به فلو دفعه فتلحق
ضمن تعديته وأخذ منه قيمته وجعلها عنده
أو عند غيره وليس للعدل جعلها رهنا في يده
لأنه لا يصير قاضيا ومقتضيا وهل للعدل الرجوع
مبسوط في المطولات (وإذا هلك يهلك من
ضمان المرتهن فإن وكل) الراهن (المرتهن
أو وكل) العدل أو غيره هما بيده عند حلول
الأجل صح) توكيله (لو) الوكيل (أهلا
لذلك) أي للبيع (عند التوكيل والا) يكن
أهلا لذلك عند التوكيل (لا) تصح الوكالة
وحيث (فلو وكل ببيعة صغير) لا يعقل
(فباعه بعد بلوغه لم يصح) خلافا لهما (فإن
شرطت) الوكالة (في عقد الرهن لم يعزل
به زله) (لا) بعوت الراهن (و) (المرتهن)
للزومها بل لزوم العقد فهي تخالف الوكالة
المفردة من وجوه أحدها هذا (و) الثاني أن
الوكيل هنا (يجبر على البيع عند الامتناع
وكذا الوشرط بعد الرهن في الأصح) زباني
على خلاف ظاهر الرواية وإن صحها
قاضي خان وغيره على ما نقله القهستاني
وغيره فتنبيه

(قوله لم يضمن) لعدم التعدي لأنه فعل ما أذن فيه (قوله حامي) الظاهر أنه لا يحترزه كما أن كون القسعة للشرب
كذلك (قوله لا الزيادة) الأولى حذفها لأن ضمان الرهن لا يضمن فيه الزيادة بل هي أمانة (قوله والمودع لا يضمن)
لعدم التعدي أما إذا هراقه أو علم أن بالقسعة كسر أيرشح الماء وينفذ إلى المصحف فلا أشك أن هذا عند (قوله)
الأجل في الرهن يفسده) لأن حكمه الحبس الدائم إلى استيفاء الدين فإذا هلك يهلك مضمونا ضمان الرهن لأن
القاسد منه كالصحيح بخلاف الباطل (قوله سلطه يبيعه) الأولى على رهنه (قوله للمرتهن يبيعه) فليس للوارث
نقض البيع لأنه يتعلق به حق المرتهن ولا يطل بعوت الراهن فلا يقال أنه وكيل ببيعه والوكالة تبطل بالموت قال
في الهندية لو باعه في صورة ما إذا سلط الراهن المرتهن على البيع بالنسيئة جاز بيعه كيف ما كان (قوله غيبة
منقطعة) فيها أقوال ستأتي (قوله يبيعه) في نسخة لبيعه أي لأجل أن يبيعه بدسه (قوله ليس للمرتهن بيع ثمرة
الرهن) محله ما إذا لم يأذن الراهن له بالاتفاق كما لا يخفى والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

* (باب الرهن بوضع على يد عدل) *

لما انتهى القول في الأحكام الراجعة إلى نفس الراهن والمرتهن ذكر ما يرجع إلى فائدهما وهو العدل لأن حكم
النائب يقنو حكم الأصل والمراد بالعدل هنا من رضى الراهن والمرتهن بوضع الرهن في يده ورضيا ببيعه الرهن
عند حلول أجل وهو وكيل الراهن ببيعه لكن يخالف المفرد في مسائل أه منح سباني بعضها قرييا مكي
وقوله بوضع يجوز أن يكون حالا أو مفعلة بأن تكون اللام زائدة تمسكين (قوله ولا يأخذ أحد منهما منه)
لأنه يتعلق به حقهما لأن حق الراهن يتعلق بالحفظ بيده وأمانته وحق المرتهن في الاستيفاء فلا يملك كل واحد منهما
إبطال حق الآخر أه منح (قوله يتعلق حقهما به) قال في المنع لأنه مودع الراهن في حق العين ومودع المرتهن
في حق المالية وكل منهما ما أجنبي عن الآخر والمودع يضمن بالدفع إلى الأجنبي انتهى (قوله وجعلها
عنده أو عند غيره) وإن تعذر اجتماعهما يرفع أحدهما الأمر إلى القاضي ليفعل كذلك حلبي عن الهداية
(قوله لا يصير قاضيا أو مقتضيا) لأن القيمة واجبة عليه فلو جعلها رهنا في يده يصير قاضيا ومقتضيا وبينهما
تتألف أه منح (قوله مبسوط في المطولات) قال في التبيين فإذا جعلت القيمة رهنا برأيهم ما أوبرأى القاضي
عند العدل الأول أو عند غيره ثم قضى الراهن الدين فإن كان العدل ضمن القيمة بالدفع إلى الراهن فالقيمة سالمة
للعدل يأخذها من عنده إن كانت هي عند غيره أو عند وصول المهر من الراهن بالتسليم الأول إليه
ووصول الدين إلى المرتهن يدفع الراهن إليه ولا يلزم منه اجتماع العدل والمبدل منه في ملك واحد ولو أخذ
الراهن لا اجتماع في ملك واحد وإن كان العدل ضمن قيمة الرهن بالدفع إلى المرتهن فالراهن يأخذ القيمة
من العدل إن كانت عنده أو من غيره إن كانت عند غيره لأن العين لو كانت فائضة أخذها من هي في يده
إذا أدى الدين فكذلك يأخذ ما قام مقامها ولا جوع فيه بين البدل والمبدل منه في ملك واحد ثم هل للعدل
أن يرجع على المرتهن بذلك يتطرق أن كان دفعه إليه على وجه العارية أو على وجه الوديعة وذلك في يد
المرتهن لا يرجع وإن استأجره المرتهن رجع عليه لأن العدل بإداء الضمان ملك العين المرهونة وتبين أنه
أعارة وأودع ملك نفسه فلا يضمن المستعير ولا المودع إلا بالتعدي وكذلك إذا دفعه إليه بحقه بأن
قال له خذ بحقه أو أحبه بدنه لأنه دفعه إليه على وجه الضمان أه حلبي (قوله صح توكيله) لأنه ملكه فله
أن يوكل من شاء فيه معلقا ومنجز أه حوى (قوله لم يصح) أي عند الامام لأن أمره وقع باطلا لعدم القدرة وقت
الأمر فلا يثاقب جائزا (قوله خلافا لهما) فقد أصبح قدرته عليه وقت الامتناع انتهى (قوله فان شرطت
الوكالة في عقد الرهن) بأن يقول الراهن رهنته على أن يكون فلان وكيل لا يبيع الرهن عند حلول أجل
حوى (قوله ولا بعوت الراهن) أشار به إلى أنه لا فرق بين العزل الحقيقي والحكمي (قوله ولا المرتهن) الآن
يكون المرتهن وكلا أه حوى وغيره (قوله للزومها بل لزوم العقد) قال في التبيين لأن الوكالة لما شرطت في عقد
الرهن صارت وصفا من أوصافه وحقا من حقوقه ألا ترى أن الزيادة الوثيقة فيلزم بلزوم أصله ولأنه يتعلق به
حق المرتهن وفي العزل إبطال حقه فنصار (قوله بالخصوصية بطلب المذمى أه) (قوله يجبر على البيع عند
الامتناع) اتفق حق المرتهن به فليس له إبطال حقه (قوله زباني) قال فتكون الوكالة غير المشروطة في العقد
كما شرطه فيه في جميع ما ذكرنا من الأحكام أه وفي الهندية وإن أبي العدل البيع فإن كان أي التوكيل بعد

تمام الرهن فحق الثاني وبه أخذ بعض المشايخ يجبر كذا في الوجيز المذكور وهو الصحيح كذا في محيط السر حسي
وقيل لا يجبر به أخذ شيخ الاسلام وتفسير الجبر أن يجبر العدل أيا ما كان لجبر الراهن على البيع فان امتنع باع
الحاكم بنفسه قيل هذا قولهم ما بناء على أن للحاكم بيع مال المدين إذا امتنع وقيل هذا قول الكل وهو الصحيح
كذا في وجيز المذكور في ثم إذا أجبر على البيع وباع لا يفسد هذا البيع بهذا الجبار لان الجبار وقع على قضاء
الدين بأي طريق شاء حتى لو قضا به غيره صح وانما البيع طريق من طرقه كذا في التبيين اهـ (قوله بخلاف الوكالة
المفردة) تكرار كالذي بعده مع قوله والثاني والثالث ومع قول المصنف بخلاف المفردة (قوله انه يملك بيع الولد
والارث) لما تقدم من أن حكم الرهن وهو الجبر يتعدى الى ما تولد منه من الاولاد وسبيل النخل وفرخ
الشجر لان الاوصاف القارة في الاصول تسري الى الفروع وصورة بيع الارث ما اذا جنى على الرهن فدفع
الجاني عليه عروضا ارش جنسية فلا يملك بيعها أما لو كبل ببيع دابة مثلاً فلا يملك بيع ولدها التي
ولده قبل البيع اذ لا يسري حكم الوكالة اليه (قوله وله بيعه في غيبة ورثته) سواء كانت الورثة قصراً أو بالغين
وأما اذ لم يكن وكيل بالبيع ومات الراهن فلو وصيه البيع وقضاء دين المرتهن لقيامه مقام الموصى فان لم يكن
وصى نصب القاضي من يملك ذلك اذا كانت الورثة صغاراً لانه نصب لصالح المسلمين ولان الراهن يحتاج الى قضاء
ماليه من الديون الحائلة بينه وبين الجنة وأما اذا كانت الورثة كباراً فهم يخلون الميت وعلمهم قضاء دينه
سرح به في الاختيار والجوهره وغيرهما اهـ مكي وله بيعه في غيبة ورثة المرتهن لان الوكالة لا تبطل بل بعونه
كما تقدم (قوله مطلقاً) مرتها كان أو عدلاً أو غيرهما لان الوكالة لا تجري فيها الارث والموكل رضى برأيه لا بغيره
(قوله وعن الثاني أن وصيه يخلفه) لو أخره بعد قوله ولو أوصى الى آخر بيعه لم يصح ان كان أذن (قوله لكنه
خلاف جواب الاصل) كذا ذكره الله تعالى والمراد بالاصل ميسوط الامام محمد وظاهره أن الامام محمد اذكر
في أصله جواب أبي يوسف كقولهما (قوله ولو أوصى الى آخر بيعه لم يصح) قال في الذخيرة اذا كان العدل وكبلاً
في بيع الرهن فأوصى الى رجل ببيع له لم يجز به الا أن يكون الراهن قال أصل الوكيل يملك بيع الرهن
وأجزت لك ما صنعت فيه من شيء فحينئذ يجوز لوصيه بيعه ولا يجوز لوصيه أن يوصى به لثالث اهـ حوى وفي
الهندية العدل المسلط على البيع اذ باع بعض الرهن بطل الرهن في الباقي كذا في السراجية ولو وكل العدل
وكبلاً فباعه بخضرة العدل جاز وان كان غائباً لم يجز الا أن يجيزه اهـ (قوله ولا يملك الراهن الخ) لتعلق حقه ما به معا
فلا يملك أحدهما ابطال حق صاحبه بغير اذنه (قوله أجبر الوكيل على بيعه) لتعلق حق المرتهن به وقد سبق ما فيه
(قوله وكيفية الجبار) لا توجد في غالب النسخ (قوله فان لج) قال في المصباح لج في الامر للجبار باب تعب
ولجاء الحاجة فهو وجوب وجوبه مبالغة اذ لازم الشيء وواظبه ومن باب ضرب لغة قال ابن فارس اللجاء
فاحل الخصمين وهو غداهم اهـ مكي (قوله باع الناضى) قال الزبلى وهذا على أصله ما ظاهراً وأما على أصل أبي
حنيفة فكذلك عند البعض لانه تعين قضاء الجهة الدين ولان بيع الرهن صار مستحقاً للمرتهن بخلاف سائر ما اوضح
وقيل لا يبيع هنا كما لا يبيع مال المدين عند قضاء الدين اهـ مكي (قوله فان باعه العدل) أى الموكل بالبيع (قوله
فالثمن رهن) وان لم يقبضه به اقبامه مقام ما كان مقبوضاً بجهة الرهن (قوله فيه لك كهلكه) فيه لك من مال
المرتهن لبقاء عقد الرهن في الثمن اقبامه مقام المبيع المرهون (قوله وضمن) بالبناء للمجهول لا الناعل لبتأني
التفصيل الا في (قوله لانه غاصب) حيث أخذ العين وسلمها بغير اذن مالكها (قوله والقبض) أى قبض المرتهن
الثمن من العدل (قوله لتملكه بضمائه) أى لان الراهن ملكه بأداء الضمان مستنداً الى وقت الغصب فتبين أن أمره
بيعه لك نفسه (قوله يضمن الراهن) أى القيمة لانه وكيل من جهته عامل له فيرجع عليه بما لحقه من العهدة
بالقروور من جهته ونفذ البيع لان الراهن لما كان قرار الضمان عليه وضمنه ملكه بأداء الضمان فتبين أنه أمره ببيع
ملكه فصح اقتضاء المرتهن فلا يرجع على الراهن بدينه (قوله أو ضمن) أى العدل المرتهن ثمنه الذي أداه اليه لانه
تبين أن الثمن أخذه بغير حق لان العدل ملك الرهن بأداء الضمان واستقر ملكه فيه ولم ينتقل الى الراهن والحالة هذه
فتنفيذه فيه لانه المباشرة فصار الثمن له لانه بدل ملكه وانما أداه الى المرتهن على حساب أن المبيع ملك الراهن
فاذا تبين أنه ملك العدل لم يكن راضياً به فله أن يرجع (قوله أخذه المستحق من مشتربه) لانه عين ماله (قوله لانه
العائد) فيه ملو به حقوق العقد وهذا من حقوقه لوجوبه به وانما دفعه المشتري اليه ليس له المبيع ولم يسلم

بخلاف الوكالة المفردة (و) الثالث انه (يملك
بيع الولد والارث) (و) الرابع (اذا باع بخلاف
جنس الدين كان له أن يصرفه الى جنسه) أى
الدين بخلاف الوكالة المفردة (و) الخامس
(اذا كان عبداً وقتله عبداً خطأ فدفع بالجناية
كان له بيعه بخلاف المفردة) متعلق بالمبيع
(وله بيعه في غيبة ورثته) أى ورثة الراهن
(كما كان له حال حياته البيع بغير حضرته) أى
حضرته الراهن (وتبطل) الوكالة (بعون
الوكيل) مطابقاً وعن الثاني أن وصيه يخلفه
لكنه خلاف جواب الاصل (ولو أوصى الى
آخر بيعه لم يصح الا اذا كان مشروطاً له)
ذلك في الوكالة (ولا يملك الراهن ولا مرتته
بيعه بغير رضى الآخر فان حل الاجل
وغاب الراهن أجبر الوكيل على بيعه كقول
الحكم (في الوكيل بالخصوص) اذ لم يكن
موكلاً وأباهما فانه يجبر عليها بأن يجسسه
اياهم لبيع فان لج بعد ذلك باع القاضي دفعاً
لضرره (فان باعه العدل فالثمن رهن) كالمثل
(فيه لك كهلكه فان أوفى ثمنه) بعد بيعه
(المرتهن فاستحق الرهن) ونعم (فان كان
المبيع) هـ السكافي يد المشتري ضمن المستحق
(الراهن) ان شاء لانه غاصب (و) حينئذ
(صح البيع والقبض) لتملكه بضمائه
(أو ضمن المستحق) (العدل) لتعديه
بالبيع (ثم هو) أى العدل (بضمن الراهن
وضمناً أيضاً) (أو ضم) (المرتحن ثمنه) الذي
أداه اليه (وهو) أى الثمن (له) أى العدل
لانه بدل ملكه (ويرجع المرتحن على راهنه
بدينه) ضرورة بطلان قبضه (وان كان
الرهن قائماً) في يده شتره (أخذه المستحق
من مشتربه ويرجع هو) أى المشتري (على
العدل بثنه) لانه له اقد

(قوله به أي بئنه) هذا هو الصواب وذكر الزبلي أنه يرجع بالقيمة وتبع فيه صاحب الهداية وقد قال به بعض
 الشارحين المراد بالقيمة الثمن أفاده الشلبي وانما يرجع عليه لانه هو الذي أدخل في هذه الهدية فيجب عليه
 تحليصه وفي الكافي لانه مغرور ومن جهة الراهن فانه رهنه على انه ملكه والمغرور يرجع على الغار بما لحقه من
 الضمان كما يرجع المستاجر على المؤجر والمودع على المودع اهـ لمخصا (قوله صح القبض) أي قبض المرتهن الثمن
 (قوله أو يرجع العدل على المرتهن بئنه) لان البيع انتقض بالاستحقاق فبطل الثمن وقد قبضه ضرورة قوله أي
 بئنه) هذا لا يفيد ظاهر عبارة المصنف فكان الاول له التصريح به لان فيه عود الثمن على غير مذكور
 مع الايام (قوله وان شرطت الوكالة) يعني ان ما ذكر من التفصيل انما يأتي اذا شرط التوكيل في عقد الرهن
 اذا تعلق به حق المرتهن فكان البيع واقعا لحقه وقد سلم له ذلك بخلاف ان يلزمه الضمان اما اذا وكل الراهن العدل
 بعد العقد فالحكم ما ذكره المؤلف قال شمس الأئمة السر خشي هو ظاهر الرواية لان رضى المرتهن بالرهن بدون
 التوكيل قد تم فكان التوكيل مستأنفا لا في ضمن عقد الرهن فكان منفصلا عنه ضرورة وهذا يؤيد قول من
 لا يرى جبر هذا الوكيل على البيع الا أن نخر الاسلام وشيخ الاسلام قالوا قول من يرى جبر هذا الوكيل أصبح
 لا إطلاقا لمحمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير والاصل فتكون الوكالة غير المشروطة في العقد كالمشروطة فيه
 في جميع ما ذكرنا من الاحكام هناك اهـ تبين بتصريف (قوله أولا) صورة عدم قبضه ان العدل باع الرهن بأمر
 الراهن وضاع الثمن في يد العدل بلا تديته ثم استحق المرتهن فالضمان الذي يطلق العدل يرجع به على الراهن
 انتهى درر (قوله هلك الرهن بئنه) لان الراهن ملكه بأداء الضمان مستند الى ما قبل التسليم فتبين أنه رهن ملك
 نفسه ثم صار المرتهن مستوفيا به لانه اهـ (قوله اضربه) الاولى لغرضه بالغين المججمة قال في الدرر اما بالقيمة
 فلانه مغرور ومن جهة الراهن بالتدليم اهـ ونحوه في الزبلي وغيره (قوله لا تقاض قبضه) أي قبض المرتهن
 الرهن بتضمينه فيعود حقه كما كان (قوله يستط ربع الدين) قال في الهندية عن المبسوط وان ذهبت عين الدابة
 عند المرتهن وقيمتها مثل الدين سقط ربع الدين اهـ فقيد المسئلة بما اذا كانت قيمة الدابة مثل الدين (خاتمة) المولى
 لا يصلح عدلا في رهن عبده المأذون حتى لو رهن العبد المأذون على أن يوضع على يده مولا لم يجز الرهن سواء كان
 على العبد دين أم لا والعبد المأذون يصلح عدلا في رهن مولا والمكاتب يصلح عدلا في رهن مولا كعكسه
 والمكفول عنه لا يصلح عدلا في رهن الكفيل كعكسه واحد شريكي المفاوضة لا يصلح عدلا في رهن الآخر
 بدين التجارة وكذا أحد شريكي العنان فان كان من غير التجارة فهو جائز في الشريكين جميعا لان كل واحد
 منهما أجنبي عن صاحبه في غير دين التجارة ورب المال لا يصلح عدلا في رهن المضارب كعكسه والراهن لا يصلح
 عدلا في الرهن قبل أن يقبضه المرتهن ويفسد عقد الرهن وان كان قبضه المرتهن ثم وضعه على يده جازيعة هندية
 لمخصا عن البنا بيع (قوله وسيجي) أي في الجنایات والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (باب التصرف في الرهن الخ) •

لما كان التصرف في الرهن بعد ثبوت الرهن وكذلك الجنابة على الرهن وجنابة الرهن على غيره ذكره عقب
 مسائل الرهن لان كل ترتيب يجب طبعه ما يجب وضعا للمناسبة اهـ شلبي عن الغاية (قوله توقف بيع الراهن
 رهنه الخ) هذا ظاهر الرواية وهو الصحيح وعن أبي يوسف أنه ينفذ وجهه انما هو أنه تعلق به حق المرتهن وفي البيع
 ابطال حقه (قوله فان وجد أحدهما نفذ) لزوال المانع وهو تعلق حق المرتهن وعدم القدرة على تسليمه (قوله
 وصار عنه رهنا) هو ظاهر الرواية لان الثمن قام مقام ما تعلق به حق المرتهن اذ هو يملكه ويحل لحقه وعن أبي يوسف
 ان المرتهن ان شرط أن يكون الثمن رهنا عند الاجازة كان رهنا والا فلا (قوله في الابح) وجهه أن
 امتناع النفاذ لحقه كيلا يتضرر والتوقف لا يضره لان حقه في الحبس لا يطل بمجرد الانعقاد من غير نفوذ وينسخ
 بنسخه في رواية أبي سليمان عن محمد حتى اذا اقتضى الرهن لا يسيل للمشتري عليه بعده لان الحق الثابت
 للمرتهن بمنزلة الملك فنصار كماله أنه لا يجوز له أن يفسخ (قوله وهذا اذا اشتراه ولم يعلم أنه رهن) المختار
 للفتوى أن له الخيار سواء علم أنه رهن أم لا كما في المبكي عن التجنيس (قوله فأيهما أجاز الخ) ولو قضى الراهن
 الدين هل ينفذ الاول أو الثاني يجوز والظاهر الاول انظر ما واطلق في الاجازة (قوله أو رهنه أو وجهه) أي وقد
 سلم العين الى المرتهن الثاني أو الموهوب له لان هذين العقدين لا عبرة بهما بدون القبض ذكره الشيخ أبو المعين

(ثم) يرجع (هو) أي العدل (على الراهن به)
 أي بئنه (و) اذا رجع عليه (صح القبض)
 وسلم الثمن للمرتهن (أو) يرجع العدل (على
 المرتهن بئنه ثم) يرجع (هو) أي المرتهن
 (على الراهن به) أي بئنه زاد هنا في الدرر
 والوقاية وان شرطت الوكالة بعد الرهن
 يرجع العدل على الراهن فقط سواء قبض
 المرتهن غايه أولا (فان هلك الرهن عند
 المرتهن فاستحق) الرهن (ونفسه من الراهن
 المرتهن فاستحق) الرهن (بئنه وان ضمن المرتهن
 قيمته هلك) الرهن (بئنه) التي شتمها
 القيمة (يرجع على الراهن بئنه) التي شتمها
 لنفسه روي بئنه (لا تقاض قبضه) فرفع
 في الولو الجية ذهبت عين دابة الرهن يسقط
 رايه من وسيجي
 (باب التصرف في الرهن والجنابة عليه
 وجنابته) أي الراهن (على غيره توقف بيع
 الراهن رهنه على اجازة مرتنه أو قضاة دينه
 فان وجد أحدهما نفذ وصار عنه رهنا) في
 صورة الاجازة (وان لم يجز) المرتهن البيع
 (وفسخ) بيعه (لا يفسخ) بنفسه في الابح
 (و) اذا بقي موقوفه (بالمشتري) بالجنابة
 (ان شاء صبر الى فكاك الرهن أو رفع الامر
 الى القاضى لفسخ البيع) وهذا اذا اشتراه
 ولم يعلم أنه رهن ابن كمال (ولو باع الراهن من
 رجل ثم باعه) الراهن أيضا (من) رجل
 (آخر قبل أن يجيز المرتهن) البيع (فان الثاني
 موقوف أيضا على اجازته) اذا الموقوف لا يمنع
 موقوف الثاني (فأيهما أجاز لم ذلك وبطل
 توقف الثاني) الراهن (ثم أجره أو رهنه
 الاخر ولو باعه) غيره فأجاز المرتهن الاجازة
 أو رهنه أو الوجهة

جاز البيع الاول) فخصول الذمفع يتحول
حقه للممن على ما تقرروا في محله تحزر
(دون غيره من هذه العقود) اذ لا منفعة
للمرتهن فيها فكانت اجازته اسقاطا
طاعة فزال المانع فينفذ البيع وفي
الاشباه باع الراهن الرهن من زيد ثم باعه
من المرتهن انفسح الاول (وصح اعتاقه
وتدبيره واستيلاده) أي نفذ اعتاق الراهن
(رهنه فان) كان (غنيار) كان (دينه) أي
المرتهن (حالا أخذ) المرتهن (دينه من
الرهن وان مؤجلا) أخذ قيمته للرهن بدله
الى (زمان) (حلوله) فان حل استوفى حقه
لو من غيره ورد الفضل (وان) كان الراهن
(معسر افنى العتق سعى العبد في الاقل من
قيمه ومن الدين ورجع على سيده غنيا وفي
التدبير والاستيلاد سعى) أي كل في كل
الدين (بالرجوع) لان كسب المدبر وأم الولد
ملك المولى (فاذا أنلف) الراهن (المرتهن
فحكمه حكم ما اذا أعتقه غنيا) كما مر
(و) الرهن (ان أنلفه أجنبي) أي غير الراهن
(فالمرتهن يضعه) أي المئلف (قيمه يوم
هلاك وتكرن) القيمة (رهنا عنده) كما مر وأما
ضمانه على المرتهن فتعتبر قيمته يوم القبض لانه
مضمون بالقبض السابق زيلعي (وباعارته)
أي المرتهن الرهن (من رهنه يخرج من
ضمانه) تسبها عارية مجاز (فلوه لك)
الرهن (في يد الراهن هلاك مجانا) حتى لو كان
أعطاه به كفيلا لم يلزم الكفيل شيء لخروجه
من الرهن فم لو كان الراهن أخذه بغير رضی
المرتهن جاز ضمان الكفيل تسارعية (فان
عاد) قبضه (عاد ضمانه وللمرتهن استرداده
عنه الى يده فلو مات الراهن قبل ذلك) أي
قبل الاسترداد (فالمرتهن أحق به من سائر
الغرماء) لبقاء حكم الرهن (ولو اعاره)
أو ودعه (أحد رهنه أجنبيا باذن الآخر
سقط ضمانه ولكل منهما أن يعيده رهنه) كما
كان (بخلاف الاجارة والبيع والهبة)
والرهن (من المرتهن أو من أجنبي اذا
باشرها أحدهما باذن الآخر)

قلت اذا كان لا عبرة لاجازته ماع القبض قبل الاولى أن لا يعتبر بدونه وينفذ البيع مطلقا (قوله جاز البيع الاول)
أي السابق على العقود الصادرة بعد (قوله على ما تقرروا في محله تحزر) حاصل الكلام هنا أن من تصرف في عين
ملوكة له وقد دناق به حق الغير فأجاز صاحب الحق تصرفه بنظر ان كان ما وجب من البديل بدلا عما يتعلق
به حقه يتعلق حقه بالبديل وان كان ما وجب من البديل بدلا عما يتعلق به حقه لا يتعلق حقه بالبديل ١٥ اذ ان
واجازة هذه العقود وان كانت لا تفيد ما التفاد الا أنها كانت سببا في نفاذ عقد البيع فكانه أجازة فيكون
التمن رهنه بديل المبيع المرهون (قوله اذ لا منفعة للمرتهن فيها) لان حقه لا ينتقل الى الاجرة لانه بديل المنفعة
وحقه في العين ولا يبدل في الرهن والهبة (قوله وفي الاشياء الخ) هذا كالا مستدر على قول المصنف سابقا فاللاني
موقوف كانه يقول محل توقف الثاني كالا قول اذا كان البيع الثاني من غير المرتهن أما اذا كان منه فلا يتوقف
وانما يطل البيع الاول ووجهه أنه طرأ ملك بات على ملك موقوف فأبطله ارشدا الى ذلك أبو السعود في حاشيته
الاشياء وحاشية ملامسكين (قوله وصح اعتاقه) بلا اجازة المرتهن سواء كان موسرا أو معسرا الصدوره من
أهله في محله وهو ملكه ولا يمنع حتى المرتهن كبس قبل قبضه أو آبق أو مغضوب أو مؤجر (قوله أي نفذ) اشار به
الى أن التعبير به أولى لان التصرفات السابقة صحيحة غير نافذة والتعبير بصح بوجه انها غير صحيحة وقوله اعتاقه
ذكره مضر لانه عليه لم يبين حال التدبير والاستيلاد حال الغنى وحكمهما حكم الاعناق كما هو المتبادر من جوهر
عبارة المصنف ويفصل بين الاعناق وبين التدبير والاستيلاد حال الفقر فيسمى المئلف في الاقل ويرجع ويهين
في كل الدين بالرجوع (قوله رهنه) بالنصب على أنه مفعول المصدر ١٥ منح (قوله ورد الفضل) ان كان فضل
ويرجع بالزيادة ان نقصت عن دينه (قوله فنى العتق) أي الواقع بغير اذن المرتهن جوى عن الجوهره (قوله
في الاقل من قيمته) أي يوم الرهن والعتق وكمية ذلك أن ينظر الى قيمة العبد يوم العتق والى قيمته يوم الرهن
والى الدين فيسمى في الاقل منها لانه لما عذر الوصول الى حقه من جهة الرهن يرجع الى من ينتفع بعقده وهو
العبد وانما سعى في الاقل منها لان الدين ان كان أقل فالحاجة تندفع به وان كانت القيمة أقل فهو انما حصل له ١٥ اذا
القدر فلا تجب عليه الزيادة جوى (قوله ورجع على سيده غنيا) أي اذا أيسر لانه قضى دينه وهو مضر بحكم
الشرع فلم يكن متبرعا ف يرجع عما حمله ل عنه (قوله سعى أي كل) أي من المدبر والمستولدة (قوله في كل الدين)
أي ولو زائد على القيمة الماذكره الموائف (قوله حكمه حكم ما اذا أعتقه غنيا) أي ان كان الدين حالا أخذ منه
كل الدين وان كان مؤجلا أخذ قيمته لتكون رهنا الى زمان حلول الاجل ١٥ منح (قوله فتعتبر قيمته يوم
القبض) أي في هذه الصورة أيضا حتى لو كانت قيمته يوم الاستلام خمسة مائة ويوم الارتها ان ألفا غرم خمسة مائة
وكانت رهنا وسقط من الدين خمسة مائة ان كان الدين ألفا وانما اعتبر يوم القبض لانه بالقبض دخل في ضمانه
ان هو قبض استيناء الا أنه يتقرر عند الهلاك أفاده المصنف (قوله يخرج من ضمانه) قال في الذخيرة يد العارية
ينعدم ضمان الرهن ولا يرتفع العقد سواء كان المستعير رهنه أو مرسها أو أجنبيا وكذا يد الودعة لا يرتفع العقد
وبيد الاجارة والرهن يرتفع العقد ١٥ (قوله مجاز) أي مجازا ستعارة لوجود المشابهة بين الاعطاء هنا وبين
معناها الحقيقية في عدم الضمان وامكان الاسترداد والقرينة اسنادها الى المرتهن أفاده المصنف وفي شرح الجوى
وانظر الاعارة استعارة لان حقيقتها عليك المنافع ولا يكون الا بمن يملكها والمرتمن لا يملكها فكيف يملكها انتهى
(قوله هلاك مجانا) أي من غير سقوط شيء من دين المرتهن لارتفاع القبض الموجب للضمان (قوله حتى لو كان) أي
الراهن وقوله أعطاء أي أعطى المرتهن وقوله به أي بالرهن المعار (قوله جاز ضمان الكفيل) أي للرهن فيطالب
بدفعه للمرتهن (قوله لبقاء حكم الرهن) قال في الدر المنثور وله الرجوع متى شاء ببقاء العقد الا في حكم الضمان
للحال ١٥ وفي شرح الجوى وبقي عقد الرهن مع اعارته الا في الضمان حتى كان له استرداده ولومات
الراهن قبل استرداده كان المرتهن أحق به من سائر الغرماء لان العارية غير لازمة ١٥ (قوله سقط ضمانه) لان
الضمان باعتبار القبض وقد زال (قوله ولكل منهما أن يعيده رهنه) وانظر ما لومات الراهن هل يد تقل به المرتهن
أولا والظاهر الاول (قوله كما كان) لان أهمافيه حقا لبقاء العقد (قوله من المرتهن) أي اذا صدرت هذه
التصرفات من الراهن للمرتهن لكن في ذكر الرهن نظر ولم يذكره الزيلعي وفي حاشية الشلبي وهذا صريح في جواز
الاجارة من المرتهن وقد قال الاتقان في تعلقا عن الاستيعاب ما نصه وكذلك لو استأجره المرتهن صحت الاجارة

وبطل الرهن اذا جدد القبض للاجارة ولو هلكت في يده قبل انقضاء مدة الاجارة أو بعد انقضائها لم يجبه عن
 الرهن هلكت أمانة ولا يذهب به لا كمنشئ من الدين ولو جبهه عن الرهن بعد انقضاء مدة الاجارة صار غاصبا اذا
 وقال الولوالجي رحمه الله تعالى ولو أجزأ الرهن من المرتين بطل الرهن لان الاجارة عقد لازم لا ينعقد على المرتين
 الا بعد انقضاء الرهن وكذلك الرهن اذا أجزأ من انسان آخر وأجزأ المرتين أو أجزأ المرتين فأجزأ الرهن
 يبطل الرهن اه (قوله لانها عقود لازمة) أي فأبطلت حكم الرهن لتعلق حق الغير المحترم بالعين المرهونة (قوله
 وبخلاف بيع المرتين من الرهن) ومثل البيع الاجارة والهبة كما في التبيين (قوله لعدم لزومها) أي العارية
 وبيع المرتين من الرهن والاولى التنبيه قال الزيلعي لان هذه العقود لا تلزم في حقها لان ملكه باق فيه فيبطل
 هذه العقود اه (قوله بقى لومات الخ) راجع الى قول المصنف بخلاف الاجارة الخ (قوله فالمرتين اسوة للغرماء)
 لخروجه بهذه العقود اللازمة عن كونه رهنا كما علم (قوله لبقاء عقد الرهن) قال الحموي في شرحه لبقاء
 العقد والبدل والضمان (قوله أو أعارته) في نسخ أو أعاره والمعنى عليه أن الرهن أذن للمرتين في استعماله
 من غير طلبه أو أعاره له فيكون المرتين طلب من الرهن أعارته له وهو الموافق لما في الدرر (قوله ولو هلكت في حالة
 العمل) في صورتى الاذن والاستعارة انتهى درر وبه تبين أن لا حاجة الى قول المؤلف والاستعمال (قوله
 اثبت يد العارية) وهي مخالفة ليد الرهن فاتى الضمان اه (قوله لانه منكر) أي وهو منى الضمان عن نفسه
 ولا حاجة اليه لان التعامل الاقضى للمشتري (قوله وقال الرهن مالم يسه فيه ولا تخترق فيه) أي بل يسه
 في غيره وتخترق وأراد تضمن المرتين النقصان (قوله فالقول للرهن) لانه منكر ليه وتخترق فيه (قوله ولكن
 قال تخترق) أي بلبسك أي المرتين قبل لبسه في ذلك اليوم أو بعده (قوله فالقول للمرتين) أنه تخترق في اللبس
 المأذون فيه لا تنافهما على خروجه من الضمان (قوله في قدر ما عادم الضمان) أي من المضمون ضمان الرهن
 وهو الثوب المتخترق فاذا هلكت تعتبر قيمته مخترقا (قوله جاز) لانه يملك ايداعه وهذا انظر له لان قيام المرتين
 بحفظه أبلغ خوف الغرامة وبذلك مضمونا والوديعة أمانة (قوله بخلاف الوصى) هذا ما ذكره القمناشي عن
 اللآلى وظاهر عباراتهم أن الجمهور على التسوية وقال في النهاية وذكر في الذخيرة والمعنى التسوية بينهم ما وقال
 الفضل أمانة عند المرتين واللاب والوصى الايداع اه (قوله ليس للابن أخذه قبل قضاء الدين) لان تصرف
 الاب نافذ لازم كتصرفه بنفسه بالغاه اه حموي (قوله ويرجع الابن في مال الاب) يعنى لو رهن مال طفله بدين
 عليه فبلغ فقضاء يرجع في مال الاب لان الاب مضطر لتخليص ماله فلا يسهه بغيره كما اذا قضى الدين به الرهن
 فانه يرجع على الرهن لذلك (قوله ثم أقز بالرهن غيره) أي برهن ذلك الشيء غيره (قوله لا يصدق في حق المرتين)
 فلا ينزع من يده حتى ينضيه دونه ومع ذلك لا يبطل اقراره لذلك الغير فاذا اخلصه من يد المرتين وردة الى المقر له
 (قوله جاز) ويكون بمنزلة مالوا عارها له ليرهنها (قوله أولى) أي من بين المرتين لانها تثبت زيادة ضمان ولو لم يشيها
 البينة فالقول قول المرتين كذا يفسد من الهندية (قوله وزوائد الرهن الخ) ستأق هذه المسئلة مفصلة
 كالمسئلة التي بعدهما ولذا لم توجد في بعض النسخ (قوله كولد وثمرة الخ) قال في الهندية تمام الرهن نوعان نوع
 لا يدخل في الرهن وهو ما لا يكون متولدا من العين ولا يكون بدلا عن جزء من اجزاء العين وذلك مثل الكسب
 والهبة والصدقة وأشباهاها ونوع يدخل في الرهن وهو ما يكون متولدا عن العين كالولد والثمره والصوف والوبر
 أو يكون بدلا عن جزء من اجزاء العين كالارش والعقرو معنى دخول هذا النوع من الثماء تحت الرهن أنه يجبر
 بجبهس الاصل ولا يكون مضمونا ولا يسرى اليه حكم الضمان حتى لو هلكت هذا النوع من الثماء قبل الفسكال
 لا يسقط بمقابله شيء من الدين واذا كان هذا النوع من الثماء رهنا مع الاصل على التقدير الذي قلنا يتقسم
 الدين على الاصل وعلى الثماء على قدر قيمتهما لان الرهن بدون الدين لا يكون فوجب قسمة الدين لكن بشرط بقاء الثماء
 الى وقت الفسكال فاذا بقي الى وقت الفسكال تقررت القسمة وان هلكت قبل ذلك لم يسقط بمقابله شيء ويجعل
 كانه لم يكن وان الدين كله كان بمقابله الام كذا في المحيط وذكر الامثال (قوله والرهن الناسد كالصحيح في ضمانه)
 قال في المنع ولو كان رجل أخذ من رجل رهنا فاسدا بأمر رهن منه نصف داره شلعا أو نصف عبده على أن
 يقرضه بهذا الرهن ألف درهم فقبض الرهن وأعطاه الالف فاستهلك الغريم المال ثم نقض الرهن الرهن يحكم
 الفساد فلا مرتين أن يجبهس الرهن حتى يستوفى الدين الذي رهن به لان المرتين انما استنادا ليد على الرهن

حيث يخرج من الرهن ثم لا يعود الا بعقد
 مبتدأ لانها عقود لازمة بخلاف العارية
 وبخلاف بيع المرتين من الرهن لعدم
 لزومها بقى لومات الرهن قبل رهنه ثانيا
 فالمرتين اسوة للغرماء (ولو أذن الرهن
 للمرتين في استعماله أو أعارته للمرتين
 فهلكت) الرهن (قبل أن يشرع في العمل
 أو بعد الفراغ منه هلكت بالدين) لبقاء عقد
 الرهن (ولو هلكت في حالة العمل) والاستعمال
 (هلكت أمانة) اثبت يد العارية حينئذ
 (ولو اختلفا في وقته) أي وقت هلاكه
 فقال المرتين هلكت في وقت العمل وقال
 الرهن في غيره (فالقول للمرتين) لانه منكر
 (والبينة للرهن) لانها تنافعا على زوال
 يد الرهن فلا يصدق الرهن في عوده الاجبة
 بزانية وفيها أذن للمرتين في ابر ثوب
 الرهن يوما فجاء به المرتين مخترقا وقال
 تخترق في ابر ذلك اليوم وقال الرهن
 مالم يسه فيه ولا تخترق فيه فالقول للرهن
 وان أقز الرهن باللبس فيه ولكن قال
 تخترق قبل لبسه أو بعده فالقول للمرتين
 في قدر ما عادم الضمان فروع رهن
 الاب من مال طفله شيأ بدين على نفسه جاز
 فلورهن قيمته أكثر من الدين فهلك ضمن
 الاب قدر الدين دون الزيادة بخلاف الوصى
 فانه يضمن قيمته والفرق أن للاب أن يتبع
 بمال الصغير عند الحاجة ولا كذلك الوصى
 ولو أدرك الابن ومات الاب ليس للاب
 أخذه قبل قضاء الدين ويرجع الابن في مال
 الاب ان كان رهنا لنفسه لانه مضطر
 كغير الرهن ولو رهن شيأ ثم أقز بالرهن غيره
 لا يصدق في حق المرتين ويؤمر بقضاء الدين
 وردة الى المقر له ولو رهن دار غيرة فأجاز
 صاحبها جاز وبينة الرهن على قيمة الرهن اولى
 وزوائد الرهن كولد وثمره رهن لا غدار
 وأرض وعبد فلا يصير رهنا والرهن الفاسد
 كالصحيح في ضمانه

بمقابلته الدين الذي أقرضه وكان له حق الحبس لاستيفائه كافي البسيع وكافي الرهن الصحيح اذا تفاخضا الرهن
فلو حلت الرهن في يد المرتهن بعد القسح ملك بالاقبل من قيمته ومن الدين فكذا هذا ولو مات الراهن وعليه ديون
كثيرة فالمرتهن أحق به من سائر الغرماء حتى يستوفي دينه لأن له على المحل يد مستحقة قال هذا اذا كان
الرهن الفاسد بمقابلته الدين ولو كان الرهن بدين كان على الراهن قبل ذلك والمسئلة بها لا يكون للمرتهن حق
حبس المرهون حتى يستوفي الدين كافي الرهن الجائز بدين كان عليه قبله اذا تفاخضا الرهن لا يكون للمرتهن
حق الحبس لاستيفاء الدين والجامع بينهما أنه ما استوفى ذلك المدين بقاؤه هذا المال فلا يكون له حق الحبس
لاستيفاء مال وجب بجهة أخرى فان مات الراهن وعليه ديون كثيرة كان اسوة للغرماء لانه ليس له على المحل يد
مستحقة ولو رهنه بذلك مدبرا أو أم ولد كان للراهن أن يأخذ الرهن في الوجهين جميعا لأن رهنه ما بطل بخلاف
ما تقدم فانه فاسد اهـ (قوله وصح استعارة شيء لغيره فغيره بما شاء) لأن المالك رضى بتمليك دين المستعير بما له وهو يملك ذلك
كما يملك تملكه بذمته بالكسالة ولأن الرهن للاستيفاء وللمالك أن يأذن للمستعير في ايداء دينه بما له اهـ مكي عن
الشمي (قوله فغيره بما شاء) أي بأي شيء شاء وبأي مقدار شاء وكذا يرهن في أي بلد شاء أو فاده ملامه مكي (قوله
اذا أطلق) لأن الاطلاق يجب باعتباره خصوصا في اعارية لأن الجهة فيها غير مفسدة لكونه لا تفضي الى
المنازعة انتهى تبين (قوله لتعدي كل منهما) اما تعدي المستعير فظاهر بالخالفه وتعدي المرتهن لانه قبض ماله
بغير اذنه فصارا كغاصب وغاصب منه وقال في التبيين وانما كان كذلك لأن التعدي مفيد وهو يفي الزيادة لأن
غرضه الاحتباس بما تيسر اذ هو يفي النقصان أيضا لأن غرضه أن يصير مستوفيا لللا كثر فبالبات عند الهلاك
ليرجع عليه بالملك كثير والنقصان ينزع من ذلك فيكون متعديا فيضمن اهـ (قوله فغيره بأقل من ذلك) بمثل قيمته
أو أكثر فانه لا يضمن لانه خلاف الى خير لأن غرضه من الرجوع عليه بالكثر حاصل مع تيسر اذانه لانه لا يرجع
الا بقدر القيمة اذا استيفاه لا يقع الا به فتمينه أكثر من قيمته غير مفيد في حقه بل فيه ضرر عليه له تيسر اذانه
اتمى تبين فقيده الاقل بكونه مثل القيمة أو أكثر ولكنه أقل مما عينه المعير (قوله لئلا يملك بالضممان) تبين انه وانه
ملك نفسه اهـ تبين قال قارى اهداية ولي فيه نظر لأن المالك فيه لم يستند الى وقت القبض اذا قبض بأذن المالك
وانما يستند الى وقت المخالفة وهو التمسك الى المرتهن وعقد الرهن كان قبله فيقتصر ملكه على وقت التسليم فم
تبين أنه رهن ملكه لأن ملكه بعد عقد الرهن اهـ شلي (قوله كافي الاستحقاق) أي اذا ضمن المستحق المرتهن بعد
هلاك الرهن عنده فان المرتهن يرجع بضممان وبدينه كما سبق (قوله صار المرتهن مستوفيا لدينه) يعني ان كانت
قيمه مثل الدين أو أكثر وان كانت أقل صار المرتهن مستوفيا بقدره ويرجع بالفضل على الراهن انتهى مكي عن
مكي (قوله فيذهب من الدين بحسابه) أي بقدر حصة العيب اهـ شلي عن الغاية (قوله بخلاف الاجنبي) أي
أي اذا قضى الدين لانه متبرع اذ لا يسعى في تخليص ملكه ولا في تفريغ ذمته فكان للطالب أن لا يقبله اهـ زياحي
(قوله فلا جبر) راجع الى قوله أجبر المرتهن أي لا يجبر المرتهن على تسليم الرهن وعزاه في الدرر الى تاج الشريعة
وانظر لما اذا لم يجبر برؤفد أو فاده دينه (قوله لكن استشكله الزياحي) أي استشكل كون الزائد تبرعا بعد ما نقله عن
صاحب النهاية حيث قال وهذا مشكل لأن تخليص الرهن لا يحصل بإيفاء البعض فكان مضطرا وهذا لأن غرضه
تخليصه لا يتفقد به ولا يحصل ذلك الا بأداء الدين كله اذ للمرتهن أن يجبره حتى يستوفي الكل اهـ حلي قال
الجوى واستغربه بعض المحققين بأن صاحب النهاية ذكر حاصل اشكاله بطريق السؤال وأجاب عنه وتبين
صاحب الكفاية والدراية ولفظ الجواب قلنا الضمان انما وجب على المستعير باعتباره ابقاء الدين من ملكه
فكان الرجوع بقدر ما يتحقق به الايفاء اهـ وقد ذكره الشافعي عن الغاية عن شرح القدرى ونسبه ولا يقال انه
لا يتوصل الى خلاص عبده الا بقتضائه الجميع فلا يكون متبرعا في الزيادة لأن استيفاء المرتهن بالهلاك كان
كاستيفائه بالمباشرة فلا يرجع المعير اذا وفي بالمباشرة الا بما يرجع به اذا وفي من طريق الحكم اهـ وقد عزاه هذا
الجواب صاحب النهاية الى الايضاح وقاضى خان وبذلك ظهرا اعتمادا فالواجب على المصنف التعرُّج عليه
(قوله فلذا) أي لكونه مستشكالا لم يعرَّج عليه أي المصنف في منته قال في القاموس عرَّج تعريحا مِيلَ وأقام
وحبس الطية على المنزل كعرج انتهى والمراد أنه لم يذكره (قوله لم يضمن) لانه لم يصرف قابضا دينه به وهو الوجه
للضمان (قوله وان استخدمه الخ) لو قال وان استخدمه لكان أخصروا قيد (قوله ونحو ذلك) أي نحو ما ذكر من

(وصح استعارة شيء لغيره فغيره بما شاء)
اذا أطلق ولم يقيد بشيء (وان قيده بقدر)
أو جنس أو مرتبة أو بلبه تقيد به (وحيث نشأ)
(فان خالف) ما قيده به المعير (ضمن من المعير)
المستعير والمرتهن (تعدي كل منهما)
(الا اذا خالف الى خير) لم يضمن للخالفه
قيمه فغيره بأقل من ذلك (المعير المستعير ثم عقد)
الى خير (فان ضمن) المعير (وان ضمن المرتهن
الرهن) لتملكه بالضممان (وان ضمن الراهن) كافي
يرجع بضممان وبالدين على الراهن (كافي
الاستحقاق) فان وافق وهلك عند المرتهن
صار المرتهن (مستوفيا لدينه ووجب
مثله) أي مثل الدين (للمعير على المستعير)
وهو الراهن اقضاه دينه به (ان كان كله
مضمونا والا) يكن كله مضمونا (ضمن قدر
المضمون والباقي أمانة) وكذلك لو تعيب
فيذهب من الدين بحسابه ويجب مثله للمعير
(ولو اقرضه) أي الرهن (المعير أجبر المرتهن
على القبول ثم يرجع) المعير (على الرهن)
لانه غير متبرع لتخليص ملكه بخلاف
الاجنبي (بما أدى) بأن ساوى الدين القيمة
وان الدين أزيد فالزائد تبرع وان أقل فلا جبر
درر لكن استشكله الزياحي وغيره وأقره
المصنف فلذا لم يعرَّج عليه في منته مع كمال
متابعته للدرر قد بر ولو حلت الرهن المستعار
مع الراهن قبل رهنه أو بعده لم يضمن وان
استخدمه أو ركبه (ونحو ذلك) (من قبل)
لانه أمين خالف ثم عاد الى الوفاق فلا يضمن
خلاف الشافعي

الرهن كسب والاستخدام كسب الثوب والحرق على الدابة (قوله اذا خالنا) الاولى افراد الضمير لان العطف
 بأولها ووافق ما بعده (قوله على ما عليه الفتوى) قلت وهو الذي تقدم (قوله بقى لو اختلفا) أى في زمن الهلاك
 فقال المعتبر هلك عند المرتين وقال المستعير بل بعد الفك فالقول للراهن واعترض بأن انظار شاهد للمعتبر لان
 سبب الضمان قد وجد بالرهن والراهن يدعى فسخه فوجب أن يكون القول للمعتبر وأجيب بأن الرهن لا يوجب
 الضمان وانما يوجب الايفاء به ولهذا لا يتقدر بقدرة ولو كان الرهن يوجب الضمان كله انتهى وفي المتن ولو قال
 المستعير هلك في يده قبل الرهن أو بعده وبعد السكك وادعى المعتبر هلاكه عند المرتين فالقول للمستعير (قوله
 في قدر ما أمره بالرهن به) وهو الدين كأن ادعى المعتبر الاكثر ليكون الرهن مضمونا به عند الهلاك وادعى المستعير
 الاقل (قوله فالقول للمعتبر) لانه لو أنكر الاصل أى انه لم يرهنه كان القول له فكذلك في انكاره الوصف اه زيلبي
 (قوله اختلفا في الدين والقيمة بعد الهلاك) قال في الهندية لو قال الراهن رهننت بجميع الدين الذي لك وهو
 ألف والرهن يساوى ألفا وقال المرتين ارتفعت بمائة والرهن قائم فقد روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 أن القول قول الراهن يتخالفان ويتراذان وان هلك الرهن قبل أن يتخالفا كان كما قال المرتين وان اتفقا على أن
 الرهن كان بألف واختلفا في قيمته ابلغارية فالقول قول المرتين ولو أقاما البينة فالبينة بينة الراهن لانه ما ثبتت
 زيادة ضمان اه (قوله مديونا) زاده لانه لا يلزم من التغليس الدين (قوله باق على حاله) أى عند المرتين (قوله بيع
 بغير رضاه ان كان به وفاء) لان حقه في الاستيفاء وقد حصل من (قوله والا لا الخ) لان له في الحليس منفعة فله
 المعتبر قد يحتاج الى الرهن فيخلص بالايفاء أو تزيد قيمته بغير الرهن فيستوفى منه حقه اه من (قوله وان عجز
 أى المستعير وقد مات المعتبر) (قوله بعد قضاء دينه) أى دين المرتين (قوله فان طلب الغرماء) قال في المنع ولو كان
 الفاضل من دين المرتين لم يف بدين غرماء المعتبر لا يساع الا برضاهم وان كان يبيع بغير رضاهم لوصول حقه
 اليهم وكذا الحكم لو مات المعتبر والمستعير اه (قوله مضمونة) لان حق المرتين لازم محترم وتعلق ملكه بالمالية
 فجعل المالك كالأجنبي في حق الضمان وتطير العبد الموصى بخدمة اذا ألقاه الورثة ثم نوا قيمته اي شترى به ما عبد
 يقوم مقام الاول ثم المرتين يأخذ الضمان بدينه ان كان من جنس حقه وكان الدين حالا وان وجلا
 يحبس بالدين فاذا حل أخذه بدينه ان كان من جنس حقه والا حبسه بدينه حتى يستوفى دينه أفاده المصنف
 (قوله لكن لو أعور عينه) متعذر من باب الأفعال لا لازم من باب الأفعال والالوجب التأنيث ويدل عليه أيضا
 أن الكلام في جنابة المرتين على الرهن اه حاجي وهذا في العبد اذا كانت قيمته قدر الدين فان العين مقدرة
 بنصف الديه ودية العبد قيمته أما اذا كان الرهن دابة فذهب عنها فانه يسقط ربح الدين كما تقدم له ولو كان الدين
 أكثر من القيمة لا يظهر سقوط نصف الدين فلتحرر المسئلة (قوله فهو متافى) عبارة مع متن النقاية وجنابة
 المرتين على الرهن يسقط من دينه بقدرهما من الاسقاط أى تسقط تلك الجنابة بقدرهما من دينه له حال هو
 دراهم او ذنانير فالأضافة للعهد فان كان الدين غيرهما كالمكيل لم تسقط شيئا منه وكان الدين على الراهن
 والجنابة على المرتين لكن لو أعور عينه يسقط نصف دينه كافي الخلاصة (قوله عليهما) أى في النفس وما
 دونها شرح النقاية تملأ على وفي الهندية أما جنابته على نفس المرتين فهو عند أبي حنيفة وعندهما معتبرة
 فيدفع الراهن او يفدى ان رضى المرتين ويطلق الدين وان قال المرتين لا اطلب الجنابة لما في الدفع أو الفداء
 من سقوط حتى فله ذلك وبطلت الجنابة والعبد رهن على حاله هكذا أطلق الكرخي وفصل القاضي في شرح
 مختصر الطحاوي فقال ان كان العبد كله مضمونا بالدين فهو على الاختلاف وان كان بعضه مضمونا وبه ضمه
 أمانة جنابته معتبرة بالاتفاق فيقال للراهن ان شئت فادفع وان شئت فادفعه فان دفعه وقبل المرتين بطل الدين
 كله وصار العبد كله للمرتين وان اختار الفداء فخصه على الراهن ونصفه على المرتين بأن كانت قيمته ضعف
 الدين كافي الاصلاح فما كان من حصة المرتين يطل وما كان من حصة الراهن يفدى والعبد رهن على حاله اه
 وفي حاشية سرى الدين ما يحصله أن الجنابة من الرهن سواء كان أصلا أو تبعاعا على الراهن لا تعتبر أما على المرتين
 فانها لا تعتبر بجنابة الاصل أما جنابة الولد المولود بعد رهن أمه على المرتين فلا بد فيها من الدفع أو الفداء وعزاء
 الى الميسوط (قوله وعلى ما لها هدر) قال في شرح ملا على بن سلطان على النقاية وأما جنابة الرهن على مال
 المرتين فلا تعتبر بالاتفاق ان كانت قيمته والدين سواء اذا فائدة في اعتبارها لانه لا يتملك بها العبد لاستيفائه

لكن في الشريعة بلالية عن العمادية المستأجر
 أو المستعير اذا اختلفا ثم عاد الى الوفاق لا يبرأ
 عن الضمان على ما عليه الفتوى انتهى بقى
 لو اختلفا فالقول للراهن لانه ينكر الايفاء
 بماله ولو اختلفا في قدر ما أمره بالرهن به
 فالقول للمعتبر هداية اختلفا في الدين والقيمة
 بعد الهلاك فالقول للمرتين في قدر الدين
 وقيمة الرهن شرح تركمه (ولو مات مستعيره
 مفلسا) مديونا (فالرهن) باق (على حاله
 فلا يساع الا برضى المعتبر) لانه ملكه (ولو أراد
 المعتبر بيعه وأبى المرتين) البيع (بيع بغير
 رضاه ان كان به) أى بالرهن (وفاء والا لا)
 يساع الا برضا أى المرتين (ولو مات المعتبر
 مفلسا) عليه دين أمر الراهن بقضاء دين
 نفسه على غير ذلك (ليرسل كل ذي حق
 حقه) وان عجز لفقره فالرهن على حاله (كألو
 كان المعتبر حيا (ولو ورثته) أى ورثة المعتبر
 (أخذه) أى الرهن (بعد قضاء دينه)
 كموث (فان طلب غرماء المعتبر من ورثته
 يبيعهم فان به وفاء يبيع والا فلا يساع الا برضى
 المرتين) كما تملأ (و) اعلم أن (جنابة
 الراهن على الرهن) كالأبوة وضامونة
 بجنابة المرتين عليه ويسقط من دينه) أى
 دين المرتين (بشراها) أى الجنابة لانه
 أثاف ملك غيره فله ضمانة واذا لزمه وقده
 حل الدين سقط بقدرة ولزمه الباقي بالاتفاق
 لا بالرهن وهذا هو الدين من جنس الضمان
 والا لم يسقط منه شيء والجنابة على المرتين
 ولا المرتين أن يستوفى دينه اكن لو أعور
 عينه يسقط نصف دينه عنه فهو متافى
 وبرجندى (وجنابة الرهن عليهما) أى على
 الراهن أو المرتين (وعلى ما لها هدر)

أى باطل

(إذا كانت) الجناية (غير موجبة للقصاص) في النفس دون الأطراف إذا قودين طرفي العبد وحتر (وان كانت موجبة للقصاص معتبرة) فيقتص منه ويبطل الدين خاتمة وعبرة القهس ستاني وشرح المجمع يبطل الرهن (كجناية) أي الرهن (على ابن الراهن أو على ابن المرتهن) فانه معتبرة في الصحيح حتى يدفع به أو يقدي وان كانت على المال يباع كالوجني على الاجنبي اذ هو اجنبي لتباين الاملاك زيلبي (ولورهن عبدا يساوي ألفا بألف ورجل فرجعت قيمته الى مائة فقتله رجل وغرم مائة وحل الاجل فالمرتهن يقبضها) أي المائة (قضاء لحقه ولا يرجع على الراهن بشئ) كونه بالاقتل والاصل ان نقصان السعر لا يوجب سقوط الدين بخلاف نقصان العين فاذا كان الدين باقيا وبدا الاستيفاء فيصير مستوفيا الكل من الابتداء (ولو باعه) أي العبد المذكور (بمائة بأمر الراهن قبضه المائة قضاء لحقه ورجع بثمانيه) لانه لما كان الدين باقيا وقد أذن ببيعه بمائة كان الباقي في ذمته كأنه استردده وباعه بنفسه (ولو قتله عبدا قيمته مائة فدفع به افتكه) الراهن وجوبا بكل الدين وهو الألف (أقيام الثاني مقام الاول لحاودما وقال محمدان شاء افتكه بكل دينه أو تركه على المرتهن بدينه وهو المختار كما في الترمذ لا يسه عن المواهب لكن عامة المتون والشروح على الاول (فان جنى) ترك التفريغ أولى (الرهن خطأ فداء المرتهن) لانه ملكه (ولم يرجع) على الراهن بشئ (ولا) يملك أن يدفعه الى ولي الجناية) لانه لا يملك التملك (فان أبي) المرتهن من الفداء (دفعه الراهن) ان شاء (أو فداء وسقط الدين) بكل منهما (لو أقل من قيمة الرهن أو مساويا ولو أكثر بسقط قدر قيمة العبد) فقط (لا) يسقط (الباقى) من الدين ولو استهلك ما لا يستغرق رقبته فداء المرتهن فان أبي باعه الراهن أو فداء ولو قتل ولد الراهن انسانا أو استهلك ما دفعه الراهن وخرج عن الرهن أو فداء وبقي رهنه مع أمه وأما جناية الدابة فهدر

بالدين وتلك سكة بها هو القاشدة وان كانت قيمته أكثر من الدين فغن أبي خيفة انه ساعد بقدر الامانة لان ذلك الفضل ليس في ضمانه وعنه أنها لا تعتبر لان الفضل وان لم يكن مضمونا لحكم الرهن فيه ثابت وهو الحبس بالدين فصار بمنزلة المضمون اه (قوله غير موجبة للقصاص في النفس) أما هي فيستحق بئاده والمولى من دم ملوكه كاجنبي اذ لم يدخل في ملكه الا من حيث المالمية انتهى ملا على (قوله دون الأطراف) الاوضح أن يقول أما الأطراف فلا قود فيها الخ (قوله اذا قودين طرفي عبدا وحتر) لان الأطراف يسلك بها مسالك الاله والفتن عدم المماثلة (قوله ويبطل الدين) اذا حصل القصاص بالفعل لانعدام محل الاستيفاء وانظر ما اذا عفا عنه ولي الدم والظاهر أنه يبقى على رهنه وفي الحلبي انما يملك الدين اذا كان العبد مثل الدين أو أكثر وجهه أن التلف حصل في يد المرتهن فيضمن فقد ظهر وجه التعبير بالدين كما أن التعبير بالرهن له وجه أيضا اه وعبرة القهس ستاني نصها وفيه اشارة الى أن الرهن لو قتل الراهن أو المرتهن أو الاجنبي يقتص منه لانه - ترى حق الدم وبطل الرهن اه والظاهر أنه لا خلاف لانه اذا بطل الدين بطل الرهن (قوله وان كانت على المال يباع) قال في الهندية وأما حكم جنابته على سائر الاموال بأن استهلك ما لا يستغرق رقبته فان الدين يتعلق برقبته فيباع أو يقضيه الراهن أو المرتهن فاذا قضا المرتهن يبقى دينه ويبقى العبد رهنا على حاله لانه بالفداء استغرق رقبته عن الدين فيبقى العبد رهنا بدينه كالفداء عن الجناية وان أبي المرتهن أن يقضى وقضاء الراهن بطل دين المرتهن فان امتنع عن قضاء دينه يباع العبد بالدين ويقضى دين الغريم من ثمنه اه بتصرف ونعماء فيها (قوله اذ هو اجنبي) تعاميل لقوله بجنايته على ابن الراهن أو على ابن المرتهن (قوله فرجعت قيمته) بنقصان السعر اه جوى (قوله لا يوجب سقوط الدين) لانه فتور رغبات الناس وذا غير مضمون كببيع لم يقبض ومغصوب حتى لا يجب على الغاصب ضمان ما نقص بالسعر عند رد العين المقصوبة (قوله بخلاف نقصان العين) لانه بنقصان جزء منه يتقرر الاستيفاء اذا ابدى الاستيفاء (قوله وبدا المرتهن بد الاستيفاء) وبالهلاك يتقرر الاستيفاء وقيمه كانت في الابتداء ألفا فيصير مستوفيا للكل من الابتداء (قوله قضاء لحقه) أي له منه وعبر حائط الدين في الكتبخن (قوله لحاودما) مودة ومعنى أما صورة فظاهر وأما معنى فلان القاتل كالمقتول في الأدمية والشرع اعتبره حرا من حيث الأدمية دون المالمية ألا ترى الى استوائهم في حق القصاص فكذا في حق الدفع فصار كل الأول فأنهم وزاجع سعره ولو كان كذلك لم يستطع شئ من الدين فكذا ما قام مقامه (قوله ترك التفريغ أولى) لعدم ناهوره على ما قبله (قوله لانه ملكه) لا يظهر هذا التعليل ولو قال لان الجناية حصلت في ضمانه لكان أولى (قوله ولم يرجع على الراهن بشئ) لان الجناية حصلت في ضمانه فلو أنه رجع على الراهن لرجع الراهن عليه اه غاية (قوله دفعه الراهن الخ) عبارة الزيلبي قيل الراهن ادفع العبد أو فداء اه وهي تقتضى أجباره أن أبي (قوله وسقط الدين بكل منهما) لان العبد قد هلك بالدفع بسبب كان في يد المرتهن وكذا بالفداء لانه كالحاصل له بعوض اه زيلبي (قوله فداء المرتهن) قال الجوى في شرحه ولو أنلف عبدا الراهن ما لا يبر رقبته فان اذاه المرتهن فدينه بحاله وان أبي قيل للراهن به في الدين الا أن يحتار أن يؤدي عنه فيبطل الدين وان لم يؤد ويبيع يا خذرب دين العبد دينه فان فضل شئ من دين العبد ودين غيره مثل دين المرتهن أو أكثر فالفضل للراهن وبطل دين المرتهن لان الرقبة استحوذت بمعنى هو في ضمانه وان كان أقل سقط من دين المرتهن قدره وما فضل من دين العبد يبقى رهنا فان حل دين المرتهن أخذ منه والامسكه للعلول ولو كان الثمن لا يني بيد الغريم أخذ الثمن ولم يرجع بما بقي حتى يعتق فان أدى العبد لم يرجع لانه لم يشعه وتمامه فيه وضوءه في التبيين وبه يظهر ما في عبارة المؤلف من الاجمال (قوله دفعه الراهن الخ) ويحاطب بذلك ابتداء اهدم ضمانه على المرتهن قال الجوى في شرحه وجناية ولد الراهن لو قال المرتهن أنا أفدى قبل لانه محبوس بدينه به وله غرض صحيح بزيادة الاستيفاء ولا ضرر للراهن اه (قوله وأما جناية الدابة) قال في المنع ولورهن حيوانا من غير بني آدم جنى البعض على البعض كان هدر او يصير كأنه هلك باقاة مساوية ولورهن عبدين كل واحد منهما مساوي ألفا فقتل أحدهما الآخر أو جنى أحدهما على الآخر فيمادون النفس قل الارش أو أكثر لا تعتبر الجناية ويسقط دين الجنى عليه بقدره ولو كانا جميعا رهنا بالقتل أحدهما الآخر فلا دفع ولا فداء وبني القاتل رهنا بمائة وخمسين ولورهن عبدا أو دابة جناية الدابة على العبد ووجناية العبد على الدابة مفيدة حسب جناية العبد على عبدا آخر كذا في الجناية انتهى

وتصير كأنه هلك بأفقه سماوية وعامة في الخاتمة
(مات الراهن باع وصيه رهنه باذن مرتته
وقضى دينه) اقيامه مقامه (فان لم يكن له
وصي نصب القاضي له وصيا وأمره ببيعه)
لان نظره عام وهذا الورثة صغار اقلو كارا
خلفوا الميت في المال فكان عليهم تخلصه
بجوهره فروع رهن الوصي بعض التركة
لدين على الميت عند غريم من غرماته توقفت
على رضا البقية ولهم رده فان قضى دينهم
قبل الرد نفذ ولو اتحد الغريم جازو بيع في دينه
واذا ارتمى بندين للميت على آخر جاز درر
وفي معنى المفتي للمصنف لا يبطل الرهن بموت
الراهن ولا بموت المرتين ولا بموت ما يبيع
الرهن رهنا عند الورثة

(فصل في مسائل متفرقة)

(رهن عسيرة قيمته عشرة بعشرة فتمت فقال
وهو يساوي العشرة فهو رهن بعشرة) كما
كان ثم المعتبر فيه الزيادة والنقصان القدر
لا القيمة على ما أفاده ابن السكال وعليه
الفتوى ان انتقص شيء من قدره سقط بقدره
والافلا (ولورهن من شاة قيمتها عشرة بعشرة)
هذا قد لا بد منه لانه لو كان قيمتها أكثر من
الدين يكون الجلد أيضا بعضه أمانة بحسب
قنينة (فانت) بلاذنج (فدبغ جلدها) بما لا
قيمة له فلوله قيمة ثبت لمرتته حق حبسه
بما زاد دباغه وهل يبطل الرهن قولان
(وهو) أي الجلد (يساوي درهمه) فهو رهن به
بخلاف ما اذا ماتت الشاة المبيعة قبل القبض
فدبغ جلدها) حيث لا يعود البيع بقدره
على المشهور والفرق أن الرهن يتقرر بالهلاك
والبيع قبل القبض ينسخ به (ولو أبقى عبد
الرهن وجعل العبد بالدين ثم عاد يعود
الدين والرهن) خلافا لفرق (ونما الرهن كالولد
والنمر واللبن والصوف) والوبر والارث وفقر
ذلك (لراهن) لتولده من ملكه (وهو رهن مع
الاصل) تبعاله (بخلاف ما هو يدل عن المنفعة
كالكتب والابرة) وكذا الهبة والصدقة
(فانما غير داخل في الرهن وتكون للراهن)
الاصل أن كل ما يتولد من عين الرهن يسرى
اليه حكم الرهن

اه (قوله وتصير كأنه هلك) أي المبنى عليه (قوله لان نظره عام) قال في المنع لان القاضي نصب ناظر الحقوق
المسلمين اذا اجهزوا عن النظر لانفسهم وقد تعين النظر في نصب الوصي ليوثى ما عليه لغيره ويبستوفي حقوقه من
غيره اه (قوله توقف على رضا البقية ولهم رده) أي بقية الغرماء لانه ايتار به من الغرماء بالايقاء الحكمي
فأشبهه الايتار بالايقاء الحقيقي والجامع ما في كل واحد منهما من ابطال حق غيره من الغرماء الا ترى أن الميت
بنفسه لا يملك ذلك في مرض موته فكذلك من قام مقامه من (قوله نفذ) لزال المانع بوصول حقهم (قوله جاز)
أي الرهن من الوصي اعتبارا بالايقاء الحقيقي (قوله وبيع في دينه) لانه يباع فيه قبل الرهن فكذلك بعده من (قوله)
عند الورثة) أي أو الوصي المختار أو المتصوب وورثة الراهن يقومون مقامه كما سبق (خاتمة) اذا ارتمى الوصي
بدين للميت على رجل جاز لانه استيفاء فيملكه وله أن يبيعه ان وكل والا فلا باذن الراهن وكذا الوارثين الموصي
ومات قام الوصي مقامه الا أنه لا يبيعه لان الوكالة تبطل بعونه اه من (قوله وفي الخلاصة للمرتين أن يبيع ما يخاف
عليه الفساد باذن الحاكم ويكون غنارهما عنده اه وان باع بغير أمر القاضي كان ضامنا اه خاتمة ذكره الشلبي
في الحاشية والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(فصل في مسائل متفرقة)

(قوله وهو يساوي العشرة) الاولى حذفه لانه لو لم ينقص قدره ولكنه نقصت قيمته لا يقطع من الدين شيء (قوله)
فهو رهن بعشرة كما كان) ولا يبطل عقد الرهن لان ما صلح محلا للبيع صلح للرهن اذا التحية بالمالية فيها ما وانجر
لا يصلح لبدء البيع ويصلح لبقائه فان من باع عسيرة ففهم في يد البائع بقي البيع الا أنه يخبر بغير وصفه
كما لو تبيع فاذا صار خلا زال العارض قبل تقدره فكانت له لم يكن حوى عن الاكمل (قوله ثم المعتبر فيه)
أي في العسيرة المتختم ثم المتخلل (قوله القدر لا القيمة) لان العسيرة وانجر من المقدرات لان ما امام كميل أو موزون
وفيها نقصان القيمة لا يوجب سقوط شيء من الدين اه تبين وفي حاشية الشلبي عن الاتفاق ولكن هذا أي كونه
رهنا بعشرة مثلا اذا لم ينقص من مقداره بالتخمر والغالب النقصان فاذا انتقص سقط من الدين بقدره وانما
فيما نقصان المقدار لانه اذا انتقص شعره لا مقداره لا يقطع شيء من الدين اكن الراهن يضر كما اذا انكسر القلب
ان شاء فتنكه ناقصا بجميع الدين وان شاء ضمنه قيمته وبعث رهنا عندهما وعند محمد ان شاء فتنكه ناقصا وان شاء
جعله بالدين فكذلك في طرح الكافي وان لم تنتقص قيمته لا يخبر به فيبقى رهنا كما كان لانه لا ضرر في الجبر
على الفسك اه (قوله وعليه) أي على اعتبار القدر زيادة ونقصا وهذا التقرير يبع ذكره ابن السكال ناقله عن
التيين (قوله هذا) أي قوله قيمتها عشرة قيد لا بد منه أي بالنظر ان قوله فهو رهن بدرهم فانه ان زادت القيمة على
العشرة لم يكن رهنا به (قوله لانه لو كان قيمتها اكثر الخ) كما اذا كان الدين عشرة دراهم والشاة تساوي
عشرين وكان الجلد يساوي درهمه ما فالجلد رهن بنصف درهم أفاده في الهندية (قوله بلاذنج) أما اذا ذبحت
كانت بتمامها مضمونة (قوله بما لا قيمة له) بأن ترتبه أو شتمه اه شربة لالية (قوله وهل يبطل الرهن قولان) فقبل
يبطل الرهن فيه حتى اذا أذى الراهن ما زاد الدباغ فيه أخذه وليس له أن يجبه بالدين لانه لما حدث الدين الثاني
وصار به محبوسا حكا خرج من أن يكون رهنا بالاول حكما وقيل لا يبطل لان الشيء انما يبطل بما هو فوقه أو مثله
ولا يبطل بما هو دونه والرهن الثاني هنا دون الاول لانه انما يستحق حبس الجلد بالمالية التي اتصلت بالجلد
بحكم الدباغ وتلك المالية تبع للجلد لانها وصفه والوصف يتبع الاصل دائما والرهن الاول بما هو أصل
بنفسه وهو الدين فيكون أقوى (قوله وهو يساوي درهما) يعني اذا كانت قيمة الجلد يوم الرهن درهما وأما اذا
كانت قيمته يومئذ درهما فهو رهن بدرهم ويعرف ذلك بأن ينظر الى قيمة الشاة حية وسلوخة فان كانت قيمتها
حية عشرة ووقتها مسلوخة تسعة كانت قيمة الجلد يوم الارتهان درهما وان كانت قيمتها مسلوخة ثمانية كانت
درهمين انتهى عناية (قوله على المشهور) وهو قول الجمهور ومن المشايخ من قال يعود البيع (قوله يتقرر
بالهلاك) لان المرتين صار مستوفيا بالهلاك وبلاستيفاء تأكد عقد الرهن فاذا عادت المالية بالدباغ صادفت
عقدا فاعا فثبت فيه حكمه بقسطه (قوله وجعل العبد) بالبناء للفعول أي جعل الراهن أو القاضي العبد مقابلة
دين المرتين (قوله يعود الدين) أي لا يقدر نقصان عيب الباقي كما يأتي له (قوله خلافا لفرق) جعله كالمغصوب
والوجه للمذهب أن الرهن لا يملك بالدين وانما يقع بقبضه الاستيفاء من وجهه ويتم بالهلاك فاذا عا دظهر انه لم يتم

ونما لا فلا مجمع الفتاوى (واذا هلك النماء)
 بالمذكور (هناك مجازاً) لأنه لم يدخل تحت
 العقد مقصوداً (واذا بقى) النماء أى ولو حكم
 بأن أكل بالاذن فإنه لا يسقط حصة ما أكل
 منه فيرجع به على الراهن كما إذا هلك الأصل
 بعد الأكل فإنه يقسم الدين على قيمتهما
 فهسنانى كما ذكره بقوله (بعد هلاك الأصل
 فلك حصته) من الدين لأنه صار مقصوداً
 بالفكالك والتبع بقا له شئ إذا كان مقصوداً
 (و) حينئذ يقسم الدين على قيمته يوم الفكالك
 وقيمة الأصل يوم القبض ويسقط من الدين
 حصة الأصل وذلك النماء بحصته) كالمو كان
 الدين عشرة وقيمة الأصل يوم القبض عشرة
 وقيمة النماء يوم الفكالك عشرة فثلثا عشرة
 حصة الأصل فيسقط وثلاث عشرة حصة
 النماء فيفكك به (ولو أذن الراهن للمرتهن في
 أكل الزوائد) أى أكل زوائد الرهن بأن قال
 له مهم ما زاد فسككه (فأكلها) ظاهره يتم أكل
 غيرها وبه أفق المصنف قال الآن يوجد نقل
 يخص حقيقة الأكل فيتبع (فأكلها) بيان
 عليه) أى على المرتهن لأنه أنفقه باذن المالك
 والاطلاق يجوز تعليقه بالشرط والخط
 بخلاف التملك (ولا يسقط شئ من الدين)
 قال في الجواهر رجل رهن داراً وأباح
 السكنى للمرتهن فوقع بسكناه خلال وخرب
 البعض لا يسقط شئ من الدين لأنه لما أباح له
 السكنى أخذ حكم العارية حتى لو أراد منه
 كان له ذلك وفي المصنف رأت ولو رهن شاة
 فقال له الراهن كل ولها واشرب ابنها فلا
 ضمان عليه وكذا لو أذن له في غرة البستان
 فصار أكله كالأكل الراهن ثم نقل عن التهذيب
 أنه يكره للمرتهن أن يتفح بالزهر وأن أذن له
 الراهن قال المصنف وعليه يحمل ما في محمد
 ابن أسلم من أنه لا يحمل للمرتهن ذلك ولو بالاذن
 لأنه رباقت وتعليل يفيد أنها تصرفية فتأكله
 (وإن لم يفكك) الراهن (الرهن) بل بقى عند
 المرتهن على حاله (حتى هلك) الرهن في يد
 المرتهن (قسم الدين على قيمة النماء) أى
 الزيادة (ألقى أكلها المرتهن وعلى قيمة الأصل
 فما أصاب الأصل سقط وما أصاب الزيادة أخذ
 المرتهن من الراهن) كافي الهداية والسكافي
 والحانية وغيرهما

فبقى كما كان والدليل على أنه لا يملك به العين أن كفه على الراهن بخلاف المقصوب (قوله ونماء) هو بالمدة الزيادة
 انتهى مكي عن السمرقندي (قوله وهو رهن مع الأصل) فيجبه حتى يستوفى الدين كافي مسكين يعنى للمرتهن
 حينئذ إن شاء وان شاء تركه عند الراهن كافي الجوهرة اه مكي (قوله لأنه لم يدخل تحت العقد مقصوداً) بل هو
 تابع والتابع لا يسقط له إلا إذا قصد (قوله ولو حكم الخ) لأحاجة إليه لأن المصنف ذكره بعد بقوله ولو أذن الراهن
 للمرتهن الخ (قوله بأن أكل بالاذن) قال في التبيين ولو أذن الراهن للمرتهن في أكل زوائد الرهن بأن قال مهم ما
 زاد فسككه فما كاه فلا ضمان عليه ولا يسقط شئ من الدين لأنه أنفقه باذن المالك وهذه باحة والاطلاق يجوز
 تعليقه بالشرط والخط بخلاف التملك وإن لم يفكك الرهن حتى هلك في يد المرتهن قسم الدين على قيمة الزيادة التي
 أكلها المرتهن وعلى قيمة الأصل فما أصاب الأصل سقط وما أصاب الزيادة أخذ المرتهن من الراهن لأن الزيادة
 تلت على ملك الراهن بفعل المرتهن بتسليط منه فصار كأن الراهن أخذ وأنفقه فيكون مضموناً عليه فكان له
 حصة من الدين فبقى حصته هكذا ذكر في الهداية والسكافي وفتاوى قاضيان والهيوط وعزاه إلى الجامع اه وفي
 القهستاني وبني النماء ولو حكم كما إذا أكل الراهن أو المرتهن أو أجنبي من النماء بلاذن فإنه لا يسقط حصة
 ما أكل منه فيرجع به على الراهن اه (قوله فيرجع به على الراهن) أى وإن لم يهلك الأصل بقريئة ما بعده ولكنه
 يخالف المقام وإذا بقى الأصل فهو المحبوس بالدين (قوله لأنه صار مقصوداً بالفكالك) بفتح الفاء وكسر هاء دور
 (قوله وحينئذ يقسم الدين الخ) قال في التبيين لأن الولد صار له حصة بالفكالك والام دخلت في الضمان من وقت
 القبض فيعتبر قيمة كل واحد منهما في وقت اعتباره وهذا هو ذلك الولد قبل هلاك أمه قبل الفكالك هلك بغير شئ
 فيعلم بذلك أنه لا يقا له شئ من الدين الا عند الفكالك اه (قوله الآن يوجد نقل يخص حقيقة الأصل)
 قلت النقل يفيد التعهيم وهو ما ذكره بعد عن الجواهر من إباحة السكنى وإباحة الانتفاع وإباحة كل حقيقة
 (قوله والاطلاق) أى الإباحة اه حلي قال أبو السعود قد وقع الاختلاف في انتفاع المرتهن بزوائد الرهن باذن
 الراهن ففهم من قال بالسكراهة لأنه رباؤهم من قال بالإباحة كالأجنبي وعزاه في شرح التنوير إلى الجواهر ومثله
 في القضية والحانية وكثير من الشروح قال الجوى في حاشية الأشباه وعليه الفتوى اه ملخصاً (قوله ما في محمد
 بن أسلم) كذا وقع في المنع هنا قال الحلبي والذي في المنع أول كتاب الرهن عبد الله بن محمد بن مسلم اه ويمكن أنهما
 شخصان متغايران اتفاقاً على هذه المقالة (قوله أن أجره بلاذن) فيكون بمنزلة الغاصب إذا أجاز المقصوب من
 (قوله وإن باذنه فلا مال) أى فالأجرة لوقوع العقد عنه أفاده المصنف (قوله وبطل الرهن) حتى لا يسقط دين
 المرتهن به إلا أنه من المصنف المستأجر (قوله وتسلم المرتهن) أما إذا لم تسلمه المرتهن فإن الرهن لا يتم ولا يصح على
 الخلاف السابق (قوله فقبض المرتهن الثمن) أى ويكون إجازة البيع لتوقفه على إجازته كما سبق أى وبصيرته
 رهناً لقيامه مقامه (قوله فلامشترى) لأنه غناه ملكه (قوله فلا رهن) لأنه لم يستلمه المرتهن وهو باق على ملك
 الراهن (قوله والايكون رهناً) أى يكون رهناً أى مع من المبيع الذي قبضه قال في المنع عنها بخلاف ما إذا أكله
 المرتهن لأنه أكل ما أبيع له ولا يملك الراهن الرجوع بعد أكله والله تعالى أعلم اه (قوله لا يجب شئ) لما قدمه من أنه
 أخذ حكم العارية حتى كان له منعه (قوله لو من قنائة مملوكة) الأولى أن يقول لو المملوك كالأحرز به
 هما إذا سقاها من مباح فإنه لا شئ عليه (قوله ولا يطل الرهن) أى الا في حكم الضمان فإنه إذا هلك في يد الراهن
 هلك بغير شئ قال في شرح الوهبانية عن الهداية إذا أعار المرتهن الرهن للراهن لخدمته أو لعمل له فملاك قبضه
 خرج عن ضمان المرتهن لما فاة بين العارية والرهن فان هلك في يد الراهن بهلك بغير شئ لقوات القبض المضمون
 وللمرتهن أن يسترجعه إلى يده لأن عقد الرهن باق الا في حكم الضمان لئلا انتهى (قوله ويحبس بكل الدين) حتى
 إذا أوفاه الراهن قدر قيمة الباقي وأراد أخذه منه لا يجبر على دفعه لأن له في حبه غرضاً صحيحاً إذا قد يضطر
 الراهن إليه في دفعه إليه كل الدين أو يزيد سعره حتى يستوفى تمام دينه منه (قوله فالأجرة باطلة) أما لو استأجرها
 المرتهن فأنها تصح الأجرة ويطل الرهن فالعبرة للعقد الثاني كافي المسئلة الأولى في المواقف كما ذكره شارح
 الوهبانية عن الحانية ونصه قال قاضيان وإذا أقرت الرهن الرجل دابة يدين له على الزاين وقبضها ثم استأجرها
 المرتهن صححت الأجرة وبطل الرهن حتى لا يكون للمرتهن أن يعود في الرهن (قوله سقط بحساب نفسه) أى سقط
 من دين المرتهن ما نقصته قيمة الباقي بسبب إباحته (قوله ثم لما فرغ من الزيادة الضمنية) وهي غناه الرهن ومراعاة

بالضميمة ما لم يقع عليه الرهن قصد لا قوله والزيادة في الرهن تصح) مثل أن يرهن ثوبا بعشرة يساوي عشرة ثم يزيد
الراهن ثوبا آخر فيكون مع الأول رهنا بعشرة منقح (قوله وتعتبر قيمتها يوم القبض أيضا) أي كأنه قيمة الأول
يوم قبضه لأن كل واحد منهما دخل في ضمان المرتهن يوم قبضه فكان هو المعتبر (قوله لا تصح) فلا يكون
رهنا بالزيادة وأما نفس زيادة الدين على الدين صحيحة لأن الاستدانة بعد الاستدانة قبل قضاء الدين الأول
جائزة بالإجماع والفرق بين المسئلة أن الزيادة في الدين توجب الشروع في الرهن لأن الزيادة في الدين تثبت
ضمان الدين الثاني فيكون بعض الرهن مضمونا به وبعضه مضمونا بالدين الأول وذلك البعض مشاع فلا يجوز
بخلاف الزيادة في الرهن فإنها توجب تحول بعض الدين إلى الرهن الثاني لأن الدين ينقسم عليهم ما فصار الشروع
في الدين لافي الرهن وذلك غير مانع صحة الرهن ألا ترى أنه لو رهن شيئا بمائة من ألف درهم عليه جاز ولو كان
الشروع في الدين يمنع لما جاز (قوله في معقوده) كالمثلن (قوله أو عليه) كالبيع (قوله والزيادة في الدين ليست
منهما) بل الدين مطلقا كذلك أما كونه غير معقود عليه فظاهر وأما كونه غير معقود به فلو جوبه بسببه قبل عقد
الرهن وهذا يقي الدين بعد فسخ الرهن (قوله مع أنه نية في شرحه) الضمان إلى المصنف (قوله وقيمة كل من
العبد من ألف) قيده لأنه لو كان بخلافه يختلف الحكم قال في النهاية رجل رهن عند إنسان عبدا بألف درهم
ثم جاء الرهن بجارية وقال خذها مكان العبد فإنه يصح ذلك إذا قبض والأول رهن مادام في يده يهلك بالدين
والثاني أمانة يهلك من غير شيء فإذا قبض الثاني يخرج الأول من أن يكون رهنا رد الأول على الراهن أم لم يرد
ويكون الثاني رهنا لو هلك يهلك بقيمة نفسه لا بقيمة الأول اه أبو السعود فليست أمانة ليس فيه ما يفيد المخالفة
والذي في الهدية عن التناحية إذا رهن عبدا يساوي ألفا بجارية فقال خذها ورد إلى العبد فهو جائز
ولا يسقط ضمان الأول حتى يردّه والثاني أمانة في يده فإذا فعل ذلك صارت الجارية مضمونة فإن كانت قيمة الأول
خمسمائة وقيمة الثاني ألفا والدين كذلك فذلك يهلك يهلك بالألف وإذا كانت قيمة الثاني خمسمائة وقيمة الأول ألفا فذلك
يهلك بخمسمائة اه فحصل له أنه لا فرق (قوله فالأول رهن الخ) قال في المنع وتحقيقه أن الأول دخل في ضمانه
بالقبض والدين فلا يخرج عنه ما بقي إلا ينقض القبض فإذا كان الأول في ضمانه لا يدخل فيه الثاني لأنها مرضيا
بدخول أحده ما فيه فإذا زال الأول دخل الثاني في ضمانه ثم قبل بشرط تجديد القبض منه لأن يد المرتهن على
الذاني أمانة ويد المرتهن بد استيفاء وضمان فلا ينوب عنه وقبل لا يشترط لأن الرهن تبرع كالمهبة وعينه أمانة
وقبض الأمانة ينوب عن قبض الأمانة اه (قوله استخفافا لسقوط الدين) قال السيد الجوى في شرحه لأن
الرهن يضمن بالدين أو بجهته عند توهم الوجود كالدين الموهود ولم يبق الدين ولا جهته لسقوطه (قوله فيصير
خاصا) فإذا هلك عنده ولم يردّه لزمه كل قيمته (قوله لأنه استيفاء) أي لا إسقاط والضمير يرجع إلى الصلح (قوله هلك
بالدين) قال في التبيين ووجه الفرق أن الإبراء يسقط به الدين أصلا وبلا استيفاء لا يسقط لقيام الموجب وهو
السبب الموجب للدين لكن يكون المقبوض مضمونا على القابض فيلتحقان قصاصا ومعناه أن دين كل واحد
منهما على صاحبه يبقى على حاله لعدم الفائدة في المطالبة كل واحد منهما صاحبه لأن كل استيفاء يوجد يعقب
مطالبة له فيؤدي إلى الدور فتترك المطالب لعدم الفائدة فاما الدين نفسه فتثبت في ذمة كل واحد منهما فإذا هلك
الرهن يفتقر الاستيفاء الأول وهو الاستيفاء بقبض الرهن ويتقضى الاستيفاء الثاني الذي هو الحقيقة اه (قوله
أو شراء أو صلح) هذا يفيد أنهم ما باطلان وبأق ما يفيد أن الصلح صحيح ومثله الشراء فيما يظهر والاعتقاد على ما يأتي
(قوله لأنه في معنى الإبراء بطريق الاداء) جواب عما يقال أن الدين في الحوالة انتقل من ذمة الراهن إلى ذمة
المحال عليه وحينئذ فلا وجه لهلاك الرهن بالدين وحاصل الجواب أن الحوالة بمنزلة إبقاء المحصيل الدين وإدائه
(قوله ومفاده) أي مفاد التقييد بالبطلان بالحوالة (قوله عدم بطلان الصلح) أي في صورة ما إذا صلح المرتهن
على شيء عن دينه به ثم هلك الرهن هذا المذاد لا يتم مع قوله سابقا أو صلح فإنه استيفاء فإذا أدى بدل الصلح بطل
الصلح وثبت الدين فإذا هلك الرهن هلك بالدين ولو أبدل الصلح بالشراء كان أولى لكن عبارة القهستاني الآتية
بعد صريحة في عدم بطلان الصلح وإذا قلنا بصحة الصلح فإنه يرجع على المرتهن بالدين وطابت العين له وكذا يقال
في الشراء (قوله وإن الدين الخ) هذا إذا يؤخذ من التعليل الذي ذكره القهستاني وعبارته وتبطل الحوالة بالهلاك
لحصول الاستيفاء كما في النظم وغيره وفيه اشعار بأن الدين ليس بأكثر من قيمة الرهن والافئني أن لا تبطل الحوالة

وفي الجواهر الأصل أن الاتسلاف بأذن
الراهن كاتلاف الراهن بنفسه لتسليطه
وفيها أباح للمرتهن إخضاعه للمرتهن من أن
يؤجره قال لا قبيل فلو أجره ومضت المدة
فلا جرة له أم للراهن قال له أن أجره بلا إذن
وإن باذنه فللمالك وبطل الرهن وفيها رهن
كرما وتسلمه المرتهن ثم دفعه للراهن ليستقيه
ويقوم بمصالحه لا يبطل الرهن رهن كرم أو أباح
غيره ثم باع الكرم فقبض المرتهن الثمن إن غيره
حصل بعد البيع فله المشتري وإن قبله فللراهن
إن قضى دين المرتهن ولا يكون رهنا ويجعل
البيع رجوعا عن الإباحة فإنها تقبل الرجوع
تماما وفيها زرع المرتهن أرض الرهن أن أبيع له
الاتساع لا يجب شيء وإن لم يبع لزمه نقصان
الأرض وضمان الماء لو من قناة مملوكة فليحفظ
زرعها الراهن أو غيرها بأذن المرتهن ينبغي
أن تبقى رهنا ولا يبطل الرهن فتيه استحق
الرهن ليس للمرتهن طلب غيره مقامه
استمر بحضه إن شائعا يبطل الرهن فيما بقي
وإن مفروضا بقي فيما بقي ويجبس بكل الدين
لكن هلك بحضه دأجره لغيره ثم رهنا
منه صح وبطلت الإجارة ولو ارتهن ثم أجره
من راحته فالإجارة باطلة أبق الرهن سقط
الدين كهلاكه فإن عادت سقط بحساب نقصه
لأن الباقي عيب حدث فيه ثم لما فرغ من
الزيادة الضمنية ذكر الزيادة القصدية فقال
(والزيادة في الرهن تصح) وتعتبر قيمتها يوم
القبض أيضا (وفي الدين لا) تصح خلافا
للساني والأصل أن الحاق الأصل بالعقد
انما يصح وإذا كانت الزيادة في معقوده
أو عليه والزيادة في الدين ليست منهما
(فان رهن) نسخ المتن والشرح بالفهم
أنه نية في شرحه على أنه انما عطفها بالواو
لألفاظ ليفيد أنها منسلة مستقلة لا فرع
لأولى فتبه (عبد بألف فدفع عبد آخر رهنا
مكان الأول وقيمة كل من العبد من ألف
فالأول رهن حتى يردّه إلى الراهن والمرتهن في
الآخر أمين حتى يجمله مكان الأول) بأن يرد
الأول إلى الراهن حينئذ يصير الثاني مضمونا

(أبرأ المرتين الراهن عن الدين أو ربه منه
ثم هلك الرهن في يد المرتين هلك بغير شيء)
استخفافا لسلطة قوط الدين إذا منعه من
صاحبه فيصير غاصبا بالتمنع (ولو قبض المرتين
دينه) كله (أو بعضه من رهنه أو غيره)
كاستطوع (أو شري) المرتين (بالدين عينا
أو صالح عنه) أي عن دينه (على شيء) لأنه
استخفافا (أو أحوال الراهن مستتمه بدينه
على آخر ثم هلك رهنه معه) أي في يد المرتين
(هلك بالدين ورد ما قبض إلى من أذى)
في صورة إيفاء رهن أو مستطوع أو شراء
أو صلح (وبطلت الحوالة) وهلك الرهن
بالدين لأنه في معنى الإبراء بطريق الاداء
هداية ومفاد عدم بطلان الصلح وأن الدين
ليس بأكثر من قيمة الرهن والافتيحي أن
لا تطل الحوالة في قدر الزيادة فهو متأنى
(وكذا) أي كما يهلك الرهن بالدين في الصورة
المذكورة يهلك به أيضا (لو تصادق على أن
لادين) عليه (ثم هلك الرهن) بالدين فكأنهم
وجوب الدين تصادقهما على قيامه فتكون
المطالبة باقية بخلاف الإبراء فإنه يسقط
الدين أصلا (كل حكم) عرف (في الرهن
الصحيح فهو والحكم في الرهن الفاسد) كافي
المعادية قال وذكر الكرخي أن المقبوض
بحكم الرهن الفاسد يتعلق به الضمان وفيها
أيضا (وفي كل موضع كان الرهن مالا والمقابل
يه مضمونا إلا أنه فقد بعض شرائط الجواز)
كرهن المشاع (بمعنى الرهن) لوجود شرط
الانعقاد لكن (بصفة الفساد) كالفاسد من
البسر (وفي كل موضع لم يكن) الرهن
(كذلك) أي لم يكن مالا ولم يكن المقابل به
مضمونا (لا ينعقد الرهن أصلا) وحينئذ
(فإذا هلك هلك بغير شيء) بخلاف الفاسد فإنه
يهلك بالأقل من قيمته ومن الدين ومن مات
وله غرماء فالمرتين أحق به كافي الرهن الصحيح
فرع رهن الرهن باطل كما حذرناه في العارية
بمعز بالوهابية وفي معاباتها قال
وأي رهن لا يرام انفكاكه
ومجنيه لومات بالموت بشرط

فيما زاد عليها إلا الاستيفاء التام لم يتحقق وإلى أن الصلح لم يبطل اه (قوله لو تصادق على أن لادين عليه ثم هلك
الرهن) هذا أحد قولين والصواب أنه يهلك أمانة قال في التبيين وذكر الاستيعابي أنه ما إذا تصادق قبل الهلاك ثم
هلك الرهن اختلف مشايخنا فيه والصواب أنه لا يهلك مضمونا اه أما إذا تصادق أن لادين بعد هلاك الرهن بقي
ضمان الرهن لأن الدين كان واجبا ظاهرا حين هلك وجوب الدين ظاهرا يكفي لضمان الرهن فيصير مستوفيا
فيرجع الراهن على المرتين بقيمة الرهن إن لم تكن زائدة على الدين (قوله تصادقهما على قيامه) أي بعد تصادقهما
على عدمه فتوهم الدين بوجود (قوله يتعلق به الضمان) صوابه لا يتعلق به الضمان أصلا كافي شرح الوهابية
وأفاد أن القول بالضمان هو ظاهر الرواية وهو ما في التهمة وغيرها (قوله كرهن المشاع) أي بدين أخذه بمقابلته
فلو كان الرهن بدين كان عايبه قبله والمسئلة بحالها لا يكون للمرتين حق حبس المرهون حتى يستوفي الدين
ذكر المصنف وقد قدمناه عنه (قوله لم يكن الرهن كذلك) كما إذا رهنه مدبرا أو أم ولد فان للراهن أن يأخذ
الرهن لأن رهنه ما بطل من (قوله ولم يكن الخ) الواو بمعنى أو كما إذا رهن عينا بخمر مسلم أخذها منه (قوله
بخلاف الفاسد) مستغنى عنه بقول المصنف كل حكم في الرهن الصحيح فهو والحكم في الرهن الفاسد (قوله رهن
الرهن) سواء كان من رهن أو مرتين (قوله باطل) أي إذا لم يجره المرتين فإنه من جملة التصرفات التي تقبل
القسح قال في الهداية أما الذي يلحقه القسح لا يتخذ بغير رضا المرتين ولا يبطل حقه في الحبس وإذا قضى الدين
وبطل حقه في الحبس نفذ التصرفات كلها اه (قوله كما حذرناه في العارية) حيث قال فيها وأما الرهن فكالودبعة
وقال المصنف في العارية ولا تؤجر ولا ترهن كالودبعة (قوله وأي رهن لا يرام انفكاكه) الجواب أنها النفس
قال الله تعالى كل نفس بما كسبت رهينة والمعنى أن كل نفس رهنت بكسبها عند الله تعالى انتهى حابي (قوله
ومجنيه لومات بالموت بشرط) بمعنى أي جان إذا مات من جن عليه يجب شطر الدية وإن عاش فجب الدية كاملة
الجواب ختان الحشفة إن مات الصبي وجب عايبه نصف الدية وإن عاش وجبت كاملة وكذلك في العبد
يجب نصف القيمة وعماها لانه حصل التلف بأذن فيه وهو قطع الحشفة وغيره أذن فيه وهو قطع الحشفة
اه حابي (قوله ومجنيه الخ) خير لمبدأ محذوف تقديره أي جان وخبر بشرط يعود إلى الواجب بالجنسية (قوله
هذا التعمير) الاوضح حذف ال والمعنى هذا نفس يرويان قوله تعالى كل نفس الآية ويحتمل أن الخبر محذوف
تقديره تعبير كل وهذه العبارة توجد في بعض النسخ والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

(كتاب الجنابات)

(قوله لصيانة المال) أي شرع لصيانة الدين عن التوى والتلف بالتوثيق به (قوله وحكم الجنابة) وهو القصاص
أو الدية والتكفارة وحرمان الارث (قوله لصيانة النفس) أي شرع لصيانتها وبها يعرف محرم راحة الله تعالى
لعباده حيث شرع لهم ما يزيل الجنابة عن جنائسه وما ثبت للمعنى عليه بسبب الجنابة ومحاسنها محاسن الحدود
وسببها سيئها ونشرطها ككون المحل حيوانا قال العلامة المتقدم وظهور في المناسبة أن في كتاب الرهن
ذكر جنابات متعددة من الراهن والمرتهن والرهن على الراهن أو المرتهن أو ابنيهما أو عبيدهما وغير ذلك فلما كثرت
فيه ذكر وقوع الجنابات ناسب أن يعقب بها ولو جعلت جنابة الرهن وما معه في آخر كتاب الرهن لكانت
المناسبة أتم اه (قوله والمال وسيلة) جواب عما قال كان الأولى تقديم الجنابات لأهميتها بتعلقها بالنفس
(قوله اسم لما يكتب) فهو مصدر مراد به اسم المفعول وحينئذ لا حاجة إلى جواب آخر عن جمعه مع أنه مصدر
لأنه أغاير السؤال إذا كان باقيا على مصدرية (قوله والجنابة بما حل بنفس واطراف) أي في هذا الكتاب
والاجنابات الحج لم تتعلق بنفس الآدمي ولا طرفه مع إطلاق الفسقة عليها الجنابة اه شربلاي والجنابة
على النفس تسمى قتلًا وعلى ما دون النفس تسمى قطعًا وجرحا والقتل فعل يضاف إلى العبد نزول به الحياة وزوال
الحياة بدون فعل العبد يسمى موتا اه شمس (قوله خمسة) هذا تقسيم الشيخ أبي بكر الرازي وتبعه القدوري
في مختصره وجهه خمسة ثلاثة عدا وشبهه عدا وخطا وصاحب النافع قال القتل على أربعة أوجه عدا وشبهه عدا
وخطا والقتل بالتسبب ولم يذكر ما أجرى مجرى الخطا لأن حكمه حكم الخطا فلم يفرده نوعا قاله الاتقياني قلت
واعل محمد رحمه الله تعالى اقتصر على الثلاثة ولم يذكر النوعين الآخرين وهما القتل بسبب وما جرى مجرى الخطا
لأن قصده بيان القتل الذي فيه مباشرة والقتل بسبب ليس فيه مباشرة وأما ما جرى مجرى الخطا فإنه وإن كان

فيه مباشرة لكن لما كان حكمه حكم الخطأ لم يذكره والله تعالى الموفق اه شلبي في الحاشية (قوله والا فانواعه كثيرة ~~مكرج~~ الخ) قال العلامة الوافي هي غير خارجة عن الاقسام الخمسة التي ذكرها الرازي غير انه لم يرتب عليها القود ولا الدية لكونها باذن الشارع اه ابوالسود (قوله وهو ان يعتمد ضربه) قال في الذخيرة قدمت ان يضرب يد رجل فاصاب عنقه فهو عمد وقود ولو اصاب عنق غيره فهو خطأ قال صاحب المجتبى وهذا تبين ان قصد القتل ليس بشرط لكونه عمدا اه شلبي (قوله بالآلة تفرق الاجزاء) انما شرط في الآلة ذلك لان العمد هو القصد ولا يوقف على القصد الا بدليل ودليله استعمال القاتل آله فاقم الدليل مقام المدلول لان الدلائل تقام مقام مدلول لانها في المعارف التقنية الشرعية اه مخ وفي البرازية حتى تنور او التي فيه انسانا أو ألقاه في النار يجب القصاص كالسلاح وكذا كل ما لا يلبث اه أي لا يمكث اذا ضرب بل ينفذ قال المكي - مانعه قال الرمي وكل ما لا يلبث عادة الخ صريح في ان الآلة تل بالبنقرة عمدا اه وفي حاشية أبي السعود لم يكن فالقتول بالبنقرة يقتصر له اذ هي آلة يقصد به القتل وتخرج وتفرق الاجزاء قال شيخنا وقد رجع الى هذا من كان ينزع في كون القتل بها عمدا موجبا للقصاص اه وفي حاشية الشلبي عن ابن الاثير اللبث الا بطاء والتأخر (قوله مثل سلاح) قال في المصباح السلاح ما يقا تل به في الحرب ويدافع اه وفي المغرب عن اللبث السلاح ما يعتد به في الحرب من آلة الحديد والسيف وحقه يسمى سلاحا اه (قوله ومنقل لومن حديد) قال في شرح الطحاوي العمد ما تمم قتله بالحديد كالسكين والسيف أو ما كان كالسيف يدسوا كانه - مدة يضع بضعا وليس له - مدة ولكن يرض رضا كالعمد وسنجات الميزان أو غيرها أو طعن بالرمح أو الابرة أو الاشني بعد ان يقع عليه اسم الحديد سواء كان الغالب عليه الهلاك أو لم يكن لان الحديد منصوص عليه لقوله عليه الصلاة والسلام لا قود الا بالسيف وفي رواية لا قود الا بالسلاح وفي رواية لا قود الا بالحديد والمنصوص عليه لا يمتد فيه الماعى وكذلك ما كان من جنس الحديد مثل الصفو والرصاص والفضة والذهب والنحاس والالونك سواء قتله بضعا أو رشا وما كان من غير جنس الحديد ان عمل الحديد فهو عمد والافلا كما اذا احرقه بالنار فهو عمد لانها تعمل عمله لانها تشق الجلد وكذلك ما كان له - تدعمل عمل السيف كالزجاج وليطة القصب وحجره حديد ما يضع بضعا أو يدمن كخشب له - تديجرح فهذا يعمل عمل الحديد فهو عمد اه وقال نحر الدين قاضي خان في فتاواه ظاهر الرواية في الحديد وما يشبهه الحديد كالنحاس وغيره لا يشترط الجرح لوجوب القصاص وقال في الاجناس ذكر في الشروط الكبير انه لا قصاص في العمود الحديد لانه لا يجرحه اه اتفاق قال شيخ شيخنا قاسم في حاشيته على شرح المجمع فعلى ظاهر الرواية العبرة بالحديد نفسه سواء جرح ام لا وعلى رواية الطحاوي العبرة للجرح نفسه حديد اه كان أو غيره قال في النبايع وهذه الرواية اصح اه وظاهر صنيع الزيلعي اختيارها اه شلبي في حاشيته قلت فعلى ظاهر الرواية لا شك في وجوب القصاص بالقتل بالبنقرة لانها من جنس الحديد وعلى الاصح يقتصر أيضا لجرحها فان نظرنا الى ظاهر الرواية وجب القصاص بالقتل بها وان لم تجرح وعلى الاصح يجب اذا جرحت فليست مثل قال في حاشية أبي السعود بعد نقل كلام نحر الدين قاضي خان وهو ظاهر في ترجيح عدم اشتراط الجرح في الضرب بالحديد ونحوه لكونه ظاهرا للرواية ومقابل ظاهرا للرواية رواية الطحاوي عن أبي حنيفة فعلى رواية الطحاوي يعتبر الجرح سواء كان حديد أو عمودا أو حجرا بمد أن يكون آلة يقصد بها الجرح قال الصدوق والشهد وهو الاصح اذا اعتبر عند أبي حنيفة الجرح كذا في النبريلانية عن الخلاصة فقد اختلف الترجيح اه (قوله وزجاج) يسلم عليه محتمل لانه قد يكون غير محدد للخنه (قوله وابرة في مقتل برهان) هذه رواية وفي اخرى لا قصاص بها أصلا لانه لا يقصد به القتل عادة اقاده أبو السعود (قوله وإمطة) بكسر اللام قشر القصب اللزق به اه جوى (قوله كافي الكفاية) ونحوه في الخزنة والنهاية جوى عن المقدسى (قوله كل ما به الذكاة) أي كل آلة يحصل بها الذكاة يترتب على القتل بها القود ولا يعكس كليا لان الشرط في الذكاة فري الاوداج وانهار الدم وهذا لا يحصل الا بمحدد لا بمسلة وابرة قد بر (قوله وفي حديد غير محدد) أي وفي القتل بحديد غير محدد لم يجرح (قوله واحاء التنور الخ) قال في المنخر رجل احى تنورا ورعى عليه انسانا أو ألقاه في نار لا يستطيع الخروج عنها عليه القصاص بمنزلة السلاح وكذا كل ما لا يلبث عادة كالسلاح اه وظاهر ان التقيد بعدم استطاعة الخروج يجري في التنور أيضا فاذا استطاعه ولم يخرج فهو لا كباختياره ويراجع حكمه (قوله

• كتاب الجنابات •

مناسبتة ان الرهن أصبانه المال وحكم الجنابة أصبانه النفس والمال ومصلحة النفس فقدم ثم الجنابة لانه اسم لما يكتب من الشر وشرع اسم لعل محترم حل بمال أو نفس ومن الفقهاء الغصب والسرقه بما حل بمال والجنابة بما حل بنفس وأطراف (القتل) الذي يتعلق به الاحكام الاتية من قود ودية وكفارة وانهم وحرمان ارض خمسة والا فانواعه كثيرة كرجم وصاب وقتل حربي الاول (عمد وهو ان يعتمد ضربه) أي ضرب الادى في أي موضع من جسده (بالآلة) تفرق الاجزاء مثل (سلاح) ومنقل لومن حديد (ومحدد من خشب) لونه يذوهر (ومحدد من خشب) وزجاج (ومحدد من خشب) وابرة في مقتل برهان (وابطة) وقوله (ونار) عطف على محدد لانها تشق الجلد وتعمل عمل الذكاة حتى لو وضعت في المذبح فأحرقت العروق أكل يعفى ان سال به الدم والا لا كما في الكفاية قلت وفي شرح الوهبانية كل ما به الذكاة به القود والا فلا اتى وفي البرهان وفي حديد غير محدد كالفنعة روايتان اظهرهما انه عمد وفي المجتبى واحاء التنور يكتفى للقود وان لم يكن فيه نار

وان لم يكن فيه نار) نقل في المجتبى عن بعض أهل المذهب انه الصحيح وفي حاشية أبي السعود عن الحاشية ولا فرق
في كون القتل بها عدا موجباً للقصاص بين أن يكون أحرقه بها أو ألقاه فيها سواء مات في يومه ذلك أم لا إذا استقر
صاحب فرائض حتى مات وان كان يحيى ويذهب ثم مات لم يقتل اه (قوله وفي معين المفتي) مستغنى عنه بما نقله
عن البرهان وفي شرح الوهبانية في الابرة القود في ظاهر الرواية اه (قوله بما لا تطيقه البنية) قال في القاموس
البنية بالكسر والضم ما يبنى به والبنية كقضية الكعبة شرفها الله تعالى اه والمراد بها هنا جسم الآدمي لانه بناء
الله تعالى (قوله وهو وجبه الاثم) قال عليه الصلاة والسلام لا زال الدنيا أهون على الله من قتل امرئ مسلم اه بنين
(قوله فان حرمة الخ) الاولى وحرمة الخ (قوله وهو وجبه القود عينا) وقال الشافعي رضي الله تعالى عنه هو
غير متعين بل الولي تخيير بينه وبين أخذ الدية ولنا قوله تعالى كتب عليكم القصاص في القتلى والمراد به العمد
لانه اوجب في الخطا الدية بقوله تعالى ومن قتل مؤمناً خطأ الآية وقال عليه الصلاة والسلام العمد قود أي
وجبه قود فان نفس العمد لا يكون قوداً وقد صرح الاكل في العتابة بأن الحديث مشهور وفي النهاية ان خبر
الواحد لما صلح مينا لجل الكتاب كما في بيان قدر مسح الرأس فأولى أن تصلح السنة المشهورة التي تلقاها الناس
بالقبول مينا لما سكنت عنه الكتاب اه مخ (تنبيه) اغايجب القود في العمد اذا كان القاتل من أهل العقوبة بأن
كان عاقلاً بالغاً مختطاً باسماً كان أو كافراً ذكراً كان أو أنثى حرّاً كان أو عبداً والمقتول معصوم الدم عصمة الدية
وليس بينهما ما يشبه ملك ولا شبهة ولادة أي لا يكون ولده وان سفل وأن لا يكون مملوكاً ويقتص بالسيوف ولا يقتل
بما يقتل به لان المماثلة في القصاص ليست بشرط عندنا وعند الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه يقتل بما يقتل
به اه شلبي عن الاتقاني ومحل القود ان لم يعرف الاولياء أو بعضهم فاذا اغايب بعضهم ثم قتله العاني ذكر في البدائع
انه يجب عليه القصاص عند عامة العلماء وقال بعض الناس لا يجب ثم قال ولو عفا أحد هـ ما فقتله الاخر ينظر
ان قتله ولم يعلم بالعفو أو علم به لكنه لم يعلم بالحرمة لا قصاص عليه عند أصحابنا الثلاثة وعند زفر عليه القصاص
قال وان علم بالقود والحرمة عليه القصاص لان المانع من الوجوب الشبهة وانما نشأت من الظن ولم يوجد على
المقتول نصف الدية انتهى سري الدين قال الشلبي في حاشيته تقدم في المستأمن ان من قتل مسلماً لا ولي له
أو سراً بجاءه ما بان فأسلم فان كان خطأ فدينه على عاقلته وان كان عمداً يجب عليه القصاص أو الدية ينظر فيهما
الامام فأيهما رأى اصلح فعل ولا يجوز العفو مجزئاً اه وفي حاشية المكي عن الشلبي ثم العفو في القصاص لمن له
القصاص وهو عندنا وعند الامام الشافعي وأجدوا كثر أهل العلم كل وارث وخرج من ذلك الميت والزهرى
والاوزاعي والحسن وقتاده وابن شبرمة التمام وعند مالك القصاص للعصبات اه بتصرف وفي حاشية
أبي السعود ويستحق القصاص من يضمن ميراثه على فرائض الله تعالى يدخل فيها الزوج والزوجة وكذا الدية
كما في الحاشية واذا انفردت الزوجة استوفت القصاص لانه يثبت لكل وارث كلاً اه (قوله فيصيح صلحاً ولو بمنزل
الدية) قال في الجوهرية ثم انه اذا صلح الاولياء على مال باز قليلاً كان أو كثيراً من جنس الدية أو من غير جنسها
حالا كان أو مؤجلاً اه (قوله لانها كبيرة محضة) انشأ اعتبار الخبر وفي غالب النسخ لانه قال في المخ واما ان الكفارة
دائرة بين العباد والعقوبة فلا بد أن يكون سببها أيضاً ذاتاً بين الخطر والاباحة تتعلق بالعبادة بالمباح والعقوبة
بالمحذور وقتل العمد كبيرة محضة فلا تناط به كسائر الكبائر مثل الزنا والسرقة والربا ولا يمكن قياس العمد على
الخطا لانه دونه في الاثم فشرعيته الدفع الادنى لا يدل على شرعيته الدفع الاعلى والكفارة من المقدرات فلا يجوز
اثباتها بالقصاص وقال الشافعي رضي الله تعالى عنه تجب اعتباراً بالخطا بل أولى لانها شرعت لحوالا اثم وهو
في العمد اكبر فكان ادعى الى ايجابها اه بتصرف (قوله والثاني شبهه) بفتح الشين والباء ويجوز أن يكون بكسر
الشين وسكون الباء أي نظيره معي شبهه عمد لان فيه معنى العمدية باعتبار قصد الذاعل الى الضرب ومعنى الخطا
باعتبار عدم قصد العمد الى القتل لان الآلة التي استعملها ليست آلة القتل والمماثل انما قصد الى كل فعل بالآلة
فكان خطأ يشبه العمد اه درر (قوله أي بما لا يفرق الاجزاء) قال في شرح الطحاوي وأما شبه العمد فهو أن
يضرب بشئ الغالب فيه الهلاك كملقة التصارين والجمر الكبير والعصا الكبير ونحوه فاذا قتل به فهو شبه العمد عند
أبي حنيفة وعند هـ اه عمد واما اذا عمد قتل به بعضاً صغيراً وبجبر صغيراً أو بليطة وكل ما لا يكون الغالب فيه الهلاك
كالسوط ونحوه فهذا شبه العمد بالاجماع واذا تابع الضرب حتى مات فهو شبه العمد عند أبي حنيفة وعند هـ اه

وفي معين المفتي للمصنف الابرة اذا اصاب
المقتل فقتله القود والا فلا يلحقه وقال
والثلاثة ضربه قصد اجمالا تطيقه البنية
كغيب عظم عمد (وموجب الاثم) فان
حرمة أشد من حرمة اجراء كلمة الكفر
لجواز لم يكن بخلاف القتل (و) وجبه
(القود عينا) فلا يصح ما لا يترافى
فيصح صلحاً ولو بقتل الدية أو كثر في كل
من الحقاير (لا الكفارة) لانها كغيرها
محضة وفي الكفارة معنى العباد فلا ينط
بها قاتل لكن في الحاشية لو قتل مملوك أو ولده
المملوك لغیره عمد ا كان عليه الكفارة (و) الثاني
(شبهه وهو أن يقتل ضربه بغير ما ذكر)

في ذلك لعدم ما يوجب (قوله حالة النوم) أي نوم المقتول (قوله ان ابقى دما) المراد أنه سال منه الدم حتى مات
كافي القنية (قوله ينهر) الذي في الوهبانية يقطر وفي القاموس انهم رالدم اظهره وأسأله (قوله كأنه انقلب) ولكن
سقط من سطح على انسان فقتله أو سقط من يده لينة أو خشبة وأصاب انسانا فقتله أو كان على دابة فوطئت
انسانا هندية عن المحيط وفي التبيين وقوله كأنه انقلب على رجل يان لما جرى مجرى الخطا لان هذا ليس بخطا
حقيقة لعدم قصد النائم الى شيء حتى يصير مخطئا لمقصوده ولما وجد فعله حقيقة وجب عليه ما أتلفه كفعل الطفل
فجعل كأنه لا يخطئ لا يخطئ (قوله الكفارة) وهي المذكورة في آية النساء قال في البرهان ولا اطعمام
فيها لانه غير مشروع في كفارة القتل لان الله جل ذكره لم يذكره واثبات الابدال بالراى لا يجوز اه (قوله والدية
على العاقلة) وهي من الابل اخماسا لحديث ابن مسعود رضي الله تعالى عنه دية الخطا اخماسا عشرون حقة
وعشرون جذعة وعشرون بنت لبون وعشرون بنت مخاض وعشرون ابن مخاض أو ألف دينار وعليه
الاجماع أو عشرة آلاف درهم جوى ملخصا (قوله والاثم دون اثم القتل) قال في التبيين وبهذا النوع من القتل
لا يأن اثم القتل وانما يأن اثم ترك التحرز والمباينة في التثبت لان الافعال المباحة لا تجوز مباشرتها الا بشرط
أن لا يؤذى أحدا فإذا آذى أحدا فقد ترك التحرز فبأنه ولفظ الكفارة ينبئ عن ذلك لانها مستترة ولا ستر
بدون الاثم اه وهذا فيما اذا قصد مباحا أو لا فاذا قصد قتل شخص فأصاب غيره فقتله فالظاهر أن اثم هذا اشد
من قصد مباحا وهل هو اثم قتل يحزر والله تعالى أعلم (قوله وواضع حجر) أي اذا لم ينهه غيره أما اذا نهيته غيره
فقطب به انسان فالنهيان على الذي نهيته لتسجته فعل الاول فكان هو المتسبب (قوله في غيره لمسكه) قيد الجفر
والوضع اه درر وما اذا كان في ملكه فلم يحصل منه تعد بالنقل فلا دية ولا كفارة (قوله من السلطان ابن كمال)
أي عن شرح الطحاوي والظاهر أن المراد بالامام ما يعم فاقبه ولا بد أن يكون على غير الناس فلو لم يكن على مزمهم
فلا دية عليه كافي مسكين (قوله ونحو ذلك) مما هو سبب الاتلاف اه درر كوضع حجر (قوله الا اذا مشى الخ) لكونه
هو الذي جنى على نفسه جوهره (قوله وموجبه الدية على العاقلة) لانه سبب التلف وهو متعد فيه فجعل كالدافع
التي فيه فتجب الدية صيانة للأنفس وتكون على العاقلة لان القتل بهذا الطريق دون القتل بالخطا فيكون
معذورا فيجب على العاقلة تحفة بقاء عنه كافي الخطا بل اولى لعدم القتل منه مباشرة ولهذا لا تجب الكفارة فيه
اه زباني (قوله وكل ذلك) أي ما تقدم من اقسام القتل غير المأذون فيه (قوله لو الجاني مكفرا) أمالو كان صديقا
أو مجنونا فلا يحرم الميراث كما في شرح السراجية للسيد (قوله لعدم قتله) أي مباشرة لانها باتصال فعل من
القاتل بالمقتول ولم يوجد وانما اتصل بالارض وانما الخو بالمباشرة صونا للدم عن الهدر على خلاف الاصل فبقى
في الكفارة وحرمان الارث على الاصل اه جوى والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (فصل فيما يوجب القود وما لا يوجب) •

(قوله يجب القود) بالتحريك جوى من اقاد القاتل بالقتل فالمصدر ابتداء واسم المصدر القود قتله به عزى زاده عن
القاموس (قوله أي القصاص) قال في النهاية في مادة قصص وفي حديث عمر رضي الله تعالى عنه رأيت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقتص من نفسه يقال قصه الحاكم يقصه اذا مكنته من أخذ القصاص وهو أن يفعل به مثل
فعله من قتل أو قطع أو ضرب أو جرح والقصاص الاسم اه فتفسير القود بالقصاص تفسير بالاعم وقد اطلق حافظ
الدين القود على ما دون النفس قتال وخبر بين القود والارش ان كان القاطع اسل وقال في فصل الشجاج وان اعيد
فثبت سنة الاول يجب الارش أي الارش على المقتصر له لا مقتصر منه اه (قوله يقتل كل محقون الدم) أي مصان
الدم قال في الجوهره والحقن هو المنع يقال حقن دمه أي منعه من أن يهلك والحقن أيضا الحفاظ وهو لا يخرج
عن المنع (قوله بالنظر لقاتله) أي لا مطلقا فانه لو قتل القاتل عدا اجنبي عن المقتول فانه يقتص من الاجنبي
للقاتل قال الواني والظاهر أن هذا أعم من أن يكون قبل الحكم أو بعده لاحتمال صفو الاولاء بعد الحكم اه
(قوله على التأيد) قال الشريفة الحوى في الشرح واحترز بجمعة قود الدم عن مباح الدم كالزاني المحصن والحربي
والمرتد وبالتأيد عن المستأمن ولا يشك على هذا الحد لو قتل المسلم ابنه المسلم عدا حيث لا يجب القصاص
على الاب مع دخوله في هذا الحد لان ذلك من العوارض فلا يدخل تحت القواعد لان القصاص هناك
كان واجبا في الاصل ثم انقلب ما لا يكون الا بوجه شبهة في دره القصاص فان الابن شهيد بهذا القتل وان وجب

وقاصد شخص حالة النوم ان يموت
فيقتص ان ابقى دما منه ينهر
(د) الرابع (ما جرى مجراه) مجرى الخطا
(كأنه انقلب على رجل فقتله) لانه معذور
كالخفاف (وموجبه) أي موجب هذا النوع
من القتل وهو الخطا وما جرى مجراه
(الكفارة والدية على العاقلة) والاثم دون اثم
القتل اذ شرع الكفارة يؤذن بالاثم لترك
الزينة (د) الخماس (قتل بسبب تكافؤ
وواضع حجر في غير ملكه) بغير اذن من
السلطان ابن كمال وكذا وواضع خشبة على
قارعة الطريق ونحو ذلك الا اذا مشى على
البر ونحوه بعد علمه بالعاقلة لا الكفارة
(وموجبه الدية على العاقلة لا الكفارة)
ولا اثم القتل بل اثم الجفر والوضع في غير ملكه
درر (وهو) كذا في ذلك يوجب حرمان الارث
لو الجاني مكفرا ابن كمال (الاهذا) أي
القتل بسبب عدم قتله وألحقه الشافعي
بالخطا في احكامه
• (فصل فيما يوجب القود وما لا يوجب) •
(يجب القود) أي القصاص (بقتل محقون
الدم) بالنظر لقاتله درر ويستفح عنه قوله
ولو قتل القاتل اجنبي (على التأيد عدا)

والذي لا المستأمن والحربي
 (بشرط أن يكون القتيل مكافأ) لم تقتلانه
 ليس له ي وجنون عمد في البرازية حكم عليه
 بقود جن قبل دفعه لاولي انقلاب دية قتل من
 يحق ويقتل قتل في افاقته فان جن بعده ان
 مطبقا سقط وان غير مطبق قتل قتل عبد
 مولاه عمد الارواية فيه وقال أبو جعفر
 يقتل قتل عبد الوقف عمد الاقود فيه قتل
 ختمه عمد او بنته في نكاحه سقط الاقود اه
 (و) بشرط (اتقاء الشهية) كولد او ملأ
 أو أعم كقوله اقتلني فقتله (بينهما) كما سيجي
 (فيقتل الحربا بالمرء وبالعبد) غير الوقف كما ذكر
 خلافا لاشأني ولنا اطلاق قوله تعالى النفس
 بالنفس فانه ناسخ لقوله تعالى الحربا بالحر الاية
 كما روى السيوطي في الدر المنثور عن القصاص
 عن ابن عباس على انه يخص بهر بالذكور فلا يني
 ما عداه كيف ولو دل لوجب أن لا يقتل الذكور
 بالانثى ولا قاتل به قيل ولا الحربا بالعبد ودور
 بدخول بالاولى ولا يني الفسخ البسقي نظمه اقوله
 خذني يدي هذا الغزال فانه
 رماني بهمي مقلتيه على عمد
 ولا تقتلوه اني أنا عبده
 ولم أرحر اقطا يقتل بالعبد
 فأجاب بعض الحنفية راداء عليه
 خذوا يدي من رام قتل بلطفه
 ولم يخش بطش الله في قاتل العمد
 وقد رواه جبروان كنت عبده
 ليعلم ان الحربا يقتل بالعبد
 (والمسلم بالذمي) خلافا له (لاهم المستأمن
 بل هو بمنزلة قياصا) لاهما اواة الاستحسانا
 اقيام المبيع هداية ومجتي ودرر وغيرها قال
 المصنف وينا أن يقول على الاستحسان
 اتصرح بهم بالعمل به الا في مسائل مضبوطة
 ليست هذه منها وقد اقتصر الاخضر في دنته
 على القياس انتهى يعني فتبعه المصنف
 رحمه الله على عادته قلت وبه ضده عامة
 المتون حتى الماتقي (و) يقتل (العاقل
 بالجهنون والبالغ بالعبي والعصبي بالاغبي
 والزمن وناقض الاطراف والرجل بالمرأة)
 بالاجماع (والفرع بأصله وان علا لا عكسه)
 خلافا لما لا فيما اذبح ابنه ذبحا أي لا يقتص

المال وقيل لما انقلب القصاص ما لا تبطل شهادته كذا ذكرنا في الثاني وفي الميسر قال ولو قتل ابنه عمدا كان
 الولد شهيدا لا يفضل كذا في المفتاح اه وعما روي على الحد قتل عبد الوقف عدا فانه لا يجب القود كما في الدور
 والجوهرة والجواب أن الموجب الاصل القصاص وانقلب ما لا لعارض مراعاة تنفع الوقف اه مكي (قوله
 لا المستأمن) فان دمه انما هو محقق في دارنا ما اذ ارجع الى داره صار مباح الدم جوهرة وقال في التبيين وانما
 شرط أن يكون محققون الدم على التأييد انتهى شبهة الاباحية عنه لان القصاص نهاية في العقوبة فتستدعي
 الكمال في الجنابة فلا يجب مع التشبه اه (قوله مكلفا) أي بالعاقل لا بمنع (قوله حكم عليه) موضوعها عاقل
 قتل حكم عليه الخ وهذه غير المسئلة المذكورة بعد في مجنون بنونه متقطع (قوله قبل دفعه لاولي) ولو جن
 بعد الدفع الى الولي له قتله ولا يسقط القصاص وعن الامام أنه يقتله في الحالين اه منع (قوله من يحق) بالبناء
 للمفعول ويضيق من أفاذ (قوله سقط) أي القصاص وتؤخذ منه الدية استصاها ناهندية عن التارخاية وفيها
 عن المتقي رجل قتل رجلا ثم شهد عليه الشهود بان قتل وهو معتوه فاني استحسن أن لا أقله وأجعل الدية
 في ماله كذا في المحيط وقال أبو جعفر يقتل وهو الذي في الجنابة (قوله لا اقود فيه) مراعاة لمصلحة الوقف في دفع
 القتيل ان كان عبد الوقف أو يفديه سيده بقيمة يشتري بها عبد لوقف يقوم مقام الاول كذا ظهر لي ويجوز
 ثم رأيت في حاشية أبي السعود عن الشربلية ما نصه ووجهه أي وجه عدم القود اشتباه من له حق القصاص
 لان الوقف حبس العين على ملك الواقف عند الامام وعندهما على حكم ملك الله تعالى فيلزم القتيل القيمة انتهى
 (قوله سقط القود) لانهم ورثت قضا على أيها الحلبي وفي الهندية ولو كان في ورثة المقتول ولد القاتل
 أو ولد لولده وان سقط بطل القصاص وتجب الدية كذا في فتاوى قاضي خان (قوله أو أعم) أي من الولاد والملك
 وفي نسخة أو أعم والمراد بالولاد قرابة الاصول فقط فاذا قتلت لا يقتص منها (قوله كقوله اقتلني فقتله) ذكر
 في بحث اليمين من كتاب الدعوى رواية فيما اذا قاتل مقتله في رواية القصاص وفي آخره الدية اه سري
 الدين وفي شرح المحوى عن التجريد لا تجب الدية في أصح الروايتين عن الامام وهو قوله ما ولو قال بعثك دمي
 بألف درهم أو بفاس فقتله يجب القصاص كذا في الخلاصة (قوله فيقتل الحر بالحر) أي بسبب قتل الحر أو بدل
 الحر أو كانا مسلمين أو ذميين بالاجماع مكي عن المحدثين (قوله خلافا لشافعي) رضي الله تعالى عنه فانه يقول
 لا يقتل الحر بالعبد بل بضمن قيمة مكي عن الشافعي (قوله على أنه يخص بهر بالذكر) قال السيد المحوى على أنه
 ليس في مقابلة الحر بالحر نفي مقابله الحر بالعبد بل لانه ذكر بعض ما شمله العموم موافقا لحكمه فلا يوجب
 تخصيص ما بقي كما قابل الانثى ياد نفي ولم يمنع مقابله الذكر بالانثى انتهى وفي مقابلة الانثى بالانثى دليل على
 جريان القصاص بين الحر والامة زبلي (قوله قيل ولا الحر بالعبد ورد بدخوله بالاولى) هذه عبارة لا تخبر فيها
 وقد أراد نقل ما في المنع ولكن سبق قله ونص المنع فان قلت لودل أي قوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد أي على
 التخصيص بمقابلته لوجب أن لا يقتل العبد بالحر عنده قلت لانه يجب عنه بأنه تفاوت الى نقصان فلا يمنع
 وهذا ما ذكره أئمة الاصول من أن شرط دلالة مفهوم التخصيص بالذكر أن لا تظهر أولوية المسكوت على
 المنطوق ولا شك أن المسكوت عنه أولى من المنطوق لانه لما كان العبد يقتل بالعبد فالاولى أن يقتل بالحر وبهذا
 يدفع ما ذكره بعض الشارحين من أنه ان دل يجب أن لا يقتل العبد بالحر لقوله تعالى والعبد بالعبد والله تعالى
 اعلم انتهى بقيل ايضاح فتقول المؤلف قيل أي استسكاذا على مذهب سيدنا الشافعي رضي الله تعالى عنه وقوله
 ولا الحر بالعبد صوابه ولا العبد بالحر وهو عطف على قوله أن لا يقتل بالذكر بالانثى (قوله ولا تقتلوه الخ) فيه
 منافات لقوله أو لا خذوا يدي فان اخذ بالدم يقتضي القتل ولا يصح أن يحمل على الآية لان العبد لا تجب دية
 على مولاه (قوله من رام قتل) أي قصده وأوقعه (قوله في قاتل العمد) متعلق بمحذوف صفة بطش (قوله ليعلم)
 يصح بناؤه للمفعل وهو أعم أي ليعلم كل عالم ان الشرع كذلك وقوله ان الحر يقتل بالعبد فيه ان الحر
 لا يقتل بعبد نفسه فان أراد عبيده لا يشاسب قوله وان كنت عبده اه الحلبي (قوله والمسلم بالذمي) لا يطلق
 الكتاب والسنة وحديث محمد بن المنكدر انه أنى برجل مسلم قتل معاهدا من أهل الذمة فضرب عنقه وقال صلى
 الله تعالى عليه وسلم أنا أولى من وفي بذمته وقال على انما يذلو الجزية لتكون دماؤهم كدماؤنا وأموالهم كأموالنا
 ومعنى حديث لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذوة مؤمن ولا ذوة مؤمن ولا ذمي بكافر حربى فتقوله ولا ذوة مؤمن

الاصول وان علوا مطلقا ولو انما من قبل الاتم في نفس او اطراف بفروعهم وان سئلوا لقوله عليه الصلاة والسلام لا يقاد الوالد بولده وهو وصف عال بالجزئية فيتعدي ان علانهم اسباب في احيائه فلا يكون سببا لافنائهم وحينئذ تجب الدية في مال الاب في ثلاث سنين لان هذا عمد والعاقلة لاتعقل العمد وقال الشافعي تجب حالة كبريل الصلح زياحي وجوهرة وسجى في الماعقل وفي الملتقى ولا قصاص على شريك الاب والمولى أو المخطي أو الصبي أو المجنون وكل من لا يجب القصاص بتتلهما تقرر من عدم تجزى القصاص فلا يقتل العمد عندنا خلافا لشافعي برهان (ولا سيد بعبد) أي بعبد نفسه (ومدبره ومكاتبه وعبد ولده) هذا اذا دخل تحت قوله هم ومن ملك قصاصا على أبيه سقط كما سيجي (ولا بعبد بملك بعضه) لان القصاص لا يتجزأ (ولا بعبد الرهن حتى يجتمع العاقدان) وقال محمد رحمه الله لا قود وان اجتمعوا جوهره وعليه يعمل ما في الدرر معزى بالكافي كما في المنع كن في الشرب لالاية من الظهيرة انه اقرب الى الفقه بقوا اختلا فلهما القيمة تكون رهنا مكانه ولو قتل عبدا لاجارة فالتود للمؤجر وأما المبيع اذا قتل في يديه قبل القبض فان اجاز المشتري البيع فالتود له وان رده فللبائع القود وقيل القيمة جوهره (ولا بمكاتب) وكذا ابنة وعبد من لالاية (قتل عمدا) لا حاجة لقيمة العمد لانه شرط في كل قود (عن وفاة وارث وسيد وان اجتمعا) لاختلاف العصاية في موته حرا أو رقيا فاشتبه الولي فارتفع القود (فان لم يدع وارثا غير سيده) سواء ترك وفاة أو لا (أو ترك وارثا ولا وفاة) فادس سيده لتعيينه وفي أولى الصور الاربع خلاف محمد (وسقط قود) قد ورثه على أبيه أي أصله لان المخرج لا يستوجب العقوبة على أصله وصورة المسئلة فيما اذا قتل الاب أب امرأته مثلا ولا وارثا لغيرها ثم ماتت المرأة فان ابنها منه يرث القود الواجب على أبيه فسقط لما ذكرنا وأما تصوير صدر الشريعة فثبتته فيه لابن ابتداء لارثا عند أبي حنيفة وان انحدر الحكم كالأب في وفي الجوهره وعفا المخرج أو وارثه

عطف على مؤمن وان ورد الجرح في ذى عهد فعلى الجوارق فبقا بين الروايتين ونما في التبيين وذو العهد هو الذي (قوله لاهما بمسأمن) من أهل الحرب فقد حقن الدم المؤبد ووجود الكفر الباعث على الجواز لانه يصدر الرجوع (قوله للمساواة) أي بين المسأمنين (قوله ويغني أن يعول على الاستهسان) يؤيده ما في الهندية عن المحيط ولا يقتل مسأمن بمسأمن في ظاهر الرواية اه (قوله وبعضه عامة المتون) منع لقوله ليست هذه منها اه حلي (قوله والصحيح) أي في عينه وبدنه (قوله والزمن) هو من طال مرضه سوى (قوله وناقص الاطراف) حتى لو قتل رجل رجلا مقطوع اليدين والرجلين والاذنين والمذاكير ومفقو العين فانه يجب القصاص اذا كان عمدا اه مكي عن الخجندی وانما وجب القصاص بالاجماع للعمومات ولو جود المساواة بين هؤلاء في العصمة والمساواة فيها هي المعتبرة لا فيما وراءها والالاسد باب القود وظهر التغاين والدين (قوله وهو وصف) أي لنظر الوالد على أي الحكم فيه بسقوط القصاص بالجزئية أي في جميع اصول (قوله لانهم اسباب في احيائه الخ) تعليل فاسر على النفس ولا يعم الاطراف (قوله في مال الاب) يعني به الاصل وان كان أختي ولو عبره لكان أوضح (قوله لان هذا عمد) وان كان القتل خطأ فالدية على عاقلة وعليه الكفارة في الخطا اه هندية (قوله ولا قصاص على شريك الاب الخ) أي اجنبي شارك الاب في قتل ابنه أو شارك المولى في قتل عبده أو عامد شارك المخطي (قوله فلا يقتل العامد عندنا) في مشاركة المخطي أو مشاركة شبه العمد قال في الهندية اذا اشترك رجلان في قتل رجل أحدهما ايهما والاخر بمجديدة فلا قصاص على واحد منهما ويجب المال عليهم ما نصفين ثم كل واحد منهما فيما يلزمه من نصف الدية يجعل كالمفرد به فنصف الدية في صاحب الحديدة في ماله ونصفها على صاحب العصا في عاقلة كذا في شرح المبسوط (قوله ولا سيد بعبد) لانه ماله والانسان لا يجب عليه باتلاف ماله شيء ولانه هو المستحق للمطالبة بدمه ومحال أن يستحق ذلك على نفسه جوهره ولكن يعز زمعدن عن الخباية ذكره المكي (قوله ومدبره) لانه مملوكه جوهره (قوله ومكاتبه) لانه رقيق ما بقي عليه درهم جوهره (قوله وعبد ولده) لان ولده لا يستوجب عليه القصاص شئ بخلاف ما لو قتل عبدا أبيه فانه يقتل به اه سوى (قوله هذا) أي قوله وعبد ولده (فرع) قال في الجوهره وتجيب الكفارة على المولى بقتل عبده ومدبره ومكاتبه وعبد ولده اه (قوله لان القصاص لا يتجزأ) فاذا سقط في البعض لاجل ملك البعض سقط في الكل (قوله ولا بعبد الرهن) أي ولا يقتل قاتل عبدا الرهن حتى يجتمع الراهن والمرتهن لان المرتهن لا ملك له فلا يلي القصاص والراهن لو تولا له لبطل حق المرتهن في الرهن فيشترط اجتماعهما ليسقط حق المرتهن برضاه اه درر وفيه ان استيفاء المرتهن قد تم به لال الرهن فبالمدعى لرضاه بعد سقوط حقه وأجيب بأن الاستيفاء غير متقرر لاحتمال عدم القود اما بالصلح أو بدعوى الشبهة بالقتل فيصير خطأ (قوله يعمل ما في الدرر) من أنه لا قود وان اجتمعا فتؤخذ القيمة وتجعل رهنا على هذا القول (قوله لو اختلفا) أي فطلب أحدهما القصاص وطلب الآخر الدية (قوله فلهما القيمة) أي وسقط القود (قوله فالتود للمؤجر) لانه مالك العين (قوله فان اجاز المشتري) هذا يفيد ان البيع وقع بخيار للمشتري ويحتمل ان المراد أنه لم يرد له لان هذا ليس هلا كالا لم يبيع من كل وجه حتى يتضرر به البيع بل يختلف به فيكون بمنزلة العيب الحادث عند البائع (قوله فالتود له) لانه ملكه (قوله فللبائع القود) عند أبي حنيفة لان المشتري اذا رده انفسح العقد من أصله وكأنه لم يكن (قوله وقيل القيمة) هو قول الثاني (قوله فاشتبه الولي) فعلى انه حر الولي الوارث وعلى انه رقيق الولي المولى (قوله فارتفع القود) قال المصنف في المكاتب واذا مات وله مال لم تنسخ كتابته وتؤدى كتابته من ماله وحكم بعقوبته في آخر حياته اه ومقتضاه وجوب الدية كاملة على القاتل لا القيمة (قوله لتعيينه) أي لتعين السيد والبالدم (قوله وفي أولى الصور الاربع) أي التي في المكاتب قال الحلبي وصوابه ثمانية الصور الاربع وهي ما اذا لم يدع وارثا غير سيده وترك وفاة فان خلاف محمد فيها كما في الهداية اه (قوله وأما تصوير صدر الشريعة) أي من جعله المقتول المرأة والمسئلة بحالها اه حلي (قوله لارثا) قال في المجتبى لكن له وجه لان المستحق للقصاص أولا هو المقتول ثم يثبت للوارث بطريق الخلافة والوراثه بدليل ان المجرع اذا عفا عن الجناية أو الجرح أو القطع أو ما يحدث منه سقط القصاص ولو لم يثبت له أو لا لم يسقط بعفوه اه (قوله لعفا المجرع) القياس فيه انه لا يصح لان القصاص ثبت ابتداء للورثة ولو لا ذلك لم يثبت لهم بعد الموت فكان ابرأه في حق غيره وفي الاستحسان يجوز عفو له لان الحق له وانما يقوم الوارث مقامه

لما مرانه من الخطا واغما فاده ليعين موجهه
يقوله (بل القاتل عليه كفارة ودية) قالوا
هذا اذا اختلطوا فان كان في صنف
المشركين لا يجب شي لا سقوط عصمته قال
عليه الصلاة والسلام من كثر سواد قوم فهو
منهم قلت فاذا كان اكثر سوادهم منهم وان لم
يتري بزيم فكيف بن زبانه الزاهدي قال
المصنف حتى لو نكل حتى بجايح قتله كنية
فينبغي الاقدام على قتله ثم اذا تبين انه جنى
فلا شيء على القاتل والله أعلم (ولا يفاد الا
بالسيف) وان قتله بغيره خلافا للشافعي
وفي الدرر عن الكافي المراد بالسيف السلاح
قلت وبه صرح في حج المنعرات حيث قال
والخصيص باسم العدد لا يمنع الحاق غيره به
الا ترى انا لحقنا الرمح والخنجر بالسيف
في قوله عليه الصلاة والسلام لا قود الا
بالسيف فماني السراجية من له قود فاد
بالسيف فلو اقام في بئر او قتله بجحر او بنوع
آخر عزير كان مستوفيا يحمل على ان مراده
بالسيف السلاح والله أعلم (ولا يبي المعتوه
القود) تشفيا المصدر (و) اذا ملكه ملك
(الصلح) بالاولى (لا العفو) مجانا (بقطع
يده) أي يد المعتوه (وقتل قريبه) لانه ابطال
حقه ولا يملكه (وتشيد صلحه بتدرا لدية
أو اكثر منه وان وقع بأقل منه لم يصح) (الصلح
(وتجب الدية كاملة) لانه انظر للمعتوه
(والقاضي كلاب) في جميع ما ذكرنا في الاصح
كن قتل ولاولى له للحاكم قتله والصلح لا العفو
لانه ضرر للعامة (والوصي) كالاخ (بصالح)
عن القتل (فقط) بتدرا لدية وله القود في
الاطراف استخساها لانه يسلك بهم امسلك
الاموال (والصبي كالمعتوه) فيما ذكر
(ولله كبار القود قبل كبر الصغار) خلافا
لها والاصل ان كل ما لا يجزأ اذا وجد سببه
كاملات لكل على الكمال كولاية النكاح
وأمان (الا اذا كان الكبير اجنبيا عن الصغير
فلا يملك القود) (حتى يبلغ الصغير) اجماعا
زيلجي فليحفظ (ولو قتل القاتل اجنبى وجب
القصاص عليه في) القتل (العمد) لانه
محدون الدم بالنظر لقاتله كجائر (والدية على
عاقته) أي القاتل (في الخطا

في استيفائه واذا أسقط جازو يكون من جميع المال لانه حق ليس بمال كالطلاق اه مخ (قوله لان عقاد السبب
لهما) تعليل للمستثنين والقياس في الاخيرة أن لا يصح لانه عفا عن حق غيره ألا ترى أن المجروح اذا عفا في هذه
الحالة جاز (قوله بل القاتل عليه كفارة ودية) أي على عاقته (قوله فكيف بن زبانه) روى القاضي شمه ورش
حديثا سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم من تطور على غير شكله فدمه هدر نقله العلامة البلدي
في المقولات (قوله فينبغي الاقدام) الاولى حذف الفاء لانه جواب لو (قوله انا لحقنا الرمح والخنجر) أي
فيقطعنهما في المقتل (قوله لا قود الا بالسيف) أي وهو نص على نفي استيفاء القود بغيره وقال بعضهم معنى
الحديث لا يجب قود الا اذا تحقق القتل بسيف واستدل به لابي حنيفة في نفي القصاص بالقتل بالمدخل (قوله
أربنوع آخر) كأن ساق عليه دابته فقتله (قوله ولا يبي المعتوه) وهو ناقص العقل من غير جنون وفي التهذيب
المعتوه المدعوش من غير من ولا جنون (قوله تشفيا المصدر) لان الاب لو فور شفته جعل التشفي الحاصل له
كالخاص للابن ولهذا يعتد ضرر ولد ضررا على نفسه بخلاف الاخ والعلم تبين ورده الاتقاني في غاية البيان
بأنه لا فرق بين الاب وغيره من العصبات ويستوفيه الاقرب فالاقرب منهم اه افاده أبو السعود قال عن
شيخه لا شتر الا غير الاب معه في العدة اه والذي في الهندي وأجمعوا اذا كان كاه للصغير ليس للاخ
الكبير ولاية الاستيفاء كذا في المحيط وفي حاشية الشايجي عن قارئ الهداية ان هذا الردوهم (قوله ملك الصلح
بالاولى) لانه انفع له من القود (قوله بقطع يده) متعلق بقوله لا العفو وحذف نظيره من قوله القود والصلح فتدبر
(قوله وقيل قريبه) كأخيه لاقه وكذا أمه وابنه وانظر هل الحديث يقوم مقام الاب ومقتضى مقابلة الاب للاخ
والعلم انه كلاب ويأتي ما يفيد ويحزر (قوله لانه ابطال حقه) أي من غير عوض ولا مصلحة وهو لا يجوز وهو
تعديل لقوله لا العفو (قوله والصلح) ينبغي على قياس ما تقدم في الاب أن يتقيد صلحه بقدر الدية أو أكثر (قوله
والوصي بصالح فقط) قال نخر الاسلام البرازي وحاصل هذا الفصل ان الروايات اتفقت في الاب أن يستوفي
القصاص في النفس وما دونها وأنه يصلح في البابين جميعا ولا يصح عفو في السابقين جميعا وانفقت الروايات
في الوصي انه لا يملك استيفاء النفس وأنه يملك استيفاء ما دونها وأنه يملك الصلح فيما دونها ولا يملك العفو
واغما اختلفت الروايات في الوصي في فصل واحد وهو صلحه في النفس على مال فقال ههنا في الجامع الصغير
يصح صلحه وقال في كتاب الصلح لا يصح اه شاي عن الاتقاني (قوله استخسانا) والقياس أن لا يملك الوصي
التصرف في الطرف كما لا يملك في النفس لان المقصود منه هو انتفي اه تبين (قوله والله كبار القود)
ولا يستوفونه حتى يجتمعوا الاحتمال عفو الغائب أو صلحه وفي الاخبار لو كان الكل مع غار اقبل يستوفي
السلطان وقيل ينتظر بلوغ أحدهم والمعتوه كالصبي اه أبو السعود (قوله قبل كبر الصغار) قال في المصباح
كبر الصغير وغيره يكبر من باب تعجب كبر اوزان عنب ومكبر امثال مسجود فهو كبير وجعه كبار اه (قوله
خلافا لهما) فقال لا يملكه الكبير اعدم الولاية عليهم وابطال حقههم بالاعراض لا يجوز تعيين التأخير كالوهاب
كبير فانه لا يقتض لا احتمال عفو أو كان أحد المولىين لامة صغيرا بخلاف عفو الكبير يصح وان بطل حقه
في القود لانه بعوض وله ان ابن الحزم قتل بعلى كرم الله تعالى وجهه وفي ولده صفار ولم ينتظر بلوغهم وذلك بخبرة
جمع من الصحابة رضي الله تعالى عنهم فكان كالأجاء وفي المنع عن الزباني ولو كان الكبير وليا للصغير من له
التصرف في ماله كلاب والحديث يستوفيه الكبير قبل بلوغ الصغير بالأجاء سواء كانت له الولاية بالملك
أو بالقرابة وان كان وليا للصغير لا يقدر على التصرف في المال كالاخ والعلم فعلى الخلاف اه (قوله أن كل
ما لا يجزأ) كلقصاص والنكاح والأمان (قوله اذا وجد سببه كاملا) كالقرابة في القصاص والنكاح والاسلام
في الأمان واخرج بقوله كاملا اعطاء الاسير وهو في بلاد الحرب الأمان فانه لا يصح لاحتمال قهره (قوله الا اذا
كان الكبير اجنبيا عن الصغير) كالقاضي والوصي أبو السعود وفيه ان المراد ان الكبير يكون من الورثة فالاولى
تصويره بوجه الاب مع أولاده من غيرها (قوله ولو قال ولي القاتل الخ) قال في البرازية وله قتله بنفسه وأمر
غيره فان قتله غيره بأمره صار مستوفيا ولا ضمان على القاتل هذا اذا كان الامر ظاهرا فان قتله ثم ادعى الأمر
فصدقه الولي لا يثبت الامر الا بالينة ويقتض من القاتل ان لم يبرهن (قوله يعني الخ) ابداء المصنف (قوله كما هو
القاعدة) هي ان من حكى أمرا كالأربعة مثلا فان كان يملك استخساها لمحال صدق بأن كان في العدة وان كان

ولو قال ولي القتل بعد القتل (أي بعد قتل
الاجنبي) (كنت أمرته بقتله ولا ينفه له)
على مقالته (لا يصدق) ويقتل الاجنبي درر
بجـلاف من حفر بئر في دار رجل فمات
فيها شخص فقال رب الدار كنت أمرته
بالخسر صدق مجتبي يعني لانه يملك استثنافه
للجـال في صدق بجـلاف الاول لقوات
الحمل بالقتل كما هو القاعدة وظاهره ان حق
الولي بسقوط رأسا كالمات القاتل حتى
انفه (ولو استوفاه بعض الاولياء لم يضمن
شياً) وفي الدرر والمجتبي دم بين اثنين فغفا
أحدهما وقتله الآخر ان علم ان غفوا بعضهم
يسقط حقه يقاد والافلا والدية في ماله بخلاف
ممسك رجل ليقول عمدا فقتل ولي القتل
الممسك فعليه القود لانه مما لا يشك على
الناس (جرح انسانا ومات) المجرور (فأقام
أولياء المقتول بينة انه مات بسبب الجرح
وأقام الضارب بينة انه برئ) من الجراحة
(ومات بعدهم فبينه ولي المقتول أولى)
كذافي معين الحكم معزى بالحاوي (أقام
أولياء المقتول البينة على انه جرحه زيد وقتله
وأقام زيد البينة على أن المقتول قال ان زيدا
لم يجرح حتى ولم يقتلني فيبينة زيد أولى)
كذافي المشغل معزى بالجمع الفتاوى
(قال المجرور لم يجرح حتى فلان ثم مات)
المجرور (ليس لورثته الدعوى على الجراح
بهذا السبب) مطاوعا وقيل ان الجرح معروفا
عند القاضي أو الناس قبلت قنية وفي الدرر
عن المسعودية لو عفا المجرور أو الأولياء بعد
الجرح قبل الموت جاز العفو استخسانا
وفي الوهبانية جريح قال قتلني فلان ومات
فبرهن وارثه على آخرانه قتله لم تسمع لانه
حق المورث وقد أكذبهم ولو قال جرحني
فلان ومات فبرهن ابنه على ابن آخرانه
جرحه خطأ قبلت لقيامها على حرمانه
الارث (مقامه مما حتى مات ان دفعه اليه
حتى أكله ولم يعلم به فمات لا قصاص ولا دية
لكنه يجب ويغزر ولو أوجره) السم
(يجوز التجب الدية) على عاقلة (وان دفعه
له في شربة فشرب ومات منه فكالاول) لانه
شرب باختياره الا ان الدفع خدعة فلا يلزم
لا اعز بر والاستغفار خالية (وان قتله بمر)

لا يملك استثنافه كما اذا اذى الرجعة بعد عاقلة لا يصدق الا بيهان (قوله وظاهره) هو المصنف ولم يعلم وجه
ظهوره الا بسكوته عنه ويحتمل رجوع الضمير الى التعليل فان الحمل فانت (قوله لم يضمن شياً) للقاتل ولللباقين
ولو صغارا أفاده الزيلعي (قوله ان علم ان غفوا بعضهم الخ) عبارة المجتبي فان لم يعلم بغفوا شريكه يقتل قياسا
لا استخسانا وان علم بغفوا فان لم يعلم بجرحه وقتله لا يقتل والدية في ماله وان علم بالحرمة يقتل
سواء قضى القاضي بسقوط القصاص في نصيب الساكت أو لم يقض وهذا كن أمسك رجلا حتى قتله الا آخر عمدا
فقتل ولي القتل المسك فعليه القصاص قضى القاضي بسقوط القصاص عن المسك أو لم يقض انتهى وقد أجل
المؤلف العبارة وقول صاحب المجتبي وهذا كن أمسك رجلا يعني ان الحكم فيه مطلق سواء قضى القاضي
بسقوط القصاص أم لا كما ذكره وهو كالاطلاق فيما قبله وفهمه من كلام المؤلف بعيد (قوله فيبينة ولي
المقتول أولى) كانه لان بينة القاتل قامت على نفي معنى فكأنها شهدت بأنه لم يمت من جرحه ويجزى (قوله فيبينة
زيد أولى) لانها قامت على قول صاحب الحق لاعلى النفي (قوله ليس لورثته الدعوى الخ) مقيد بالقتل العمد
وأما اذا كان خطأ والمسئلة بجراحها فانها تقبل البينة ويسقط من الدية ثلثا وبعد قوله لم يجرح حتى اسقاطا للامال
ولا ينفذ الا من الثلث (قوله لو عفا المجرور الخ) أما اذا اوصى بأن يعني عن قاتله عمدا كان باطلا في قياس قول
الامام اه عزى زاده عن الخاتمة (قوله جاز العفو) هذا اذا كان المجرور حراً أما اذا كان عبدا فانه لا يصح عفو
لان القصاص يجب حقا للمولى لانه شرب لالية عن البدائع (قوله على ابن آخر) يعني غير الذي قال عنه الجريح
انه جرحه قاله العلامة عبد البر (قوله على حرمانه) أي الولد فهو من اضافة المصدر الى مفعوله وفيه ان هذه
العله تظهر فيما اذا جرحه عمدا وان العلة السابقة وهي قوله لانه حق المورث تظهر هنا أيضا فليأمل (قوله سقاء
سما) الاولى ان يقول اطعمه ليناسب قوله بعد حتى أكله وهذا مفرورض في مناوله السم منفردا والاخيرة فيما
اذا جرحه بغيره فتدبر (قوله ولم يعلم به) ومن باب أولى اذا علم (قوله لا قصاص ولا دية) ويرث منه هندية (قوله
ولو أوجره السم) كذا اذا ناوله واكرهه على شربه كافي الهندية (قوله الا أن الدفع خدعة) استدراك على قوله
لانه شرب باختياره (قوله فلا يلزم) الانسب في السبب فيلزمه التعزير والاستغفار (قوله ما يعمل به في الطين)
قال في القاموس المزب بالفتح الحبل والمسحاة ومقبضها اه وباقية أهل مصر اسم للمغرفة التي يعرف بها من الطين
وهي من جملة آلات الحرب (قوله بل قتله بظهوره) لم يتكلم على ما اذا قتله بعوده وقال الاتقاني فان أصابه
بالعود فعليه الدية ولا قصاص عليه لانه ليس بسلاح ولا كنه ان كان عظيم الا يثبت كان كالسيف عندهما
وكالسوط عند أبي حنيفة (قوله فلا قود فيه عند أبي حنيفة) أي وعليه الدية وظاهره اعتبار قسده دون
الواقع فان الواقع انه جرح بمعدن ولكن انما قصد الجاني شربه بالغمد فيجرح وقال محمدان كان الغمد وحده
قاتلا قتله اه مخ ثم رأيت الحوى نقل عن الولوالجي تمليه لانه ما قصد شربه باله جراحة اه وهو يدل لما قلنا
(قوله كالتحق) بكسر النون كما تقدم (قوله والتغريق) قال في الهندية ذكر شيخ الاسلام في شرح الزيادات
الاصل ان من غرق انسانا بالماء ان كان الماء قليلا لا يقتل مثله غالباً وترجى منه النجاة بالسباحة في الغالب
ومات من ذلك فهو خطأ العمد عندهم جميعاً وأما اذا كان الماء عظيماً ان كان بحيث تمكنه النجاة منه بالسباحة بأن
كان غير مشدود وهو يحسن السباحة يكون خطأ العمد وان كان بحيث لا تمكنه النجاة فعلى قول الامام هو خطأ
العمد ولا قصاص وعلى قولهما هو عمد محض ويجب القصاص كذا في المحيط (قوله ولو أدخله بيتاً) أي حبسه
فيه مقيداً هندية (قوله لم يضمن شياً) عن قول الامام وعليه الفتوى هندية (قوله وقال تجب الدية) في الهندية
وقال محمد أوجه عقوبة والدية على عاقلة اه (قوله عن محمد بقاديه) والفتوى على أن الدية على عاقلة هندية
عن المضمرات (قوله بخلاف قتله باله ضرب السوط) فانه لا قصاص بذلك عندنا هندية (قوله لو اعتاد الخنق)
أن خنق غير واحد هندية (قوله لو بعد مسكه) أي مسكه الامام اياه وان تاب قبل مسكه تقبل مخ (قوله أو سبع)
من عطف العام (قوله فلا قود فيه ولا دية) وكذا لو أدخله بيتاً وأدخل السبع معه وأغلق عليه الباب فقتل
السبع الرجل وسك الزنم شته حية أو لسعه عنقه عنقه سراً أدخلها معه أو كانت في البيت ولو فعل ذلك
بصبي فعليه الدية هندية عن خزائن المفتين (قوله ولو قطصيدا والقاء في الشمس) مثله الرجل كافي الهندية
(قوله أو البرد) قال في الهندية ولو ألقى رجلاً في ماء بارد في يوم الشتاء فمكروا ويس ساعة القاء فعليه الدية

وكذا الوجزده فجعل له في سطح في يوم شديد البرد ولم يزل كذلك حتى مات من البرد وكذا الوقطه وجعله في الثلج
 (تنبيه) لو قط رجل ثم اغلى له ماء في قدر ضخمة حتى صار كانه نار والقاه في الماء فبلغ ساعة ألقاه فمات قتل به
 وان كان الماء الحار لا يغلي غدا شديدا فألقاه فيه ثم مكث ساعة ثم مات وقد تنفطج لده أي صار به نقطة
 أو نضجه الماء قتل به وان تماسك حتى يجي ويذهب ثم مات من ذلك لم يقتل وعليه الدية وهذا قياس قول أبي
 حنيفة اه هندية (قوله فرسب) من باب نصر وكرم رسول يذهب سفلا في الماء (قوله فعلى عاقلته الدية) أي
 مغلفة هندية (قوله ولو سبج ساعة) سواء كان يحسن السباحة أو لا أفاده في الهندية ولو لم يدر مونه
 ولا خروجه ولا يدرى له الشر فلا شيء عليه حتى يعلم أنه مات هندية (قوله لانه في حكم الميت) فلو مات ابنه وهو
 على تلك الحالة ورثه ابنه ولم يرث هو من ابنه ذخيرة قوله الا اذا كان يعلم انه لا يعيش منه) وفي الهندية عن
 الخلاصة قتل وان علم انه لا يعيش اه فلعلمه ما قولان ثم رأيت في الخاتمة ما يوافق ما في الخلاصة وعبارته ارجل
 قتل رجلا وهو في الترع فانه يقتل به وان كان القتال يعلم انه لا يعيش منه (قوله قتل قاطع العنق) ان كان عمدا
 وان كان خطأ تجب الدية وعلى الذي شق ثلث الدية وان كان الشق نفذ الى الجانب الاخر فثلثا الدية هندية
 (قوله والاقتل الشاق) أي بأن كان لا يعيش ولا يتوهم منه الحياة ولا يبقى معه الا اضطراب الموت هذا ان كان
 عمدا وتجب الدية في الخطأ هندية (قوله بجز الرقبة) بالحاء والهمزة يعني القطع كما في القاموس (قوله ومفاده)
 أي هذا التعديل (قوله يصير فعله جنسا آخر) اذ لو كان غير كف اهدر في الدنيا والآخرة كف فعل الاسد
 والحية فيكون على زيد نصف الدية (قوله لو تعدد قتاله) من بني آدم (قوله ويجب قتل من شهر الخ) قال الانصاري
 صورته في اصل الجامع الصغير محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة في رجل شهر على المسلمين سيفا قال حق على
 المسلمين أن يقتلوه ولا شيء عليهم وذلك لانه لما شهر عليهم السيف وقصد قتلهم صار حربا عليهم فكان كالساغي
 فبطلت عصمة دمه للحصار به قال الله تعالى وقتلوا التي تبغي حتى تنفي الى أمر الله وفي قوله عليهم أن يقتلوه اشارة
 الى انه وجب عليهم أن يقتلوه دفعا للشر على انفسهم لان دفع الشر واجب وجاز لغيرهم أن يعينوه على ذلك
 حتى يدفعوا الشر عنهم اقوله عليه الصلاة والسلام انصر أخاك ظالما أو مظلوما يعني اذا كان ظالما منع من الظلم
 واذا كان مظلوما منع الظلم عنه انتهى شلي وفي القاموس شهر سيفه كمنع وشهره انتضاء فرقه على الناس انتهى
 وفي مختصر الصحاح شهر سيفه أي سله من باب قطع اه (قوله على المسلمين) في أبي السعود عن الشيخ عبد الحى
 بجنا ان أهل الذمة كالمسلمين (قوله كما نص عليه) أي على كونه حالا والاولى أن يقول كما اشار اليه لانه لم ينص
 عليه وانما أخذ بمرئى الاشارة من قوله دفع فان الدفع لا يطأ فيه (قوله ان لم يدفع ضرره الاب) قال
 القهستاني وفيه رمز الى انه لو تزل المشهور عليه الشاهر مع امكانه كان انما وهذا كله اذا لم يمكن له دفعه
 بغير القتل كانه يد والصباح والا فالقود عليه بقتله كما في الكرماني وغيره والى انه ان لم يثبت شهر سيفه فعليه
 القود قضاء ولم يكن عليه شيء ديانة كما في اقرار الخلاصة اه (قوله ولا شيء بقتله) انما ذكره بعدما ذكر وجوب
 قتله لجواز أن يجب قتله لدفع الشر ويجب بقتله شيء كما في الجمل الصائل والمجنون (قوله ولا يقتل من شهر سلاحا
 على رجل) أي اذا لم يقصد المزاح فان دل الحال على المزاح واللعب لم يجوز قتله ولا يعتبر احتمال الجد واطهار المزاح
 لا يمكن ولو دل الحال على الجد جاز قتله دفعه ذكره الزيلعي في كتاب الطلاق اه جوى وقوله على رجل أفاده مغيرة
 هذه المسئلة سابقتها فان الاولى موضوعها انى على جمع من المسلمين أو قبا لهم في طريق وسل عليهم شهر سيفه بقصد
 قتلهم او كان في صف الاعداء كذلك وأفاد الزيلعي انه يجب عليه قتله لانه جعل العلة في هذه كالعلة في السابقة
 فانه قال لما بينا من المتقول والمعتول (قوله فقتله المشهور عليه) قال الجوى أي فلا شيء عليه لانه لا يطأه
 الغوث أما اذا شهر عصاها رافى صر فقتله المشهور عليه قتل به لان العصا ثابت والغوث غير منقطع في المصير
 فكان بالقتل معتقيا اه زيلعي (قوله لانه لدفع الشر) ولنا أن الفعل من هذه الاشياء غير منصف بالحرمه
 فلم يقع بغيا فلا تنسقط العصمة به لعدم الاختيار الصحيح ولهذا لا يجب القصاص على العبي والمجنون بقتلهم
 ولا العتقان بقتلهم الى الدابة فاذا لم ينسقط كان من قضيته أن يجب القصاص لانه قتل نفسا معصومة الا أنه لا يجب
 القصاص لوجود البيع وهو دفع الشر تجب الدية اه تبيين (قوله ولو ضرب الشاهر) أي بالسيف ولم يقتل أفاده
 ابن كمال (قوله على وجه لا يريد ضربه ثانيا) كذا في الكافي أما اذا كف وهو يريد ضربه ثانيا فهو في حكم

اجماعا كما نقله المستغنى عن المجتبى (والا) بعبه
 حقه بل قتله بظهوره ولم يجرحه (لا) يقتص
 في رواية الطحاوى وظاهر الرواية انه يقتص
 بلا جرح في حديث ونحوه من ذهب ونحوها
 وعزاه في الدرر النافذى خان لكن نقل المصنف
 عن الخلاصة ان الاصح اعتبار الجرح عند
 الامام لوجوب القود وعليه جرى ابن الكمال
 وفي المجتبى ضرب بسيف في عمده فحرق
 السيف الفم وقلته فلا قود فيه عند أبي
 حنيفة (كالخنق والتفريق) خلافا لهما
 والشافعي ولو ادخله بيتا فمات فيه جوعا لم
 يضمن شيئا وقال تجب الدية ولو دقته حيا
 فمات عن محمد بن قباد بن مجتبى بخلاف قتله بموالات
 فمات عن محمد بن قباد بن مجتبى وفيه لو اعتاد الخنق
 ضرب السوط كما سيجى وفيه لو اعتاد الخنق
 قتل به سباسة ولا تقبل فوته لو بعد مسكه
 كالسحر وفيه (قط رجلا وطرحه قدام أسد
 أو سبع فقتله فلا قود فيه ولا دية وبه زور
 أو سبع ويحبس الى أن يموت) زاد في البرازية
 ويشرب ويحبس الى أن يموت) زاد في البرازية
 وعن الامام عليه الدية ولو قط صيدا وألقاه
 في الشمس أو البرد حتى مات فعلى عاقلته الدية
 وفي الخاتمة قط رجلا والقاه في البحر فرسب
 وفارق كالأقاه فعلى عاقلته الدية عند أبي
 حنيفة ولو سبج ساعة ثم غرق فلا دية لانه
 غرق بجزءه وفي الاول غرق بطرحه في الماء
 (قطع عنقه وبقي من الحلقوم قلة لا وفيه
 الروح فقتله آخر فلا قود فيه) عليه لانه في حكم
 الميت ولو قتله وهو في حالة (الزعر قتل به)
 الا اذا كان يعلم انه لا يعيش منه كذا في الخاتمة
 وفي البرازية شق بطنه بمجديدة وقطع آخره
 عنقه ان قودهم بقاؤه حيا بعد الشق قتل قاطع
 العنق والاقتل الشاق وعز القاطع

الاول كما لا يخفى (قوله أو غيره الخ) لا حاجة اليه وليس جعل وهم حتى يتقويه بالنقل قدبر (قوله عادت عصمته)
 فاذا قتله به ذلك فقد قتل شخصاً معصوماً مظلوماً فيجب عليه القصاص اهـ زيلعي (قوله قحتر الخ) لا يظهر
 هذا التحريم لانه قد يكون شاهراً له وهو مدبر لا يريد العود (قوله فلا شيء عليه) لان له أن يمنعه بالقتل ابتداءً
 فكذلكه أن يستردمه انتهاه اهـ زيلعي (قوله وان أقل قاتله ولا يقتله) وفي النهر ختام باب قطع الطريق ما نصه
 ويجوز لالانسان أن يقاتل دون ماله وان لم يبلغ نصاباً يقتل من يقاتله عليه خبر من قتل دون ماله فهو شهيد اهـ
 أبو السعود (قوله وهل يقبل قوله) ليس قاصراً على ما قبله بل عبارة البرازية عامة (قوله لم يقتص استحصانا الخ)
 لان دلالة الحال أو رثت شبهة في القصاص لاني المال اهـ برازية وأفاد الشرط انه اذا لم يكن معروفاً يقتص منه
 (قوله اذا لم يعلم الخ) منطوقه صادق بثلاث صور ما اذا تجرد ذهنه عن كونه بطرح بالصياح اولاً وما اذا شك فيهما
 وما اذا علم انه لا يطرح به ففي هذه المورأتني عليه بأنه لو صاح عليه طرحه ومنه موهمة صورة واحدة وهي التي
 ذكرها المؤلف بعد (قوله مع ذلك) لا حاجة اليه (قوله ~~صاحب~~ المتصوب منه) ظاهر الزيلعي وغيره انه لا يجري
 في الغاصب التقصيل المتقدم ولكن الحديث بعينه فيكون مخصوصاً بالغصب (قوله لقد رنه على دفعه) انظر
 ما اذا لم يقدر المسلمون والقاضي على الدفع كما هو مشاهد في زماننا واطاهر أنه يجوز له قتله لعدم الحديث (قوله
 مباح الدم) كزان محض ثبت عليه الزنا بالشهادة وظاهره يوم المرتبة (قوله ولم يخرج عنه) بأن يسلك فيخرج
 (قوله فيخرج) أي بنفسه (قوله فيقتص منه في الحرم اجماعاً) لان الاطراف يسلك بهم ممالك الاموال (قوله
 لا يقتل فيه) ويقتل في الحرم لان ثبته القتل فيه (قوله فقتله بسيف) قيده لقوله وتجب الدية في ماله فلو قتله بعثقل
 فالدية على العائلة (قوله فلا قصاص) لانه تمكنت في العصمة شبهة العدم لان الامر وان لم يصح حقيقة
 فصيغة تورث شبهة والشبهة في هذا الباب لها حكم الحقيقة وقال زفر بوجود القصاص (قوله في الصحيح) لان
 العصمة قائمة وانما سقط القصاص لمكان الشبهة والشبهة لا تمنع وجوب المال وبه جزم في العمدة وحكي في مختصر
 المحيط الاتفاق عليه اهـ عبد البر (قوله وسقط القود) كالاستدراك على قوله لان الاباحة لا تجري في النفس فان
 المتبادر منه القصاص (قوله وكذا لو قال اقتل أخى الخ) أي والقاتل ولي دمهم (قوله لو اياه صغيراً يقتص) مثله
 الاخ كافي الجوى على الاشياء وأفاد في المنع ان هذا محمول على جواب القياس والاستحصان وجوب الدية وصححه
 البرازي وفي المجتبى عن أبي يوسف عن أبي حنيفة في من أمر انساناً أن يقتل ابنه فقتله قتل به ويحقر أن يكون
 هذا جواب القياس (قوله فقتله يقتص) لانه يسع باطل وهو ليس باذن بالقتل فليس كقوله اقتلني (قوله لكن
 رده ابن وهبان) قال العلامة عبد البر في شرحه وينبغي أن يكون الاصح هي الاولى وان العصمة قائمة وانما سقط
 القصاص لمكان الشبهة والشبهة لا تمنع وجوب المال اهـ (قوله كذا لو قال اقتل عبدي) انما لم يجب به شيء لانه من
 الاموال ويجري فيها البذل وفيه الاثم كافي الجوى على الاشياء (قوله كقوله افطع يدي أو رجلي) قال في المنتقى
 قال افطع يدي فقطعه فلا شيء عليه لان البذل يجري في الطرف لا لصاقة بالمال حتى اقتص بالنكول فيه
 لاني النفس وفي الواقعات بخلاف ما لو قال افطع يدي أو رجلي أو اقتل عبدي لا شيء عليه بالاجماع لان الاطراف
 يسلك بهم ممالك الاموال فصح الامراء (قوله وان سري لنفسه ومات) هذه الزيادة ليس لها وجود في البرازية
 ولا في المنع وان اعتبرنا السراية قتلاً جرى فيه الخلاف فيما اذا قال اقتلني (قوله ولو قال افطع) أي اليد وكر
 باعتبار ان طرفاً أو عضواً (قوله وبطل الصلح) الاوضح الشرط (قوله لغبر القاتل) وكذا للقاتل لوجود
 الدية فيه أفاده الجوى في حاشية الاشياء وانظر هل يسقط القصاص في صورتين (قوله عفو الولي عن القاتل
 أفضل) وعفوه يوجب براءة القاتل في الدنيا عن الدية والقود لانها حق الوارث اهـ يري قال في الاشياء
 ولا يبرأ عن قتله اهـ أي عن ظلم الاقدام على قتله اهـ أبو السعود كالوارث اذا أبرأ المديون يري ولا يبرأ عن
 ظلم المورث ومطله اهـ اشياء فعليه رزق ما طلقه اهـ يري وذكر الكرخي ان العفو عن القاتل أفضل عندى
 من قتله لقوله تعالى فن تصدق به فهو كفارة له واختلاف أهل العلم في تأويله قال قوم هو كفارة للقاتل وقال
 آخرون هو كفارة للعاني وهو أولى التأويلين عندى اهـ (تنبيه) لو عفا الولي عن نصف القصاص يسقط الكل
 ولا ينقلب الباقي مالا اهـ قنية وفي المنار والقصاص لا يضمن بقتل القاتل قال شارحه بعني من قتل من عليه
 القصاص لا يضمن لمن له القصاص عندنا ويضمن عند الشافعي قال السراج الهندي ويضمن لولي القاتل الدية

(ومن جرح رجلاً عداً فصار ذافراً ومات)
 يقتص) الا اذا وجد ما يقطعه كجز الرقبة والبر
 منه وقد مناه لوعنه المجرع أو الأوليا قبل
 مونه صح استحصانا (فان مات) شخص
 (بفعل نفسه وزيد وأسود حية ضمن زيد
 ثلث الدية في ماله ان كان) القتل (عدواً ولا
 فعلى عاقلة) لان فعل الاسد والحية جنس
 واحد لانه هدر في الدارين وفعل زيد معتبر
 في الدارين وفعل نفسه هدر في الدنيا والآخرة
 حتى يأثم بالاجماع فصار ثلثة اجناس
 ومنه انه ان يعتبر في المقتول التكليف يصير
 فعله جنساً آخر غير جنس فعل الاسد والحية
 وأن لا يزيد على الثلث لونه قد قاتله لان فعل
 الكل جنس واحد ابن كمال (ويجب قتل من
 شهراً على المسلمين) يعني في الحال كاذن
 عليه ابن الكمال حيث غير عبارة الوفاة فقال
 ويجب دفع من شهراً على المسلمين
 ولو بقتله ان لم يمكن دفع شهره الا به صريح به
 في الكفاية أي لانه من باب دفع المائل صريح
 به الشمني وغيره وبأي ما يؤيده (ولا شيء يقتله)
 بخلاف الجمل المائل (ولا) يقتل (من شهر
 سلاحاً على رجل ليلاً أو نهاراً في عصر أو غيره
 أو شهر عليه عاصلاً في مصر أو نهاراً في غيره
 فقتله اشهور) عليه وان شهراً المجنون على
 غيره سلاحاً فقتله المشهور (عليه عداً يجب
 الدية) في ماله (ومثله الصبي والدابة) الصائلة
 وقال الشافعي لا ضمان في الكل لانه لدفع
 الشر (ولو ضرب به الشاهر فانسرف) وكف
 عنه على وجه لا يريد ضربه ثانياً (فقتله
 الاثر) أي المشهور عليه أو غيره كذا عه
 ابن الكمال تبع للشافعي والكفاية (قتل القاتل)
 لانه بالانصراف عادت عصمته قلت قحتر
 أنه ما دام شاهراً بالسيف ضربه والا فلا يضمن
 (ومن دخل عليه غيره ليلاً فأخرج السرفة)
 من يتيه (فاتيه) رب البيت (فقتله فلا شيء
 عليه)

ان خطأ يقتض منه ان عدا اهل شلي (قوله حتى يسلم نفسه) ويعرف اولياء الدم ان ذلك منه افاده العلامة عبد
البر وغيره (قوله وفترق الفقهاء) أي بين القصاص والحدود فيشترط الامام لاستيفاء الحد ورددون القصاص
حوى قال في الهندية واذا قتل الرجل عدا وله ولي واحد فله ان يقتله قصاصا قضى القاضي به او لم يقتض اه (قوله
يجوز القضاء بعلمه في القصاص) مبنى على ان القاضي يقتضى بعلمه في غير الحدود والقوى اليوم على عدم جواز
القضاء بعلمه مطلقا اه حوى (قوله القصاص يورث) وقيل لا افاده الحوى (قوله لا الحد) شمل حد القذف وهو
محمول على ما بعد المرافعة اما قبلها فهو جائز وفي الحوى فاذا ثبت الحد لم يجز الاسقاط واذا عفا المقتدوف عن
القاذف فعفو به باطل وله ان يطالب بالحد اه الا اذا قال لم يقتضني أو كذب شهودي فانه يصح كافي البحر عن
الشامل والمراد من بطلان العفو أنه اذا عاد وطلبه حد لان العفو كان لغوا فكانه لم يخصم الى الآن وليس
المراد ان الامام له ان يقيم بعد ذهاب المقتدوف وعفو افاده أبو السعود في حاشية الاشياء (قوله بخلاف الحد)
فان التقادم يمنع والتقادم في الشرب بذهاب الريح وفي حد غيره بعضي شهرو قد مضى في الحدود (قوله وبثبت
بإثارة أخرس بأن حضر الآخر عند المقتول وأخذ سيفا وأشار الى نفسه أنه هو الذي أخذ السيف وقتله
(قوله لا الحد) قال النووي في شرح مسلم أجمعوا على تحريم الشفاعة في الحدود بعد بلوغ الامام وانه يحرم
التشبيع فيها فاما قبل بلوغ الامام فأجازها اكثر العلماء اذ لم يكن المشفوع فيه صاحب شر وأذى للمسلمين فان
كان لم يشفع فيه وأما المعاصي التي لا حد فيها ولا كفارة وواجبها التهذيب فيجوز الشفاعة فيها بالتشبيع سواء
بلغت الامام ام لا ثم الشفاعة فيها مستحبة اذ لم يكن المشفوع فيه صاحب أذى اه (قوله السابعة الخ) يزاد ثامنة
وهو اشتراط الامام لاستيفاء الحدود ورددون القصاص وتاممة وهو جواز الاعتياض في القصاص بخلاف حد
القذف حتى لو دفع القاذف مالا لا يتدبر ليعتد حقه فانه يرجع به ويسقط الحدان كان قبل المرافعة لا بعدها
نقله سري الدين عن فصول العمادى أبو السعود (قوله لا يضمن ان لم يمكنه تحييته الخ) هذا خلاف ما نقله المكي
عن الشافعي ونصه نظري بيت آخر من ثقب أوشق باب قطعته صاحب الدار بحشبة أورماه بحصاة فتدقأ عنه ضمنه
عندنا ولم يضمنه عندنا الشافعي لما روى أبو هريرة رضى الله تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لو أن امرأ
اطلع عليك بغير إذن فذفته بحصاة فتدقأ عينه لم يكن عليه جناح ولنا قوله صلى الله عليه وسلم لا يحمل دم امرئ
مسلم الحد يث يقتضى عدم سقوط عصمته بهذا الفعل وأن مجرد نظره اليه لا يبيع قلع عينه كما لو نظره من الباب
المفتوح أو دخل بيته ونظر فيه والمراد بما روى أبو هريرة المبالغة في الزجر انتهى وهذا وان أمكن حمله في الناطر
على ما اذا لم يمكن تحييته بغير الفقه مبين الحكم من أدخل رأسه المذكور في الموائف فانه لا تنصّل فيه وفي حاشية
الشلي ولنا قوله عليه السلام في العين نصف الدية وهو عام ولا يجرّد النظر لا يبيع الجنابة عليه كما لو نظره من
الباب المفتوح وكما لو دخل بيته ونظر فيه وقال من امرأته ما دون الفرج لم يجز قلع عينه انتهى ورأيت في البغية
أن الطحاوى قال لا نعلم في بيت غيرة فقتلت عينه شيئا منصوصا عن أصحابنا ومذهبهم انه هدر قال
أبو بكر الرازى هذا ليس بشئ ويلزمهم حكم الجنابة ثم ذكر مذهب الشافعي رضى الله تعالى عنه ودليله قال
وعندنا الا حاديت محمولة على ما اذا لم يمكن دفعه الا بفقه العين وثمة هدر بالاجماع قات وان حمل ما قاله الطحاوى
على ما اذا لم يمكن تحييته الا بالفقه زال التناقض ثم نقل ما ذكره الموائف عن أكثر الروس (قوله لا يضمن اجماعا كما لو
قصدا أخذ ثيابه فدفعه حتى قتله لم يضمن انتهى بغية وفي حكاية الاجماع نظرمع ما قدمناه عن الشافعي والشلي
فليست مثل والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (باب القود فيما دون النفس) •

لما ذكر القصاص في النفس شرع في القصاص فيما دونها لان الجز يتبع الكل اه أى في الحكم (قوله وهو في كل
ما يمكن فيه رعاية حفظ المأثله) الاولى الاقتصار على المصنف فان الرعاية الحفظ فلا تقطع البسنى باليسرى
ولا اليسرى باليسرى ولا الصبيحة بالسلام ولا يدا المرأة بيد الرجل ولا يدا الرجل بيد المرأة ولا تقطع يد الخزييد العبد ولا
يد العبد بيد الحر ولا يد العبد بيد العبد فان الواجب في يد العبد نصف قيمته والقيمة مختلفة خاية ويجب القصاص
في الاطراف بين المسلم والذمى وبين المرأتين الحرّتين والكائيتين والمسلمة والكائية ولا قصاص في شئ من الشعر
ولا قصاص في جلدة الرأس والبدن ولا في لحم الخدين وانقله روي البطن والذقن ولا بالظمة والكلمة والوجأة والرقعة

سرى لنفسه ومات

لان الاطراف ككالا مزال فصح الامر
ولو قال اقطع على أن تعطيني هذا التوب
أو هذه الدراهم فقاطع يجب أن يشهد بالبدل القوي
وبطل الصلح برأية فروع هبة القصاص
أفبر القاتل لا يجوز لانه لا يجري فيه القاتل
عنو الولي عن القاتل أفضل من الصلح والصلح
أفضل من القصاص وكذا عنو المجرور
لا تصح توبة القاتل حتى يسلم نفسه للقود
وهبانية الامام شرط استيفاء القصاص
كالحدود عند الاصولين وقرئ النجباء اشياء
وفيها في قاعدة الحدود تدرا بالشبهات
كحدود القصاص الا في سبع يجوز القضاء
بعلمه في القصاص دون الحدود القصاص
يورث والحد لا يصح عفو القصاص لا الحد
التقادم لا يمنع الشهادة بالقتل بخلاف الحد
سوى حد القذف ويثبت بإشارة اخرس
وكأنه بخلاف الحد تجوز الشناعة
في القصاص لا الحد السابعة لا بد في القصاص
من الدعوى بخلاف الحد سوى حد القذف
اتى وفي القية نظري باب دار رجل فمقتا
الرجل عينه لا يفهم ان لم يكنه تهيته من
غير فتم وان امكنه ضمن وقال الشافعي
لا يفهم فيه ما لو ادخل رأسه فرما بجحر
فمقتا لا يفهم اجماعا نما الخلاف في نظر
من خارجها والله اعلم
• (باب القود فيما دون النفس) •
(وهو في كل ما يمكن فيه رعاية حفظ المماثلة)
وحينئذ في قاطع البدن من الفصل
فوالقطع من نصف ساعد أو ساق أو من قصبه
انف لم يبق لا متناع حفظ المماثلة وهي الاصل
في جريان القصاص (وان كانت يده أكبر
منها) لا اتحاد المنفعة (وكذا) الحكم في
(الرجل والمارن والاذن) كذا (عين
ضربت فزال ضوهها وهي فائنة) غير
منصفة (فيجعل على وجهه قطن رطب
وتقابل عينه بمرآة حجة ولو قامت لا) قصاص
تعذر المماثلة في الجنبى نقا اليمنى ويسرى
الفاقي ذاهبة اقتص منه وترل أعى ومن
الثاني لا قود في فنى عين حولا

هندية وفي المكي عن البناء لا يجب القصاص فيما دون النفس حتى يبرأ منه أو يموت ولا يجل بل يترقب خلافا
للشافعي رضي الله تعالى عنه ذكره في الاسرار وغيرها وأجمعوا ان اليمنى لا تؤخذ باليسرى ولا اليسرى باليمنى
ولا يؤخذ شئ من الاعضاء الا بمثل من القاطع الا بهام بالابهام والسبابة بالسبابة والوسطى بالوسطى والخنصر
بالخنصر والبصير بالبصير وفي الشئ عن المحيط وكذلك في الاسنان الثنية بالثنية والنايب بالنايب والخنصر
بالخنصر ولا يؤخذ الاسفل بالاعلى ولا الاعلى بالاسفل لالتفاوت في المنافع والمرافق اه (قوله وينفذ) لاجابة
اليه (قوله فوالقطع من نصف ساعد الخ) قال في المبوط كل قطع من مفصل ففيه القصاص في ذلك الموضع فأما
كل قطع لا يكون من مفصل بل يكون بكسر العظم فانه لا يجب فيه القصاص عندنا انتهى فذكر النصف في كلامه
اتفاق (قوله أو ساق أو من قصبه اتف) الاولى تأخير هذين بعد قوله وكذا الحكم في الرجل والمارن (قوله لا متناع
حفظ المماثلة) لانه قد يكسر زيادة من عضو الجاني أو ينزع فيه خلل زائد (قوله وان كانت يده أكبر منها) فلا عبرة
بالدخول والكبر في العضو واعتبر في شدة الرأس حتى لو استوعبت من المشجوج رأسه ولا تستوعب رأس الشاح
ثبت الخيار للمشجوج ان شاء أخذ الارش وان شاء اقتص وأخذ بقدر شدة وذلك لان العبرة في الشجاج
للشئ والشجة المستوعبة لما بين قرنيها أكثر شئنا من الشجة التي لا تستوعب بخلاف قطع العضو فان الشئ
فيه لا يختلف وكذا منفعته لا تختلف فلم يكن له الا القصاص لوجود المساوات فيه من كل وجه أفاده الزبلي
(قوله والمارن) أى كاه واذا قطع بعضه لا يجب ذخيرة وفي الارنية حكومة عدل على الصحيح خزانة المفتين وان
كان انف القاطع اصغر خيرا المقطوع انفه الكبير ان شاء قطع وان شاء أخذ الارش محيط وكذا اذا كان قاطع
الانف أشتم لا يجرد الریح أو أخرج الانف أو بانه نقصان من شئ اصابه فان المقطوع مخير بين القطع وبين أخذ
دية انفه ظهريه واذا قطع بعض قصبه الانف لا يجب القصاص بالاتفاق لانه عظم ذخيرة وقدمه المواقف (قوله
والاذن) أى كاه او كذا يقتص ببعضها اذا كان يستماع ويعرف ذكره الكرخي وكان أبو يوسف يقول للاذن
مفاصل فاذا قطع منها شئ وعلم ان القاطع من المفصل لاقص منه والمراجع في معرفة المفاصل الى أهل البصر فان
قالوا حصل القطع من مفصل يقتص من ذلك المفصل وان قالوا لا مفصل له يشطع من اذن القاطع قدر ما قطع
ظهريه ولو كانت اذن القاطع صغيرة أو كانت خرقا مشقوقة والمقطوعة كبيرة أو سامة خيرا اليمنى عليه ان شاء
قطع وان شاء ضمن نصف الدية وان كانت المقطوعة ناقصة كان له حكومة عدل هندية عن الاجناس وان
اتزع شحمة اذنه لا قصاص وعليه الارش في ماله محيط (قوله وكذا عين ضربت) ولا عبرة بالكبر والصغر
في العين كما في المحيط ويستثنى من القصاص في العين ما لو كانت العين اليمنى ابيض ولكن يصيرها وكذلك
عين الجاني فانه لا قصاص بينهما كما في المحيط وفي الظهريه وان ضرب عين انسان عمدا قايضت بحيث لا يصيرها
لا يجب القصاص عند عامة العلماء تعذر المماثلة وفي كل موضع يجب القصاص لا فرق بينما اذا حصل
الضرب بالسلاح أو بشئ آخر غير كالاصبع ونحوها هندية (قوله فزال ضوهها) ويعرف ذلك بأن تقابل
عينه بالشمس مفتوحة فان دمعت علم ان الضوه باق وان لم تدمع فقد ذهب وذكر الطحاوي انه تلقى بين يديه
حبة فان هرب من الحية علم انه لم يذهب وقال مجاهد بن جبر نظره أهل البصر وان لم يعلم ذلك يترقبه الدعوى واه نكار
والقول قول الجاني مع عينه الى البتات ظهريه وفيها فناء عين مبي حين ولد أو بعد أيام فقال انه كان
لم يصيرها أو قال لا أعلم أبصرها أم لا فالقول له وعليه ارش حكومة عدل فيما شأنه وان كان يعلم انه يصيرها
بان شهد شاهدان بسلامتها ان كان خطأ ففيه نصف الدية وان كان عمدا ففيه القصاص اه (تنبيه) قال
في خزانة المفتين لو ضرب العين ضربة فأبصر بعض الناظر أو أصابها قرح أو شئ مما يبرج بالعين فنقص من ذلك
لم يكن فيه قصاص انما يجب فيه حكومة عدل اه وفيها اذا ضرب عين رجل قايضت من ضربه ثم ذهب
البياض وأبصر لا شئ على الضارب لكن هذا اذا عاد البصر كما كان أما اذا عاد دون الاول ففيه حكومة عدل اه
(قوله فيجعل على وجهه الخ) كذا بين على طريق الاستيفاء في حادثة وقعت في زمن عثمان وقد شاور الصحابة
رضوان الله تعالى عليهم اجمعين (قوله ولو قلت لا قصاص) وكذا الوقت حدثه فرضي بأن تخفف عين
القاصع وبأخذ دون عقه ولا تفاع حدثه قال محمد بن ايس له ذلك اه (قوله وعن الثاني لا قود في فنى عين حولا)
في الهندية عن الخانية عن الحسن اذا فاق عين رجل وكانت عينه حولا الا ان ذلك لا يضرب بصره ولا ينقص

منه شيئا يقتصر منه وان كان الحول شديد يضرب بصره ففيها حكومة عدل ولو كانت عين القاتل شديدة الحول
يضرب بصره وفقاً لغيره ليس بها حول كان المجنى عليه بالخيار ان شاء اقتصر ورضى بالنقصان وان شاء ضمن نصف
الدية في ماله اه وظاهر عبارة المجتبي أن ما عن الحسن هو المعتمد وغيره ضعيف فانه قال ولو وفقاً عين الحول
والحول لا يضرب بصره اقتصر منه والا فبصره حكومة عدل م عن ابي يوسف رحمه الله تعالى لا قصاص في العين
الحول لا مطلقا اه فما كان ينبغي للمؤلف الاقتصار على الضعيف (قوله كوضحة) قال في الدرر لا قود في الشجاج
الا في الموضحة عمدا وهي التي توضع العظم اي تبينه لا مكان اعتبار المساواة فيها بان يسير بالسبار ثم يتخذ
حديدة بقدر ذلك فيقطع به ما قد ارمأ قطع وفي ظاهر الرواية يجب القصاص فيما دونها ايضا ذكره محمد في الاصل
وهو الاصح لا مكان اعتبار المساواة فيه ايضا كما ذكر في الموضحة ذكره الزيلعي اه (قوله ولا قود في عظم) لقوله
صلى الله عليه وسلم لا قصاص في العظم ولتعذر اعتبار المساواة فيه (قوله الا السن) استثناء متصل او منقطع
فان الاطباء اختلفوا في أنه عظم او طرف عصب يابس فذهب من انكر أنه عظم لانه يحدث وينوب بعد تمام الخلقة
ويلين بالخلل ومنهم من قال انه عظم فعلى الاول منقطع ومتصل على الثاني وانما جرى فيه القصاص لحصول
المساواة لبرد المبرد (قوله وان تفاوتوا طولا او كبرا) في الهندية عن جبر الكرد روى القصاص في السن لا يكون
على اعتبار قدر سن الكسار والمكسور صغيرا او كبيرا بل بقدر ما كسر من السن ان نقصا او ثلثا او ربعا
فكذلك اه وهذا بخلاف عيب السن وقد ذكر حكمه في الظهيرية فقال اذا نزع سن رجل وسن الجاني سودا
او صفرا او حمرا او خضرا خيرا المجنى عليه ان شاء نزعهما بقصاصهما وان شاء ضمنه ارش سنه خمسمائة وان كان
العيب في سن المجنى عليه ففيه حكومة عدل (فرع) قال في الجوهرية لا قصاص في السن الزائدة ويجب
حكومة عدل اه وفي الخلاصة لو كسر بهضها فاسود الباقي او احمر او اخضر او دخله عيب بوجه من
الوجوه بالكسر لا قصاص عليه ويجب الدية اه (قوله موضع اصل السن) بدل مما قبله (قوله اذ رما بفسد
لهاته) كذا بخط الزيلعي وتبعه المصنف والمؤلف وصوابه لثانته جمع لثا قال ابن الاثير بالكسر والتخفيف عمور
الاسنان وهي مغارزها اه وفي الصحاح هي ما حول الاسنان واسلها التي والهواء عووض عن المياه ووجهه لثات
واي انتهى واما الالهة ففي الصحاح الالهة الهة المطبقة في اقصى سقوف القوم والجمع للهي واللاهوات واللاهيات
انتهى (تبينه) قال محمد رحمه الله تعالى من اراد قطع سنك ظلماني موضع لا يغشاك الناس فقلت قتله ومن اراد
أن يبرد سنك بالمبرد ظلمانا فلا قتله وان كان لا يغشاك الناس ظهيرية (قوله ان كسرت) قال في الظهيرية ان كسر
نصف سنه او ثلثها او ربعها كسر استوي باستطاع مثلها القصاص اقتصر به بريد وان كان كسر امثله ليس
بمستوجب حيث لا يستطاع ان يقتصر منه فعليه ارش اه فخذ كرمحول على كسر يمكن فيه المساواة (قوله
ويؤجل حولا) قال في المتقى اذا كسر من سن رجل طائفة منها انتظر بهما حولا فاذا تم الحول ولم يتفر
فعليه القصاص يبرد بالمبرد ويطلب لذلك طبيب عالم ويقال له كم ذهب منها فاذا ذهب النصف يبرد من سن
الفاعل النصف ذكره في المحيط وقال في الظهيرية وان ضرب سن رجل فسهقت يتنظر حتى يبرأ موضع
السن ولا ينتظر حولا الا في رواية المبرد والصحيح هو الاول لان نبات سن البالغ نادر (قوله وقيل يؤجل العبي)
وينبغي له ان يأخذ من الجاني خمينا هندية (قوله وكذا الخلاف اذا اجل في تحريكه) قال في المحيط عن الاصل اذا
ضرب سن انسان وتحرل بسبب ضربه ينتظر حولا سواء كان المجنى عليه بالغ او صبي ثم اذا وجب الاستثناء
حولا فان لم يسقط فلا شيء على الضارب وان سقط السن في السنة من تلك الضربة فان كان عديا يجب القصاص
وان كان خطأ يجب الدية اه وان جاء المضروب قبل تمام السنة فقال سقطت من ضربه وقال الضارب بل
بضرب ضارب آخر فالقول للمضروب وان جاء بعد الحول فالقول للضارب ظهيرية (قوله حكومة عدل الالم)
حكومة العدل بمعنى الارش فكانه قال ارش الالم اه (قوله اي اجرة القلاع والطبيب) نقله في فصل الشجاج
بقيل ونصه عن الجوهرية وقيل تفسير الحكومة هو ما يحتاج اليه من النفقة واجرة الطبيب والادوية الى أن يبرأ
ونقل المصنف هنا أنه يقوم عبدا بهذا الاثر ثم معه فقدرة التفاوت بين القيمتين يكون من الدية ونقل ان عليه
الفتوى (قوله بدليل اختلاف ديتهم) لان دية المرأة وطرفها على النصف من دية الرجل وطرفه ولا فرق بين أن
يكون هو القاتل او هي ابوالسعود وهذا التعليل يظهر في الحز والعبدة فان دية العبد قيمته (قوله وقيمتهم) راجع

(و) كذا هو ايضا (في كل شعبة برأى) ويتحقق
(فيها المسألة) كوضحة (ولا قود في عظم الا
السن وان تفاوتوا) طولا او كبرا المأمور (قتلهم
ان قلعت وقيل تبرأ الى) اللحم (موضع أصل
السن) ويسقط ما سواه لتعذر المعاملة اذ رما
تفسد لهاته وبه أخذ صاحب الكافي قال
المصنف وفي المجتبي وبه يفتى (كما تبرأ) الى أن
تساويا (ان كسرت) وفي المجتبي ويؤجل
حولا فان لم ينبت يقتصر وقيل يؤجل العبي
لا البالغ فلو مات العبي في الحول برئ وقال
ابو يوسف فيه حكومة عدل وكذا الخلاف
اذا اجل في تحريكه فلم يسقط فعند أبي يوسف
يجب حكومة عدل الالم أي اجرة القلاع
والطبيب انتهى وسنخذه (ونؤخذ الثانية
بالثنية والناب بالناب ولا يؤخذ الا على
بالاسفل ولا الاسفل بالا على) مجتبي والحاصل
أنه لا يؤخذ عضو الا بئله (و) لا قود عندنا
في (طرفي رجل وامرأة) طرفي (حرو عبيد
(و) طرفي (عبد بن) لتعذر المعاملة بدليل
اختلاف ديتهم وقيمتهم

والاطراف كالأموال فالت هذا هو المشهور ولكن في الواقع لو قطعت امرأتين رجل كان له القود لان الناقص يستوفي بالكامل اذا رضى صاحب الحق فلا فرق بين حر وعبد ولا بين عبيدين وأقره القهستاني ٢٧٠ والبرجندى (وطرف المسلم والكافر سيان) للتساوى في الارش وقال الشافعي كل من يقتل به

يقطع به وما لا فلا (و) لافي (قطع يذ من نصف الساعد) لما ترو (و) لافي (جائفة برئت) فلو لم تبرا فان سارية يقتص والا ينتظر البره او السارية ابن كمال (ولسان وذكر) ولو من اصلهما به يبقى شرح وهبانية وأقره المصنف لانه يقتبض وينبسط قلت لكن جزم قاضيان بلزوم القصاص وجعله في المحيط قول الامام ونصه قال أبو حنيفة ان قطع ذكره من اصله أو من الحشفة اقتص منه اذ لا حد معلوم وأقره في الشربلانية فليحفظ (الآن يقطع ككل الحشفة) فيقتص ولو بعضها لا وسيجي ما لو قطع بعض اللسان (ويجب القصاص في الشفة ان استقصاها بالقطع) لا مكان المماثلة (والا) يستقصها (لا) يقتص مجتبي وجوهرة وفي لسان أنرس وصبي لا يتكلم حكومة عدل (وان كان القاطع أشل او ناقص الاصابع او كان رأس الشاج اكبر من المشجوج (خير المجتبي عليه بين القود وأخذ الارش) وعلى هذا في السنن وسائر الاطراف التي تشارك اذا كان طرف الضارب والقاطع معيبا بخير المجتبي عليه بين اخذ المعيب والارش كاملا قال برهان الدين هذا لو الشلاء ينتفع به فلو لم ينتفع به لم تكن محلا للقود فله دية كاملة بلا خيار وعليه الفتوى مجتبي وفيه لا تقطع العجبة بالشلاء (ويستقط القود دعوت القاتل) اقوات المحل (وبعدو الاولياء) ويصلحهم على مال ولو قليلا ويجب حالا عند الاطلاق (ويصلح اقدم وعذوه ولم يبق) من الورثة (حصته من الدية) في ثلاث سنين على القاتل هو الصحيح وقيل على العاقلة ملتي (امر الحز القاتل وسيد العبد) القاتل رجلا بالصلح عن دمه (ما الذي اشتركا فيه) (على ألف فعمل المأمور) الصلح عن دمه (فالالف على) الحر والسيد (الا حرمين نهذان) لانه مقابل بالقود وهو عليهم مساوية قبله كذلك (ويقتل جمع بغير ان جرح كل واحد جرحا مهلكا) لان زهوق الروح يتحقق بالشاركة لانه غير تجزى

الى العبد (قوله والاطراف كالأموال) فلا بد فيها من المساواة (قوله قلت هذا هو المشهور) يشير الى انه المعتمد (قوله ولا بين عبيدين) فله صاحب العبد الاعلى الاستيفاء من الادنى اذا رضى صاحب الاعلى (قوله وطرف المسلم والكافر) اي الذي لا الحربي ولو مستأمننا (قوله لما ترو) من امتناع رعاية المماثلة (قوله ولا في جائفة) الجائفة التي تصل الى البطن من الصدر والظهر والبطن فلا تكون في الرقبة ولا الملق ولا اليدين ولا الرجلين فان كانت في الاثنين والبرفهي جائفة كما ذكره القدوري في شرحه (قوله برئت) قال في المصباح برأ من المرض يبرأ من بابي نفع وتعيب وبرؤ برأ من باب قرب لغة اه وانما لم يقتص فيها لان البرء منها نادرا فلا يمكن ان يصحح الثاني جائفة على وجه يبرأ منه فيكون اهلا كالا يجوز اه زيلعي فيجب ثلث الدية في ماله اتقاني (قوله فان سارية) بان مات منها كافي مسكين (قوله به يفتي شرح وهبانية) عبارة والفتوى على ان لا قصاص في اللسان ونحوه في قاضيان وكبرى الخاص والهداية لانه مما يقتبض وينبسط فلا يمكن اعتبار المماثلة فيه وكذا الخلاف في الذكر اه وفي الهندية وهو المختار للفتوى كافي خزانة المفتين والظاهرية (قوله قلت لكن جزم قاضيان بلزوم القصاص) ونصه كافي حاشية ابي السعود مسكين وفي قطع الذكر من الاصل قصاص وان قطع من وسطه فلا قصاص فيه وهذا في ذكر الفعل وفي ذكر الخصى والعين حكومة عدل وفي ذكر المولود ان تحرك يجب القصاص ان كان عمدا والدية ان كان خطأ وان لم يتحرك كان فيه حكومة عدل اه وانظر هذا النقل عن الخانية مع ما نقله شارح الوهبانية عنها ونقله المصنف عنه وفي حاشية الشافعي عن النهاية وقد قالوا جميعا لو قطع بعض اللسان لا يقتص منه لانه ليس هناك مفصل يقع فيه القصاص فلا تعلم المماثلة (قوله ان استقصاها بالقطع) ذكر الطحاوي في شرحه رواية عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى انه اذا قطع شفة الرجل السفلى أو العليا ان كان يستطاع ان يقتص منه فعليه القصاص العليا بالعليا والسفلى بالسفلى هندية (قوله وان كان القاطع أشل) اي حال القطع اما اذا كانت يد القاطع موصلة ثم شلت بعد القطع فلا حق للامة طوع في الارش لان حق المقتطوع كان متقزرا في اليد فقط بقدر هلاك المحل جوى عن الولوالجي (قوله او كان رأس الشاج اكبر من المشجوج) وكذا ثبت الخيارات في عكسه ويبدأ باليمين شاه وكذا لو كانت تأخذ في طول الرأس من جهته الى قفاه ولا تأخذ الى قفا الآخر جوى (قوله خير المجتبي عليه) لتعذرا بهما كمال حقه فيخير بين أن يقتل بدين حقه بلا زيادة ارش وأخذ الارش كاملا (قوله ولو قليلا) لانه اسقاط حق على مال والحق هو الذي يجوز اسقاطها بعوض لا يتقدر العوض فيها جوى عن البنانية (قوله ويجب حالا عند الاطلاق) لانه ثبت به قد والاصل في مثله الحلول كمن ومهر جوى وأشار بقوله عند الاطلاق الى انه لا تأجل الا بالشرط افاده البدر العيني آخر فصل الشجاج (قوله ويصلح اقدم وعذوه) انما صرح ذلك من اقدمهم لتمكين كل من التصرف في حقه استيفاء واسقاطا بالعفو والصلح ومن ضرورته سقوط حق الباقي لعدم التجزى ثبوتنا فكذا سقوط ما اه جوى (قوله وقيل على العاقلة ملتي) ونحوه في شرح المختار وشرح الجمع وما قاله مخالف لسائر الكتب كذا بخط البدرى عبد الله وفي القاسمية على شرح الجمع ولا اعتقاد على ما في شرح المختار وشرح الجمع في الاصل والجامع الصغير والمبسوط والمحيط والهداية والكافي وسائر الكتب انه على القاتل في ماله وهو الثابت رواية ودراية وروى محمد بن الامار ان عبدا قتل من ماله وروى في الدية في ماله وترفع عنه حصة الذي عفا وقال عمرو ان اري ذلك قال محمد وان اري ذلك وهو قول ابي حنيفة قلت ولا يعلم اهم ما يخالف من العصاية رضى الله تعالى عنهم ولا من بعدهم جوى ملخصا (قوله ان جرح كل واحد جرحا مهلكا) قال سري الدين في حاشية الزيلعي محله ما اذا ضرب يوم معا ما اذا ضرب يومه على التعاقب فقات يقتص من الضارب الاول فاذا جهل الامر فالظاهر انه لا يجب القصاص وينظر اه وقوله ان جرح كل واحد اخرج ماله واشترى رجلان في قتل رجل واحد ابعسا والاخر بجديد عدا فانه لا قصاص ووجبت الدية عليه ما مناصفة قهستاني عن الخانية ثم رأيت في حاشية ابي السعود ما نصه ولو جرح جرحا متعاقبة ومات ولم يعلم المختن منها وغير المختن يقتص من الجميع لتعذرا لوقوف على المختن وغيره كافي فتاوى ابي السعود وما اذا وقف على المختن وغيره ولا يكون الا قبل موته فالقصاص على الذي جرح جرحا مهلكا كافي الخلاصة والبرازية (قوله لان زهوق الروح الخ) قال في التبيين ولان زهوق الروح لا تجزأ واشترى الجماعة فيما لا تجزأ يوجب التكامل في حق كل واحد منهم كلاكه ليس

معه غيره كولاية الانسكاح في باب النكاح وهو واضح وقد ذكر الدليل العقلي وترك النقل وهو اجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم عليه وروى أن سبعة من أهل صنعاء قتلوا واحدا فقتلهم عمر رضي الله تعالى عنه وقال لو قتلا عليه اصحاب صنعاء لقتلهم واصل التماثل للمعاونة في ملء الدلو ثم قيل تماثلوا الى تعاونا (قوله بخلاف الاطراف) فانه لا يقطع الجميع بقطع الواحد بل تجب دية الطرف (قوله والا لا) شامل لما اذا جرح البعض جرحا مهلكا والبعض جرحا غير مهلك ومات فالقود على من جرح جرحا مهلكا وعلى الباقيين التعزير وهو يلجج عليهم شئ غير التعزير يحترروا شألا لما اذا جرح كل جرحا غير مهلك ويرجع كم ذلك الى الشجاج والظاهر أن حكم ما قبلها كذلك (قوله فاما اذا كانوا انتصارا) بفتح الزون وتشديد الظاء القوم يتطرون الى الشئ باسمه الواحد الاولي الاثبات بالضمير ويكون راجعا الى الفرد المقتول (قوله فلا قود عليهم) اي ولادية (قوله لان الشرط في الاطراف المساواة في المنفعة والقيمة) قال في المنع عن الجوهره وتحقيق مذهبنا ان كلاهما قاطع للبعض لان ما قطع بقوة احدهما لم يقطع بقوة الآخر ولا يجوز ان يقطع الكل بالبعض ولا التنتان بالواحدة لانعدام المساواة كما اذا أمر كل واحد من جانب آخر بخلاف النفس فان الشرط فيها المساواة في العصة فقط وفي الطرف تعتبر المساواة في المنفعة والقيمة وتماثل فيها (قوله نصف) اي نصف دية النفس والنصف خمسة آلاف درهم (قوله وعند محمد الارش) قال في التبيين وعند محمد الارش لان القسائي بالقضاء ثبت الشراكة بينهما فعدا حق كل واحد منهما الى البعض فاذا عفا احدهما لم يتمكن الآخر من استيفاء الكل ولهما ان الامضاء من القضاء في العقوبات فالعفو قبل القضاء اه اي ولو عفا احدهما قبل القضاء فلا أثر للاستيفاء وعلى مذهب محمد لا ما في نصف الارش المشترك بينهما ولا أثر كله نصفه من المشترك ونصفه من المنقلب ما لا قال في البرهان وهو الاستحسان لان قضاء القاضي بالقصاص والارش بينهما ما قد نفذ من ضرورته ضرورة القصاص مشترك بينهما فاذا أقطا احدهما نصيبه بقي حق الآخر في نصف القصاص ولا يصح استيفاء نصف القصاص وجعل قوله ما قايما ووجهه ان القضاء هنا بمنزلة الفتوى لانه قضى بما كان على ما كان واذا اتفق المقتضى بان القصاص بينهما ثم عفا احدهما كان لا أثر للاستيفاء كم كذا هذا وظاهره أن المعتد قول محمد فانه جعل استحصانا قديرا (قوله ويقاد عيدا أقرب بقتل عمد) لان العبد غير منهم في مثله للمقوق الضرر به ولان العبد مبيع على اصل الحرية في حق الدم عالا بالآدمية واذا أصبح لزم منه بطلان حق المولى ضرورة ذلك لا يضروكم من شئ يصح ضمنا ولا يصح قصدا (قوله خلافا لفر) فانه قال لا يصح اقراره به (قوله ولو أقرب بخطا) قيد بالقتل احترازا عما اذا أقرب بالجنسية فقال في الهندية عن الحماوى ولا يجوز اقرار العبد بالجنسية ما ذونا او محجورا عليه ولا يتبع بذلك بعد العتق اه (قوله يعنى لاني حقه الخ) الاولى حذف لا في الموضوعين (قوله ونحوه في احكام العبيد من الاشياء) عبارته كم اقراره بجناية موجبة للدفع او القداء غير صحيح بخلافه بهذا وقود اه (قوله معللا) اي الزايحي وعبارته وكذا اقراره بالقتل خطأ لان موجب دفع العبد او القداء على المولى ولا يجب على العبد شئ فلا يصح سواء كان العبد محجورا عليه او اذونا له في التجارة لانه ليس من باب التجارة فيكون باطلا اه (قوله فتأمل) أشار به الى أن التعليل من الزايحي لا من صاحب الاشياء فانه لم يذكر فيها تعليلا (قوله لكن علمه الله تعالى) لا وجه للاستدراك (قوله بأنه اقرار بالدية على العاقلة) اي من غير ايجاب شئ على نفسه والعاقلة لاتعقل الاعتراف وقد فهم المؤلف أن المراد بالعاقلة السيد وهو كذلك لكن لا يهض الرذعية عليه بالحديث فان المراد فيه عاقلة السيد ويدل لهذا كلام الله تعالى تاني الآتي (قوله اه فتدبره) هو كقوله وفيه نظروا عليه بما ذكره بعده (قوله لاتعقل العواقل عبدا) قال في النسيابة وشرحه الله تعالى تاني ولا يتحملون جنابة عبدا على خطأ فانه على مولاه اه وهو مع قوله ولا اعترافا المقصود من الرذعية تاني (قوله ولا عبدا) في النفس او الطرف فان العمد لا يوجب التخفيف فتصل العاقلة فوجب القوديه تاني (قوله ولا صلحا) عن دم عدا فانه على القاتل حالا الا اذا أجل تاني (قوله ولا اعترافا) اي بقتل خطأ فانه على المقر في ثلاث سنين تاني (قوله وكذا اقتره الله تعالى) اي قرر الاستثناء حيث قال وفيه رمز الى أنهم لو صدقوه يحملون لانه ثبت القتل بمصادقهم اه (قوله فتنبه) اشار به الى تأكيد الرذعية على تاني في تعليله بأنه اقرار بالدية على العاقلة ولكن قد تقدم عنه قريبا ما يفيد أن المراد عواقل السيد أما

بخلاف الاطراف كما سيجيء (والالا) كما في تصحيح العلامة قاسم وفي الحق انما يقتلون اذا وجد من كل جرح يصلح لزهوق الروح فاما اذا كانوا انتصارا أو مقرين أو معينين بآية الواحد فلا قود عليهم - م والاولى ان يعرف الجميع بلام العهد فانه لو قتل فردا جمع احدهم - م أبوه او محنون سقط القود تاني (و) يقتل (فرد يجمع) كنفاء) به للباقيين خلافا للشافعي (ان - حضر وليهم فان - حضر) ولي (واحد قتل له وسقط) عندها (حق البقية كون القاتل) حتمف أنه لقوات المحل كما مر (قطع رجلا ن) فاكتر (يدرجل) اورجله او قلعاسنه ونحو ذلك عمادون النفس جوهره (بان أخذ اسكينا وأمرها على يده حتى انفصلت فلا قصاص) ههنا (على واحد منهما) او منته - م لانعدام المماثلة لان الشرط في الاطراف المساواة في المنفعة والقيمة بخلاف النفس فان الشرط فيها المساواة في العصة فقط درر (وههنا) او ضمنا (ديتها) على عددهم بالسوية (وان قطع واحد يعني وجباين فلهما قطع عينه ودينه يدينهما) ان - حضر امعا (وان - حضر احدهما وقاع له فلا أثر عليه) اي على القاطع (نصف) لما مر أن الاطراف ليست كالعقوس (ولو قضى بالقصاص بين - م ما ثم عفا احدهما قبل استيفاء الدية فلا أثر القود) وعند محمد الارش (ويقاد عيدا أقرب بقتل عمد) خلافا لفر (ولو أقرب بخطا) أو بمال (لم ينقذ اقراره) على مولاه بل يكون في رقبته الى أن يعتق كما نقله المصنف عن الجوهره قال وظاهر كلام الزايحي بطلان اقراره بالخطأ أصلا يعنى لاني حقه ولا في حق سيده ونحوه في احكام العبيد من الاشياء معللا بان موجب الدفع او القداء انتهى فتأمل كم كان علمه الله تعالى تاني بأنه اقرار بالدية على العاقلة انتهى فتدبره اذ قد أجمع العلماء على العمل بمقتضى قوله عليه الصلاة والسلام لاتعقل العواقل عبدا ولا عدا ولا صلحا ولا اعترافا حتى لو أقر الحرب بالقتل خطأ لم يكن اقراره اقرارا على العاقلة اي الا ان يصدقوه كم كذا اقراره تاني في المعاقلة فتنبه

رعى رجلا عمدا فنفذ السهم منه الى آخر فنانا يقتصر الاول) لانه عمد (والثاني الدية على عاقلة) لانه خطا (وقعت حية عليه فدفعها عن نفسه فسقطت على آخر فدفعها عن نفسه فوقت على ثالث فلسعته) ٢٧٢ اي الثالث ففعلت فعل من الدية هكذا مثل أبو حنيفة رحمه الله تعالى بحضرة جماعة فقال لا يضمن الاول

السيد نفسه فهو عاقلة بعده فلا ينهض الرد عليه كما سبق ورجع كلام القهستاني الى كلام الزيلعي فتأمل (قوله لانه خطا) اي في الفعل فكانه رعى الى حربي فاصاب مسلما والفعل الواحد يتعد بتعداثره زيلعي وتعامه في المنع وفي حاشية أبي السعود فالحكم في الثاني مخالف للاول بخلاف ما لورى صيدا بخبره ونفذ الى آخر فان حكمهما واحد وهو الحل كذا بخط الشيخ عبد الحلي اه واستفيد من التعليل انه لم يقصد ههما معا والا كان متعمدا فيهما به عليه المقدسي (قوله فعل الدافع الدية) هذا ونحوه لم يكن من أنواع القتل الخمسة وهذه من مناقبه فان فقها زمانه اخطوا فيها منع (قوله والثاني على الثالث) اي فمقره فاحل حكمة (قوله فلذعت رجلا) بالعين المهولة كذا في السحنة التي يدي وفي بعض النسخ بالبدال المهولة والغين المجهمة وفي القاموس لدغ الحب قلبه آله والنار الشئ لفتته ثم قال واللودعي الخفيف الذكي الطريف الذهن الحديد الفؤاد اللسان الفصيح كانه يلذع بالنار من ذكائه وقال في باب القين المجهمة من فعل اللام لدغته العقرب والحية كمنع لدغا وتدادا غافه و ملدوغ ولدغ اه واما اللسع فقال فيه اسعت العقرب والحية كمنع لدغته وهو ملدوغ وسبع أو اللسع لذوات الابرو والدغ بالقم فالمستعمل في العقرب والحية اللدغ بالغين المجهمة (قوله ضمن) مقتضى جواب أبي حنيفة في المسئلة السابقة ان تشيد هذه بالدغ فور اما اذا مكثت ساعة بعد الاقامة ثم اسعته لا يضمن فمديره (قوله فديته على رب السيف) وان لم يكن مال له وهو صريح في انها لم تكن على العاقلة مع أنه لم يعتمد القتل ولا قصده (قوله لاشمان) اي مع الاشهاد واملهم اقولان (قوله مع من لا يجب عليه القود) منه ما اذا لم يكن الاخر معه عصا كما سبق (قوله وله منها ولد) اي فان القصاص يسقط عن الوالد لان الولد لا يستوجب قصاصا على أبيه فكذا بسطه عن الاجنبي (قوله فلا قود على احدهما) اي الاحد الدائر وهو يعصمها ولو قال فلا قود عليهما كانا ارضع وعاليهما الدية لكن في مشاركة الاجنبي الاب أو الزوج الدية في مالهما التعمد هما وفي العامد وما بعده غير الحية والسبع نصف الدية على العامد والعاقلة والبالغ في مالهم ونصفها الاخر على عاقلة الاخرين (قوله مع امرأته) او امرأته رجل آخر منح اي يرضى بها (قوله فقتله حل) ظاهره ولو غير محصن وهو ما مال اليه ابن وهبان والله بان القتل هنا ليس من باب الحد ودبل من باب النهي عن المنكر وهكذا اطلق البرازي وقال الطرسوسي الاحصان شرط في ذلك كله نص عليه فاضحجان قال ولا يلغى الى ما اطلقه في الفتاوى الصغرى فان الزنا لا يوجب القتل بدون الاحصان اه وفي الجوى عن الزاهدي الاصل في كل شخص اذا رأى مسلما يزن أنه يحل له قتله وانما يمنع خوفا من أن لا يصدق انه رأى يزن اه وفي المنع عن الخيانة قيد حل القتل بما اذا صاح به ولم يهرب ولم يمنع عن الزنا اه وفيها عن شرح النظم الوهباني وكذا لو رأى في منزله رجلا مع أهله او جاره يفرج وخاف ان حذره أن يشهره فهو في سعة من قتله ولو كانت مطاوعة له فتلها ما ولو اكره رجل امرأته لقتله وكذا الفلام وهو المأخوذ وان قتله فدمه هدر هذا اذا لم يستطع منه الا بالقتل اه (قوله وكذا لو أعطى صبيعا عصا او سلاحا) اي ليس له ولم يأمره بشئ فعطب الصبي بذلك منح أي بان سقط من يده على بعض بدنه وعطب به وليس المراد أنه قتل به نفسه فانه لا ضمان على المعطى في ذلك تشارجانية وفي الخلاصة لو دفع السلاح الى الصبي فقتل الصبي نفسه او غيره لا يضمن الدافع بالاجماع اه (قوله بلاذن وابه) راجع الى أول المسائل ايضا ومفهومه انه اذا كان باذنه لا ضمان فيه او يحرر (قوله فقات) اي في هذا العمل وفي الخلاصة لو أمر عبد الغير بكسر الحطب او بعمل آخر ضمن ما تولد منه (قوله فقولان) المختار أنه يضمن ايضا هندية عن الخلاصة (قوله ولو قال له قع فوقع ضمن) وكذا لو قال له ألق نفسك في الماء او في النار ففعل ضمن منح والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

• (فصل في القتلين) •

آخره لانه بمنزلة المركب من المفرد (قوله ولو كانا عدين) فلولوى القطع والقتل اتفاقا فاذا تخلل بينهما برء اما اذا لم يتخلل بينهما البرء فلا تدخل ايضا عند الامام خلافا له ما فيقتل ولا يقطع قيد دخل جزاء القطع في جزاء القتل وخبر الامام الولي ولا يعتبر اتحاد المجلس ولا تعدده كما في مسكين وهو الظاهر برهان (قوله فيؤخذ بالامرئين) اي بموجبهما فيجب في الخطا الدية وفي العمدا القود قال في حاشية الشامي عن قرا حصارى اعلم انه لا يتخلل القطع والقتل من أن يتخلل بينهما برء أو لا فان تخلل بينهما برء يعتبر كل فعل ويؤخذ بموجب القتلين لان موجب الاول قد تنذر بالبرء فلا يدخل احدهما في الآخر حتى لو كانا عدين فلولوى القطع والقتل وان كانا خطاين تجب دية ونصف

لان الحية لم تضر الثاني وكذلك لا يضمن الثاني والثالث لو كثروا واما الاخير (فان اسعته مع سقوطها) فورا (من غير مهلة فعلي الدافع الدية) لورثته الهالك (والا) تلسعه فورا (لا) يضمن دافعها عليه ايضا فاستصوبه جميعا وهذه من مناقبه رضي الله عنه صيرفة وجمع الفتاوى قال المصنف وبهذا التقصيل أوجب في حادثة التمرى وهي أن كلبا عقورا وقع على آخر فاقام على الثاني والثاني على الثالث والله اعلم فروع • ألقى حية او عقورا في الطريق فلذعت رجلا ضمن الا اذا تحولت ثم لدغته • وضع سيفا في الطريق فمثر به انسان ومات وكسر السيف فديته على رب السيف وقيته على العاثره ثور تطوح سيرة للمرعى فتنطح ثور غيره فمات ان أشهد عليه ضمير والا لا وقال في البدائع لا ضمان لان الاشهاد انما يكون في الحائط لافي الحيوان ناجية (و) اعلم (أنه اذا اشترك قاتل العمدة مع من لا يجب عليه القود كاجنبي شارك الاب في قتل ابنه) وتاجنبي شارك الزوج في قتل زوجته وله منها ولد وكعامد مع مخطف وعاقلة مع مجنون وبالغ مع صغير وشريك حية وسبع كما في الخمانية (فلا قود على احدهما) اي لا قصاص على واحد منهما فيما ذكر (دخل رجل بيته فرأى رجلا مع امرأته او جاريته فقتله حل) له ذلك ولا قصاص (عليه هذا ساقط من نسخ المتن ثابت في نسخ الشرح مخرجا لشرح الوهبانية وقد حققناه في باب التعزير فروع • صبي • مجبور قال له رجل شدة فرسى فأراد شدة هافر فسقت فمات فديته على عاقلة الامر • وكذا لو أعطى صبيعا او سلاحا أو أمره بحمل شئ او كسر حطب ونحو ذلك بلاذن وليه فمات • ولو أعطاه السلاح ولم يقتل امسكه فقولان • صبي • على حائط صاح به رجل فوقع فمات ان صاح به فقال لا تقع فوقع لا يضمن ولو قال قع فوقع ضمن به يفتى وقيل لا يضمن مطلقا ناجية

(فصل في القتلين)

(قطع يد رجل ثم قتله اخذ بالامرئين) أي بالقطع والقتل (ولو كانا عدين او) كانا (خطاين او) كانا (مختلئين) اي احدهما عمدا والاخر خطأ (فقتل بينهما برء او لا) فيؤخذ بالامرئين في الكل بالاتفاق

دية وان كان أحدهما عدا والآخر خطأ والقطع عدي يجب في اليد القود وفي النفس الدية وان كان القطع خطأ
يجب في اليد نصف الدية وفي النفس القود وان لم يتخلل بينهما مبرء فان اختلفا يعتبر كل فعل على حدة ففي الخطا
الدية وفي العمد القود وان كانا خدأين فدية واحدة اتفاقا وان كانا عديين عندهما يقتل ولا يقطع وخيره الامام
١٥ بتصرف (قوله الا في خطأين الخ) فحبب دية واحدة للداخل بالجماسة وعدم امكان اعطاء كل فعل
حكم نفسه لعدم البرء فجعل القتل مقما وقال السمرقندي البرء بالضم عند أهل البصرة وبالفتح عند أهل الخجاز
وهو العصة ١٥ مكي (قوله صار ثمانية) وان اعتبرنا كونهم من شخص واحد أو من شخصين مارت ستة عشر فان
كاتب من شخصين يفعل بكل واحد منهما ما وجب له من القصاص وأخذ الارش مطلقا ١٥ (قوله كن ضربه
مائة سوط) أي في محابن برهان والاوضح أن يقول وتجب حكومة عدل فيما اذابني أثرها أي التسعين ويكون
مفهوم قوله ولم يبق أثرها وهكذا فعل صاحب التبيين حيث قال ولو بقي لها أثر بعد البرء يجب موجهه مع دية
النفس بالاجماع لان الارش يجب باعتبار الشين في النفس وهو بقاء الاثر ١٥ (قوله فنجز الجرح عن الكسب)
أي مدة الجرح وانظر ما لو جرح عن الكسب أصلا والظاهر أنه بعد الحكم بموجهه من الارش أو حكومة العدل
لا يجب شيء (قوله جاء بهوان) المراد به الواحد من اتباع الظلة وأما معناه فانه فقال في القاموس العوان كسحاب
من الحروب التي قوتل فيها مرة ومن البقر والخيل التي تجت بعد بطنها البكر ومن النساء التي كان لها زوج ١٥
والاولى التعبير بالعوان فانه كما في القاموس الظاهر الواحد والجمع والمؤنث ويكسر أعوانا ١٥ لانه يظهر الظالم
وبعينه قال في البرازية وفساد الملك بسبب السعاة فتبأن قتل الاعونة والسعاة في زمان الفتن جائز لكونهم
في مثل هذا الزمان أشد ضررا فيطهقون بالذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا ١٥ (قوله فنجز
عن الكسب) الكلام فيه كالقلام في سابقه (قوله والظاهر أنه) أي وجوب النفقة والمداواة على قول محمد
أي وجوب النعمان على الساعي (قوله وقد مننا) أي في شرح قول المصنف كما نبرد اذا كسرت وقال هناك
وسخه (قوله نحوه) حيث قال فعند أبي يوسف تجب حكومة عدل الالم أي اجر النذاع والطبيب (قوله ومن
قطع) بالبناء للمجهول (قوله بدليل ما يأتي) من التنصيص في مسئلة العفو عن الجنائية أو عن القطع وما يحدث
منه بين الخطا والعمد فذكره هناك مقتضرا عليه يدل على أن هذه مطلقة (قوله وفيه صرح في البرهان) حيث
قال والخطا كالعمداء لكرهه أن يقال ان ذلك في صحة العفو لا في ضمان الدية على القاطع ويدل عليه ما يأتي
عن الزبلي (قوله لكن في القهستاني) حتى هذا الاستدراك أن يذكره قوله ضمن قاطعه الدية في ماله كما ذكره
القهستاني (قوله وكذا الوشج) مستغنى عنه بقول المصنف الآتي والشبهة مثله (قوله خلافا لهما) فذالا هو عفو
عن النفس لانه يراد بالعفو عن القطع مثلا العفو عن موجهه لاذاته وموجهه قطع ان اقتصر وقتل ان سري
فتناول أيها ما وجد لان اسم القطع يتناول الساري (قوله وهو غير القتل) فالعفو عنه لا يكون عفو عن القتل
وكان القياس وجوب القصاص عليه في النفس لانه قتل نفسا موهمة بغير حق عدا الا أنا استحسننا سقوطه
لان صورة العفو أورثت شبهة وهي دارة للقود وهذا لانه أضاف العفو الى حقه من حيث الظاهر وذلك يكفي
لدرء القصاص لا لسقوط المال لانه يجب مع الشبهة (قوله فهو عفو عن النفس) أما الاولى فلان الجنائية اسم
جنس يتناول الساري والمقتصر والقتل ابتداء لا ترى انه لو قال لا جنائية لي قبل فلان أوجب البراءة عن الكل
وأما الثانية فانه صريح في العفو عن السراية فلا يضمن شيئا أي انصافا (قوله فالخطا يعتبر من ثلث ماله) قال
الزبلي ولو كان القطع خطا فهو كالعمد في هذه الوجوه حتى اذا أطلق بأن قال عفو عن البدن كان عفو عن دية
النفس عندهما وعن دية البدن فقط عنده ولو قال عفو عن الجنائية أو عن القطع وما يحدث عنه كان عفو
عن دية النفس بالاجماع حتى اذا مات منه يقطع كل الدية غير أنه يعتبر من الثلث لان موجهه المال وقد تعلق به
حق الورثة فيعتبر من الثلث كسائر الاموال بخلاف ما اذا كان عدا حيث يصح من جميع المال لان موجهه
القصاص ولم يعلق حق الورثة به لانه ليس بمال ١٥ ويكون أي العفو عن الدية في الخطا وصية للعاقلة قال
الصدر الشهيد وغيره وهذا لا يشك كل عند من لم يجعل القاتل واحدا من العاقلة أما من جعله واحدا من جملتهم
فلا تصح الوصية بقدر حصته من الدية لانها وصية للقاتل فلا تصح قالوا والعصم أنها تصح في حق العاقل
وان حصلت للقاتل بقدر حصته لانها لو لم تصح في الابتداء صححت في الانتهاء اذ لو بطلت في الابتداء كان كل ما

(الا في خطأين لم يتخلل بينهما مبرء) فانهم ما
يتداخلان (فحبب فيهما دية واحدة) وان
تخلل برء لم يتداخل كما علمت فالحاصل ان
القطع اما عدا أو خطأ والقتل كذلك صار
أربعة ثم اما ان يكون بينهما مبرء أو لا صار
ثمانية وقد علم حكم كل منها (كن ضربه مائة
سوط فبرئ من تسعين ولم يبق أثرها) أي أثر
الجراحة (ومات من عشرة) ففيه دية واحدة
لانه لما برئ من تسعين لم يبق مقتلة الا في حق
التعزير وكذا كل جراحة اندملت ولم يبق
لها أثر عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف
في ماله حكومة عدل وعن محمد يجب أجرة
الطبيب وعن الادوية دور وصدور الشريعة
وهداية وغيرها (وتجب حكومة) عدل مع
دية النفس (في مائة سوط جرحه وبقى أثرها)
بالاجماع لبقاء الاثر وجوب الارش باعتبار
الاثر هداية وغيرها وفي جواهر القاموس
رجى جرح رجلا فنجز الجرح عن الكسب
يجب على الجراح النفقة والمداواة وفيها رجل
جاء بهوان الى رجل فضر به العوان فنجز عن
الكسب مداواة المضروب ونفقة على الذي
جاء بهوان انتهى قال المصنف والظاهر أنه
منترع على قول محمد رحمه الله قلت وقد سنا
معزينا محبتي عن أبي يوسف نحوه ونصته
في الشجاج (ومن قطع) أي عدا أو خطأ
بدليل ما يأتي وفيه صرح في البرهان كما في
الشريعة لانه لانه في القهستاني عن شرح
الطحاوي أن الدية على العاقلة في الخطا ومن
ظن أنها على القاطع في الخطا فقد أخطأ
وكذا الوشج أوجرح (فعفا عن قطعه)
أو شجته أو جرحته (قات منه ضمن قاطعه
الدية) في ماله خلافا لهما قلنا انه عفا عن
القطع وهو غير القتل (ولو عفا عن الجنائية
أو عن القطع وما يحدث منه فهو عفو عن
النفس) فلا يضمن شيئا أو يثبذ (فالخطا يعتبر
من ثلث ماله) فان خرج من الثلث فيها
والافعل العاقلة ثلث الدية كما في شرح الطحاوي

وصية للعاقلة لأن من أوصى لمن تصح له الوصية وإن لا تصح له صار كما لو كان تصح له كمن أوصى لحي وميت كانت الوصية للحي تصح للوصية فهنا إذا لم تصح للقاتل تعود إلى العاقلة فتسقط عن العاقلة في الابتداء مقصرا للمسافة اه شلبي عن الغاية (قوله ومفاده) أي إذا اعتبر العفو من الثلث أذهوا عما يكون في المريض من حق الميراث فإذا كان صحيحا بأن قطع عضوه خطأ ولم يمر من به وسرى فعفا نفذ من كل ماله (قوله والعهد من كاه) قال ملا على لا يفتي أن الموجب هنا هو القود وهو ليس بمال فلا وجه للقول بأنه من كل المال اه وقال القهستاني أي العفو في العهد مدعي من كاه ما يتعلق بالعاقلة في الجسد من مال هو الدية لأنه لم يتعلق حتى الورثة به وانما يعرض له ألا ترى أنه لو لم يقيد القطع بما حدث منه وجبت الدية في ماله عنده لا عندهما فسقط ما قلنا أن الواجب قود ليس بمال فلا وجه للقول بأنه من كل المال قال مدر الشريعة فإن قلت القود إنما يجب بعد الموت تشفيا لصدر الأولياء فينبغي أن لا يصح عفو المقتول قاتل السبب قد انعقد في حقه فيعتبر اه مكى (قوله لما يأتي) أي من التفصيل وقوله فلما أطلق أي أصبح التفصيل (قوله على يده) أي على أرض قطع يده (قوله فمهرها الأرض) وهو خمسة آلاف درهم ولو كان الزوج على القطع وعلى ما يحدث منه لأنه لما برئ تبيّن أن موجبها الأرض دون القصاص منح (قوله ولو عدا) لأن القصاص لا يجري في الأطراف بين الرجل والمرأة فيجب الأرض المذكور وهو يصلح صداقالها (قوله عند أبي حنيفة) وفلا هذه وماذا تزوجهما على الجنابة أو على القطع وما يحدث منه سواء في الجواب (قوله إن تعدت) لأنه يكون تزوجهما على القصاص في العرف وليس بمال على تقدير الاستيفاء وعلى تقدير السقوط أولى فإذا لم يكن مالا لا يصلح مهرافيجب لها عليه مهر المثل ثم يجب عليها الدية لأن التزويج تضمن العفو لكن عن القصاص في الأطراف فإذا سري تبيّن أنه قتل فلم يتناول العفو فوجب الدية لعدم صحة العفو عن النفس وذلك في ماله لأنه عهد والعاقلة لا تحمل (قوله وتقع المقاصة الخ) يعني إذا وجب له الدية ولها المهر تقاصا استويا قدر اوصفا وان كان أحدهما أكثر رجع صاحبه على الآخر وانما وجب مهر المثل في الخطأ لأنه تزوجهما على أرض اليد فإذا سري إلى النفس تبيّن أنه لا أرض لليد وأن المسمى معدوم فيجب مهر المثل كما إذا تزوجهما على مافي يده ولا شيء فيها (قوله لأن الدية على العاقلة في الخطأ) أي والمهر لها فلا يحمل التقاص (قوله كنهه ليس على إطلاقه الخ) هو لا شر بئلا في حاشية الدرر (قوله بل في الهجوم) سياتي أنه لا يقتصر عليهم بل ذلك في كل من لا عاقلة له وقوله لأحاطه لمحله الأولى على محله والمراد ذكره فيه (قوله وجب لها في العهد مهر المثل) لأن هذا تزويج على القصاص وهو ليس بمال فلا يصلح مهرافيجب لها مهر المثل منح (قوله لرضا بالسقوط) أي بسقوط القصاص على أن يكون مهرافيه لا يصلح مهرافيه سقط أصله فصار كما إذا سقط القصاص بشرط أن يصير مالا فإنه يسقط مجانا اه منح (قوله ولو خطأ رفع عن العاقلة مهر مثلها الخ) قال في المنع وانما كان كذلك لأن الزوج على اليد وما يحدث منها أو على الجنابة تزويج على موجبها وموجبها الدية هنا هي تصلح مهرافيه التسمية لأن قدر مهر مثلها يعتبر من جميع المال لأنه ليس فيه محاباة والمرىض لا يجبر عليه في التزويج لأنه من الحوائج الأصلية فيسقط قدر مهر المثل من جميع المال وما زاد على ذلك من الثلث لأنه تبرع والدية تجب على عاقلتها وقد صارت مهرافيه سقط كلها عنهم إن كان مهر مثلها الدية أو أكثر ولا ترجع عليهم بشيء لأنهم كانوا يتحملون عنها بسبب جنائنها فإذا صار ذلك ملكا لها سقط عنهم قدر مهر مثلها المأذكرنا وما زاد على ذلك ينظر فإن خرج من الثلث سقط عنهم أيضا لأنه وصية لهم فيصح لأنهم أجانب وإن كان لا يخرج من الثلث سقط عنهم قدر الثلث وأذا زاد إلى الولى لأن الوصية لا تساد لها إلا من الثلث اه وفي جعله وصية للعاقلة تأمل واهله كأنه جعله لزوجته وصية وهي ليست أهلها لأنها وارثة فصرقناه عنها إلى عاقلتها تصحيصا للتصرف وتخفيفا عنهم فانهم انما يتحملهوا بابيها (قوله قبل الثاني) احتريزه عما إذا مات الأول بعد الثاني فإنه لا قصاص لقوات المحل (قوله لسرايته) قال في المنع لأنه تبيّن أن الجنابة كانت قتلا عمدا وحق المقنع له في القصاص واستيفاء القطع لا يوجب سقوط حقه في القتل لأن من له القصاص في النفس إذا قطع طرف من عليه القصاص ثم قتله لا يجب عليه شيء إلا أنه مسيئ لا ترى أنه لو أحرقه بالنار لا يجب عليه شيء غير الاستيفاء فإذا تبيّن له فيه القصاص فوارثه يقرم مقامه اه (قوله لأنه لما أقدم على القطع) قلنا انما أقدم عليه على ظن أنه حقه لاحق له غيره وبعد السراية تبيّن أنه حقه فلم يكن مبرا عنه بدون علمه

في ظن أنها على القاطع فقد أخذ أقطعا ومفاده ان عفو الصحيح لا يعتبر من الثلث ذكره القهستاني (والعهد من كاه) يتعلق حق الورثة بالدية لا بالقود لأنه ليس بمال (والشبهة مثله) أي مثل القطع حكمه وخلافه (قطعت امرأة بدير رجل عدا) أي أو خطأ لما يأتي فلما أطلق كما سبق وكالت في غيره كان أولى فتأمل (فتكسها) المقطوع يده (على يده) ثم مات (فلو لم يميت من السراية فمهرها الأرض ولو عدا اجبا عا) يجب (عند أبي حنيفة) (مهر مثلها أو الدية في مالها إن تعدت) وتقع المقاصة بين المهر والدية إن تساويا والاتحاد الاصل (وعلى عاقلتها إن أخذت) في قطع يده ولا يتقاصان لأن الدية على العاقلة في الخطأ بخلاف العهد فان الدية عليها والمهر على الزوج فيقتصاصان في الخطأ صاحب الدرر يذهب إلى أن تقع المقاصة في القول أيضا لأنها عليها دون العاقلة على القول بل المختار في الدية لكنه ليس على إطلاقه بل في العجيم وله له إطلاقه لأحاطه لمحله فليحفظ (وان نسبهما على اليد وما يحدث منها أو على الجنابة ثم مات) منه (وجب) لها (في العهد مهر المثل ولا شيء عاقلتها) لرضا بالسقوط (ولو خطأ رفع عن العاقلة مهر مثلها والباقي وصية لهم) أي العاقلة (فإن خرج من الثلث سقط والاستقط ناث المال) فقط (ولو قطعت يده فاقصص له ثبات) المقطوع (الأول قبل) الثاني (قتل) الثاني (به) لسرايته وعن أبي يوسف لا قود لأنه لما أقدم على القطع فقد أبرأه عواراه

١٥ (قوله وظاهر اشكال ابن الكمال) حاصله أنهم تمسكوا فيما مر في سقوط القصاص أي في مسئلة ما اذا قطع
 فعفا عن قطعه فمات ضمن قاطعه الدية بأن صورة العفو تنكفي في سقوط القصاص لأنها تورث شبهة ولم يلتفتوا
 الى المقدمة القائلة انه لا يكون مبرا عنه بدون العلم به فأوجبوا الدية أي وقد اعتبروها هنا قلت هذا لا يعارض
 ما عليه المتون والشروح لأنه بحث (قوله فديته على عاقلة المقتصر له) لأن حقه في القطع والموجود قتل فلم
 يمكن مستوفيا حقه بل استوفى غيره فيضمن (قوله خلافا لهما) فقالا لا يضمن لأنه استوفى حقه وهو
 القطع فسقط السرابة اذا احتراز عن خارج عن وسعه (قوله بلا حكم حاكم) أما اذا استوفاه بحكمه فلا قصاص
 كما تيفاه الحاكم بنفسه (قوله وأما الحاكم) أي اذا استوفى القصاص (قوله والفساد) أي اذا لم يجاوز المعتاد أشباه
 وأما اذا جاوز فانه يضمن أبو السعود (قوله وتماه في الدرر) قال فيها بخلاف ما ذكر من المسائل أي وهي الامام
 اذا قطع يد السارق وسرى الى النفس ومات وكالبراغ والفساد والحجام والختان اذ يجب الحكم فيها بالقصاص
 على القاضي بتقلده والعمل على البراغ ونحوه بالعقد واقامة الواجب لا يتقيد بشرط السلامة (قوله والمباح
 يتقيد به) يستثنى منه ما اذا وطئ زوجته فأفضاها أو ماتت فلا ضمان عليه مع كونه مباحا لكون الوطء أخذ
 موجه وهو المهر فلا يجب به آخر أي ضمان آخر اهـ أشباه (قوله ومنه ضرب الاب ابنه تاديبا) هذا على قول
 الامام وعندهما لا يضمن الاب ورجع الامام الى قولهما (قوله باذن الاب) أي أو باذن الوصي ولو ضرب بغير
 اذنهما يضمن كما يأتي (قوله تعليميا) راجع الى الثلاثة (قوله ومحل في الضرب المعتاد) أي كما وكيفا ومحلا فلو ضرب به
 على الوجه أو على المذاكر فانه موجب للضمان عند الكل من غير خلاف ولو سوطا واحدا لانه اتلاف أبو السعود
 عن تلخيص الكبرى (قوله وبعد ذلك عفا) أما اذا لم يعف فلا ضمان الا أنه يكون مستمرا كما تقدم (قوله قبل هذا)
 أي قول الامام بعد ضمان المعلم بالاذن من الاب وفيه أن الخلاف في ضرب الادب والمذكور هنا ضرب المعلم
 وهو واجب لا يتقيد بالسلامة ولا خلاف فيه (قوله رجوع الى قولهما) لانه اذا ارتفع الضمان عن المعلم باذن
 الاب فبالاولى اذا ضرب الاب بنفسه وذكر في التمهيد الاصح ان أبا حنيفة يرجع الى قولهما وكذا العلامة البيهقي
 نقل عن كذا في الجيب ترجيح رجوع الامام الى قولهما أبو السعود (قوله ضربها تاديبا الخ) لانه لنفع نفسه
 بخلاف تعزير القاضي فانه لنفع المضرور وذكر في النهاية أنه انما يضرب بالمنفعة تعود اليه بالمنفعة تعود
 الى المرأة ألا ترى أنه ليس له ضربها على ترك الصلاة اهـ وقيل يجوز له ذلك (قوله وتماه ثمة) قال فيه ولو ضرب
 ابنه الصغير تاديبا ان ضربه حيث لا يضرب للتأديب أو فوق ما يضرب للتأديب فعليه الدية والكفارة واذا
 ضربه حيث يضرب للتأديب ومثل ما يضرب فكذلك عند أبي حنيفة وقال لا شيء عليه وقيل يرجع الى قولهما
 وعلى هذا التفصيل والخلاف الوصي والزوج اذا ضرب اليتيم أو زوجته تاديبا وكذا المعلم اذا ضرب الصبي باذن
 الاب أو الوصي لتعليم القرآن أو عمل آخر مثل ما يضرب فيه لا يضمن هو ولا الاب والوصي بالاجماع وأبو حنيفة
 رحمه الله تعالى أوجب الدية والكفارة على الاب ولم يوجبها على المعلم اذا كان باذن وقيل هذا رجوع من أبي
 حنيفة الى قولهما ولو ضرب المعلم بدون اذنه فمات يضمن والوالدة اذا ضربت ولدها تاديبا لا شك أنها تضمن على
 قول أبي حنيفة وعلى قولهما اختلاف المشايخ اهـ (قوله فأفضاها) أي جعل ماله بولها وحيضها أو حيضها
 وغائطها واحدا ذكره العلامة عبد البر (قوله ففيه ثلث الدية) لانها جاتفة (قوله وان اقضى به كرا بازنا)
 قال في حاشية الاشياء لابي السعود نقلا عن الزيلعي زنى بكبيرة فأفضاها فان كانت مطاوعة له من غير دعوى
 شبهة فعليه ما الحد ولا شيء عليه في الافضا لرضاها به ولا مهر راهم الوجوب الحد وان كان مع دعوى شبهة فلا حد
 ولا شيء في الافضا ويجب العقروان كانت مكرهة من غير دعوى شبهة فعليه الحد دون المهر لهما ثم ينظر
 في الافضا فان لم يستمسك بولها فعليه دية المرأة كاملة لانه فوت جنس المنفعة على الكمال وان كان يستمسك
 بولها حد وضمن ثلث الدية لان جنايته جاتفة وان كان مع دعوى شبهة فلا حد عليها ثم ان كان البول يستمسك
 فعليه ثلث الدية ويجب المهر في ظاهر الرواية وان لم يستمسك فعليه الدية كاملة ولا يجب المهر عندهما خلافا
 لمحمد وان كانت صغيرة يجامع مثلها فهي كالكبيرة فيما ذكرنا الا في سقوط الارش برضاها وان كانت صغيرة لا يجامع
 مثلها فان كان يستمسك بولها الزمة ثلث الدية والمهر كاملا ولا حد عليه لتحكن القصور في معنى الزنا وهو الايلاج
 في قبل مشبهة ولهذا لا يثبت به حرمة المصاهرة وان كان لا يستمسك ضمن الدية ولا يضمن المهر عندهما وعند

وظاهر اشكال ابن الكمال في دية تقوية قول
 أبي يوسف قال المصنف (ولو مات المقتصر
 منه فدينه على عاقلة المقتصر له) خلافا لهما
 قلت هذا اذا استوفاه بنفسه بلا حكم حاكم
 وأما الحاكم والحجام والختان والفساد
 والبراغ فلا يتقيد فعلهم بشرط السلامة
 كالأجير وتماه في الدرر والاصل ان الواجب
 لا يتقيد بوصف السلامة والمباح يتقيد به
 ومنه ضرب الاب ابنه تاديبا أو الام
 أو الوصي ومن الاول ضرب الاب أو الوصي
 أو المعلم باذن الاب تعليميا فمات فلا ضمان
 التاديب مقيد لانه مباح وضرب المعتاد وأما
 لانه واجب ومحل في الضرب المعتاد وأما
 غيره فوجب للضمان في الكل وتماه في الاشياء
 (وان قطع) ولي القسيل (يد القاتل و) بد
 ذلك (عفا) عن القتل (ضمن القاطع دية
 اليد) لانه استوفى غير حقه لكن لا يقتصر
 للشبهة وقال لا شيء عليه (وضمن الصبي اذا
 مات من ضرب أبيه أو وصيه تاديبا) أي
 للتأديب (عليهما) أي على الاب والوصي
 لأن التأديب يحصل بالزجر والتعزير وقال
 لا يضمن لو معتادا أو تاديبا غير المعتاد ففيه
 الضمان اتفاقا (كضرب معلم صبي أو عبدا
 بغير اذن أبيه ومولاه) ان وشتر مرتب
 فالضمان على المعلم اجماعا (وان) الضرب
 (باذنهم مالا) ضمان على المعلم اجماعا قسيل
 هذا رجوع من أبي حنيفة الى قولهما (وكذا
 يضمن زوج امرأة ضربه تاديبا) لأن
 تأديبها الأولى كذا عزاه المصنف لشارح
 الجمع للعبي فمات وهو في الاشياء وغيرها
 كما قدمناه وفي ديات المجنبي الزوج والوصي
 كالأب تفصيلا وخلافا فعليه لدية
 والكفارة وقيل يرجع الامام الى قولهما
 وتماه ثمة فروع ضرب امرأة فأفضاها
 فان كانت تستمسك بولها ففيه ثلث الدية والا
 فكل الدية وان اقضى بكر بالزنا فأفضاها

محمد يضمن المهر أيضا لما ذكرنا اه وفي شرح العلامة عبيد البر عن البدائع وان كان بغير الالة فالجواب في جميع الوجوه كالجواب في الوجه الاول في الوفاق والخلاف والجمع بين الضمانين وعدم الجمع الا ان الارش في هذا الفصل يجب في ماله وفي الفصل الاول فحملة العاقلة لانه بالالة فيكون في معنى الخطا وبغيره ايكون عدا وقال بعض المشايخ لانه لا يجب المهر في هذا الفصل لتعلق وجوبه بقضاء الشهوة وليست وقال البعض يجب ويلحق غير الالة بهم تعظيما لامر الافضاء كما ألحق الابلاخ بالانزال في وجوب الحد واذا كانت زوجته فلا شيء عليه والوجه الاول هو افضاء الكبيرة مطاوعة وغير مطاوعة (قرله ولا غرم) أي اقرروا أرش افضاء (قرله وأرش الافضاء) هو اما الثلث ان استمسكت والكل ان لم تستمسك (قرله فعليه نصف الدية) أي نصف دية العين أبو السعود لانه وقع الضمان بفعل مأذون وغير مأذون (قرله فمات بعد يوم أو يومين) الظاهر انه اتفقا في فذله الموت في حال الشق (قرله فتأمل) أي نجم الدين (قرله ملبا) يطلق على الساعة الطويلة من النهار (قرله اذا كان الشق بأذن) أما اذا لم يكن بأذن فالظاهر القصاص ويجزئ (قرله ولم يكن قاحشا) تفسير لما قبله (قرله خارج الرسم) أي العادة (قرله قلت) هو للمنف وانه تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(باب الشهادة في القتل واعتبار حالته)

جرى على عادة المصنفين في ذكر هذا الباب في الجنايات وحقه أن يذكر في الشهادات ولما كانت الشهادة في القتل
شياء متعلقات بالقتل نفسه أو ردها بعد ذكر أحكام القتل لأن متعلق الذي أدنى درجة من ذلك الشيء هو
واعلم أنه يقبل شهادة السامع الرجال في القتل الخطأ والقتل الذي لا يوجب القود وكذا الشهادة على الشهادة
وكتاب القاضي إلى القاضي لأن موجبها المال ولو شهد عليه عدل بقتل يحبس أيا ما كان جاسداً أو غيره لا يخل
سبيله وكذا لو شهد مستورا أن يقتل عمه يحبس حتى تظهر عدالة الشهود ولأنه صار متهماً وكذا في الخطأ
على الأظهر وقوله واعتبار حاله أي حالة القتل أي عدم ما فاتها لا تعتبر بل الاعتبار حالة الرمي قال المصنف
آخر الباب والمعتبر حالة الرمي لا الوصول فحبس المديونة بردة الرمي إليه قبل الوصول لا بأس لأمه (قوله بطريق
الخلافة) الفرق بين الخلافة والوراثة أن الوراثة تستدعي سبق ملك المورث ثم الانتقال منه إلى الورثة والخلافة
لا تستدعي ذلك فالمراد بالخلافة هنا كما ذكره صدر الشريعة أن يقوم شخص مقام غيره في إقامة فعله في القتل
إذا اعتدى القاتل على المقتول فالخلف أن يعتدى المقتول بمنزل ما اعتدى عليه ~~لأنه~~ عا جاز عن إقامته فالورثة
قاموا مقامه من غير أن المقتول ملكه ثم انتقل منه إلى الورثة اهـ منح وفي شرح الجوى فإن قيل كيف صح
القول بالخلافة وقيام الأصل بذلك غير متصور عقلا قلت تسامحو في إطلاق الخلافة فعنوا بها ما يقابل الوراثة
وفي ذلك اشعار بأن ذلك وظيفته ~~كما~~ ما لا أن يحجزه عنها اعتلا سق غ قيام الغير مقامه ونفوا عنه اسم الوراثة
لا شعارها بسبق ملك المورث فنصده تعبيراً أحداً للتسمين عن الآخر بذلك في الاسم أقيزه ما في الحكم اهـ (قوله)
ودرك النار) في القاموس النار الدم والطلب به وثأر به كمنع طالب به بقتل قاتله (قوله والميت لبس بأهل له
لأن القصاص ملك الفعل في المحل بعد موت المجرم ولا يتصور الفعل من الميت ولهذا صح عفو الورثة
قبل موت المجرم وانما صح عفو المجرم لأن السبب انعقد له (قوله نص فيه) فإن اللام للتأكيد فقد علمت
الحق تعالى التسلط للولي بعد القتل وفيه أن تسلط الولي قد يكون لثبوت الحق له ابتداء وقد يكون لحق انتقاله
من مورثه فلا تكون الآية نصاً وقال الأتقاني ولا يـ حقيقته أن القصاص حق الميت من وجهه وحق الورثة
ابتداء من وجهه وذلك لأنه شرع لتثني ودرك النار وهذا حق الورثة ابتداء من هذا الوجه لأن الميت لا يتفجع به
ومن حيث أنه بدل النفس حق الميت وله إذا انتقل ما لا تقضي منه ديونته وتتفقد وصاياه وإذا كان
القصاص حقاً للورثة من وجه لم يجز أن ينتصب أحد الورثة خصماً عن الوارث الآخر لأنه أثبت حق نفسه
لاحق غيره فلا بد من إعادة البيعة للغائب لأن أحد الورثة ينتصب خصماً عن الميت لاعتن ولي آخر فلما ثبت أن
التصاوص حق الميت من وجه وحق الورثة من وجه ثبت القتل من وجه والثبوت من وجه وأورث الشبهة والمتمم
يحبس بخلاف الدية فإنها حق الميت من كل وجه لأنه يتفجع بها جازاً أن ينتصب أحد الورثة خصماً عن الميت
فلم يحتج إلى إعادة البيعة اهـ (قوله فأحدهم خصم عن الباقيين) لأنه يثبت جميع الحق لغيره وهو الميت فيثبت للبقية
بخلاف ما ذكره بعد فاته إنما يثبت حق نفسه لاحق غيره قال في المنع مما يتعلق بالأول حق إذا ادعى أحد الورثة شيئاً

فان مطالعة حداد ولا تفرم وان مكرمة فعليه
الحق وارث الافضاء لا العقر حاوي القدسي
فطبع الطام لسان عنه وكان غير حاذق
فصحت فعليه نصف الدية اشباه وفي القضية
مثل نعيم الدين من روية سقطت من سطح
فانسخ رأها فقال كذير من الجراحين ان
ستقتل رأها فتوت وقال واحد منهم ان لم
تقتله اليوم يموت وأما أشقه وابراهيم فقتله
فمات بعد يوم أو يومين هل يضمن قتله
مليانم قال لا اذا كان فاحشاً خارج الرسم
الشرقي متاد اولم يكن فاحشاً من هل يضمن
قبل له فلو قال ان مات فاحشاً من هل يضمن
قال لا انتهى فمات اعمالم يعتبر شرط الضمان
لما قرر ان شرطه على الاسبان باطل على
ما عليه الفتوى انتهى والله تعالى أعلم

(باب الشهادة في القتل واعتبار حاته)

أى حلة القتل (القول يثبت للورثة ابتداء
بطريق الخلاف) من غير سبق ملك المورث
لان شرعية القول تثنى الصدر ودرك النار
والهيت ليس بأهل له وقوله تعالى فقد جعلنا
لوليها ما نزل فيه (وقالاً بطريق الارث)
كم لو انقلب ما لا وثمة الخلاف ما أفاده بقوله
(فلا يصبراً حدهم) أى احد الورثة (خصماً
من البقية) في استنباه النص من خلاف
لهم والاصل ان كل ما يملك الورثة بطريق
الوراثة فأحدهم خصم عن البقية وقاسم
مقسام الكل في الخط ومدة

(باب الشهادة في القتل واعتبار حاشيته)

[illegible]

وما يملك الورثة لا يطريق الورثة لا يصير
أحدهم خصما من الباقيين ثم فرع عليه بقوله
(فلو أقام حجة يقتل أبيه هذا مع ضيق أخيه)
يريد القود (لا يقيد) إجماعا حتى يحضر
القائبان لكنه يحبس لأنه صار منهما (فان
حضر) القائب (بعدمها) نائبا (بقتل)
القاتل وقال لا يعيد (وفي) القتل (الخطا
والدين لا) يحتاج إلى إعادة البيعة بالإجماع
لما مر (فلو برهن القاتل على عفو القائب
فالحاضر خصم) لا تقايله مالا (وسقط القود
وكذا لو قتل عبدهما عبدا أو خطأ) الحال
ان السميدين (أحدهما غائب) فهو على
التفصيل السابق (ولو أخبر وليا قود به عفو
أخيهما) أي الثالث (فهو) أي أخبارهما
(عفو للخصم منهما) عمل برهنهما وهي
رباعية فالقول (ان صدقهما) أي الخبرين
(القاتل والاخ) الشريك (فلا شيء له) أي
لشريك عمل بصدقه (ولهما ثلثا الدين
و) الثاني (ان كذباهما فلا شيء للخبرين
ولا أخيهما ثلث الدين) الثالث (ان صدقهما
القاتل وحده فلكل منهما الثلث) الرابع (ان
صدقهما الاخ فقط فله ثلثها) لان اقراره ارتد
بتكذيب القاتل اياه فوجب له ثلث الدين
(و) لكنه (بصرف) ذلك (الى الخبرين)
استحسانا وهو الاصح زياي لانه صار مقررا لهما
بما أقر به القاتل (وان شهد أنه ضربه بشيء
جرح فلم يزل صاحب فراش حتى مات يقتص)
لان الثابت بالبيعة كالثابت معاينة ولا يحتاج
الشاهد ان يقول انه مات من جراحته
برازية (وان اختلف شاهد اقل في الزمان أو
في المكان أو في آله أو قال أحدهما قتله
بعضا) قال (الاخر لم أدر بماذا قتله أو شهد
أحدهما على معاينة القتل والاخر على
اقرار القاتل به بطلت) لان القتل لا يتكرر
(وكذا) بطل الشهادة (لو كل النصاب في كل
واحد منهما) ليقن القاضي بكذب أحد
الفريقين ولا أولوية (ولو كل أحد الفريقين
دون الآخر قبل الكامل منهما) نعم
المعارض (ولو شهدا بقتله وقالاهما آله
تجب الدية في ماله) في ثلاث سنين شرعية
استحسانا على الأدنى وهو الدية وكانت
في ماله

من التركة على أحد وأقام بيعة ثبت حق الجميع فلا يحتاج الباقون إلى تجديد الدعوى وكذا إذا ادعى على أحد
الورثة شيئا من التركة وأقام البيعة عليه ثبت حق الجميع حتى لا يحتاج المدعي إلى أن يدعي على كل واحد اه
(قوله لا يقيد) بضم الياء من أقاد أبو السعد ويقال أقاد الأمير القاتل بالقتيل قتله به قودا وقد قاتل
إلى موضع القتل قودا حملته إليه اه مصباح (قوله إجماعا) أما عند الإمام فلا لأنه لا يقتضيه أحد من خصم
عن البقية وأما عندهما فلا احتمال عفو القائب (قوله لما مر) من الأصل وفي التبيين لأن الخطأ والدين موجبهما
المال وطريق ثبوته المبررات اه (قوله فالحاضر خصم) لانه ادعى حقا على الحاضر وهو سقوط حقه في القصاص
وانقلابه مالا ولا يتمكن من إثباته بالإثبات عفو القائب فانتصب خصما عنه فإذا قضى عليه صار القائب
مقتضيا عليه تبعا اه حوى (قوله وسقط القود) أي ولو جاء القائب وأنكر العفو وغابت أو هلكت البيعة
ويصير حقه نصف الدية (قوله فهو على التفصيل السابق) فلا تقبل بيعة أقامها الحاضر من غير إعادة
القائب ولو أقام القاتل البيعة ان القائب قد عفا فالشاهد خصم وسقط القصاص قال في المنع فحاصله ان هذه
المسئلة مثل الأولى في جميع ما ذكرنا الا انه اذا كان القتل خطأ أو عدا لا يكون الحاضر خصما بالاجماع والفرق
لهما في الكل ولا في حنفية في الخطا ان أحد الورثة خصم عن الباقيين كما ذكرنا ولا كذلك الموليين اه (قوله
ولهما ثلثا الدية) لان نصيبهما صار مالا (قوله فلا شيء للخبرين) لانهما باخبارهما سقط حقهما في القصاص
فانقلب مالا ولا مال لهما لتكذيب القاتل والشريك وفي التبيين لانهما شهدا بقتلهما عليه بالعفو أو اقرا بطلان
حقهما في القصاص فصح اقرارهما في حق أنفسهما وأدعى انقلابه مالا فلا يصح صدق دعواهما الا لبيعة وللولى
المشهدود عليه ثلث الدية لان دعواهما العفو عليه وهو ينكر غير العفو منهما في حق المشهدود عليه فيثبت
نصيبه حالا فان قلت اخبارهما شهادة فلا وجه لردّها أوجب بأنهما لا تكون دون الدعوى والمدعى هو القاتل
ان وقعت الدعوى وهو مكذب هنا لا مدع (قوله ولا أخيهما ثلث الدية) لان حق الخبرين لماسقط في القصاص
سقط حق شريكهما فيه لعدم تجزئه وانتقل إلى المال وسقط حقهما في المال أيضا لما ذكر في حصة شريكهما
وهي ثلث الدية (قوله وحده) أي وكذبهما الشريك (قوله فلكل منهما ثلثها) لانه لما صدقهما أقراهما بثنى
الدية فلم يرد على الثالث بالعفو ولم يصدق به قبول مالا فبذمه اليه (قوله فله ثلثها) وسقط الثلثان
اتكذيب القاتل اياهما فسقط القصاص لعفو الثالث وسقط الثلثان لتكذيب القاتل اياهما فلا يلزم لهما
شيء ولا ينافي إقامة القصاص مع اقرار الثالث بعفوه (قوله لان اقراره الخ) جواب سؤال حاصله كيف يكون له
الثلث وهو قد أقرا أنه لا يثبت على القاتل شيئا بعفوه (قوله استحصانا) والقياس أن لا يكون على القاتل شيء لان
ما ادعاه الخبران من المال على القاتل لم يثبت لانكاره وما أقر به القاتل يبطل بتكذيبه أي بتكذيب المشهدود
عليه القاتل في انكار العفو يعني لما صدق الاخ الخبرين صار نصيبه تكذيبا عنه للقاتل في انكاره العفو (قوله
لانه صار مقررا لهما بما أقر به القاتل) هذا بيان لوجه الاستحسان وهو أن القاتل يتكذيبهما أي في اخبارهما بعفو
الثالث أقرا المشهدود عليه بالعفو بثلث الدية لان القود سقط باخبارهما وصار ذلك كابتداء عفو منهما وانقلب
مالا وسقط حظهما مالا بعفوى وقطره من قال لفلان على مائة فقال المقر له ليست لي ولكنم افلان فان المال يكون
للمقر له الثاني فكذا يكون الثلث الذي أقر به القاتل للعاني يكون للآخرين وفي التبيين عن الجامع الصغير كان
هذا الثالث للشاهد لا للمشهدود عليه وهو الاصح لان المشهدود عليه يزعم انه قد عفا ولا شيء له وللشاهدين على
القاتل ثلثا الدية دينافي ذمته والذي في يده وهو ثلث الدية مال القاتل وهو من جنس حقهما فيصرف اليهما
لاقرارهما لهما بذلك ثم ذكر التنظير المذكور قائله (قوله فلم يزل صاحب فراش) انظر هل هذا قيد في القصاص
أو المراد تحقيق السراية وان لم يكن صاحب فراش (قوله يقتص) فان قيل الضرب بالجرح قد يكون خطأ قلنا
لما شهدوا انه ضربه بسلاح ثبت العمد لا محالة لانه لو كان خطأ قالوا انه قصد غيره فأصابه أقاده في البناء
وفي حاشية سرى الدين سبأ في مسائل شتى انهم لو شهدوا بطلاق القتل أو اقرا بطلاق القتل وجب القصاص
وان لم يوجد لفظ التعمد اه (قوله برازية) عبارتها وان لم يثبت عدوانه مات من جراحته لانهم لا علم لهم به ثم قال
ولان إضافة الاحكام إلى السبب السابق لازم لا إلى سبب يتوهم اه (قوله في الزمان أو في المكان) وجه

لأن الأصل في الفعل العمدة (وان أقر كل واحد منهما) أي من الرجلين (انه قتله وقال الولي قتلناه جميعا قتلهما) عملا باقرارهما (ولو كان مكان الاقرار) والمصلحة بجماها (شهادة لغت) الشهادة ثمان لان التكذيب بنفسين وفسق الشاهد يطل شهادته (خافق المقر لا يطل الاقرار) (ولو قال) الولي (في) صورة (الاقرار) السابقة (صدقه ليس له ان يقتل واحد منهما) لان تصديقه باقراره كل يقتله وصدقه اقرار بان الاقرار لم يقتله بخلاف قوله قتلناه لانه دعوى القتل بلا تصديق فيقتلهما باقرارهما (ولو أقر رجل بأنه قتله وقامت البيينة على آخرائه قتله وقال الولي قتله كلاهما ما كان له) للولي (قتل المقر دون المسمود عليه) لان فيه تكذيبا لبعض سوجه كما مر (ولو قال) الولي (لا أحد المقرين صدقت أنت قتله وحده) كان له قتله لتصديقهما على وجوب القتل عليه وحده (كما لو قال ذلك لأحد المسمودين) كان له قتله لعدم تكذيبه بهوده عليه وانما كذب الآخرين وكذا حكم الخطافي كل ما ذكره الزياحي (شهدا على رجل يقتله خطأ وحكم بالدية) على العاقلة (في المسمود يقتله - يماضين العاقلة الولي) اقضه الدية يلاحق (أو المسمود رجوع) أي المسمود (عليه) على الولي لتملكهم المضمون الذي في يد الولي (و) الشهادة على القتل (العمد) في هذا الحكم (كالخطا) فاذا جاء حيا بخير الورثة بين تضمين الولي الدية أو الشهود (الاف الرجوع) فلا رجوع للشهود على الولي لانهم أوجبوا له القود وهو ليس بمال وقالوا يرجعون كالخطا (ولو شهدا على اقراره) أي اقرار القاتل بالخطا أو العمد ثم جاء حيا (أو شهدا على شهادة غيره) في الخطا وقضى بالدية على العاقلة ثم جاء حيا (لم يضمننا) اذ لم يظهر كذبهما في شهادتهما (ضمن الولي الدية) في صورتين (للعاقلة) اذ أظهر أنه أخذها منهم بغير حق

عدم القصاص ان القتل في مكان أو زمان غير القتل في مكان أو زمان آخر وأيضا اتفاق الشاهدين بشرط القبول ولم يوجد وقد تبين القاضي يكذب أحدهما لاستحالة الاجتماع (قوله أو في آله) انما لم تقبل لأن الحكم يختلف باختلاف الآلة فكان على كل قتل فرد فلم يقبل وفي الخزائن لو شهد أحدهما بالقتل بالسيف والاخر بالسكين لم يجوز ولو كانت الشهادة بان اقراره جاز اه قال العلامة عزى زاده منه يظهر أن مدار بطلان الشهادة بمجرد الاختلاف لا كون موجب شهادة أحدهما للعمد وموجب شهادة الآخر الخطا اه (قوله بماذا قتله) بإثبات ألف ما الاسفهامية الجبرورة لامقارها بذات أخرى عن معنى اللبيب والوجه في هذه ان من شهدا بقتله بعضا شهد بشبه العمد والاخر بطلاق القتل والمطلق يغاير المقيد لانه يحتمل أن يكون عمدا أو شبه عمدا وخطأ فلم يثبت الاتفاق على المشهود به (قوله أو شهدا أحدهما على معاينة القتل) على معنى الباء والوجه فيما ذكر اختلاف المشهود به فان أحدهما فعل والاخر قول (قوله لان القتل لا يتكرر) هذا انما يظهر اذا تم نصاب الشهادة على كل والموضوع انها شهادة فرد فالوجه ما نقلناه في العلل (قوله تبين القاضي يكذب أحد الفريقين) لانه فعل واحد لا يتكرر (قوله ولا أولوية) أي لا أحدهما بالقبول (قوله استخفافا) والقياس عدم القبول بلهالة القتل بجهاالة آله (قوله حلا على الادنى) أي أدنى موجب القتل المطلق ولا يصح قولهما ما لا ندري على الغفلة بل على انهما ساءا باللدرة المندوب اليه في العقوبات تحسبنا للظن بهما (قوله عملا باقرارهما) قال في المنع لان كلاهما أقر بانقراده بكل القتل وبالقصاص عليه والمقر له صدقه في وجوب القتل عليه أيضا لكنه كذبه في انقراده بالقتل وتكذيب المقر في بعض ما أقر به لا يبطل اقراره في الباقي لان في ذلك تفسيقه وفسقه لا يمنع صحة اقراره (قوله لغت) الا اذا صدق الولي أحدى البيتين كما يأتي (قوله لان التكذيب) أي تكذيب المسمود له الشاهد في بعض ما شهد به (قوله ليس له أن يقتل واحد منهما) وليس له دية أيضا لما ذكره (قوله اقراره بأن الاقرار لم يقتله) فكان مكذبا لهما في اخبارهما بالقتل (قوله بلا تصديق) أي في الانفراد (قوله وقامت البيينة على آخرائه قتله) لعل البيينة هذه من ولي غير الذي ادعى ان كلاهما قتل (قوله لان فيه) أي في قول الولي قتلناه جميعا (قوله لبعض موجبيه) أي موجب المسمود به وهو الانفراد أي وهو فسق الخ (قوله بخير الورثة) أي ورثة المسمود عليه بالقتل العمد فقتل وجاء المسمود بقتله حيا بين تضمين الولي الدية وبسقوط القود لان حكم الحاكم به أورث شبهة قدرى ثبها (قوله وقضى بالدية على العاقلة) أي في الخطا وبالقياس في العمد واقتصر بالفعل (قوله وضمن الولي) بتخفيف ضمن (قوله والمعتبر حالة الرمي) لان الضمان بالفعل وهو الرمي اذ هو الذي يدخل تحت قدرته دون الاصابة ولا فعل له بعده أصلا فيه برقا لا بالرمي والرمي اليه منقوم في هذه الحالة (قوله وقال لا شيء عليه) لان التلف في محل لا عصمة له واتلاف غير المصوم هدر (قوله وتجب القيمة) أي لادية الخمر (قوله فرجع شاهده) انما أفرد الشاهد لان رجوع واحد من الاربعة يدرأ الحد (قوله أي جان) تقدم مرارا (قوله قطع الحشفة) أي حشفة العصى خطأ أشياء (قوله يجب نصف الدية) أي دية النفس ونصفها خمسمائة دينار كما في الاشياء (قوله نصف عشرها) وهو خمسون دينارا اشياء ولو قطع اذنه ثم نزل ميتا يجب نصف الدية ولا يتم الاغصا الا بهذا لا يقطع اذنه وقد نزل حيا (قوله فقتل دية الاسنان) بينه المصنف والمؤلف بعد قريبات الديات بيانها شافيا فلا حاجة اليه والله تعالى أعلم وأسئله غفر الله العظيم

• (كتاب الديات) •

ذكر مسائل كتاب الديات بعد كتاب الجنائيات لان الدية احدى موجبي الجناية في الآدمي ولكن لما كان القصاص اعلاهما وأقواهما أقدمه لان وجب الاحياء والميتة فيه أكثر ولان وجوب الدية فيما كان من العوارض كالخطا وما في معناه والأصل عدم العوارض فتقدم القصاص على الدية اه شلي عن الغاية (قوله الدية في الشروع) وأما لغة فهي مصدر ردى القاتل المقتول اذا أعطى دية المال الذي هو بدل النفس وتر كها يدل على الجرى والخروج ومنه الوادى اذا لما يدي منه أي يجري وتاؤها عوض عن الواوى أوله كما في عدة فاطلاق الدية على المال حقيقة عرفية عند الفقهاء مجاز لغوي وهذا معنى قوله بعد لانه من المتعولات الشرعية (قوله والارث اسم للواجب فيمادون النفس) ظاهره انه لا يطلق الارث على بدل النفس ولا على حكومة العدل وليس كذلك قال القهستاني وقد يطلق الارث على بدل النفس وحكومة العدل اه أبو السعود وفيه أن التعريف للغالب

(والمعتبر حالة الرمي) في حق الحل والضمان
(لا الوصول) وحيث شذ (فحبب الدية) في ماله
وسقط القود للشبهة (بردة الرمي اليه قبل
الوصول) وقال لا شيء عليه (لا) يجب دية
الرمي اليه (باسلامه) بالاجماع (و) يجب
(القيمة بعقده) بهد الرمي قبل الاصابة
(و) يجب (الجزاء على محرم رمي صيد الخيل)
فوصل لا على جلال رماه فاحرم فوصل
ولا يضمن من رمي مقضيا عليه برجم فرجع
شاهده فوصل وحل صيد رماه مسلم فتجس
فوصل لا يحمل (مارماه بجوسي فألم فوصل)
لما عرفت ان المعتبر حالة الرمي * لغز * أي
جان لومات بحببه فعليه نصف الدية ولو عاش
قائدة فقتل خنان قطع الحشفة باذن أبيه
أي انسان يقطع أذنه تجب نصف الدية
وبقطع رأسه نصف عشرها فقتل جنين
خرج رأسه فقطعه ففيه الغرة أي شيء يجب
بألفه دية وثلاثة أخماسها فقتل دية
الاسنان اشباه والله تعالى أعلم بالصواب

• (كتاب الديات) •

الدية في الشرع اسم للمال الذي هو بدل
النفس لتسمية للمفهوم بالمصدر لانه من
المنقولات الشرعية والارض اسم للواجب
فيما دون النفس (دية تشبه العمد مائة من
الابل ارباعا من بنت محاض) وبنت لبون
وحقة (الي جذعة) بادخال الغاية (وهي)
الدية (المغلطة لا غير) الدية (في الخطا انما
نها ومن ابن محاض أو ألف دينار من الذهب
أو عشرة آلاف درهم من الورق) وقال
الشافعي اثنا عشر ألفا وقال منها ومن البقر
ماتباقرة ومن الغنم ألفا عشرة ومن الخيل مائتا
حله كل - له ثوبان ازار ورداه هو المختار
(وكفارتها) أي الخطا وشبه العمد (عنتي)
قن (مؤمن فان يجر عنه صام شهرين ولا
ولا اطعام فيهما) اذ لم يرد به النص والمقادير
توقيفية (وصح) اذ اتفق (وضيح) أحد أي شيء
مسلم) لانه مسلم تبعا (لا الجنين ودية المرأة
على النصف من دية الرجل في دية النفس
ومادونها

للا نادر وأيضا حكومة العدل واجبة فيما دون النفس وفي البتة وأما الدية فامم لضمان يجب بمقابلته الأذى
أو طرف - منه سمي بها لانها تؤدى عادة لانه قبل يجري العفو فيه لعظم حرمة الأذى ولم يسم قيمة لان القيمة اسم
لما يقام مقام الفات وفي قيامه مقام الفات قصور لعدم المماثلة بينهما ووضع المال بسعى قيمة ولا يسمى دية
لان معنى القيام فيه أكمل لوجود المماثلة المطلقة اه (قوله ارباعا) حال من الابل أو تميز أي من حيث الارباع
(قوله لا غير) يعني ان قضى بالدية من غير الابل لم تغلظ حتى لا يراى في الفضة على عشرة آلاف ولا في الذهب على
ألف دينار اه جوهره لان المقدرات لا تعرف الاسماء اذ لا مدخل لراى فيها حتى لو قضى القاضي به لا يتخذ
قضاؤه لعدم التوقيف في التقدير بغير الابل انتهى والذي قدمه الزيلعي أول الكتاب أن الدية في شبه العمد
لا تكون الا من الابل مغلطة على العاقلة في ثلاث سنين يؤخذ في كل سنة ثلث المائة من الابل اه بخلاف الخطا
فان الخطا او فيها لاقتل وكلام الدرر يشير الى أن الواجب أحد الثلاثة وبه صرح في شرح الجمع فيكون الخيار
للقاتل في دفع أيها شاء ولو في شبه العمد وصرح في المحيط بخلافه ورجحه في الشريعة لانه لو كان الواجب
ما هو أعم من الابل لم يكن للتغليظ فائدة لانه يختار الاخذ بغيره ففوت حكمة التغليظ اه أبو السعود (قوله والدية
في الخطا الخ) والخيار في هذه الأنواع للقاتل لانه هو الذي يجب عليه كفاية العين وظاهر مذهب الاصحاب
ان الكل أصول واليه رجس أبو بكر الرازي وصحان قبل يفتي بأن الاصل هو الابل وعليه لا يجوز للمقاتلة
ولا للقاتل أن يؤذى الدراهم مع القدرة على الابل ابرضى ولي القبل (قوله ومن البقر) قال في البرهان قيمة
كل بقرة خمسون درهما وقيمة كل - كذلك وقيمة كل شاة خمسة دراهم اه ودليل الامام أن التقدير انما
يستقيم بشيء معلوم المالية وهذه الاشياء مجهولة المالية ولهذا لا يتقربها المتكفلات والتقدير بالابل عرف
بالأشياء المشهورة ولم يوجد ذلك في غيرها فلا يعدل عن القياس والاشياء التي وردت بما يحتمل القضاء بها بطريق
الصالح فلا يلزمه حجة (قوله المختار) أي في تقدير الحلة وقيل في زمان سابق وسراويل وفي المجتبى والحلة
رداه ومترلا تؤخذ الا البناية قيمتها خمسون فصاعدا اه (قوله لانه مسلم تبعا) اعلم ان شروط هذا الاعتاق
الاسلام وسلامة الاطراف والاقول يحصل باسلام أحد الابوين حتى اذا كانا كافرين لم يجوز الثاني بالظاهر
وتأويل المسئلة انه اعتق ثم عاش حتى ظهرت سلامة اطرافه وأعضائه حتى لومات قبل ذلك الظهور لم تأذبه
الكفارة بناء على نفي الاسلام في شرح الجامع الصغير (قوله الا الجنين) لانه لم يعرف حياته ولا سلامته فلم يجز
ولانه عضو من وجه فلا يدخل تحت مطلق النص زيلعي (قوله ودية المرأة على النصف من دية الرجل) سواء
كانت مسلمة أو ذمية لان المرأة تجع على النصف من الرجل في ميراثها وشهادتها فكذلك في ديتها جوهره
وفي يد الخنثى ما في يد المرأة عنده وعندهما نصف ما في يد الرجل ونصف ما في يد المرأة فان قتل الخنثى عدا فقيه
القصاص مكى عن الجوهره ويجرى التغليظ في دية المرأة اذا كان القتل شبه عدا بان تؤخذ ارباعا من الابل
فلينظر أبو السعود (قوله وصح في الجوهره الخ) لم يبين أنه هل يجب عليه الحصة الحكومية والتعزير أو لاخير فقط
(قوله وأقره في الشريعة لايه) غير مسلم لانه نقل تصحيح الجوهره المذكور ونقل بعده مائنه وقال الزيلعي
والمتأمن دية مثل دية الذمي في الصحيح لما روي شافعه اختلف التصحيح اه كلامه أبو السعود (قوله
وفي النفس) في السببية ولا حاجة لذكر النفس اعلم حكمها مما تقدم (قوله والاتف) لانه أزال الجمال على الكمال
وهو مقصود وهذا اذا قطع المارن وهو مادون قصبة الاتف وهو ما لان منه أو قطع الارنبه وهو طرف
الاتف أو قطع المارن مع القصبة لما ذكرنا من ازالة الجمال ولا يزيد على دية واحد لان الكل عضو واحد ولان
فيه تقويت المنفعة على الكمال فان منفعة الاتف ان تجتمع الروائح في قصبة الاتف لتصل الى الدماغ وذلك
يؤت بقطع المارن والاعضاء على خمسة أنواع منها ما هو افراد ومنها ما هو مزدوج ومنها ما هو ارباع ومنها
ما هو اعشار ومنها ما يزيد على ذلك ففي كل واحد من الافراد يجب الدية وفي كل نوع من المزدوج والارباع
والاعشار كذلك ونماه في التبيين (قوله والذكر) لان فيه تقويت منفعة جهة من الوطء والاستيلاد واستمساك
البول ورميه والايلاج الذي هو طريق الاعلاق (قوله والحشفة) لانها اصل في منفعة الايلاج والدفق
والقصبة كالتابع (قوله والعقل) اذا ذهب بضره لقوات منفعة الادراك لان الانسان به يتماز عن غيره
من الحيوانات وبه ينتفع بنفسه في معاشه ومعاذه (قوله والشم والذوق والسمع والبصر) لان كل واحد منها

روى ذلك عن علي رضي الله عنه موقوفا
ومرفوعا (والذي والمستأن والمسلم) في
الدية (سواء) خلافا للشافعي وصحح في
الجوهرة انه لادية في المستأن وأقترع في
الشرب لادية لكن بالتسوية بجزم في الاختيار
وصححه الزيلعي (وفي النفس) خبر المبتدأ وهو
قوله الا في الدية (والانف) ومارنه وأربته
وقيل في أربته حكومة عدل على الصحيح
(والذكر والخشفة والعقل والشم والذوق
والسمع والبصر واللسان ان منع النطق) أفاد
أن في لسان الاخرس حكومة عدل جوهرية
وهذا ساقط من نسخ الشرح فتنبه (أو منع
اداء أكثر الحروف) والاقمت الدية على عدد
حروف الهجاء الثمانية والعشرين أو حروف
اللسان الستة عشر تعميما ان في أصاب
الفئات يلزمه وتعممه في شرح الوهبانية
وغبرها (ولحية حلفت فلم تنبت) ويؤجل سنة
فان مات فيم ابرئ وفي نصفها نصف الدية وفيما
دونه حكومة عدل كشارب وليحية عبد
في الصحيح ولا شيء في خيبة كوسج على ذقنه
شعران معدودة ولو على خده أيضا ولكنه
غير متصل بحكومة عدل ولو متصل فلا فكل
الدية (وشعر الرأس كذلك) أي اذا حلق
ولم ينبت كذا روى عن علي رضي الله عنه
وعند الشافعي فيها حكومة عدل واعلم انه
لا قصاص في الشعر مطلقا ولومات قبل تمام
السنة ولم ينبت فلا شيء عليه كشر صدر
وساعد وساق (والعينين والشفنتين
والحاجبين والرجلين والاذنين والانيبين)
أي الخصبين (وندى المرأة) وحلتها ما
والاثنين اذا استأصلاهما والا فحكومة
عدل وكذا فرج المرأة من الجانيين (الدية)
وفي ندى الرجل حكومة عدل (وفي كل
واحد من هذه الاشياء) المزدوجة (نصف
الدية وفي اشعار العين الاربعة) جمع شفرة
بضم الشين وتفتح البطن أو الهدب (الدية)
اراقها ولم تنبت

منفعة مقصودة وقد روى أن عمر رضي الله تعالى عنه قضى لرجل على رجل بربع ديات بضربة واحدة وقعت
على رأسه ذهب بهاقلة ومعه وبصره وكلامه (قوله أفاد أن في لسان الاخرس حكومة عدل) أي بقوله ان منع
النطق وكذا تعجب الحكومة بقطع آلة النطق أو العينين أو اليد الثلاث أو الرجل العرجاء أو العين العوراء أو السن
السوداء ولا يجب القصاص في العمدة ولا الدية في الخطا لانه لم يفوت منفعة ولا فوت جالا على الكمال أبو السعود
عن العناية قال عن شيخه ويقاده أنه لو ضرب معنوها لجن لادية عليه لانه لم يزل منفعة على الكمال اه
(قوله وهذا) أي قوله ان منع النطق (قوله أو منع اداء أكثر الحروف) هذا خبر الاصح كما تدل عليه عبارة الزيلعي
فانه حكاه بقيل وكما صرح به العلامة عبد البر في شرحه وعبارة وان قصر اللسان عن الكلام ببعضها فنسب
ما قصر عنه اللسان من جميع الدية فان كان نقصان عن نصف الحروف تعجب نصف الدية أو عن ثلثها فالثلث
أو عن ربعها فالربع أو عن حرف فيجب بقدره وهل يجب باعتبار جميع حروف المعجم أو حروف اللسان لانه
هو المستفاد به فيها فقط اختلاف المتأخرون والاصل في ذلك ما روى ان رجلا قطع لسان رجل أي بعضه في زمن
علي رضي الله تعالى عنه فأمر من قطع لسانه أن يقرأ حروف المعجم فلما قرأ حسب ما أسقط وحكم عليه بقدر ذلك
وهذا محتمل لان يكون على حسابه من حروف اللسان أو من جميع الحروف قلت في مختصر المحيط قال بعضهم
ان كان لا يتكلم بأكثر الحروف تعجب دية كاملة وان كان يتكلم بعامة الحروف بحيث يفهم الناس في أكثر الامور
الا ان في الاقدام نوع نقصان تعجب حكومة عدل والاصح هو الاول والله تعالى أعلم اه (قوله الستة عشر) وهي
الناس والاشياء والجسم والذال والزال والراو والازاي والسين والشين والصاد والضاد والطاء والظاء واللام والنون
والياء منع وقيل أربعة عشر (قوله وتعممه في شرح الوهبانية) أفاد فيه انه على اعتبار ستة عشر حرفا يكون
في كل حرف ستمائة وخمسة وعشرون درهما ومن الذهب اثنتان وستون ونصف وعلى القول الاخر سبعمائة
وأربعة عشر درهما وثلاثة اسباع درهم اه (قوله وليحية حلفت فلم تنبت) لانه ازال الجمل على الكمال وكذا
في شعر الرأس ألا ترى ان الاصطع يتكلف في ستره فيلزمه كمال الدية كما لو قطع الاذنين الشاخصين والدليل على
انه جمال قوله عليه الصلاة والسلام ان لله ملائكة تسبيحهم سبحان من زين الرجال بالحي والتسبيح بالقبرون
والذوائب وهذا الحكم خاص بليحة الرجل أما بليحة المرأة فلا شيء فيها والمراد بالطلق هنا وفيما يأتي في شعر الرأس
مطلق الازالة (قوله وفي نصفها نصف الدية) اذا علم أن الباقي نصف وان لم يعلم فحكومة عدل منع عن البرازية
(قوله كشارب) لانه تابع فصار كطرف من اطراف اللحية (قوله في الصحيح) وهو ظاهر الرواية لان
المقصود منه الاستعداد دون الجمال وهو لا يفوت بالخلق بخلاف الخزان المقصود منه في حقه الجمال
فيجب بقوانه كمال الدية ومقابل الصحيح وجوب كمال القيمة قال القاضي الفتي في قطع اذنه وانفبه وحلق
لحيته اذا لم تنبت على لزوم نقصان قيمته كما قال ورأى الحسن عنه لان المعبر فيه المالية اه مكى (قوله
ولا شيء في لحية كوسج الخ) لان وجودها حيث ينبت ولا ينبت (قوله فكل الدية) لانه ليس بكوسج وفي لحيته
جمال كامل اه زيلعي (قوله أي اذا حلق ولم ينبت) قال في التبيين وهذا كله اذا فسد المذبت فان نبت حتى استوى
كما كان لا يجب شيء لانه لم يبق افعلى الجاني أثر ولكنه يؤدب على ذلك لارتكاب المحرم اه قال ويستوى فيه
الصغير والكبير والذكر والانثى (قوله مطلقا) أي ولو بعد الان القصاص عقوبة فلا يثبت قياسا وانما يثبت نصا
أودلالة والنص انما ورد في النفس والجراحات وهذا ليس في معناه لانه لم يقابل به ولا يوهب فيه السراية
بخلاف النفس والجراحات (قوله فلا شيء عليه) أي الا الادب وكذا يقال فيما بعده وهو غير مكترر مع قوله
فان مات فيها يرى لانه في اللحية وما هنا في شعر الرأس (قوله والعينين الخ) اصل ذلك ما روى أنه عليه الصلاة
والسلام قال في العينين الدية وفي احدهما نصف الدية وفي البدين الدية وفي احدهما نصف الدية
وفي الرجلين الدية وفي احدهما نصف الدية (قوله والشفنتين) لان في تقويتها فوقيت امسالك الطعام عند
الاكل ومنفعة الجمال على الكمال (قوله والحاجبين) تقويت الجمال على الكمال (قوله والانيبين) لتقويت
منفعة الامناء والنسل (قوله وندى المرأة) لتقويت منفعة الارضاع (قوله وحلتها ما) لفوات المنفعة المذكورة
ولفوات امسالك اللبن لانه اذا لم يكن لتدبيرها حيلة يتعذر على الصبي الالتقام عند الارضاع (قوله اذا استأصلاهما)
بحيث لم يبق على الوركين شيء منع (قوله وكذا فرج المرأة) أي اذا استأصله حتى وصل العظم وجبت الدية والا
فحكومة عدل ومقتضى ما تقدم في الاعضاء المقدرة والمزدوجة أن يكون في الجانب الواحد نصف الدية وكذا

كل دية كاملة جفنا أو شعره (وفي كل أصبع من أصابع اليدين أو الرجلين عشرها وما فيها من أصل في أحد هائلت دية الأصبع ونصفها) أي نصف دية الأصبع (لونها فصلان) كالإبهام (وفي كل سن) يعني من الرجل اذ دية سن المرأة نصف دية الرجل جوهره (خمس من الأبل) أو خمسون ديناراً (أو خمسة درهم) لقوله عليه الصلاة والسلام في كل سن خمس من الأبل يعني نصف عشر دية لو حرقوا نصف عشر قيمته لو عبدان قتل تزييد حينئذ دية الأسنان كلها على دية النفس بثلاثة أخماسها قلت أم ولا بأس فيه لأنه ثابت بالنص على خلاف القياس كافي الغاية وغيرها وفي العناية وابس في البدن ما يجب بتقويته أكثر من قدر الدية سوى الأسنان وقد توجد نواجذ أربعة فتكون أسنانه ستاً وثلاثين ذكره القهستاني قلت وحديثه فلككوسج دية وخمسادية وتفسير أمادية ونصف أو ثلاثة أخماس أو أربعة أخماس وعملت أن المرأة على النصف قتيصر (وتجب دية كاملة في كل عضو ذهب نفعه) بضرب ضارب (كبدشلت وعين ذهب ضوهها وقلب انقطع ماؤه) وكذا سلس بوله أو أحدى ولوزات الحدوبة فلا تثنى عليه ولو بنى أثر الضربة بحكومة عدل (وتجب حكومة عدل بالثلاث عضو ذهب نفعه ان لم يكن فيه جمال كاليد السلاء أو أرشه كاملاً ان كان فيه جمال كالإذن الشاخصة) هو الطرش وسجي مالوا له فقه فاتهم في أو آخر هذا الفصل

• (فصل في الشصاج) •

(وتختص) النصة بما يصحكون (بالوجه والرأس) لفة (وما يكون في غيرهما جراحة) أي نسي جراحة وفيها حكومة عدل مجنبي وسكين (وهو) أي الشصاج (عشرة الحارصة) به ثلاث وهي التي تخر من الجلد أي تحذشه (والدامعة) به ثلاث التي تظهر الدم كالدمع ولا قسيلة (والدامية) التي نسيلة (والياضعة) التي تبضع الجلد أي تنقطعه

بقاد عا ذكره المصنف بعد (قوله وفي ندي الرجل حكومة عدل) لأنه ليس فيه تقويت المنفعة ولا الجمال على الكمال زيلعي والمراد ما يميم الشديين (قوله الجفن أو الهدب) أما إطلاقه على الأول فهو حقيقة وأما على الثاني فبما زعمه الحال باسم الحمل وهو ما تفرق رأيهما أريد مكان مستقيماً لأن في كل واحد من الشعر ومنابته دية كاملة لأنها تطلق بها الجمال على الكمال ويتعلق بهادع الأذى والتغذي عن العين وتقويت ذلك يقتض البصر ويورث العين وفي القاموس الهدب بالضم ويضيق شعر أشنار العين والجفن خطاء العين من أعلى وأسفل جمعه أجفن وأجفان وجفون رخم السيف ويكسر (قوله ولو قطع جفون أشنارها) كذا في المنع والوضع الجفون بأشنارها قال في التبيين ولو قطع الجفون باهدابها تجب دية واحدة لأن الأشنار مع الجفون كثنى واحد كالمات مع القصة والموضحة مع الشعر اه ولو قطع العين بأجفانها تجب دية العين ودية أجفانها لأنها باهتان كاليدن والرجلين اه جوهره (قوله وفي جفن لاشعر عليه حكومة عدل) نقله أبو السعود عن غاية البيان مقتصر عليه والمكي عن الجوهره كذلك وفي الهندية عن المحيط وفي قطع الجفون التي لا شعور عليها حكومة عدل وان كان الحاشي على الأهداب واحد اه على الجفون واحد اه كان على الذي جنى على الأهداب تمام الدية وعلى الذي جنى على الجفون حكومة عدل اه ومعلوم أن جنابة الجفون متأخرة فراجع إلى أنه جنى على جفون لا أهداب عليها (قوله لكن المعتد الخ) بتكوين كل (قوله جفنا أو شعره) أي سواء كان جفنا أو شعراً الجفن فهو خير لكان المهدوغة ولم أر من ذكر هذا ويمكن تخصيصه بالجفن الذي عليه الهدب في كلامهم وفي نسخة شعره بالفاء (قوله كالإبهام) الكاف استقصائية (قوله وفي كل سن) أي من منها هندية وفي الزيلعي والأسنان كلها اه لأن الكل في أصل المنفعة سواء فلا يعتبر فيه التفاوت كالأيدي والأصابع وإن كان في بعضها زيادة منفعة ففي الآخر الجمال فاستويا (قوله نصف دية الرجل) أي نصف دية سنه (قوله خمس من الأبل) إذا كل خطأ وان كان عدداً فافضه الفاضل اه تبيين (قوله تزييد حينئذ الخ) لأن الإنسان له اثنتان وثلاثون سناء عشرت ضرساً وأربعة أياب وأربع ثنن بأربع ضوا حنن فاذا وجب في الواحد نصف عشر الدية يجب في الكل دية وثلاثة أخماس الدية وذلك ستة عشر ألف درهم (قوله فلككوسج) هو معرب وهو من لحيته على ذقنه لا العارضين وعن الأصمعي هوناقص الأسنان وهو الهكي عن أبي حنيفة اه مغرب وفي القهستاني أن أسنان الكوسج ثمانية وعشرون كما قال أبو حنيفة وهذا علامة يعرف بها كافي النهاية فقوله دية وخمسادية ظاهر (قوله وأغيره الخ) عبارة القهستاني وهي أولى فان نزع جميع الأسنان وهي في الأغلب اثنتان وثلاثون خطأ فعليه الدية وثلاثة أخماس دية وهي ستة عشر ألفاً درهم فان نزع ثلاثون دية ونصف دية هي خمسة عشر ألفاً وان نزع ثمانية وعشرون دية وخمسادية هي أربعة عشر ألفاً انتهى (قوله أو أربعة أخماس) بالنظر لزيادة التواجد الأربعة وفي حاشية المكي عن البرازية وتجب دية وثلاثة أخماس دية في ثلاث سنين في السنة الأولى خمسة آلاف وثلاثة وثلاثون ومائتان وفي الثانية مائتي من ثلث الدية والباقي من ثلاثة أخماسها وفي الأخيرة الباقي من الدية الكاملة اه وفي الهندية عن المحيط في الأولى ستة آلاف درهم وستة مائة وستة وستون وثلثان وفي الثانية ستة آلاف وثلثمائة وثلثون وثلث وفي الثالثة ثلاثة آلاف درهم (قوله وعملت) مما ذكر في ثلاث محلات من هذا الفصل (قوله كبدشلت) في المصباح شلت البدن باب تعب تشل شلالاً ويدغم المصدر أو ضافدت عروقها فبطلت سركتها وفسره في القاموس ييس في البدأ وذهايمها قال الشافعي في التحليل لأن الذي تعلق به وجوب كل الدية هو تقويت جنس المنفعة وقد وجد الصورة تابعة للمنفعة فلا يكون لها حصة من الأرض الا اذا انفردت للثلاث بأن اتلف عضو ذهب نفعه فانه يجب فيه حكومة عدل ان لم يكن فيها جمال كاليد السلاء وأرض كامل ان كان فيه جمال كالإذن الشاخصة ولا يلزم من اعتبار الصورة والجمال اذا انفردا عن المنفعة اعتبارهما اذا كانا معاً ألا ترى أن الأعضاء كلها تتبع لنفس فلا يكون لها أرض اذا اتلفت معها أو يكون لها اذا اطلقت وحدها اه مكي (قوله أو أحدى) أو قوة منفعة الجماع هندية قال في التبيين وكذا الواحدة لان فيه تقويت منفعة الجمال على الكمال لأن جمال الآدمي في كونه منتصب القائمة وقيل هو المراد بقوله تعالى لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم اه (قوله فلا تثنى عليه) وقال عليه أجرة الطبيب هندية عن خزاعة المقتين (قوله بحكومة عدل) لبقاء الشين يبقا أثرها اه زيلعي (قوله هو الطرش) أي النخوص المأخوذ من شاخصة ولم

(والتلاحة) التي تأخذ في اللحم (والسمحاق) التي تصل الى السمحاق أي جلدة رقيقة بين اللحم وعظم الرأس (والموضحة) التي توضع العظام أي تظهره (والهاشمة) التي تهرس العظام أي تكسره (والمنقلة) التي تنقله بعد الكسر (والآمة) التي تصل الى أم الدماغ وهي الجلدة التي فيها الدماغ وبعدها الدائمة بفن مجة وهي التي تخرج الدماغ ولم يذكرها محمد لاموت بعد عادة فذلكون قتلا لا شجاءة لم بالاستقرار بحسب الآثار أنها لا تزيد على العشرة (ويجب في الموضحة نصف عشر الدية) أي لو غير أصلع والأفصيا حكمة لأن جلده نقص فزينة من غيره قهستان عن الذخيرة (وفي الهاشمة عشرهما في المنقلة عشر ونصف عشر في الآمة والجلداتة ثلثها فان نقصت الجلدة فثلثاها) لأنهم إذا نقصت صارت جافتين فيجب في كل ثلثها (وفي الحارصة والدائمة والدائمة والبضعة والتلاحة والسمحاق حكمة عدل) إذ ليس فيه أرش مقدور من جهة السمع ولا يمكن إدارها فوجب فيها حكمة عدل (وهي) أي حكمة العدل (أن يتأخر كمقدار هذه الشجة من الموضحة فيجب بقدر ذلك من نصف عشر الدية) فله الكرخي وصحبه شيخ الإسلام (وقيل) قائله الطحاوي (يقوم) المشجوج (عبد الله) هذا الأثر ثم معه فقدرة التفاوت بين القيمتين في الحز (من الدية) وفي العبد من القيمة فان نقص الحز عشر قيمته أخذ عشر دية وكذا في النصف والثلث (هو) أي هذا التفاوت (هي) أي حكمة العدل (به) يعني كمال الوقاية والنقابة والملتقى والدرر والحنانية وغيرها وجزم به في الجمع وفي الخلاصة انما يستقيم قول الكرخي لو الحنانية في وجهه ورأسه فحينئذ يفتى به ولو في غيرهما أو نكسر على الفتى يفتى به قول الطحاوي معالفا لأنه أسير انتهى ونحوه في الجوهرة بزيادة وقيل تفسير الحكمة هو ما يحتاج اليه من النفقة أجرة الطبيب والأدوية إلى أن يسبر (ولا قصاص) في جميع الشجاج (الأي الموضحة عمدا)

يذكر هذا المعنى صاحب القاموس (قوله ويصبي مالوا الصقة) أي العضو كالأذن فالصم ذكر فيما يأتي أنه إذا أصق الأذن فالصمت يجب فيه الأرض لأنها لا تمود إلى ما كانت عليه (قوله هذا الفصل) أي الآتي ولو قال في الفصل الآتي لكان أوضح والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

• (فصل في الشجاج) •

اعلم أن كره في الديات نظر الغالب فان فيه الأرض ولا قصاص إلا في الموضحة وقد تقدم ما يفيد أن الدية قد تطلق على الأرض وحكومة العدل وانما أفرد به فصل على حدة لكثرة فروعها (قوله بما يكون بالوجه والرأس) ومن الوجه البياض لا تملأها به حتى لو وجد فيها الموضحة أو الهاشمة أو المنقلة يجب الأرض المقدور اه من قال السيد الجوى في شرحه أن الشجاج مخصوص بالوجه والرأس هذا هو الحقيقة والحكم مرتب عليها فلا تلحق الجراحة بالشفة إذ ليست في منهاها إذا الوجه والرأس يظهران غالباً فالشجاج فيهما أعظم (قوله أي نخدشه) قال قاضيان هي الذي نخدش البشرة ولا يخرج منها دم وتسمى خادشة اه ذكره محمد البروقوله أي نخدشه ظاهر عبارة القاموس أنه بكسر الهمزة قال في ديباجته وإذا ذكر كرت آتية بالتحديد فهو على مثال ضرب وقد ذكر الماضي والآتي من غير تحديد (قوله التي تظهر الدم كالدماغ) أشار به إلى علة التسمية وقيل انما سميت بالدائمة لأن عينيه تدمعان بسبب الألم الذي يحصل له منها (قوله أي نقطعه) مأخوذة من البضع وهو الشق ومنه مبضع الفصادة من (قوله التي تأخذ في اللحم) فتقطعه كله ثم يلاحم بعد ذلك أي يلتصق ويلصق بحيث يندفع ولا يمايل له وقال الأزهرى الأوجه أن يقال التلاحة أي القاطعة اللحم اه من قال في التبيين والاختلاف الذي وجد في الشجاج راجع إلى ما أخذ الاشتقاق لا إلى الحكم (قوله أي جلدة رقيقة) قال في الجوهرة سميت سمياً فالتختم رقيقة ومنه قيل للقيم الرقيق مما حيق اه وهي بكسر السين اه مكى (قوله بين اللحم وعظم الرأس) لو قال بين الجلد وعظم الرأس لكان أولى (قوله والموضحة) من الإيضاح والتوضيح (قوله والمنقلة) من التنقيل بفتح القاف وكسرها قهستان (قوله والآمة) في حاشية المكي الآمة بتشديد الميم مع الدائم الدماغ أو أم الهام أو أم رأس وأم الدماغ جلدة رقيقة كخرطة هو فيها وجهه أدمغه ودمغه كمنعه ونصره شجة حتى بلغت الشجة الدماغ (قوله فتكون قتلا لا شجاءة) أي والكلام في الشجاج وصك كذا لم يذكر محمد الحارصة والدائمة لأنها لا يبقى اه ما أثر في الغالب اه زيلعي (قوله نصف عشر الدية) أي ان كانت خطأ أما إذا كانت عمدا فالقصاص كما يأتي وفي الكافي من المتفرقات شجة عشر من موضحة ان لم يتخلل البرص فيجب دية كاملة في ثلاث سنين وان يتخلل البرص فيجب كمال الدية في سنة واحدة اه هندية (قوله أي لو غير أصلع) قال في الهندية رجل أصلع ذهب شعره من كبر فشججه موضحة انسان منعه اه قال محمد رحمه الله لا يقتص عليه الأرض وان قال الشاج رضيت أن يقتص مني ليس له ذلك وان كان الشاج أيضا أصلع فعليه النصاص كذا في محيط السرخسي وفي راقعات الناطق موضحة الأصلع أنقص من موضحة غيره فكان الأرض أنقص أيضا وفي الهاشمة يستويان وفي المتنق شجرجلا أصلع موضحة خطأ فعليه للشجة أرش دون الموضحة في ماله وان شججه هاشمة ففيها أرش دون أرش الهاشمة على عاقلة كذا في المحيط ومستهند هذا التقدير في هذه الأشياء السمع (قوله والجلداتة) هي تكون في الرأس والبطن بخلاف سائر الشجاج حيث لا تكون إلا في الرأس والوجه وقيل لا تحقق الجلدة فيما فوق الحلق زيلعي وفي السراج الوهاج والجلداتة ما يصل إلى الجوف من البطن أو الظهر أو الصدر أو ما يتوصل من الرقبة إلى الموضع الذي إذا وصل إليه الشراب كان مفطرا فذلك كله جائزة وما فوق ذلك فلا يس جلداتة ولا يكون في السدين والرجلين والفخذ والخصم والرأس جائزة وان كانت الجراحة بين الاثنين والذكر حتى يصل إلى الجوف فهي جائزة اه هندية (قوله من الموضحة) قال في المنع وقال في المحيط والأصح أنه ينظر كم مقدار هذه الشجة من أقل شجة لها أرش مقدور فان كان مقداره مثل نصف شجة لها أرش أو ثلثها وجب نصف أرش تلك الشجة وان كان ربعا فربع ذكره بعد ذكر القوانين أي المذكورين في المصنف فكانت جعله قولاً ثالثاً والاشبه أن يكون هذا تفسير قول الكرخي اه فلم يخصه بالموضحة (قوله) فقدرة التفاوت بين القيمتين في الحز من الدية) الاوضح فقدرة التفاوت بين القيمتين في العبد يؤخذ من الدية في الحز (قوله فان نقص الحز عشر قيمته الخ) به ذاردا الكرخي قول الطحاوي فقال انه يؤدى إلى أنه يجب

(و) لا (أصبح قطع من مصله الأهل قتل)
 طابق) من الأصابع (بل دية الفصل
 والحكومة فيما بقي ولا) قود (بكسر نصف
 من أسود) أو أصفر أو أحمر (بأقبحها) بعد
 كسرها (بل كل دية السن) إذا كانت منفعة
 المضغ والأفلاحي على حالة التكلم فالدية
 أيضا والأفلاحي حكومة عدل زيلقي تقول
 الدرر والأفلاحي فيه فيه ما فيه ثم الأصل
 أن الجناية متى وقعت على محلين متباينين
 حقيقة فأرض أحدهما لا يمنع قود الآخر
 ومتى وقعت على محل وأطلقت شيئين فأرض
 أحدهما يمنع القود (ويجب الأرض على من
 أفادته) بعد مضي حول (ثم ثبت بعد
 ذلك لتيين الخطأ حيث نوسقط القود للشبهة
 وفي الملقى ويستأنى في اقتصاص العين
 والموضحة حول ولا وكذا لو ضرب سنة فحزك
 لكن في الخلاصة الكبير الذي لا يرجح نيانه
 لا يؤجل به يفتى قلت وقد يوفق بما نقله
 المصنف وغيره عن النهاية الصحيح تأجيل
 البالغ ليرأس سنة لأن نيانه نادر (أو قلها
 قردت) أي رذها صاحبها (إلى مكانها ونبت
 عليها اللحم) لعدم عود العروق كما كانت
 وفي النهاية قال شيخ الإسلام إن عادت إلى
 حالها الأولى في المنفعة والجمال لاشئ عليه
 كما لو نبت (وكذا الأذن) إذا ألصقها
 فالصمت يجب الأرض لأنها لا تعود إلى
 ما كانت عليه درر (الآن قامت) السن
 (فثبتت أخرى) فانه يسقط الأرض عنده
 كسن الصغير خلافا لما لو نبتت معوجة
 فحكومة عدل ولو نبتت إلى النصف فعليه
 نصف الأرض ولا شئ في ظفر نبت كما كان
 (أو ألصق شعبة أو) ألصق (جرح) حاصل ذلك
 (بضرب ولم يبق له) (أثر) فانه لاشئ فيه وقال
 أبو يوسف عليه أرض الأم وهي حكومة
 عدل وقال محمد قددر ما لحقه من النفقة إلى
 أن يبرأ من أجرة الطبيب وغن دواء وفي
 شرح الطحاوي فسر قول أبي يوسف
 أرض الأم بأجرة الطبيب والمداواة فعليه
 لا خلاف بينهما قاله المصنف وغيره قلت
 وقد قدمنا نحوه عن المجتبى وذكرنا عنه

(قوله بل دية الفصل الخ) تبع المصنف فيه صاحب الدرر وهو هو مخالف للإجماع كاتبه عليه الشربل بل
 الواجب دية ما مثل أن أصبح فأصبح وان كفا فكف وقد تقدم نقله (قوله أسود الخ) أو دخلها عيب بوجه تام كي
 عن الكافي (قوله أو أصفر) اختلاف في الأصفر أو المختار الدية كافي سائر الألوان دور عن الخلاصة وكلام
 صاحب التبيين صريح في أن المذهب في الأصفر أو حكومة عدل وقال زفر يجب أرض السن ككامل (قوله
 إذا كانت منفعة المضغ) حكاه الهروي في شرحه بقبيل وعبارته وقيل في الفرق بين ما لا يرى فوجب حكومة
 عدل أن لم يفتد المضغ وأن فات فالأرض وبين ما يرى فالأرض مطلقا فتوات الجمال (قوله تقول الدرر
 والأفلاحي فيه) كلامه في الثانية (قوله فيه ما فيه) أجيب عنه بأن المعنى فلا شئ فيه مقدور فلا يتأني وجوب
 حكومة العدل وعلم أن في المسئلة روايتين كما يفيد كلام الدرر الأولى وجوب الدية مع ما لا يدخل أي عيب فيها
 وهو المروي عن الطحاوي وعليه صاحب الكافي والثانية التفصيل وهو الذي عليه صاحب الفتاوى الصغرى
 ونقله صاحب الخلاصة (قوله متباينين حقيقة) ككيد ورجل (قوله على محل) كوضحة أزاله عقله هذا
 وفي التبيين والأصل عنده أن الفعل الواحد إذا أوجب مالا في البعض سقط القصاص سواء كان عضوا واحدا
 أو عضوين وعندهما في العضوين يجب القصاص مع وجوب المال وإن كان عضوا واحدا لا يجب (قوله بعد
 مضي حول) الأولى ذكره مقتصر عليه بعد قوله ثم ثبت ليشمل ما إذا أفاد قبل مضي الحول ثم ثبت بعده
 (قوله لتيين الخطأ) أي في استيفاء القصاص (قوله للشبهة) أي شبهة وجوب القصاص قبل النبات (قوله
 ويستأنى) أي يتنظر ويستعمل من الاستثناء وهو الانتظار من عن الصحاح وهو يسكون الهمة وتحقير التون
 وفي القاموس أي كرضي وتأنى واستأنى ثبت (قوله وكذا لو ضرب سنة فحزك) أي يستأنى حولا لظهور أثر فعله
 زيلقي (قوله لاسنة) أي لا يؤجل سنة وعليه يعمل ما في الخلاصة ومن قال بأن تأجيل يحمل على التأجيل إلى البر
 لكن التعبير بالصحيح يفيد الخلاف في السنة فتدبر قلت وفي الهندية وإن ضرب سن رجل فسقطت يتنظر حتى يبرأ
 موضع السن ولا يتنظر حولا إلا في رواية الجرد والصحيح هو الأول (قوله لأن نيانه نادر) أفاد به أن تأجيل السنة
 في الموضحة والمضرك مسلم (قوله أو قلها فاردت) أي قبل القود فثبتت (قوله لعدم عود العروق) عليه لوجوب
 الأرض (قوله كسن الصغير) أي إجماعا زيلقي (قوله خلافا لما) فقالا عليه الأوش كاملا لأن الجناية وقعت
 موجبة له والذي ثبت نفعة مبتدأة من الله تعالى (قوله في حكومة عدل) أي عند الإمام (قوله ولا شئ في ظفر
 نبت كما كان) وأما إذا لم يثبت فحكومة عدل قال في الاختيار وفي قطع الظفار لم يثبت حكومة لأنه لم يرد
 فيها أرض مقدرة قلها أبو السعود (قوله أو ألصق شعبة) ظاهرها أن الموضحة مثلا إذا ألصقت لأرضها ما قد علمت
 من كلام الملقى السابق أنه يستأنى بها سنة فلا قود لها ولا أرض قبلها فإذا تم لها سنة طوبى بوجوبها إلا إذا
 ألصقت وظاهر قوله أو جرح بضرب أنه إذا برئ ولم يسبق له أثر لاشئ فيه وهو يتأني قوله بعد ولا يقاد جرح
 إلا بعد برئه فإن خص ما هنا بالجرح الثاني عن الضرب وما يأتي بجرح نشأ من نحو محمد داندفع الثاني وأكذه
 يحتاج إلى نص صريح فليراجع (قوله ولم يبق له أثر) فلو بقي فحكومة عدل أبو السعود (قوله فانه لاشئ فيه)
 عند الإمام لأن الموجب الشئ وزوال المنفعة وقد زال ذلك بزوال أثره ويجوز أن لا يوجب شيئا إذا لم يكن
 ضرب شخص ضرايا ولم يغرم مبرح فلا شئ عليه من أرض وكذا الوشحة قاله (قوله وقال محمد قددر ما لحقه الخ) لأن
 ذلك لزمه بفعله فكأنه أخذ ذلك من ماله وأعطاه للطبيب (قوله من أجرة الطبيب وغن دواء) بيان للنفقة فليس
 المراد بالنفقة ما يعم ثمن الطعام ونحوه (قوله نحوه) أي تفسير الطحاوي وعزاه إلى أبي يوسف (قوله وذكر)
 أي صاحب المجتبى هنا أي في شرح هذه المسئلة (قوله روايتين) من أبي يوسف رواية موافقة لمحمد ورواية أنه
 يقوم عبدا يصح ما يقوم به هذا الالم (قوله فتنبه) أشار به إلى أن تفسير شرح الطحاوي أنما يتأني على إحدى
 روايتين عن أبي يوسف (قوله ولا يقاد جرح إلا بعد برئه) لما روى أنه عليه الصلاة والسلام نهى أن يقتص من
 جرح حتى يبرأ صاحبه رواه أحمد والدارقطني ولأن الجراحات يعتبر فيها ما لها الاحتمال أن تسري إلى النفس
 فيظهر أنه قتل فلا يعلم أنه جرح إلا بالبر فيستقر به اه منح وفي المصباح جرحه جرحا من باب نفع والجرح بالضم
 الالم والجرح جرح والجراحة بالكسر مثل الجرح وجعه جراح وجراحات أبا السعود (قوله خطأ) فيجب
 في هذه المال كالمال (قوله بخلاف السكران) ظاهر إطلاقه بيم السكران من المباح فإن عنده عهد ويجوز

(قوله وعلى عاقلة الدية) اذا ثبت بالبين لا باقرار العبيد (قوله ان بلغت نصف العشر) قال في شرح الطحاوي ان الجنيتين كانت في النفس فعلى العاقلة وكذلك ان كانت في طرف الحز والدية بلغت نصف عشر الدية فصاعدا فما اذا سكنت في العبد أو لم تبلغ نصف عشرها وهو جسمانية في الرجل ومائتان وخمسون في المرأة ففي ماله حالا قهستاني قال في التبيين لانه بسلطانه مملوك الاموال انتهى (قوله والاغنى ماله) أي بأن لم تبلغ نصف العشر أو كان من العجم فان المختار فيهم ان لا عاقلة لهم (قوله ولا كفارة) لانها كاسرها ستارة ولا ذنب لهم ما ستره لانهم امر قوعا القلم دور (قوله ولا حرمان ارث) لانه عقوبة وهما ليسا من أهلها له دور (قوله وتعمامه فيما علقته على الملقى) قال فيه وفيه اشعار بأنه لو جن بعد ما قتل قتل وهذا الجنون غير مطبق والافيسة ط القود كذا ذكره شيخ الاسلام وعمه ما لا يقتل مطلقا لا اذا قضى عليه بالقود وفي الملقى لو جن قبل الدفع الى ولي القتل لم يقتل كما لو عتبه بعد القتل وفيه الدية في ماله قهستاني عن الظهيرية اه (قوله فينظر بلوغ العبي) هذا فيه الفرق بين ما اذا كان الضارب للعبي بالغافيه تأتي حولا كما تقدم قريبا أو صيبا فينظر البلوغ ويحتاج الى فرق (قوله لم يثبت) أما اذا ثبت فلا شيء عليه كما تقدم (قوله وسنطقه في المعاقلة) أي تحقق أن الدية في العجم من مال الجناني (قوله مطلقا) أي وان كانت أكثر من ارش الموصحة (قوله كافي تنوير البصائر) عبارته (مهمة) حكومة العدل ان كانت دون ارش الموصحة أو مثل ارش الموصحة لا تجعله العاقلة وان كان أكثر من ذلك يبين فلا رواية عن أصحابنا رجعهم الله تعالى وقد اختلف فيه المتأخرون قال شيخ الاسلام العجيج أن لا تجعله العاقلة كذا في التتارخانية والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (فصل في الجنين) •

هو فصيل بعن مفعول فهو بعن مستور من جنه اذا ستره من باب طاب اه مكي وهو الولد مادام في الرحم وجمعه أجنة كادلة فاذا ولد فهو منفوس ولم انتهى الكلام على أحكام الاجزاء الحقيقية عقبه بأحكام الجزء الحكمي وهو الجنين اكونه في حكم الجزء من الام اه حوى (قوله ضرب بطن امرأة) قال سري الدين انظر ما لو صاح على امرأة فطرح جنينا أو ضرب ظهرها ما الحكم فيه اه وفي أبي السعود البطن مثال لا قيد فخل البطن الظاهر شيئا من التحرير وفي شرح التنوير الشرط ضرب الجنين اه ومنه يعلم حكم ما وقف فيه سري الدين (قوله فالعجب من المصنف كيف لم يذكره) أي مع كثرة متابعتة لصاحب الدرر قلت انما ذكره صاحب الدرر في جنين الامة مستنباه عن حكمه وقد صرح المصنف بعد في أثناء كلامه بوجود الغرة في ولد المغرور (قوله حزا) لاحاجة اليه مع قوله سابقا بل الشرط حرية الجنين (قوله غرة) بضم الغين ونشد يد المرأة كما في القاموس فما في شرح الجوى انه بفتح الغين لا تعويل عليه (قوله وهذه أول مقادير الديات) أراد به ابداء مناسبة للتسمية وقبل الغرة الخيار قال في القاموس الغرة بالضم العبد والامة ومن الشهيرة ليله احتلال القوم ومن الهلال طلعه ومن الاسنان بياضها وأوامها ومن المتاع خياره ومن القوم شريفهم ومن الكرم سرعة بسوقه ومن الرجل وجهه اه (قوله ولنا فله صلى الله عليه وسلم) فانه قضى بالغرة على العاقلة وروى محمد بن الحسن بالغنائ رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالغرة على العاقلة في سنة وتعمامه في التبيين وحاشيته (قوله فدية كاملة) لانه اتلف آدميا خطأ أو شبه عمدا اه زيلعي (قوله فدية في الام) لما ذكر قبله (قوله لما تقر أن الفعل يتعدد بتعدد أثره) كما اذا رمى فأصاب شخصا وتعد منه الى آخر فقوله فانه يجب عليه ديات ان كانا خطأ وان كان الاول عمدا يجب القصاص والدية (قوله فليراجع) قال في الجوهره واذا ألفت جنينين يجب غرتان فان خرج أحدهما حيا ثم مات والاخر خرج ميتا يجب غرة ودية وعلى الضارب الكفارة وان ماتت الام ثم خرجا ميتين يجب دية الام وحدها ولا شيء فيهما كما يأتي فيما اذا ماتت ثم ألفت ميتا وان خرجا حيين ثم ماتا يجب ثلاث ديات اه مكي وفي الهندية عن الكافي والجنين الذي استبان بعض خلقه كاطنر والتهر غيرة الجنين التام في جميع الاحكام انتهى وفيها عن خزائن المقتنين واذا خرج رأس ولد وصاح فذبحه رجل فعليه الغرة لانه جنين وفي المكي عن الشوفي طوخر بها فألفت علقه فليس لها حكم في هذه الاحكام بلا خلاف ولوا ألفت مضغة ولم يتبين شيء من خلقه فشمدت ثقات من القوايل انه مبدأ خلق آدمي ولو بقي لم يولد فلا غرة فيه ويجب عندنا فيه حكومة اه (قوله فدية فقط) لان موت الام بسبب لموته ظاهر اذ حياته بحياته وتنفسه بتنفسها فيتحقق موته بموته فلا يكون في معنى ما ورد به

وعلى عاقلة الدية) ان بلغت نصف العشر
فأكثر ولم يكن من العجم والافنى ماله دور
(ولا كفارة ولا حرمان ارث) خلافا للشافعي
ولو جن بعد القتل قتل وقبل لا وعة ماله فيها
عاقلة على الملقى (سبي ضرب سبي) ان
فاتزرها يتنظر بلوغ العبي المصروب) ان
بلغ ولم يثبت فعلى عاقلة الدية ولو من العجم
ففي ماله دور وسنطقه في المعاقلة ماله
حكومة العدل لا تجعله العاقلة مطلقا على
العجيج كافي تنوير البصائر معز بالتتارخانية
• (فصل في الجنين) •

(ضرب بطن امرأة حرة) جاهل خرج الامة
والبهمة وسبجي حكمه ما قلت بل الشرط
حرية الجنين دون أخته كامة عاقلة من
سيد با آردن المغرور وفيه الغرة على العاقلة
دور عن الزيلعي قال العجب من المصنف كيف
لم يذكره (ولو) سكنت (المرأة كناية
أو بجوسية) أو زوجية (فألفت جنينا ميتا)
حزا (وجب) على العاقلة (غرة) غرة النهر
أوله وهذه أول مقادير الديات (نصف عشر
الدية) أي دية الرجل لو الجنين ذكر أو عسر
دية المرأة لو أنى وكل منهما جسمانية درهم
(في سنة) وقال الشافعي في ثلاث سنين كالدية
وقال مالك في ماله ولنا فله صلى الله عليه وسلم
وسلم (فان ألفت حيا فديات فدية كاملة وان
ألفت ميتا فديات الام ذبية) في الام (وغرة)
في الجنين لما تقر أن الفعل يتعدد بتعدد أثره
وصرح في الذخيرة بتعدد الغرة لو ميتين
فأكثر اه وفي قلب وهاهه تعدد الدية ولم أره
فليراجع (وان ماتت فألفت ميتا فدية فقط)
وقال الشافعي غرة ودية

(وان ألقته حيا بعد ما ماتت يجب عليه ديتان
كما اذا ألقته حيا وما تاول ما يجب فيه) من غرة
أودية (يورث عنه ورث) منه (أتمه ولا يرث
ضاربه) منها (فلو ضرب بطن امرأته فألقت
ابنه ميتا فعلى عاقلة الاب غرة ولا يرث منها)
لأنه قاتل (وفي جنين الامة) الرقيق (الذكر
نصف عشر قيمته لو حيا وعشر قيمته لو أتى)
لما تقرر أن دية الرقيق قيمته ولا يلزم زيادة
الأتى زيادة قيمة الذكر غالباً وفيه إشارة إلى أنه
إذا لم يمكن الوقوف على كونه ذكراً أو أنثى فلا
شيء عليه كالأولى بل رأس لأنه انما يجب
القيمة اذا نفخ فيه الروح ولا تنفخ من غير رأس
ذخيرة (في مال الضارب للامة حالا) ولو ألقته
حيا وقد نقصت الولادة فعليه قيمة الجنين
لأن نقصانها لو بقيتته وقام به والا فعليه انعام
ذلك مجتبي وقال أبو يوسف فيه نقصانها
كالهبة وقال الشافعي فيه عشر قيمة الامة
صدر الشريعة ولا يفتى انها للمولى (فان
حرره) أي الجنين (سيده بعد ضربه) ضرب
بطن الامة (فألقته) حيا (فألقته) قيمته
حيا) للمولى لاديه وان مات بعد القتل
لأن المعبر حالة الضرب وعند الثلاثة يجب
دية وهو رواية عننا (ولا كفارة في الجنين)
عندنا وجواب بل نذ يزيل (ان وقع ميتا وان
خرج حيا فمات ففيه الكفارة) كذا صرح
به في الحاروي القدسي وهو مفهوم من
كلامهم لتعريضهم بوجوب الدية حينئذ
فوجب الكفارة فيه كما لا يخفى فليحفظ
(وما استبان بعض خلقه) كفاً وشراً
(كأن فبما ذكر) من الاحكام وعدة ونفاس
كما مر في باب (وضمن الغرة عاقلة امرأة) حرة
في سنة واحدة وان لم يكن لها عاقلة ففي
مالها في سنة أيضاً صدر الشريعة ولم تأثم
مالم يثبت به بعض خلقه ومر في الحظر نظاما
(استقطه ميتا) عدا (بدوا أو فعل)
كضربها بطنها (بلاذن زوجها فان أذن)
أولم تعد (لا غرة لعدم التعدى ولو أمرت
امرأة ففعلت لا تضمن المأوورة وأما أم الولد
اذا فلقته بنفسها حتى أسقطته فلا شيء عليها
لاستحالة الدين على مملوك

النفس اذا اختلف فيه أقل فلا يضرب بالشك (قوله وان ألقته حيا) وثبت حيا به بكل ما يدل على الحياة حتى
الاستئلال والرضاع والنفس والعطاس وغير ذلك أما لو تقرر كعضو منه فإنه لا يدل على حيا به لأن ذلك قد يكون
من الاختلاج أو خروج من ضيق اهـ مكى عن الشعبي (قوله ولا يرث ضاربه منها) لأنه قاتل مباشرة ظلماً ولا ميراث
للقاتل اهـ عني وقوله منها ليس بقيد وانما ذكره بناء على انه لم يترك غيرها (قوله وفي جنين الامة الرقيق) خرج به
ما اذا كان من مولاه أو من المورور فيها فإنه حر يجب فيه الغرة ذكرنا كان أو أنثى أفاده الحاروي (قوله لو حيا) بأن
يقوم الجنين بعد انفصاله ميتاً على لونه وهيته لو كان حياً فيستطرك قيمته بهذا المكان الشعبي (قوله ولا يلزم زيادة
الأتى) أي فيما اذا كانت قيمة الجارية أكثر من قيمة الغلام لأنه نادراً ما يجب بجواب آخر حاصله أن مبنى الديات
على الاختلاف كما اختلفت بين الرق والاصبع واليد والنفس فلا مانع منه هنا (قوله فلا شيء عليه) تبع فيه
القهرستاني والذي في الشعبي ولو لم يعلم ذلك كورنه ولا نوثته يؤخذ بالتيسر كالتحني المشكل ونقل نحوه الشافعي
في الحاشية وسبأ في المصنف انه اذا ظهر بعض خلقه يكون كأم وهو ريم ما اذا لم يعلم ذلك كورنه ولا نوثته
ولو ضاع الجنين ولا يمكن تقويمه باعتبار لونه وهيته لو كان حياً ووقع التنازع في قيمته فالقول للضارب لأنه منكر
للزيادة اهـ (قوله للامة) متعلق بالضارب والمال اولاهما كما يأتي وانما كان في ماله لأن العاقلة لا تعقل
الرقيق هذا حكم الجنين وأما اذا ماتت الامة قال في الهندية عن الذخيرة قال أبو حنيفة على الضارب قيمة الامة
في ثلاث سنين اهـ فليست (قوله به) أي بنقصان الولادة (قوله فيه) أي في جنين الامة وظاهره أنه قوله والذي
في التبيين وعن أبي يوسف أنه يجب نقصان الامة ان نقصت بذلك اعتباراً بجنينها اهـ (قوله لان المعبر حالة
الضرب) أفاد الزبلي وغيره انما اعتبر حالة السبب وهو الضرب وحالة التلف فالقيمة باعتبار حالة السبب
وأوجبنا عليه باعتبار حال التلف جميع القيمة كأنه ضربه في الحال وكان ينبغي أن يجب ما نقص بضربه إلى أن
يوجد العتق كما لو قطع يد عبداً أو جرحه فأعتقه المولى ثم مات يجب عليه أرش اليد والجرح وما نقص من قيمته
إلى العتق لأن العتق يمنع السراية لكن اعتبر فيه الحالتان فجعل ~~مستحسناً~~ الضرب لم يوجد في حق الجنين لأن
المقصود بالضرب الامة وأوجبنا القيمة دون الدية لأنه صار قاتلاً بالضرب الاول وعنا به (قوله وهو رواية
عننا) نقله نحر الاسلام البردوي في شرح الجامع الصغير عن بعض مشايخ المذهب فقوله هنا أي عن بعض
مشايخنا (قوله لتعريضهم بوجوب الدية) ولتعريضهم في الجنين بأن القتل غير محقق لجواز أن الحياة لم تخلق فيه
والكفارة انما يجب بمحقق القتل ولأن النبي صلى الله عليه وسلم لما قضى بالفرقة لم يذكر الكفارة ولو وجبت
الكفارة لذكرها فان ذلك يفيد أنه لو نزل حياتها فوجب الدية وجبت الكفارة (قوله ففي مالها في سنة)
هذا أحد قولين قال في الخلاصة وان لم تكن له عشرة ولاد وان فعاقلته بيت المال في ظاهر الرواية وعليه الفتوى
اهـ حوى (قوله ولم تأثم) الانسب في التعبير وأعت لأن الكلام عند وجوب الغرة وهي لا تجب الا باستبانة
بعض الخلق ثم يقول ولو لم يستبين بعض خلقه فلا ثم وقد مر أنه يأثم ثم في المسئلة الاولى هل يأثم انم القتل
عند سقوطه ميتاً فافظاهر أنه اذا نفخ فيه الروح أو نزل حياتها ولم يقصد القتل يأثم انم الخطا وان تعدد
انم انم العمد في الثانية والاولى وان كان انم الاول أقل ويحرم (قوله استقطه ميتا بدوا) اشار به الى قصد
الاستقاط منها فلو كان الشراب لاصلاح البدن فلا شيء عليها ولا ترث منه حوى عن الوالدية وقد أفاده المؤلف
بقوله أولم تعدد وفي حق غيرها لا يشترط قصد اسقاط الولد أو الولد عود عن الشر ببلالية (قوله فان أذن لا) ذكره
الزبلي وصاحب الكافي قال الشر ببلالي وهو انما يتشبه على الضعيف لا على الصحيح لما ذكره فيما اذا قال لغيره
اقتلني فقتله تجب الدية في ماله في الصحيح لأن الاباحة لا تجرى في النفوس ويسقط القصاص للشبهة باعتبار
الاذن وفي رواية لا يجب شيء لأن نفسه حقه وقد أذن بالتلاف حقه اهـ فكذا الغرة أودية الجنين حقه غير أن
الاباحة منتفية فلا تسقط الغرة عن عاقلة المرأة بمجرد أمر زوجها باتلاف الجنين لأن أمره لا ينزل عن فعله وهو
اذا ضرب بطن امرأته فألقت جنيناً لم عاقلة الغرة ولا يرث منها فلو نظرنا لكون الغرة حقه لم يجب بضربه شيء
لكن لما كان الآدمي لا يملك أحد اهدار دمته لزمه ما قدره الشارع باتلافه واستحقة غير الجاني هذا
ما ظهر في تحريره بحمد الله تعالى اهـ ملخصاً (قوله لا تضمن المأوورة) قال الشر ببلالي فيه ما في أمر الزوج وقد
علمته بل الأزوم هنا أظهر لعدم أمر الزوج اهـ (قوله لاستحالة الدين) أي لاستحالة وجوب دين وهو الغرة

لأنه لو كان على ماله (قوله ماله يستحق) الأولى ماله تستحق بالتسليم كافي به من النسخ فان ضميره يرجع الى الامة التي أسقطت ولدها قال في الهندية اذا اشترى أمة ووطئها فحملت فضربت بطنها أو شربت دواء تسقط الجنين فالقته ثم استخففت الجارية فالقاضي يقضي للمستحق بالجارية وبعقورها ويرجع المشتري على البائع بالثمن ويقال للمستحق ان أمتك قتلت ولدها وهو حر لانه ولد المغرور والجنين الحرام مضمون بالغرة فادفعها أو أوفدها بالغرة فاذا فعل أحدهما يقال للمشتري قد أخذت الغرة وسلم لك شئ من بدل الولد ولو سلم لك الولد أو ديت به بأن كان حيا فبات لمالك القيمة تمامها للمستحق فاذا سلم لك الغرة وجب أن تغرم بحسابها والولد الحار دية عشرة آلاف ان كان ذكر أو خمسة آلاف ان كان أنثى فالجسم مائة مائة عشر الدية أو نصف عشرها فتغرم بحسب ذلك والمستحق اذا دفع أو فدى يرجع بالاقول ان شاء على البائع وان شاء على المشتري فان رجع على البائع فالبايع يرجع على المشتري وان رجع على المشتري لا يرجع على البائع ثم المشتري يرجع على البائع بما غرم من قيمة الولد بحكم الغرور كذا في شرح الزيادات للعتابي اهـ بقليل تصرف فائنا مل (قوله يقتص منه لاجل الزوجة) يجب حله على ما اذا مات الولد الثاني قبل موت الام اذا لم مات قبله لورث القصاص على أبيه فيسقط (قوله وتجب غرة الولد) أي على العاقلة (قوله لانه لما ضرب ولم يعلم) جواب سؤال حاصله أنه قد ضرب بسلاح بطن زوجته وقد علم بحملها وقياسه أن تكون الدية في ماله لتعده وقوله ولم يعلم بالولدين يفيد أنه اذا علم نجب الدية في ماله مع أنه قد يضرب البطن ولا يصيب الولد ويحور (قوله كان الضرب خطأ) منه ما في الهندية عن الظهيرية ضرب رجل بطن حامل بسكين فأصاب يد الولد في بطنها فقطعه اثم ولده - يساق نصف الدية على عاقلة لانه خطأ واقعه تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (باب ما يجده الرجل في الطريق وغيره) كالسجد •

(قوله لما ذكر القتل مباشرة) ومنه الضرب على بطن المرأة كرا القتل تبيا وقد تم القتل مباشرة لانه الاصل ولانه أكثر وقوعا فالجاجة الى معرفته أمس (قوله الى طريق العامة) يأتي محترزه قريبا والكنيف السائر ومنه سمي الستر كنيفا لانه يتصرصا حبه وقيل لانه رصاص كنيف لانه يستتر قاضي الحاجة والجمع كنيف بضمين أبو السعود (قوله أبو ترابا) هم مزنة ساكنة وبالياء لغة ويقال مزربا بفتح الميم له وتأخيرها أبو السعود من وذب الماء يرب وزوبا سال أو هو فارسي معرب عنه بل الماء فعربوه بالهمزة ولذا اجمعوه على ما زيب جوي عن القاموس (قوله أبو رصنا) بضم الجيم والصاد وسكون الراء وتخفيف النون وهو ليس بعربي الاصل اذ لا تجتمع هذه الحروف في كلمة عندهم (قوله وحوض طاعة) قال العيني وقيل هو الذي يعمل قدام الطاعة لتوضع عليه كيزان ونحوها ١٥ وجمع المؤلفين الاقاويل اشارة الى اتحاد الحكم فيه وانما الخلاف في التفسير ((قوله أود كاتا) وهو الموضع المرتفع مثل المصطبة ١٥ عيني (قوله جازا حدانه) قال في التبيين الكلام في هذه المسئلة في ثلاثة مواضع الاول حل الاحداث في الطريق والثاني في الخصومة في منعه من الاحداث قبله ورفع بعده والثالث في البعثان أما الاحداث فقال شمس الائمة ان كان يضرب بأهل الطريق ليس له وان كان لا يضرب لسة الطريق جازا الاحداث مالم يمنع منه الحاقه بالمرور فيه وأما الخصومة فقال الامام لكل احداث يمنع من الوضع وأن يكلفه الرفع بعده وان لم يضرب اذا وضع بغير اذن الامام لا قبيانه على رأيه لان التدبير في أمور العامة اليه وقال أبو يوسف يمنع من الوضع وان وضع لا يكلف الرفع وقال محمد ليس لاحد منع ولا رفع اذا لم يضرب فصار كما لو أذن له الامام بل أولى لان اذن الشارع احرى وولايته أقوى ١٥ بتصرف والاقبيات الاستبعاد بالارأى افعال من القوت وهو السبق عنانية (قوله فان ضربه لم يحل) عليه أن يقول فان ضربه أو منع لم يحل ١٥ حلبي وفي الشئى له التصرف في الطريق النافذ باحداث ما ذكر ان لم يضرب بالناس بأن كانت الطريق واسعة بحيث لا يضرب ذلك بالعمارات والمحال وقيل بأن كانت شوارعها غير فيه الجيوش والاحمال بحيث اذا سار فيه الفارس ورعده منصوب لا يلفه (قوله من أهل الخصومة) هو المسلم البالغ العاقل الحر والذي لان لكل منهم المرور بنفسه وبدوا به فيكون له الخصومة بنقذه بخلاف العبيد والمجان المجبور عليهم لان خذومه المحجور عليه لا تعتبر في ماله في غيره أولى (قوله وقيل الخ) قائله اسمعيل الصغار كافي الزيلعي (قوله والا كان تعنتا) أي وان كان له مشله كان تعنتا فلا يلتفت اليه لانه لو اراد به ازالة الضرر عن الناس ابد بنفسه وحيث لم يزل ما في قدرته علم أنه متعنت (قوله بغير اذن الامام)

ماله يستحق في ثمنه تجب للمولى الغرة لانه مغرور وفي الواقعات شربت دواء تسقطه عمدا فان ألقته حيا فبات فعليه الدية والكفارة وان ميتا فالغرة ولا ترض في المالين (وتجب في جنين البهية ما نقصت الام) ان نقصت (وان لم تنقص) الام (لا) يجب فيه شئ - راجية - فرع - في البرازية ضرب بطن امرأته بالسيف فقطع البطن ووقع أحد الولدين حيا مجروح بالسيف وبه جراحة السيف وماتت أيضا يقتص منه لاجل الزوجة لانه عدو على عاقلة دية الولد الحيا اذا مات وتجب غرة الولد الميت لانه لما ضرب ولم يعلم بالولدين في بطنها كان الضرب خطأ

• (باب ما يجده الرجل في الطريق وغيره) •
لما ذكر القتل مباشرة شرع فيه تسببا فقال (اخرج الى طريق العامة كنيفا) هو بيت الللاء (أو مزابا أو جرسنا) كبرج وجدع وممر علو وحوض طاعة ونحوها عيني (أود كاتا جان) احداثه (ان لم يضرب العامة) ولم يمنع منه فان ضربه لم يحل كما سيجي (ولكنه) أحد من أهل الخصومة (ورفعه) بعده (أي بعد البناء) وان كان فيه ضرر أو لا وقيل انما يقتض بخصومته اذ لم يكن له مثل ذلك والا كان تعنتا زيلعي (هذا) كله (اذا جنى لنفسه بغير اذن الامام)

فان اذن فليس لاحد ان يلزمه وان ينازعه لكن لا ينبغي للامام ان ياذن به اذا اضر بالناس بان كان الطريق ضيقا ولورأى المصلحة مع ذلك واذن جازاه جوى من مسكين وفي الشئ أنه مع الضرر لا يجوز بلا خلاف اذن الامام أو لم ياذن اه (قوله زاد الصغار الخ) هو القيل المتقدم الفصل فلا وجه لاعادته وظاهر كلامهم اعتقاد الاطلاق لحكايتهم هذا القول منسوب الى الصغار بعد حكاية الحكم أو لا مطلقا فكان قول الجميع والوجه ان انتهى عن المنكر لا يتقيد بكون الناهي متباعد عن هذا المنكر كما سبق في الخطر (قوله كسجد ونحوه) كلامهم يفيد صريحا جواز بناء المسجد في الطريق حيث لا يضر بالعمامة (قوله لا ينقض) أي والموضوع أنه لا يضر أما اذا كان يضر بالعمامة فممنوع ويرفع كما لا يخفى ويدل عليه قوله وان كان يضر بالعمامة لا يجوز احدا ان يذنه فان ما لا يجوز لا يضر عليه ولو كان ياذن الامام أو كان للمساكين (قوله لا ضرر ولا ضرار) أي لا ضرر ابتداء ولا ضرر ابراء يعني من قبله من مقدار حقه في الاقتصار لان الضرر ابراء في المضارة وهو أن تضر من ضرر أكاده الاكل في الدنيا (قوله يجوز ان لم يضر بأحد) الانسب في التعبير أن يضع هذه الجملة بعد قوله على هذا التفصيل وذكر القهستاني القوس مع البيع في حكمه (قوله وهذا في النافذ الخ) نقل الشئ عن جامع نفاذ الاسلام المراد بغير النافذ المملوك وليس ذلك بعله الملك فقد تنفذ الطريق وهي مملوكة وقد يستنفذها وهي عامة لكن ذلك دليل على الملك غالباً فاقم مقامه ووجب العمل به حتى يدل دليل على خلافه اه (قوله لا يجوز ان يتصرف بأحداث) سواء كان في صدر المحلة أو وسطها أو مؤخرها كما يفيد إطلاقه (قوله لانه كملك الخاص بهم) تتبع فيه الدرر قال في الشربلية وملك كان ينبغي أن يقول لانها مملوكة لهم كافي عبارة الهداية اه (قوله أن يجعل حديثا) حتى كان للامام نقضه قهستاني (قوله وقد يقال في طريق الخاصة) حتى لا يكون لاحد نقضه قهستاني (قوله بـ قوطها) أي بسقوط أحد هذه الاشياء المذكورة أو لا (قوله فديته على عاقبته) وشرط النقض وضمان الدية والبهيمة اذا لم ياذن الامام وذلك لانه لا يكون متعديا بالاذن فان للامام ولاية عامة في الطريق اذ هو نائب عن العامة فكان كمن فعله في ملكه أفاده القهستاني ومثل اذن الامام اذن أرباب المحلة في غير النافذة فقول المصنف ان لم ياذن الامام راجع الى قوله فان مات الخ (قوله أو زابا) ولومن جمع الكثرة بخلاف مملوك كس الطريق فمطلب بموضع كنهه انسان حيث لا يضر لانه غير متعدي فيه أفاده المصنف وفي الهداية ولو عثر بما أحدثه من رجل فوقع على آخر فدينهما على عاقبته من أحدثه لان الواقع ككاد فوقع على الآخر اه أبو السعود (قوله ضمن في ماله) لان العاقلة لا تحصل ضمان المال زباني (قوله أو عطشا) انما اقتصر المصنف على الجوع نظرا الى ما هو الغالب من أنه لا يموت في البر عطشا أبو السعود (قوله أو غما) هو الكرب كالغماء والغمة بالضم قاموس وانتم بفتح الفين المعجمة مصباح والمراد هنا اختناق من هواء البر وانما لم يضمن في هذه الاشياء لانه مات بمعنى في نفسه والضمان انما يجب اذا مات بالوقوع زباني (قوله خلافا لمحمد) فأوجب الضمان في الكل ووافق أبو يوسف الامام في الجوع لان النعم لا يخصص البر والنعم انما هو بسبب الوقوع فيها (قوله أو وسطه برابية) المراد بوسطه وسطه الذي هو خارج عن ملك الواضع لان العلة في الضمان التعدي بشغل هواء الطريق كما ذكره الزبلي وهو بهذا المعنى يشمله لفظ الخارج فلا حاجة اليه واعلم أراد بالخارج الطرف الاخير فصح له ذكر الوسط وحمل الضمان فيه وفيه قبله اذ لم ياذن الامام أو أرباب المحلة كما تقدم ويدل عليه التعليق بالتعدي (قوله فالضمان على واضعه) أي على عاقبته وكذا يقال فيما بعد لانه تـيب (قوله كآب طه الزباني) عبارة ولو أشرع جناحا الى الطريق ثم باع الكل فأصاب الجناح رجلا لاقتله أو وضع خشبة في الطريق ثم باع الخشبة وترصصها المشتري حتى عطب بها انسان فالضمان على البائع لان فعله لم يتسبب نزول ملكه وهو الموجب بخلاف الحائط المائل اذا باعه بعد الاشهاد عليه ثم سقط في ملك المشتري على انسان حيث لا يضمن البائع ولا المشتري لان المشتري لم يشهد عليه وهو شرط في الحائط المائل وفي حق البائع قد بطل الاشهاد الاول لان الملك شرط لصحة الاشهاد فيبطل بخروجه عن ملكه لانه لا يتمكن من نقض ملك الغير وفيما نحن فيه انما يضمن باشغال هواء الطريق لا باعتبار الملك والاشغال باق بعد البيع فيضمن ألا ترى ان ذلك الاشغال لو حصل من غير مالك كلمة أجرة أو المستعير أو الغاصب يضمن وفي الحائط لا يضمن غير المالك اه (قوله وجب على واضعه النصف) نظر الخارج عن ملكه (قوله وهدر النصف) نظر الداخل (قوله استحسنانا)

زاد الصغار ولم يكن له مطالب مثله (واذا بنى للمسلمين كسجد ونحوه) أو بنى ياذن الامام (لا) ينقض (وان كان يضر بالعمامة لا يجوز احدا ان يذنه) لقوله عليه الصلاة والسلام لا ضرر ولا ضرار في الاسلام (والقهود في الطريق ليسع ونحوه) يجوز ان لم يضر بأحد (على هذا) التمسك السابق وهذا في النافذ (وفي غير النافذ) يجوز ان لم يضر بأحد (الا ياذنهم) ما حدث (مطلقا) أضر بهم أم لا (الا ياذنهم) لانه كملك الخاص بهم ثم الاصل فيما جهل حاله أن يجبر على حديثا لو في طريق العامة وقد يقال في طريق الخاصة برجسدي (فان مات أحد) من الناس (بسقوطها عليه فديته على عاقبته) أي عاقلة المخرج لتسببه (كما) تدى العاقلة (لو حفر بئرا في طريق أو وضع حجرا) أو زابا أو طينا (لمتقى) قلب به انسان (لانه سبب) فان تلف به (المقتول) من المذكورات (بهيمة ضمن) في ماله (ان لم ياذن به الامام فان اذن) الامام في ذلك (أو مات واقع في بئر طريق جوعا) أو عطشا (أو غما) ضمان به في خلافا لمحمد (ولو سقط المتراب فأصاب ماسكان في الداخل رجلا لاقتله فلا ضمان أصلا) لكونه في ملكه فلم يكن تعديا (وان أصاب الخارج) أو وسطه برابية (فالضمان على واضعه) لتعديه ولو تـأجرا أو مستعيرا أو غاصبا ولا يطل ان ضمان بالبيع لبقائه فعله وهو الموجب للضمان بخلاف الحائط المائل كما يسطه ان يلقى (ولو أصابه الطرفان) من المتراب (وعلم ذلك وجب) على واضعه (النصف) وهدر النصف ولو لم يعلم أي طرف منهما (أصابه ضمن) النصف (استحسنانا) زبلي

وفي القياس لا يجب عليه شيء لانه ان اصابه ما كان خارجا بضمن وان اصابه ما كان داخلا بضمن فلا يضمن
بالشك لان فراغ ذمته كان ثابتا بيقين وفي الشك شك وجه الاستحسان انه في حال بضمن الكل وفي حال لا يضمن
شيئا فيضمن النصف (قوله فسقط منه على آخر) وكذلك لو تعثر به بعد الوقوع لان حمل المتاع على ما ذكره مباح
فيستقيد بشرط السلامة فكان بمنزلة الرمي الى الهدف او الى الصيد افاده الزيلعي (قوله او حصاة) أي ليفرشها
في المسجد فسقط الطرف الذي فيه الحصى على أحد فقته افاده المصنف وفي البرازية قيد الضمان بما اذا لم يكن
بذن واحد من العشرة أو باذن القاضي (قوله في مسجد غيره) أي مسجد غير حبه ويأتي مفهوما وظاهرا أن
مسجد الجماعة حكمه في ذلك حكم مسجد حبه فلا يضمن بما ذكر (قوله لا صلاة) بأن جلس لقراءة
القرآن أو لتعليم أو لحديث أو نائما ولو في صلاة أو ~~منه~~ كفا لا فرق بين أن يكون فاعل ذلك من أهل
المسجد أو من غيرهم في الصحيح وقيل المعتكف لا يضمن بلا خلاف وذكر الغني أنه أبو جعفر في كشف
القوامض قال سمعت أبا بكر الخطي يقول ان جلس لقراءة القرآن أو معتكفا لا يضمن بالاجماع وقيد بقوله
لا صلاة لان كلام من هذه الافعال لو كان حال انتظار الصلاة قلف بفعله شيء لا يضمن انفسا فاصح من شرح
الجمع وفي التبيين وذكر شمس الأئمة ان الصحيح من مذهب أبي حنيفة أن الجالس لا ينتظر الصلاة لا يضمن
وانما الخلاف في حال لا يكون له اختصاص بالمسجد كقراءة القرآن ودرس الفقه والحديث وذكر في الذخيرة أنه
اذا قيد فيه الحديث أو نائم فيه أو قام فيه لتغير صلاة أو رتبة ما راض عنده وقال لا يضمن وان قيد للعبادة
كانتظار الصلاة أو الاعتكاف أو قراءة القرآن أو للتدريس أو للذكر ~~اختلاف المتأخرين~~ فيه على قوله
بالضمان وعدمه اهـ ملخصا (قوله لا يضمن من سقط منه ردائه) الفرق بينه وبين الذي المحول أن حامل
الشيء يقصد حفظه فالتقييد بالسلامة ليس عليه فيه حرج واللابس لا يقصد حفظ ما يلبسه فيتخرج بالتقييد
بالسلامة فجعل في حقه مباحا مطلقا وأطلق في الرداء وهو قولهم في ظاهر الرواية عنهم وعن محمد تفصيل في لبس
المعتاد وقد راجح الحاجة فلا يضمن وفي غير ما ذكر يضمن (قوله أو أدخل هذه الاشياء المذكورات) قال
في الدر المنثور هـ اذا ادعى القنديل للائمة فلوليهم من انفسا كما في شرح الجمع (قوله ففعل الغير مباح)
يفيد أن فعل الأهل واجب مثلا وليس كذلك بل كلامه مباح غير أن فعل الأهل مباح مطلق غير
مقيد بالسلامة وقيل غيره مباح مقيد بها (قوله لا يضمن) أي على قول الامام وهو الذي وقع فيه خلاف
المتأخرين الذي قدمناه عن الذخيرة (قوله معز بالزيلعي) نقل عن الحلواني أن أكثر المشايخ أخذوا
بقولهم وعليه الفتوى انتهى ونقل عن صدر الاسلام ان الاظهر ما قاله لان الجالس من ضرورات الصلاة
فيكون ملحقا بها وفي العيني بقولهم ما قالت الثلاثة وبه يفتي انتهى (قوله وقد حققته في شرح الملتقى) لم يذكر
الاختلاف والاستفهام الذي استفذه هنا وقال وفي الزيلعي والبرهان الصحيح عنه قواه لانه لا ضمان على
المتنظر للصلاة نص عليه شمس الأئمة أي لانه مصلح حكمه من الحديث ولان اداءها بالجماعة انما يكون
بالانتظار فكان من ضروراتها فالحق به لان ما ثبت ضرورة شيء يكون حكمه حكمه انتهى (قوله فعلى
الامر) لانه لما صح الاستئجار اتفقت الفاعل الى الامر اهـ درمشتي وفي التبيين قال شيخ الاسلام هـ ادعى
وجوه فان قال ابنوا الى جناح على فناء دارى فانه ملكي أولى فيه حق اشراع الجناح اليه من القديم ولم تعلم
الفعله فظهر بخلافه وسقط فأنلف شيئا فالضمان على الفعله ويرجعون على الامر قياسا واحدا فاسا وسقط
قبل الفراغ من العمل أو بعده وان قال لهم اشرعوا الى جناح على فناء دارى وأخبرهم أنه ليس له حق الاشراع
في القديم أو لم يخبرهم حتى يوافقه فأنلف ان قبل الفراغ من العمل فالضمان عليهم ولا يرجعون وأما بعده
فكذلك قياسا لان المستأجر أمرهم بما لا يملك مباشرة بنفسه وقد علموا فساد أمرهم فلم يحكم بالضمان على
المستأجر كما لو استأجرهم لينزلوا البناء في وسط الطريق فسقط فأنلف ضمنوا ولا رجوع وفي الاستحسان يكون
الضمان على الامر لان هذا الامر صحيح من حيث ان فناء داره مما لا يملكه من وجه على معنى أنه يساح له الانتفاع
به بشرط السلامة وغير صحيح وغير مملوك له من حيث انه لا يجوز له بيعه فمن حيث ان الامر صحيح ~~يكون~~
قرار الضمان على الامر بعد الفراغ من العمل ومن حيث انه فاسد يكون قرار الضمان على العامل قبل الفراغ
من العمل علامهما اهـ ملخصا وقال في شرح قول ~~نؤمن~~ بالوعة الخ وان استأجر أجرا

(ونحن نجيحنا ورضعنا آخر فطلب به رجل
نمن) لان فعل الأول نسخ بفعل الثاني (كن
حل) على رأسه أو ظهره (شيئا في الماروق
فسقط منه على آخر) أو دخل بمسجدا وقد بل
أو حصاة في مسجد غيره (أي جعل فيه حصى
أو حصاة في مسجد غيره) أو جالس فيه للصلاة
أو يوارى ابن كمال (فهو طيب به أحد) كما عي
ولو قرآن أو تعليم (لا) يضمن (من سقط منه
ضمن خلافا لما (أو أدخل هذه) الاشياء
رداء لبسه) طيبه (أو أدخل هذه) أي محله لان
(المذكورات في مسجد حبه) أي محله لان
تدبير المسجد لاهله دون غيره مفعول الغير
مباح فيستقيد بالسلامة (أو جالس فيه للصلاة)
الحاصل ان الجالس للصلاة بضمن مطلقا
أو غيره لا يضمن ولقد الصلاة بضمن مطلقا
خلافا لما واستظهر في الشرع بلاية معزيا
لزيباي وغيره قواه ما وقد حققته في شرح
الملتقى وفيه لو استأجره لبيبي أو ليضفره في
فناء حانوته أو داره فأنلف به شيء ان قبل فراغه
ففي الأمر بعد فعله الأمر لو كان
في غير فناءه ولم يعلم به الا جيران علمه فانه
كما لو أمره بالبناء في وسط الطريق فأنلف

الامر

ولو قال الامر هو فذائي وليس لي حق الحفر وقد قدم هو وغيره القياس هذا وظاهره ترجحه سيما على دأب صاحب الملتقى من تقديمه الاقوى قتأمل (ومن حفر بالوعة في طريق بأمر السلطان أو في ملكه أو وضع خشبة فيها) أي الطريق (أو قنطرة بلا اذن الامام) وكذا كل ما فعل في طريق العامة (تعمد رجل المرور) عليها (لم يضمن) لان الاضافة الى المباشر أولى من التسبب وبهذا تميز التسبب انما يضمن في حفر البئر ووضع الحجر اذا لم يعتمد الواقع المرور كذا في الجنب وفيه حفر في طريق مكة أو غيره من القيا في لم يضمن بخلاف الامصار قلت وبهذا عرف ان المراد بالطريق في التسبب الطريق في الامصار دون القيا في والعصاري لانه لا يمكن المدول عنه في الامصار غايبا دون العصاري (ولو استأجر رجل أربعة حفر بئر فوقع البئر عليهم جميعا) من حفرهم فئات أحدهم فعلى كل واحد من الثلاثة الباقية ربع الدية ويسقط ربعها لان البئر وقع عليهم بغير علمهم فقد مات من جنايته وجناية أصحابه فيسقط ما قبل فعله خاتمة وغيرها زاد في الجوهره وهذا هو البئر في الطريق فلو في ملك المستأجر فينبغي أن لا يجب شيء لان الفعل مباح فلا يحدث غير مضمون انتهى قلت ويؤخذ منه جواب حادثة هي ان رجلا له كرم وأرضه تارة تكون مملوكة وعلم الخراج كأرض بيت المال وتارة تكون لا وقف وتارة في يده مدة طويلة يؤدى خراجها ويملك الانتفاع بها بغير أو غيره فيستأجر هذا الرجل جماعة يحفرون له بئرا ليحفر فيه انصباب العنب وغيره فتسقط على أحدهم كل لورثته مطالبته بدية قال المصنف والحكم فيها أو شبهها عدم وجوب شيء على المستأجر وكذا على الاجير كما يفيد كلام الجوهره ويحتمل اطلاق الفتاوى على ما وقع مقيد الاضمار بالحكم والحادثة والله أعلم فروع لو استأجر رب الدار انزله لاخراج جناح أو ظلة فوقع قتل انسانا قبل فراغهم من عمله فالضمان عليهم لانه لا يثبت لم يكن مستأجر الدار ويضمن لورثته الماء بحيث يرتق واستوعب الطريق في حاقوا بادن صاحبه فالضمان على الاجير استعانة بالاعانة في الملتقى

(فصل في الحائط المائل)

يحفرون له في غير فئانه فضمانه على المستأجر ولا شيء على الاجراء ان لم يعلموا أنها في غير فئانه لان امره بغيره قد صح اذا لم يعلموا فنقل فعلهم الى الامر لانهم مقررون من جهته فان علموا بذلك فالضمان على الاجراء لان امره لم يصح لانه لا يملك أن يفعل بنفسه ولا غرور من جهته لعلمهم بذلك فبقى الفعل مضافا اليهم ولو قال لهم هذا فئاني وليس لي حق الحفر فيه فحفر وانما فيه انسان فالضمان على الاجراء قياسا عليهم بفساد امره فلم يفرهم في الاستعانة الضمان على المستأجر لانه امرهم بالحفر في ملكه ظاهرا بالنظر الى اطلاق يده في انصرف فيه من القاء الطين والحطب ووربط الدابة والركوب ورياء الدكان فنقل اليه قلت فلو قال لهم هو ملكي أولى فيه حق الحفر يكون الضمان على المستأجر بالاولى وأنت تراه لم يفصل بين كون التلف قبل الفراغ من العمل أو بعده وقال شيخ الاسلام ان كان الطريق معروفا فانه للعامة فممنوا سواء قال لهم انه لي أو لم يقل لهم بفساد امره اه لمخصا فلم يملك التفصيل في مسئلة البناء اذا أخبرهم أنه ليس حق الاشراغ في القديم أو سكت بين كون التلف قبل الفراغ من العمل أو بعده ولا تفصيل في الحفر ولم يذكر الحفر صاحب الملتقى في مسئلة فناء الحائط بل اقتصر على البناء وذكر مسئلة الحفر مطلقا عن التفصيل قتأمل (قوله في اخره) كذا وقع له في شرح الملتقى والفعل متعد بنفسه من غيرهم قال في القاموس غره خدعه اه المراد منه (قوله وظاهره) أي التقديم المأخوذ من قدم ترجحه على الاستحسان وهذا وان ظهر لا يظهر في عبارة غيره خصوصا صاحب الهداية وان يلحق فانما يؤخر ان المعنى في الاستدلال (قوله سيما) فيه حذف لا (قوله ومن حفر بالوعة في طريق) نص في الخلاصة على المنع منها في الطريق الاعظم ولا ينبغي للامام أن يأذن له فان أذن له مع هذا لا يضمن ما وقع فيه (قوله أو في ملكه) أي قتال به انسان قال في التبيين لان حفر بالوعة باذن الامام أو في ملكه ليس بتعد ووضوح الخشية والقنطرة بلا اذن الامام وان وجد التعدي منه فمما لکن تعد به بالمرور عليهم ما يقطع النسبة الى الواضع لانه تسبب والمارة مباشر اه (قوله لان الاضافة الى المباشر) هذا تعليل للمستثنين الاخيرين وعلة الاولين عدم التعدي فلا ضمان فيهما مطلقا وان لم يعتمد المرور (قوله لم يضمن) لانه غير متعد فيه لانه يملك الارتفاق بهذا الموضع نزولا وربط الدابة وضرب بالنسب طاط من غير شرط السلامة لانه ليس فيه ابطال حق المرور على الناس فكان له حق الارتفاق من حيث الحفر للطبخ أو الاستناء فلا يكون متعديا برأية وقوله دون القيا في بقده أنه اذا حفر في الحجة يضمن قال في البرازية عن المحيط ضرب فطاط في طريق عام كطريق مكة بثلاثان على الحجة بحيث غمر الناس والدواب عليهم يضمن وان يمينه أو يسره من الطريق بحيث لا تمر عليهم لا يضمن انتهى ويدل عليه التعليل السابق بأنه ليس فيه ابطال حق المرور على الناس وتعليل السابح الآتي يفيد عدم الضمان مطلقا ولكنه لا يظهر في نحو الظلمة واليهام المارة فيعمل المطلق على المقيد والله أعلم بالصواب (قوله فوقع البئر عليهم جميعا من حفرهم) مثل حفرهم مالوا كانوا اعوانا له وأمالوا كان الحافروا احدا فانما حارت عليه من حفره قدمه هدر هندية عن المبسوط (قوله فينبغي أن لا يجب شيء لان الفعل مباح) أي مطلقا فلا يقال ان الفعل المباح يتقيد بالسلامة فلا يلزم من اباحته عدم الضمان (قوله قلت) هو للمصنف (قوله وأرضه تارة تكون مملوكة الخ) المراد أن أرضه لا تخلو عن أحد هذه الاشياء وليس المعنى ان هذه الاشياء تتداول على أرض واحدة (قوله مملوكة) أي للمخطئة أولي ان نقل اليه من جهته أو للبعين عوما كأرض بيت المال (قوله كأرض بيت المال) تنظير لا تمثيل (قوله وتارة تكون للوقف) أي والمؤجر الناظر (قوله فيستأجر هذا الرجل) وهو المالك لها او الزارع لأرض بيت المال أو المستأجر لها (قوله عدم وجوب شيء على المستأجر) أي وضوحه لانه مباح وما يحدث منه غير مضمون وهو يكسر الجيم والاجر هو الاجير لانه أجر نفسه للعمل أو المؤجر واستعمال الاجير في المؤجر غير عربي (قوله ويحتمل اطلاق الفتاوى) في ضمان من تلف بالحفر (قوله على ما وقع مقيدا) أي بكونه في الطريق أي لا في المملوكة وفيه ان هذا بحث له صاحب الجوهره لم يستند فيه لنص (قوله لا تضاد الحكم والحادثة) فيه ان حادثة الكرم مفرقة على ما بحثه صاحب الجوهره لانهم انصروا له ولم لا يقال ذلك الا اذا وجد حكمها منصوحا عليه من أهل المذهب وفيه ان الحادثة مختلفة فان الحفر في المالك غير الحفر في الطريق والحكم مختلف فليست على الله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

(فصل في الحائط المائل)

لما ذكر حكم القتل الذي يحصل بمباشرة الانسان شرع في بيان القتل الذي يتعلق بالجناد الذي لا اختيار له أصلاً وهو الحائط المائل وذكر مسأله بترجمة الفصل لا الباب إشارة الى أن ما في هذا الفصل نوع مما يحدده الرب في الطريق لكن كان حق هذا الفصل أن تؤخر مسأله عن جميع الحيوانات لانه جاد والجناد مؤخر عن الحيوان الا أنه ذكر هنا مناسبة وهو أن الحائط يناسب الجرح من والرؤس وغيره فلهذا ألقاه بها اه حوى (قوله مال حائط) الحائط اذا كان بمعنى البناء يجمع على حيطان واذا كان بمعنى البستان يجمع على حوائط حوى (قوله الى طريق العامة) يأتي مفهومه قريباً (قوله أي صاحبه) أشار به الى أن الرب ليس المراد به المالك بل المراد به من له ولاية التصرف والتفريق ولو وصى مغيراً أو جده أو الراهن أو المكاتب كما يأتي زاد في شرح المتنق الام يذكروه غيره (قوله أو مال) المراد به غير النفس كالتياب والاولان (قوله حقيقة) تميز بين نسبة الرب الى الحائط (قوله فتضمن عاقلة الواقف) قال في انتارخانية نقلا عن الحاوي مسجد له حائط مائل اشهد على الذي بناء فوقه على رجل فقتله يكون على الذي بنى المسجد وكذا في دار وقفة على المساكين وقد أخرجهما من يد وصكان الاشهاد على المتولى والدية تكون على عاقلة الواقف اه وقوله يكون على الذي بنى المسجد أي يكون نعمان دية القتل على عاقلة الذي بنى المسجد وقوله والدية على عاقلة الواقف مرتبط بالمستثنين ويغني أن يطلع الضمان بعزل المتولى فيما اذا كان الاشهاد عليه قياساً على ما اذا بلغ الصبي بعد ما شهد على دية أو وصيه (قوله الولي) أي ولي الصغير كالأب والجد (قوله والراهن) فانه مالك العبد لا المرحم والراهن قادر على الهدم يعني بفك العبد واعادتها الى يده وكذا التقدم الى المؤجر لان الاجارة تنسخ بالاعذار وهذا عذر انتهى جوهره (قوله والمكاتب) فان اتلف الحائط حال العتابة انسا فانه على المكاتب الاقل من قيمته ومن دية المقتول فان اذى المكاتب فعتق ثم سقط فأتلف انسا فانه دية القتل على عاقلة مولاه اه شاي عن الاتفاني وان أتلف غير نفس يسمي في جميع قيمته اعتباراً بالجنانية الحقيقية اه قهستاني وان أتلف بعد العجز لا يجب على أحد الجزاء وعدم الاشهاد على المولى حوى (قوله والعبد التاجر) ولومديونا لان ولاية النقص اليه ثم ماتلف بالسقوط ان كان مالا فهو في رقبته وان كان نفداً فعلى عاقلة المولى لوله عاقلة لان الاشهاد من وجهه على المولى أفاده صاحب الدرر (قوله ولو الورثة استحصانا) لانه تمكن من الطلب من الشركاء ليجتمعوا على نقضه فيضمن المطلوب بقدر حصته من الحائط والقياس أن لا يضمن أحد الشركاء لانه غير مالك للنقض اه قهستاني عن الجنانية (قوله وان لم يملك الدار) فان سقط الحائط بعد ما شهد على الابن وأتلف انسا كانت الدية على عاقلة الاب لا على عاقلة الابن اه مخ وبقوله وان لم يملك ظهر أنه استدل على قوله وكذا أحد الشركاء ولو الورثة فان الشركاء تفيد الملك (قوله يعني من أهل الطلب) أشار به الى أن المراد بالمكلف من له حق الطلب ولو صبيلاً من كان بالغاً حال في التبيين وسوى في المختصر بين أن يكون المطالب بالنقض مسلماً أو ذمياً لان الناس كلهم شركاء في المرور فيصح التقدم اليه من أي من كان بعد أن يكون بالغاً عاقلاً حراً أو مكاتباً ذكراً أو أنثى لانه مطالبة حق فلا يختص واحد من الأهل به بخلاف العبد والصبيان المحجور عليهم لانهم ايدوا بأهل المطالبة حقهم فكذلك الحق العامة الا اذا أذن لهم الولي أو الولي في الخصومة فيثبت بذل طلبهم واشهادهم لانهم بالاذن التصرف بالحر البالغ ثم بعد الاشهاد تكون الخصومة عند السلطان أو نائبه اه (قوله وان لم يشهد) فالشرط الطلب دون الاشهاد وانما ذكر الاشهاد ليتمكن من اثباته عند وجوده أو جود عاقلة فكان من باب الاحتياط كالاشهاد على طلب الشفعة لا على سبيل شرط الصحة كعقد النكاح ويصح الطلب بكل لفظ يفهم منه طلب النقص مثل أن يقول ان حائطك هذا مخوف أو مائل فأهدمه حتى لا يسقط فيتلف شيئاً أو أهدهم فانه مائل ويصير اشهاداً اذا كان بحضور الشهود وكذا لو قال اشهدوا اني تقدمت الى هذا الرجل في هدم حائطه ولو قال له ينبغي أن تهدمه فهذا ليس بطلب ولا اشهاد بل هو مشورة اه زيلعي (قوله لعدم التعدي) أي ابتداء واتهام والاول حذفه لذكر المصنف له آخر الباب (قوله وهو يملك نقضه) لاحاجة اليه لذكر المصنف له بعد (قوله في مدة يسيرة على نقضه فيها) فلو اشهد عليه فسقط من ماعته قبل التمكن من النقص لا يضمن ماتلف به لعدم قدرته على النقص اه زيلعي قال في الجوهره اذا لم يفترط ولكن ذهب لطلب من يهدمه وكان في طلب ذلك فسقط وأتلف نفساً أو مالا فانه لا ضمان عليه لانه لم يتمكن من ازالته اه لان مدة التمكن من احضار الاجراء مستثنى

(مال حائط الى طريق العامة ضمن ربه) أي صاحبه (ماتلف به من نفس) انسان أو حيوان (أو مال ان طالب) ربه حقيقة أو حكماً كالواقف والقيم ولو حائط المسجد فتضمن عاقلة الواقف وصك القيم الولي والراهن والمكاتب والعبد التاجر وكذا أحد الشركاء ولو الورثة استحصانا انهم في الطهسية لومات ربه عن ابن فقط ودين مستغرق مع الاشهاد على الابن وان لم يملك الدار برجندى وغيره (ينقضه مكلف مسلم أو ذمى) يعني من أهل الطلب فيشترط في الصبي والعبد اذن وليه ومولاه بالخصومة زيلعي (حر أو مكاتب وان لم يشهد) ولا يباح الطلب قبل الميل لعدم التعدي (و) الحال انه (لم ينقضه) وهو يملك نقضه (في مدة) بقدره على نقضه فيها

في الشرع اه درمستی (قوله لان دفع الضرر العام واجب) عله تقول المصنف سابقا نحن ربه قال في التبيين
ولا نالوم نوجب عليه الضمان بمنع عن التفريق فتقطع المارة حذر الوقوع عليهم فيستفرون بذلك ودفع الضرر
العام واجب وله تعلق بالحظ لانه ملكه فتعين دفع هذا الضرر وكم من ضرر خاص يجب تحمله لدفع الضرر العام
كالرعي الى الكفار وان ترسوا به بيان المسائل وكقطع المبدأ كلة اه أي قطع البدل لا كلة عند خوف هلاك
النفس اه اتقاني (قوله من النفوس) أي الاضرار بقوية قوله لان العاقلة لا تهمل الاموال (قوله فعلى
العاقلة) أي عاقلة رب الحائط (قوله ولا ضمان الا بالشهادة على ثلاثة أشياء) ينبغي أن يكون هذا الاشتراط حال
الانكار أي انكاره أو انكار العاقلة فلا ضمان عليهم حتى يشهد الشهود بذلك ولو أقر صاحب الدار به هذه
الثلاثة زعمه في ماله ولا يجب على العاقلة اه اتقاني وقال في الجوهره وانما يصح الاشهاد اذا كان الحائط مائلا
أو واهيا أو مخوفا أو قبل الاشهاد ليس بشرط وانما الشرط المطالبة بالنقض والتمسك اليه حتى لو تقدم اليه
ولم يفعل حتى انهم لم يمه ما تلف به فيما بينه وبين الله تعالى وانما ذكر الاشهاد في تراخي الجود كما في طاب
الشفعة اه والذي حكمه بقيل هو الذي جرم به الزباني وغيره (قوله على التقدم اليه) أي الى من يملك النقض
والتفريق (قوله ولذا قل) أي لا اشتراط كون الجدار ملكا الخ (قوله ولا مالك) لعدم الاشهاد عليه (قوله
كهبة) الطاهر أنه لا بد فيها من التسليم حتى يحال الاشهاد اذ لا حكم له ما قبل التسليم وقوله وكذا الوجع مطبقا
فيده لاخراج المتقطع وظاهره أنه لا يحال الاشهاد فاذا تلف بعده وبعد الاشهاد يكون مضمونا فاقوله بعد ونحوه
لا يظهر فقد برلانه بشمل الهبة (قوله ثم عاد) أي الى دار الاسلام أو أفاق أي من جنونه فانه لا يعود الخ ضمان
الا بشهاد مستقلة أفاده في الدر المنقي (قوله ولو قبل القبض) قال الاتقاني ولا يتفاوت الحكم اذا سقط الحائط
سجيا اذا قبضه المشتري أو بعد ما ملكه وبه مخرج الكرخي في مختصره وذلك لانه لما باع فقد صار الى حال لا يملك
فيها النقض والضمان انما يجب عليه بترك النقض فاذا باعه لا يمكن منه وليس هذا كمن أشرع جناحا الى الطريق
ثم باع الدار وباع الجناح فوقع على انسان ضمن البائع لان نفس الوضع جنابة فزوال ملكه عنه لا يغير حاله وليس
كذلك في مسئلتنا لان بناء الحائط لم يكن جنابة وانما الجنابة ترك النقض واذا صار بحال لا يملك النقض في حال
الوقوع خرج من أن يكون جنابة اه (قوله وان عاد ملكه بعده) فلا يضمن الا بشهاد ثمان لتجديد الملائك
وفي البرهان ولو خرج عن ملكه بالبيع بعد الاشهاد برئ عن الضمان وان رده عليه بخيار ربي أو شرط لانه انما
كان جنابا بترك الهبة مع تمكنه منه وبالبائع زال تمكنه منه فخرج عن أن يكون جنابة نقلة المكي وفي
القهم ستاني واطلاق البيع يدل على انه لو رده على البائع بقضاء أو غيره أو بخيار شرط أو رغبة للمشتري لم يضمن
الا اذا طوب بعد الرد اه واذا كان الخيار للبائع فان نقض البيع ثم سقط الحائط وأتلف شيئا كان ضامنا لان
خيار البائع لا يطل ولاية الاصلاح فلا يطل الاشهاد ولو أسقط البائع خياره وأوجب البيع بطل الاشهاد لانه
ازال الحائط عن ملكه اه مخ (قوله وان مال الى دار انسان) مثله فيما يظهر الحائط المائل في غير النافذ فان
الطاب لاهله خاصة ويصح تأجيلهم لابعضهم والله تعالى أعلم (قوله او ساكن باجارة) لانه المطالبة بازالة
ما شغل الدار فكذا بازالة ما شغل هواها كذا في التبيين والشمي ولان الضرر عائد اليهم حمادية انتهى مكي
(قوله لادنى ملابسة) أي الملابسة هي أدنى ملابسة أي لتعلق وارتباط ما (قوله فأى طاب الخ) قال القهم ستاني
نقل عن الظهيرية وفيه ايماء الى أنه لو مال بعضه الى الطريق وبعضه الى الدار فطاب أحد من أهل الدار ضمن
لانه من العامة لكن لو طاب من غير أهلها ضمن أيضا لانه صح الطاب فيما مال الى الطريق انتهى وفي الخيانة
لان الحائط واحد وضع الاشهاد من أهل الدار فيما كان مائلا الى ملكهم وفيما اذا كان مائلا الى الطريق فأهل
الدار من جهة العامة فصح اشهادهم فان كان المشهد من غير أهل الدار صح اشهادهم فيما كان مائلا الى الطريق
واذا صح الاشهاد في البعض صح في الكل اه وبه يتبين ما في كلام المؤلف (قوله صح في الكل) فاذا سقط
ما مال الى الدار وأتلف يكون مضمونا (قوله فان بنى مائلا الخ) مثله ما اذا خرج خشبة بارزة ولو شربا
فلا عن الحائط فانها تكون بمنزلة اشراع الجناح (قوله لتعدي به) حيث شغل الهواء قهم ستاني (قوله
أي خمس ما تلف) نهيم للمتن لكن على الشارح اسقاط قوله عاقلة اه أي لان ضمان الاموال في ماله
كما سلف (قوله لتمكنه من اصلاحه الخ) جواب عما أورد من أن الواحد من النير كانه لا يقدر أن يهدم شيئا من

لان دفع الضرر العام واجب ثم ما تلف به من
النفوس فعلى العاقلة ومن الاموال فعليه
لان العاقلة لا تهمل المال ولا ضمان الا
بإشهاد على ثلاثة أشياء على التقدم اليه
وعلى الهلاك بالسقوط عليه وعلى كون
الجدار ملكا له أي من وقت الاشهاد الى
وقت السقوط ولذا قال (ولو تقدم الى من)
لا يملك نقضه ممن (بكنكم باجارة أو عارة
أولى المرين أو الى المودع لا يعتد به) لعدم
قدرتهم على التصرف وحيث (فلو سقط)
بعد التقدم لمن ذكر (وأتلف شيئا فلا ضمان
أصلا) لا على ساكن ولا مالك (كم لو خرج)
الحائط (من ملكه يبيع) أو غيره كهبة
حاري القدسي وكذا الوجع مطبقا وأرتد
ولم يبق وحكمه بالحاقه ثم عاد أفاق خائبة
(بعد الاشهاد ولو قبل القبض) لزوال ولايته
بالبائع ونحوه وان عاد ملكه بعده حاري
وخائبة بخلاف نحو الجناح لبقاء قهره كما مر
(وان مال الى دار انسان) من مالك أو ساكن
باجارة أو غيره فالإضافة لادنى ملابسة
قهم ستاني (فاطلب اليه) لان المتعلق (فيبيع
تأجيله وبراءة منها) أي من الجنابة (وان
مال الى الطريق فأجله القاضي أو من طاب
النقض لا) يبرأ لانه حتى العامة ونصرت
القاضي في حق العامة نافذ فيما يقعهم
لا فيما يضرهم ذخيرة بخلاف تأجيل من
بالدار ولو مال بعضه للطريق وبعضه للدار
فأى طاب صح الطاب لانه اذا صح الاشهاد
في البعض صح في الكل بر جندی (فان بنى
مائلا ابتداء ضمن بلا طاب كما في اشراع
الجناح وغيره) كمنزلة ما تعدي به (حائط بين
خمس أشهد على أحد منهم فسقط على رجل
ضمن) عاقلة (خمس الدية) أي خمس ما تلف
به من مال أو نفس لتمكنه من اصلاحه
بإرفعه للساكن

(دارين ثلاثة حفرأ حدهم فيم ابترأ أو بنى
حائطاً فخطب به رجل ضمن ثلثي الدين) لتعديه
في الثلثين وقد حصل التلف بعله واحدة
في تبرأ الحصة وقالوا انما قال ان التلف لثمان
معتبر وهدر (الاشهاد على الحائط اشهاد
على النقص) بالكسر ما ينقص من الجدار
وحينئذ (فلو وقع الحائط على الطريق بعد
الاشهاد فعد انما ان ينقصه ثمان ضمن) لأن
النقص ملكه فقريغه عليه (وان عثر) بجعل
(بتبيل مات بسعة وطها) أي الحائط
(لا يضمنه) لأن تفرغه لا لاولياءه لا اليه
(بخلاف الجناح) حيث يضمن ربه القليل
الثاني أيضاً بقائه جنائيه فيلزمه تفرغ
الطريق عن القليل أيضاً ويؤيده انه لو باع
الحائط أو النقص برى ولو باع الجناح لا يضمن
(ولا يصح الاشهاد قبل ان يهسى الحائط)
لانعدام التعدي ابتداء وانتهاء (وتقبل
فيه شهادة رجل وامرأتين) لانه شهادة
على التقدم لعل القتل فرغ حائط
بعنه صحيح وبعنه واه فاشهد عليه فقط
كله وقل انسانا ضمنه الآن يكون
الحائط طويلا فيضمن ما أصاب الواهي فقط
لانه حينئذ كحائطين فالاشهاد يصح في الواهي
لا في الصحيح حائطان أحدهما مائل
والآخر صحيح فاشهد على المائل فقط الصحيح
فأنتلف شيئاً كان هدرا خائيه مسدود مال
حائطه فالاشهاد على من بناء والديه على
عاقلة من بناء وحائط الوقت على المساكين
على عاقلة الواقف وحائط العبد الناجر على
عاقلة مولاه ولو مستغرقا استحصانا قال
ولي القليل اذا جاء غده ففوت عن القصاص
لا يصح لانه تملك دل عليه مسألة الاصل
جارية قتلت رجلا فادفني به اولى القليل
قبل ان يقتل لا يصح لانها صارت مملوكة
ولو الجنية

(باب جنابة البيمة والجناية عليها)

الاصل أن المرور في طريق المسلمين مباح
بشرط السلامة فيما يمكن الاحتراز عنه

الحائط فكيف يصح التقدم اليه وحاصل الجواب انه وان لم يتحس من هدمه فهو متمكن من اصلاحه بطريقه
وهو المرافعة الى الحكم فيحصل الغرض لأن المقصود ازالة الضرر بأي طريق كان ولا يتعين الهدم أقاده
الزيلي والاضافة في قوله بمرافعته من اضافة المصدر الى فاعله (قوله أو بنى حائطاً) أي وان لم يكن ما لا يهوى
خارجة عن مسائل الفصل (قوله وقالوا انصافاً) في هذه وفي التي قبلها وقوله لأن التلف الخ لتعليل انما كان
في التبيين لأن التلف يصيب من اشد عليه معتبر ويصيب من لم يتهد عليه هدرو في الحفر باعتبار ملكه غير
معتد وباعتبار ملك شريكه معتد فكأنما قسمين فانقسم عليهما نصفين اه (قوله لأن تفرغه للاولياء) اللام
بمعنى على (قوله لبقاء جنائيه) قال الزيلي لأن وضع الجناح جنابة اذ الوضع فعله فصار كانه ألقاه عليه يده
ولهذا لا يشترط الاشهاد عليه فيكون الثاني مضافاً اليه كالأول فيجب عليه تفرغ الطريق عن القليل
أيضا فاذا لم يفرغ صار جنائياً اه قال في الدرر بياناً لا شرع الجناح هو اخراج الجذوع من الجدار الى الطريق
والبناء عليه اه ثم قال الزيلي وفي الحائط لم يوجد منه الفعل وانما جعل كالفعل بترك النقص استحساناً
فيظهر ذلك في القليل الاول دون الثاني فلم يكن سقوط القليل الاول في حق الثاني بفعله فلا يجب عليه التفرغ
عنه ألا ترى أنه لو باع الحائط أو النقص برى من الضمان ولو كان يفعله ما برى من الضمان كما لو باع الجناح اه
(قوله ولا يصح الاشهاد الخ) فلا يضمن ما نأف به (قوله قبل ان يهسى) آخره ما لا همزة من وهي بمعنى سقط أقاده
سرى الدين وأنت خير بان الاشهاد انما هو قبيل السقوط فلا يصح هذا التركيب الا اذا حمل على أنه قارب
السقوط بسبب ميلانه وقد تقدم عن الجوهره ما هو أعم من هذا وفي القاموس الوهي الشق في الشيء وهو
كوهي وولى تحرق وانشق واسترخى رباطه والرجل حق وسقط اه المراد منه لم يجعل المائدة قاصرة على السقوط
(قوله فيضمن ما أصاب الراهي فقط) لا ما أصابه غير الراهي بخلاف ما اذا كان قصيرا فانه كحائط واحد فلا فرق
في المضارب به (قوله كان هدرا) اهدم التعدي (قوله وحائط الوقت على المساكين) أي والجناية على النفس
في حائط الوقت وكذا يقال فيما بعده وأما جنابات الاموال فليست على العاقلة فالظاهر أنها في مال الباني
والواقف ويحرم (قوله على عاقلة الواقف) هذا اذا أشهد على الوكيل الذي لا يعرف غلتها في المساكين
وأما اذا أشهد على المساكين فلا ضمان هندية من المحب (قوله ولو مستغرقا) أما اذا لم يكن مدبونا فظاهر لأن
الملك في الدار للمولى ربة ونصرة فالان العبد خصم فيما في يده من جهة المولى فيكان التقدم الى العبد
تقدم الى المولى ولوتقدم الى المولى ولم ينقصه كانت الديه على عاقلة فكذلك اه (قوله لانه تملك) أي وهو لا يصح
تعليقه فمكانه قال اذا جاء غده ملكك دمك الذي اذن لي الشارع في سفكه (قوله دل عليه) أي على أن القصاص
تعلق (قوله جارية) بدل من مسألة الاصل (قوله قبل ان يقتل) تصرح بمعلوم (قوله لانها صارت مملوكة) أي
لولى الدم اذا الموجب الاصل هو القصاص فقد دمه اقصا صافلا قال ان السبلة أن يفدى الجارية لأن
ذلك انما يكون برضاوى الدم ووجه الدلالة قوله لانها صارت ملكه أي وفي انما صارت ملكه تلك القصاص
عليها أي ومن وطئ مملوكة لاحد عليه والمعنى انها صارت ملكه والا فلا تخرج بالقتل عن كونها مملوكة سيدها
حتى كان له أن ينفذهم باعند التراضي والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(باب جنابة البيمة والجناية عليها)

لما فرغ من بيان أحكام جنابة الانسان الحار والجناية عليه مباشرة ونسبياً شرع في بيان أحكام جنابة البيمة
والجناية عليها ولا شك في تقديم الانسان الحار على البيمة والريق مرتبة فكذلك اذكر او كان من حق هذا الباب
أن يذكر بعد جنابة المملوك للقبلة النطق في المملوك لكن لما كانت البيمة ملحقة بالاجادات من حيث عدم
العقل الحق هذا الباب يباب ما يهدئه الرجل في الطريق في الذكر والبيمة كل ذات أربع من دواب البر والبحر
وكل حيوان لا يميز بيمة كذا في المصباح ونسبة الجنابة اليها على طريق المشاكلة سوى فالاضافة في جنابة
البيمة من اضافة المصدر الى فاعله وحده المشاكلة يأتى هنا لانها تعتبر في التأخر لنسب المتقدم
كالعكس وفي حاشية أبي السهمود عن شيخه قدم جنابة البيمة على جنابة المملوك نظر الى اضافة الجنابة
الى الراكب والسائق والقائد وهم ملاكاه (قوله مباح بشرط السلامة) فيما يمكن الاحتراز عنه وذلك لانه
يتصرف في حق من وجه وفي حق غيره من وجه لكونه مشتركاً بين كل الناس فقتلها بالاباحة عقيد بالسلامة

باعتدال النظر من الجانبين فيما يحسن الاحتراز عنه لا فيما لا يمكن لأن تقييدهم مطلقاً يؤدي إلى المنع من
 التمييز وصدايقه وهو مفتوح والاحتراز عن الإبطاء والكدم والصدوم والخطب يمكن لأنه ليس من ضرورات
 السير فقيدها بشرط السلامة عنه ولا يمكن الاحتراز عن النجاسة بالرجل والذب مع السير على الدابة فلم يقيده
 بهما التبيين (قوله ضمن الراكب في طريق العائمة ما وطلت دابته وما أصابت يدها أو رجلاه أو رأسها
 أو كدمت) بضمها (أو خطبت) بيدها
 أو كدمت (فلو حدثت) المذكورات
 (في السير في ملكه لم يضمن ربهما إلا في الوطء
 وهو ركبها) لأنه مباشرة لقوله بطلت دابته فهو
 المبرأ (ولو حدثت في ملك غيره باذنه فهو
 كملكه) فلا يضمن كما إذا لم يكن صاحبها
 معها فهو مستثنى (والا) بكن باذنه (ضمن
 ما أتلف مطلقاً) لتعديده (لا) بكن باذنه (ضمن
 ما أتلف برجلها) أو ذنبها سائر خلافها
 (ما أتلف برجلها) أو ذنبها سائر خلافها
 (أو عطف إنسان بجارات أو بالثور
 للشافعي) (أو عطف إنسان بجارات أو بالثور
 في الطريق سائر أو واقفة لا يخل ذلك) لأن
 بعض الدواب لا يقبله الا واقفاً (فلا
 أو وقفها لغيره) (أو بالثور) (ضمن) لتعديده بما يقفه
 (الافى) موضع اذن الامام بايقافها (فلا
 يضمن ومنه سوق الدواب وأما باب المسجد
 فسلك الطريق الا اذا أعد الامام لها موضعا
 (فان أصابت يدها أو رجلاه أو نواة
 أو أنارت غباراً أو حجباً فمقتضى عينا)
 أو أنسد نوباً (لم يضمن) لعدم إمكان
 الاحتراز عنه (ولو) الحجب (كبيرة) ضمن
 لا مكانه (ضمن السائق والقائد ما ضمنه
 الراكب) وجميع في الدورانه مطرد ومنعكس
 (و) الراكب (عليه الكفارة) في الوطء

فيماء الأبطاء وما في العبي من قوله يعني في الأبطاء وغيره الصواب حذف غيره وأبدال الواو بلا كما في أبي
 السعود وانما وجبت على الراكب الكفارة لأن التلف حصل بنقله ونقل الدابة تبع له فان سير الدابة مضاف اليه
 وهي آلهة قاله الزبيلي (قوله كما تر) لم يتر في هذا الباب (قوله لا عليها) لأنه لا يتصل منهما شيء بالمحل والكفارة حكم
 المباشرة لا حكم التسبب وكذا يتعلق بالأبطاء في حق الراكب حرمان الميراث والوصية دون السائق والقائد
 لأنه يختص بالمباشرة مخ (قوله ولو كان سائق وراكب) أي وأتلفت الدابة شيئا (قوله على الصحيح) وقيل الضمان
 عليهم ما وهو ما جزم به القهستاني من ضمان السائق حيث قال وكذا إذا اجتمع السائق والقائد والموتدف والراكب
 نعموا ارباعا كما في الجبدي (قوله أي إذا كان سببا لا يعمل بانفراده) توضيحه ما في المخ حيث قال والصحيح الأول
 رأ ما الجواب أي فيما استدله به من أوجب الضمان عليهم ما من عبارة الأصل وهي أن الراكب إذا امر انسانا ففخسر
 المأمور الدابة ووطقت انسانا كان الضمان عليهم ما فهو أن المتسبب انما لا يضمن مع المباشر إذا كان السبب
 شيئا لا يعمل بانفراده في الاتلاف كما في الخفر مع الالتاء فان الخفر لا يعمل شيئا بدون الالتاء وأما إذا كان السبب
 يعمل بانفراده فيشتركان وهذا منه فان السوق متلف وان لم يكن على الدابة ركب بخلاف الخفر فإنه ليس
 بتلف بلا الالتاء وعند الالتاء وجد التلف بهما فاضيف إلى آخرهما انتهى موخفا وأصل هذا الكلام للزبيلي
 وتبعه العيني وأفاد سري الدين أيضا عن خط الشلبي عن خط قارئ الهداية أن الصحيح الاستواء في الضمان
 وعبارة سري الدين عند قول الزبيلي فتبين بهذا أنهم ما يستويان والصحيح الأول إلى آخر ما نقلناه عن المخ فتدوله
 والصحيح الأول المخ ينبغي أن يقول وهو أي الاستواء الصحيح والجواب عن الأول أي عما استدله به الأول من أن
 الإضافة إلى المباشر أولى من الإضافة إلى المتسبب فهو أن المتسبب انما لا يضمن مع المباشر إذا كان السبب لا يعمل
 بانفراده في الاتلاف المخ كذا نقل من خط ابن الشلبي نقل من خط قارئ الهداية اه مجيده الله تعالى اه
 ويدل على ذلك قولهم فان السوق متلف وان لم يكن على الدابة ركب قال الأمر إلى ما جزم به القهستاني
 فليست أصل وفي حاشية الشلبي قال الامام الاسيحياني فان كان سائق وراكب أو سائق وقائد أو ركب وقائد
 فالضمان عليهم ما غير أن الكفارة على الراكب وحده اه اتقاني (قوله ان اصطدا) أي تضاريا بالجداد رمتني
 وهذا ليس على إطلاقه بل محمول على ما إذا اتقيا بالماضي الاختيار ساقر رجل على دابة فجاءه ركب من خلفه
 فصدمه فغضب المؤخر لا ضمان على المتقدم وان غطب المتقدم فالضمان على المؤخر وكذا في سفينة نوح اه أبو السعود
 عن شيخه ووجه الضمان فيما ذكره المصنف أن موت كل واحد منهم مضاف إلى فعل صاحبه لأن فعله في نفسه
 مباح وهو المشي في الطريق فلا يعترف في حق النعمان بالنسبة إلى نفسه لأنه مباح مطلقا في حق نفسه وفعل
 صاحبه وان كان مباحا لكنه قد بشرط السلامة في حق غيره فيكون سببا للضمان عند وجود التلف به (قوله
 أو وقع على الوجه) انظر ما لو وقع على جنينها أو وقع أحدهما على قنائه أو وجهه والثاني على جنبه والظاهر أن
 الوقوع على الجنب في حكم الوقوع على الوجه لأنه لم يقع عليه بقوة صاحبه بخلاف الوجه ويجز (قوله بهدر
 دمه) لأن جنابة كل تعلقت برقبته دفعا وفداء وقد فانت لا إلى خلف من غير فعل يصير به المولى مختارا للأفداء
 هذا في العبدین وأما إذا وقع الخزان على وجهه ما فلا ن هلاكهما بذلعهما (قوله فعلى كل نصف الدية) الذي
 في الزبيلي يجب على عاقلة كل نصف الدية قال الشلبي في حاشيته لأن العمد هنا بمنزلة الخطأ لأنه شبه العمد أهو
 تعدد الاصطدام ولم يقصد القتل ولذا وجب على العاقلة اه وانما انصفت لأن الهلاك حصل بفعله وفعل غيره
 والمراد أنهم ما عمدانه وقد وقع على قنائه اه (قوله فعلى عاقلة الخرقية العبد في الخطأ ونصفه في العمد) وبأخذها
 ورثة الخزان المقتول ويطلب ما زاد عليه لعدم الخلف أي وبأخذها ورثة الخزان المقتول ويطلب حقهم من الدية فيما زاد
 على القيمة أو نصفها لأن الواجب كان على رقبته فيسقط بوفاته الا قدر ما خلف وهو القيمة أو نصفها وهذا عندهما
 لأن قيمة العبد المقتول يجب على العاقلة على أصلها ما لا ضمان الا دمي وعند أبي يوسف على القاتل لأنه ضمان
 مال اه تبين قيل ينبغي أن يستقط ما ذكر عن العاقلة لأن الدية تثبت أولا للميت والورثة يخلفونه والعاقلة
 يتصلون بموجب جنابته فلما لم يمتهم العاقلة سقط عنهم كما قلنا في امرأة قطعت يد رجل خطأ فزوجها على
 البدن وما يحدث منها فان الدية تصير مهر او نصفه عن العاقلة وأوجب بأن السقوط انما يكون فيما إذا كان الراجع
 هو الجاني والراجع هنا ورثة فبالنظر إلى أن المستحق أولا هو الجاني تسقط وبالنظر إلى أن الراجع غيره لا تسقط

كما تر (لا عليها) أي لا على سائق وقائد ولو
 كان سائق وراكب لم يضمن السائق على
 الصحيح خلافا لما جزم به القهستاني وغيره لأن
 الإضافة إلى المباشر أولى من المتسبب كما تر
 أي إذا كان سببا لا يعمل بانفراده اتلافها
 هنا ما في سبب يعمل بانفراده فيشتركان كما
 يأتي في مسألة نخس الدابة بأذن راسيها
 فاصحفا (ونحن عاقلة كل فارس) أو راجل
 (دية الاخران اصطدا ما وما ناضه) فوجهم
 على القنائل (لو) كما (حزيرين) ليساهن العجم
 ولا عامدين ولا وقع على الوجه ابن كمال
 كما (عبدین) أو وقع على الوجه ابن كمال
 (بهدر دمه) في العبد والخطأ شربلاية
 وغيرها ولو كانا من العجم فالدية في مالهم
 كما تر ما أو لو كانا عامدين فعلى كل نصف
 الدية ولو وقع أحدهما على وجهه هدر دمه
 فقط ولو أحدهما حر أو الاخر عبد أهو على عاقلة
 الخرقية العبد في الخطأ ونصفه في العبد

فلان سقط بالشك اهـ أو الـ هو دعي العناية وفيه تأمل فان الرجوع في مسئلة التزوج غيره وهو وارثه وفلان الوافي
 وجه الله تعالى في هذه المسئلة انه مخالفة لما سبق من أن العاقلة لا تعقل عددا ولا عبداً على ما هو المشهور
 والثابت بالحديث المأثور اهـ وقد عرفت في قبل الاطلاع على ما ذكره (قوله كمالو تجاذب رجلان الخ) تشبيهه
 في الهدرا الفهم من قول المصنف بـ دردمه ما وهذه المسئلة في الحكم على عكس مسئلة المصادمة والظاهر أنه
 لا يأتي حكم الخطا فيها الا بالتجاذب لا يحصل الا عن عد (قوله فديته ما على عاقلة القاطع) أي ضمن الحبل أيضا
 شلبي عن الاتفاق (قوله وعلى سائق دابة) خبر مبتدؤه قوله الاتي الدية وانما وجبت عليه لانه منه في التديب
 لان الوقوع بتقصيره منه وهو ترك الشذو والاحكام فيه فصار كانه ألقاه يده كافي الدور (قوله وفائد قطار) انما ضمن
 لان القطار يده يسير بقوده ويقف بايقافه فكان عليه صيافته فما حدث من ذلك يكون مضموفا عليه فيضاف
 اليه ما حدث من القطر ان تشبيهه فيصير في الحكم كانه قتل خطأ فيجب على عاقلة دية وذكر الفقيه أبو الليث
 في شرح الجامع انه غير لو أن انسانا قادأ على فوطى الا على انسانا فقتله هل يجب على القائد الضمان قبل قبلي
 أن لا يجب لان الا على نفسه من أهل وجوب الضمان فلهذا فبسبب اليه خاصة وأما فعل الهجوم جبار لا عبرة
 في حكم نفسه ففعله انبسط الى القائد اهـ اتقاني (قوله قطار الابل) قال في المصباح القطار من الابل عدد على
 ذوق واحد والجمع قطر مثل كتاب وكتب وهو فعال بمعنى مفعول مثل كتاب وبساط اهـ (قوله الدية) أي اذا كان
 المتلف غير مال وكان الموجب كارتش المروحة فافوقها كما مر مرارا اهـ مكي (قوله من جانب الابل) أي أو خلفها
 أو يكون أحيانا وسطا وأحيانا متأخرا وأحيانا يتقدم وهو يسوقها في ذلك أفاده الجوى وذكره في الهندية (قوله
 ضمن ما خلفه) لانه لما انقطع الزمام عن القطار لم يكن القائد المتقدم قائد الماخلف الا انى اهـ اتقاني فقله وأخذ
 بزمام واحد أي وأخذ يده كما يفيد كلام الاتقاني السابق ويجوز (قوله وضمننا ما قد امه) لان السائق يسوق
 ما قد امه والقائد أخذ بزمام (قوله وراكب وسطها ايضمنه فقط الخ) اختصر في العبارة فأوهم ونص التبيين
 ولو كان رجل وراكب على بعير وسط القطار ولا يسوق منها شيء لم يضمن ما أصابت الابل التي بين يديه لانه ليس بسائق
 لها وكذا ما أصابت الابل التي خلفه لانه ليس بقائد لها الا اذا أخذ بزمام ما خلفه أما البعير الذي هو راكمه فهو
 ضامن لما أصابه فيجب عليه وعلى القائد غير ما أصابه بالابطاء فان ذلك ضمنه على الراكب وحده لانه جعل فيه
 مباشرا حتى جرى عليه احكام المباشر اهـ (قوله سائر) يأتي مفهوم التقييد به وانما وجب الرجوع هنا لان الرابط
 أمر بالقود دلالة (قوله بلا علم فائده) فان جهله لا يتق وجوب الضمان عليه لتحقيق الاتلاف منه وانما يتق
 الاثم ويكون قرار الضمان على الرابط فان علم القائد بالربط لا يرجع عن عاقلة الرابط بل يضمن من الضمان ان لان
 القائد رضى بذلك والتلف قد اتصل بفعله فلا يرجع به زيلى (قوله ضمن عاقلة القائد الدية) لانه يمكنه أن يصون
 قطاره عن ربط غيره فاذا ترك الصيانة صار متعديا بالتصير وهو تسيب وفيه الدية على العاقلة (قوله ورجعوا
 بها على عاقلة الرابط) لانه هو الذي أوقعهم فيه وانما لم يجب الضمان على القائد والرابط ابتداء مع وجود التسبب
 في كل لان القود بمنزلة المباشرة بالنسبة الى الرابط لا اتصال التلف به دون الرابط فيجب عليه الضمان وحده
 ثم يرجع به عليه (قوله كما فوهم صدر الشريعة) حيث قال ينبغي أن يكون في مال الرابط لان الرابط أوقعهم
 في خسرة المال وهذا لا يتصل به العاقلة اهـ حلي (قوله ضمنها عاقلة القائد) أي اذا قاد وهو عالم بالربط أولا اهـ
 شلبي عن الاتفاق (قوله بلا رجوع) أي على عاقلة الرابط فان قلت ان الرابط متعدي بالربط والابطاف على
 الطريق أوجب بأن التعدي زال بالقود فصار كمالو وضع حجر افتصاد غيره (قوله وكان خلفها سائقها) الاولى
 أن يقول وكان سائقها أي خلفها فيكون تفسيرا للسوق كما ذكره بعد ذكره غيره قال في الدر المنثور وعن أبي
 يوسف انه أي مرسل البهجة والكلب يضمن بكل حال يعني سائق أو لا يبه ينفق ذكره الفقيه في الهندية وعن
 أبي يوسف انه يكون ضامنا أي فيما اذا لم يمش خلفه والمشايع أخذوا يقول أبو يوسف وذكر النقيع أبو الليث
 في شرح الجامع الصغير رجل أرسل كلبا فأصاب في فوره انسانا فقتله أو مرق ثيابه ضمن المرسل اهـ وهو المختار
 لاقتوى ولو أرسل جاره فدخل فزح انسانا وأفسده ان أرسله وساقه الى الزرع بأن كان خلفه كان ضامنا وان
 لم يكن خلفه الا أن الجار ذهب في فوره ولم يعطف عينا ولا شيئا لا وذهب الى الوجه الذي أرسله فأصاب الزرع
 كان ضامنا وان ذهب عينا وشيئا لا ثم أصاب الزرع فان لم يكن الطريق واحدا لا يكون ضامنا وان كان الطريق

(كمالو تجاذب رجلان حبلان فائده مع الحبل
 فقط او ما على القائد) دردمه ما لموت كل
 بقوة نفسه (فان وقع على الوجه وجب دية
 كل واحد منهما على عاقلة الآخر) لونه بقوة
 صاحبه (فان تعاكسا) فوقع أحدهما على
 القفا والآخر على الوجه (فدية الواقع على
 الوجه على عاقلة الآخر) لونه بقوة صاحبه
 (وهـ ر) م (من وقع على القفا) لونه بقوة
 نفسه (ولو قطع انسان الحبل بينهما فوقع كل
 منهما على القفا فائده بينهما) على عاقلة
 القاطع (لانه يبه باقطع) (و) على (سائق
 دابة وقع اداتها) أي آتتها كسرج ونحوه
 (على رجل فائ وفائد قطار) بالكسر قطار
 الابل (وما ذكر بعينه رجلا الدية وان كان
 سائق ضمنها) لاستوائهما في التسبب يمكن
 ضمان النفس على العاقلة وضمن المال
 في ماله هذا هو السابق من جانب الابل
 فلو توسلها وأخذ بزمام واحد ضمن
 ما خلفه وضمن ما قد امه وراكب وسطها
 يضمنه فقط ما لم يأخذ بزمام ما خلفه (فان قتل
 بعير ربط على قطار سائر بلا علم فائده رجلا)
 مفعول قتل (ضمن عاقلة القائد الدية
 ورجعوا بها على عاقلة الرابط) لانه دية
 لا خسرة ان كانوا هم صدر الشريعة فلو ربط
 والقطار واقف ضمنها عاقلة القفا بلا رجوع
 ان وده بلا اذن (ومن أرسل بهيمة) وكلبا
 ملحق (وكان خلفها سائقها) انما أصابت
 في فوره يضمن

واحد كان ضامنا وان أرسله فوق ساعة ثم ذهب الى الزرع وافسد لا يضمن المرسل وبه يعلم فوضح ما في المواقف
وقال في الهندية من أرسل بقرة من القرية الى أرضه فدخلت في زرع غيره فأكلت ان كان لها طريق غير ذلك
لا يضمن وان لم يكن لها طريق غير ذلك يضمن فأما اذا خرجت الدابة من المربط وأفسدت زرع انسان
أو تركها في المرحى فأفسدت زرع انسان فلا ضمان وكذا السنانير والكلاب اذا أفسدت شيئا من أموال الناس
فلا ضمان على صاحبها اه محيط عن ابن الفضل (قوله فالمراد) تفريع على قوله وكان خلفها سائقا لها على
ما قلنا انه تفسير (قوله المشى خلفها) ظاهره وان لم يطردها وهو المتبادر من عبارات كثير من القوم ونقل المكي
عن ملا على تقييد المشى خلفها بطردها (قوله والرأب بالهيمه الكلب) الاولى حذو لان الحكم لا يخصه
وقد أزال قوهم التخصيص بزيادة قوله أو كلبا بعد قول المصنف ومن أرسل بهيمة فتدبر (قوله ساقه أولا) لان
بدنه لا يحتمل السوق فلم يعتبر بخلاف البهيمه اه عيني ومحوى في الزيلعي والحووي (قوله ولم يكن سائقا له)
أي للكلب والبهيمه أما اذا ساقهما فانه يضمن وهذا ما ذكره قاضيان وتقدم أن المفتي به قول أبي يوسف
بالضمان وان لم يكن سائقا وفي الهداية وفي ارسال البهيمه في الطريق يضمن لان شغل الطريق تعدد فيضمن
ما تولد منه وأما ارسال الاصطيد فباح ولا تنسب بومف التمدى أفاده الزيلعي (قوله الجها جبار)
أي فعلها اذا كان منفلة وفي رواية الصيغين والامام مالك وأحمد وأصحاب السنن الجها جرحها جبار (قوله
أي المنفلة) نقل الزيلعي هذا التفسير عن محمد قال وهذا صحيح ظاهر لان السوق والمرى كوبة والمقودة
في الطريق أو في ملك الغير والمراد في الطريق فعلها معتبر على ما ينسب اه (قوله كالوجعت الدابة به) قال في
القاموس جمع القرس كمنع جمعا وجما حافه وجوح أعيا فارسه وغلبه اه (قوله فصدته وقتله) أي الشخص
الاخر (قوله ضمن هو أي الناحس لا الراكب) لان الناحس متعد في التعديب والراكب في فعله غير متعد
فترجع جانبه في التعديب للتعديب اهدر وروى مثل الراكب السابق والقائد كما في التهستاني قال وانما خص الناحس
لانه لو وضع يده على ظهر فرس فتفتحت لم يضمن كما في المنية (قوله وقال أبو يوسف) الذي في التهستاني وعن أبي
يوسف انه ضمن هو والراكب في الوطء مناهة اه وفي رواية عنه (قوله أيضا) أي كنعدي الناحس بالناحس
(قوله فهدمه عليهم) أي اذا لم تسر من موضعه والافه وعلى الناحس وحده قال في المتن رجل واقف على
دابته في الطريق فأمر رجلا أن يخنس دابته فخنسها فقتلت رجلا وطرح الرجل الاجنبي على
الناحس والراكب جميعا ودم الامر بالناحس هدر ولو سارت عن موضعه اثم تفتحت من فور النخسة فالضمان
على الناحس دون الراكب وان لم تسر فتفتحت الناحس ورجلا آخر وقتلتها فدية الاجنبي على الناحس والراكب
ونصف دية الناحس على الراكب ولولم يوقفها الراكب على الطريق ولكن حرت ووقفت فخنسها هو أو غيره
لتسير فتفتحت انسانا فلا شيء عليهم اه وفي محيط السرخسي لو نفر من حجر وضعه رجل على الطريق فالواضع
بمنزلة الناحس اه وفي الحاوي اذا نفرت الدابة بشئ قد نصب في الطريق فخنسها ذلك الشيء فتفتحت انسانا
فقتله فالضمان على الذي نصب ذلك الشيء اه (قوله وفي فق عين دجاجة) منها احكامه وكتب وسنور كما في
التهستاني عن الذخيرة مكي وفي الهندية وفي احدى عيني الشاة والجل والطير والكلب والسنور ما انتقص
من قيمته وقال أبو يوسف النقصان في جميعها اه (قوله ما نقصها) فتقوم بصحة ومفقرة فيضمن الفضل مكي
عن الدر المنقي وفي الوافي النقصان شامل للعامل بالهزال من فق العين ونقص مخفف لانه متعد وقوله لانها
للعلم لا يظهر الا في شاة القصاب (قوله زيلعي) هو انما ذكره في عين البدنة والحمار والفرس (قوله فائدة الاضافة
الح) في المنع عن الخلاصة عن المتن ما يحمل على ظهره في عينه ربع الدية وكذا البقر سواء أعدل اللحم أو
للعثر أو الركوب اه قال في المنع أيضا وانما وضع المسئلة في بقرة الجزار وجزوره لثلاثتهم أنهم مالكونها
معتدين للحم فيكون حكمها حكم الشاة بل سواء كانتا معتدين له أو للعثر أو الركوب ففيه ربع القيمة كما في الذي
لا يؤكل لحمه كالبغل والحمار كذا في شرح الهداية (قوله ما قدمناه) من أن الشاة للعلم وهذه الاحيرة لاقامة
العمل (قوله لايكن يرد عليه) أي على هذا الفرق أو التعديل المذكور بقوله لان اقامة العمل الخ (قوله وليس
كذلك) فيه أنه نقله التهستاني عن غير الغضاة ونقل القول الثاني عن أبي بكر (قوله كما مر) أي عن الزيلعي من
التخيير ان شاة على الفاق أو أمسكها ورجع بالنقصان (قوله فالاولى التمسك) أي في الاستدلال (قوله بما

لانه الحامل لها وان لم يمش خلفها فإدامت
في فورها فدانق حكمها وان تراخي انقطع
السوق فالمراد بالسوق المشى خلفها والمراد
بالهيمه الكلب زيلعي (وان أرسل طيرا)
ساقه أولا ودابة (أو كلبا ولم يكن سائقا له
أو انزلت دابة) بنفسها (فأصبحت مالا
أو آدميا غنارا أو وليلا لا ضمان) في الكل
لقوله عليه الصلاة والسلام الجها جبار
أي المنفلة هدر (كالوجعت) الدابة (به)
أي بالراكب ولو سكران (ولم يقدّر) الراكب
(على ردها) فانه لا يضمن كالمنفلة لانه حينئذ
ليس بمسير لها فلا يضاف سيرها اليه حتى لو
أثقلت انسانا بدمه هدر عمادية (ومن ضرب
دابة عليها راكب أو نخسها) بهود بلاذن
الراكب (فتفتحت أو ضربت يدها) شخصا
(آخر) غير الطاعن (أو نفرت فصدته وقتلته
ضمن هو) أي الناحس (لا الراكب) وقال
أبو يوسف يضمنان نصفين كما لو كان موقفا
دابته على الطريق لتعديه في الايقاف أيضا
وكما لو كان يادته ووطئت أسدا في فورها
فدمه عليها ولو تفتحت الناحس فدمه هدر
ولو ألفت الراكب فقتلته فدية على عاقلة
الناحس ثم الناحس انما يضمن لو الوطء فور
النفس والا فالضمان على الراكب لانقطاع
أثر النفس دروزانية (و) ضم (في فق)
عين دجاجة أو شاة قصاب أو غيرها ما نقصها
لان اللحم وفي عينها يخبر بها ان شاء تركها
على الفاق وضمنه قيمتها وأمسكها وضمنه
النقصان زيلعي (وفي عين بقرة جزار وجزوره)
أي ابه فائدة الاضافة عدم اعتبار الاعداد
للحم في الحكم الا في ابن كمال (وحمار وبغل
وفرس ربع القيمة) لان اقامة العمل بها انما
يمكن بأربع أعين عيناها وعينا مستعملها
فصارت كأنها ذات أربع أعين وقال الشافعي
رضي الله عنه كالشاة والفرق ما قدمناه لكن
يرد عليه أنه لو فاق عيني حمار مثلا يضمن
نصف قيمته وليس كذلك كما مر فالاولى التمسك
بما روى أنه عليه الصلاة والسلام قضى في
عين الدابة بربع القيمة والتقييد بالعين لانه
لو قطع اذنها أو ذنبها يضمن نقصانها وكذا

فانه يضمن قيمتها وعليه الفتوى أى لو غيب
ما كول وان ما كولا خير كما روى العيين
ليكن في العيون ان أمسكه لا يضمنه شيئا عند
أبي حنيفة وعليه الفتوى وعرجها كقطعها
فروع. نقل المصنف عن الدرر له كلب يأكل
عنب الكرم فأشهد عليه فيه فلم يحفظه حتى
أكل العنب لم يضمن وانما يضمن فيما أشهد
عليه فيما يخاف تلف بني آدم كالحائط
المائل ونطح الثور وعقر كلب عقور فيضمن
اذا لم يحفظه انتهى قال المصنف ويمكن حل
التلف في قول الزياحي وان تلف الكلب
فعلى صاحبه الضمان ان كان قد تم اليه قبل
الاتلاف والافلا كالحائط المائل على
الآدمي اه فيحصل التوفيق قلت وقد وقع
الاستفتاء عن له نحول يضعه في بستانه
فيخرج فيأكل عنب الناس وفواكههم
هل يضمن رب النحل ما تلف النحل من العنب
ولحمه أم لا وهل يؤمر بتحويله عنهم الى
مكان آخر أم لا وجوابه ان لا يضمن ربه شيئا
مطلقا أشهد وعليه أم لا أخذنا من مسألة
الكلب بل أولى وكذا ذكره المصنف في معيته
ليكن رأيت في فتاويه أنه أفق بالضممان
في مسألة النحل فراجع عند الفتوى وأما
تحويله من ملكه فلا يؤمر بذلك على ما هو
ظاهر المذهب وأما جواب الشيخ فينبغي
أن يؤمر بتحويله اذا كان الضرر يندفع على
ما عليه الفتوى وفي الصبرية حمار يأكل
حنطة انسان فلم يضمنه حتى أكل الصحيح
ضمائه. أدخل غنما أو ثورا أو فرسا أو حمارا
في زرع أو كرم ان ساقط ضمن ما تلف والا
لا وقبل يضمن ونعامه في البرازية

• (باب جنابة المملوك والجنابة عليه) •

اعلم أن جنابات المملوك لا توجب الادفعا
واحد لو محلا والافقية واحدة ولو قدى
القتن ثم جنى فكلا قول ثم ونم بخلاف المذهب
وأخيه فانه لا تجب الافقية واحدة ويستضعف
(بعض عبده خطأ) التقييد بالخطا هنا انما
يفيد في النفس لان بعده يقتصر وأما في
دونها فلا يفيد لاستواء خطئه وعده فيما
دونهم انما يثبت الخطأ بالبيئة وافرار مولاه

ولم القاصي لا باقراره أصلا بدائع قلت لكن قوله وعلم الثاني على غير المعنى به فانه لا يعمل

روى أنه عليه الصلاة والسلام الخ) قال في حاشية الشايعي عن نحر الدين البزدوى وقدروى هذا الجواب والفتوى
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم روى خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه مرفوعا وروى عن عمر أنه قضى بذلك
والفرق أن الشاة لا تعمل بل يتفجع بها كما يتفجع بالامة فيضمن النقصان من غير تقدير فأما ما ذكرنا من البهايم فانه
عاملة كبنى آدم لكن لا تعمل الا بغيرها فأشبهت الانسان من وجهه والشاة من وجهه فوجب تنصيف التقدير
الواجب في الانسان عملا بالشبهين ثم ذكر التعليل المذكور هنا وهو أن اقامة العمل بها انما يمكن بأربع أعين وقال
والمعتمد هو الاول أى في الاستدلال (قوله فانه يضمن قيمتها) ولا خيار للمالك في امساكها أو اخذ النقصان
لانعدامها بفوات المقصود منها أبو السعود عن البرهان (قوله خير) هذا خلاف ظاهر الرواية وظاهرها أنها كغير
المأمورة **مسألة** أبو السعود عن البرهان ومثله في الهندية عن الذخيرة (قوله ان أمسكه) أى غير المأ كقول قال
في البرازية عن العيون استملك حمارا غير مأ وبغلة بطة طمع يده أو يذبحه ان شاء يسلمه اليه وضمنه قيمته أو حبسه
ولا يضمنه شيئا اه (قوله وعرجها كقطعها) فيضمنه كل القيمة في المأ كقول وغيره على ما تقدم (قوله فيحصل
التوفيق) أى بركلاى صاحب الدرر والزيالى قال آدمي يضمن وغيره لا يضمن في الاشهاد على هذه الاشياء
(قوله على الآدمي) متعلق بقوله حل وبصورة اتلاف الآدمي بقدر الكلب صرح البرازي ثم قال وفي النية
في مسئلة نطح الثور يضمن بعد الاشهاد بالنفس والمال اه (قوله بل أولى) اعلم لان الكلب يمكن علته محبوسا
ولا كذلك النحل (قوله فراجع عند الفتوى) الذي يظهر اعتباره بما في الدرر من مسئلة الكلب لوجود النص
فيها (قوله على ما عليه الفتوى) الاوضح أن يقول وهو ما عليه الفتوى (قوله فلم يضمنه) أى من رآه يأكل
(قوله ونعامه في البرازية) مما فيها ذكره المصنف ربط حماره في سارية فجاء آخر بجمعه وربطه فعض أحدهما
الآخر وحل ان في موضعهما ولاية الربط لا يضمن والاشتمان فان لم يكن ذلك الموضع طريقا ولا ملكا لاحد
لا يضمن اذا كان في المكان سعة وفي الطريق يضمن لان الربط جنابة شاة لانسان دخلت دكان طباخ فقبضها
المالك لاخر اجها منه فكسرت قدر الطباخ يضمن المالك الداخل اه والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

• (باب جنابة المملوك والجنابة عليه) •

ذكرت هذه الجنابات في الديات نظر الموجه والاولى الاقتصار على جنابته فان الجنابة عليه عقد لها فاصلا
على حدة ذكره بعد هذا الباب ولما ذكر جنابة الحر أعقبها بجنابة العبد لا لخطا ط رتبته (قوله اعلم أن جنابات
المملوك) أى وان كانت كثيرة في أشخاص متعددة (قوله الادفعا واحدا) فيخصاصه من فيه بقدر الجنابات عليهم
وان فداء يدر به بأرش كل واحدة من الجنابات لان تعلق الاولى برقبته لا يمنع تعلق الثانية به ولله ولي أن يندى
من بعضهم وبأخذهم من العبد ويدفع الباقي الى غيره لان الحقوق صارت مختلفة باختلاف أسبابها وهي
الجنابات المختلفة فلو قتل واحدا وقتل آخر ودفع قائم ما يقسمه ان لا يملكه الا اذا شج ثلاث شجاج مختلفة دفع
اليهم وقسم بينهم بقدر جناباتهم اه (قوله لو محلا) أى للدفع بأن كان قتال ينفقه شيء من أسباب الجزية كالنذير
والاستيلاء والكتابة اه زياحي (قوله والافقية واحدة) أى بأن افقده شيء من هذه الاسباب الثلاثة فقيمة
واحدة (قوله فكلا قول) فيخير المولى بين الدفع والفداء لانه لما ظهر عن الجنابة الاولى بالفداء جعل كأنه لم يجن
من قبل وهذه ابتداء جنابة (قوله لان بعده) حذف اسم ان والاولى ذكره ويكون الضمير لاشتمان (قوله
لاستواء خطئه وعده) أى في التخفيف فانه لا يجري القصاص في الاطراف بين الحر والعبد ولا بين العبد
مطلقا (قوله واقراره ولاء) ولولا العبد مديونا (قوله لا باقراره أصلا) ولولا أنه ليس من التجارة والمدير
ولحمه كالقن وفي اللواحية ولا يجوز اقرار المأذون والمجور بالجنابة لان وجهيهما معا ولا يملك السيد والسيد
ما أذن له فيها فلم يصح أصلا وكذا لو أقر بعد العتق أنه جنى حال الرق لا يلزمه شيء بذلك سوى (قوله حالا) يرجع
الى كل من الدفع والفداء أما الدفع فلا لأنه لا يجوز التأجيل في الاعيان وأما الفداء فلا لأنه بدل العين وهو العبد
فيعطى حكمها (قوله على الصحيح) صحة الزياحي وملا مسكين وصحح الشايعي في البحر الزاخر اه مكى (قوله ولذا
سقط الواجب بموته) أى قبل الاختيار لقوات محل الواجب ولا يقتضى بشي حتى يبرأ المجنى عليه اعتبار الجنابة
العبد بجنابة الحر وان لم يمت ولكن مولاه قتله فانه يكون مختارا للارث وان قتله أجنبي عمدا بطلت الجنابة
ولولا القصاص وان كان خطأ أخذ القيمة ودفعها الى أولياء الجنابة ولو تصرف في تلك القيمة لا يصير مختارا

للأرش اه هندية وغيرها (قوله بخلاف موت الحر) أي في الخطأ فإنه لا يسلط المولى عليه لانه لا يتعلق
 الواجب به استثناءه (قوله حتى لو اختاره) أي الفداء قال في الهندية عن المحيط إذا اختار المولى الفداء
 وليس عنده ما يؤدى به الفداء قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه اختار الفداء ماض على حاله ولا يكون
 لأولياء الجناية أن ينقضوا الاختيار ويبيعوا - فمهم في رقبة العبد وانما هم المطالبة به منهم حتى يبيع المولى
 العبد ويقضى الدين من ثمنه ويكون البع في دينه عليه وان أبي البيع حبه القاضي حتى يبيع هو نفسه أو غيره
 بأمره أو لا ان يحجز عن الفداء فان شأوا فنقضوا اختياره ويعود حقهم في العبد وان شأوا لم ينقضوا والمطير من
 القاضي يبيع العبد بغير رضاه ويقضى - فمهم والباقي دين عليه اه بتصرف (قوله وبالله) أي الحكم وهو صحة
 الاختيار وان لم يكن قادرا كما يفهم من عبارة الزيلعي لكنه علل بذلك بما يفهم أن الواجب الدفع حيث قال
 بخلاف ما اذا مات بعد اختياره الفداء حيث لم يبرأ المولى لتحويل الحق من رقبة العبد الى ذمته اه (قوله وأقاد
 شارح المجمع) أي ابن مالك أي أقاده سر يحاجب قال وله أن المولى لو اختار الدفع فعين فكذا اذا اختار الفداء
 لان الواجب أحدهما اه (قوله لكن قدم الخ) وذكره بعد أيضا حيث قال ولأن الأصل في جنائيات
 العبد الدفع (قوله وأنه ليس) - فمفعول قدم أيضا وقوله في لفظ الكتاب أي المجمع وقوله دلالة عليه أي على أن
 الدفع هو الأصل ورد شارحه به على مصنفه في أدعائه أن في لفظ - منه ما يفهمه وليس المراد بالكتاب الأصل فان
 صاحب المحيط نقل عن محمد أنه الأصل ونصه قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل إذا جنى العبد على الأدي
 جنائية موجبة للمال فان مولاه باختيار ان شاء دفعه بهما وان شاء فداءه بالأرش هذا مذهبنا الآن الموجب
 الأصلي الدفع انتهى وبهذا النص ارتفع الخلاف وانما لم يطل الفداء بموت العبد بعد اختياره لان التعيين للمولى
 وقد عينه في الفداء فهو ولا امر عارض وهو الاختيار والزيلعي قد اضطرب في التعليل والله تعالى أعلم بالصواب
 (قوله وان وجهه الخ) الأصل أنه متى أحدث فيه تصرفا يجزئه عن الدفع عالم بالجنائية يصير مختارا للفداء
 والأقلا غنال الأول ما ذكره ومثل الثاني وطء الثيب من غير علق والتزويج والاستخدام لان التزويج تعيب
 حكمي لا يجزئه عن التلميم اليه وكذا الاستخدام والاجارة والرهن على الاظهر اذ لا يجزئه عن الدفع بهما لان
 ولاية قبضه مطلق المحقق عليه اتعلق حقه بعين العبد سابقا على حقه والاذن بالتجارة وان ركب الدين لان
 الاذن لا يفوت الدفع ولا ينفك الرقبة الا أن لولي الجناية أن يمنع من قبوله لان الدين لحقه من جهة المولى بعد
 ما يتعلق به حقه فيلزم المولى قيمته وتماهم مثل المأذون المدين في الحرة عن الغاية (قوله أو باعه) أي يبعها
 صحها مطلقا أما اذا باعه يباعا فاسد الا به برحمتك الفداء حتى يملك لان الملك لا يزول الا به ولا فرق في البيع بين
 أن يكون باتما وبين أن يكون فيه خيارا المشتري لان الكل يزول الملك بخلاف ما اذا كان الخيارا لباتم ثم نقضه
 زيلعي (قوله أو أعتقه) انما لم يصرح بمختار اجماعا لان الاختيار بدون العلم لا يتحقق (قوله والاقل من الارش)
 الاولى حذفه فان المراد أقلهما (قوله وكيفية عالمها) مكررة فانه داخل في قوله وان علم بهما غرم الارش وقد
 ذكر البيع أولا (قوله وكيفية عتقه الخ) وجهه أنه علق الاعتاق بالجنائية والمعلق بالشرط ينزل عند وجوده
 كما تجزئه عنه فصار كما اذا أعتقه بعد الجنائية ولانه حره على - بباثرة الشرط بتعلق أقوى الدواهي الى التمثل
 والظاهر أنه يفعله وهذا دليل الاختيار وهذا اذا علقه بجنائية فوجب المال - الخطا وشبه العمود وان علقه
 بجنائية فوجب التماس بأن قال له ان ضربته بال - ففأنت حر فلا يجب على المولى شيء بالاتفاق لانه لا فرق
 بين العبد والحر في التماس فلم يكن المولى موقوتا حتى ولي الجناية بالعتق اه تبين (قوله كما يصرفه الخ)
 لانه يصير مطلقا بعد وجود المرض والمراد بالثلاث البيوتة مطلقا (قوله لان عتقه دليل تصحيح الصلح) لان
 الماقل يقصد تصحيح تصرفه ولا صحة له الا بالصلح عن الجنائية وما يحدث عنها واذا أعتقه صح الصلح في ضمن
 الاعتاق ابتداء (قوله وقد سري) لاجابة اليه (قوله فيقتل أو يبعي) ان شاء الاولياء أحدهما صح وهما مبينان
 للمجهول (قوله لبطان الصلح) لان الصلح وقع على المال وهو العبد عن دية البتة اذ لا قصاص بين طرفي الحر
 والعبد وبالسراية ظهر أن دية البتة غير واجبة وأن الواجب هو القود فالصلح عنه وهو المال لم يوجد بطل
 الصلح والباطل لا يورث شبهة وظاهر هذا التعليل أن رد العبد واجب على ولي الدم وفعلا العتق الباطل
 (قوله غرم لرب الدين الخ) لانه أناب حقيق الدفع الى الاولياء والبيع على الغرماء وكل واحد منهما ممنوعون بكل
 (زعم رجل أن سيده)

يعلم القاضي في زماننا شرب لالبية عن الاشياء
 وتقدم (دفعه مولاه) ان شاء (بها فملكه واياها
 أو) ان شاء (فداه بأرشها حالا) لكن الواجب
 الأصلي هو الدفع على الصحيح ولذا سقط
 الواجب بموته بخلاف موت الحر كما ذكره
 المصنف وغيره لكن في الشرب لالبية عن السراج
 والجوهرية عن البردوى أن الصحيح هو الفداء
 حتى لو اختاره ولم يقدر عليه آذاه في وجد
 ولا يبرأ من لاله العبد والله الزيلعي وغيره بأنه
 اختار أصل - فمهم فبطل حقهم في العبد عند
 أي حنيفة انتهى ومفاده أن الأصل عنده
 الفداء لا الدفع وأقاد شارح المجمع في تعليل
 الاعام أن الواجب أحدهما وأنه متى اختار
 أحدهما تعين لكن قدم أن الدفع هو الأصل
 وأنه ليس في لفظ الكتاب دلالة عليه (فان
 فداء جنى بعده فهو كالأدي) - حكاه (فان جنى
 جنائيتين دفعه بهما الى وليهما وفداء بأرشهما
 وان وجهه) المولى (أو باعه أو أعتقه أو دبره
 أو استبدلها غير عالم بها) بالجنائية (نضمن
 الاقل من قيمته) الاقل من (الارش وان علم
 بها غرم الارش) فقط اجماعا (وكيفية) عالمها
 (وكتعليق عتقه يقتل زيد أو ربيعة أو شجرة
 ففعل) العبد (ذالك) كما يصرفه فارقا بقوله ان
 مرضت فأنت طالق ثلاثا (وان قطع عبيد
 حر عدا ودفع اليه فأعتقه فمات من السراية
 فالعبد صلح بها) أي بالجنائية لان عتقه دليل
 تصحيح الصلح (وان لم يمتقه) وقد سري (يرد
 على سيده فيقتل أو يبعي) لبطان الصلح
 (فان جنى مأذون له مدين خطأ فاعتقه -
 سيده بلا علم بهما غرم لرب الدين الاقل من
 قيمته ومن دينه وغرم لوليها الاقل منها) أي
 القيمة (ومن الارش ولو ألتفسه) أي العبد
 الجاني (أجنبي فقيمة واحدة لمولاه لا غير فان
 ولدت - أذونة مديونة بيعت مع ولدها
 في الدين) ان كانت الولادة بعد لحوق الدين
 فلم ولدت ثم لحقها الدين لم يتعلق حق الغرماء
 بالولد بخلاف أكسابها (فان جنت فولدت
 لم يدفع لولده) أي لولي الجناية لتعلقها بذمة
 المولى لادمتها بخلاف لاف الدين (عبد) لرب
 (زعم رجل أن سيده)

القيمة حال الانفراد فكذا عند الاجتماع (قوله فقيمة واحدة لمولاه لا غير) وذلك بحكم الملك في رقبته فلا يظهر
حق الغريمين بالنسبة الى ملائ الملك لانه دون الملك ثم الغريم أحق بتلك القيمة لانها مالية العبد والغريم مقدم
يعنى في المالية على ولي الجناية قد سلم اليه وتماه في التبيين (قوله يبعث مع ولدها في الدين) لان الدين وصف لها
حكيم والصفات الشرعية الثابتة في الاصل تسرى الى الفرع كملك والرق والحزبة وهذه المسئلة
ليست مقصودة بالذكر اذ لا جناية فيها وانما ذكرت تبعاً لقصد التمييز بينهما وبين مسألة الجناية المذكورة بعد
(قوله بخلاف اكسابها) حيث يتعلق حق الغرما بما كسبت قبل الدين وبعده لانها لا يصدق في الكسب
حتى لو نازعها فيه أحد كانت هي الخضم فيه فباعتبار اليد كانت هي أحق به من سيدها لقضاء دينها بخلاف
الولد فهو وانما يستحق بالسرية وذلك قبل الانفصال لابعده (قوله لتعلقها) أى لتعلق موجب الجناية بقيمة
المولى فاذا دفعها الاقاها أثر فعله وهو الدفع وقبل الدفع كانت رقبته خالية عن حق ولي الجناية وكذا رغبة
الولد (قوله فقتل الخ) أفاد أن الجناية بعد الاقرار بالحزبة وهو ليس بقيد بل الحكم كذلك اذا أقر بها بعد
كافي الزبلي (قوله فلا شيء للحر عليه) الاول حذف عليه لانه لا شيء على العاقلة أيضاً (قوله انه لا يستحق العبد)
أى ولا فداءه (قوله على العاقلة) وهو سيد المولى (قوله يخاطب مولاه) تبع فيه المصنف وكذا قال الحوى وهو
لا يصح لانه اذا دعى السيد على معنوقه أنه قتل ولما بعد العتق خطأ يوجب الدية على قبيلته لان الدية في الخطأ
على العاقلة وهذا الوجه له وتصور غير مولاه الاشباخ في رجل غير المولى ويكون الرجل قصده ايجاب المال
الى العبد لانه لو أقر به لم يلزم عليه الضمان اذ النسيب بالقرار لا تعمله العاقلة ويريد العبد بقوله قتله خطأ قبل
عتق أن الواجب الدفع أو الفداء على سيدي فيعتبر قوله في قتله قبل العتق لاني اثبات شيء على المولى لان قراره
لا يكون حجة على مولاه كما تقدم فاستأمل (قوله لانه من الضمان) لانه أسنده الى حالة منافية للضمان
فصلر كما اذا قال البائع طلقت امرأتى رأيت رجلاً موصوفاً بموت مجرب بذلك ومن جنونه لم يعرفه فان القول له لما
ذكرنا أفاده الزبلي (قوله لانه أقرب بسبب الضمان) ان قلت انه أسنده الى حالة منافية للضمان وهي كونها أمته وهي
تنافي الضمان قلت انه يضمنها في هذه الحالة اذا قطعها وهي مأذونة مديونة (قوله وهو) كذا القول له في كل
ما أخذ منه من المال أى مال لم يكر غلة كما لو وجبه لها أو وصى لها به (قوله لانه) كذا القول له في كل
للضمان فان وطأ أمته ولو مديونة لا يوجب العتق فيكذا أخذ من غلتها وان كانت مديونة لا يوجب الضمان
عليه اه زبلي (قوله فديته على عاقلة القاتل) في ثلاث سنين اه منى (قوله ورجموا) (قوله ورجموا)
على العبد بعد عتقه لان عدم اعتبار امره كان طلق المولى لان نقصان أهلية العبد وقد زال حق المولى بالاعتاق
ولو كان الأمر بالاعتاق رجوع عاقلة الصبي على عاقلة لانه لو لا أمره لما قبل لضعفه زبلي (قوله وان كان
مأموراً بالعبد) أى المتقدم وهو المحجور أما اذا كان الأمر عياداً مآذوناً له في التجارة كبيراً أو صغيراً والمأمور
عبد المحجور اعليه أو أذوناً بخير مولى المأمورين الدفع والفداء أو أيهما قبل رجوع به على العبد المأذون لان
هذا ضمن غصب وانه من جنس ضمان التجارة بخلاف ما اذا كان المأمور حراً حيث لا ترجع عاقلة المأمور على
الأمر في الحال ولا بعد الحزبة لعدم تحقق الغصب في الحر ولو كان الأمر صيداً مآذوناً له في التجارة فحكمه
حكم العبد المأذون له في الفصلين ولو كان المأمور حراً بالغاً عاقلاً على عاقلة الدية ولا ترجع العاقلة على الأمر
بحال لان الأمر لم يصح ولا ياتر هو أيضاً بأمر مثله لا سيما في الدم (قوله عياداً مثله) أى محجوراً (قوله دفع السيد
القاتل) كذا وقع في المخبر رفع السيد ونصب القاتل والواضح دفع سيد القاتل بدون آل (قوله وقيمة العبد) أى
القاتل (قوله لانه مختار الخ) علة المحذوف تقديره ولا يرجع بما دفع ان كان زائداً لانه الخ أى لو دفع الفداء وكان
أزيد من قيمة العبد مثلاً لا يرجع الا بالقيمة لانه لو شاء دفع العبد لا يجبر على الجناية على قبوله فدفع الفداء الزائد
على القيمة باختاره فلا يضمن ما زاد (قوله اقتص منه) لانه من أهل العقوبة (قوله فاعتقه) قيد به لانه محل الوهم
فانه اذا لم يعتقه يكون الحكم كذلك وفي الهندية وأجمعوا أن حافر البئر اذا كان عبداً فادفع المولى العبد الى ولي
التبديل ثم وقع فيها آخر ومات فان الثاني لا يتبع المولى بشئ سواء دفع المولى الى الاول بقضاء أو بغير قضاء وتماه فيها
(قوله ويجب على المولى قيمة واحدة) اعتباراً لابتداء حال الجناية فانه كان رقبته زقوله عولاً عنده وأرباعاً منازعة
عندهما) قال في التبيين لان ولي الخطأ حقه ما في الدية عشرة آلاف درهم وحق ولي العمد في القصاص

(حرره فقتل) العبد العتق (وليه) أى ولي
الزاعم عتقه (خطأ فلا شيء للحر عليه) لانه
برزعه عتقه أقرانه لا يستحق العبد بل الدية
لكم لا يصدق على العاقلة الا بحجة (فان
قول عتق) رقبته معروف لرجل (قتلت أخاك)
بخطأ ط. ولله الذي أعتقه (خطأ قبل عتق
قتل الاخ) الذي هو المولى (لا بل بعده مذكور
القول) لانه منكر للضمان (وان قال لها
قطعت يدك وأنت أمتي وقالت) هي لا بل
(فعلمته بعد العتق فالتقول لها) لانه أقرب بسبب
الضمان ثم ادعى ما يبرئه فلا يكون القول له
(وكذا) القول لها في (كل ما أخذ) المولى
(منها) من المال لما ذكرنا استصحابنا
(الاجماع والغلبة) فالقول له لا سند لمخالفة
معهودة منافية للضمان (عبد محجور أو وصي
أمر صيداً بقتل رجل فقتله فديته على عاقلة
القاتل) لان عدم الصبي خطأ (ورجموا على
العبد بعد عتقه) وقيل لا (لا على الصبي
الا مرأبداً) اقتصوا أهليته (وان كان مأموراً
العبد) عبداً (مثله دفع السيد القاتل أو فداءه
في الخطأ ولا رجوع له على الأمر في الحال
ويرجع بعد العتق العبد بالاقول من الفداء
وقية العبد) لانه مختار في دفع الزيادة لا مضطر
(وكذا) الحكم في العمد (ان كان العبد
القاتل صغيراً) لان عتقه خطأ (فان كبيراً
اقتص منه) (عبد حفر بئراً فاعتقه مولاه
ثم وقع فيها انسان أو أكثر فقتل فلا شيء عليه)
لان جناية العبد لا توجب عليه شيئاً (ويجب
على المولى قيمة واحدة) ولو الواقع ألفاً زبلي
(فان قتل) عبد (عمداً) رجلين (حرين اكل)
منهما (وايان فعضاً أحد ولبى كل منهما دفع
السيد نصفه الى الحرين) اللذين لم يعفوا
(أو فداء بديته) كاملة لانه بذلك العفو سقط
القتل وانقلب مالاً وهو دية وان وقد سقط دية
نصيب العمانيين وبقي دية نصيب الساكتين
أو دفع نصفه لهما (فان قتل) العبد (أحدهما
عمداً والاخر خطأ وعضاً أحد ولبى العمد
فدى بديته لولي الخطأ وبنيته لآخر ولبى
العمد) الذي لم يدفع (أو دفع اليهما رقبته
أو لثامعاً ولا) عنده وأرباعاً منازعة عندهما

فإذا عاها أحدهما انقلب نصيب الآخر مالا وهو نصف الدينة خمسة آلاف فإذا قدم قدم بمخمسة عشر ألف درهم
عشرة آلاف لولي الخطا وخمسة آلاف للذي لم يعف من ولي القصاص وإن دفعه دفعه اليهم أثلاثا لولي
الخطا وثلاثة للذي لم يعف بطريق العول لأن حقهم في الدينة كذلك فيضرب وليا الخطا بمخمسة آلاف ويضرب
الذي لم يعف بمخمسة آلاف وهذا عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد يدفعه أربعة بطريق المنازعة ثلاثة أرباعه
لولي الخطا وربعه للذي لم يعف لأن نصفه سلم لولي الخطا بلا منازعة واستوت منازلهم في النصف الآخر
فيتنصف انتهى (قوله وقال لا يدفع الذي عفا نصفه من يمينه الخ) لأن حق القصاص ثبت لهما في العبد على الشيوع
لأن الملك لا ينافي استحقاق القصاص عليه للمولى فإذا عاها أحدهما انقلب نصيب الآخر وهو النصف مالا غير
أنه شاق في ~~صك~~ كل العبد فيكون نصفه في نصيبه ونصفه في نصيب صاحبه فخا أصاب نصيبه سقط لأن المولى
لا يستوجب على عبده مالا وما أصاب نصيب صاحبه ثبت وهو نصف النصف وهو الربع فيدفع نصف نصيبه
أو يدفعه بربع الدينة (قوله ووجهه) أي وجهه الإمام أي قوله وأيضا القصاص لما صار مالا صار بمعنى الخطا وفيه
لا يجب شيء فلذا ما هو بعناه (قوله فلا تخلفه فيه الورثة) فيه أن مالك العبد الذي يستحق المال هو الوليان
الموجودان فلا مورث ولا وارث والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

• (فصل في الخطابة على العيد) •

المراد بالعبد الرقيق يشمل الاتي والاولى أن يزيد وغيره ليشمل جنسية المديروا والولد واقرا رهنا (قوله نقص من كل الخ) وقال أبو يوسف والشافعي يجب القيمة بالغة ما بلغت (قوله وعنه) أي عن الإمام رواء الحسن عنه (قوله خمسة) لأن دية الاتي نصف دية الذم ~~ف~~ فينقص من عشرة بحسابه والاقل اظهر لأن أقل ماله خطر في الشرع عشرة كنصاب السرقة والمهر وما دونه لا يعتبر تبين قال الاتقاني وهو ظاهر الرواية (قوله خلاف لابي يوسف) راجع الى قوله نقص من ~~عشرة~~ وعنه في وجوبها عن الجاني أو على العاقلة روايتان (قوله وفي الغصب يجب القيمة بالغة ما بلغت) لأنه بمقابلته المالية إذا الغصب لا يرد على المال (قوله وما قدر من دية الحر) أي في اضافته (قوله ففي يده نصف قيمته) قال في الشريعة لآلية انما قيد بقطع يد واحدة لأنه لو قطع يدي عبد فالسيد اما أن يدفع العبد ويضمن القاطع ~~ل~~ القيمة أو يكسبه ولا شيء على القاطع كفي فقه عنده عند أبي حنيفة خلافا لهما كفي المحيط انتهى (قوله بالغة ما بلغت في الصحيح) ذكر في النهاية شرح الهداية أنه ظاهر الرواية وهو الصحيح من الجواب الا في رواية عن محمد أنه يجب في قطع يده خمسة آلاف الا خمسة اذا كانت قيمته عشرة آلاف وجهه اظهر أن العبد في حكم الجنسية على اطرافه بمنزلة المال ولهذا لا يجب القصاص بحال ولا تصالح العاقلة إلا أن محمد قال في بعض الروايات القول به إذ يؤدى الى أنه يجب بقطع طرف العبد فوق ما يجب بقتله كما لو قطع يد عبد يساوى ثلاثين ألفا يضمن خمسة عشر ألفا وهكذا ذكر في الكفاية وحكاها الا كل عن النهاية وعليه منى عز الدين يوسف الرازي في شرح الكنترا انتهى شلبي (قوله وجزم به في المتن) وهو الذي في عمدة الكتب كاهداية والخلاصة وجمع البصريين وشرحيه والا حنبار وفقاوى اللؤلؤ الجنى والمتن وفي المجتبى عن المحيط نقصان الخمسة منها باتفاق روايات بخلاف فصل لامة انتهى شلبي (قوله ويجب حكومة عدل في الحية) أي اذا لم تثبت لان المقصود من العبد الخدمة لا الجمال بخلاف الحر (قوله وقيل كل قيمته) لأن الجمال في حقه مضمود أيضا وروى الحسن عن الامام لو سلق حية عبدا فلم تثبت عليه ما نقصه انتهى واحد له نفسه حكومة العدل (قوله لاشتباها من له الحق) لأن المتشبهان كان وقت الجرح فالمستحق السيد وان كان وقت الموت فذلك الوارث وحده أو مع السيد وجهالة المقتضى لا تمنع الحكم أي بالقصاص أما الدية فالوارث وحده أو له مع المولى (قوله اقتصر منه) لأن جهالة السب لا تعتبر عند تقرر من له الحق (قوله خلافا لمحمد) فقال لا يقتصر لان القود يجب بالموت مقتدا الى وقت الجرح فان اعتبر وقت الجرح فسبب الولاية المالك وان اعتبر وقت الموت فسبب الولاية بالولاية فجاء السبب الاستحقاق تمنع القود (قوله لان البيان ~~بالبيان~~ الانشاء) وهما بعد النجاسة محل للبيان فاعتبر انشاء في محل لا اظهرا (قوله ولو قتل فدية حر وقيمة عبد) لانهم ابعد الموت لیسما محلا لانشاء انعتق فاعتبر اظهرا محضا ويكون ~~كل~~ من الدية وقيمة العبد بين المولى والورثة أي ورثة العبد ان كان لهم ورثة لعدم الاولوية (قوله وقيمتهم اسواء) وان اختلفت قيمتهما يجب نصف قيمة كل واحد

فان قتل عبدهما الحر يهما وعفلا أحدهما
بطل كله) وقال يدفع الذي عفا نصف نصيبه
للأخر أو يهديه بربع الدية وقبل محمد مع
الإمام ووجهه أنه انقلب بالعهود والاولى
لا يستوجب على عبده ديناً فلا تقاضيه فيه
الورثة

• (فصل في الجنابة على العبد) •
 فان دافقت هي دية

(فصل في الجناية على العبد)
 (دية العبد قيمة فان باقت هي دية الحر
 و) بلغت (قيمة الامة دية الحر نقص من كل)
 من دية عبد وامة (عشرة) دراهم اظهارا
 لانحطاط رتبة الرقيق عن الحر وتعيين
 العشرة) بأثر ابن - عودرضي الله عنه
 وعنه من الامة خمسة وتكون - ينشد على
 العشرة في ثلاث سنين خلا لابي يوسف
 (وفي الغصب تجب القيمة بالغة ما بلغت)
 بالاجماع (وما قدر من دية الحر قدر من
 قيمته) - ينشد (في يد نصف قيمته) بالغة
 ما بلغت في الصحيح درر وقيل لا يزداد على
 خمسة آلاف الا خمسة ويجزم به في المتن
 (وتجب حصة مئة عدل في قيمته)
 في الصحيح وقيل كل قيمته (قطع يد عبد
 فخره سببه) فسرى (قات منه وله)
 للعبد (ورثة غيره) غير المولى (لا يقتصر)
 لاشتباها من له الحق (والا) يكن له غير المولى
 (اقتصر منه) خلا فالحمد (المولى) القتي
 (أحد كما حرقه فقيهن) (فأرشه ما لا يسد)
 في أحدهما) بعد النج (ووقتل فدية - زوقية
 لان البيان كالنشاء ووقتل فدية - زوقية
 عبد لو اقاتل واحدا معا وقيته ما سواه

منهما ودية حر فيقسم مثل الاول (قوله وان قتل كلا واحد) الاولى وان قتلها ما نقصان معا (قوله ولم يدبر الاول)
اما اذا علم المقتول او لا يجب على قاتله القيمة لمولاه ويجب على قاتل الاخر الدية لورثته ان عينه للعتق بعد موت
الاول (قوله فقيمة العبد) اما في الاولى فله عدم التيقن بقتل واحد منهما حرا وكل من القاتلين ينكر ذلك ففي
ملاكه كافي حقه ما تجب القيمة فيهما فتكون نصفين بين المولى والورثة فباخذ نصف قيمة كل واحد منهما ويترك
النصف للورثة لان موجب العتق ثابت في احدهما في حق المولى فلا يستحق بدله فيوزع ذلك عليهم ما نصبه في
واما في الثانية فلا ن أحد العبدين ليس اولى بالتقدم او التأخر من الاخر فصار في الحكم كما اذا قتلها معا
(قوله ولا ياخذ منه النقصان) أي ويعزر التعزير لا لا تقي به (قوله وقال له اخذ النقصان) لان العبد في حكم
الجنابة على اطرافه بمنزلة المال حتى لا يجب القود فيها ولا تكملها بالعاقلة وتجب قيمته بالغة ما بلغت فكان
معتبرا بالمال فوجب تخيير المولى على الوجه المذكور وللامام ان الآية غير مبررة فيه وفي الاطراف
لانه لو قطع العبد يد مثله يؤمر مولاه بالدفع او الفداء وهذا من احكام كونه آدميا اذ لو اقتصرنا على النظر لكونه
ماليا لبيعت ورقبه في جنابته فاجتمع فيه حكم الآية وحكم المالية ومن احكام الآية ان لا يقسم النقصان
على الجزء القاتل والقائم بل يكون بازاء القاتل لا غير ولا يملك الجنة ومن احكام المالية ان يقسم النقصان على
الجزء القاتل والقائم ويملك الجنة فوفر على الشبهين حكمهما فقلنا بأنه لا يقسم اعتبارا الآية أي فلا رجوع
بالنقصان لانه لا يكون الا عند اعتبار الانقسام ويملك الجنة أي اذا دفعها للقاتل واخذ القيمة اعتبارا للمالية
والشي اذا شبه بقتل يوفى عليه عظمها وقوله اولى من قولها لانهم اعتبروا المالية فتطوى أدنى وأهدرا
جانب الآية وهو أعلى ومما قاله الشافعي رضي الله تعالى عنه لان فيه اعتبار الآية فقط (قوله وقال
الشافعي الخ) أفاد قاضي زاده ان الكلام في الدلائل مسوق لا فائدة له على الشافعي من قبل اثبتنا جميعا
وأهنا قال أي صاحب الهداية ونحن نقول انتهى ولكن معونة قولنا فلا رجوع بالنقصان لانه لا يكون الا عند
اعتبار الانقسام يكون مسوقا لا فائدة له على ما علم بالصواب (قوله ولو جنى مدبرا وأم ولد الخ)
قال في الجوهرية علم ان جنابة المدبر تكون على سيده في ماله دون عاقلة حاله وكذا أم الولد فان قتل المدبر قتيلا
خطأ أو جنى فمادون النفس فذلك كله على المولى ويكون عليه الاقل من قيمة المدبر ومن ارش الجنابة لانه لا يحق
ولي الجنابة في أحكم من الارش ولا منع من المولى في أكثر من القيمة وتعتبر قيمة المدبر يوم جنى لا يوم المطالبة
ولا يوم التدبير وأما جنابة المدحاة فهي على نفسه دون سيده ودون العاقلة لان كتابه لنفسه فيحكم عليه
بالاقل من قيمته ومن ارش جنابته وقيمة أم الولد ثلث قيمتها والمدبر ثلثاها وان جنى المدبر وأم الولد على مال فانه يلزم
كل واحد منهما أن يسرى في قيمة ذلك المال مالكة بالغة ما بلغت ولا شيء على المولى من مخاطبة ولا غرم انتهى مكي
وقوله ولو جنى مدبرا الخ) حقه أن يذكر في الباب السابق لان ذلك في جنابته لا في الجنابة عليه (قوله اقيام قيمتها)
الاولى أن يقول لقيام القيمة ليشمل المدبر وان كان يعلم بالمقايمة (قوله اذ ليس في جنابته كلها) وان كثرت القيمة
واحدة لانه لا يمنع من السيد الا في رقبة واحدة ولان دفع القيمة كدفع العين في القن ودفع العين لا يتكرر فكذا
ما قام مقامها اه زيلعي (قوله لانه يجبر على الدفع) أي بالقضاء (قوله اتبع السيد بحصته الخ) قال في التبيين
والشافعي بالخيار ان شاء اتبع الاول لانه قبض حقه ظمنا فاربعة ضامنا فباخذ منه وان شاء اتبع المولى لانه دفع
حقه بغير اذنه فاذا اخذ منه رجع المولى على الاول بضمن للثاني وهو حصته لانه قبضه بغير حقه فيسترد منه
وهذا لان المولى لا يجب عليه القيمة واحدة فلو لم يكن له حق الرجوع لكان الواجب عليه أكثر من القيمة ولان
الثانية مقارنة من وجه حتى يشاركه ومتأخر من وجه في حق اعتبار القيمة فتعسيره قارن في حق التعسير أيضا
كيلا يطل حق ولي الثانية انتهى (قوله وقال لا شيء على المولى) لانه فعل عين ما فعله القاضى ولا تعدى منه
بتسليمه الى الاول لانه حين دفعه دفع الحق الى مستحقه ولا لم له بما عدت حتى يصير منه ديا ولا لام ان جنابات
المدبر توجب قيمة واحدة والجنابة المتأخرة كالمقارنة ولذا اشتركا في القيمة وقد دفعها الى الاول باختياره وتبين انه
صار منه ديا يتعلق حق الثاني بها كالأول ولا ولاية للمولى على ولي الجنابة الثانية حتى يتغذفه بخلاف القاضي
لان له ولاية عليه فينفذ عليه (قوله لان حق المولى) أل للبشر أي حق أولياء الجنابات (قوله فلم يكن مفقونا)
يحتمل أن يكون التعزير في يكن للعبد ومفقونا بصيغة اسم المفعول وأن يكون ضميره الى المولى ومفقونا بصيغة اسم

وان قتل كلا واحد معا وعلى التعاقب ولم
يدبر الاول فقيمة العبدين زيلعي (فقأ) رجل
(عيني عبد) خير مولاه ان شاء (دفع مولاه
عبد) المفقون للقاتل (واخذ) منه (قيمة)
كاملة (أو أمسكه ولا ياخذ منه النقصان)
وقاله اخذ النقصان وقال الشافعي ضمنه
القيمة وأمسك الجنة العبد (ولو جنى مدبر
أو أم ولد ضمن السيد الاقل من القيمة ومن
الارش) لقيام قيمتها مقامها (فان دفع القيمة
بقضاء فجنى) المدبر وأم الولد جنابة (أخرى
بشارط الثاني الاول) اذ ليس في جنابته كلها
الآية واحدة ولا شيء على المولى لانه يجبر
على الدفع (ولو) دفع القيمة من قيمة ورجع
قضاء اتبع السيد بحصته من قيمة ورجع
بها على الاقل لانه قبضه بغير حق لان المولى
لا يجب عليه القيمة واحدة (أو) اتبع (ولي
الجنابة) الاول وقال لا شيء على المولى (وان
أعتق) المولى المدبر وقد جنى جنابات
لم تلزمه (أي المولى) الآية واحدة لم
بالجنابة قبل العتق (أو لا) لان حق المولى
لم يمتد إلى العبد فلم يكن مقبولا لا عتاق (وام
الولد كالمدبر) فيما مر (أمر المدبر وأم الولد
بجنابة توجب المال لم يجز اقراره) لانه اقرار
على المولى بخلاف ما اذا أقر بالقتل عدا
فانه يصح اقراره (على نفسه) فيقتل به ولو
جنى المدبر خطأ فان لم تسقط قيمته عن مولاه
ولو قتل المدبر مولاه خطأ سعى في قيمته ولو
عد قتل النوارث واستسهل في قيمته ثم قتله
دبر

(قطع يد عبده فقصه رجل) وسرد (فقات منه ضمن) الغاصب (قيمة أفسع وان قطع يده) وهو (لي يد غاصب فقات منه برئ) الغاصب لصيرورته متلفا فيصير مفسدا (غصب عبد محجور مثله فقات في يده ضمن) لأن المحجور واثنا في فعله لا باقواله إلا بعد عتقه (مدبر جنى عند غاصبه) فرد (ثم جنى عند سيده) أخرى (ضمن السيد قيمته لهما) نصفين (ورجع) المولى (بنصف قيمته على الغاصب ودفعه) أي دفع المولى نصف قيمته (إلى) ولي الجنابة (الأول) لأن حقه لم يجب إلا والمزاحم قائم (ثم رجع) المولى (به على الغاصب) لأنه أخذ منه بسبب كان عند الغاصب (وبعكسه) بأن جنى عند ولده ثم عند غاصبه (لا يرجع) المولى على الغاصب (به ثانيا) لأن الجنابة الأولى كانت في يده مالم يده (والقن) في الفصلين (كالمدير غير أن المولى يدفع العبد) نفسه (هناوثة) أي في المدير (الثمة) كالمتر (مدبر جنى عند غاصبه فردة فقتل) ثانيا (فجنى عنده) كان (على سيده) قيمته لهما ورجع بقيمته على الغاصب (لكونهما عنده) (ودفع) المولى (نصفها) أي القيمة المأخوذة ثانيا (إلى) ولي الجنابة (الأول ورجع) المولى (بذلك النصف على الغاصب) وأم الولد في كلها كدبر (غصب رجل) (مباحرا) لا يعبر عن نفسه والمراد بغصبه الذهاب به بلا إذن وليه (فقات) هذا الحز (في يده فجاءه أوجمى لم يضمن وان مات بصاعقة أو ثم شحبة فدينه على عاقلة الغاصب) استصفا نأنت به بنقله لمكان الصواعق أو الحيات حتى لو نقله لموضع يغلب فيه الحى والأمراض ضمن فغصب فيه الدية على العاقلة لكونه قتلانسيا هداية وغيرها قلت بقى لو نقل الحز الكبير لهذه الأماكن بعد بيان مقيد أول يمكنه التحرز عنه ضمن وان لم ينع من حفظ نفسه لانه بتقصيره فيكم صغير ككبير مقيد عنهابة (ولو غصب صبي فقات عن يده جنى) الغاصب (حتى يجي به أو يعلم موته) خاتمة كالوشدع امرأه رجل حتى وقعت الفرقة

الفاعل (قوله فيما متر) وهو قوله وان اعتق المدير أم الذي قبله فقد صرح المصنف بهما (قوله لم يجوز اقراره) ولو في حق نفسه فلا يلزمه شيء لأن موجب جنائته على المولى لا على نفسه (قوله فانه يصح اقراره على نفسه) اهدم التهمة (قوله ولو جنى المدير) مثله أم الولد (قوله لم تملك قيمته عن مولاه) لانما تثبت عليه بسبب تدبيره وبالموت لا بسقط ذلك (قوله جنى في قيمته) لأن التدبير وصية برقبة وقد سلت له لانه عتق بعت سيده ولا وصية للقاتل فوجب عليه رد رقبة وقد عجز عنه فعليه رد بداهة وهي القيمة (قوله أو ائتمناه) وجهه ما مر من أن التدبير وصية ولا وصية للقاتل فيجوز إبطالان لوصية ويقتله قصاصا والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(فصل في غصب القن وغيره)

المراد بالغصب المدير والعبي والجنابة في ذلك أفاده المصنف (قوله قطع يد عبده) أي عبد نفسه منح (قوله ضمن الغاصب قيمته أقطع) لأن الغصب سبب للملك كالمبيع لأن المضمونات تلك عند أداء الضمان مستندة إلى أول الغصب ولما كان الغصب من أسباب الملك كان تخلفه ببر الجنابة والسراية قاطعا للسراية كالبيع اذا انحلت انتهى مكي عن الجنابة فيصير كأن العبد لا قطع ملك عند غاصبه بأقوة مما يوجب لو أن رجلا قطع يد عبده فباعه فقات في يد المشتري مات من مال المشتري لأن قبض المشتري صار فاصلا بين القطع والهالك فكذا اذا انتهى غاية البيان (قوله وان قطع) أي مالك العبد (قوله لصيرورته متلفا فيصير مفسدا) لأن ما يصير به المشتري قابضا للمبيع يصير به المفسود منه مستردا للغصب فيبرأ الغاصب عن الضمان برهان (قوله ضمن) هذا اذا كان الغصب ظاهرا بأن ثبت باليمين فيضمن في الحال فيباع فيه لأن أفعال العبد معتبرة ولو كان الغصب ظاهرا باقراره لا يجب الا باعترافه بنائه (قوله واخذ بافعاله) أي حال رقه (قوله لا بعد عتقه) استثناء من قوله لا بأقواله واستتر بذم المحجور عن المأذون فانه يؤخذ بالأقوال أيضا مكي عن الجنابة (قوله ضمن السيد قيمته لهما نصفين) لاستوائهما في السبب وانما ضمن قيمة واحدة لما مر من أن موجب جنابة المدير وان كثر قيمة واحدة فيجب ذلك على المولى لانه هو الذي أعجز نفسه بتدبيره عن دفع رقبة العبد (قوله ورجع المولى بنصف قيمته على الغاصب) لانه ضمن القيمة بالجنابة بنصفها بسبب وجوده ونصفها بسبب وجوده عند الغاصب فيرجع عليه بسبب لحقه من جهة فصار كأنه رد نصف العبد فقط لأن رد المثلحق بسبب وجوده عند كل رد (قوله لأن حقه لم يجب) قال الزياهي لهما أن حق الأول في جميع القيمة لانه حين جنى عليه لا يراجه أحد فيستحق كله وانما اتقص بان خيار من جهة الثاني فاذا وجد شيئا من بدل العبد في يد المالك فارغاع الحق أخذه ليتم حقه انتهى وقال محمد لا يدفعها إليه ويما ذكر يعلم ما في عبارة المؤلف وحق التعبد برآن يقول لأن حقه وجب حيز لا من احم أفاده الحلبي (قوله لانه أخذ منه بسبب كان عند الغاصب) فصار كأنه لم يرد عليه الا نصف (قوله فغصب ثانيا) الذي في من المؤلف فغصبه وهو الأول فان الغاصب واحد هو نص فيه (قوله ورجع المولى بذلك النصف على الغاصب) وجهه انه يستكمل بذلك القيمة التي دفعها بالجنابة بين النابتين عند الغاصب (قوله لا يعبر عن نفسه) كذا في ملامسكين والشعبي والبرهان وقال السمرقندي عن الشارح سواء كان يعبر عن نفسه أم لا (قوله والمراد بغصبه الذهاب به) أي فذكر الغصب وقع مجازا عن الذهاب من غير إذن لأن الحسر لا يتحقق فيه غصب (قوله فجاءه) قال في المصباح جئت الرجل فجؤه وهو وزن باب تعب وفي لغة بفتحين جئته بفتحته والاسم الفجاء بالضم والمذوق في لغة وزان ترة (قوله لم يضمن) لأن ذلك لا يختلف باختلاف الأماكن (قوله ضمن) لأن المقتضوب عجز عن حفظ نفسه بسبب ما صنع فيه (قوله فغصب عن يده) أي ولو عتق المولى ذلك لانه تسبب فيه (قوله أو يعلم موته) إما عدا أو مخطأ أو بغيره حتى أو بصاعقة فيترتب عليها أحكامها في الأصل اذا غصب الرجل صبي أو ذهب به فقات فهو ذاعلى وجهين إما أن يموت بأمر لا يمكن الاحتراز والتعدي عنه بأن أصابه حتى وهذا لا ضمان فيه بالاجماع وإما أن يموت بأمر يمكن الاحتراز عنه بأن قتل أو أصابه جبراً وسقط عليه حائط أو نزلات عليه صاعقة من السماء فقتله أو شتمته حبة أو كله سبع أو ترذى من حائط أو جيل فان الغاصب يضمن في قول علي بن الحسن الثلاثة واجمعوا انه لو قتل العبي نفسه فلا ضمان على الغاصب وفي العبد يضمن مات بأمر يمكن التحرز عنه أو بأمر لا يمكن التحرز عنه كذا في المحيط وقول الأصل بأن أصابه حتى أي في موضع غير مشهور بها كما أفاده المؤلف (قوله حتى وقعت الفرقة بينهما) أي اتبعا بعد عن زوجها بحيث لا يعلم مكانها ومثله الزوج آثارهما

فما يظهر (قوله أو موت) أي أو يعلم موتها كافي المسئلة السابقة وفي نسخة أو موت أي إلى أن يموت أي في الحبس
قوله فعلى عاقلة الختان نصف دينه ذكر هذه الرواية في مجموع النوازل عن محدود ذكر في الأصل أنه لا يجب
شيء من مات وهكذا ذكر في جنائيات العتاق انتهى هندية عن الذخيرة (قوله فمات عليه إذا مات) ما نافية هنا
ولست زائدة كما هو الحال في الغالب بعد إذا والذي عليه عند عدم الموت الدية بتمامها (قوله بالموت بشرط)
أي ينصف والطرف متعلق بما بعده (قوله وقال أمسكها) ظاهره أنه قيد في ضمان العاقلة الدية ويراجع (قوله
وتعامه في الثانية) قال فيها كما نقله في الهندية عنها وان سير المصبي الدية فادوات انسانا فقتله والمصبي مستمسك
عليه فدية القتل تكون على عاقلة المصبي ولا شيء على عاقلة الذي سله عليها وان كان المصبي ممن لا يسير
الدية أصغره ولا يستمسك عليها قدم القليل هدر وان سقط عن الدية وهي تسير فقات المصبي كانت دية المصبي
لي عاقلة الذي سله انتهى والظاهر أن هذا خبرا إذا سارت بنفسها أما إذا سارها بنفسه فالظاهر من قول المصنف
ولم يكن منه تسير أن العاقلة لا تضمن (قوله طعاما) عبارة الدرر مالا (قوله لأنه سله عليه) فيه نظر (قوله وكذا
الخلاف لو أغيرا) أي استعار شيئا من رجل فأعاره ما وكذا القرض (قوله ضمنه للعمال) لأنه مؤاخذ بما فعله
انتهى درر وفي حاشية الشلبي قال الاستيعاب في شرح الطحاوي من كتاب الوديعه ومن أودع عند صبي مالا
فهلك عنده لا ضمان عليه بالاجماع ولو استهلكه المصبي فإنه ينظر إن كان المصبي مأذونا في التجارة ضمن عندهم
جميعا وإن كان محجورا عليه ولكنه قبل الوديعه بأذن وليه ضمن بالاجماع وإن كان قبل بغير إذن وليه لا ضمان عليه
عندهما للعمال ولا بعد الادراك وعند أبي يوسف يضمن في الحال واجهوا أنه لو استهلك مال الغير من غير أن يكون
عنده ضمن للعمال ولو كانت الوديعه عند افتقار المصبي ضمانت دية على عاقلة بالاجماع ولو جنى عليه
فمبادون النفس كان ارشاه في مال المصبي بالاجماع ولو أودع عند عبد ودية فهلك عنده فلا ضمان عليه
بالاجماع ولو استهلكه إن كان مأذونا له في التجارة أو محجورا عليه ولكنه قبل الوديعه بأذن مولاه لا يضمن في الحال
ولكن يضمن بهما العتق إن كان بالغاء دهما وعند أبي يوسف يضمن في الحال واجهوا أنه لو استهلك من غير إيداع
ضمن واجهوا أن كانت الوديعه عند الجنى عليه في النفس أو فمبادون النفس يؤاخذ به ويطلب مولاه بالدفع
أو الفداء انتهى (قوله فلا يضمن بالاجماع) ويدل عليه لفظ الجامع ونصه محمد بن عيسى عن أبي حنيفة
رضي الله تعالى عنه في رجل أودع صبيًا قد عقل طعاما مأكلا قال لا ضمان عليه وإن أودع غلاما فقتله
قال هو ضمان لقيمته على العاقلة انتهى ووجهها في الجامع الكبير في صبي بلغ ثلثي عشرة سنة (قوله على خلاف
ما في المتن الخ) أي من أنه في المصبي الذي لا يعقل يجب أن يضمن بالاجماع لأن له سلبا هدر وفعله معتبر قال
الآلة في وهو مذهب غير الاسلام وقال به من مشايخنا أن المصبي إذا لم يكن عاقلا لا يضمن في قولهم واليه ذهب
قاضي خان في شرح الجامع الصغير انتهى ونشأ هذا الاختلاف في مفهوم قول محمد في الجامع قد عقل وتحصل
انهم اطار بقتان لاهل المذهب والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

• (باب القسامة) •

لم كان أمر السير بول إلى القسامة إذ لم يعرف قاتله شرع في بيانها لأنه يحتاج إليها على ذلك التقدير (قوله هي
لقية بمعنى القسم) قول العلامة فوج اختلف أهل اللغة في القسامة قال بعضهم إنها مصدر واختاره ابن الأثير
في نهايته حيث قال القسامة بالفتح الميم كالقسم ثم قال وقد قسم قسامة إذا سلف وقال بعضهم إنها
اسم مصدر واختاره المطرزي في المغرب حيث قال الميم يقال أقسم بالله أقساما وقولهم قسمكم القاضي
بالقسامة اسم منه وضع وضع الأقسام واختار العيني في شرح لكترا الأول واختار ملامسكين الذي انتهى
(قوله وشرعا الميم بالله تعالى) قال في القسامة عبارة عن الإيمان التي تعرض على خصم رجل من أهل
الحلة أو الدار إذا وجد فيها قاتل لم يعرف قاتله قال لم تبلغ الرجال خصم من ربه لانه كثر الميم إلى أن تتم خصم بيننا
وسيم وجود قاتل لا يدري قاتله في محلة أو دار أو في موضع يقرب إلى القرية بحيث يسمع الصوت منه وشرطها
كون الذي يقسم رجلا عاقلا بالغاضرا حتى لا تجب القسامة على المرأة والجنون والمصبي والعبد ومن شرطها
أن يكون بالميت أثر القتل فحو الضرب والقتل والجراحة فإذا لم يكن الاثر موجودا فهو ميت لا قاتل
للقسامة فيه ولادية ومن شرطها أيضا تكميل خصم بيننا وركننا أن يقول من يقسم بالله ما قتله ولا علم له

فانه يجلس حتى يرزها أو يغوث خلاصة
(أمر شتانا بالقتل صياغة على) الختان ذلك
(فتطاع حشده فته ومات المصبي) من ذلك
(فه على عاقلة الختان نصف دينه وإن لم يميت
فه على عاقلة كله) وقد تقدمت في باب
ضمن الأجير وفي باب الوديعه
ومن ذا الذي ان مات مجنبه فما
عليه إذا مات بالموث بشرط
(كن تجلس بيا على دابة وقال أمسكها)
فقط المصبي ولا يمكن منه تسير فقات كان
على عاقلة من حله دينه) أي دية المصبي
(كان المصبي ممن يركب مثله أولا) يركب
وتعامه في الثانية (كصبي) أودع عبدا
فقتله (أي قتل المصبي العبد المودع ضمن
عاقلة المصبي قيمته) فان أودع طعاما بلا
إذن وليه وليس مأذونا له في التجارة (فأكله
لم يضمن) لأنه سله عليه وقال أبو يوسف
والشأن يضمن وكذا لو أودع عبدا محجورا
مالا فاستهلكه ضمنه بعد عتقه وعند أبي
يوسف والشافعي في الحال وكذا الخلاف
لو أغيرا أو أقرضا ولو كان مأذونا ضمن
بالاجماع ولو استهلك المصبي مال الغير بلا
وديعه ضمنه للعمال قلت وهذا كله لو المصبي
عقلا ولا فلا يضمن بالاجماع وتعامه في العناية
والشرط بلاية عن الشافعي ومسكين على
خلاف ما في المتن والهداية والزبلي

فلنحفظ

• (باب القسامة) •

هي لغة بمعنى القسم وهو الميم مطلقا وشرعا
الميم بالله تعالى بسبب خصوص وعدد
مخصوص على شخص مخصوص وعلى وجه
مخصوص مياتي بيانه

ولو أقر على نفسه أو عبده ذيل افراره ولو على غيره فصدقه الولي سقط التكليف عن أهل المحلة (ولا قسامة على صبي ومجنون وامرأة وعبد ولا قسامة ولا دية في بيت لا أثر به) لأنه ليس بقتيل لأن القتل عرفا ٣٠٦ هو قاتل الحياة بسبب مباشرة الخي وانه مات حنق انفة والغرامة تتبع قول العبد (أو يسيل دم من فمه أو أنفه أو دبره أو ذكره) لأن الدم يخرج منها إعادة بلا فعل أحد بخلاف الأذن والعين (أو فم منه) أي ولا قسامة في نصف ميت (شق طولا أو أفقا منه) أي من نه منه (ولو معه الرأس) لما مر (أو على رقبته) أي الميت (حية متووية) لأن الظاهر أنه مات بها بزازية ومات خنقه (ككعبير) أي وجد سقط تمام الخلقة به أثر الضرب وجبت القسامة والدية وفي الظاهرية ما يخالفه (فإن ادعى الولي على واحد من غيرهم) كان أبرأ منه لأهل المحلة و(سقطت) القسامة عنهم (وإن ادعى الولي على معينين منهم لا) تسقط وقيل تسقط (قتيل على دابة معها سائق أو قائد أو راكب فديته على عاقبته) دون أهل المحلة لأنه في يده فصار كانه في داره (ولو اجتمع) فيها (سائق وقائد وراكب فالدية عليهم جميعا وإن لم تكن ملكا لهم) على يد يدهم وقيل القسامة والدية على ذلك الدابة كالأرو وقيل لا يجب على السائق إلا إذا كان يديها وفها مختلفة ماويه جزم في الجوهرة (وإن لم يكن معها أحد فالدية والقسامة على أهل المحلة) التي فيها القتل على الدابة (وإن رت دابة عليها قتل بين فريتين) أو قبيلتين (فعلى أقربيهما) لما روى أنه صلى الله عليه وسلم أمر في قتل وجد بين فريتين بأن يذرع فوجد إلى أحدهما أقرب بشبر فقتل عليه بالقسامة ولو استويا فعليهما وقيل الدابة اتفاقا فهو الثاني (بشرط سماع الصوت منهم) هكذا عبارة الزبلي وعبارة الدرر وغيرهما منه وعبارة البرجندي نقلها عن الكافي يسعون صوته لأنه حينئذ يظنه الفوت فينسبون إلى التقصير في النصرة (والا) بأن كان في موضع لا يسمع منه الصوت (لا) تلتزمهم نصرة فلا ينسبون إلى التقصير فلا يجعلون فالتين تقديرا (ورأى حال المكان الذي وجد فيه القتل) فإن كان مملوكا يجب القسامة على المالك والدية على عائلته (وكذا لو قرفا على أرباب معلومين

لرجل في قطع يده ففعل لم يلزمه قصاص ولا ضمان كالواستوفاء بحق فاد أصبح بذله جاز استيفاءه بالنكول كالأموال وقال يجب الأرض لأن النكول قائم مقام الأقرار وليس بصريح فيه بدليل افتقاره إلى الحكم أما الأقرار فخكم ثابت بنفسه ومتى تعد واستيفاء قصاص وجب المال وإن نكل والقصاص في النفس حبس حتى يقزأ ويخلف أو يموت جوعا عنده وإذا علم هذا في المدعى عليه المعين يعلم في غيره وقال يلزمه الأرض كافي الطرف وإنما استحسن الامام اسقاط القصاص في النفس استعظا ما حرمتها ألا ترى أنه تعلق بها ما لم يتعلق بغيرها من تكرار الأيمان ووجوب الكفارة فلذلك اقترعوا غايبا في النكول لأن المين قد تكون نفس الحق بدليل اجتماع القسامة والدية في القتل الذي يوجد في المحلة وإذا جاز أن يكون نفس الحق وامتنع من إيمانها وتمذر الحكم بالقصاص وجب أن يحبس عنده وعلى قولها ما لم تعد واستيفاء القصاص وجب المال انتهى شلبي به صرف عن الاتفاق (قوله قبل اقراره) في سقط التكليف عن أهل المحلة فلو قال ولو أقر على نفسه أو عبده أو غيره وصدقه الولي في الغير سقط التكليف لأن الخصر (قوله ولا قسامة على صبي الخ) لأن الصبي والمجنون ليسا من أهل المين والمرأة والعبد ليسا من أهل النصرة والمين على أهلها منخ (قوله أو يسيل دم من فمه) فبعد إذا كان ينز من رأسه إلى فمه وأما إذا كان يصعد من جوفه إليه فانه يصلح دليلا على القتل أفاده الشلبي عن نحر الاسلام وذكره الشرنبلالي (قوله أو أنفه) لأنه قد يكون من رصف فهو راعلة في الباطن وقد يكون لا كل شيء غير موافق (قوله أو دبره) لأنه قد يكون له الباسور (قوله أو ذكره) لأنه قد يكون لعرق انفجر في الباطن أو ضعف الكلى أو ضعف الكبد أو من شدة الخوف (قوله لما مر) أي من اعتبار جميعه أو أكثره أو من تكرار القسامة في قتل واحد (قوله ومات خنقه) وإن كان ناقص الخلق فلا شيء عليهم لأنه يتفصل ميتا انتهى منخ (قوله به أثر الضرب) وإن لم يكن به أثر فلا قسامة فيه (قوله لا تسقط) هو ظاهر لرواية ووجهه أن وجوب القسامة على أهل المحلة دليل على أن القاتل منهم فتعين المدعى واحد منهم لا ينافي ذلك بخلاف تعيينه واحد من غيرهم لأنه بين أن القاتل ليس منهم وهم أغايبه وإن كان القاتل منهم لكونهم قاتلين تقدير حيث لم يأخذوا على يد الظالم فإن أهل المحلة لا يفرمون بجوز دونهما القتل بين أظهرهم بل بدعوى الولي فإذا ادعى القتل على غيرهم امتنع دعواه عليهم فسقط عنه لفقد شرطه أفاده الشلبي (قوله وقيل تسقط) هو رواية عن الثاني أي تسقط القسامة والدية عن الباقي ويقال للولي ألاك ينسب فان قال لا يستخلف المدعى عليه بينا واحدة (قوله وقيل لا يجب على السائق الخ) هذا لا يخص السائق فينبغي أن يكون القائد والراكب مثله أبو السعود بخلاف (قوله فالدية والقسامة على أهل المحلة) لأن وجوده على الدابة كوجوده في الموضع الذي فيه الدابة انتهى زبلي (قوله وإن مرت دابة) أي ولم يكن معها أحد مكي عن مسكين أما إذا وجد معها قائد أو سائق أو راكب فقد تنفذ قريسا (قوله أو قبيلتين) أو مسكينين ومجملتين أبو السعود عن القهستاني (قوله فعلى أقربيهما) انما يعتبر القرب إذا وجد في أرض مباحة أما إذا وجد في أرض مملوكة فالعبرة للمكان وبه صرح في البرازية حيث قال وإن وجد في أرض قرية أقربه إلى بيوت قرية أخرى إن الأرض ملكا فعلى المالك والا فعلى أقربيهما فقد اعتبر المالك ولم يعتبر القرب معه وإنما اعتبر القرب إذا اتفق كون الأرض ملكا لا إذا انتهى منخ ويأتي (قوله ولو استويا فعليهما) فلو كان في إحدى القريتين ألف رجل وفي الأخرى أقل من ذلك فالدية على القريتين نصفان بخلاف انتهى هندية (قوله وقيل الدابة اتفاقا) أي فالحكم كذلك إذا وجد طر بها بينهما (قوله بشرط سماع الصوت منهم) الجار والمجور ومتعلق بسماع وفي عبارة الدرر متعلق بالصوت فما كان العيارتين واحد والغالب أن الصوت إذا كان من جهة وسمع من أخرى أن يسمع من الأخرى إذا كان بها للجهة الأولى (قوله يجب القسامة على الملاك الخ) وإن كان بعيدا لا يسمع الصوت منه (قوله على أرباب معلومين) أخرج به غير المعلومين كالوكان وقفا على القضاة والمساكين فإن الدية تكون في بيت المال على ما استظهره في منخ القضاة أبو السعود (قوله وحينئذ) أي حين أذروا حال المكان (قوله فالعبرة للقرب) أي وسماع الصوت (قوله إذا وجد في مكان مباح) صريح في أن القسامة حينئذ والدية على الأقرب من القريتين مثلا وفي القهستاني عن قاضيخان ولو وجد قتل في موضع مباح كالغلاة إلا أنه في أيدي المسلمين كانت الدية في بيت المال انتهى ونقله نصف و المنع عن البرازية عزى إلى هلال الكرخي وذكره بعد وإذا أجل ما ذكره المؤلف على ما إذا كان قريبا

لأن العبرة للمالك والدية كما أفاده المصنف مستند الملو واجبه و البرزاية قلب وسيجي التصريح به في المتن بما للدرر وغيره وحينئذ فالعبرة للقرب من إذا وجد في مكان مباح لا مملوك فيه لا أحد ولا يد والافه إلى ذي المالك واليد

من العناصر وما نقله القهستاني والمصنف على ما إذا كان بعيدا منه زال التنافي وبجهد ثم رأيت في الهندية إذا
وجد القليل في فلاة في أرض كانت ملكا لآدم فبالقسامة والدية على المالك وعلى قبيلته وان لم يكن لأحد
فان كان يسمع منه الصوت من مصر من الامصار فليعلم القسامة وان كان لا يسمع فيه الصوت فان كان
للمسلمين فيه منفعة الاحتطاب والاحتشاش والكلالة فليد في بيت المال وان انقطع عنها منفعة المسلمين فدعه
هدر وكذلك اذا وجد في المفاضة وليس يقرها عمران كذا في محيط السرخسي انتهى (قوله ولو لجماعة يحمون)
الاولى ان يقول بأن يكون لجماعة يحمون (قوله لكن سمي الخ) لا يتأني ما في البدائع لا مكان حله على أهل
القرى فلا يتأني وجوب ذلك في بيت المال (قوله أخذها والظلمة) فيه التعمات الى قول محمد بن الغصب يتحقق
في العقار (قوله لانه ليس على الغاصب دية) على قاصرة فلو قال ولا شيء على المالك لعدم قدرته على الحفظ لاستتم
الدية (قوله لما ذكرنا) قد علمت مما تقدم عن محيط السرخسي أن محل وجوب الدية على بيت المال اذا لم يسمع منه
الصوت فلا وجه لهذا التعليل (قوله ليس صاحب الارض منها) هذا نص على المتوهم فان الحكم كذلك لو كان
منها (قوله فهذا صريح الخ) لا حاجة اليه مع ما تقدم من قوله وحينئذ فلا عبرة للقرب (قوله لان تدبيره الخ)
محلته مخدوف تقديره والا فعلى المالك وذو الولاية لان الخ (تنبيه) اذا وجد القليل في محله خربة ليس فيه
أحد ويقر بها محله عامرة فيها الناس كثير تجب القسامة والدية على أهل المحلة العامة واذا وجد القليل في قرية
أصلها القوم شتى فيهم المسلم والكافر فالقسامة على أهل القرية المسلم منهم والكافر فيه سواء ثم يفرض عليهم الدية
فأصاب المسلمين من ذلك فعلى عواقلهم وما أصاب أهل الذمة فان كانت لهم عواقل فعليهم والا ففى أموالهم كذا
في المبسوط (قوله وان وجد في دار انسان الخ) فالدار مثل الارض المملوكة أو الموقوفة على معينين ثم ان القسامة
تكرر على الملك ان لم يف العدد (قوله حضورا) أى في البلدة غير غائبين عنها (قوله دخلوا في القسامة أيضا)
فيصنفون معه عند هذا (قوله خلافا لابي يوسف) فقال لا يدخلون في القسامة أصلا (قوله ان ثبت انهم بالجملة)
قال القهستاني فيه إشارة الى ان اقرار ذى اليد ليس بحجة على العاقلة والى انه لا شيء عليه بمجرد ظاهر اليد
وفي الاوضح ان ما ذكره قول الطرفين وأما عند أبي يوسف فلا يحتاج الى الحجة ويكفي مجرد السكنى انتهى
(قوله بالجملة) هي البيئة أو اقرار العاقلة (قوله وهى أى الدية الخ) الذى في عبارة الدرر وابن الكمال الاقتصاد
على القسامة وهو ظاهر (قوله على أهل الخطئة) بالكسر هى ما اختطه الامام أى اقرزه وميزه من أراض وأعطاء
لاحد كما في الطلبة قهستاني (قوله دون السكان والمستترين) ودون من ملك المنفعة أو العين بأى سبب
من أسباب الملك أفاده القهستاني ثم قال قيل هذا في عرفهم وأما في عرفنا فعلى المشتري لان التدبير اليهم
كما يشير اليه الكرماني (قوله فهى على عدد الرأس) الاولى أن يقول فهما أى الدية والقسامة على الرأس أى وان
اختلفت الانصبا يعنى ان كان نصفها زيدا ونصفها عمرو والباقي لغيرهما فالقسامة عليهم والدية على عاقلتهم أثلاثا
متساوية لان صاحب القليل والكثير سواء في الحفظ والتدبير وكذا لو وجد في نهر مشترك (قوله وفى البيع بغير)
سواء كان الخيار للبائع أو المشتري أو لهما (قوله خلافا لهما) أى في المثلين فبالا ان لم يكن فيه خيار فهو على
عاقلة المشتري وان كان فيه خيار فهو على عاقلة التى تصير له لانه انما يزل فالتأبى اعتبار التقصير في الحفظ فلا يجب
الا على من عليه ولاية الحفظ وذلك يستفاد بالملك ولا يبي حنيفة ان القدرة على الحفظ باليد لا بالملك (قوله حتى
يشهد الشهود الخ) يعنى اذا تكررت العاقلة أن تكون الدار له وقاواهى وديعة في يده ثم هذا بالاتفاق كما ذكر
في الجامع الصغير وجعله في الاوضح قوله ما عند أبي يوسف فجرد السكك ككاف لقسامة ولا حاجة الى
الشهادة بالملك كذا في مسكن (قوله انها أى الدار) مثلها الارض المملوكة (قوله ولا يكتفى بمجرد اليد) لان ما ثبت
بالظاهر لا يصلح حجة للاستحقاق وهو يصلح للدفع (قوله حتى لو كان) أى ثبوت الملك به أى بمجرد وضع اليد (قوله
ولا نفسه) بانصب عطا على مخدوف تقديره غيره أى لو أنكر واكون الدار له ولا يثبت فانه لا تندى لورثته المقتول
(قوله معلا الخ) هذا التعليل موضوعه مسألة أخرى ذكرها صاحب الدرر بعد حيث قال ولو وجد قتيلا في دار
نفسه تدى عاقلة ورثته انتهى أى والحال ان الدار ثابتة الملك له قال وهذا عند أبي حنيفة لان الدار حال ظهور القتل
القتيل لورثته فالدية على عاقلتهم وعندهما وعند زفر لا شيء فيه وبه يقتضى لما قالوا ان الدار في يده حال ظهور القتل
فيجوز على كاه قتل نفسه فكان هدر وان كانت هذه الدار لورثته فالعاقلة انما يقتضون ما يجب عليهم تخفيفا عنهم

والمراد بالولاية واليد المخصوص ولولجاعة
يحمون فلو اقامت لمسلمين فلا قسامة ولا دية
على أحد بدائع ~~الملك~~ سيجى وجوبها
في بيت المال فتأمل والمراد باليد أيضا اليد
المحقة وأما الاراضى التى لها مالك أخذها
والظلمة فليدعى أن يكون القليل فيها هدرا
لانه ليس على الغاصب دية قهستاني عن
الكرمانى فليجوز (وان مباحا لكتنه فى أيدى
المساكين تجب الدية فى بيت المال) لما ذكرناه
اذا كان مجال يسمع منه الصوت يجب عليه
القوت كذا فى اللولجية وفيها (ولو وجد)
قتيل (فى أرض رجل الى جانب قرية ليس
صاحب الارض منها) أى من أهل القرية
(فهى عليه) على رب الارض (لا على أهوا)
أى القرية لان العبرة للملك والولاية انتهى
قلت فهذا صريح فى ان القرب انما يعتبر اذا
وجد فى أرض مباحة لا مملوكة ولا موقوفة
سوى البر لا ربابه وسيجى متناقضه (وان
وجد فى دار ان فعلية القسامة) ولو
عاقلة حضورا دخلوا فى القسامة أيضا
خلافا لابي يوسف ملتقى (والدية على عاقلة)
ان ثبت أنهم بالجملة كما سيجى وكان له عاقلة
والا فعليه (وهى) أى الدية والقسامة (على
أهل الخطئة) الذين خط لهم الامام أو الفتح
ولو بقى منهم واحد (دون السكان والمشتريين)
وقال أبو يوسف كلهم مشتركون (فان باع
كلهم فعلى المشتريين) بالاجماع (وان وجد
فى دارين قوم لعض أكثرهم على) عند
(الرؤس) كالتسعة (وان بيعت ولم
تقبض) حتى وجد فيها قتيلا (فعلى عاقلة
البائع وفى البيع بغير على عاقلة ذى
اليد) خلافا لهما (ولا تعقل عاقلة حتى
يشهد الشهود أنها) أى الدار الذى فيها
قتيل (لذى اليد) ولو هو القتل كما سيجى
ولا يكتفى بمجرد اليد حتى لو كان به
لم تنه عاقلة ولا نفسه درر معلا

ولا يمكن الايجاب على الورثة للورثة انتهى قال في الهندية واختلف المشايخ في وجوب القسامة على عاقلة
على قوله واختارهم من الائمة السرخسي أنه لا يجب القسامة ههنا في الكافي وقد علمت من كلام
صاحب الدرر أن هذا التعليق الذي ذكره المؤلف ذكره صاحب الدرر آخر من طرف صاحبه وسياق بعد
وذكره المؤلف بعد ذلك لا بقوله لا يقال العاقلة الخ وأجاب عنه (قوله بأنه لا يمكن الايجاب للورثة على الورثة)
قال في النهاية فإن قلت كيف يستقيم أن تعقل عاقلة الورثة للورثة وليس بمقول أن يعقلوا عن أنفسهم لأنفسهم
قلت العاقلة أعم من أن تكون ورثة أو غير ورثة فما وجب على غير ورثة من العاقلة يجب للورثة منهم وهذا لأن
عاقلة الرجل أهله وولده عندنا وعند الشافعي رضي الله تعالى عنه أقرباؤه انتهى شلبي (قوله لما صحت
هو لا يدعي نفسه) قد يقال أنه لما وجد مقتولا لا يصلح ايجاب الدية عليه نفسه لعدم تكليفه والوجوب له
على ما ذكره لا عليه فلا يجب ما ذكره (قوله لقوة الشبهة) أي بعدم الوجوب عليه (تنبيه) إذا وجد قتل في دار
من لا تقبل شهادته أو امرأة في دار زوجها فقيمه قسامة ودية ولا يحرم الميراث انتهى بحيط السرخسي
ولو وجد في دار مربي أو مجنون فالدية والقسامة على العاقلة ولو وجد في دار وارثه لا وارث له فقيمه لم يعقل عاقلة
انتهى خزائن المقتب (قوله إلى من فيها) والمناظر يشمل أربابها حتى يجب على الأرباب الذين فيها وعلى السكار
وعلى من يدها والمات في ذلك وغير المات واحد مديونة عن الهداية قال الشافعي وهذا أي القسامة بين المات
وغيره فيه على ما روى عن أبي يوسف أن السكار عند بشاركون المات في القسامة ظاهر وأما على قولهما
فالفرق أن السفينة تنقل وتحول فيعتبر فيها المات كقافي الدابة بخلاف الحلة والدار فانهم لا ينقلان
انتهى (قوله وفي مسجد محلة الخ) قيد بالمحلة لأنه لو كان المسجد للغير بما يصل فيه القرية فالقسامة والدية
على بانيه ههنا في الحواشي نقل عن الشارح قاله لا يمكن لو لم يعلم فعلى عاقلة صاحب أقرب الدور منه
قاله في المعدن انتهى مكي (قوله كما أفاده ابن السكك مستند إلى البدائع) حيث قال والمراد من طريق المحلة
وشارعها ما هو الخاص بأهلها كما هو الظاهر من البدائع حيث قال ومنها أي من شرائط وجوب القسامة
والدية أن يكون الموضع الذي وجد فيه القتل ملكا لأحد أو في يد أحد يدخول من وان ههنا في يد أحد
يد العموم لا يد الخدم ومن هو أن يكون التصرف فيه لعامة المسلمين لا لواحد منهم ولا جماعة يخصصون لا يجب
القسامة والدية عن أحد انتهى (قوله وقد حققه ملا خسر وأقره المصنف) فيه أن ملا خسر وجعل الشارع
تفسير أحد ما شارع المحلة وهو ما يكون الموضع لا كثر أهل المحلة وقد يكون لغيرهم انتهى فلم يصر شارح
المحلة على الخاص بهم واعترضه الشربلاني بما تقدم عن البدائع ثم قال فلا مخالفة بين الهداية وغيرها في لزوم
القسامة والدية بالوجودان في سكة غير نافذة على أهلها أو عدم القسامة في النافذة وتكون الدية في بيت المال
انتهى ولاشأن غير النافذة هي الخاصة بأهل المحلة فلا يصح أن يكون ما حققه ملا خسر هو ما في البدائع
فدبرقات تحقيقه أن في قوله وفي مسجد محلة أو شارع أي شارع المحلة احتراز عن الشارع الأعظم على أهلها
كما سيأتي (قوله وسوق ملوك) ظاهر عطفه أن القسامة والدية على المات والذي يفاده مما تقدم أن الدية على عاقلة
الملاك (قوله والشارع الأعظم) قال في المغرب الشارع الطريق الذي شرع الناس فيه عامة فهو من الاستاد
الجازي أو من قوامهم شرع الطريق إذا تبين في المصالح وطريق شارع يسلكه الناس عامة فاعل بمعنى مفعول
مثل طريق قاصد أي مقصود والجمع شوارع انتهى مكي (قوله والجامع) أراد به المسجد الجامع أو مسجد جماعة
يكون في السوق لعامة المسلمين (قوله وكل مكان يكون التصرف فيه لعامة المسلمين) كالخطبة كما إذا وجد
في وقف المسجد الجامع كافي الهندية (قوله لا قسامة) لأن المات ود بالقسامة نفي تهمة القتل وذلك لا يفتق في حق
العامة برهان (قوله وإن الدية في بيت المال) هذا إذا لم يعرف باني المسجد ولا قسامة عليه والدية على عاقلة
كافي التمرناهي فهو الثاني (قوله لأن القرم بالغنم) أي لما كان عامة المسلمين هم المتفرون بالمسجد الجامع
والغنم والشارع الأعظم كان القرم عليهم في دفع من مالهم الموضع أهم في بيته قال أبو السعود من الحوى
وكذا إذا زد من الناس يوم الجمعة فقطوا رجلا ولا يدري من قتله فديته في بيت المال قلت ويقاس عليه من قتل
بازدحام المراكب وباء زدحام الواقع في الليالي المكرمة كدابة المعراج وبيلة القدر ولله النصف من شعبان
بصره والقدس الشريف انتهى (قوله إن كان نائبا) قال الله تعالى وفي سوق غير معلول بأن كانت بعيدة يجتمعون

بأنه لا يمكن الايجاب على الورثة للورثة انتهى
ثم الورثة يجعلون فيكون الايجاب على
الورثة للميت لا للورثة كذا قيل قلت وقد
يقال لما كان هو لا يدعي لنفسه نفسه
بالأولى لقوة الشبهة فتأمل (وان) وجد
(في ذلك) فالقسامة (والدية دور) على من
فيها من الركب والملاحين (سكة) سكة
في أيديهم كدابة (وكذا العجلة) كدابة
كفلة (وفي مسجد محلة وشارعها) الخاص
بأهلها كما أفاده ابن السكك مستند إلى البدائع
وقد حققه ملا خسر وأقره المصنف (على
أهلها وسوق ملوك) ملحق (وفي غيره) أي
يوسف على السكان ملحق (هو الشافعي
غير الملوك) والشارع الأعظم (كل مكان يخصص
والسكن والجاء مع) وكل مكان يخصص
التصرف فيه لعامة المسلمين لا لأحد منهم
ولا جماعة يخصصون (لا قسامة) ولا دية
على أحد ابن كمال (و) أنما الدية في بيت
المال (لأن القرم بالغنم) ثم انما يجب الدية
فيما ذكره على بيت المال (أن كان نائبا) أي
بديلا (من المحلات واللا) يكن نائبا بل قريبا
منها (فعلى أقرب المحلات البية) الدية
والقسامة لأنه محظوظ بمحظوظ أهل المحلة
فإن القسامة والدية على أهل المحلة

وكذا في السوق الثاني اذا كان من يسكنها
في الدار الى او كان لاحد فيها دار مملوكة فتكون
القسامة والدية عليه لانه يلزمه صيانة
ذلك الموضع فيوصف بالتقصير فيجب عليه
موجب التقصير كما في العناية به وبالنهاية
قلت وبه ائتي المرحوم أبو السموذقي
الروم واعقده المصنف وان خلا عنه المتون
لانه مصرح به في غالب الفتاوى والشروح
فاحفظ (ويهدرلو) وجد (في بركة وفي وسط
الفرات) اذا كان بمنزلة الماء لا يجنب كما
يحيى اذ لا يدل لاحد وقيل اذا كان موضع
انبعاث مائه في دار الاسلام فيجب الدية في
بيت المال لانه في أيدي المسلمين ابن كان
(وفي نهر صغير) هو ما يستحق به الشفعة
(على أهله) لا خصاصهم به (ولو كانت
البركة مملوكة) أو وقف (لاحد) كما مر وسيجي
(أو كانت قرية من القرية) أو الاخبية
أو الفسطاط بحيث يسمع منه (تجب
على المالك) أو ذي اليد (أو على أهل القرية
أو على الاخبية زباني) (ولو جند بالسط)
أو بالجزيرة أو مر بوطا أو ملق على السط
(فعل اقرب) الواضع اليه من (القرى)
والامصار زاد في الخانية والاراضي وأقره
المصنف (اذا كان يصل موت أهل
الارض والقرى اليه والا) كما مر (وان
التقى قوم بالسيف فأجلوا) أي تفرقوا
(عن قتيل فعلى أهل المحلة) لان حفظها
عليهم (الا أن يدعى الولي على أولئك أو)
يدعى (على) بعض (معين منهم) فلم يكن على
أهل المحلة شيء ولا على أولئك حتى يبرهن
لان مجرد الدعوى لا يثبت الحق وبرى أهل
المحلة لان قوله حجة عليه (ومستف) على
صيغة اسم المفعول (قال قتله زيد حلف بانه
ما قتلت ولا عرفت له قاتلا غير زيد) ولا يقبل
قوله في حق من يزعم أنه قتله (وبطل شهادة
بعض أهل المحلة بقتل غيرهم) خلافا لهما
(أو) بقتل (واحد منهم) بعينه لانه (ومن
جرح في حق قتيل) منه (فبق ذافراش حتى
مات فالدية والقسامة على) ذلك (الحق)

في التجارة في بعض الايام دون بعض وليس فيها ما يمكن ولا دار مملوكة ويدخل فيها سوق السلطان فانما
اعامة المسلمين كما في الثقة انتهى وقد علمت مما تقدم عن الترتيب أن محله أيضا اذ لم يعرف باني المسجد (قوله)
وكذا في السوق الثاني الاولى جعلها مسئلة مستقلة (قوله في الميالي) متعلق باستقرار محذوف خبر كان وأقاده
أنه لا عبرة بكنى النهار (قوله موجب التقصير) بفتح الجيم هو القسامة والدية (قوله قلت وبه) أي بوجوب
الدية والقسامة على أقرب المحلات أقاده المصنف فيكون راجعا الى المتن (قوله ويهدرلو) أي يطل من باب ضرب
يقال ذهب دمه هدر ايسكون الدال وفتحها أي باطلا ليس فيه قود ولا عقل أقاده المصنف (قوله في بركة)
بتشديد الراء والياء وتتحققها قهستانى (قوله وفي وسط الفران) قال في البنائة الفران ليس للتخصيص
بل المراد به النهر العظيم وفي المعدن وذكر الوسط ليس للتخصيص فان القليل مادام به الماء جارا كان حكم السط
حكم الوسط انتهى مكي ونحوه في الهندية (قوله لا اعتبارا) بفتح الباء أي محبوسا والاحتباس لازم ومنه قد
مكن من المعدن (قوله وقيل الخ) هذا القليل جزم به القهستانى حيث قال فلو كان في شطه فعلى بيت المال
والى أنه لو احتبس على شطه لم يكن هدر افعلى اقرب القرى ان سمع صوت أهلها والافعل على بيت المال وهذا كله
اذا كان موضع انبعاث الماء في يد المسلمين والا فهو هدر بكل حال الكل في الذخيرة انتهى وعلمه ابن الكمال
باحتمال أن يكون قتيل أهل الحرب وفي الهندية واذا وجد الرجل قتيل في نهر يجري فيه الماء ان كان النهر عظيما
كالفرات ونحوه فان كان يجري به الماء وكان موضع انبعاث الماء في دار الحرب فدمه هدر سواء كان يجري
في وسطه أو في شطه وان كان موضع انبعاث الماء في دار الاسلام فيجب الدية في بيت المال وان كان محتبسا بالسط
فعلى اقرب القرى ان كانوا بحيث يسمعون الصوت والافعل على بيت المال انتهى مختصرا (قوله هو ما يستحق به
الشفعة) وهو ما لا يجري فيه أصغر السفن وقيل ما أهله يحصون (قوله تجب على المالك الخ) أقروا
مرتب (قوله أو مر بوطا) أي بالسط أو بالجزيرة بنحو جبل وهو معطوف على محتبسا وقوله أو ملق على السط
مثله الملقى على الجزيرة فبالبطهر (قوله والاراضي) أي المملوكة أو لذي يدان لم تكن قرية أو حصرا فلو اجتمعوا
بحرر حكمه وكان على المصنف أن يذكر الارض لانه ذكرها بعد (قوله والا) والدية في بيت المال كما مر
عن الهندية (قوله وان اتقى قوم الخ) قال أبو جعفر في كشف القوائيم هذا اذا كان الفريقان غسيرانا أولين
قتلوا عصية وان كانوا شركين أو خوارج فلا شيء فيهم ويجوز ذلك باصالة العدو انتهى تبين وفي الجوى
عن الهداية وان كان القوم لقوا قتالا ووجد قتيل بين أظهرهم فلا قسامة ولا دية لان الظاهر أنه قتيل
الاعداء اذ الظاهر أن الانسان بعد الالتقاء انما يقتل من يصاديه لا من يؤازره وانما أوجبنا القسامة بنوع
من الظاهر وقد عدم هنا انتهى (قوله لان حقاها عليهم) قال الشافعي لان على أهل المحلة أن يصونوا محلتهم
عن مثل هذه الحادثة فحلت لم يفعلوا كانوا غارمين انتهى ظاهره أن محله اذا كانوا غارين وانظر ما لو عجزوا
(قوله على أولئك) أي القوم وتنفق القسامة والدية عن أهل المحلة بدعوى الولي على غيرهم وأما دعواه
على واحد منهم ولو مع الشهادة من أهل المحلة فقد تقدم الخلاف فيها (قوله منهم) أي من القوم وهذا باتفاق
أو من أهل المحلة ويكون جارا على قول الثاني وعندهم لا يبرأ باقي أهل المحلة وقد سبق أقاده الزبلي
(قوله حجة عليه) أي في براءة أهل المحلة (قوله ومستف) أي في القسامة قهستانى (قوله قال قتله زيد)
أي ويريد بذلك اسقاط اليمين عنه (قوله ولا عرفت له قاتلا) هذا قول محمد والجمهور هو السابق من وجوب
القسامة والدية عند أبي يوسف لا يخلف على العلم لانه قد عرف القتيل واعترف فلا حاجة اليه ولهم أنه يجوز
أن يكون عرف له قاتلا آخره (قوله وبطل شهادة بعض أهل المحلة بقتل غيرهم) أي وقد ادعى الولي (قوله)
خلافا لهما) فتدالا بالقبول لان الولي لما ادعى القتل على غيرهم تبين أنهم ليسوا بخصماء غاية الامر أنهم كانوا
بهرضية أن يصيروا خصماء وقد بطل ذلك بما ذكره الامام أنهم خصماء بانزالهم قاتليهم للتقصير الصادر منهم
فلا تقبل بهادتهم قال في التبيين وحاصله أن من صار خصما في حادثة لا تقبل شهادته فيها ومن كان بهرضية
أن يصير خصما ولم يتصب خصما بعد تقبل شهادته وهذا ان الاصلان متفق عليهما غير أنهم ما يجعلان أهل المحلة
من خصميه أن يصير خصما وهو يجب عليهم من اتصب خصما واثم فيه (قوله للثمة) أي بقطع الخصومة
عن نفسه لان الخصومة قائمة مع الكل والشاهد يقطعها عن نفسه (قوله فالدية والقسامة على ذلك)

خلافا لابي يوسف فلو لم يجرع به ريق
فعله آخر لاهله فكثرت ذنوبه لم يضمن الحامل
عند ابي يوسف وفي قياس قول ابي حنيفة
بضمن (وفي رجلين ثلاث وجد أحدهما
قتلا ضمن الآخر) لان الظاهر ان الانسان
لا يقتل نفسه (ديته) عند ابي حنيفة خلافا
لحمد (وفي قتل قرية لامرأة أكثر الخلف
عليها وتدي عاقلتها) وعند ابي يوسف
القسامة على العاقلة أيضا قال المتأخرون
وامرأة تدخل في التحمل مع العاقلة في هذه
المسئلة كذا في المتن وهو الاصح ذكره
الزبيلي (وان وجد) قتيلا (في دار نفسه
فأدبته على عاقلة ورثته) عند ابي حنيفة
(وعندهما وزفر لاني فيه) أي في القتل
المذكور (وبه يفتي) كذا ذكره ملاحم ورو
تبع المارجه صدر الشريعة وتبعهما
المصنف وخالفهم ابن الكمال فقال له ما أن
الدار في يده جرح فخرج فبطل كانه
قتل نفسه فكون هدا وله أن القتيلا
يجب بظهور القتل وحال ظهوره كذا
لورثته فديته على عاقلتهم لا يقال العاقلة غا
يتمه لون ما يجب على الورثة تخفيفه فإلهم ولا
يمكن الايجاب على الورثة للورثة لان
الايجاب ليس للورثة بل للمقتول حتى
يقضى منه ديونه وتنفس وصاياه ثم يخلفه
الوارث فيه وهو نظير الصبي والمعتوه ان
قتل أباه يجب الدية على عاقلته وتكون
ميراثه فتيه (ولو وجد في أرض موقوفة
أو دار كذا) به في موقوفة (على
أرباب معلومة فاقسامة والدية على
أربابها) لان تدبيره إليهم (وان كانت)
الأرض أو الدار موقوفة على المسجد فهو
كما لو وجد فيه أي في المسجد زبيلي ودرر
وسراجية وغيرها وقد قد مناه قلت والتقيد
بكون الأرباب الموقوف عليهم معلومين
ليخرج غير المعلومين كما لو كان وقفا على
الفقراء والمساكين فان الظاهر ان الدية
تكون في بيت المال لانه حينئذ تكون من
جمله ما أعد لمصالح المسلمين فأنشبهه الجامع
قوله المصنف بخما

الحق) لان الجرح اذا اتصل به الموت صار قتلا ولذا وجب به القصاص انتهى درر (قوله خلافا لابي يوسف)
فانه قال لا ضمان فيه ولا قسامة لان ما حصل في تلك القبيلة مادون النفس ولا قسامة فيه فصار كما اذا لم يكن
صاحب فراش شربلاية (قوله فلو لم يجرع) أي رجل معه جريح كأن كان جالسا عنده (قوله
به ريق) أي بقية حياة (قوله عند ابي يوسف) ذكر صاحب الدرر محمد امه (قوله بضمن) لان يده بمنزلة
المجسلة فوجوده جريح في يده كوجوده فيها انتهى درر انظر ما الفرق بين الحق والرجل الذي هو الجريح
وقد يقال الفرق ظهور النقل وثبوته وعدمه وعليه فالمدار على ثبوت حمله من الحق ومن عند الرجل وعدمه
(قوله خلافا لحمد) فقال بعدم الضمان لاحتمال أنه قتل نفسه انتهى درر (قوله ثلاث) لم أريان مفهومه
هل الدية عليهم ان كانوا أكثر لم يجزئ مقتلهما والقتال أو يعتبر صاحب اليد (قوله وفي قتل
قرية لامرأة) وكذا دارها اذا كان عشرين غائبين وأما اذا كانت عشرين حاضرا تدخل معها في القسامة
كذا في الهندية عن الكفاية وذكر المؤلف في شرح المتن هذا التفصيل في القرية (قوله وتدي عاقلتها)
وعاقلتها أقرب القبائل إليها في النسب هندية (قوله وعند ابي يوسف القسامة على العاقلة أيضا) لان القسامة
لا تجب الا على من كان من أهل النصرة وهي ليست من أهلها فأنشبهت الصبي وإلهم ان القسامة لثني التهمة
وتهمة القتل من المرأة متحققة (قوله وامرأة تدخل في التحمل) لاننا نزلناها قاتلة فتشارك العاقلة اه تبين
قال في النهاية وانما قيد بقوله في هذه المسئلة لان المرأة لا تدخل في العواقل في تحمل الدية في صورة من الصور
على ما يذكرك في المعامل من قوله واديس على النساء والذرية عقل انتهى شاي (قوله فالدية على عاقلة ورثته) قال
في الدراية قوله فديته على عاقلته أي على عاقلة ورثته لورثته انتهى ولم يتكلم على القسامة وتقدم عن
الهندية أن فيها خلافا واختار شمس الأئمة عدم الوجوب (قوله وخالفهم ابن الكمال) لان خلافا فيما ذكره وأفاد
بتقدمه قولهما أنه هو المرتضى عنده (قوله ولا يمكن الايجاب على الورثة) نظر لاصل الوجوب وانظر اذا اعتبر
الوجوب على الورثة الذي هو الاصل لمن يكون الدية لبيت المال أو غيره (قوله وتكون ميراثه) قال الاكل
في شرح السراجية وكذلك أي لا يمنع الميراث اذا صدر عن هو غيره كلف كالصبي والمجنون ونحوهم لان فعلهم
لا يوصف بالجناية شرعا لعدم الخطاب في حقهم ولا يعتبر لقصدهم في الاستعمال (قوله فهو كالووجد فيه) فان
كان في وقت على مسجد محلة فحكمه حكمه وان كان في وقت مسجد جامع فهو حكمه (قوله في معسكر) بفتح
الكاف الموضع أي موضع المعسكر وهو الجمع والمسكر من كل شيء فارسي ومن الليل ظلمته أفاده صاحب
لقاموس (قوله فتي الخيمة والفسطاط) قال في القاموس الفسطاط بالضم مجتمع أهل الكورة وعلم مصر العتيقة
التي بناها عمرو بن العاص والسراقة من الابنية كالفسطاط والفسطاط وبكسر (قوله على من
يسكنهما) لانهم ما في يده كما في الدار (قوله ان كانوا قبائل) أي نزولوا قبائل في أماكن مختلفة لان أماكنهم
حينئذ صارت بمنزلة الحال المختلفة في مصر ألا ترى أنه ليس لغيرهم أن يزعمهم عن ذلك المسكن زبيلي (قوله
كما تر بين القريتين) أي من أنه يجب على الأقرب وعند التساوي عليهم اذا سمع منه الصوت (قوله ولو نزولوا
بجملته مختلفين فعلى كل المعسكر) قال في التبيين وان نزولوا بجملة مختلفين فعلى أهل المعسكر كلهم لانهم لما نزولوا بجملة
صارت الامكنة كلها بمنزلة محلة واحدة فتكون منسوبة إليهم فيجب غرامة من وجد خارج الخيام عليهم كلهم
انتهى فالاولى للشارح أن يقول مختلفين (قوله فلا قسامة ولا دية) هذا ما تقدم عن الهداية وهو مطلق لم يقيد
بالتأويل (قوله بالاجماع) قال الزبيلي والفرق لابي يوسف بينه وبين المحلة والدار ان المعسكر نزولوا فيه
للاقتال والارتحال لا للقرار فلا يعتبر بالضرورة بخلاف الدار والمحلة فانهم يسكنون فيه لا لقرار فلا بد من
اعتبارهم انتهى (قوله لكن في المتن خلافا لابي يوسف) فانه يعتبر السكان مع المالك كما سبق وهو استدراك
على الاجماع (قوله وهي على عاقلتهم) وكذا الدية وهو ظاهر (قوله فعليه) أي القسامة والدية هندية
(قوله فعلى عاقلتها) أي القسامة والدية هندية (قوله ولو في دار ذي حلف حسين) أي بالله الذي أنزل التوراة
أو الانجيل ما قتلته الخ (قوله وفي الخاتمة) إشارة الى تقيد القسامة والدية بالادعي (قوله وان وجد مكان الخ)
ولو وجد المكان قتيلا في داره فهو هدر بالاجماع هندية عن السراج (قوله والقيمة) أي قيمة المدبر وأما الولد
(قوله فقيته على مولا اقرمائه) هذا اذا لم يكن الدين أقل منهما والافعليه الاقل أفاده في الهندية (قوله فقيته)

(ولو وجد في معسكر في فلاة غير مملوكة فقتل)
الخيمة والفسطاط على من يسكنهما وفي
خارجهما) أي الخيمة والفسطاط (ان كانوا)
أي ساكنو خارجهما (قبائل فعلى قبيلة
وجد القتل فيها ولو بين القبيلتين كان
حكمه) كما في (بين القريتين) ولو نزلوا بجهة
مختلفين فعلى كل المعسكر ولو كانوا قد قاتلوا
عدو فالاقسام ولا دية ملق (ولو) كانت
الارض للذي نزل فيها المعسكر (مملوكة فعلى
المالك) بالاجماع لانهم سكان ولا يزا حرن
المالك في القسامة والدية در ولكن في الملقى
خلا فلا ييوسف قتله (و) فيها (لو وجد
في قرية لا يتام لم يكن) على الاقسام قسامة
وهي على عاقبتهم (لانهم ليسوا من أهل اليمن
(وان كان فيهم مدرك فعليه) لانه من أهل
اليمن ولو بالجملة فروع لو وجد في دار صبي
أو مترو فعلى عاقبتهم ولو في دار ذي حلف
خمس بن ويدي من ماله ولو نسا قاتلوا فعلى
مقاتلتهم ولو متر رجل في محله فأصابه سهم
أو حجر ولم يدر من أين ومات منه فعلى أهل
المحله القسامة والدية مراجعة وفي الخمانية
وجد بهيمة أو دابة مقتولة فلا شيء فيها وان
وجد مكاتب أو مدبر أو أتم ولد قتيلا في محله
فالقسامة والقيمة على عواقبهم في ثلاث
سنتين ولو وجد العبد قتيلا في دار مولاه
فهو رالامد بونا فقيمته على مولاه لفرمانه
حالة والامكاتب فقيمته على مولاه مؤجلة
ولو وجد المولى قتيلا في دار مأذونه منه بونا
أو لاف على عاقلة المولى ولو وجد الحر قتيلا
في دار أبيه أو أمه أو المرأة في دار زوجها
فالقسامة والدية على العاقلة ولا يحرم من
الميراث والله تعالى أعلم

• (كتاب المعاقلة) •

(هي جمع معلقة) بفتح فسكون فضم (وهي
الدية) وتسمى عقلا لانها تعقل الدماء من
أن تسفل أي تمسكها ومنه العقل لانه يمنع
القبائح (والعاقلة أهل الديوان) وهم
المعسكر وعند الشافعي أهل العشيرة وهم
العصبات (لمن هو منهم فحبب عليهم كل دية
وجبت بنقص القتل)

على مولاه مؤجلة) أي في ثلاث سنين يقضى منه كتابته ويحكم بجزائه وما بقي يكون ميراثا منه لو رثته هندية
عن الخانية واذا وجد المولى قتيلا في دار مكاتبه فعليه أن يسعى في الاقل من قيمته ومن دية المولى سراج
(قوله فعلى عاقلة المولى) أي الدية والقسامة هندية (قوله في دار أبيه أو أمه) في الهندية عن محيط السرخسي
في دار من لا تقبل شهادته وما هذا أولى لانه لا يلزم من عدم قبول الشهادة الارث والله تعالى أعلم وأستغفر
الله العظيم

• (كتاب المعاقلة) •

(قوله وهي الدية) لقائل أن يقول اذا كان المراد بها الدية فقد تقدم كتاب الديات وليس في هذا الكتاب شيء من
بيان الديات بل من تحبب عليه الدية وهي العاقلة ولهذا ترجم في البرهان بباب العاقلة ثم بلابية وقال في حاشية
سرى الدين المواب العواقل جمع عاقلة وهو من يؤذى العقل أي الدية لان كتاب الديات قد تم انتهى وأجيب بأن
الكلام على تقدير مضاف أي أهل المعاقلة فيكون من مجاز الحذف أو يراد بالمعاقلة أهلها من اطلاق الحال على
المحل انتهى أبو السعود قال لا تغلق الدية مشروعة بالكتاب فهو قوله تعالى فدية مسلمة الى أهله وبالدخلة
فهو قوله عليه الصلاة والسلام في نفس المؤمن مائة من الابل وباجماع الامة لانه انعقد اجماعهم على ذلك
ولا منكر لشروعيها أصلا انتهى (قوله وتسمى عقلا) ويجمع بهذا المعنى على معاقلة والعقل آلة الادراك جوهه
عقول أبو السعود (قوله لانهم اتعقل الدماء من أن تسفل) وقيل لان الابل كانت تعقل بفناء ولي المقتول ثم عم
هذا الاسم فسميت الدية معلقة وان كانت دراهم أو دنانير انتهى جوى (قوله لانه يمنع القبائح) أي يمنع
الانسان من ارتكابها (قوله والعاقلة أهل الديوان) عرف صاحب الدرر العاقلة بأنهم الذين تقسم عليهم دية
القتيل خطأ قال الواني وهو تعريف بالاحتمال على ما جوزه القدماء فلا يراد بالنقص بجماعة قتلوا رجلا خطأ ثم
أقربا به فان الدية تقسم عليهم مع أنهم ليسوا بعاقلة ولو زاد وليسوا بعاقلة لكان تعريفها بالمساوي ذكره أبو
السعود ووجهها على العاقلة بحيث حل بن مالك بفتح الميم وهو ما روى صاحب المتن وغيره وهذا
الى أبي هريرة قال أقتلت امرأتان من هذيل فرمت احداهما الاخرى بحجر فقتلتها فاختموا الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بدية جثتها عبدا أو وليدة وقضى بدية المرأة على عاقلتها
فقال حل يا رسول الله كيف أغرم من لا شرب ولا أكل ولا نطق ولا استنهل فخل ذلك بطل فقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم انما هذا من اخوان الكهان من أجل سمعه الذي سمع انتهى والديوان الجريدة التي كتبت فيها
أسماءهم من دون الكتب اذا جهرها وقد رضعها عمر عليهم بمحض من العصاة من غير كبر والنفس محترمة
ولا وجه الى اهدارها ولا لا يجاب العقوبة على الخطي لانه معذور ومرفوع عنه الخطأ وفي إيجاب الكل عليه
عقوبة لما فيه من إجمافه واستتصاليه فيضم اليه العاقلة تخفيفا وانما كانوا أخص بالضم اليه لانه انما يصر في
الاحتراز بقوة نفسه لان الغالب ان الانسان انما لا يجترؤ في افعاله اذا كان قويا فمكانه لا يسأل بأحد وتلك القوة
تحصل بأنصاره غالباً وهم الخطوا ينصرتهم له لانهم سبب للاقدام منه على التعدي فقصروا بها عن حفظه فكانوا
أولى بالضم اليه قال الولوالجي القائل اذا كان له ديوان فعاقلته أهل ديوانه فان كان من الغزاة فعاقلته ديوان
الغزاة وان كان كاتباً فديوان الكتاب ان كانوا يتناصرون فيها وان لم يكن من أهل الديوان فعاقلته انصاره فان
كانت نصرته بالمحال والدور فقتله عليهم وان كانت نصرته بالحرف فعلى المحترفين كالقصارين والصقارين بدمر قتل
والاسا كفة باسديجاب وان لم يكن له عاقلة كاللقيط والحربي والذي اذا أسلم فعاقلته بيت المال ان أسلم ولم
يوال ولا فعلى من والامقان كان له عاقلة فأجف بهم بأن كان يصيب كل واحد منهم أكثر من أربعة دراهم فيضم
اليه أقرب الدواوين الى هذا الديوان انتهى قال في الهندية وهو أن يكون قائد ذلك الديوان من يد قائد الديوان
الذي فيه القاتل ثم اذا ضم اليه أقرب الدواوين من هذا المصرو لم يكن ضم اليه أبعد الدواوين وهو الديوان الذي
ليس قائده من يد قائد الديوان الذي فيه القاتل وانما كان قائده من يد الوالي والحاصل أن العبرة في هذا التناصر
وقيام البعض بأمر البعض فان كان أهل المحلة أو أهل السوق أو أهل النرية أو العشيرة بجبال اذا وقع لواحد
منهم أمر قاموا معه في نصرته وكفايته فهم العاقلة والا فان كان له متناصرون من أهل الديوان ومن العشيرة أو
المحلة أو السوق أو أهل الديوان أولى فان لم يكن له متناصرون من أهل الديوان فالمتناصرون من أهل العشيرة

زيلي وهو من اضافة المصدري الى فاعله واما اذا جنى حرق على نفس عبد فسد ياتي (قوله او قتله ابنه عمدا)
 بصيغة المصدر الاولى ان يقول ~~كقتله~~ ابنه تمثيلا للشبهة كما عبر به سابقا (قوله ولا ما زلم بصلح او اعتراف) لان
 الاقرار والصلح لا يلزمان العاقلة لقصور ولايته عنهم زيلي وسواء كان الصلح عن قتل عمدا او خطأ كما في المذكي
 عن المعدن وصورة الاعتراف ان يعترف انه قتل خطأ ثم ما ثبت بالاقرار يجب مؤجلا وما ثبت بالصلح يجب حالا
 الا اذا اشترط التأجيل في الصلح انتهى تبين (قوله الا ان يصتدقوه في اقراره) فيلزمهم باقرارهم لان له -م ولاية
 على أنفسهم والامتناع كان لحقهم وقد زال (قوله ولا عليه) أي على القاتل لان الدية بتصادقهما تنقذت على
 العاقلة بالتضامن وتصادقهما حجة في حقهما فلم يلزمه الاحصاء من أي اذا كان له عطاء كما في الهندي عن الكافي
 والعطاء انما يظهر ذكره في أهل الديوان لا في القبائل (قوله في ذلك) أي في دعوى القتل (قوله فالخصم أبوه)
 الاولى وليه ليعلم الجحد والوصي (قوله وهي غير متوجهة على العاقلة) بل على أبيه ان كان له أب وظاهره أنه
 لا يلزمه شيء بذلك الدعوى (قوله نعم ينبغي أن يجري الحلف في حقهم) للقاعدة كل من أقرب شيء يلزمه اذا أنكر
 يستخلف فيه (قوله اظهروا فائده) وهي لزوم الدية أي وهذا ينافي ما قدمه أو لا من أنه لا تخلف على العاقلة
 اعدم توجه الخصومة عليهم أي واما اذا قلنا لا يجري الحلف لان هذا اقرار من غير خصم وهو الظاهر فظاهر
 (قوله قاله المصنف) أي قال قلت يؤخذ من قولهم الخ (قوله يعني اذا قتله) الاولى ان يقول قيد بنفس العبد الخ
 قوله لا تحمل اطراف العبد) لانه يملك بها ماله الاموال انتهى زيلي (قوله اذا لم يتناصروا) فأدبه أنهم
 اذا تناصروا بهم يدخلون في الدية (قوله يعني ان تناصروا) أي اذا ادانوا التعاقل قالوا هذا اذا لم تكن العداوة
 فيهم ظاهرة والا فينبغي أن لا يعقل بعضهم عن بعض وهكذا روى عن أبي يوسف هندية عن الكافي (قوله والا)
 أي ان لم يتناصروا بالمعنى المتقدمة (قوله في ماله) أي لا في بيت المال (قوله كتاب طه في المجتبى) حيث قال لان
 الوجوب في الاصل على القاتل وانما يتحول على العاقلة بالقضاء فاذا لم يوجد له عاقلة ثبتت الدية عليه كما جرت
 مسلي في دار الحرب قتل أحدهما صاحبه فعقله في ماله انتهى (قوله عن خوارزم) أي عن الواقع فيها فانه قال
 فيه قلت وفي زماننا بخوارزم لا يكون الا في مال الجاني الا اذا كان من أهل قرية أو له يتناصرون لان العشائر
 فيها كفيت ورجعة التناصير جيم قدر فت بيت المال قد انهدم نعم اسامى اهلها بكتربة في الديوان ألوقا
 وشمات لكن لا يتناصرون به فعين ان يجب في ماله انتهى (قوله قال) أي صاحب المجتبى (قوله فتد وقع
 في كثير من المواضع) هو من جملة ما في المجتبى (قوله انها) أي الدية بتسامها ولم يكله واخيلا رأيت على ما اذا مات
 الجاني وليس له تركة أو له تركة هل يسقط الباقي أو تؤخذ من التركة حالا (قوله فلو ذميا) أي ولا عاقلة له فانه في
 ماله اجماعا ووقع الخلاف في المالم على ما عرف (قوله لا يعقل بيت المال) بل يكون في ماله ذكر في كتاب الولاء
 من الاصل أن بيت المال لا يعقل من له وارث معروف سواء كان مستحقا للميراث بأن كان حرا مسلما أو لم يكن
 مستحقا بأن كان كافرا أو عبدا فقال لو أن حريسا مسلما اشتري عبدا مسلما في دار الاسلام وامتقه ثم عاد
 المستأن إلى دار الحرب ثم اسروا خرج إلى دار الاسلام ثم مات المعتق فميراثه بيت المال لان معتقه رقيق
 في الحال ولو جنى هذا المعتق فعقل جنبايته يكون عليه ولا يكون على بيت المال لان له وارثا له ولو ما هو
 المعتق وان كان المعتق لا يستحق ميراثه لاجل الرق وهو الصحيح ذكر الجواب على التفصيل في كتاب الولاء وما ذكر
 في الجاهل والزيادات محمول على ما اذا لم يكن للشاتل وارث معروف بأن كان لقيطا أو ما يشبهه اللقيط انتهى
 تنوير البصائر (قوله والسراجين) قال في القاموس اسرجتها شدت عليها السرج والسراج مخدوم وحرقة
 السراجة انتهى فاسراجون هم السروجية بلغة مصر (قوله عاقلة) أي اذا ~~كانوا~~ يتناصرون فيما بينهم
 (قوله وبه أفنى الحلواني) وأفنى غيره بالاول وقد سبق (قوله ونعمامه فيه) حيث قال وان كان له متناصرون من
 أهل الديوان والعشيرة والحيلة والسوق فالعاقلة أهل الديوان ثم العشيرة ثم أهل الحيلة وبه قال الناطقي انتهى
 (قوله والحق أن التناصر فيهم بالحرف) قالت المدارة على التناصر كما ذكره رومني وجد بطائفة فهم عاقلة والا
 فلا (قوله الى آخره) من عبارة تنوير البصائر (قوله لكن حر شيخنا الخ) وهو ما ذكره الزاهد عن عرف
 خوارزم (قوله أو بيت المال) وهو ظاهر الرواية وعليه الفتوى ورواية وجوبه في ماله شاذة كما تقدم والله
 تعالى أعلم ولم واستغفر الله العظيم

وان سقط قوده بشبهة أو قتله ابنه عمدا كما مر
 (ولا ما زلم بصلح أو اعتراف) ولا ما دون
 نصف عشر الدية لقوله صلى الله عليه وسلم
 لا تعقل العواقل هذا ولا عدا ولا صلحا
 ولا اعترافا ولا ما دون أرش الموضحة بل
 الجاني (الا أن يصتدقوه في اقراره أو تقوم
 حجة) وانما قبلت البيعة هنا مع الاقرار مع
 انها لا تعتبر معه لانها تثبت ما ليس بثابت
 باقرار المستحق عليه وهو الوجوب على
 العاقلة (ولو تصادق القاتل وأولياء المقتول
 على أن قاتني بالدية كذا قضى بالدية على
 عاقلة بالبيعة وكذب ما العاقلة فلا شيء
 عليها) أي على العاقلة لان تصادقهم ليس
 بحجة عليهم ولا عايله في ماله الا صفة لان
 تصادقهم حجة في حقهم ما زيلي واعلم أن
 الخصم في ذلك هو الجاني لان الحق عليه
 ولو كان ميا فالخصم أبوه خاتمة قلت يؤخذ
 من قوله الخصم هو الجاني لا العاقلة جواب
 حادثة الفتوى وهي أن صبيافقأ عين صبيحة
 أراد وليها تخلف العاقلة على نفي
 فعل الصبي والجواب أنه لا يخلف لان ذلك
 فرع حصة الدعوى وهي غير متوجهة على
 العاقلة وبقي هنا شيء وهو أن العاقلة لو أقرروا
 بفعل الجاني هل يصح اقرارهم بالدية
 اليهم حتى يقضى عليهم بالدية أم لا فان قلت
 نعم ينبغي أن يجري الحلف في حقهم اظهروا
 فائده قاله المصنف بجنا فيصير (وان جنى حرق
 على نفس عبد خطأ فهي على عاقلة) يعني
 اذا قتله لان العاقلة لا تحمل اطراف العبد
 وقال الشافعي لا تحمل النفس أيضا (ولا
 يدخل صبي وامرأة ومجنون في العاقلة
 اذا لم يتناصروا) يعني لو اقاتل غيرهم والا
 فيدخلون على الصحيح كما مر (ولا دية لـ
 كافر عن مسلم ولا بهيمة) اعدم
 التناصر (والكفار يتعاقلون فيما بينهم
 وان اختلفت لهم) لان الكفر كله مله
 واحدة يعني ان تناصروا والا فنى ماله
 في ثلاث سنين كالمسلم كتاب طه في المجتبى
 (واذا لم يكن لقاتل عاقلة) كاشطو حربي
 أسلم (فأدية في بيت المال) في ظاهر الرواية
 وعليه الفتوى درر ورواية وجوبه ان يلحق
 رواية وجوبها في ماله

رواية شاذة قلت وظاهر ما في المجتبى عن
خوارزم من أن تناصرهم قد انعدم وبيت
المال قد انعدم يرج وجوبه في ماله فيؤدي
في كل سنة ثلاثة دراهم أو أربعة كما نقله في
المجتبى عن الشافعي قال وهذا حسن لا بد
من حفظه وأقره المصنف فليحفظه وقد وقع في
كثير من المواضع انتهى ثلاث سنين فافهم
وهذا (إذا كان) القاتل (مسلياً) فلو ذمها
ففي ماله أجماعاً بزيادة (ومن له وارث معروف
مطلقاً) ولو بعينه أو محرراً أو كافر
(لا بد له بيت المال) وهو الصحيح كما بسط في
الخطابة (ولا عاقلة للجهنم) وبه جزم في الدور
قاله المصنف لعدم تناصرهم وقيل لهم
عواقل لأنهم يتناصرون كالأساكفة والصابدين
والسرافين والسراجين فأهل محلة
القاتل ومنعته عاقلة وكذلك طلبة العلم
قلت وبه أفق الحلواني وغيره خاتمة زاد
في المجتبى والحاصل أن التناصر أصل في هذا
الباب ومعنى التناصر أنه إذا حزبه أمر قاموا
معه في كفائته وعقابه وفي تنويره
معزياً بالماضي والحق أن التناصر فيهم
بالعرف فهم عاقلة الخ فليحفظ وأقره
التهستاني لكن حذر شيخنا الخافقي أن
التناصر منتف الآن لغلبة الحسد والبغض
وعنى كل واحد المأكروه ما أحبه فتنبه
قلت وحيث لا قبلة ولا تناصر فالدية في ماله
أوبت المال

• (كتاب الوصايا) •

بسم الوصية والايصال يقال أوصى إلى فلان
أي جعله وصياً والاسم منه الوصاية وسيجي
في باب مستقل وأوصى لفلان بمعنى ملكه
بطريق الوصية فحينئذ (هي عليك مضاف
إلى ما بعد الموت) عينا كان أو ديناً قلت
بمعنى بطريق التبرع ليخرج نحو الإقرار بالدين
فانه نافذ من كل المال كما سيجي ولا ينافيه
وجوب الحق تعالى فتأمل (وهي) على
ما في المجتبى أربعة أقسام (واجبة بالزكاة)
والكفارات (و) فدية (الصيام والصلاة التي
فرطها) ومباحة لغنى ومكروهة
لاهل فسوق (والاستحبة) ولا تجب
لوالدين والأقربين لأن آية البقرة منسوخة
بآية النسا (سبها) ما هو

• (كتاب الوصايا) •

أوصى وصاي على وزن مفاعيل ياتين قلبت الياء الأولى همزة لأن الياء إذا وقعت بعد ألف مفاعيل قلبت
همزة فكرهوا وقوع همزة مكسورة بين حرفي عمل في الجمع المستعمل مع أن مفردة ليس كذلك فأبدلوا كسرة
الهمزة فتعطلت الياء الأخيرة ألفاً فصاروصا فكسرهم وأوقع الهمزة بين ألفين فأبدلوا هاءاً فصاروصايا
وأراد هذا الكتاب آخر الكتب ظاهراً التناسب لأن الإنسان مبسود أو معاد أو الوصية معاملة تروى الامداد
فمناسب إيرادها في منتهى الكتاب على أن لها اختصاصاً بالجنائيات لأنها تنفي إلى الموت الذي هو وقت الوصية
حوى (قوله يقال أوصى إلى فلان الخ) تبع صاحب الدرر وبعبارة المصباح تنفي بعدم الفرق وهي كما في شرح
الحوى وصيت الشيء بالشئ أصبه من باب وعد ووصيته ووصيت إلى فلان بوصية وأوصيت إليه أيضاً والاسم
الوصاية بالكسر والفتح لغة والوصى فاعيل بمعنى مفعول والجمع أوصياء وأوصيت إليه بجملة له وأوصيته
بوجه استعطفته عليه وهذا المعنى لا يقتضي الإيجاب وأوصيته بالصلاة أمرته به انتهى وفي القه تاني وهي
أي الوصية لغة اسم من الإيصال كالوصاية بالفتح والقصير والوصاية بالفتح والكسر يقال أوصيت إلى زيد بكذا أي
فوضت إليه بكذا فهو وصي وذلك وصي ويقال له الموصى إليه والموصى له انتهى ملخصاً فان كانت هذه التفرقة
اصطلاحية فلا مشاحة في الاصطلاح وهو ظاهر كلام الدرر فانه قال وشرعاً به تتم عمل تارة باللام يقال أوصى
فلان لفلان بكذا بمعنى ملكه بعده وبنسبة عمل أخرى بالي يقال أوصى فلان إلى فلان بمعنى جعله وصياً له وصية له
يتصرف في ماله وأطفاله بعده وموته والقوم لم يتعرضوا للفرق بينهم ما وبين كل منهم ما بالاستقلال بل ذكرهم
في أثناء تقرير المسائل انتهى وفي المجتبى اعلم أن أهم الوظائف الدينية بعد المعارف البقية معرفة تلافى التقصير
وإصلاح الفساد وتدارك المظالم وتباعد العباد وازدياد الأعمال عند انقراض المال إذا لا بد لكل حي بحياة
من الموت وذهاب الاستطاعة والقوت وهي الوصية التي أكدها الله تعالى في المنزل من كتابه فقال في آية الموارث
من بعد وصية يوصي بها أو دين وقال عليه الصلاة والسلام إن الله تعالى تصدق عليكم بثلاث ما والكم في آخر
أعماركم زيادة في أعمالكم وقال صلى الله عليه وسلم لا يحمل لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر له مال يريد أن يوصي
فيه أن لا ينسأ ليلته الا ووصيته عند رأسه وروى حق على المؤمن أن لا ينسأ الا ووصيته تحت رأسه وهي مقدمة
على قسمة الميراث وخاتمة أعمال المكلفين فهذا الختم به الكتاب مقدماً على الميراث (قوله فحينئذ) تفرع على قوله
بمعنى ملكه بطريق الوصية والافصح أن يقول وهي عليك بزيادة أو يرجع التبرع إلى الوصية في كلامه (قوله
عينا كان أو ديناً) عبارة المنع وغيره عينا أو منفعة انتهى حلي (قوله بمعنى بطريق التبرع) الجار والمجرور متعلقان
بتعليك أفاده الحلي (قوله ليخرج نحو الإقرار بالدين) أي لا يجني قد يقال إن الإقرار ظاهر لما في ذمته لا تأييد
بعد الموت فهو خارج بتعليك (قوله ولا ينافيه) جواب سؤال يرد على قوله بطريق التبرع فقد برز ظاهر انتهى
حلي (قوله فتأمل) أشار به إلى دقة الجواب وذلك لأن الواجب سابقه تعالى لما سبق الموت أشبه التبرع ولم يكن
كديون العباد انتهى حلي (قوله واجبة بالزكاة) هذا ما ذكره صاحب التبيين فالأولى عزوه إليه وجعله في المجتبى
منه وبعبارة الوصية أربعة أقسام واجبة كالوصية برداً للودائع والديون المجهولة ومستحبة كالوصية
بالكفارات وفدية الصلاة والصيام ونحوها ومباحة كالوصية للأغنياء من الأجانب والأقارب ومكروهة
كالوصية لأهل الفسق والمعاصي انتهى واقصر كثير على ما في التبيين وهو الظاهر وانظر هل أراد بالوجوب
في كلامه الاقتراض أو الوجوب المصطلح عليه وقال بعضهم الوصية مشروعة بصفة الوجوب في حق الكل وقال
بعضهم واجبة في حق الوالدين والأقربين لقوله تعالى الوصية للوالدين والأقربين والصحيح أنها مشروعة بصفة
التدب لحديث أن الله تعالى جعل لكم ثلث أمور لكم مجتبى (قوله لأن آية البقرة) وهي قوله تعالى كتب عليكم إذا
حضر أحدكم الموت أن تتركوا الوصية للوالدين والأقربين (قوله بآية النساء) وهي آية الموارث والحديث دال
على التسخ وهو أن الله قد أعطى كل ذي حق حقه الا الوصية لوارث أو كما قال صلى الله عليه وسلم (قوله سبها الخ)
قال الحوى في شرحه وسبها ما أشير إليه في محاسنها من تدارك ما فات من الأعمال بصرف المال بعد استغنائه عنه
إلى ما يتقعه في المال اه وفي الحوى فرع فليس يحفظه قال فاشيخان إذا أراد الرجل أن يوصي وله أولاد
صغار عن الشيخ ترك المال لأولاده أفضل ولو كان أولاده كباراً والمال قليل قال الامام لا ينبغي له أن يوصي

وان كان المال كثيرا والورثة اغنياء يدا بالواجبات وان لم يكن عليه من الواجبات شيء يدا بالقرابة فان كانوا
اغنياء فالجيران انتهى (قوله فلم تجز من صغير) يستثنى تجهيزه شربلاية (قوله ليشمل الحل الموصى له) سواء كان
حلالا لنبات آدم او غيرهن من الحيوانات فلو اوصى لما في دابة فلان يمتنع عليه مع كافي شرح الطحاوي وغيره
بشرط ان تلد لاقبل من مدة الحمل فلهستاني وبأق للمؤلف (قوله اراد الشربلاية) أي اراد صاحب
الشربلاية الحل على قول صاحب الدرر وكون الموصى له حيا وقت أي فاصل الجواب أن الحل متى تقديرا
(قوله وقت الموت) أي لا وقت الوصية حتى لو اوصى لاختيه وهو وارث ثم ولده ابن صحت الوصية فلا يخولوا وصى
لاخيه وله ابن ثم مات الابن قبل موت الموصى بطلت الوصية انتهى تبين (قوله ولا فائق) سواء اوصى له قبل
القتل ثم قتله أو اوصى له بعد الجرح انتهى تبين (قوله وهل يشترط كونه معلوما الخ) يكفي علمه بالوصف كالمساكين
والفقراء كما يأتي ما يفيد (قوله بعد) متعلق بقوله للملك كعقد بيع واجارة (قوله أو معدوما) يكون على خمار
الوجود كالوصية بثمره بستانه لفلان ما عاش ~~وكذا~~ الوأوصى بثلاث ماله ولا مال له ثم اكتسبه فان الموصى له
يستحق ثلث ما يملكه عند الموت ان كانت الوصية بالثلث والمال حاصل أن الموصى به اذا كان معينا أو غير معين وهو
شائع في بعض المال يشترط وجوده عند الوصية وان كاشاه في كله يشترط عند الموت كما اذا اوصى به من
من غنى أو من مالى فانه يشترط وجوده في الاول عند الوصية وفي الثاني عند الموت فلهستاني (قوله
وان يكون عقد الثلث) هذا شرط لزوم (قوله وما يجزى مجزأ) كعقد لفلان ثلث مالى بعد موته ومنه
التدبير (قوله وفي البدائع ركنها الايجاب والقبول) قال في غايه البيان اعلم أن قبول الموصى له شرط لا فائدة
الملك في الموصى به حتى لا يملكه قبل القبول الذي مسئلة واحدة هي بعد هذا بيانها وعند زفر القبول ليس
بشرط كالبراث وسجي البعث معه بعد هذا ثم القبول لما كان شرطا عندنا اعتبره بموت الموصى حتى اذا قبل
الموصى له أو رد في حياة الموصى فذلك باطل لان الوصية عليك يتعلق بالموت ألا ترى أنه لو اوصى بثلاث غنم أو ثلث
ماله استحق الموصى له ما يوجد في ملك الوصى عند الموت ولا يعتبر ما كان في ملكه وقت الوصية واذا كان عقد
الوصية بنفقة عند الموت كان القبول بعد ذلك وما يوجد من القبول والرد قبل الموت لا يمتد به لانه قبل
الايجاب انتهى (قوله بلاقبول) أي ولا رد فيكون موته قبولا لغيرها ورثته كذا في الوجيز والقبول بالنقل كتنفيذ
وصية أو شراء لورثته أو رضاه بينه كقبوله بالقول كذا في محيط السرخسي انتهى هندية (قوله وكمها كرون
الموصى به الخ) هذا بالنظر للموصى له وأما بالنظر للموصى فهو أقسام نذوب ووجوب وكرهية رابحة
أفاده الشربلاية وفيه أن المراد بالحكم هنا الاثر المترتب على الشيء وفي كلام الشربلاية لا إلى ما يعبر عنه هو
في وثاقته بالصفة (قوله عند عدم المانع) من قتل أو كونه مستغرا بالدين (قوله وان لم يجز الوارث) لحديث
ان الله تصدق عليكم بثبات أموالكم (قوله ولا تعتبر اجازتهم حال حياته) لان ما قبل ثبوت الحق لهم اذ
الحق ثبت بالموت فكان لهم أن يرجعوا عن الاجازة بموت الموصى لوقوعها ساقطة بعدم مصادفتها محلا
والثابت لهم في ماله من أول مرضه مجزأ الحق لانه يمنع من التصرف لحقهم لاحقة بقاء الملك والرضا بطلان ذلك
الحق لا يكون رضا بطلان حقيقة الملك الذي يحدث لهم بموته (قوله وهم كبار) أما من كان صغيرا فلا تغنى
عليه اجازة الكبير ولا اجازة وليه لما فيها من الضرر عليه وفي القهستاني اذا كان الاولاد صغارا فالأفضل
ترك الوصية مطلقا على ما روى عن الشيخين كما في قاضي خان ولا تدب اذا لم يكن له مال سواء كان عليه
ثبته أم لا لكن في المنية لو كان عليه ثبته بلا مال نذبت ولم يأثم بترك الايصاء انتهى مختصرا (قوله يعني يعتبر)
الانذوب جعل هذه مثله مستثله فيه بالواو (قوله وقت الموت لا وقت الوصية) لانها غليلك مضاف الى ما بعد
الموت فيعتبر الغليل وقت (قوله على عكس اقرار المريض للوارث) فيعتبر كونه وارثا أو غير وارث عند الاقرار
لانه تصرف في الحال فيعده برحاله في ذلك الوقت حتى لو أقر لشخص وهو ليس بوارث له جازا لا قرار وان صار
وارثا له بعد ذلك ولكن شرطه أن يكون وارثا بسبب حادث بعد الاقرار كما اذا أقر لاجنبيه ثم تزوجها
وأما اذا كان وارثا بسبب قائم عند الاقرار لا يصح حكمه الوأقر لاختيه المحجوب بابنه ثم مات الابن (قوله
ولو عند غنى ورثته الخ) الاولى سذف ولو لانها تنفذ النذوب عند عدم أحدهما أيضا وليس كذلك الثانية يأتي
بعده وانما نذبت في هذه الحالة لانه تردد بين الصدقة على الاجنبي والهبة للقريب والاول أولى لانه يتنفي بها

(سبب التبرعات وشراؤها كون الموصى
أهلا للتملك) فلم تجز من صغير ومجنون
ومكاتب الا اذا أضاف لقتله كسجيني
(وعلم استغراقه بالدين) لتقدمه على
الوصية كسجيني (و) كرون (الموصى له حيا
وقت) تحقيقا أو تقديرا يشمل الحل الموصى
له فافهم فان به بسقط اراد الشربلاية
(و) كونه (غير وارث) وقت الموت
(ولا فائق) وهل يشترط كونه معلوما الخ
كما ذكره ابن سلطان وغيره في الباب الثاني
(و) كرون (الموصى به فاقبال التملك بعد
موت الموصى) بعقد من العقود مالا أو نفعا
في وجود الحال أو معدوما وان يكون بمقدار
الاستلزام كقوله أو وصيت بكذا الفلان وما
يجزى مجزأ من الاستلزام المستعملة فيها وفي
البدائع ركنها الايجاب والقبول وقال زفر
الايجاب فقط قلت والمراد بالقبول ما يتم
الصريح والدلالة بأن موت الموصى له بعد
موت الموصى بلاقبول كسجيني (وكمها كرون
كون الموصى به ملكا جديدا للموصى له)
كما في الهبة فيلزمه استبراء الجارية للموصى به
وتجوز بالثلث للاجنبي (عند عدم المانع
وان لم يجز الوارث ذلك لا الزيادة عليه الا أن
يجزى ورثته بعد موته) ولا تعتبر اجازتهم حال
حياته أصلا بل بعد وفاته (وهم كبار) يعني
باعتبار كونه وارثا أو غير وارث وقت الموت
لا وقت الوصية على عكس اقرار المريض
للوارث (ونذبت باقل منه) ولو (عند غنى
ورثته أو استغناهم بحجهم كركها) أي كما
نذبت تركها (بلا أحدهما أي غنى أو استغناء

رضا الله تعالى أي وأما الهبة للقريب يتنفي ما رضاء وقيل يخبر في هذه الحالة لأن الوصية صدقة أمرية
وتركها صلة والكل خبر وقد استغناء بأن يرث كل واحد أربعة آلاف درهم على ما روى عنه أبو
كل عشرة آلاف درهم على ما روى عن الفضل قهستاني عن الظهيرية والمراد بالهبة للقريب ترك المال له
كما يفهمه ما بعده (قوله لأنه) أي ترك الوصية (قوله وصدقة) أي على القريب أي والوصية تصدق على الأجنبي
وقد قال عليه الصلاة والسلام أفضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح انتهى أي الذي يضم عداوته تحت كنفه
وهي الخاصرة (قوله لتقدم حق العبد) أي على حق الشرع وإن كان واجبا لأن حق الشرع من الصلاة وغيرها
يسقط بالموت على ما عرف في موضعه فتكون الوصية كاتبرع أفاده المصنف (قوله كمتأمن) يعني إذا أوصى
المستأمن بكل ماله صح الوصية وإن كان له ورثة بدار الحرب أبو السعود (قوله لعدم المزاحم) قال في الدرر
لأن المانع من الصحة تعلق حق الوارث فإذا اتفق نصح (قوله وتكون وصية بالعتق الخ) قال في الهندية
عن البدائع لو أوصى لعبد بثلث ماله جازت وصيته وعتق ثلثه بعد موته ثم ينظر إن كان ماله دراهم أو دنانير
ينظر إلى ثلثي العبد فإن كانت قيمة ثلثه مثل ما وجب في سائر أمواله صار قصاصا وإن كان في المال زيادة يدفع
إليه الزيادة فإن كان في ثلثي العبد زيادة يدفع إلى الورثة وإن كانت التركة عروضا لا يصير قصاصا إلا بالتراضي
لاختلاف الجنس وعليه أن يسمى في ثلثي قيمته وله الثلث من سائر أمواله ولا ورثة أن يبيعوا الثلث من
سائر أمواله حتى تصل إليهم السعاية وهذا قول الإمام رضي الله تعالى عنه وأما عند ما فصار كله مديرا
فأدوات عتوقه وبكون العتق مقدما على سائر الوصايا فإن زاد الثلث على مقدار قيمته فعلى الورثة
أن يدفعوا إليه وإن كانت قيمته أكثر فعليه أن يسمى في الفضل انتهى (قوله مرسله) أي مطلقة عن قيد التعيين
وقيد الإتيان انتهى وهو محتمل أما إذا كانتا عينيتين فهما في حكم الوصية بالعين فليست أمثل (قوله وصحت لمكاتب
نفسه) أي إذا لم يعجز نفسه ولو لم يمت السيد أما إذا عجز نفسه عن العمل بكونه في حكم الوصية للمساكين - تره نظر
(قوله أولدبره أو لام ولده) لأن نفادها بعد موت السيد وهما حران حينئذ (قوله للمكاتب وارثه) لأنها كانتا
لوارثه حكما لأنه مملوك (قوله وصحت للعبد) لأن الوصية استخلاف من وجهه لأنه يجعل له خليفة في بعض ماله
والجني يصلح خليفة في الأرض فكذا في الوصية إذ هي أخته غير أنها ترث بالرد إليها من ماله القليل ولا يشال
الوصية شرطها القبول والجني ليس من أهله فكيف نصح لآنا قول الوصية تشبه الهبة وتشبه الميراث فليشبهها
بالهبة يشترط القبول إذا أمكن وليشبهها بالميراث يسقط إذا لم يمكن - لا بالشبهين (قوله وبه) انما صحته به لأنه
في نفسه الأرض فيجوز فيه الوصية أيضا لأنها أخته انتهى زيادي (قوله لزواج الحامل حيا) لأن الوطء
إذا كان حلالا وانوجح متمكن من الوطء قائما بحال العلوق إلى أقرب الأوقات فلا يتيقن بوجود الحمل يوم
موت الموصي إلا إذا أثبت به الحمل من ستة أشهر (قوله ولو ميتة الخ) قال في حاشية الشلبي عن المحيط فإن كان
الزوج ميتا فالشرط أن تأتي به لاقل من سنتين وهو حي وان أتت به ميتا لا تجوز الوصية لأنه إذا أثبت به حيا لاقل
من سنتين ثبت وجوده وقت الوصية حكما لإثبات النسب من الزوج لأن النسب انما يثبت باعتبار العلوق قبل
الموت لا باعتبار العلوق الحادث بعد الموت فلما حكمنا بثبوت النسب من الزوج فقد حكمنا بوجوده يوم موت
الموصي لأن الموصي مات بعد الزوج انتهى ومثل الموت الطلاق البائن (قوله فلا أقل من سنتين) أي من وقت
الموت أو الطلاق ولو كان لا أكثر من ستة أشهر من وقت الوصية (قوله ولا فرق بين الأدي وغيره) أي بين كون
الحمل الموصي له أوبه من بني آدم أو من غيرهم وحينئذ كان الأولى للمصنف أن يقول لا أقل من مدته يشمل
الاقل في جميع الحيوان (قوله لينفق عليه) ظاهره أنه قد فلو أطلق لا تصح ويحترز (قوله ومدته الحمل) أي أقل
مدته في الجميع وهو صريح ما في القهستاني (قوله وعليه المتون) أفاد بذلك اعتماد (قوله وفي النهاية الخ) وذكره
الفتية أبو الليث في نكت الوصايا والإمام السيوطي في شرح الطحاوي شربة لالية عن قاضي زاده (قوله
أن كان له) لا شرط وجوده وقتها ولا يتيقن بوجوده وقتها إلا إذا وضعته لاقل من ستة أشهر من وقتها (قوله
أن كان به) لا شرط ملك الموصي في الموصي به ولا يتيقن بكونه في ملكه إلا إذا ولدت لاقل من ستة أشهر من وقت
الموت (قوله لعدم قبضه) قال الجوزي في الشرح انفق القبول والقبض المشروطين فيها ولا يتصور أن منه
(قوله عنه بما أوصى له) بأن ادعى رجل أنه يستحق هذه العين التي للمملوك فمالح أبو الحمل عن هذه الدعوى

لأنه حينئذ صلة وصدقة (وتؤخر عن
الدين) لانه قدم حق العبد (وصحت
بالعبد) عند عدم قدرته (ولو حكم
كمتأمن لعدم المزاحم) ولم يلو كمتأمن
ماله) انفاها وتكون وصية بالعتق فإن
يخرج من الثلث فيها والأسي في بقية قيمته
وان فضل من الثلث شيء فهو له (وبدنانير
أو دراهم مرسله لا) تصح في الأصح كما لا تصح
بغير من أعيان ماله (وصحت لمكاتب نفسه
أولدبره أو لام ولده) استحبنا لا لمكاتب
وارثه (وصحت للعبد) كقوله أو وصيت
بجعل جاريته أو داني هذه لفلان ثم انما تصح
(أن ولد) الحمل (لاقل من ستة أشهر) لو زوج
الحامل حيا ولو ميتة هي مقبولة حيا
الوصية فلا أقل من سنتين بدليل ثبوت نسبة
اختبار وجوده ولا فرق بين الأدي وغيره
وغيره من الحيوانات فلو أوصى في
بطن دابة فلان لينفق عليه صح ومدته الحمل
لا أقل من ستة أشهر وللقبول إحدى عشرة
سنة وللإيل والخيل والحمار سنة وللغير
سبعة أشهر وللشاة خمسة أشهر وللأسنة
شهران وللكتاب أربعين يوما وللطير أحد
وعشرون يوما قهستاني مع زيادة الاستغناء
(من وقتها) أي وقت الوصية وعليه المتون
وفي النهاية من وقت موت الموصي وفي
الكافي ما يفيد أنه من الأول أن كان له ومن
الثاني أن كان به زاد في الكنز ولا تصح الهبة
للعبد لعدم قبضه ولا ولاية لا عليه
لقبض عنه زيادي وغيره فلو مالح أبو الحمل
عنه بما أوصى له لم يجز

بما أوصى به (قوله لانه لا ولاية للاب على الجنين) اذ هو أصل من وجه تبع للآدم من وجهه ~~كسائر أجزائها~~
 فعملنا به ما في حق الوصية اعتبار أصلا في حق الولاية اعتبر بها (قوله قلت وبه علم) هو المصنف في المنع (قوله
 ليس لأوصى) يؤخذ من كلامهم أن الاب لا يلي عليه أيضا انتهى منغ واستدل عليه بعبارة الولو إلى التي
 ذكرها المؤلف (قوله بل قالوا الخ) اضرب انتقال ولا حاجة إليه لأن عدم ولايته على غيره معلوم بداهة (قوله
 الاجلها) الاستثناء منقطع بمعنى لكن اذ الجمل لا يتناول اسم الامة لأنها وانما يستحق بالأطلاق تبعاً فإذا أفرد
 الام بالوصية صح أفراد منغ (قوله ان كل ما صح أفراداً بالعمد) أي والجل يجوز أفراداً بالوصية فكذلك يصح
 استثنائه وقد سبق في البيوع انه لا يصح استثنائه لانه لا يصح أفراداً بالعمد وذكر الزيلعي هذه المسئلة هناك ولما لها
 بأن الوصية أخت الميراث والميراث يجري فيه فكذلك الوصية ولو قيل ان العمدة ذكر معتر قابال وذكر بالضمير في قوله
 منه فالمراد منهم ما عقد واحد ولا شك أن الجمل يصح إيراد الوصية عليه فيصح استثنائه منها في صورة المصنف
 فتدبر (قوله ومن المسلم للذي) انما أورد هذه المسئلة لأن فيها نوع اشكال وهو أن الوصية أخت الميراث
 والميراث لا يثبت مع اختلاف الدين فقتضاء أن تكون الوصية كذلك وحاصل الجواب أن الوصية تشبه الميراث من
 حيث الثبوت بعد الموت ولا تشبهه من حيث انه يثبت جبراً فلا يكون النص الوارد فيه وارداً فيها وأيضاً فإن الارث
 طريقه طريق الولاية والوصية قليل مبتدأ ولهذا لا يراد الموصى له بالعيب ولا يصير مخروراً فيها اشتراط الوصى
 بخلاف الوارث وانما جازت من المسلم للذي لقوله تعالى لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم
 من دياركم أن تبرؤهم وتقطعوا اليهم أي تعطوهم قسطاً من أموالكم بقرالهم أو تعاهدوهم بالانقطاع
 وهو العدل وكذا وصية الذي لا يكفر جائزة لأنهم يعقد الذمة ساووا المسلمين في المعاملات فلما جاز التبرع من
 الجاهل حال الحياة فكذلك بعد الموت منغ بتصرف (قوله لا حربي في داره) ولو أجاز الوارث لا ينافيها كما الله
 الخ) ولأن الحربي في دار الحرب بمنزلة الميت في حقنا والوصية لا ميت باطله وقد نص محمد في الأصل صريحاً انها
 لا تجوز الوصية له ونقله صاحب المحيط وذكر بعضهم أن في السير الكبير ما يدل على الجواز قال جوى زاده بل
 المذكور فيه أن الوصية للحربي باطلة وصورته لو أوصى مسلم للحربي في داره لا يجوز الخ وأفاد أن البعض
 فهم الجواز من عبارة ذكرها السرخسي في شرح السير الكبير وهي لا بأس أن يصل الرجل المسلم المشرك تقريباً
 كان أو بعد انحارياً أو ذمياً واستدل عليه بأحاديث منها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث خمسمائة دينار إلى
 مكة حين فتحها وأمر بفتح ذلك إلى أبي سفيان بن حرب وصفوا بن أمية ليفرقها على فقراء أهل مكة فتقبل ذلك
 أبو سفيان وصفوا قال وفيه أخذ ولا صلح الرحمة محمودة عند كل عاقل وفي كل دين والاهداء إلى الغير من مكارم
 الاخلاق قال صلى الله عليه وسلم بعثت لأتكم مكارم الاخلاق ففرقنا أن ذلك حسن في حق المسلمين والمشركين
 جميعاً انتهى مختصراً وهذا في صلة الرحم لا في الوصية له وفرق بينهما ومن أراد مزيداً على ذلك فعليه بحاشية
 الشريعة لاني (قوله كما أفاده المباحث) لا حاجة إليه مع نصريح القوم به وفي الهندية الحربي المستأمن إذا أوصى
 للمسلم والذي يصح في الجملة غير أنه كان دخل معه وارثه في دار الاسلام فأوصى بأشياء من الثلث وقت
 ما زاده إلى الثالث على اجازة وارثه وان لم يكن له وارث أصلاً نص من جميع المال كما في المسلم والذي وكذلك
 اذا كان له وارث غير أنه في دار الحرب انتهى (قوله وقاته مباشرة) لقوله صلى الله عليه وسلم لا وصية للقاتل
 ولانه قصده الاستحجال بفعل محظور فوقع بالحرم من ماله وهو الوصية كالميراث - واه أوصى له قبل
 ثم قتله أو أوصى له بعد الجرح لاطلاق الحديث انتهى منغ (قوله لا نسبياً) كوضع الجرح غير ملكه (قوله كما مر)
 من أنه ليس يقتل - فبقي فلا يتناول النص (قوله الا باجازة ورثته) وقال أبو يوسف وزفر لا تجوز للقاتل
 ولو أجازها الورثة والخلاف في غير قتله عداً بعد اتمامه فهي ملقة اتفاقاً شريعة لولاية (قوله وأجازة المريض
 كاتبه وصية) فان كان مريضاً وهو بالغ ان يرى من ذلك المرض صحت اجازته وان مات منه فلو كان
 الموصى له وارثه لا تجوز اجازته الا أن يجيزه ورثته المريض بعد موته وان كان أجنبياً تجوز اجازته ويعتبر بذلك
 من الثلث أفاده المصنف (قوله ولو أجاز البعض الخ) فيه اجمال ويانه كما في الشلبي من الغاية أنه اذا أجاز بعض
 الورثة ولم يجز البعض ففي حق الذي أجاز كان كلهم أجازوا وفي حق الذي لم يجز كان كلهم لم يجزوا فاذا مات
 الرجل وترك ابنتين وأوصى لرجل بنصف ماله فان أجازت الورثة فالمال بينهما أربعاً للموصى له ربعان وهو النصف

لانه لا ولاية للاب على الجنين ولو الحية قلت
 وبه علم جواب حادثة التتوي وهي أنه ليس
 لأوصى ولو مختاراً التصرف فيما وقف للميت
 بل قالوا الخ لا يلي ولا يولى عليه (وصحت
 بالامة الاجلها) لما تقرر أن ~~الميت~~ ما صح
 أفراداً بالعمد صح استثنائه منه وما لا فلا
 (ومن المسلم للذي وبالعكس لا حربي
 في داره) قيد بداره لأن المستأمن كالذي حكم
 أفاده المباحث قلت وبه صريح الحدادي
 الزيلعي وغيرهما وسيجي متناهي وما لا
 لا يوارثه وقاته مباشرة) لا نسبياً كما
 (الا باجازة ورثته) لقوله عليه الصلاة
 السلام لا وصية لوارث الا أن يجيزها الورثة
 يعني عند وجود وارث آخر كما يفيد آخر
 الحديث وسنحقيقه (وهم كبار) عقلاء فلم تجز
 اجازة صغير ومجنون واجازة المريض كاتبه
 وصية ولو أجاز البعض ورد البعض جازة - لي
 المجزئ قد رحمة (أو يكون القاتل
 ميتاً أو مجنوناً)

فتجوز بلا اجازة لانها ليسا هـ لالة قوبة
لو اوصى زوجته اوصى له ولم يكن ثمة وارث
آخر تنوع الوصية ابن الكمال زاد في المحبة
فلو اوصت لزوجها بالنصف كان له الكل
قات واتقاد وابلز وجنين لان غيرهما
لا يحتاج الى الوصية لانه يرث الكل برز
اورحم وقد قدت نداء في الاقرار معزيا
لاشر نبلالية وفي فتاوى النوازل اوصى
لرجل بكل ماله ومات ولم يترك وارثا الا
امرأته فان لم تجز فلها السدس والباقي
للموصي له لان له الثلث بلا اجازة فيسقى
الثلثان فلها اربعة ما وهو سدس الكل
ولو كان مكانها زوج فان لم يجز فلها الثلث
والباقي للموصي له (ولامن صبي غير مجيز
أصلا) ولوفى رجوه الخير خلافا للشافعي
(وكذا) لا تصح (من مجز الا في تجهيزه وأمر
دفنه) فيجوز استحصانا وعليه تحمل اجازة
عمر رضي الله عنه لوصية يافع يعنى المراهق
(وان) وصية (مات بعد الامانة
أو اضافها اليه) كان أدركت فتاوى
لم يجز قصور ولايته فلا يملكه تجيزا أو تعليقا
كافي الطلاق بخلاف العبد كما أفاده بقوله
(ولامن عبد ومكاتب وان ترك) المكاتب
(وفاء) وقيل عندهما تصح في صورة ترك
ارفا درر (الا اذا اضافها) كل منهما
وعبارة الدرر اضافها (الى العتق) تصح
لزال المانع وهو حق المولى (ولامن معتقل
اللسان بالاشارة الا اذا امتدت عقلته حتى
صار له اشارة معهودة فهو كآخرس (وقدر
دتم ادسنة رقبيل اذا امتدت لونه جاز اقراره
بالاشارة والاشهاد عليه) وكان كآخرس
قالوا وعليه الفتوى درر وسيجي في مسائل
شع (وانما يصح قبولها بعد موته) لان أو ان
ثبوت حكمها بعد الموت (فبطل قبولها
وردها قبله) وانما تملك بالقبول (الا اذا مات
موصيه ثم هو بلا قبول فهو أي المال الموصى
به (لورثته) بلا قبول استحصانا كما تركه
لو اوصى للجنين يدخل في ملكه بلا قبول
استحصانا لعدم من يلي عليه ليقبل عنه كما
وله) أي للموصي (الرجوع عنها قبول

وربعان للابنين لكل واحد منهم ماريع المال وان لم يجز والثلثان للابنين لكل واحد منهما ثلث
المال ولو اجازوا احد ولم يجز لا يخرج في حق الذي اجاز كأنهما اجازا ويصلي له ربع المال وفي حق الذي لم يجز
أنهما لم يجزا في حق الثلث والمال والباقي يكون للموصي له فيجوز للمال اثني عشر سهم ما لاجتنابا الى الثلث
والربع فالربع للذي اجاز وهو ثلاثة أسهم والثلث للذي لم يجز وهو أربعة أسهم وبني خمسة فهي للموصي له
اتهي (قوله تجوز بلا اجازة) اتفاقا لما ذكره وقد قدما غير معتبر في الاستحصان انتهى شربلالية (قوله
أي سوى الموصي له القاتل) هذا عندهم ولا تجوز في قول أبي يوسف (قوله فلوا وصت لزوجها بالنصف)
أي ولا وارث لها غيره (قوله لا يحتاج الى الوصية) فلورقة في ملغاة لان جهة استحقاقه بالارث حيث
أقوى (قوله فلها السدس) وهو ربع الباقي لان الارث يعتبر من الباقي بعد اخراج الوصية (قوله فلها الثلث)
وهو نصف الباقي (قوله ولامن صبي غير مجيز) لانها تبرع كالهبة والصدقة وقوله غير مجز وتصحيح وصيته يؤدي
الى الزامه (قوله الا في تجهيزه وأمر دفنه) لكنه يراعى فيه المصلحة قال في الخلاصة عن الروضة لو اوصى بأن يكفن
بألف دينار يكفن يكفن وسطا ولو اوصى بأن يكفن في ثوبين لا يراعى شرائط الوصية ولو اوصى بأن يكفن في خمسة
اثواب أدسته يراعى شرائطه ولو اوصى بأن يكفن في مقبرة كذا بقرب فلان الزامه يراعى شرائطه ان لم يلزم
في التركة مؤنة الجمل ولو اوصى بأن يقبر مع فلان في قبر واحد لا يراعى شرطه انتهى شربلالية وكأنه لمخالفة السنة
والظاهر أن هذا في غير محال الضرورة كعسر والافلامان من مراعاة شرطه (قوله وعليه تحمل اجازة عمر الخ) قال
الحوى في شرحه وأجازة عمر رضي الله تعالى عنه وصية يافع حل على أنه بالغ وصي يافع والتره من الصبي أو كان
وصية في تجهيزه وذاجاز (قوله يعنى المراهق) تفسير يافع قال في التبيين وهو الذي راق الحلم في القاموس
ينفع الغلام راق العشرين كافي يافع وهو يافع لا موفع انتهى وهو هذا التفسير قاصر على البالغ وقد علمت المراد
بقوله وقيل عندهما الخ) هذا الخلاف فيما اذا اوصى بثلث ماله مثلا أو اوصى بعين من ماله فلا تصح اجماعا كما
انه يصح اجماعا اذا اضاف الوصية الى ما يملكه بعد العتق والدليل مذكور في المعاولات (قوله وعبارة الدرر الخ)
لا حاجة اليه بعد التأويل الذي ذكره لان المال واحد على انه في نسخة الدرر التي بيدي اضافة بالافراد (قوله
في) كآخرس) أي أصالة وفي الدرر اعلم ان ايماء الآخرس وكاتبه كالبان بخلاف معتقل اللسان في وصية
ونكاح وطلاق وشراء وقود والفرق أن الاشارة انما تقوم مقام العبارة اذا كانت معهودة وذلك في الآخرس
دون معتقل اللسان حتى لو امتدت الخ (قوله جاز اقراره) هو حيثنذ كآخرس في كل احكامه كما أفاده الموافق
في مسائل شع (قوله والاشهاد عليه) بالرفع عطفا على الاقرار أي جاز له ولغيره أن يشهد عليه ويلزمه جواز
تحمل الشهادة وأدائها للشهود (قوله وعليه الفتوى درر) ونحوه في الشربلالية عن البرهان (قوله وانما يصح
قبولها بعد موته) فان لم يقبل بعده فالوصية موقوفة على قبوله لا تصح يرفى ملكه حتى يقبل وهي خارجة عن
الموصي بموته ليست في ملك الوارث ولا في ملك الموصي له اتشاني (تنبيه) التصرفات المفيدة لاحكامها
كالا عتاق ونحوه اذا صدر من المريض مرض الموت وأجازها الوارث قبل الموت لا رواية فيه عن الاصحاب وقال
الامام علاء الدين في العتق اذا صدر كذلك لا يسمى العبد في شيء وذكر القاضي أن المريض اذا تصرف قبل الموت
فقالوا اجزنا كله ولم يعلموا التصرفات ما هي لم تجز الا اجازة وان علموا اجازت الا اجازة وبطل حكمهم سوى ملخصا
عن الحافظية (قوله وانما تملك بالقبول) دخول على المصنف (قوله فهو أي المال الموصى به لورثته) ويكون موته
كقبوله عند أتمنا الثلاثة وجعلوا ذلك بمنزلة البيع اذا كان فيه الخيار له المشتري دون البائع فبات المشتري
في الثلاثة أيام فان البيع يتم وتكون السلعة موروثة عن المشتري اتشاني عن الكرخي (قوله بلا قبول استحصانا)
والقياس أن تبطل الوصية لان أحد الايتدر على اثبات الملك لغير مبدون اختياره ووجه الاستحصان ما ذكرنا
(قوله بلا قبول استحصانا) لان الوصية تشبه الهبة وتشبه الميراث فليشبهها بالهبة يشترط القبول اذا أمكن
ولشبهها بالميراث يسقط اذا لم يمكن عملا بالشبهين (قوله لعدم من يلي عليه) الاوضح لعدم الولاية عليه (تنبيه)
تملك الوصية بالقبول بعد موت الموصي وان لم تقبل وان ردها ارتدت عند الجمهور وان كان الموصي له معسنا يمكن
قبوله بخلاف نحو النقر أو نحوني هاتم أو على مصلحة مسجد أو حج أو غزرا فاده الحوى (قوله بقول صريح)
رجعت عنها (قوله أو فعل بقطع حق المالا عن الغصب) لانه يستدل اسمه فصار عينا آخر غير الموصى به كما اذا

وهو أجنبي عنه وذكر ذلك الصدر الشهيد وغيره (قوله ان أسلم أو أعتق بعد ذلك) أي اقراره بالله والوصية
 قبل موت الموصي قهستاني مزيدا (قوله لقيام البنوة) قال في الدرر أما الهبة والوصية فلما مر أن المعتبر فيهما
 حال الموت وأما الاقرار فانه وان كان لازما بنفسه لكن بسبب الارث وهو البنوة قائم وقت الاقرار فيوهم
 تهمة الايثار فصار باعتبار التهمة ملحقا بالوصايا انتهى (قوله ومدة مقعد) هو العايز عن المشي لدا في رجله
 انتهى درر (قوله ومدة مقعد) الفيلج دايع مرض على نصف البدن فيمنعه عن الحس والحركة الارادية انتهى درر (قوله
 وأشل) هو الذي في يده ارتعاش وسرعة انتهى درر (قوله به علة السل) قال القهستاني أي الذي أصابه السل
 بالكسر وهو قرحة في الرئة يلزمها حي دقيسة انتهى (قوله ان طالت مدته سنة) قال في الدرر يعني أن هذه
 امراض من مدة في عرض له واحد منها أو تصرف في شيء من التبرعات ثم مات قبل تمام سنة مشقة على الفصول
 الاربعة كان المرض مرض الموت فيعتبر تصرفه من الثالث وان مات بعد تمامها لم يكن مرض الموت لانه اذا سلم
 في الفصول التي كل منها مظنة الهلاك صار المرض بمنزلة طبع من طبائعه وخرج صاحبه من احكام المرضى
 حتى لا يتغل بالتداوي انتهى ولم يعتبر في كلامه خوف الموت وقد اعتبره البرزقي فقد نقل المصنف عن البرزازية
 المريض الذي يكون تصرفه من الثلث من يكون ذافراش بأن لا يطبق القيام لحاجته وتجاوزة الصلاة فاعدا
 ويخاف عليه الموت ولو طال المرض وصار بحال لا يخاف عليه الموت كالفالج أو صار من مناسا وبابس الشق
 لا يكون حكم المرض الا اذا تغير حاله ومات من ذلك التغير فاعمل في حال التغير يكون من الثلث انتهى والظاهر
 أن قوله هكذا النالج الخ تصوير للمرض اذا حال ولم يخف منه الموت راسية ولم يخف منه الموت تعيينا
 بل يسانا لحال ذلك المرض عند طوئته رأيت الجوى في شرحه قال ان نطا ول ذلك فلم يخف منه الموت هذه
 له بحلة ^١ ائنا شيرة وقعت موضحة للجملة الشرطية ونقله عن المفتاح (قوله والاطل الخ) نص عبارة القهستاني
 والالم يكن واحد منهما بأن لم يطل موته بأن مات قبل سنة أو خيف موته بأن يزاد يوم ما فيوما انتهى وهذا هو
 التغير الذي قاله في البرزازية وهو يفيد أنه قيد آخر (قوله والمختار الخ) ذكر المصنف في شرحه أقوالا اخر من غير
 تصحيح (قوله قدم المرض) فان ثبت بالدليل القطعي قدم على الواجب وفي القهستاني فبدأ بالمرض حتى لا يؤول
 ثم حق الله تعالى ثم الواجب ثم النفل كما روى عنهم انتهى (قوله وان تساوت قوة) بأن يكون الكل فرائض حصرية
 تعالى أو حق العبد أو واجبات أو نوافل قهستاني (قوله اذا ضاق الثلث عنها) أي ولم تجز الورثة الجميع أو انخرت
 البعض وأعاد الجوى أنه يقدم الحج على الزكاة وفي رواية بالعكس وهما على الكفارات اذ فيها من الوعيد ما ليس
 فيها (قوله يده أبكذارة قتل) انما أقوى وأكثرت غليظا لشرط الاسلام في العتق عنها (قوله ثم يمين ثم ظهار) لأن
 كذارة ايمين تجب به تلك حرمة امم الله تعالى وكفارة لظهار بإيجاب جرمة على نفسه (قوله ثم اطار) فان الظهار
 ثبتت كذارته بالكتاب وكفارة الافطار بخبر الواحد (قوله ثم النذر) لانه بإيجاب العيد (قوله ثم الفطرة) لوجوبها
 اجماعا بخلاف الاضحية وفي شرح الجوى قال ان تقا في وفيه نظرا لانه خلاف المنصوص من الرواية لانه لا تقدم
 الفرائض بعضها على بعض وكذا الواجبات وكذا التطوع بل يبدأ بما بدأ به كائن عليه الكرخي والمعنى في تقديم
 الزكاة والحج على الكفارات ما ذكر من الوعيد ومثل ذلك لم يوجد في شيء من الكفارات أقول كما ذكر عن الكرخي
 التوسعية ذكر عن الطحاوي التفضل وما يوجد من الزينة في بعض الكفارات يصلح مقدماتها على ما لا يشق على
 تلك المزينة انتهى (قوله وقدم المشرع على الخراج) لعله لا شقاله على حق الله تعالى والعباد بخلاف الاخير فانه
 قام شرع على الثاني (قوله مذهب أبي حنيفة آخر أن حج النفل أفضل من الصدقة) وكان أولا يقول بعكس هذا حتى
 شاهد مشقة الحج فقال بما ذكر أي فيقدم على الصدقة في الوصية ويقال ما قاله الاتقاني وما قاله الجوى قد بر
 (قوله أي حجة الاسلام) بمسك الحاة المرة الواحدة وهو من الشواذ لأن القياس الفسخ جوى عن المفتاح
 عن المفتاح (قوله أجمع عنه راكبا الخ) أي الوارث أو الوصي قهستاني لان الواجب عليه أن يجمع من بلده فيجب
 عليه الاجتاج كما واجب وانما اشترط أن يكون راكبا لانه لا يلزمه أن يجمع ماشيا فوجب عليه الاجتاج على الوجه
 الذي لزمه جوى وانظر ما لو أوصى بجمع نفل فأجمع عنه ماشيا (قوله قهستاني معزى للتمقة) عبارته وفيه إيماء الى
 أنه ان دفع المال الى عبد يجمع باذن ولاه فقد صبح الا أنه لا يستحب للخل فيه والى أنه ان كان في المال المدفوع
 وفاء باركوب غشي واستبق بالتمقة لنفسه فهو مخالف ضامن للتمقة لانه لم يحصل نوابها له والى أنه لو أجمع من القرى

(ان أسلم أو أعتق بعد ذلك) اقيام البنوة وقت
 الاقرار فيوهم تهمة الايثار (وهبة مقعد
 ومدة مقعد) الفيلج دايع مرض على نصف البدن فيمنعه عن الحس والحركة الارادية انتهى درر (قوله
 وأشل) هو الذي في يده ارتعاش وسرعة انتهى درر (قوله به علة السل) قال القهستاني أي الذي أصابه السل
 بالكسر وهو قرحة في الرئة يلزمها حي دقيسة انتهى (قوله ان طالت مدته سنة) قال في الدرر يعني أن هذه
 امراض من مدة في عرض له واحد منها أو تصرف في شيء من التبرعات ثم مات قبل تمام سنة مشقة على الفصول
 الاربعة كان المرض مرض الموت فيعتبر تصرفه من الثالث وان مات بعد تمامها لم يكن مرض الموت لانه اذا سلم
 في الفصول التي كل منها مظنة الهلاك صار المرض بمنزلة طبع من طبائعه وخرج صاحبه من احكام المرضى
 حتى لا يتغل بالتداوي انتهى ولم يعتبر في كلامه خوف الموت وقد اعتبره البرزقي فقد نقل المصنف عن البرزازية
 المريض الذي يكون تصرفه من الثلث من يكون ذافراش بأن لا يطبق القيام لحاجته وتجاوزة الصلاة فاعدا
 ويخاف عليه الموت ولو طال المرض وصار بحال لا يخاف عليه الموت كالفالج أو صار من مناسا وبابس الشق
 لا يكون حكم المرض الا اذا تغير حاله ومات من ذلك التغير فاعمل في حال التغير يكون من الثلث انتهى والظاهر
 أن قوله هكذا النالج الخ تصوير للمرض اذا حال ولم يخف منه الموت راسية ولم يخف منه الموت تعيينا
 بل يسانا لحال ذلك المرض عند طوئته رأيت الجوى في شرحه قال ان نطا ول ذلك فلم يخف منه الموت هذه
 له بحلة ^١ ائنا شيرة وقعت موضحة للجملة الشرطية ونقله عن المفتاح (قوله والاطل الخ) نص عبارة القهستاني
 والالم يكن واحد منهما بأن لم يطل موته بأن مات قبل سنة أو خيف موته بأن يزاد يوم ما فيوما انتهى وهذا هو
 التغير الذي قاله في البرزازية وهو يفيد أنه قيد آخر (قوله والمختار الخ) ذكر المصنف في شرحه أقوالا اخر من غير
 تصحيح (قوله قدم المرض) فان ثبت بالدليل القطعي قدم على الواجب وفي القهستاني فبدأ بالمرض حتى لا يؤول
 ثم حق الله تعالى ثم الواجب ثم النفل كما روى عنهم انتهى (قوله وان تساوت قوة) بأن يكون الكل فرائض حصرية
 تعالى أو حق العبد أو واجبات أو نوافل قهستاني (قوله اذا ضاق الثلث عنها) أي ولم تجز الورثة الجميع أو انخرت
 البعض وأعاد الجوى أنه يقدم الحج على الزكاة وفي رواية بالعكس وهما على الكفارات اذ فيها من الوعيد ما ليس
 فيها (قوله يده أبكذارة قتل) انما أقوى وأكثرت غليظا لشرط الاسلام في العتق عنها (قوله ثم يمين ثم ظهار) لأن
 كذارة ايمين تجب به تلك حرمة امم الله تعالى وكفارة لظهار بإيجاب جرمة على نفسه (قوله ثم اطار) فان الظهار
 ثبتت كذارته بالكتاب وكفارة الافطار بخبر الواحد (قوله ثم النذر) لانه بإيجاب العيد (قوله ثم الفطرة) لوجوبها
 اجماعا بخلاف الاضحية وفي شرح الجوى قال ان تقا في وفيه نظرا لانه خلاف المنصوص من الرواية لانه لا تقدم
 الفرائض بعضها على بعض وكذا الواجبات وكذا التطوع بل يبدأ بما بدأ به كائن عليه الكرخي والمعنى في تقديم
 الزكاة والحج على الكفارات ما ذكر من الوعيد ومثل ذلك لم يوجد في شيء من الكفارات أقول كما ذكر عن الكرخي
 التوسعية ذكر عن الطحاوي التفضل وما يوجد من الزينة في بعض الكفارات يصلح مقدماتها على ما لا يشق على
 تلك المزينة انتهى (قوله وقدم المشرع على الخراج) لعله لا شقاله على حق الله تعالى والعباد بخلاف الاخير فانه
 قام شرع على الثاني (قوله مذهب أبي حنيفة آخر أن حج النفل أفضل من الصدقة) وكان أولا يقول بعكس هذا حتى
 شاهد مشقة الحج فقال بما ذكر أي فيقدم على الصدقة في الوصية ويقال ما قاله الاتقاني وما قاله الجوى قد بر
 (قوله أي حجة الاسلام) بمسك الحاة المرة الواحدة وهو من الشواذ لأن القياس الفسخ جوى عن المفتاح
 عن المفتاح (قوله أجمع عنه راكبا الخ) أي الوارث أو الوصي قهستاني لان الواجب عليه أن يجمع من بلده فيجب
 عليه الاجتاج كما واجب وانما اشترط أن يكون راكبا لانه لا يلزمه أن يجمع ماشيا فوجب عليه الاجتاج على الوجه
 الذي لزمه جوى وانظر ما لو أوصى بجمع نفل فأجمع عنه ماشيا (قوله قهستاني معزى للتمقة) عبارته وفيه إيماء الى
 أنه ان دفع المال الى عبد يجمع باذن ولاه فقد صبح الا أنه لا يستحب للخل فيه والى أنه ان كان في المال المدفوع
 وفاء باركوب غشي واستبق بالتمقة لنفسه فهو مخالف ضامن للتمقة لانه لم يحصل نوابها له والى أنه لو أجمع من القرى

التي هي قرية من بلد مع لانها في حكمه والى أنه ان لم تبلغ النفقة الى آخر ما ذكره فتأثم نقل عن النبي أنه ان
أوصى بمال أصبح عنه فان حسن الطريق والاصرف الى ما راء الفقهاء من وجوه البر انتهى (قوله وقال من
حيث مات) وروى أبو سليمان من حيث مات بلا خلاف كافي مع المستحق (قوله فن حيث تبلغ) أي بلا خلاف
فهو الثاني (قوله ومن لا وطن له الخ) ولو كان له أو طان حج عنه من أقربها حوى (قوله بطلت) الوصية لان العبد
المشتري بالكل مغاير لما اشترى بالثلث انتهى دور وتطيره يقال فيما بعد (قوله ان لم يقل ان مات من مرضي هذا)
فانه والمصلحة بمجالها تطل وصايا لعدم وجود الشرط (قوله بطلت) سواء مات في جنونه بعد تحقق الاطباء
أو في حال الافاقة (قوله في قول أبي حنيفة) الاقتصار عليه يدل على اعتناؤه (قوله كالأوصى بهذا التين لدواب
فلان) وجه عدم الصحة والله تعالى أعلم أن اللام للملك والدواب لا تملك فهي وصية بمجال وظاهر اعتبار اللفظ
من غير نظر قصد الموصي أنه لا يملك (قوله جاز) أي الى الثلث وانظر هل تبطل الوصية بموت مالكها والظاهر نعم
لعدم التمسك باليه والظاهر أن المراد الدواب الموجودة في ملكه بعد موت الموصي لما أن التملك به -
لا الموجود دون حال الوصية (قوله وله سكاها) أي سكنى ثلثه ولو اقتسموا الدار بها بآية من حيث الزمان يجوز أيضا
لان الحق لهم الا أن الثاني وهو ما ذكره بقوله أنه أن يقاسم الورثة أولى لانه أعدل هندية عن الكافي وهو الاقسام
بالسكنى (قوله ويفرز الثالث للوصية) أي فيسكنه وليس له أن يواجره كافي الهندي (قوله وعلى الموصي لهما) أي
مع الا على أحدهما عن الفقيه أبي جعفر في مثله الشاة والقطن أن السخ والحلج يكون على صاحب اللحم
والقطن (قوله أن يدرس الخ) الأولى زيادة ويجل والانيان بضمير الاثنين (قوله ونحوه) كصبر وحبال القناديل
وفنائها وفي البرازية الوصية للمسجد لا يجوز عند الثاني خلافا لمحمد ولو قال يتفق عليه جازا جماعا أو وصى بثلث
ماله للكعبة جازا ساكن مكة قال محمد أوصى بثلث ماله لبيت المقدس جاز على بيت المقدس وبصرف الى سراج
ونحو ذلك (قوله وهذا أيضا) أي من حيث ان ما جعل للمسجد يجوز صرفه الى ما ذكره ومحل فيما اذا لم يعين الواقف
مصرفه والاعمين (قوله على قناديل) أي شرائها وليس المراد زيت القناديل فإنه ذكره بعد (قوله في رمضان)
أعله انما خصه لزيادة ذلك فيه والافقر رمضان مثله وانظر هل ذلك مقيد بقدر الحاجة ثم رأيت في البرازية لو قال
ثلث مالي في سبيل الله فهو للفقراء فان أعطوا حاجتهم قطعا فهو جاز وفي التوازل لو صرف الى سراج المسجد
يجوز لكن الى سراج واحد في رمضان وغيره انتهى وهذا يستأنس به الى تعيين قدر الحاجة (قوله وفي الجنب) هذا
غير ما في المصنف فهو قول آخر (قوله لفقراء الكوفة) ومثله فقراء الحاج وفقراء مكة هندية قال ونحوه مروى
عن أبي يوسف (قوله ويكون كسبه) أي بعد اخراج نفقته منه الا أن تكون نفقته أوقف عليها شيئا ولو عدم
المسجد أو خرق فالتبادر من جعل كسبه للورثة أنه يكون لهم (قوله لان اصلاحه على السلطان) مقتضاه أن لا
نعبر به المساجد لان عمارتها ان لم يكن لها وقف في ذلك المال كالتقاطر ولو قال لان الوصية تنصرف الى المعارف
ومثله لا بعدد تراعى فالكان أولى والله تعالى أعلم (قوله ويجل لمن طال مقامه) ويستوى فيه الفقي والفقير من
(قوله وحل المصنف الاول) وهو القول بالبطالان (قوله بقية ثلاثة أيام) الظاهر أن بطلان الوصية ان لا يتقدم
بالثلاثة لانها معصية (قوله والثاني) وهو ما عن أبي جعفر (قوله أوصى بأن يصلي عليه فلان) وجه البطلان أنها
وصية فيما لا يملك وفلان يفعل تبرعها فان فعل والا فلا مطالبة عليه (قوله أو يحل بعد موته الخ) انما لم تصح
الكراهة النقل وفي البرازية لو حل الوصى بلا اذن الورثة بضم ما أتفق (قوله أو يكفن في ثوب كذا) أي نوحا أو لونا
لا مدد فان الظاهر أنها تصح ان لم تخرج الى حد الامراف أو التقدير وقد تقدم ما بعده فراجع قال في البرازية
لو قال في اكفن موق المسلمين جازا أوصى بأن يكفن بألف دينار يكفن بكفن وسط أوصى بأن يكفن في ثوبين
لا راي شرائط الوصية أوصى بأن يكفن في خمسة أو ستة براحي شرائطه لا تصح بدفن في قبة ولا بدفن كتب
معه الا أن يكون فيما شئ لا ينهمه أحد أو ضا دفين أن تدفن انتهى (قوله أو يضرب على قبره قبة) أي لا تصح
الكراهة (قوله ونصقته) أي قبيل الوصية بالخدمة حيث افاد أنه لا يكره تطييب القبور في الخمار والقول يبطالان
الوصية به يعني على القول بكراهته وكذا القول يبطالان الوصية بالقراءة متبني على الكراهة وعلى القول بعدم
جواز الابارة على الطاعات والفقهاء جوازها فمتبني جوازها ولو تعين المكان الذي عينه للقراءة (قوله فهي
باطلة) لان الاشياء كلها ماله تعالى فلا وجه للام الا على تقدير العبارة لظاهر (قوله لم يكن له الا لالف) زاد

وقال من حيث مات استصاها هداية ومجتهبي
وملتقى قلت ومفاده أن قوله قياس وعليه
المتمون فكان القياس هنا هو المقتضى فافهم
(ان بلغ نفقته ذلك والافق حيث تبلغ) ومن
لا وطن له فن حيث مات اجماعا (أوصى بأن
يشترى بكل ماله عبد فيعتق منه) عن الموصي
(ولم تجز الورثة بطلت كذا اذا أوصى بأن
يشترى له عبد بألف درهم وزاد الالف على
الثلث) وقال لا يشترى بكل الثلث في المثلثين
بجمع (مريض أوصى بوصايا ثم برى من مرضه
ذلك وعاش سنة ثم مرض فوصايا باقية
ان لم يقل ان مات من مرضي هذا فقد أوصيت
بكذا) كذا في الخاتمة (أوصى بوصية ثم جث
أن اطبق الجنون) حتى يبلغ سنة أشهر
(بطلت والا لا) وكذا لو أوصى ثم أخذ
بالوصي أو وصاها وصاها حتى مات بطلت
خاتمة (أوصى بأن يصار به من فلان أو بأن
يسقى منه الماء شهرا في الموسم أو في سبيل
الله فهو باطل) في قول أبي حنيفة رحمه الله
خاتمة (لو أوصى بهذا التين لدواب فلان)
فان الوصية باطلة ولو قال بثلث ماله لدواب
فلان جاز ولو أوصى بأن يتفق على فرس فلان
كل شهر كذا جاز ويطلق بيعها ولو أوصى
بسكنى داره لرجل ولا مال له سواها جاز
سكاها مادام حيا وليس للوارث بيع ثلثها
وقال أبو يوسف أنه ذلك وله أن يقام الورثة
أيضا ويفرز الثالث للوصية خاتمة (ولو أوصى
بقطعة لرجل وبجبه لا تخروا وصي بلم شاة
هينة لرجل ويجلها لا تخروا وصي بمحنة
في سبيلها لرجل وبالبئ لا تخربا زت الوصية
لها) وعلى الموصي ان يدرس ويبلغ
الشاة (أوصى بثلث ماله لبيت المقدس جاز
ذلك ويتفق في عمارة بيت المقدس وفي سراج
ونحوه) قالوا وهذا بقية جواز النفقة من
وقف المسجد على قناديل وسرجه وأن يشترى
بذلك الزيت والنفط طلاقا بدليل في رمضان
خاتمة وفي الجنب أوصى بثلث ماله للكعبة جاز
وبصرف الفقراء الكعبة لا غير وكذا للمسجد
والقدس وفي الوصية لفقراء الكوفة

ونزل المصنف عن السراج ما يخالفه فتنبه
 (وله) في الصورة الاولى (ثلاث ان اوصى مع
 ابنتين) ونصف مع ابن واحد ان اجاز ومثلهم
 البنات والاصل انه متى اوصى بمثل نصيب
 بعض الورثة بزيادة مثله على سهام الورثة مجتبي
 (ويجزأه) وهم من ماله فالبيان الى الورثة
 يقال لهم اطروا ما شئتم ثم التسوية بين الجزء
 والسهام مرقنا وما اصل الرواية فبذلك لانه
 وان قال سدس مالى ثم قال ثلثه لانه اجازوا
 (ثلاث) أى حقه الثلث فقط وان اجازت الورثة
 لدخول السدس في الثلث قد ما كان أو مؤخر
 أخذ بالمتيقن وبما يدفع سؤال صدر الشريعة
 واشكال ابن الكمال (وقد سدس مالى مكررا
 له سدس) لان المعرفة قد أعيدت معرفة
 (وبنات دراهمه أو غنمه أو ثيابه) متغايرة فلو
 مقسمة فكان دراهم (أو غنمه) ان ملك ثلثها فله
 جميع (ما بقي في الاولين) أى الدراهم والغنم
 ان خرج من ثلث باقى جميع أصناف ماله اخى
 جلي (وثلث الباقي في الآخرين) أى النسيئة
 والعبد وان خرج الباقي من ثلث كل المال
 (وكلا قول كل مقعد الجنس كمكبل وموزون)
 وثيابه مقسمة وضابطه ما يقسم جبرا
 وكلا أن كل مخزن الجنس وضابطه مالا يقسم
 جبرا (وبأنف وله دين) من جنس الالف
 (وهي فان خرج) الالف (من ثلث العين دفع
 اليه والا) يخرج (ثلث العين) يدفع له (وكلا
 خرج من الدين دفع اليه ثلثه حتى
 يسه في حقه) وهو الالف (وبنات زبد
 وعمر ودهو) أى عمرو (ميت زبد كله) أى كل
 الثلث والاصل أن الميت أو المردوم لا يستحق
 شيئا فلا يراحم فيه وصار (كألو أوصى زيد
 وبنات هذا اذا خرج المزاحم من الالف أما
 اذا خرج (المزاحم) بعد حصة الايجاب يخرج
 بمقتضى (ولا بد) لم لا يخرج كل الثلث لثبوت
 الشركة (كألو قال ثلث مالى لفلان وفلان بن
 عبد الله ان مات وهو فقير

(قوله ونزل المصنف عن السراج ما يخالفه) حيث قال ولو أوصى بمثل نصيب ابن لو كان أعطى ثلث المال لانه
 أوصى بمثل نصيب معدوم فلا بد أن يقتدر نصيب ذلك الابن سهما أيضا فقد أوصى به منهم من ثلاثة في الحاصل
 بخلاف الاول فانه أوصى بنصيب ابن لو كان ولم يقل بمثل نصيب كذا في السراج الوهاج انتهى حلي (قوله وله
 في الصورة الاولى ثلاث ان أوصى مع ابنتين) والقياس أن يكون له النصف عند اجازة الورثة لانه أوصى بمثل
 نصيب ابنته ونصيب كل واحد منهما النصف وجه الاول أنه قصد أن يجعل له مثل ابنته لأن يزيد نصيبه على نصيب
 ابنته وذلك بأن يجعل الموصى له كسابقين مع الابنتين (قوله ومثلهم البنات) أى ان أوصى بمثل نصيب بنته وله
 بنت واحدة فله النصف ان اجازت والا فالثلث ومع البنتين له الثلث كافي المنع ولو كان مع ثلاث بنات حل الثلث له
 أيضا باعتبار أن فرض البنتين الثلثان أو الربع والظاهر الثاني والامم يمكن له بمثل نصيب بنت انتهى حلي
 وبقرينة ما ذكره المؤلف عن المجتبي من الاصل (قوله ويجزأه أو سهم) مثلهما النصيب والنقص والبعض من
 المال أبو السعود والخطوط الشريفة (قوله فالبيان الى الورثة) لانه مجهول تناول القابل والكثير الوصية لا تمنع
 بالجهة والورثة قاعون مقام الموصى فكان اليهم سياسة من (قوله وأما أصل الرواية فبذلك لانه) فروى عن الامام
 أن السهم عبارة عن السدس وروى عنه أنه أخر السهام ولا يراحمه في السدس وفي شرح الوفاية السهم
 السدس في قول أبي حنيفة بناء على عرف بعض الناس وقال له مثل نصيب أحد الورثة ولا يراحمه في الثلث
 الا أن تجزأ الورثة انتهى (قوله أخذ بالمتيقن) هذه الإشارة الى جواب آخر قاله الاكل حاصله أن السدس
 يدخل في الثلث من حيث أنه يحمل أنه أراد بالنسبة زيادة السدس على الاول حتى يتم له الثلث ويحمل أنه أراد بها
 ايجاب ثلث على السدس فيجعل السدس داخل في الثلث لانه متيقن وحالا كلامه على ما علكه وهو الاصل
 بالثلاث انتهى وهو ممنوع ووجه المنع أن صاحب الحق وهو الوارث رضى بما يحمله كلام الموصى فأتجه
 أن يقال باجتماع الثلث مع السدس وامتناع ما كان غير متيقن لحق الورثة فبعد الرضا كيف يتكافى لامنع
 ذكره الشريفة لا ينفصل ثم هو عن قاضي زاده وعلى ما ذكره يتعد الحال في الاجازة وعدمها (قوله وبها) أى
 بقوله لدخول السدس في الثلث (قوله اندفع سؤال صدر الشريعة) حاصله أن قول الموصى له ثلث مالى ان كان
 اختيارا فكذب وان كان انشاء يجب أن يكون له نصف مال عند الاجازة ويقال مثله في قوله له سدس مالى وما حصل
 ما أشار اليه المؤلف من الجواب هو ما ذكره من لا خسر واتخاذ انشاء فيهما وانما يجب له النصف عند
 الاجازة لو كان النصف لدول اللفظ وليس كذلك فان السدس والثلث في كلامه شائع وضم الشائع الى الشائع
 لا يفيد ازديادا في المقدار بل يعين الاكثر مقدما أو مؤخر اوله هذا قال الجمهور في تعليقه لان الثلث متضمن السدس
 فان التضمن لا يتصور الا في الشائع وضم السدس الشائع الى الثلث الشائع لا يفيد زيادة في العدد فلا يتناول
 الاكثر من الثلث (قوله واشكال ابن الكمال) لم يستشكل ابن الكمال وانما ذكر سؤال صدر الشريعة الذي
 ذكرناه واجاب عنه بما أجاب عنه المؤلف (قوله لان المعرفة) وهو سدس فانه ذكره مرغا بالاضافة الى المال وسواء
 قاله ما في مجلس واحد أو في مجلسين أى والمعرفة اذا أعيدت معرفة كل الثاني عين الاول ولهذا قال ابن عباس
 رضى الله تعالى عنهما في قوله تعالى فان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا الى يغلب عسر يسرين أفاده الزبلي
 (قوله أو ثيابه متغايرة) كاهروى والمردوى (قوله فله جميع ما بقي في الاولين) لانه في الجنس الواحد يمكن جمع
 الحق الشائع لكل واحد في فرد الوصية مقدمة على الميراث لانه لما هاتى الواحد فصار كالأهram كما اذا أوصى
 بالدرهم الواحد وله ثلاثة دراهم فهناك اثنتان فله الدرهم الباقي بخلاف الاجناس المختلفة حيث لا يمكن الجمع
 فيها جبرافاته اذا تركها ميراثا وطلب بعض الورثة القسمة وأبى السابقون فان القاضي لا يجبرهم على القسمة فلذا
 لا يمكن تقديم الوصية على الميراث لانه اذا تم ذرا جمع تعذر التقديم لان فيه الجمع فيبقى الشكل مشترك بين الورثة
 والموصى له أن لا تافاهلك ذلك على الشركة وما يبق على غيرها أن لا تافاهلك على منى عن البنانية (قوله ما يقسم جبرا)
 أى بين المشتركين فيه (قوله فان خرج الالف من ثلث العين) بأن كان للموصى ثلاثة آلاف معدن (قوله
 وكلا خرج منى الخ) لان الموصى له شريك الوارث في الحقيقة لا ترى أنه لا يسلم له شئ حتى يسلم الورثة ضعفه
 وفي تخصيصه بالعين بخس في حق الورثة لان العين مزية على الدين ولان الدين ليس بمال مطلق ولهذا الوجه
 أنه لا مال له وله دين على الناس لم يثبت وانما يصير مالا عند الاستيفاء باعتبار تناول الوصية فباعتدال النظر

(فإن الموصي وفلان ابن عبد الله نفي كان
 افلان نصف الثلث) وكذا الوصية واحدة
 قبل الموصي وفروعه كثيرة (وأصله المعول
 عليه أنه متى دخل في الوصية ثم خرج فقد
 شرط لا يوجب الزيادة في حق الآخر ومتى
 لم يدخل في الوصية فقد أهله كان الكل
 لا آخر) ذكره الزيلعي (وقيل العبرة لوقت
 موت الموصي) والله يشير كلام الدرر نفا
 للسكان حيث قال أوله ولوليد بكر فمات ولده
 قبل موت الموصي إلى آخره لكن قول الزيلعي
 فمات ما إذا خرج المزمع بعد صحة الإيجاب
 إلى آخره صريح في اعتبار حالة الإيجاب
 وقيل فيه روايتان (ولو قال بين زيد وعمرو)
 وهو ميت (لزيد نصفه) لأن كلمة بين توجب
 التاميم - قى لو قال ثلثه بين زيد وسكت فله
 نصفه أيضا (وبثلثه وهو) أي الموصي (فقير)
 وقت وصيه (له ثلث ماله عند موته) سواء
 (اكتسبه بعد الوصية أو قبلها) لما تقر بأن
 الوصية إيجاب بعد الموت (إذا لم يكن الموصي
 به إلا أو فوعا عينا أما إذا وصى بعين أو نوع
 من ماله كثرت غنمه فهلك قبل موته بطلت)
 لتعلقها بالعين فتبطل بفواتها وإن اكتسب
 غيرها (ولو لم يكن له غنم عند الوصية
 فاستفادها) أي الغنم (ثم مات ميت)
 في الصحيح لأن تعلقها بالتنوع كعلقها بالمال
 (ولو قال له شاة من مالي وليس له غنم يعطى
 قيمة الشاة بخلاف) قوله (له شاة من غنمي ولا
 غنم له) يعني لا شاة له فأن تبطل وكذلك لو لم
 يصفها ماله ولا غنم له وقيل تصح (وكذا
 الحكم في كل نوع من أنواع المال كالبحر)
 والثوب ونحوهما (زيلعي) وبثلثه لانهات
 أولاده ومن ثلاث ولا فقراء والمساكين (هـ)
 أي أتهات الأولاد (ثلاثة أسهم من خمسة
 وسهم لافقراء وسهم للمساكين) وعند محمد
 يشتم أسبا عا لان أفضا الفقراء والمساكين جمع
 وأقله اثنان قلنا الالجنسية تبطل بالجنسية
 (وبثلثه لزيد وللمساكين لزيد نصفه وله - م
 نصفه) وعند محمد أثلاثا كما مر (ولو وصى
 بثلثه لزيد ولا فقراء والمساكين قسم أثلاثا)
 عند الامام وانصافا عند أبي يوسف واخا
 عند محمد اختيار (ولو وصى للمساكين كان
 له صفة إلى مسكين واحد)

بقصة كل واحد من العين والدين اثلاثا فيصار إليه (قوله افلان نصف الثلث) لان فلان بن عبد الله الذي
 اغتني دخل في الوصية إذا وجد الوصف وانما خرج لعارض عدمه (قوله وفروعه كثيرة) منها لو قال ثلث مالي
 لفلان ولعبد الله ان كان عبد الله في هذا البيت ولم يكن عبد الله في البيت كان لفلان نصف الثلث لان بطلان
 استحقاقه لفقد شرطه لا يوجب الزيادة في حق الآخر من غير هذا بخلاف ما لو قال لزيد ولبن في هذا البيت ولا أحد
 فيه فان زيد يستحق الثلث كما في الدرر والفرولان المعدوم لا يستحق مالا انتهى (قوله وقيل العبرة لوقت موت
 الموصي) أي فانه ان لم يكن مستحقا وقت الموت كان الثلث جميعه للآخر وان دخل في حال الوصية (قوله إلى
 آخره) تمامه أوله ولفقراء أوله أوله ائمة ومن ولده وفات شرطه عند موت الموصي فالثلث كله لزيد في هذه
 الصور لان المعدوم أو الميت لا يستحق شيئا فلا تثبت المزا حة لزيد فيصار كما إذا وصى لزيد والجد وانتهى ونحوه
 في الهندية عن محبط السر خسي (قوله فيما مر) أي في الأصل الذي ذكره المصنف (قوله إلى آخره) تمامه يخرج
 بحصته ولا يسلم للآخر كل الثلث لان الوصية صحت لهما وثبتت الشركة بينهما فبطلان حق أحدهما بعد ذلك
 لا يوجب زيادة في حق الآخر انتهى (قوله وهو فقير) الأولى حذفه لئلا يأتى الاطلاق الا في (قوله لما تقر
 أن الوصية إيجاب بعد الموت) قال في المنع لان الوصية عقد استخلاف فيضاف إلى ما بعد الموت ويثبت حكمه
 بعده فيشترط وجود المال عند الموت انتهى (قوله كتعلقها بالمال) في أن المعتبر الوجود عند الموت (قوله يعني
 لا شاة له) أفاد به أنه إذا كان له شاة واحدة تؤخذ في الوصية والظاهر أنه في وجوب قيمة الشاة يدفع الوارث قيمة
 شاة وسط (قوله فانها تبطل) وجه الفرق بين المسئلتين أنه في الأولى لما اضاف الشاة إلى المال علمنا أن مراده
 الوصية بمالية الشاة وما يتبعها فوجد في مطلق المال أما الثانية فانه لما اضافها إلى الغنم علمنا أن المراد به عين الشاة
 حيث جعلها جزئيا من الغنم (قوله وكذلك لو لم يصفها ماله ولا غنم له) أي فانها تبطل لان الصحيح اضافتها إلى المال
 وبدون الاضافة إلى المال تعتبر صورة الشاة ومعناها أي والحال أنه لا غنم له (قوله وقيل تصح) لانه لما ذكر الشاة
 وأبصر في ملكه شاة علم ان مراده المالية (قوله وأقله اثنان) أي في الميراث والوصية أخيه (سنة تبطل الجمعية)
 فأراد من تحققت فيه المسكنة والفقرة ويصدق كل واحد ولو كانا كرتين فجوابهما كما قال محمد ذكره في التبيين
 (تنبيه) هذه الوصية تكون لامهات اولاده اللاتي يمتن بموته واللاتي عتقن في حياته ان لم يكن له أمهات
 أولاد غيرهن فان كان له أمهات أولاد عتقن في حياته وأمهات أولاد يمتن بموته كانت الوصية للاتي يمتن
 بموته لان الاسم له في العرف واللاتي عتقن في حياته موالى لامهات الأولاد وانما تصرف اليهن الوصية عند
 عدم أولاد لادم ما يكون أولى منهن بهذا الاسم (قوله وانصافا عند أبي يوسف) لم يظن بوجهه وان اعتبر جعل
 الفقراء والمساكين واحدا فقد خالف أصله المتقدم وقد جرى كل من الامام ومحمد على ما تقدم من القاعدة
 السابقة (قوله لم يجز صرفه لواحد اثنا عشر) ظاهره انه يجوز صرفه إلى اثنين مع انه لم يعتبر جميع المشار إليه (قوله
 جاز عند أبي يوسف) والافضل الدفع اليهم وقال محمد لا يجوز كما في الخلاصة انتهى شربة لالبسة (قوله لتساوى
 نصيبهما) قال في التبيين لان الشركة للمساواة لغة ولهذا حمل قوله تعالى فهم شركاء في الثلث على المساواة
 وقد أمكن اثبات المساواة بين الكل لاستواء المالين (قوله لتساوى نصيبهما) فلا يمكن المساواة بين الكل
 فلهذا على مساواة الثالث مع كل واحد منهم بما يساهم له فيأخذ النصف من كل واحد من المالين (قوله لما
 ذكرنا) من امكان المساواة بينهم والشركة تضديها (قوله إلى الثلث استحسننا) وجهه أنه لم أن قصده تنصيبه
 على الورثة وقد أمكن تنصيبه قصده بطريق الوصية وقد يحتاج اليه من يعلم بأصل الحق عليه دون مقداره فيسمى
 في تفرغ ذمته انتهى تبين وفي المنع فأصل الحق دين ومقداره يثبت بطريق الوصية والقياس أن لا يصدق
 لان قرار بالجهول وان كان صحيحا لا يحكم به الا بالبيان وقوله تصدقوه مخالف للشرع لان المذعي لا يصدق
 الا بحجة فيتعذر جعله اقرارا مطلقا فلا يعتبر (قوله لانه خلاف الشرع) تعطيل لما استعبد من قوله بخلاف من أنه
 باطل (قوله وبصير وصية) لتفويضه إلى الوصي والمتبادر منه أنه وصية رأى الوصي الدفع أو لاقائه (قوله فان
 سبق منه دعوى) أي في حياة المقر (قوله فهو له) ويكون اقرارا منه بما ادعاه (قوله والا لا) ولا يلزم شي مطلقا لانه
 اخبار عن غير واقع وتأويل ادعى يتدعى خلاف المتبادر من اللفظ بخلاف الأولى فانه قد أثبت عليه دينا وفوض
 تقديره إلى الورثة (قوله وقيل لكل صدقوه فيما شئتم الخ) فاذا أقر كل فريق بشي ظهر أن في الشركة دين

وقال محمد لا شين على ما مر فلا يجوز صرف
ماله ساكن لا قل من اثنين عنده والطلاق
فيما اذا لم يشرك ساكن فلو اثار الجماعة وقال
ثالث مالي لهذه المساكن لم يجوز صرفه لواحد
اتما قالوا وصى لفقره بلغ فأعطى غيرهم جاز
عند أبي يوسف وعليه الفتوى خلاصة
ونزلة لانية (وبعثة لرجل وبعثة لا تصرف قال
لا تصرفك معهما له ثلث كل مائة
اتما وصى نصيبهم ما فامكت المساواة فلكل ثلثا
المائة (و) لو (بأربع مائة) مثلاً (وبعثة اثنين
لا تصرف قال لا تصرفك معهما له نصف
ما لكل منهما) لتفاوت نصيبهما فساوى كلا
منهما (وبثث ماله لرجل ثم قال لا تصرفك
أو أدخلت معه فالثالث بينهما) لما ذكرنا
(وان قال لورثته لفلان على دين فصدقه
فانه يصدق) وجواب (الى الثالث) استحصانا
(بخلاف) قوله (كل من ادعى على شيء
فأعطوه) لانه خلاف الشرع (الا أن يقول
ان رأى الوصى أن يعطيه فيجوز من الثلث
وبه بروصية ولو قال ما ادعى فلان من ثلث
فهو صادق فان سبق منه دعوى في شيء
معلوم فهو له والا لا يجزى (فان وصى بوصايا
مع ذلك) أى مع قوله لورثته لفلان على دين
فصدقه (عزل الثلث لأصحاب الوصايا
والنظار للورثة وقيل لكل) من أصحاب
الوصايا والورثة (صدقه فيما شئتم وما بقى
من الثلث فللوصايا) والدين ان كان مقدما
عمرى اما قين الا أنه مجهول وطريق تعيينه
ما ذكره فيؤخذ الورثة بشئ ما أقروا به
والوصى اهم ثلث ما أقروا به وما بقى فلهم
ويحلف كل على العلم لادعى الزيادة قلت بقى
لو كانت الوصايا دون الثلث هل يعزل الثلث
كاه أم بقدر الوصايا لم أره وبقي أيضا هل
يلزمهم أن يصدقه في أكثر من الثلث راجع
ابن الكمال به (ولا يجزى ووارثه أو قال له
نصف الوصية وبطل وصيته لا وارث والقاتل)
لانهم ما من أهل الوصية على ما مر ولذا تصح
بإجازة الوارث (بخلاف ما اذا أقربعين أو
دين لوارثه ولا يجزى) حيث (لا يصح في حق
الاجنبى أيضا)

في النعميين فيه فذا قرار كل في قدر حقه انتهى هندية وفي حاشية سرى الدين عن شرح الزيادات لقاضى خان
مانعه وان قال لفلان على دين فصدقه وأوصى لآخر ثلث ماله كان الثلث للموصى له بالثالث لان حقه ظاهر
معلوم وحق الآخر موهوم يتوقف ثبوته على الدعوى وعسى لا يدعى شيئا والحق المعلوم أقوى من الموهوم
فيبدأ بالأقوى ثم يقال للموصى له ان الموصى قد أقربين وأمر بالتصدق فلا بد أن يقر له بشئ فان أقر له بشئ
وصدقه الورثة في ذلك كان ثلث ذلك على الموصى له بالثلث والثلثان على الورثة لان الورثة لما أقر واصر الدين
شائعا في التركة وهو مقدم على الميراث والوصية فيؤخذ الدين منهم بحساب ما كان في أيديهم من التركة
وان كذبته الورثة فيما أقر وأقر والى بأقل من ذلك فما زاد على ما أقر به الورثة يكون على الموصى له لان اقراره حجة
عليه دون غيره فلا بد له من شيء من الوصية ما بقى شيء من الدين المتدعى والمثلة في وصايا الجامع الصغرى انتهى (قوله
ما ذكر) أى من تصديق الفريقين (قوله ويحلف كل على العلم) قال في التبيين وان ادعى اقره أكثر من ذلك
حلف كل فريق على العلم لانه تحلف على فعل الغير انتهى (قوله لم أره) اعلم أن عزل الثلث انما هو للموصى له به
لا له ولا مقر له كما قال صاحب الدرر حتى اعترض عليه عزى زاده بأن الصواب أن يقول بدل قوله لهما ماله وصى
له وأما إيراد الضمير المثنى ثم تفسيره بالمقر له والموصى له فخطأ في خطا انتهى وحيث كان العزل انما هو للموصى له
يتعين أن يقول له بقدر ما أوصى به وقياس ما ذكره في المسئلة السابقة أن ينظر الى ما بقى بيد الموصى له والى ما بقى بيد
الورثة فيكون ما صدقه فيه لازما على قدر الحاصل (قوله وهل يلزمهم أن يصدقه في أكثر من الثلث) هذا
إشارة الى اعتراض ذكر العلامة الزيلعى حيث قال قال العبد الضعيف الراجى عفوره الكريم هذا مشكل
من حيث ان الورثة كانوا يصدقون الى الثلث أى اذ لم يوص بوصايا ولا يلزمهم أن يصدقه في أكثر من الثلث
وهنا يلزمهم أن يصدقه في أكثر من الثلث لان أصحاب الوصايا يأخذون الذات على تقدير أن تكون الوصايا
تستغرق الذات كله ولم يبق في أيديهم من الثلث فوجب أن لا يلزمهم تصديقه ونقل ابن الكمال هذا الاشكال
بعينه بلفظ قبل هذا مشكل الى آخره ولم يجب عنه وأجاب العلامة المقدسى بأنه لما كان المقر له شبه
الوصية نظروا وجهه فخرجوا وشبهه الدين لتسميته اياه ديناً فهو دين في الصورة ووصية في المعنى فر وعى شبهه
الوصية حين لا وصية في صدقه الوارث الى الثلث وروى شبه الدين حين وجود الوصية لان التخصيص بعينه
مع ما دلل المفارقة فصدق فيما زاد على الثلث مع مراعاة جانب الورثة والموصى له حيث علق بنسبتهم
تعويلا على علمهم في ذلك واجتهادهم في تخليص ذمة صورتهم حوى وقد ذكر هذا الجواب بالمعنى اشرى لى
في حاشيته بقى أن يقال قوله وبقي أيضا ليس في كلامه تصويره وقال ابن الكمال وحقه أن يقول بقى أن الورثة
لا يلزمهم تصديق حيث كان الموصى به ثلث المال لانه في صورة عدم الوصية يجب عليهم التصديق الى الثلث
وقد خرج الثلث في صورة الوصية الى الموصى له (قوله راجع ابن الكمال به) أى بسببه وقد علمت أن ابن الكمال
لم يذكر الاشكال الزيلعى فقط وأجاب عنه قاضى زاده بجواب واحد كما قام سرى الدين وقاله الشربلى لى
في الحاشية ليس فيه أى في جواب قاضى زاده توجبه لما أذاعه من سقوط اشكال الزيلعى (قوله وبطل وصيته
لوارث والقاتل) أى عند عدم الإجازة (قوله لانهم ما من أهل الوصية) وانما تصح اهما أى عند عدم الإجازة
لما رضى بخلاف الوصية لى وميت حيث يكون كلها المعنى لان الميت ليس بأهل للوصية فلا يصلح من احيا (قوله
زيلعى) نذكر عبارته لاتصاها وكثرة فوائد هاونها بخلاف ما اذا أقربعين أو دين لوارثه ولا يجزى حيث
يصح في حق الاجنبى أيضا لان الوصية انشاء تصرف وهو عليك مبتدأ لهما والشركة تثبت حقا للمتلوك
فتصح في حق من يستحقه دون الآخر لان بطلان التملك لا حدهما لا يوجب بطلان التملك من الآخر
اما الاقرار فاجبار عن كائن وقد أخبر بوصف الشركة في الماضي ولا وجه الى اثباته بدون هذا الوصف لانه
خلاف ما أخبر به ولا الى اثبات هذا الوصف لانه يصير الوارث فيه شريكا لانه لو قبض الاجنبى شيئا كان
لوارث ان يشاركه فيه فيبطل في ذلك القدر ثم لا يزال يقبض الاجنبى شيئا ويشاركه الوارث فيه فيبطل حتى
لكل فلا يكون مفيدا في الانشاء حصصا أحدهما ممتازة عن الآخر بقائه وبطلان ما قال في النهاية قال القمى
هذا اذا تصادقا أما اذا أنكر الاجنبى شركة الوارث أو أنكر الوارث شركة الاجنبى فانه يصح اقراره في حصصه
الاجنبى عند محمد لان الوارث قد ييطان حقه وبطلان حق شريكه فيبطل في حقه ويثبت في نصيب الآخر

وعنده ما يطل في الكل لأن حق الوارث لم يتميز عن حق الاجنبي وانما اوجبه مشتركا بينهم ما في بطل كما ينال انتهى
 (قوله لكل منهم بثوب) أي عينه بوصفه (قوله فضاغ منها ثوب) أي بعد موت الموصي شلبي (قوله لجهة له
 المستحق) أي وجهه لجهة تمنع القضاة وصحة مقصود الموصي (قوله كوصيته لاحد هذين الرجلين) البطلان فيها
 مذهب الامام اه سرى الدين عن الجمع (قوله ويملوا) أي الورثة وهو من عطف المذهب على السبب (قوله
 فتعود صحيحة) يقتضي أنها باطلت وهذا عند الجود وهو ما يدل عليه قوله لزوال المانع وأما إذا لم يحصل جود
 فهي باقية على صحتها (قوله وهو الجود) أي جود الورثة (قوله لذي الجيد ثلثاه الخ) قال في الفرر والدرر أخذ
 ذو الجيد ثلثي الجيد وذو الردي ثلثي الردي وذو الوسط ثلث كل من الجيد والردي لأن التوزيع انما يقسمان بين
 الثلاثة على هذا الوجه وهو ان يأخذ كل واحد منهم ثلثي ثوب وانما تعين حق صاحب الجيد في الجيد اذا لا حق له
 في الردي يتيقن ويحتمل أن يكون حقه في الجيد منهم ما بأن يكون هو الجيد الا على وجه محتمل أن يكون حقه
 في الضائع بأن كان هو الجود فكان تنفيذ وصيته في محتمل أن يكون حقه أولى وانما تعين حق صاحب
 الردي في الردي اذا لا حق له في الجيد يتيقن ويحتمل أن يكون حقه في الردي منهم ما بأن يكون هو الردي
 الا على وجه محتمل أن يكون حقه في الضائع بأن كان هو الردي فكان تنفيذ وصيته في محتمل أن يكون حقه
 أولى وانما تعين حق الاخر في ثلث كل واحد منهم ما فقد تعين حقه في ذلك نشر ودة انتهى فقول المؤلف لذي الجيد بدأ
 الردي له بالجيد ثلثاه أي ثلثا الجيد من التوزيع وكذا يقال فيما بعده ففيه شبه استخدام (قوله فهو له وصي له)
 عنده ما وعنده محمد بن نصف للموصي له وان وقع في نصيب الاخر فله مثل ذرع نصف البيت لما أنه أوصى
 بهما بنصف فلهما فيه بالقسم لانه يقصد الايصاء بما يقع الاتفاغ به على وجه الكمال ظاهر او ذلك يكون
 بالقسم لأن الاتفاغ بالاشاع فاصرو قد استقر ملكه في جميع البيت اذا وقع في نصيبه فتنتهذ الوصية فتنته
 واذا وقع في نصيب الاخر فنتهذ في قدر ذرعان البيت جميعه من الذي وقع في نصيب الموصي لانه عرضه ومراة
 من ذرعان البيت تقدره غير انما فانه تعين البيت اذا وقع في نصيب الموصي نظرا لجهة التملك او نقول انه أراد
 التقدير على اعتبار وقوعه في حظ شريكه والتمليك على اعتبار وقوعه في حظه ولا يبعد أن يكون الكلام
 الواحد له جثمان باعتبارين (قوله بوجوب القسمة) الظاهر أن ذلك بعد موت الموصي وقبول الموصي له
 اما في حياته او قبل قبول الموصي له فلا وجوب لعدم تحقق ملك الموصي له ونصير المصنف بمقسمة الموصي
 وقسمة ورثته وأما ما في صدر الشريعة فقاصر على قسمة الوارث ولم يبين حكم البناء هل به تبرأ القسمة ويعطى
 من الذرعان ما يساو بهما أولا يعتبر أصلا وهو المتبادر من قوله أو التقدير الخ (قوله أي مثل الوصية في الحكم
 المذكور) قال في الكافي والاصح أنه على الاتفاق والفرق لمحمد أن الاقرار بملك الغير صحيح حتى لو ملكه بعد أمر
 بالتسليم الى المقر له أما الوصية بملك الغير فلا تصح حتى لو ملكه ثم مات لانصع وصيته ولا تنفذ انتهى شريفة لامية
 (قوله وبالف عين) لم يبين فهو هو وما اذا كان غير معين أو لم يكن عنده وقد يقال انما باطله للجهة له والعدم
 شرط الوصية وهي أن تكون من ملكه ويحترق وقد يقال انها وصية صحيحة تخرج من الثلث وهو الظاهر (قوله
 بعد موت الموصي) أما قبله فهي هبة من كل وجه فيما يظهر (قوله فلا رجوع) فيه أنها حيث كانت تبرعاً فثبت له
 الرجوع بالقضاء والرضا وفي الدرر فان دفعه اليه جزوله أن يمنع لانه تبرع بمال الغير فيستوقف على اجازته فاذا
 أجاز كان تبرعاً عامنه أيضاً فله أن يمنع التسليم لانه لم يتم بعد فأنشبه الهبة قبل التسليم انتهى وظاهر قوله لانه لم يتم
 بعد يؤيد ما نقله المؤلف عن شرح التكملة (قوله لما تقر بأن الجاز له بملكه من قبل الموصي) قال في الدرر لأن
 الوصية في تخرج بها صحيحة لصادقها ملك نفسه والامتناع لحق الورثة فاذا أجازوها سقطت عنهم فتعذر من جهة
 الموصي (قوله بعد القسمة) الظاهر أنه قبل القسمة كذلك ثم يطلب المقر بالقسمة وبانخراج ثلث ما في يده (قوله
 لانصفه استهنا) والقياس أن يأخذ بنصف ما يده وهو قول زرارة لان اقراره بالثلث تضمن مساواته
 والتسوية في النصف لبقوله لانصف كما اذا أقر أحدهما بأخ ثالثهما (قوله وثلث ما مع أخيه) أي فيقبل
 اقاربه في حق نفسه لولايتة عليها ولا تقبل في حق أخيه لعدم الولاية عليه فيه طبعه ثلث ما في يده ومثل ما ذكر
 لو كانت الورثة ثلاثة فأخذ كل نصيبه ثم أقر أحدهم أن أباه أوصى بالثلث لفلان وجهه اذا أخر ان فانه بطله

لانه اقراره بعد سابق بينهما فاذا الغايه انما
 باقية ضرورية قبل هذا اذا تصادف فان أنكر
 أحدهما شركة الآخر مع اقراره في حصة
 الاجنبي عند محمد وعندهما بطل في الكل
 لما قلنا زيلبي (ولو) أوصى بثياب متفاوتة
 جيد ووسط وردي (لثلاثة) أنفس لكل منهم
 بثوب (فلساع) منها (ثوب ولم يدر) أي هو
 (والوارث يقول لكل) منهم (هات حقك
 بطلت) الوصية لجهة المستحق كوصيته
 لاحد هذين الرجلين (الآن) يسامحوا
 و(يسامحوا ما بقي منها) فتعود صحيحة لزوال
 المانع وهو الجود فتقسم (لذي الجيد ثلثاه
 ولذي الردي ثلثاه ولذي الوسط ثلث كل
 واحد منهم ما) لأن التقوية بقدر الامكان
 (ولو أوصى أحد الشر يكتفي) بيت معين
 من داره بتركة وقسم ووقع في حقه فهو
 لا يجرى له والا يقع في حظ (فله مثل
 ذرعه) صرح صدر الشريعة وغيره بوجود
 القسمة ولو قال قسم فان وقع الى آخره كان
 أولى (والاقرار ببيت معين من داره بتركة
 مثله) أي مثل الوصية في الحكم المذكور
 (ويأت عين) أي معين بأن كانت ودية عند
 الموصي (من مثل آخر فاجاز برب المال)
 الوصية (بعد موت الموصي ودفعه) اليه
 (صعوله المنع بعد الاجازة) لأن اجازته تبرع
 فله أن يمنع من التمسك وأما بعد الدفع فلا
 رجوع له شرح التكملة (بخلاف ما اذا أوصى
 بالزيادة الى الثلث أو لفلان أو لوارثه فاجازتها
 الورثة) حيث لا يكون لهم المنع بعد الاجازة
 بل يجبرون على التسليم لما تقر بأن الجاز له
 بملكه من قبل الموصي عندنا وعند الشافعي
 من قبل الجيز (ولو أقر أحدهما بالثلث) من يده
 القسمة بوصية أبيه (بالثلث) صرح (اقراره
 في ثلث نصيبه) لانصفه انصفاً فالا لانه أقره
 بثلث شائع في كل التركة وهي مائة فممكن
 مقرا بثلث مائة وبثلث مائة أخيه بخلاف
 ما لو أقر أحدهما بدين على أبيه ما

ثلاث ما يبداه استعسانا هندية (قوله حيث يلزمه كله) فباخذ جميع ما في يد المقتري حتى يستوفي دينه ولا شيء للمقتري
 أن لم يفضل منه شيء من (قوله لتقدم الدين على الميراث) أي وقد أقر ذلك الوارث بتقديمه عليه ولا كذلك الوصية
 لأن الموصي له شريك للورثة فلا يأخذ شيئا إلا إذا سلم للوارث ضعفه من (قوله وبأمة) أي لو أوصى بأمة
 (قوله وكلاهما يخرجان من الثلث) أي ثلث المال باعتبار قيمتهما (قوله ولا يخرجان إذا أخذ الثلث منهما ثم منه)
 صورتهما رجل له ستمائة درهم وأمة تساوي ثلاثمائة درهم فأوصى لرجل بالأمة ثم مات فولدت الأمانة ولدا
 يساوي ثلاثمائة قبل القسمة حتى صار ماله ألفا ومائتين فثلث المال أربعة مائة فعند الامام رحمه الله تعالى
 للموصي له الأم وثلث الولد وعند هـ ماثلنا كل منهما لأن الولد دخل في الوصية به حال إيصانه ولا يخرج
 عن الوصية بالانفصال وله أن الأم أصل والولد تبع والتبع لا يراحم الأصل فلونفذنا الوصية فيهما اتفق
 الوصية في بعض الأصل وذلك لا يجوز (قوله وكذا الولد بعد القبول وقبل القسمة على ما ذكره القدروري) فلا يصير
 موصى به ولا يعتبر خروجه من الثلث وكان للموصي له من جميع المال كما لو ولدت بعد القسمة ومشايعنا قالوا يصير
 موصى به يعتبر خروجه من الثلث كما لو ولدت قبل القبول هندية (قوله فللورثة) فلم يدخل تحت الوصية وبقي على
 حكم ملك الميت هندية (قوله والكسب كالولد فيما ذكر) قال في الهندية والزيادة الحادثة من الموصى به كالولد
 والغلة والكسب والأرض بعد موت الموصى قبل قبول الموصي له الوصية هل يصير موصى به لم يذكر محمد رحمه
 الله تعالى وذكر القدروري أنه لا يصير موصى بها حتى كانت للموصي له من جميع المال كما لو حدثت بعد القسمة
 وقال مشايخنا يصير موصى به حتى يتم خروجه من الثلث هذا في محيط السرخسي انتهى والله تعالى أعلم
 وأستغفر الله العظيم

• (باب العتق في المرض) •

كان الاعتاق في المرض في معنى الوصية لوقوعه تبرعا في زمان تعلق حق الورثة ذكره في كتاب الوصايا ولكن
 نخره عما هو صريح في الوصية لكون الصريح هو الأصل في الدلالة انتهى اتفاقنا (قوله في الحال) أي حال
 صدوره (قوله والافق ثلثه) لتعلق حق الورثة بماله فصار محجورا عليه في حق الزائد على الثلث (قوله والمراد)
 أي من التصرف المنجز الذي ينفذ من الثلث حالة المرض (قوله حتى ان الاقرار) محترز الانشاء فان الاقرار
 تصرف اخباري (قوله والتكاح الخ) محترز قوله ويكون فيه معنى التبرع فان التكاح تصرف انشائي لكن ليس
 فيه معنى التبرع (قوله ومرض صحته) الاولى تقديم هذه الجملة قبل قوله والمضاف الى موته الخ لان المضاف الى
 الموت لا فرق فيه بين المرض والصحة (قوله كالصحة) لان حق الورثة والغرماء لا يتعلق بماله الا في مرض موته
 وبالبشرى ان لا يصير مرض الموت زيلعي (قوله وفي المرض المعتبر) بجز المعتبر بصفة للمرض أي المعتبر بكونه
 التصرف الانشائي من الثلث وهو متعلق بمحذوف تقديره والحق في المرض المعتبر هو المبيع اصلاته فاعدا وقد
 قدم الكلام على هذا أول كتاب الوصايا بأبسط مما هنا (قوله ومحاباته) صورته أن يبيع ما يباي وي مائة بخمسين
 أو يشتري ما يباي بخمسين بمائة فالرأى على قيمة المثل في الشراء والمبايعة في البيع محاباة اهـ سرى الدين وهي
 في اللغة كما في المصباح من حباة محاباة ما خرد من حبوته اذا أعطيته وحبوت الرجل حباة مثل كتاب
 أعطيته الشيء من غير عرض انتهى (قوله وهبته) أي اذا اتصل بها القبض قبل موته أما اذا مات ولم تقبض
 قبطل الوصية لان هبة المريض هبة حقيقة وان كانت وصية حكما كما صرح به قاضيان وغيره انتهى مكي
 (قوله وضمانه) هو أعم من الكفالة فان منه ما لا يكون كذالة بأن قال أجنبي خالع امرأتك على ألف على اني
 ضامن أو قال ببع هذا بألف على اني ضامن لك خمسمائة من الثمن سوى الألف فان بدل الخلع يكون على الأجنبي
 لا على المرأة وانما مائة على الضامن دون المشتري أبو السعود عن العناية (قوله حكمكم وصية) شبهت
 بالوصية ولم تكن وصية لان الوصية ايجاب بعد الموت وهذه التصرفات منجزة في الحال لكن لما كانت في المرض
 صارت حكمها تعلق حق الورثة انتهى شر بلاية (تبني) المحاباة تقع في الاجارة والاستجار والمهر والشراء
 والبيع والابراء والصدقة مثل ما ذكر قهستاني (قوله قدمنا الخ) عبارته في الوقت وبطل وقف رهن معسر
 ومريض مديون بمحيط بخلاف صحيح لوقبل الجرائي ولو أعتقه مديونا صح وسعى على الظاهر (قوله ويراحم
 أصحاب الوصايا في الضرب) أي المبداء المعلق والمحابي والاهوب له والقيم والمضمون له يضرب في الثلث مع

حيث يلزمه كله لتقدم الدين على الميراث
 (وبأمة فولدت بعد موت الموصي ولدا
 وكلاهما يخرجان من الثلث فهما للموصي له
 والا) يخرجان (أخذ الثلث منها ثم منه) لان
 التبعية لا يراحم الأصل وقالوا يأخذ منهما على
 السواء هذا اذا ولدت قبل القسمة وقبل
 الموصي له فلو بعد هـ ماثلنا كل منهما لانه
 ثلثا ما ذكره القدروري ولو قبل موت الموصي
 فللورثة والكسب كالولد فيما ذكر

• (باب العتق في المرض) •

يعتبر حال العتق في تصرف منجزكم هو الذي
 أوجب حكمه في الحال (فان جاز في الصحة
 في كل ماله والافق ثلثه) والمراد التصرف
 الذي هو انشاء ويكون فيه معنى التبرع
 ان الاقرار بالدين في المرض ينفذ من كل المال
 والتكاح فيه ينفذ بقدره مماثل من كل المال
 (والمضاف الى موته) وهو ما أوجب حكمه
 بعد موته كانت مرتبة موقا وهذا الزيد
 بعد موق (من الثلث وان كان في الصحة)
 ومرض صحته كالصحة والمقعد والمفلوج
 والمسلول اذا انطاول ولم يقعد في الفراش
 كالمجبر مجتبي ثم مرض حتى انطاول سنة وفي
 المرض المعتبر المبيع اصلاته فاعدا (اعتاقه
 ومحاباته وهبته ووقفه وضمانه) كل ذلك
 حكمه حكمكم (وصية فاعتبر من الثلث)
 كما قدمنا في الوقت أن وقف المريض المديون
 بمحيط باطل فالجفت والجور (ويراحم أصحاب
 الوصايا في الضرب ولم يبع) العبد (أن اجير)
 عتقه لان المانع لهم فيه قطعا بالاجارة

(فان حابي غزير) وضاق الثالث عنهما (فهى)
 أى المحاباة (أحق وبكس) بأن حروبى
 (استويا) وقالوا عنه أولى فيهما (ووصيته بأن
 يعق عنه بهذه المائة عبد لا تنفذ الوصية
 بما بقى ان هلك درهم) لان القرية تنفذ
 بتفاوت قيمة العبد (بخلاف الحج) وقالوا
 هم سواء (وتبطل الوصية بعق عبده) بأن
 أوصى بأن يعق الورثة عبده بعد موته (ان
 جنى بعد موته فدفع) بالجناية كما لو بيع عبده
 بالدين (وان فدى) الورثة العبد (لا تبطل
 وكان الفداء في أموالهم بالتزامهم) ولو أوصى
 (بنائه) أى ثلث ماله (بكر وترك عبدا) فأفتر
 كل من الوارث وبكر أن الميت أعتق هذا العبد
 (فادعى بكر عتقه في الصحة) لينفذ من كل
 حلال (و) ادعى (الوارث) عتقه (في المرض)
 لينفذ من الثالث ويقدم على بكر (فالقول
 لا يثبت مع العين) لانه ينكر استحقاق بكر (ولا
 ينكره) كذا في نسخ المتن والشرح قلت
 سواء بكر لانه المذكور أو لانه لا يراد
 القوم منكر الزيد فغير المصنف أو لانه
 ثانيا والله أعلم (الا أن يفضل من ثلثه شئ) من
 قيمة العبد (أو تقوم حجة على دعواه) فان
 الموصى له خصم لانه يثبت حقه وكذا العبد
 (ولو ادعى رجل ديناً على الميت) ادعى
 (العبد عتق في الصحة ولا مال له غيره فصدقهما
 الوارث) أى في قيمته ويدفع الى القريم
 وقالوا لا يثبت ولا يثبت في شئ وعلى هذا الخلاف
 لو ترك ابنا وألف درهم فادعاه رجل ديناً وآخر
 وديعة وصدقهما الابن فالألف بينهما ان صدق
 عنده وقالوا الوديعة أقوى قلت وعكس في
 الهداية يقال عنده الوديعة أقوى وعندهما
 سواء والاصح ما ذكرنا في الكافي وقامه في
 الشريعة لا يثبت
 • (باب الوصية للأقارب وغيرهم)
 (جاره من أصوله) وقالوا من يسكن في محلة
 ويجهلهم مسجد المحلة

أصحاب الوصايا فان وثق بالجميع والاختصاص وبقية ويعتبر في القصة قدر المال كل من الثالث هذا ما ظهر لي
 في المزاج (قوله فان حابي غزير) صورة الاولى باع عبد قيمته مائتان بمائة ثم أعتق عبد قيمته مائة ولا مال له
 وأما بصرف الثالث الى المحاباة ويسمى العبد في كل قيمة وصورة الثانية أعتق العبد الذى قيمته مائة ثم باع
 العبد الذى قيمته مائتان بمائة يقسم الثلث وهو المائة بينهما نصفين فالعبد المعتق يعق عنه مائة وبما نوى في نصف
 قيمته وصاحب المحاباة يأخذ العبد الاخر بمائة وخمسين انتهى دور (قوله وقالوا عنه أولى فيهما) اذا لا يطبق
 الفسخ وللإمام أن المحاباة أقوى من العتق لانها تثبت في ضمن المعاصرة فكانت تبرعاً عاماً لا صيغة ولا عتاق
 تبرع صيغة ومعنى فاذا وجدت المحاباة أو لا دفعت الاضغف واذا وجد العتق أو لا وثبت وهو لا يحفل الدفع كان
 من ضرورته المزاج (قوله بمائة) أشار باسم الإشارة الى انه مائة فلو لم تكن معينة اعتبرت المائة
 من الثلث فان لم يخرج المائة من الثلث بطلت (قوله وقالوا هم سواء) لان العتق حق الله تعالى حتى تقبل فيه
 الشهادة من غير دعوى فلم يتبدل المستحق فيه فكان كالحج وله أن وصيته بالعق لعبد يشترى بمائة من ماله فاذا
 نفذت فعين يشترى بأقل من المائة كان تنفيذاً في غير الموصى له وذلك لا يجوز بخلاف الوصية بالحج لانها قريبة
 محضة هي حق الله تعالى والمستحق لم يتبدل بخلاف العتق فانه حق العبد حتى لا تقبل فيه الشهادة من غير
 دعوى فاختلاف المستحق وهذا بناء عنده على أن عتق العبد حقه وعندهما حق الله تعالى (قوله ان جنى بعد
 موته فدفع) لان الدفع قد صح لان حق ولى الجناية قد قدم على حق الموصى فكذلك اهل حق الموصى له وهو العبد
 نفسه لانه يتلقى الملك من جهة الموصى وذلك الموصى باق الى أن يدفع وبه يزول ملكه فاذا خرج به عن ملكه
 بطلت الوصية (قوله لا تبطل) لان العبد طهر عن الجناية فكان له لم يجز (قوله لينفذ من كل المال) أى ويكون له
 ثلث ما بقى بعد اخراج العبد (قوله ويدفع على بكر) لان العتق في المرض قد قدم على ثلث المال انتهى مخ (قوله مع
 العين) فيصنف بالله ما عتقه في الصحة وأعتقه في المرض شأني عن قارئ الهداية (قوله لانه ينكر استحقاق بكر)
 أى ثلث المال غير العبد ولان العتق حادث والحادث تضاف الى أقرب الاوقات (قوله ولا شئ يزيد) قيل عليه
 انه قد قرياً أن المعتق في المرض يراحم أصحاب الوصايا (قوله من قيمة العبد) لو قال على قيمة العبد لكان أولى
 والحقا قلنا أولى لا مكان حمل من على ١٠٠ لالا خفش والكوفيون في قوله تعالى ونصرفاه من القوم أى عليهم
 انتهى مكي وفي المخ الا أن يكون ثلث المال زائداً على قيمة العبد فتصدق الوصية يزيد فيما زاد على القيمة انتهى (قوله
 لانه يثبت حقه) وهو ثلث المال (قوله وكذا العبد) أى خصم أماً عند الامام فظاهر لان العتق حق العبد
 على ما عرف من مذهبه فيكون خصماً في لاثبات حقه وأما عند ما فلا لان العتق فيه حق العبد وان كان حق
 الله تعالى في نفسه يكون بذلك خصماً (قوله وادعى العبد عتق في الصحة) أى ولم يثبت له أما اذا أثبت قدّم على الدائر
 (قوله وقالوا لا يثبت ولا يثبت في شئ) من الدين لان الدين والعتق في الصحة ظهرا معا يصدق الوارث في السلام
 واحد فكانهما واقعا معا والعتر في الصحة لا يوجب السعاية له وان الاقرار بالدين أقوى ولهذا يعتبر من كل
 المال في جميع الاحوال وهو ايسر بوصية من المرض بخلاف الاقرار بالعتق في المرض فانه بمنزلة الوصية حتى
 اعتبر من الثلث والا قوى لا يدفع بالادنى ومقتضاه أن يبطل العتق أصله لانه بعد الوقوع لا يحتمل الانتفاض
 فتدفعه معنى بايجاب السعاية (قوله وعلى هذا الخلاف) كذا وقع غيره ولا وجه له لان الخلاف في الاخير
 على خلافه في الاولى فليست اتم (قوله فالألف بينهما نصفان عنده) لانه لم تظهر الوديعة الا والدين ظاهر معها
 لخصاصان (قوله وقالوا الوديعة أقوى) لانها تثبت في عين المال والدين يثبت في الذمة أو لا يتم نقل الى العين
 فكانت أسبق فكانت صاحبها أحق كما لو كان المورث حياً فصدقه ما قلنا ان الاقرار من الوارث بالدين يتناول
 التركة لا الذمة فقد وقع في العين (قوله ونعمامة في الشريعة لا يثبت) ذكر فيها عن الاتراى مانصه جعل صاحب
 الهداية الوديعة أقوى عند أبي حنيفة وجعل الدين والوديعة سواء عند صاحبيه والكبار قبل صاحب الهداية
 ذكر والخلاف على عكس هذا والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

• (باب الوصية للأقارب وغيرهم) •

من الأهل والاصهار والاختان ونحو ذلك انما اخرج هذا الباب عما تقدم لان هذا الباب في ذكر احكام الوصية
 اقوم مخصوصين وفيما تقدم ذكر احكامها على وجه العموم والخصوص يتلو العموم أبداً مخ (قوله جاره

وهو استعسان وقال الشافعي الجار الى اربعين دارا من كل جانب (وصهره كل ذي رحم محرم من عرسه) كآبائهم وأعمامهم وأخوالهم وأخواتهم وأغبرهم (بشرط موته وهي منكوحته أو معتدته من زوجتي) فلو من باتن لا يستحقها وان ورثت منه قال الحلواني هذا في عرفهم وأما في عرفنا فيختص بأبويها عناية وشبهها وأقره القهوتي في قلت ~~لكن~~ حرم في البرهان وغيره بالاول وأقره في الشريعة لاية ثم نقل عن العيني ان قول الهداية وغيرها أنه صلى الله عليه وسلم لما تزوج صفية سوا به جورية بنت الحارث قلت فلهذه هذه الغاشة (وختنه زوج كل ذي) كذا في النسخ قلت الموافق إمامة الكتب ذات (رحم محرم منه كآزواج بناته) وهما أنه وكذا كل ذي رحم من أزواجهن قبل هذا في عرفهم وفي عرفنا المهر أبو المرأة وأما والختن زوج المحرم فلهذا زياحي وغيره زاد الله ستانتي وينبغي في إيكال أن يختص المهر بأبي الزوجة والختن بزوجة البنت لانه المهور (وأهل زوجته) وقال الكلبي من في عماله ونفقة غير عماليك وقوله ما استعسان شرح تكلمه قال ابن النكاح وهو مؤيد بالنس قال الله تعالى فحينئذ وأهل إلا امرأته انتهى قلت وجوابه في المعاولات (وأهل أهل بيته) وقيلته التي ينسب إليها (و) حبة (يدخل فيه) كل (من ينسب إليه من قبل آبائه إلى أقصى أب له في الاسلام) سوى الأب الأقصى لانه مضاف إليه فاستانتي من الكرماني (الأقرب والابعد والمذكر والأنثى والمسلم والكافر والصغير والكبير فيه سواء) ويدخل فيه الغني والفقيران كانوا لا يجمعون كفا في الاختيار ويدخل فيه أبوه وجمته وابنه وزوجته كفا في شرح التكملة يعني إذا ~~كانوا~~ الأيتامون (ولا يدخل فيه أولاد البنات) وأولاد الأخوات ولا أحد من قرابة أمه لان الولد انما ينسب لآبيه لا لأمه (وجنسه أهل بيت أبيه) لان الانسان يختص بأبيه لا بأبائهم

من لصيقه) قال في الاملاء قال أبو حنيفة إذا وصى قال لولي جيرانه فلو وصية لجيرانه الملائقين لداره فكل دار كانت يلزقه فالوصية لبيع من قيم من السكان وغيرهم عبدا كانوا أو أحرار أنباء كانوا أو رجالا بينهم بالسوية ذمة كانوا أو مسلمين بالسوية قربت الابواب أو بعدت أن كانوا ملائقين الدار وقال أبو يوسف ومحمد اختلف لهؤلاء الذين ذكر أبو حنيفة وغيرهم من الجيران من أهل المحلة ممن يضمهم مسجد واحد وجماعة واحدة ودعوة واحدة فهو ولا جيرانه في كلام الناس وفي الزيادات عن أبي حنيفة أن من كان منهم له دار من تلك الدور وليس يساكن فيها فليس من جيرانه انتهى شاذي لمختصا في الشريعة لا لية ويستوي فيه الساكن والمالك ولا يدخل فيه العبيد والامه والمديرون وأتمهات الاولاد لانهم أتباع في السكنى ويدخل المكاتب وفي الهداية يدخل فيه العبد الساكن عنده لا طلاقه ولا يدخل عندهما لان الوصية له وصية مولا وهو غير ساكن انتهى وهذا لا يشافي ما قبله فان موضوعه فبين ~~سكن~~ مع مولا وهذا في المنفرد بالسكنى فتدبر ثم نقل عن التبيين أن الارملة تدخل لان مكانها تضاف اليها ولا تدخل التي لها بعل لان مكانها تابع له انتهى لمختصا (قوله وهو استعسان) كافي التبيين والهداية ومسكين والدور وغيرها مكي وظاهره أن العمل عليه (قوله وصهره كل ذي رحم محرم من عرسه) قال في البرهان أوصى لامهارة تكون الوصية لكل ذي رحم محرم من امرأته وتكون لكل ذي رحم محرم من امرأة أبيه وابنه وامرأة كل ذي رحم محرم منه لان الكل اصهارا انتهى وما ذكره المصنف هو تفسير الامام محمد قال البدر العيني في شرحه للهداية قال الا ترى قول محمد بن الحسن حجة في اللغة استشهد به أبو عبيدة في غريب الحديث انتهى وقال نفع الاسلام البزدوي في شرح الزيادات ان المهر قد يطلق على الختن لكن الغالب ما ذكره محمد قال حاتم بن عدي

ولو كنت صهرا لابن مروان قزيت • وكلي الى المعروف والنظم من الرحب
ولكنني صهرا لآل محمد • وخال بن العباس والخال كالأب

سمى نفسه صهرا وكان أخا لامرأة العباس انتهى (قوله وان ورثت منه) بأن آبائهم في المرض انتهى شريعة لاية (قوله ثم نقل عن العيني الخ) أي في شرح الهداية بعد قول صاحبها الماتززوج صلى الله عليه وسلم صفية أعتق كل من ملك من ذي رحم محرم منها اكرامها وكانوا يسعون اصهارا لابي صلى الله عليه وسلم وثبته في السكاني والمثنيين فذكر مانعه هذا وهم وصوا به جورية أخرجه أبو داود في سننه في العتاق عن محمد بن اسحق عن محمد بن جعفر ابن الزبير عن عروة عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت وقعت جورية بنت الحرث بن المصطلق في سهم ثابت بن قيس بن شماس وابن عم له فكانت عن نفسها وكانت امرأة ملاحه تأخذها العين فالت عائشة بخاتم رسول الله صلى الله عليه وسلم في كتابها فقامت على الباب رأيتها فكرهت مكانها وعرفت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سبى منها مثل الذي رأيت فقالت يا رسول الله أفاعجورية بنت الحرث وقد كان من أمري ما لا يخفى عليك وإن وقعت في سهم ثابت بن قيس بن شماس وإن كانت على نفسي فختي أألك في كتابي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فهل لك إلى ما هو خير من ذلك فقالت يا رسول الله ما هو قال أؤذي عنك كتابك واتزوجك قالت نعم يا رسول الله قال قد فعلت قال فتسامع الناس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم قد تزوج جورية فاسلوا ما يابديهم من السبي فاعتقوهم وقالوا اصهارا رسول الله صلى الله عليه وسلم لم قالت فخارأت امرأة أعظم بركة علي قومها منها أعتق في صبيها مائة بيت من بني المصطلق انتهى وفي مسند أحمد والبرازان السكابة كانت على تسع آواق من الذهب فدخلت آل رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها فقالت يا رسول الله أنا امرأة مسلمة أشهد أن لا إله الا الله وأنك رسول الله وأنا جورية بنت الحرث سبيد قومه أصابني من الامر ما قد علمت فوكت في سهم ثابت بن قيس فكانتني على ما لا طاق لي به وما اكرهني على ذلك الا أني رجوتك صلى الله عليه وسلم فاعتق في فكاكي الحديث انتهى لمختصا قال وقد علم مما سبق أن السبي كان قد قسم وأخرج العصابة من الرق اكرامه صلى الله عليه وسلم وفي الاستدلال به على أن المهر لكل ذي رحم محرم من امرأته تأمل لما علمت من القصة انتهى (قوله وختنه الخ) قال محمد في الاملاء إذا قال قد أوصيت لاختاني بثلاث مائتي فاختان الزوج زوج كل ذي رحم محرم منه وكل ذي رحم محرم من الزوج فهو ولا اختاته فان كانت له اخت وبنت اخت وخالة وكل واحدة منهم زوج وزوج كل واحدة منهم ارحام فكلهم جميعا اختاته والثلاث بينهم بالسوية لا لاني ولله كرفيه سواء أم الزوج

(وكذا أهل بيته وأهل نسبه) كآله وجنسه
فحكمه حكمه (ولو أوصت المرأة لجنسها
أو لأهل بيتها لا بد من رجل ولها) أي ولد المرأة
لأنه ينسب إلى أبيه لا إليها (إلا أن يكون أبوه)
أي الولد (من قوم أبيها) فحينئذ يدخل لأنه من
جنسها دوروكافي وغيرهما قلت رحمه الله
أن الشرف من الأم فقط غير مستبركافي
أو آخر فتاوى ابن نجيم وبه أفق شيخنا الرمي
نعم له منزلة في الجملة (وان أوصى لأقاربه أو لذي
قربائه) كذا التلخيص قلت صوابه لذي قرابته
(أو لأرحامه أو لأقاربه فهي للأقرب فالأقرب
من كل ذي رحم محرم منه ولا يدخل الوالدان)
قليل من قال للأولاد قريب فهو عاق (والولد)
ولو ممنوعين بكفر أو ورق كما يفيد عموم قوله
(والوارث) وأما الجد وولد الولد فيدخل في
ظاهر الرواية وقيل لا واختاره في الاختيار
(ويكون ثلاثين فصاعدا) يعني أقل الجمع في
الوصية اثنتان كما في الميراث (فان كآله)
للأم صبي (عمان وخاندن فهي أعميه) كالآل
ولأنها رباعا (وله عم وخاندن كان له النصيب
ولهما النصف) وقام اثلاثا (ولو عم واحد
لا غير فلا نصفها ويرد النصف) الآخر (إلى
الورثة) لعدم من يستحقه (ولو عم وعمه استويا)
لاستواء قرابتهما (ولو أعدم المحرم بطلت)
خلافا لهما (ولو ولد فلان) فهي (للذكر والأنثى
سواء) لأن اسم الولد يعم الكل حتى الحمل
ولا يدخل ولد ابن مع ولد صاب فلوله ثلث
لصلبه وبنيو ابن فهي للبنات عملا بالحقيقة فلو
تعدت صرف إلى الجواز تحوزا عن التعطيل
ولا يدخل أولاد البنات وعن محمد بن خولون
اختيار (ولو ورثة فلان للذكر مثل حظ الأنثيين)
لأنه اعتبر الورثة (وشروطها) أي الوصية
(هنا) أي في الوصية لورثة فلان وما في معناها
كعقب فلان (موت الموصي لورثته) أو لعقبه
(قبل موت الموصي) لأن الورثة والعقب انما
يكون بعد الموت ثم ان كان معهم موصى له آخر
قسم بينهم وبينه على عدد الرؤس ثم ما أصاب
الورثة يقسم بينهم للذكر كالأنثيين كما مر (فتو
مات الموصى قبل موته) أي الموصى لورثته
وعقبه (بمات) الوصية لورثته أو لعقبه ثم ان
كان معهم موصى لآخر فتو قوله أو وصيت

وبقائه وغير ذلك سواء انتهى اتفاقنا (قوله وفي عرفنا الخ) مكررم مع ما سبق لكنه ذكره لقوله بعد والختن الخ
(قوله والختن زوج المحرم فقط) قد تقدم عن نص محمد أنه هو وكل ذي رحم محرم من الزوج (قوله وينبغي في ديارنا
الخ) هذا يشير إلى أن المعتبر ما تعارفه أهل ديار الموصي وعرف ديار لا يقتضي به على عرف ديار آخر (قوله وقال الخ)
قال محمد في الزيادات القياس في هذا أن الوصية للزوجة خاصة لكانت مستثنى أن تكون لمبيع من يقول فلان
من يجمعه منزله وداره من الأحرار انتهى سري الدين عن المذاذي قال أبو السعود بنى ما لو أوصت إلى أهلها
هل يختص بزوجه (قوله وقوله ما استحسن) قال الجوى ما في الكافي من تأخير دليلهما يقتضي ترجيح قولهما
انتهى وسبق كلام الام لا كل في العناية يقتضي ترجيح قول الامام فالقولان مرجحان أبو السعود (قوله
وجوابه في الطولات) قال في المنع ولا يبي حنفية أن الاسم حقيقة للزوجة يشهد بذلك النص والعرف قال تعالى
وسار بأهل وقال لأهل أكثر وأومنه قولهم فأهل يملأه كذا والمطلق ينصرف إلى الحقيقة المستعملة انتهى
والخطاب يقع بواو الجمع تعظيما ولها ولولودها فان قلت ما بالواب عن الآية المذكورة قلت له أن يجيب بأن
قربة العموم وجوده وهو الاستثناء (قوله وقيل له) في المنع لأن الأك القليلة التي ينسب إليها انتهى وفي الهندية
ولو أوصى لأهل بيته يدخل فيه من جمعه وأباهم أقصى أب في الإسلام حتى أن الموصى لو كان علويا يدخل فيه
كل من ينسب إلى علي رضي الله تعالى عنه من قبل الأب وان كان عباسيا يدخل فيه كل من ينسب إلى عباس
رضي الله تعالى عنه من قبل الأب سواء كان ذكرا أو أنثى ولا يدخل من كان نسبه من قبل الأم وكذا الوأوصى
لنسبه أو حسبته فهو على قرابته الذين ينسبون إلى أقصى أب له في الإسلام حتى لو كان أباه على غير دينه دخلوا
في الوصية لأن النسب عبارة عن ينسب إلى الأب دون الأم وكذلك النسب فان الهاشمي إذا تزوج أمة فولدت
له ينسب الولد إليه لا إلى أمه وحسبه أهل بيت أبيه دون أمه فثبت أن النسب والنسب يختص بالأب دون الأم
وكذلك إذا أوصى لجنس فلان فهم بنو الأب وكذلك اللعنة عبارة عن الجنس وكذلك الوصية لآل فلان فهو
بنو آل الوصية لأهل بيت فلان انتهى (قوله لأنه مضاف إليه) أي والوصية للام مضاف كافي وفيه أنه لا يظهر إلا لو
قال أوصيت لآل عباس مثلا أو قال أوصيت لآل أو لآل زيد وغيره غير الأب الأقصى لا يظهر ولو علم بأن
الأب الأقصى لا يقال له أهل بيته لكان أولى (قوله ان كانوا لا يحصون) عبارة الاختيار وان كانوا لا يحصون
كافي نقل المكي (قوله اذا كانوا لا يرثون) لأن الوصية لغير الوارث والاولى زيادة أو أجازت الورثة (قوله لان
الإنسان يتجنس) أي يقول أنا من جسد فلان لا بانه وفي غاية البيان الجنس عبارة عن النسب والنسب إلى الآباء
(قوله وكذا أهل بيته) لا حاجة إليه لقول المصنف وآله أهل بيته (قوله ومفاده الخ) يؤيده ما في الهندية
عن البيهقي فثبت أن النسب يختص بالأب دون الأم وقد مر فلا محرم عليه الزكاة ولا يكون كفوا
للهاشمية إذا كانت أمه هاشمية وأبوه من غيرهم ولا يدخل في الوقف على الأشراف إلا بنسب عليه وأما قوله صلى
الله عليه وسلم كل نسب ابن أنثى فهو لأبيه إلا ما كان من فاطمة فانه إلى أو كما قال فانه وان اعتبر فيه نسب
الأنثى فهو من المحصولات كما يفيد لفظ الحديث (قوله نعم له منزلة في الجملة) أي على غيره ممن لم يكن كذلك
لأنه بالبيعة الهاشمية (قوله وان أوصى لأقاربه) في الهندية اعتبر أبو حنيفة في هذه الوصية أربع شرائط
أحدها أن يكون المستحق مثنى فصاعدا والثاني يعتبر الأقرب فالأقرب ويكفي أن يكون الأبعد فنجوبيا بالأقرب
كافي الميراث والثالث أن يكون ذارحم من الموصى والرابع أن لا يرث من الموصى ويستوي فيه الرجال
والنساء هكذا في محيط السرخسي وعندهما يدخل في الوصية كل من ينسب إليه من قبل الأب أو من قبل
الأم إلى أقصى أب له في الإسلام ويستوي فيه الأقرب والأبعد والواحد والجماعة وهل يشترط إسلام الأب
الأقصى قال بعضهم يشترط وقال بعضهم لا يشترط لكن يشترط ادراكه الإسلام ويكون مصر وقابله
الإسلام حتى أن علويا لو أوصى لذي قرابته فمن شرط الإسلام يصرف الوصية إلى أولاد علي رضي الله عنه
لا إلى أولاد أبي طالب ومن لم يشترط يصرف إلى أولاد أبي طالب يدخل فيه أولاد عقیل وجعفر ولا يدخل أولاد
عبد المطلب بالاجماع لأنه لم يدر الإسلام ولا يدخل الوارث بالاجماع كذا في شرح الزيادات لاعتباري انتهى
(قوله قلت صوابه لذي قرابته) قال في حاشية الشامي ولو أوصى لذي قرابته لا يشترط فيه الجمع لاستحقاق الكل
حتى لو كان له عم وخاندن فكله لهم عنده لأن الأنط لا فرد فيعوزا لهم كلها لأنه أقرب انتهى (قوله فهو عاق اذا القرب

في عرف أهل اللغة من يتقرب إلى غيره بواسطة غيره وتترتب الوالد إلى الولد بنفسه لا بغيره (قوله ولو
 ممنوعين) بصيغة الجمع (قوله كما يقيده عموم قوله الوارث) العلة ما قدمناه أنهم ما ليس من القرابة لأنهم ما
 من الورثة إذا لارث مع الكفر والرق (قوله فيدخل في ظاهر الرواية) ذكره في الزيادات من غير ذكر خلاف
 والاول فيدخلان (قوله وقيل لا) نقله الحسن عن الامام وروى عن أبي يوسف وهو الصحيح كما في الهندية عن
 البدائع (قوله ويكون للثنتين) أي في التعبير بالجمع وتقدم حكم ما إذا قال لذي قرابته (قوله يعني أقل الجمع)
 الاوضح أن يقول لأن أقل الجمع (قوله كالارث) أفاد به أنه عند التساوي في الوسائط يترجى جهة الأقوى فيقدم
 العمان على الخليلين وليس المراد أنه يترجى جهة الارث مطلقا والاتقضى بالأم والمعممة فان مقتضى اعتبار
 أن يجعل الوصية للمعممة مع أن الوصية لها مساواة فيلزم أن (قوله ويرد انصف الآخر إلى الورثة) هذا عنده
 وعندهم ما يصرف النصف الآخر إلى ذوي رحم ليس بمحرم هندية عن البدائع (قوله حتى الحمل) الظاهر تقييده
 بما إذا ولد له لا قبل من ستة أشهر من وقت الوصية لتحقيق وجوده عندها كما ذكرنا ذلك في الوصية للحمل (قوله
 ولا يدخل ولد ابن مع ولد صلب) هذا إذا كان فلان أباً خاصاً فلو كان أباً عاماً فلا يدخل أولاد الأولاد فيدخل تحت
 الوصية حال قيام ولد الصلب هندية (قوله فلو تذر صرف إلى الجاهل) قال في الهندية وإذا أوصى لأولاد
 فلان وأبليس أفلان أولاد لم يدخل تحت الوصية أولاد البنين وهل يدخل فيه أولاد البنات فيه روايتان
 انتهى وظاهر ما في المؤلف أن الولد المفرد كالاولاد (قوله لأنه اعتبر بالورثة) قال في السراج لأنه لما عاق
 الوصية بالارث دل على أن معنى الارث من غير فيها انتهى ولذا اعتبر في قوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك (قوله
 انما يكون) أي ما ذكره الموت لان كونهم ورثة لا يتحقق إلا بعد موت المورث وكذا العقب فانه عبارة عما
 وجد من الولد بعد موت الانسان فأما في حال حياته فليسوا بعقب له لان العقب ما ثبت بعد غيره انتهى وقديمت
 الاولاد قبل موت أبيهم (قوله ثم ان كان معهم وصى له آخر) أي وقدمات الموصى لورثته قبل موت الموصى
 (قوله لذكر كالانثيين) هذا في الورثة وأما في العقب فهي على رؤسهم لأن الاسم يتناول جماعتهم فيكونون بالوصية
 أفاده المصنف (قوله ولورثته وعقبه) والظاهر أنه إذا قال فلان ورثة فلان وقدمات الموصى قبل موت
 الموصى لورثته يكون الحكم كذلك ويحترز (قوله فولد ولد كذا) أي ذكر أو أنثى فيقدم الصلبي
 على ولد الولد لأن الاسم يتناول الأعلى لا ترى أن ولد الولد عقب لا ياتهم وأبائهم عقب بلدهم انتهى مخ عن
 السراج فالاولى أن يقول فولد كذا كذا بقرينة ما بعده (قوله ولا يدخل أولاد الاناث) وهل يدخل أولاد البنات
 في الوصية للورثة فيه روايتان وبعض ما يحتجوا قالوا الروايتان في دخول بن البنات أما بنات البنات فلا يدخلان
 تحت الوصية رواية واحدة هندية عن الذخيرة وفيه أن كلالارته بالرحم وهما في درجة واحدة من النصف
 الاول من ذوي الارحام وفي حاشية أبي الهودان أولاد الاناث يدخلون في النصف الاول من ذوي الارحام
 والوصية وعزاه إلى المصنف (قوله الارمل الذي لا يقدر على شيء) من أرمل إذا فقّر من الرمل وهو التراب
 ومن الناس من قال الارمل جمع أرمل وهي المرأة التي ملئت منها زوجها فهي في النساء خاصة عنده ويدل على
 العموم قول الشاعر

كل الارامل قد قضيت حاجتها • فمن حاجة هذا الارمل المذكور

(قوله ان أحصوا بغير كتاب أو حساب) هذا قول الثاني وهو الأيسر وقيل أنه مفوض إلى رأي القاضي (قوله
 في رايه القربة) قال في الدرر لان المقصود من الوصية القربة وهي في سداد الخلة ورد الجوعة وهذه الاسامي تشر
 بتحقيق الحاجة فجاء على الفقهاء انتهى (قوله إذا كان اسم قبيلة أرغذ) العشار أولاد الشعب
 ثم القبيلة ثم القبيلة ثم العمار ثم البطن ثم القهضمكي عن الصحاح (قوله على ما تر) أي من أنها حينئذ تنصرف
 لفقراءهم (قوله بطلت) أعلم أن المسئلة تقتضيه صوراً غامضة لأن الموصى أما أن يكون له موالى أعوان وموالى
 أسفلون أو مولى واحد فيهما أو يكون موالى في أحدهما ومولى واحد في الآخر وفيما صورتان وفي كل
 أما أن يعبر الموصى بصيغة الجمع أو بصيغة الأفراد وصريح المصنف فيما إذا تعددت الموالى في الجهتين ووقع التعبير
 بالموالى وتضرب في الصور (قوله وحديث) أي حين إذ علمت أنه لا فرق عند أصحابنا بين النفي والاثبات في عدم
 العموم (قوله وهو غير مختلف) أي بعضه غير مختلف بين الأعلى والأسفل وأما على ما ذهب إليه شمس الأئمة

ولورثته وعقبه كانت الوصية كما بالافلان
 الموصى له دون ورثته وعقبه لأن الاسم
 لا يتناولهم إلا بعد الموت وتقامه في السراج
 وفيه عقبه ولده من الذكور والاناث فان ما قوا
 فولد ولد كذا ولا يدخل أولاد الاناث
 لانهم عقب لا ياتهم لاله (وفي أيتام بنيه) أي
 بن فلان أو أيتام اسم ان مات أبوه قبل الحلم
 قال صلى الله عليه وسلم لا يتم بغيره البلوغ
 وعما بينهم وزمناهم وأرامهم) الارمل الذي
 لا يقدر على شيء رجلاً كان أو امرأة ويؤيده
 قوله (دخول) في الوصية (فقيرهم وعقبهم
 وذكرهم وأيتامهم) وقسم سورة (ان أحصوا)
 بغير كتاب أو حساب فانه حينئذ يكون تعليقاً لهم
 والافقراء هم يعطى الوصى من شاء منهم شرح
 التكملة له لذكر الخليل حينئذ في رايه القربة
 (وفي بن فلان يحتمل بذكرهم) ولو
 أغنياء (الأذا كان) فلان عبارة عن (اسم
 قبيلة أو) اسم (نخذه أول الاناث) لا يخلو
 حينئذ مجرداً عن حساب كما في بن آدم (وهو كذا)
 يدخل فيه أيضاً (مولى العتاقة) مولى (الموالاة
 وخلفه أوهم) يعني وهو يجهلون والافق الوصية
 باطلة والاصل أن الوصية متى وقعت باسم
 بني عن الحاجة ككأيتام بن فلان أصبح
 وان لم يجهلوا على ما تروى في قوله الله تعالى
 وهو معلوم وان كان لا ينجى عن الحاجة فان
 أمه وأبنته ويجعل غايها كالابنات وتقامه
 في الاختيار (أوصى من له معتقون ومعتقون
 لمواليه بطلت) لان الأنظمة شتر ولا عموم له
 عندنا ولا قرينة تدل على أحدهما ولا فرق في
 ذلك عند جماعة أصحابنا بين النفي والاثبات
 واختار شمس الأئمة وصاحب الهداية أنه
 يتم إذا وقع في غير النفي وحينئذ فقواهم
 لوحاف لا يكلم مولى فلان يتم الأعلى
 والأسفل لا لوقعه في النفي بل لان الحامل
 على العيين بنفسه وهو غير مختلف عناية
 وأقر المصنف (الأذا عينه) أي الأعلى أو
 الأسفل قبل منه فيتمتد به من زوال المانع

(ويدخل فيه) أي في الموالى (من أعتقه في صحته ومرضه لا يدخل فيه) (مدبروه وأمهات أولاده) وعن أبي يوسف يدخلون (أوصى بثلاث ماله إلى الفقهاء ودخل فيها من يدق النظر في المسائل الشرعية وإن علم ثلاث مسائل مع أدلتها) كذا في القنية قال حتى قيل من حفظ الوفا من المسائل لم يدخل تحت الوصية (أوصى بأن يطبخ قبره أو يضرب عليه قبة فهي باطلة) كما في الخائبة وغيرها وقد مناه عن السراجية وغيرها لكن قد مناه منها في الكراهية أنه لا يكره تطييب القبور في المختار فنبهني أن يكون القول بيطيبلان الوصية بالتطيين مبنيا على القول بالكراهية لأنها حينئذ وصية بالأكروه قاله المصنف قاله وكذا ينبغي أن يكون القول بيطيبلان الوصية لمن يقرأ عند قبره بناء على القول بكراهية القراءة على القبور أو بعدم جواز الاجارة الطاعات أما على المفتي به من جوازها فيجب جوازها مطلقا وقام به في حواشي الاشياء من الوقف وحزري تنوير البصائر أنه يتعين المكان الذي عليه الوقف لقراءة القرآن والتدريس فلو لم يشر فيه لا يستحق المشر وطه لما في نرح المنظومة يجب اتباع شرط الوقف وبالمباشرة في غير المكان الذي عليه الوقف يفوت غرضه من احياء تلك البقعة قال وتحقيقه في الدرة السنية في مسألة استحقاق الجامعية

(باب الوصية بالخدمة والسكنى والنفقة) *
(صحت الوصية بخدمة عبده وسكنى داره مدة معلومة وأبدا) ويكون محبوسا على ملك الميت في حق المنفعة كما في الوقف كما بسط في الدرر (وبطلت ما كان خرجت الرقبة من الثالث ملك الميت) أي إلى الموصى إليه (لها) أي لاجل الوصية (والا) يخرج من الثالث (تقسم الدار اثلاثا) أي في مسألة الوصية بالسكنى أما الوصية بالغلة فلا تقسم على الظاهر (وتمايتا العبد) فيخدمهم اثلاثا

وصاحب الهداية فقرة العموم النقي (قوله لا يدخل فيه مدبروه وأمهات أولاده) لأن عتقهم يحصل بعد الموت والوصية تضاف إلى حالة الموت فلا بد من تحقق الاسم قبل انتهى درر (قوله من يدق النظر) أي الفكر والتأمل بالدليل (قوله وإن علم ثلاث مسائل مع أدلتها) حكى عن النقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى أنه قال النقيه عندنا من باع من الفقه الغاية القصوى وليس المتقنه بفقيه وليس له من الوصية نصيب وفي الهندية عن أبي جعفر أيضا أنه إذا أوصى للعوبة لا يجوز لأنهم لا يحصون وليس في هذا الاسم ما ينبغي عن الفقر والحاجة ولو أوصى لفقراتهم يجوز وعلى هذا الوصية للفقهاء (قوله حتى قيل من حفظ الوفا من المسائل) أي من غير أدلة وفيه أنهم قد اعتبروا العرف في كثير من مسائلهم فماذا لم يعتبر عرف الموصى (قوله لكن قد مناهنا الخ) استدراك على التاميين فقط ولم يتعرض لبناء القبة فهو مكروه اتفاقا (قوله مطلقا) أي سواء جعلنا الكراهة لتكون القراءة على التنبور أو جعلناها لعدم جواز الاجارة على الطاعات (قوله فلو لم يشر فيه) انظر ما إذا عسرت عليه المباشرة في المكان لغلة وعدم وجود خادمها (قوله وتحقيقه في الدرة السنية) مما يتعلق بذلك ما ذكره أبو السعود في حاشية الاشياء مانه ذكر بعض الافاضل أنه استدلل بعضهم على عدم تعيين المكان بقواهم لو نذر الصلاة في الحرم لا يتعين المكان فكذلك إذا عيّن الواقف قال وهذه غفلة عظيمة لأن الناذر لو عيّن فقير لا يتعين والواقف لو عيّن انسانا للصرف عيّن حتى لو صرف النساظر لغيره كان ضامنا فكيف يقاس الوقف على النذر والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

(باب الوصية بالخدمة والسكنى والنفقة) *

لما فرغ من بيان احكام الوصايا التي تتعلق بالاعيان شرع في بيان احكام الوصايا التي تتعلق بالمتساع وهي الاعراض وأخرها عن الاعيان لأن الاعيان هي الاصل لكون الاعيان قائمة بذاتها ون الاعراض انتهى شلبي عن الإتقاني (قوله صحت الوصية بخدمة عبده وسكنى داره الخ) لأن المنافع يصح تعليقها حال الحياة يدل وبغير بدل فكذلك بعد المات طاب الله لها كما في الاعيان انتهى مخ (قوله ويكون محبوسا) أي جميعه ان خرج من الثالث والافقه وما يخرج (قوله على ملك الميت) لأن الموصى له يملك الوصية من جهته (قوله كما في الوقف) هذا ظاهر على قول الامام أ على قولهم ما فهو محسوس على حكم ملك الله تعالى (قوله كما بسط في الدرر) أصل ما فيها من التبيين وقال فيه ويجوز به وقتا وبدا كما في العارية فانها أي الوصية عليك على أصلنا بخلاف الميراث فإنه خلافه فيما يملك المورث وتفسيرها أن يقوم الوارث مقام المورث فيما كان له وذلك في عين تقي والمنفعة عرض يفتى انتهى وقد علم أن قوله كما بسط راجع إلى المصنف (قوله وبطلت ما) قال في الوصية بالخدمة ولو أوصى بغلة داره في المساكين جاز وبالخدمة لا يجوز لالرجل بعينه في قول الشيخين رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يجوز وإن لم تكن لمعين والفرق لهما أن الوصية للمساكين وهم مجهولون وصية لله تعالى والوصية بالغلة وصية بالعين والوصية بالاعيان كما تجوز لا بعد تجوز لله تعالى لأن عليك الاعيان من الغير بارتقياسا لا بسبب الحاجة فأما الوصية بالخدمة والسكنى وصية بالمنفعة لا تجوز لله تعالى وتجوز للعباد لأن القياس بأبي عليك المنفعة من العبد فتركا القياس باعتبار الحاجة أي فلا بد من تعيين الملك والله تعالى منزعه عن الاحتياج فلا يجوز عليك المنفعة منه تعالى انتهى سرى الدين (قوله فان خرجت الرقبة) هذا التفصيل راجع إلى صورة الخدمة والسكنى والغلة (قوله أي إلى الموصى إليه) قياس ما قدمه أقول أو صايا من الفرق بين أوصيت له وأوصيت إليه أن يأتي باللام وهو كذلك في بعض نسخ (قوله تقسم الدار اثلاثا) لا مكار التسمية بالاجزاء وهو استدلال لتسوية بينهما زمانا واثنا وأما ما يأت من حيث الزمان لأن الحق لهم الآن الاول أولى درر (قوله أما الوصية بالغلة فلا تقسم على الظاهر) أي الدار وأما الغلة فتقسم قال في النقاية وشرعها لا تقسم على الثلاث فثبت الدار ذاتا أو غلة اثلاثا بأن يـ ~~ص~~ كمن الموصى له ثلثا منها أو الورثة الباقي أو يستغل الموصى له منها يوما والورثة يومين حتى يتكامل الزمان انتهى (قوله فيخدمهم اثلاثا) لأنه لا يمكن قسمه أجزاء هذا إذا كانت الوصية غير مؤقتة وإن كانت مؤقتة بوقت كالسنة مثلا فإن كانت السنة غير معينة بخدم الورثة يومين والموصى له يوما إلى أن يمضي ثلاث سنين فإذا مضت سلم إلى الورثة لأن الموصى له استوفى حقه وإن كانت معينة فان مضت السنة قبل موت الموصى بطلت الوصية وإن مات قبل مضيها بخدم الموصى له يوما والورثة يومين إلى أن يمضي تلك السنة

فاذا مضت سلم الى الورثة وكذا الحكم لومات الموصى بهم مضى بعضها انتهى منع (قوله هذا) أي خدمة الادار اثلاثا
وخدمة العبد كذلك (قوله بقدر ثلث جميع المال) حتى لو كان عنده من المال ما يخرج منه ثلثا العبد أو ثلاثة
أرباعه فانه يخدم الموصى به يومين أو ثلاثة أيام ويخدم يوما لورثة (قوله اثبتت هذه الخ) الاولى لا مكان ثبوت
حقه (قوله أو يخرج ما في يده) ظاهره أنه يخرج ما في يده بيمينه وبيع ما في يده بيمينه كذلك بل يمكن ثلث ما يبيع في يده
الورثة (قوله لأن المنفعة ليست بمال على أصلنا) وفي تلكها أعمال أحداث صفة المالية فمما تحققها للمساواة
في مقدار المال وضة واقفا ثبتت هذه الولاية ان يملكها تبع الملك الرقبة ولو يملك بعقد المأجرة وضة حتى يكون مملوكا
لها بالصفة التي يملكها لها أما اذا ملكها بمقصودة بغير عرض ثم يملكها بعرض كان مملوكا كترعما ملك رهو
لا يجوز والله تعالى أعلم انتهى (قوله في الأصح) مقابله أن يجوز له ذلك لأن الغير يسكن مثلا لاجله فاذا سكن بنفسه
جاز وجه الأصح أن الموصى به الغلة وهي دراهم أو دنانير والوصية بهم ما حصلت فاذا استوفى المنافع فقد استوفى
غير الموصى به ولأن فيه ضررا على الميت لأنه لو أجرة وأخذ الغلة لظهر على الميت دين يقضى الدين من تلك الغلة
ولو سكن هو بنفسه أي مثلا لا يمكن أن يتقاضى من السكنى انتهى (قوله ومنه الادار الموقوفة عليه) أي غلتها
لا يجوز له سكتها (قوله لأن سقيم في المنفعة لا العين) الاولى عكس التعايل لأن الموصى به الغلة وهي دراهم
أو دنانير وهما أعيان لا منافع وهو متضخم ~~عند~~ كما سكرناه سابقا في تعليل المسئلة (قوله وقد علمت الفرق بينهما)
فان المسائل الاولى في المنافع والوصية بالغلة وصية بالعين وفي الحلبي كلام غير هذا فراجع أنه ثبت (قوله
الا اذا كان ذلك مكانه) فحينئذ يكون له أن يخرج منه لأن تنفيذ الوصية على حسب ما يعرف من مقصود الموصى
فاذا كان الموصى له وأهله في مصر الموصى فمقصود الموصى أن يخدمه العبد في المصر بدون أن ترضه متعة السفر
واذا كان في غير مصر الموصى فمقصود أن يعمل العبد الى أهله لخدمته وعندهم وهذا هو المأمور بدلالة الحال
لشرط أنه يخدمه عند أهله بالأفصح كان للموصى له أن يخرج به الى أهله فكذلك اذا علم الخدمة عند أهله بدلالة
لأن الذات بالدلالة كالنات بالمخرج انتهى غاية ولو كان له أهل في بلدة الموصى وأهل في غيرها فالظاهر
أنه تنصرف الوصية الى الخدمة في بلدة الموصى وفي سائبة أبي السموذ عن المقدسي لو خرج بأهله من بلدة الموصى
ولم يعلم الموصى ليس له إخراج العبد (قوله وأهله في موضع آخر) الاولى أن يقول من الكوفة مثلا الى البصرة
الآن يكون ذلك مكانه واسم الإشارة يرجع الى البصرة وحينئذ يتغنى عن قوله وأهله في موضع آخر (قوله والا
فلا يخرج به الاباذن الورثة) ولو أفتهم بذلك كما لا يخفى وحكم الدلالة كذلك (قوله بطلت الوصية) لعدم من
يستحقها اذا استحق الموصى له الاباذن الموصى (قوله وبعد موته يعود الى الورثة) لأن الموصى أوجب
الحق للموصى له ليس تنوفى المانع على حكم ملكه فلو انتقل الى ورثة الموصى له استحقها ابتداء من ملك الموصى
بغير رضاه وذلك غير جائز انتهى يدين (قوله ولو ألقاه الورثة) أي سواء كان الموصى له بيمينه الثالث أو الكل
والدار في حكم العبد على ما يظهر (قوله ولما يمنع المريض الخ) أصل العبارة لصاحب التبيين والظاهر أن مراده
من مريض اسم الإشارة ما قدمه في ضمان جنسية الراهن أو المرتهن على الرهن من أن حق كل منهما محترم أي
فكذلك هنا فحق الموصى له الرضا الورثة بالضرورة اذا ألقوا العبد الموصى بخدمته وحق الورثة المحترم
منع المريض من التبرع بأكثر من الثلث وفي العبارة من القلاقة ما لا يخفى (قوله وقامه في الضرر) قال فيها معللا
لأنه أوصى لكل منهم ما شاء معلوما وأوصى به لكل منهم ما يحتمل الوصية بأنفراد فلا يتحقق منهم ما شاء
حتى لو أوصى بالخدمة لأنسان ولم يوص بالرقبة صحت الوصية بالخدمة وصح كانت الرقبة ميراثا وحكم الميراث
يجري في الوصية لأن كلاً ثبت بعد الموت انتهى بتصرف (قوله وهو يخرج من الثلث) هذا التقيد بالنظر الى كاه
والافتصاح ويخرج بحسابه من الثلث (قوله ونفقة اذا لم يطق الخدمة الخ) لم يبين ما اذا أوصى بالغلة ولا غلة
فيها وبينه صاحب المبسوط قال لو أوصى بغلة فغلة أبدا الرجل ولا يخرج برقبته ولم تدرك ولم تحمل فالنفقة في حقها
حينئذ والقيام عليها على صاحب الرقبة لأن هذه النفقة تقوم لملكه ولا ينتفع صاحب الغلة بذلك فليس عليه
شي من هذه النفقة فاذا أثمرت فالنفقة على صاحب الغلة لأن نفقة ذلك ترجع اليه فان التفرقة بينهما
فان حلت بما ماتم ألت فلم تحمل شيئا فالنفقة على صاحب الغلة لأن نفقة ذلك لصاحب الغلة فان الاختيار
التي من عاداتهم أن تحمل سنة ولا تحمل سنة في سنة يصحكون غيرها في السنة التي تحمل فيها أوجد منه

هذا اذا لم يكن له مال غيره العبد والدار
والانفقة العبد ونفقة الادارة قدر ثلث
جميع المال كما أفاده صدر الشريعة (وايس
لورثة يبيع ما في أيديهم من ثلثهم على الظاهر
لأنه وثقه في سكتي كلها بطله ورسل آخر
أو يخرج ما في يده فحينئذ يبيعهم في باقيها
والبيع ثمانية فمما وعنه وعن أبي يوسف
أنهم ذلك (وايس للموصى له بالخدمة أو السكنى
أن يبيع العبد أو الادار) لأن المنفعة ليست
بمال على أصلنا فاذا ملكها له موصى كان
مملوكا كترعما ملك رهو وهو لا يجوز (ولا
للموصى له بالغلة فمما) أي العبد
(أو سكتها) أي الادار (في الأصح) ومنه الادار
الموقوفة عليه وعليه الفتوى فخرج الوصية
لأن سقيم في المنفعة لا العين وقد علمت
الفرق بينهما (ولا يخرج) الموصى له (العبد)
الموصى بخدمته (من الكوفة) لا يخرج
اذا كان ذلك مكانه (وأهله في موضع آخر)
نخرج من الثلث والاولا يخرج (أي الموصى له
الورثة) لبقائه سقيم فيه (وجوته) أي الموصى له
(في سبابة الموصى بطلت الوصية) أي
مونه يعود (العبد والدار) (الى الورثة) أي
ورثة الموصى بحكم الملك ولو ألقاه الورثة
ضعف واقية لبيعتى بها عبد يقوم مقام
الاول وأهله في ضمان المريض من التبرع بأكثر
من الثلث كذا ذكره المصنف في الرهن
ولو أوصى بهذا العبد فلان وخدمته لا يخرج
وهو يخرج من الثلث مع وثاقه في الضرر وفي
النسب لاية ونفقة اذا لم يطق الخدمة على
الموصى له بالرقبة الى أن يدرك الخدمة فيصير
كالكبير ونفقة الكبير على من له الخدمة

وان أبي الاتفاق عليه رده الى من له الرقبة
 كالمتبرع مع المبرقن حتى قال فداءه على
 من له الخدمة ولو أبي فداءه صاحب الرقبة
 أو يدفعه وبطلت الوصية (وبثمة بستانه
 فأت) (الحال أن) (فيه ثمرة هذه الثمرة) فقط
 (وان زاد ابداله هذه الثمرة وما يستقبل كما)
 في الوصية (بغلة بستانه) فان له هذه وما يحدث
 ضم ابدأ ولا (وان لم يكن فيه) أي البستان
 والمثلة بجواها (ثمره) حين الوصية
 (فهي) كالوصية (بالغلة) في تناولها الثمرة
 المهدومة ما عاش الموصي له زيلقى وفي
 العناية السقي والخراج وما فيه اصلاح
 البستان على صاحب الغلة لانه هو المنتفع
 به فصار كالنفقة في فصل الخدمة (تنبيه) •
 الغلة كل ما يحصل من ربيع الارض وكرامها
 واجرة الغلام ونحو ذلك كذا في جامع المقفة
 قلت وظاهره دخول ثمن الجوز ونحوه
 في الغلة فيجوز (وبصرف غنمه وولدها ولبنها
 ما) (بق) (في وقت موته سواء قال ابدأ او لا)
 لان المهدوم من الايصاح يمتنع بشئ من العقر
 فكذا بالوصية بخلاف الثمرة بدليل صحة
 المساقاة (أوصى يجعل داره مسجداً لم
 تخرج من الثلث وأجاز وان جعل مسجداً)
 (والمانع بأجازتهم) (وان لم يجز ويجعل
 ثلثها مسجداً) رعاية بجانب الوارث
 والوصية (وبظهر مركبه في سبيل الله
 بطات) لان وقف المنقول باطل عنده فكذا
 الوصية وعندهما يجوز ان درر وقال المصنف
 وفيه نظر لان الوصية تصح حيث لا يصح
 الوقف في مواضع كثيرة كالوصية بالغلة
 والصوف ونحو ذلك كما مر (أوصى بشئ
 للمسجد لم تجز) الوصية لانه لا يملك وجوزها
 محمد قال المصنف ويقول محمد اني مولانا
 صاحب البصر (الا أن يقول) الموصي (ينفق
 عليه) فيجوز انما قال (قال أوصيت بثلاثي
 اقلان أو ذن بطلت) عند أبي حنيفة بلهالة
 الموصي له وعند أبي يوسف لهما أن يصطلحا
 على أخذ الثلث وعند محمد فيخير الورثة فأيهما
 شاءوا أعطوا

وأكثر اذا كانت تحمل كل عام وهو نظير نفقة الموصى بخدمته فانها على الموصي له بالخدمة بالليل والنهار جميعاً
 وان كان هو ينام بالليل ولا يخدم لانه اذا استراح بالنوم ليلاً كان أقوى على الخدمة بالنهار فان لم ينفق فأتفق
 صاحب الرقبة عليه حتى يحمل فانه يستوفي نفقته من ذلك لانه كان محتاجاً الى الاتفاق كيلا يتلف ملكه
 فلا يكون متبرعاً ولا يملكه يستوفي النفقة من الثمار وما بقي من ذلك فهو لصاحب الغلة انتهى سري الدين
 (قوله رده الى من له الرقبة) ظاهره أنه يجبر على ذلك ولا يجبر على الاتفاق فلو طالب رجوعه ورضى بالاتفاق
 فالتظاهر أنه ذلك (قوله وبطلت الوصية) أي في صورتها الفداء والدفع (قوله هذه الثمرة الخ) اعلم أن استحقاقه
 جميع الغلة والثمره فيها اذا كانتا خرجان من الثلث وأجازت الورثة أن لم تخرج اراً الا فحسب به انتهى مكي
 واعتبر في الهندية خروج البستان الموصى بثمرته أو بغلته من الثلث (قوله كما في الوصية بغلة بستانه) الفرق
 بين الثمرة والغلة أن الثمرة اسم للموجود عرفاً فلا يتناول المهدوم الا بدلالة زائدة مثل التنصيص على الابد
 اذ لا يتأبد الا يتناول المهدوم أما الغلة فتنتظم الموجود وما يكون بعرض الوجود مرة بعد أخرى عرفاً يقال
 فلان يأكل من غلة بستانه ومن غلة أرضه وداره فاذا أطلقت تتناول الموجود والمهدوم من غير توقف على
 دلالة أخرى انتهى تعيين (قوله والمثلة بجواها) يعني أنه أوصى بثمره بستانه من غير زيادة ولا اولى التصريح به لعدم
 تشخيص المراد به هذه الجملة (قوله فهي كالوصية بالغلة) وانما كان كذلك لان الثمرة اسم للموجود حقيقة ولا يتناول
 المهدوم الا بما جاز اذا كان في البستان ثمرة عند موت الموصي صار مستعملاً في حقيقة فلا يتناول الجواز
 وان لم يكن فيه ثمرة يتناول الجواز ولا يجوز الجمع بينهما الا أنه اذا ذكر لفظ الابد يتناولها غلابعموم الجواز لا جواها
 بين الحقيقة والجواز فانه لا يجوز عندنا (تنبيه) اذا أوصى بغلة أرضه وليس فيها نخيل ولا شجر وادرس له
 مال غيرها فانما يورث ويصطى صاحب الغلة ثلث الاجروان كان فيها نخيل وشجر أعطى ثلث ما يخرج من النخيل
 والشجر واذا أوصى بغلة بستانه فاشترى الموصي له به البستان من الورثة جاز وبطلت الوصية وكذا لو أرضه
 بشئ على أن يسلم الغلة وكذا الصلح عن سكنى الدار وخدمة العبد وان كان يبيع هذه الحقوق لا يجوز هندية
 (قوله والخراج) قال في الهندية عن التنازخانية لو أوصى لرجل بثمره بستان بلفت أو زرع استعمل ولم يصعد
 فانخرج على الموصي له ولو قطع الثمرة وحصد الزرع ثم أوصى به لرجل فانخرج على الموصي أي في تلك السنة
 (قوله وظاهره دخول ثمن الجوز) أي جوز البستان الموصى بغلته اذا بيع أي ظاهره قوله كل ما يحصل من ربيع
 الارض أن الجوز اذا بيع يأخذ الموصي له بغلته غنمه قلت الجوز حقه وهو الذي يتولى بيعه اصاله أو وكالة وبيع
 غيره فيه موقوف على اجازته والامر ظاهره هذا على نسخة الجوز بالجيم وفي نسخة بالحاء والراء المهملة بين وهو
 شجر لا ثمره وانظر هل هذا مثل الخطب قال في الهندية عن محيط السرخسي لو أوصى بغلة كرمه لانسان فانه
 يدخل فيه القوائم والاوراق والخطب والثمره انتهى (قوله ما بقي) الاوضح ما وجد قال في المخ لانه يجب ان يبعد
 الموت فيعتبر قيام هذه الاشياء يومئذ انتهى (قوله لان المهدوم الخ) قال في المخ الفرق أن القياس بأبي عابك
 المهدوم الآن في الثمرة والغلة المهدومة جاء الشرع بمرور العدة عليها كالمعاملة والابارة فانتفى ذلك جواز
 في الوصية بطريق الاولى لان بابها أوسع أما الولد المهدوم والصوف المهدوم والابن المهدوم فلا يجوز ايراد العدة
 عليها أصلاً ولا تنقضي بعد فكذا لا تدخل تحت الوصية بخلاف الموجود منها لانه يجوز استحقاقها بعد البيع
 تبعاً وبعد استحقاقه فكذا بالوصية انتهى (قوله ولم تخرج من الثلث) الاولى أن يقول وليس له مال الا هذه
 الدار لقوله بعد وان لم يجز ويجعل ثلثها مسجداً (قوله وفيه نظر) أي في قياس الوصية على الوقف المفسد من قوله
 فكذا الوصية (قوله حيث لا يصح الوقف) حينية مكان وأبدل منه قوله في مواضع كثيرة (قوله وجوزها محمد)
 لانه يحمل على الامر بالصرف الى صالحه تصحيح الكلام (قوله فيجوز اتفاقاً) ويكون ذلك التفقة
 بمنزلة الوقف على صالحه (قوله لهما أن يصطلحا على أخذ الثلث) كما اذا قال فلان أو فلان على ألف درهم (قوله
 فيخير الورثة) اقباهم مقام المورث والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (فصل في وصايا الذي) •

لم يوجد التعبير بالفظ فصل فيما شرح عليه المصنف قال الاتفاق لما ذكر وصية المهدوم ذكر وصية الذي بعده لان
 الكفار المحقون بالمسلمين في احكام المعاملات بطريق التبعة (قوله وغيره) كالاستئمان وصاحب الهوى والمرئدة

• (فصل في وصايا الذي وغيره) •

(قوله ذي جعل داره بيعة أو كنيسة) أي في موضع لهم أحداث ذلك فيه كالتقري شلي أي ومن باب أولى
 في غيره (قوله فهي ميراث) أي إذا قام من الامام وصاحبه (قوله لانه كوقف لم يسجل) قال الاتقاني أما عند أبي
 حنيفة فلا يملك الووقف أرضا في صحته ثم مات صار ميراثا فكذلك هذا لأن الوقف ليس بلازم حال الحياة بخلاف
 ما إذا كان مضافا لما بعد الموت انتهى وفي الشريعة لانية في قول صاحب الدرر لانه كوقف لم يسجل مانصه فيه نظر
 لانه تقدم في الوقف لزوم بغير التسهيل فلا حصر ولا يفيده أن ما فعله الذي إذا سجل لم يسجل مانصه فيه نظر
 أنه يورث كالوقف الذي لم يسجل انتهى فالمراد بالجعل ما يعم الوقف ولو محكوما به وتقدم في الوقف أنه لا يصح
 وقف الذي إلا إذا كان على قرية عندنا وعندهم فالأولى التعليل به (قوله وليس هو كالسجد) ليس من تمة
 قواهما بل من تمة قوله جواب عن سؤال تقديره أن هذا في حقهم كالسجد في حقنا والمسجد لا يباع ولا يورث
 فينبغي أن يكون هذا كذلك انتهى حلي (قوله حق لو كان المسجد كذلك) أي يسكنه واقفه ويدفن فيه أهوانه
 الخ أما لو كان الفعل بمن بعد الواقف فلا يخل بالسجدة (قوله لمعينين) أي يحصى عددهم شلي وفي الهندية
 وصية الذي أن كانت من جنس المعاملات فهي صحيحة بالاجماع وإن لم تكن من جنس المعاملات فهي أربعة
 أنواع أحدها ما يكون قرية عندنا وعندهم وهذه الوصية صحيحة أن كانت لمعينين وبه تيممنا كمالهم فلا يعتبر فيه
 جهة القرية إلى الله تعالى وإن كانت لغير معينين وهذا هو الثاني فهي باطلة الثالث ما هو قرية عندنا وصية
 عندهم وهي كالتقريب الرابع عكس الثالث وهي صحيحة عند الامام مطلقا وعندنا تصح للمعينين وتطل
 لغيرهم (قوله فهو جائز من الثلث ويجعل تملكها) فاعتبرنا فيها معنى الاختلاف ومعنى التملك فأمكن تصحها على
 اعتبار المعينين فمن حيث التملك اعتبرنا فيها الثالث ومن حيث الاختلاف حكمنا بالصحة لهم ولا يشترط صحة
 الأحداث لأنهم ما وصية ثم الظاهر أن هؤلاء المعينين لا يجب عليهم جعله كنية أو نحوها (قوله في القرى
 يلبون في المصر لا يجوز اتفاقا) قال في الهندية من السيران أراد أهل الذمة أحداث البيع والكتاس والجوس
 أحداث بيت النار أن أرادوا ذلك في أمصار المسلمين وفيما كان من قضاة المصر منهم من ذلك عند الكل ولو أرادوا
 ذلك في السوادوا قرى اختلفت الروايات فيه ولاختلافها اختلف المشايخ فدل على المنع في قرية غالب
 سكانها أهل الذمة ومشايخ بخاري منهم ابن الفضل على عدم المنع وقال السرخسي الأصح عندي أنهم ينفذون
 من ذلك في السوادا انتهى خاتمة وفي أرض العرب ينفذون من ذلك في أمصارها وقراها هداية (قوله كوصية
 حربي مستأمن) بكسر الميم وقيد به لانه لو أوصى الذي بأكثر من الثلث أو لوارثه لا يجوز كالمسلم لأنهم التزموا
 أحكام الاسلام فيما يرجع إلى المعاملات ولو أوصى بخلاف ماله جاز اعتبار الارث إذا كفر كاهل واحدة
 وطربي في دار الحرب روايتان كما إذا أوصى مستأمن أقاده الزبلي (قوله لأنهم أموات) ولأن حرمة ماله باعتبار
 الامان والامان كان لحقه ورثته وقيل إذا كان ورثته معروفين لا يجوز بأكثر من الثلث إلا باجارتهم
 أنه بالامان التزم أحكاما فصار كذلك انتهى تبين (قوله بل لانه لا مستحق له في دارنا) الأولى التعليل بأن
 أخذ الامان له وللماله فينسحب على ما بقي منه فيوصل إلى وارثه والافعل ما ذكره لا يتعين الدفع إلى الوارث (قوله
 ركذ الوأوصى مستأمن مثله) أي بكل ماله (قوله لما قلنا) من أنه ليس لورثته حق مراعى لأنهم أموات زبلي
 (قوله جاز على الظاهر) فبالله ما من الشخص من عدم الجواز لأنهم في دارهم كما حتى يمكن الطربي من الرجوع
 إليها فصار كالأرث وجه الظاهر أن الوصية تملك مبتدأ أولها لا يجوز لذي والعبد بخلاف الارث (قوله
 إذا كان لا يكفر) أي به فحذف الجواز فله ورثته من ورثته ماله ولا يرث من ورثته ماله (قوله
 بل الارث كله لمن عقده غير مكفرة أوليت المال) (قوله في الأصح) فلا تروق وصيتها بل حكم عليه الاجماع
 ومقابل ما ذكره السفاقي في النهاية عن بعضهم أنها لا تكون بمنزلة الذمية فلا تصح منها وصية والفرق بينهما
 أن الذمية تقر على اعتقادها بخلاف المرتدة (قوله المطلقة) أي التي لم يذكر غنى ولا فقر فيها أو العامة ما ذكر فيها
 (قوله وهي على الغنى حرام) أي ولا يمكن جعلها هبة بعد موت الموصي بخلاف الصدقة عليه حالها
 فجعل هبة لما قالوا أن الصدقة على الغنى هبة والهبة للفقير صدقة (قوله أو قوم اغنياء) مستغنى عنه بقوله
 ولو خصت به (قوله وكذا الحكم في الوقف) يعني أن الوقف المطلق يختص بالفقير لا يخل لغنى وإن هم الواقف
 وإذا خصه بغنى معين أو قوم محصورين اغنياء حل لهم ويملكون منافعها لا عينه انتهى درر (قوله

(ذي جعل داره بيعة أو كنيسة) أو بيت نار
 (في صحته فبات فهي ميراث) لانه كوقف
 لم يسجل وأما عندهما فلا يملكه وصية وليس
 هو كالسجد لأنهم يشكون وبديون
 فيه موانع حتى لو كان المسجد كذلك يورث
 قطعاً قاله المصنف وغيره لانه حديث لم يصح
 محرراً خاله الله تعالى (وإن أوصى الذي
 أن يبي داره بيعة أو كنيسة معينين فهو جائز
 من الثلث) ويجعل تملكها (وإن أوصى
 بداره) أن يبي (كنيسة) أو بيعة (في القرى)
 فالوقف المصر لا يجوز اتفاقاً (لقوم غير مسلمين
 صحت) عنده لا عندهما المأثر أنه وصية وله
 أنهم يتركون وما يدينون فتصح (كوصية
 حربي مستأمن) لا وارث له هنا (بكل ماله
 لمسلم أو ذي) كذا في الوقاية ولا يبرهن غنة
 لأنهم أموات في حقنا ولو أوصى بنصفه مثلاً
 نفذ ورثته لورثته لا أرثاً بل لانه لا مستحق
 له في دارنا وكذا الوأوصى مستأمن مثله ولو
 أعتق عبده عند الموت أو دبره نفذ من الكل
 لما قلنا ولو أوصى لمسلم أو ذي جاز على
 الظاهر زبلي (وصاحب الهوى إذا كان
 لا يكفر فهو بمنزلة المسلم في الوصية) لأننا أمرنا
 بيناه الأحكام على ظاهر الاسلام (وإن كان
 بكفر فهو بمنزلة المرتدة) فتكون وقوفه عنده
 نافذة عندهما شرح الجمع (والمرتدة
 في الوصية كفدية) في الأصح لأنها لا تقتل
 (الوصية المطلقة) كقوله هذا القدر من مالي
 أو ثلث مالي وصية (لا تملك لغنى) لأنها صدقة
 وهي على الغنى حرام (وإن عمت) كقوله
 يا كل من الغنى والغنى والغنى لا يملك
 منها انما يصح بطريق التملك والتملك انما
 يصح لعين والغنى لا يملك ولا يصح (ولو
 خدمت) الوصية (به) أي بالغنى كقوله
 هذا القدر من مالي وصية لزيد وهو غني
 (أو قوم) اغنياء (محصورين) حاتاهم
 اوصية تملكهم (وكذا) الحكم في
 (الوقف) كما ترونه لا خسرو

المتولي على الوقف كالوصي) قال فيه لو نصب وصيا في تركة ايتام وهم في ولايته لا التركة او بالهكس او بعض التركة في ولايته لا بعضها قيل يهجم النصب على كل حال ويعتبر النظام والاستعداد فيصير وصيا في التركة انما كانت رقبته لا يصير وصيا في ولايته من التركة في غيره وقيل يشترط لصحة النصب كون اليتيم في ولايته لا التركة ولو نصب متوليا في وقف ولم يكن الوقف والموقوف عليه في ولايته قيل سمع لو وقعت المطالبة في مجلسه وقيل لا يصح ولو كان الموقوف عليه في ولايته لا الوقف قيل يعتبر النظام والاستعداد وقيل لو كان الموقوف عليه حاضرا جاز انتهى والاولى ذكر هذه المسئلة في باب الوصي (قوله جاز لا وصي صرفه للورثة) أي وجاز له صرفه لغيرهم وانما نص على المتوهم (قوله يعني لغير قرابة الولاد) أماله - فلا يجوز عنها ولو عينه الموصي فقد نقل في القصة عن أبي القاسم أوصى أن يعطى عن كذا رات صلواته لولد ولده وهو غير وارث فانه يعطى كما أمر ولا يجزئه عن الكفارة أفاده المصنف (قوله ممن يجوز صرف الكفارة اليهم) بأن يكونوا مسلمين محتاجين (قوله بخلاف مطلق الوصية للمساكين) روى هشام عن محمد أوصى بثلاث ماله للمساكين فاحتاج ورثته بهم بكارح وورثان أجمعوا أن يجعلوه لانفسهم أو احتاج بعضهم فأجمعوا على أن يعطوه له فهو جائز ان كان في الورثة صغيرا وغائب أو حاضر غير راض لا يجوز انتهى كأنه بمنزلة الوصية للوارث (قوله ولا أحدهم) أي ولا يشترط الجمع لأن الالجنسية أبطلت معنى الجمعية (قوله فلو منهم صغيرا الخ) الاولى زيادة أو غير محتاج لتتم المحترقات (قوله أوصى بكفارة صلواته) نص على الكفارة لانه لو أوصى الى معين بوصية تعين دفعها اليه بلا خلاف (قوله لم تجز لغيره) أي لم يجز للقاضي والوصي الصرف الى غيره مخ (قوله افساد الزمان) وطمع القضاة وغيرهم فيها مخ ومتايل المفتي به جواز الصرف الى غير من عينه (قوله أوصى صلواته) الظاهر ان قيد الصلوات اتفقا في فلا بد من القبض والتصدق ويدل عليه التعليل في مسئلة الغاصب بأن القبض حصل منه بعدم موت الموصي (قوله لم يجزه) وقال بعضهم يجزيه (قوله ثم التصديق عليهم) هذا يفيد أنه لا بد من نية التصديق فلو دفعه خاليا عن هذه النية لا يجزي ويجزى (قوله فغصب غاصب ثلثها مثلا) أي أو أكثر منه أو أقل منه فترك الأقل صدقة عليه أو ترك من الأكثر بقدر الوصية صدقة عليه (قوله واستهاكه) انما ذكره لكونه صادقا في نفيتهم أن حكم الدين يجزى فيه والالوجه له وهو قائم فالحكم لا يختلف فيما يظهر (قوله أوصى لرجل به قار) لا محترز له قار (قوله تسمع) أي إلا أن يعطى خمس عشرة سنة إلا أن تلقى الوصية بالامرات كما هي مثله في كثير من الاحكام (قوله أوصى له بدار) الظاهر أن حكم المنقول كذلك لما ذكره من التعليل (قوله فباعها) أي الموصى له بها (قوله بعد موته) أي موت الموصي (قوله قبل القبض) ظفر لبيع أي قبل قبض الموصي له الدار (قوله رقت ضيعة) أي ثم ماتت وفي جامع المصولين أن الضيعة اسم للعروة لا غير والعقار اسم للعروة المبنية (قوله وجهت عم الولد متوليا) ذكر العلم ليس بقيد فيما يظهر (قوله فالمتولي أولى من الاب) فان لم يتصرف المتولي فانه يأثم بضيعة اذا قبل الولاية إلا أن يرفع الامر الى الحاكم حتى ينصب متوليا آخر مخ (قوله يؤخذ الثمن) أي يأخذ الموصى له بالدار من تركة المشتري ويرجع ورثته المشتري على الشفيع بالثمن انتهى مخ (قوله ولو استحق الدار) أي من يد الموصى له (قوله لانه ظهر انه) أي الموصى أوصى بمال الغير أي فلم تصح الوصية بها والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

• (باب الوصي) •

لما فرغ من بيان الوصي له شرع في بيان أحكام الموصى اليه وهو الوصي المألن أحكام الوصاية مثله لكن قدم أحكام الموصى له لكثرته وكثرة وقوعها فكانت الحاجة الى معرفتها أمس يقال أوصى الى فلان أي أوصى اليه التصرف في ماله بعد موته والاسم منه الوصاية بالـ سر والفتح والمنقوس اليه الوصي انتهى مخ ولا ينبغي للوصي أن يقبلها لانها على خطر وعن أبي يوسف الدخول فيها أول مرة غلط والشيعة خيانة والثالثة سرقة وعن الحسن - لا يقدر الوصي أن يعدل ولو كان عمر بن الخطاب وقال أبو مطيع ما رأيت في مدة قضائي عشرين سنة من يعدل في مال ابن أخيه فهاستاني (قوله أي بعلمه) نفسه ليعتد في الموضعين أي فلا يشترط الحضور (قوله يرتد) لانه متبرع في ذلك فان شاء دام عليه وان شاء رجع اذ ليس للموصى ولاية الزام التصرف على الغير وليس في الرجوع تقرير اذ يمكنه أن يوصي غيره دور ولو قبل بعد الرد لا يصح قبوله قهسستاني لا اذا قبل في وجهه نائيا المافي البزازية أوصى اليه فقال في وجهه لا قبل كان ردًا ولا يكون وصيا فان قال له الموصى ما كان

وفي جامع الفصولين المتولي على الوقف كالوصي • فروع • أوصى بثلاث ماله للصلوات جاز للوصي صرفه للورثة لو محتاجين يعني لغير قرابة الولاد ممن يجوز صرف الكفارة اليهم بخلاف مطلق الوصية للمساكين فانها تجوز لكل ورثته ولا أحدهم يعني لو محتاجين حاضرين بالغين راضين فلو منهم مسلم صغير أو غائب أو حاضر غير راض لم يجز • أوصى بكفارة صلواته لرجل لم تجز لغيره به بقية لفساد الزمان • أوصى صلواته وثلاث ماله ديون على المسكين فتركه الوصي لهم عن القدية لم يجزه ولا بد من القبض ثم التصديق عليهم ولو أمر أن يتصدق بالثلث ذات فغصب كغاصب ثلثها مثلا واستهاكه فتركه صدقة عليه وهو مفسر يجزيه لحصول قبضه بعد الموت بخلاف الدين الكل من القنية وفي الجواهر أوصى لرجل بعقار ومات فقسمت التركة والموصى له في البليد وقد علم بالقسمة ولم يطلب ثم بعد سنين ادعى تسمع ولا يطالب بالتأخير ان لم يكن رد الوصية • أوصى له بدار فباعها بدينار مائة قبل القبض مخ بلو اذا تصرف في الموصى به قبل قبضه • وقفت ضيعة على ولدها وجعلت عم الولد متوليا للولد أب فالمتولي أولى من الاب • شري دارا وأوصى بها لرجل فأخذها الشفيع من يد الموصى له يؤخذ الثمن ولو استحق الدار لا يرجع الموصى له بمال الغير بشي لانه ظهر أنه أوصى بمال الغير • (باب الوصي) • وهو الموصى اليه (أوصى الى زيد) أي جعله وصيا (وقبل عنده صح) فان رد عنده أي بعلمه (يرتد)

(والالا) يصح الرد بغيره لئلا يصير غرورا من جهته ويصح ارجاعه عنها ولو في غيبته عند الامام خلافا للثاني برأيه (فان سكت) الموصي اليه (فات) موصيه (فله الرد والقبول) ولزم (عقد الوصية) ببيع شيء من التركة وان جهل به (أي بكونه وصيا فان علم الموصي بالوصاية ليس بشرط في صحة تصرفه) بخلاف الوكيل (فان علمه بالوكالة شرط فان) سكت ثم (رد بغيره) ثم قبل صح الا اذا نفذ قانس (وذه) فلا يصح قبوله بعد ذلك (ولو) أوصى (الى صبي) وعبد غيره وكافر وفاسق (بذل) أي بدلهم القاضي (بغيرهم) انما بالنظر وانظ بدل بغير صحة الوصية فلو تصرف فوا قبل الاخراج جاز سر اجبة (فلو بلغ الصبي وعق العبد واسلم الكافر) أو المرتد وناب الفاسق مجتبي وفيه فوض ولاية الوقف لصبي صح استخارنا (لم يخرجهم القاضي منها) أي عن الوصايا زال الموجب للعزل الآن بكون غلاما امين اختيار (والى عبده) والحال ان الورثة صفار صح) كتاباته الى مكاتبه أو مكاتب غيره ثم ان رد في الرق فكالعبد (والالا) وقال لا يصح مطلقا (در) ومن عجز عن القيام بها) حقيقة لا بمجرد اخباره (ضم) القاضي (اليه غيره) رعاية لحق الموصي والورثة (ولو ظهر للقاضي عجزه أصلا استبدل غيره ولو عزل) أي الوصي المختار الثاني مع أهليته لها انما عجزه وان جار) القاضي (وانم) في الاشياء اختلاف وان في صحة عزله والاكثر على الصحة كما في شرح الوهبانية لكن يجب الافتاء بعدم الصحة كما في الفصولين وأما عزل الخائن فواجب اه قلت وعبرة جامع الفصولين من الفصل السابع والعشرين الوصي من الميت لو عدل لا كافيا لا ينبغي للقاضي أن يعزله فلو عزله قبل يعزل اقول الصحيح عندي انه لا يعزل لان الموصي أشرف بنفسه من القاضي فكيف يعزله وينبغي أن يفق به افساد قضاء الزمان انتهى قال المصنف قال شهاب فقد ترجع عدم صحة العزل للموصي فكيف بالوظائف بالاوقاف

على أن ترد ايصاقي اليك فقال قبلت صار وصيا قال في المنع فان قلت ما الفرق بين الموصي له والموصي اليه في أن قبول الاول في الحال غير معتبر حتى لو قبل في حال حياة الموصي ثم رد بعد وفاته كان صحيا بخلاف الثاني قلت أجيب عنه بأن نفع الاول بالوصية لنفسه ونفع الثاني للموصي فكان في ردّه بغير علمه اضراره فلا يجوز بخلاف الاول لان الموصي به يرجع الى ورثة الموصي ولا ضرر في ذلك والله تعالى أعلم انتهى (قوله بغيره) أي بغير علمه وفي القهستاني والاردعنده بأن لم يرد في حياته أصلا أو رد فيها بلا علمه لا يرد لانه اعتمد عليه في ضرر يارذ انتهى (قوله ويصح ارجاعه) أي بعد قبول الايصاء اذ قبله لم يدخل حتى يخرج (قوله خلافا للثاني) فانه لا يخرج له الا بعلمه عنده (قوله فله الرد والقبول) لانه منبرع في التصرف للغير فلا يلزم ذلك بالقبول الوكالة ولا تغريه لان الموصي هو الذي اغترب حيث لم يترفع عن حاله أنه قبل الوصاية أم لا انتهى درر (قوله فان علم الوصي بالوصاية ليس بشرط) لانه اثبات خلافة وهو صحيح بلا علمه كالورثة بخلاف الوكالة فانها اذ ات ولاية فلا يصح تصرف الوكيل مع الجهل انتهى قهستاني (قوله ثم قبل صح) لان الايصاء لا يطل بمجرد قوله لا قبل لان في ابطاله ضررا بالميت والضرر واجب الدفع انتهى درر (قوله فلا يصح قبوله بعد ذلك) لانه حكم في مجتبه فيه قهستاني (قوله وعبد غيره) قيد به لان الكلام على الاية ساء الى عبده يأتي بعد واطق فيه فشله ولو لم أذ وناله في ذلك كما في القهستاني (قوله وكافر) ولو ذميا والواو فيها تعني أو (قوله وفاسق) قال الزيلعي قال النسفي في الكافي شرط في الاصل أن يكون الفاسق متم ما نحو فاسقه على المال وقول المصنف بدل بغيرهم أي بايصاء الى موصي صالح لان العبد يمحى والكافر عدو والفاسق منهم بالخيانة (قوله ولا يظن بدل بغيره صحة الوصية) وعليه عامة المشايخ وهو اقول الامام محمد في الاصل والجامع الصغير انما باطلة على معنى انها تبطل بابطال القاضي في جميع هذه المور وقيل تبطل في غير العبد اما الايصاء اليه فاعدم ولايته بكون باطلا وقيل سبعا في الفاسق وقيل الكافر كالعبد (قوله واسلم الكافر) أي الاصل (قوله فوض ولاية الوقف لصبي صح) وكذلك الوصية الى الصبي غير جائزة ولكن لا يلزمه العهدة كالوكالة منح عن المجتبي (قوله ثم ان رد في الرق فكالعبد) فان كان مكاتب غيره صح واستبدله القاضي بغيره وان كان مكاتبه فهي مثله المصنف الخلافية (قوله والالا) أي بأن كان فيه م كبير لا تصح لانه يبيع نفسه منه أو يبعه فبجز العبد فامتنع الجواز انتهى درر (قوله وقال لا يصح مطلقا در) قال فيها لان فيه اثبات الولاية له لا له على المال وهو قلب المشروع وله أنه أوصى الى من هو أهله فيصح كالأوصى الى مكاتب نفسه أو مكاتب غيره وهذا لانه مكلف مستبد بالتصرف وليس لاحد عليه ولاية فان الصفار وان كانوا املا كالسكن لما أقامه أبوهم مقام نفسه صار مستبدا بالتصرف مثله بلا ولاية لهم عليه انتهى لانه ليس له أن يبيع رقبته (قوله ومن عجز عن القيام بها حقيقة) سواء كان العجز طارئا أو أصليا كما اذا أوصى الى عاجز ضم اليه غيره يعني اذا لم يظهر للقاضي عجزه أصلا مكي (قوله لا بمجرد اخباره) لان الشاكي قد يكون كاذبا تخفيه فاعلى نفسه انتهى منح وكذا اذا شك الورثة أو بعضهم الوصي الى القاضي فانه لا ينبغي له أن يعزله حتى يبيد له منه خيانة لان الموصي اختياره والشاكي قد يكون ظالما في شكواه شريلا لاية من الكافي (قوله رعاية لحق الموصي) حيث أقامه وصيا والورثة بضم المشرف اليه (قوله مع أهليته لها) اما اذا لم يكن أهلا بأن كان خائنا يعزله كما يأتي لانه وان استفاد الولاية من الميت غير أنه اذا ظهرت الخيانة فانت الامانة والميت انما اختاره لاجلها وليس من التفريط بقاؤه بعد فواتها حتى لو كان حيا لا يخرج منها فينبوب القاضي منابه عند عجزه ويقيم غيره مقامه كالوفاة ولا وصى له وانظر ما لو كان عدلا غير كاف فعزله هل يأثم عزله وقد نصوا على أنه يضم اليه كافيا ولو عزله يميز (قوله تنذعزله) عزاه في القضية الى شرح خواهر زاده وان ظهير الدين المرغيناني استبعده لانه مقدم على القاضي لانه مختار الميت انتهى منح (قوله والاكثر على الصحة) قال في الولوالجية وهو الصحيح لان قضاء وقع في محله فينفذ انتهى مكي (قوله افساد قضاء الزمان) فيكون عزله منهم افرض دينوي اذ لا مصلحة لليتيم في عزل الاهل (قوله فكيف بالوظائف بالاوقاف) من الوظائف التولية عليه قال في فتاوى خير الدين عن البحر وأما عزل القاضي الناظر فشرطه أن يكون بجنحة واستدل علمه بماتقه في الايعاف وجامع الفصولين ثم قال فعدا فاحرمه تولية غيره بلا خيانة وعدم صحته الوقول ثم قال واستفيد

من عدم صحة عزل الناظر بغير جنة عدمه صاحب وظيفة في وقف واستدل عليه بما نقله عن البرازي وغيره
 انتهى (قوله وبطل فعل أحد الوصيين) الا اذا اُجازه صاحبه به فانه يجوز ولا يحتاج الى تجديد العقد كما في المنع
 (قوله ومفاده الخ) نص عليه في الاسعاف حيث قال لا يتقدم أحد الناظرين بالاجارة ولو وكل أحدهما
 صاحبه جازت نقله أبو السعود (قوله وبه تأخذ) يفيد كذا ذكره في رسم المفق أن القرابين يفيق بهما ويقضى (قوله
 وفي القهستاني أنه أقرب الى الصواب) وظاهر كلام الزبلي اختياره حيث قال ولأن وجوب الوصية عند الموت
 ثبت لهما مع اختلاف الوكالة المتعاقبة فاذن ثبت ان الخلاف فيهما أي في صورتها لا بصاها لهما معا ومما اقتضا
 (قوله من بلدين) كذا وقع التقييد بذلك لغيره فيجتمعا أن التقييد به نظر الى الغالب من أن في كل بلدة قاضيا
 واحدا حتى لو ولي السلطان قاضيين في بلد واحد وجعل لهما منصب الاوصياء يكون الحكم كذلك وهو الظاهر
 ويحتمل أن التقييد احرازه ويحترز وما ذكره من التمهيد يؤيد الاحتمال الاول (قوله وعقابه في وكالة تنوير
 البصائر) لم يذكر في هذه المسئلة الا ما ذكره هنا (قوله وينصب القاضي الخ) قال أبو السعود مفاده أن الوصية
 تبقى لهما انتهى وفيه تأمل (قوله وتجهيزه) لواقصر عليه اكفاء عما قبله قال في التبيين لأن في التأخير فساد
 الميت ولهذا يدل على الجبران أيضا في الحضر والرفقة في السفر انتهى (قوله والخصومة) وجه الافتراء فيها أنهما
 لا يجتمعان عليهما عادة ولو اجتمع لم يتكلم الا أحدهما غالبا (قوله وشراء حاجة الطفل) لأن في تأخيرها خوف ضرر
 به منع قال العلامة عبيد البر في شرح الوهبانية عن وسيط الصبي هو شراء طعام الصغير والكسوة واستجار الفطر
 انتهى (قوله والانتساب له) أي قبول الهبة للطفل فانه ليس من باب الولاية ولهذا انما يكاد الام ومن هو في عياله منع
 قال عبد البر وفي تأخير خشيته الفوات وانه في معنى الاموال الضائعة (قوله واعتاق عبد معين) لانه لا يحتاج
 فيه الى رأي ولا اجتماع ولكن قاضي خان أطلق عتق التهمة لم يفيد بكونها معينة واقعة تعالى أعلم ذكره عبد البر
 قلت لا مانع من حمل المطلق على المقيد لان غير الماهين يحتاج الى الرأي في اختياره (قوله وتنفيذ وصية) قال
 في الوسيط بالعين أو بأمر مرسل انتهى (قوله زاد في شرح الوهبانية) الاولى ذكره بعد قول المصنف ويبيع
 ما يخاف تلفه وجمع أموال ضائعة (قوله عشرة أخرى) أي غير ما في المصنف (قوله منها الخ) ومنها رذعن المبيع
 بهيب واجارة نفس اليتيم وتنفيذ وصية بالتصدق عنه بكذا وكذا من ماله اذا كان ذلك لفقيه معين أو مسكين
 معين وقد جمعها في أربعة آيات فقال

ويفرد بالتجهيز عتق وصية • اذا عينا أحفظ يبيع ما يضرر
 قبول هبات حاجة جمع ضائع • تخصم يفتي الدين للطفل يؤجر
 يرذعن مودع فاسد الشراء • وحق مبيع منه قالوا واطروا
 وقسمه وزون مكمل وصية • بأف لذي فقير تعين قررروا

زاد المكي عن الخبائية أن لاحدهما قبض تركة الميت اذا لم يكن عليه دين وما هو مودع عنده في منزله حتى
 لا يضمن بالهلاك وان لاحدهما استجار حاملين يجهلان الجنازة وانه بمنزلة شراء الكفن وان لاحدهما التصديق
 بمحنة في الوصية بالتصدق به ما قبل رفع الجنازة وان يودع ما صار في يده من تركة الميت واجارة مال اليتيم ورذ
 العواري والامانات انتهى وبعض هذه يدخل في المال فيما قبلها (قوله ومشتري شراء فاسدا) لانه ليس من
 باب الولاية المستفادة بالوصية بل ملحق بقضاء الدين (قوله وقسمه كيلي أو رزني) أي مع شريك الموصي مثلا (قوله
 وطلب دين) لم يوجد في شرح عبد البر وانما الموجود فيه وقضاء الدين يجنس حقه بخلاف الاقضاء كما أشار اليه
 النظم انتهى والاقضاء هو الطلب (قوله وقال أبو يوسف الخ) ظاهره أن محمد امع الامام وهو الذي في اكثر الكتب
 وذكره في المعدين عن العيون مع أبي يوسف أفاده المكي (تنبيه) لو اختلف الوصيان في المال عند من يكون
 فان كان يحتمل القسمة يكون عند كل واحد منهما نصفه وان كان لا يحتمل القسمة يهايان زمانا أو آخرهما
 يستودعانه لأن لهما ولاية الايداع يبري عن البدائع (قوله فله التصرف في التركة وحده) قال في الهندية
 عن الخبائية رجل أوصى الى رجلين فمات أحدهما الرصين وأوصى الى صاحبه جاز ويكون لصاحبه أن يتصرف
 لأن أحدهما لو تصرف باذن صاحبه في حياته جاز فكذلك بعد الموت وروى أنه لا يجوز والاصح هو الاول
 وفي حاشية أبي السعود على الاشياء عن الحاوي القدسي أنه لا يجوز وبه تأخذ انتهى فأما أن تصرف وصي وصي

(وبطل فعل أحد الوصيين كالتوايين) فانهما
 في الحكم كالوصيين اشياء ووقف القنية
 ومفاده انه لو أبرأ أحدهما أرض الوفاء
 لم تجز بل رأى الاخر وقد صارت واقعة
 الفتوى (ولو) وصية (كان ايصاؤه لكل منهما
 على الانفراد) وقيل يتقدم قال أبو الليث
 وهو الاصح وبه تأخذ لكن الاول صحيح
 في الميسوط وجزم به في الدرر في القهستان في
 انه أقرب الى الصواب قلت وهذا اذا كانا
 وصيين أو تولى من جهة الميت اذا كانا
 أو قاض واحد أو كانا من جهة قاضين
 من بلدين فينفرد أحدهما بالتصرف
 لأن كلام من القاضيين لو تصرف جاز تصرفه
 فيكذنا تائبه ولو أراد كل من القاضيين عزل
 القاضى الاخر جاز ان رأى فيه
 المصلحة والا لا وقامه في وكالة تنوير البصائر
 معزى بالله انقطعات وغيرها فليحفظ وفي وصايا
 السراج لو لم يعلم القاضى أن للميت وصيا
 فنصب له وصيا ثم حضر الوصى فأراد
 الدخول في الوصية فله ذلك وينصب القاضى
 لاخر لا يخرج الاول (الابشراء كفتنه
 وتجهيزه والخصومة في حقه وشراء حاجة
 الطفل والانتساب له واعتاق عبد معين
 ورذعة ودية وتنفيذ وصية معينتين) زاد
 في شرح الوهبانية عشرة أخرى منها رذ
 مقصوب ومشتري شراء فاسدا وقسمه كيلي
 او رزني وطلب دين وقضاء دين يجنس حقه
 (ويبيع ما يخاف تلفه وجمع أموال ضائعة)
 وقال أبو يوسف يتصرف كل بالتصرف في جميع
 الامور ولو نص على الانفراد او الاجتماع
 اتبع اتضافا شرح الوهبانية (وان مات
 أحدهما فان أوصى الى الحى أو الى آخره
 التصرف في التركة وحده) ولا يحتاج الى
 نصب القاضى وصيا

الميت موقوف على اذن الوصي الحي ولذا قال الحلبي قوله فله التصرف في التركة وحده هذا انما يستقيم فيها
 اذا اوصى الى الحي واما اذا اوصى الى آخر فانه يجب اجتماعهما انتهى (قوله والا يوصى من القاضي اليه غيره)
 اما عندهما فظاهر لان الباقي منهما عاجز عن الافراد بالتصرف فيضم القاضي اليه وصيا نظر للميت عند مجز
 الميت واما عند أبي يوسف فلا نال الحي منهما وان كان يقدر على التصرف فالموصى قصده ان يخلفه وصيان
 متصرفان في حقوقه وذلك ممكن للتحقيق بنصب وصي آخر مكان الاول انتهى تبين (قوله وقامه في شرح
 الوهبانية) حيث قال ولو اوصى الى رجلين ان يضعاهما لثمة حيث شاء أو يعطيهما من شاء فقال كل واحد منهما
 أعطيه فلانا لم يكن لواحد من الرجلين شيء لان الموضوعين لم يجتمعا على واحد منهما وانما قوض الرأي في الوضع
 اليهما وهذا ينبغي محتاج فيه الى الرأي لا اختيارا للمصرف ورأى الواحد لا يصح كون كراي الاثنين وليس للحاكم
 الاعتراض ولا صرفه الى أحد ولو قال لا تصرفه الى أحد ولو مات أحد الوصيين قبل أن يفعل شيئا بطات الوصية
 اهلها وصا ووجه ذلك انه على ذلك بعينه لا يتصور ذلك بعدموت أحدهما (قوله وهل فيه خلاف أبو يوسف)
 جزم بخلافه في الاشياء قال في تنوير الاذهان فعنده اذ مات أحدهما قبل التصديق بالثالث لا تبطل الوصية
 بموته ولا تنسخ التصديق وحده انتهى (قوله كما قررته فيما علقته على الملتقى) قال في شرحه عليه وفي المجتبى جعل
 للوصي مشرفا لم يتصرف بدونه وقبل للمشرف أن يتصرف انتهى وقد علمت أن هذه العبارة لا تفيد تفرد
 المشرف بالتصرف كالذي بعده هاهنا كلام المؤلف ليس على ما ينبغي وفي الهذلية عن خزانة المفتين رجل اوصى
 الى رجل وجعل غيره مشرفا عليه يكون الوصي أدنى بامسالة المال ولا يكون المشرف وصيا وأثر كونه مشرفا
 انه لا يجوز تصرف الوصي الا بعلمه انتهى وذكر قاضيخان الخلاف في كون المشرف وصيا أو لا وقد تم القول بأنه
 وصي واصطلاحه تقديم الاظهر فيكون هو المعتمد فانه قال في خطبة فتاواه المشهورة وقد تمت ما هو الاظهر
 واقتضت بما هو الاظهر اهـ وثمرة الخلاف تطهر في حفظ المال فقط فعلى القول بأنه وصي لا ينفرد الوصي بحفظه
 بل يشاركه المشرف في الحفظ وعلى القول بأنه ليس بوصي يستقل الوصي بالحفظ دونه واما التصرف فلا ينفرد
 الوصي به بلا خلاف سواء قلنا أن المشرف وصي أم لا ذكره أبو السعود في حاشية الاشياء (قوله ووصي
 الوصي الخ) أطلقه فمما لو كان الوصي الاول من ورثة الموصى الاول قال في الهذلية رجل اوصى الى وارثه
 جازقان مات الوصي بعدموت مورثه وأوصى الى رجل آخران قال هذا الوارث للذي اوصى اليه جازقان وصيا
 في مالي ومال الميت الاول الذي اوصى به فان الوصي الثاني يكون وصيا في التركةين جميعا ولو أن هذا الوارث
 الذي هو وصي قال للثاني اوصيت لك ولم يرد على هذا كان الثاني وصيا في التركةين عندنا ولو قال هذا الوارث
 للثاني اوصيت لك في تركتي عن أبي حنيفة رحمه الله أنه وصي في التركةين جميعا وقال صاحباه هو وصي في تركة
 الميت الثاني خاصة كذا في فتاوى قاضيخان وقال الفقيه أبو الليث في كتاب نكحت الوصايا اذا اوصى الوصي
 الثاني في تركته وتركه الاول فالثاني وصيهما جميعا واما اذا اوصى الى الثاني ولم يذكر تركه الاول صار الثاني وصيهما
 أيضا في قول علمائنا وهذا طريق الاستحسان وكان القياس أن لا يجوز لان الوصي بمنزلة الوكيل وليس للوكيل
 أن يوكل غيره مالم يؤمر بذلك ليس له ان يوصي في مال الاول اذا لم يؤمر وجه الاستحسان أن الاول
 لما اوصى اليه فقد علم ان الوصي لا يعين ابداء لم يجب أن تكون أموره ضائعة فصار كأنه أذن له بأن يوصي الى
 غيره بطريق الدلالة وان لم يأذن له بالافصاح ولو كان اذن له بالافصاح جاز له ان يوصي الى غيره فكذلك اذا أذن له
 بالدلالة بخلاف الوكالة لان الوكالة لا تصح بعد الموت (قوله وتصح قسمته نائباً عن ورثة الخ) لان الوارث خليفة
 الميت حتى يرد بالعيب ويرد عليه به ويصير مغرورا بشراء المورث والوصي ايضا خليفة الميت فيكون خصما
 عن الوارث اذا كان نائباً فنفذ قسمته عليه اما الموصى له فليس بخليفة عن الميت من كل وجه لانه ملكه بطلب
 جديد وهذا لا يرد بالعيب ولا يرد عليه ولا يصير مغرورا بشراء الموصى فلا يكون خصما عنه عند غيبته انتهى
 تبين لمخصا (قوله نائباً عن ورثة كبار غيب او صغار) قال في التبيين ولا فرق في ذلك بين ان تكون الورثة
 كبارا أو صغارا لان له ولاية البيع في مال الصغار والقسمة في معنى البيع وله ولاية الحفظ في مال الكبار فجاز له
 بيعه للحفظ الا العقار فانه محفوظ بنفسه فلا يجوز بيعه وما هنا في معنى البيع فلا يضمن انتهى وذكر الامام
 المحجوب في محيالاته الى مبدوء شيخ الاسلام ان مقاسمة الوصي الموصى له عن الورثة جائزة في العروض والعقار جميعا

(والا) يوصى (ضم) القاضي (اليه غيره)
 درو في الاشياء مات احدهما أقام القاضي
 الاخر مقامه أو ضم اليه آخر ولا تبطل
 الوصية الا اذا اوصى له ما أن يتصدق بثلثه
 حيث شاء انتهى وقامه في شرح الوهبانية
 وهل فيه خلاف أبو يوسف قال لا وعنده ان
 المشرف يتفرد دون الوصي كما قررته فيما
 علقته على الملتقى وبأني (وصي الوصي)
 سواء أوصى اليه في ماله أو في مال موصيه
 وقاية (وصي في التركةين) خلافا للشافعية
 وتصح قسمته أي الوصي حال كونه نائباً
 عن ورثة (كبار غيب او صغار مع الوصي
 له) بانثاء (ولا رجوع) للورثة (عليه) أي
 الموصى له (ان ضاع قسطهم مع) أي الوصي
 لعدة قسمته حينئذ (و) اما قسمته عن
 الموصى له (القائب أو الحاضر بلا اذنه
 معهم) أي الورثة ولو صغاراً زيل
 (ولا) تصح

وحيث (غير جمع الموصى له بثبات ما بقى)
من المال (أذا ضاع قسمه) لأنه كالشريك
(مع) أي مع الوصي فلا يضمن الوصي لأنه
أمين (وصح قسمه القاضي وأخذده قسطة
الموصى له ان غاب) الموصى له فلا يضمن له
ان ذلك في يد القاضي أو أمينه وهذا
(في المكيل والموزون) لأنه افسراز
(وفي غيرهما لا) يجوز لأنه مبادلة كالبيع
وبيع ممل الغير لا يجوز فكذا القسمة
(وان فاسدهم الوصي في الوصية بجمع)
عن الميت (بثبات ما بقى ان ذلك) المال
(في يده أو) في يد (من دفع اليه للبيع) خلافا
لهما وقد تقر في المناسب (ولو أفسراز الميت
شيأ من ماله للبيع فضايع بعد موته لا) يبيع عنه
بثبات ما بقى لأنه عينه فاذا اهلك بطلت (وصح
بيع الوصي عبدا من التركة بفيضة الغرماء
للغرماء) تعلق قههم بالمالية وضمن وصي
بأع ما أوصى ببيعه ونفذت بقضائه فاستحق
العبد بعد ذلك ثمنه (أي ضياعه) (عنده)
لأنه العاقد فالعهدة عليه (ورجع) الوصي
(في التركة) كلها وقال محمد في الثالث قلنا انه
مغرور فكان ديناً في لوهة التركة
أولم تفلا رجوع وفي المتن أنه يرجع على
من تصدق عليه لأن ثمنه له ثم فغرمه عليهم
(كأن يرجع في مال الطفل وصي باع ما أصابه)
أي الطفل (من التركة) وذلك ثمنه فاستحق
المال المبيع (والطه) يرجع على الورثة
بخصته (لأنه قضى القسمة باستحقاق
ما أصابه) (وصح احتياجه بمال اليتيم لو خيرا)
بأن يكون الثاني أملاً ولو مثله لم يجز نسبة
(د) صح (بيعه وشراؤه من أجنبي) بما يتعاقبان
الناس لا بما لا يتعاقبان وهو الفاحش لأن
ولايته نظرية لو باع به كان فاسداً حتى يملكه
المشتري بالقبض فهو - ثاني - وهذا اذا تابع
الوصي للصغير مع الأجنبي (وان باع)
وصي (أو اشترى) مال اليتيم (من نفسه)
فان - ثانياً - (وصي القاضي لا يجوز) ذلك
(مطلقاً) لأنه وكيله (وان كان وصي الأب
جائز بشرط منفعة ظاهرة للصغير) وهو قدر
النصف زيادة أو نقصاً وقال لا يجوز مطلقاً

إذا كانت الورثة صغاراً كلهم وكذا إذا كانت كباراً غيباً جائزة في العقار والعروض جميعاً سواء كان الموصى له
صغيراً أو كبيراً حاضر أو غائباً كذا في شرح السيد انتهى جوي عن شرح الشافعي والتقييد بالغيب بقيد أنه ليس
ذلك في نصيب الكبار الحاضرين وفي الهندية ولو كانت الورثة كلهم كباراً أو كان بعضهم كباراً أو هم حضوراً فقط
الوصي مع الموصى له على الوارث الكبير باطلاً في العقار وفي المنقول جميعاً فان ذلك نصيب الوارث الكبير في يد
الوصي فلا ضمان على الوصي ولكن يرجعون على الموصى له فأخذون منه ثلثي ما أخذوا فأنما في يده فان ذلك
خير الوارث الكبير ان شاء ضمن الوصي - حصته وان شاء ضمن الموصى له (قوله فيرجع الموصى له بثبات ما بقى
من المال) وان - ثانياً - في أيديهم أنه أن يضمنهم قدر ثلث ما قبضوا وان شاء ضمن الوصي ذلك القدر لأنه متعدي
بالدفع اليهم والورثة بالقبض فيضمن أيهم - شاء انتهى تبين قال الشريف الجوي في شرحه هذا إذا كانت القسمة
بغير أمر القاضي أمّا قسمة بائنه جاز فلا يرجع (قوله وصح قسمة القاضي الخ) قال لا تعاقب وانما جاز
قسمة القاضي لأنه نسب ناظر إلى المولى للمعين خصوصاً في حق الاموات والغيب لم يجزهم عن التصرف بأنفسهم
ومن النظر أن يفرض نصيب الغائب فان ذلك نصيبه في يد القاضي ليس له أن يرجع على الورثة بشئ والفرق بين
القاضي حيث جازت مقاسمته على الموصى له وبين الوصي حيث لا يجوز مقاسمته على الموصى له أن القاضي ولا
على الغائب فيما ينفعه وله ذاك يبيع ما يختص عليه التلف فكانت قسمة كقسمة الموصى له والوصي لا يملك
بيع شئ من مال الموصى له فلم يكن له ولاية عليه أصلاً فلم تنفذ قسمة انتهى (قوله وفي غيرهما لا يجوز) فلو ملك أحد
الموصى له في يد القاضي هل يضمنه أم أمينه أو يرجع على الورثة أو يجزى بغير (قوله خلافاً لهما) فقال أبو يوسف
ان كان المرز - - تغرق بطلت الوصية ولا يبيع عنه وان لم يكن - - تغرق فالثالث يبيع عنه بما بقى من الثلث إلى تمام
ثلث الجميع وقار محمد لا يبيع عنه بشئ انتهى في المصنف (قوله وقد تقر في المناسب) قال في باب الحج عن الغير وان مات
الأمور أو سرق ثمنه في الطريق قبل وقوفه بجمع من نزل أمره بثبات ما بقى من ماله فان لم يبلغ في حيث يباع
فان مات أو سرق ثمنه بجمع من ثلث الباقي في يده ما كان مرة بعد أخرى إلى أن لا يبقى من ثلثه ما يبلغ الحج فغير
الوصية (قوله وصح بيع الوصي عبداً من التركة) لأن الوصي قائم مقام الموصى ولو نولاً بنفسه حال حياته يجوز
بيعه وان كان مريضاً من الموت بغير محضر من الغرماء فكذا الوصي اقباضه مقامه وهذا ان حق الغرماء
متعلق بالمالية لا بالصورة والبيع لا يطل المالية لقواتها إلى خلف وهو النقص انتهى منقوضاً بجملة يبيعه أنه اذا اهلك
الثلث عنده لا يضمن ولنغماء أن يرجعوا بديونهم في الباقي من التركة (قوله باع ما أوصى ببيعه) أي عبد الوصي
بيعه أقر بتمه ما بقى (قوله لأنه العاقد) تعليل لقوله وضمن وصي (قوله قلنا انه مغرور) أي من جهة آية لأنه
لما أمر ببيع هذا العبد واتصدق بثمنه كانه قال ان هذا العبد ملكي انتهى شافعي قال في التبيين بخلاف القاضي
وأمينه اذا تولى البيع حيث لا عهدة عليه لأن في الزامها القاضي تعجيل القضاء لأنه يمنع عن القيد بما لا مائة
خفية لزوم الضمان فتعطل مصلحة العامة وأمينه صغير عنه كرسول انتهى (قوله على من تصدق عليه) أي
بالفعل كما هو المتبادر وبعد أن يكون المراد من أوصى بالتمه تصدق عليه وان لم تصدقه الصدقة ولكن هذه غير مسئلة
المصنف (قوله كأن يرجع في مال الطفل وصي باع ما أصابه) لأنه عامل له (قوله باستحقاق ما أصابه) أي كلاً أو بعضاً
(قوله وصح احتياجه بمال اليتيم لو خيراً) هذا اذا وجب عداية الميت وان وجب عداية الوصي يجوز أن يحتال
وان لم يكن أملاً من الأول كذا في فصول العمادي وفي الاستيعابي بعد أن ذكر ما في الفصول قال حتى لو أدرك
الوصي - وأراد أن ينفذ الحوالة ليس له ذلك ولو كان شراً له يجوز ذلك وينسب الوصي لليتيم في قوله سما وقال
أبو يوسف لا يجوز اذا لم يكن خيراً لليتيم انتهى مروي الدين (قوله ولو مثله لم يجز) فهم منه بالاولى أنه لا يجوز
اذا كان أدنى والشيخ اقتصر في الحوالة على المثل على أحد قولين وقد حكاهما صاحب الذخيرة عن شرح السيد
(قوله لأن ولايته نظرية) ولا نظر في القين الفاحش بخلاف اليسير ولأنه لا يمكن التهرز عنه في اعتباره انسداد
بابهما (قوله حتى يملكه المشتري بالقبض) وهل يضمن الوصي القين الفاحش الظاهر نعم (قوله وهذا اذا تابع
الوصي الخ) لا حاجة إليه لتصريح المصنف به (قوله لأنه وكيله) أي القاضي وفعل الوكيل كفعل الموكل وفعل
الوكيل قضاء وهو لا يقضى لنفسه (قوله بشرط منفعة ظاهرة) هذا في المنقول وأما في العقار فلا يجوز شراؤه
أصلاً كما يأتي (قوله وهو قدر للنصف زيادة أو نقصاً) قال في التبيين تفسير للمنفعة الطامعة أن يبيع ما يساوي

خمس عشرة عشرة من الصغير أو يشتري ما يساوي عشرة بخمسة عشر لغيره من الوصي (قوله ويسع الأب الخ)
 مثله ما إذا باعه من أجنبي ثلث مورث في حكم واحد وهو يسع الأب من نفسه أو من أجنبي ويسع الوصي من
 أجنبي (قوله ضمن الزيادة) أي إذا أوصى به أو كانت تخرج من الثلث كما مر (قوله وقع الشرائع) أي وكان متبرعا
 بصرفه إلى الميت (قوله ضمن) هذا قول صاحبين بدليل التعايل وقال الامام بعدم ضمان إذا دفعه بعد خمس
 وعشرين سنة لأنه ولاية الدفع إليه حيث تدفع في غير العقار لأن يسع المنقول حفظه لتسارع الفساد إليه وحفظ
 الثمن أيسر قال في شرح التعميد للقاضي يسع منقول الغائب إذا خاف التلف لكن إذا بيع إذا لم يعلم مكانه أما إذا علم
 فلا لأنه يمكنه أن يبعث إليه إذا خاف التلف (قوله الدين) قال الجوزي في الشارح ولو عليه دين مستغرق باع
 العقار أجماعا أو غير مستغرق باع بقدره عند عدم الحاجة إلى الزائد وعند الامام له يسع كله لأنه بحكم الولاية
 وهي لا تجزأ أولان كل جزء من التركة مشغول بالدين فانه لو هلك شيء منها يجب قضاء الدين من الباقي انتهى (قوله
 أو خوف هلاكه الخ) قال الجوزي في شرحه أما العقار فممن بنفسه حتى لو خيف هلاكه أو هلاك بنيانه ملك
 يسعه لتعيينه حفظه كالمقول والاصح أنه لا يملك لأنه فادروا في التفرقة وبذلك اجارة الكل لأنه حفظ انتهى
 (قوله لأنه نادر) أي خوف الهلاك وهذا التعليل غير ظاهر لأن الكلام فيه إذا تحقق هذا النادر (قوله أو لتفقه)
 أي وإن كان بمنزلة القيمة أو بغيره يسير (قوله أو كونه في بدستغاب) يخشى منه أن يذبح غلظه وانما قلنا ذلك لأنه
 لو كان يخشى منه خرابه رجع إلى ما قبله (قوله لا يملك بيع العقار) أي فإذا احتاج الحال إلى بيعه يرفع الأمر
 إلى القاضي (قوله مطلقا) أي ولو في هذه المستثنيات (قوله ولو بالبيع الخ) قال في العمادية أما الأب إذا باع
 بمنزلة القيمة فإن الأب محمودا عند الناس أو مستورا يجوز حتى لو بلغ الابن لم ينقض البيع وإن كان الأب فاسقا
 لا يجوز البيع حتى لو بلغ الابن لم ينقض البيع وهو المختار إذا كان بضعف القيمة انتهى مكي (قوله يجوز) أي
 إذا كان بمنزلة القيمة أو بما يتغابره كما لا يخفى (قوله فإن فصل نصه في باربع) أي في قول الامام ومحمد
 وعن الامام يسلم له الربح ولا يمتنع قبضه وكذلك يضمن رأس المال مكي عن الخاتبة (قوله ويجوز لو اتجر من مال
 اليتيم لليتيم) أفاد به أن ذلك ليس بواجب عليه فلو أبقاه وأفقده عليه لا يمتنع خاتبة وأفاد به أنه إذا ضاع من غير تعدد
 لا يكون ضامنا وأن القول له إذا كذب اليتيم بهد البلوغ هذا ما ظهر ويحترز به أن يدفعه مضاربة وأن يعمل به
 مضاربة وإن يبيع ويشارك وإذا لم يشهد الوصي على نفسه أنه يعمل به مضاربة كان ما اشترى كله للورثة لأنه
 يذبح استخفا قبض الربح من مال الورثة لنفسه ولا يستحق ذلك إلا بالشرط فإما لم يثبت الشرط عند القاضي
 لا يعطى له شيء من الربح عمادية عن المبسوط وله أن يودع مال اليتيم وأن يعمل كل ما فيه خير لليتيم وكذا الأب
 اتجه خاتبة وذكر في شرح الطحاوي ليس للأب أن يقرض مال اليتيم ويجوز للقاضي ذلك في مال اليتيم والوقف
 وهذا الذي ذكره يجوز في المذود وصيه ووصي الأب ومنعوب القاضي انتهى وفي العدة الوصي لا يقرض مال
 اليتيم ومع هذا لو أقرض لا يكون خيانة حتى لا يستحق العزل والقاضي يقرض مال اليتيم ونسكاه وفي الأب
 والاصح أنه بمنزلة وصي لأن القاضي يملك الاسترداد ولا كذلك الأب والوصي انتهى وذكر طه الدين في الاقضية
 القاضي أغما يملك أقرض مال اليتيم إذا لم يجد ما يشتريه ويكون غلة لليتيم فاما إذا وجد فلا يملك الأقرض بل
 يتعين عليه الشراء هكذا روي عن محمد وكذلك إذا وجد من يدفع إليه مضاربة لأنه أتمع لليتيم من الأقرض لأنه
 يعمل له الربح وكذا أغما يقرض من المولى لأمس المظلم انتهى وليس للوصي أن يقرض نفسه من اليتيم وفي الهداية
 من الودعية والوصي أن يسافر بمال اليتيم إذا كان الطريق آمنا وكذلك الأب وفي فاضل وأجمعوا على أن
 الأب أو الوصي إذا سافر بمال اليتيم لا يضمن انتهى يعني برأويجرا كما صرح به في البرهان انتهى مكي (قوله
 لا يملك الوصي يسع شيء بأقل من ثمن المثل) أهله محمول على الغبن الفاحش والافق قد قدم المصنف حجة بيده وشراؤه
 بما يتغابن الناس فيه (قوله إلا في مسئلة الوصية يبيع عبده من فلان) أي لم يرض الموصي له بثلث المثل فله الخطأ
 أشباهه ولكن لا يجوز الخطأ الثالث كذا في شرح تنوير الأذهان وهل المراد ثلث قيمتها أو ثلث مال المصنف وقياس
 ما قدمناه عن البيري من الخطأ الثالث كذا في شرح تنوير الأذهان انتهى أبو السعود (قوله أجر مثل عمله) حتى لو كان الوصف
 طاحونة يستغلها الموقوف عليهم فلا أجر له فيها كافي الخاتبة وهذا في ناظر لم يشترط له الواقف شيئا كافي الاشياء
 (قوله وأما وصي الميت فلا أجر له على الصحيح) وقيل يصح تعيين الأجر له ويصح كتابته (قوله وهذا) أي ثبوت

(ويبيع الأب مال صغير من نفسه جائز مثل
 القيمة وبما يتغابن فيه) وهو اليسير والالا
 وهذا كله في المنقول أما في العقار فيجب
 (ولو زاد الوصي على كفن مثله في العدة ضمن
 الزيادة وفي القيمة وقع الشرائع) ولو الجبنة
 (ضمن مادفعه من مال اليتيم) قبل ظهور
 (و) فيها (لو دفع المال إلى اليتيم قبل ظهور
 رشده بعد الادراك فضاع ضمن) لأنه دفعه
 إلى من ليس له أن يدفع إليه (وإذا ربحه) أي
 الوصي (على الكبير) الغائب (في غير العقار)
 إلا الدين أو خوف هلاكه ذكره عزى زاده
 من الخاتبة قلت وفي الزيلعي والقهستاني
 الاصح لا لأنه فادروا بوجوبه عقار صغير من
 أجنبي لا من نفسه بضعف قيمته أو نصفه
 الصغير أو دين الميت أو وصية مرسلة لا يناد
 لها إلا منه أو تكون غلته لا تزيد على ثمنه
 أو خوف خرابه أو نقصانه أو كونه في بد
 متغابن در روايتيه منساقات وهذا هو البائع
 وسبب الامتناع قبل أم وأخ فانه لا يملك كان
 يسع العقار مطلقا ولا شراء غيره طاحم
 وكذا ولو البائع أبان محمودا عند الناس
 أو مستورا لم يملك يجوز أن يملك (ولا يجزئ)
 الوصي (في ماله) أي اليتيم (لنفسه) فإن
 فصل نصه في باربع (وإذا ربح) لو اتجر من
 مال اليتيم (لنفسه) ونسكاه في الدرر قلت
 وفي الاشياء لا يملك الوصي يسع شيء بأقل من
 من ثمن المثل إلا في مسئلة الوصية يبيع
 عبده من فلان وفيها في الكلام في أجر المثل
 للمتولى أجر مثل عمله فلو لم يعمل لأجر له
 وأما وصي الميت فلا أجر له على الصحيح وهذا
 إذا عين القاضي للمتولى أجرا

أجر المثل للمتولي إذا عين الخ ولو كان أكثر من أجر المثل ليس له إلا أجر مثل عمله ولو أجز المثل أحسن كثير ليس له
 إلا ما عين له لرضاه به هذا ما ظهر (قوله وسعي فيه سنة) أي مثلاً (قوله ثم ذكر) أي صاحب القنية أفاده في الأشياء
 (قوله ما يخالقه) حيث قال أنه يستحق وإن لم يشترط له القاضي ولا يجتمع له أجر النظر والعمل له لو عمل مع العملة
 انتهى (قوله وأما وصي القاضي الخ) عطف على قوله وأما وصي الميت (قوله ولو كانوا أصغارا وكبارا) قال
 الخوي في شرحه ولو كان في الورثة صغاراً جاز له بيع الكل من العروض والعقار عند الإمام وخمساه يحفظ
 الصغار منها له أن الوصي ما موردي بيع الكل دلالة لأنه أمر بالإصلاح وفي البيع إصلاح الفريقين لأن في بيع
 البعض ضرراً بهما إذ لا يشتري بعض العقار مشاعاً بما يشتري مع الكل للكبار نفع في بيع حظههم أيضاً
 فلو امتنعوا وكانوا متمتعين مضارين بأنفسهم وبالصغار فامتناعهم باطل والقياس ما قاله إذا الوصي نائب
 الصغار ولو كبروا لم يجز لهم إلا بيع حظههم فكذا الوصي قال الفقيه أبو الليث وبهذا القول نأخذ وفي الحافظة
 وعليه الفتوى انتهى (قوله كما ترى) أي من المسائل المستثناة في الصغير (قوله من التفصيل) من أنه يجوز بيعه
 لدين وخوف هلاكه على غير الأصح في الثاني لأن غير ذلك هذا بالنظر في الكبير وأما الصغير فالجواز فيما استثناءه
 من المسائل وهذا التمايز على قول الصحاحين أما على قوله رضي الله تعالى عنه فيجوز بيعه العروض والعقار
 بتمامه ما في محل يجوز بيع عقار الصغير فيه (قوله ونقل عن العمادية) عبارة القهستاني والمتبادر من كلامه
 أنه لا يبيع عقاره بغير ما جاز لأن فيه ذهاب منافعه كما ذهب إليه كثير من أئمة بمرقند وعن صاحب المهداية
 جاز لأن فيه استبقاء ملكه مع دفع الحاجة كما في العمادية وإنما لم ينصر التصرف في الوصي إشارة إلى جواز
 تصرف غيره كما إذا خاف من القاضي على ماله فإنه جاز لواحد من أهل السكة أن يتصرف فيه ضرورة كما أفق به
 أبو نصر الديلمي وهذا استصان منه وعليه الفتوى كما في الفتاوى انتهى (قوله وقامه فيما علقته على الملتقى)
 قال فيه ونقل عن المنية أن بيعه بالغبن الفاحش فاسد حتى يملكه المشتري بالقبض انتهى وقدمت (قوله ولا يجوز
 إقراره بدين الخ) لأنه إقرار على الغير انتهى منع فلا يجوز له قرضه أخذه حتى يقيم به ما نأوي بخلاف بعض الوصي
 لو دفع إلى المقر له (قوله فيصع في حقه) قد قدم أنه في إقرار الوارث بالدين يلزمه بتمامه من حقه (قوله
 ولو أقر الوصي بدين) أي لا من التركة بقرينة قوله ثم ادعى أنه للصغير وأيضاً تكون عين قوله ولا بشئ من تركته
 (قوله لا نسع) لتناقضه لأن إقراره وإن كان لا يعنى على غيره فهو يعنى عليه حتى لو ملكه أو ما أمر بدفعها
 إلى المقر له كما سبق (قوله أحق بماله من جده) لأنه قائم مقام الأب والأب أحق من الجد فكذا ما قام مقامه انتهى
 منع وفي المكي عن التبيين وصي الأخ أو الوالد أو الأم في مال تركته ميراثاً للصغير عنزة وصي الأب في الكبير الغائب
 لأن الوصي قائم مقام الموصي وكان للموصي أن يتصرف في مال نفسه فكذا الوصي أن يبيعه للحفظ بخلاف
 مال آخر للصغير غير ما تركه الموصي حيث لا يملك الوصي بيعه لأن الوصي قائم مقام الموصي وليس لأحد دمر
 هؤلاء التصرف في مال الميراث غير فكذا الوصي بخلاف الأب أو الجد أي الأب حيث يكون له ولاية التصرف
 مطلقاً من غير تشييد بما تركه ميراثاً له لأنه قائم مقام الموصي وللأب أو الجد التصرف في جميع ماله فكذا وصيه
 انتهى (قوله كما تقر في الخبر) الأولى في المأذون وعبارته فيه مع المستف ووليّه أبووه ثم وصيه بعد موته ثم وصي
 وصيه كما في القهستاني عن العمادية ثم بعدهم جده الصبي وإن علا ثم وصيه ثم وصي وصيه قهستاني
 ثم القاضي أو وصيه أبه ما تصرف بصح ولذا لم يقل ثم دون الأم أو وصيه هذا في المال بخلاف النكاح انتهى
 وفي حاشية مسكين لابي السوء وهدد الوصي متقلب لياخذ بعض مال اليتيم فدفع له شيئاً من مال اليتيم إن خاف
 القتل أو أتلف عضواً أو أن يأخذ كل المال لا يضمن شيئاً من الخيانة أتفق الوصي على باب القاضي فما أعطى
 على وجه الاجارة لا يضمن قدر أجر المثل وما أعطى على وجه الرشوة ضمن شيئاً من الخلاصة والبرازية انتهى
 ولو أجز الأب نفسه من السبي أو استأجر العبيد لنفسه يجوز ذكره القدوري (قوله وفي المنية الخ) قال في الهدية
 وصي الميت إذا باع التركة لقضاء الدين والدين غير محبط جاز بيعه عند الإمام لا عندهما وإن لم يكن فيهما دين
 والوارث صغير فباع القاضي كل التركة تفديعه عنده فرق أبو حنيفة بين الوصي وأبي الميت فالوصي الميت أن
 يبيع التركة لقضاء الدين وتنفيذ الوصية وأما أبو الميت ليس له أن يبيع التركة على الأولاد الصغار لقضاء الدين
 على الميت قال الحلواني هذه فائدة تحفظ عن الخصاص انتهى فرفع الغرماء أمرهم إلى القاضي لبيعهم لهم

فإن لم يبيع وصي فيه سنة فلا شيء له ورضاه
 للقنية ثم ذكر ما يجالقه فافهم وقدمت في الوقت
 وأما وصي القاضي فإن نصبه بأجر مثله جاز
 انتهى وفي القهستاني معزاً بالذخيرة
 ولو كانوا صغاراً وكباراً باع حصة الصغار
 كما تركوا الكبار على ما تزم من التفصيل
 ونقل عن العمادية أن في بيعه لعقار وفاء
 اختلاف المشايخ وجوز صاحب الهداية
 لأن فيه استبقاء ملكه مع دفع الحاجة
 وأن تفسير الوصي التصرف لحوف متقلب
 وعليه الفتوى وقامه فيما علقته على الملتقى
 (ولا يجوز إقراره بدين الخ) راره بدين على الميت ولا بشئ
 من تركته أنه لا بد أن يكون المقر له
 فيصع في حقه ولو أقر الوصي (بعين لا تنز
 ثم ادعى أنه للصغير لا نسع) درر (وروي أبي
 الطائل أحق بماله من جده وإن لم يكن وصيه
 فالجدة) كما تقر في الخبر وفي المنية ليس للجد
 بيع العقار والعروض لقضاء الدين وتنفيذ
 الوصايا بخلاف الوصي فإن له ذلك وأقده أعلم

بقدر دينهم وكذا الموصى لهم والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (فصل في شهادة الاوصياء) •

(وطلبت شهادة اوصيين لو ارث صغير عيال) منفقار أو كبير عيال الميت وصحت (شهادتهما) (غيره) أي بغير مال الميت لانقطاع ولايتهما عنه ولا تهمه حينئذ (كشهادة رجلين لا حرين يدين أنب على ميت و) شهادة (الآخرين للاقين بمثل بخلاف شهادة كل فريق بوصية ألف) وقال أبو يوسف لا تقبل في الدين أيضا وقد تقدم في الشهادة (أ) شهادة (الاقين بعدد والاخرين بثلاث ماله) أو الدراهم المرسله لا ثباتها الشريعة فتبطل (ويصح لو شهد رجلان لرجلين بالوصية بعين) كأعبد (وشهد المشهود لهما ما لا شاهدان بالوصية بعين آخر) لانه لا شركة فلا تهمه زيلعي (شهد الوصيان أن الميت أوصى زيد مائة مائة) لا ثباتها لانهما لا ينفصهما عينا ويثبت فيضم القاضي لهما ما لا يشا وجوبا لا قرارهما بما لا ينفص تصرفهما بدونه كما تقر (الأن يدعي زيد ذلك) أي يدعي أن وصي مائة ما ثبتت قبل شهادتهما استصفا لانهما أسقطا مؤنة التبيين عنه (وكذا ابنا الميت اذا شهد أن أباهما أوصى الى رجلين) بلهما انهما نصب حافظا للتركة (و) هـ ذالو (هو ينكر) ولو يدعي تنبيل استصفا (انا) بخلاف شهادتهما بأن أباهما وكل ريد اقبض ديونه بالكوفة حيث لا تقبل مطلقا) ادعى زيد الوكالة أم لا لأن القاضي لا يملك نصب الوكيل عن الحي بمطلب ما ذلك بخلاف الوصية وشهادة الوصي تصح على الميت لانه ولو بعد العزل وان لم يخصه ملحق (وصي) أنفذ الوصية من مال نفسه ورجع مطلقا) وعليه الفتوى درر (كوكيل أذى اثنين من ماله) فان له أن يرجع (وكذا الوصي اذا اشترى كسوة لغيره أو) اشترى (ما ينفق عليه من مال نفسه) فانه يرجع اذا شهد على ذلك في البرازية وانما شرط الاشهاد لان قول الوصي في - حق الاتفاق يقبل لافي حق الرجوع بلاشهاد انتهى فليحفظ ذلك لكن في القنية والخلاصة والخاتمة له أن يرجع بالنسب وان لم يشهد بخلاف الابوين وسيجي ما يفيد منه تنبيه (أو قضى دين الميت) الثابت شرعا (أو كفته)

الاولى وغير ذلك لان اكثر الفصل في غيره (قوله مطلقا) سواء ما انتقل اليه بالارث أو غيره لان التصرف في مال الصغير للموصى سواء كان من التركة أولا انتهى درر (قوله أو كبير عيال الميت) لان له ولاية الحفظ ان كان الكبير غائبا مخ وقالا ان شهدا لو ارث كبير يجوز في الوجهين هداية (قوله وقال أبو يوسف لا تقبل في الدين أيضا) لان الدين باوثر يتعلق بالتركة اذا لزمه خربت بالموت وهذا الوستوفى أحدهما حقه من التركة بشاركة الاخر فكانت الشهادة فيه مثبتة للتركة فصحت التهمة ولها ما أورد الدين يجب في الذمة والاستيفاء من التركة غرضه وهي قابله لما فوق شتى فلا شركة وهذا الوجه أعاد بقضاء دين أحدهما اليسر لا يخرج حق المشاركة بخلاف الوصية لان الحق فيها لا يثبت في الذمة بل في العين فصار المال مشترك بينهما فأورث شبهة انتهى درر وقال الشيخ قاسم في حاشية الجمع وعلى قول أبي يوسف اعتمد النسق والمجبوري قال المقدسي ان أراد النسق صاحب الكنز فاعماه قول محمد وهو قبوله في الدين فنقط ثم قال وينبغي عند الفتوى في مثل هذا ان كان الشهود معروفين بانخير أن يعمل بقول محمد والافقول أبي يوسف انتهى حوى في شرحه (قوله بعبد) أي بوصية عبد (قوله لا ثباتها الشريعة) أي في ثلث العبدات عزي زاده ولان الدراهم المرسله تصرفها من الثلث (قوله ويصح لو شهد رجلان لرجلين بالوصية بعين) أي اجماعا حوى (قوله آخر) في نسخ أخرى وهو أولى ونسخ زيادة آخر بعد عين الاولى ولا وجه له (قوله فيمنع تصرفهما بدونه) فصار في - قهما بمنزلة مالومات أحد الارصاء الثلاثة وجاز ذلك للقاضي مع وجود الوصي لا متناع تصرفهما بدونه مخ ونصب الثالث قول السكلى على الظاهر لان محمد لم يحكم فيه خلافا وقيل قول محمد فقط فأداه في الهندية (قوله عنه) أي عن القاضي اذا لا بد له أن يضم ثامنا بعينه (قوله نصب حافظ) الاول الباعيد الا - (قوله وهذا لو هو ينكر) يفيد أن المراد بالادعوى عدم الانكار حتى لو شهدا أولا وسئل فأخبر بأنه أقامه وصيا تقبل شهادتهما اذا ما يعطيه ظاهره (قوله وشهادة الوصي الخ) قال الحوى في شرحه والوكيل بالخصوصة لو خاص ثم شهد لمركله في تلك الحادثة لا تقبل فان لم يخصه تقبل خلافا لابي يوسف والوصي لو شهد للميت بعد انعزاله قبل الخصومة لا تقبل عندهم انتهى فأولى أن لا تقبل قبل الانعزال وبعد الخصومة (قوله رجع مطلقا) وقيل ان كان هذا الوصي وارث الميت يرجع في تركه الميت والا فلا وقيل ان كانت الوصية للعباد يرجع لان اهما مطالبان جهة العباد فكان كقضاء الدين وان كانت الوصية لله تعالى لا يرجع والذي عليه الفتوى أنه يرجع بكل حال وفي البرازية هو المختار مخ وفي الشريعة لانية مانسه أنفذ الوصية الخ أي وقد ثبتت بالينة وقضى بها وهذا ظاهر فيما لا يمكن في الورثة كبير حاضر أو كان والموصى به من نحو الدراهم وهو وجود في التركة والا فالتصرف عليه يستلزم بيع الوصي نصيبه من العروض جبرا لاخذ الوصية والوارث أخذ عين التركة ودفع قدر ما أوصى به من ماله وكذا لو كان الوصي وارثا ومعه وارث آخر وكانت التركة عرضا يستلزم أن يكون الوصي مشتريا لنفسه مال الكبير منها ولا يجوز بدون رضاه وفي شرائه حصة الصغير لا يصح الا أن يكون خيرا لا يقيم قلت وهذا لا يرد لان المذكور هنا الرجوع وكونه في التركة بحضرة الوارث أو بغير حضرته شيء آخر قد برر والقييد بالوصي احتراز عن القاضي فانه لا يجوز شرائه مطلقا لانه حكم لنفسه ولا يجوز وفيه خلاف ذكره في العمادية (قوله اذا شهد على ذلك) أي أشهد أنه قرض أو أنه يرجع في ماله وهو راجع لمساائل الوصي كالأما المهر اذا ضمنه الاب عن الصغير وأداه لا يرجع في مال الصغير الا أن يشترط الرجوع أما غير الاب من الاولياء والوصى فانه يرجع وان لم يشترط في أصله الضمان شريلا لانية (قوله لكن في القنية الخ) قال في الشريعة لانية اضارب كلاما أتمت في الرجوع مطلقا أو بالشهادة عليه وهذا الاستدلال راجع الى الطعام والكسوة ووجهه في الابوين أن عاداتهم التبرع بهما (قوله أو قضى دين الميت) يعني بغير أمر الوارث الكبير وعلى هذا لو كان صغيرا وقضاء بدون أمر القاضي وأشهد على ذلك لا يكون متطوعا وأقول اشتراط الاشهاد عليه مخلف لا طلاقه المتقدم بقوله نكاح كقضاء الدين لانه -كم يرجوعه من غير قيد شريلا لانية وفي المخ أو قضى دين الميت أي وأشهد على ذلك ونقله عن الخاتمة (قوله أو كفته) اطلقه هنا وفيما يأتي وجعل الوارث والوصى سواء في الرجوع بما أتته في الكفن ولا بد من كون ذلك من غير اسراف بحسب ما ذكره الاثمة من كفن السنة ومراعاة حال الرجل

بما يلبسه في الاعياد ومجامع الناس وتلبسه المرأة للزيارة انتهى شر بلاية (قوله أو أذى خراج اليتيم) أطلقه فم
 الموطأ والمقاسمة ففي المقاسمة يؤدى مثل ما وجب وكذا يقال في العشر (قوله أو اشتري الوارث الكبير طعاما
 أو كسوة للصغير) كذا في العمادية وقال فيها وإن كان للميت وصى أجنبي فلو وارث أن يقضى دينه ويكفنه بغير
 أمر الوصى ويرجع في الميراث انتهى ويخالف ما في الفصول فإنه قال وورثته صغار ووكاروفي التركة دين وعقدار
 فذلك بعض المال وأنفق البكر البعض على أنفسهم وعلى للصغار فذلك فهو على كلهم وما أنفق البكر من نفقته
 حصة لصغار إن كانوا أنفقوا بغير أمر القاضي أو الوصى وما أنفقوا بأمر أحد ما حسب لهم إلى نفقة مثلهم
 وفي نوادر ابن سناء عن محمد بن ماث وترك ابنين صغيرا وكبيرا وألف درهم فأنفق الكبير على الصغير خمسة مائة من
 الألف درهم نفقة مثله وهو ليس بوصى قال هو متطوع في ذلك ولو كان الميت ترك طعاما أو ثوبا فأطعم الكبير الصغير
 وألبسه الثوب استجبت أن لا يكون على الكبير ضمان في ذلك اه وفي شرح الترمذي لا يحمل للورثة أن ينتفعوا
 بشئ من متاع الميت من ثياب أو حطب أو دهن أو مأكل أو غيره إذا كان فيهم صغير وأقول هذا في غير نصيبه
 من المثل فإنه يجوز للكبير أخذ قد نصيبه منه أغلبية الأجزاء في المبادلة انتهى شر بلاية (قوله أو قضى
 دينه من مال نفسه) ليس على إطلاقه ولا على ظاهره لأن البعض ليس له ولاية على البعض والدين لم يبين كونه
 تابعا بالقرار أو الحجة وهو منسحق لما في العمادية فإن ثبت الدين بالبينة وقضى به فأدى أحد الورثة من مال
 نفسه له أن يأخذ من التركة ولو دفع من التركة من غير قضاء القاضي كان للغائب أن لا يجزى به تركة ورثته
 ولو دفع من مال نفسه لا يرجع على الغائب لأنه لم يثبت الدين بحجة شرعية وكذا الوصى لا يؤدى وديعه المتدعيها
 ولا دين على الميت إلا أن يثبت عند الحاكم وأما مهر المرأة فقال القاسم إذا ادعت قدر مهرها فذلك واجب
 وكفى بالنكاح شاهد ا قال الفقيه إن كان الزوج بنى بها منع عنها ما جرت العادة بتجملته والقول في ذلك القدر
 للورثة وفيما زاد على ذلك القول قول المرأة انتهى شر بلاية (قوله قيل هو مستدرك) الأولى حذف قيل انتهى
 حاشي أقول يمكن أن يقال مراد الصنف أنهم ما أنفقوا على أن يحسب الكفن من التركة لكنهما اختلفا في قدر القيمة
 فيكون القول للوصى فتعابر قوله أو كنفه قتال (قوله وإن قيمته ذلك) توضيح لما قبله وأما إذا أخبر بأن قيمته
 أكثر من ذلك فلم يوضحه وتقدم أنه إذا كان بغير فاحش كان فاسدا أو الأصح فارجع إليه (قوله لا ينتقض البيع)
 الظاهر حذفه ليتبين التفصيل الآتي فإنه إذا اجتمع اثنان على أن قيمته أكثر مما أخذ المشتري فإنه ينتقض الشراء
 مما بقوا وما وقوله بل يرجع الخ يرجع إلى حكم المسئلة السابقة فلو قال بعد قوله ثم طاب منه بأكثر مما باعه
 أو كان في المزايدة يشتري بأكثر في السوق بأقل لمكان الخصم (قوله ثم جاء آخر يزيد في الاجر) أي غير متعنت
 فإنه إن أخبر القاضي اثنان أو واحد أن أجر مثله بما عهده ما اقيم لا ينتقض العقد والانتقضه (قوله فيما يدينه
 من الاتفاق) الأولى حذف قوله من الاتفاق كما هو في الاشياء وعمله البيرى بأن الامين يصدق في الدفع أي دفع
 الضمان عن نفسه لا في إيجاب الضمان على غيره أفاده أبو السعود (قوله ادعى قضاء دين الميت) شروع في عد
 الاثنى عشرة مسألة أحدها ما إذا ادعى قضاء دين الوصى أي من مال نفسه وكذبه اليتيم أي ولا يثبت
 على قضاءه أو لا شاهد بالرجوع كما يذهبهم مما سبق وأما إذا كان تابعا وقضاء وأشهد فإنه لا يكون متطوعا كما سبق
 (قوله أو ادعى قضاء الخ) أطلقه مع أنه لا مانع من جريان التفصيل المتقدم فيه (قوله أو أن اليتيم استهلك الخ)
 صورته قال الوصى لليتيم أنك استهلكك على هذا الرجل في صغيرك كذا وكذا ونصيته عليك كذبه اليتيم فالقول
 قول اليتيم والوصى ضامن عند الكل أبو السعود عن تنوير الاذهان (قوله في وقت لا تصلح للزراعة) فلو كانت
 صالحة للزراعة يوم الخصومة فأجفوا أن القول للوصى مع عينه أي وانفذا على الوقت الذي مات فيه أبو اليتيم
 كما يفهم من تنوير الاذهان عن التواريخ ولو اختلفا فالقول لليتيم في قدر المدة (قوله أو جعل عبده الأبق)
 قال في الخاتمة ادعى الوصى أن غلاما لا يتيم أبق فجاء به رجل فأعطيت جهله أربعين درهما واليتيم ينكر الأبق
 كان القول قول الوصى في قول أبي يوسف وفي قول محمد والحسن القول قول اليتيم إلا أن يأتي الوصى ببينة
 على ما ادعى وأجبر على أن الوصى لو استأجر رجلا ليرده فإنه يكون مصدقا انتهى ولم أقف على ترجيح لكن
 في الحماوى القدسي الأصح أنه يقدم قول أبي جعفر فإنه يقول أبي يوسف ثم قول محمد ثم قول زفر والحسن وهو
 ينتهي أن يكون المعتمد قول أبي يوسف أبو السعود عن حاشية الشيخ شرف الدين (قوله أو فداء عبده الجاني)

أو أذى خراج اليتيم أو غيره (من مال نفسه
 أو اشتري الوارث الكبير طعاما أو كسوة
 للصغير) أو كفن الوارث الميت أو قضى دينه
 (من مال نفسه) فإنه يرجع ولا يكون متطوعا
 (ولو كفن الوصى الميت من مال نفسه قبل
 قوله فيه) قيل هو مستدرك بقوله أو كنفه
 (ولو باع) الوصى (شيا من مال اليتيم
 ثم طلب منه بأكثر مما باعه) رجوع القاضي
 فيه إلى أهل البصرة والامانة (أن أخبر
 اثنان منهم أنه باع بيمينه وأن قيمته ذلك
 لا يثبت) القاضي (الذي من يزيد وإن كان
 في المزايدة يشتري بأكثر في السوق بأقل
 لا ينتقض البيع لذلك) أي لا جمل تلك الزيادة
 لا ينتقض البيع لذلك (التي من يزيد وإن كان
 وبلان منهم على شئ يؤخذ بقوله ما)
 عنه محمد (وكفى قول واحد في ذلك) عندهما
 كما في التركة وعلى هذا أقيم الوقف إذا اجر
 مستغل الوقف ثم جاء آخر يزيد في الاجر الكل
 في الدرر من الخاتمة فروع يقبل قول
 الوصى فيما يدينه من الاتفاق بلا يثبت
 الا في اثني عشرة مسألة على ما في الاشياء
 ادعى قضاء دين الميت أو ادعى قضاءه من ماله
 بعد بيع التركة قبل قبض ثمنها أو أن اليتيم
 استهلك مالا آخر فدفع ثمنه أو أدن له بتجارة
 فركبه ديون فقضاءها عنه أو أذى خراج
 أرضه في وقت لا تصلح للزراعة وجعل عبده
 الأبق أو فداء عبده الجاني

في الكافي لو قال أديت ضمان غصبك أو جناتك أو جنابة عبدك فلا يصدق بلاينة ~~كذلك~~ في شرح تنوير
 الأذهان وفي نسخة أو فدى بصيغة الماضي (قوله أو الاتفاق على محرمه) صورته قال الوصي للبتيم إن القاضي
 فرض لاخيك إلا عني عليك من مالك كل شهر ~~كذلك~~ وأديت عندك من مائة عشر سنين وقال البتيم لم يقض
 أحد من القضاة علي بنى ~~عما~~ قلت فالتقول قوله والوصي ضامن في قولهم جميعا تنازعانية (تنبيه) القول قول
 الوصي فيما يدينه من حوائج الأصلية ~~ك~~ الاتفاق عليه وعلى عبده كما في تنوير الأذهان وثقة الزوجة
 كما في الأشباه ونقل البيري عن أحكام الأوصياء أن الوصي يقبل قوله فيما يدينه من الاتفاق ولو بعد ما أخرج
 الحاكم وقيد القول بما إذا ادعى ثقة المثل أما الزائدة فلا ولو مع إقامة البينة كما في تلخيص الخلاطي إلا إذا كان
 ذلك الزائد يسيرا فإنه يصدق وعليه البين إن اتهموه كما في خزائن الأكل وفي تلخيص الخلاطي ثقة المثل
 ما يكون بين الأشراف والتقية والقول في الأمانة قول الأمين مع يمينه إلا أن يدعى أمر يكذب الظاهر فينبذ
 نزول الأمانة وتظهر الخيانة فلا يصدق انتهى أبو السعود وذكر أن الوصي يقبل قوله بلاينة وبلا يمين انتهى أي
 في دعوى غير الزائد (قوله أو على رقيقة الذين ماتوا) هذا قول محمد وقال أبو يوسف القول قول الوصي وأجبهوا
 أن العبد لو كانوا أحياء كان القول قول الوصي وهل يخلف خلاف منهم من قال لا يخلف إذا لم تظهر منه الخيانة
 ونقل البيري عن البرازية تفصيلا لا فقال إن كان مثل هذا الميث يكون له مثل هذا الرقيق فالقول قول الوصي
 وإن كان لا يعرف ذلك لا بقوله ولا ~~بكون~~ لا مثاله هذا الرقيق لا يكون القول قوله انتهى أبو السعود (قوله
 أو الاتفاق عليه بما في ذمته) هذه لم تذكر في الأشباه وهي بمائة عشرة ووجهه أنه يدعى فراغ ذمته من الدين
 الذي وجب عليه إذاؤه فلا يصدق إلا ببينة (قوله وأراد الرجوع) أي ولم يثبت أنه أنفق من ماله ليرجع أما إذا
 أشهد له الرجوع تنازعانية (قوله ثم ادعى أنه كان مضاربا) أي ولم يثبت أنه إذا أشهد على المضاربة كان شريكا
 في الربح كما أفاده العلامة البيري وقد تقدم (قوله فإنه يصدق فيه) أي بيمينه إذا لم يكذب الظاهر حوى وبيري
 عن صلح الولوالجية (قوله ينصب القاضي وصيا) طريق نصبه أن يشهد وعند القاضي أن فلانا مات ولم ينصب
 وصيا فلو نصبه ثم ظهر للميت وصي فالوصي وصي الميت ولا يلي النصب إلا القاضي القضاة المأمور بذلك انتهى
 أشباهه وبقوله فالوصي وصي الميت يعلم تحرير ما توقف فيه أبو السعود سابقا واستظهر أنهم ما وصيان (قوله منها
 إذا كان له دين أو عليه) قبل عليه أنه إذا كان على الميت دين كان نصيب القاضي مفيدا للميت لا لغيره
 أن يكتم الورثة التركة ولا يوفوا دينه وأما إذا كان له فلا تظهر له فائدة إلا أن يقال فائدة تنفيذ وصاياه منه لجواز
 أن لا ينفذوا حوى (تنبيه) قال البيري في شرحه يجب على القاضي نصب الوصي في حق من مات ولم يوص
 إلى أحد ولم يخلف وارثا وإن كان للميت ورثة كبار في بلد آخر وماله وتركته حيث توفي فادعى عليه قوم حقوقا
 وأموالا فإن كان البلد الذي فيه الورثة منقطعاً عن البلد الذي توفي فيه نصب وصيا وإن لم يكن منقطعاً
 لا ينصب كما في شرح الأدب والحد لامة وفي التنازعانية إذا كان المذمى عليه أعني وأخرس وأصم ينصب عنه
 وصيا ويأمر المذمى بالخصومة معه إذا لم يكن له أب أو جد أو وصي انتهى ولو امتنع الورثة عن بيع التركة وقضاء
 الدين قبل نصب الوصي وقبل لا ويأمر الورثة بالبيع فإن أبوا حبسهم حتى يبيعوا فإن حبسوا ولم يبيعوا نصب
 وصيا يبيع أو باع بنفسه بزازية ومنها إذا كان للميت ولد صغير فينصب وصيا يحفظ ماله ومنها إذا اشترى شيئا
 من مورثه وأراد رده بعيب أطلع عليه بعد موته ومنها إذا كان أبو الصغير مبدرا مسرفا فينصبه للحفظ ومنها
 ضيعة بين خمسة ورثة واحد منهم صغير واثنان غائبان واثنان حاضران فاشترى رجل نصيب أحد الحاضرين
 فطلب شريك الحاضر التسعة عند القاضي وأخبراه عن القضية فالقاضي يأمر شريكه بالتسعة ويجعل وكيله
 عن الغائبين والصغير (قوله وزاد في الزواهر الخ) وزاد الحوى ما في الفصولين استحق المبيع فأراد المستحق عليه
 أن يرجع بثمنه وقدمات بائعه ولا وارث له فالقاضي ينصب وصيا يرجع المشتري عليه وإذا ظهر المبيع حرا
 وقدمات بائعه ولم يترك شيئا ولا وارثا ولا وصيا غير أن بائع الميت حاضر يجعل القاضي للميت وصيا يرجع عليه
 المشتري ثم وصي الميت يرجع على بائع الميت ومنها مات الوصي فولاية المطالبة فيما باع من مال الصغير لورثة
 الوصي أو لوصيه فلو لم يكن نصيب القاضي وصيا ومنها أن المدة تقرر بالمال ليدفعه إلى مقرضه فاحتج
 بالقاضي يتعيب قريما عن المقرض بطلب المقرض ليقبض المال ومنها كفل بنفسه على أنه لم يوافق به

أو الاتفاق على محرمه أو على رقيقة الذين
 ماتوا أو الاتفاق عليه بما في ذمته وكذا من
 حال نفسه حال غيبة ماله وأراد الرجوع
 أو أنه زوجه البتيم امرأة ودفع مهرها من ماله
 وهي ميتة الثانية عشرة انجبر ربح ثم ادعى
 أنه كان مضاربا والأصل أن كل شيء كان
 مسلطا عليه فإنه يصدق فيه وما لا فلا ينصب
 القاضي وصيا في سبعة مواضع وبسطة
 في الأشباه منها إذا كان له دين أو عليه
 أو لم ينفذ وصيته وزاد في الزواهر موضعين
 آخرين اشترى الأب من طفله شيئا فوجده
 ميبا ينصب القاضي وصيا ليرده عليه

هذا قد ينه على الكفيل فتغيب الطالب في الغد قال كفيل برفع الامر الى القاضي لينصب وكيله عن الطالب
 وبسلم اليه المكفول عنه ومنها مات وقد اوصى الى رجل بخمار رجل يدعى دينا على الميت والوصي غائب ينصب
 القاضي خصما عن الميت حتى يحاسبه الغريم ليهل اليه حقه انتهى وهو محمول على الغيبة المنقطعة يدل عليه
 ما سبق والغيبة المنقطعة ان يكون يعمل لا يأتى ولا يذهب اليه القافلة كذا يستفاد من الجوى معزى البرازية
 انتهى وظاهره وان كان يوصل اليه في البحر وقد ذكرنا خلافا في النكاح في تفسير الغيبة المنقطعة قيل هو
 ان يكون يعمل لا يصل اليه القافلة في السنة الامرية وهو اختيار القديري وقال بعضهم مسيرة شهر فصاعدا غيبة
 منقطعة وما دونها فليس بمنقطعة وقال بعضهم حدها ان يكون جوا لا من موضع الى موضع فلا يوقف على اثره
 او يكون مفعودا لا يعرف عينه وقيل مقدرة بخمسة وعشرين مرحلة وقيل عشرين مرحلة وقيل ان تكون
 احدى البلدتين بالشرق والآخرى بالمغرب هكذا يستفاد من السبواسي من باب الولى (قوله الا في ثمان) زاد
 عليها ان منصوب القاضي يصح تعيين اجر المثل له لا وصى الميت على الصحيح واذا الجوى عن الخيانة وجامع
 الفصولين صحيح انه يصح تعيين اجر المثل لوصى الميت ايضا (قوله الشراء لنفسه) وكذا البيوع لانه كالوكيل عنه
 وهو لا يبعد لنفسه ولو وصى الميت ان يبيع ويشترى لنفسه اذا كان فيه نفع ظاهر عند الامام خلافا لهما ولو
 اشترى الوصى من القاضي او باع جازم من به البرازي (قوله ولا ان يبيع ممن لا تقبل شهادته له) للتممة واقتصر
 على البيع والظاهر ان الشراء له مثله (قوله ولا ان يقبض الا باذن مبتدأ) لان اقيم كالوكيل بالخصوص فلا بد
 من التصريح وقت ان نصبه بكل من الاذن بالخصوص والقبض اما وصى الاب فيملك ذلك فقوله الا باذن مبتدأ
 أى به ان نصبه فيما يخص من كان في يده من امواله لا يغير حق فالمراد بالايضا خصوص نصيبه
 للخصوص لا مطلقا انتهى ابو السعود (قوله ولا ان يجعل وصيا عند عدمه) أى وصى القاضي اذا جعل وصيا عند
 عدمه لا يصير الثاني وصيا بخلاف وصى الميت كذا في التيمية اشياء ونقل فيها عن الخيانة مانصه الوصى بملك
 الايضا سواء كان وصى الميت او القاضي انتهى وفي الثاني خلاف انتهى (قوله ولو خصصه القاضي شخص)
 يعنى وصى الحاكم اذا جعله وصيا في نوع لا يصير وصيا في الانواع كلها بل فيه فقط بخلاف وصى الميت لان نصب
 القاضي الوصى قضاء والقضاء قابل للتخصيص بخلاف وصى الاب فانه قائم مقام الاب فاذا البرازي (قوله
 ولونها عن بعض التصرفات) قال في الاشياء هي راجعة الى قبول التخصيص وعدمه (قوله وله عزله ولو عدل)
 وفي التيمية ليس له ذلك لانه اشتغال بما لا يفيد وعلى ما في التيمية لا فرق بين الوصيين اما عزل وصى الميت فقد تقدم
 الخلاف انه لا يصح اولا جعل قولان المفتى به عدم الصحة (قوله الوصاية عامة) أى تصرفه في كل نوع بخلاف
 ما اذا خصصه فانه يتخصص وليس للوصى حينئذ ان يوصى كما ان الوصى المذكور ليس له ان يشغل غيره
 ما خصص له اما وصى الميت فلا يقبل تصرفه بالتخصيص (قوله وبه يحصل التوفيق) أى بين ما قدمه من قوله
 ولا ان يجعل وصيا وبين ما في الخزانة من قوله وصى وصى القاضي كوصيه لو الوصاية عامة أى فله ان يوصى
 في العامة دون الخاصة ذكره صاحب الاشياء وقد نقل البيهقي عن القنية ما نصه يستفاد التسوية بين وصى
 القاضي ووصى الميت في نصب الوصى عنهما من غير تقييد بهوم في جانب وصى القاضي (قوله بان اجر باقل
 من اجر المثل) هذا التصور ليس بلازم فانه قد يوصى بسكنى داره مدة معلومة ولو اجرته في تلك المدة تزيد
 اجرتها على ثلث التركة كما تقدم ما يفيد ذلك في باب الوصية بالسكنى والخدمة (قوله فلا اضرار على الورثة) فيه
 نظر اذ قد يتحقق الاضرار بالورثة في بعض الصور كالواجر ما اجرته مائة مثلاً بأربعة مائة مثلاً مدة معلومة وطال مرضه
 بقدر مدة الاجارة فأكثر بحيث ان المستأجر استوفى المنافع في مدة الاجارة فانه ان زاد على الثلث كان اضرا
 بالورثة فاذا الجوى ثم ان هذا لا يناسب قوله فينفذ من الكل (قوله لكن في العمادية) ونحوه في التيمية انهم امن
 الثلث ذكر الشيخ شرف الدين والشيخ صالح والسيد الجوى عن العمادية مانصه وأما المريض فتعتبر أحكامه
 في هبة وصدقة ووصية ومخاطبة في بيع أو اجارة أو عتق على مال من الثلث ووصاياها كلها واستجاره والمهر قال
 العلامة الشيخ صالح ولا يخفى ما بين كلام المصنف وما رأيت من العمادية والتيمية من مخالفة فيجعل على اختلاف
 الرأيتين انتهى وما جمع به ابو السعود من أن ما ذكره المصنف محمول على الاجارة فبعد لانه لا حاجة الى تخصيص
 المنافع بالاجارة كيف وعبارة المصنف صاحب الاشياء تبرع المريض في مرض موته انما يتقدم الثلث عند عدم

واذا احتج لا ثبوت حق صنف برأيه غائب
 غيبة منقطعة ينصب والا فلا وعزاه المجمع
 الفتاوى وصى القاضي كوصى الميت
 الا في ثمان اي لوصى القاضي الشراء لنفسه
 ولا ان يبيع ممن لا تقبل شهادته له ولا ان
 يقبض الا باذن مبتدأ من القاضي ولا ان
 يوصى الصغير له ما ولا ان يجعل وصيا عند
 عدمه ولو خصصه القاضي شخص ولو
 من بعض التصرفات يصح به وله عزله ولو
 عدل بخلاف وصى الميت في ذلك كله
 وفي الخزانة وصى وصى القاضي كوصيه
 لو الوصاية عامة انتهى وبه يحصل التوفيق
 وفي الفتاوى الصغير تبرع في مرضه انما
 ينفذ من الثلث عند عدم الاجارة الا في تبرعه
 في المنافع فينفذ من الكل بان اجر بأقل من
 اجرة المثل لا يتطلبعونه فلا اضرار على
 الورثة وفي حياته لا يسلك لهم لكن
 في العمادية انهم امن الثلث

الاجازة الا في تبرعه بالنافع فانه نافذ من جميع المال كذا في وصايا الفتاوى الصغرى (قوله فاعلمها) أى القصة
وفي نسخة فاعلمه أى الشأن (قوله باع مال اليتيم) أى المذوق وأطلق فيه فم ما اذا كان الثمن حالا أو مؤجلا
ويحترز (قوله يؤجل) أى يؤجل له الوصى والظاهر أن محل التأجيل عند عدم خوف هروبه والافسخ حالا
ان لم يتقد القن (قوله وقد قبض) الظاهر أنه اذا لم يقبض كذلك لان المراد فسخ العقد (قوله فقد فسخته) فائدة
ذلك أنه لا تسمع دعواه بعد ذلك الفسخ بأنه اشتراء ولو أقام بينة (قوله لم يجوز الا عند الحاكم) لانه التزم القيام
فلا يملك اخراجه الا بحضرة الموصى أو من يقوم مقامه وهو من له ولاية التصرف على مال الميت واذا حضر عند
الحاكم تطرق في حاله ان مأونا قادر على التصرف لا يخرجه لانه التزم القيام ولا ضرر على الموصى في ابقائه وان
عرف الحاكم بحضرة وكثرة أشغاله أخرجه للضرر في ابقائه لعدم حصول الغرض منه اقله اقامه بأمره بعد طلب
العزل كذا في المنع عن البرازية وفي الاشياء والعدل الكافي لا يملك عزل نفسه والحيلة فيه شيان أحدهما
أن يجبه له الميت وصبا على أن يعزل نفسه متى شاء الثاني أن يدعى الميت في نفسه القاضى فيخرجه كذا
في الوصاية الجدية وهذا قول أبي يوسف وعليه الفتوى وقال الامام اذا اتهمه لا يخرجه وانما يضم اليه آخر انتهى
وذكر في الهندية خلافا كثيرا في المسئلة ونقل عن الخصاص أن القاضى يجعل للميت وصيا في مقداره الدين
الذى يدعى خاصة ولا يخرج الوصى عن الوصاية وبه أخذ المشايخ وعليه الفتوى (قوله لا قبل ولا كثير) الاولى
حذف الاولى لان مدخولها فاعل يبقى وقد استغنى عنها بالم (قوله تسمع) لعدم ما يمنع منها الا شاهد أنه قبض
جميع ما تركه والده ليس فيه ابراء معلوم عن معلوم ولا عن مجهول فهو اقرار بجزء لم يستلزم ابراء فليس مانعا
من دعواه وكذا لو أقر أنه استوفى جميع ما تركه والده من الدين على الناس ثم ادعى ديناً على رجل فانه تسمع دعواه
لما تقدم وهذا بخلاف الاباحة لكل من يأكل شيئا من غرة بستانه فانه يجوز وبه يفتى وبخلاف الابراء عن
مجهول معلوم فانه صحيح كقول زيد لعمرو وحاللى من كل حق لك على ففعل برئى مما علم وعمالم يعلم وعليه الفتوى
شرب لالبية (قوله لا وصى الا كل والركوب بقدر الحاجة) ظاهره ولو منسوب للميت وهذا مقيد بمقتضى السعي
في سوانح اليتيم قال في الهندية وفي الاستحسان يجوز أن يأكل بالمعروف اذا كان محتاجا بقدر ما يدعى في ماله
ويركب دوابه اذا ذهب في الخواصج لليتيم انتهى بنصرف (قوله وله أن ينفق الخ) ويكون مأجورا هندية (قوله
والادب) لعل المراد به العلوم الادبية لانها التي تعلم (قوله بقدر ما تعلم القراءة الواجبة) الذى في الهندية وان
كان الصبي لا يصلح لذلك لا بد للوصى أن يتكلف مقدارا ما يقرأ في صلته انتهى وهذا يعم القراءة المسنونة ولعل من
اقتصر على القراءة الواجبة نظر الى عدم تأهله الى المسنونة لانه اذا تأهل لا كثير منها أنفق عليه في تعلمه فكيف بها
(قوله جعل للوصى مشرفا الخ) قد تقدم ما فيه (قوله لا الجدة) تقدم قريبا أنه لا يملك بيع التركة اقتضاء دين
الصغير ووفق أبو حنيفة بين الوصى والجدة (قوله الأب يملك قسمة مال مشترك بينه وبين الصغير بخلاف الوصى)
وله لان القسمة مبادلة بمنزلة البيع والأب يملك بمثل القيمة والوصى لا يملك الا بالمنفعة الظاهرة وقيد بالمشترك لان
غير المشترك بينهما يصح قسمة الوصى فيه ففى الهندية قال محمد رحمه الله تعالى وصى الأب يقاسم في مال الصغير
أى شئ كان منقولا كمن أو عقارا بغن يسير ولا يملك بغن فاحش والاصل في جنس هذه المسائل أن من ملك
بيع شئ ملك قسمته كذا في المحيط انتهى وفي المكي عن المنع قسمة الوصى مالا مشترك كايته وبين الصغير يجوز
اذا كان فيها نفع ظاهر عند الامام خلافا لمحمد كذا في القنية فقوله هنا بخلاف الوصى محمول على ما اذا لم يكن فيها
نفع ظاهر (قوله بخلاف الوصى) أى فلا يملك بيع مال أحد الطرفين الذى وصى عليه ما تمام من رجل أو رجلين
لانه مأور بالصلحة في كل ومصلحة أحدهما تفتر بالآخر وكذا الوصى كانا وصيين ليتيمين لا يشترى أحدهما
من صاحبه شيئا من مال اليتيم الا آخر لان الوصى مأور بالتصرف على وجه النظر ولو تصرف في أحدهما
على وجه النظر يضر به الآخر ولا يشمان مال اليتيم لما قلنا وفيه أن تصرف الوصى بالبيع والشراء للاجنبي
يجوز بمثل القيمة وبالعن اليسير وكل من اليتيمين أجنبي من الآخر وفي المكي عن مجمع الضمانات عن القنية
ليس لوصى الا يتم أن يخلط ما ورثه من مورث واحد أو أكثر لا يضمن الوصى ما أنفق في المصاهرات بين اليتيمة
أو اليتيم وغيره في ثياب الخاطب أو الخطبة أو الضماقات المعتادة والهدايا المعهودة في الاعياد وغيره من مال
اليتيم واليتيمة كما هو متعارف وان كان له منها بدلو خلاط الوصى النفقة المفروضة للصبي في ماله يجوز أن كان خيرا

فعله اراواتيان باع مال اليتيم او يتيمة
والشترى منه لم يؤجل ثلاثة أيام فان نقله
والوفى فان انكر الشراء وقد قبض يرفع
الوصى الامر للحاكم فيقول ان كان بينكما
بيع فقد فسخته قبل الوصاية ثم راد عزل
نفسه لم يجوز الا عند الحاكم - وقع اليتيم ماله بعد
بلوغه وأشهد اليتيم على نفسه أنه لم يبق له
من تركته والده لا قبل ولا كثير ثم تسمع
في يد الوصى أنه من تركته أبي وبرهن تسمع
للوصى الاكل والركوب بقدر الحاجة قال
تعالى ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف وله
أن ينفق في تعليم القرآن والأدب ان تأهل
لذلك والا فلينفق عليه بقدر ما تعلم القراءة
الواجبة في الصلاة مجتبي وفيه جعل للوصى
مشرفا لم يتصرف بدونه وقيل للمشرف
أن يتصرف وفيه للأب اعارة طذله اتفاقا
لا ماله على الاكثر وفيه يملك الأب لا الجدة
عند عدم الوصى ما يملك الوصى الأب يملك
قسمة مال مشترك بينه وبين الصغير بخلاف
الوصى يملك الأب والجدة بيع مال أحد
طائفة لا يخرج خلاف الوصى

التي هي اذن القاضى فيه اول ما ياذن ولو وصى الايتام ان يخلط نفقتهم فينفقها عليهم جملة اذا كان ذلك خيرا لهم
 انهم مودتهم او اختاروا انتهى (قوله ولو باع الاب او الجد الخ) والوصى البيع بما يتعين الناس في مناله وهو
 ما يدخل تحت تقويم المقومين لانه لا يمكن الاحتراز عنه في اعتباره سدا به كما في الهداية ولا يجوز
 بما لا يتعين الناس فيه وهو ما لا يدخل تحت التقويم لان الولاية نظرية ولا نظرية ثم اذا وقعت الحاجة
 الى بيع التركة ينبغي ان يبدأ ببيع العروض لانها عرضة للتلف فيقدم بهادف الحاجة بما هو اقرب للهلاك
 فان لم تدفع بيع حثيثا العقار وقال ابو يوسف لو كان في غن العروض وفاء لادين يطل بيع العقار وفي الثانية
 اوصى بثلاث ماله وخلف صنوقا من العقارات فباع الوصى من العقار منفصلا للوصية فالو الارث ان لا يرثي
 الا ان يبيع من كل شئ الثلث مما يمكن بيع الثلث منه انتهى (قوله ان لم يكن فاسد الرأى) الظاهر انهم لم يفصلوا
 هذا التخصيص في الوصى لان الوصى والقاضى لا يختار الوصاية الا من كان مصليا يحسن تدبير امر اليتيم
 (قوله لوجوبها) أي الثوب او الطعام والاولى افراد الصغار لان العطف بأو (قوله وبمثله) الاولى حذف الباء
 يعني انه يرجع ان اشهد والظاهر ان شراء العبد مقيد بالاحتياج اليه والاف لا فائدة له في اطعامه وكونه
 الا ان يكون للتجارة وذكر المثل في الهندية مطلق وفي الهندية رجل اشترى لولده الصغير شيئا وأدى الثمن من
 مال نفسه ليرجع به عليه ذكر في النوادر انه ان لم يشهد عند أداء الثمن انه انما أدى الثمن ليرجع فانه لا يرجع وفرق
 بين الوالد والوصى الوصى اذا أدى من مال نفسه لا يحتاج الى الاشهاد لان الغالب من حال الوالدين انهم
 يقصدون الصلة والبر فحتاج الى الاشهاد وكذا الاب اذا قضى مهر ابنته ان لم يشهد لا يرجع وكذا الام اذا كانت
 وصية لولدها الصغير فهي بمنزلة الاب ان لم تشهد عند أداء الثمن لا ترجع خاتمة والفروع كثيرة والاعمار قصيرة
 والارزمنة عسيرة في اراد المزيدي عليه بالمطلقات كالهندية وفي البغية تلخيص القضية أحد الورثة أنفق في تجهيز
 الميت من التركة بغير اذن الباقيين بحسب من مال الميت ولا يكون متبرعا بخلاف ان انفاق للمأتم وشراء الشمع
 ونحوه بلا وصية واذن من باقى الورثة فانه يحسب من نصيبه ولو كان ذلك من مال نفسه يكون متبرعا به ولو كان
 له وصية مطلقه بحسب من الثلث ما أنفق للمأتم لا عن شمع ان كان انفاقه للمأتم في التماسه وكذا ان شمع يحرق
 على قبره ليلة الدفن أو غيرها بلا وصية ولا يعتبر العرف في حقهم والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (كتاب الخثي) •

من انطقت بالفتح والسكر وهو اللين والتكسر وألفها للتأنيث ولذا لا يلفها ألف ولا نون فهستاني وتركيبه
 لغة يدل على اللين والتكسر ومنه الخنثى وخنثى في كلامه اذا لان وتكسر انتهى جوى اعلم ان الله تعالى خلق
 البشر ذكرا وانثى كما قال تعالى وبث منهم ارجالا كثيرا ونساء وقال عز وجل يهب لمن يشاء انا انا وب لمن يشاء
 الذكور ووقد بين حكم كل واحد منهم اولم يبين حكم من هو ذكرا وانثى فدل على أنه لا يجمع الوصفان
 في شخص واحد وكيف يجتمعان وهما متضادان وقد جعل سلامة التمييز بينهما الالة ثم قد يقع الاشتباه
 بان يوجد الانسان ولا يوجد التمييز من (قوله لما ذكر من غلب وجوده الخ) وفي شرح الحوى لما فرغ من أحكام
 من الالة واحدة في المثال شرع في أحكام من له آلتان والواحد مقدم على الاثنين وهو أعظم فذكره أهم انتهى
 (قوله أو من عرى عن الاثنين جميعا) وهذا أبلغ وجهي الاشتباه وهذا بدأهم رحمه الله تعالى كتاب الخثي به
 انتهى وهذا أولى مما في القهستاني من قوله وفيما ذكره اشعار بان من لم يكن له شئ منه ما خرج بوله من سرته
 ليس بخثي وكذا قال ابو حنيفة وأبو يوسف ان لا ندرى الا كافي الاختيار وقال محمد انه في حكم الانثى انتهى
 وهري بكسر الراء بمعنى خلا (قوله فان بال من الذكر نغلام) والآلة الاخرى خرق في البدن قهستاني (قوله
 فأنثى) والاخرى كثول قهستاني (قوله فالحكم للاسبق) أي ما خرج منه البول أو لاي أول خروج لانه
 دال على انه عضو أصلي ولانه كما خرج حكمه بوجبه لانه علامة قامة فلا يتغير بعد بخر وجهه من الآخر (قوله وان
 استويا) بان خرج منهما معا (قوله فشكل) لم يتل مشكلة لانه لم يتعين أحد الامرين فجاء بالاصل وهو التذكير
 جوى (قوله خلا فاله) لدلالة على الاصل ولا كثر حكم الكل في الشرع وله انه يدل على اتساع المخرج
 لا الاصله ولان نفس الخروج دليل فالكثرة من جنسه لا يقع به ترجيح كشاهدين وأربعة فان استويا جميعا
 في الكثرة فالواحد لا علم لنا كافي المفتاح انتهى جوى وروى أن الامام قال لا يوصى ما رأيت قاضيا يكبل

ولو باع الاب او الجد مال الصغير من الاجنبي
 بثل قيمته بازان لم يكن فاسدا الرأى ولو
 فاسده فان باع عقاره لم يجز وفي المنقول
 روايتان ولو اشترى لطفله ثوبا أو طعاما
 واشهد انه يرجع به عليه يرجع به لولده مال والا
 لا لوجوب ما عليه حيث ذبحه ولو اشترى له
 دارا أو عبدا يرجع سواء كان له مال أولا
 وان لم يشهد لا يرجع كذا من أبي يوسف
 وهو حسن يجب حفظه والله تعالى أعلم
 • (كتاب الخثي) •
 لما ذكر من غلب وجوده ذكرنا في الوجود
 (ه) ذكرنا في ذكرنا من عرى عن الاثنين
 جميعا فان بال من الذكر نغلام وان بال من
 السرج فأنثى وان بال منها فالحكم للاسبق
 وان استويا فشكل ولا تعتبر الكثرة

البول بالاواقى (الطيفة) اعتبار البول كان في الجاهلية وأقره الشرع فقد رفعت هذه الحادثة إلى عامر
 العدواني فقال هو رجل وامرأة فاستبعد قومه ذلك فقصر ودخل بيته للاستراحة فجعل يتقلب على فراشه
 ولا يأخذ النوم لتفكره وكانت له جارية صغيرة تفرج عليه يقال لها خبيلة فسأته عن تفكيره فأخبرها
 بذلك فقالت دع الحال واتبع المبال فخرج وحكم بذلك المقال فاستحسن ذلك النساء والرجال فهستاني حزينا
 وعامر هو ابن الطرب كان قاضيا في العرب ورأيت في بعض تحريرات مشايخي المالكية أما أول من حكم فيه
 في الجاهلية فعامر بن الطرب بفتح الطاء المشالة وكسر الراء المهملة وقرأته بالصاد طعن ابن جرير بن عباد
 العدواني كان من فرسان العرب وحكامهم يفرع إليه في كل مهم ومشكل فلما سئل عنه قال حتى انظر فوالله
 ما نزل بي مثل هذه منكم يامعشر العرب فبات ليلة ساهرا وكانت له جارية يقال لها خبيلة تفرع غنم توتر السرح
 حتى يسهها بعض الناس وكذا الروح وكان يعاتبها على ذلك فيقول لها أصبحت والله يا خبيلة أميت والله
 يا خبيلة فلما رأت قلقة وقلة قراره على فراشه قالت له مالك ما عرا لك في ليلتك هذه فقال لها أويحك وبك دعي أمرا
 ليس من شأنك ليس هذا رعي غنم ويقال انهم أقاموا عنده أربعين يوما وهو يذبح لهم كل يوم فقالت له ان مقام
 هؤلاء عندك أسرع في غنمك فقال لم يثكل على حكومة قط مثل حكومتهم فقالت اخبرني اعل عندى مخرجا
 وكزرت عليه الكلام فقال في نفسه أخبرها فعمى أن تأتي بفرج فأخبرها فقالت سبحان الله اتبع القضاء المبال
 أقعده فان بال من حيث يبول الرجل فرجل وان بال من حيث يبول المرأة فقرأه فقال لها ما سئى يا خبيلة بعد هذا
 أو صهي فرجتها والله يا خبيلة فصارت مثل سائر خراف النعام حين أصبح نقض بالذي أشارت اليه به قال
 الأذرى وفي ذلك عبرة ومن دبر ليله قضاء زمانا وفتنه فان هذا مشرك به سى جاهليا توقف في حكم حادثة
 أربعين يوما قال الخطاب وفيه عبرة من جهة أخرى وهو أن الحكمة قد يجرى بها الله تعالى على لسان من لا تطن به
 معرفتها ويحبها من هو مستعد لها أي فالأدب قبولها لا تنظر ان قال ولكن انظر لما قال (قوله هذا قبل البلوغ)
 ظاهره أن البول لا يعتبر بعد البلوغ بل تعتبر العلامات التي ذكرها بعده فيفيد أنه لو تعين قبل البلوغ بالبول
 انه من أحد النوعين ثم طرأ بعده ما يتنافى ما قبله انه يعتبر ما بعده ويجوز (قوله كما يحتمل الرجل) بأن خرج منه
 من الذكر (قوله أولي) أي في ثدييه كبن النساء والافال رجل قد يخرج من ثديه لبن كذا يستفاد من شرح الوهبانية
 وفي الجوهرة فان قيل ظهر والثديين علامة مستقلة فلا حاجة الى ذكر اللبن قيل لا لأن اللبن قد ينزل ولا ثدي
 أو يظهر له ثدي لا يتميز من ثدي الرجل فاذا نزل اللبن وقع التمييز انتهى جوى (قوله أو حبل) بأن أخذ المني بقطنه
 وأدخله فرجه فحبل انتهى سري الدين (قوله أو أمكن وطؤه) أي في الفرج ولم أري أن هذا الامكان ويمكن
 أن يقال انه لما أطلع النساء على الخفى ذكرن انه يمكن وطؤه (قوله أو تعارضت العلامات) كما اذا نهد ثديه وبنت
 لحية معا أو أمق فرج الرجل وساض بفرج المرأة أو بال بفرجها وأمنى بفرجه فهستاني (قوله فان ضلع الرجل
 الخ) الأول فان ضلع المرأة وفي بعض التحريرات لبعض مشايخي وذهب الحسن البصري وجماعة الى أن
 من العلامات عدم الاضلاع وان المرأة تزيد ضلعا بفتح الصاد وكسر هاء مؤنث واختلافه وان أي الجاهليين ازيادة
 والمشهور انهم في اليسار وهل اضلاع الرجل فيه ستة عشر وهي سبعة عشر أو خمسة عشر وهي ثمانية عشر
 خلاف قيل والعيان بخلافه وقال أهل التشريح مع كثرتهم هما سيسان وعلى التفاوت فليل ~~حكمة~~ خلق
 حواء من ضلع آدم وحررت المذكور على منواله وفي الحديث ان المرأة خلقت من ضلع اءوج وكانت حواء على
 طول آدم ستين ذراعا وهل خلقت بهذا الطول ابتداء أو تدريجيا لانص فيه وكانت ألين منه وأجمل وأحسن
 صوتا وهكذا النساء مع الرجال سميت - وأما خلقها من حى أو من الحوة وهي لون الجرة انتهى والذي يفيد به بعض
 الآثار انها خلقت ابتداء به فانها خلقت حين ألقى عليه النوم فلما أفاق وجدها منه فحن إليها وقال من أنت
 قالت حواء وهي من خلق الجنة وهو دهمي كما يقع ان يشتمس الولد من بنى آدم انه يرزقه تاما خلقتة والله أعلم
 (قوله الواحد) من الجانب اليسر فخلوعها ثمانية عشر وضلوعه سبعة عشر والواحد خلق الله منه حواء
 (قوله فيؤخذ في أمره بما هو الاحوط) سواء كانت الاحكام راجعة اليه أو الى غيره (قوله بالايجاج فيه) قد يقال
 ان فيه منافاة لما قدمه من قوله أو أمكن وطؤه وأجيب بأنه بعد ما تحققت الاثنية بامكان الوطء عارضه علامة
 أخرى كنبات اللحية ويقال نظيره في اللبن فليست قل (قوله وانه لا يتعلق التحريم بلينه) فيه ان اللبن علامة كونه

هذا قبل البلوغ (فان بلغ ونرجت لحية
 أو وصل الى امرأة أو احتلم) كما يحتمل الرجل
 أو رجل وان ظهر له ثدي أو لبن أو حاض
 أو حبل أو أمكن وطؤه قامة أو وان لم تظهر
 له علامة أصلا أو تعارضت العلامات فشكل
 له دم المريج وعن الحسن أنه بعد اضلاعه
 فان ضلع الرجل يزيد على ضلع المرأة بواحد
 ذكره الزيلعي وحسنه (فيؤخذ في أمره بما هو
 الاحوط) في كل الاحكام قلت لكن قد منا
 أنه لا يجب الفصل بالايجاج فيه وانه لا يتعلق
 التحريم بلينه فتنبيه

انتي انتهى حلبي أقول ان اللين الذي هو علامة كونه انثى هو ما تقدم بيانه عن شرح الوهبانية والمدراد هنا الماين
الذي ليس على هذه الصفة (قوله فيقف بين صف الرجال والنساء) لانه ان كان ذكر او وقف في صف النساء ففسد
صلاته أو انثى ووقف في صف الرجال ففسد صلاته محاذيه فيعيد محاذيه فيناوب سارا ومن خلفه بهذا احتياطاً
فان وقف في صف النساء بالغا اعاد صلاته حتماً أو صراها قاذب لانه ان يعبد حوى وان تعقدت الختان وقفن
في صف مع فرجة بين كل منهن (قوله فتكون أمته أو مثله) أي ان كان ذكرًا كانت أمته يجوز لها النظر اليه
مطلقاً وان كان أنثى يجوز للضرورة (قوله ويكره ان يجتنبه رجل) بلواز كونه أنثى أو امرأة لاحتمال انه ذكر
فالاحتياط ما ذكره (قوله ولا ضرورة لان الختان عند ناسنة) هذا التعليل يفيد أنه اذا كان بين امرئ
لا يدويها الرجل ولا المرأة لان التدوي ليس بواجب وقال الجوى لو أصاب المرأة قرح أو جرح في موضع
لا يهل للرجل النظر اليه تدويها المرأة وكذا القابلة عند الولادة وكذا المعرفة بكارتها في العنق وكذا الوشراها
على انها بكر فوجد هائيباً ينظرها النساء فاذا جاز النظر بالعدو فاقامة السنة عذروها هذا كله بعد البلوغ
اما الصغيرة فانه لا بأس ان يجتنبه رجل أو امرأة كما أوضحه في الهندي (قوله فمن بيت المال) لان بيت المال انواب
المساكين وذاتهم قد دخل في ملكه بقدر الحاجة فهو في حاجة الختان ثم تباع بعده ويرد ثمنها الى بيت المال انتهى
جوى (قوله أو يزوج امرأة الخ) نقله الطحاوي عن شيخه والاول هو المحكي عن الاصحاب لانا اذا تزوجناه كان
عقد النكاح مشكوكاً فيه فان صح صارت المرأة معلقة لا يمكنها الخلاص منه ولا يقين بوجود المهر بالعقد
ولا بوجود الميراث ان ماتت مثلاً ولا يدري هل يلزمه نفقة أو لا قاله الرازي قال العلامة المقدسي ويمكن
التخلص من هذه الاشكالات بان تزوجه المرأة على ان امرها يسدها وعب الختان نطقه بما لها من الامر
والوصول الى بيت المال في هذا الزمان الى مثل هذا الحال كالحال فالتزوج أسهل والله سبحانه وتعالى أعلم
أفاده الجوى وتماه فيه (قوله وتعتدان خلاهما) لان العدة تجب مع فاسد الخلوة (قوله احتياطاً) لا يقال
انه ذكر فيصح النكاح والخلوة فيتخلص بالطلاق (قوله وان قبله رجل) أي مع اتسار آله أو ازدياد انتشار
(قوله ثبت حرمة المصاهرة) فلا يجوز لام الخنثى التزوج بهذا المقبل ولا بمنها ولا يجوز له التزوج بأحد المشكل
(قوله ولا يسافر بغير محرم) أي ذكر ويكره مع امرأة من محارمه لاحتمال انه امرأة فيكون سفر امرأتين
بلا محرم (قوله قلت وبه يحصل التوفيق) قد صرح به هذا التوفيق في الهندي ونهه فان قلت أرايت ان قال
هذا الخنثى المشكل أنا ذكر أو قال أنا أنثى لا قبل قوله وقبل ان يعلم أنه مشكل اذا قال انه ذكر أو انثى كان القول
قوله لان الانسان أمين في حق نفسه والقول قول الامين مالم يعرف خلافه ومضى لم يعرف كونه مشكلاً لم يعرف
خلاف ما قال ورايت ان لو كان هذا الخنثى أبوه حياً فقال هو غلام ولا يعرف ذلك الا بقوله قال القول
قوله وكذلك لو قال هي جارية فالقول قوله مالم يعرف انه مشكل الحال قلت أرايت ان كان هذا الخنثى
قد راها حقاً وليس له أب وله وصى فأقر وصيه انه جارية أو غلام قال القول قوله اذا لم يكن مشكلاً واذا كان مشكلاً
الحال لم يصح كذا في المحيط (قوله ويضعف ما نقله القهستاني) حيث قال وفي الكلام اشادة الى انه لو اخبر الخنثى
بجيش آدمي أو مبل الى الرجل أو المرأة قبل قوله ولم يقبل رجوعه الا اذا ظهر كذبه يقيناً كما اذا اخبره رجل
ثم ولد كافي شرح الفرائض الشريف (قوله الا ان يحمل على هذا) أي على انه اخبر قبل اشكال حاله قلت يتعين
حله على ذلك لوجود النص المفصل والله تعالى أعلم (قوله لم يغسل) وقيل يغسل في ثوب ساتر لجسمه كما سبق اول
الكتاب فان قلت لم نشره امة نفسه كالتنن لانا نقول لا فائدة في ثراها بعده وانه لا تدخل في ملكه لان
الموت ينافي المالكية فتبقى اجنبية عنه بخلاف المشرية في الحياة تدخل في ملكه غايه (قوله ويقيم) أي بخرقة
ان كان الميم اجنبياً وبدونها ان كان ذارحاً محرم كرجل مات بين نساء جوى (قوله ذكر او انثى) الاولى الجزوه هذا
ظاهراً في الانثى اما اذا كان الميت ذكرًا قد سترت عورته فما المانع من اطلاع الخنثى المراهق عليه بلواز سواء قدر
ذكر او أنثى (قوله ونذبت تسجيه قبره) وهو مراده من عبر بالوجوب لان التسجيه مندوبة لا واجبة (قوله ويوضع
الرجل بقرب الامام) فيؤخره عنه لا يقال انه امرأة ولودفن مع امرأة في قبر واحد جعل خلف الرجل
ويجعل بينهما حاجز من صعيد ليكون في حكم القبرين وكذا في الرجلين اذا دفنا في قبر واحد وان دفن مع امرأة
قدم الخنثى لاحتمال انه رجل ويكفن في نسوة أو اب كالتكفن المرأة ويدخل في قبره وقبره محرم منه لاحتمال

(فيقف بين صف الرجال والنساء) و اذا بلغ
حد الشهوة (تتبع له أمة تحتنه من ماله)
فتكون أمته أو مثله (ويكره ان يجتنبه رجل
أو امرأة) احتياطاً ولا ضرورة لان الختان
عند ناسنة (وان لم يكن له مال فن بيت المال
ثم تباع) أو يزوج امرأة الخ (ان ذكر اصح النكاح وان أنثى فتظن
ان كان ذكر اصح النكاح وان أنثى فتظن
الخنثى أخف ثم يطلعه أو تعتدان خلاهما
احتياطاً (ويكره له لبس الحرير والحلي ولا
يجوز له غير محرم) وان قبله رجل لا يقال انه
المصاهرة (ولا يسافر بغير محرم)
امرأة (وان قال أنا رجل أو امرأة لا عبرة به)
في الصحيح لانه دعوى بلا دليل (وقيل بغيره)
لانه لا يقف عليه غيره لكن في المذهب بقدر
اشكاله لا قبل وقوله يغسل ثوبه
التوفيق ويضعف ما نقله القهستاني من
شرح الفرائض لا يسده وغيره الا ان يحمل
على هذا فتنبه (ولو مات قبل ظهوره
لم يغسل ويقيم بالمعبد) لا عذر القسلي
(ولا يحضر) حال كونه (مرأة غاسل
ميت ذكر أو أنثى ونذبت تسجيه قبره ويوضع
الرجل بقرب الامام ثم هو ثم المرأة اذا جلى
عليهم رعاية لمحق الترتيب

المالين به ينفى كما صدقته وقال النصف
النصبين (فلومات أبوه وترك) معه (ابنا)
واحد (له سهمان وللغنى سهم) وعند
أبي يوسف ثلاثة من سبعة وعند محمد
خمس من اثني عشر وعند أبي حنيفة له سهم
من ثلاثة (لأنه الأقل) وهو متفق به فيقتصر
عليه لأن المال لا يجب بالشك حتى لو كان
الأقل تقديره ذكره إمامنا كزوج وأم
وسقيقة هي خنتى فله السهم على أنه عسبة
لأنه الأقل ولو قدر أنى كان له النصف وعالت
إلى غايته ولو كان محروما على أحد التقديرين
فلا نفي له كزوج وأم وولديه باوشقيق خنتى
فلا نفي له لأنه عسبة ولو قدر أنى كان له النصف
وعالت إلى تسعة ولومات عن عمه وولد أخيه
خنتى قدر أنى وكان المال كله للم والله أعلم
(مسائل شتى) •

جمع شئيت بمعنى متفرقة وهو من دأب
المصنفين لتدارك ما لا يدرك فربما كان يحق
ذكره فيه قلت وقد ألفت عالمهم باله في وقته
الجمد (عرق مدم من الخمر خارج نجس) هذه
مقدمة صغرى في تسليمها كلام قد وعدت
به في أول فاقض الموضوع (وكل خارج نجس
ينقض الموضوع) هذه مقدمة كبرى وهي
مسألة عندنا (ذ) ينقض (عرق مدم من الخمر
ينقض الموضوع) لكنه يحتاج لإثبات الصغرى
وحاصله ما في الذخائر لا شرفية لابن التمهنة
وهو بالمجتبى عرق الدجاجة الجلالة نجس
قال وعليه عرق مدم من الخمر نجس بل أولى
ثم قال وما أجمع من كان عرقه كعرق الكلب
والخنزير قال ابن العزقي ينفى الموضوع
وهو فرع غريب ونحريج ظاهر قال المصنف
ولظهوره قولنا عليه قات قال شيخنا الرملي
حفظه الله تعالى كيف يقول عليه وهو مع
غرابته لا يشهد له رواية ولا رواية أما الأولى
فظاهر إذ لم يرو عن أحد من يعقد عليه وأما
الثانية فلعدم تسليم المقدمة الأولى ويشهد
لبطلانها مسألة الجدى إذا غذى بلبن الخنزير
فقد علوا أحل أكله بغير ربه مستهلكا
لا يبق له أثر فكذلك نقول في عرق مدم من الخمر
ويكفي بنا في ضمه غرابته وخروجه عن
الجمادة

الأئمة أفاده المصنف (قوله وتعام فروعه في أحكامه من الأشياء) منها أنه لا يستبذفه وينتقض وضوءه بالخارج
من ذكره وفروجه ويصلى بقتاع فان تركه نذبت الأعادة ولا يصلح إماما إلا للذكاة ولا يؤم في جنازة وبطلان
يسقط الفرض وبطلان عورة الأوجه والكففين والتقدمين ولا يجهر بقراءة وحاله في الصلاة كالإتي في الهيئات
والامرار ويذكره خروجه إلى المسجد ولا جعة عليه ولا يهدون أفعدهت به ولا جاعة ولا يزوج من رجيل
أو امرأة فان تزوج رجلا فوصل إليه جازا أو امرأة فوصل إليها جازا ويحرم النظر إليه بشهوة كنظره إلى أجنبية
وأمرأة كذلك ولو تزوج مشكلا مثله أو امرأة لم يجز حتى يتبين حاله فلا يتوارثان وشهادته كاتى ولو شهد وشهود
أنه اتى وشهود أنه ذكر فان كان يطلب ميراثا قضى بشهادة الذكور وبطلت الأخرى فان لم يطالب الخنتى شيئا
لا قبل واحدة منهم وما وتعامه في المنع وغيرها (قوله يعني أسوأ الخالين) قال في المنع أعلم أنه عند أبي حنيفة رحمه
الله تعالى أقل النصبين أن ينظر إلى نصيبه ان كان ذلك **م** رواه إلى نصيبه ان كان اتى فأبى ما أقل يعطاه وان كان
محروما على أحد التقديرين فلا نفي له انتهى بقول المؤلف العبارة ليشمل كونه محروما على تقدير كماله الجلي
(قوله وعند أبي يوسف الخ) قال الجوى في شرحه وقال له نصف ميراث ذكر ونصف ميراث أنى وهو قول الشعبي
واختلصوا في خبره قال أبو يوسف المال على سبعة أسهم للاثين أربعة وللغنى ثلاثة للاثين يستحق
الميراث عند الأفراد والبنت تستحق النصف كذلك والخنتى يستحق ثلاثة الأرباع اثنان نصف نصيب الذكر
وواحد نصف نصيب الأنثى أى فاحتجنا إلى أقل فخرج له نصف ورابع صحيح وهو الأربعة وهي نصيب الابن
عند الأفراد فاعتبرنا بها واعتبرنا سهام الخنتى وهو ثلاثة فالبلغ سبعة فمقتضى الاجتماع يقسم على قدر
حقيهما هذا يضرب بثلاثة وذلك بأربعة فتكون سبعة وقال محمد على اثني عشر سهم مالان الخنتى لو كان ذكر
كان المال بينهم نصفين وان كان أنثى يكون أثلاثا فاحتجنا إلى عدد له نصف وثلاث وأقله ستة ففى حال المال
بينهم نصفين وفى حال أثلاثا فالغنى سهمان وللان أربعة فسهمان ثابتان له يبقين ووقع الشك في سهم زائد
فنصف فله سهمان ونصف فأنكسر فضعف لزال الكسر صار اثني عشر للخنتى خمسة والابن سبعة قال صدر
السبعة وان أردت ان تعرف ان ثلاثة من سبعة أكثر أم خمسة من اثني عشر فلا بد من التجنيس وهو جعل
الكسر من مقام واحد فاضرب السبعة في اثني عشر صار أربعة وعشرين ثم اضرب الثلاثة في اثني عشر صار
سبعة وثلاثين فذلك هو الثلاثة من السبعة واضرب الخمسة في السبعة صار خمسة وثلاثين فهذا هو الخمسة
من اثني عشر والاول وهو ستة وثلاثون زائد على هذا أى على خمسة وثلاثين بواحد من أربعة وعشرين فهذا هو
التفاوت بين ما ذهب إليه أبو يوسف وبين ما ذهب إليه محمد انتهى (قوله وعند أبي حنيفة له سهم من ثلاثة)
اعاده لذكر الدليل (قوله لأن المال لا يجب بالشك) قال في المنع ولنا ان الحاجة إلى اثبات المال ابتداء فلا يثبت
مع الشك فصار كما اذا كان الشك في وجوب المال بسبب آخر غير الميراث انتهى (قوله كزوج وأم وسقيقة هي
خنتى) المسئلة من ستة على التقديرين لاجتماع النصف والثلث (قوله وكان المال كله للم) لان بنت الأخ لا ترث
ولو قدر ذكر كان المال كله له دون الم لان ابن الأخ مقدم على الم والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

(مسائل شتى) •

(قوله لتدارك ما لا يذكر) الاولى لم وأفرد الضمير من ذكره نظر اللفظ ما (قوله عرق مدم من الخمر) ظاهر تقييده
بالادمان أن غير المدم ليس في هذا الحكم والعلة وهو أن العرق يتولد من النجس وهو العلف والخمر تنقض
عدم التقييد والتقييد بالخمر اتفاق فله كل مسكة كنجس (قوله هذه مقدمة صغرى) أى من الشكل الاول
(قوله وحاصله) أى اثبات الصغرى بدليل وحاصله قياس عرق مدم من الخمر على عرق الجلالة في النجاسة واستند
صاحب الذخائر إلى المجتبى وفى كل من المقيس والمقيس عليه نظر (قوله بل أولى) وجهه ان تأثير المائع كالخمر
في التمرق فوق تأثير غيره كعلف الدجاجة (قوله ثم قال) أى صاحب المجتبى (قوله فثبت) أى حين اذ كان عرقه
نجسا (قوله ينقض) لقاعدة كل خارج نجس ينقض الموضوع (قوله لا يشهد له رواية) أى عن أصحاب المذهب
(قوله ولا رواية) أى علم باستدلال العقل (قوله ويشهد لبطلانها) هذا استدلال بقول الأبي لا يحظ أن
العقل يؤيد ذلك (قوله اذا غذى) أى ربي وليس المراد أنه غذى به مرة واحدة اذ لا ينقض الرد حينئذ على النقص
بعرق المدم (قوله وخروجه عن الجمادة) هي معظم الطريق كافي القاموس والمراد انه خارج عن مذهب القوم

(قوله عن السرح) وشجر عظام وكل شجرة لا توفيه أو كل شجرة طال وله معان أخر لكن هذا هو المتبادر
 بقريته التعبير بالطرح قبله يعني أنه يطرح عن ثم هذا الشجر وبقي كانه ليس منه والمراد أنه ببقى عن فروع المذهب
 (قوله صلبا) بضم الصاد المهملة ولم يبين ما إذا كان طريا والظاهر أن الخبز طاهران لم يسرفي كل أجزاءه وان سرفى
 فيها فقتضى ما بعده أن يحكم بالهارة إلا أن يفحص ويجرد (قوله والخنطة) قال في الخنطة بعد الهارة إذا وقع
 في خنطة وطخت الخنطة لا بأس بأكل الدقيق إلا أن يكون كثيرا يظهر أثره بغير الطعم وغيره منخ والمراد بغير
 الفأرة خروها من مزه بعد ساسكون وفي كتابها خلاف فتيل تكتب على حسب حركة الهمزة فيكتب نحو الجزء
 والدفع بالواو في الرفع وبالالف نصباً وبالياء تراويل يكتب بصورة الهمزة رفعا وجزا وتكتب ألفا نصباً انتهى
 ملخصاً من الهمع (قوله السنن الرواتب) هي ثلاثة رباعية الظهور ورباعية الجمعة القبلية والبعديّة وهذا هو الأصح
 لأنهم ساءت به الفرائض واحترز به عن الرباعيات المستحبات والنوافل فإنه يستفتح فيها ويصلى على النبي صلى الله
 عليه وسلم (قوله في الجمعة) أي في يومها فإنه ورد أن فيه ساعة اجابة أي للدعاء بعينه (قوله وقت العصر) وقيل
 من حيث يخطب إلى أن يفرغ من الصلاة ويكفي الدعاء بقلبه كما ذكره الشرنبلالي وقيل آخر ساعة فيه وهو
 مذهب الزهراء (قوله على قوله عليكم) أي في التسليمة الأولى (قوله فلو دخل رجل في صلاته بعد الخ) ظاهره أنه
 إذا اقتدى به بعد اتيانه بحرف أو حرفين أو ثلاثة أو أربعة بأدركه وهو في الهاوي من السلام يصح وقوله
 بعده أي بعد عليكم وكذا قبله بعد السلام (قوله ان توب نجس) بغير نحو قول بأدركه نجس أي ولم يظهر
 أثر النجاسة فيما كان جافاً (قوله لكن لا يسيل لعصر) أي التوب الموقوف لأنه إذا لم يتقاطر منه بالعصر شيء
 لا يتصل منه شيء وانما يتصل ما يجاوره بالنداء وبذلك لا يتنجس وذكر المرغيناني أن كان اليابس هو الطاهر
 يتنجس لأنه يأخذ بللا فنجس من الرطب لا عكسه لأن اليابس النجس يأخذ بللا من الطاهر ولا يأخذ الرطب من
 اليابس وفي نور الإيضاح وشرحه الصفة بركا لا يتنجس توب جاف طاهر في توب نجس رطب لا يتنجس الرطب
 لو عصر لعدم انفصال جرم النجاسة إليه واختلاف المشايخ في ما لو كان التوب الجاف الطاهر بحيث لو عصر
 لا يقطر فذكر الحلواني أنه لا يتنجس في الأصح وفيه نظران كثيران النجاسة يتشرب به الجاف ولا يقطر وبالعصر
 كما هو مشاهد عند ابتداء غسله فلا يكون المنفصل إليه مجرد ندرة إلا إذا كان النجس لا يقطر بالعصر فيتمين أن
 يفتي بخلاف ما صحح الحلواني وحاصل ما في المسئلة صوراً أربع إما أن يسيل الماء منه ما إذا عصر أو ما أن لا يسيل
 منه ما أن يسيل من الطرف دون المظروف وهذه لا تتأني أو بالعكس وهي الخلافية وكم الأولين ظاهر (قوله
 ومشى على أرض نجسة) أي وأبليت الأرض من بلها أو ودودها الأرض لكن لم يظهر أثره فأفاده الجوى (قوله
 أو نام على فراش نجس) أي يابس ولو مشى على أرض رطبة نجسة ورجله يابس نجس جوى عن الرمن
 وفي السراج ولو وضع قدمه الجاف الطاهر أو نام على نجوس طاهر طاهر ان ابتل ما أصاب ذلك نجس والا لا ولا عبرة
 بجرد النداء على المختار (قوله في الأصح) قال في المنع والأصح رواية أنه يجزيه لأن المبرئة لنية الدافع لا العلم
 المدفوع إليه الأعلى قول أبي جعفر رحمه الله تعالى (قوله كالعلماء) أدخلت الكاف العمال والمقاتلة وذراهم
 وطالب العلم والواعظ الذي يعظ الناس بحق والذي يعلمهم منخ وفي البرازية قال الامام الحلواني إذا كان عنده
 وديعة غلات المودع بلا وارث له أن يصرف الوديعة الى نفسه في زمانها هذا لأنه لو أعطاه لبيت المال لضاع لانهم
 لا يصرفونه مصارفة فان كان من أهله صرفه الى نفسه فان لم يكن من المصارف صرفه الى المصروف واقع تعالى
 أعلم (قوله أنه أخذ ديانة) وللإمام اختيار في المنع والإعطاء منخ عن القضية فان منع كان ظالم المصلحة الحق عن
 المستحق (قوله أفطر في رمضان الخ) ولو بجماع وروى عن محمد أن عليه كفارتين فيه واختاره بهض أهل العلم
 للفتوى (قوله حتى أفطر في يوم آخر) وكذا لو أفطر في أيام متعددة (قوله فعليه كفارة واحدة) لأن الكفارة تسقط
 بالثبوت فتدأخل كالحلقة واختلاف في التدأخل فتقبل لا تجب الثانية لتدأخل السبب وقيل تجب ثم تسقط وأما
 إذا كفر لأول فلا تدأخل وروى زفر عن الامام أنه يكفيه الأولى (قوله ولم يمين اليوم) بأن يقول ثالث رمضان
 أو رابعه (قوله صح) لأن نية التعمين في الجنس الواحد لا تشترط ولو صام ونوى عن يومين أو أكثر صح عن واحد
 وفيه تأمل مع ما يأتي نقله عن مسكين في العبارة التي بعد (قوله ولو عن رمضان) لأنه باعتبار أنه قضاء رمضان
 بجنس واحد قال مسكين المراد أنه نوى أحد رمضان ولم ينو أول رمضان أو آخره ولم يردعه ما في النية لأن

فوجب طهره من النسخ من متن وشرح
 (خبر وجد في خلافة خرو فأرة فان كان)
 الخمر (صايرى به وأكل الخبز ولا يفيد)
 خرو فأرة (الدهن والماء والخنطة) للضرورة
 (الأذا ظهر طعمه أو لونه) في الدهن ونحوه
 انفعته وامكان التعززة منه حينئذ خاتمة
 (و) السنن (الرواتب لا يصلى ولا يستفتح)
 تقدم في باب لوتر (الدعوة المستجابة في الجمعة
 عند ما وقت العصر) على قول عامة مشايخنا
 أشباه وقد مناه في الجمعة عن التثارة خاتمة
 (الخروج من الصلاة لا يتوقف على) قوله
 (عليكم) وحديث (فلو دخل رجل في صلاته
 بعده لا يصير دخلا فيما) قد مناه في صفة
 الصلاة (ان توب نجس رطب في توب طاهر
 يابس فظهرت رطوبته على توب طاهر)
 كذا الشيخ وعبارة السكر على التوب الطاهر
 (لكن لا يسيل لعصر لا يتنجس) قد مناه
 قبل كتاب الصلاة (كما لو نشر التوب المبلول
 على جبل نجس يابس) أو غسل رجله وشي
 على أرض نجسة أو نام على فراش نجس
 فعسرق ولم يظهر أثره لا يتنجس خاتمة (نوى
 الزكاة إلا أنه جهاه فزحاجار) في الأصح لأن
 العبرة للقلب لا للسان (من له حظ في بيت
 المال) كالعلماء (ظفر بما وجد لبيت المال
 فله أخذه ديانة) قد مناه قبل باب المصروف
 (أفطر في رمضان في يوم ولم يكفر حتى أفطر
 في يوم آخر فعليه كفارة واحدة)
 ولو في رمضان على الصحيح وقد مناه في الصوم
 (ولو نوى قضاء رمضان ولم يمين اليوم صح
 ولو عن رمضان) كقضاء الصلاة صح
 أيضا (وان لم ينو) في الصلاة (أول صلاة عليه
 أو آخر صلاة عليه) كذا في الكنز

فاوى الفرضين في الصوم متنفذ (قوله والاصح اشتراط التعيين الخ) وصح في الوالدية أنه يصح بالتعيين ولو عن
 رمضان قال والاول اى التعيين احوط (قوله وفي رمضان) فينوى أنه صائم عن رمضان سنة كذا وكذا
 وفي قضاء الصلاة يعين الصلاة ويومها بأن يعبر بظهر يوم كذا ولو نوى أول ظهر عليه أو آخر ظهر عليه جاز
 أى على هذا القول أيضا لأن الصلاة تعين بتعيينه وكذا الوقت تعين بكونه أول أى وكل ما قضى أول أو آخر
 فالذى بعده هو الاول والذى قبله هو الآخر قال المصنف وهذا مختص لم يعرف الا وفات التي فاتته
 أو استتمت عليه أو أراد التسهيل على نفسه انتهى (قوله ثم رأيت صاحب البحر نقله عن صاحب
 المحيط اذ لم يتقدم مرجع الفعير الاول (قوله وهذا مشكل) لان الفروض مترجمة فلا بد من تعيين مؤداها تبرا
 ذمتها لان فرضا لا يتأذى بنية فرض آخر والشرط تعيين الجنس بالنية لانها شرعت لتعيين اجناس المختلفة
 ولذا لفت في الجنس الواحد واختلاف الجنس باختلاف السبب والصلاة كلها مختلفة حتى ظهر ان من يمين
 حقيقة وحكم اذ الخطاب لم يتعاقب بوقت يجمعهما بل بدلول الشمس مثلا وهو في يوم غيره في يوم آخر بخلاف
 رمضان واحدا ملحقه بشهره فلا يحتاج الى تعيين بخلاف رمضان قائم ما كظهوره من أفاده المحوى
 (قوله خلافة) أى من التعيين ولو بأول ظهر أو آخره مثلا (قوله وهو المعتمد) قد علمت أن الثاني مصحح وان كان
 الا حوط التعيين (قوله والحرى كالغسل) لان النار تأكل ما فيه من النجاسة حتى لا يبقى فيه شئ أو نجاسة فيصير
 رمادا قطه بالاحتكاك وهذا هو حرق العذرة وصارت رمادا ظهرت الاستحالة كالتحريك والاحتكاك وكان الخنزير
 اذا وقع في المملحة وصار ملحا وعلى هذا قالوا اذا انجس الثوب بظهر بالشار حتى لا يتنجس الخبز وكذا اذا انجس
 بمسحة الخبز انظر بالشار انتهى من أى اذا أفت النار الاله قبل وضع الخبز (قوله جعل الخراج لرب الارض
 جاز) أى عند أبي يوسف وبه يفتى وقال الامام ومحمد لا يجوز كالمسح لانها جارية لخدمة المسكين قال في المفتاح
 ومحل الخلاف ما اذا كان صاحب الارض من أهل الخراج أما اذا لم يكن فلا يجوز انفاقا ونقل المصنف أنه عند
 أبي يوسف يجوز ولو الى غير المصرف وعند محمد لا يحل وعليه أن يرد الى بيت المال أو الى من هو أهل لذلك كالنقي
 والقاضي والخندي وان لم يفعل أثم (قوله لانه زكاة) فهو حق الفقراء على الخصوص وهذا اذا كان رب
 الارض غنيا وما اذا كان فقيرا يجوز كافي المفتاح (تنبيه) قال الزاهد في الحاروى ما يأخذ من الامانة هو الطلعة
 من العشر في زمامات من الرعايا ولا يصرفونه مصارفة بل الى أنفسهم لا يسهط العشر عنهم وهو الصحيح لان
 ما أخذوه منهم جامعينهم من الديوان وان عموه عشر اوله انجب الخدمة عليهم في مقابله فله ذلك بطولان
 ما قبل ان كانوا فقراء يسهط بخلاف الخراج اهـ قلت ومثل العشر لا يخدم من مال التجار على هذا الوجه لا يسهط
 الزكاة عنهم وان نوهوا وان كان الاخذ فقيرا (قوله عن زراعة الارض) أى المملوكة لهم (قوله المستحقة)
 أى بعدد الاجارة (قوله فان فضل شئ) أى بعد أخذ الخراج (قوله رعاية الحقين) أى حق المالك اذ لا وجه الى ازالة
 ملكهم بغير رضاهم ولا وجه الى تعطيل حق المقاتلة فحينئذ ما ذكر (قوله باعها القادر) لانه لو لم يبيعها بفوت
 حق المقاتلة في الخراج أصلا ولو باع بفوت حق المالك في العير لكنه فوت الى بدل فكانه لم يفت فيبيع تحقيقا
 لانظر من الجاني (قوله قلت) هو المصنف (قوله ترجع سوطه باله اخل) محله اذا جهز عن الزراعة فان لم يجهز
 يؤخذ بالخراج عند الكل نقله المصنف وهذا أولى المحامل (قوله أو على أن مراده أخذ خراج السنة الماضية)
 عبارة قاضى خان واذا اجتمع الخراج لم يؤخذ من عند أبي حنيفة يؤخذ بخراج هذه السنة ولا يؤخذ بخراج
 السنة الاولى ويسقط عنه ذلك انتهى نقله المصنف وهذا صريح في سقوط خراج السنة الماضية (تنبيه) لو هربوا
 أى الزراع المالكون ان شاء الامام عرهم امن بيت المال والغلة للمسلمين وما يتفق قرض لانه مأمور بتأمين بيت
 المال بأى وجه أمكن وان شاء دفع لقوم وأقطعهم على شئ فكان ما يأخذ للمسلمين لان فيه حفظ الخراج على
 المسلمين والمالك على أربابها سوى عن النوادر (قوله غنم مذبوحة ومبته) الاصح أن علامة المذكاة أن تكون
 الاوداج خالية من الدم والنبية امتلاء الاوداج به (قوله فان كانت المذبوحة أكثر الخ) هذا التفصيل يجري
 في زيت اختلط بولد ميتة أو شحم خنزير وهو أكثر منه لا ينبغي أن ينتفع بشئ من ذلك ولا يباع ولا يستصحب به
 ولا يدهن به ولا يدبغ به جلد كانه كله وذلك ميتة أو شحم خنزير فلا ينتفع به أصلا وان كانت الغلبة للزيت لا يحل
 الاكل ويحل ما عدا ما بان يستصحب به ويدهن به مبيدنا عيبه ويدبغ به الجلد ويغسله لان المغلوب تبع للغالب (قوله

قال المصنف قال الزيلعي والاصح اشتراط
 التعيين في الصلاة وفي رمضان الخ قلت
 وهكذا قد متته في باب قضاء الفوائت تبعها
 لا دروغ غيرها ثم رأيت في البحر قبيل باب
 الامعان مانعه ونية التعيين لم تشترط باعتبار
 أن الواجب مختلف متعذر بل باعتبار أن
 مراعاة الترتيب واجبة عليه ولا يمكنه مراعاته
 الا بنية التعيين حتى لو سقط الترتيب بكثرة
 الفوائت يكن نية الظهر لا غير كذا في
 المحيط وهو تفصيل حسن في الصلوات ينبغي
 حفظه اهـ بالنظر ثم رأيت نقله عنه في الاشياء
 في بحث تعيين المذوى ثم قال وهذا مشكل
 وما ذكره أصحابنا كقاضي خان وغيره خلافة
 وهو المعتمد كذا في التبيين انتهى بجورقه
 فلا شبهة لذلك (رأس شاة متاعل بدم أحرق
 الرأس) وزال عنه الدم فاحتج منه مرقعة جارية
 استعملها (والحرى كالغسل) وقد علمت أنه
 من المظاهرات (سلطان جعل الخراج لرب
 الارض بازوان جعل له المشر لا) لانه زكاة
 قلت وقد قدمه في الجهاد وقد منه في الزكاة
 أيضا (بجزأ صاحب الخراج عن زراعة الارض
 وأداء الخراج ودفع الامام الاراضى الى
 غيرهم) بالاجرة (ليعطوا الخراج) من أجرتها
 المستحقة (جاز) فان فضل شئ من أجرتها
 دفعه للمالكها رعاية للحقين فان لم يجد الامام
 من يستأجرها باعها القادر وأخذ الخراج
 من شئ من الثمن لو عاينهم خراج ورد الفضل
 لأربابهم الزيلعي قلت وقد نفا في الجهاد ترجيح
 سقوطه بالتداعل فيجعل على المرجوح أو
 على أن مراده أخذ خراج السنة الماضية
 فقه (غنم مذبوحة ومبته) فان كانت المذبوحة

تجزي وأكل (كل) لأن الغلبة تنزل منزلة الضرورة في إفاضة الإباحة ألا ترى أن الأسواق لا تخلو عن محرم من مسروق
ومغصوب ومع ذلك يباح التناول اعتمادا على الظاهر وهذا لأن القليل منه لا يمكن التحرز عنه ولا يستطاع
الامتناع منه فسقط اعتباره دفعه الخارج كقليل التجاسة في البدن والتوب بخلاف ما إذا كانت المبتدأ أكثر
أو استويا لأنه لا ضرورة إليه فيمكن الاجتزاء عنه ويقتضى في الباب المختلط طاهره ونجسه أو لونه ساربا
لأن حكم الثياب أخف من غيرها ألا ترى أنها لو كانت كلها نجسة كان له أن يصلي في بعضها ثم لا يعيد لأنه
مضطر إلى الصلاة فيه ما حتى لو كان معه ثوب طاهر ربه يصلي فيه ولا يصلي غيرها إذا تفاخرا فلا جازن صلاته فيه
وهو نجس بيقين فلان تجوز بالتصريح سالة الاستبراء أولى أفاده المصنف (قوله ومترقى) كذا في غلب النسخ وكأنه
لم يتذكر الموضع الذي قدمه فيه وفي قليل منه كما مترقى إنا الماء (قوله إياه الأخرى) أي إشارته بحاجب أوبد
أو غير ذلك إذا عرف القاضي إشارته وإن لم يعرفها ينبغي أن يستخرج من يعرف إشارته من إخوانه وأصدقائه
وغيره أنه في تخبرهم منهم من يعرف إشارته حتى يقول بين يدي القاضي أراد بهذه الإشارة كذا ويفسر ذلك
ويترجم حتى يحيط علم القاضي بذلك ويقتضى أن يكون عدلا مقبول القول لأن الفاسق لا قول له ولو لم يكن
وذلك ولو مع الكتابة خلافا لمن توهم أنها لا تعتبر معها إلا ضرورة فلا تعتبر مع القدرة على الكتابة قلنا
كل ضروري وفي كل منزلة أما الكتابة فيبين ما حسن معين وفي الإشارة بما هو متصل بانكامل علم المراد
فصارت أقرب إلى النطق من آثار الأقلام (قوله وكاتبته) قال العلامة المقدسي تكلم الكتابة أن لا تكون
إلا في المعتقل فإن الأحرار لا يعرف الكتابة ولا يمكن تعريفه إياها لأم بأزاء الألفاظ المركبة من الحروف
وهو لا ينطق ولا يسمع النطق انتهى قلت وقته خرق العوائد والكلام فيها إذا وجدت وقد علم من هذا أن كتابة
المعتقل موقوفة كإيمانه فليستأمل (قوله بخلاف معتقل اللسان) بفتح القاف وهو الذي لا يقدر على الكلام
الابتكاف يقال اعتقل لسانه بالبقا لا مجهول إذا لم يقدر على الكلام انتهى جوى قلت وهو المراد أما الأول
فهو ناطق (ثقة) الكتابة على ثلاث مراتب • مستبين مرسوم وهو أن يكون عنوان أي مقدر بالعنوان وهو
أن يكتب في صدره من فلان إلى فلان على ما جرت به العادة في تسطيره فيكون هذا كالنظر يلزم حجة • ومستبين
غير مرسوم كالكتابة على الجدران وأوراق الأشجار أو على الكاغذ لعل وجه الرسم فإن هذا يكون أغور
لأنه لا يعرف في الظاهر إلا بهذا الطريق فلا يكون حجة إلا بانضمام شيء آخر إليه كالنية والشهاد والأمل
على القبر حتى يكتبه لأن الكتابة قد تكون لتجربة وقد تكون لتحقيق وبهذه الأشياء تتعين الجهة وقيل الأملاء
من غير إظهار لا يكون حجة والأول أظهر وغيره • مستبين كالكتابة على الهواء والماء وهو بمنزلة كلام غير مسموع
ولا يثبت به شيء من الأحكام وإن نوى انتهى منخ (قوله وقود) انشق بين القود والحد أن الحد لا يقام إلا ببيان
الشبهة فيه والقصاص يقام بالشبهات أو أقرار بطلان القتل وإن لم يوجد التمسرح بالعدد والحاصل أن القصاص
شرع عوضا شرعيا جازا أن يثبت مع الشبهة كالأعواز التي هي حق العبد أما الحد وفسرعت للزجر
عادية عن معنى العوضية لأن الحق الله تعالى فلا تثبت مع الشبهة انتهى أبو السعود وفي الهندية يقتصر منه
ويقتصر له انتهى ومقتضى عدد القود في جملته المسائل أن الحال وقوف فيه إلى الموت بالنظر لأنه معتقل
وإذا لم ذلك فإذا مات هل يطل القود أو مات محله أو تثبت الدية في تركته (قوله به يفتي) مقابلة تقدير القدر الثاني
ذلك بسنة (قوله أو طلق مثلا) أي كما إذا أعتق (قوله نفذ مستندا) فلها أن تزوج إن مضت عدتها من وقت
الإشارة أو الكتابة وينفذ تصرف المعتوق من ذلك الوقت (قوله والالا) وتبطل الإشارة إذا حكم لها مع النطق
وباعتبار بقائه باللفظ (قوله لا يحل) انظر لما إذا لم يعتبر طلبه الوطء دليلا على إرادة النكاح جلاله على الملاح
(قوله لكن ذكر ابنه الخ) استدراك على قوله ثم مفاد كلامهم أنه لو اقترن بالإشارة أو طلق مثلا (قوله عند ذكر الأشياء
الأحكام الأربعة) التي هي الإقتصار كما في إنشاء الطلاق والعناق والانعقاب وهو انقلاب ما ليس بعلة له
كما إذا علق الطلاق والعناق بالشرط فعند وجود الشرط يتقلب ما ليس بعلة عليه والاستناد وهو أن يثبت
في الحال ثم يستند وهو أن يربط الإقتصار والتعيين وذلك كالمضمرات تلك عند أداء الضمان مستندة إلى وقت
وجود السبب وكالتصايب فإنه يجب زكاته عند تمام الحول مستند إلى وقت وجوبه والتعيين وهو أن يظهر
في الحال أن الحكم كان ثابتا من قبل مثل أن يقول في اليوم أن كان زيد في الدار فانت طالق وتبين في الغد

تجزي وأكل (الا) بأن كانت المبتدأ أكثر
أر استويا (لا) يعني لو في حالة الاختيار
بأن يجزئ شيئا والا تجزي وأكل مطلقا أو
في إنا الماء (أي إياه الأخرى) أي إشارته بحاجب أوبد
أو غير ذلك إذا عرف القاضي إشارته وإن لم يعرفها ينبغي أن يستخرج من يعرف إشارته من إخوانه وأصدقائه
وغيره أنه في تخبرهم منهم من يعرف إشارته حتى يقول بين يدي القاضي أراد بهذه الإشارة كذا ويفسر ذلك
ويترجم حتى يحيط علم القاضي بذلك ويقتضى أن يكون عدلا مقبول القول لأن الفاسق لا قول له ولو لم يكن
وذلك ولو مع الكتابة خلافا لمن توهم أنها لا تعتبر معها إلا ضرورة فلا تعتبر مع القدرة على الكتابة قلنا
كل ضروري وفي كل منزلة أما الكتابة فيبين ما حسن معين وفي الإشارة بما هو متصل بانكامل علم المراد
فصارت أقرب إلى النطق من آثار الأقلام (قوله وكاتبته) قال العلامة المقدسي تكلم الكتابة أن لا تكون
إلا في المعتقل فإن الأحرار لا يعرف الكتابة ولا يمكن تعريفه إياها لأم بأزاء الألفاظ المركبة من الحروف
وهو لا ينطق ولا يسمع النطق انتهى قلت وقته خرق العوائد والكلام فيها إذا وجدت وقد علم من هذا أن كتابة
المعتقل موقوفة كإيمانه فليستأمل (قوله بخلاف معتقل اللسان) بفتح القاف وهو الذي لا يقدر على الكلام
الابتكاف يقال اعتقل لسانه بالبقا لا مجهول إذا لم يقدر على الكلام انتهى جوى قلت وهو المراد أما الأول
فهو ناطق (ثقة) الكتابة على ثلاث مراتب • مستبين مرسوم وهو أن يكون عنوان أي مقدر بالعنوان وهو
أن يكتب في صدره من فلان إلى فلان على ما جرت به العادة في تسطيره فيكون هذا كالنظر يلزم حجة • ومستبين
غير مرسوم كالكتابة على الجدران وأوراق الأشجار أو على الكاغذ لعل وجه الرسم فإن هذا يكون أغور
لأنه لا يعرف في الظاهر إلا بهذا الطريق فلا يكون حجة إلا بانضمام شيء آخر إليه كالنية والشهاد والأمل
على القبر حتى يكتبه لأن الكتابة قد تكون لتجربة وقد تكون لتحقيق وبهذه الأشياء تتعين الجهة وقيل الأملاء
من غير إظهار لا يكون حجة والأول أظهر وغيره • مستبين كالكتابة على الهواء والماء وهو بمنزلة كلام غير مسموع
ولا يثبت به شيء من الأحكام وإن نوى انتهى منخ (قوله وقود) انشق بين القود والحد أن الحد لا يقام إلا ببيان
الشبهة فيه والقصاص يقام بالشبهات أو أقرار بطلان القتل وإن لم يوجد التمسرح بالعدد والحاصل أن القصاص
شرع عوضا شرعيا جازا أن يثبت مع الشبهة كالأعواز التي هي حق العبد أما الحد وفسرعت للزجر
عادية عن معنى العوضية لأن الحق الله تعالى فلا تثبت مع الشبهة انتهى أبو السعود وفي الهندية يقتصر منه
ويقتصر له انتهى ومقتضى عدد القود في جملته المسائل أن الحال وقوف فيه إلى الموت بالنظر لأنه معتقل
وإذا لم ذلك فإذا مات هل يطل القود أو مات محله أو تثبت الدية في تركته (قوله به يفتي) مقابلة تقدير القدر الثاني
ذلك بسنة (قوله أو طلق مثلا) أي كما إذا أعتق (قوله نفذ مستندا) فلها أن تزوج إن مضت عدتها من وقت
الإشارة أو الكتابة وينفذ تصرف المعتوق من ذلك الوقت (قوله والالا) وتبطل الإشارة إذا حكم لها مع النطق
وباعتبار بقائه باللفظ (قوله لا يحل) انظر لما إذا لم يعتبر طلبه الوطء دليلا على إرادة النكاح جلاله على الملاح
(قوله لكن ذكر ابنه الخ) استدراك على قوله ثم مفاد كلامهم أنه لو اقترن بالإشارة أو طلق مثلا (قوله عند ذكر الأشياء
الأحكام الأربعة) التي هي الإقتصار كما في إنشاء الطلاق والعناق والانعقاب وهو انقلاب ما ليس بعلة له
كما إذا علق الطلاق والعناق بالشرط فعند وجود الشرط يتقلب ما ليس بعلة عليه والاستناد وهو أن يثبت
في الحال ثم يستند وهو أن يربط الإقتصار والتعيين وذلك كالمضمرات تلك عند أداء الضمان مستندة إلى وقت
وجود السبب وكالتصايب فإنه يجب زكاته عند تمام الحول مستند إلى وقت وجوبه والتعيين وهو أن يظهر
في الحال أن الحكم كان ثابتا من قبل مثل أن يقول في اليوم أن كان زيد في الدار فانت طالق وتبين في الغد

وجوده في ما يقع الطلاق في اليوم وتعد منه والفرق بين التبين والاستناد أنه في التبين يمكن أن يطالع عليه
 العباد وفي الاستناد لا يمكن انتهى من الاشياء ملخصا (قوله بخلاف ذلك) أي بخلاف القول بالاستناد
 في نحو طلاق معتقل اللسان وعناقه وجعله بخلاف خبر أن الأولي ويمكن أن يقال بعد ذلك منهم فيهما على الاستناد
 أن الضابط أغني (قوله في حد) أي عليه أن كان الآخر من أو معتقل اللسان فإذا بالاشارة والكتابة لانه غير
 صريح ولا يدل على الغير أن كان مقدوقا لا بد من طلبه ولا يتقن به (قوله ولا في شهادة ثمانية) وقوله صاحب
 الاشياء عن التهذيب كانه لان اشارته أو كتابته لا تفيد التحقيق والعيان ومعنى الشهادة عليهم ما ولا يثبت المال
 على المدعي عليه بالاشك (قوله ظاهر كلامهم نعم) كانه لان الاسلام لا يعلو ولا يعلى ومن جلة علوه أن تقبل اشارة
 لداخل فيه في الكلام فيما اذا ارتد بعد بالاشارة أو بالفعل بأن استهان بما يجب تعظيمه عند أهل الاسلام
 هل يقتل بجزر (قوله بصاق محبوبه) وإذا علم الحكم في البصاق المنفصل لم يلزم في الريق والبصاق بالصاد والزاى
 والسين (قوله لا يكفر) لان الريق تعافه الا نفسه وتقدره اذا كان من غير صديقه فصار كالجهنم ونحوه وان كان
 من صديقه لا تعافه فصار كالخبر ونحو ذلك مما تسميه النفس زيلعي وهذا أحد قرأين - كاهما -
 في الوهبانية منج والظاهر أن المراد بالصدق المحبوب كما عبر به المصنف لا كل صديق فقد يكون صديقه ويعاف
 ريقه (قوله عذري ترك الحج) لان أمن الطريق شرط الوجوب أو شرط وجوب الاداء ولا يحصل الأمن مع قتل
 البعض فكان معذورا في الترك فلا يأنه والمراد به القتل في كل مرحلة أو جملها أو أقلها لتحقيق القتل فيها
 ثم المانع فيما يظهر قتل قطاع الطريق لا بعض الحاج لبعض لا مكان دفعه بأمر الحاج ونحوه (قوله منعهما زوجهما)
 مصدر مضاف الى فاعله هذا اذا منعه و مرادها السكني في منزلها (قوله تشوز حكم) لانها حبست نفسها منه بغير
 حق فلا تجب النفقة لها مادامت على منعه (قوله بخلاف ما لو كان فيه شبهة) كبيت اشتراء من مال مجهول (قوله
 ليس له ذلك) لانه لا بد له من يخدمه وقد تنوع في من خدمته فلا يمكن منعه من ذلك (قوله وكذا مع أم ولده)
 - ثلثها المدبرة وقيد بما ذكر لانها لو قالت لأحسن مع أمك أو ولدك أو زوجتك وأريد يتساءل على حدة لها ذلة ظهيرية
 (قوله لانه ليس بصريح ولا بكتابة) ظاهره أنه لا عتق ولو بالنية وفي الجوى عن البرازية قال له بده أو أمته أنا عبدك
 يعتق ان نوى ومنه فيما يظهر ما مالكي لان مؤدى العبارتين واحد (قوله لانه كناية) ظاهره أنه لا يعتق الا بالنية
 وظاهر كلامهم عدم اشتراطها ادعائه في المنع وغيرها بأن حقيقة تنبئ عن ثبوت الولاية على العبد وذلك بالعتق
 فيعتق انتهى وظاهر هذا التعايل أن المولى حقيقة في المعنوق فقط والمتبادر خلافه فان اطلاقه على الأعملى
 كثير منه ورفا لظاهر أنه من المشترك والنية تعين أحد المعنيين (قوله لا يخرج من يد ذى اليد) أي لا يحكم القاضي
 باخراجه من يد ذى اليد باقراره أنه في يده لاحتمال المواضعة أي الاتفاق على أنه يقر أنها في يده ليحكم القاضي به
 ولا سبيل لنقضه حتى لو ادعاه مدع آخر لا تسمع دعواه فبقا قامة البيئة تنفي تهمة المواضعة فيمكن القضاء عليه
 باخراجه من يده لتحقيق يده (قوله على وفق دعواه) أي أنه في يده وبه صرح الجوى (قوله بخلاف المنقول) أي
 فانه لا يحتاج الى برهان المدعى أنه في يده المدعى عليه وعمله المؤلف في الدعوى بأن اليد معاينة فيه أي فلا يحتاج
 الى برهان على أنه في يده لعمدة الدعوى ونقل مسكين عن الصغرى اذا طلب المدعى كفيلا بنفس المدعى عليه من
 القاضي ووضع المنقول على يده عدل ولم يكتب بالكفيل بالنفس فان كان المدعى عليه عدلا لا يجيبه وان كان فاسقا
 يجيبه انتهى (قوله وهذا اذا ادعاه ملكا مطلقا) أي محل اشتراط اقامة البيئة على أن العقار في يد المدعى عليه في
 دعواه الملك المطلق لانها دعوى ترك التعرض بازالة اليد وطلب ازالته لا يتصور الا من جانب صاحب اليد
 وباقراره لا يثبت كونه ذابدا لاحتمال المواضعة (قوله لان دعوى الفعل) أي كالشراء (قوله تصح على غيره أيضا) فانه
 يدعى عليه التملك وهو يتحقق من غير ذى اليد كما يتحقق منه فعدم ثبوت اليد بالاقرار لا يمنع صحة الدعوى لعدم
 نوبت صحتها على اليد (قوله وقيل لا يصح) هذا الخلاف مبنى على أنه هل يعتبر المكان أو الأهل فقبل يعتبر المكان
 وقيل يعتبر الأهل حتى لا ينفذ قضاؤه في غير ذلك المكان على قول من يعتبر المكان وينفذ على الأهل وان كان
 العقار في غير مكان القضاء على قول من يعتبر الأهل أي حضور الخصم الأهل عند القاضي والأهل كما في الاشياء
 هو العاقل المميز ولو وصيا ما دونها في الخصومة قال المصنف وانما عدلنا عما اعتمد صاحب الكنز لما في البرازية
 والخلاصة من أن الصحيح أن قضاء القاضي في الحدود يصح وان لم يكن الحدود في ولايته انتهى (قوله قضى)

والعناق ونحوه مما يصح تعافيه بالشرط
 مقتصر اقتب (لا) تكون اشارته و كتابته
 كالبيان (في حد) لان المدعى بالاشياء لا يكون
 حق الله تعالى ولا في شهادة ثمانية ودل يصح
 اسلامه بان اشارته ظاهر كلامهم نعم ولم أره
 صريحا في الاشياء (ابطل انصاف بصاق محبوبه
 بقضى و) يكفر والا) يكن محبوبه (لا) يكفر
 وترى الصوم (قتل بعض الخجاج عذري ترك
 الحج) ترى الحج (منعهما زوجهما من الدخول
 عاينها وهو يسكن معها في بيتها تشوز) حكما
 كما حرره في باب النفقة (ولو كان المنع اينها
 الى منزله) فليست ناشئة لوجوب السكنى عليه
 (أو كان يسكن في بيت الغصب فامتنعت منه
 لا تكون ناشئة) لانها محقة اذا السكنى فيه
 سرام بخلاف ما لو كان فيه شبهة (قالت
 لا أسكن مع أمك وأريد يتساءل على حدة ليس
 لها ذلك) وكذا مع أم ولده وكله مرفى النفقة
 (قال لعبد ما مالكي أو قال لا أمته أنا عبدك
 لا تعتق) لانه ليس بصريح ولا بكتابة بخلاف
 قوله (يا مولاي) لانه كناية على مامتر
 قوله (لعبد) (يا مولاي) لانه كناية على مامتر
 في محله (العقار المتنازع فيه لا يخرج من يد
 ذى اليد ما لم يبرهن المدعى) على وفق دعواه
 بخلاف المنقول (أو يعلم به القاضي) ولا يكفي
 تصديق المدعى عليه أنه في يده في الصحيح
 لا يقال المواضعة قلت قد منعه مرة أخرى
 في باب جنابة المملوك أن المفتى به في زمانه أنه
 لا يعمل بعلم القاضي قتال وهذا اذا ادعاه
 ملكا مطلقا ما اذا ادعى الشراء من ذى اليد
 واقراره بأنه في يده فانكر الشراء وأقر بكونه
 في يده لم يحتج ابرهان على كونه في يده لان
 دعوى الفعل كما تسمع على ذى اليد تصح على
 غيره أيضا كما بسط في البرازية (عقار لا في ولاية
 القاضي يصح فاعله فيه) كمنقول هو الصحيح
 وتقدم في القضاء أن المصير ليس بشرط فيه
 به يفتى ويكتب بالحكم لقاضي تلك الناحية
 (يا من بالتسليم) وقيل لا يصح (رمشى عليه
 في الكنز والمفتى

(قضى القاضى بينة في حادثة ثم قال رجعت
عن قضائي أو بدلى غير ذلك أو وقعت
في تلبيس الشهود وأبطلت حكمي أو نحو
ذلك لا يعتبر) قوله القاضى في كل ذلك لتعلق
حقوق الغيبة وهو المدعى (والقضاء ماض
ان كان بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة)
الافى ثلاث مرات في القضاء لوجهه أو بخلاف
مذهبه أو ظهر خطؤه (إذا قال الشهود
قضيت وأنكر القاضى فالقول له) به يفتى قاله
ابن الغرس في الفواكه البدرية زاد في البرازية
خلاف المجاز في البحر (مالم ينفذه قاض آخر)
فيثبت لا يكون القول قوله في أنه لم يقض
لوجود قضاء الثاني به قال المصنف وهو قد
حسن لم أقف عليه غير صاحب البحر (شرط
نفاذ القضاء في المجتهدات) من حقوق العباد
(ان يصير الحاكم في حادثة) بأن يفتقده
دعوى صحيحة من خصم على خصم حاضر
منازع شرعي ولو برهن بحق على آخر عند قاض
فقضى به برهان بدونه مازعة ومخالفة
شرعية وتداع بينه مالم ينفذه قضاؤه لثبوت
شرطه (وهو التداعي بخصوصية شرعية وكان
اقتناء فيحكم) بمذهبه لا غير كما قد نشأ في القضاء
وأفاده بقوله (فلورفع اليه) أى الى الحنفى
(قضاء مالكي) لا دعوى لم ياتفت اليه وعمل
الحنفى بمقتضى مذهبه) لعدم تقدم ما يجزمه
من ذلك لخروج قضا المالكي مخرج الفتوى
لعدم تقدم الخصومة الشرعية التي هي شرط
انعقاد القضاء في حق العباد (إذا ارتأى)
القاضى (في حكم) القاضى (الاول لم يطلب
شهود الاصل) مرفى القضاء قبل بارتياجه
في حكم الاول فأفاد أنه إذا لم يرتب فيه
لا يعترض له قال في الفواكه البدرية قالوا
قضاء العدل العالم لا ينقض ويجهل على
السداد بخلاف قضاء غيره بمعنى إذا تبين وجه
فساده بطريقة فللثاني نقضه (إذا ترتب بيع
التعاطى على بيع باطل أو فاسد لا ينعقد)
مرفى أول البيع عن الخلاصة والبرازية
والبحر (خبأ فوما ثم سأل رجلا عن شيء فأقر
به وهم يرونه ويسمعون كلامه وهو لا يراه
جازت شهادتهم عليه) بذلك الاقرار
(وان سمعوا كلامه لم يروه لا يجوز)

القاضى بينة) انما ذكره قوله بعد أو وقعت في تلبيس الشهود والا فلا قرار كالبينة فيما يظهر (قوله أو نحو ذلك)
كقضته أو فسخته أو رفعته حموى (قوله لتعلق حق الغيبة) ولأن رأيه الاول ترجح بالقضاء فلا ينقض باجتهاد
مثله (قوله والقضاء ماض) أى ولو في مجتمعه فيه فلا ينفذه هو نفسه ولا غيره فهذه المسئلة يصح ترتبها على
ما قبلها وتغنى عن قوله بعد شرط نفاذ القضاء الخ (قوله ان كان بعد دعوى صحيحة) وهي ما تعلق بها أحكامها
فلا بد فيها من احضار الخصم والمطالبة بالجواب والاثبات بالبينة مثلا (قوله وشهادة مستقيمة) وهي شهادة
العدول اذا استجبت شرائط الصحة واحترز بالدعوى الصحيحة عن الفاسدة وبالشهادة المستقيمة عن غيرها فانه
حينئذ يعتبر قوله ويطل القضاء وصورة الدعوى الفاسدة أن يدعى محدودا ولم يبين أنه كرم أو أرض والشهادة
غير المستقيمة أن يشهدوا كذلك واحترز بقوله وشهادة مستقيمة عما إذا قضى به له فانه يجوز له الرجوع كان
يعترف عنده رجل لا يحق ثم غابا ثم جاء اثنان تدعى باعنده هذه الدعوى فيحكم لاحدهما ظاهرا انه المقر ثم تبيّن
أنه غيره فانه لا ينبغي له أن يعصى حكمه أفاده جميعه الحموى (قوله الا في ثلاث مرات في القضاء) قد هاهنا في فروع
القضاء حيث قال لا يصح رجوعه عن قضائه الا في ثلاث (قوله لوجهه) ظاهره وان لم يظهر خطؤه لتباين الثالثة
وروجه ان المفتى به عدم صحة القضاء بعلمه ~~كأن يعلم~~ أن لقان على فلان حقا لظلمة الفساد (قوله لوجود
قضاء الثاني به) ظاهره انه اجتمع عند القاضى شروط الدعوى وقضى وحينئذ فلا اعتبار للثاني ولا نظر للاول
ولو أبطله وهذا غير التفتيد فانه يرفع اليه قضاء قاض ويثبت عذره بالبينة قضاؤه فينفذه وان لم تدعيا (قوله
من حقوق العباد) فبذبه لان الحادثة لا تشترط في حقوق الله تعالى ~~الحقوق~~ ودعتى الامتة وطلاق الزوجة
(قوله منازع شرعي) خرج به غير المنازع أو المنازع غير الشرعي كفضولي ومودع ومذموم ~~تغير~~ نزعاهما
لا يعتبر (قوله به برهان) بالباه الاولى للتعدية والثانية للبيعة (قوله في حكم القاضى الاول) بأن كان الاول
غير عدل لا يبالى بما يحكمه وتبين وجه فساد به بأن قضى بثبوت الحدود الذي لم يبين أنه كرم أو أرض ومن الارتباب
أن يكون ارتشى أو أخذه برشوة فان القضاء حينئذ باطل (قوله له طلب شهود الاصل) أى وطلب الخصمين انتقام
الحادثة فيقضى فيها أو ينفذ الاول وقد علم من كلامه آخر أن الارتباب لا يعتبر في قضاء العدل العالم (قوله
في حكم الاول) أى في محضته (قوله يعنى إذا تبين وجه فساد) ظاهره ان ذلك فاصر على قضاء غير العدل العالم
والظاهر حرمانه فقه وقوله بطريقه هو كما قلناه سابقا (قوله على بيع باطل) كبيع بمئة أو دم (قوله أرغامد)
كعدم فيه شرط لا يقتضيه ولا يلائمه (قوله لا ينعقد) ظاهره ولو فيه بدل شرعي وظاهره ولو اختار المجلس وأفاد
بقوله ترتب انه لم يحصل بينهما تاركة أما اذا وقعت بينهما تاركة فيصح حيث كان الاول فامدا (قوله جازت
شهادتهم عليه) لان الاقرار موجب بنفسه وقد علمه وهو الركن في اطلاق آراء الشهادته قال تعالى
الامن شهد بالحق وهم يعلمون (قوله لان النعمة تشبه) أى تشبه النعمة فيجوز أن يكون المتر غير ولا يجوز
لهم أن يشهدوا مع الاحتمال (قوله ثم دخل رجل) ظاهره أنه دخل بانفراد وأقر بأن لقان كذا أما اذا دخل
المقر مع المقر والحالة هذه هل تجوز الشهادة أو لا تجوز لاحتمال أن الذى أقر بالحق هو الذى يدعيه وجعل
نعمته كنعمة الآخر يجوز (قوله يعلم به) تفسير لما قبله (قوله كذا أطلقه الخ) أى أنه مالم ينفذ بالتصريف (قوله
قطع بالتزوير والجل) الفاسدة ويجعل حضوره وتركه المنازعة اقرارا بأنه ملك البائع وفتوى أئمة خوارج على
ان سكونه لا يكون تسليما وله المطالبة والدعوى وفي الفتاوى يتأمل المفتى في ذلك ان رأى المدعى الساكت
الحاضر ذاهلة أفتى بعدم السماع واختار القاضى في فتواه نه سماع في الزوجة لاني غيرهما لكن الغالب
على أهل الزمان الفساد فلا يفتى الا بما أفتى به أئمة عمر وقد أى وهو ما في المتن أفاده المصنف ولم يقيد بالتصريف
في حق الزوجة والا فارب صاحب الكنز والبرازية كالمصنف وهو كذلك في كثير من المعتمرات وقيد الزامى
نقل عن قتادى أبي الليث بأن يتصرف فيه المشتري زمانا رده المصنف بأن التقييد به يوجب التسوية بين
القريب والجار مع أن الجار يخالفه كالا يخفى على من تأمل كلامهم انتهى وفي حاشية المكي مانعه فحصل
بما قلناه ونقله المؤلف عن فتاوى أبي الليث خمسة أقوال عدم السماع من القريب والاجنبى من غير اشتراط
تصرف المشتري واشتراط التصريف فيه ما واشتراطه في الاجنبى ولو جاز ادون القريب والسماع من الاجنبى
والقريب أى الزوجة والسماع من الزوجة دون غيرها (قوله وكذا الوضمن الدرك) هي وما بعد هذا لا يخرج

شهادتهم عليه لأن النعمة تشبهه فتقع الشهادة
الأداء على أنه ليس فيه غيره بأن دخلوا
البيت ثم خرجوا وجلسوا على بابهم ولا ملك
له غيره ثم دخل رجل فسمعهم اقراره ولم يروه
وقته (باع عقارا) أو حبوا أو قوبا (وابنه
أو امرأته) أو غيرهما من اقاربه (حاضر
يطلبه ثم ادعى الابن) مثلا (أنه ملكه لا تسمع
دعواه) كذا أطلقه في الكفر والملتقى وجعل
سكوته كذا فصاح قطعا للتزوير والحيل وكذا
لوضمن الدرل أو تقاضى الثمن وقالوا فبين
زوجوه بلا جهار إن سكوتهم عن طلب الجهار
عند الزفاف رضا فلا يملك طلب الجهار بعد
مكوثه كما ترى باب المهر (بخلاف الاجنبي)
فإن سكوتهم (ولو جارا) لا يكون رضا (الأذا)
سبكت وقت البيع والتاميم و (تصرف
المشتري فيه زرعاً و بناءً) في نقد (لا تسمع
دعواه) على ما عليه الفتوى قطعاً لا طماع
الناسدة وبخلاف ما إذا باع الضولي ملك
رجل والمالك ساكت حيث لا يكون سكوته
رضاه عندنا خلافاً لابن أبي ايملى بزانية آخر
الفضل الطامس عشر وغيره (باع ضيعة ثم
ادعى أنها وقف عليه) أو على مسجد كذا
أو كانت وقفها) وأراد تحليف المادعى عليه
ليس له ذلك (انفاقاً لا تسمع الدعوى بل لقبول
الهيئة في الوقف بلا دعوى خلافاً لما صوبه
الزيلى وقد عرفت بناءً في الوقف وباب
الانفاق (وهبت مهر الزوجة بها فماتت
وطالبت ورثتها بهرها وقالوا كانت الهبة
في مرض موتها وقال بل في الصحة فالقول
للورثة) هذا ما اعتمد في الثانية تبعاً لرواية
الجامع الصغير بعد نقله لما في فتاوى النسفي
أن القول للزوج فقال والاعتماد على تلك
الرواية لأنهم تصادقوا على وجوب المهر
واختلفوا في السقوط فالقول المذكور الخ
قلت وأقره في تنوير البصائر واعتمد شيخنا
على خلاف ما جزم به في الملتقى كالذكر من
أن القول للزوج وإن جزم به شراره كالزيلي
وابن سلطان بأنه الاستحسان فتنبه قلت
واستظهره ابن الهمام في آخر المهر فقال
وجه الطاهر أن الورثة لم يكن لهم حق بل لها

عن المصنف لوجود العلم فيها (قوله إن سكوتهم عن طلب الجهار) أي مدة يعلم بسكوته فيه برضاه وسكوته
أن مكوثه في مكانه بالاقول وقيل ليس له الطلب مطلقاً لأن المال في النكاح تابع وعلى ما ذكره إذا لم يسكت
بأخذ المهر ويشتري ما يليق به (قوله وتصرف المشتري فيه زرعاً و بناءً) انظر هل التصرف بالزرع والبناء قيد
تظهره ما بين الناس فالتصرف بفحوا البيع والشراء والهبة والوصية لا يمنع أو هو قيد اتفاق وظاهر تعبير
الزيلي به وله بان يتصرف فيه المشتري زماناً أن قيدهما اتفاقاً لاطلاقه التصرف وهل يشترط في عدم قبول
دعواه علمه التصرف كعلمه بالبيع يحزر (قوله حيث لا يكون سكوته رضا) لأن سكوتهم يحقلى الرضا والسخط
انتهى حوى (قوله وغيره) أي البرازية وذكر الضمير باعتبار أنها كتاب (قوله أو على مسجد كذا) افتاد آخر كلامه
أنه لا يشترط المدعى في الوقف مطلقاً وقيل ينبغي أن يفصل الجواب لو كان الوقف على قوم بأعيانهم لا تقبل
الهيئة بلا دعوى وفاقاً ولو على مسجد أو على فقراء تقبل عندهما لا عند الإمام وفيه بحث لأن كل وقف لا بد
أن ينتهي إلى الفقراء فلا يصح تصرفهم بأعيانهم فعلى تقدير أن يكونوا في طبقة عليا ولم يدعوا أن قبل بعدم قبول
الهيئة لعدم الدعوى منهم يلزم ضياع حق الفقراء الذين يؤل بهم الوقف ولو بعد حين انتهى حوى (قوله خلافاً
لما صوبه الزيلى) من عدم القبول فهو يقابل ما في المصنف من تنبيهه لوباع عبداً ثم ادعى أنه حر أو اعتقه تسمع
دعواه وفي فتاوى الفضل لا تسمع دعواه في اعتناق العبد عند الإمام وتسمع في الجارية (قوله فالقول للورثة)
عند عدم البرهان وإن أقاموا البرهان فالهيئة بينة من يدعى الهبة في الصحة من (قوله به نقله) ضميره
كضمير قال يرجع إلى قاضيجان (قوله الخ) هو والهبة سادته والاصل في الحوادث أن تضاف إلى أقرب الأوقات
انتهى (قوله بأنه الاستحسان) الباطنية وهو مرتبط بقوله جزم (قوله فتنبه) أشار به إلى أن العمل
بالاستحسان (قوله واستظهره ابن الهمام) أي استظهر أن القول للزوج (قوله فتأمل وجه الظاهر الخ)
الأوضح ما ذكره الزيلى في التوجيه وهو أنهم اتفقوا على سقوط المهر عن الزوج لأن الهبة في مرض الموت
تفيد الملك وإن كانت للوارث ألا ترى أن المريض إذا وهب لوارثه أي عبداً فلا فاعته عنه الوارث أو باعه نفسه
فصرفه ولو كان يجب عليه الضمان إن مات المورث في ذلك المرض رد الوصية بقدر الامكان فإذا سقط عنه
المال بالانفاق فلا وارث يدعى المود عليه والزوج يكره والقول قول المنكر (قوله لأنه يميز من جهته) أي
لما فيه من معنى اليمين وهو تعليق طلاقها على فعلها أي ولا رجوع في اليمين ومن جهتها فملك لأن الوكيل
من يعمل لغيره وهي عاملة لنفسه بخلاف الاجنبي ويقتصر على المجلس فقد ذكر في الصغير لو قال لها وكلتك
أن تطاق نفسك يقتصر على المجلس انتهى أما في الاجنبي فلا يقتصر على الرجوع انتهى مكي (قوله على أنى متى
عزالتك فأنت وكيلي) أي متى وقع عزل متى فأنت وكيلي (قوله يقول عزالتك ثم عزالتك) لأن الوكالة
يجوز تعليقها بالشرط فيجوز تعليق العزل عنها فإذا عزله انزل عن الوكالة المنجزة وتجزت المعلقة فصار وكيلها
جديداً ثم انزل الثاني انزل عن الوكالة الثانية وهذا أولى من قوله لأن متى الخ والظاهر أن المراد بقوله
ثم عزالتك التكرار لصادف العزل جميع أوقات التوكيل (قوله يقول رجعت عن الوكالة المعلقة) انما اشترط
ذلك لأنه لو عزله عن المنجزة من غير رجوع صار وكيلها مثل ما كان ولو عزله عن المنجزة ألف مرة لأن كلمة
كلما تقتضي تكرار الأفعال لا إلى نهاية فلا يفيد العزل إلا بعد الرجوع انتهى عيسى ثم أنه لا بد من تقديم
قوله رجعت الخ على قوله وعزالتك لأنه حينئذ انقطعت مادة التوكيل ولم يبق إلا المنجزة فينزل عنها بقوله
وعزالتك من الوصية المنجزة ولو عكس في التعبير لا بد أن يقول عزالتك عن الوصية المنجزة ورجعت
عن الوكالة المعلقة وعزالتك فليست بل وقيل يقول كلما وكلتك فأنت معزول أذكما في كل انزل والاول أوجه وهذا
لا يبعد لأنه إن انزل كل قول ليمين الثانية فكل كلما انزل لليمين الاولى فيبقى دائماً وكيلها من عزل فلا يقطع
الابار رجوع عن المعلقة انتهى وفيه أن المقصود عدم تصرفه وهو لا يقدر عليه أمزله ساعة توكيله فتم المقصود
(قوله إن كان ديناً بين الخ) لأنه متى وقع الصلح على غير ما استحق بقصد المدانة حل على المعاضضة فيصير
صرفاً أو معاوضة وفيه لا يجوز الاقتراح عن دين بين لثنتين عن الكلى بالكلى (قوله لأن الصلح إذا وقع على بين
تعيين) ولومن أموال الربا كما إذا وقع الصلح على شعبير بعينه عن جنطة في الذمة (قوله إذا حلفت فأنت بريء)
الشيء بالشيء يذكر كذا في هذا الفرع فراجع قياساً من الإمام محمد بن قال لا تخلى عليك ألق درهم فقال لا خير

وهم يدعون له لانفسهم والزواج ينكره فانقول
له (وكاها بطلاقها لا يملك عزها) لانه عين من
جهته (وكذلك بكذا على ان متى عزلتك فانت
وكيلي) فطريقه ان (يقول) في عزله (عزلك
ثم عزلتك) لان متى لم يعمم الاوقات وأما كلما
فالمعوم الافعال (فلو قال كلما عزلتك فانت
وكيلي يقول) في عزله (رجعت عن الوكالة
المعلقة وعزلك من الوكالة المنجزة) الحاصلة
من لفظ كلما في شذوذه (قبض بدل الصلح
شرط ان) كان (دينا بدين) بأن صالح على
دراهم عن دينان أو عن شيء آخر في الذمة
(والا) يكن دينان بدين (لا) بشرط قبضه
لان الصلح اذا وقع على عين تتعين لا يبقى دينان
في الذمة بخلاف الاقتراق عنه (قال) المدعي
(لا يثبت في برهن) ولو بعد مدح حلف خصمه
جواهر الفتاوى وكذا لو قال عند طلبة لبيته
اذا حلفت فانت بري من المال الذي لي
عليك وحلف ثم برهن على الحق قبل وقضى له
بالمال خاتمة (أو) قال الشاهد (لا شهادة في
قشده نقبل) لا مكان التوفيق بالتسليم ثم
التذكير (كأن لو قال ليس لي عند فلان شهادة
ثم جاء به فشهده وأقال لاجته على فلان ثم
أقبحا) بالجهة فانهم انقبض لما قلنا بخلاف
ما اذا قال ليس لي حق ثم ادعى مقام تسمع
للتناقص (للإمام الذي ولاه الخليفة
أن يقطع) من الاقطاع (انسانا من طريق
الجدارة لم يضر بالمارة) لان للإمام ولاية
ذلك فكذلك نائبه (صادره السلطان ولم يعين
بيع ماله) فلو عينه فمكره الا أن يأخذها من
طوعا (فباع ماله) بسبب المصادرة (صح)
بيعه لانه غير مكره كما مر في الاكرام (كأن ان
اذا حبس بالدين فباع ماله اقضاه) صح اجماعا
(خوفها) زوجها أو غيره (بالضرب حتى
وهبت مهرها لم يصح ان قدر على الضرب)
لانها مكره عليه (وان اكرها على الخلع
وقع الطلاق ولا يسقط المال) لان طلاق
المكره واقع ولا يلزم المال به لما قلنا (ولو أحوال
انسانا على الزوج ثم وهبت المهر للزوج
لم يصح) قالوا وهي الحيلة قلت انما تم بقبوله
فيعلم حيلتها الا أن يقال انه يتم ~~بممكن~~ كمال
من مطالبته برقمته على من لا يشترط قبوله

ان حلفت اسم على اتينها لك خلف فاذا ما المدعي عليه ان كان اذا ما على الشرط المذكور فهو باطل
وله وذي أن يرجع فيما أدى لان ذلك الشرط باطل لا يطابق الشرع اذا لم يشرع على المنكر لا المدعي (قوله
أد قال لاجته على) قد يقال انه تكرار مع أولى المسائل وقد يجاب بأنه انما ذكره ليفيد أنه لا فرق بين ما اذا قال
لا يثبت في أو قال لاجته على (قوله بخلاف ما اذا قال ليس لي حق) أما لو قال لأعلم على عليه حقا ثم ادعى حقا يقبل
وكذا لو قال كل بينة آتية في زور ثم أتى أو كل شهادة يشهد بها فلان وفلان فهي ككذب ثم شهدا تقبل عند
الإمام لا عند محمد (تنبيه) قال العمادى في فصوله لو قال ذو يد ليس هذا لي أو ليس ملكي أو لا حق لي فيه
أو ما كان لي وهو ولا منازع ثم ادعى آخر فقال ذو اليد هو لي فالقول قوله والتناقص لا يمنع لان اقراره هذا
لم يثبت حقا لاجته اذا اقرار به هو باطل والتناقص انما يمنع اذا تضمن ابطال حق لاجته ولو كان لدى السيد
منازع حين قوله ذلك فهو اقرار له بالملك في رواية وفي رواية لا وبسأل القاضي ذال السيد هو ملك المدعي فلو أقربه
أمر بتسليمه اليه ولو أنكر برهن المدعي ولو أقتر أنه لقان فحكمت قدر ما يمكنه الشراء منه ثم برهن على الشراء منه
بلا تأخير قبل لا مكان التوفيق بأن يشترط به ما أقتر أنه ولان البينة على العقد المبرم تنفيذ الملك للمالك ولو أقتر
انه لا حق له فيه ثم برهن على شرائه منه فلو شهد بشرا به بعد اقراره جازوا لافلان المدعى (قوله لم تسمع
للتناقص) قد يقال ان التوفيق المذكور يمكن هنا أيضا لما ذكره التوفيق انه في هذه المسئلة ثبتت
براءة ذمة المدعي عليه بالقول الأول ثم يريد شغلا بالثاني ولا يقبل (قوله أن يقطع) أي يعين له قطعة جوى (قوله
من طريق الجادة) هو وسط الطريق وعظمه (قوله ان لم يضر بالمارة) بأن كان واسعا لا يضيق بذلك قال
في الممدن قديمه لانه لو أضر بالمارة لا يقطع اذ فيه قطع الطريق وليس له أن يقطع الطريق وان كان له سهم طريق
أخرى حتى لو فعل ذلك فهو آثم وان رفع الى القاضي رده كذا في نصاب الفقهاء وذكر في الخاتمة قالوا لا سلطان
أن يجعل ذلك الرجل طريقا عند الحاجة انتهى (قوله لان للإمام ولاية ذلك) اذ له التصرف في حق الكفاية
فيما فيه فطرق المسلمين فاذا رأى ذلك فصله لهم كان له أن يأخذ من غير أن يلحق ضررا بأحد ألا ترى انه اذا رأى
أن يدخل به في الطريق في المسجد أو مكره وكان في ذلك مصلحة بالمسلمين كان له أن يفعل ذلك منع (قوله صادرة
السلطان) أي أراد أن يأخذ منه مالا جوى (قوله فباع ماله) ولو لم يبعه ببيعة القاضي عليه كما مر (قوله كالأش
اذا حبس) بالبناء للفاعل والمفعول محذوف وهو المدين (قوله بالضرب) أطلق فيه والظاهر أن المراد به المبرح
(قوله وان اكرها على الخلع) وخالعت على مهرها عليه (قوله لان طلاق المكره واقع) فيه نظر فان الزوج ليس
بمكره في الطلاق قلت هو المصنف (قوله انما تم) أي الخوالة (قوله فيعلم حيلتها) فلا يتم لها أن ترخصه ببيعة مهرها
قلت تظهر هذه الحيلة فيما اذا كان الزوج جاهلا بالحكم (قوله لم يجبر عليه) أي في ظاهر الرواية يكره (قوله ومفاده)
لا يؤخذ من عدم الاجبار المعاملة بالرفق فلو قال ويؤمر بالرفق المكمل أولى قلت وعلى القول بازالة الضرر البين
ينبغي الاجبار والضمان (قوله أنه لو سئى أرضه الخ) وفي الخزائن عن النوازل لو أراد أن يتخذ داره بستانا ليس
لجاره أن يمنع من ذلك ان كانت الارض مملوكة لا يتعدى ضرر الماء الى جداره وان كانت رخصة يتعدى ضرره
الى جداره أن يمنع (قوله عمر دار زوجته الى آخره) على هذا سائر الاملاك كالكرم وغيره جوى والماسب
زيادة لفظها (قوله لصلة أمرها) والاذن بالمعاصرة التزام للنفقة دلالة كالامر بقضاء دينه (قوله فاعامارة)
هذا اذا كان كل الآلة فلو كان بعضها له وبعضها لغيره كما يكون مشتركا بينهما قاله المقدسي (قوله بلا اذنها)
ولو ياذن بها تكون عارية (قوله في الاذن) أي فانكرته المرأة (قوله وفي أن العمارتها) أي وعليها النفقة
ان صدر اذن منها أو لا نفقة عليها وهو متطوع ان لم يكن اذن فبغير صورته ان (قوله اذ لم يثبت الخ) جعله شرطا
فلو قال فهو ما ذكر ثم اعترف بالخطا لا يقبل ولو صدقته (قوله وحاصله) اذ وضع والراجح الخ (قوله انه لا يثبت) أي
بذكر الباء دون المكاف (قوله لانه تسبب) وقد دخل بينه وبين ضياع حقه فعل فاعل مختار وهو هو به
ولا يضاف اليه التلف (قوله وكذا اذا دل السارق على مال غيره) لان التلف حصل بفعل السارق لا بالذلة (قوله
قد دفعه) أما اذا دفع من مال نفسه فلا رجوع له كما تقدم ما يفيد ولو أخذ العاطم مباشرة لم يضمن كما تقدم
ما يفيد أيضا (قوله لانه مكره) والضمان على المكره أو الاخذ بأشياء ان أخذ مختارا والا فالمكره فقط بخلاف
ما لو قال أحبه لك شهرا أو أضر بك ضربا فهو ضمان ان دفع المال لان دفع مال الغير لا يجوز الا لحوف التلف

(اتخذ بئرا في ملكه أو بالوعة فنز منها حائطا جاره
وطالب جاره نحو بئره لم يجبر) عليه وفادته أنه
يؤمر بالرفق دفعا للآذي (وان سقط الحائط
منه لم يضمن) لعدم تعديده إذ حفره في ملكه
فيكون نسبيا وهو ترى آخر الاجارة أنه لو سقى
أرضه سقيا لا يحمله فتعدي بخاره ضمن
(عردار زوجه بماله باذنهم أقاله عمارة لها
والنذقة دين عليها) لصحة أمرها (و) لو عمر
(انفسه بلا اذنهم أقاله عمارته) ويكون غاصبا
للعمره فيؤمر بالتفريق بطليم اذ ذلك (والها
بلا اذنهم أقاله عمارة لها وهو متطوع) في البناء
فلارجوع له ولو اختلفا في الاذن وعدمه
ولا يثبت فاقول لمكره بيمينه وفي أن العمارة
لها وله فاقول له لأنه هو المالك كما أفاده
شيخنا وتقدم في الغصب (قال هذه رضية
ثم اعترف بالخطا وصدة) في خطئه فلا أن
يتزوجها اذ لم يثبت عليه بأن قال) أفاده أنه
لا يثبت الا بالقول كقوله (هو حق أو صدق
أو كاذب أو شاهد عليه بذلك فهو اذ أو ما في
معنى ذلك) من الثبوت المقتضى الدال على
الثبوت النفسي وهل يكون تكرار اقراره
بذلك ثباتا بخلاف ميسوطي الميسوط وحاصله
أن التكرار لا يثبت به الاقرار (ولو أخذ
رجل (فريجه ففزع) انسان من يده لم يضمن)
لأنه نسب (وكذا اذا دل عليه ارق على مال
غيره أو أملاكه هارباً من عدوه حق قتله)
عدوه ما قلنا (في يده مال لانسان فقال له
سلطان ادفع الى هذا المال والا) تدفعه الى
(اقطع يده أو أضربك خمين ففزع لم يضمن)
الدافع لأنه مكره (قال تركت دعواي على
فلان وفوتت أمري الى الآخرة لا تسمع
دعواه بعده) أي بعد هذا القول ذكره في
الفنية (الاجارة الحق الافعال) على الصحيح
(فلو غصب عينا لانسان فأجاز المالك غصبه
صح) اجازته وحده (فغير الغاصب عن
الضمان) ولو انتفع به فأمره بالحفظ لا يبرأ
عن الضمان مالم يحفظ وعماه في العمادية
(وضع منجلا في الصحراء ليصيده حمار وحش
وسمى عليه فجاء في اليوم الثاني) قيد اتفاق
اذ لو وجدته ميتا من ساعته لم يحل زيلعي
(ووجد الحمار مجروحا) ميتا (لم يؤكل) لأن الشرطان يذبحه انسان

وهو موجود في الاول دون الثاني فلو ادعى ذلك أي الاخذ منه كرها هل يكتفى منه باليمين أم لا يثبت برهان
يحتاج الى بيان انتهى حوى وبه علم أن المراد بضرب خمين الضرب المطلق (قوله على الصحيح) مقابله ما عن
الامام انه لا يلحق الافعال وقيد بالافعال لأنه لا خلاف في اجارة الاقوال كما في تصرفات الفضولي (قوله فأجاز
المالك غصبه) وكذا لو دفعه الى أجنبي فأجاز المالك قبض ذلك الاجنبي خرج الغاصب من الضمان (قوله
فغير الغاصب عن الضمان) أي ويضمن ضمان الامانة (قوله ولو انتفع به الخ) ولو أودع مال الغير فأجاز المالك ذلك
برئاع الضمان وقيد بالانتفاع لأنه لو لم ينتفع وأمره بالحفظ خرج عن الغصب بمجرد الامر بالحفظ هذا ما يفيد
كلامه وقوله مالم يحفظ اعلم أن الحفظ يكون بالنية كما إذا غصب عقد جوهرا واستعمله ثم وضعه في صندوق ثم أمر
بحفظه فيه فإنه يكون حافضا بنية حفظه وان لم ينقله ويكنه بالحق كالأداء كان يسهل الثوب ويخونه فأمر
بالحفظ فان حفظه يكون بترعه ووضع في حرز والظاهر أن المراد بالحفظ ما يعمه (قوله وضع منجلا) بكسر الميم
ما يحصده أو يصاد به (قوله لأن الشرط أن يذبحه انسان الخ) كذا في الزياحي وقد سبق أنه لا يشترط في صيد
الكب والسهم ذلك (قوله كره تخربما) قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه أما الدم فحرام بالاص وأكره الباقية
لأنها مما تستخينه النفس قال الله تعالى ويحرم عليهم الخبائث وفي المنع والظاهر كراهة التحريم فاطلاق المصنف
والمؤلف مما لا ينبغي (قوله من الشاة) ذكر الشاة اتفاقا لأن الحكم لا يختلف في غيرها من المأكولات (قوله الحيا)
بالقصر الفرج وفي النهاية الحيا ممدود الفرج من ذوات الخلف والظان زاد في القاموس وأنه يقصر أيضا
حوى (قوله والمثانة) هي كافي المصباح مستقر البول من الانسان والحيوان وموضعها من الرجل فوق المما
المستقيم ومن المرأة فوق الرحم والرحم فوق المعالم المستقيم (قوله والمرارة) بفتح الميم وهي التي فيها المرارة (قوله والدم
المسفوح) أي السائل من العروق أما الدم الباقي في العروق بعد الذبح لا يكره كما في المفتاح وزيد نخاع الصلب
(قوله في بيت) قبله كما في المنع وتكره اجزاء من الشاة سبعة من فخذها فخذاً وصحتها بالك بالعدد (قوله فقل) كذا
في النسخ وعليه فالعدد ستة ولو قال فقل بالمكان الباه والمرابيه الحيا كان أولى لتقيم العدد (قوله
اذا ما ذكيت شاة) بناء التائيت الساكنة (قوله بشرط تقدمت) هي اذا لم يحصل غلة للبيتم أما اذا وجد ما يشترية
غلة فلا يمس له الاقراض وأن لا يكون له وصى ولو منعه وبه أفاده المصنف وأن لا يجسد ما يضارب له وأن يكون
من ملى ذكره الحوى (قوله بخلاف الاب) في جامع الفصولين عن بعضهم الوصى لا يقرض ماله ولو أقرضه لا يعتد
خبائنه فلا يعزل به وذكر ليس الوصى القاضي اقراضه ولو أقرضه صح ونقل عن البعض صح لاب اقراضه اذ
الاياع وهذا أولى انتهى حوى (قوله ان كان الله يهذب المشركين) ال للجنس أو للاستغراق أي كل مشرك
(قوله أو اطفال المشركين) هذا يفيد أن اطفال المشركين يحكم عليهم الشارع بالشرك مع انهم يتبعون النساب
ويجوز عليهم حكم الاسلام ان كان مسلمانهم هو قول من أقوال عشرة لكن قائلة يقول انهم معذبون في النار
والشهور انهم في الجنة (قوله لم تصدق الموجبة الكلية) التي دل عليها ال الاستغراقية (قوله القامون بأمرها)
فيه اشارة الى أن العمارة على هذا الوجه غير العمارة على الوجه الاول فإنها عليه عبارة تعذيب (قوله في البيت
سؤالان) يعد ذلك الاستدراك والسطر الاول (قوله في البيت الاول سؤالان) أي وان كان الثاني بلفظ
الاستدراك (قوله ولا يقبل تأويل قائله) لبساعة لفظه وايقاع العوام في الايهام (قوله هذا) أي الشطر الثاني
(قوله فكيف الاول) أي الشطر الاول قال ابن السحنة وعندي ان هذا من غلط ما تقدم مما يشكر ذكره والتلفظ
به وما تقدم هو ما نقل عن الامام أن رجلا سأله ما تقول فيمن قال لا أرجو الجنة ولا أخاف النار وكل الميتة والدم
وأشهد بمالم أرو ولا أخاف الله تعالى وأصلي بلا ركوع ولا سجود وأبغض الحق وأحب الفسنة فسأل أصحابه فقالوا
كافر قبيح رضي الله تعالى عنه وقال هو مؤمن يرجو الجنة ويخاف رب النار لاها ويريد أن يأكل السمك
والطحال ويشهد بالشهادتين ولم ير الله تعالى ولا رسوله محمد صلى الله عليه وسلم ولا يخاف ظلم الله لأنه منزه عنه
ويصلي صلاة الجنازة ويبغض الموت ويحب المال قال ظهير الدين وفي هذه العبارة ضرب من الاستبعاد فلا يجوز
استعماله اقلت وأنا أمتنع صحة نسبته الى الامام وأقول بحرمة هذا الكلام ان لم أكفر قائلة ولا أقبل تأويله سيما
في زماننا الذي فشت فيه البدع والاقوال المنكرة في ذاته وصفاته تعالى انتهى من شرحه بتصرف (قوله
قد قضى بنقه) أي بنقل هذا الكلام قلت العذر له انه شرح النظم وفيه هذا (قوله حذفته ظاهرة) أي وجدته

منه لافقه ومنه فيما يظهر لو قال أهل النظرة لا يطبقه ك الشيخ الكبير بان عرض على الصبي عارض اقضى
 ماذكر (قوله ترك على حله) لان قطع قلفته لتكشف الحشفة فاذا كانت ظاهرة فلا حاجة الى القطع (قوله
 وقال أهل النظر) أى المعرفة منع (قوله ترك أيضا) لاحاجة اليه (قوله وحكما) الحكمى بقطع الاصغر
 ولم يوجد (قوله وخصائمه) فيه ان اليهود يحتنون (قوله وعذر شيخ) لاحاجة اليه (قوله سبع سنين) لانه يؤمر
 بالصلاة اذا بلغها فيؤمر بالختان حتى يكون ابلغ في التنظيف فانه في الكافي زاد في خزانة الاكل وان كان
 اصغر منه فحسن وان كان فوق ذلك قليلا فلا بأس به وقيل لا يحتن حتى يبلغ لانه للطهارة ولا يجب عليه قبله (قوله
 وقيل عشر) لانه يضرب على الصلاة اذا بلغ عشر اعتيادا (قوله بل مكرمة للرجال) لانه الذى الجماع
 والمراد ان الله تعالى اكرم الرجال بمشروعية ختان النساء (قوله وقيل سنة) لنصهم على ختان الخنثى ولو كان
 مكرمة فقط لم يحتن لاحتمال كونه امرأه ولكن لا كالسنة في حق الرجال ويجوز النظر الى فرج الرجل لختنه
 برازبه (قوله وفي الرسل) صريح في ان ساما وحظلة مرسلان (قوله وهم زكريا) بالقصر لغة (قوله ثبت) بغير
 تنوين كادريس (قوله ويجوز كى الصغير) وكذا ثقب اذن صغيرة لمنفعة الزينة ولا تفعل حامل ما يضرب بالولد فلا
 تحجم مالم يتحرك بخنثه لا بأس به مالم تقرب الولادة وتترك القصد مطلقا ويجوز لوصى العم والخال كى الصغير
 وبط قرحة ولو انكسر شئ من البهيمه وهى فى بلا شديد منه ولا يربى برؤها فذبحها أولى ما كولة اللحم أو غير
 ما كولة والمرضة اذا ظهر حملها وانقطع لبنها وليس للاب ما يستأجر به للصغير مرضعة ويخاف هلاك الولد
 فالواياح لها ان تعالج في استئزال الدم مادام نطفة أو علقة أو مضغة لم يخلق له عضو وقدروا ذلك بمائة وعشرين
 يوما وانما أباحوا لها افساد الحمل باستئزال الدم لانه ليس بأذى فيباح اصابته الأذى ولا بأس بقطع اليد من
 الاكلة وشق البطن لهما فيه ولو كثر الكلاب فى قرية وأضروا بأهلها يؤمر أصحابهم بقتلها فان أبوا أخبر الامام
 بذلك ليأمرهم به أفاده الجوى (قوله ويذبحها أى الهرة) ظاهر كلامه ان الذبح قاصر على الهرة (قوله يكره
 احراق جراد) أى تحريقا ومثل القمل البرغوث ومثل العقرب الحية (قوله حطب فيها) الاولى فيه (قوله والقاء
 القملة ليس بأذى) لانها تؤذى غيره ويورث النسيان وفيه تعذيب لها يجوعها (قوله وجازت المسابقة) شرطه
 ان تكون الغاية مما يحقلها الفرس وان يكون فى كل واحد من الفرسين احتمال السبق أما اذا علم ان أحدهما
 يسبق لا محالة فلا يجوز لانه انما جاز للمسابقة الى الرياضة على خلاف القياس وليس فى هذا الايجاب المال للصغير
 على نفسه بشرط لا منفعة فيه فلا يجوز منع (قوله والرى) بالسهم ليعلم ايها بعد رميا وأيهما يصيب الهدف
 (قوله ليرتاض للجهاد) أفاد أنه اذا كان بقصد الله ويكره (قوله الا اذا دخلنا) صورته ان يقولوا لثالث
 ان سبقنا فاما لان لك وان سبقنا فلا شئ لنا عليك ولكن الشرط الذى شرطاه بينهما هو أيهما سبق كان له
 الجعل على صاحبه باقيا على حاله فبدأ خذ أيهما غلب المال المشروط من صاحبه وان غلبه فلا شئ لهما عليه (قوله
 بشرطه) هو ان يكون فرسه كفوا لفرسه ما يحتمل ان يسبق أو يسبق وان كان يسبق أو يسبق لا محالة فلا يجوز
 دل عليه الحديث (قوله لا يجرم من احد الجانبين) ولو كان الجعل كثيرا لارتفع معنى القمار لانه من القمار
 الذى يزداد تارة وينقص أخرى والمقامران يجوز أن يذهب مال أحدهما الى صاحبه ويجوز أن يستفيد مال
 صاحبه فيجوز الزيادة والانتفاص فى كل واحد منهما فصار قمارا وهو حرام بالنص ولا كذلك اذا شرط من
 جانب واحد لان النقصان لا يمكن فيهما وانما يمكن الزيادة فى أحدهما وفى الآخر النقصان فتطوفا يكون مقامرة
 لان المقامرة مفاعلة فتقتضى أن تكون من الجانبين واذا لم تكن فى معنى جازا خصا ناتهى منع ولو قال شخص
 واحد لجماعة فرسان من سبق له ك كذا من مالى أو للرمات من أصاب الهدف له كذا جاز كالتسبيل بل أولى لانه
 من مال نفسه ومثل المسابقة الفقهاء لو تنازعوا فى مسئلة وشرط للمصيب جلا من جانب أو من جانبين مع محال
 لان المعنى يجمع الكل اذا لم يرد فى البابين يرجع الى تقوية الدين واءلاء كلمة الله تعالى (تنبيه) المراد بجعل
 الجعل الجواز لا الاستحقاق فلا يجبر القاضى من امتنع أفاده الجوى (قوله ولا يصلى على غير الانبياء) وجوزها
 بعضهم استقلال الصلاة صلى الله عليه وسلم على أى وفى وقوله تعالى هو الذى يمدى عليكم أولئك عليهم صلوات
 والجهوز على منعه لانه شعار الانبياء اذا ذكروا فلا يلحق بهم غيرهم وحل ما ورد على الدعاء واختلاف هل يكره
 تجرعا أو تنزيها أو خلاف الاولى ذكره النووي فى الاذكار وقال الصحيح انه تنزيه انتهى وشرع الدعاء لهم

أو يجرحه والافه وكالتطحية (كره تنزيها)
 وقيل تنزيها والاول أوجه (من الشاة) سبع
 الحيا والخصية والغدة والمثانة والمرارة والدم
 المسفوح والذكر (لا ذكر الوارد فى كراهة ذلك
 وجهها بعضهم فى بيت واحد فقال
 فقل ذكر والاثنان مثانة
 كذا الدم ثم المرارة والغدة
 وقال غيره

اذا ما ذكبت شاة فكلها

سوى سبع فقهين الوبال

فما ينم خاء ثم غين

ودال ثم ميمان وذال

(للتأنيب) اقراض مال الغائب والطنفل
 واللقطة) بشرط تقدمت فى القضاء (بخلاف

الاب والوصى والمقتط) الا اذا انشدها

حتى ساغ تصدقه فاقراضه أولى زياى (قال

ان كان الله يعذب المشركين فامر أنه طالق

لا تطلق امر أنه لا تق من المشركين من

لا يعذب) كذا فى الخاتمة وظاهر توجيهه ان

للمراد به هذا البعض من يصدق عليه المشرك

فى الجملة بأن يكون مشركا فى غيره ثم يحتكم له

بالجسنى أو اطلاق المشركين فانهم مذكرون

شرعا واذا ثبت ان البعض لا يعذب وهى

سالبة جرمية لم تصدق الموجبة الكلية القاذلة

كل مشرك به ذب قاله المصنف وقد ورد هذا

اللفظ على غير هذا الوجه ابن وهبان فقال

وهل قاتل لا يدخل النار كافر

ولكنهم بالموثنيين نعم

قال ومعناه ان الكفار المبرون النار يؤمنون

بأنه تعالى ورسوله ولا ينفعهم قال تعالى

فلم ينفعهم ايمانهم لما رأوا بأسا والجهز البيت

معنى آخر وهو أن عمارا خربت بها القاعون

بأمرها وهم مؤمنون فى البيت سؤالان قال

ابن النخبة وعندى ان هذا مما يتكرر ذكره

والثانط به ولا ينبغي أن يدون وبطل ولا يقبل

تأويل قائله انتهى قلت هذا مع وضوح وجهه

تسكلم فيه فكيف الاول فلا تغفل ثم رأيت

شيئا قال قد قضى ينقله عن نفسه بالانكار

وانه ما كان ينبغي له أن يدقنه بوابه الترفيق
(وهي حشفته ظاهرة بحيث لو رآه انسان
ظنه مخفوقا ولا تقطع جلده ذكره الا بشديد)
الم (ترك) على حاله (كشيخ أسلم وقال أهل
النظر لا يطبق الختان) مولا أيضا (ولو ختن
ولم تقطع الجلدة كلها ينظر فان قطع أكثر
من النصف كان ختانا وان قطع النصف
فما دونه لا يكون ختانا فاعتد به لعدم الختان
حقيقة وحكما (و) الاصل ان (الختان سنة)
كما جاء في الخبر (وهو من شعائر الاسلام)
وخصائصه (فلو اجتمع أهل بلدة على تركه
حاربهم الامام) فلا يترك الا لعذر وعذر شيخ
لا يطبقه ظاهر (ووقته) غير معلوم وقيل
(سبع سنين) كذا في المأثور وقيل عشر
وقيل أقصاه اثنا عشرة سنة وقيل العبرة
بطاقته وهو الوجه وقال أبو حنيفة لا علم لي
بوقته ولم يرد عنه ما فيه شيء فلذا اختلف
المشايخ فيه وختان المرأة ليس سنة بل
مكرمة للرجال وقيل سنة وقد جمع السيوطي
من ولد مختونا من الانبياء عليهم الصلاة
والسلام فقال

وفي الرسل محتون لعمر كخلفته

ثمان وتسع طيبون اكارم

وهم زكريا شيث ادريس يوسف

وحنظلة عيسى وموسى وآدم

ونوح شعيب سام لوط وصالح

سليمان يحيى هود يس خاتم

(ويجوز كي الصغير وبطفرته وغيره من

الادوية المصلحة و) يجوز (فصد البهائم

وكيها وكل علاج فيه منفعة لها او بازقة

ايضرم منها ككلب عقور وهرة) تضر

(ويذبحها) أي الهرة (ذبحا) ولا يضرمها

لانه لا يبيد ولا يجرعها وفي الميتة في يكره

احراق جراد وقلة وعقرب ولا بأس باحراق

حطب فيها نمل والقضاء الله عليه ليس بأدب

(وجازت المسابقة بالفرس والابل والارجل

والرمي) لا تناضل للجهاد (وحرم شرط الجعل

من الجانبين) الا اذا دخل ثمانا محلا بشرطه

كما ترى في الخطر (لا) يحرم (من أحد الجانبين)

استحب ولا يجوز الا في غير هذه

الاربعة كما يغفل بالجعل وأما ما يجعل فيجوز

في كل شيء وقامه في الزباني

بلفظ الصلاة لما فيه من التعظيم قال أبو العالية معنى صلاة الله على نبيه شأوه عليه عند الملائكة ومعنى صلاة
الملائكة الدعاء قال في فتح الباري وهذا أولى الأقوال وكذا صلاة غير الملائكة معناه الدعاء وطلب الثناء من الله
تعالى عليه (قوله ولا على غير الملائكة) مشتق من الاول وقيل من الملائكة الواحدة ملك وأصله مأل على وزن
مفعل سقطت همزة فوزنه مفعل فان القاء هي الهمزة وقيل مأخوذة من لا إذا أرسل فأصله ملائكة فقلت
الحركة وسقطت الهمزة وهي عين فوزنه مفعل يقال آلت بين اقنوم كضرب الكا والوكا أرسل واسم الرسالة
مألت بضم اللام والمكة بالهاء ولا مها تضم وتفتح والملائكة هي السماويات الروحانيات على الاطلاق اجسام
لطيفة قادرة على التشكل بأشكال مختلفة وسماوياتها الملائكة والارضية بالجن ان كانت غير بشرية
وبالشياطين ان كانت شريرة وهذا غير المشهور والمشهور ان الملائكة اجسام نورانية والجن والشياطين اجسام
نارية لا توصف الملائكة بكورة ولا انوثة اذ لم يرد به نقل ولا دل عليه عقل لا ثواب لهم كما قال المتأيد لان
عمالهم كالنفس ابني آدم من غير اختيار منهم وفي الظاهرية مثل الاستغفار في الملائكة ثواب وعقاب قال نعم
لكن لا ثواب الا لادميين ولا عقابهم وفي خزائن الاكل ويغني أن لا يسأل الانسان عما لا حاجة اليه مكان
يقول كيف هبط جبريل وعلى أي صورة رآه النبي صلى الله عليه وسلم وبين رآه على صورة البشر هل بقي ملكا
أو هو ملك أبدا صورته وأين الجنة وأين النار وفي الساعة ونظائرهما ويكره الجدول في أن لقمان وذو القرنين
وذا الكفل أنبياء أم لا ولا عاقل أفضل أم اصحاب وأيم ما الذي يبع وهل آزر أبو ابراهيم أو لا وهل عائشة أفضل
أم فاطمة وأبوها صلى الله عليه وسلم على أي دين وما دين أبي طالب ومن المهدي إلى غير ذلك مما لا يجب عليه
معرفة ولم يرد التكليف به انتهى (قوله قولان) فقبل لا يجوز اذ لا يدل على تعظيم كالمسألة ولذا يدعى به لغير
الانبياء والملائكة وهو تحصيل حاصل اذ هو رحوم قطعا وقيل يجوز لانه صلى الله عليه وسلم كان من أشرف
العباد الى رحمة الله تعالى وفي خزائن الاكل ويجب ذكره صلى الله عليه وسلم باسماء معظمة فلا يجوز أن يقال
انه فقير غريب مسكين فريد طريد ويجب تعظيم العرب خصا أهل الحرم لما كان النبي صلى الله عليه وسلم
منهم خصوصا أولاد المهاجرين والانصار وأولادهم بذلك أولاد علي وأبي بكر وعمر وعثمان انتهى وينبغي
أن لا يجوز غفر الله له وسامحه ما فيه من ايهاام نقص (قوله ويستحب التعرض للصحابة) لانهم كانوا يلقون
في طاب الرضا من الله تعالى ويحتمدون في فعل ما يرضيه ويرضون بما يلحقهم من الالباء أشد الرضا فهم أحق
به ولا يبلغ غيرهم ادناهم ولو أنفق ملء الارض ذهبا (قوله وقيل يقال الخ) قال النووي والذي أراه ان هذا
لا بأس به وان الرابع أن يقال رضي الله تعالى عنه لان هذا مرتبة الانبياء ولم يثبت انهم انبياء (قوله ولم
يهدمهم بالمغفرة والتجاوز) ككثرة ذنوبهم وقلة اهتمامهم بالامور الدينية انتهى حوى (قوله والاعطاء باسم
النبي ورواها المهرجانات) بأن يقال هدية هذا اليوم ومثل القول النية فيما يظهر والنبي ورواها اليوم الاول من فبراير
ماه ولهذا يسمى جدي لان فترة الحول الجديد والمهرجانات هو اليوم السادس عشر من مهرماه من شهر رافرس
(قوله ولا بأس) مشتق من البؤس وهو الشدة أي لا شدة عليه من جهة الشرع أو من البأس وهو الجراءة أي
لا جراءة في مباشرته لانه أمر مشروع وفي هذا دلالة على أن قاعله لا يؤجر ولا يأثم بحوى عن المفتاح (قوله
بليس القلائس) جمع قلادة وفي مختار الصحاح القلائس بفتح القاف والقلة بضمها معروفة وذكر القلائس
بلفظ الجمع ليسهل أنواعها من البيضاء وغيرها والقلائس ذات الاذان والقلائس تحت العمامة لانه صح
انه كان له صلى الله عليه وسلم قلائس يلبسها انتهى ذخيرة وفي الجوهر القلائس ما يجعله الاعاجم على رؤسهم
أكبر من الكوفة انتهى والاقول أعم (قوله وصح انه حرم لبسها) أي من الحرير وما بعده خلافا لما في مسكين
من حياها من الحرير (قوله وتنب لبس السواد) جبة أو عمامة أو رداء حديث يدل عليه ذكره في السير الكبير
واتقيد بالواد لا احترام عن لبس الاحرفاته مكرره عند الامام على الاصح حوى وقدم الكلام عليه
في الخطر واختلف في لبس الاخضر فقبل لا يلبس لانه من لباس الشيطان وقال بعضهم بلبس لما روى انس كان
أحب الالوان الى رسول الله صلى الله عليه وسلم الخضرة وثياب أهل الجنة خضر ولبس صلى الله عليه وسلم البرد
الاخضر وما قبل انه من لباس الشيطان لم يصح (قوله وارسل ذنب العمامة بين كتفيه) لانه عليه الصلاة
والسلام كان يفعل ذلك حوى (تكميل) يستحب للرجل أن يلبس أحسن الثياب وكان أبو حنيفة يوصي

أصحابه بذلك ويلبس لباساً باربعاً مائة ديناراً وله تعالى قل من حرم زينة الله الآية وقال صلى الله عليه وسلم
إذا أنعم الله على عبد أحب أن يرى أثر نعمته عليه وخرج عليه السلام برداء قيمته ألف درهم ورجع أقام إلى الصلاة
وعليه رداء قيمته أربعة آلاف درهم زيلبي قيل لابي حنيفة أليس عمر كان يلبس ثياباً كان عليه كذا كذا رقعة
قال ذلك لحكمة أنه أمير المؤمنين فلو لبس ثياباً نفيسة أو اتخذ لنفسه الوافان الطعام لاقتدى به عماله في ذلك
ويعمل لا يكون لهم ذلك فيأخذون ظمناً فاختار ذلك لهذه المصلحة أبو السعد عن حاشية الشلبي (قوله فأنه رازي
الشیطان) الضمير إلى الحرة المأخوذة من الأحرار (قوله قال تعالى والذين آمنوا العلم) صدر الآية وإذا قبل انشروا
فأنشروا ورفع الله الذين آمنوا منكم والذين آمنوا العلم درجات وفي أحكام القرآن للرازي وقد كان النبي صلى
الله عليه وسلم يرفع مجلس أهل العلم على غيرهم ليبين للناس فضلهم ومنزلتهم عنده وكذلك يجب أن يفعل ذلك
بعد النبي صلى الله عليه وسلم وقال ابن عباس لعلماء درجات فوق المؤمنين ببعدها درجة ما بين كل درجة بين
خمس مائة عام (قوله وهم أولوا الأمر) أي الذين أمر الله بطاعتهم فقال تعالى يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا
الرسول وأولوا الأمر منكم والمطاع مقدم وقال الزندوب حتى حق العالم على الجاهل وحق الاستاذ على التلميذ واحد
على السواء وهو أن لا يفتتح بالكلام قبله ولا يجلس مكانه ان غاب ولا يرد عليه كلامه ولا يهتفم عليه في منسبه
وحق الزوج على الزوجة أكثر من هذا وهو أن تعطيه في كل مباح يأمره به وعن خلف أنه وقعت زلزلة فأمر
الطلبة بالدعاء فقيل له فيه فقال خيرهم خيرهم وشرهم شرهم (قوله اختضب) أي
في طيبته لا جمل التزين للرجال والحواري جازي الأصم مروى عن أبي يوسف فقد قال كما يجب أن تزين لي
أمر أني يحجبهم أن تزين لها واختلاف في أنه صلى الله عليه وسلم اختضب والأصح أنه لم يفعل وفي الولوالجية لا ينبغي
للمصغير أن يختضب يده ولا رجليه لأن ذلك تزين وأنه مباح للنساء وفي شرح المنار قال كل اختلاف في الخضاب
في موضعين أحدهما أن النبي صلى الله عليه وسلم هل خضب أو لا فقال أنس لم يلف في الخضاب وقال بعضهم
اختضب واحتج بحديث أم سلمة وابن عمر أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يخطب بالصفرة والخضار أنه
صلى الله عليه وسلم خضب في وقت وتر كذا في معظم الأوقات فأخبر كل بما رأى والثاني أن الخضاب أفضل
أم تركه قال بعضهم تركه لأنه عن تغيير الشيب وقال آخرون الخضاب أفضل لأن جماعة من الصحابة رضوا الله
تعالى عنهم خضبوا كان أبو بكر رضي الله تعالى عنه يخطب بالخناء وبعضهم كان يخطب بالزعفران وروى
ذلك عن علي رضي الله تعالى عنه وبعضهم بالسواد وروى عن عثمان والحسن والحسين وعقبة بن عامر وابن سيرين
رضي الله تعالى عنهم ومذهبن أن المصباح بالخناء والوسمة حسن كما في الخطابة قال النووي ومذهبن استحب
خضاب الشيب للرجل والمرأة بصفرة أو حرة وتحريم خضابه بالسواد على الأصح لقوله عليه الصلاة والسلام
غيروا هذا الشيب واجتنبوا السواد انتهى ما قاله الأكل مع حذف وقوله وتحريم خضابه بالسواد هذا في حق
غير الخنزرة ولا يحرم في حقهم إلا رهاب راحله محمل من فعل ذلك من الصحابة جوى (قوله وإذا خرج من بلدتيها
الطاعون) المناسب زيادة أو دخل ليناسب ما بعده (قوله ليس ذلك) هذا في غير الجهاد المتعين لأن نفعه للمسلمين
أكثر نواباً من الجهاد حيث كان بهذه الصفه (قوله لا يأخذ من المراجعة التي جرت بينهما الخ) صورته اشترى
شيئاً بعشرة نقد أو باعه لا تحريم مشرين إلى أجل أو عشرة أشهر فإذا قضاه بعد عام خمسة أو مات بعدها يأخذ
خسة ويترك خمسة وانظر هل المراجعة المذمومة قيدا أو النظر إلى القيمة فيظهر ذلك فيما إذا باع سلعة ورثها
مثلاً أكثر من قيمتها قوله ينبغي لحفاظ القرآن في كل أربعين يوماً أن يحتم مرة) لأن المقصود فهم معانيه والاعتبار
بما فيه لا مجرد التلاوة قال الله تعالى أفلا يتدبرون القرآن (خاتمة) لا ينبغي أن يسلم على القاري لثلايشغله وهل
يرد أو لا قولان معصمان وفي خزائن الأكل وقيل لا يردونه تأخذ وروى عن الإمام أنه يرد عليه كالسلام على
المصلي وقيل لا يشغل قلبه كما لا يشغل لسانه وإذا سمع القاري الأذان فالأفضل أن يمسك ويسمع وإذا مر به
نبي لا يجب عليه الصلاة مراعاة للنظم فإنه أفضل ثم إذا فرغ صلى على من ذكر أساميتهم وإن لم يفعل فلا شيء عليه
انتهى خزائن ولو عطس أحد يجنبه استظهر الجوى أن يشتمه القاري وعن الإمام من قرأ القرآن في السنة مرتين
فقد أدى حقه ولا يقوم إلا لاية أو معلوم أو عالم وفي القيمة والاحسن أن يحتم في كل شهر مرة ويندب له التطهر
وتحسين اللباس والتطيب والتفكير من الجلوس وترتيله وتنوير بيت يقرأ فيه بالقناديل والشعوع ويجمع القاري

ولا يدب على غير الانبياء ولا على (غير
الملائكة الا بطريق التبعية) وهل يجوز التحريم
على النبي قولان زيلبي قلت وفي الذخيرة أنه
يكبره وجوز السبوطي تبع الاستقلال
فليكن التوفيق وبالله التوفيق (ويستحب
الترضى للصحابة) وكذا من اختلف في نبوته
كذي القرنين وأفعان وقيل يقال صلى الله
على الانبياء وعليه وسلم كما في شرح المقدمة
للقرماني (وانترحم للتابعين ومن بعدهم من
العلماء والعباد وسائر الأخيار وكذا يجوز
عكسه) وهو التحريم للصحابة والترضى للتابعين
ومن بعدهم (على الراجح) ذكره القرماني وقال
الزيلبي الأولى أن يدعو للصحابة بالترضى
وللتابعين بالرحمة ولمن بعدهم بالمغفرة
والتجاوز (والاعطاء باسم النبوة والمهرجان
لا يجوز) أي الهدايا باسم هذين اليومين حرام
(وان قصد تعظيمه) كما به ظممه المشركون
يكفر) قال أبو حفص الكبير لو أن رجلاً عبد
الله خمسين سنة ثم أهدي لمسلم يوم النبروز
ببضة يريد تعظيم يومه فقد كفر وحبط عمله
انتهى ولو أهدي لمسلم ولم يرد تعظيم اليوم بل
جرى على عادة الناس لا يكفر وينبغي أن يفعله
قبله أربعة أشهر تعظيماً له كقوله لو شري فيه مالم
يشتره قبله ان اراد تعظيمه كفر وان اراد الأكل
والشرب والتعظيم لا يكفر زيلبي (ولا بأس
بالبس القلائس) غير حرير وكرباس عليه
أربعين فوق أربع أصابع سراجية ونصح أنه
حرم لبسها (وندب لبس السواد وارسال
ذنب العمامة بين كتفيه إلى وسط الظهر)
وقيل لموضع الجلوس وقيل شبر (وبكره) أي
للرجال كما ترفى باب الكراهة (لبس المعصر
والزعفر) لقول ابن عمر رضي الله عنهما أنها
رسول الله صلى الله عليه وسلم لم عن لبس
المعصر وروى وأياكم والأحرار فأنه رازي
الشیطان ويستحب التجميل وإباح الله الزينة
بقوله تعالى قل من حرم زينة الله التي اخرج
لعباده الآية وخرج رسول الله صلى الله عليه
وسلم وعليه رداء قيمته ألف درهم زيلبي
(ولاشاب العالم أن يتقدم على الشيخ الجاهل

أهل وولده عند الختم ويدعولهم بالبركة والمغفرة وان يفتح القرآن عند دخقه فهو الحلال والمرتحل والقراءة من المصحف أحب وتجاوز الرقية منه لا يغير ذكره تعالى قال أبو بكر الاسكاف من رعى فكتب فاتحة الكتاب على وجهه بدمه جاز قيل له أيجوز ذلك بالدم قال نعم قيل لو كتبها بالبول أو على جلد ميتة قال كل ذلك يجوز اذا كان فيه شفاء ألا ترى العطشان كيف يشرب الخمر لما فيه من شفاؤه من العطش وحديث ابن مسعود في ما لا شفاء فيه ونذ أن لا يختتمه في أقل من ثلاث وأن يعرضه في سنة على من هو أعلم منه وأولى الاوقات به شهر رمضان ويكره المباحاة بقراءته كالقراءة في الاسواق والسؤال وفي موضع غير طاهر ولا يضع فوق المصحف شيئا ويقرأ منه لتلاصير مهبورا ولو وضعه اى في بيته للتبرك به لا كراهة ويجوز المباحنة فيه لا المرأة ولا تفسيره بالرأى ولا عكس ترتيبه واذا تعذرت القراءة فيه لقدمه قبل يحرق بالنار وقيل ياف في خرقة طاهرة ويحضره حفيرة ويحطد ولا يشق وان شاء غسله بالماء وان شاء وضعه في موضع طاهر لاتصل اليه أيدي المحدثين ولا تصل اليه الاقدار ولا بأس بوضع قرطاس عليه اسم الله تعالى تحت الطنفسة ومذا الرجل الى المصحف لولم يكن بهذا ثم لا يكره ويكره مذا الرجل عمدا الى مصحف أو كتب فنه أو تفسير كذا الرجل الى الكعبة في نوم أو غيره ولولحن في القرآن بحضرة من يحسن عليه أن يرشده سألته أولا كن ضل عن الطريق على العارفين ارشاده مطلقا وفي الحديث وعرضت على ذنوب أمتي فلم أر ذنبا أكبر من آية أو سورة أو تيه الرجل ففسها والنبي ان لا يمكنه القراءة من المصحف ولا بأس بالقراءة مضطجعا ولا يمكن يضم رجله * صبي يقرأ في البيت وأهله مشغولون بالعمل يعذرون في ترك الاستماع ان افتكوا قبل القراءة والافلا وكذا قراءة الفقه عند قراءة القرآن والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (بسم الله الرحمن الرحيم) •

• (کتاب القرائن) •

مناسبة لما تقدم ان الوصية تكون غالباً في مرض الموت فيعقبها الموت فتقسم الفرائض ووجه التأخير ظاهر
منه وذلك لانها متعلقة بالموت وهو متأخر عن الحياة والفرائض جمع فريضة ما يفرض على المكلف وقد يصح
بها كل مقدر قال الازهرى اذا دخل في الفريضة الهاء جعلت اسماً لا معنى أى وصفا انتهى (قوله هي علم
بأصول الخ) هذا تعريف غير مطرد لانه لا يشمل الأصول المتعلقة بالمنع والحبب والتعريف التام ما ذكره الاكمل
في شرح السراجية حيث قال واذا أردنا تعريفه قلنا علم الفرائض معرفة ما يتعلق بالتركة من الحقوق وما يمنع
منه ومعرفة أصحابها وكيفية استحقاقهم لها وقسمتها عليهم فقولنا معرفة يشمل المعرف وغيره وقولنا ما يتعلق
بالتركة من الحقوق يخرج سائر المعارف وقولنا ما يمنع منه لادخال موانع الارث والحبب وقوله معرفة أصحابها
لا يدخل المستحقين وقولنا كيفية استحقاقهم لها لادخال معرفة كونهم صاحب فرض أو عصبه او ذارحم
وقولنا وقسمتها عليهم ليدخل فيه معرفة الضرب والتعصيب وغير ذلك انتهى وتسميتها فرائض مع اشتغالها على
بيان نصيب العصباء وذوى الرحم تسمية للشيء باقوى اقسامه أو المراد بالفرائض السهام المقدرة فيدخل فيه
العصباء وذوو الرحم لأن سهامهم مقدرة وان كانت بتقدير غير صريح وموضوعه التركات وامتدادها من
الأصول المذكورة وغايتها اصال الحقوق لأربابها وأركانها ثلاثة وارث ومورث وموروث وشروطه ثلاثة موت
مورث وحياة وارث حقيقة أو تقدير الكل والعلم بجهة الارث وأسبابه وموانعه ستائق وأصوله ثلاثة الكتاب
والسنة في ارث أم الأم بشهادة المغيرة وابن سامة واجماع الامة في ارث أم الأب في اجتهاد عمر رضي الله تعالى عنه
وعليه الاجماع ولا مدخل للاقياس هنا ذكره في شرح الملتقى (قوله بأصول) الباء للتعدية وتلك الأصول تجري
في الوارثين والحبب والتعصيب وغير ذلك (قوله وحساب) يتعلق ذلك بالحساب بتعصيب المسائل واعطاء الانصباء
وبيان اخراج من يخرج من الوارثين (قوله لأن الحق) أى الذى يتعلق بتركة الميت وهذا التعليل يناسب
الحصر العقلي لا الاستقرائى فلو قال والحقوق هنا بالاستقراء والعقل لكان أولى (قوله الاوّل التجهيز) هو عبارة
عن صرف ما يحتاج اليه الميت الى أن يدفن سوى الكفن قاله الاكمل وفي ابن كمال باشاه واتخاذ جهاز الميت
من حين موته الى دفنه فيدخل فيه التعصيب انتهى (قوله وهو الدين المطلق) فائتان لم ننتل بتعلقه بالذمة يلزم

ولو قرئ بها قال تعالى والذين أولوا الألبان
درجات فارافع هو الله في يرضه برضه الله
في جهنم وهم أولوا الألبان على الأصح وورثة
الأنبياء بلا خلاف (اختضب لاجل التزين
للنساء والجواري جاز) في الأصح ويكره
ما أسود وقبل لا ومتري الخطر (تأججوز أن
ياكل متكئا) في الصحيح لما روى أنه صلى الله
عليه وسلم أكل متكئا مجمع الفتاوى (أخذته
الزلة في بيته ففتر إلى القضاء لا يكسر به بل
يستحب) لفرار النبي صلى الله عليه وسلم عن
الحائظ المائل (وإذا خرج من بلدة بها
اطاعون فإن علم أن كل شيء بقدر الله تعالى
فلا بأس بأن يخرج ويدخل وإن كان عنده أنه
لو خرج نجبا ولودخل ابتلى به كره له ذلك)
فلا يدخل ولا يخرج صيانة لاعتقاده وعليه
جملي التهي في الحديث الشريف مجمع
الفتاوى (فقيه في بلدة ليس فيها غيره أفاقه منه
يريد أن يغزو فليس له ذلك) بنازية وفسرها
(قضى المديون الدين المأجول قبل الحلول
أومات) فحل بموته (فأخذ من تركته لا يأخذ
من المراجعة التي جرت بينهم إلا بقدر ما مضى
من الأيام وهو جواب المتأخرين) قتيبه وبه
أفتى إمام الروم أبو السعود أفندي مفتي الروم
وعلمه بالرفق للجانين وقد قدمته قبل فصل
القرصن * فرع * في آخر الكنز يفي لحاظ
القرآن في كل أربعين يوما أن يختم مرة
* (كتاب الفرائض) *

• (كتاب الفرائض) •

• (كتاب القراءات) •
 هي علم بأصول من فقه وحساب تعترف حق
 كل من التركة والحقوق... هنا خمسة
 بالاستقراء لأن الحق امانة عليه
 أولا ولا الاول التجه... بزوال النأي أما أن يتعلق
 بالذمة وهو الدين المطلق أولا

خلو ذمته بعد الموت من تلك الحقوق فيلزم أن لا يؤخذ فيها في الآخرة (قوله والثالث اما اختياري الخ) وذلك
لأنه إما أن يكون ثبوته من جهة الميت واختياره وهو الوصية أو يكون من جهة غيره وهو الشرع وهو الميراث
(قوله لأن الله تعالى قسمه بنفسه) أي قدره ولم يقض تقديره إلى ملك مقرب ولا نبي مرسل وبيرتسب كل
واحد من النصف والرابع والثلث والثلثين والثلث والسدس بخلاف سائر الأحكام كالصلاة والزكاة والحج
وغيرها فان النصوص فيها مجملة وانما السنة بينها منع (قوله بشمسه) الباء للسببية (قوله ولذا) أي لقسمة الله
تعالى بنفسه (قوله لثبوته بالنص) وذلك لأن العلم ما ثابت بالنص لا غير وأما ما ثبت بالنص وغيره فالثابت
بالنص لا غير الفرائض والثابت به وبغيره العلوم الدينية غيره والمراد بالنص ما يعم الاجماع (قوله وقيل لتعلقه
بالموت الخ) اعلم أن قوله صلى الله عليه وسلم فانها نصف العلم من المتشابهات فالذين لم يشتغلوا من العلماء بتأويل
المتشابهات قالوا ان صدق بأنها نصف العلم ولا تبحث عن وجهه والذين ذهبوا إلى تأويله أو لوه بتأويلات عديدة
بعضها بعضهم في قوله

قول رسول الباري المصور • علم الفروض نصف علم قابصر
مؤول تأويله مجتهد • في حسمه وثقوث ففكر

فالعلم المهملة إشارة إلى الحالة يعني انما جعل العلم بها نصف العلم لاختصاصها بأحدى حالتي الإنسان وهي الموت
دون سائر العلوم الدينية فانها مختصة بالحياة وأحدى الحالتين من مجموعها نصف فسماءها نصف هذا المعنى
والسين المهملة إشارة إلى السبب لأن السبب الذي يثبت به الملك نوعان اختياري وضروري فالاختياري
كالشراء وقبول الهبة والوصية وضروري كالارث فسماء نصفه هذا المعنى والعين المهملة إشارة إلى العلم فانهم
قالوا العلم علمان علم يحصل به معرفة الانساب وعلم يتحمل به معرفة الاسباب والاول هو علم الفرائض والثاني
هو سائر العلوم والمشتق المحجمة إشارة إلى المشتقة فان ما فيه من المشتقة يساوي ما في سائرهما واتساء المنقوطة
بنقطة من فوق إشارة إلى التقدير فانه لو قدر بسط فروع الفرائض لبلغ حجمها حجم فروع سائر العلوم والافين
المججمة إشارة إلى الترغيب والواو إشارة إلى التوسع فانه عبر عن البعض بالنصف فوسعا في الكلام وتجوزا والشاء
المثناة إشارة إلى الثواب فانه باعتبار الثواب نصف فانه روي أن تعلم كل مسألة من مسائل سائر العلوم عشر
حسنات وتعلم كل مسألة من مسائل الفرائض مائة حسنة فسماءها نصفه بمأزاده الشارح (قوله وهل ارث
الحق من الحق الخ) قال العلامة عبد البر في شرح الوهبانية اختلف علماء زمان في وقت الارث فقال مشايخ العراق
يجري في آخر جز من اجزاء حياة المورث وقال مشايخ بلخ ان المورث مادام حيا فهو مالك لجميع أمواله من كل
وجه فلو لم يكن الوارث في هذه الحالة لاذى إلى أن يمسي الشئ الواحد لمو كالشخصين لكل واحد منهم ما على
الكامل في حالة واحدة وهذا أمر تدفعه العقول ووجه قول مشايخ العراق أن الارث اتفقوا على انتقاله إلى الوارث وبموت
المورث ملكه فماذا ينتقل إلى الوارث والدليل عليه أن الارث يجري بين الزوجين بالاختلاف والزوجية ترتفع
بالموت أو تنتهي على حسب ما اختلفوا فيه بعد الموت لازوجية بالاختلاف فبأي شئ يجري الارث بينهم ما وفائدة
هذا الاختلاف تظهر في رجل تزوج بأمة الغير ثم قال لها اذا مات مولد فانت - مرة - زوج وارثه لا وارث له
غيره فعلى قول من يقول الارث يثبت في آخر جز من اجزاء الحياة تعتق لأن العتق أضيف إلى ما بعد ثبوت الملك
للو ارث وعلى قول من يقول الارث يثبت بعد الموت فيكون ثبوت الملك للوارث بعد موت المورث بزمان
فلا يكون العتق المضاف إلى ما بعد الموت مضافا إلى زمان ملك الوارث فلا يصح اتهم وفيه تأمل وذكر القمهوري
أنه على قول الصحابين لا تعتق وعلى قول زفر تمسك أي والمعتمد قوله ما (قوله من تركه الميت) التركة في اللغة
بمعنى المتروك كالمطلبة بمعنى المطلوب وفي الاصطلاح هو ما تركه الميت من الاموال صافيا من تعلق حق الغير بعين
من الاموال فحازكه من أهله وعياله لا يسمى تركه انتهى روح الشروح والاول أن يقول المصنف من مال
الميت كما فعل ابن السكال قال اذا لا اختصاص لتعلق تلك الحقوق بالتركة فانها تتعلق بالدية الواجبة بعد موته
وهي من جملة ماله دون تركته اذ لم يتركها حيث حصل له بعد موته انتهى (قوله الخالية الخ) وصف كاشف فان
تلك الحقوق المذكورة بعد انما عانت بالمال قبل الموت وهو انما يصير تركه بعد الموت ويدل عليه ما قاله
السيد ونقله الشارح بعد بقوله وانما قدمت هذه الحقوق على التكفين لتعلقها بالمال قبل صيرورته تركه انتهى

وهو المتعلق بالعين والثالث اما اختياري
وهو الوصية أو اضطراري وهو الميراث
ومعنى فرائض لأن الله تعالى قسمه بنفسه
وأوضحه وضوح التبار بشمسه قلت ولذا
سماء على الله عليه وسلم نصف العلم ثبوته
بالنص لا غير وأما غيره فبالنص فارة
وبالقيا من اخرى وقيل لتعلقه بالموت وغيره
بالحياة أو بالضروري وغيره بالاختياري
وهو سائر الحق من الحق ام من الميت
المعتمد الثاني شرح وهبانية (يبدأ من تركه
الميت الخالية عن تعلق حق الغير بعينها)

(قوله كثرهن) مثال لاهين التي تعلق بهم احق الغير وصورته اذ ارهن شخص شيئا ثم مات وذلك الشيء عند المرتين ولم يترك الراهن غيره فان دين المرتين مقدم على التجهيز فان فضل بعده شيء صرف اليه (قوله والعبد الجاني) صورته عبد جاني في حياة مولاه ولا مال للمولى غيره ومات المولى فان الجاني عليه احق به من العبد من المولى الا ان يفضل بعد ارش الجناية شيء (قوله والمأذون المديون) صورته عبد مأذون لحقه ديون حال حياته سيده ثم مات المولى وليس له مال سواء فان الغرماء يتقدمون على التجهيز (قوله والمبيع المحبوس بالثمن) صورته باع عبدا مثلا لزيد بثمن معلوم ولم يتقدم الثمن فبقي البائع العبد عنده ثم مات المشتري ولم يترك غيره فان البائع احق به من العبد المحبوس من تجهيز المشتري قال عجم زاده محشي السيد الجرجاني انما قيد المبيع بالمحبوس مع انه لو كان في يد المشتري ومات عاجزا عن ادائه الثمن فانه يبدأ برجوعه لان حق الرجوع انما يبقى حينئذ اذ لم يتفق به حق لازم اما اذا تعلق به كما اذا كاتب المشتري الرقيق المبيع او رهنه او استولاه او جاني المبيع على غيره لم يثبت له حق الرجوع ولو عجز المكاتب وعاد الى الرق او هلك الرهن او برئ من الجناية فله الرجوع لزال المنع انتهى والاولى بدل قوله وهلك الرهن وفك الرهن وانظر هذا مع قولهم ان البائع اسوة للغرماء فيه عندنا قال المصنف قبيل باب خيار الشرط اشترى شيئا وقبضه ومات مناسا قبل نقد الثمن فالبائع اسوة للغرماء ولو لم يقبضه فالبائع احق به (قوله والدار المستأجرة) صورته آجر دار الزيد وعجل زيد اجرتها ثم مات المؤجر فانفسخت الاجارة ولزيد المستأجر بعض الاجرة التي عجزها ولم يترك المؤجر شيئا غير هذه الدار فان زيدا يقدم على تجهيز المؤجر زادا في روح الشروح على ما ذكر العبد الذي جعل مهورا يهني اذ مات الزوج وهو في يده ولا مال له سواء فان الزوجة تقدم على تجهيز الزوج والمقبوض بالمبيع الفاسد اذ مات البائع قبل الفسخ أي فان المشتري فاسد ما تقدم على تجهيز البائع (قوله بتجهيزه) أي من ككل المال على ما عليه الاجماع وقيل من الثلث وقيل غير ذلك (قوله من غير تفتير) لانه عليه السلام أمر بتحصين الاكثان بقوله حسنوا اكفان الموتي فانهم يتزاورون فيما بينهم ويتفكرون بحسن اكفانهم وطلق الامر للوجوب انتهى ابن كمال (قوله ولا تبذير) الاولى ولا اسراف لانه مقابل التقدير قال تعالى والذين اذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قرا وما والتبذير تجاوز في موضع الحق فهو وجهل بمواضع الحقوق والاسراف تجاوز في الكيفية فهو وجهل بمقادير الحقوق ذكره صاحب الكشف في تفسير سورة الاسراء من شرح الكشف والمناسب له مقام هو المعنى الثاني دون الاول انتهى ابن كمال أي وكل من الاسراف والتبذير منهي عنه قال تعالى انه لا يحب المفسرين وقال تعالى ولا تبذير تبذير ان التبذيرين كانوا اخوان الشياطين (قوله ككفن السنة) قال في ضوء السراج كان شيخنا الامام نجم الدين أحمد بن عمر الكاخشغري البصري رحمه الله تعالى يقول تفسير التبذير والتفتير من وجهين من حيث العدد ومن حيث القيمة اما من حيث العدد فالسنة في كفن الرجل ثلاثة ائواب وفي كفن المرأة خمسة ائواب فان كفنوا الرجل اكثر من ثلاثة ائواب يكون تبذيرا وان كفنوه اقل من ثلاثة ائواب يكون تفتيرا وان كفنوا المرأة اكثر من خمسة ائواب يكون تبذيرا وان كفنوها اقل من خمسة ائواب يكون تفتيرا واما من حيث القيمة فان الرجل اذا بصر في حال الحياة ائوابا قيمتها عشرة دنانير فان كفنوه ائوابا قيمتها اكثر من عشرة دنانير يكون تبذيرا وان كفنوه ائوابا قيمتها اقل من عشرة دنانير يكون تفتيرا انتهى واعلم انه ليس المراد من قولهم بلا اسراف ولا تفتير بيان كونهم مأمنين في التجهيز والتكفين لانه ليس من وظائف القرائض كما أن بيان من عليه ذلك اذ لم يكن للميت مال ليس منها بل المراد بيان شرط تقديم ما تقدم منها على الدين انتهى ابن كمال ولو اوصى بالزيادة على كفن المثل تعتبر الزيادة من الثلث وكذلك لو تبرع أجنبي أو تبرعت الورثة تس ماله لم فلا بأس بالزيادة على كفن المثل الا أن الافضل هو الاقتصار كذا في شرح مصنف السراجية (قوله أو قدر ما كان يلبسه) أي من حيث القيمة وأو بعنى الواو فيه يعتبر الحال الوسط في العدد وفي القيمة كما أشار اليه كلام صاحب الضوء ويكفن ككفن السنة ان لم يتضرر الغريم لعدم وفاء مال الميت بقضاء الدين بعد التكفين بكفن السنة وان تضرر فبكفن الكفاية أي ان تضرر الغريم بكفن السنة يكفن بكفن الكفاية وهو للرجل ثوبان جديدان أو خميسان والمرأة ثلاثة ائواب كذلك انتهى ابن كمال (قوله ولو هلك كفنه الى آخره) توضيحه ما ذكره عجم زاده حيث قال فائدة واذا وجد بعض اجزاء الميت فان كان الرأس معه غسل وصلى عليه ودفن سواء كان أقله أو أكثره وان لم يكن الرأس معه فطهران كان الذي وجد هو الاكفر غسل

كثرهن والعبد الجاني) والمأذون المديون
والمبيع المحبوس بالثمن والدار المستأجرة
وانما قدمت على التكفين لانه اذا مال
قبيل صورته تركه (بتجهيزه) بيم التكفين
(من غير تفتير ولا تبذير) ككفن السنة
أو قدر ما كان يلبسه في حياته ولو هلك كفنه
فيلو قبل تفتيره كفن ترة بعد اخرى

وصلى عليه والا فلا واذ انبش القبر وأخذ الكفن فان بقي الميت مدفوناً في القبر لا يجب على الورثة تكفينه ثانياً
وأما اذ انبش الميت عرياناً خارج القبر كفن ثانياً كما كفن اولاً بثلاثة أثواب أو خمسة ان كان الميت طرياً وان لم يكن
طرياً بل متفسخاً كفن بثوب واحد من تركته وهكذا الوسرق مراراً قبل القسمة وقضاء الديون أما اذا قسمت
التركة بين الورثة وقضيت الديون ونفذت الوصايا فانه يسترد للتركة كفيين من الورثة شئ على قدر موارثهم دون
الغرماء وأصحاب الوصايا ويكفن به وكذا الوسرق ثالثاً ورابعاً الى أن يستغرق ما في ايدي الورثة انتهى (تنبيه)
من يلزمه تجهيزه حكمه حكمه كولد مات قبله ولو بلحظة وكزوجة ولو غنية على المعقود وهل للغرماء المانع من كفن
المثل قولان والصحيح نعم انتهى من شرح الملتقى (تنبيه) التجهيز لا يدخل فيه السج والصمدية والجمع والمواثيق لان
ذلك ليس من الامور اللازمة فانه على ذلك ان كان من الورثة بحسب عليه من نصيبه ويكون متبرعاً وكذا ان كان
أجنبياً وقال في روح النروح عن النبايع ولو استأجر رجلاً لفعل الميت لا يستحق الاجرة ويجوز أخذها له
وحفر قبره ودفنه وفي روضة العلماء ان كان في تلك القرية أو البلدة غسال غيره فله الاجر لانه لا يفترض عليه غسل
هذا الميت لعدم كونه متعيناً له فجازت الاجرة كالمراة تستأجر زوباً ليعمل لها عملاً وكذا الولدان استأجر
والده لانه لا يفترض عليه خدمة الولد وأما اذ لم يكن غسال غيره لم تجز الاجارة كالولاد اذا آجر نفسه لوالده
ليخدمه لانه يفترض عليه خدمته وكذا المرأة اذا آجرت نفسها من زوجها لخدمته لم تجز لان خدمتها تقع صلة
للزوج فصارت مستحقة فلم تجز الاجارة ولو استأجر رجلاً ليعمل الميت قبرا جاز لان جميع العالم يسلمونه ولو استأجر
رجلاً ليعمل الميت كفننا اختلاف المتأخرون فيه فقال بعضهم تجوز في الاحوال كلها لانه يمكن أن يكفن في ثوب
غير مخيط ولا يفترض عليه الخياطة وقال بعضهم ان لم يوجد غيره في مفرقه فالاجارة فاسدة والاجارة كالغسل
(قوله التي لها مال من جهة العباد) احتراز عن الديون التي تتعاقبها مطالبة الله تعالى كدين الزكاة ودين
الكفارة وغيرهما وانما قدم قضاء الديون على تنفيذ الوصية لان قضاء الديون واجب في الحالتين حالة الحياة
وحالة الممات وتنفيذ الوصية واجب في حالته وهي ما بعد الموت والشئ الواجب في الحالتين راجع على الشئ
الواجب في حالة واحدة منع (قوله ويقدم دين العصة) هو ما كان ثانياً بالينة مطلقاً أو بالقرار في حالة صحته
(قوله على دين المرض) هو ما كان ثانياً باقراره في مرضه أو فيما هو في حكم المرض ككافرا من خرج للبارزة
أو اخرج لقتل قصاصاً أو ليرجم انتهى بجم زاده (قوله ان جهل سببه) أما اذا علم بأن اقترن مرضه بدين علم بثبونه
بطريق المعايينة كما يجب بدلا عن مال ملكه أو استملكه كان ذلك بالحقيقة من دين العصة اذ قد علم وجوبه بغير
اقراره فلذلك ساواه في الحكم انتهى سيد واعلم أن ديون العباد ثلاثة قوى ووسط وضعيف فالقوى هو الذي
يقدم على التكفين والتجهيز كالحقوق المتعاقبة بعين من أعين التركة والوسط ما ثبت بالينة أو بالقرار
في العصة وما ثبت بالمعاينة في المرض والضعيف ما ثبت بالقرار في المرض واعلم أن التركة متى قسمت بين الغرماء
بالخصص ثم ظهر للميت تركعة اخرى فان وقت بالباقي من الديون يقضى منها ما بقي وان لم تقاسم وتوفت
القسمة وكذا اذا ظهر بعد القسمة دين آخر على الميت تسد مناف القسمة وبعض الديون يرجع على البعض
من وجوه اخر سوى الوجوه المذكورة ومنها الدين الثابت على نصراني بشهادة المسلمين مقدم على
الثابت بشهادة أهل الذمة عليه والدين الثابت بدعوى المسلم عليه يقدم على الدين الثابت عليه بدعوى
كافران كان شهودهم كافرين والمكاتب اذا مات عن وفاء وعليه دين لا يجني أيضاً يقدم دين الاجنبي على
دين المولى وحكم التركة قبل قضاء الديون كحكم المرهون بدين على الميت فلا يتقدم تصريفات الورثة فيها
هذا اذا كانت التركة أقل من الدين أو مساوية له وأما اذا كان فيها زيادة عليه ففي نفوذ تصريفات الورثة
وجهان أحدهما النفوذ الى أن يبقى قدر الدين وأظهره ما عدم النفوذ على قياس المرهون انتهى بجم زاده
قال المؤلف في شرح الملتقى وقد منافي القضاء أن ولاية بيع التركة المستقرقة بالدين للقاضي لا للورثة لعدم
ملكهم به انتهى انتهى (قوله من ثلث الباقي) أي بعد دين العباد (قوله والا لا) أي وان لم يوص لا يجب تنفيذه
ودين الله كزكاة والحج والصيام والنذر والكفارات فاذا اوصى مثلاً باسقاط الصلاة سقطت المطالبة
فان لم يوص وتبرع بها الوارث قيل لا تسقط الصلوات عن الميت لان الاختيار عدم أصله لانه أدنى رتبة
من الايصاء فيحكم فيه بعدم الجواز اظهرا لاخطا رتبته وقيل يقط كما في الايصاء لان دليل الجواز هنا

وكل من كل ماله (ثم) تقدم (ديونه التي لها)
مطالب من جهة العباد) ويقدم دين العصة
على دين المرض ان جهل سببه والافسيان
كما بسطه السيد وأما دين الله فان اوصى به
وجب تنفيذه من ثلث الباقي والا لا

الرجاء لما في سعة رحمة الله وكمال كرمه وخله وذلك يشمل الایسا والتبرع جميعا انتهى (تنبيه) في حقيقة الدين
قال ابن كمال الدين في عرف أهل الشرع وجوب مال في الذمة بدلا عن شيء آخر فالخراج دين لأنه بدل عن منافع
الحفظ بخلاف الزكاة لأن الواجب فيها عليك مال من غير أن يكون بدلا عن شيء آخر كذا قال صاحب النهاية
وقال في روح الشروح الدين يفتى من جميع التركة والقياس أن لا ينفذ إلا من الثلث إلا أنه ترك بالاثرو هو
ماروى عن ابن عمر أنه قال إذا أقر المريض بدين جاز عليه ذلك في جميع تركته انتهى وحد المريض مرض
الموت ما يكون الهلاك فيه غالب حتى إذا طلق راكب السفينة امرأته لا يكون فارا ولو انكسرت السفينة وطلق
يكون فارا والمقعد والمفلوج والاشل والمسلول إذا صار صاحب فراش أول ما أصابه فهو في حكم المريض فيعتبر
نصرته من ثلث ماله وترث امرأته إذا طلقها فرارا من الارث وإن لم يصبر صاحب فراش وتطول وصار يحال
لا يخاف منه الموت فهو في حكم الأصحاء فيعتبر نصرة فاته من جميع ماله وحده التطاول سنة وفي الواقعات
والخثار للفتوى أنه إذا كان الغالب منه الموت كان مرض الموت سواء كان صاحب فراش أو لا انتهى
(تنبيه) لو قبض الفريخ مال الميت المستغرق في الدين قبل التجهيز والتكفين لا يسترد منه شيء للكفن ذكره
ابن السكال (قوله ثم تقدم وصيته) قال ابن المبارك ما من مريض يوصي فأخى الورثة وصيته إلا وهم شركاؤه
في الاجر والوزر وقال الفضيل الحيف في الوصية ذنب لا توبة منه حتى يلقى الله تعالى والوصية عليك بعد الموت
بشرط أهلية التبرع فلا تصح من مجنون ومراهق وسواهما قبل الادراك أو بعده ولا من غير مميز في الحديث
ما يدل على نذبه نفعها عن الثلث عند غنى الورثة أو استغنائهم بمصروفهم وعلى تركها عند عدمهم
وفي الخلاصة عن الفضيل أنها إذا كانت الورثة صغارا فترك الوصية أفضل مطلقا وإن كانوا بالغين فقرا
ولا يستغنون ينلن التركة فتركها أفضل أيضا وإن كانوا أغنياء أو يستغنون بالثلثين فالوصية أفضل روى عن
العلامة تقدير الاستغناء بأن يصيب كل واحد منهم أربعة آلاف درهم وعن الفضيل عشرة آلاف أفاده في روح
الشروح وتنفيذ الوصية بالثلث التي أوصى بها الأجنبي مسلما كان أو كافرا ببراءة الورثة أو لا وارث عند
إجازة الورثة وهم بكاراته في درمنتي وفي روح الشروح الوصية بما زاد على الثلث باطله عند الامام والشافعي
ومالك وأكثر الفقهاء إلا أن تجوز الورثة وإن أجاز البعض دون البعض يجوز في حصة المجزؤون غيره وإن كان
فيهم مجنون أو طفل يوقف حصته حتى إذا أفاق المجنون وبلغ الطفل فأجاز جازت في الكل ولا يجوز في مقدار
الثلث انتهى (قوله ولو مطلقة) كالوصية بربع المال أو ثلثه وأهنية أن تتعلق بشيء معين مثل الدار والثوب
والجارية ونحوها انتهى روح الشروح وفي ابن كمال مقابل الوصية المطلقة الوصية المقيدة وهي أن يوصي بثلث
مال بهينه بأن يوصي من ثلث درهم أو دينار أو بثلث الدين أو بثلث الغنم من ثلث في كتاب العين
والدين من المحيط لا الوصية المعينة والفرق واضح انتهى (قوله على الصحيح) وذلك لأن محل الوصية مطلقا الثلث
يعرف بقول النبي صلى الله عليه وسلم إن الله تعالى صدق عليكم بثلث أموالكم في آخر أعمالكم زيادة لكم
في أعمالكم وحراده عليه السلام أن الله تعالى جعل لكم ثلث أموالكم أتسكتون بها خير إلا نفدكم في حال
حاجتكم إلى ذلك وعام الكلام على الحديث في ضوء السراج (قوله خلافا لما اخذاره في الاختيار) من قول شيخ
الاسلام أنها إن كانت معينة كانت مقدمة عليه وإن كانت مطلقة كانت في معنى الميراث لشيوعها في التركة فيكون
الموصي له شر بكالورثة لا مقدما عليهم لأن حقه يزاد بزيادة مال الموصي وينقص بنقصه كالميراث قال الأكل
ولعل الصواب معه فإن التقديم انما يتصور فيه يجعل حق الموصي له متعلقا بالصورة والمعنى إذا خرج من ثلث المال
فيخرج تعاقب حق الوارث بصورته فكان ذلك تقدما على الورثة وأما إذا كانت مطلقة فلا يتصوره التقديم انتهى
وقد علمت الصحيح (قوله من ثلث مابق) لأن ثلث أصل المال لأن ما تقدم من التكفين وقضاء الديون قد صار
مصرفا في ضروراته التي لا بد له منها فالباقي هو ماله الذي كان له أن يتصرف في ثلثه وأيضا بما استغرق ثلث الأصل
جميع الباقي فيؤدي إلى حرمان الورثة بالوصية من (قوله بعد تجهيزه وديونه) إن وجد أو بعد أحدهما إن عدم
الآخر وأما إذا لم يوجد واحد منهما كما إذا مات غريبا أو حريقا أو مأكولا غير مديون فنزل الكل وحمل
التنفيذ من ثلث الباقي أيضا إذا وجد وارث وأبي عن تنفيذها من الكل فإن الزائد على الثلث حق الوارث فلا
يجوز التصرف فيه عند عدم رضاه والافق الكل أي أن لم يوجد وارث أو وجد ولم يأب عن التنفيذ من الكل

(ثم) تقدم (وصيته) ولو مطلقه على الصحيح
خلافا لما اختار في الاختيار (من ثلث
ما بقى بعد تجهيزه وديونه)

تنفذ الوصايا من الكل لعدم المنافع ابن كمال ثم قال ومعنى تنفيذ الوصايا من الثلث اسقاط قدر ما بقي بها منه
عن حيز القسمة بين الورثة لا افراد ذلك القدر عن المال الباقي وتسليمه لاموصى له انتهى وفي عجم زاده والنص
وهو قوله تعالى من بعد وصية وان كان باطلا فله متساو لا لما زاد على الثلث ايضا لكن الاجماع اخرج الزيادة
اذا لم تجز الورثة واعلم ان الورثة اذا اجازوا الوصية فيما زاد على الثلث نفذت أنواع الوصايا منه وبصير الموصى به
ملك كله وصى له بالقبض ولهم الرجوع قبل القبض واذا اجاز البعض دون البعض جاز في مقدار حصصه المجهز
دون غيره ولو استأذن المريض الورثة بأكثر من الثلث فأذنه في ذلك ثم مات فله الرجوع عنها ولو ردوها
في حياته كان لهم أن يجيزوها بعد وفاته وأجمعوا على أن للموصى له قبول الوصية وردها وعلى أنه اذا قبلها
في حياة الموصى كان له الرد بعد وفاته واختلفوا فيما اذا ردتها في حياته هل له القبول بعد وفاته ذهب الامام
والشافعي الى أن له القبول بعد الوفاة وقال زفر ليس له ذلك وأما الموصى به فذهب أبو حنيفة والشافعي
في قول الى أنه يخرج من ملك الموصى به ماله ولا يدخل في ملك الموصى له ولا في ملك الورثة بل يبقى موقوفا
حتى يقبلها الموصى له أو يردها وفي قول أنه يدخل في ملك الموصى له لكن له ردها انتهى (قوله وانما قدمت
أى في الآية على الدين مع أنها مؤخر عنه) قوله انما يكونها مظنة التفريط (ولأنه انما قصد تقديمه على
الميراث ولم يقصد ترتيبها بآثار الآية بمعنى الواو وهي للجمع المطلق دون الترتيب كما في قوله تعالى مائة ألف
أو يزيدون وقوله تعالى انما أو كفو را على أن التقديم في اللفظ لا يدل على التقديم في الحكم مطلقا لا ترى الى قوله
تعالى له تمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد وانما كانت مظنة التفريط لكونها أقل لزوما من الدين ولأنها
سقط الضمائم والمساكين والدين حفظ الغرماء وهم يطلبون بقوة وسلطان ولأنهم من قبل الميت والدين ثابت
مؤدى ذكره أو لم يذكره ولأنه انشبه الميراث في كونها مأخوذة بلا عوج فيسحق اخراجها على الورثة فكان
في أدائها احتمال التفريط بخلاف الدين فان نفوسهم مطمئنة الى أدائها تفريفا للذمة مورثهم فقدم ذكرها
شاعلى أدائها (قوله ثم رابعا) أى ان لم تعتبر الحقوق المتعلقة بعين التركة وقوله بل خامسا ان اعتبرت (قوله
يقسم الباقي) انما لم يقل ثم يبدأ بتقسيم ما بقى كما أفاده في الحقوق السابقة لأنه آخر الحقوق الاربعة والابتداء
لا يتصور الا بالنسبة الى شئ آخر بعده عجم زاده (قوله بعد ذلك) أى بعد التجهيز وقضاء الديون والوصية (قوله
أى الذين ثبت ادهم) اشارة الى أن قوله بالكتاب متعلق بورثته بالنأويل المذكور لا يقسم وفي ضوء المراج
وقوله عنه الا كمال ما يفيد أنه متعلق يقسم وعبارة الا كمال ان الورثة ان كانوا ممن ثبت فرضهم بالكتاب فيقسم
الباقي بينهم بالكتاب وان كان ممن ثبت فرضهم بالسنة فبالسنة وان كان بعضهم ممن ثبت فرضه بالكتاب
وبعضهم ممن ثبت فرضه بالسنة فبالسنة والكتاب وان كانوا ممن لا يوجد صريح النص من الكتاب أو السنة
فيه وتكون المسئلة مختلفة بين المجتهدين فعلى قول كل مجتهد يقسم الباقي من الحقوق الاربعة المربعة بينهم تجوز
القسمة وائمس المراد من قوله ثم يقسم الباقي بين ورثته أن يكون الباقي من تلك الحقوق حق الورثة فهناك
اجماع وانفاق في أنه حق الورثة وانما المراد من القسمة فيما بينهم انتهى وفيه أنه لا بد فيه من ملاحظة
الكتاب في ثبوت ارث من يقسم بينهم به ومحل تأخير القسمة ان وجدت الحقوق المتقدمة والافيد أنه ومحل
القسمة ان تعدد الوارث وان لم تعدد فالكل له لا يحصر الوارثه فيه وذلك فيما عدا الزوجين لانهم لا يستوعبان
حق الورثة أفاده ابن كمال والورثة جمع وارث وهو في عرف الفرضيين الباقي بعد قضاء غيره ممن له نسب أو سبب
سواء تجدد له بعده ملك أو لا ولهذا يصح أن يقال لمن أخبر أن زيدا مات وترك ورثته هل ترك لهم مالا أولا ومنه
قوله ونحن الوارثون أى المباقون بعد قضاء الخلائق ولكن قيد النسب والسبب غير مأخوذ في حقه سبحانه لأنه
منزه عنهم ما روح الشروح (قوله بالكتاب) وهم الاب والام والزوج والزوجة والبنون والبنات والاخوة
والاخوات انتهى عجم زاده والكتاب في اللغة اسم المكتوب غاب في عرف الشرع على كتاب الله المنبث
في المساحف كما غلب في عرف العربية على كتاب سيبويه وأل فيه انما هو القرآن واما عرض
عن المضاف اليه أى بكتاب الله تعالى ويقال نظير ذلك من السنة أفاده في روح الشروح (قوله أو السنة)
أراد القسمة بكل من هذه الثلاثة منفردا كان أو مجتمعا لا بالجموع البتة وانما يقسم بواحد منها على سبيل
منع الخلط والسنة هي المروى عن النبي صلى الله عليه وسلم قول أو فعلا فان لفظ السنة يقتضيهما ما بخلاف

وانما قدمت في الآية
باعتبارها ما لكونها مظنة
التفريط (ثم) رابعا بل خامسا (يقسم الباقي)
بعد ذلك (بين ورثته) أى الذين ثبت فرضهم
بالكتاب أو السنة

الحديث فانه مخصوص بالاول وذكر في كشف المنار أن مطلق لفظ السنة لا يقتضي الاختصاص بسنة
رسول الله صلى الله عليه وسلم فان المراد به في عرف أهل الشرع طريقة الدين أما رسول الله صلى الله عليه وسلم
بقوله أو فعله أو لأصحابه رضي الله عنهم فان قيل يجوز أن يكون الباعث لنفسه بالسنة بالحديث فقط عدم
ثبوت حكم في قسمة التركات بقول الصحابة قلنا ليس كذلك فان العول قد وقع في زمن عمر رضي الله عنه
فشاروا أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فأشار ابن عباس رضي الله تعالى عنهما به فقال أعيالوا الفرائض
فيكم بذلك عمر رضي الله عنه وتابعه كثير من الصحابة رضي الله تعالى عنهم انتهى (قوله ~~كذلك~~ قوله صلى الله
عليه وسلم أطعموا الجذات السدى) فارت الجذات بت بالسنة وكذا الاخوات لأب وأم مع البنات فهو قوله
وأجعلوا الاخوات مع البنات عصبة ونحو الحقوا الفرائض بأهلها فما أبقتة فلا ولي رجل ذكر انتهى بحكم زاده
وأولى هنا ليس بمعنى أحق لانا لا فورث من هو أحق يعني أقرب والمراد به قرب النسب وذلك
يكون مرة بقرب الدرجة وأخرى بقوة القرابة وأما تقييد الرجل بالذكر فمقتضى كفاية عشرة كاملة وقيل
للتقييد على حسب استحقاقهم وهو المذكور وقيل لنفي الجواز إذا المرأة القوية قد تسمى رجلا وقيل احتراز
عن الخلق المشكك فانه لا يجعل عصبة ولا صاحب فرض جزأ بل يعطى القدر المتيقن وهو القدر الأقل
عن قدر الذكورة والافوثة وقيل لبيان أن العصبة يرث صغيراً أو كبيراً بخلاف عادة الجاهلية فانهم كانوا
لا يعطون الميراث الا لمن بلغ حد الرجولية فتقييده به يدل على أن البلوغ ليس بشرط انتهى روح الشروح
من بدا (قوله وابن الابن كالابن) وبنت الابن التي جاءت كالنبت والاخت لاب التي جاءت كالاخت لا بوبن
والمراد باجماع الامة اتفاق رأى المجتهدين من أئمة محمد صلى الله عليه وسلم في عصرنا على حكم شرعي
والمراد بهم أهل الحل والعقد اذ لا عبرة بغيرهم وكذا لا عبرة باتفاق مجتهدي الشرائع السابقة وأما ابن كمال
أن الكتاب والسنة يعلمان ما فيه مسأغ للاجتهاد وما لا مسأغ له فيه وما اختلف في وراثته ثابت بالقسم
الاول منهم ما كذوى الارحام فهم داخلون فيمن ثبت اربهم بالكتاب على مذهب من ودينهم فلا حاجة الى صرف
الاجماع عن المصطلح عليه المتبادر الى الفهم الى ما يتناول اجتهاد مجتهد حتى يشغل الكلام من اختلاف
في وراثته ~~كذوى~~ الارحام ونحوهم انتهى بصرف (تق) قال في روح الشروح لو وقعت القسمة ثم ظهر
في التركة دين محيط ردت القسمة لانه يمنع وقوع المالك للوارث ~~كذا~~ اذا كان غير محيط لتطبيق حق الغرماء
بالتركة الا اذا بقى من التركة ما يبق بالدين ورأى ما قسم ولو أبرأ الغرماء بعد القسمة أو اذا الورثة من مالهم والدين
محيط أو غير محيط جازت القسمة لان المانع قد زال ولو ادعى أحد المتقاسمين ديناً في التركة صح دعواه
لانه لا تناقض فيه اذا الدين متعلق بالمعنى الذي هو المالية والقسمة تصادف الصورة وفي تساوى فاضيان
لو ادعت امرأة الميت ديناً عليه بعد القسمة وأقامت البيينة فلها أن تطال القسمة واقدامها عليها لا يمنع
دعوى الدين لان اجازة الغريم القسمة قبل أن يصل الدين اليه باطلاً بخلاف دعوى العين فلوا دعى ان أباه
تصدق بذلك العين على ابنه الصغير أو ادعى لنفسه بوجه من الوجوه لا تسمع لان اقدامه على القسمة اقرار منه
ان ما دخل فيه ميراث لهم فكان متناقضاً في دعواه وفيه أيضاً اذا اقتسموا بغير أمر القاضي وفيهم صغيراً وغائب
أو شريك للميت لا يصح الا باجازه لشريك والغائب وولي الصغير أو القاضي قبل البلوغ أو الصغير بعده وان كان
بأمر القاضي صح وفي المبسوط ولو ظهر وارث آخر أو الموصى له بالثلث وكانت القسمة بتراضهم لا بقضاء القاضي
فلكل منهما أن ينقضها سواء عزلوا نصيبه أو لا وان كانت بالقضاء اختلف المشايخ فقال بعضهم ليس لهم اذ لا
وقال بعضهم للموصى له أن ينقضها بكل حال بخلاف الوارث وفي مجمع الفتاوى اذا لم يعلم القاضي الدين ينبغي له
أن يسألهم هل على الميت دين فان قالوا لا قسم بقولهم فان ظهر دين بعد القسمة فعليه أن يقضوه من مالهم
اتى (قوله ويستحق) بالبناء للجهول أى ويستحق الوارث الارث وبالبناء للمعلوم وخميره يرجع الى الوارث
المعلوم من الورثة (قوله بأحد ثلاثة) فيه أنه قد يجمع في الوارث جهتان من هذه الثلاثة كما اذا اشترى رجل بنت
عه وأعتقها وتزوجها ومات ولم يكن وارث الا ذلك الزوج فانه يرث النصف منها بالنكاح والنصف الآخر
بالتصيب واذا لم يكن رجلاً وارث النصف الآخر بالولاء (قوله فلا وارث بفاسد) هو الذي فقد شرطاً من
شروط الصحة كشم وذكور المؤلف في كتاب النكاح (قوله ولا باطل) كنكاح المتعة والمرفق وان جهات

كقوله صلى الله عليه وسلم أطعموا الجذات
السدى أو الاجماع كقول الجذات لاب وابن
الابن كالابن (ويستحق الارث) ولو لم يصف
به يفتى وقيل لا يورث وانما هو للقارى من
ولديه صريفة بأحد ثلاثة (برحم ونكاح)
صحيح فلا وارث بفاسد ولا باطل اجماعاً

المدة أو طالت في الأصح ذكره المؤلف هناك أيضا (قوله وولاه) أي بنوعيه وولاه العناقة وولاه المولاة أفاده المؤلف في شرح الملتقى (قوله والمستحقون للتركعة عشرة أصناف) جمعها الشيخ البنوفري رحمه الله تعالى في قوله فابدأ بذى الفروض ثم العصبه * يليه رتبة بعدهم في المرتبة ثم ذوى الارحام أيها الفقى * مولى المولاة يليهم فائتبا يليه من له أقرب بالنسب * موصى له بالكل قد حاز الادب وبعديت المال هو التمام * فاحفظ هديت أيها الامام

والعصبه في النظم يشعل العاصب الذي والعاصب السيى وهو المعتق ويعم عاصبه أيضا وجعلهم عشرة بعد عصبه العصبه السيى قسماء مستقلا وعدهم في روح الشروح تسعة بادخال عصبه العصبه في العصبه وجعل أربعة اتفاقيه وهي الثلاثة الاول وبيت المال والخمسه الباقية فيم اخلاف مالك والشافعى رضى الله تعالى عنهما وعن سائر أئمة المسلمين والحصر فيم الاستقرار (قوله فيبدأ بذوى الفروض) الفاء للتفسير وانما فسر الرابع من الحقوق الاربعه دون بواقها فانه لم يتعرض لأنواع الديون وأنواع الوصايا لانه المقصود من الموارث وما قبله فوطئته واعلم أن حق الورثه متعلق بماله التركه وأعيانها لكن الموصى له فلا يجوز لبعض الورثه أن يستأثر بيمين ويدفع قبة ما خص بغيره المستحقين الارضاهم وأما التكفين وقضاء الديون فانهم ما يتعلقان بماله التركه لأن ماله التركه واجبة الصرف اليهم ماله لا يجرى له ولا ورثه دفع المال واستخلاص أعيان التركه لانفسهم (قوله أي السهام المقدرة) أي المقطوعة الميمنة في كتاب الله تعالى وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام أو الاجماع كذا ذكره شمس الدين السرخسى والسهام المقدرة النصف والربع والثلث والثلثان والثلث والسادس (قوله ثلاثة من الرجال) هم الاب والجد والاخت لا أم انتهى حلي (قوله وسبعة من النساء) هي البنت وبنت الابن والاخت الشقيقة والاخت لاب والاخت لأم والام والجدلة انتهى حلي (قوله فيستوى فيه) أي في استحقاقه (قوله وجميعه للأزواج) أي المناسبة للجمع في ذوى الفروض هذا وقال ابن كمال أي بسبعة الجمع هنا وبسبعة الافراد أي في قسمها الذي هو العصبه السببية الا في تنبها على تنوع هذا القسم الى أنواع واشترط الحكم المذكور بينهما بخلاف التسم الاخر انتهى وفيه ان الثاني تحت المعتق وعصبته النسبية المذكور والنسبية مطلقا (قوله لانهم أقوى) لان نسبها القرابة الحقيقية بخلاف السببية فان نسبها القرابة الحكمية انتهى ابن كمال (قوله ثم بالمعتق) الاولى ثم مولى العناقة يشمل من يعتق عليه قريبه بالارث اذ حقه لا يوجد الاعتاق ولكن يوجد ولله العناقة فصدق عليه مولى العناقة دون المعتق ثم المعتق أعظم من المعروف والمقر له ويقدم المعروف على المقر له ويشرط في صحته أن لا يكون للمقر مولى عتاقه معروف وأن لا يكون ~~مكتوبا~~ كذا بشرعا ابن كمال واللام في المعتق للجنس فيعتق المعتق من معتقه مطلقا سواء أعتقه لوجه الله تعالى أو للشيطان أو على أنه سائبة أو بشرط أن لا يولاه عليه أو بطريق الكتابة انتهى روح النبروح (قوله ثم عصبته) هذا هو الرابع من المصارف أي يبدأ عند عدم عصبه الميت بعصبه مولى العناقة وهي ليست من جنس عصبه الميت دل على ذلك قولهم في كتاب النكاح مولى العناقة آخر العصبات انتهى ابن كمال قال في روح الشروح يلزم عليه أن لا يكون عصبه مولى العناقة عصبه من جهة النسب ولا من جهة السبب وأن يكون العصبه من جهة السبب مقصودا على مولى العناقة وأن تكون المصارف عشرة لا تسعة والكل باطل انتهى وقولهم في كتاب النكاح مولى العناقة آخر العصبات محمول على انه آخر في هذا الباب فقط لا في الميراث أيضا (قوله الذكور) أي المتعصبين بأنفسهم فلو مات العتيق وترك ابن سيده وبنته كان الارث لابن فقط أو ترك بنت سيده وأخته لاحق لهما في الميراث وانما يحتاج الى هذا القيد على تقدير أن يكون المراد من العصبه ههنا العصبه النسبية فقط وأما إذا أريد ما هو أعظم من النسبية والسببية فلا حاجة اليه انتهى بجم زاده فلو مات العتيق عن معتقه معتقه وان علت ولم يكن وارث مقدما عليها ورثته (قوله الاما أعتقن) أو أعتق من أعتقن الحديث (قوله ثم الرد) يعني عند عدم ما تقدم ذكره من العصبات يرث الباقي من أصحاب الفروض على ذوى الفروض النسبية احترازا عن ذوى الفروض السببية اذ لاحقهم من الرد لا لقطع قرابتهم بأخذهم نصيبهم والى هذا أشار ابن الاعراب في قوله فان كنت منك ولست منى * اذا ملأ من مالى المتيقن

(ولاه) والمستحقون للتركعة عشرة أصناف مرتبة كما أفاده بقوله (فيبدأ بذوى الفروض) أي السهام المقدرة وهم اثنا عشر عشرة من النسب ثلاثة من الرجال وسبعة من النساء واثنان من النسب وهما الزوجان (ثم بالعصبات) آل الجنس فيستوى فيه الواحد والجمع وجميعه للأزواج (النسبية) لانهم أقوى (ثم بالمعتق) ولو أتى وهو العصبه السببية (ثم عصبته الذكور) لانه ليس للنساء من الولاه الا ما أعتقن (ثم الرد) على ذوى الفروض النسبية

هذا عند عمرو على وعند عثمان يرد على الزوجين أيضا قال ابن القناري قيل والفتوى في زما تها هذا على هذا
 لقسام بيت المال وفي الذخيرة أن الفاضل من سهام الزوجين لا يوضع في بيت المال بل يدفع إليهما لانهما أقرب
 إلى الميت من جهة السبب من غيرهما وكذا الابن والابنة من الرضاع انتهى روح الشروح وفي حاشية المولى عجم
 زاده عن القنية بنات المعتق وذوو أرحامه يرتبون في زما تها إذا لم يكن للمعتق وارث من جهة النسب وكذا يرد
 على الزوج والزوجة في زما تها ونقل عن المرصدين الفتوى اليوم على هذا انتهى فقوله وذوو أرحامه الضمير
 إلى المعتق وقوله يرتبون في زما تها أي على ترتيب أرحامهم المعهود فانه لا دليل في كلامه على أن العالي منهم والسافل
 يشتركان في ارث العتيق وأنت ترى أنه نقل عن المرصدين الفتوى بالجزم لا بصيغة قبل على أن الزوجين يرد عليهما
 ثم قال عجم زاده عن الحاشية حكى عن بعض مشايخنا أنهم يقتنون في هذه المسئلة يدفع المال إليها أي إلى بنت
 المعتق لا بطريق الارث ولكن لانها أقرب إلى الميت من بيت المال كيف وأنه ليس في زما تها بيت المال وإنما كان
 في زمن الصحابة والتابعين ولو دفع ذلك إلى سلطان الوقت أو القاضي لا يصرفونه إلى مصارفه وذكر الامام
 عبد الواحد الشهيد في فرائضه ان الفاضل عن سهام الزوج والزوجة لا يوضع في بيت المال بل يدفع إليهما لانهما
 أقرب الناس إلى الميت من جهة السبب فكان الدفع إليهما أولى من غيرهما انتهى وقوله لا يوضع في بيت المال
 كقول الذخيرة السابق يدل على أن الدفع إليهما متعين لان الدافع مخير بين الدفع إليهما أو إلى بيت المال كما توهمه
 آخر العبارة بل ربما يكون المراد أنهم ما أولى من نحو الجيران لما جرى بينهما من الزوجية وفي روح الشروح عن
 القنية امرأة ماتت عن زوج فصرفت الزوج النصف الباقي إلى مسلم عالم محتاج يعذر عند الله تعالى (قوله
 بقدر حقوقهم) الأولى أن يقول كما قال ابن الكمال على نسب حقوقهم أي يعطى لصاحب النصف ثلث ما يقسم
 بالرد وأصحاب الربع رבעه قال وانما لم يقل على قدر حقوقهم لان المبادر منه المساواة بين المعطى أولا والمعطى
 ثانيا وليس كذلك فان ما يعطى ثانيا أقل مما يعطى أولا انتهى فإذا مات الميت من بنت وأُم كانت المسئلة
 من ستة ثلاثة وهي نصفها للبنت وللأم واحد وهو السدس فجعله السهام أربعة ونسبة الواحد إلى الأربعة
 ربيع ونسبة الثلاثة إليها ثلاثة أرباع فالسهمان الباقيان للأم ربيعها وهو نصف سهم والبنت ثلاثة أرباعها
 وهو سهم ونصف وترجع المسئلة الرتبة إلى أربعة قال ابن كمال وهذا مذهب علي وابن عباس رضي الله عنهما
 عنهم ما وبه أخذ أصحابنا ومذهب زيد بن ثابت أنه يجعل الفاضل لبيت المال ولا يرد على ذوي السهام وبه أخذ
 مالك والشافعي انتهى (قوله ثم ذوي الأرحام) يعني اذا عدم أصحاب الفروض النسبية والعصبات المذكورة
 يبدأ في التركة بذوي الأرحام وانما قيدنا أصحاب الفروض بالنسبية لانه اذا كان في المسئلة أحد الزوجين يعطى
 فرضه والباقي لذوي الأرحام لانهم ماليسا من أهل الردف كما ان المال عند عدمه يقسم بين ذوي الأرحام يقسم
 ما بقي من فرضه بينهم انتهى أكمل وقال ابن كمال هو قريب ليس بندي سهم ولا عصبة سواء كانت قرابته من جهة
 الأم أو من جهة الأب أو من جهتهما وفي اللغة هو قريب من جهة الأم انتهى (قوله ثم بعدهم مولى الموالاة) أي
 عند عدم هؤلاء المذكورين يبدأ بمولى الموالاة وهي في اللغة بمعنى المصادقة ضد المعاداة وفي الاصطلاح أن
 يقول شخص لا آخر أنت مولاي ترخي اذا مات وتعتقل عني اذا جئت وقال الآخر قلت فحينئذ صح عقد الولاء
 ويكون القاتل مولى له يرثه اذا مات ويعقل عنه اذا جنى عندنا خلافا للشافعي وإن شرط من الجانبين فعلى
 ما شرطوا وان قال أحدهما دون الآخر يرث الساكت من القاتل دون العكس ويكون مال الساكت لبيت المال
 ويصح الرجوع عنه قبل ما عقل لا بعده ويدخل في هذا العقد أولاده الصغار ومن يولده بعده ذلك فان كبره من
 الأولاد وأراد فسخ العقد لم يكن له ذلك واعلم أن هذا العقد شروطا أن يكون مجهول النسب بأن لا ينسب إلى
 غيره وأما نسبة غيره إليه فغير مانعة واذا كان أحدهما مجهول النسب والآخر معروف النسب يرث المعروف
 من المجهول من غير عكس انتهى روح الشروح قال ابن كمال وأما كونه مجهول النسب فليس بشرط انتهى
 وفي عجم زاده قبل كونه مجهول النسب ليس بشرط في عقد الموالاة لان عقد الموالاة من معروف النسب
 صحيح أيضا فهذا القيد انما هو ليكون الوارث في مجهول النسب أظهر فهو نظير قيد الاسلام في قولهم اذا أسلم
 الرجل على يد الرجل ووالاه فانه يعقله ويرث منه فانهم صرحوا بأن الاسلام على يده ليس بشرط بل هو واقع
 على سبيل العادة وقال صدر الشريعة شرطه أن يكون مجهول النسب قاتل انتهى وتبقى الموالاة على أحد

بقدر حقوقهم (ثم ذوي الأرحام ثم)
 (مولى الموالاة) كما ترى كتاب الولاء

القولين من معروف النسب بأن توت أقاربهم جميعا وهو عند الناس معلوم النسب وبعبارة ابن الكمال شرائطه
أن يكون - زاولا يكون من العرب ولا موال لهم وأن لا يكون له عند العقد وارث نسبي وأن لا يكون عقل عنه
يت المال أو مولى مولا آخر انتهى ملخصا وانما اشترط كونه غير عربي لأن العرب قبائل فيكون لهم الورثة
النسبية بخلاف الجعم فانهم ضيعوا أنسابهم لعدم تفاخرهم بالنسب ولذا لم تعتبر الكفاة بينهم في النسب فلا يصح
عقد بين عربيين ولا بين العربي والعجمي ولا بين المسلم والكافر ويصح بين الكافرين ويصح العقد في دار الحرب
اتهمى عن روح الشروح فالشروط خمسة كما يؤخذ من مجموع ما تقدم وانظر قوله بأن لا يكون له عند العقد
وارث نسبي مع قوله ويدخل في هذا العقد أولاده الصغار فانهم من الوارث النسبي إلا أن يحمل على غيرهم
(قوله وله الباقي بعد فرض أحد الزوجين) قال في شرح السيد أي عند عدم هؤلاء المذكورين يد أي جميع
الميراث بمولى المولاة إن لم يوجد أحد الزوجين وإن وجد يد أي أيضا لكن في الباقي من فرضه انتهى والقول
بارث مولى المولاة مروى عن عمر وعلي وابن مسعود وابن عباس وابن عمر رضي الله تعالى عنهم وبه أخذ
أبراهيم النخعي وعلماءنا والدليل عليه قوله تعالى والذين عاقدت أيمانكم فآتوهم نصيبهم يعني نصيبهم من الميراث
والمراد عقد المولاة ذكره أهل التفسير والامر للزوج ولو كان على سبيل البر والمعونة لا يكون واجبا وإضافة
النصيب إليهم تدل على الاختصاص وذلك يدل على الاستحقاق ولو كان بطريق البراقص فآتوهم نصيبا وبهذا
يُدفع ما قيل إن المراد به القسم لأنه حينئذ لا يرتبط به قوله فآتوهم نصيبهم بل المراد الصفة باليمين على مجرى
العادة بأن يأخذ كل واحد من المتعاقدين بين الآخر عند المعاقدة والاحاديث في ذلك كثيرة منها حديث تميم
الداري وهو أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إن الرجل لياثني ويسلم على يدي ويواليني فقال هو
أخوك ومولاك فانت أحق به بحياه وعيانه انتهى يريد بالحياه تحمل عقل الجنابة وبالهدايا الارث عنه وقامه
في الضوء والاكل (تنبيه) زاد ابن كمال نقلا عن المحيط عصبية مولى المولاة وبعبارة ثم عصبته أي عصبية مولى
المولاة على الترتيب المذكور في مولى العتاقة مقدمة على المقرلة بالنسب على الغير صرح بذلك في المحيط انتهى
وظاهر قوله على الترتيب في مولى العتاقة أن المراد بعصبته العصبية الممتدة صوبون بأنفسهم (قوله على غيره)
انتمالة على غيره تضمينا لمعنى الحمل فان كان للمقررة وارث معلوم غير الزوجين قريب أو بعيد فهو أولى بالميراث من
المقررة لأنه لما لم يثبت نسبه منه لا يزاحم الوارث المعروف ولا مزاحمة إذا كان الوارث أحد الزوجين وإن لم يكن له
وارث مزاحم استحق المقررة ميراثه لأن للمقررة ولاية التصرف في مال نفسه عند عدم الوارث ألا ترى أن له أن
يوصي بجميع ماله فيستحق المقررة جميع المال وإن لم يثبت نسبه منه لما فيه من حمل النسب على الغير انتهى
ابن كمال وانما قيد بقوله على غيره لأنه لو كان فيه تحميل نسبه عليه واشتمل على شرائط العصة أو جب ثبوت
نسبه منه واندرأجه فيما رز ذكره من الورثة النسبية كان يقرره بأنه أنه انتهى قال الأكل وجله ما يجوز أن يقرره
الرجل أربعة الأب والولد والزوجة والمولى والأول بشرطه ثلاثة شروط تصديق الأب وكون المقر من يولد
مثله لأنه إذا لم يكن كذلك فهو كذب في إقراره وعدم كونه معروف النسب من غيره لأنه إن لم يكن
كذلك فهو كذب شرعا لثبوت حق الأول وعلى هذا لا يجوز إقرار المرأة بزوج ولها زوج معروف لأن المقر به
حق الغير ولأنها مكذبة في هذا الإقرار شرعا بخلاف الرجل يقر بامرأته وله امرأته معروفة لأنه غير مكذب
في هذا الإقرار شرعا وبشرط في صحة إقراره بالولد ثلاثة أشياء تصديق الولد إذا كان الولد صغيرا في يده أو كان
عالم كاله فلا يحتاج إلى تصديق وكون المقر من يولد مثله لأنه عدم كونه معروف النسب من غيره وفي روح
الشروح إذا أقرب بالزوجة فشرطه أن لا يكون لها زوج معروف وإن لا تكون هي معتدة الغير وإن لا يكون تحتها
ذات رحم محرم منها ولا أربع سواها انتهى وبشرط في صحة إقراره بالمولى عدم مولى عتاقة معروف لأنه إذا كان
له مولى عتاقة معروف فهو مكذب في هذا الإقرار شرعا لثبوت حق الأول وإقرار المرأة يجوز بثلاثة الأب
والزوج والمولى وبشرط لصحة إقرارها بهذه الأشياء ما يشترط في حق الرجل وإذا اقترت المرأة بالولد من زوجها
القائم لا يقبل على زوجها عند الإمام وأكثر الفقهاء إلا أن يصدقها الزوج أو شهدت القابلة فحينئذ يقبل عليه
إجماعا ذكره في الروح وانما لا يجوز إقرارها بالولد لأن سبب ثبوت النسب منها الولادة وانما هما معاين وتشاهد
ولا ينتقل عن القابلة فقد أخبرت المرأة بغير ولد في خبرها علامة فلا تصدق بدون تلك العلامة قاله في الضوء

وله الباقي بعد فرض أحد الزوجين ذكره
السيد (ثم المقرلة بنسب) على غيره

وقال فيه وأما الاقرار بسوى ذلك من القربات فلا يجوز من واحد منهما لأن اقرار المرأة على نفسه جهة وعلى غيره ليس بحجة فالرجل في الاقرار بالاب يلزم نفسه الاتساب اليه لانه يجب على الولد أن يتنسب الى أبيه شرعا وفي الاقرار بالولد يحمل نسب الولد على نفسه فيكون مقرا على نفسه وفي الاقرار بالمرأة بقترانها على نفسه بمقتضى النكاح وفي الاقرار بالمولى يقتر على نفسه بوجوب الاتساب اليه لانه يجب على المعتق الاتساب الى مواليه شرعا الحديث من اتسب الى غير أبيه أو انتهى الى غير مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله تعالى منه صرفا ولا عدلا والمرأة في الاقرار بالاب والزوج والمولى انما يقتر على نفسها أيضا والافوة لا تقع صحة اقرارها على نفسها ولا فرق في الاقرار بينهما بين كونه في العدة أو المرض (قوله لم يثبت) قال ابن كمال اعلم أن الاقرار بالنسب المتضمن تحمل النسب على الغير على فحورين أحدهما ما يكون بحيث يثبت به النسب من ذلك الغير كاقرار زيد بأن بكر ابنه فانه يتضمن حمل نسب بكره على أب زيد ويثبت ذلك النسب في ضمن ثبوت نسبه من زيد والاخر ما يكون بحيث لا يثبت به النسب من ذلك الغير كاقرار زيد بأن بكر أخوه فانه يتضمن حمل نسب بكره على أبيه ولا يثبت ذلك النسب انتهى فقوله لم يثبت أى لم يثبت باقراره نسبه من ذلك الغير للاحتراز عن النحو الاول انتهى وكلامهم في النحو الاول يفيد أنه من تحميل النسب على نفسه ولولزم منه تحميله على غيره وليس من باب تحميل النسب على الغير أى قد ادان لزمنه واعتبر في الاقرار بالنسب على الغير في حق الارث قيود الاول أن يكون الاقرار بنفسه من المقر متضمنا لاقراره بنفسه على غيره كغير الاشياء الاربعة السابقة فلما أقر بما فيه تحميل نسب عليه كالاربعة السابقة كان حكمه حكم الورثة النسبية الثاني أن يكون ذلك الاقرار بحيث لا يثبت نسبه من ذلك الغير كما اذا لم يصدق المقر عليه أما اذا صدقه أبوه مثلاً في ذلك النسب ثبت باقراره على هذا الوجه نسبه من أبيه أيضا وكان المجهول أخا له مقتر وسبق أن الثبوت انما هو تصديق المقر عليه حيث ادان اقراره حتى لا يعتبر رجوع المقر ولا عدمه الثالث أن يموت المقر على اقراره اما اذا رجع المقر من ذلك الاقرار لا يعتد به قطعا فلا يثبت به ارث أصلا وانما ورث المقر له من المقر لأن المقر أقتر بشيئين بالنسب والمال والاقرار بالنسب بالمال لانه بعده فانه يحمل نسبه على غيره والاقرار على الغير باطل لانه دعوى والاقرار بالمال على حسب ما أقر به المقر صحيح لانه لا يعدو اذ لم يكن له وارث معروف انتهى (قوله بأن صدقه المقر عليه) بل أن قال الاب نعم هو ابني وهو أحوك وكذا اذا صدقه الورثة وهم من أهل الاقرار انتهى من روح الشروح والمراد ورثة المقر بأن قال أولاد المقر هو عنا (قوله أو أقر بمثل اقراره) بأن قال من غير علم باقرار المقر هو ابني فانه اذا صادف اقرار المقر كان تصديقا والظاهر أنه اذا حمل نسبه على نفسه ورث منه قصدا ومن غيره لزوما وان لم يقتر ذلك الغير (قوله أو شهد رجل آخر) أى مع المقر (قوله ثبت نسبه حقيقة) الاولى حذفه والاقتصار على قوله زاحم الورثة (قوله وان رجع المقر) فالرجوع معتبر في منع الارث الا اذا وجدت هذه الاشياء قبل الرجوع وكلامهم زاده يفيد انه أحد قولين فانه قال قبل عدم الرجوع انما يثبت شرط اذا لم يصدق المقر عليه أو لم يقتر بمثل اقراره واما اذا صدقه أو أقر بمثل اقراره فلا ينفعه الرجوع لثبوت النسب انتهى (قوله وكذا الوصقة المقر له) أى فانه يثبت النسب ويراحم الورثة ولا يعتبر رجوع المقر وتيسر في هذا المصنف في شرحه وعزاه الى بعض شراح السراجية ولا وجه له لانه تصديق المقر له لا يثبت النسب من المقر عليه وآخر عبارة المصنف صريحة في أن التصديق انما هو من المقر عليه لا من المقر له واغفله فلا يقع المقر رجوعه عن اقراره لأن نسب المقر له قد ثبت من المقر عليه ومن ضرورة ثبوت نسبه ارثه من المقر وبصيرارثه من المقر تصديق المقر عليه أو باقراره لا باقرار المقر فيكون اقرار المقر وعدم اقراره بمنزلة فلا ينفعه رجوعه انتهى (قوله سيما) حذف لاوسى بمعنى مثل اسم لا والخبر محذوف أى لا مثل التام الموجود في روح الشروح موجود في غيره من الشروح (قوله وقد خلصته) أى روح الشروح كالمخلص الكل ضو السراج (قوله فيما علقته) أى علقته عليها أى على السراجية شبه ما ألفه عليها من مختصر روح الشروح بشي معلق ككتاب على شئ لحفظه وصونه والجامع النفاسة والعزة في كل وصريح بالمشبه به والضمير في علقها العائد على السراجية قرينة الاستعارة أو شبه هيئة مؤلفه الكائن على السراجية هيئة شئ معلق على شئ والجامع ما تقدم وتكون الاستعارة تمثيلية (قوله ثم يرددهم) أى ثم يرددهم من تقدم من المراتب يصرف المال الى الموصى له بما زاد على الثالث لأن الموصى قد صرف ماله الى شخص من غير اضرار شخص معين فيجوز بخلاف

(لم يثبت) فلو ثبت بان صدقه المقر عليه أو أقر بمثل اقراره أو شهد رجل آخر ثبت نسبه حقيقة وزاحم الورثة وان رجع المقر وكذا الوصقة المقر له قبل رجوعه وعلمه في شروح السراجية سيجار روح الشروح وقد خلصته فيما علقته عليها (ثم) يرددهم (الموصى له بما زاد على الثالث)

ما إذا كان له وارث معلوم لأنه اضرباره وقال السيد في شرحه لأن منعه أي الموصي له بما زاد على الثلث كان
 لأجل الورثة فإذا لم يوجد أحد منهم فله عندنا ما عين له كلاته وقال ابن الكمال إن الموصي له بما زاد على
 الثلث حقه أن يذكر فيما تقدم أي عند ذكر الوصية في الحق الثابت إذا انتظام له مع ما تقدم في طريقة التراخي
 المستفاد من ثم انتهى وذلك لأنه إذا وجد الوارث وأجاز الزائد على الثلث فله عدم المانع فلا يشترط في أخذه
 الزائد عدم الوارث (قوله ولو بالكل) وصل بقوله بما زاد على الثلث (قوله لأنه نوع قرابة) لو قال لأن فيه نوع قرابة
 لكان أولى والمراد بالنوع الاحتمال يعني أن حال المقر له أقوى لاحتمال الصدق في إقرار المقر قبل الظاهر ذلك حيث
 أصر على ذلك إلى الموت والوارث مقدم على الموصي له بما زاد على الثلث فأفاده الأكل (قوله ثم يوضع في بيت
 المال) على أنه مال ضائع لعدم المستحق (قوله لا أرنا) لأنه يعطى من ذلك المال من ولد بعد موت صاحبه
 ويعطى منه لولد المسلمين مع وجود آبائهم ولا ينتقل نصيب من كان موجودا عند موت من يوضع ماله في بيت
 المال ثم مات إلى ورثته ولو كان الوضع فيه بطريق الإرث لما كان الأمر كذلك ولا يعطى كونه بغير طريق الإرث
 بأنه يسوي فيه بين الذكور والإناث في العطية من ذلك المال ولا تسوية بينهما في الموارث ولا يعطى أيضا بوضع مال
 الذي فيه إذا مات ولا وارث له وأنه لا ميراث للمسلم من الكافر لأن التعليل الأول يستقص بأولاد الأم فإنه يسوي
 بينهما فيه والتعليل الثاني لا يتم إلا إذا كانت الأموال الموضوعة فيه كلها توضع من جهة واحدة وقد لا يسلم ذلك
 لا يمكن أن يوضع مال المسلم فيه بجهة الإرث ووضع مال الذي فيه لكونه مالا ضائعا لا اختصاص لاحد به (قوله
 بل فينا للمسلمين) أي بل يوضع فيما به من المسلمين قال في روح الشروح عن المؤوية قال على رضي الله تعالى
 عنه من دخل الإسلام طائعا وقرأ القرآن ظاهرا فله في بيت المال كل سنة مائة درهم وفي رواية ما تبادى ناراً
 لم يأخذها في الدنيا أخذها في الآخرة وفي شرح مختصر الطحاوي مصارف بيت المال معاملة المريض وكفان
 الموتى ونفقة المقيط ومن هو عاجز عن الكسب وأما مصارف ما أخرجه الأرض وجزته الرأس وما أخذها العاشر
 من ثمار أهل الذمة والمستأمن وأما المصالح المسلمين من سدة الثغور وعمارة الرباطات والبلد ورواها رزاق العلماء النافعين
 والتضام العادلين والمقاتلة والمهتسين والواجب على الأمراء أن يجعلوا الكل نوع من الأموال المذكورة يتنا
 على حصة فيصرفوا كلامها في مصارفه ولو أخذوا منها لأنفسهم زائد عما يجب فكيفهم أو خلطوا المصارف
 ولم يراعوها يكون ظلماً انتهى (قوله وموانعه الخ) لما كانت المصارف المذكورة ملقاة إلى أسباب الإرث ذكر
 المانع بعد هذا انتهى أكمل فإن السبب في الأول كونه صاحب فرض وفي الثاني التعصيب وفي الثالث قوة القرابة
 وفي الرابع القرابة التي لم تكن لصاحب فرض ولا عصبية وفي الخامس عقد الموالاة وفي السادس الإقرار بالنسب
 واحتمال ثبوته في الواقع وفي السابع الوصية وفي الثامن هو كون المال ضائعا ودخل في التعصيب العام
 الذي وهو المتم له مصارف قال فيهم زاده ولما لم يكن وجود السبب للشيء كافيا في تحققه بل لا بد معه من ارتفاع
 الموانع شرع بعد الفراغ من ذكر الأسباب في بيان الموانع ما لا بد من مقتضى ما يوجب السبب ويقتضيه
 وهو هنا قسمان لأنه إما عام في الشخص أو في غيره والممنوع للمعنى الأول يسمى محروما وذلك المنع حرمانا
 والممنوع للمعنى الثاني محجوبا وذلك المعنى هيبا والمراد هنا هو المعنى الأول وأما المعنى الثاني فسيأتي في الجب
 إن شاء الله تعالى انتهى والضمير في موانعه يرجع إلى الإرث وهو عبارة عن خلافة ذي نسب الميت الحقيقي
 أو الحكيم أو نكاحه أو ولادته حقيقة أو حكمية ماله أو حق له قابل لها بعد موته وقبل في آخر عمره والخلافة هي
 جعل الباقي كآثار الماضي وقوله في التعريف أو الحكيم ليدخل المفقود بعده ضمن المدة والمراد باللاحق بدار
 الحرب وقوله أو نكاحه معارف على النسب وإنما أطلق الولاية ليدخل مولى الموالاة وإنما قال أو حكيم ليدخل
 ما إذا ثبت النسب والنكاح والولاء بالإقرار فأفاده الأكل قال ابن الكمال والمانع من الإرث على نحو ما منع
 عن الموروثة وهو النبوة فإن الأنبياء عليهم السلام لا يورثون قال عليه السلام فمن معاشر الأنبياء لا يورث
 ومانع عن الوارثية وهو المراد هنا انتهى وفي الدر المنثور عن الأسباب أن النبي لا يرث ولا يورث انتهى (قوله
 على ما هنا أربعة) قال ابن كمال من زعم أنها أربعة لم يعيب على ما سبقت عليه انتهى وعداها خمسة بزيادة
 الأولاد وقال عند ذكره هذا من جملة الموانع وقد فصل عنه من قال أنها أربعة دل على ذلك دلالة قاطعة أن
 المرتبة لا يرث أحد أوليس ذلك لاختلاف المتن لما عرفت أنه لا مله ولا يمكن أن يقال أنه ليس لوجود مانع

ولو بالكل وإنما تقدم عليه المقر له لأنه نوع
 قرابة بخلاف الموصي له (ثم يوضع في بيت
 المال) لا أرنا بل فينا للمسلمين (وموانعه)
 على ما هنا أربعة

بل لعدم شرط حيث كان المرتد في حكم الميت حين ارتداده برشد له اني هذا قول الامام يارث المسلم منه
مستندا الى حال اسلامه وشرط الارث حياة الوارث عند موث المورث لانه لا ينشئ في المرتدة فانها لا تقتل
وان اصررت على الارتداد فلا تنكح في حكم الميت ومع ذلك لا ترث فيثبت أن ذلك ليس لعدم شرط الارث
بل لوجود المانع عنه وهو الارتداد ليس الاتهام وقد زاد بعض اللعان واستبهاهم تاريخ الموق كافي الفرق
والهدى والخرق وكذا جهالة الوارث كما اذا وضع رجل ولده في باب المسجد ثم رجع ليرفعه فاذا فيه ولدان
ولم يعرف ولده من غيره ومات قبل الظهور ولا يرث واحد منهما وماله ليت المال ان لم يكن له وارث معلوم
ولا يرث كل واحد منهما من صاحبه ايضا وماله ماليت المال ويكون نفقته مأمنة لان القم بالقرم كذا
في روضة العلماء شرح الفرائض المنظومة وكذا اذا ارضعت امرأة صبيين أحدهما مسلما والاخر كافرا فاشتبه
عليهما حالهما ولم تعرف الكافر من المسلم فهم مسلمان ولا يرثان من أبيهما ولا كل واحد منهما من صاحبه
لان الكفر والاسلام اذا اجتمعا يصح كون الاسلام ولكن لا وراثته للجهالة في المشكلات وأجنب بأن ذلك
من قبيل اتقاء الشرط لا من قبيل وجود المانع ولو زنى رجل بامرأة فولدت منه لا يرث الزاني من ذلك
الولد ولا الولد منه وأما الام فانها ترث من ذلك الولد وكذا الولد يرث من الام النسب يصير الى الام للضرورة
في نحو ولد الزنا وولد الملاعة حتى اذا اكذب الملاعن نفسه صار الولد مندوبا اليه أيضا لا ارتفاع الضرورة
وفي المحيط زنى رجل بامرأة فخلت منه فلما استبان حملها تزوجها الزاني فولدت بعد النكاح ستة أشهر فصاعدا
ثبت النسب منه ويرث لانها جاءت به في مدة حمل تام عقيب نكاح صحيح وان ولدت لا قبل من ستة أشهر لا يثبت
النسب منه ولو طلق امرأته ثلاثا ثم تزوجها قبل التحليل فجاءت منه بولد ولم يعلم بافساد النكاح يثبت النسب
فان كانا يعلمانه يثبت أيضا عند أبي حنيفة رحمه الله كذا في روح الشروح ووجه الضبط في الاربعة أن يقال
للمانع اتماما أن يقبل الزوال أو الاثبات هو القتل والاقول اتماما أن لا يكون زواجه محكما من قبل الموصوف به أولا
الاول الرق والثاني اتماما أن لا يحتاج في ازالته الى حركة وانتقال أو يحتاج الاقل اختلاف الدين والثاني
اختلاف الدارين أفاده مجم زاده وفي الاكمل كلام غير هذا فراجعه ان شئت (قوله الرق) هو في اللغة الضعف
يقال ثوب رقيق أي ضعيف وفي الترمذية عبارة عن مجز حكيم شرع في الاصل جزاء والعجز خلاف القدر وهو
قد يكون حسيا وقد يكون شريفا فقيده بالحكمي احتراز عن الحسي فان الرقيق ربما يكون أقدر وأقوى
من الحر حسا لكنه عاجز حكما عما يقدر عليه الحر من الشهادة والولاية والمالك وهو حكم شرع في الاستدانة جزاء
فان الكفار لما استنكفوا عن عبادة ربهم وصيروا أنفسهم ملهنة بالعبادات في عدم اتقاعهم بالعقول والسمع
والبصر بالتدبر في آيات الله واستماع زواجره وابصار آياته الدالة على الوحدة اية جازاهم الله تعالى بالرق
في الدنيا وجعلهم عبيد عبيده وألحقهم بالبهائم في الاستدال والفلك ثم صار في البقا من الامور الحكيمة
وهو ينافي ما لكبة المال لتكونه ملوكا من حيث انه مال والمالكية تنبئ عن القدرة والملوكية عن ضدها
فلا يمكن اجتماعهما في شخص انتهى اكمل الدين (قوله ولوناقصا ككتاب) تبع فيه المصنف التابع للسير
وقال ابن كمال ان الرق فيه كامل وانما نقصان في ملكه وكذا ذكره الحلبي وهو على عكس المدبر وأم الولد فان الرق
فيه ناقص والمالك كامل ولذلك تنأذى الكفاة بالمكاتب دون المدبر وأم الولد والمولى بطلان اكسابهما
بمخلاف المكاتب فلوقال المؤلف بدل قوله ككتاب كذا بروا أم ولد لوافق الحرز (قوله وكذا بعض عند أبي حنيفة
ومالك) أي هو بمنزلة المملوك ما يقي عليه درهم في فكال رقبته وقالاهو حر فبرث ويجب هذا الخلاف مبني
على أن الاعتاق يجزأ عنده ولا يجزأ عندهما أي يجزأ المحل باعتباره أولا فعندهما الاعتاق اثبات العتق الذي
هو قوة حكمية جالبة للولايات يظهر أثرها في المحل كصالحية للقضاء والشهادات والقوة لا تثبت في المحل الا
بزوال ضدها عنه وهو الضعف الحكمي الذي هو الرق وهما لا يجزآن بالاتفاق فكذا الاعتاق والالزم تخلف
المملوك عن العلة وما لا يجزأ اذا اضيف الى المحل يثبت كله سواء اضيف الى البعض أو الى الكل كالطلاق والعفو
عن القصاص وعنده الاعتاق اثبات العتق بازالة الملك أو هو ازالة الملك والمالك يجزأ كذا ازالته الذي هو
الاعتاق وتمام بيانه في حاشية مجم زاده (قوله وقال أحمد الخ) هو قول علي رضي الله تعالى عنه كما نقله مجم زاده
عن شرح الفرائض العثمانية (قوله يورث فيها الرقيق) بطريق الاستناد الى قول الاصابة (قوله مستأمن) بكسر

(الرق) ولوناقصا ككتاب وكذا بعض عند
أبي حنيفة ومالك رحمه الله وقالاهو حر
فسيرث ويجب وقال الشافعي لا يرث بل
يورث وقال أحمد يرث ويورث ويجب بقدر
ما فيه من الحرية قلت وقد ذكر الشافعية
مثله يورث فيها الرقيق مع رق كله صورتهما
مستأمن جنى عليه فلهنق بدار الحرب

الميم (قوله بسراية تلك الجنابة) أي التي أصابته قبل الرق (قوله فديته لورثته) الذين في دار الحرب تطرا
 الى وقت الاصابة فانهم يومات بها قبل الاسترقاق كان ارثه لهم فكذا بعده لان عقاد السبب قبله (قوله ولم أره
 لا تخشاً فيحتر) هم قد اعتبروا وقت الاصابة في مسائل فيمكن أن يكون هذا منها ويمكن أن يقال ان موته صدر
 وهو في ملك السيد فالديته (قوله والقتل) هو فعل يحل الحى فيؤثر في انزهاق الروح بمجرد العادة ابن كمال وانما
 قدم الرق على القتل لانه شرعى بخلافه وقدم بعضهم القتل وكأنه نظر الى أنه مانع غير قابل للزوال فيكون عريضا
 فيه بذلك الاعتبار بخلاف الرق فانه يمكن بزواله ولينتابع المانع القابل للزوال انتهى بحم زاده (قوله الموجب
 للقود) هو القتل العمد ليس الا واقود واجب فيه عينا وليس للولى أخذ الدية الا برضا القاتل هذا قولنا وهو
 أحد قولى الشافعى وفي قوله الاخبار الواجب اما الدية أو القصاص لا القصاص بعينه والقتل العمد أن يعتمد
 ضربه بسلاح أو ما يجري مجراه في تفريق الاعضاء كالحديد من الخشب أو الحجر وكذا الحراق بالنار من قبيل
 القتل عمد وانما كان القتل العمد هو القتل المذكور لان العمد هو القصد وهو أمر خفى لا يوقف عليه الا بدليله
 وهو استعمال الآلة القاتلة بحيث استعمل الآلة القاتلة كان متعمدا وحيث لم يستعملها لا يكون متعمدا
 وهذا عند الامام الاضطرار فاذا قتله بغير ذلك يكون شبه عمدا وان كان مما يقتل غالبا وعند أبي يوسف ومحمد اذا عمد
 ضربه بما يقتل غالبا وان لم يكن محمدا كحجر عظيم أو خشب عظيم فهو أيضا عمد وشبه العمد عندهما أن يعتمد
 ضربه بما لا يقتل غالبا والحاصل أن القتل ان كان بسلاح أو ما يقوم مقامه فهو عمد اتفاقا وان كان بما لا يقتل
 غالبا فهو شبه عمد عندهم جميعا وان كان بما يقتل غالبا وليس بمحتمل فهو شبه عمد عندهم أيضا والاصح قول
 الامام (قوله أو الكفارة) أي أو الموجب للكفارة وهو ثلاثة أقسام شبه عمد وخطأ وما جرى مجراه فالأول كما
 اذا أكره على صعد شجرة فزلق ومات أو عمد قتله بما لا يقتل غالبا كالسوط فمات ومنه موت المرأة بوطء زوجها
 وموجبه الدية على العاقلة والاثم والكفارة ولا قود فيه والثاني كأن رمى صيدا فأصاب انسانا أو رمى شهابا بظلمة
 صيدا فاذا هو آدمي ومات والثالث كأن نام فانقلب على شخص فقتله أو وطئته دابته وهو راكبا أو سقط من
 سطح عليه أو سقط عليه حجر من يده فمات وموجب هذين القسمين الكفارة والدية على العاقلة ولا اثم فيهما أي اثم
 القتل ما اثم عدم التحرز فهو ثابت فيحرم القاتل من الميراث في هذه الاقسام والقسم الذي قبلها ان كان
 المقتول مودعا وعن الوصية ان كان أجنبيا انتهى من روح الشروح بنصرف ولو قال الشارح والقتل الذي
 يتعلق به حكم القود أو الكفارة لكان أولى لان من القتل ما لا يتعلق به وجوب القود ولا وجوب الكفارة بل
 يتعلق بهانديهم ويحرم فيه من الميراث كن ضرب بطن حامل فالتقت جنينا ميتا يحرم من ميراثه ان كان من ورثته
 فانه انما يتعلق به حكم الكفارة استحبابا ذكره ابن كمال عن الهداية (قوله وان سقطا بجرمة الابوة) قال السيد
 في شرحه فان قلت أليس اذا قتل الاب ابنه عمد لم يثبت به قصاص ولا كفارة مع أنه يحرم اتفاقا قلت هو موجب
 للقصاص في أصله الا أنه سقط بقوله عليه الصلاة والسلام لا يقتل والد بولده ولا سيد بعبدته انتهى وهذا وجبت
 الدية في ماله لا على العاقلة والمعنى فيه أنه سبب لحياته فلا يجوز أن يكون سببا لاقتلته ويتعدى الحكم من الوالد
 الى الجدة مطلقا والى الام والجدات كذلك فانهم أيضا سبب لحياته (قوله لا يرث القاتل مطلقا) هذا الاطلاق
 في مقابلة قوله الموجب للقود أو الكفارة ويفهم مقابله أيضا من ذكره شروح السراجية فقال في روح الشروح
 واعلم أنه اذا قتل مورثه قصاصا أو حدا أو دفعا عن نفسه أو كان مكرها على قتله فلا يحرم من الميراث أصلا لانه
 لا يوجب قصاصا ولا كفارة ومع ذلك هو قتل بحق وكذا اذا كان القاتل صبيا أو مجنونا لانه لا يوجبهما وكذا اذا
 قتل العادل مورثه الباغى لعدم وجوبهما وأما قتل الباغى مورثه العادل وقال قتله وأنا على حق والآل
 أنا على ذلك أيضا يرثه عنده حاله لا يوجبهما وعند أبي يوسف لا يرثه انتهى والشافعى رضى الله تعالى عنه
 يحرم القاتل في هذه المورجها والمعنى في ذلك أن الحرمان شرع عقوبة على القتل المحظور قال عليه الصلاة
 والسلام لا يرث القاتل من المقتول بعد صاحب البقرة وهو الذي قتله ابن عمه في زمن موسى عليه السلام لانه
 لما جنى جنابة تهنئت تهمة القصد الى استتجالة الميراث منع عن مقتوده بالحرمان عقوبة له على القتل المحظور
 وزجر له عما قصده على ما قبل الحرمان محروم (قوله ولومات القاتل قبل المقتول ورثته المقتول) بأن جرحه
 جرحا صار به صاحب فراش ومات به لكان قبل أن يموت الجرح مات الجرح فبئرته الجرح روح اذا لم مانع

فاسترق ومات رقيةا بسراية تلك الجنابة
 فديته لورثته ولم أره لا تخشاً فيحتر (والقتل)
 الموجب للقود أو الكفارة وان سقطا بجرمة
 الابوة على مائز وعند الشافعى لا يرث
 القاتل مطلقا ولومات القاتل قبل المقتول
 ورثته المقتول اجابا

من جهته أما الوقت له حقيقة بحيث أنه قد مضى له وصار يحرك المذبح ثم مات القاتل قبل خروج روحه
فانه لا يرث المقتول لعدم الحياة المستقرة (تمة) أخرج بالقتل الذي به تعاق حكم القصاص أو الكفارة القتل
بالسبب فان القتل قسمان قتل بالباشرة وهو الذي اتصل فيه فعل القاتل بالمقتول كالاقسام الاربعة المذكورة
وقتل بالسبب وهو الذي اتصل أثر فعله به لانفس فعله كما اذا حفر بئرا أو وضع حجرا في غير ملكه فوقع مورثه فيها
أو عزبه فأت وكذا اذا أصب ما في الطريق أو بال أو قوضا أو وقف دابة فبالت أو راثت فوقع مورثه فيها فأت
وكذا اذا أخرج ظله من حائطه أو سابطا أو كتبنا فوقع على مورثه فأت ومن هذا القبيل اذا ناوله مما قسره به
من غير أن يجره أو حبسه فأت جوعا أو عطشا فان فيه الدية على العاقلة صيانة لدم الميت عن الهدر
ولا قصاص فيه ولا كفارة فلا يتعاق به حرمان الارث (قوله اسلاما وكفرا) أي من جهة الاسلام والكفر
أما اختلاف ما من جهة اليهودية والنصرانية مثلا فلا يكون مانعا وهذا التقييد لا بد منه فان العبارة المطلقة
موهمة أما عدم توريث الكافر من المسلم فلا إجماع وذكر في سنده قوله تعالى وإن يجعل الله للكافرين على
المؤمنين سبيلا ووجهه أن الله تعالى تقي أن يكون للكافرين على المؤمنين سبيل وفي التوريت سبيل فيكون
منفيا وأما عدم توريث المسلم من الكافر فعلى قول علي وزيد بن ثابت وعامة الصحابة رضي الله تعالى عنهم
لا يرث وبه أخذ علماءنا والشافعي وعلى قول معاذ بن جبل ومعاوية بن أبي سفيان واحد قول أبي بن كعب
رضي الله تعالى عنهم يرث وهو القياس وبه أخذ مسروق والحسن وجماعة واستدلوا على ذلك بقوله صلى الله
عليه وسلم الاسلام يعلم ولا يعلم ومن العلم أن يرث المسلم من الكافر ولا يرث الكافر من المسلم وقوله
صلى الله عليه وسلم الاسلام يزيد ولا ينقص أي يزيد في حقوق من أسلم ولا ينقص شيئا من حقه وقد كان مستحقا
من قريته الكافر قبل أن يسلم فلما صار بعد اسلامه محروما عن ذلك لنقص الاسلام من حقه ووجه الاستحسان
قوله صلى الله عليه وسلم لا يورث أهل ملتين شيئا لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم وذلك لأن أبي صلى الله
عليه وسلم بين امتناع الميراث من الجانبين وتوريث المسلم من الكافر باطل له وما روى أن أبا طالب مات وترك
أربعة أبناء عليا وجعفر امسليين وعقيلًا وطالبًا كافرين فوريث النبي صلى الله عليه وسلم عقيلًا وطالبًا ولم يورث
عليًا ولا جعفرًا وقال لا يرث المسلم من الكافر وهو نص لا يحتمل التأويل بخلاف قوله عليه الصلاة والسلام
الاسلام يعلم والحديث فانه يحتمل العلوق بنفس الاسلام أي اذا كان الاسلام بحيث يثبت من وجه ولا يثبت
من وجه آخر فانه يحكم بنبوته حتى يعلم ولا يعلم كما اذا ولد ولد بين مسلم وكافر فان اعتبار جانب المسلم يوجب
اسلام الولد واعتبار جانب الكافر يوجب كفره فيعتبر جانب الاسلام ويحكم باسلام الولد اعلاء للاسلام
ويجوز أن يكون المراد من حيث الحجة أو من حيث الفخر والغلبة فيكون معناه النصرة في العاقبة للمؤمنين
وأما الحديث الثاني فنقول بوجوبه وهو أن الاسلام لا ينقص فان النقصان مضاف الى كفر الكافر فان الكافر
لا يصلح أن يكون المسلم خلفا عنه في ماله فلا يكون النقصان مضافا الى الاسلام انتهى أكمل الدين (قوله)
وأما المرتد فيورث عندنا أي ما اكتسبه في زمان اسلامه لان ارث المسلم منه يستند الى حاله الاسلام لانه
بالردة يغير حاله لانه فأت المطلوب من الحياة وهو الايمان ومن فأت منه المطلوب يكون كالمعدوم يدل على
ذلك قوله تعالى أو من كان ميتا فأحييناه أي من كان كافرا فهديناه لئلا يكون لما كان هذا المطلوب من جوامع المرتد
بسبب الاعتبار والتذكير والجبر على الاسلام لم يظهر حكم الموت حتى ينقطع الرجاء بالقتل أو الموت أو القضاء
بالعاق فان انقطع الرجاء يتحقق أحد المذكورات فيجعل ميتا من وقت الارتداد فيرثه المسلمون وكسب رذته
في المسلمين وقالوا ان كسبه معارث لوارث المسلم لان بعض أحكام الاسلام قائم في حق المرتد حتى لا يتلك
ماله ولا تسترق نفسه مادام في دار الاسلام ولا يوظف عليه الجزية ولا يجوز تصرف ماله في الخمر والخنزير بخلاف
أن يبقى على حكم الاسلام في حق الارث وهذا في حق المرتد المذكور أما المرتد الذي فأت فقالوا جميعا كسباها
ارث لوارثها المسلم لان املا كما باقية مستقرة غير موقوفة لان الميت بجزية فانتقلت الى ورثتها والكفار
يتوارثون فيما بينهم وان اختلفت فملهم لان الكفر كله له واحدة لان الله تعالى جعل الدين دينين الحق
والباطل فقال لكم دينكم ولي دين وجعل الناس فريقين فريق في الجنة وفريق في السعير وهم الكفار
بأجمعهم ولا ينكر أنهم في ما بينهم أهل ملل فيما يعتقدون وان كان عند مقابلة ملتهم بالمسلمين هم أهل مله واحدة

(واختلاف المذاهب) اسلاما وكفرا وقال
أحمدان اسلام الكافر قبل قسمة التركة ورث
وأما المرتد فيورث عندنا

(قوله خلافاً للشافعي) فقال ان كسبه يوضعان في بيت المال (قوله ووقفنا ميراث الجمل) الى تبين ذكوره
وانوثته بالوضع (قوله ثم ولدت) أي فمتبعها ولدها في الاسلام (قوله ولم أره صريحاً لا تحتنا) قد يقال ان الحكم
بالاسلام بعد استحقاق الميراث فلم يرث مسلم من كافروقه (قوله واختلاف الدارين الخ) انما امتنع الارث
بالاختلاف لا بقطع العصمة وبه ينقطع الولاية بشرط الارث والولاية واتفاؤه يستلزم اتفاه المشروط انتهى
أكل وتفصيل المقام أن لاختلاف الدارين أقساماً الاول اختلاف حقيقة وحكم بالحربي في دار الحرب
مع الذي في دارنا والثاني الاختلاف حكماً فقط المستأن الذي على شرف العود مع الذي في دارنا
وكالمستأمنين الحربيين من دارين مختلفين في دار الاسلام وكالمستأمن المسلم مع الحربي في دار الحرب والثالث
الاختلاف حقيقة فقط كالمستأمن في دارنا مع الحربي في دارهم وهما من دار واحدة والذي يمنع الارث عندنا
هو القسمان الاولان دون الثالث فالمانع هو الاختلاف حكماً سواء كان معه الاختلاف حقيقة أو لم يكن
وعند الشافعي على عكس ذلك فبين الذي والمستأمن قوارث ولا قوارث في القسم الثالث عنده انتهى ابن كمال
(قوله فيما بين الكفار) سبأى محترزه (قوله خلافاً للشافعي) قد علمت ما فيه من كلام ابن كمال (قوله حقيقة) أي
وحكم ولا بد من ذلك كما علمت (قوله أو حكماً) أي فرضاً وتقديران الشارع بحكم زاده (قوله كاستأمن وذى)
لان المستأمن وان كان في دارنا حقيقة فهو من أهل دار الحرب حكماً حتى يتمكن من الرجوع الى دار الحرب
بل يمنع عن استدامة المقام مستأمناً في دار الاسلام فعلى هذا اذا مات المستأمن في دارنا وله ورثة فيها وورثة
في دار الحرب يمنع الذي في دارنا ويوقف ماله - قى بأن الذي في دار الحرب فيأخذه لانا أعطيناه الامان في نفسه
وبعد موته يبقى حكم الامان في ماله لحقه لا لحق وورثته فيمنع ذلك عن صرف ماله الى بيت المال انتهى أكل والدار
انما تختلف بانقطاع العصمة فيما بينهم أي بين أهل الدارين وذلك بأن يستحل كل منهما قتال الآخر لا يقتله اذا ظهر
به وفيه اشارة الى انه اذا كان بين المسلمين عهد وتناصر لا يكون الداران مختلفين وانقطاع العصمة باختلاف
المنعة أي العسكر والملك كأن يكون أحد المسلمين في الهند وله منعة والآخر في التركة وله منعة أخرى انتهى ابن
كمال (قوله وكحريين الخ) ان حل على أن الحريين في دارهم ما المختلفين ورد عليه أنه من قبيل اختلاف الدارين
حقيقة فكان حقه أن يشتم على قوله أو حكماً وان حل على أن الحريين من دارين مختلفين حقيقة لكنهما في دار
الاسلام بالاستئمان فهما في دار واحدة حقيقة وفي دارين مختلفين حكماً كان الاولى أن يقول وكستأمنين بدل
قوله وكحريين وكأنه ترك هذا الاولى اشارة الى انه يمكن بهله مثلاً للاختلافين أفاد نظيره السيد في شرح
السر اجية (قوله لا بقطع العصمة فيما بينهم) علة لعدم التوارث بسبب اختلاف الدار (قوله بخلاف المسلمين)
قال ابن كمال اعلم أن اختلاف الدار باختلاف المنعة والملك انما يتحقق في حق الكفار دون المسلمين فان أهل البغي
وأهل العدل يتوارثون فيما بينهم وان اختلفت المنعة والملك لان دار الاسلام داراً حكام بحكم الاسلام يجتمعهم
فلا تبين بينهم باختلاف المنعة والملك انتهى قال في روح الشروح لان بلاد الاسلام مع تباعد أطرافها وقيام
الحاربة بين أهلها دار واحدة في نظر الشارع كما أن ملل الكفر مع كثرتها في نفس الامر مله واحدة في نظره انتهى
وأما دار الحرب فليست بداراً حكام بل دار قهر فباختلاف المنعة والملك تتباين الدار فيما بينهم ابن كمال (قوله
قلت وبقي من الموانع الخ) قال ابن كمال المانع عن الارث في عرفهم ما يفوت به أهلية الارث فيا يفوت به الارث
دون أهليته ليس من الموانع ولذلك لم يعد المانع في الموت منها فاذا عرفت هذا عرفت أن من زعم أن استبهاام
تاريخ الموتى من الموانع فقد رسا على كبد الخطأ انتهى ملخصاً (قوله كما سيجي) أي في فعل الحرق والفرق
وغيرهم (قوله ومنها جهالة الوارث) أي لا تباينه بغيره أجاب بحكم زاده عن عدم ذكره بأن المقصود بيان الموانع
بعد تحقق العلم بالوارث وبسبب الارث والامر هنا ليس كذلك (قوله فلا توارث) أي لا يرثها واحد منهما بحكم
زاده (قوله من ولد نصراني) في بعض النسخ مع ولد نصراني وهي أظهر (قوله فهما مسلمان) هذه المسئلة مثال
لعاق الاسلام أيضاً بحكم زاده (قوله الا أن يصطفا) أي الولدان فيما بينهم فان الميراث لا يعدو هذه ولا بد من أخذ
حصة وهو الوارث حقيقة فذلك من حفظه وبعد ما أخذه الاخرية من المستحق والظاهر أنه واجع الى المسئلة
السابقة أيضاً (قوله فلهم ما أن يأخذ الميراث بينهما) الظاهر من عبارته التسوية والذي يظهر أن الامر بدور مع
الصلح قال الحلبي ومن المسائل رجل وضع ولده في فناء المسجد ليلا ثم ندم صباحاً فرجع لرفعه فاذا فيه ولدان ولا

خلافاً للشافعي رحمه الله قلت وذكر الشافعي
مسئلة يورث فيها الكافر وصوته كافر مات
عن زوجته لم يورث الوارث ولو لم أره صريحاً
فأستأمن ثم ولدت ورث الوارث (اختلاف الدارين)
لا تحتنا (و) الرابع (اختلاف الدارين)
فما بين الكفار عداً فانا خلافاً للشافعي
فيما بين الكفر وذى (أو حكماً) كاستأمن
(حقيقة) كحريين من دارين مختلفين كحري
وذى وكحريين من دارين مختلفين كحريين
وهندى لا بقطع العصمة فيما بينهم بخلاف
المسلمين قلت وبقي من الموانع جهالة الوارث
الموتى كالحرق والحرق والهدى والقتل
كما سيجي ومنها جهالة الوارث وذلك في
خمس مسائل أو أكثر مبهمة في الجتهاد
منها أرضت صبيها مع ولدها وماتت وجعل
ولدها فلا توارث وكذا لو اشبه ولدها مسلم
من ولد نصراني عند الظن وكبراهما
مسلمان ولا يرثان من أبويهما زاده في المنية
لان يصطفا فلهم ما أن يأخذ الميراث بينهما

يعرف ولده من غيره ومات قبل الظهور ولا يرثه واحد منهما ويوضع ماله في بيت المال وتقتسم ما على بيت المال ولا يرث أحدهما من صاحبه ومنها حرة وأمة ولدت كل واحدة ولدا في بيت مظلم ولا يعلم ولد الحرة من غيره لا يرث واحد منهما ويسبى كل واحد منهما لمولى الأمة ومنها رجل له ابن من حرة وابن من أمة لا نسلان أرضهما ما ظن واحد حتى كبرا ولا يعرف ولد الحرة من غيره فهما حرة وابن ويسبى كل واحد منهما في نصف قيمته لمولى الأمة ولا يرثان منه كذا في المنع انتهى واعلم أن الكفار يتوارثون فيما بينهم بنسب وولاء ونكاح يقر عليه بعد الإسلام كنكاح يغيره بولاء لا يقران عليه بعد الإسلام كنكاح محرم هو الصحيح والنسب يثبت فيما بينهم والآنكحة يستحق بها التوارث فلو لمجوسى قرابتان فإن أمكن الجمع بينهما في الارث ورث بكل منهما والا فبما هما وهو مذهب الصابية وعليه علماء نازحهم الله تعالى وإذا ترفعوا إلى النبا قسما بينهم مثلنا قال تعالى وإن احكمم بينهم بما أنزل الله انتهى وروى عن النبي (قوله لأنها أصل الولاد) فيه أنها بهذا الاعتبار تكون أمًا فلا تعتبر بهذا الاعتبار لقدمنا الأم والأولى أن يقال إنما قدم الزوجة لأنها أصل البنت التي يجب تقديمها الكون أقرب إلى الميت من غيرها بحكم زاده وفيه أنه اعتبر كون الزوجة أصل البنت وهي بهذا الاعتبار أم وقوله التي يجب تقديمها الخ أي صناعة وفيه أن الأب قد يقدم لكونه أصلًا للميت فالحديث مختلف (قوله لأنها أصل الولاد) الولاد عام للأصول والفروع فلو قال لأنها أصل الولاد لكان أولى (قوله للزوجة فصاعد الثمن) إنما كان الثمن مثل فرض الاكثر من واحدة لثلاث يلزم الاحتياط بقية الورثة لأنه لو أعطى كل واحدة منهم ربعًا يأخذ الكل إذا ترك لأربع زوجات بلا ولد فإذا أكثر وكان الفرض الربع أو الثمن وقعت المازحة بينهم فيصرف الثمن اليهن جميعا على الـ واهل عدم الأولوية (قوله مع ولد أو ولد ابن) ذكر أكان أو أمتى سواء كان منها أم من غيرها (قوله وان سفل) يفتح الفاء من السفل ضد العلوم باب نصر وبضمها من السفل بمعنى الدفاعة من باب شرف ابن كمال (قوله نكاح ميتة) أمالو كانت حية تهاجر إليها ما كان وهي لم صدقته إذا لم تكن في يد من كذبته ولم تكن دخل المكذب بها وإن أرفأ فالسابق أحق بها (قوله ولم تكن في بيت واحد منهم) الذي في روح الشروع ولم تكن في يد واحد منهما انتهى أي ولا يعرف أن نكاح أيهما أول وإقام كل الميتة على نكاحها وماتت المرأة قبل أن يقضى القاضي بشئ بحكم زاده (قوله فانهم يقتسمون الخ) أي فإن القاضي يقضى لهم ميراث زوج واحد ويقسم بينهم على السوية انتهى بحكم زاده وعلى كل نصف المهر ولو ولدت يثبت النسب منه ما نقله المؤلف في باب دعوى الرجلين عن الخلاصة (قوله الفرض المطلق) أي الخالي عن التعصيب ابن كمال (قوله وذلك مع ولد أو ولد ابن) اسم الإشارة راجع إلى الفرض المطلق والولد بعلم الذكر والامتنى وهو مسلم في الذكر أما مع الامتنى فهي حالة الفرض والتعصيب معا فلو قال بده مع الابن أو ابن الابن لكان أولى وهذا الاعتراض إنما جاء من زيادة قول الشارح الفرض المطلق ولو حذفه لاستقام كلام المصنف في ذاته لأن للاب مع وجود الولد أو ولد الابن السدس فرضا لكنه مع الابن يكون الباقي بعد فرض الابن للاب لأنه أولى رجل ذكر بعد أخذ صاحب الفرض فرضه ومع البنت أو ما قام مقامها يكون للبنت النصف وللأب السدس وما بقي وهو سهمان لا ولي رجل ذكر وهو الاب (قوله عند عدمهما) أي الولد وولد الابن ولو مع الاب أحد الزوجين (قوله والفرض والتعصيب مع البنت أو بنت الابن) فإنه يأخذ سهمه بالفرض وهو السدس وتأخذ البنت سهمها وهو النصف وما بقي فللاب بالعصوبة فإنه أولى رجل ذكر (قوله الا في ثلاث عشر مسئلة) الأولى عشرة بالنساء لتأنيث مسئلة وإن كان لفظيا (قوله خمس في الفرائض) الأولى أن أم الأب لا ترث معه وترث مع الجدة الثانية أن الميت إذا ترك الابوين وأحد الزوجين فلامه ثلث ما يبق بعد نصيب أحد الزوجين ولو كان مكان الاب يتدفلا ثلث جميع المال الا عند أبي يوسف فإن لها ثلث الباقي أيضا الثالثة أن بنى الاعيان والعلات كلهم يسبقون مع الاب اجماعا وبسقوط مع الجدة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا عندهما الرابعة أن أبا المعتقد مع ابنه يأخذ سدس الولاء عند أبي يوسف وليس للجدة ذلك بل الولاء كله للأب ولا يأخذ الجدة شيئا من الولاء عند سائر الأئمة الخامسة لو ترك الجدة معقه وأخاه قال أبو حنيفة يختص الجدة بالولاء وقال الولاء بينهما ولو كان مكان الجدة أب فالمراث كله له اتفاقا قال في المنع وهذه مستفاد حكمها من حكم المسئلة الثالثة انتهى بحكم (قوله وباقيها في غيرها) الأولى لو أوصى لأقرباء فلان لا يدخل الاب ويدخل الجدة في ظاهر الرواية الثانية يجب صدقة فطر الولد على أبيه الغنى دون جده الثالثة لو اعتق الاب جرو ولا مولاه إلى مواليه دون الجدة الرابعة يصير الصغير مسلما بالإسلام

أما بين ذوي الفرض فقد مال الزوجية لانها أصل الولاد اذ منها تولد الاولاد فقال (في فرض الزوجية فصاعد الثمن مع ولد أو ولد ابن) وان سفل (والربع لها عند) هذه هي (فلزوجات حلتان الربع للزوج) فأكثر والتمس مع الولد (والربع للزوج) فأكثر كما لو ادعى رجلان فأكثر نكاح ميتة وبرهنا كما لو ادعى رجلان فأكثر نكاح ميتة وبرهنا ولم تكن في بيت واحد منهم ولا دخل بها فأنهم يقسمون ميراث زوج واحد لعدم الاولوية (مع أحدهما) أي الولد أو ولد الابن (والنصف له عند عدمهما) فللزوج حلتان النصف والربع (وللاب والجدة) حلتان النصف والربع (والفرض المطلق وهو ثلاثة أحوال الفرض المطلق وهو (السدس) وذلك (مع ولد أو ولد ابن) والتعصيب المطلق عند عدمهما والفرض والتعصيب مع البنت أو بنت الابن قلت وفي الاشياء الجدة كالاب الا في ثلاث عشر مسئلة خمس في الفرائض وباقيها في غيرها

أيهدون جته الخامة لوزك أولاد اصغار اولاد افا لولاية للاب فهو كوصي الميت بخلاف الجدة السادسة في ولاية النكاح لو كان للصغير أخ وجد فعلى قول أبي يوسف يشتركان وعلى قول الامام يختص الجدة ولو كان مكانه أب اختص اتفاقا السابعة اذا مات أبوه صار يتيم ولا يقوم الجدة. قام الاب لازالة اليتيم عنه الزامنة لومات وترك أولاد اصغار اولاد مال له وله أم وجد أب الاب فالنفقة عليهم اثلاثا الثلث على الام والثلثان على الجدة ولو كان كالأب كان كلها عليه انتهى حلي (قوله في زواجره) أي زواجر الجواهر حاشية الاشياء والنظائر (قوله ضمن الاب مهر صبيه) بأن تزوجه بالاجبار وضمن المهر للزوجة (قوله رجع) أي في مال الصبي (قوله لو شرط) أي الرجوع (قوله والا لا) أي لا يشترط الرجوع لا يرجع لان العادة أن الابداء يعملون المهر عن الاثناء تبرعاً فعند عدم الشرط يحمل على المعتاد (قوله رجع مطلقاً) شرط الرجوع أولاً (قوله فيرجع كالوصي) أي وان لم يشترط الرجوع لان العادة لم تجر نعم لم هو لا المهر عن الصغير (تنبيه) ترك المصنف والشارح حالة للجد وهي سقوطه بالاب لان الاب أصل في قرابة الجد وانما قلنا انه أصل ولم نقل انه واسطة ~~ك~~ واسطة لا يقتضى التعليق المذكور بعدم سقوط أولاد الام بأم لانها وان كانت واسطة في قرابتهم لكنها ليست أصلها فان الأصل فيها هو الاب انتهى ابن كمال وفيه أن الاب مختلف وفرق بعضهم بين المورثين بأن جهة الارث في الاب والجد متحدة اذ جهة ارثهما الابوة وجهة ارث الام وأولادها مختلفة اذ جهة ارث الام لامومة وجهة ارث أولادها الاخوة والاختية وبيان الميت جزء من الجد ولا شك انه أصل في هذه الجزئية ولا كذلك الام وأولادها (قوله مع أحدهما) أي الولد سواء كان ذكراً أو أنثى أقوله تعالى لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد وللفظ الولد يتناول الذكور والانثى انتهى سيد وولد الابن لان لفظ الولد يتناول ولد الابن أيضاً والاجماع على أنه يقوم مقام ولد الصلب في توريث الام انتهى (قوله أو مع اثنين الخ) وقال ابن عباس الثلاثة من الاخوة والاخوات حاجبة للام دون الاثنين فلها معهما الثلث عنده والدلائل مستوفاة في المطولات (قوله من أي جهة كانا) فان كانوا أشقاء فتارة يكونون ذكراً وأختاً وتارة يكنان أختاً وأختاً وتارة يكونون مختلطين وان كانوا اباً فذلك وان كانوا لام فذلك وان كانوا مختلطين فذلك (قوله ولو مختلطين) أي واحد من جهة الاب والام وواحد من جهة الاب أو واحد من جهة الام والاولى أن يقول أو مختلطين (قوله والثلث عند عدمهم) أي عدم الولد وولد الابن والاثنين من الاخوة والاخوات وعدم أحد الزوجين (قوله وثالث الباقي مع الاب وأحد الزوجين) تحتها صورتان الاولى ما اذا ماتت عن زوجها وأبويه ونص من ستة لزوجه النصف والام ثلث ما بقي وهو السدس والباقي للاب والثانية ما اذا ماتت عن زوجها وأبويه ونص من اثني عشر للمرأة الربع وللأم ثلث ما بقي وهو الربع والباقي للاب وانما ذكر الشارح هاتين الحالتين مع ذكر المصنف لهما في مسائل لا إشارة الى أن الاول يجمع حالات الام متوالية (قوله للجد مطلقاً) أي سواء كانت لام أو لاب (قوله أي صحبته) أي وغير محبوبات لان المحبوب لا يرث والكلام فيمن يرث (قوله فان الفاسدة) وهي التي تختل بينها وبين الميت بفساد (قوله متساويات) أي متساويات (قوله مطلقاً) راجع الى القربى والبعدى أي سواء كانت القربى من قبل الام أو من قبل الاب وسواء كانت البعدى من جهة الام أو من جهة الاب فيثبت الحجب هنا في أربعة أقسام وسواء كانت القربى الحسابة واردة كام الاب عند عدمه مع ام أم الام أو محبوبة كام الاب عند وجوده فانها محبوبة به ومع ذلك تحجب ام ام الام (قوله كما سيجي) أي عند ذكر الحجب وقال الاكل في شرحه للسراجية اعلم ان كل شخص له جده تان ام ام وام أب ولامه ولا يه كذلك وهكذا لكل واحد من الاصول الى أن ينتهي الى آدم وحواء عليهما الصلاة والسلام والجد من حيث هي تنقسم الى صحيحة وفاسدة فالصحيحة من لا يدخل في نسبته الى الميت أب بين أمين والفاسدة من يدخل فيها ذلك لان كل أب يدل الى الميت بأن جده فاسد في يدلي به يكون فاسداً ذكر ~~ال~~ كان أو أنثى واعتبر ذلك فيما اذا أردت تنزيل عدد من الجدات الورثات المتساويات فاذا كررنا هذه ام مرة واحدة مثاله اذا سلمت عن أربع جدات متساويات ام ام ام ام وام ام ام ام ام اب وام ام الى ان يبقى لفظه ام مرة واحدة مثاله اذا سلمت عن أربع جدات متساويات ام ام ام ام وام ام ام ام اب وام ام اب اب وام اب اب اب وعلمه فيه وفي شرح السيد اما اعطاه الواحدة السدس فلما رواه أبو سعيد الخدرى ومغيرة بن شعبة وقبيصة بن ذؤيب من أنه عليه الصلاة والسلام اعطاها السدس انتهى واما اعطاء الجدات



91

وزاد ابن المستنف في زواجه - برة أخرى من
الفصولين ضمن الاب مهر صبيه فأدى رجع
لو شرط والا لا ولو وابا غيره أو وصا رجع
مطلقا التي هي قوله أو وليا غيره بعم الجد فرج
كالوصى بخلاف الاب (ولادم) ثلاثة
احوال (السدس مع أحدهما أو مع اثنين
من الاخوة أو) من (الاخوات) فساعدان
أي جهة كانا ولو مختلطين والثالث عند عدمهم
وثالث الباقي مع الاب وأحد الزوجين (و)
والسدس (المجدة مطلقا) ~~كأم أم أم~~ أي
(فساعدان) يشتركن فيه (إذا كن ثاببات) أي
معديات كالمذكورين فإن الفاسدة من ذوي
الارحام كما يجب (معديات في الدرجة
لان القرى تحجب البعدى) مطلقا كما يجب

السدس فدليله ما روي ان ام الام جاءت الى أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه وقالت أعطني ميراث ولد
ابني فقال لا أجعلك في كتاب الله نصا ولم أسمع قبلك من رسول الله شيئا ولكن اشأوا رأيهم فيهمهم
وسألهم عن ذلك فشهد محمد بن سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطى الجدة السدس ثم جاءت ام الاب
فقال أعطني ميراث ولد ابني فقال لا أجعلك في كتاب الله نصا ولم أسمع قبلك من رسول الله شيئا ولكن أرى ان ذلك
السدس ينكأ وهو ان انفردت منكأ وفي رواية أخرى لما جمع أبو بكر الصديق رضي الله تعالى عنهم وسألهم فقام
المغيرة بن شعبه وقال أشهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطى الجدة السدس فقال أبو بكر ومن يث هذا
من يشهد معك فقام محمد بن سلمة وشهد معه بذلك فأعطاهما أبو بكر السدس فلما كان زمن عمر رضي الله تعالى
عنه جاءت ام الجدة ام الاب وطلبت ميراثها فقال لها عمر رضي الله تعالى عنه لا أجعلك في كتاب الله شيئا ولا في
سنة رسول الله والى أعطاه أبو بكر غير ذلك يعني أنها كانت ام الام وأنت ام الاب فجابته وقالت يا أمير المؤمنين
أما ولي بالميراث منها الا انها لو ماتت ما ورثها ولد ولدا ولومت أنا ورثني ولد ولدي فأعطاهما عمر رضي الله تعالى عنه
السدس وقال السدس لك ولجماعتك انتهى اكل الدين (قوله والسدس لبنات الابن) لما ذكر السدس ذكر من
يسقطه اما ما دعا كالجدة واما في بعض احواله كبنات الابن واهن احوال ست ثلاث تصح في بنات الصلب
وهي النصف للواحدة والثلاث للثنتين فأكثر واذا كان من ذكر يعصبن وثلاث أخرى تنفرد به بنات
ابن منها هذه الحالة المذكورة في النصف الثانية أنهن بسطة طن بالصليتين فأكثر الا أن يكون معهن غلام في
درجتهم أو أسفل منهن فيعصبن أي يعصب من لم تكن صاحبة فرض منهن والثالثة أنهن يسقطن بالابن الصابي
(قوله تكمل للثنتين) أي لا جمل تكمل للثنتين أو حالة كونه تكملتها وذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم
قال لا يراد حق البنات على الثلث والبنات يشعلن بنات الابن فلما أخذت الصليية فرضها وهو النصف وكانت
بنات الابن من البنات أعطى لها تمام حق البنات (قوله والسدس للاخت فأكثر) أعلم ان الاخوة الاشقاء
والاخوات كذلك بمنزلة أولاد الصلب ذكورهم كذكورهم وأماهم كأنهم والاخوات للاب بمنزلة أولاد
الابن كذلك وأعلم ان الاخوات الاشقاء لهن خمس احوال وتجري هذه احوال بينهما في الاخوات للاب
الحالة الاولى للراحدة النصف وللثنتين فصاعدا الثلثان وهي الحالة الثانية الشائنة ان كان معهن ذكر
في درجتهم يعصبن الحالة الرابعة أنهن يصرن عصبات مع البنات لقوله عليه الصلاة والسلام اجعلوا البنات
مع الاخوات عصبات الحالة الخامسة أنهن يسقطن بالابن وابن الابن وبالاب اتفاقا وبالجدة عند الامام وتز يد
الاخوات لاب بجالتين آخرين فلهن سبع احوال الخمسة الماضية والسادسة أنهن يأخذن السدس
مع الشقيقة تكمل للثنتين السابعة أنهن يسقطن مع الشقيقتين فأكثر الا أن يكون معهن من يعصبن
ويسقطن اذا صارت الشقيقة عصبة مع البنت (قوله والسدس للواحدة من ولد الام) أولاد الام لهم احوال
ثلاث الاولى السدس للواحدة منهم اذا انفردوا وانما ذكر هذه الحالة لهم كافي قبل اداعية ذكر السدس فانه بين من
يسقطه ولو في بعض احوال الشائنة أن لهم الثلث اذا كانوا اثنين فأكثر الثالثة أنهم يسقطون بالفرع الوارث
وفرع الفرع الوارث وبالاب والجدة اتفاقا لان ميراثهم كلاله والكلالة القرابة الضعيفة وهي ماسوى قرابة
الاصول والفرع وهي الميت الذي لم يخلف ولدا ولا ولدا أو هي الوارث الذي لم يكن ولدا ولا ولدا (قوله
ذكورهم كأنهم) لان الله تعالى جعلهم شركاء في الثلث والشركة اذا أطلقت تنصرف الى التسوية فاذا قال
أشركتك في الرمح كان له النصف فيه (قوله في زوجة وأبوين وأم) زيادة لفظة أم هنا وفيما يأتي سهوا انتهى حلي
لانها داخله في الابوين (قوله وسمى ثلثا) أي مع أنه في إحدى المستثنين سدس وفي الاخرى ربع وأن نظرا الى أنه
ثلاث ما ورثاه كان ثلثا حقيقة (قوله لانه لا يحدد) ولا يتحقق فيه الثلثان لانه لا يرثه الا مع تعدد من يرث النصف
عند انفرا دبل ولو تعدد كما في المسئلة السابقة فرياً والله سبحانه وتعالى أعلم

• (فصل في العصبات) •

قال ابن كمال عصبة الرجل في اللغة بنوه وقرابته لايه وانما هو عصبة لانهم مصبوا به أي أحاطوا به غالب
طرف والابن طرف وام جانب والاخ جانب والجمع العصبات كذا في الصحاح وفي المغرب ككأنها جمع عصب
وان لم يسمع به ثم يسميهم الواحد والجمع والمذكر والمؤنث والواو في مصدره العموية والذكر يعصب الاثني

(و) السدس (لبنات الابن) فأكثر
البنات (الواحدة تكمل للثنتين) (و) السدس
(الاخت للاب) فأكثر (مع الاخت) (و) السدس
(لابوين) تكمل للثنتين
(الواحدة من ولد الام) ذكرهم كأنهم (و) الثلث
من ولد الام ذكرهم كأنهم (و) الثلث
(الام عند عدم من لها مع السدس) (و) الزوجين
(ولها ثلث الباقي بعد فرض أحد الزوجين) (و) الأم
كما عدهم ثلثا (في زوجة وأبوين) (و) أم غلامها
فصل في السدس وسمى ثلثا (و) الثلث (و) الثلثان
تعالى وورثه أبواه فلا مع الثلث (و) النصف
لكل اثنين فصاعدا وبنت الابن والاخت
لا يحدد (و) الزوج (الا الزوج)
• (فصل في العصبات) •

أى يجعلها عصبية انتهى وقال نعم زاده العصبية مطلقا في اللغة عبارة عن المحيط بالشيء كما ينهم من قوله أى
 السيد من عصب القوم بالرجل اذا أساطوا به ومنه يسمى به عصبية القنفذ ولا حاطتها حوالى الرأس وهذا المعنى
 موجود في العصبية الاصطلاحية لاحاطتهم بالميت انتهى (قوله العصبية النسبية) قدمها على السببية لما مر
 أنها أقوى منها انتهى ابن كمال (قوله ثلاثة عصبية بنفسه الخ) وجه المصراة أن لم يخرج في عصبية إلى الغير
 فهو عصبية بنفسه وان احتياج فان شارك فيها ذلك الغير فهو عصبية بغيره والافعصبة مع غيره فالخمر على ابن
 كمال (قوله وعصبية بغيره وعصبية مع غيره) الفرق بين هاتين العصبيتين ان الغير في العصبية بغيره يكون عصبية بنفسه
 فتعدي بسببه العصبية إلى الاتى وفي العصبية مع غيره لا تكون عصبية أصلا بل تكون عصبية بتلك
 العصبية بحسب ما مر لذلك الغير انتهى سيد وقال بعض النحاح الفرق بين العصبية بغيره والعصبية مع غيره غير شتى
 لأن البناء في بغيره لا لصاق ولا لصاق لا يتحقق الا عند مشاركة الموصوف والموصوف به في متعلق الالصاق
 فتكون النساء الأربع في العصبية بغيره مع اخوتهن متشاكلين في حكم العصبية نحو حررت به أى لصق
 المروية أيضا كما لم يبي وأقنع مع موضوع لا فائدة المقارنة والمقارنة لا تقتضى أن يتحقق بين الشيئين الاشتراك
 في متعلقها نحو أكلت الطعام مع الأمير أى مقارنا للأمير ولا يقتضى أن يكون الطعام والأمير مشتركة
 في الأكل فتكون الاتى في العصبية مع الغير مرة لوجود الغير دون ذلك الغير انتهى وأفاد الاكمل وابن الكمال
 أنهم صابغوا في التفرقة اصطلاح وخص الثاني بالتعبير عنه جمع متابعه لآبى صلى الله عليه وسلم في قوله واجعلوا
 الاخوات مع البنات عصبية انتهى (قوله يجوز) بالواو وفي المتن بالراء والمآل واحد (قوله لم يدخل في نسبته
 إلى الميت أنى) انما قال في نسبته ولم يقل في قرابته لانه لا يخرج بعض العصبية بنفسه كالأخ لأب وأم فان الاتى
 داخل في قرابته لا فيه وذلك ظاهر لا في نسبته إليه لأن النسب لأب فلا يثبت بواسطة غيره انتهى وهذا أولى
 مما في السيد حيث قال فان كانت الأخ لأب وأم عصبية بنفسه مع ان الام داخل في نسبته قلت قرابة الأب أصل
 في استحقاق العصبية فانما اذا انفردت كفت في اثبات العصبية بخلاف قرابة الأم فانما لا تصلح بانفرادها لانه
 لا يثبت ما فهم ملغاة في استحقاق العصبية لكن جعلنا هاهنا وصفا زائدا فربما يضاف إلى الأخ لأب وأم على الأخ
 لأب انتهى وقوله لم يدخل صادق على من لا واسطة بينه وبين الميت وعلى من بينهما واسطة ولم تدخل الاتى انتهى
 أكل الدين ونحو قول ابن كمال سواء دخل في نسبته إليه ذكر أو لا كالأب الصلبي انتهى (قوله أى جنبها)
 أى قال للجنس قبيل من في الجمعية فيشمل ما اذا كان هنالك فرض واحد وحاز الباقي بعد اعطائه لمستحقه (قوله
 بجهة واحدة) قال في المتن قيدناه حتى لا يرد أن صاحب الفرض اذا خلا عن العصبية قد يحوز جميع المال
 لأن استحقاقه لبعضه بالفرضية والباقي بالرد فان قلت يرد على هذا أن الاخوات عصبية مع البنات ولا تحوز جميع
 المال عند الانفراد بجهة واحدة فلا يكون التعريف جامعاً قلت أجيب عنه بأن الكلام في العصبية بنفسه
 فلا يتناول من هو عصبية مع غيره أو بغيره بل هما في الحقيقة من اصحاب الفرائض انتهى (قوله جزء الميت) أى
 الذي كرهوا الموضوع قال السيد انما تقدم البتة على الأب لانهم فروع الميت والأب أصله واتصال الفرع
 بأصله أظهر من اتصال الأصل بفرعه الا يرى ان الفرع قبس الأصل ويصير مذكورا بذكوه دون العكس فان
 الاشجار تدخل في بيع الارض ولا تدخل في بيعها وظهور اتصالهم يدل على أنهم أقرب إلى الميت في الدرجة
 حكما وان لم يكن ذلك حقيقة لأن الاتصال من الجانبين بغير واسطة وقدم بنو البنين وان سفلوا على الأب لأن
 استحقاقهم أيضا بالبتة المتقدمة على الابوة انتهى (قوله ثم أصله) أى الذي كور أيضا (قوله ثم جزء آية) أى اخوته
 الاشقاء أو لأب ثم بنوهم فبقدم ابنتهم على المنف الرابع (قوله ثم جزء جدته) أى الاعمام قال في الدر المنثور
 واذا اجتمع في درجة واحدة جماعة من العصبية قسم بينهم باعتبار أبادانهم لا باعتبار أصولهم كابن أخ وعشيرة
 بن أخ آخر أو ابن عم وعشيرة بن عم آخر المال بينهم على أحد عشر سهما لكل سهم انتهى (قوله فيقدم جزء الميت
 الخ) قال الاكمل الكلام في تقديم الابن على الأب بحسب النقل والعقل أما الاقول فتعالي يوصيكم الله
 في أولادكم للذكور مثل حظ الانثيين الى أن قال ولا يوه لكل واحد منهم ما للسدس مما ترك ان كان له ولد فانه يدل
 على ان الأب صاحب فرض مع الولد لانه لما لم يجعل للولد الثلث كرسه بامعيت تعينه الباقي وجهه فلا خفاء
 في دلالة على تقدمه على الأب في العصبية وقد تقدم أن ابن الابن كالابن في تناول المذنب آياه وأما الذي في فهو

العصبية النسبية ثلاثة عصبية بنفسه
 وعصبية بغيره وعصبية مع غيره (يعوز العصبية
 بنفسه وهو كل ذكر) فالأب لا يكون
 عصبية بنفسها بل بغيرها أو مع غيرها (لم
 يدخل في نسبته إلى الميت أنى) فان دخلت
 لم يكن عصبية كولد الأم فانه ذو فرض وكأب
 الأم وابن الميت فانهم ساهمون في الارحام
 (ما بلغت الفرائض) أى جنبها (وعند
 الانفراد يجوز جميع المال) بجهة واحدة ثم
 العصبية بأنفسهم أربعة اصناف جزء الميت
 ثم أصله ثم جزء آية ثم جزء جدته (ويقدم
 الأقرب فالأقرب منهم) بهذا الترتيب فيقدم
 جزء الميت (كالابن ثم ابنه وان سفل)

ان الانسان يؤثر ولده على والده ويختار صرف ماله اليه ويقصم في الممالك لجمع المال واتخاذه لاجله وقتضاد
 ان لا يتجاوز ماله اليه الا اناز كذا في مقدار ما فرض للاب بالنص فيبقى في الباقي على مقتضاه انتهى وهذا
 اولى مما تقدم عن السيد (قوله الاب) بدل من اصله (قوله ويكون الخ) الاولى ذكر هذا عند ذكر الاب فيما تقدم
 كما فعله الشارح (قوله وذاسهم) أي فرض مقدار (قوله كما تر) أي في الشارح عند ذكر الاب حيث قال
 والفرض والتعصيب مع البنت اذ بنت الابن انتهى وذلك لان البنت تأخذ فرضها ثم هو يأخذ فرضه وما بقي
 يصرف لاولي رجل ذكر وليس اولى من ماله فيأخذ الباقي بعد الفرضين تعصبا (قوله ثم الجدة الصبيح) عطف
 على الاب (قوله وهو اب الاب) تصريح بما علم من قوله وهو كل ذكر لم يدخل في نسبه الى الميت انتهى وبيان الجدة
 الصبيح (قوله الاخ لا يورث الاب) اما الاخوة لام فليس بينهم تعصيب اصلا بل ارثهم بالفرض فقط ولو اختلفوا
 (قوله وهو المختار للفتوى) هذا هو المعتقد (قوله ثم ابنة لا يورث الاب) فاذا مات عن ابن عمه وعن عمه المالك
 كله لابن عمه لانه اقرب في الدرجة (قوله وان سفلا) أي ابن عم الاب وابن عم الجدة (قوله عند التفاوت باورث
 واب) كابن ابن وابن ابن فان الاول بينهما وبين الميت واسطة واحدة وهو الاب وبين الثاني وبينه واسطتان
 وهما ابواه وهذا ليس المراد بقرب الدرجة فيما تر وان كان محققا في نفسه بل المراد به ان جزء الميت اقرب درجة
 من اصله وأصله اقرب درجة من جزءه أي به اقرب درجة من جزءه جسدته وهكذا وهذا صريح قوله فيما
 تقدم ويقدم الاقرب فالاقرب منهم بهذا الترتيب فيقدم جزء الميت وقال في السراجية وشرحه السيد الاقرب
 فالاقرب أي يرجحون بقرب الدرجة يعني اولاهم بالميراث الذي يستحق بالعصوبة جزء الميت أي البنون ثم بنوهم
 وان سفلا ثم اصله الخ (قوله يرجحون بقوة القرابة الخ) قال الجعبري

فبالجهة التقديم ثم بقربه * وبعدهما التقديم بالقوة اب علا

فالجهة هي الدرجة يعني ان التقديم يعتبر أولا بالجهة بجهة جزء الميت مقدمة على جهة اصله الخ ثم اذا تعدت
 الجهة وكان أحدهما اقرب الى الميت كالابن مع ابن الابن فيعتبر التقديم بالقرب ثم اذا كانوا في القرب سواء
 فاعتبر التقديم بقوة القرابة على ما ذكره المصنف هنا ذلك لا يوجد الا في الاخوة وبنينهم والاعمام وبنينهم ولا يوجد
 في الفروع ولا في الاصول (قوله ولو انثى كالتفريق الخ) في اراد الاخت لاب وام عند العصبوبة مع البنت
 في هذا الموضع نظر لان كلامنا في اصناف العصبية بنفسه وجهات ترجيحهم وليست الاخت المذكورة منها واهله
 ورد هنا في بحث اخيهما استطراد افاده الاكل (قوله ان اعيان بن الام الخ) نعم قاله عليه السلام لم يقل ان بن
 الاعيان يتوارثون اشارة الى ما يرجحون به انتهى اكل (قوله انه عند الاستواء في الدرجة) كما خورن أحدهما
 شقيق والاخر لاب (قوله وعند التفاوت فيها) كما خ لاب وابن أخ شقيق (قوله يقدم الاصل) أي الاقرب
 وفي الاكل نعم الميت لاب اولى من عمه أي به لاب وام لكونه اقرب درجة ولو كانا مع الميت أو مع أبيه ترجح من
 هو لاب وام على من هو لاب وكذلك اعمام جده وكذلك الحكم في الفروع فان ابن الاخ لاب اولى من ابن ابن
 أخ لام واب وابن العم لاب اولى من ابن ابن العم لاب وام اقرب الدرجة وابن الاخ لاب وام اولى منه لاب وابن
 العم لاب وام اولى من ابن العم لاب اقرب القرابة انتهى (قوله البنات بالابن الخ) يدل على ضرورة البنات
 وبنات الابن عصبية باخوتهن قوله تعالى يورثكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين وعلى ضرورة
 الاخوات عصبية باخوتهن سواء كن من جهة الاب والام أو من جهة الاب قوله تعالى وان كانوا اخوة رجالا
 ونساء فللذكر مثل حظ الانثيين انتهى قال الاكل وكان الواجب ان تذكر الام مع الاب فانه يعصبا كما تقدم في
 بيان أن الام تأخذ ثلث ما سبق به فرض احد الزوجين مع الاب دون الجدة وفيه ان ارثها ذلك بطريق الفرض
 ويدل عليه عدم من احوالها وهي لا ترث الا بالفرض (قوله ذوات النصف والثلاثين) خبر بعد خبر قال في متن
 السراجية واما العصبية بغيره فأربع من النسوة وهن اللاتي فرضهن النصف والثلاثين بصرن عصبية باخوتهن
 ومن لا فرض لها من الاناث واخوها عصبية لا تصير عصبية باخيهما كالم والعمة اذا كانا لاب وام أو لاب كان المال كله
 للعم دون العمة وكذا الحال في ابن العم مع بنت العم لاب وفي ابن الاخ مع بنت الاخ لاب انتهى بزيادة من السيد
 ومثل ما ذكر الشقيق (قوله ولو حكمنا) يعني أن المراد بالاخ ما يعصم الاخ الحقيقي وهو يكون في ثلاثة البنات العصبية
 مع أخيهما والاخت الشقيقة مع أخيهما والاخت لاب مع أخيهما وما يعصم الاخ الحكمي وذلك في بنات الابن فانه

(ثم اصله الاب ويكون مع البنت) فان شتر
 (عصبية وذاسهم) كما تر (ثم الجدة الصبيح) وهو
 اب الاب (وان علا) وأما اب الام فتأخذ من
 ذوى الارحام (ثم جزءه) لا يورث الاب (وان سفلا)
 لاب (ثم ابنة) لا يورث الاب (وان علا قول أبي
 تأخير الاخوة عن الجدة وان علا قول أبي
 حنفية وهو المختار للفتوى خلافا لهما
 وانما في قبل وعليه الفتوى (ثم جزء جده
 العم) لا يورث الاب (ثم ابنة) لا يورث الاب
 (وان سفلا) ثم عم الاب ثم ابنة ثم عم الجدة
 ابنة) كذلك وان سفلا فاسباب أربعة بنوة
 ثم ابوة ثم اخوة ثم عمومة (و) بعد ترجيحهم
 بقرب الدرجة (يرجحون) عند التفاوت
 بأورث واب كما تر (بقوة القرابة) فان كان لابون
 من العصبية ولو انثى كالتفريق مع البنت
 تقدم على الاخ لاب (مقدم على من كان لاب)
 لقوله صلى الله عليه وسلم ان اعيان بن الام
 يتوارثون دون بن العلات والحاصل أنه عند
 الاستواء في الدرجة يقدم الاعلى ثم شرع في
 وعند التفاوت فيها يقدم الاعلى ثم شرع في
 العصبية بغيره فقال (وبصير عصبية بغيره البنات
 بالابن وبنات الابن بابن الابن) وان سفلا
 (والاخوات) لا يورث الاب (باخيهن) فهن
 أربع ذوات النصف والثلاثين بصرن عصبية
 باخوتهن ولو حكمنا كما كان ابن ابن يعصم من

يعصبت اخوهن ومن في درجتهم من اولادهن ويعصبن من هو اسفل منهن فيعصب منهن من لم تكن
 ذات سهم كما بان في مسألة التشيب (قوله الاخوات مع البنات) الاخوات يتم الشقيقات ولاب والبنات يتم
 المصبات وبنات الابن ثم ان ارث البنات بالفرض وارث الاخوات بالتعصيب ونحت ما ذكره رابع البنات
 مع الاخت الشقيقة اولاب ومع الاخوات كذلك والبنات مع الاخت الشقيقة اولاب ومع الاخوات كذلك
 ومثل ذلك يقال في بنات الابن مع من ذكره (قوله لقول الفرضيين اجعلوا الاخوات الخ) هو حديث
 كافي السراجية وشراحها قال الاكل لكن في الا استدلال بهذا الحديث نظرا من وجهين احدهما ما قيل انه
 جمع الاخوات والبنات وذلك يقتضي ان لا تكون الاخت الواحدة مع بنت واحدة عصبة والثاني انه يقتضي
 ان تكون الاخت لام مع بنت عصبة والجواب عن الاول ان الام اذا دخل الجمع ولم يكن هنالك معهود
 يصرف الى الجنس وحينئذ تكون الواحدة والجمع سواء قال الله تعالى لا تحل لك النساء من بعد فانه دل على
 حرمة الواحدة فصاعد او على هذا اذا لم لا يتزوج النساء انه يحل بالواحدة وعن الثاني ان الدليل قد دل
 على ان اخاهما لا يصحبها وهو ذكر فلان لا يصير عصبة مع انغير اولى لان المانع عن الدليل القوي عن الضعيف
 اضع انتهى (قوله وعصبة ولد الزنا الخ) قال في المنع النبي صلى الله عليه وسلم الخ ولد الملاعنة بامه فصار كمن
 لا قرابة له من جهة الاب فوجب ان ترثه موالى امه وبرههم فلورثت بنتا واما الملاءة فللبنت النصف وللأم
 السدس والباقي يرثه عليها ما كان لم يكن له اب وهكذا لو كان مع ما زوج أو زوجة فانه يأخذ فرضه والباقي بينهما
 فرضا وردا ولو ترك امه وأخاه لأمه وابن الملاعنة فلا له الثالث ولاخيه لأمه السدس والباقي مردود عليهم ما ولا
 شيء لابن الملاعنة لانه لا أخ له من جهة الاب واذا مات ولد ابن الملاعنة ورثه قوم أبيه وهم الاخوة ولا يرث قوم
 جده به في الاعمام وأولاهم بهذا تعرف بقية مسائله انتهى أما الولد المترك نسبته من الامة فيرث من كل
 ميراث ابن كامل ويرثه ميراث اب واحد وان مات أحد هما فهو للباقي منه ميراث اب كامل انتهى درمستقي
 في ميراثه فكلهم اقرباء اب واحد وان مات أحد هما فهو للباقي منه ميراث اب كامل انتهى درمستقي
 (قوله والعصبة) ظاهره ان عصبة ولد الزنا والملاعنة عصبة أمه ما قلنا كان لها أخ عاصب أو فرع عاصب يرثانها
 بالتعصيب وليس كذلك فان اب الأم وأخاهما بالنسبة لهم من ذوي الارحام فالمراد ان وارثه من ورثة الاب
 لا من ورثة الزاني ولا الملاعنة فتأمل (قوله ونحتم العصبات بالعصبة السبيية الخ) انما قال ونحتم الخ تنبيه على
 تقدمه على ذوي الارحام لانه اذا كان واقعا في آخر مرتبة العصبات لا يقع وارث آخر منه وبين العصبات في تقدم
 على ذوي الارحام انتهى ويقدم على الرذ على ذوي الفروض وهو قول علي وزيد بن ثابت وقال ابن مسعود هو
 مؤخر عن ذوي الارحام وبه أخذ ابراهيم النخعي له قوله تعالى وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله أي
 بعضهم اقرب من ليس له رحم والميراث يبنى على القرب وقوله صلى الله عليه وسلم ان أعنت عبداه وأخولكم ومولاكم
 فان شكرتكم فهو خير لكم وشركتكم وان كفرتكم فشر لكم وخير لكم وان مات ولم يترك وارثا كنت أنت عصبة فقد اشترط
 في تورث مولى العتاقة ان لا يدع المعتق وارثا وذو الارحام من جهة الورثة وحجة الجمهور ما روي أن بنت حرة
 أعنت عبدا ثم مات العبد وترك بنته ومولاه فجعل النبي صلى الله عليه وسلم نصف ماله ابنته والباقي اولاته
 وهذا نص في أن مولى العتاقة مقدم على الرذ ومن ضرورة تقدمه عليه أن يكون مقدما على ذوي الارحام وبهذا
 بين أنه عليه السلام أراد بالوارث في الحديث الذي تمسك به ابن مسعود والعصبة لا مطلق الوارث فاندفع
 الاحتجاج به انتهى ابن كمال ومعنى قوله عليه الصلاة والسلام ان شكرتكم الخ هو أنه ان شكرتكم بالجحازة على
 ما صنعت اليه من خير فهو خير لكم ولا نه عمل بقوله تعالى هل جزاء الاحسان الا احسان وشركاء لانه يصل
 اليك بعض الجزاء في الدنيا فيقتصر بقدره من ثواب الآخرة وان كفرتكم فهو خير لكم لبقا ثواب ذلك كله الى
 الآخرة وشركاء لانه أساء في مقابلته الاحسان وقابل النعمة بالكفران قال عليه السلام من لم يشكر الناس لم يشكر
 الله هكذا قيل وفيه بحث لان شكر المنعم عليه المنعم على اجسانه لا يتقص شيئا من ثوابه في الآخرة والظاهر ان
 يقال في فعله لان ذلك رعا يؤدى الى خلل في خلاصه وغرور في نفسه فيعبط بذلك له أو يحمل على أنه صلى
 الله عليه وسلم علم منه أنه ان شكره كان شره انتهى بجم زاده (قوله أي المعتق) قال ابن كمال من قال ان السبب
 هو الاعتاق فقد أخطأ في تعيين السبب لما عرفت فيما سبق أن السبب هو العتق لا الاعتاق انتهى أي يشمل

ثم شرع في العصبة مع غيره فقال (ومع غيره
 الاخوات مع البنات) أو بنات الابن أقول
 الفرضيين اجعلوا الاخوات مع البنات
 عصبة والمراد من الجد من هذا الجنس
 (وعصبة ولد الزنا) ولد الملاعنة ولي
 الام المراد بالمولى ما يتم المقتضى والعصبة
 ايتم ما لو كانت الام حرة الاصل كما بسطه
 والعلامة فانه لم لا اب لها ما ويقتضي ان
 مسئلة واحدة وهي أن ولد الزنا يرث من
 ثوابه ميراث أخ لام وولد الملاعنة يرث من
 ثوابه من ميراث أخ لا يورث (ونحتم
 العصبات بالعصبة السبيية أي المقتضى)

من مائة قريبه ذالرحم المحرم منه فإنه يعتق عليه من غير اعتاقه ويكون ولاؤه (قوله ثم عصيته) أي عصبة
 مولى العتاقة فتكون عصباته النسبية بنفسها مقدمة على عصباته الدببية أعنى مهتق المعتق ومعتق معتق
 المعتق وإن علا وانما قد عصباته النسبية بنفسها لما سمي أبا في أنه لا ميراث بالولاء للصنفين الأخيرين من العصبة
 النسبية والترتيب في العصبات على ما ترفيكون ابن المعتق أولى عصباته ثم ابن ابنه وإن سفل ثم أبوه ثم جده
 وإن علا إلى آخر ما فصل ثم معتق المعتق ثم عصبة على الترتيب المذكور ثم معتق المعتق ثم عصبة وهكذا
 انتهى ابن كمال ولا يرث الولاء عصبة العصبية وصورة امرأة أعتقت عبدا ومات وتركت ابنا وزوجا ثم
 مات المعتق فالمراث لابن المعتقة لأنه عصبتها ولومات الابن وترك أباه وهو زوج المعتقة أي ثم مات المعتق لا يرثه
 الاب لأنه ليس عصبة المعتقة انتهى عجم زاده فان قلت ان ابن الابن عصبة العصبية قلنا نعم وهو أيضا عصبة
 المعتقة لأنه لومات عن ابن ابنه كان عصبة كما أنه عصبة لاييه وقال الاكل وإن لم يكن للمعتق عصبة من جهة
 النسب يرث الميت عصبة من جهة الولاء وليست المذكورة شرطا فيه بخلاف الاول وإذا لم يكن لمعتق الميت
 عصبة لانسبا ولا ميراث الميت عصبة معتق أبيه على الترتيب المذكور نسبا وسبا وإن اجتمع للميت أبو معتقه
 ومعتق أبيه فإثره لا ينفقه دون معتق أبيه وإن لم يكن للميت عصبة من جهة اعتاقه ولا عصبة من جهة
 اعتاق أبيه يرثه عصبة من جهة اعتاق أمه انتهى وفي شرح شيخى زاده وإن لم يوجد له عصبة من جهة اعتاقه
 ولا عصبة من جهة اعتاق أبيه يرثه معتق أمه ثم عصبة معتق أمه على هذا الترتيب انتهى ولا تنس ما مر من أن
 بنت المعتق وذوي أرحامه يقدمون على بيت المال وفي شرح المصنف ثم اعلم أن المعتق لا يرث من المعتق عند
 العاقبة وقال اسحق بن راهويه والحسن بن زياد وبشر المريسي يرث لما روى أن رجلا مات على عهد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ولم يكن له وارث إلا عبدا كان أعتقه فدفع رسول الله صلى الله عليه وسلم ميراثه إليه ولأن
 الخناق سبب لوجود الميراث من أحد الطرفين فيوجب الميراث من الآخر أيضا كافي النكاح والصحيح قول العامة
 لأن ذلك الحديث غير صحيح وإن صح فهو منسوخ لقوله عليه السلام الولاء لمن أعتق وكذلك هو معارض بقول
 عليّ وزيد بن ثابت حيث قال لا ميراث للمعتق انتهى وعلمه شيخى زاده في شرحه بقوله لأن الولاء أنرا المملوكية
 فيعتبر بحقيقته فافك لا يرث المملوك من المالك فكذلك لا يرث المعتق من معتقه انتهى (قوله الولاء لجهة الخ) المراد
 بالولاء هنا ولأه العتاقة أي القرابة الحاصلة بسبب عتق شخص في ملكه كالقرابة الحقيقية لأنه تشتق من الولي
 وهو القرب وقد يطلق الولاء على الميراث الذي يستحقه الميراث بسبب عتق شخص في ملكه كافي قوله صلى الله عليه
 وسلم الولاء لمن أعتق انتهى شيخى زاده والجمعة بالنسب القرابة وجهة الثوب بالفتح والضم عجم زاده عن الصحاح يعني
 أن الولاء وصلة كوصلة النسب ووجه الشبه بينهما أنه كما يصير الاب سببا لأحياء الولد كذلك مولى العتاقة يصير
 سببا لأحياء المعتق من حيث أن الحرية في حكم الحياة والرقية في حكم التلف حيث لا يملك رقبة ومنافعه
 ولا يقدر على شئ من التصرفات فإذا أعتقه المولى يصير مالكاً لرقبته ومنافعه وتثبت له الولاية على المسلمين
 فيصح قضاؤه وشهادته ويجب عليه ما يجب على سائر المسلمين من السعي إلى الجمعة والعيدين ونحوهما وتبين ذلك
 عما عدا من الحيوانات فظهر بذلك أن الرقبة تلف وهلاك وأن المعتق سبب حياة المعتق كما أن الاب سبب
 لوجود الولد فكذلك الولد يصير منسوباً إلى أبيه بالنسب وإلى أقربائه بتبعيته كذلك المعتق يصير منسوباً إلى
 معتقه بالولاء وإلى عصبته بالتبعية فكما ثبت الإرث بالنسب كذلك يثبت بالولاء انتهى شيخى زاده قال عجم زاده
 ولهذا قال صلى الله عليه وسلم لن يجزى ولد والده إلا أن يجده مملوكا فيشتريه فيعتقه انتهى قال ابن كمال فان
 قلت قضية التشبيه أن يكون الولاء مشتركا بين الذكر والأنثى كالنسب وليس كذلك قلت لأن سلم أن قضية ذلك
 فإنه لا يقتضي مساواة المشبه والمشبّه به في وجه الشبه فضلا عن أن يقتضي مساواتهما في جميع الأوصاف
 والأحكام ثم لقائل أن يقول لما كان الولاء وصلة كوصلة النسب ينبغي أن يرث به كل من يرث بالنسب من أقرباء
 المعتق سواء كان عصبة له أو صاحب فرض أو تقول المالم يمكن الولاء موروثا ينبغي أن لا يرث العصبية أيضا
 كما لا يرث صاحب الفرض فما الفرق بينهما حتى يرث أحدهما دون الآخر ويمكن أن يجلب بأن التفرقة جاءت
 من الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم ليس للنساء من الولاء إلا ما اعتقن الحديث فإنه يقتضي تخصيص
 الولاء بالذكور (قوله الحديث) لفظه كافي السراجية ليس للنساء من الولاء إلا ما اعتقن أو اعتق من اعتقن

(ثم عصيته) بنفسه على الترتيب المتقدم
 لقوله صلى الله عليه وسلم الولاء لجهة كلمة
 النسب (وإذا ترك) المعتق (أب مولا
 وابن مولا فالكل للابن) وقال أبو يوسف
 للأب السادس (أو) ترك (جده) أي جده
 مولا (وأخاه فهو للجد) على الترتيب المتقدم
 (وقال بينهم ما) كالميراث وليس هنا عصبة
 بغيره ولا مع غيره لقوله عليه الصلاة والسلام
 ليس للنساء من الولاء إلا ما اعتقن الحديث

أو كاتب من كاتبين أو دبر من دبرين أو جز ولا معتقهن أو معتق معتقهن ومعناه ليس للنساء
من الولاء شيء الأول ما أي العبد الذي اعتقته أو ولا ما أي العبد الذي اعتقه من اعتقته أو ولا ما أي العبد
الذي كاتبه أو ولا ما كاتب من كاتبه أو ولا ما دبره من دبره أو جز ولا معتقهن أي أو الولاء
الموصوف به يكون مجرور معتقهن أو الولاء الذي هو مجرور معتق معتقهن وحذف من كل تقدير ما أثبتته
من الآخر أي ليس لهن من الولاء إلا ولا ما اعتقن أو ولا من اعتقن أو ولا ما كاتبن
أو ولا ما كاتب أو اعتق أو دبر من كاتبين أو ولا ما دبره أو اعتق أو كاتب من دبره فكل كلمة
ما المذكورة والمقدرة عبارة عن مرقوق يتعلق به الاعتاق فانه بمنزلة ما ترمي به تلك مما لا عقل له كقافي قوله
تعالى أو ما ملكك إيمانكم وكلمة من عبارة عن صادر ما الكافاسحق أن يعبر عنه بلفظ العلاء أو عبر
الأول بما هو عن الثاني عن وان كانا حزينين لأن الأول متصرف فيه ~~سائر~~ والوال والثاني متصرف
كسائر المالك وقوله أو جز على تقدير أن فينبغي بمصدر ويؤول باسم المفعول وإضافته إلى ما بعده من إضافة
الصفة إلى الموصوف وصورة ولا مدبره أن امرأة دبرت عبدا ثم ارتدت وطلعت بدار الحرب وحجكم
القاضي مجز به عبدها المدبر ثم اسلمت ورجعت إلى دار الاسلام ثم مات المدبر ولم يحلف عصبية نسبية فهذه
المرأة عصبية وحجكم مدبر هذا المدبر كذلك فإذا حكم القاضي مجز به مدبرها بسبب لحاقها فاشترى عبدا
ودبره ثم مات ورجعت المرأة نائمة إلى دار الاسلام أما قبل موت مدبرها أو بعده ثم مات المدبر الثاني ولم يحلف
عصبية نسبية فولاؤه لهذه المرأة وصورة جز ولا معتقهن الولاء أن عبدا امرأتين تزوج باذنهم اجارية قد اعتقها
مولاها فولد بينهما ولدها وحزمتها لا تتبعه فان الولد يتبع أمه في الرق والحزمية وولاؤه لمول أمه فإذا اعتقت
تلك المرأة عبدا جز ذلك العبد باعها إياه ولاؤه إلى مولاه حتى إذا مات المقتق ثم مات ولده وخلف
معتقة أبيه فولاؤه لها وصورة جز معتق معتقهن الولاء أن امرأة اعتقت عبدا فاشترى العبد المقتق
عبدا وزوجه بمعتقة غيره فولد بينهما ولدها وحزمتها لا تتبعه فان الولد يتبع أمه فإذا اعتقت عبدا جز معتق معتقهن
ولاء ولا معتقة إلى نفسه ثم إلى مولاه قال الأكل ولا بد أن يعلم أن الولد الذي اختلف في نقل ولائه هو الذي
ولد بعد اعتق الأم قبل اعتق الأب وأما الذي يكون جنينا قبل اعتق الأم فانه لا ينتقل ولاؤه إلى الغير أبدا
كرجل زوج أمه من عبده غيره ثم اعتق الأم ثم جاءت بولد لاق من ستة أشهر من يوم الاعتق ثم اعتق الأب فانه
لا يجوز ولاؤه الولد إلى نفسه أبدا لأنه علق عبدا ولوجاءت به ستة أشهر فصاعدا من ذلك اعتقت ثم اعتق الأب جز
ولاء ولده إلى نفسه لأنه لم يتبين بعلاقه عبدا في ملك مولد الأم وكذلك الأولاد المولود بعد اعتق الأب
لا ينتقل ولاؤه إلى هولاء وأوجه واعي أن الجدة من قبل الأم لا يجوز وأما الجدة من قبل الأب إذا اعتق والأب
مملوك فيه خلاف فقال أبو حنيفة وأصحابه الجدة لا يجوز الولاء سواء وجد الأب أو لم يوجد (قوله وان كان فيه
شدوذ) الشاذان يروى الثقة حديثا يخالف ما روى الناس فإذا انفرد الراوي بشيء نظيره فان كان مخالفا لما رواه
من هو أولى منه بالحفظ لذلك واضبط ~~كان~~ ما انفرد به شاذ امر دودا وان لم يكن له مخالف فان كان ممن يوثق
بحفظه وإتقانه فقبول لا يقدح فيه انفرد به وان لم يكن ممن يوثق بحفظه وإتقانه لذلك الذي انفرد به كان خارجا
عن الصحيح (قوله لكنه تاكد بكلام كبار الصحابة) كعمرو بن أبي سفيان وعبد بن عمر رضي الله تعالى عنهم فانهم قالوا بمثل
ذلك (قوله فصار بمنزلة المشهور) الحديث المشهور هو الذي يكون في القرن الأول أحاد ثم انتشر فصار في القرن
الثاني ومن بعدهم متواترا ولما كان القرن الأول وهم الصحابة ثقة لا يهملون صارت شهادتهم بمنزلة المتواتر
حتى قال الجصاص أنه أحد قسمي المتواتر انتهى عجم زاده (قوله ثم شرع في الجلب) الجلب في اللغة المنع
ومنه الجلب اسم لما يجلب به أي يمنع به عن النظر إلى ما وراءه ومنه حاجب الأمير لأنه يمنع الناس عن الدخول
عليه وفي اصطلاح أهل الفرائض عبارة عن منع شخص مخصوص عن ميراثه بوجود شخص آخر لا ينفق في نفس
المنوع فانه إذا كان له في نفسه وهو كونه رقيقا أو قاتلا أو كافرا سي محروما انتهى الأكل والجلب نوعان يجب
نقصان وهو يجب عن سهم أو كذا إلى سهم أقل وذلك خمسة نفر الزوجين والأم وبنت الابن والاخت لأب ويجب
حرمان وهو أن يجب عن الميراث بالمرء فيصير محر وما بالكلية والورثة فريقان فريق لا يحبون بحال وهم
ما ذكرهم المصنف (قوله ألبنة) مصدره في البيت وهو القطع يقال لا فعله يساوي البنة لكل أمر لا رجعة فيه

وهو وان كان فيه شدوذ لكنه تاكد بكلام
كبار الصحابة فصار بمنزلة المشهور كتاب طه
السيد وأقره المصنف ثم شرع في الجلب
فقال (ولا يجوز ستة) من الورثة (بحال)
الشيء

ونصبه على أنه مفعول مطلق باضمار فعل والتقدير ههنا ولا يتوزن أى لا يقطعون عن الارث البتة ابن كمال (قوله
 الاب) أى فانه السدس أو العشرة دائماً (قوله والام) فان لها أحد الامور الثلاثة دائماً اما السدس أو ثلث
 الكل أو ثلث ما يبق (قوله والابن) فانه عصبة دائماً (قوله والبنت) فان لها أيضاً أحد الامور الثلاثة دائماً
 اما النصف أو الثلثان أو العشرة للذكر مثل - خط الاثنين (قوله أى الابوان) الاب والام (قوله والولدان) أى
 الابن والبنت (قوله والزواج) أى الزوج فانه يرث اما النصف واما الربع والزوجة فانهم يرثون اما الربع واما
 الثمن (قوله سوا - كانوا عصبات) كالاخوة وأبناء الاخوة (قوله وذوى الفروض) كالاخوات الشقيقات
 والاخوات لاب (قوله وهو مبنى على أصلين) أى المحجب مقرب وجوده على وجود هذين الأصلين أو أحدهما
 فاذا وجد أحدهما محجبون وإذا اتفقا ورثوا (قوله محجب الاقرب من سواهم الا بعد) أى أن المحجب الثاني
 يتأق عند وجود اقرب وابعد فان الاقرب محجب الا بعد كما ترى في العصبات أن جز الميت يحجب أصله أى عن
 التعصيب والاصل يحجب فرع نفسه وفرع الاب يحجب فرع الجدة وكذلك يقال في ذوى الفروض (قوله اتحاداً)
 في السبب) كما في الجذات مع الام وفي بنات الابن مع الصليبين وفي الاخوات لاب مع الاثنين لاب وأم (قوله
 أم لا) أى لم تصد في السبب كما في الاب والاخوة (قوله أن من أدلى) الادلاء في اللغة هو ارسال الدلو في البئر ثم
 استعمل في ارسال في كل شئ يمكن فيه ولو بطريق المجاز فمعنى قوله يدل الى الميت يرسل قرابته الى الميت بشخص
 والبيان في الادلاء كالقربة مشتركة بين ادلى والواحدة (قوله لا يرث معه) أى ان استحق المدلى به جميع التركة
 سواء اتحد في السبب كما في الاب والجدة والابن وابنه أو لم يتحد كما في الاب والاخوة والاخوات فان المدلى به لما
 أحرز جميع المال لم يبق للمدلى شئ أصلاً وان لم يستحق المدلى به جميع المال فان اتحد في السبب كان الامر كذلك
 كما في الام وأم الام وان لم يتحد في السبب كما في الام وأولادها فلا يحجب (قوله فيرث معها) فان المدلى به الذي هو
 الام يأخذ نصيبه المستند الى سببه والمدلى الذي هو أولادها يأخذ نصيباً آخر مستنداً الى سبب آخر فلا حرمان
 (قوله بجهة واحدة) أما اذا انفردت عن غيرها من أصحاب الفرائض والعصبات فتستحق جميع التركة وتستغرقها
 بجهتي الفرض والرد والمناسب للمصنف أن يقدم الأصل الثاني على الاول كما فعل في السراجية لانه أعم
 مما تلتا ووجهه ان كل ما تحقق مدلى به تحقق اقرب وأبعد ولا عكس فقد يتحقق اقرب وأبعد من غير ادلاء
 كما في الابن وابن ابن آخر فان الابن اقرب ويحجب ابن أخيه يحجب حرمان لبعده وانما لم يكنف بالاصل الاول كيلا
 يتوهم ان أم الام لا ترث مع الاب ولا بالاصل الثاني كيلا يتوهم أن ولدا الابن ذكر اكان أو أنثى يرث مع الابن
 الذي ليس بأبيه فانه لا يدلى به (قوله والمحرور) هو الممنوع عن الارث لمعنى في نفسه (قوله كان كافراً أو قاتلاً)
 وأدخلت الكاف الرقيق والانياب في الدار والمرثقة (قوله لا يحجب عنه) لان من لا يصلح للميراث أصلاً جعل
 في استحقاق الارث كالميت فكذا يجعل في حق المحجب بمنزلة أيضاً الفوات الاهلية وكأنه مع الرق لا يخرج عن كونه
 ولداً فالموت لا يخرج عن كونه كذلك ثم يشترط كونه حياً للمحجب فكذا يشترط كونه حياً للمحجب (قوله أصلاً)
 أى لا يحجب نقصان ولا يحجب حرمان فان حجب النقصان يحجب الحرمان لان حجب الحرمان تقدم الحجاب
 على المحجوب في الكل وفي حجب النقصان تقدم الحجاب على المحجوب في البعض فاذا اشترط في أحدهما صفة
 الورثة في الحجاب فكذا يشترط في الآخر (قوله ويحجب المحجوب اتفاقاً) أى يشترط بين ابن عمه وودائعه
 سيد أى يحجب كلا الجبين فالمشال الاول لمحجب الحرمان والثاني لمحجب النقصان (قوله بالأم) فانها تحجب من
 الثلث الى السدس بالولد أو ولد الابن أو اثنين من الاخوة والاخوات (قوله وبنت الابن) تحجب مع بنت الصلب
 من النصف الى السدس (قوله والاخت لاب) تحجب مع الاخت الشقيقة من النصف الى السدس (قوله
 والزوجة) فالزوج يحجب من النصف الى الربع والزوجة من الربع الى الثمن بوجود الولد أو ولد الابن انتهى
 (قوله ويسقط بنوا الاعيان الخ) ذكر ذلك هنا لمناسبة للعجب فان بعضهم كالمصنف ذكر الفروض وذكر
 مستحقها وذكر حالة سقوط بعض الورثة في الحجب اهذه المناسبة وبعضهم كما صاحب السراجية ذكر احوال
 كل وارث عند ذكره فلم يخرج في باب الحجب الى ذكر حالة السقوط تقدمها في جملة الاحوال والاعيان الخصار
 والمراد الاشتمال وذلك لانهم خيار الاخوة والاضافة في بن الاعيان بيانية (قوله وابنه) انما لم يعبثه وابنه
 لدخوله في الابن (قوله والاب اتفاقاً) لادلائهم به وهو يستحق جميع التركة عند الانفراد (قوله على أصول زيد)

(الاب والام والابن والبنت) أى الابوان
 والولدان (والزوجة) وفريق يرتون بحال
 ويحجبون محجب الحرمان بحال أخرى وهم
 غير هؤلاء الستة سواء كانوا عصبات أو
 ذوى فروض وهو مبنى على أصلين أحدهما
 أنه (يحجب الاقرب من سواهم الا بعد)
 اما ترثه يقدم الاقرب فالاقرب اتحاداً في
 السبب أم لا (و) الثاني (أن من أدلى
 بن شخص لا يرث معه) كما في الابن لا يرث مع
 الابن (الا ولد الام) فيرث معها الام
 استغراقها للتركة بجهة واحدة (والمحرور)
 كان كافراً أو قاتلاً (لا يحجب) عندنا أصلاً
 (ويحجب المحجوب) اتفاقاً كما في (الاخوة
 والاب) ويحجب أم أم الام و (سكالاخوة
 والاخوات) فانهم (يحجبون بالاب) يحجب
 حرمان (ويحجبون الأم من الثلث الى
 السدس) يحجب نقصان ويحجب حجب
 النقصان بخمسة بالام وبنت الابن والاخت
 لاب والزوجة (ويستقطبون ثلاثة بالابن)
 الاخوة والاخوات لاب وأم بثلاثة (وبالجدة
 وابنه وان سفل) اتفاقاً (وبالجدة
 عند أبي حنيفة رجوعاً الى (وقال لا يقاسمهم
 على اصول زيد ويبنى بالاول) وهو السقوط
 كما هو مذهب أبي حنيفة

أي لأصول على وابن مسعود رضي الله تعالى عنهما فإن لهما في المقاسمة طريقتين مختلفتين غير طريقتهم زيد
(قوله وأصول زيد مبسوط في المطولات) قال في المنح وأمام قاسمة الجدة بنى الأعيان على أصول زيد فهو أنه
إذا اجتمع الجد والأخوة كان الجد كأحدهم يقاسمهم مالم تنقصه المقاسمة عن الثالث فإن نقصته فرض له الثلث
والباقي للأخوة للذكر مثل حظ الأنثيين مثال ذلك جد وأخ المال بينهما نصفان لأن المقاسمة خير له جد وأخوان
المال بينهما اثلاثا لاستواء المقاسمة والثلث جد وثلاثة أخوة يفرض له الثلث والباقي بين الأخوة لأن المقاسمة
في هذه الصورة تنقصه عن الثلث فإن كان معهم ذو فرض يعطى فرضه ثم ينظر في الجد بثلاثة أحوال المقاسمة
أو ثلث ما بقي أو سدس جميع المال فيعطى ما هو خير له والباقي بين الأخوة للذكر مثل حظ الأنثيين مثال ذلك
زوج وجد وأخ للزوج النصف والباقي بين الجد والأخ وكذلك مع الزوجة جد وجد وأخوان واخت للجد
السدس وللجد ثلث ما بقي جد وبنت وجد وأخوان للجد السدس وللبنات النصف وللجد السدس زوج وأم
وجد وأخ للزوج النصف وللأم الثلث والباقي وهو السدس للجد وسقط الأخ انتهى (قوله وعلة) الواو يعنى أو
وأما إذا اجتمع ما كان بنى العلات يدخلون في القسمة مع بنى الأعيان أضرار الجد فإذا أخذ الجد نصيبه
فبنو العلات يخرجون من البين من غير شيء والباقي لبنى الأعيان فيقسمون بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين إلا
إذا كانت من بنى الأعيان اخت واحدة فإنها إذا أخذت فرضها أى مقدار فرضها أعفى النصف بعد نصيب الجد
فإن بقي شيء فلبنى العلات والأفلاشي لهم وإنما قلنا مقدار فرضها لأن الأخوات لأب وأم وأولاب بصرن عصبة
مع الجد عند زيد فلا يبقى لهن فرض عنده إلا في الاستكراهية (قوله وقد أسقط النعمان) موافقة للصديق
وابن عباس وابن الزبير وابن عمر وحذيفة بن اليمان وأبي سعيد الخدري وأبي بن كعب ومعاذ بن جبل وأبي
موسى الأشعري وعائشة وغيرهم رضي الله عنهم وهو لا صحابة وشريح مع عطاء وعروة بن الزبير وعمر بن عبد
العزيز والحسن وابن سيرين وغيرهم من التابعين قال شيخ الإسلام خواهر زاده كان شيخنا الفقيه الزاهد أبو بكر
الجندى يحكي عن بعض مشايخ سمرقند أن أباحنية رضي الله تعالى عنه انما اختار قول أبي بكر لأنه ثبت
عليه ولم تتعارض عنه الرواية فأما غيره فقد تعارضت عنه الروايات (قوله وعليه الفتوى) قال في تبيين الدهر
سئل على السفيدي عن الفتوى في مسألة الجد مع الأخوة والأخوات على قول من فقال على قول أبي حنيفة
وذكر السرخسي أن الفتوى على قولهما وكذا نقل في الصومع عن السرخسي (قوله ويسقط بنو العلات) جمع
عله وهي الهرة قال الشاعر

ويوسف اذ دلأه أولاده علة • فأصبح في قعر الركية ناوبا

(قوله بهم) أى مجنسهم ولو واحد اذ دلأه اقوة القرابة لأن التقديم بعد اعتبار الجهة والقرب يكون بقوة النسب
وبنو الأعيان أقوى نسباً من بنى العلات لترجيحهم بقرابة الأم (قوله والجد) أى عند أبي حنيفة وقوله
هو المقتضى به (قوله كما علمته) أى من اجتماعها مع البنت أو بنت الابن كادل عليه قوله صلى الله عليه وسلم اجعلوا
الأخوات مع البنات مصبات وتقدم أن المراد بالجهين الجنس فلو مات الميت عن بنته وأخته شقيقته وأخوته
لا يسه كان للبنت النصف ولاخت النصف الأول فرض والثاني تعصيب وسقط الأخوة لأب (قوله ويسقط
بنو الأخفاف) يقال قرص أخيف إذا كانت إحدى عيني زرقاء والأخرى كالأبيض فينسب نسبتي باعتبار عيني
والمراد أنه يقال ذوالعين الزرقاء وذوالعين الكحل فكذلك أولاد الأم يتسبون نسبتي باعتبار آباءهم فأحدهم
ابن شخص والاخر مثلاً ابن شخص آخر (قوله بالولد الخ) فضايله أنهم يسقطون بالفرع الوارث وفرع الفرع
الوارث وبالأصول الذكور (قوله بالاجماع) مرتبط بالجد أى بخلاف بنى الأعيان والعلات فإنهم انما يسقطون
بالجد على قول الإمام فقط وسقوط الجميع بالأب متفق عليه (قوله لأنهم من قبيل الكلاله) قد سبق ما يتعلق
بذلك (قوله أبويات أم اميات) أما الأميات فلو جود أدلة تهن واتحاد السبب الذي هو الأمومة وأما الأبويات
فلا اتحاد السبب (قوله بالأبويات بالآب) للدلالة به مع كونه إذا انفرد استحق جميع المال وسيأتى أن المدلى به
إذا كان يستحق جميع المال عند الأفراد يجب المدلى (قوله وإن عات) كأم أم الآب وهكذا (قوله لأنهم ليست
من قبيلة) أى ليست قرابتهما من قبل الجد (قوله من أى جهة كانت) سواء كانت من جهة الأم أو من جهة الآب
(قوله كذلك) أى من أى جهة كانت فالجب يأتي في أربع صور قربي من جهة الأم فيجب البعدى من الجهتين

وأصول زيد مبسوط في المطولات
وفي الوهبانية
وما أسقط أولاد عين وعلة
وقد أسقط النعمان وهو المحتر
وعليه الفتوى كما في المتن والسراجية وان
قال مصنفها في شرحها وعلى قولهما الفتوى
(و) يسقط (بنو العلات) وهم الأخوة
والأخوات لأب (بهم) أى بنى الأعيان أيضاً
(و) يسقط (بنو العلات) أى بنى الأعيان أيضاً
وكذا بالأخت لأبوين إذا صارت عصبة
سما علة (و) يسقط (بنو الأخفاف) وهم
الأخوة والأخوات لأم (بالولد وولد الابن)
وان سفل (وبالآب والجد) بالاجماع لأنهم
من قبيل الكلاله كما بسطه السيد (و) تسقط
(الجدات مطلقاً) أبويات أم اميات (بالأم
والأبويات بالآب) وكذا بالجد الأم الآب
وان عات فإنها ترت مع الجد لأنهم ليست من
قبيلة بل هي زوجته فكانا كالأبوين (وتجب
القربى) من أى جهة كانت (البهدي) كذلك

(وارثه كانت القرى أم محبوبة) كما قد مناه (واقا) جمة منا وكانت احدا همادات قرابة واحده نام الاب) نداني نسخ اعني واسرح والسواب موصوف مسرجيه
وغرها كلام ام الاب وقد نتدّم أن القرى ٢٩ تحجب البعدى مطلقا فهم (والاخرى ذات قرابتين) واكثر كلام ام الام وهي ايضا ام اب (الاب) بهذه الصورة

قربى من جهة الاب تحجب بعدى من جهتين (قوله كما قد صنفه) في شرح قوله قريبا ونحجب القربى
فنى صورة ما اذا ترك الميت ابا وام الاب وام ام الام المال كله للاب عندنا والشرح الموجود بالنسخة التي بيدي
كافي السراجية (قوله فافهم) اشار به الى انه لو ابقى المتن على ظاهره لكانت ذات القربى لقربهم فانحجب ذات
القربى ببعدها أى فالصواب ما قاله (قوله فهذه المرأة جدته لا بويه) أى جدته لهذا الولد الذى مات من قبل
أبيه لانها أم أبى بيه ومن قبل أمه لانها أم أم أمه ثم نقول هنالك امرأة أخرى قد كان تزوج بنتها ابن المرأة
الاولى فولد من بنت الاخرى ابن ابن الاول الذى هو أبو الميت فهذه الاخرى أم أم أبى الميت فهى ذات قرابة
واحدة فهاتان المرأتان جدتان فى مرتبة واحدة فاذا اجتمعتا فقد وجدت ذات قرابتين مع ذات قرابة واحدة
وصورة اجتماع ثلاث قرابات مع ذات قرابة واحدة أن تلك المرأة التى تزوج ابن ابنها بنت بنتها فولد بينهما ذكر
اذا تزوجت هذا المولود بنت بنت بنت أخرى لها مائة ولد منهم مائة كانت تلك المرأة للمولود الشافى أم أم ام الام
وام أم ام الاب وام أب أب الاب وكانت صاحبته أى أم زوجة ابنها للمولود الشافى أم أم اب الاب (قوله قسم
محمد السادس بينهما اثلاثا باعتبار الجاهات) لأن استحقاق الارث باعتبار الجاهات فاذا اجتمع فى واحد سببان
متفقان كجدودة من جهتين كان فى الصورة واحد وفى المعنى متعدد فاستحق الارث بسببيه معا كما اذا اجتمع
فيه سببان مختلفان الا يرى أنه اذا ترك ابى عم احدهما اخ لام فانه يأخذ ذلك الاخ السادس بالفرض والباقي
بينهما نصفين بالعصوبة وكذا اذا ترك ابى عم احدهما زوجها فانه يأخذ الزوج النصف بالفرضية ويقاسم الآخر
فى النصف الباقي بالعصوبة وكذا اذا ترك الجوىسى أمه وهى اخته لا ييه فانها تراث بالسببين معا (قوله انصافا
باعتبار الابدان) لأن تعدد الجاهة ان اقتضى تعدد الاسم كما فى الامثلة الثلاثة المذكورة كان مقتضى تعدد
الاستحقاق بحسب تعدد احوالهم فلهذا لم يقتض تعدد الاسم كان فى حكم الجاهة الواحدة وما نحن فيه من هذا القبيل
فان ذات القربى تسمى بالجددة كذات القرابة الواحدة واذا كانت جددة ذات قرابات ثلاث مع جددة ذات قرابة
واحدة يقسم السادس بينهما انصافا عندنا وأما عند محمد (قوله وبه جزم فى الكثر) فهو المفتى به وقد تقدم
دليل أخذ الجذات السادس ببعض بيان (قوله والاخوات الخ) الواو بمعنى اولان المستحق أحد الصنفين
لاجموعهما (قوله وهو الثلثان) انما كان هذا حق البنات كاملا لقوله عليه الصلاة والسلام لا يراد حق البنات
على الثلثين وقد جعله الله تعالى للاخوات كما ينسب فى آخر النساء (قوله سقط الخ) لفرد وشر من رب (قوله أيضا)
الاولى حذفه لان السقوط فى صورتين مختلفتين الا أن ينظر الى مطلق سقوط (قوله أو أخ) أى لاب (قوله وفى
الطلاقه نظر ظاهر) يمكن دفعه بأن قول المصنف موازا ونازل راجع الى ابن الابن فقط وقوله أو أخ معطوف
على المضاف وحينئذ لا يصح وصفه بكونه موازيا ومازالنا نسلم كان الا نسب بتقديم الوصف قبل المعطوف (قوله
بأن ابن الاخ لا يعصب أخته) لأن الاثنى التى نصير عصبية بأختها هى من تكون صاحبة فرض عند الانفراد
فينقلها أخوها منه الى التعصيب لئلا يلزم المساواة اذا ترك بنتا وابنا مثلاً أو زيادة نصيب الاثنى على الذكر اذا ترك
بنتا وابنين اما اذا لم تكن الاثنى صاحبة فرض فأخوها لا يحدث لها استحقاق لعدم لزوم ما تقدم (قوله لانها) أى
الاثنى فى هذه الصورة من ذوى الارحام والمراد من قوله ذوى الارحام ما يسم ذوات الارحام فان جمع الذكور
يغلب على جمع النسوة عند الاجتماع (قوله من مثله) كاخته (قوله أو فوقه) كعمته (قوله ذات سهم) أى فرض
(قوله فلو ترك ثلاث بنات ابن) بأن ترك ابنا والابن ترك ابنا وبنتا والابن ترك ابنا وبنتا وهذا هو
الفريق الاول وترك ابنا وذلك الابن ترك ابنا وبنتا وذلك الابن ترك ابنا وبنتا وهذا هو الفريق
وبنتا وهذا هو الفريق الثانى وترك ابن ابن واخوته وترك الابن ابنا وبنتا وترك الابن ابنا وبنتا وهذا هو الفريق
الثالث والوسائط بين الاخيرة من الاول والميت ثلاثة وبين الاخيرة من الثانى وبين الميت أربعة وبين الاخيرة
من الثالث والميت خمسة ثم مات الذى ذكره فى كل الطبقات وبقيت البنات التسع والميت الجدا الأعلى وهذه تسمى
مسئلة التشبيب من قولهم شبيب الشاعرا اذا اكثر ذكر المتغزل فيه فسميت بذلك لكثرة ذكر البنات فيه وانما
سميت بذلك لانها بدقتها وحينئذ لا يطوار وقيل الاذان الى استماعها فشبهت بتشبيب الشاعرا القصيدة
لحسينها واستماعها الاصغاء لسماعها (قوله لا يوارىها أحد) لان بينها وبين الميت واسطة واحدة وهو الابن (قوله
قالها النصف) لانها قامت مقام الصليبة (قوله والوسطى من الفريق الاول) بينهما وبين الميت واستطاعت كالق

هذه ذات قرأتين
أب : : : : :
ب : : : : :
ج : : : : :
د : : : : :
هـ : : : : :
و : : : : :
ز : : : : :
ح : : : : :
ط : : : : :
ي : : : : :
وهذه ذات قرأتين واحدة

وتوضيحه أن امرأة زوجت ابن ابنها بنت
بينهما فولد بينهما ولد فهذه المرأة حرة لا يورثه
(قسم محمد السادس بينهما الثلثا) باعتبار
الجهات (وهما) أي أبو حنيفة وأبو يوسف
(أنصافا) باعتبار الأبدان وبه قال مالك
والشافعي وبه حزم في الكثرة فقال وذات
جهتين كذات جهة (وإذا استكمل البنات
والاخوات لا يورثن) وهو الثلثان
(سقط بنات الابن و) سقط (الاخوات لاب)
أيضا (الاعتصاف ابن ابن) في الصورة
الاولى (أو أخ) في الثانية (مواز) أي مساو
(أو نازل) أي سافل في تذييعهم ويكون
الباقي للذكر كالأثنين قاله المصنف في شرحه
قلت وفي إطلاقه نظر ظاهر تدعيمهم بأن
ابن الأخ لا يعصب أخوته كأم لا يعصب
أخته وابن الم لا يعصب أخته وابن المعتق
لا يعصب أخوته بل المال للذكر دون الأنثى
لأنها من ذوى الأرحام قال في الرحبية
وأمس ابن الأخ بالمعصب

من مثله أو فوقه في النسب
بخلاف ابن الابن وابن سقلى فإنه يعصب من
مثله أو فوقه ممن لم تكن ذاتهم وبسطة من
دونه فلو ترك ثلاث بنات ابن بعضهن أسفل
من بعض وثلاث بنات ابن ابن آخر كذلك
وثلاث بنات ابن ابن ابن كذلك بهذه الصورة

این	این	این
...
این	این	این بنت
...
این	این بنت	این بنت
...
این بنت	این بنت	این بنت
...
این بنت	این بنت	
این بنت		

يوازيها (قوله تكملة لثلاثين) أي لاجل تكملة الثلاثين (قوله ولا شيء للسفليات) أي الست لاستكمال البنات
 حقهن وهو الثلاثان فإنه لما قامت العليا مقام الصلبة قام من دونها بدرجة مقام بنات الابن في استحقاق
 السدس والسفلي من الأول يوازيها الوسطى من الفريق الثاني لكون الوسايط فيها ثلاثة وكذا يوازيها العليا
 من الفريق الثالث لذلك أيضا والسفلي من الفريق الثاني يوازيها الوسطى من الفريق الثالث لأن الوسايط
 فيها أربع وأما السفلي من الفريق الثالث لا يوازيها أحد لأن الوسايط فيها خمس (قوله إلا أن يكون مع واحدة
 منهن غلام الخ) فإن كان الغلام مع السفلي من الفريق الأول أخذت العليا منهن النصف وأخذت الوسطى منه
 مع العليا من الفريق الثاني السدس ويكون الثلث الباقي بين الغلام وبين السفلي من الأول والوسطى من الثاني
 والعليا من الثالث لذلك كمثل حظ الاثنين أخماسا وسقطت سفلي الثاني ووسطى الثالث وسفلاء والمسئلة
 من ستة لعليا الأولى النصف ثلاثة وهو مستقيم عليها والوسطى الأول وعليا الثاني السدس واحد وبين الواحد
 ورأسهما مائة وأخذ الغلام ومن يحاذيه ومن ثلاثة رؤوس منضمة له وهو برأسين فالجدة خمسة سهمين وبينهما
 وبين الرؤوس مائة ثم نظرا بين رؤوس الفريق الأول الذي انكسرت عليه سهامه وبين رؤوس الفريق الثاني
 الذي هو كذلك أيضا وجدنا النسبة بينهما التباين فضر بنا الخمسة رؤوس الثاني في الاثنين رؤوس الأول فحصل
 عشرة وهي جزء السهم وهو مضروب في أصل المسئلة وهو ستة فحصل ستون ومنها تصح كان للعليا النصف
 ثلاثة مضروبة في عشرة بثلاثين وللوسطى من الأول والعليا من الثاني سهم مضروب في عشرة فيحصل عشرة
 لكل واحد خمسة وكان للغلام مع من يحاذيه اثنتان مضروبان في عشرة فيحصل عشرون لكل رأس أربعة
 وإن كان الغلام مع السفلي من الفريق الثاني كان الثلث الباقي بينه وبين سفلي الأول ووسطى الثاني وسفلاء وعليا
 الثالث ووسطاء أسباعا لذلك كمثل حظ الاثنين وسقطت سفلي الثالث وتصح المسئلة من أربعة وعثمانين إذ مضرب
 السبعة وهي رؤوس الغلام ومن معه في اثنين وهو ما رأسا من يأخذ السدس قسما أربع عشرة مضرب في أصل
 المسئلة وهو ستة تبلغ هذا المبلغ ومنها تصح وإن كان الغلام مع السفلي من الفريق الثالث كان الثلث الباقي بين
 الغلام والسفليات الست أعثا وتصح من أربعة وعشرين لأن الاثنين رأسي من يأخذ السدس والثمانية
 رؤوس الغلام ومن معه بينهما مائة وأصل المسئلة موافقة بالنصف فتضرب نصف
 أحدهما في كامل الآخر فإذا ضربنا أربعة في ستة حصل المبلغ كان للعليا ثلاثة مضروبة في أربعة باثني عشر
 وكان للبنتين الآخر بين السدس واحد مضروب في أربعة هي لها وبقي ثمانية على الرؤوس الثمانية وإن فرض
 الغلام مع العليا من الفريق الأول كان جميع المال بينه وبين أخيه لذلك كمثل حظ الاثنين والمسئلة من ثلاثة
 ولا شيء للسفليات وإن كان مع من يأخذ السدس فمأخذ العليا الأول النصف والباقي للغلام مع من يحاذيه وهي
 وسطى الأول وعليا الثاني لذلك كمثل حظ الاثنين وسقطت السفليات وتصح من ثمانية إذ النصف نصيب
 الغلام والبنتين لا يتقسم عليهم والرؤوس أربعة فانكسرت على مخرج الربع وأصلها من اثنين فيضرب الأربعة
 في الاثنين قسما ثمانية ومنها تصح (قوله وبأخذ ابن عم) صورته أخوان تزوج كل واحد امرأته واستولدها
 ابنا ثم طلق أحدهما امرأته أو ماتت عنها وتزوجها الآخر الباقي واستولدها ولدا آخر ثم مات أحد الولدين
 الأولين عن ابن عمه الأول وابن عمه الذي هو أخوه من أمه (قوله وكذا لو كان الآخر زوجا) الاوضح أن يقول
 وكذا لو كان أحدهما أي أحد ابني عمها زوجها (قوله ويقتسمان الباقي) وهو خمسة أسداس في الأولى والنصف
 في الثانية (قوله حيث لا مانع من إرثه) أما إذا وجد المانع من أحدهما مثلا كان كان للزوجة ابن فإنه
 يحجب ابن العم من حيث هو ابن عم لا من حيث الزوجية ويحجبه أيضا من حيث أنه أخ لام لأن إرث أولاد الام
 كلاله (قوله بجوهر في فرض ونصيب) فجأة الفرض الزوجية والأخوة لام وجهة التعصيب كونه ابن عم (قوله
 وأما بفرض) أي وأما الإرث بفرض ونصيب (قوله بجوهر واحدة) وهي الأبوة (قوله وقد يجتمع جهتان تعصيب)
 أي الإرث بجوهر تعصيب (قوله كابن الخ) فيه نظر فإن الإرث له من جهة البنوة لا من جهة كونه ابن ابن عم
 لأن جهة البنوة مقدمة وقد يجاب بأن المراد اجتماع الجهتين من غير نظر للإرث (قوله وكان هو معتق)
 بأن اشترى الابن أباه ويقال فيه ما سبق (قوله وقد يجتمع جهتان فرض) صورته نسكح مجوس بقتله واستولدها
 فالولد ابن له هذه المرأة وأخ لها فإذا ماتت عنها مات عن أمه وأخته فترث بالجهتين (قوله وتأتي الإشارة إليه)

فالعليا من الفريق الأول لا يوازيها أحد قلها
 النصف والوسطى من الفريق الثاني فيكون لهما السدس
 العليا من الفريق الثاني ولا شيء للسفليات إلا أن يكون
 تكملة لثلاثين ولا شيء للسفليات إلا أن يكون
 مع واحدة منهن غلام فيعصبها ومن يحاذيها
 ومن فوقها من لا تكون صاحبة فرض وسقط
 السفليات (وبأخذ ابن عم) كذا في نسخ
 المتن والشرح وعبارة السبل وغيره وبأخذ
 أحد ابني عم (هو أخ لام السدس) بالفرض
 وكذا لو كان الباقي بينهم ما فدين بالعصوبة
 (ويقتسمان الباقي) إرثه سهمان فيجوز
 حيث لا مانع من إرثه سهمان فيجوز
 فرض ونصيب وأما بفرض ونصيب معا
 جهة واحدة فليس إلا الأب وأبوه قلت وقد
 يجتمع جهتان تعصيب كما بين هو ابن عم بأن
 تنكح ابن عمها قلدا ابنا وكان هو معتق وقد
 يجتمع جهتان فرض وانما يتصور في الجوس
 نسكحهم المحرم ويتوارثون بهما جميعا عندنا
 وعند الشافعي بأقوى الجهتين ونظامه في
 كتب الفرائض وتأتي الإشارة إليه في الفرق
 (ولو تزوجت زوجا وأما أوجدة وأخوة
 لام وأخوة لا يورثن أخذ الزوج النصف
 والام) أو الجدة (السدس وولد الام الثلث
 ولا شيء للأخوة لا يورثن) لأنهم هم مهبة ولم
 يورث لهم شيء

في الغرق) عند قوله والكافر يرث بالنسب والسبب الى أن قال وان لم يحجب أحدهما الآخر يرث بالقربايتين (قوله
 يشرك بين الصنفين الآخرين) أي أولاد الأم والاختوة الاشقاء ويقال لها المشتركة بفتح الراء كما ضبطها ابن
 الصلاح والنووي أي المشتركة فيها وبكسر هاء على نسبة التشريك اليها مجازا ويقال لها المشتركة والحارية والحيرية
 والجمية ويقول أبي حنيفة قال عمر أولاد الأم أحمد بن حنبل وهو أحد قولين عند الشافعي وأحدى الروايتين
 عن زيد رضي الله تعالى عنه ثم وقعت له عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فأراد أن يقضي بذلك فقال له زيد
 ابن ثابت هبوا أباهم كان حمارا فزادهم الأب الاقربا وقيل قاتل ذلك أحد الورثة وقيل قال بعض الاخوة لعمر
 رضي الله تعالى عنه هب أن أبانا حجر لم يبق في البهيم فلذا سميت بما تقدم فلما قيل له ذلك قضى بالتشريك بين
 الاخوة للأم والاختوة الاشقاء كأنهم كلهم أولاد أم بعد أن كان أسقطهم في العام الماضي فقيل له في ذلك فقال
 ذلك على ما قضينا وهذا على ما نقضى (قوله وكذلك يفرض مالك والشافعي للاخت للابوين) وهي الاكدرية
 سميت بذلك لكونها كذرت على زيد مذهب والامام أحمد مع الامامين (قوله فتعول الى تسعة) للزوج ثلاثة
 وللأم اثنان وللجد واحد والاخت ثلاثة لكن لما كانت الاخت لو استقلت بما فرض لها الزادت على الجد زدت
 بعد الفرض الى التعصيب بالجد فيضم الى حصتها حصته ويقسمان الاربعة بينهما اثلاثا للذكر مثل حظ الانثيين
 كذا في الشنهوري (قوله وأحمد) هذا يخالف ما ذكره الشنهوري فإنه جعل مذهب مالك والشافعي (قوله
 تسقط الاخت) فلزوج النصف وللأم الثلث فأصلها من ستة للزوج ثلاثة وللأم اثنان ويبقى واحد وهو قدر
 السدس فيأخذ به الجد (قوله على المقتضى به) وهو قول الامام فانه يجعل الجد كالأب فيجب الاخت وعندهما
 لا يعطى الجد كل احوال الأب مثبت الاكدرية على قول صاحبين (قوله كما مر) أي في الكلام على الجب
 وتقدم له نقل بيت الوهبانية وهو

وما أسقط أولاد عبد وعلة • وقد أسقط النعمان وهو الحر

وقد رضي الله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (باب العول) •

العول في اللغة الميل والجور يقال فلان يعول أي يميل جارا ومعنى الغلبة يقال يميل صبره أي غلب ومعنى الرفع
 يقال عال الميزان إذا رفعه ويطلق على رفع الأبل أيضا عند البول ويصح أخذ المعنى الاصطلاحي من الاول
 لأن المسئلة مالت على أهلها بالجور حيث نقصت من فروضهم ومن الثاني كأن المسئلة غلبت أهلها بإدخال
 الضرر عليهم ومن الثالث فإن المسئلة إذا ضاقت بالفروض المجمعة فيها ترفع التركة الى عدد أكثر من يخرجها
 حتى يدخل النقصان في فرائض جميع الورثة ومن الاول قوله تعالى ذلك أدنى أن لاتعولوا وقيل في معناه
 أن لاتموتوا ومنه قوله عليه السلام وأبدأ بمن تعول أي تموت ويقال عال الرجل إذا كثرت عياله (قوله وضقه
 الرثم) إذا بالعول يتقص سهام ذوى الفروض ويرداد أصل المسئلة وبالرذر زاد السهام وينقص أصل المسئلة
 وبعبارة أخرى في العول يفضل السهام على الفرج وفي الرث يفضل الفرج على السهام (قوله هو زيادة السهام)
 أي سهام الورثة قال عوض عن المضاف اليه وبذا سهل الاضمار في قوله الاتي على كل منهم (قوله كنقص
 أرباب الديون) أي كالتقص الثابت لأرباب الديون بسبب المحاصة أي أخذ كل حصته ناقصة بسبب ضيق
 التركة عليهم فإن التقص يدخل على كلهم على قدر حصته ويعلم قدر التقص الداخل على كل وارث بنسبة القدر
 الذي عالت به المسئلة الى المسئلة بعولها فإذا كانت الورثة زوجا واختين شقيقتين كانت المسئلة من ستة وتعول
 الى سبعة فالداخل من التقص على الزوج من كل سهم سبع فيأخذ من الستة سهمين وأربعة أسباع والداخل على
 الاختين منه أربعة أسباع فلهما ثلاثة أسهم وثلاثة أسباع وإذا قسمت المسئلة من أربعة وعشرين قيراطا كان
 للزوج عشرة أسهم وسبعان وللأختين ثلاثة عشر سهمًا وخمسة أسباع فالجدة أربعة وعشرون قيراطا ويقال
 عالت المسئلة بسدسها في هذه الصورة وثلاثها فيما عالت الى ثمانية ونحوها إذا عالت الى تسعة وثلاثها إذا
 عالت الى عشرة وقد نظم ذلك العارف الاجهوري فقال

وعلك قدر التقص من كل وارث • بنسبة عول لفريضة عائله
 ومقدار ما عالت بنسبتها • بلا عولها فأرحم بفضلها قائله

وقد عالت مالكا والشافعي يشرك بين الصنفين
 الآخرين كان الكل أولاد أم وكذلك يفرض
 مالك والشافعي للاخت للابوين أولاد
 النصف وللجد السدس مع زوج وأم فتعول
 الى تسعة وعند أبي حنيفة وأحمد تسقط
 الاخت قلت فحاصله أنه ليس عند الحنفية
 مسئلة المشتركة اتفاقا ولا مسئلة الاكدرية
 على المقتضى به كما مر

• (باب العول) •
 وضحه الرذكا سيجي • (هو زيادة السهام) إذا
 نقصت الفروض (على مخرج الفريضة)
 أدخل التقص على كل منهم بقدر فرضه
 كونه من أرباب الديون بالمحاصة

(قوله وأول من حكم بالعدل عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه) فإنه وقع في عهده صورة ضاق مخرجها عن فروضها
 فتأول العصابة فيها فأشار العباس إلى القول فقال أعلوا الفرائض فتأبوه على ذلك ولم يشكروه أحد إلا ابن
 العباس بعد موته فقبل له هلا أنكرته في زمن عمر فقال هبته وكان مهيباً وسأله رجل كيف تصنع بالفريضة
 العاتلة فقال ادخل الضرر على من هو أسوأ حالا وهن البنات والاخوات فانهن ينقلن من فرض مقدراً إلى غير
 فرض مقدراً وأما من ينقل نصيبه من فرض إلى فرض كالزوج والام وأولاد الام فلا يدخل عليهم القول فقال
 الرجل ما تفعل فتوال شيأ فان ميراثك يقسم بين ورثتك على غير رأيك فغضب وقال هلا تجتمعون حتى تبطل
 فتجعل لعنة الله على الكاذبين ان الذي احصى رمل عاجل عددا لم يجعل في مال نصفين وثلاثاً وعماية عذر تخريج
 على ابن عباس مسألة الازام وهي ما اذا تركت زوجاً وأماً واختين لام فعند العامة هذه المسئلة عادلة لان للزوج
 النصف وللأم السدس وللأختين للام الثلث فاستقامت السهام على أصل المسئلة وهي ستة فاما ابن عباس
 فان قال للزوج النصف وللأختين وللأم الثلث لزمه القول بالعدل لان الاختين لا يجعبان الام
 من الثلث إلى السدس عنده وان قال للزوج النصف وللأم السدس وللأختين لام الثلث كان تاركاً مذهبه
 في ان الاختين لا يجعبان الام من الثلث إلى السدس ولا يمكنه هنا ادخال النقص على الام ولا على الاختين
 لام لان الام صاحبة فرض محض والاختين لام كذلك فانهن لا يصرن عصبة بحال ولا على الزوج لذلك (قوله
 ثم المخرج سبعة) وجه ذلك ان الفروض المذكورة في كتاب الله تعالى ستة النصف والرابع والثلثان
 والثلث والسدس ومخارجها خمسة لا تحاد مخرج الثلثين والثلث واذا اجتمع فروض من النوع الاول اعتبر
 مخرج أدنى كسورها وتكون المسئلة منه فان اجتمع نصف ورابع كانت من أربعة أو نصف وثلث كانت من ثمانية
 وان اجتمع ثلث وسدس كانت من ستة وهذه لا تخرج عن المخرج الخمسة المذكورة وانه الاختلاف النصف
 من الاول بكل النوع الثاني أو ببعضه كانت المسئلة من ستة وهي لا تخرج عنها أيضاً واذا اختلف الربع بكل
 النوع الثاني أو ببعضه كانت من اثني عشر واذا اختلف الثلث بكل النوع الثاني أو ببعضه كانت من أربعة
 وعشرين فيضم هذان إلى الخمسة فتصير المخرج سبعة (قوله وثلاثة قد تعول) أشار بقوله إلى ان القول
 فيها لما ان تقي التركة بها وأما أن تزيد عليها فلا يحتاج إلى القول (قوله وثلاثة قد تعول) أشار بقوله إلى ان القول
 ليس لازماً لها (قوله بالاختلاف) أي باختلاف فرض من الاول بكل النوع الثاني أو ببعضه (قوله لهم وأخ
 لام) وكزوج وأختين لاب وأختين لام وتسمى هذه المسئلة مرواية لانها وقعت في زمن بني أمية وكان الزوج
 بعض بني مروان فأراد أن يستبد بنصف المال كلافألوأعنا فقهاه المجاز فقالوا له ثلث المال وتسمى الفراء
 لاشتغالها بينهم (قوله ولعشرة الخ) وهذه المسئلة تسمى شريحية اذ قضى شريح فيها بأن للزوج ثلاثة من عشرة
 فجعل الزوج يطوف في البلاد ويسأل الناس عن امرأة خلفت زوجها ولم تترك ولداً ولا ولد ابن فماذا نصيب الزوج
 فكانوا يقولون النصف فيقول شريح لم يعطى نصفاً ولا ثلثاً فبلغه ذلك فطلبه وقال للرسول قل له قد بقي لك عندنا
 شيء فقلأنا عززته وقال نشنع على القاضي وتنسب القضاء بالحق إلى الفاحشة وقد سبق في هذا الحكم
 امام عادل ورع فقال الرجل هذا الذي بقي لي عندك وانشد

وحي الله ان القالم اؤم • وما زال المبي هو الظلوم

إلى ديان يوم الدين غشى • وعند الله تجتمع الخصوم

فبلغ شريحاً فقال أسأت القول وكنت القول (قوله تعول إلى سبعة وعشرين) أي عند عدم اعتبار الخلق
 المشكل اذ عند اعتباره تعول أربعة وعشرون إلى تسعة وعشرين بل إلى ثلاثة وثلاثين عند الجهور كما اذا مات
 عن زوج وزوجة وبنتين وأم أو أبوين ولا خفاء ان وجود الخلق المشكل نادر وعلى تقدير وجوده كونه ذا زوج
 وزوجة في غاية الندرة فاعتبروا وجوده وبينوا أحكامه ولم يعتبروا حاله المذكورة لانها نادرة في نادر (قوله
 وتسمى المنبرية) لانها سئلت من على وهو على منبر الكوفة فاجاب عنها بديهية فقال السائل متعناً ليس للزوجة
 الثلث فقال صار ثمنها تسعاً ومضى في خطبته فتعجبوا من فطنته وذكر الشافعي في شرح الترتيب انه أخبره
 بعض طلبه اليمن أنه سمع في اليمن بعض اشباخه يذكر أن هذه الخطبة التي سئل على رضى الله تعالى عنه في اثنتي
 الحمد لله الذي يحكم بالحق قطعا • ويجزى كل نفس بما تسعى • واليه المعاد والرجى • فسئل حينئذ فأجاب بقوله

وأول من حكم بالعدل عمر بن الخطاب رضي الله تعالى
 عنه ثم المخرج سبعة أربعة لا تعول الاثنان
 والثلاثة والاربعة والخمسة والستة لا تعول
 بالاختلاف كما يجب في باب المخرج (فسته
 تعول) أربع عملات (إلى عشرة وتراشفها)
 فتعول سبعة لهم وأخ لام ولعشرة لهم وأخ
 وأم وأربعة لهم (واثنا عشر) تعول ثلاثة
 آخر لام (واثنا عشر) تعول ثلاثة
 عشر وتراشفها (تتعول ثلاثة
 كزوجة وشقيقتين وأم ولعشرة عشر لهم وأخ
 لام ولعشرة عشر لهم وأخ لام (وأربعة
 وعشرون) تعول (إلى سبعة وعشرين) فقط
 (كأمرأة وبنتين وأبوين) وتسمى المنبرية
 (والرذضة) كما مر

صار غنيا ساعا ولكن لم أقف على ذلك في تصنيف وما سمعته من غير هذا المعنى وتسمى الخفية له لقلة قولها انتهى
 وكان على قارها في علم الحساب غاية الفراحة حتى أن نصرانيا جاء إليه وقال له أنكم تقرؤون في كتابكم ثمانية سنين
 وازدادوا سمعوا ونحن نجد في كتابنا ثلاثمائة سنين ولا يستقيم هذا الخلف كتابنا كتابكم فقال على رضي الله عنه إلى
 عنه هذا مستقيم لأن ثلاثمائة سنين في كتابكم على حساب اليونانيين وفي كتابنا على حساب العرب وثلاثمائة سنة
 في حساب اليونانيين على حساب العرب ثلاثمائة سنة وتسع فتعجب النصراني من جوابه على البديهة وآمن
 ولهذا قيل إن عليا كان معجزة من معجزات النبي صلى الله عليه وسلم لأنه مع تعجبه في العلوم وشجاعته في الحروب
 كان منقادا مطيعا لرسول الله صلى الله عليه وسلم ومقررا ببقوته وهذا كما قيل إن أبا حنيفة كان معجزة من معجزاته
 صلى الله عليه وسلم كذا في شرح خواهر زاده (قوله وحيد) أي حين إذ كان الردضه فانه متضمن زيادة مخرج
 القريضة على السهام أي أن في المخرج فضلا على السهام أي الفروض المتحققة فيها وبهذا الاعتبار مع التفريع
 والرد قال به على ومن وافقه وقال زيد بن ثابت لا يرد الفاضل على ذوى الفروض بل هو ليت المال وبه أخذ مالك
 والشافعي والمحققون من الشافعية قالوا لاندرس بيت المال يرد الفاضل على ذوى الفروض بنسبة فرائضهم
 والا كان ليت المال ولنا قوله تعالى وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله أي بعضهم أولى بغير
 بعض بسبب الرحم فهذه الآية دلت على أن هذا قولهم جميع الميراث بصل الرحم وآية الموارث أوجبت استحقاق
 جزء معلوم من المال لكل واحد منهم فوجب العمل بالآية بأن يجعل لكل واحد فرضه بذلك الآية ثم يجعل
 ما بقي مستحقا لهم للرحم بهذه الآية وتعام الادلة في الميراثات (قوله ثمة) أي هنالك أي في الورثة (قوله عليهم) أي
 على ذوى الفروض والواضح التصريح به (قوله اجماعا لفساد بيت المال) هذه الآية غير ظاهرة بالنظر للقول
 بالرد عند ما كان الرد عند ما تقدم على بيت المال وإن كان منتظما وحل هذا التعليل القول بالرد على الزوجين
 وبنات المعتق وأرحامه فانه إذا لم يكن من مراتب المستحقين الآية بيت المال فان هؤلاء يقدمون عليه لهذه الآية
 وإن كان قوله لفساد بيت المال على قوله اجماعا لا يظهر أيضا لأن القول بالرد حينئذ قول بعض الشافعية
 والمشهور ومن مذهب المالكية انه لا بيت المال وإن لم يكن منتظما وقال محققون من الشافعية بما قال به الحنفية
 والباقيون منهم يقولون إن في يده المال أن يصرفه في المصالح أو يحفظه إلى أن يولى سلطان عادل وروى عن
 الشافعي أيضا انه يفوض إلى رأى الامام فله أن يجعله في جيرانه وأهل قرابته (قوله فلا يرد عليهم) لانعدام
 الرحم فيهما (قوله وغيره) كشرح السراجية التي اطاعت عليها فانهم أطاعوا على هذا النقل وكذا ما اطاعت
 عليه من شرح الكنتريين في روح الشروح صحتهم فقال وجه عثمان أن القريضة لو عالت لدخل النقص على الكل
 فإذا فضل شيء يجب أن يكون الزيادة لكل لأن الغنى بالقرم وأجاب عنها بعد بقوله وأما الجواب عن حجة عثمان
 فهو أن ميراث الزوجين على خلاف القياس لأن وصلة ما بالنكاح وقد انقطعت بالموت وما ثبت على خلاف
 القياس فصاير على مورد النص ولا نص في الزيادة على فرضهما ولما كان ادخال النقص في نصيبهما ماصيلا
 للقياس السابق لا يرثهما ما قبل به ولم يقل بالرد لعدم الدليل فظهر الفرق وخصص الحق انتهى (قوله قلت ويجزم
 في الاختيار الخ) قال المولى محمد زاده في حاشية شرح السبد على السراجية وقد ضعت هذه الرواية عن عثمان
 رضي الله تعالى عنه بما نقل عن ابراهيم النخعي انه قال لم يكن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يقول انه
 رد على الزوجين وليس بشيء لأن خبر الميثب أولى من خبر الثاني إذا تعارض (قوله وقد مناه في الولاء) وقد مناه
 أول الكتاب عند ذكر مراتب الورثة (قوله أو أكثر) الاكثر ينصرف في صنفين أو ثلاثة لا أكثر والدليل الاستقراء
 كما يأتي له قريبا (قوله قسمت المسئلة من عدد رؤسهم) أي رؤس ذلك الجنس الواحد لأن جميع التركة لهم
 بالقرن والرد ما ورثهم متماثلة فلا مزبلة لرأس على آخر (قوله قطع الطويل) لانك لو أعطيت كل واحد
 من الورثة ما يستحقه من السهام وقسمت الباقي من سهامهم بينهم بقدر تلك السهام صارت القسمة مرتين
 فقسمة الكل بين الرؤس ابتداء وأخيرا سهل (قوله بالاستقراء) أي تعجب جزئيات من يرد عليه وهو متعلق
 بالفعل المحذوف المقدر بعد الثاني أي لا يكون أكثر بالاستقراء (قوله فن عدد سهامهم) أي المأخوذ ذلك العدد
 من أصل المسئلة (قوله لوسدسان) كجدة وأخت لأم فالمسئلة من ستة وإمامتها اثنتان بالقريضة فاجعل اثنتين
 أصل المسئلة واقسم التركة عليهما نصفين فلكل واحدة منهما نصف المال (قوله لو ثلث وسدس) أي لو وجد

وحيد (فإن فضل منها) أي من الفروض
 (و) الحال أنه (لا عصبه) ثمة (يرد ذلك)
 انفاضل (عليهم بقدر سهامهم) اجماعا لفساد
 بيت المال (الأعلى الزوجين) فلا يرد عليهم ما
 وقال عثمان رضي الله تعالى عنه يرد عليهم ما
 أيضا قاله المستنف وغيره قلت ويجزم في
 الاختيار بأن هذا وهم من الراوى فراجع
 قلت وفي الاشياء أنه يرد عليهم ما في زماننا
 افساد بيت المال وقد مناه في الولاء ثم مسائل
 الرد أربعة أقسام لأن الردود عليه اما نصف
 أو أكثر وعلى كل اما أن يكون من لا يرد عليه
 أو لا يكون (فالأول أن يحدد الجنس المردود
 عليهم) كبنين أو أختين أو بنين (قسمت
 المسئلة من عدد رؤسهم) ابتداء قطعها
 لتعويل (و) انشائي (ان كان) المردود عليه
 (بنين) أو ثلاثة لا أكثر بالاستقراء (فن
 عدد سهامهم) فن اثنتين لوسدسان وثلاثة
 لو ثلث وسدس

ذلك كولد في الام مع الام اذا المسئلة من هذا التقدير ايضا من ستة ومجموع السهام المأخوذة للورثة المذكرة
ثلاثة فاجعلها اصل المسئلة واقسم التركة اثلاثا بقدر تلك السهام فلولدي الام الثلثان من المال وللأم ثلث
(قوله لو نصف وسدس) كيف وبنات ابن اؤتت وأم لان المسئلة ايضا من ستة ومجموع السهام المأخوذة منها
أربعة ثلاثة للبنات وواحد للبنات الابن أو الام فاجعل المسئلة من أربعة واقسم التركة أربعا ثلاثة لأرباعها
للبنات وربع منها للام أو بنت الابن (قوله كثلثين وسدس) كثلثين وأم أو نصف وسدسان كبت وبنات ابن وأم
أو نصف وثلث كاخت لاب وأم وأختين لام وكاخت لاب وأم وأم فالمسئلة في هذه الصور الثلاث ايضا من ستة
والسهام التي أخذت منها خمسة ففي الاولى للبناتين سهام أربعة وللأم سهم واحد فاجعل التركة أخماسا أربعة منها
للبناتين وواحد للام وفي الصورة الثانية قد اجتمع اجناس ثلاثة وسهام المأخوذة من الستة خمسة أيضا ثلاثة منها
للبنات وواحد للبنات الابن وواحد للام فتقسم التركة عليهم أخماسا بقدر سهامهن فثلاثة أخماسها للبنات
الابن خمس وللأم خمس آخر وفي الصورة الثالثة تكون السهام المأخوذة من الستة خمسة أيضا فثلاثة من
الابوين ثلاثة أسهم وللأختين لام سهمان وكذا للام مع الأخت أي من الابوين سهمان فاجعل المسئلة من خمسة
وتقسم التركة أخماسا (قوله تقصير المسافة) أي يجعل القسمين خمسة واحدة (قوله وهو الزوجان) الاولى أحد
الزوجين لعدم اجتماعهما (قوله فان وافق) أي الباقي (قوله وهو الثانيان) أي وفق رؤس البنات وسهامهن
ثلاثة فان قلت ان بينهما مداخله لان الثلاثة داخله في الستة قلت لا عبرة بالمداخله ما بل هي ترجع الى الموافقة
بأنها التي الذي يخرجها أقل العددين (قوله كزوج وخمس بنات) هذه الصورة كالصورتين السابقتين أصلها من اثني
عشر لاجتماع الربع والثلثين لكن اترد كما تردان الى الاربعة التي هي أقل مخارج فرض من لا يرد عليه فاذا أعطينا
الزوج هنا واحد منها بقي ثلاثة فلا تستقيم على البنات الخمس بل يذهب اربعين عدد الرؤس مبالغة فضر بنا
كل عدد رؤسهن في مخرج فرض من لا يرد عليه أي الاربعة فحصل عشرون (قوله فاضرب الاربعة في الخمسة)
الموافق لسابقة ولا حاجة فاضرب الخمسة في الاربعة (قوله لا اكثر هنا) قيد بقوله هنا لانه اذا لم يكن من لا يرد
عليه قد يجمع ثلاث طوائف (قوله بحكم الاستقراء) من اضافة المصدر الى فعله (قوله اذ لا رد) لو قال انه لا رد
ليكون بدلا من حكم ويستغنى عن قوله بانه يستقر المكان اولي (قوله اصلا) أي مطلقا ولو كان بعضهم لا يرد عليه
(قوله واعمل هذا) أي عدم الرد مع طوائف أربع (قوله فيما تر) أي في القسم الثاني أي ان اقتصر على الجنس
في الثاني وان كان يأتي فيه ثلاث لاجل أن يظهر في الرابع فانه لا يأتي فيه غيرهما وليس المراد بالاقتصار عليهم
فيما تقدم التنبيه على عدم تأني الاكثر (قوله والا) أي وان كان الاقتصار غير هذه التركة بل هو اتفاق قابس
المراد خصوص الجنس في الثاني فقط (قوله فإيراد الثاني) أي في كلام المصنف هنا (قوله بهضه) أي بعض
صوره أي بعض صور الثاني المتقدم وهو ما اذا اجتمع فيه بنات (قوله لا كاه) لانه لا يأتي فيه اجتماع الثلاثة
(قوله فاقسم الباقي الخ) ولا حاجة الى الضرب لان الباقي حق من يرد عليهم بقدر سهامهم فيقسم على مستلهم
فما اصاب سهم واحد فهو صاحب ذلك السهم وما اصاب سهمين فهو صاحبهما (قوله ان استقام) اعلم أنه
لا تكون استقامة الباقي من المخرج على مسئلة من يرد عليه الا في مسئلة واحدة هي المذكرة في المصنف وهي
ما اذا كان الربع لاحد الزوجين وطائفة عن يرد عليه تستحق الثلث وطائفة السدس فان المسئلة حيث
من ثلاثة والباقي ثلاثة فهي مستقيمة على المسئلة في الصورة المذكرة وان لم تستقم على أحاد الورثة ووجه
اقتصار الاستقامة في هذه الصورة ان الباقي من مخرج فرض من لا يرد عليه اما نصف بان كان الموجود أحد
الزوجين مع عدم الفرع الوارث فالباقي واحد من اثنين ولا يستقيم الواحد الاعلى واحدا اذا كان كذلك كان
الموجود مع الزوج جنبا واحدا عن يرد عليه وهذا هو القسم الثالث وقد فرغ من كلام الان في الرابع
واما ثلاثة فالربع حتى أحد الزوجين حيثما أن يكون مستقيمة الزوج مع الفرع الوارث كالبنات فان كن
واحدة من البنات من الثالث وان كان معهن غيرهن كما اذا مات عن زوج وبنت وأم فالمسئلة القرصية
من اثني عشر يقي منها واحد يرد والمسئلة الرديئة من أربع والباقي ثلاثة ولا استقامة لثلاثة على الاربعة
واما أن يكون مستقيمة الزوجة ويمكن تأني الاستقامة في هذه الصورة كصورة المصنف وامامسبعة كما اذا كان
المخرج ثمانية فتعطي المرأة ثمانية وبنات سبعة ولا استقامة أيضا ومسئلة من يرد عليه اما من اثنين أو ثلاثة أو أربعة

وأربعة لو نصف وسدس وخمسة كثلثين
وسدس تقصير المسافة (و) الثالث (ان كان
مع الاول) أي الجنس الواحد (من لا يرد
عليه) وهو الزوجان (اعلم) من لا يرد عليه
فرضه من أقل مخارج فرضه وقسم الباقي على
رؤس (من يرد عليه كزوج وبنات بنات)
فهو من أربعة للزوج واحد وبني ثلاثة وهي
تستقيم فان وافق رؤسهم أي رؤس من يرد
عليهم (كزوج وست بنات ضرب وفقها)
وهو هنا اثنان (في مخرج فرض من لا يرد
عليه) وهو هنا أربعة تبلغ ثمانية فللزوج
انسان والبنات ستة (والا) يوافق بل باين
(ضرب كل عدد رؤسهم في خمسة) فالمخرج هنا
المذكور كزوج وخمس بنات ثلاثة تباين الجنس
أربعة للزوج واحد وبني ثلاثة تبلغ عشرين كان
فاضرب الاربعة في الخمسة تبلغ عشرين
للزوج واحد اضربه في المصروب
فهو له والباقي ثلاثة اضربه في الرابع
تبلغ خمسة عشر فلا يكمل بنت ثلاثة (و) الرابع
(لو كان مع الثاني) أي الجنس من فقط لا أكثر
هنا بحكم الاستقراء اذ لا رد مع أربع طوائف
أصلا بالاستقراء واعمل هذا انكته اقتصاره
فما ترشنا على الجنسين والا فإيراد الثاني
بعضه لا كله فثلاثة (من لا يرد عليه فاقسم
الباقي من مخرج فرض من لا يرد عليه على
مسئلة من يرد عليه) ان استقام (كزوج بنات
وأربع بنات وست اخوات لام)

أو خمسة فادانظرنا إلى الباقي وهو واحد أو ثلاثة أو سبعة وبين مسئلة من يرده عليه بصورهما لم نجد استقامة إلا
 فيما إذا كان الباقي ثلاثة والمسئلة ثلاثة كما في مسئلة المصنف (قوله تستقيم على سهم الجذات وسهمى الاخوات)
 لأن سهام الجميع ثلاثة (قوله لكنه منكسر على أحاد كل فريق) فنصيب الجذات الأربع واحد لا يتقسم عليهم
 بل بينهم مائة وخمسة لحفظنا عدد رؤسهم بأمره وكذا نصيب الاخوات الست اثنتان فلا يستقيمان عليهن لكن بين
 عدد رؤسهن وسهامهن موافقة بالنصف فردنا عدد رؤس الاخوات إلى نصفها وهو ثلاثة ثم طلبنا التوافق
 بين أعداد الرؤس والرؤس فلم نجد لها ضربا موافق عدد رؤس الاخوات وهو الثلاثة في كل عدد رؤس الجذات
 وهو أربعة حصل اثنا عشر ضربا لها في الأربعة التي هي مخرج فرض من لا يرده عليه فصار ثمانية وأربعين
 فنها تصح المسئلة كان للزوجة واحد ضربناه في المضروب الذي هو اثنا عشر فلم يتغير فاعطيناها الزوجة
 وكان للجذات أيضا واحد ضربناه في ذلك المضروب فكان اثني عشر لكل واحدة ثلاثة وكان للأخوات
 للام اثنتان فضرربناهما فيه فبلغ أربعة وعشرين فلكل واحدة منهن أربعة (قوله مخرج فرض الفريقين)
 أي فريق من يرده عليه وفريق من لا يرده عليه (قوله كارب مع زوجات الخ) أصل هذه المسئلة من أربعة
 وعشرين لا اختلاط الثمن بالثلثين والسدس لكنها ردية فردناها إلى أقل مخرج فرض من لا يرده عليه وهو الثمانية
 (قوله ثم اضرب سهام من لا يرده عليه) هذا شروع في بيان معرفة حصة كل فريق من الورثة من هذا المبلغ
 (قوله فهي حق الزوجات الأربع) وذلك لأننا ضربنا مسئلة من يرده عليه في أقل مخرج فرض من لا يرده عليه
 فيكون الحاصل من ضرب سهام من هذا الأقل في تلك المسئلة حصة من المبلغ (قوله واضرب سهام كل
 فريق من يرده عليه وهي أربعة البنات وسهم للجذات فيما بقي) وذلك لأن حق كل فريق من يرده عليه أغناها
 في الباقي من مخرج فرض من لا يرده عليه بقدر سهامهم في المسئلة المذكورة للزوجات من ذلك المخرج واحد
 فإذا ضربناه في الخمسة التي هي مسئلة من يرده عليه كان الحاصل خمسة فهي حق الزوجات من الأربعين
 والبنات من مسئلة من يرده عليه أربعة فإذا ضربناها فيما بقي من مخرج فرض من لا يرده عليه وهو سبعة فبلغ ثمانية
 وعشرين فهي لمن من الأربعين والجذات من مسئلة من يرده عليه واحد فإذا ضربناها في السبعة كان سبعة فهي
 للجذات ولم تستقم على أحاد كل فريق (قوله فصحة بالاصول السبعة) المذكورة في الصورة التي نحن فيها كان
 من الأربعين نصيب الزوجات الأربع خمسة وبين رؤسهن وسهامهن مائة فخذنا مجموع عدد رؤسهن وكان
 سهام البنات التسع فيها ثمانية وعشرين وبين الرؤس والسهام مائة فقر كعدد الرؤس بحاله وكان سهام الجذات
 الست منها سبعة وبينهم أيضا مائة فخذنا عدد رؤسهم بأمره ثم طلبنا بين أعداد الرؤس الموافقة فوجدنا بين
 رؤس الجذات ورؤس الزوجات موافقة بالنصف فضرربنا نصف الأربعة في الستة فبلغ اثني عشر وهي موافقة
 لرؤس البنات التسع بالثلث فضرربنا الثلث التسعة في اثني عشر فحصل ستة وثلاثون فضرربنا هذا الحاصل
 في الأربعين فبلغ ألفا وأربعمائة وأربعين فنها تصح المسئلة على أحاد الفريقين كان نصيب الزوجات
 من الأربعين خمسة وقد ضربناها في المضروب الذي هو ستة وثلاثون فبلغ مائة وعشرين فلكل واحدة من
 الزوجات خمسة وأربعون وكان نصيب البنات منها ثمانية وعشرين وقد ضربناها في ذلك المضروب فصار اثنا
 وعشرين فلكل واحدة منهن مائة واثنا عشر وكان نصيب الجذات منها سبعة وقد ضربناها في المضروب المذكور
 فصار مائتين واثنين وخمسين فلكل واحدة من الجذات اثنتان وأربعون (قوله وتصح الأولى من ثمانية وأربعين)
 قد تدم ما فيها والله تعالى أعلم وأسئفراقه العظيم

• (باب توريث ذوي الارحام) •

(قوله هو كل قريب الخ) هذا معناه اصطلاحا وأما معناه لغة فهو ذو القرابة مطلقا أي سواء كان من جهة الولاد
 أو لا وفي المغرب الرحم في الأصل منبت الولد ووعاؤه ثم سميت القرابة والوصلة من جهة الولاد رجالا لأنها مسمية
 عنه (قوله بذى سهم) أي فرض (قوله فبأخذ المنفرد) أي من أي صنف كان (قوله جميع المال بالقرابة) أي شارب
 إلى أن أرثهم كالتعصيب بقرابة الأقرب فالأقرب ثم إن الأقرب تارة يكون بقرب الدرجة وتارة يكون بقوة
 القرابة فكما تقدم في التعصيب البنوة على الأبوة فكذلك هنا بقية تدم جزاء الميت على أصله وكان عامة العصانة أي
 أكثرهم كعمرو وعلي وابن مسعود وأبي عبيدة بن الجراح ومعاذ بن جبل وأبي الدرداء وابن عباس في رواية عنه

فخرج من لا يرده عليه أربعة للزوجة واحد
 بقي ثلاثة تستقيم على ٢٣ الجذات وسهمى
 الاخوات لكنه منكسر على أحاد كل فريق
 كما سيجي (وان لم يستقم ضربت جميع مسئلة
 من يرده عليه في مخرج من لا يرده عليه) فالمبلغ
 الحاصل بهذا الضرب مخرج فرض وست جذات
 (كما ربع زوجات وتسع بنات وست جذات)
 فخرج من لا يرده عليه ثمانية للزوجات الثمن
 واحد بقي سبعة لا يستقيم على مسئلة من يرده
 عليه وهي هنا خمسة لأن الفرضين ثلثان
 وسدس فاضرب الخمسة في الثمانية فبلغ أربعين
 وهي مخرج فرض الفريقين (ثم اضرب سهام
 من لا يرده عليه) وهو سهم الزوجات (في خمسة
 مسئلة من يرده عليه) يكن خمسة فهي حق
 الزوجات الأربع من الأربعين (و) اضرب
 (سهم) كل فريق (من يرده عليه) وهي أربعة
 للبنات وسهم الجذات (فيما بقي) أي في السبعة
 الباقية (من مخرج فرض من لا يرده عليه)
 يكن للبنات ثمانية وعشرون وللجذات سبعة
 فاستقام فرض كل فريق فصحة بالاصول السبعة
 أحاد على كل فريق فصحة بالاصول السبعة
 الآية في باب المخرج تصح من ألف
 وأربعمائة وأربعين وتصح الأولى من ثمانية
 وأربعين ولولا خشية الإطالة وسعت
 الكلام هنا

• (باب توريث ذوي الارحام) •
 (هو) كل قريب بذى سهم ولا عصبة
 فهو قسم ثالث حيث لا يرث مع ذى سهم
 ولا (عصبة سوى الزوجين) لعدم الرد
 عليهم (فبأخذ المنفرد جميع المال) بالقرابة

مشهوره يرون تورث ذوى الارحام وبه قال اصحابنا (قوله وهم اولاد البنات واولاد بنات الابن) ذكرنا كذا
 او انا ما وتسكلم ان شاء الله تعالى على كل صنف بما يتعلق به وان كان المصنف والشايع تسكلم على البعض فيما يأتى
 ائمتهم ما اختصموا فنقول الصنف الاول اولادهم بالميراث اقربهم الى الميت كبت البنت فانها اولى من بنت بنت
 الابن على مذهب اهل القرابة لان استحقاق ذوى الرحم باعتبار معنى العصبية وفى العصبية الحقيقية يقدم
 من كان اقرب سببا كتقديم الفروع على الاصول ثم فى الفروع مثلا يقدم من كان اقرب وهو من كان اقل وسائط
 فكذا يعتبر فيما كان معنى العصبية وما ان استروا فى الدرجة فيقدم ولد الوارث اتفاقا بين ابي يوسف ومحمد كبت
 بنت الابن فانها اولى من ابن بنت البنت وان استوت درجاتهم فى القرب ولم يكن فيهم ولد وارث كبت بنت البنت
 مع بنت بنت بنت اخرى او كان كلهم ولدا وارث كابن البنت وبنت البنت فان اتفقت صفة الاصول بالذكورة
 او الانوثة فمعتبر ابدان الفروع اتفاقا كما فى هذه الصورة فان كان الفروع ذكورا فقط او انا ما فقط تساوىوا فى
 القسمة وان كانوا مختلطين فلذلك مثل حظ الانثيين فى المثال المذكور الارث بين ابن البنت وبنت البنت للذكر
 مثل حظ الانثيين اتفاقا واما اذا اختلفت الاصول بالذكورة والانوثة فابو يوسف اعتبر ابدان ايضا ولا يعتبر
 اختلاف الاصول ومحمد يقسم الارث على اعلی بطن اختلف ويجعل ما اصاب كل اصل فرع مثلا اذا ترك
 بنت ابن بنت وابن بنت بنت عند ابي يوسف المال بين الفروع اثلاثا باعتبار ابدان ثلثا للذكر وثلثا للانثى
 وعند محمد يكون المال بين الاصول اعنى فى البطن الثانى اثلاثا وحينئذ يكون ثلثا لبنت ابن البنت نصيب ابيها
 وثلثا لابن بنت البنت نصيب أمها على عكس ما كان عليه فى مذهب ابي يوسف واذا تعددت الاختلاف
 فى البطون أى بطون المذكور فقط ارا الاناث فقط او فيها ما فابو يوسف جرى على ما عهد فى مذهبه ومحمد يقسم
 الارث على اعلی بطن اختلف بالذكورة والانوثة ويجعل بعد القسمة المذكورة طائفة والاناث طائفة ويظهر
 فى البطون الاثنية بعد فان لم تختلف بان كانت سلسله المذكور ذكورا فقط او انا ما فقط يعطى نصيب المذكور لهم
 بالروية وان اختلفت البطون التى بعد بالذكورة والانوثة قسم نصيب المذكور على اعلی بطن منهم اختلف
 بالذكورة والانوثة بعد وهكذا يفعل فى بطون الاناث فالخامس انه يقتصر فى القسمة على اعلی بطن اختلف ان لم
 يقع الاختلاف فى البطون الاثنية بعد وان وقع الاختلاف أعاد القسمة على اعلی اختلاف وقع بعد الاول وهكذا
 يفعل بعد ان يجعل جماعة المذكور بعد القسمة الاولى قسما وطائفة الاناث قسما كما أوضح فى السراجية ثم هذا
 كله اذا لم يقع تعدد فى فروع الاصول بان كان كل اصل له فرع فان وقع تعدد كان لاصل فرعان ذكران ولاصل
 فرعان اثنيان ولاصل فرع هو اثنى أيضا كابن بنت بنت بنت وبنت ابن بنت بنت بنت اخرى فابو
 يوسف جرى على أصله من اعتبار ابدان الفروع ويقسم المال على ابدان الفروع أسباعا ومحمد يجمع بين صفة
 الاصل وعدد الفرع فيجعل الاصل متعدد اية عدد فرعه وبعد ان يجعله متعدد اية صفة بصفته من ذكورة وانوثة
 ولا يعتبر صفة الفرع فى هذه المسئلة يجعل بنت البنت التى فى البطن الثانى كبتين اية عدد فرعه لان فرعهما الاخير
 ابنا ولا يعتبر وصف الفرع ويجعل الابن الذى فى البطن الثانى كابنتين لان فرعه بنتان فياخذ العدد من الفرع
 والوصف من الاصل والبنت من الاخير وهو الثالث هى هى لعدم التعدد فيها فيقسم المال أسباعا على اعلی
 بطن اختلف فأربعة أسباعا لبنت بنت ابن البنت وهى نصيب جدتها وسبعان للبنت المنزلة منزلة البنيتين وسبع
 للبنت الاخرى لكذا انزلنا الى البطن الثالث قسمنا الثلاثة أسباع بينهم ما انصافا وذلك لان البنت التى فى الثالث
 اذا اعتبر فيها عدد فرعهما صارت كبتين فتساوى الابن الذى فى الثالث من الفريق الثالث فيعطى كل واحد
 منهما ما سبعا وثمانية فواحد يكون سبع ونصف لبنت ابن بنت البنت نصيب ابيها وهو الابن الذى كان فى البطن
 الثالث والنصف الاخر لابن بنت بنت البنت نصيب أمها وثمانية وعشرين وذلك لان اصل المسئلة فى
 التقسيم على اعلی الخلاف الذى هو البطن الثانى من سبعة فاذا نظرنا الى البطن الثالث وجدنا فيه ابناء البنيتين
 اللتين فى الثانى ابنا وبنتا فلما اخذنا فى البنت عدد فرعهما صارت كبتين ووجب ان يقسم عليهما أى على الابن
 والبنت نصيب البنيتين اللتين فى الثانى انصافا وليس لثلاثة أسباع نصف صحيح فنشر بنما خرج النصف فى اصل
 المسئلة صار أربعة عشر فأعطينا منها بنت بنت ابن البنت ثمانية هى نصيب جدتها وأعطينا بنت ابن بنت
 البنت ثلاثة نصيب ابيها وأعطينا ابن بنت بنت البنت ثلاثة نصيب أمها ولكن الثلاثة لا تنقسم عليهم ما ففرضنا

(ويجب اقربهم الابن) كترتيب العصبات
 فهو اربعة اصناف جزء الميت ثم أصله ثم جزء
 ابويه ثم جزء جدية او جدته (و) حقيقته
 (يقدم) جزء الميت وهم (اولاد البنات
 واولاد بنات الابن) وان سفلوا

عدد رؤسهما في الاربعة عشر ضار المبلغ ثمانية وعشرين ومنها تصح المسئلة فان ضربت الثمانية التي هي نصيب بنت ابن البنت في الاثنين فيصير ستة عشر فهي لهما وتضرب الثلاثة التي هي نصيب بنت ابن بنت البنت في المضروب الذي هو اثنان فيحصل ستة فهي لهما وتضرب نصيب ابنة بنت بنت البنت في ذلك المضروب فيصير ستة فيعطى كل واحد منهم ثلاثة وقول محمد أشهر الروايتين عن الامام في جميع احكام ذوى الارحام فالعمل بقوله وعليه الفتوى ذكره في الكافي الا أن مشايخ بخاري اختاروا قول أبي يوسف يدرأ على المفق وعمل أئمة خوارجهم أيضا عليه على ما ذكره صاحب الشروط في فرائضه كما ذكر ابن كمال ياشا وهذا كله اذا لم تعدد الجهات فان تعددت الجهات قال أبو يوسف باعتبار الجهات في أبدان الفروع وقال محمد باعتبار الجهات في الاصول فتحصل من مذهبه اعتبار الصفة من الاصول واعتبار العدد والجهات في الاصول وهو مودة ما ذكر ما اذا ترك بنت بنت بنت وهو أيضا بنت ابن بنت وترك ابن بنت بنت أخرى فأبو يوسف يعتبر بالجهات في البناتين فهما بمنزلة بنتين من جهة الاب وبنتين من جهة الام أي أيهما وأمه ما وقد وجد ابن بنت البنت الأخرى والاربعة بنات بمنزلة ابنتين فيقسم المال عنده اثلاثا ثلثاه للبنتين اللتين هما بمنزلة أربع بنات وثلثه لابن ومحمد رحمه الله تعالى يأخذ عدد البنتين في الابن الذي هو أصله ما فيكون بمنزلة ابنتين ويأخذ عدد البنتين في البنت التي هي أمهما فتكون بمنزلة بنتين وهما رأسان والابن بمنزلة أربع رؤوس وبنت البنت الأخرى رأس فيقسم المال في البطن الثاني اسبعا فالابن الذي هو أصل البنتين أربع أسهم منها الصكون بمنزلة أربع رؤوس ولابنت التي هي أمهما سهمان لكونها بمنزلة بنتين ولابنت البنت الأخرى سهم فاذا جعلنا ذلك كور في هذا البطن طائفة والانات طائفة ودفعنا نصيب الابن الى البنتين اللتين في البطن الثالث أصاب كل واحدة منهما سهمان واذا دفعنا نصيب طائفة الاناث الى من يزاوهم في البطن الثالث لم ينقسم عليهم لان نصيبهن ثلاثة أسباع ومن يزاوهم ابن وبنتان فالجموع أربع بنات وبين الثلاثة والاربعة مباينة فتضرب بنا الاربعة التي هي عدد الرؤوس في أصل المسئلة وهو سبعة صارت ثمانية وعشرين ومنها تصح المسئلة اذا كان لابن البنت في البطن الثاني أربعة فاذا ضرب بناها في المضروب الذي هو أربعة أيضا بلغ ستة عشر فأعطينا كل واحدة من بنات ثمانية وكان للبنتين في البطن الثاني ثلاثة اثنان لمن هي بمنزلة بمنزلة البنتين وواحد للآخرى واذا ضرب بنا الثلاثة في الاربعة بلغ اثنى عشر ونظرنا في البطن الثالث في طائفة الاناث وجدنا بنتين وابنا والبنات بمنزلة ابن فنقسم الاثنى عشر مناصفة ستة للابن وستة للبنتين لكل واحدة ثلاثة تضم الثلاثة الى الثمانية فتصير احدى عشر فهي نصيب كل بنت من البنتين فجعله نصيبهما من جهة أيهما وأمهما اثنان وعشرون وللابن ستة فالجمله ثمانية وعشرون للبنتين ستة عشر من جهة أيهما وستة من جهة أمهما وللابن ستة من جهة أمه والله أعلم والحاصل أن ذوى الرحم الموجودين في الصنف الاول اما أن تتفاوت درجاتهم أو لا في الاول يقدم الاقرب ذكرًا كان أو أنثى ويجب الابعاد كذلك والثاني اما أن يكون فيهم ولد وارت وغير ولد وارت واما أن يكون كلهم ولد وارت واما أن يكون كلهم ولد غير الوارت ففي الاول يقدم ولد الوارت وفي الاخيرين اما أن تتفق صفة الاصول أو تختلف فان اتفقت فالعبرة للابدان انما طاران اختلفت فاما أن تعدد الفروع بأن يكون لبعض الاصول فرعان أو أكثر وبعض الاصول فرع واحد فان اتحدت الفروع فأبو يوسف اعتبر الابدان أيضا ومحمد ينقسم على أعلى بطن اختلف بالذكورة والانوثة ويجعل بعد القسمة الذكور طائفة والاناث طائفة وينظر للبطن الآتية بعد في الجهتين فان اتحدت ذكورية وأنوثة لا يبعد القسمة وان اختلفت أعادها على أعلى بطن اختلف بعد الاول وهكذا وان تعددت الفروع واتحدت الاصول فأبو يوسف اعتبر الابدان أيضا ومحمد يأخذ عدد الفروع في الاصول ويضف هذا العدد المأخوذ بصفة الاصل فان كان الفرع ذا جهتين بأن كان يتصل بالميت من جهة أيهما وجهه أمه وفرع آخر له اتصال به من جهة واحدة منهم فأبو يوسف اعتبر الجهات على الاصح عنده في أبدان الفروع بأن ينزل الفرع الواحد اثنان باعتبار أمه وأبيه مع بقا صفة الفرع وان كان الفرع اثنين منزلة بمنزلة أربع بذلات الاعتبار وقسم المال بعد هذا الاعتبار على الموجود من ذوى الارحام ومحمد يعتبر بالجهة في الاصول فيأخذ الاصل من فرعه العدد والجهة فاذا كان الفرع بنتين متصلتين بالميت من جهة أيهما وأمهما نزل الاب بمنزلة ابنتين ونزل الام بمنزلة بنتين وقسم على الاصول بعد هذا التنزيل ثم يراعى البطون الآتية بعد في الاتفاق والاختلاف على قياس

عدد الفروع والجهات في الأصول وما أصاب كل فريق من تلك الأصول يقسم بين فروعهم كما في المصنف الأول
فبما هي فيه الأصول المذكورة في المصنف الأول كما إذا ترك ثلاث نباتات أخوة متفرعين وثلاثة بين ونباتات
أخوات متفرعات هذه الصورة

اُخْلابِ وَاُمِّ اُخْلَامِ اُخْتِ لَابِ وَاُمِّ اُخْتِ لَامِ

بنت بنت ابن و بنت

عند أبي يوسف يقسم المال بين فروع بن الاعيان ثم بين فروع بن الاعيان ثم بين
فروع بن الاعيان للذ كرمثل حظ الاثنين ارباعا باعتبار الابدان وعند محمد يقسم ثلث المال بين فروع بن
الاعيان على السوية اثلاثا لا استواء اصولهم في القسمة فاذا اعتبر عدد الفروع في الاخت لام صارت كأنها
اختان لام فتأخذ هي ثلثي ثلث جميع المال ويأخذ الاخ لام ثلثه ثم ينقل نصيبه ما الى فروعه وما والباقي بين
فروع بن الاعيان انصافا باعتبار عدد الفروع في الاصول نصفه لبنت الاخ نصيب أيها والنصف الاخر بين
ولدي الاخت للذ كرمثل حظ الاثنين باعتبار الابدان وتصح من تسعة ولو تركت ثلاث بنات بن اخوة مستقرتين
المال كله لبنت ابن الاخ الشقيق لانها ولد العصبية ولها أيضا قوة القرابة ولو تركت لبنت ابن الاخ لام وابن بنت
الاخت لام المال بينهما للذ كرمثل حظ الاثنين عند أبي يوسف باعتبار الابدان وعند محمد انصافا باعتبار
الاصول وفي الفرائض العثمانية وشرح مبسوط شيخ الاسلام أن أبا يوسف يقول بما قال محمد من القسمة انصافا
وما تقدم من اعتبار الابدان رواية شاذة عنه ومروية باعتبار الجهات وعدد الفروع في الاصول ذكرها السيد
في رامة فليرجع اليه (قوله ويقدم الجد عليهم الخ) اعلم أن الامام رضي الله تعالى عنه روى عنه روايتان الرواية
الاولى ان الصنف الثاني مقدم على الاول والثانية وهي المنهورة عنه أن الصنف الاول مقدم ثم الثاني ثم الثالث
في الرابع وهي المأخوذة للفتوى وعندهما الصنف الثالث مقدم على الجد اب الام ونحوه والامام جري في ذوى
الارحام على قياس مذهبه في العصبية حيث قدم هذا الجد اب الام الذي هو في درجة الجد اب الاب على اولاد
اب الميت فلا يرتون معه وقدم اولاد الميت في ذوى الارحام على الجد اب الام فانه في العصبية يقدم ابن الابن
على الجد اب الاب ومذهب أبي حنيفة وأصحابه ما عدا الحسن بن زياد مذهب أهل القرابة فقالوا يثبت التقديم
بقرب الدرجة كما يثبت بقوة السبب وقال علقمة والشعبي ومسروق وأبو عبيدة والقياس بن سلام والحسن
ابن زياد بالتزويل فينزل المدلى منزلة المدلى به في الاستحقاق وقال نوح بن دراج وحيد بن بشير ومن تابعهما
أن المعتبر في ارت ذوى الارحام الوصف العام الذي هو الرحم والا قرب والابعد فيه متساويان ومذهبهم مذهب
أهل الرحم (قوله ثم جرت جديته أوجديته) هذا هو القسم الرابع الى آخر المذكورات والمراد بالجدتين اب
الاب واب الام والمراد بالجدتين أم الاب وأم الام (قوله وهم الاخوال والخالات) هم من قبل الام وهم اخوة أم
الميت واخواتها فان كانوا اشقاء لها أو من أيها فهم منتمون الى جد الميت من قبل أمه وان كانوا من أمهاتهم
فهم منتمون الى جده من قبل أمه (قوله والاعمام لام) هم اخوة اب الميت من أمه وقيد الاعمام بكونهم لام لان
العم من الابوين أو من الاب بن العصبية وحاصل ما في الصنف الرابع أن المعتبر في الاخوال والخالات
والعمات والاعمام لام وهؤلاء مستوون في الدرجة لا يأتى فيهم اقربى وأبعدى والحكم فيهم أن المفضل منهم
يستقل بجميع المال لعدم المزاحم وان تعددوا فاما ان يتحد حيز قرابتهم أولا فان اتحد بأن كانوا من جهة اب
الميت أو من جهة أمه فالاقرب أولى بالاجماع يعنى من كان لاب وأم أولى بالميراث من كان لاب ومن كان لاب
أولى من كان لام سواء كان الاقوى ذكرا أو أنثى فان تعدد الاقوى مع اتحاد القرابة كما هو الموضوع فلذا كرمثل
حظ الاثنين كم وعمة كلاهما لام أو خال وخالة كلاهما لاب وأم أو لاب أو لام فقد اتفق الاصل فيما ذكره حتى
اتفق الاصل فالقسمة على الابدان اتفاقا وان اختلف حيز القرابة بأن يكون قرابة بعضهم من جهة الاب وبعضهم
من جهة الام فلقرابة الاب الثلثان وقرابة الام الثلث فخصيب الاب اقرب منه ونصيب الام اقرب منه ولا نظير في
الجهتين الى الاقوى بل اغايتنظر الى الاقوى في خصوص كل جهة فالعمة الشقيقة لا تقدم على الخالة لام ولا الخال
الشقيق يقدم على العمة لام بل العمة لها الثلثان والخال أو الخالة الثلثان اذ اثر لعمة شقيقة وعمة لاب وعمة لام
وخالات كذلك فالثلثان للعمة الشقيقة فقط لانها اقوى من يرث من جهة الاب كما أن الثلث للخالة الشقيقة

(أوبقدم الجنداء به -م خلافا له -ه اسم) جزء
 جذبه أوجتبه به وهـ (الان والوال والحالات
 والاعمال لائم)

1 2 3

(والعمسات وبنات الاعمام وأولادهم
ثم عمات الآباء والامهات وأخوالهم
وخالاتهم وأعمام الاباء لأم وأعمام الامهات
كلهم وأولاد هؤلاء) وان جدد وبالعلق
أو السفول ويقسم (وانحدت الجهة) قدم
(واذا استووا في درجة) فلو اختلفت فلقراءة الاب
ولد الموارث) فلو اختلفت فلقراءة الاب
الثلاثان ولقراءة الام الثلث وعند الاستواء
فان اتفقت صفة الاصول في الذكورة
أو الانوثة اعتبر بها جذان الفروع كبنات
اما اذا اختلفت الفروع والاصول كبنات
ابن بنت وابن بنت بنت ابن بنت
الاصول وقسم (المال على أول بطن اختلف
بالذكورة والانوثة وهو هنا البطن الثاني وهو
ابن بنت وبنت بنت فحدها اعتبر بصفة الاصول
في البطن الثاني في مسئلة ناقص (عليهم) إلا ما
وأعطى كلام من الفروع نصيب أصله) فحينئذ
يكون ثلثا لبنت ابن البنت نصيب أبيها وثلثه
لابن بنت البنت لانه نصيب أمه وعمامه في
المراجعة ونسوحها (وهما) اعتبر (الفروع
فقط)

ومذهب أبي يوسف مذهب أهل القرابة (قوله وعليه الفتوى) قد تقدم ان مشايخ بخاري وخوارزم افترقا
بقول أبي يوسف (قوله بنت شقيقة) أي أخ شقيق للأميت فهو مذهب الصمير يرجع إلى الميت (قوله شقيقة) أي
أخته الشقيقة (قوله فأجبت الخ) هذا الجواب على قول محمد وأما أبو يوسف فيعبر بالابن ويجعل للذكر مثل
حظ الانثيين لاستوائهم في الدرجة والنسبة وتصح المسئلة عندهم من أربعة (قوله قد شرطوا) الاولي قد أخذوا
عدد الفروع في الاصول أي ويؤخذ الوصف من الاصول (قوله فيقسم المال بينهم انصفين) كأنه مات من شقيق
وشقيقين (قوله ثم يقسم نصف الشقيقة بين أولادها اثلاثا) أي وواحدة على ثلاثة لا يقسم ويساين قد ضرب
عدد رؤسهم في أصل المسئلة وهو اثنان فالبلغ ستة ثلاثة منها للاخ الشقيق وتأخذها بنته والثلاثة لاخت الشقيقة
المترلة منزلة شقيقة تين فهي لابن وابنته بالذهب كراشيان ولابنت واحدة والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر
الله العظيم

• (فصل في الفرق والفرق) •

الفرق جمع غريق فغريق بمعنى مفعول كالقتلى فانه جمع قتيل بمعنى مفعول وهو ذلك ما بعده وعنون الفصل
بهما لانهما علمان فمن لا يعلم موت السابق منهم (قوله وغيرهم) كالهدي والقتلى ومن تشققتوا في بلادنا
وكانوا نساوين في السن وبجيت برث بعضهم من بعض لولا هذه التثنية ثم حكم القاضي بموتهم وجمع تطهرا
للافراد في نسخة وغيرهما (قوله ولا توارث بين الفرق والفرق) أي بعضهم من بعض واعلم ان الفرق وهم
اهم احوال خمس الاولي أن يعلم السابق منهم على اليقين والامرحية فذا وضع اذ يرث الا لاحق من السابق على
الترتيب والثانية أن يعلم السابق على التعيين أولا ثم يلبس فيتوقف الارث الى أن يتبين أو يسطح الورثة لان
التذكر غير مأثور من هذه والثالث أن يعلم السابق على التعيين والرابع موت الجميع معا والخامس انه لا يعلم السابق
من المعية ففي هذه الصور الثلاث لا يرث بعضهم من بعض بحكم زاده (قوله الا اذا علم ترتيب الموتي) أي على التعيين
ولم يلبس الحال بعد (قوله فلو جمل عينه) أي بعد تعينه بأن التيسر بعدوه في الصورة الثانية من الخمس (قوله
لكن نقل الخ) ما ذكره في الضوء هو الصورة الثالثة وما ذكره في شرح الجمع هو الصورة الثانية واندفع التناقض
(قوله انه لو مات أحدهما) أي أو لا والاولى ذكره (قوله اذ لا توارث بالشك) أي في سبب الاستحقاق وهو كونه
حييا بعد موت الآخر وان كان غير معلوم يقينا ومالم يتبين بالسبب لم يثبت الاستحقاق اذ لا يتصور ثبوته بالشك ويحاند
ان السبب هو بقاءه حيا بعد موته وانما يعلم ذلك بطريق الطاهر لا بالدليل أثبت فيه ثبته في بقائه ما كان
لا في اثباته مالم يكن وقد حكم بذلك خارجة في قتلى الجامة وفي مات بطاعون عواس وحكم به على أيضا
في قتلى الجمل وصفين (قوله والكافر يرث) أي يجري عليه أحكام ميراث المسلمين فرضا وتعتييا ويرث
اذا ترفعوا البناء وكذا بالزوجية والاعتق (قوله ولو اجتمع قرابة الخ) كما اذا نكح مجوسى أمه فجاء منها بنت
فان هذه البنت أحتم من أمه وبنته والبنت تحجب الاخت لام قرنت من حيث كونها بنته ولا تحجب من حيث
كونها أختا لام (قوله يرث بالقرابة) كما اذا نكح مجوسى بنته فجاءت بولد فان هذه المرأة أمه وأخته من أبيه
ميرث من الجهتين فلها من حيث انها أمه الثلث ومن حيث انها أخته النصف (قوله عندنا) وعند الشافعي رضى
الله تعالى عنه يرث بأقوى الجهتين (قوله كما قدمناه) أي قبيل باب العول (قوله ولا يرثون بأنتكحة مستحل عندهم)
كما اذا تزوج المجوسى بنته أو اخته أو ذات رحم محرم منه وتقدم في النكاح ان كل نكاح صحيح بين المسلمين
فهو صحيح بين أهل الكفر وكل نكاح حرم بين المسلمين لنقد شرطه كعدم شهود ويجوز في حقهم اذا اعتقدوه عند
الامام ويقرن عليه بعد الاسلام وكل نكاح حرم لحرمه المحل كحرام يقع جائزا وقال مشايخ السراقي لابل
فاسد اولا قول أصح وعليه تحجب النفقة ويحد فادفه واجمعوا أنهم لا يتوارثون لان الارث ثبت بالنسب على خلاف
القياس في النكاح الصحيح مطلقا فيقتصر عليه انتهى (قوله وكل نكاح الخ) هذا يفيد ان النكاح الذي صدر بينهم
بغير شهود يارثانه فيه وعلى الاول لا واذا كان الارث هو المصحح (قوله ويرث ولد الزنا واللعان بجهة الام فقط)
فلو كان له أخ من أمه من النكاح أو من الزنا بأمه لا يكون عصبة وانما يرث من جهة أنه أخ لام فيكون صاحب
فرض وكذا لا يرث الامن جهة الام فيصكون ولاؤه لموا إلى أمه وورثه لأمه فرضا وردا وان لم يوجد فله ذوى
ارحامه من جهتها (قوله لما قدمنا في العصبان) قال الشارح هناك وفيه تفرعان في مسألة واحدة وهو أن

انصهر قول محمد أشهر الروايتين عن أبي
حنيفة في جميع ذوى الارحام وعليه الفتوى
كذا في شرح السراجية انصفها وفي الملتقى
وبقول محمد يفرق شلت عن ترك بنت شقيقة
وابن وبنت شقيقته كيف تقسم فأجبت
بأنهم قد شرطوا عند الفروع في الاصول
فحينئذ تصير الشقيقة كشقيقة تين فيقسم
المال بينهما انصفين ثم يقسم نصف الشقيقة
بين أولادها اثلاثا

• (فصل في الفرق والفرق) •

وغيرهم (ولا توارث بين الفرق والفرق الا
اذا علم ترتيب الموتي) فيرث المأثر فلو جهل
عنه أعطى كل باليتين ووقف المشكوك فيه
في يمين أو يسطحوا شرح مجمع قات وأقره
انصف لكن نقل شيخنا عن ضوء السراج
وهو بالحمد أنه لو مات أحدهما ولم يدرا بهما
هو مجهول كأنهما ماتا معا بالحق التعارض
بينهما وهو مخالف لما مر في خبر (و) اذا لم يعلم
ترتيبهم (يقسم مال كل منهم على ورثته
الاحياء) اذ لا توارث بالشك (والكافر يرث
بالنسب والسبب كالمسلم ولو) اجتمع
(له قرابتان) لو تفرقتا في شخصين يجب
أحدهما الاخر فانه يرث بالواجب وان لم
يجب أحدهما الاخر يرث بالقرابة (يرث
عند ما كما قدمناه) ولا يرثون بأنتكحة
مستحله عندهم (أي يستحلونها كزوج
مجهول أمه لان النكاح الفاسد لا يوجب
التوارث بين المسلمين فلا يوجب بين المجوس كذا
في الجوهرية قال وكل نكاح لو أسلما يقرن عليه
يتوارثان وما لا فلا انتهى وصححه في الظاهرية
(ويرث ولد الزنا واللعان بجهة الام فقط)
لما قدمنا في العصبان انه لا باب لهما

ولد الزنا يرث من نواحه مهرات أخ لام وولد الملاءنة يرث من نواحه مهرات الأخ لا يرث من نواحه مهرات
 حظ ابن واحد الخ) هذا قول أبي يوسف ورواه الخلفاء عنه وعند محمد وهو رواية عن الإمام يوقف نصيب ابنتين
 أو ابنتين أيهما أكثر نصيبا وعند الإمام يوقف نصيب أربعة بنين أو أربع بنات أيهما أكثر نصيبا (قوله أيهما
 كان أكثر) أيهما مبتدأ خبره محذوف تقديره يوقف ولا يجعل بدلا من حظ لما يلزم عليه من جعل اسم
 الاستفهام حشو (قوله لأنه الغالب) أي إن الغالب أن لا تلد المرأة في بطن واحد إلا ولدا واحدا فينفي عليه
 الحكم ما لم يعلم خلافه (قوله ويكفلون) أي يأخذوا القاضي من الورثة كفيلا منهم على أمر معلوم هو الزيادة
 على نصيب ابن واحد نظر الممنوع عاجز عن النظر لنفسه أعني الحمل كما إذا ترك ابنا وختى فإنه يعطى الخنثى
 الثالث والابن الثاني ويؤخذ منه كقبيل (قوله فإن المسئلة من أربعة وعشرين) لاختلاف الأمر بالسدس
 (قوله إن فرض الحمل ذكر) ويصحبون الباقي بعد إعطاء ذي الفرض فرضه ثلاثة عشر فهي للابن والبنت
 لذ كمثل حظ الابنتين (قوله لأن البنيتين الثلثين) وللأبوين الثلث ثمانية وللأمراة ثلاثة وبين عدد ذي نصيب
 المسئلة اثنتان أعني أربعة وعشرين وسبعة وعشرين توافق بالثلث لأن الثلثة تعددهما فإذا ضرب وفق
 أحدهما في جميع الآخر صار الحاصل مائتين وستة عشر فمن كان له شيء من مسئلة الأئمة يأخذ منه مضر وبا
 في وفق مسئلة الذكورة وبالعكس فعلى تقدير ذكورة للأمراة سبعة وعشرون وللأبوين السدس واحد وستة
 وثلاثون وعلى تقدير أنوثتها للأمراة أربعة وعشرون ولكل من الأبوين اثنان وثلاثون فيعطى للأمراة أربعة
 وعشرون ويوقف من نصيبها ثلاثة أسهم ويوقف من نصيب كل واحد من الأبوين أربعة أسهم ويعطى للبنت
 ثلاثة عشر سهما بناء على أن الموقوف في حقها نصيب أربعة بنين عند الإمام وإذا كان البنون أربعة فتصيبها
 من الثلاثة عشر الباقية بعد الفرائض سهم وأربعة أسباع سهم من أربعة وعشرين مضر وبه في تسعة فصار
 الحاصل ثلاثة عشر فهي لها والباقي موقوف وهو مائة وخمسة عشر سهما لأن الذاهب مائة واحد فان ولدت
 بنتا واحدة أو أكثر فجميع الموقوف للبنات وهو مائة وخمسة عشر وذلك لأن نصيب من في مسئلة الأئمة ستة
 عشر فإذا ضربت في وفق مسئلة الذكورة وهي ثمانية باع هذا القدر وقد أخذت البنت منها ثلاثة عشر فتصيرها
 إلى الباقي الذي هو مائة وخمسة عشر ويقسم المبلغ بينهن على السوية وإن ولدت ابنا واحدا أو أكثر فتعطى
 الأمراة والأبوان ما كان موقوفا من نصيبهم وما بقي بعد أخذ هؤلاء الثلاثة وما أخذته البنت وهو مائة وأربعة يضم
 إلى الثلاثة عشر التي أخذتها البنت فتبلغ مائة وسبعة عشر فيقسم هذا المبلغ بين الأولاد وإن ولدت بنتا يعطى
 للأمراة والأبوين ما كان موقوفا من نصيبهم وتعطى البنت إلى تمام النصف وهو خمسة وتسعون سهما والباقي
 للأب وهو تسعة لأنه عصبه (تنبيه) هذا التوقف انما يكون في وارث يتغير فرضه من الأقل إلى الأقل
 أما ما لا يتغير فرضه كالأمراة والزوجة الحلي فلا يوقف له شيء وأما ما يسقط على تقدير يستحق على تقدير كاخ
 المتوفى مع زوجته الحامل فإنه لا يعطى شيئا حتى يتبين الحال (قوله هذا على كون الحمل من الميت) أي ما تقدم من
 المثال واعلم أنه إذا كان منه فإن جاءت به تمام أكثر مدة الحمل أو أقل منها ولم تكن أقرب بانقضاء العدة فإنه يرث
 ويورث وإن جاءت به لاكثر من أكثر مدة الحمل لا يرث ولا يورث وإن كان الحمل من غيره وجاءت بالولد لأقل من ستة
 أشهر يرث وإن جاءت به لستة أشهر أو أكثر فإنه لا يرث كما إذا ترك زوجة حلي من ابنه الكافر أو الرقيق إلا إذا
 كانت تلك المرأة معتدة طلاق أو فرقة ولم تنزل بانقضاء العدة فإنه حينئذ يرث أولاد ضرورية اثبات النسب
 المدعية إلى إضافة العلوق إلى أكثر مدة الحمل (قوله والافتله كثيرة) أي لا يمكن الحمل من الميت بل من غيره
 فلا يقتصر بهذا المثال بل أمثاله كثيرة والمثل يضم الميم والمثانة وعبارته فهم أنه إذا كان الحمل من الميت يقتصر
 بالمثال الذي ذكره وليس كذلك (قوله كالوتر كتر زوجا وتما حلي) المسئلة من ستة لاجتماع النصف والثلث
 والمراد أنما حلي من أيها فيكون الحمل شقيقا أو شقيقا له (قوله فيقدر راتني) أي يدخل التقصص على الزوج والام
 بالعول (قوله وتقول لثمانية) لاجتماع نصفين وثلث (قوله قلت ولم أرا الخ) هي مسئلة بيت الوهبانية ومعلوم أن
 يوقف نصيب الحمل مدة كونه حيا (قوله ما لو كان) أي الحمل (قوله كهم) أي كزوج وأم حلي بشقيق أو شقيق
 وأما الضمير بهما باعتبار مدة الحمل وإرثا (قوله لم يبق له شيء) أي العمل فلزوج النصف والام السدس والأخوين
 لأم الثلث ولما استغرقت الفروض التركة سقط الماصب (قوله وتقول تسعة) نصف للزوج ونصف للاخت

(ووقف للعمل خط ابن واحد) أي بنت
 واحدة أيهما كان أكثر وعليه الفتوى لأنه
 الغالب ويكفلون أحضا طابا كما لو ترك الأبوين
 وبنتا وزوجة حلي فإن المسئلة من أربعة
 وعشرين إن فرض الحمل ذكر أو زوجة
 وعشرين إن فرض أنثى لأن البنيتين الثلثين
 قلت هذا على كون الحمل من الميت والافتله
 كثيرة كالوتر كتر زوجا وتما حلي فللزوج
 النصف والام الثلث وللعمل ان قد ذكر
 السدس لأنه عصبه فتقدر راتني لغرض
 له النصف وتقول لثمانية كما لا يخفى قلت ولم
 أرا لو كان على أحد التقديرين يرث وعلى
 الآخر لا كهم وأخوين لأم فإن قد ذكر
 لم يبق له شيء فينبغي أن يقدر راتني وتقول تسعة

الشقيقة وهدس اللام وثلاث للاخوين لام فيوقف الحمل ثلاثة من تسعة (قوله احتياطاً) أي لاحتمال محبت
 أنتي فيسحق الموقوف لا اذا كان ذكراً (قوله وحاملة الخ) هي المسئلة المذكورة فالحاملة هي الام الحامل بشقيق
 ولعل الحاق الناصرة ضرورة فان الحاملة من حلت على رأسها أو ظهرها شيئاً والحامل من كان في بطنها الحمل (قوله
 مسلم برث) القاضاة (قوله لها الثلث) وهو نصف عائل فان الثلاثة ثلث التسعة والله تعالى أعلم واستغفر
 الله العظيم

• (فصل في المناسخت) •

آخرها عن ذوى الارحام لتاتهم باقهم وقدمها سراج الدين والمناسخة امة الازالة والتغيير والنقل والتحويل
 يقال نسخت الشمس الظل أي ازالته ونسخت الرياح رسوم الديار اذا زالت الاثمار ونسخت الكتاب اذا نقلت
 منه الى غيره مثله وتعترف اصطلاحاً بأنه نقل سهام بعض الورثة أو كلهم الى من يخلفهم بالاستحقاق والترجمة
 بالمفاعلة اما بامتنار النسخ من جانب والقبول من آخر واحالان طاعل يحيى بمعنى فعل نحو سافر (قوله ثم الثانية)
 أي وتنظر بين ما في يده من التصحيح الاول وبين التصحيح الثاني فلا يخلو هذا النظر عن ثلاثة أحوال المماثلة
 والموافقة والمباينة وسأني أمثلتها (قوله الا اذا اتحد) أعلم انه اذا كان ورثة الثاني من ورثة الاول فتارة لا تغير
 القسمة كالشال الذي ذكره وتارة تتغير كما اذا ترك ابنان امرأة وثلاث بنات من امرأة أخرى ثم ماتت إحدى
 البنات وخلقت هؤلاء أعني الاخ لآب والاختين من الابوين والحكم في هذه كالحكم فيما اذا تغير الورثة
 وهو تصحيح الاول والثانية والاتار الثلاثة (قوله كان مات عن عشرة بنين) كلهم اشقاء أو لآب ثم مات أحد
 عنهم فانه يقسم مجموع التركة بين الباقيين وان كان فيهم اثان فلهذا كمثل حظ الاثنين قسمة واحدة كما كان يقسم
 بين الجميع كذلك فكان الميت الثاني لم يكن في البين (قوله فان استقام نصيب الميت الثاني الخ) هذا حكم
 الاستقامة وغفل مثلاً لا تجتمع فيه الاحوال الثلاثة ماتت عن زوج وبنت وأم ثم مات الزوج قبل القسمة
 عن امرأة وابوين ثم ماتت البنت عن ابنتين وبنت وجدة التي هي أم الميت الاول ثم ماتت تلك الجدة عن زوج
 واخوين فالميت الثاني مثال الاستقامة والثالث مثال الموافقة والرابع مثال المباينة فاذا أردنا العمل المذكور
 صححنا مسئلة الميت الاول وأعطينا كلا سهميه ثم صححنا الثانية ونظرنا بين ما في يد الميت الثاني وبين نصيبه
 فتصحيح مسئلة الاول من اثني عشر لاجتماع الربع والهدس وهي رتبة الزوج ثلاثة وللبنات ستة وللأم اثنتان
 ففضل واحد يرد على البنت والام بقدر سهميهما فاحتجنا الى عمل الرذ السابق وهذه المسئلة فيها جنسان
 من يرد عليه اجمع معهما من لا يرد عليه فله عليه سهمه من أقل مخارجه وهو أربعة ومسئلة من يرد عليهم
 من سهامهم وهي أربعة لانها باطع النظر عن الربع من ستة أخذنا منها أربعة فتكون الأربعة مسئلة لهم
 والثلاثة الباقية بعد اعطاء الزوج نصيبه لا يستقيم على المسئلة فاحتجنا الى ضرب مسئلة من يرد عليه وهي
 أربعة في مخرج فرض من لا يرد عليه وهي أربعة أيضاً فالمبلغ ستة عشر فنصيب الزوج وهو واحد من أربعة
 يضرب في مسئلة من يرد عليه وهي أربعة فهي هي ونصيب من يرد عليه يضرب في الباقي من مخرج فرض
 من لا يرد عليه فـ ان للام واحد من أربعة وهي مسئلتهم يضرب في ثلاثة فهي هي وكان للبنات ثلاثة مضروبة
 في ثلاثة فتبلغ تسعة فحصل من هذه القسمة للزوج أربعة وللأم ثلاثة وللبنات تسعة ثم اذا صححنا مسئلة الميت
 الثاني وهو الزوج وجدناهما من أربعة لان امرأته لها الربع والام لها الثلث الباقي والاب له ثلثاها فهي إحدى
 الغراوين فاذا نظرنا الى ما في يده من السهام وجدناها أربعة وهي مستقيمة على ورثته للزوجة واحد منها وللأم
 ثلث الباقي وهو واحد أيضاً وللاب ثلثاها وهما اثنتان فلا حاجة الى ضرب وتصحيح المسئلة الاولى والثانية من المبالغ
 الاول وهو ستة عشر (قوله فان كان بين سهامه ومسئلته موافقة الخ) مثالها ماتت البنت في الصورة المذكورة
 عن ابنتين وبنت وجدة فحصلت من ستة الجدة الهدس واحد والخمس على خمسة رؤس فنظرنا بين ما في يدها وهو
 تسعة وبين المسئلة وهي ستة فوجدنا بينهما موافقة بالثلث وثالث المسئلة الثانية اثنتان تضرب في التصحيح الاول
 وهو ستة عشر بمبلغ اثنين وثلاثين فنكانه ثني من ستة عشر يأخذ مضروبة في اثنين ومن كان له ثني
 من ستة يأخذ مضروبة في ثلاثة وفق ما في يدها كان للام ثلاثة مضروبة في اثنين بستة وكان للزوج أربعة
 مضروبة في اثنين فهي ثمانية لامرأته اثنتان ولأبيه أربعة وكان للجدة واحد يضرب في ثلاثة فهي

احتياطاً وفي الوهبانية قال
 وعاملة أن تأت بآب فلم يرث
 وان ولدت بنتاً لها الثلث بقدر
 • (فصل في المناسخت) •
 (مات بعض الورثة قبل التسعة لتقسمة
 مسئلة المسئلة الاولى) وأعطيت سهام كل
 وارث (ثم الثانية) الا اذا اتحد كان مات
 عن عشرة بنين ثم مات أحد منهم عنهم
 استقام نصيب الميت الثاني على تركته فيها
 ونصحت (وان لم يستقم فان كان بين سهامه
 ومسئلته موافقة ضربت وفق التصحيح في
 كل التصحيح الاول والا) يكن بينهما موافقة
 بل مباينة (ضربت كل الثاني في كل
 الاول يحصل مخرج المسئلة فنضرب
 سهام ورثة الميت الاول في المضروب أي في
 التصحيح الثاني أو في رفته (وسهام ورثة
 الميت الثاني في كل ما في يده وفقه من
 التصحيح الاول

هي وسكان الاولاد خمسة تضرب في ثلاثة تبلغ خمسة عشر لكل رأس ثلاثة فالجمله اثنان وثلاثون (قوله بل مباينة) صورتها كما ذكره المصنف ماتت الجدة عن زوج وأخوين وكان في يدها تسعة ستة من جهة بنتها وثلاثة من جهة ابنة بنتها والتصحيح الاول اثنان وثلاثون والثاني أربعة لان الزوج له النصف واحد من اثنين فبقي واحد على أخوين لا يتقسم ويباين فضر بناعد رؤسهما في أصل المسئلة وهو اثنان فحصل أربعة للزوج اثنان ولكل أخ واحد والذي في يدها تسعة وهي مباينة للأربعة فضر بنات الأربعة في اثنين وثلاثين حصل مائة وعمانية وعشرون كان لزوجته الاول اثنان مضروبة في أربعة تبلغ ثمانية ولأمه كذلك ولايه أربعة في أربعة تبلغ ستة عشر ولكل ابن ستة في أربعة بأربعة وعشرين وللبنت ثلاثة في أربعة باثني عشر وللزوج اثنان في تسعة بثمانية عشر ولكل أخ واحد في تسعة بتسعة (قوله وان كان فيهم من يرث من الميتين ضربت نصيبه من الاول في الثاني أو وفقه ونصيبه من الثاني فيما في يد الميت الثاني أو وفقه (ولو مات ثالث) قبل القسمة (جعل المبلغ) الثاني (مقام الأولى) جعل (الثالثة) مقام الثانية) في العمل (وهكذا) كلمات واحد بقيمة مقام الثانية والمبلغ الذي قبله مقام الأولى الى ما لا يتناهى وهذا علم العمل فلا تغفل

• (باب الخارج) •

(الفروض) المذكورة في القرآن (نوعان الاول النصف) ومخرج كل كسر بميه كالربع من أربعة الا النصف فانه (من اثنين والربع والثلاثان) كلاهما (من ثلاثة والسدس ستة)

• (باب الخارج) •

قدّم هذا الباب على ذكر التصحيح لتوقفه عليه والخارج جمع مخرج وهو فعل من الخروج والمراد منها ما وضع خروج هذه الفروض الستة من الاعداد (قوله ومخرج كل كسر بميه) مفردا كالنصف أو مكررا كالثنتين وسعي الكسر هو المخرج الذي يشترك في الحروف والاولى تقديم هذه العبارة على قوله الفروض وقد يقال ذكره دخولا على المصنف واعلم ايضا ان المخرج كلما كان أقل كان الفرض أكثر وكلما كان أكثر كان الفرض أقل فان النصف أكثر من الربع ومخرجه أقل من مخرجه وان الخارج أقل من الفروض بواحد لان مخرج الثالث والثلاثين واحد (قوله والسدس من ستة) كون الستة مبيحا للسدس انما هو باعتبار الأصل فان أصل ستة

أعلم واستغفر الله العظيم

• (باب الخارج) •

قدّم هذا الباب على ذكر التصحيح لتوقفه عليه والخارج جمع مخرج وهو فعل من الخروج والمراد منها ما وضع خروج هذه الفروض الستة من الاعداد (قوله ومخرج كل كسر بميه) مفردا كالنصف أو مكررا كالثنتين وسعي الكسر هو المخرج الذي يشترك في الحروف والاولى تقديم هذه العبارة على قوله الفروض وقد يقال ذكره دخولا على المصنف واعلم ايضا ان المخرج كلما كان أقل كان الفرض أكثر وكلما كان أكثر كان الفرض أقل فان النصف أكثر من الربع ومخرجه أقل من مخرجه وان الخارج أقل من الفروض بواحد لان مخرج الثالث والثلاثين واحد (قوله والسدس من ستة) كون الستة مبيحا للسدس انما هو باعتبار الأصل فان أصل ستة

على التضعيف والتضعيف فتقول مثلا الثمن
وضعه وضعه وضعه أو تقول النصف
ونصفه ونصف نصفه أو تقول النصف
أن تقول الربع والثالث ونصف كل
فإذا جاء في المسئلة من هذه القروض أحاد
فخرج كل فرد منفرد بمسئله من نوع واحد
وإذا جاء بنفي أو ثلاث وهما من نوع واحد
فكل عدد يكون مخرج الجزء ذلك العدد
أيضا يكون مخرج الجزء وأضعافه كالسنة
هو مخرج للسدس وضعه وضعه وضعه
(فإذا اختلط النصف) من النوع الأول
(بكل) النوع الثاني أي الثلاثة الأخر
(أو ببعضه) فإذا كان في المسئلة نصف
وثلاثون وثلث وثلث وثلث من ضرب
وأختين لام وأم (فمن ستة) تركبها من ضرب
واثنتين في ثلاثة (أو) اختلط (الربع) من النوع
الأول بمسئلة الثاني أو ببعضه فإذا كان
في المسئلة زوجة ومن ذكر (فمن اثني عشر)
تركبها من ضرب الأربعة في ثلاثة لموافقة
السدس بالنصف (أو) اختلط (الثلث) من
نوع الأول ببعض الثاني وأما بكنهه فغير
منه ولا على رأي ابن مسعود

سدسة قلبت السين الثانية ناء وكذلك الدال وأدغمت التاء في التاء فصارت ستة (قوله على التضعيف) أراد بذلك
أن الثمن إذا ضعف حصل الربع وأن الربع إذا ضعف حصل النصف وهكذا السدس إذا ضعف صار ثلثا
وإذا ضعف الثلث صار ثلثين (قوله والتضعيف) أراد أن النصف إذا ضعف صار ربعا وأن الربع إذا ضعف صار
ثلثا وكذا الحال في تنصيف الثلث والثلثين والسبب في أنهم جعلوا القروض الستة نوعين أنهم طلبوا ما هو الأقل
من تلك القروض مقداراً فوجدوه الثمن الذي يخرج به الثمانية ووجدوا الربع والنصف خارجين منها بلا كسر
فجعلوا هذه الثلاثة نوعاً واحداً ثم طلبوا أقل فرض بعد الثمن فوجدوا السدس الذي يخرج به الستة ووجدوا
الثلث والثلثين خارجين منها بلا كسر فجعلوا هذه الثلاثة نوعاً آخر وقد يقال إنما سمي النوع الأول
بالأول لأنه نصيب أول الموجودات من الناس أعني الزوجين لأن نصيبهما لا يوجد إلا فيه (قوله قلت وأخصر
الكل الخ) هذا يقتضي أن المراد بجمع القروض من غير نكته أخرى والذي ذكره شراح السراجية أن القرض
من الأقسار على التضعيف والتضعيف الاكتفاء بحفظ فرض من كل نوع إما الأعلى أو الأوسط أو الأدنى
ويعرف بذلك بقية القروض (قوله أحاد) أي فرض واحد قل ابن كمال عن الواحد في شرحه ديوان المتنبى
أنه لا يقال أحاد بالافراد بل لابد من التكرار بخلاف منفي وثلاث (قوله فكل عدد يكون مخرج الجزء) أي أقل
جزء كالثلث فهو مخرج لأضعفه وهو الربع وضعفه وهو النصف والسبب في ذلك أن مخرج ضعف كل جزء
داخل في مخرج ذلك الجزء أي مخرج الضعف موجود في مخرج الجزء وعادله فيخرج الضعف بمخرج من مخرج
جزئه فيستغنى بمخرج الجزء عن مخرج ضعفه مثلاً مخرج الثلث والثلثين ثلاثة وهي داخله في مخرج السدس
الذي هو الستة وكذلك كل واحد من مخرج الربع والنصف داخل في مخرج الثمن (قوله فإذا كان في المسئلة
الخ) مثل لا اختلط النصف بكل النوع الثاني ولم يمتثل لما إذا اختلط النصف ببعضه وذكره السيد فقال كما إذا
اختلط النصف بالثلث فقط كما إذا تركت زوجاً وأختين لام أو اختلط بالثلثين فقط كما إذا خلفت زوجاً
وأختين لاب وأم أو اختلط بالسدس وحده كما إذا خلف بنتاً وأم أو اختلط بالثلث والثلثين معاً كما إذا تركت
زوجاً وأختين لاب وأم وأختين لام أو اختلط بالثلثين والسدس معاً كما إذا تركت زوجاً وأختين لاب وأم وولداً أم
أو اختلط بالثلث والسدس كما إذا تركت زوجاً وأختين لام وأما (قوله تركبها من ضرب اثنين في ثلاثة) هذا إنما
يظهر إذا لم يكن في المسئلة سدس أما إذا كان فيها ذلك فيكتفي بمخرجه لأن مخرج النصف اثنان ومخرج الثلث
والثلثين ثلاثة وكلاهما داخلان في الستة فيكتفي بها (قوله فإذا كان في المسئلة زوجة ومن ذكر) أي من
الشقيقتين والأختين لام والأم وهذا مثال لا اختلط الربع بكل النوع الثاني ومثال ما إذا اختلط ببعضه
وهو الثلثان فقط زوج وبنتان أو الثلث فقط زوجة وأم أو السدس فقط زوجة وواحد من أولاد الأم أو الثلثان
والسدس معاً زوجة وأختان لاب وأم أو الثلثان والثلث زوجة وأختان لاب وأم وأختان لام أو الثلث
والسدس زوجة وأم وأختان لام (قوله لموافقة الستة بالنصف) هذا إذا كان السدس موجوداً
في القرائض وأما إذا لم يكن موجوداً والموجود الثلث أو الثلثان أوهما فقط ضرب الثلاثة مخرج ما ذكر
في الأربعة للمباينة بينهما (قوله ببعض الثاني) مثال اختلاطه بالثلثين والسدس زوجة وبنتان وأم ومثال
اختلاطه بالثلث والسدس على رأي ابن مسعود زوجة وأم وأختان لام وابن محروم ومثال اختلاطه بالثلثين
والثلث على رأيه أيضاً زوجة وابن مسعود وأختان لاب وأم وأختان لام ومثال اختلاطه بالثلثين فقط
زوجة وبنتان ومثال اختلاطه بالسدس زوجة وأم وابن ومثال اختلاطه بالثلث فقط زوجة وابن رقيق
وأختان لام على رأيه أيضاً (قوله فغير متعقراً الأعلى رأي ابن مسعود) لأن المحروم عنده يجب حجب النقصان
كما إذا ترك ابناً كافراً وزوجة وأما وأختين لاب وأم وأختين لام فإن الابن المحروم عنده يجب حجب الزوجة
من الربع إلى الثمن وأما على رأينا فهو غير متصور لأن الثمن إذا كان لامرأة وجب أن يكون صاحب
الثلثين بقتن وصاحب السدس أما أوجة وحيتته فيعدم صاحب الثلث لأن صاحبه إما الأم أو أولادها
والأم هنا قد حجت من الثلث إلى السدس وأولادها قد حججوا من جميع الثلث فيكون اختلاط الثمن والثلثين
والسدس فقط دون الثلث فهذه المسئلة عند ابن مسعود من أربعة وعشرين وتقول إلى أحد وثلثين
وعند غيره من اثني عشر وتقول إلى سبعة عشر وظاهر عبارته أن اختلاط الثمن ببعض الثاني مطلقاً يأتي

على قول الجمهور وقد علمت انه لا يجتمع مع الثالث واجتماعه معه انما هو على رأيه أيضا سواء كان منفردا
 أو مع الثلثين أو مع السدس (قوله أو في الوصايا) كما إذا أوصى بمن تركته وثلثها وثلثها وثلثها وأجازت الورثة
 أو عدت قسري على فظير ما قال ابن مسعود (قوله في ثلاثة لا تقدمنا الخ) هذا لا يظهر الا اذا كان في المسئلة
 سدس أو ما اذا لم يكن فيها بل كان فيها ما يخرجها الثلاثة فتضرب الثلاثة كل المخرج في الثمانية لمباينة
 (قوله ولا يجتمع أكثر من أربعة فروض في مسئلة واحدة) اعترض بأنه قد يجتمع خمسة وستة أو ما الأولى
 فكزوج وأم وأخت شقيقة وأخت لأب وأخت لأم وأما الثانية فكما اذا كان مع من ذكر زوجة بأن كان خنثى
 مشكل ادعى رجل انه زوجته وادعت امرأة انه زوجها وأقام كل بينة فانه يثبت لكل فرضه ويمكن أن يجاب
 بأن الأولى تكرر فيها السدس والكلام في أربعة فروض لم يكثر رأ حدها وبأن الثانية نادرة والنادر لا حكم له
 (قوله ولا يجتمع من اصحابها أكثر من خمس) قد علمت ان مسئلة الخنثى اجتمع فيها ستة منهم وقد علمت الجواب
 (قوله واذا انكسر سهام كل فريق الخ) اعلم انه يحتاج في تصحيح المسائل الى سبعة أصول ثلاثة منها بين السهام
 والرؤس وأربعة بين الرؤس والرؤس أو ما الثلاثة فأحد هاسمى الاستقامة وهو ما اذا كان سهام كل فريق منقسمة
 عليهم بلا كسر فلا حاجة الى الضرب **كأبو بن وبنين** والثاني الموافقة وهو ما اذا انكسر نصيب على طائفة
 واحدة ولكن بين سهامهم ورؤسهم موافقة فيضرب وفق عدد رؤس من انكسر عليهم السهام في أصل المسئلة
 ان لم تكن عائلة وفي أصلها وعولها ان كانت عائلة كأبو بن وعشر بنات أو زوج وأبو بن وست بنات والثالث
 ان ينكسر كذلك ولا يكون بين السهام والرؤس موافقة فيضرب كل عدد رؤس من انكسر عليهم السهام
 في أصل المسئلة كزوج وبنات ثلاث أخوات لأم أو في أصلها مع عولها كزوج وخمس أخوات لأب وأم أو لأب
 وأربعة منها بين الرؤس والرؤس وهي التماثل والتداخل والتوافق والتباين وقد ذكر المصنف ستة وحذف
 الاستقامة لظهورها وهذه الأصول الأربعة لا تأتي الا فيما اذا كان الكسر على طائفتين فأكثر فان قيل لم تعتبر
 هذه الأصول الأربعة بين السهام والرؤس كما اعتبرت بين الرؤس والرؤس بل اسقط منها التداخل فلما لم يعتبر
 التداخل بينهما بل ردت الى الموافقة ان لم تنقسم السهام على الرؤس أو الى المماثلة ان انقسمت رؤس للاختصار
 مثال الاول زوج وابنان وابنتان أصل المسئلة هنا أربعة لأزواج وأحد منها أو الثلاثة الباقية بين الابن
 والبنين للذكر مثل حظ الانثيين فالابنان بمنزلة أربع بنات تضاف الى رأس البنين والثلاثة لا تنقسم على الستة
 لكنهم ما متوافقان بالثالث فرد عدد الرؤس الستة الى وقفه وهو اثنان ويضرب في أصل المسئلة فيصير ثمانية وتصح
 منها المسئلة قد كان للزوج واحد وقد ضرب بنساء في المضروب الذي هو اثنان فكان اثنان فأعطيناها ما اياها والباقي
 ستة تستقيم على الورثة الباقية ومثال الثاني ابوان وبنتان أصل المسئلة ستة فالسدس وهما اثنان للأبوين
 والثلثان وهما أربعة للبنين وهي مستقيمة عليهم كما في صورة التماثل فكان بين السهام والرؤس مماثلة فلذا
 صار الأصول المحتاج اليها سبعة لا ثمانية فان قلت اذا كان بين بعض اعداد الرؤس تماثل وبين بعضها الآخر
 تداخل أو توافق أو تباين فماذا يعمل قلت ان اتفق ذلك يعمل في كل بعض ما عمل في أصله فنكتفي في التماثلين بأحد
 منهما ما يؤخذ وفق أحد المتوافقين ويضرب في الآخر ثم ينسب الباقي الى أحد المتماثلين ويعمل على ما تقتضيه
 هذه النسبة ذكره السيد (قوله في أصل المسئلة) أي فقط ان لم تكن عائلة كالمثال الذي ذكره (قوله وعولها)
 أي وفي أصلها وعولها ان كانت عائلة تحذف المعطوف عليه ومثاله زوج وخمس أخوات لأب وأم أو لأب أصل
 المسئلة ست النصف وهو ثلاثة للزوج والثلثان وهو أربعة للأخوات فقد عالت المسئلة الى سبعة وانكسر
 سهام الأخوات عليهم فقط وبين عددي سهامهن ورؤسهن أعنى الأربعة والخمسة مباينة فضر بنساء عدد رؤسهن
 وهو خمسة في أصل المسئلة مع عولها وهو سبعة صار الحاصل خمسة وثلاثين فتصح المسئلة (قوله وان وافق
 سهامهم عددهم) الضمير فيها الى الفريق وجمع باعتبار المعنى (قوله في أصل المسئلة) أي ان لم تكن عائلة كالمثال
 الذي ذكره (قوله وعولها) أي وفي أصلها مع عولها ان عالت ومثاله زوج وأبوان وست بنات فأصل المسئلة
 اثنا عشر لاجتماع الربع والسدس والثلثين فلزوج ربعها وهو ثلاثة وللأبوين سدسها وهما أربعة للبنات
 الست ثلثها وهما ثمانية فقد عالت المسئلة الى خمسة عشر وانكسر سهام البنات أعنى الثمانية على عدد رؤسهن
 فقط لم يكن بين عددي السهام والرؤس توافق بالنصف فردنا عدد رؤسهن الى نصفه وهو ثلاثة ثم ضرب بنساء

أو في الوصايا فلا (فن أربعة وعشرين بن
 كزوج وبنين وأم تركها من ضرب الثمانية
 في ثلاثة لا تقدمنا من موافقة الستة بالنصف
 ولا يجتمع أكثر من أربعة فروض في مسئلة
 واحدة ولا يجتمع من اصحابها أكثر من خمس
 طوائف ولا ينكسر على أكثر من أربع فرق
 واذا انكسر سهام كل (فريق عليهم ضربت
 عددهم في أصل المسئلة) وعولها ان
 كانت عائلة (كأصاوة وأخوين) للمرأة الربع
 يبقى اهما ثلاثة لا تستقيم ولا توافق فاضرب
 اثنين في أربعة فتصح من ثمانية (وان وافق
 سهامهم عددهم ضربت وفق عددهم في
 أصل المسئلة) وعولها (كأصاوة وست
 اخوة) فاهم ثلاثة توافقهم بالثالث فاضرب
 اثنين في أربعة فتصح من ثمانية أيضا

(قوله فان انكسر سهام فريقين أو أكثر وعدد
 رؤسهم متناهية ضربت أحد الأعداد في أصل
 المسئلة) وعولها (كذلك بنات وثلاثة
 أعام) فتكتفي بأحد المتماثلين فاضرب ثلاثة
 في أصل المسئلة تكن تسعة منها تصح وان
 انكسر على ثلاث فرق أو أربع فاطلب
 المشاركة أولاً بين السهام والأعداد ثم بين
 الأعداد والأعداد ثم افعل كما فعلت في
 الفريقين في المداخلة والمماثلة والموافقة
 والمباينة فاحصل يسمى جزء السهم فاضربه
 في أصل المسئلة أشار إليه بقوله (وان دخل
 بعض الأعداد في بعض كأربع زوجات وثلاث
 جندات واثنى عشر عما ضربت أكثر
 الأعداد) لتداخلها (في أصل المسئلة) وهو
 اثنا عشر تكن مائة وأربعة وأربعين منها
 تصح (وان وافق بعضها بعضها كأربع
 زوجات وتسعة عشرة جندة وثمان عشرة بنتا
 وستة أعام ضربت وفق أحدهما) أي
 أحد الأعداد (في جميع الأخر والخارج
 في وفق الثالث ان وافق والا في جميعه ثم الرابع
 كذلك) ثم المجتمع وهو جزء السهم وهو في
 مستلثا مائة وثمانون في أصل المسئلة وهو
 مائة وأربعة وعشرون يحصل أربعة آلاف
 وثلاثمائة وعشرون منها تصح (وان تبانت)
 أعداد رؤس من انكسر عليهم سهامهم
 (كأربعين وعشرين بنات وست جندات وسبعة
 أعام ضربت أحدهما) أي أحد الأعداد
 (في جميع الثاني والحاصل في جميع الثالث
 والحاصل في جميع الرابع) يحصل جزء السهم
 وهو مائة وثمان وعشرة لتوافق رؤس البنات
 والجندات لسهامهم بالنصف فاضربها في
 أصل المسئلة وهو مائة وأربعة وعشرون يحصل
 خمسة آلاف وأربعون ومنها تستقيم

في أصل المسئلة مع عولها وهو خمسة عشر فحصل خمسة وأربعون (قوله فان انكسر سهام فريقين) شروع
 في الأصول الأربعة التي بين عددي الرؤس (قوله وعولها) لم يذكر في السراجية ولا في شراحها العول
 في الانكسار على أكثر من فريق واحد وصورة زوجة وثلاث اخوات اشقاء وثلاث اخوات لام (قوله فاطلب
 المشاركة) الأولى التعبير بالنسبة (قوله بين السهام والأعداد) أي أعداد الرؤس بالأصول الثلاثة (قوله ثم بين
 الأعداد والأعداد) أي ثم اطلب المناسبة بين أعداد الرؤس بعضها مع بعض (قوله ثم افعل كما فعلت في الفريقين
 الخ) لم يذكر في الفريقين إلا المماثلة فقط وأما صورتنا التوافق والتباين المتقدمتان فوضعهما في الانكسار على
 فريق واحد (قوله يسمى جزء السهم) ويسمى المضروب (قوله كأربع زوجات الخ) أصل المسئلة من اثني عشر
 للجندات الثلاث السدس وهو اثنان لا يستقيم عليهن وبين سهامهن ورؤسهن مباينة فأخذنا مجموع رؤسهن وهو
 ثلاثة وللزوجات الأربع الربع وهو ثلاثة فلا استقامة وبين عددي رؤسهن وسهامهن مباينة فأخذنا عدد الرؤس
 بتمامه وللأعام الباقي وهو سبعة فلا يستقيم على اثني عشر بل بينهما تباين فأخذنا عدد الرؤس بأسره ثم طلبنا
 النسبة بين أعداد الرؤس المأخوذة فوجدنا الثلاثة والأربعة متداخلة في الاثنى عشر الذي هو أكثر أعداد
 الرؤس فضربناه في أصل المسئلة وهو أيضاً اثنا عشر ومنها تصح المسئلة (قوله كأربع زوجات وتسعة عشر
 جندة الخ) الأولى خمس عشرة كما في بعض النسخ وأصل المسئلة أربعة وعشرون للزوجات الأربع الثمن وهو
 ثلاثة ولا ينقسم عليهن وبين عددي سهامهن ورؤسهن مباينة فحفظنا جميع عدد رؤسهن والبنات الثماني عشرة
 الثلثان وهو ستة عشر ولا يستقيم عليهن وبين سهامهن ورؤسهن موافقة بالنصف فأخذنا نصف عدد
 رؤسهن وهو تسعة وحفظناه والجندات الخمس عشرة السدس وهو أربعة لا ينقسم عليهن وبين عددي رؤسهن
 وسهامهن مباينة فحفظنا جميع عدد رؤسهن وللأعام الستة الباقي وهو واحد لا يستقيم عليهم وبينه وبين عدد
 رؤسهم مباينة فحفظنا عدد رؤسهم فحصل اناسم أعداد الرؤس المحفوظة أربعة وستة وتسعة وخمسة عشر
 ثم طلبنا بينهم التوافق فوجدنا الأربعة موافقة للسته بالنصف فرددنا أحدهما إلى نصفها واضربناه في الأخرى
 صار المبلغ اثني عشر وهو موافق للتسعة بالثلث فاضربنا ثلث أحدهما في جميع الآخر صار المبلغ ستة وثلاثين
 وبين هذا المبلغ الثاني وبين خمسة عشر موافقة بالثلث أيضاً فاضربنا ثلث خمسة عشر وهو خمسة في ستة
 وثلاثين فحصل مائة وثمانون ثم ضربنا هذا المبلغ الثالث في أصل المسئلة وهو أربعة وعشرون فصار الحاصل
 أربعة آلاف وثلاثمائة وعشرين فتم تصح المسئلة وستعلم معرفة نصيب كل فريق ومعرفة نصيب كل واحد منه
 بعد ان شاء الله تعالى (قوله كما مر أربعين وعشرين بنات وست جندات وسبعة أعام) أصل المسئلة أربعة وعشرون
 فلزوجتين الثمن وهو ثلاثة لا يستقيم عليهما وبين عدد رؤسهما وسهامهما مباينة فأخذنا عدد رؤسهما وهو
 اثنان وللجندات الست السدس وهو أربعة لا ينقسم عليهن وبين عددي رؤسهن وسهامهن موافقة بالنصف
 فأخذنا نصف عدد رؤسهن وهو ثلاثة والبنات العشر الثلثان وهو ستة عشر لا يستقيم عليهن وبين رؤسهن
 وسهامهن موافقة بالنصف فأخذنا نصف عدد رؤسهن وهو خمسة وللأعام السبعة الباقي وهو واحد لا يستقيم
 عليهم وبينه وبين عدد رؤسهم مباينة فأخذنا عدد رؤسهم وهو سبعة فصار مناسم الأعداد المأخوذة للرؤس
 اثنان وثلاثة وخمسة وسبعة وهذه كلها أعداد مباينة فاضربنا الاثنين في الثلاثة فصار ستة ثم ضربنا هذا المبلغ
 في خمسة فصار ثلاثين ثم ضربنا الثلاثين في السبعة فحصل مائتان وعشرة ثم ضربنا هذا المبلغ في أصل المسئلة
 وهو أربعة وعشرون فصار المجموع خمسة آلاف وأربعين ومنها تستقيم المسئلة على جميع العوائف اذ كان
 للزوجتين من أصل المسئلة ثلاثة ضربناها في المضروب الذي هو مائتان وعشرة فحصل ستانة وثلاثون
 فكل واحدة منهما ثلثا مائة وخمسة عشر وكان للجندات الست أربعة وقد ضربناها في ذلك المضروب فصار
 ثمانمائة وأربعين فكل واحدة منهن مائة وأربعون وكان للبنات العشر ستة عشر ضربناها في المضروب المذكور
 بلغ ثلاثة آلاف وثلثمائة وستين فكل واحدة منهن ثلثا مائة وستة وثلاثون وكان للأعام السبعة واحد ضربناه
 في ذلك المضروب فكان مائتين وعشرة فكل واحد منهم ثلاثون ومجموع هذه الانصبا خمسة آلاف وأربعون
 ذكره السيد (قوله يحصل جزء السهم) وهو المبلغ الثالث لانه تحصل من العدد الأول والثاني مبلغ ومنه ومن
 الضرب في الثالث مبلغ ثان ومنه ومن الضرب في الرابع مبلغ ثالث وهو جزء السهم (قوله لسهامهم) راجع إلى

البنات والجنات ويظهر وذلك من المثال السابق وانما ذكر ذلك التاميل لانه لولا هذه الموافقة لراد التصحيح على
 العدد المذكور قال المصنف واذا أردت معرفة التماثل والتداخل والتوافق والتباين الخ التفاعل في هذه
 المفهومات يظهر الا في التداخل لانه لا دخول من جانب الاكثر وقد نقل في توجيه ذلك عن حافظ الدين رحمه
 الله تعالى ان معنى الدخول من جانب الاكثر قبول الدخول فيه كما في قوله تعالى وواحد ناموسى فان الموجود
 من موسى عليه الصلاة والسلام قبول للمود وكما في قولك عالج الطبيب المريض فان الموجود من المريض
 قبول للعلاج فموسى على نينا وعليه افضل الصلاة واتم السلام بشيئ له الوعد مواعدا وعد المريض بقبول
 العلاج معالجوا وجب عنه ايضا بان معنى الدخول من جانب الاكثر انما هو القليل اياه فانه لما في بعده
 اياه فكانت دخل فيه قليلا قليلا حتى فنى وبأن هذه التسمية اصطلاحية فلا يلزم تحقق المعنى المفعول بتمامه فيها
 (قوله في تقسيم التركة) أى على اعداد المستحقين بلا كسر (قوله فتماثل العددين الخ) اعلم ان العدد لا يشمل
 الواحد على الاصح لان العدد هو الكمية المتألفة من الوحدات والواحد ليس كذلك وعرف العدد ايضا بأنه
 ما يساوى نصف مجموع حاشيته قربا وبعدا كالاثني فانه نصف مجموع حاشيته لان احدى حاشيته ثلاثة
 والاخرى واحد ومجموعهما أربعة والاثني نصف الأربعة وهاتان الحاشيتان قريمتان والبعيدتان تظهران
 في غير الاثني الثلاثة فان الحاشية السفلى البعيدة واحد والعليا البعيدة خمسة والمجموع ستة والثلاثة
 نصفها وعرف بعضهم العدد بأنه ما يقع في جوابكم هو او ما يقع في مراتب العدد فيشمل الواحد والصحيح الاول
 (قوله كون احدهما مساويا للآخر) ويسمى العددان متماثلين ومثل الشيء هو ما يتحد معه في الذاتيات وقد
 يستعمل في المشابه وهو المتحد في الوصف والاول مراد لان الأربعة مع الأربعة متماثلان في الذات (قوله
 ثلاثة وثلاثة) لا بد من اعتبارهما في محالين = الرأس والسهام والافان ثلاثة مجزئة عن المحل لا تعد فيها
 فلا تصف بالمساواة (قوله وتداخل العددين المختلفين) الاختلاف يتحقق فيما عدا التماثل (قوله على ما هنا)
 وعلى ما ذكره في السراجية يزاد امران آخران الاول منهما ما أن تزيد على الاقل مثله او امثاله فيساوى الاكثر
 الثاني أن يكون الاقل جزءا لا كثر ولا يقال له جزء اصطلاحا الا اذا أفناء فهو عين الاول واختلاف بالعبارة
 (قوله أى يفنيه) ومعنى افنائه انه اذا التى الاقل من الاكثر مرتين أو أكثر لم يبق من الاكثر شيء هذا هو التداخل
 اصطلاحا واما هو لغة فكل قليل دخل في كثير (قوله واذا أردت معرفة التوافق الخ) شروع في بيان معرفة
 التوافق والتباين لما فيهما من الخفاء وحاصله ان طرفي معرفة التوافق والتباين الاتيين العددين المختلفين
 أن ينقص من الاكثر بقدر الاقل من الجانبين مرارا حتى يتفقا في درجة واحدة فان اتفقا في واحد كالسبعة
 مع العشرة فانك اذا اسقطت السبعة من العشرة بقي ثلاثة وهي اقل من السبعة فاذا اسقطت الثلاثة
 من السبعة مرتين بقي واحد وهو اقل من الثلاثة فاذا اسقطته من الثلاثة مرتين بقي واحد فهما متماثلان
 وان اتفقا في غير الواحد = الثمانية مع العشرين فانك اذا اسقطت الثمانية من العشرين مرتين بقي أربعة
 واذا اسقطت الأربعة من الثمانية بقي أربعة فالاربعة هي العدد الذي توافقه فهما متوافقان بالربع ومعنى
 هذه العبارة ونظائرها = المتوافقين بالنصف ان تخرج الربع أو النصف بعدد ما (قوله وان توافقا في اثنين
 في النصف) كما في الأربعة والعشرة (قوله أو ثلاثة) كما في التسعة والاثني عشر (قوله هكذا) أى وان توافقا
 في الأربعة كالثمانية والاثني عشر في الربع وفي الخمسة عشر وفي الستة بالسدس كما في
 عشر مع ثمانية عشر وفي السبعة بالسبع كما في أربعة عشر مع واحد وعشرين وفي الثمانية بالثمانين = ستة عشر
 مع أربعة وعشرين وفي التسعة بالتسع كما في ثمانية عشر مع سبعة وعشرين وفي العشرة بالعشر كعشرين مع ثلاثين
 وتسمى هذه الكسور والمنطقة والاعداد قسمان منطق الكسر واصح منطوق الكسر هو الحاصل من ضرب أحد
 عددين صحيحين في الآخر كاثني عشر فانه حاصل من ضرب مخرج النصف في مخرج السدس أو مخرج الثلث
 في مخرج الربع فيمكن أن ينطق بكسوره كنصفه وثلثه وربعه وسدسه واصح ما لا يكون كذلك كاحد عشر
 فانه ليس بحاصل من ضرب أحد عددين صحيحين في الآخر فكسره يسمى أصم مجازا لانه لا يسمع النطق بكسره
 فالكسر الاصم لا يمكن التعبير عنه الا بالاضافة الى مخرجه كجزء من أحد عشر جزءا والمنطق هو الذي يمكن
 التعبير عنه بغير ذلك كالكسور التامة وما تركب منها بالاضافة والتكثير (قوله أو أحد عشر) كاثني

(واذا أردت معرفة التماثل والتوافق
 والتداخل والتباين بين العددين) هذه
 مقدمة يحتاج اليها في تقسيم التركة (قوله
 العددين كون أحدهما مساويا للآخر)
 ثلاثة وثلاثة (وتداخل العددين المختلفين)
 بأحد أصريين على ما هنا (بأن هذا أقلها
 الاكثر) أى يفنيه (أو يكون أكثر العددين
 منقسم على الاقل قسمه صحيحة) بلا كسر
 كقسمة الستة على ثلاثة أو اثنين (وتوافق
 العددين أن لا بعد) أى لا يفنى (أقلها
 الاكثر) كون أحدهما عددا ثالثا كالثمانية مع
 العشر من بعدهما أربعة فتوافقان بالربع
 (وتباين العددين أن لا يد هذا العددين)
 المختلفين (مع عدد ثالث) أصلا كالسبعة مع
 العشرة (واذا أردت معرفة التوافق
 والتباين بين العددين المختلفين أن تطابقا
 من الاكثر من الجانبين) مرارا حتى اذا اتفقا
 في درجة واحدة (فان توافقا في واحد تباينا
 ولا وفق) (وان توافقا في اثنين في النصف
 أو ثلاثة في الثلث) هكذا (الى العشرة)
 وتسمى الكسور والمنطقة (أو أحد عشر فجزء
 من أحد عشر

وعشرين مع ثلاثة وثلاثين فان العدد الذي بعدهما احد عشر فقط وهو يخرج جزء من احد عشر وهذا بمنزلة قوله ربع من أربعة فانه في التوافق لا ينطبق بنفس العدد الذي يقع به التوافق وانما ينطبق بكبيره **ك**الربع اذا وقع التوافق في أربعة (قوله وهكذا) أي يجوز من اثني عشر في أربعة وعشرين مع ستة وثلاثين وفي جزء من ثلاثة عشر كسنة وعشرين وتسعة وثلاثين وفي جزء من خمسة عشر في ثلاثين وخمسة وأربعين وفي جزء من ستة عشر في اثنين وثلاثين وعمانية وأربعين وفي جزء من سبعة عشر في أربعة وثلاثين وواحد وخمسين وفي جزء من ثمانية عشر في ستة وثلاثين وأربعين وخمسين وفي جزء من تسعة عشر في ثمانية وثلاثين وبسبعة وخمسين (قوله فيما أي في جزء السهم) وهو مائتان وعشرة كما اذا ضربت نصيب الزوجتين وهو ثلاثة من أربعة وعشرين في مائتين وعشرة تبلغ ستمائة وثلاثين (قوله ضربت سهام كل وارث الخ) هذا يقال له قسمة النصيب (قوله يخرج نصيبه) ففي المسئلة المذكورة لتباين أعداد الرؤس كان للزوجتين من أصل المسئلة ثلاثة فاذ قسمتها عليهما كان الخارج واحدا ونصفا فاذ ضربته في المضروب الذي هو مائتان وعشرة يحصل ثلاثمائة وخمسة عشر فهي نصيب كل واحدة من الزوجتين **و**كان للبنات العشر من أصلها ستة عشر فاذ قسمتها على العشرة التي هي عددهن خرج واحد وثلاثة أخماس فاذ ضربت هذا الخارج في ذلك المضروب يحصل ثلاثمائة وستة وثلاثون فهي نصيب كل بنت وكان للبنات أربعة فاذ قسمتها على الستة التي هي عددهن كان الخارج ثلثي واحد فاذ ضربته في المضروب المذكور حصل مائة وأربعون فهي نصيب كل جدة وكان للأعمام من أصلها واحد فاذ قسمته على السبعة التي هي عددهم كان الخارج سبع واحد فاذ ضربته في المضروب الذي هو مائتان وعشرة حصل ثلاثون فهي نصيب كل عم (قوله والوضع طريق النسبة) انما كانت أوضح لانه لا يحتاج فيها إلى قسمة وضرب بخلاف غيرها (قوله وهو أن تنسب سهام كل فريق الخ) ففي المسئلة المذكورة اذا نسبت سهام المراتب وهي ثلاثة إليهم ما كانت النسبة مثلا ونصفا واذا أعطيت كل واحدة منهم من المضروب مثل تلك النسبة أعني مثله ونصفه **ك**كان ثلاثمائة وخمسة عشر واذا نسبت سهام البنات وهي ستة عشر إلى عدد رؤسهن وهو عشرة كانت النسبة مثلا وثلاثة أخماس مثل فاذا أعطيت كل بنت مثل المضروب ومثل ثلاثة أخماسه كان لها ثلاثمائة وستة وثلاثون واذا نسبت سهام الجدات وهي أربعة إلى عدد رؤسهن وهي ستة **ك**كانت النسبة ثلثي واحد واذا أعطيت كل جدة ثلثي المضروب كان لها مائة وأربعون واذا نسبت سهام الأعمام وهو واحد إلى عدد رؤسهم كانت النسبة سبع واحد فاذا أعطيت كل واحد منهم سبع المضروب حصل له ثلاثون ولما كان المقسود من الموارث إعطاء كل وارث حقه ذكره والطريق ثلاثا باعتبار الطريقان السابقة وطريق أخرى تسمى قسمة المضروب وهو أن تقسم المضروب على أي فريق شئت ثم اضرب الخارج من تلك النسبة في نصيب الفريق الذي قسمت عليه المضروب فالخامس نصيب كل واحد من أفراد ذلك الفريق ففي المسئلة المذكورة اذا قسمت المضروب وهو مائتان وعشرة على المراتب خرج مائة وخمسة فاذ ضربت هذا الخارج في نصيبهم من أصل المسئلة وهو ثلاثة حصل ثلاثمائة وخمسة عشر فهي لكل واحدة منهم واذا قسمتها على البنات العشر خرج أحد وعشرون فاذ ضربته في نصيبهن من أصل المسئلة وهو ستة عشر حصل ثلاثمائة وستة وثلاثون فهي لكل بنت واذا قسمتها أيضا على الجدات الست خرج خمسة وثلاثون فاذ ضربته في نصيبهن من أصل المسئلة وهو أربعة عشر خرج مائة وأربعون فهي نصيب كل جدة واذا قسمت المضروب على الأعمام السبعة خرج ثلاثون فاذ ضربت هذا الخارج في نصيبهم من أصلها وهو واحد كان الحاصل ثلاثين فهي لكل عم (قوله يعني كلا وحده) فالواو هي أرلان التركة اذا كانت وافية بجميع الديون وبقي للورثة شيء لا يحتاج إلى القسمة بين الغرماء وتكون القسمة بين الورثة ران لم تكن وافية لم يبق للورثة شيء فلا قسمة بينهم **أ**كل الدين وفي حاشية بجم زاده المراد من قسمة التركة بين الطائفتين قسمتهما بين أفراد كل من الطائفتين بالاختصاص لا بين الطائفتين بالاشتراك (قوله فان **ك**كان بر التركة والتصحیح مماثلة قطاهر) كما ذكرنا ما أو بأربع بنات والتركة ستة دفاتير (قوله والموافق للسراجية وغيرها في وفق التركة الخ) المذكور في السراجية وغيرها كما رخصه السيد في غير محل ان حكم المبائة يجري في الموافقة والمداخلة فيضرب سهام كل وارث من التركة وقسمه وافقة طريق أخرى وهي ما ذكرها السراجية وهي ان تضرب سهام

وبكذا) وبسبب الاسم (واذا أردت معرفة نصيب كل فريق) كالبنات والجدات والأعمام وغيرهم (من التصحیح) الذي استقام على الكل (فأضرب ما سلكه) أي في جزء السهم (من أصل المسئلة فيها) أي في المسئلة يخرج نصيبه الذي ضربته في أصل المسئلة يخرج نصيبه أي ذلك الفريق (ثم اذا) أردت معرفة نصيب كل واحد من أفراد ذلك الفريق نصيب سهام كل وارث في (جزء السهم) المضروب يخرج نصيبه (والاوضح طريق النسبة وهو أن تنسب سهام كل فريق من أصل المسئلة إلى عدد رؤسهم وحدهم ثم تعطى مثل تلك النسبة من المضروب لكل واحد من أفراد ذلك الفريق (واذا أردت قسمة التركة بين الورثة والغرماء) يعني كلا وحده لا معا التقدم الغرماء على قسمة الموارث كما في شرح السراجية لم يدرك (فان كان بين التركة والتصحیح) مماثلة قطاهر (واذا ضربت سهام كل وارث من التصحیح في جميع التركة) كذا نسخ المتن والشرح والموافق للسراجية وغيرها في وفق التركة

كل وارث في وفق التركة ثم تقسم الحاصل على وفق التصحيح فالخارج هو نصيب ذلك لوارث وتشارك المداخلة
الموافقة في ذلك فلك في كل من الموافقة والمداخلة طريقة التباين وطريقة الضرب في وفق وبيان صورة
المباينة اذا ماتت عن زوج وأم وبنين اثنين والتركة خمسة وعشرون ديناراً فاصل المسئلة من ستة وتقول
الى ثمانية فلزوج منها ثلاثة وللأم واحد ولكل من الاثنين سهمان وبين التركة والتصحيح وهو ثمانية تباين
فاذا أردت أن تعرف نصيب كل وارث من التركة فاضرب نصيب الزوج من التصحيح وهو ثلاثة في كل التركة
يحصل خمسة وسبعون ثم اقسّم هذا المبلغ على التصحيح أعني ثمانية يخرج تسعة دنانير وثلاثة أعشار فلهذا
نصيب الزوج من تلك التركة واضرب أيضاً نصيب الأم من التصحيح وهو واحد في جميع التركة فيكون الحاصل
خمس وعشرين فإذا قسمتها على الثمانية يخرج ثلاثة دنانير وعشرون ديناراً فهي نصيب الأم من التركة واضرب
نصيب كل أخت من التصحيح وهو اثنان في كل التركة يحصل خمسة وخمسون فإذا قسمت هذا الحاصل على الثمانية يخرج
سبعة دنانير وربع ديناراً فهي نصيب كل أخت من التركة فإذا فرضنا ان التركة في هذه المسئلة خمسة وخمسون ديناراً
كان بين التصحيح والتركة موافقة بالنصف وإذا فرضناها أربعة وعشرين ديناراً كان بين التصحيح والتركة مداخلة
ولكن في هاتين السورتين العمل كعمل المباينة ولأن تضرب نصيب كل وارث في وفق التركة ثم تقسم المبلغ
على وفق التصحيح فالخارج نصيب كل وارث والموافقة في صورتها ظاهرة والوجه في المداخلة ان المتداخلين
كالثمانية والأربعة والعشرين ينتزعت من كسر وهو النمر يخرج منه أقل المتداخلين وهو ثمانية فلهذا في حكم
المتوافقين وبيان ما إذا كان في التركة كسر ذكره السيد فقل رأياً ما إذا كان فيها كسر احتج الى بسط التركة
لتصير من جنس واحد وطريق البسط ان تضرب التصحيح من التركة في مخرج الكسر وتزيد على الحاصل ذلك
الكسر ثم تضرب العدد الذي سمحت منه المسئلة في مخرج كسر التركة أيضاً ثم تعمل بالحاصلين ما رمت من الضرب
والقسمة فيكون الخارج نصيب ذلك الوارث الواحد فإذا فرضنا ان التركة في المسئلة المذكورة خمسة وعشرون
ديناراً وثلاث ضربية الخمسة والعشرين في مخرج الثلث أعني ثلاثة يحصل خمسة وسبعون تزيد عليه الثلث
فيصير الجميع ستة وسبعين ثم ضربنا الثمانية التي هي التصحيح في الثلاثة أيضاً فحصل أربعة وعشرون فإذا ضربنا
نصيب كل وارث من الثمانية في الستة والسبعين وقسمنا المبلغ على أربعة وعشرين كان الخارج نصيب ذلك
الوارث كأن التركة ستة وسبعون وكانت التصحيح أربعة وعشرون انتهى (قوله وتعمل كذلك في معرفة نصيب
كل فريق) أي فتضربه في التركة في صور ثلاثة المباينة والموافقة والمداخلة وتقسّم الحاصل على جميع
التصحيح فما خرج فهو نصيب كل فريق كما ظهر لك من نصيب الاثنين في المسئلة السابقة ولذا في الموافقة
والمداخلة الطريق الأخرى التي تقدمت وانما قدم بيان نصيب كل وارث على بيان نصيب كل فريق والترتيب
الطبيعي على عكس ذلك لما فيه من ذكر الحمل أولاً ثم الفصل لانه المقصود الاهم فتأمل (قوله وأما قضاء الديون)
أي القسمة لقضاء الديون (قوله فان وفي) أي المتروكة بقضائها بالتوفية يحصل المقصود ونعمت التوفية (قوله
وتعقد الغرماء) أما إذا لم يتعد الغرماء فبأخذ الغريم ما بقي بعد تجهيز (قوله ينزل مجموع الديون كالتصحيح
للمسئلة الخ) لصورته مات شخص وترك تسعة دنانير وكان عليه واحد عشرة دنانير ولا يخرج خمسة دنانير فجاء
الدينين خمسة عشر فاجعله بمنزلة التصحيح وانظر بينه وبين التركة وهي تسعة دنانير فان كان بينهما موافقة كهذه
الصورة فانهما متوافقان بالثلث فإذا انشربنا دين من له عشرة في وفق التركة وهو ثلاثة حصل ثلاثون فإذا
قسمنا هذا المبلغ على وفق التصحيح الذي هو خمسة يكون الخارج ستة فهي نصيبه من التركة وإذا انشربنا دين
من له خمسة في وفق التركة وهو ثلاثة حصل خمسة عشر فإذا قسمنا هذا على وفق التصحيح الذي هو خمسة حصل
ثلاثة فالخارج هو نصيبه من التركة وبالجملة فتدبره ولو كانت التركة في هذه الصورة ثلاثة عشر كان بينها
وبين التصحيح أي مجموع الديون الذي هو بمنزلة التصحيح وهو خمسة عشر مباينة فاضرب نصيب كل غريم من
جميع هذا التصحيح في جميع التركة واقسمه على جميع التركة فما خرج فهو نصيب كل غريم فإذا انشربنا دين من له
عشرة في ثلاثة عشر حصل مائة وثلاثون فإذا قسمنا هذا على خمسة عشر كان الخارج وهو ثمانية وثلثان نصيب
من له عشرة ويضرب أيضاً دين صاحب الخمسة في جميع التركة يبلغ خمسة وستين فإذا قسمنا هذا المبلغ على خمسة
عشر خرج أربعة وثلث وهو نصيب من كان له خمسة ولو فرضنا في تلك الصورة ان التركة خمسة دنانير كان بين

وانما يضرب في جميع التركة عند المباينة
وهذا المعرفة نصيب كل فرد (وتعبد كل ذلك
في معرفة نصيب كل فريق) منهم وأما قضاء
الديون فان وفي فيها (و) ان لم يوف وتعقد
الغرماء (ينزل مجموع الديون كالتصحيح)
للمسئلة (و) ينزل (كل دين غريم كسواء
وارث)

التركة والتصحیح. ووافقة بالخمر مع كونها ممتدة داخل فاضرب دين صاحب عشرة في خمس التركة وهو واحد يبلغ العشرة واسم المأصل وهو عشرة على خمسة التصحيح وهو ثلاثة فيكون الخارج ثلاثة وثلاثون نصيب من كان له عشرة واضرب أيضا دين صاحب الخمسة في وفق التركة واقسم الخارج على وفق التصحيح وهو ثلاثة فيكون الخارج وهو واحد وثلاثون نصيب من كان له خمسة (قوله وتعمل كما ترى) أي من الضرب في جميع التركة في صورة التباين والتداخل والتوافق ولأن في صورتي التوافق والتداخل اعتبارا للوفيق فيها أيضا (قوله ثم شرع في مسئلة الخارج) هو تفصيل من الخروج وفي اصطلاحهم تصالح الورثة على إخراج بعضهم عن الميراث بما دون حصته منه وهو جائز ذكره محمد في كتاب الصلح عن ابن عباس رضي الله عنهما وذكر عن عمرو بن دينار أن إحدى نساء عبد الرحمن بن عوف وهي غاضرة الأشجعية طلقها عبد الرحمن في مرض موته ثلاثمائة مائة في العدة فورثها عثمان رضي الله تعالى عنه وكانت مع ثلاث نساء أخر فصالحوها عن ربع غنمها على شرط ثلاثة وغنمين ألف دينار وذلك دليل على جوازها انتهى أكل الدين وكان عبد الرحمن بن عوف قد قام الله في ماله أربع مائة في حياته بالنصف تصدق في كل مرة بالنصف وأمسك النصف وهو دليل على أنه لا بأس بجمع المال من حله فعلى النبي صلى الله عليه وسلم أن المال الصالح للرجل الصالح (قوله والغرماء) حكم الغرماء حكم الورثة في القسمة والخارج هكذا يفاد منه ولم يذكر في السراجية وشراحتها الغرماء وأعله لأن الحال لا يختلف باعتبار إدخال الغرماء المصالح وطرح سهامه (قوله معلوم منها) ذكر بعضهم أنه إذا أخرج الورثة واحدا فخصته بقسم بين الباقيين على السواء إن كان ما أعطوه من مالهم غير الميراث أي وكانوا متساوين فيه وإن كان مما ورثوه فعلى قدر ميراثهم انتهى وفي روح الشروح عن التنبيه لوصالوصى الميت بين زوجته وبناته وأخذت الزوجة بدل الصلح أي من التركة ثم ظهر وارث آخر فالباقى بين الكل على فرائض الله تعالى ولو قالت الزوجة أنا صالحت مع البنين دون غيرهما لا يثبت اليها انتهى وتقسيمه بالمعروف يخرج الجهول فإنه لا يصح الصلح عليه وإن صح عنه (قوله أي طرح سهامه من التصحيح) أي صح المسئلة مع وجود المصالح بين الورثة ثم طرح سهامه من التصحيح انتهى سيد (قوله من ثلث أصل المال) وهو ثلث الباقي وهو واحد وهذا في حق من يحتضر ما لم يلقه بالقبضه بإدخاله وبفرضه عدما وأما من لا يختلف الحال فيه كذلك كما إذا كان بدل المم أبافلا يلزم أن وهي أربعة إلى عدد سهامه وللاب سهامين على كلا التقديرين ولو فرض أن المم هو المصالح على شيء من التركة فالملكان لهما مائة وأربعون فإذا طرح نصيب المم منها بقي خمسة ثلاثة للزوج واثنان للام فيجعل الباقي أخماسا بين الميت كل واحد للزوج ثلاثة أخماس وللأم خسان ولو فرض أن الأم هي التي صولحت على شيء وخرجت كانت المسكر أيضا من ستة فإذا طرح منها سهام الأم بقي أربعة فيجعل الباقي من التركة أرباعا ثلاثة منها للزوج وواحد للمم (قوله فيه نظر) يمكن توجيهه بأن المراد أنه أخذ سهمه وخرج وكان الحق للباقي على اعتبار سهامهم في أصل المسئلة مع بقائه (قوله نحو ما تحزر) من قوله فاطرح سهامه من التصحيح وهو ثلاثة الخ (قوله قال مؤلفه الخ) أصل قال قول بخركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا والقول والمقال والمقالة صادرة ويقال للمفاسم من القول قالة وقيل ويقال قولاني مالم أقر إذا نسب إليه ولم يقله ورجل مقول ومقول وقول كثير القول والقول هو اللفظ الموضوع اعني خلافا لمن أطلقه على المهمل أيضا وفي القاموس أو القول في الخبر والقول والقيل والقالة في الشر أو القول مصدر والقيل والقيل اسمان والمقول كخبر اللسان والمال أو من ملوك جبر يقول ما يشاء فينفذ واقتال عليهم احتكم والنشأ اختاره وقال به غلب به ومنه سبحانه من تعطف بالعز وقال به وقال ابن الأنباري قال يحيى بمعنى تكلم وضرب وغلب ومات ومال واستراح وأقبل انتهى مختصرا والمؤلف من التأليف وهو إيقاع الالفة بين شيئين أو أشياء وهو أخص من التركيب لأن مادته لا تصيد إيقاع الالفة ثم اشترى في ألف كتاباني أي علم كان مناسب مسائل ما ألف فيه وفي تعريفات العلوم لابن كمال بأشأ الترتيب لغة جعل كل شيء في مرتبته واصطلاحا جعل الأشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون لبعض اجرائها نسبة إلى بعض بالتقدم والتأخر والترتيب كذلك لكن ليس لهذه النسبة إلى بعض بالتقدم والتأخر ثم قال المؤلف والتأليف هو جعل الأشياء الكثيرة بحيث يطلق عليها اسم الواحد سواء كان لبعض اجرائها نسبة إلى بعض بالتقدم والتأخر أم لا فعلى هذا يكون التأليف أعم من الترتيب انتهى (قوله العبد) هو الإنسان حرا كان أو رقيا والمملوك كالعبد ووجهه عبيد دون

وتعمل كما ترى ثم شرع في مسئلة الخارج فقال (وهو من صالحين الورثة والغرماء على شيء) معلوم (منها طرح) أي طرح سهامه من التصحيح وجعل كآلة استوفى نصيبه (ثم قسم الباقي من التصحيح) أو الدينون (على سهام من بقي منهم) قسّم منه كزوج وأم من بقي من الزوج على ما في ذمته من المهر وتم تصالح الزوج على ما في ذمته من المهر وخرج من بين الورثة فاطرح سهامه من التصحيح وهي ثلاثة واقسم باقي التركة وهي سهامها من التصحيح قبل الخارج وحسبته سهامها من اللام وسهم المم ولا يجوز أن ونسبها من اللام لم يكن ثلثا ينقلب فرض يجعل الزوج أصل المال إلى ثلث الباقي لأنه الأم من ثلث أصل المال إلى ثلث سهامها وهو حسبته يكون للام سهم والمم سهمان وهذا حسبته لا يجاع قاله السد وغيره قلت وهذا خلاف الإجماع ولقد غلط في قسمة هذه المسئلة هو المم وأب ولقد غلط في قسمة هذه المسئلة صاحب المختار وصاحب مجمع البحرين وغيرهما على ما عني من التصحيح فأنهم ما قسموا الباقي للام سهم والمم سهمان وقد علمت أنه خلاف الإجماع وقال العلامة قطب الدين محمد بن سلطان في شرحه لا يكثر قوله فاجعله كأن لم يكن فيه نظر ثم ذكر نحو ما تحزر فتدبر قال مؤلفه العبد

وعبيد وأعبود وعباد وعبدان وعبدان ~~كسر~~تين مشددة الدال ومعبرة كشيخة ومعابد ومعبداء
وعبيد وعبد بعثتين وعبد ~~كسر~~دس ومعبداء والعبد نبات طيب الرائحة والنخل القصير العريض
وجبل وموضع بلاد على وبالتحريك الغضب والحرب الشديد والندامة وملامة النفس والحرص والانكار
وفي حديث معضل أن أول الناس دخولا الجنة عبيد أسود يقال له عبيد وذلك أن الله عز وجل بعث نبيا إلى
أهل قرية فلم يؤمن أحد الا ذلك الاسود وإن قومه احتفروا له بئر أفصبر وفيها وأطبقوا عليه حفرة عظيمة فكان
ذلك الاسود يخرج فيحتطب فيبيع الحطب ويشتري به طعاما وشرابا ثم يأتي تلك الحفرة فيعينه الله تعالى
على تلك الحفرة فيرفعها ويدي إليه ذلك الطعام والشراب وإن الاسود احتطب يوما ثم جلس ليستريح فضر
بنفسه الارض فنام سبع سنين ثم هب من نومته وهو لا يرى الا أنه نام ساعة من نهار فاحفل حزمته فأتى
القرية فباع حطبه ثم أتى الحفرة فلم يجد النسي فيها وقد كان بدا لقومه فيه فأخرجوه فكان يسأل عن الاسود
فبعضهم يقولون لا ندري أين هو فضر به المثل إلى نام طويلا انتهى قاموس ملخصا (قوله الفقير) من الفقرو يضم
ضد الغنى وذكر في القاموس معناه بما يقرب من الخلاف بين الأئمة المذكور في مصارف الزكاة ويقال افتقر
وأفتقر الله وسد الله مفارقة أغناه وسد وجوه فقره والفقر ~~كسر~~ بالسر والفتح والفقارة بفتحهما ما انتضم من
عظام الصلب من لدن السكاهل إلى العجز انتهى ملخصا (قوله العاجز) أي الضعيف قال في القاموس والعجز
والعجز والمجزة وتفتح جميعهما والعجزان محركة والعجز بالضم الضعف والفعل ~~كسر~~ ضرب وسع فهو عاجز من
عواجز (قوله الفقير) من الفقر الدالة كالفقرية بالضم والفقارة مثناة والمفخرة والفعل كضرب وكرم والاذلال
كالتهقير والاحتقار والاستحقار والفعل كضرب وحقر الكلام تحقيرا صغره انتهى قاموس (قوله الحصة) في
قال في القاموس حصن ~~كسر~~ كرم منع فهو حصين وأحصنه وحصنه والحصن كل موضع حصين لا يوصل
إلى جوفه وجعه حصون وأحصنة وحصنة والهلاله السلاح وأحد وعشرون موضعا قلل المؤلف
منسوب إلى واحد منها (قوله العباسي) هذه زيادة عما ذكره أول الكتاب (قوله الامام الخ) يحتمل أنه وصف الشيخ
وأنه وصف أبيه وهو الظاهر (قوله فخرية) نسبة إلى الهجرة أي هجرته صلى الله عليه وسلم (قوله في تكميله)
المراد به الاختصار وفي القاموس التضييق التبيين والشرح وأما الإيجاز والاختصار فتعال شيوخ الاسلام
في شرح الرسالة القشيرية هما بمعنى وهو اقلال اللفظ مع توسيع المعنى أو اقلال بلا اخلال أو اقلال المباني
وابقاء المعاني أو رد الكثير إلى القليل وفي القليل معنى الكثير وقيل غير ذلك والكل متقارب وقيل الاختصار
يكون في حذف الجمل فقط والايجاز أعم من ذلك وقيل الاختصار اقلال من عرض الكلام والايجاز من
طوله انتهى (قوله ونحريه) قال في القاموس وتحرير الكتاب وغيره تنويره ولإزالة اعتاقها (قوله وتنقيحه)
تنقيح الشعر وإفادته تهذيبه والتنقيح تصحيحه (قوله وعلى مواضع هو آخر) أي لم يغير المصنف ما وقع فيها من السهو
زائدة (قوله وتنقيحه) عطف على تغييره (قوله وعلى مواضع هو آخر) أي لم يغير المصنف ما وقع فيها من السهو
(قوله وبالجمله) متعلق بمحذوف تقديره أقول قول لا يجمل ولا يريدون بمثل هذا التعبير أن ما بعده واقع ولا بد
والمقصود أني وإن لم تصدقته وحزرتة الخ فلا أسلم من السهو والنسيان مثل ما وقع للمصنف وغيره (قوله من هذا
الخطر) بالتحريك الشرف والاشراف على الهلاك وخطر بنفسه أشفاها على خطر ذلك أو نيل ملك والمراد به علم
النقح والكلام على تقدير أي ذى الخطر والمعنى أن السلامة من السهو في هذا الامر الشريف أو المراد به السهو
أي السلامة من هذا السهو والله إن أمر يعز على البشر لأن التسيان من شعائر الآدمية وأول الناس أول
ناس (قوله يعز) على وزن يقل أو يعل كافي القاموس والمدة تأتي بمعنى العسر أي يعسر ويعنى القلة أي يقل
ويندرج معنى الضيق أي يضيق على البشر أو بمعنى العظمة أي يعظم عليهم فلا يحملونه أفاد هذه المعاني صاحب
القاموس وكل صحيح وما يعزى لا يسيوطي

الفقيه العاجز الحفيظ محمد علاء الدين ابن الشيخ
على الحصني الحنفي العباسي الامام بهيामع
في امنية ثم المفقو بدمشقي المحمية قد درغت
من تأليفه في اواخر شهر المحرم الحرام سنة
١٠٧١ هـ ثلثي ربيعين وألف هجيرية على
صاحبها أفعل الصلاة والسلام وقد بالغت
في تلخيصه وتحريره وتنقيحه وتبعث
في تلخيصه رحمه الله في تغييره او اضع كثرة من
المصنف رحمه الله عليه غالباً وعلى مواضع
منه واخره بالجلالة فالسلامة من هذا الخطر
أصريح

مزنت زيد بمعنى قد غلبت كذا • أعنته فكلاد اجاب ما نورا
وقل اذا كنت في ذكر القنوت ولا يميزا رب من عادت مكسورا

(قوله على البشر) اسم جنس والبشر الظاهر بالبشرة وهو ما ظهر من الجسد (قوله فستراقه) أي اذا علمت
أن السلامة من السهو والتسيان بهذه الميزة ولا يمكن بشرا أن يتخلص منه لطبع البشر عليه فالملطوب السهر
ومن مترجوزي بالسهر لاق الجزاء من جنس العمل (قوله وغفران غفر) عطف مرادف (قوله فسد الخلال) أي
أخفه واستتره فالخلل هو العيب وأظهره لضرورة الشعر أو المعنى فسد الخلال التكاثر منه بتوجيهه على أمر
مقبول وألفه للاطلاق (قوله جل من لاقه عيب) أي عظم وتعالى الخ فعطف علا عليه تفسير وهذا الكلام
مرتبط بكلام محذوف دل عليه السياق أي فسد الخلال ولا تعديبه ولا تنفضه فان كل ابن آدم ما عدا من عصم
فيه عيب والذي تنزه عن العيوب بتمامها هو الحق جل وعلا (قوله كيف لا) يحتمل أن المراد لا ألم من هذا الخطر
فلا يستفهم بمعنى التني وأكده بلا ويجوز حمل أن المعنى كيف لا يكون فيه خلل وعيب (قوله يفضته) أي نقلته
من المسودة الى ورق آخر محزرا (قوله من نار البعاد) بكسر الباء مصدر باعد شبه البعاد بعبث به نار شديدة
فأبائهم الخ تخيل ثم ان المراد بالنار ما يقابل من الاحران والافكار المتعلقة بما ذكر (قوله والاخوان) أي أحبائه
المصاحبين له أو المراد اخوان القسب (قوله والاحفاد) البنات أو اولاد الاولاد أو الاصهار فاموس (قوله
ما بنتت الا بكاد) أي يجعلها قطعاً والمراد بكبد واحد والجمع للقافية أو تصحها ما ألقى عليها كأنها الكباد والمناسب
لنار أن يقول ما يذيب الكباد في الكلام ما يدفع الملام والكبد بالفتح والكسر وككتف وقد يذكر قاموس
وهو معلوم (قوله فرحم الله) الاولى الواو ويكون استئنافا (قوله التفازاني) بفتح الفوقين والزاى وسكون
الفاء نسبة الى تفازان باد بجزاسان لأنه ولد فيها في صفر سنة اثنين وعشرين وسبعمائة ووفى يوم الاثنين الذي
والعشرين من المحرم سنة اثنين وتسعين وسبعمائة بسره وقد وُفد الى سرخر قد فن فيها وكان حنفيًا كما ذكره
صاحب البصر في ديباجة شرحه على المناو واتفقت البصر في ديباجة شرحه على المناو واتفقت البصر في ديباجة شرحه على المناو
شرح الهداية للسروحي وقد اوى الحنفية وشرح تلخيص الجاه حوال تلويح حاشية على توضيح صدر الشريعة
واسمه مسعود ولقبه سعد الملة والدين (قوله حيث امتذر) أي لانه اعتذر لما كان اعتذارا بآفاق مماثلا لا اعتذار
العدو وارتاحت نفسه لوجود مماثل له في هذا الاعتذار من عين الاكابر فخرت تحت نفسه بالديانة واعتذر لغير
السعد وقع في ديباجة شرح المختصر تلخيص المعاني لما طلب منه اختصار الما قول وقبل هذا البيت مع وجود
للمفريجة أي انتهت لشرح الكتاب مع وجود المفريجة بصر البليات وخود الفطنة بصر مصر التكات وتراى
البلدان بوالا قطار ونحو الاوطان عنى والاوطار حتى طفت أجوب كل أغبر قائم الارباب وأحرر كل سطر منه
في شطرنج القبراء (قوله يوما يجزوى الخ) أي انه صار حاله في هذه الاسفار بجماع الانتقال من موضع الى آخر
كحال القائل يوما يجزوى أي أكون فيها محزوى وما بعد الى آخر البيت أسماء واضع وأكون يوما آخر
بالعقيق هو وادى بظاهر الدبسة وأكون بالعذيب يوما آخر وهو بوزن جبري وأكون يوما بالخليلصا وهو
موضع بالدهناء (قوله لكن الحمد لله) دفع بالاستدراك ما يتوهم من وقوع الضمير والخط ذكر بمنهم أن المدح
يكون بعد الاحسان وقد يكون ثبته وقد يكون من غير احسان ولا يتصور حمدنا الله تعالى الا بعد احسان
لان كل حمد يحتاج الى توفيق وهو احسان من الله تعالى يجب علينا شكره أي الثناء عليه بمعنى انه اذا وقع بشاب
ليه ثواب الواجب كما قال الغائل

ان الله علينا نعماء يعجز العبد عن العذ لها
قله الحمد على نعمائه وله الشكر على الحمد لها

(قوله أولا وآخرا) أي أول الكتاب وآخره أو أول كل أمر وآخره أو المراد التعميم (قوله ظاهر ارباطنا) أي
في الظاهر بالشنا باللسان والاعضاء وفي الباطن بعمد الجنان وهو اعترافه بانهم التوالة عليه أي فليس جدا
ظاهر يا وفي الباطن شكوى (قوله فلقد) الفاء للتعليل واللام موطنه القسم (قوله من) أي أنتم واصطنع عنده
صنيعه والمن الطل ويطلق هذا اللفظ على كل طل ينزل من السماء على شجر أو حجر ويصلح ويضع قدع ولا يجب
حقار ما وقع على شجر البساط ومكيا لمعالم أقامه في القاموس (قوله بابتداء تبيينه) أي المؤلف المقهور

على البشر فستراقه على من ستر وغفران غفر
وان تجدد عيبا فسد الخلال
جل من لاقه عيب وعلا
كيف لا وقد يفضته وفي قلب من نار البعاد من
البسلاد والاولاد والاخوان والاحفاد
ما بنتت الا بكاد فرحم الله التفازاني حيث
اعتذروا بآداب حيث قال تظنا
يوما يجزوى ويوما بالدهناء
عذيب يوما ويوما بالخليلصا
لكن الحمد لله أولا وآخرا ظاهرا وباطنا فلقد
من بابتداء تبيينه

من قوله سابقا قد فرغت من تأليفه (قوله نجباء) أي مقابلة وجهه والمراد بالوجه الذات (قوله صاحب الرسالة)
 إل للكمال وصاحبها هو الموصوف بها وصفها دائما لا يتقطع عليه الصلاة والسلام (قوله والقدر) أي الرتبة
 العلية يقال فلان له قدر أي مرتبة وتعليم (قوله المنيف) الزائد والمنيف ككيس الزيادة أصله ينفى يقال عشرة
 ونيف وكل ما زاد على العقد فنيف إلى أن يبلغ العقد الثاني والمنيف الفضل والاحسان وناف وأناف على الشيء
 أشرف انتهى قاموس ملخصا (قوله نجباء قهر صاحب هذا المتن الشريف) هذا القبر بغزة هاشم (قوله فله) أي
 ما ذكر من الابتداء والختم المذكورين (قوله القبول منهم) القبول من الرسول صلى الله عليه وسلم ثم من مصنف
 المتن تابع للقبول من العلي الأعلى جل جلاله وكذلك التشرية منهم والقبول عبارة عن الرضا بالشيء وترك
 الاعتراض عليه (قوله والتشريف) أي وعلامة تحصيل الشرف للمؤلف بالفتح والكسر والشرف محركة للمؤلف
 والمكان العالي والمجد اذ لا يكون إلا بالآباء وأهل الحسب ومن البعير سنامه والشوط أو نحو ميل ومنه فاستنت
 شرفا أو شرفين والاشفاء على خطر من خيرا أو شرا انتهى قاموس (قوله فيا شرفي) أي احضر فهذا وقتك لحصول
 مقتضيك الأيات من الطويل والضمير في قبلته للتأليف (قوله وان كان كل الناس) المراد المجموع لا الجميع لان
 الرد عن حشد لا يكون من الجميع اذ لا شك أن في الأمة من خلا عنه (قوله رذوه عن حشد) أي لا جل حشدهم
 لمؤلف ويحتمل انها بمعنى من الابتداء أي ان هذا الرذائي من حشدهم أي لا لعب بالتأليف وهذا
 البيت من الضرب الثاني وهو أن يكون مقبوضا كالعرضة والبيت الثاني من الضرب الأول وهو الصحيح
 والبيت الثالث كالقول (قوله فتهبط) بالتخفيف من القبول والمراد الاثابة (قوله مع ماتن) يطلق عرفا على
 مؤلف المتن ويطلق هذا للفظ لغة على أشياء منها ما صلب من الارض وارتفع والرجل الصلب ومن الظاهر
 مكتف الصلب (قوله وأساتذ) جمع استاذ ولا يجتمع السين والذال في كلمة عربية كما في القاموس أي بل في كلمة
 أجنبية كهذا اللفظ وهو بضم الهمزة وهما الماهر بالشيء العظيم (قوله وتختصر ناجما) أي حال كوننا مجتمعين
 مع النبي صلى الله عليه وسلم فالمصدر حال وهو مقصور على السماع ويحتمل أن جاء بمعنى جميعا تأكيدا لضمير
 الجماعة (قوله مع المصطفى أحمد) ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم يحشر وأمتة في محشر منفرد عن محشر كل
 الخلائق وحيث فلا نسبة لا تقتصر على من ذكر وقد يجاب بأن المراد بالحشر الجمع في الجنة والمعية فيه لا تقتضي
 في أعلى الدرجة فقد يكون المراد بها القرب منه صلى الله عليه وسلم ويطلق الحشر على معان منها الجمع فقوله
 جميعا تأكيدا لهم من الحشر (قوله واخوانا) عطف على نافي تختصرنا ويحتمل انه عطف على ماتن وكذا يجري
 هذا الاحتمال في قوله ووالدنا (قوله المسدي) من اسدي بمعنى اعطى واولى وفي الحديث من اسدي الى قوم نعمة
 فلم يشكروا له فدعا عليهم استحيب له رواد الشيرازي عن ابن عباس ذكره في الجامع الصغير وفيه من آتي
 اليكم معروفا فافكاه ثم قال لم يجر واقداروا الطبراني عن الحسن بن عمير والمسدي مضاف الى الخبر
 حذف تونه للاضافة وفصل بين المتضادين بالطرف كقوله لله در اليوم من لامها (قوله دائما) صفة لمصدر
 محذوف أي اسدا دائما ومراده بالخبر ما يعم الدعاء فان الدعاء للشخص خصوصا اذا كان بغيره من الخبر العظيم
 ولو حذف قوله دائما وأبدله بقوله قرينة أو محروم لكان أولى (قوله ووالدنا) يحتمل عطفه على المصطفى أي ويحشرنا
 مع والدنا ويجري هذا الاحتمال في قوله اخواننا ويدل على هذا الاحتمال عدم نصب داع وورد أن الابتداء
 نطق بالآباء في رتب الجنان وان لم يعموا به ما لهم كالعكر ويحتمل أن والدنا مبتدأ وداع خبر وطالب خبر بهد
 خبر أي واذا كان كذلك فيرجح حصول ما أمته من القبول والحشر مع المصطفى صلى الله عليه وسلم (قوله طالب
 الرشد) هو الاستقامة على الحق مع تصاب فيه والرشد في صفاته تهالي الهادي الى سواء الصراط والمراد
 مقاصد الطرق ورشد كصرو فرح رشد ورشدا ورشادا أهدي كاسترشد قاموس وحذف لانامنه لانه هامة
 مما قبله أي طالب لنا الرشد (قوله وحسبنا الله) أي كافينا الله يقال حسبك درهم أي كفاك ونحو حساب كاف
 ومنه عطايا وهدايا وهدايا رجل حسبك من رجل أي كاف لك من غيره الواحد والتثنية والجمع وحسبك الله أي
 انتقم الله منك وكفى بالله حسيبا أي محاسبيا أو كافيا والله خبره والجملة خبرية لفظا انشائية معنى أي اللهم كن
 حسيبي أي كافي (قوله ونعم الوكيل) الموكول اليه الامور فيعمل بمعنى مفعول انتهى بكري أو الكفيل بالرزق
 أو المعين أو الشاهد أو الحفيظ أو الكافي نقله ابن مبر بادشاه في شرح تحرير ابن الهمام وفي القاموس وكل بالله يكل

نجباء وجهه صاحب الرسالة والقدر المنيف
 وبقيته نجباء قهر صاحب هذا المتن الشريف
 فله علامة القبول منهم والتشريف قال
 مؤلفه
 فيا شرفي ان كنت ربي قبلته
 وان كان كل الناس رذوه عن حشد
 فتقبلي مع ماتن وأساتذ
 وتختصرنا جميعا مع المصطفى أحمد
 واخواننا المسدي لنا الخير دائما
 ووالدنا داع لنا طالب الرشد
 وحسبنا الله ونعم الوكيل

وتوكل على الله وأوكل واتكل استسلم اليه ووكل اليه الامر وكلا ووكل لا سلم وتركه بانتهى (قوله ولا حول) أي لا يتحول من معصية الله الا بالله (قوله ولا قوة) أي على طاعته الا به تعالى اذ غيره لا يقدر على شيء فهو العظم من معصية الله كذا ورد مفسرا عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذا من رعاية الادب في الاسناد وان كان التحول من الطاعة والقوة على المعصية به تعالى اذ لا مؤثر غيره ويسن لمن أحبه ماله أو ولده أو شيء من حاله أن يقول ماشاء الله لا قوة الا بالله فإنه لا يرى فيما أحبه مكرها ويدل له ما أخرجه أبو يعلى وابن مردويه والبيهقي في شعب الايمان عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أنتم الله على عبد نعمة في ماله أو أهله فيقول ماشاء الله لا قوة الا بالله الا دفع الله عنه كل آفة حتى تأتيه منيته وقرأوا لا اذ دخلت جنتك قلت ماشاء الله لا قوة الا بالله وما في ماشاء الله امام موصولة خبر مبتدأ محذوف أي الامر ماشاء الله أو شرطية منصوبة الموضع والجزاء محذوف بمعنى أي شيء شاء كان أفاده البكري في تفسير الآية (قوله نعم المولى) أي متولى أمورنا (قوله ونعم النصير) أي الناصر ناصرنا والله تعالى أعلم

ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم نعم
المولى ونعم النصير
الى هنا تم شرح الدر المختار بحمد الله الملك
الغفار

فيا رب أسألك وأتوجه اليك بنبيك محمد صلى الله عليه وسلم نبي الرحمة أن تقبل مني هذا السعي وتشكره وتنفع به عبادك المؤمنين وهذا رجاؤي منك وحسن ظني بك وان لم تقبله واستعبرت بوجهك من ذلك فأسألك أن تجعلني خالصا لك فاقبالني ولا على وصلي الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم

قال مصحح طبعها الاول الاستاذ الشيخ محمد شهاب رحمه الله
قال منهي تصحيح دار الطبايع • جل الله بالكمال طبايعه

حمد المن تم احسانه • وكل فضله وامتنانه • وصلاة وسلاما على خاتم الرسل الكرام • وعلى آله واصحابه بدور القسام • وبعد فلما أنتم الله نعمه • وأكمل جوده وكرمه • بتسكمه طبع هذا السفر الرابع • الذي هو الجزء الرابع • من حاشية الدر المختار • المسفرة عن محاسنه أي اسفاره • وكنت قد عنت في قبيله بأمر التصحيح • والمقابلة على أصل مؤلفه الصحيح • وكانت عرائس بنات صلبه قد زوجت من الشرح • وقيل لها ادخل الصريح • فجلت عن الاشياء والنظائر • ونحت بزواجر الجواهر • وأنتزعتها عن الدر بالابتناس • وكشفت عن محاسن وجهه اللام • أنشأ السان الحال • وأنشد مؤرخا وقال

أقبل المزن والصب • زوجه باينة العنب
فبدت في الكأس طلعتها • خاف شباك من الحبيب
أم ثنايا غادة بسمت • عن اقاصي ثغرها الشفب
أقبلت زهره بهجتها • وانثنت تزي على القضب
أم عقود الاولواتنظمت • في نظام صبيغ من ذهب
دورها قد رقت حاشية • وبدا يحكي سنا الشهب
فهني شمس زوجت قفرا • حسنه من أحجب العجب
قارذت طبعها محاسنها • وتبدت دون ما عجب
قلت لما قد هاسكتبرا • أرخوه آخر الكتب

سنة ١٢٥٤

وقال مصححها الثاني

وأنا أقول وبالله أسطعن وهو حسبي ونعم المعين الحمد لله على تمام احسانه وحكمال تفضله وكرمه وامتنانه والصلاة والسلام على أكمل الخلق على الاطلاق القائل بعثت لأتم مكارم الاخلاق صلى الله وسلم عليه وعلى آله المنتهين اليه وبعد فلما أنتم الله بتمام تصحيح هذا الجزء الرابع من أجزاء الحاشية الجامعة بين جملة الطبع ورقة الحاشية وكان درهما المختار قد تباهى بحسن انتظامه في نظامها وتزاهى بانسلاكه في سلوك الكمال بتمامها ولا سيما أنه قد تجدد الا منعهها وتكثرت غشيلها وطبعها ومن المعلوم كون

المكرراً حتى وأغنى في القيمة وأعلى اتدب لسان الحال وأنشأ مؤرخاً وقال
 أقول لأوقات نيل الاماني * وقد أذنت لاستمائي وحقت
 وجدت المصطفى كثر محلو وبسوء * برتبة في المعالي ترقى
 واذ كثر وطبع هذى الحواشي * وزادت كمالاً معانيه دقت
 دعتني دواعيه أنقل وأرخ * أجد حواشيك يادرت رقت
 ٧٠٠ ٢١٥ ٣٤٥ ٨

١٢٦٨

وكان كمال طبعها الجليل * وتماثلت بها الذي ليس له مثيل * على ذمة جناب امين افندي الازميري
 في دار الطباعة العاصرة المتعلقة بالميري * الكائنة ببولاق مصر المحروسه * صرف الله عنها مصروف
 الدهر وبؤسه * ملحوظا بعين عناية ناظرها الاجل * حضرة على جودة افندي فسخ الله له
 في مدة الاجل * ومشغولاً بصحح العبد الفقير * أحمد المرصني الصغير * وذلك لاواخر
 شوال المنور * سنة ثمان وستين ومائتين بعد الالف من هجرة النبي المظهر *
 طر اللهم قبره الكريم * بعيراً كل صلاة وأتم تسليم * وانفعنا بشفعته
 الفخرة في الحياة لدنيا وفي الآخرة آمين آمين *
 يا أكرم الأكرمين

(قال مصحح طبعها الثالث الحاكى لطبع المثاني والمثالث)

للت اللهم من تمام الحمد لله المختار والصلاة والسلام على نبيك الذي من هدايته تنوير الابصار وعلى آله الأئمة
 الاعلام وصحبه الذين فقهوا الانام وبعد فقد تم طبع هذه الحاشية الطبعة الثالثة السامية مرسومة
 حواشياً بالادب المختار مسطرة سطورها وطروسها عن تنوير الابصار بالمطبعة العاصرة التي ببولاق مصر
 القاهرة ذات الشهرة الباهرة والمحاسن الزاهرة المنسوبة للدائرة السنية لازالت محاسنها بهيمة في ظل
 صاحب السعادة الاعظم المديو الاعظم طامح الى الامصار مفيض المدل في الاقطار محيي
 رفات المكارم فاشركوا له الموم فوق المالم عزيز مصر ووحيد العصر سعادة أفندينا المحروس بعناية
 ربه العلي اسمعيل بن ابراهيم بن محمد علي حفظ الله دوائه كما حفظ رعيته وأدام مجده وخلده جده
 وحرس أشباله الكرام وجعلهم غرة في جبين الايام ملحوظة دار الطباعة المذكورة بنظر ناظرها المشعر عن
 ساعد الجند والاجتهاد في تدبير نضارتها من لا تزال عليه أخلاقه باللطفت ثنى حضرة حسين بك حسني
 والملتزم لتكري طبعها وتحسين وضعها من هولاء الكتب الجليله ناشر ورايات المعارف البهيمه
 شاهر من خاطبته المعالي بأنتم همري حضرة أمين بك الازميري لازال سادياً في درج الكمال باعياً
 في رتب الجلال وكان التهذيب لها والتصحیح بالمقابلة على نسخة الطبع الثاني الصحيح البعض معرفة المتوسل
 في الحياة والممات بالجماء النبوي الاستاذ الرحوم الشيخ محمد قطة له دوى والبعض الآخر معرفة العقير الى
 الله سبحانه محمد انصباغ أسبغت عليه لنعم أتم اسباغ فحات بحمد الله على أبيه حسن باهر تقول كم ترك
 الاول للآخر واذا سقر بدها بالكمال أنشأ مؤرخاً له لسان حال

عانت طيفاً صاعداً عنك وراحا * فوجت أم تغبر الثمت هراحا
 أم شمت لحظاً فاتراً من غادة * حسرت فصيرت المساء صباحا
 أم لؤلؤاً رطباً حلاً بنظيره * جسد ادعى يحملن بدراً لاله
 أم ما حواه طراز حاشية علت * حلل الملوحة فاتفقت صحاحا
 درر تلوح على سدى من عجب * فبدت لها المختارات رباحا
 زهر هدت في غيب التحقيق من * ضل السبيل وما رأى مصباحا
 في مذهب النعمان كم أبدت لنا * في كل خافية سنا وضاحا
 لله ما نسجت يد العدم الذي * من نوره أضفى الانام صباحا
 الجهد الذي شرفت به * طعنا وحازت من نداء فلاحا
 أهدي اليك من غرائب فكره * حكما يقتضيا بالهدى أقداحا
 غاص الفنون وأبرز المكنون في * صور كنت غرر البدور سماحا
 كشفت لنام الدرر اذ حظيت به * وصلا فباح بسره وأباحا
 فلهـم ما أبدت وما أبهى وما * أشهى وأشهر لانتهى اصلاحا
 حازت برقة طبعها ما زادها * حسنا وضوع عرفها وأفاحا
 واذا ستمت جمالها في طبعها * ارتختها انظمت مسكا فاحا

١٠٧١ ١٢١ ٩٠

سنة ١٢٨٢

وكان فصل طبعها وقام وضعها في آخر اليعين من العام المشار اليه
 من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل صلاة وأتم تحية
 ما هبت نسيمات وهدأت

جركات

تم



